

﴿ الجزء السادس ﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين
القدوسين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني نزيل مكة
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمي الشافعي نزيل مكة
المشرفة تفعمد الله الجميع
برحمته وأصحبهم
فصحبته
أمين

﴿ ومهاشيه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

* (كتاب الغصب) *
 (هو) لغة أخذ الشيء ظلماً
 وقيل بشرط المجاهرة وشرعا
 (الاستيلاء) ويرجع فيه
 للعرف كما ينضح بالأمثلة
 التي تسوق ليس منه منع
 المالك من سقي ماشيته أو
 قترته حتى تلف فلا ضمان
 وإن قصد منه منع على
 العتد وفارق هذا لالتلف
 وبشأن دفعه بأنه ثم تلف
 غذاء الولد المتعين به بالتلف
 فيه بخلافه هنا وهذا الفرق
 يتبادر ما بين ابن الصلاح
 وغيره قبيل والأصح أن
 الشئ من يات قبيل قول
 المستعان أن أراد قوم سقي
 أرضهم فبين عطل شرب
 أرض السير ما يؤيد بذلك
 (صلى حق الغير) ولو خرب
 وكما يحترق وسائر الحقوق
 والاختصاصات كحق متجسس
 وكاملة من تعد بسوق أو

مستجد

بسم الله الرحمن الرحيم

* (كتاب الغصب) *

(قوله لغة) إلى قول المتن فلور كب دابة في النهاية (قوله ظلماً) ثم إن كان من حرز مثله خفية سعى سرقة أو
 مكارهة في محاربه سعى محاربه أو مجاهرة أو اعتداله سعى اعتداله أو سعى خيانة أو ماوى
 اه بجبري (قوله وقيل الخ) أي زائدة على ما ذكره قول المتن (الاستيلاء) ولو حكم بدليل ما ياتي قريناً وكاملة
 من قصد الخ قال شخنا وهذا المعنى الشرعي أهم من كل من الغوى بين لأن الاستيلاء أهم من الاستيلاء
 المنافع فهذا على غير الغالب من أن المعنى الشرعي أخص من الغوى اه بجبري (قوله فيه) أي الاستيلاء
 وكذا صهر منه (قوله منع المالك الخ) أي أو غيره منعاً خاصاً بتم المالك أو تبعاً مثلاً أما المنع العام كان يمنع
 جميع الناس من سقيه فيضمن بذلك اه عرش (قوله من سقى ماشيته الخ) أي كان حبسه مثلاً فترتب عليه
 عدم السقي فلا ينفى قوله بعد وإن قصد منه معناه اه عرش (قوله وفارق هذا) أي تلف ذلك بما ذكر (قوله
 بأنه) أي المنسب في التلف (ثم) أي في الشاة (قوله ما ياتي عن ابن الصلاح الخ) وهو ضمان شريك غرق وما
 عين ملكه ولشركائه فليس ما كان سقي جهن الشجر ونحوه اه ووجه التأيد أن لبن الشاة من حيث
 نسبتها الهامتين لولدها وكذلك العين التي أعدت لخصوصها السقي زرغ فأنه معدة بحسب القصد من هاتها
 لذلك الزرع وعليه فيعين فرض ما ذكره من عدم الضمان هنا في مسألة الزرع فيما إذا لم يكن الماء معداً
 كله إلا طار والسبيل ونحوهما اه عرش (قوله قبيل قول المتن الخ) أي في باب أحياء الموات سيذكر
 ورشدي (قوله من عطل الخ) أي في شأنه وحقه (قوله أو كمال الخ) خرج به العتق وكذا ما لا يقع فيه
 ولا ضرر كالتواق الخس فلا بد عليها ولا يجب رد ماوى اه سم على منسج وهو ظاهر اه عرش (قوله
 وسائر الحقوق الخ) عطف على قوله خ الخ فكانه قال شمل أي الحق الخ والكتاب المحترق وسائر الحقوق
 الخ (قوله وكاملة من الخ) له عطف على قوله كحق متجسس يترجم أنه قال كإبطال حق متجسس عبارة النهاية

(قوله وليس من الخ) اعتمد مر

* (كتاب الغصب) *

وشمل

لا تخرج منه والجالس عليه ونحوه في ذات نسخة العريزال مراد به غير متوّل لا مقدم في الإقرار أنه مال وعبر أصله بالمال لأنه يعني المتوّل
 المتوّل عليه الضمان الآخر بعدل صناعته كالتفرّد بكون التفرّد بغيره الأصل الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فصرح
 بأن تفرّقه من غير المال بقوله ولا يضمن الخفر فنعينه أحسن خلافاً من انصره لصنيع أصله (٣) (عدواناً) أي على جهة التعدي والظلم

وخرج به نحو عا به ونحو ذلك
 بسوم وأمانة شرعية كتب
 طبر نال الخ إلى خراج وأداه
 ولا رد عليه ما أخذ من المال
 غيره فظنه ماله فانه يضمنه
 ضمان الغصب لأن الثابت
 في هذه الصور ونحوه الغصب
 لأحقه فانه الرافعي نظراً
 إلى أن التبادر والغالب
 من الغصب ما يقتضي الأثم
 وجاز الزاوية بغير حق
 واستحسننا لأنها تشمل هذه
 الصورة وتقتضي أن الثابت
 فيها حقيقة الغصب نظراً إلى
 أن حقيقة صادقة مع اتقائه
 التعدي إذا التقيد بالحد
 ضبط صار هو والغصب
 التي فيها اثم واللام فيها
 واستحسن الرافعي زيادة
 قهراً يخرج السرقة وغيره
 زيادة على وجه الاختلاس
 أو انتهاب ودان الثلاث
 خارجة بالاستيلاء لأنها
 عن القهر والغلبة
 والتقدير في هذا بأدعاء
 السرقة نوع من الغصب
 أفرد بحكم خاص فيه نظراً
 وضمنه بغيره بأدعاء
 مستقل وجعلها من مباحث
 المنايات فاض بخلافه
 وأخذنا لغيره ما لحاه
 حكم الغاصب وقد قال

وشمل الاختصاصات تنقّص من قدره مسجد وأشار على الخ وهي ظاهرة (قوله لا تخرج منه) وصف
 لسوق أو مسجد أي بان كان جالساً على أه ردي (قوله والجالس عليه) أسقطه النهاية وسرح المنهج
 وقال الجعيري قوله من قدره مسجد الخ وإن لم يستول على محله شيئاً اه (قوله وجعله) أي المنصوب (قوله
 حجة العريزال) معولاً الجعل (قوله مراد الخ) الجملة خبر الجعل (قوله وعبر أصله) أي بدل حق
 الغير (قوله غير متوّل) بغير الوافان كلام المصباح صريح في أن ما كان صفة المال اسم مفعول وما كان صفة
 للمالك اسم فاعل اه ع (قوله كما تشر) أي بقوله ولو خرا الخ (قوله عن غير المال) أي غير المتوّل كما
 مر أن (قوله والظلم) عطف تفسير (قوله نحو عا به الخ) كمنهذ يباحه (قوله إلى خراج ما) أي بخلاف
 ما طهره إلى محل قر بيمنه وليس له عليه كالمسجد اه ع (قوله ولا رد عليه) أي جمع التفرّد بغير (قوله
 لأن الثابت) فانه لعدم الردود (قوله قال الرافعي الخ) عبارة شرح المنهج وقول الرافعي أن الثابت في هذه
 حكم الغصب لأحقه منوع وهو نظراً إلى أن الغصب يقتضي الأثم مطلقاً وليس مراداً أن كان غالباً اه
 وعلى هذه يثبت التفرّد بغيره في الشرح قال النهاية والمغني فقلان الشهاب الزلي والذى يخصص من
 كلام الأصحاب في غير الغصب أنه لا يضمن إلا الاستيلاء على مال الغير صدقوا وضماناً بالاستيلاء على مال
 الغير بغير حق وإنما الاستيلاء على حق الغير عدواناً اه قال الرشدي زاد الشهاب على سى ما ذكر وحقيقته
 لا ضماناً إلا في وجهين فقط الاستيلاء بالتعدّي بحجره غير مال كالتفرّد بغيره بغيره بغيره (قوله
 وعبارة الرضا الخ) أي ببلعدواناً (قوله بغير حق) خبر وعبر الخ (قوله لأنها تشمل الخ) يمكن حل
 العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فشمها أيضاً اه سم عبارة الرشدي بل قد يدخل الصورة
 المذكورة بأدعاء ثمان من غير الغالب اه (قوله إذا قصد الخ) على لعلية قوله لأنها تشمل الخ لا الاستحسان
 (قوله وغيره) أي أو استحسن غير الرافعي (قوله ورد) أي الرافعي وغيره (قوله بأن الثلاث تشمل الخ) تأمل
 اه سم (قوله لأنها من القهر والغلبة) هل يققان في أخذ ما ظننه اه سم (قوله في هذا) أي في إخراج
 السرقة ونحوها اه ع عبارة الرشدي أي في الرد كرواه (قوله وأخذنا الخ) أي قوله فأن الغني (قوله
 حكم الغاصب) أي وإن لم يحصل طلب من الاختلاس لما رد على مجرد العيب بان صاحب المال دفعه بحاله
 لأمروءة أو رغبة في خسر وسه ما لوطن عند قوم ما يكون مثلاً وسأله في أن يأكل معهم وعلم أن ذلك لم يرد
 حائهم من جلوسه عندهم اه رشدي (قوله في المأ) ليس بشد وكذا الطلب ليس بقدر كما تقدم نقا
 (قوله وهو كبيرة) الخاطرة شامل للمال وإن قل ولا اختصاصات بمال أو أقال انساناً من نحو مسجد أو سوق فبدون
 كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو أدنى من نصب نحو حجة البرلان المتفعته أكثر والأدعاء الحاصل بذلك أشد اه
 ع عبارة والمغني والغصب كبيرة وإن لم يبلغ المنصوب نصاب سرقة اه (قوله نصاباً) أي نصاب سرقة وهو ربع
 دينار (قوله ونافقه) أي ما نقله ابن عبد السلام (قوله ومع عدمه) أي عدم الاستحلال (قوله وكان هذا
 التخصيص الخ) أي ولعل نسبة هذا التخصيص لما ورد في الخ والأفصح المذهب بقدر ذلك ولا حاجة لغيره
 لما ورد اه ع (قوله وإن فعله) أي وعلم حرمته اه ع وفيه نظر لأن أراد بالعلم نحو الخواتم
 قول المتن (فلو كبدابة) ولو نقل الدابة بما كملها كبداباً بان أخذ برأسها وسيرها مع ذلك فيجوز أن
 (قوله واستحسننا لأنها تشمل هذه الصورة) يمكن حل العدوان على ما يشمل العدوان في الواقع فشمها
 أيضاً (قوله بأن الثلاثة خارجة بالاستيلاء) تأمل هذا في الاختلاس (قوله لأنها من القهر والغلبة)

الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاقفة ففعله بالباطع الحاله ففعله عليه ولا يعل به التصرف فهو الأصل في الداب الكاوية والسنة واجماع
 الأمة وهو كبيرة فلاحن الهوى أن بلغ نصلاً وأعرض بنقل ابن عبد السلام الإجماع على أن غصباً كبيراً ولو فقهه
 الأذري ووافقنا ملاقن الموارد في الإجماع على أن فعله مع الاستحلال من لا يخطئ عليه كفر ومع علمه فسق وكان هذا التخصيص إنما هو من
 جهة حكاية الإجماع عليه والأفصح من حيثها أن استحلال ما يخرجه ضروري كفر وإن لم يفعله والا فلا فإن فعله تعطلت به (فلو كبدابة)

لا يكون غاصباً لأنه لا يعد مستولياً عليه لمع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنهم لو تنازعاها لم يأو أوتلفت
شأن حكم بالركوب واختص به الضمان سم على حج أقول وبصر بعدم الضمان ما ذكره الشارع
من رأي والتخفيف في العارية من أنه لو سخر وجلا ودابة تلفت الدابة في بصر صاحبها لم يضمنها السخر لثباني بد
صاحبها اهـ ش وأقول وبصريح الشارع أيضاً قبل قول المتن ولو دخل داره (قوله لغیره) إلى قوله وافق
القاضي في النهاية الإجماع أي وإن اعتمد على المتن وقوله أي جمع إلى المتن (قوله وإن كان هو) أي مالكها (قوله
بعضوره) انظر مفهومه اهـ سم (قوله فسيروها) أي وأساتفها وإشار إليها بحشيش مثلاً في يده فقتبته اهـ
عش (قوله فانه يضمن) أي المالك ش اهـ سم وقال الرشد لعل صورته أنه وضعه لغيره فحاشية جاحقة مثلاً
بأخذه إذ يعدان مالكاً له بقل كان قاصداً نحو دار صاحبها لتناع فوضع المتناع على الدابة لئلا يخلو على ذاته
له في إصالة المحل أنه يضمن فليراجع اهـ أقول ويؤيد قول الشارع لا تحتمل بدل قريسة لئلا يخلو الخ
(قوله مالكة) أي المتناع قول المتن (أجلس على فراش) لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه فكل
منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك أو أن يقوم مقامه فلو
تلف فيبقى أن يقال إن تلف في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله إياضه فعلى كل القرار لكن هل
الكل أو النصف فيه نظر ويظهر الأول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتي مثل ذلك
فيما لو تعاقب اثنين على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد أنه من غرم به منهما لا يرجع على
الأخرى يعني لأن المالك يأخذ من كل منهما بدل الغصب وبوتوله ويظهر الأول وقد يقال الأقرب الثاني
لأنه لو كان في ضمان كل منهما وتساوى عما في يد واحد منهما اهـ عش وقوله وقد يقال الخ لعل الميل
القلب وفي التعبير عن السجروى وانظروا كان الفراش هل يضمن جبعه أو قد راسوا على ميله وتعدد
الغاصب على فراش كبر فهل يضمن كل منهم الجسد أو قد راسوا على ميله وتعدد الغاصب على فراش كبر
فهما اهـ قول المتن (أجلس الخ) خرج بالجلوس عنه أي بعضه بغير حل فليس غصبا اهـ يجيز (قوله
أو تحامل الخ) وجعله ومنه ما يقع كثير من الشيء على ما يفرش في سخن الجامع الأزهر من القراوى والشباب
وتحومها وينبغي أن لا يخلو الضمان ما تم القراوى وتحوها للمعد بان كان صغيراً أو كثر والأقرب أن الضمان
والاحتمال تعدى الواضع بذلك اهـ عش (قوله على الرجل الأخرى) أي الخار جتنه الفراش قول المتن
(على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر أن الفراش مثالي عليه فيؤخذ
من ذلك مع ما ذكره عن البغوى أن من تحامل برجله على خشبة كان غاصباً لها وقد يفرق سم على حج أي
بان الفراش لما كان معداً للارتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه ارتفاعاً عن الوجه الذي قصد منه فعد
ذلك استيلاء بخلاف الخشبة وتحوها فاقفت بياق المنه ولا تبدل للفرق عموم قول الشارع مر وأفهم
كلام المصنف اعتبار التقليل اهـ عش (قوله كفرش مصاطب البرازين) أي إن له عندهم حجة اهـ

لغيره بغير إذنه وإن كان هو
السبب لاختلافه ولو وضع
عليها متاعاً بغير إذنه يجوز
فبهرها المالك فانه يضمن
المتاع ولا يضمن مالكة
الباية فلا استيلاء منه عليها
(أوجلس) أو تحامل برجله
كقوله البغوى أي وإن اعتمد
معها على الرجل الأخرى
فبما يظهر (على فراش) لم
تدق في ذلك حاله على الباحة
الجلوس عليه فمعلقاً أو
لناس مخصوصين كفرش
مصاطب البرازين

هل يتحققان في أحد طائفتيه ماله (قوله اختلاف ما لو وضع عليه الخ) اعتمد مر (قوله بحضوره) انظر
مفهومه (قوله فانه) أي المالك ش (قوله في المتن) أو جلس على فراش لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس
آخر عليه فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب إنما يبرأ بالرد للمالك
أو أن يقوم مقامه فلو تلف في يدي الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله إياضه فعلى كل القرار لكن هل
الكل أو النصف فيه نظر ويظهر الأول سم على حج وقوله لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتي مثل ذلك
فيما لو تعاقب اثنين على دابة ثم تلفت وقوله فعلى كل القرار لعل المراد أنه من غرم به منهما لا يرجع على
الأخرى يعني لأن المالك يأخذ من كل منهما بدل الغصب وبوتوله ويظهر الأول وقد يقال الأقرب الثاني
لأنه لو كان في ضمان كل منهما وتساوى عما في يد واحد منهما اهـ عش وقوله وقد يقال الخ لعل الميل
القلب وفي التعبير عن السجروى وانظروا كان الفراش هل يضمن جبعه أو قد راسوا على ميله وتعدد
الغاصب على فراش كبر فهل يضمن كل منهم الجسد أو قد راسوا على ميله وتعدد الغاصب على فراش كبر
فهما اهـ قول المتن (أجلس الخ) خرج بالجلوس عنه أي بعضه بغير حل فليس غصبا اهـ يجيز (قوله
أو تحامل الخ) وجعله ومنه ما يقع كثير من الشيء على ما يفرش في سخن الجامع الأزهر من القراوى والشباب
وتحومها وينبغي أن لا يخلو الضمان ما تم القراوى وتحوها للمعد بان كان صغيراً أو كثر والأقرب أن الضمان
والاحتمال تعدى الواضع بذلك اهـ عش (قوله على الرجل الأخرى) أي الخار جتنه الفراش قول المتن
(على فراش) لو جلس مع المالك فغاصب للنصف بشرطه كالدار والظاهر أن الفراش مثالي عليه فيؤخذ
من ذلك مع ما ذكره عن البغوى أن من تحامل برجله على خشبة كان غاصباً لها وقد يفرق سم على حج أي
بان الفراش لما كان معداً للارتفاع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه ارتفاعاً عن الوجه الذي قصد منه فعد
ذلك استيلاء بخلاف الخشبة وتحوها فاقفت بياق المنه ولا تبدل للفرق عموم قول الشارع مر وأفهم
كلام المصنف اعتبار التقليل اهـ عش (قوله كفرش مصاطب البرازين) أي إن له عندهم حجة اهـ

ثم انه **(قوله اى جمع الخ)** الاولى اسقاط اى **(قوله حصول غاية الاستيلاء)** الى قوله كفى الر وضيق الغنى
(قوله ولم يقصد الاستيلاء) كذا فى شرح المنهج وهو عطف على قول المصنف وان لم ينقله **(قوله كفى**
الروضة) معناه اه عش **(قوله وصوب الخ)** صلف على نظر الخ **(قوله فى منقول الخ)** ويحل اشتراط نقل
 المتقول الى الاستيلاء عليه فى منقول ليس يده فان كان يده كودعة وغيرها نفس انكاره غصب لا يتوقف
 على نقل كاصح به الاصحاب شرح مر اه سم قال عش قوله مر **(قوله غيرها اى من سائر الامانات**
وقوله نفس انكاره غصب) يبنى ان يحصل ذلك ماذا لم يندقر بنة على ان انكاره لغرض المالك كان خاف
 عليه من ظالم يترغمه اه **(قوله غير ذلك)** اى البات والقراش اى وغير ما يأتى فى شرح وفى الثانية وجه
 واه اه عش **(قوله وهو كذلك)** خلافا للمعنى عبارة وكلام المصنف قد يفهم ان غير البات والقراش من
 المتقول لا بد فممن النقل وبه صرح صاحب التيجيز والمعتقد انه لا فرق بينهما وبين غيرهما واستند
 العدد كركوب الباتية كذا كرامين كج اه **(قوله خلافا لقول جمع)** الى قوله لم يضمنه فى هذه المقابلة فنظر
 لان عدم الضمان لا يقابل الله لا يضمن النقل ان قام اقول وهو كذلك والمصنف يحسن مقابلة قول هؤلاء بان
 النقل كافى ان يرى عن القصد اه سدع **(قوله على اى ما يأتى الخ)** عبارة التناهي ولادليل لهم فيما يأتى
 فى النقول للتفرج لان الاختلاف فى استيلاء الخ اه **(قوله الا ان يفرق بان الخ)** فروقا به لا وسيد كره
 اه سم **(قوله لو اخذ يدين الخ)** قياسه انه لو اخذ ثيابا دابة او براسها ولم يسره لم يكن غاصبا اه عش
(قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر اذا استيلاء اه سم **(قوله قال بعضهم الخ)** اعتمد المعنى كجس وكذا التناهي
 عبارة وقول البغوى انه لو بعثت عبدا فى حاجة بغراض سيد لم يضمنه ما لم يكن اعجبا او غيبا
 ضعيف قد قدر ج خلافا فى الاثر ونقل عن تعليق البغوى اثر العار به ضاملا اه **(قوله)** عبارة تفسير

اى جمع مصطبة بالصاد
 والسين وتفتح الميم وقد
 تكسر (فغاصب وان لم
 ينقله) حصول غاية الاستيلاء
 وهى الانتفاع بتعبدا ولو لم
 يقصد الاستيلاء كفى الروضة
 وان نظره بالسبب وصوب
 الزكري قول الكفاي
 لم يقصد لا يكون غاصبا ولا
 ضامنا وا فهم ذلك خلافا
 لقول جمع لو رفع منقولا
 ككتاب من بين يدي مالكه
 لينظره ورده حلا من غير
 قصد استيلاء عليه لم يضمنه
 نعم قد جعل كلامهم على
 ما اذا دلت القرينة على وض
 مالك باخذ للنظر المعنى
 انما يأتى فى النقول للتفرج
 يؤيدهم الا ان يفرق بان
 الاختلاف فى استيلاء معصقي
 فلم يحتج معه لقص بخلاف
 مجرد النقول وافهم اشتراط
 النقل انه لو اخذ يدين ولم
 يسره لم يضمنه قال بعضهم
 بخلاف بعثت فى حاجة كما
 ذكره اه عبارة غير

(قوله فى المتن فغاصب وان لم ينقله) قال فى القرن الثانى اى من التبيين المتولى انما يحسن الوجهين فى الجلس
 على البساط فيما اذا كان المالك غائبا فان كان حاضرا فاز عنه من غير ان تركه على البساط فان كان لا غنى
 المالك من التصرف فيه لو اراد لم يضمن ثم ان كان المالك غائبا عوض فى العادة من غير ان تركه على البساط فان كان لا غنى
 يمنع المالك من التصرف فيه لو اراد صامنا كذا اطلقه الراعى وقياس ما يأتى فى العقار ان لا يكون ضامنا
 الا نصه قلت وبه صرح شيخه القاضى الحسين فيما اذا حرر المالك فلم يفرج فيؤثر بنزل كلام المتولى
 عليه يجوز ان يقال اذا كان غنى من التصرف فيه كذا كرهوا اقرئ من مالك تقوى كونه غاصبا للكل
 لما يأتى فى العقار اذا مرقت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حله على ارادة اثبات الغصب اصح من الكل او
 البعض فان لم يكن المالك معصيا على البساط فغاصب للكل وان كان فغاصب لنفسه اه كلام القوت وقوله
 فاز عنه اى عن البساط بان منع من الجلوس عليه بدليل مقابلة ذلك بقوله وان تركه على البساط فغصبه ضمن
 اى الجميع كجس وظاهر وقوله فان كان لا غنى المالك الى لم يضمن محصل نظران كان جالس مع المالك الا ان
 يعرض صرف عن قصد الاستيلاء بان جلس نحو اختيار لينة وغرض امر المالك فظهر عدم الضمان كجس
 دخل البار لغرض التفرج وقوله وقياس ما يأتى فى العقار اى لان الغرض مشاركة المالك فى الجلس عليه
 كما يدل عليه قوله الا تخول المنهاج الخ فان لم يكن الخ الظاهر انه تقتضى لبقوله اجماعا ومما ينظر
 كلام الشارح **(قوله ولم يقصد الاستيلاء الخ)** اعتمد مر **(قوله اوهام المتن انه لا بد منقول الخ)** وحصل
 اشتراط نقل المتقول الى الاستيلاء عليه فى منقول ليس يده فان كان يده كودعة وغيرها نفس انكاره غصب
 لا يتوقف على نقل كاصح به الاصحاب شرح مر وعبر العباب بقوله ونقل المتقول كالبصيص اه وقضيه
 ان مجرد رفع المتقول التعليل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفض الذى شالوا باليد **(قوله مثلا**
لنقل جمع الخ) فى هذه المقالة فنظر لان عدم الضمان لا يقابل الله لا يضمن النقل **(قوله الا ان يفرق بان الخ)**
 فروقا به لا وسيد كره **(قوله وا فهم ذلك خلافا)** لقول جمع لو رفع منقولا ككتاب من بين يدي مالكه
(قوله لم يضمنه) وجهه ظاهر اذا استيلاء **(قوله قال بعضهم بخلاف بعثت فى حاجة)** ما لم يكن اعجبا او غيبا
 وقول البغوى انه لو

واحد أخذ يدين غير موقوف بسبب خمسة (٦) ولم ينقله من مكانه الى آخره ولا يقصد الاستيلاء عليه أي بناء على خلاف ما مر عن

الروضة لم يضمن وكذلك ان
انتقل هومن محله اختياره
أو ضرب ظلم فمقتضى
فائق لان الضرر ليس
باعتبار ان لم يمتد
الى دار سيده فحينئذ ولو راق
فاحصل حمام مثلاً فوقع
على منافع غيره فمكسره مضمونه
ولا يضمن صاحب الزاقي
الان وضعه بالمر بحيث
لاواه الدخول ووجد له
محملاً سوى المر فبعد المتاع
دون الزاقي به ولو دفع عبده
الى غيره ليعلم سرفه فامانة
وان استعمله في مصالح تلك
الحرفة أي المتعاقبة بخلاف
استعماله في غير ذلك وأقهر
المن أي اضافته لافرق فيما
بين حضور المالك وغيبته
لكن نقول لا عن المتولي ان
هذا ان غاب أي وجبت
ضمن الشكل والاشتراط
أن يرضه أو يرضه التصرف
ففيه وجبت اذا جلس أو
ركب مضه لا يضمن الا
التصف وان شفع المالك
منه على ما يأتي من الادري
قال المتولي ولو وقع برجله
شأ بالارض لينظر جنسه
ثم تركه فاعلم يضمنه قال
شارح وتفسيره رفع سجدته
برجله ليصل مكانها أه
ويضمن جملته على رفع
ليس فيه انفصال المرفوع
عن الارض على رجليه والا
ضمته لاهو ظاهر ان الاحتج
بالرجل كهو بالسد في
حصول الاستيلاء وأقوى

القاضي بان من ظمير ما سبق لصديقه أي أو ضمنه من نحو غائب فاحذر ليرده فحرب قبل تمكنه من رده و رفعه لتمام

متاعا

مكنا

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

مر

لم يضمنوا طلق الماوردي
 وابن كج انه يضمنه موضع
 يضمنه وتايد الزركشي
 للادل بالخذل المرمسدا
 لسدا به مردود بان هذا
 حق التفضيح فيه وساق
 عن الشخين في شرح الادي
 المترتبة باصرح بالثاني
 والحق الغزي بالصدق
 غير ادافع عما لك خلاف
 من لم يعرف اول ويرد او
 قصر فيه فانه يضمنه ما قلنا
 لتقصير ولو سخر ظالم قورا
 مالك دابة يدينه على عمل
 قتلته في يد المالكه
 يضمنها المسخر عما له آخره
 مثل ذلك العمل ولو سيقته
 أو انساق بقرنا الى واعلم
 تدخل في ضمة الان اساقها
 مع البقر ولو تدخل دابة
 وأزجعتها) أي أخرجه
 منها فغاصب وان لم يقصد
 الاستيلاء لان وجوده يغني
 عن قصد وقبده بان يدخل
 باهله على هبتمن يقصد
 السكنى وبه يخرج دخولها
 هجم الاخراج موقوف قطع
 الامام بعدم ضمانه لكن
 رجحان الرقة انه نصب كما
 اقتضاء المتن كمله قبل
 وتصريح الرقة وأصلها
 بصورة المفهوم منحصو
 هنا الاول في قولهما (أو
 يؤخره) أي أخرجه عنها
 (وقهره على النار) أي منعه
 التصرف فيها وهذا الزم
 للاخراج فانصرجه به تصريح
 بالازم ومن حذف غيره
 (ولم يدخل فغاصب) وان لم
 يقصد الاستيلاء عليها فلا يلزم

منعاً عما شاع سواها ومنتهى وعلم انه اذا لم يخذل منه ضاع على صاحبه لعدم معرفته الاخذ فاختاره ليرد
 على صاحبه ولو بصور مشرقا به يضمنه حتى لو تافق به بلا تصغير غرم بدله لصاحبه ولا رجوع له بما صرته
 على مالكه لعدم اذنه في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفته كالمكول في يد السارق فان
 ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه متى ما يقع كثيرا أن بعض الجواب يعرف من صاحبه من
 شخصاً يجوز على منعه ذلك الكه فلتفحص ذلك يضمنه أولاً في نظر والا قرب الثاني العلم برضا صاحبه اذا
 المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في أنه لو رد له مال الكلان الشبهة لان العلم بالاصل عدم الضمان
 وفي العباب فرغ لدخول على حداد بطرق الخديب فطار شرارة أحرقت به لم يضمنه الحدادون دخل باذنه
 اه أقول وكذا الاضمان على طوارق شرار من الله كان وأحرقتم شأيت أوقدا الكور على العادة وهذا
 بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد لعل العادة لو لم يضمنه ذلك فانه يضمنه لان التقاط الشارع ومشروط
 بسلامة العاقبة وفي العباب فرغ من مثل نعله في محضرو وجد غيره يجره لبيها وان كانت له أخذت له
 انتهى وله في هذه الحالة بهما أخذت له قيمة نعله من ثمنان علم أن ثمن النعله ولا يفي لتقطوع في العباب
 فرغ من اخذ انساخا لثمنه عبدا حسبة فقال ألهو وهو بعد فكر كتابي ضمن انتهى اه كلام عرش وقوله
 من أخذ انساخا لم يضمنه في الشرح مثله (قوله لم يضمنه) حراً فغاصب عرش استقر به والمعلم القلب
 (قوله لا دل) أي عدم الضمان (قوله بالثاني) أي الضمان (قوله وألحق الغزي) أي قوله ولو سخر الخ
 كان الاول ذكره قبل قوله وأطلق الماوردي (قوله من لم يعرفه) هلا قام الحاكم مقام المالك في هذه الحالة
 اه سم (قوله مطلقاً) أي صدقاً كالانخذراً (قوله بده) مصدقاً به أي كاشفة بده اه سم (قوله
 الان اساقها الخ) ظاهر وان جعلها اه سم قول المتن (داره) أي دار شير بهاية ومعنى (قوله أي أخرجه)
 الى قوله وقصداه في النهاية وانعسى (قوله لم يقصد استيلاءه) أي بان أطلق أو قصد أخذ الرجل ومنع من
 العود لهما أو التصرف فيها حتى يكون مستولاً عليها لم يضمنه الاخذ لرجل يسخره في عمل من غير قصد منع
 له عنها لا يكون غاصباً لعدم استيلائه عليها اه عرش وساق عن سم ما وافقه (قوله وقد بان يدخل
 باهله الخ) التقيد بالذكو ويجرد تصور لشرط طر اه سم عبارة النهاية وسوا في ذلك أن كل باهله على
 هبتمن يقصد السكنى أم لا في الثاني الوضعية تصور ولا قصد اه وحمل الغني دخوله على هبتمن يقصد
 السكنى قد ادون دخوله باهله (قوله به يخرج) دخولها هجم الاخراج به يقفه فيما هجم الاخراج من غير
 قصد استيلاء عليها ولا منعها أن لا يكون غاصباً لان هذا لا يزعي دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء
 مجلساً اه سم (قوله هجم الاخراج) أي لا ليقب اه معنى (قوله وتصريح الرقة الخ) عطف على المتن هنا
 أي واقتضاه تصريح الرقة والخ (قوله بمحصو) أي الغصبو (قوله المفهوم منه) أي من الحصول (قوله
 أي في النحول هجموا) (قوله في قولهما) متعلق بقره بمحصو (قوله أي أخرجه) الى قوله وما افهمه في النهاية
 (قوله وهذا الزم للاخراج الخ) فيه نظر مع تفسير الاخراج بغير الاخراج عنها هجم (قوله وان لم يقصد الاستيلاء
 (قوله ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في التام لانه في الثاني ضمة دون الاول لانه ليس مضمونا
 على أحد ولعل ما بين الشخين لا ينفي ذلك والحاصل أن الوضعية اذا كان للمخوذ منه غير أهل الضمان
 كرمي وفي المالك فلا ضمان والاضمانه والاطلاق الماوردي وابن كج الضمان محمول على هذا التفصيل
 (قوله من لم يعرفه) هلا قام الحاكم مقام مالك في هذه الحالة (قوله بده) مصدقاً به أي كاشفة بده (قوله
 الان اساقها الخ) ظاهر وان جعلها اه سم قول المتن (داره) أي دار شير بهاية ومعنى (قوله أي أخرجه)
 لشرط طر (قوله به يخرج) دخولها هجم الاخراج به يقفه فيما هجم الاخراج من غير قصد استيلاء عليها ولا
 منعها أن لا يكون غاصباً لان هذا لا يزعي دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء مجلساً (قوله وهذا
 لازم للاخراج) فيه نظر مع تفسير الاخراج بغير الاخراج عنها (قوله وان لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمد
 يقصد الاستيلاء عليها فلا يلزم

ولولمعه من قفل المتعة فغاص لها بيتا وان لم يقصد الاستبلا علم بخصوصها وما أفهمه كلام جمع انه لا بد أن يقصد الاستبلا عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستبلا على البارود الأخرى فقال الأثرين في صاحب الكافي ان الاستبلا على الطر فرب استبلا على الطر فرب (ولو سكن بيتا) أو لم يسكنه ومنع المالك (أ) منه دون باقي البار فغاص البيت فقط) لانه الذي أتى عليه (ولو دخل

(الخ) خلافة المغني (قوله ولو منعنا) اعتمد المغني أيضا (قوله فقال الاقرب إلخ) وقاله النهاية (قوله
 ولأن تخلفه) إلى قوله وبه على النهاية والمغني القولوه فعل إلى أمالذا (قوله من أهل ومستور
 ومستعير) يعني وغيرهم كعاصبا لها سم وروشد (قوله لأن قوته إلخ) لتبليغ الغاية (قوله إلهي)
 بينا المفعول (قوله بانه إلخ) متعلق بقوله أقي إلخ (قوله أمالذا لم يقصد الاستيلاء إلخ) شمل أمالذا
 يقصد شأنا سم وسدعمر وحلي وزبدي (قوله كأن دخل لتخرج) عبارة تلقى بل ينظر هل تصلح أو
 لا أخضع لها أو ليس مثلها أو نحو ذلك اهـ (قوله لتخرج) أي أولسر قش من أجزاء البارود (قوله بل يكن غاصبا)
 أي وإن منع وأمر بالخروج اهـ عش (قوله لك) أي لتخرج (قوله فتوقفت) أي البدعي العقارأي
 تأثيرها (قوله كالمس) أي شرح فغاصبوا ن بل نقل بقوله الآن يرفأ إلخ (قوله وقد دخل يقصد
 الاستيلاء) أي على جميع الباركلو واضح أمالذ قد استيلاء على البعض فقط فظاهر أنه يكون شرىكا
 في النصف المبيع المالك منها والآخر غاصبا لجمعا اهـ سددعمر (قوله وبه يعلم إلخ) اعتمد مر وقال
 في شرحه وأمبال المالك فلا يدخلون في التقييد فقد لا يكتفي بكوني في شرح الحاروي إذا ساكن الباخل
 الساكن بالحق لا فرق بين أن يكون مع الباخل أهل مساوون لأهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب مع
 الساكن من أهله عشر قتره من النصف لو كان الساكن بالحق اثنين كان ضمانا للثلث وإن كان معه عشرة
 من أهله انتهى اهـ سم (قوله كان غاصبا) أي الباخل المذكور اهـ عش (قوله وعكسه) أي بأن تعدد
 الباخل (قوله فلا يكون) إلى قوله لكن بحث في النهاية بالقوله الآن يكون إلى ولو استولى وكذا في المغني إلا
 قوله ورد الوحي (قوله لتعذر إلخ) عبارة النهاية والمغني إلهية يقصد ما إلخ اهـ (قوله وأخضعنا إلخ)
 عبارة النهاية أي أخذ السبكر منها غير جميع كلوه الأذرى وتبعه الواليان بالمالك إلخ والعارضة بماله إلخ
 مردود بوضع الفرق اهـ (قوله واعتبرته الأذرى إلخ) عبارة المغني قال الأذرى وفيه نظر لأن بالمالك
 الضعيف جوده فلا معنى لإلغائه بمر دة الباخل انتهى وهذا كإلحال شئني أوجه اهـ (قوله قد يعارض
 بمثله في الباخل الضعيف إلخ) أي وليس المالك فهي أي يلزم أن يكون للنصف فيه الضعف فقط لبقاء بد
 المالك أيضا سم وكردى (قوله ثم) أي الباخل الضعيف (قوله هنا) أي في الباطن المالك ش
 اهـ سم (قوله فغيبا) أي تسره كرى (قوله وهو ظاهر) أي قول الأذرى اهـ سم لانه صدق عليه اهـ
 مر هنا وفي مسئلة نقل الامتعة المذكورة فقط هذه (قوله من أهل ومستور ومستعير) يعني وغيرهم
 كعاصبا لها (قوله أمالذا لم يقصد الاستيلاء إلخ) شمل أمالذا يقصد شأنا سم وسدعمر وحلي وزبدي (قوله وبه يعلم أمالذا إلخ)
 اعتمد مر قال في شرحه وأمبال المالك فلا يدخلون في التقييد فقد لا يكتفي بكوني في شرح الحاروي إذا
 ساكن الباخل الساكن بالحق لا فرق بين أن يكون مع الباخل أهل مساوون لأهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب مع
 الساكن من أهله عشر قتره من النصف لو كان الساكن بالحق اثنين كان ضمانا للثلث وإن كان معه عشرة
 من أهله انتهى اهـ سم (قوله كان غاصبا) أي الباخل المذكور اهـ عش (قوله وعكسه) أي بأن تعدد
 الباخل (قوله فلا يكون) إلى قوله لكن بحث في النهاية بالقوله الآن يكون إلى ولو استولى وكذا في المغني إلا
 قوله ورد الوحي (قوله لتعذر إلخ) عبارة النهاية والمغني إلهية يقصد ما إلخ اهـ (قوله وأخضعنا إلخ)
 عبارة النهاية أي أخذ السبكر منها غير جميع كلوه الأذرى وتبعه الواليان بالمالك إلخ والعارضة بماله إلخ
 مردود بوضع الفرق اهـ (قوله واعتبرته الأذرى إلخ) عبارة المغني قال الأذرى وفيه نظر لأن بالمالك
 الضعيف جوده فلا معنى لإلغائه بمر دة الباخل انتهى وهذا كإلحال شئني أوجه اهـ (قوله قد يعارض
 بمثله في الباخل الضعيف إلخ) أي وليس المالك فهي أي يلزم أن يكون للنصف فيه الضعف فقط لبقاء بد
 المالك أيضا سم وكردى (قوله ثم) أي الباخل الضعيف (قوله هنا) أي في الباطن المالك ش
 اهـ سم (قوله فغيبا) أي تسره كرى (قوله وهو ظاهر) أي قول الأذرى اهـ سم لانه صدق عليه اهـ

الاسنوي انه لو ضعف المالك بحيث لا بد له مع قوته الباطل استنلاء يكون غاصبا ليعلم اذا قصد الاستنلاء على ما استمر
واعترضه الاخرى بان يد المالك باقته في قوته لاستناده المالك ورد بان قد يعارض بمقتضى الباطل الضعف بقصد الاستنلاء ورد
فروض الفرق بان هذا المالك المستضعف يتم فائز قصد الاستنلاء وجوذه تغافل عن تركه مع ما قد دفعه لمن أسلمها وان ضعف وحسن
يعمل غاصبا لم يزد على ما في حق القاضى ساون تغذرو وجه قضائى الجواب ليس له لكن قال الاخرى انه ممكن لا اوافق عليه وهو ظاهر

الآن يكون المتأخر نظراً إلى أن اللفظ لا يخرج عن اللفظ في كل ما استدلوا على أم وأهـادى الغنى فقيدها إلى أم والغنى لم يضمن غيرهما استولى عليه لكن بحث من الرفعة إلى نصب أم النحل فقيدها النحل ضمن قطعاً الطرف (٩) العادة ينصبها له قبل وكذا الرخصة كذلك أهـ

استمر في دار غير بغير أهـ أهـ مفعول (قوله واستولى الخ) عبارة بالنهاية والمفعول نصب حوا أن اقتبسه وله الذي من شأنه أن ينصبه أو أهـادى الغنى فقيدها الغنى لم يضمن التامع في الأصح لأنه استدل به عليه وكذا لو نصب أم النحل فقيدها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لغير الرفعة أهـ وفي سم بعد كذا مثل ذلك زيادة عن الررض وشرحها من نصبه وقضيه أن الغاصب يضمن نحو ولد الغصو به الحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة أهـ (قوله على أم) يأتي من على زيادة إلى الغنى (قوله وأهـادى الغنى) وهو الذي عصى أمام القطع أهـ كردد (قوله الرخصة) وفي القاموس الرخصة كذا لغرس أو البرزونة تفخذ للفسل أهـ (قوله كذلك) أي لا طراد (قوله ضمن) أتلفه الخ أهـ ما تافه الولد أهـ كردد (قوله يده عليه) أي على الولد (قوله يدين الخ) الباعع مع (قوله وتعين المالك) عطف على الخروج (قوله نوراً) أي قوله وفي مستعير في النهاية لا قوله وإن لم يطلبه المالك وقوله كذلك أي وكذا الموقوف داره وكذا في الملقى إلا قوله الذي إن كان عطلت (قوله فوراً الخ) راجع لغرض وجوب عطف عليه وإن كان صانع الشرع مقتضياً للرجوع إلى دفعه (قوله الذي يبدل الغصب الخ) أي سواء كان الموقوف يبدل الغصب أم لا فقلعته قال النهاية وسواء كانه ثلماً أم مقوماً أهـ (قوله ولو بنفسه الخ) أي ولو كان الانتقال بنفس الموقوف ولو فعل أحسن (قوله وإن عطلت المؤنة) أي في رد (قوله ولو نحو حبة الخ) أي ولو كان الموقوف نحو حبة الخ وكل منها راجع إلى وجوب رد الموقوف وأعيد التمكن (قوله وإن لم يطلبه) لا الأقدار حوصه ما طاق المصوب الشامل لاعتقار الموقوف رجوع الضمير لا كمن لم يرد وجب والتكليف والرد (قوله إن غلب على وجوب الضمان) أي على وجوب الرد فوراً ونهض هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أي نفس المقتضيه ككلها ظاهر اللفظ فبدل على وجوب الرد سم على جـ أهـ عـش (قوله وكذا ذلك) أي وجوب الرد عليه (قوله بحث يعلم) أي أن المصوب يضمنه (قوله وكذا بدله) خلافاً لنهاية (قوله وحزم به في الزور) وكذا حزم به لأنها يتوجه مع حصة عـش بأن بدله أعرض عنها والعرض بذلك الألبال بالراجح دله ليس ربحاً أهـ وبأن في شرح وعلى هذا الوجه مملكتها الخ ما يؤيد (قوله وفي داره) عطف على قوله يدين المالك عـش أهـ سم (قوله إن علم الخ) ظاهره وأما الغصب فبحر دهم المالك بكونه في داره وإن تدخل فيه ولا يمكن من الوصول إليها لو قيل بخلافه لم يكن بعيداً فقيدها هو إن علم علوه ومثله يمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها أهـ عـش أقول تقدم في رد العاد يشايروني بالطلان الشرع (قوله ونحو وديع الخ) من نحو الولد مع القصار والصباغ ونحوهما من الأمناه أهـ عـش (قوله لا ملقط) لأنه غير ملاذونه من جهة

(قوله واستولى على أم وأهـادى الغنى الخ) عبارة شرح مر ولما حوا أن اقتبسه وله الذي من شأنه أن يتبعه أو أهـادى الغنى فقيدها الغنى لم يضمن التامع في الأصح لأنه استدل به عليه وكذا لو نصب أم النحل فقيدها النحل لا يضمنه إلا أن استولى عليه خلافاً لغير الرفعة أهـ وفي قال ررض فصل يضمن أي ذواليد العادية الأسفل ورواؤه المنصبة أي كالمالك أو الأثر والتصلة كالمسلم ونعم الصنعة بأشياء لا بدعوا على الأصل قال في شرحه مباشرة وعلى الزيادة تدبيراً لثباتها على الأصل بسبب لثباتها على زوائده أهـ وقضيه أن الغاصب يضمن نحو ولد الغصو به الحادث عنده وإن لم يضع يده عليه حقيقة أو يقر بينه وبين مسئلة أم الغنى التي ذكرها الشارح بأن الولد يبايعه أو يرضع قبل وضع اليد على الأم فلا يكون وضع اليد عليها وضعاً لها عليه بخلاف الوفاق مسئلة الررض فانه أم وأهـادى الغنى على الأم بوضع اليد عليها فشمه العدى تبعاً (قوله ولو بنفسه الخ) اعتمد مر (قوله وهو أنما بدله على وجوب الضمان) قد عطف هذا الحصر بل قوله حتى تؤديه أي نفس ما أخذت ككلها ظاهر اللفظ فبدل على وجوب الرد (قوله ويكفي وضع العين) لا بدلهما شرح مر (قوله وفي داره)

فضمن غير المالك وفي داره بل نصب ضماناً كان نحو وديع ومساكن ومنه لا ملقط وفي مستعير ومستام وجهان

أوجهها كما اقتضاه كلامهما كما لا دل (١٠) يجامع الضمان وقد يجتمع الرد القبة العجولة كلو غصب أمه فقلت بحر لتعذر بيعها

المالك اه معنى (قوله) أوجهها أتمها كاللقتل بل أوجهها أتمها كاللاول فيرأت لانها ما دون لهما
من جهتها كاللاول وأخذ من رقيق شيئا ورد له اليان كان سيد دفعه اليه كلبوس الرقيق وآلات يعمل بها
برئ وكذا لو أخذ الآلة من الأجير وردها اليه لان المالك الرضخ به قاله البغوي في فتاوه به ثمانية ومعنى
قال عرش قوله موكلبوس أي بان كان غير لائق به اه (قوله) وقد يجتمع الرد القبة العجولة قضية
ذلك ان مال الامة اذا اخذت الضمة ملكها ملك قرض يتصرف فيه مع كون الامة في يده لان تعذر بيعها
عليه زلتها منزلة الخراج حتى ملكه اه عرش (قوله) كلو غصب (الخ) انظر ما مات بعد الرد مال الحكم
ويظهر أن مات بسبب الجلي كانت مضمونة لهما يصير به وان ماتت بغيره استرد القبة فليراجع
اه رشدي أي فان قضية التعليل بتعذر البيع الضمان كالاولى (خلفت بحر) أي شبهة منه ومن غيره
اه عرش (قوله) وقد لا يجب الى المان في النهاية والمغنى (قوله) كان غصب حري (الخ) لعل الكفاية استقصائية
اه بحري عبارة للمغنى ولا ذلك الغاصب بالغصب الا في هذه الصورة اه (قوله) وأللك الغاصب لهما بفعله (الخ)
عبارة للمغنى الرابعة أي من المستثنات كل عين غرنا الغاصب بدل ما أحدث فيها وهي باقية كأي الخطة
تبل بحث تسري الى الهلاك ونحو ذلك اه (قوله) كباقي (أي في مسألة الهرسة) (قوله) وخلف من نزع
هلاك محترم) أي في السقينة ولو للغاصب على الأصح اه معنى زاد عرش خلافا لما في البهجة اه قول المتن
(عنه) خرج به ما ولو تلف بعد الرد الى المالك فانه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده الى المالك بآجرة أو رهن
أو وبيع بعلم يعلم المالك خلف عند المالك فان ضمه على الغاصب ما لو قتل بعد رجوعه الى المالك برده أو
جناية في يد الغاصب فانه يضمن اه معنى (قوله) الغصب (أي قوله) وخرج في المغنى الى قول المتن ولو نزع
في النهاية الا قوله ولو غصب بال واستطردا (قوله) وهو (الخ) أي ما تلف عند من الغصب أو بعضه (قوله) أو
تلف الاول أو قلة (قوله) مال محترم) أي مال مسلم أو ذي اه معنى (قوله) ثم غصب) أي الحربي بان أسلم أو
عقده ثمة اه معنى (قوله) غصب شيئا أو تلفه) أي فانه لا يضمن اه عرش (قوله) مال القتال) فذلك من
الغصب والاتلاف اه رشدي (قوله) بسببه) لعله راجع لمسئلي الاتلاف والتلف اه سم أي أخذ ما ياتي
في باب الباغية (قوله) وان غرم (الخ) أي لا يجب على الغاصب ضمان الاختصاص وان كان المالك قد غرم بسبب
نقله أجرة اه رشدي عبارة للمغنى ولو كان مستحق الزبل قد غرم على نقله أجرة لم يوجبها على الغاصب اه
(قوله) وجب قتله) خرج ما لو ردت يده فقتله هو أو غيره اه سم (قوله) بصوردة) أي أحرابة أو ترك
العلة بشرط اه معنى (قوله) واستطردا) أي الشيطان عبارة النهاية والمغنى واستطردا المصنف اه وهى
أنسب بقول الشارح الا في وقال بالافراد والاشعار اذكر الشئ في غير محله مع غير مناسبة بينهما
(قوله) مباشرة (الخ) أي بل مباشرة (قوله) لمناسبة) أي في الضمان (قوله) محترما) أي في حد ذاته ولا
في باب في المستثنات غير محترم بالنسبة لمتلف نعم رد العبد المرد الا في اه رشدي (قوله) كان كسر
باب (الخ) أو قتل الفصوي في يد الغاصب أو قتل المالك من القاتل فانه لا يوجب على الغاصب لان المالك اخذ
بدله قاله في البحر اه معنى (قوله) أو من دفع (الخ) عطف على من اراق (الخ) (قوله) وما يتلف (الخ) وقوله الا في
ومهد عطف على أن كسر باب (الخ) (قوله) وحري (الخ) (قوله) من (الخ) عطف على قوله باغ (الخ) (قوله) تلف

وقد لا يجب الرد لكونه ملكه
بالغصب كان غصب حري
مال حري أو غرور ضرر
كان غصب خطا وخاطبه
جرح محترمة فلا يتر من
مادام حيا الا اذا لم يخلف من
نزعته مبيع قيم أولئك
الغاصب لهما بفعله كباقي
وقد لا يجب فوراً كان غصب
لواحدة دخله في سقينة كانت
في الماء وخلف من نزعته
هلاك محترم وكان آخره
لا شاهد كسر آخر لو كالة
(فان تلف عند) الغصب أو
يعضو هو ما لم يتول با اتلاف
أو تلف (ضمنه) اجاعا نم
لو غصب حري مال محترم ثم
عصم فان كان باق يدره أو
نا العالم يضمنه كفن غير
مكاتب غصب مال سيده
وألفه ما باغ أو عادل غصب
شيئا أو تلف مال القتال أو
تلف به سببه ما غير موقوف
كسيرة تلفها فلا يضمنها
وكذا اختصاص وان غرم
على نقله أجرة ولو غصب قنا
وجب قتله بغير ردة فقتله
لم يضمنه واستطردا هنا
كلا صاحب مسائل يعقها
الضمان بلا غصب مباشرة
أو سبب لمناسبة وان كان
الانسب باب الجنابات
فقال (ولو تلف مال محترما
في يد المالك ضمنه) اجاعا
وقد لا يضمنه كان كسر بابا
أو قتل حداد في مسألة
الظفر أو لم يتمكن من اراقة

عطف على يني يدى ش (قوله) انهما كالاول) كذا شرح مرفوفه ولو أخذ من رقيق شيئا ورد له اليه فان
كان سيد دفعه اليه كلبوس الرقيق وآلات يعمل بها ما روي وكذا لو أخذ الآلة من الأجير وردها اليه لان
المالك الرضخ به قاله البغوي في فتاوه به اه (قوله) وأللك الغاصب لهما بفعله (الخ) كذا شرح م (قوله)
نعم لو غصب حري (الخ) كذا م راجع مسألة القن (قوله) بسببه) لعله راجع لمسئلي الاتلاف والتلف
(قوله) وان غرم) لعل فاعله صاحب الاختصاص (قوله) وجب قتله) خرج ما لو ردت يده فقتله هو أو غيره
خير الا كسر فانه أو من دفع مسائل الاقتتال بتوكسر سلاحه وما يتلفه باغ على يادل وبكسر مال القتال وحري
على معصوم وقت غير مكاتب على سيد موهدر بخور ردة أو صال أو تلف وهو في يد الكسر وخرج با تلفه ما لو غرر ا بتوهمها مال كسها فالتلف

فلا تضمنها لغيره ان كان
السبب منه كان اكثرها
على ما تقتضيه اوصافها
ضمن قسطا الى يادوا في
الدوى بالهوى صرغ وقوع
على مال لغيره ضمنه كقوله
سقط عليه طلق من مهسده
واعترض بما في الرفضه
عنه قيسيل الجهاد له
سقطت اذابه مستقيم
راكمها تالفها له وقد
يفسر بان الاول تلاف
سائر والثاني اتلاف سبب
ويغتر فيه لضعفه لا يغتر
في الاول لثبوتها (ولو فتح
واسر) وتلف ضمن لانه
بأمر اتلافه اما اذا كان
ما فيه لم يخرج بغيره
غيره فالله فاضا من هو
المقر بانه تالف الاول
خلاف ما يخرج بغيره
حال الفسخ او ضمن مطلقا
لانهم لا يصلح لقطع
وتلفها ككلها لظاهر فعل
غير العاقل (مطر وح على
الارض) مثلا (فخرج ما فيه
بالفسخ او منصو بسقط
بالفسخ لغيره كاله
وجبه او لتقاطر ما فيه حتى
ابطل أسفه وسقط (وخرج
ما فيه) بذلك (تلفه ضمن)
التسبب في اتلافه وان
عن فعله وان حذر ملكه
وامكنه تداء كقوله
يقتل فقتل عنده دعوى ان
السبب يسقط حكمه مع
القدرة على منع اختلاف
المباشرة ممنوع وان سقط
بغيره (م)

بنا المفعول نعت لهداه وشيدى (قوله ما لو جردا بتال) أي بان حذر ملكها وهي فيه كغيره فيما سبق (قوله فلا تضمنها)
فيمسقب اى سم (قوله كالم) أى شرع فغاصب وان لم ينقل قوله فلا تضمنها لغيره لان اختلاف المولى
الغاصب المتاع على العاقل كرمال كماله تسمية هاته ضمن العاقل لعدم واليد الغاصب عنها اى عن
(قوله ان كان السبب عنه) أى من غير المالك اى عن (قوله له) اى الغزوى (قوله ما تالف به) اى
أوعا على ظهرها (قوله بان الاول) هو قوله وتوفى الغزوى (قوله الثانى) هو قوله لو سقطت المباشرة
الخ اى عن (قوله ويقتصر فى الخ) اى السبب (قوله فى الاول الخ) اى المباشرة وفى سم عن تناوى
السبب ما تضمنه سبب قطع بعدد ثم غصب غاصبات بالسرايه عنده فاذا يلزم الغاصب الجواب
مقتضى القواعد انه لا يلزم منى لان هلا كاستند الى سبب مقدم على الغصب اى قول الممن (قوله) بكسر
الزاي وهو السقام نهاية ومعنى (قوله وتلف) الى قوله ويتردد فى النهاية وكذا فى التالى الا قوله وتلفها
الى التالى وقوله ودعوى الى الممن (قوله وتلف) اى نفس الزق (قوله ضمن) جعله جواب الشرط وكان
عليه ان يقتصر على ما ضمن الا فى كلام المصنف الذى كان جوابا للشرط فقط صارا مهمل اى وشيدى
أقول تفسيره ضمير وتلف بالزق نفسه قديما عنه السابق والسبب اى وانما مضى صريح الشارح وتقدمه
ضمن جوابا لظاهر بل كان ينبغي للشارح ان يحذف هذه السوادة بتمامها من هنا مذكروها اما اذا كان
ما فيه الخ قبل قول المصنف وان سقط الخ (قوله بغيره) هاته تالف الفسخ فضا كرم الى هاته لا فرق بين
كون الرجوع سببا لسقوط الزق مثلا ولتقاطر ما فيه حتى ابطل أسفه فسقط لكن فى سم على منسج عن
الروض وشرحه ان التفتصل فى الرجوع السقطه لوقوع السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الرجوع فلا فرق فيه
بين كون الرجوع هاته وقت الفسخ وكونه ساعا لرضه وقرى سم بان الرجوع الذى تؤخر او تبيع مرور الزمان
لا يخلو لوجوه وان خفت لفظة اختلاف الرجوع الذى تؤخر السقوط فلنأمل اى عن وماذا كرم عن سم
عن الروض وشرحه بغيره المعنى (قوله مطلقا) اى هو جود تالف الفسخ اولا اى عن (قوله وتلفها)
اى الرجوع والشمس وفى هذا التشبيه نظر فان مقتضى التشبيه بالرجوع اشتراط حضور غير العاقل وقت الفسخ
ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراط العلم الا ان ريد التشبيه فى ان فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرة
ويمكن دفع الاراد من أصله يجعل الضمير للرجع الهاتى والشمس اى عن (قوله غير العاقل) لعل المراد
غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصى الذى لا يميز والمجنون وهل بشرط وجود غير العاقل حال الفسخ
كالرجع ولا كالشمس ولعل الاول اقرب اى سم (قوله وتقاطر ما فيه الخ) ولو كان التقاطر باذابة
شمس او حرارة رجع مع مرور الزمان فسال ما فيه تلف ضمن اى معنى (قوله بذلك) اى السقوط (قوله)
وتلف الخ) راجع لكل من مستلحق المطر وح والمنصوب (قوله لتسببها الخ) صواب المعنى لانه باشر الا تلاف
في الاولين والاتلاف لثبوتى من فعله فى الباقي اى يعنى بالباقي ان الرجوع هاته قصد الفسخ وحرارة شمس
أور بجمع مطلقا (قوله وان سخر الخ) غاية لضمن (قوله كقوله) كقوله يتسبب الخ) اى او بحرر فوه
وأمكنه الدفع فى فتنه اى معنى قول المأز (وان سقط) اى الزق بعد فتنه (بما روى سم) اى اوجه
الحال فلا يعلم سبب سقوطه كغيره بالموارد وغيره اى معنى ياتى فى الشرح آ تفانوا فاقدمو كذا فى النهاية ما
(قوله ما لو حذر اذومه لملكها) اى بان حذر ملكها وهي فيه كغيره فيما سبق (قوله فلا تضمنها)
اما جرح تشيلى ذلك الفصل فلا يشرى حذر (قوله وقد يفرق الخ) كذا شرح موه (قوله) فى تناوى
السبب ما تضمنه سبب قطع بعدد ثم غصب غاصبات بالسرايه عنده فاذا يلزم الغاصب الجواب
مقتضى القواعد انه لا يلزم منى لان هلا كاستند الى سبب مقدم على الغصب اى (قوله وتلفها) كالم
لظاهر فعل غير العاقل) كذا هو لعل المراد بغيره العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصى الذى لا يميز
والمجنون وهل بشرط وجود غير العاقل حال الفسخ كالرجع اولا كالشمس ولعل الاول اقرب ثم انظر هاذم
قوله الا ترى ان وقوعه طار الا ان يرد ان غير العاقل اخرج من بفرق بين احواله وسقوطه بوقوعه عليه لا

أورد له طرأ بعد الفتح أو وقوع طائر عليه (١٢) (لم يضمن) لأن الخروج ليس بشيء مع عدم تحقق هبوبه بخلاف طلوع الشمس لم

يعد قبض الفتح له ويرد النظر في البلاط بدلالة التي يعتد بها الغنم أياما وأعدم إذا ثبتا لنسب هذا فطلعت وإذا ثبت على خلاف العادة ومقتضى نظرهم التحق فيها المجتضى القصد المذكور لعدم الضمان عند طراد العادة بذلك يؤيد عدمه في قولهم ولو شئت في سقطه فلا ضمان كإلى الشامل والبحر لأن الظاهر أنه يمر حدث بول السفينة كتحقق الزنق ولو فتح فقتل طائر وجهه فطارد (لا زال) وجب إجماعه إلى الجأء إلى الفرار كالكروا لا دعى (وان) أضر على الفتح (لا زال) أنه ان طار في الحال) أو كان آخر القفص فقتل في عقب الفتح قليلا قليلا حتى طار أو ثبت به سر عقب الفتح فقتله كذا أطلقه وقيد السبكي وغيره بما إذا ضل محصورها حين الفتح والآن كانت كرم طرائق بعده وقد يفرق بان لا تلافى عند يقصد من هرقة عليه بعد مقتوما ولا كذلك في الج الطارئة لأن تلك أقوى في التلافى وأقل في مراقبة المأكل وبضمان حله بوجوده هو ضراره بذلك الممكن غالباً كحضورها حال الفتح حتى عند السبكي أو أطاره بمسئوم حتى جابها حب فأكلته فقتلها

واقعة وقال عمن وقد يقال الضمان عند الشك لأن قهر أس الزنق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على الفتح والاصل عدم عروض الحادث اه (قوله أو زلزلة) عطف على ريجو (قوله طرأ) أي العارض اه سم (قوله هبوبه) أي طيور طراز زلزلة ووقوع الطير (قوله فلم يعد قصد الفتح) أي أنهم كلامه أي المصنفان الرجوع لو كانت عابثا بسؤال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤيد ما سمر ومن تفرقتهم بين القمارن والعارض فيقال أو قد نال في أرض فعملها الرجوع إلى أرض غيره فالتفت شاول قلب الزنق غير الفتح فخرج ما فيه ضمنه دون الفتح ولو أوز الورقا الغنم فسلمت بالشمس عناقده أو في شاة غيره أو حاميته فهلك فرحما ضمنهما القصد ما بعثان به ثم ياب ومضى قال عمن قوله مر في أرضه أي ما يستحق الانتفاع به أو مفهومه أنه لو أوقد في أرض غيره ضمن ما أوقد من سقطه قمارنا وأعرضا لتعديه ومن ذلك الايقاد في الأرض المستأجرة لزر راحة فان استأجرها لا يبيع ابتداء النار بها ثم لو جرت العادة بما يشاهد التسوية طعام ودفع ودفع نفسه وضو ذلك وعلم المالك بما جاز ولا ضمان بسبب الايقاد المذكور اه (قوله ويرد بالنظر) أي قوله ولو يبدد كره عمن ضنه وأقره (قوله أو عدم إذا ثبتا) عطف على الغنم والضمان (قوله لمثل هذا) أي ما في الزنق (قوله فيها) أي التمس (قوله بذلك) أي الغنم أو عدم إذا ثبت (قوله يؤيد عدمه) أي في التأييد بنظره والفرق اه سم (قوله كفتح الزنق) قال في الرض فرع حلر باطسنة ففرقت بفسله ضمن أو حادث ريج فلا فان لم يظهر حادث فوجهات قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كإزق طائر الزنق كشي وهو الأقرب لشك في الوجوب والثاني يضمن لأن الماء أحد الملتفات انتهى قال شارح اعتد ترجع الزنق وشيضا الرمي عند الضمان اه سم وقوله فالشارح الخ أي للمنفى وقوله وشيضا الرمي الخ أي النهاية قول المتن (فطار الخ) ولو طار فصد محسدا أو كسر في روجه فادور العقص ضمن معنى وررض (قوله أجماعا) أي قوله كذا أطلقه في المنع والى قوله وقد يفرق في النهاية (قوله حتى طار) كقوله القاضي قال أو كان القفص مفتوحا فقتل الإنسان على باب ففرغ الطائر وخرج ضمن معنى ونهاية (قوله فقتله) وان لم يتدخل العقص لم يعد ذلك كالجثة هنا اه معنى (قوله أو يد السبكي الخ) عبارة النهاية وهو مقدر كقوله السبكي بما إذا علم الخ اه (قوله بما إذا علم الخ) ظاهر كلام شرح الرض الاكتفاء بمحسورها وان لم يعلم اه سم (قوله ولا الخ) شامل لحضورها اه سم (قوله بان التلافى قد يقصد من هرقة ما) يعني قد يقصد الفتح الخ الفتح مع عدم حضور هرقة تلافيا لاشتمال هرقة بعد على القفص وهو مفتوح (قوله ويقبضه علماء الخ) أقره سم وعش (قوله كحضورها) أي وعليه (قوله أو أطلق الخ) عطف على فتح قصصا الخ جري النهاية والمنع

ان هذا ان لم يقصد التساوى في الحكم اقتضى عكسه فلتأمل (قوله أو زلزلة) عطف على ريج وقوله طرأ أي العارض ش (قوله يؤيد عدمه في قولهم الخ) في التأييد بنظره والفرق (قوله الفتح الزنق) قال في الرض فرع حلر باطسنة ففرقت بفسله ضمن أو حادث ريج فلا فان لم يظهر حادث فوجهات قال في شرحه أحدهما المنع أي من أن كان كإزق طائر الزنق كشي وهو الأقرب لاشك في الوجوب والثاني يضمن لأن الماء أحد الملتفات اه قال شارح اعتد ترجع الزنق وشيضا الرمي عند الضمان (قوله في المتن أن طار في الحال الخ) قال في الرض أو طار فصد محسدا أو كسر في روجه فادور العقص ضمن اه (قوله وثبت هرقة الخ) قال في شرح الرض ثمها ذكره من الضمان فيما أخذ به هو ما في الأصل عن فتاوى الفقهاء وهو قس ما يابى بنفسه مسئلة الجواز أي فيما أدخله أطاع في غير ما كلف في الحال جاز يجب لكن قياس ما يابى من غيره فلا ضمان اه (قوله وقيد السبكي وغيره الخ) اعتد به وطأه ولا اكتفاء بمحسورها وان لم يعلم اه (قوله ولا شامل لحضورها) (قوله أو أطلق الخ) جتو بها أنها سبكي الخ لم يرد في شرح الرض على نقله في هذا من المأوردى والى وبأنه لا ضمان ثم فرق بينه وبين ما اقتصر على ما روض من الضمان في فتح وعام الحب ونقله عنه عن

فخرج وعامها كاتمه محمل ما نقل ويفرق به في الأول أي في الحقيقة بالظاهر هو بجانبها في الثاني لم يفرق والفرض أنه لم يستل على الحب (منه) لا شاة بغيره وحل قولهم بالتأثير فمقتضى السبكي يمكن السبب مبتدأ (وان وقف ثم طار فلا)

وشرح الرض على عكس ما في الشرح عبارة ثم والفظ الاول ولو حللر باطمان علفنى وعامه كلفنى
الحال هبمة ضمن ولا ينافيه تصريح المارودى بأنه لو حللر باط هبمة كما كنت علفا وكسرت اقامه ضمن
سواء اقبل ذلك بالحل لم لا لان انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفى في التالف قبل في التالف عكس ما هنا قال
عش قوله مر رباط هبمة اى غير مولد عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها اذا أرسله الى يوق تحت
العادة فيعطفها فيه ان المطلق لها هذا لانه عليها ولاسه الا حتى يضمن ما توهم من فعلها بخلاف المالك فان
عليه حفظ ما في يده فاساله لها تصير اه (قوله لا شعاره) الى قول المتن والابدى في النهاية والتمسنى (قوله
لا شعار الخ) اى العيان في الحال (قوله يدخل قولهم الخ) فدل على الرجوع عبارة الفنى والثاق يضمن
مطلقا لا يؤول لم ينع لم يطر والثالث لا يضر من مطلقا لانه قصدوا اختيارا والفتح متسبب والطاير مباشر
والباشر مقدم على السبب اه (قوله ويرى ذلك) اى تفصيل فتح القفص اى نظيره (قوله في حل رباط
هبمة الخ) اى خرجت وضاعت ولو خرجت الهبمة ففتح الباب فالتفت زرا او غيره لم يضمنه الفاتح كما
جزم به ابن القريوان جزم في الاقوال بخلافه اذ لا يلزم حفظ هبمة غيره عن ذلك ولو دفع على جدار طائر
فتفرق لم يضمنه لان من منع من جداره وادى الى الهوان ولو في هو اعداه فقله ضمنه اذ ليس له منعه من هوان
داره ولو فتح خرزافا ضد غيره مائة اول عليه الموصوف فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتوسيه بالفتح
في الاولى فدا قطع مباشر فلو لم أشذ غير مباشر وهو غير محتمل وأجمعي يرى طاعة امره ضمنه دون الاخذ ولو
بنى دار واقلت الى غيرها باو ضاع لم يضمنه لانه لم يستول عليه نهاية ومعنى قال عش قوله لانه منعه من
جداره فلا ضمان اذا الطائر انزول على جدار غير موقوف منعه كلف صاحب هبمة معسرة او قص جناحه او نحو ذلك
وان لم يتوصل الى الطائر ضرر يحل له على الجدار لان من شأن الطائر قولا للحاجة منه وروى يفرق على جلوسه
منع صاحب الجدار منه لو اذنا انتفاع به قوله ولو بنى دار الخ المنة ليس بقيد وقوله لم يضمنه اى حيث لم
يتمكن من اعلام صاحبها ولم يعلموا الا من اه كلام عش (قوله ومثلها الخ) اى في حل التدفق الباب
ولو اختلف المالك والفتح في انه خرج عقب الفتح او واثق عنه فبقي تصديق الفاتح لان الاصل عدم الضمان
اه عش (قوله لا عاقل) عبارة للفنى بخلاف الرقيق العاقل ولو كان آقا لانه يصح الانتشار في وجهه عقب ما ذكر
بحال علمه اه (قوله فامر الانسان باطلاقه) اى اطلقه فينظر هل يطر عقب اطلاقه او لا كما في شرح الرض
عن المارودى والرواني اه سم (قوله غير تزوج) الى قوله لكن رعى النهاية (قوله الضامن) اخرج به مالو
كان غاصبا لا اختصاص فلا ينافى في معاساة اه ورشدى اقول وكذا اخرج ما سدد كره لشرح بقوله وكذا
من انتزع الخ (قوله وان كانت) اى الابدى (قوله امانة) اى ابدى امانة اه معنى (قوله بان وكفى الرد)
ظاهره وان كان ذلك يعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر اه سم قول المتن (وان جهل صاحبها الخ) اى او اكره على

فتاوى القفال (قوله ويرى ذلك في حل رباط الهبمة الخ) عبارة الرض وشرح حمله رباط الهبمة والقيد
المفترق وفتح باب كاسم به اصله كفتح النفس فمأذ كر اه وقد يؤخذ منه أنه لو كسرت اقامة
حالترو وجها بابا كان او انا هناك ضمنه الفاتح وهو محتمل وعله فقله في شرح الرض بعد ذلك وقد
صرح هو اى الرواني كالأوردى بأنه لو حللر باط هبمة كما كنت علفا وكسرت اقامه لم يضمن سواء اتصل
ذلك باكل أم لا لانها التلفة يمكن ان لا يخالف ذلك بان يعرف بين حل الرباط وفتح الباب وقد يعرف بين الطير
والهبة لان الطير عادة عند الفتح من الهبة المألوفه وليس للهبمة يعرف بين اتلاف الباب اى فتح والانه
الذى يندم بين الاتلاف مع الحل لان اثره وجرم مؤثر في الباب وما عند مدلوله فيجرع داخله هناك وقيل
هذا انه لو اتلف الطائر فلو ردت الفتح فلا ضمان فالتسبب لئلا يضر على هذا (قوله فامر الانسان
باطلاقه من يده فاطلقه) فينظر هل يطر عقب اطلاقه أولا كما في شرح الرض عن المارودى والرواني
(قوله وان كانت) اى الابدى ش (قوله بان وكفى الرد) هل يحل ذلك اذا علم أخفا من استثنائه البعوى
الافى و يعرف بين الحرق والفتح ثم طامه قوله بان وكفى الرد ان كان ذلكا يعجز عن الرد بنفسه وفيه نظر (قوله

لاشعاره باختياره ويرى
ذلك في حل رباط الهبمة
وفتح باب اصطبلها مثلها
فن غير يبر ويجنون لا عاقل
ولو اتقا والحق جمع ينع
القفس مالو كان يندى
او يجنون طائر فامر الانسان
باطلاقه من يده فاطلقه
قال الاخرى وهذا حيث
لا يجنون والافسه نظر اذا عمد
المميز وكثير المميز من
يرى فتح طاعة امره قبل
الاولى طير طائر لانه في
القفس لا يطير و رد بان
اذى قال جمهور الاخرى من
ان الطائر مفرد والطير جمعه
ولا يبدى المترتبة) بغير
تزوج (على ما الغاصب)
الضامن وان كانت في اصلها
أمانة كوديعته وكافة بان
وكافة الرد (اى ضمن
وان جهل صاحبها الغصب)

لانه ونضع بدلى ملك غيره غير اخذه والجلل انما يسقط الاثم لانه من خطاب التكليف لا الضمان لانه من خطاب الوضع فطالب ايجامه انعم
الحاكم وامنه لا ضمانا بوضع يدهما (١٤) المعصية وكذا من انتره ليرده لما اكتم بشي من مقتضى يده فبذنه او حر يحدون

غيرهما مطلقا كما لا يمكن
رجع السبي الى جملة القاتل
بعلم الضمان اذا كان
معرضا للضمان والغاصب
يجب تغير مطلقا بظاهره
واستثنى البغوى من الجمل
ما لو غصب عبدا فدفعه للن
غير ليردها لما كانتا تفت
في يد فان حول العبد من
الغاصب فقط والاتفاق
بريقه وغرم المالك ايهما
شه اموال زوج غاصب
المخوبة لجاهل بغاصب
فدلت عند الزوج بغير
الولادة منه فلا ضمان
الزوج من حيث هو زوجة
لا تدخل تحت يد الزوج
وهذا يندفع ايراد هذه
على المتن (ثم علم) الثاني
انجب (ك) الغاصب من
غاصب فيستقر عليه ضمان
ما تلف عنده) وبطل بكرر
ما يطالب به الاول لصدق
حد الغصب عليه ثم لا يطالب
بزيادة قيمة حصلت في يد
الاول فقط بل المطالب بها
هو الاول وبراء الاول لكونه
كالمؤمن لتقرض الضمان
على الثاني ببراء المالك الثاني
ولا عكس (وكذا ان جعل)
الثاني الغصب (وكانت يده
في امواله يد ضمان كالعارية)

الاستيلاء على الغصب فاذن تلف يده كل من يقاتل الضمان وقرار الضمان على المكره كولو اكره غيره على
اتلاف مال فالتفان كل طريق في الضمان والقرا على المكره بالكسر ومن ذلك جواب سادة وقع السؤال
عنا هو ان شخصا غصب من آخر فساوا كره آخره على الغصب بالي شبهة كذا قلنت وهو عدم ضمان
المكره بالغصب بل هو طريق في الضمان فقط ومنه ايضا ما يقع في قري الى يفس من امر الشاهد لا تبليسه
باحضارهم اثم القلاح لا الاستعمال في رزعه او غيره بطريق القلم وهو ان اكره تابعه على احضار
بهم عينا كل طريق يقاتل الضمان والقرا على الشاهد ان يحصل اكره او اكرهه على احضار بعض
الوداب بلا تعيين المحضر فاحضره شيئا من اخصار في الاول ولا تعينه لبعض في الثاني واحضره
اختيار منه ايضا اه عش (قوله لانه وضع) الى قوله لكن خرج عن المعنى (قوله ان الحاكم وامنه) وهل
مثلهم ام محاسب الشوك من مشايخ البلدان والعربان او لا فينظر عبارة الاذرى في القوت والحكام وامثالهم
الخ وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن فهم الى التعبير بامثالهم اه عش وفيه
مثل الى الشول وهو الظاهر فليراجع (قوله لا ضمان) أي واما الغاصب فلا يبرأ الا بالرد لما ملك وعمل ذلك
اذا كان الحاكم وامنه هما الطالبان فلا خذوا ما ورد الغاصب بنفسه عليه ما يفيق برأيه بذلك لقيام الحاكم
مقام المالك في الردي من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض يستثنى الحاكم واثباته لانهم ما ثبتان
من المالك اه اقول وهكذا قضيت صريح الشارح والنهاية والمعنى ان الغاصب يبرأ مطلقا اه عش ايضا
(قوله المعصية) كتحلفه للمالك الغائب (قوله من يشي رضاء من الخ) ينبغي اومن غير بدلي مطلقا لان وحده
أبقا فاحذ ليرده اه سم (قوله فنه) أي المالك (قوله دون غيره مطلقا الخ) عبارة المعنى والنهاية لا غيرهما
وان كان معرضا للضمان على الرضوخ او صلواتي ر. القطعة خلافا للسبك فمالا كان معرضا للضمان اه
(قوله والغاصب بحيث الخ) أي وكان الغاصب الخ (قوله واستثنى) الى المتن في النهاية (قوله فان حول العبد
ضمن الغاصب فقط وتعلق الخ) فيه نظر اه نهاية أي فمالة البغوى وعله بالنظر الى جهل القن الخ ووجه
النظر ان العبد وان كان امنا لكونه وكلا من الغاصب الى دفعه ان يكون طريقا في الضمان والقرا
على الغاصب والمتبادر من كلام البغوى في الضمان مطلقا وكن الجواب ان مراد البغوى بقوله ضمن
الغاصب ان عليه القرا اه عش (قوله غير الولادة الخ) والافضل منها كمالا او لا ما يتغيره بسبب موت
بالولادة فانه يضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في الرهن نها يتومعنى (قوله فلا ضمانها) أي لا يضمن ضمانا اذا
تلفت لكن يجب عليه المهر والرش البكاره وان وطئها الشبهة اه عش (قوله لان الزوجة من حيث هي
زوجا) وخير فاصنع في شرح المتن من استثناء الزوج من وضع العدم شك الا ان يكون استثناء
منقطع او شدي وعش (قوله الثاني الغصب) الى قوله ولو كان المقصود في النهاية والمعنى (قوله وبطل
بكل ما يطالب الخ) ولا يرجع على الاول ان غرم ورجع عليه الاول ان غرم اه مفسى (قوله كالمؤمن)
أي عن الثاني (قوله براءة المالك) متعلق بقوله وبطل الخ اه رشدي (قوله ولا عكس) أي ان الثاني
لا يبرأ وهو لا يبرأ براءة الضمان اه عش (قوله والبس الخ) أي السوم منها ومعنى (قوله لانه دخل
الخ) تعليل لما قبل وكذا وقوله وفي الهبة الخ تعليل لما بعده قول المتن (كودية) أي وقراضها يذم مفسى
ووكالة سم (قوله ومثله ما وصل الخ) قضية ضمان الشخص المذكور وان كان القرا على الغاصب وانه

من يشي رضاء من الخ) ينبغي اومن غير بدلي مطلقا لان وحده
(قوله بغير الولادة منه) والافضل منها كمالا او لا ما يتغيره بسبب موت
فانه يضمنها على الاصح كما قاله الرافعي في الرهن نها يتومعنى (قوله فلا ضمانها) أي لا يضمن ضمانا اذا
تلفت لكن يجب عليه المهر والرش البكاره وان وطئها الشبهة اه عش (قوله لان الزوجة من حيث هي
زوجا) وخير فاصنع في شرح المتن من استثناء الزوج من وضع العدم شك الا ان يكون استثناء
منقطع او شدي وعش (قوله الثاني الغصب) الى قوله ولو كان المقصود في النهاية والمعنى (قوله وبطل
بكل ما يطالب الخ) ولا يرجع على الاول ان غرم ورجع عليه الاول ان غرم اه مفسى (قوله كالمؤمن)
أي عن الثاني (قوله براءة المالك) متعلق بقوله وبطل الخ اه رشدي (قوله ولا عكس) أي ان الثاني
لا يبرأ وهو لا يبرأ براءة الضمان اه عش (قوله والبس الخ) أي السوم منها ومعنى (قوله لانه دخل
الخ) تعليل لما قبل وكذا وقوله وفي الهبة الخ تعليل لما بعده قول المتن (كودية) أي وقراضها يذم مفسى
ووكالة سم (قوله ومثله ما وصل الخ) قضية ضمان الشخص المذكور وان كان القرا على الغاصب وانه

الغاصب وفي الهبة الخ (وان كانت براءة) بغير ائتمان (كودية) فالقرا على الغاصب لانه دخل على ابيه بناية
عن الغاصب فان غرم الغاصب يرجع عليه وان غرم هو ورجع على الغاصب ومثله ما وصل المقصود بطل شخص

نظر

نظر فلا يرجع فان الوجه انه غير مراد اه سم عبارة الخلق ومقتضى التشبيه انه أى المصوب عليه
يكون طريقا في الضمان وليس كذلك عبارة عرض قوله ومثله أى في عدم ضمان المصوب عليه اه
فالضمير لاخذ المصوب الجاهل الذي به أمانة يتقدر مضاف أى مثل حكمه وهو عدم استقرار الضمان
عليه وان كان هذا لا يطالب اه (قوله فالتلف) أى تلف الشخص المصوب عليه المصوب الصائل اه
عرض وفي المعنى فلو كان هو المالك لم يرجع الغاصب اه (قوله بخسرا نقلا) له اه أراد به ما ذكره في شرح ولو
ألتصاف بالحق من قوله ومهدد بخو ردة وأصل التلف الخ زف به ناسل اذا ذكر الغاصب في التلف في يد
المالك لا في يد الغاصب كجواهر اهل لهذا نظر فمرادى بقوله انتظر ان مراد اه (قوله وبالاتقاط الخ)
عبارة المعنى ولو ضاع المصوب من الغاصب فالتقطه انسان لجل محاله فان أخذ له ليعطى أو مطلقا فهو أمانة
وكذا ان أخذ للمالك لم يملك فان ملكه صارت يده ضمان اه (قوله قبله) أى التملك اه عرض (قوله)
كبد الأمانة خبر وبالاتقاط قول المتن (فالترافع عليه) أى لا أخذ (قوله بضمان أو أمانة) أى وان
جهله اه سم (قوله بان حله الخ) أى حل الغاصب لا تحل في التلف (قوله فان كان) أى الاتلاف
(قوله لغرضه) أى الغاصب اه عرض (قوله فالترافع عليه) أى الغاصب (قوله فعل التلف) لانه حرام اه
معنى (قوله لغرضه نفسه) أى المتلف (قوله فكذا الترافع عليه) أى لا كل (قوله هذا ان لم يقل الخ) عبارة
التهنية والمعنى وعلى الاول لو قدمه آخر وقال هو ملكي فالترافع على الكل أيضا فلا يرجع بخلافه على
الغاصب لكن بهذه المقالة لا غيرم الغاصب لم يرجع على الكل لا عتراقه لم يتم فلا يقدسه أى الطعام
المغصوب بل يرقى ولو باذن مالكة أى الرقيق جنابة يمينه أى الرقيق يباع فبالعلق موجبا بقرينة فلا غيرم
الغاصب يرجع على قيمته الرقيق بخلاف لو قدمه له بيمينه فمقتضى عدم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان
لم يأنه والا يرجع اه قال عرض قوله مر فانه لا يرجع على المالك أى وليس له التملك مطالب بالتصاحب
البيمية فليس طريق الضمان اه قول المتن (وعلى هذا لو قدمه الخ) ويراد الغاصب بضما بآثاره أو ببيع
أو اقتراضه لعل له ولو جاهلا بكونه باشر اخذها له لا باذاعه ورهونه ولا يقره وتزوجه والقراض
مع فيه سياهلا بانه اذا تسلط فيها غير تام بخلاف ما لو كان عالما بهم التزويج والذكر والاتني ومجمل في
الانتني فمماذا لم يستولى له فان استولى هاهنا تسلطه بغيري الغاصب اه معنى وكذا في نهاية لانه قد يدل
قول الشارح أى وتسلطه وان لم يتسلط اه عبارة سم بعد ذكر مثل ما مر عن المعنى عن الروض وشرحه قوله
أى وتسلطه بغيري بل الحكم كذلك وان لم يتسلط مر اه (قوله انتقل الحق لقيمته) أى ومع ذلك لا يجوز
له التصرف فيما لا بد دفعه له المالك ولا لغيره عن علم أن أصله مغصوب تناول شيء منه اه عرض أى
الابعد دفع الغاصب بدله للمالك وينبغي أن مثل الدفع بالفعل رضا المالك بتأخير أو غير اجمع (قوله)

الشخص المذكور وان كان الترافع على الغاصب وقده نظر فلا يرجع فان الوجه انه غير مراد (قوله قبله) أى
التك ش (قوله يضمنان أو أمانة أى وان جهله (قوله فالترافع عليه) أى لا أخذ (قوله والا) بان قاله
ذلك (قوله في المتن وعلى هذا لو قدمه المالك كما ذكر في الغاصب في) لروض وشرحه بغير مراد غاصب
من المصوب بطاعه المالك أو أمانته ابدأ أو ببيعة أو اقتراضه ولو كان سياهلا بانه لانه باشر اخذها به باختياره
ويمكنه أى ويراد بيمينه بوضع يده على ما لانه لا سياهلا بانه بعد باصالة في الاول دون الثاني
لا يابذاعه ورهونه ولا يقره وتزوجه بيمينه والقراض مع فيه سياهلا بانه لان التسليط فيها غير تام بخلاف ما اذا
كان عالما وكما معنى التزويج يشمل الذكر والاتني فالمستولى هاهنا استولى هاهنا وتسلطه بغيري الغاصب ولا
يراد أن صال الغاصب على مالكة فقوله المالك دفعه الصلة سواء علم انه عديمه أم لا لان الاتلاف بذلك كاتلاف
العبد نفسه ولهذا كان العبد لا يقر بيمينه مال الزكشي وينبغي ان يكون الرئود الباني كذلك اذا قسده
سببه الامام كظفره في حمار في البيع اه وقوله السابق أى وتسلطه بغيري بل الحكم كذلك وان لم
يتسلط مر وقوله اذا قسده سيد الامام الخ في التقييد بالباني اذا كان القتل مال القتل بالامام نظر (قوله)

وهي لا تسقط ببدل غيرها إلا برضا المستحق وهو (١٦) لم يررض ولو كان المصوب فنافع قال الغاصب المالك أعتقه وأعتقه غنك فاعتقه ما هلا

كونه عبده أرحمته بل وان ظن موته نفذ العتق ويري الغاصب فان قال عتق عتق ويري ايضا على ما رجح السبكي ومن تبعه وعلى العتق قال الشنخايل يقع عن المالك لا الغاصب فان قلت العبرة في العتق بما في نفس الامر فتنه ما يبيع خفي ان ذكر عوضا لا فية قلت يفرق بان فرق بين الغاصب وبين غيره كالشند والاصل في عتق المالك وقوه عن نفسه عنه الى غيره لا بد من مقتضى قوى ولم يوجد وليس هذا من تلك القاعدة لان ما هنا في امر ترتب عليه عتقه وقد قررناه واقعه عنه أسلفه وتلك في عداستوى الشر وطى نفس الامر من غير مانع في مقامه (فصل في بيان حكم الغصب واتقسام المصوب الى مثلى وستة وهو بيان ما يضمن به المصوب وغيره) تضمن نفس الرقيق ومنه ستوناة ومكاتب (يقض) بالفتا بالمكاتب (تلف أو ألتف تحت ند عاده) بمقتضى الله كسائر الاموال وأراد بالعبادة الضامنة وان لم يتعد صاحبها لبدل نحو مستام ومستعبر ويخرج نحو سحرى وقن المالك وأثرها لان الباب موضوع لتعدي المراء كقولهم بما

وهي لا تسقط ببدل غيرها الخ) ولومع العلم بذلك اهـ (قوله ويرى الغاصب) قال في شرح الروض قال البلقيني ويبنى ان يلحق بالاعتاق الوقف ونحوه انتهى اهـ سم على حج وقوله ونحوه أى كان امره من حيث السعد أو نحو من الجهل العلمة أو قاله اندر اعتاق أو اوص به لجهة كذا ثم ان المالك اهـ عش (قوله قال الشنخايل الخ) عبارة النهاية والخى ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في أصل الرضا ولكن لا وجه معنى كمالا شخايل أنه يقع عن الغاصب ويكون ذلك ما عنيان ذلك عوضا ولا افسية بناء على صحة البيع فيمالي ما عمال أي غلظا حاجاته فيان منها اهـ قال عش قوله لم يكن الا وجه معنى أي لا تقلا وهذا شعر بعينه الاول لانه الاوجه نقلا عنه لكن اعتمد شخايل رادى أنه عن الغاصب اهـ (قوله ففقهه عنه) أى عن الغاصب وكذا خبر ذكر (قوله قوله كليلند) بفتح التاء أى عتق المالك ابتداء بدون طلب الغاصب (قوله فى امر ترتب الخ) وهو وقوع العتق عن المالك أو الغاصب (قوله وقد قررناه واقعه الخ) وهذا من النزاع اهـ سم (قوله عنه) أى المالك (قوله استوفى الشر وط الخ) هذا كذلك ويجوز بالغصب غير مانع في نفس الامر اهـ (فصل في بيان حكم الغصب) (قوله في بيان) الى قوله وهل يتوقف في النهاية الا قوله لكن الى المتن وقوله انشيسا لوفى فيه (قوله واقتسام المصوب الخ) تفسير المراد بحكم الغصب هنا ولا فليس ما ذكره كحكاية لا تعرض فيه لمقتولا لعدمها اهـ عش والظاهر ان المراد بحكم الغصب التفصيل بين ضمان نفس الرقيق وضمنان ابعاضه (قوله وما يضمن به الغصب) أى ويضمن باضنه الخ (قوله وغيره) بالرفع عطفا على المصوب أى وما يضمن به ابعاضه ومنه اعتبار آخر وما يبيع ذلك كعدم ارافة المسكر على الذى أو بالجر عطفا على الغصب أى وحكم غيره اهـ يجزى بالاولى الى الواقع ما يأتى في الشرح آتقا لاختصار على الزعم ثم تفسير الغير بقوله المستام قول المتن (نفس الرقيق) أى كلاً أو بعضا يدخل فيه البعش فضمن من حوز الرقبة منه بغيره وجرعاً لربه بما يقابلها من القيمة كإتاني اهـ عش (قوله فيمنع ستوناة) الى قول المتن فقت قيمته في المعنى الخ قوله لكن الى المتن وقوله لانهم شددوا الى المتن وقوله فيصير الى ان السقط (قوله ومكاتب) أى يودر اهـ معنى (قوله بالفتا بلفت) أى يولوا زادت على دية الحر اهـ معنى قول المتن (تلف أو ألتف الخ) كذا في النهاية بتقديم الثلاث على الراء والاولى العكس كفى للمعنى والحلى قول المتن (ألتف) أى بالقتل بحلى ومعنى (قوله كسائر الاموال) أى المنة ومقوالا فالتسلي بضمن بمشله كإتاني ويحتمل أن التشبيه في أصل الضمان والاموال على عمومها اهـ عش (قوله أو أثرها) أى العادة على الضامن منع أنها المراد (قوله بالقيمة في الغصب) أى بالمستقوم فلا يشكل بما يأتى من أن الاصح في المتن لى اذ فقده بضمن باقصي القيم من وقت الغصب الى وقت الفقد اهـ عش (قوله وفي غيره الخ) شامل للمستام فضمن بقيمة يوم التلف أى ابقا بالحل عادة اهـ عش (قوله على نحو ظهر) أى ما ليس مقدوما منه بظلمة في الحر اهـ سم (قوله تضمن الخ) ولو كان المصوب فنافع قال الغاصب المالك الخ) قال في الروض وشرحه بعد هذا وكذا عتق ويرأ أن امره المالك بعقده فان اعتقه ما عتقه غنك وأعتقه غنك وأعتقه غنك فاعتقه ما هلا (قوله في يلقى بالاعتاق الوقف ونحوه) اهـ وانظر هل يعنى هنا عن الغاصب اذا قال المالك غنك بناء على الاوجه فيما اذا كان الممتق المالك بامر الغاصب (قوله وعلى العتق قال الشنخايل يقع عن المالك الخ) قال في شرح الروض ويقع العتق عن المالك لا عن الغاصب على الصحيح في أصل الرضا ولا وجه معنى انه يقع عن الغاصب ويكون ذلك ما عنيان ذلك عوضا ولا افسية بناء على صحة البيع فيمالي ما عمال رادى غلظا حاجاته فيان منها اهـ (قوله وقد قررناه واقعه الخ) وهذا من النزاع (قوله وتلك في عداستوى الشر وط) هذا كذلك (قوله استوفى الشر وطى نفس الامر من غير مانع) يجزى بالغصب غير مانع في نفس الامر (فصل في بيان حكم الغصب الخ) (قوله على نحو ظهر الخ) أى ما ليس مقدوما منه بظلمة في الحر (قوله

نجر

باني بالقيمة في المصوب بدوا بعاضه أصحاهما في الغصب الى التلف وفي غيره قيمة يوم التلف) وأبعاضه التي لا تتعد ارشاهما (آخر) كهر الزوال بكارنو جنابة على نحو ظهر أو صقن تضمن لكن في هذا التبدل لا بد له (بما نقص من قيمته) إجماعا

خير وباعضه (قوله فان لم ينقص لم يلزمه شيء) قياس ما يأتي في الجنابة أنه يعتبر هناك قبل الاندمال اللهم
الآن يقال ما هنا مصر وجمادى من نقص قيمته مثلاً قبل الاندمال ولا بعده ثم يأتي في سم على ج كذلك اه
عش (قوله أما الجنابة الخ) أي يحرم لا مقدرة أن يضمن قول سم على جهوه مقابل قوله على نحو ظهر أو
عنى لكن قدية هذا داخل في قوله لا وكذلك الله تعالى ذكر هذا غلطاً تأمل ويجب بالتميز لان المردق
الآتي أن تكون الجنابة باتلاف المقدور وهنا أن تكون باتلاف شيء فبمثلاً المردق الآتي اتلاف
الكف وهذا يخرج جملة شيء اه عش عبارة الرشدي قوله بما هو مقدر بين نحو كف أي ولو جنى على
ما هو مقدور منه بنظره في الحر كالكف والرجل أي والصورة أن الجنابة لا يشرطها كان حرم كف فهو غير
ماسياً في المتن اه (قوله منه بنظره) الأولى حذف (قوله أن لا يساوى الخ) يعني أن لا يبلغ ما ينقص من
قيمة الرقيق بالجنابة على نحو كقصمقدرة (قوله فان ساواه) أي أو زاد عليه كالمعقود بالادنى (قوله ينقص)
أي جوا بما (منه) أي المساوى اه عش (قوله في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجنابة على نحو كف
الرقيق غير الغاصب (قوله أما هو) أي الغاصب (قوله فيضمن بما تنقص) معتمد (قوله مطلقاً) أي
ساوى المقدور بزيادة اه عش (قوله مطلقاً) لغة إذا كان التلف بجنابة بخلاف إذا كان بقتل أو سب أو
وغروها أشد مما يأتي نقلاً (قوله فبده) أي الرقيق فبده عهلاً غصباً به تأهلاً أو بدناً أو أمراً
قد تولى تدبيراً أو شاخ أو انتهى ضمن النقص عبا به ضروري به يعبري (قوله أو قد أوجد) أي بجنابة وقعت
منه بعد الغصب بخلاف ما وقع بجنابة في بدال المالك فأنه مضمون لا أن يستند إلى سب سابق على
الغصب كالنقد عليه اه عش (قوله كان قطع ذكره وإن شاء) أي بان سقطت بالجنابة أو قطعت غوداً سم على
جاء أي أما بالجنابة فيضمن اه عش أي كما يأتي قول المتن (والعقوبة كالدم الخ) مبتدأ وخبر (قوله في أنشئه
الخ) أي في قطعها (قوله وان زاد قيمته) أي الرقيق بالقطع (قوله وهو بدال المالك) غرضه إيراد الحكم
والأفلاك الكلام في المفهوم بالنظر لما قصر به لشرائح البدل العادية يكون استنداً كما اه عش (قوله لم يكن)

فان لم تنقص لم يلزمه شيء) هكذا ذكر وهو موقوف على الجنابة المذكور فلبا يأتي في الجنابة أنه لو لم يبق نقص
بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فان لم يكن قدر الغاضي شيئاً بأجنابه فان قلت هذا لا يرد لان
الكلام في الجنابة من غير ذي البدل كالغاصب فلا يناسب قيمته أي ذلك كالمغاصب لانه لم يضره شيء
ولم يضره عضو قلت على تقدير ان المراد عدم تضمين ذي البدل ذكر فهذا إنما يمنع تضمين قرار التضمين
طريقاً على أنه لو كان المراد ذلك لم يصح الحكم بالتضمن عند وجود النقص فليتنا مل وليرى وقول مردان
المردق يلزمه شيء أي أصالة فلا ينافي ما يأتي في الجنابات اه (قوله أما الجنابة الخ) مقابل قوله على نحو ظهر أو
عنى لكن قد يقال هذا داخل في قوله لا وكذلك المقدور فلذلك ذكر هذا غلطاً تأمل ويجب بالتميز لان المردق
في الآتي أن تكون الجنابة باتلاف المقدور وهنا أن تكون باتلاف شيء فبمثلاً المردق الآتي اتلاف
الكف وهذا يخرج جملة شيء اه عش (قوله أو قد أوجد) هذا يفيد حديث جمل الشراح البدل العادية على الضامنة كبذل المستعير
ضمنان المستعير بما نقص قيمته تأتف بعض الغرض في بده هو أوجد لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب
في بدال المعير قبل الاستعارة ولا يفتي أنه مشكل وأنه غير مراده بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال
الروض وان كانت الجنابة أو الرقيق في بدال المالك والعقوبة في بدال الغاصب بضم و بضم في عكسه اه (قوله
كان قطع ذكره وإن شاء) أي بان سقطت بالجنابة أو قطعت غوداً (قوله وان تلفت بالجنابة عليها الخ)
بنيق الجنابة إذا كانت من غير ذي البدل ان المراد الضمان ضمن الجنابة فلو أودى البدل طر نقلاً (قوله لم
يكن قابضاً) ينبغي أن يعبري هنا ما قاله فبما إذا قبض المشتري الجارية بالبيعة قبل القبض فيقال ان قبض
المبيع لزماً للثمن بكذا وان تلف قبل قبضه لم يضمن الثمن فقدر ما نقص من قيمته كبحر نحو إيشل ذلك في
اقتضاء الكفر ولعل مراده أنه يلزمه من الثمن بنسبة ما نقص من القيمة فقدر ما نقص من القيمة فقدر يكون
النقص قدر الثمن أو أكثر وما رواه في وض باب المبيع قبل قبضه فان قطع المشتري بده فبعض قابض البعض

أي المشتري اه عش (قوله فلا يلزمه الامتناع) بمعنى أنه يستقر عليه من الثمن قسمته ذلك
النقص ويجعل قابضا لما قبله فإذا نقص ثلث القيمة حصل قابضا الثلث ويستقر عليه ثلث الثمن ويشد
نوعه وقال سم كان الزوم اذا فسخ اه والاول أحسن (قوله والام) أي ان الزمان كمال القيمة
عمر وعش وكردى (قوله مع كونه الخ) أي ولا قائل به اه عش قول المتن (تصف فيه) أي بعد الاندمال
اه عش (قوله أيضا) أي كفي الذي لا يتصرف الذي يتصرف اذا تعلقا به فقه (قوله قد يرى) أي
فرض برؤه (قوله مظهر في ذلك) أي في الاختصاص بالاندمال وتقدم عن عه وياقن سم اعتماد (قوله)
هذا ان كان) إلى التبيين في النهاية والمغنى والاشارة إلى ما في المتن (قوله اذا كان الخ) أي غير غاصب
وان كان في يد الغاصب اه مغنى (قوله أما هو) أي الغاصب وذو اليد العادية اه مغنى (قوله فيلزمه) أكثر
الامر من الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يبقى الثاني وقوله لاحتمال الشبهة أي شبه
الحرو وشبه المال سم على ج اه عه عبارة الجبري أي شبه لا دى من حيث أنه حيوان ناطق وشبه
الباقين مثله من حيث حيوان التصرف عليه شوري اه (قوله على القولين) أي القديم والجديد (قوله)
لزومه النصف الخ) عبارة في النهاية والمغنى لزومه النصف الخ (قوله لزومه) أي الغير (قوله والغاصب الزائد
الخ) مظهر وان لم يبق نقص بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد يخرج عن ارش المقدر فهو كرش غير المقدر
الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يبق نقص بعد الاندمال كما في قاعدة كلام شرح الرض المار اه سم وتقديم
عن عه أن هذا إذا سقطت بلا جناية أو طعت بقود أمنا بجناية فتضمن اه وبواقفه قول النهاية
والمغنى ولو قطع الغاصب من الوتيق أصعبا زائد ويرى ولم تنقص قيمته لزمنا نقص كقوله أو باحقه ويقوم
قبل البرء والتم مسائل الغرض وقول البعض بغير غاصب من الرق كذا كره الماء ودى في قطع يدمع ربع
الدية أكثر الامر من ربع القيمة ونصف الارش اه وهو أي نصف الارش نصف ما نقص من قيمته

المبيع حتى يستقر عليه ضمه فان تعلب بعد الاندمال وقبل القبض لم ينع المشتري البد ارشاه المقدر ولا
بما تنقص من القيمة بل يجزم من الثمن فيقوم العبد بحبهما معقولا فيستقر عليه من الثمن مثل تلك النسبة
اه وهو كما صرح في أنه لا يلزم ما دفع على ذلك وهذا الكلام شامل لما اذا كان الخيار البائع فقط فليراجع
ولينظر فيما اذا لم ينقص بجناية المشتري كلو قطع ذكره وانتيبه فلم ينقص أو زاد ما في لزومه (قوله فلا يلزمه)
الامتناع الخ) كان الزوم اذا فسخ (قوله قابضا) أي في الذي لا يتصرف والمقدور اذا تلف كاتسخدم فهما
(قوله أما هو فيلزمه أكثر الامر من الخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يبقى الثاني (قوله)
لا اجتماع الشبهة) أي شبه الحرو وشبه المال (قوله نعم ان كان الخاطم غير الغاصب الخ) في الرض وشروحه
في الطرف الاول من الباب الثاني وكذا في الجراحة على الهمما أي يطالب المالك الخافي والغاصب وقراو بهاها
المقدر وتبين على الغاصب أن لا تلاوان لم يكن أرش الجراح حقة ورافعا لغيره في النقص نقص القيمة بعد
الاندمال فان لم يكن حينئذ نقص لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل وفي المطالبة بأرش المقدرة قبل الاندمال
القولان في الجناية على الحرو وساقا أن المرجح المنع اه معناه فقه لم يطالب بشئ كما صرح به الاصل أي
لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر اما الخافي فلا حرجه لعدم مطالبته بما ساقا في الجناية أنه لم يبق نقص
بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فان لم يوجد فرض اقامني شيئا باحتداد فعمله أنه لا شئ على
الغاصب فما لا مقدور اذا كان الخافي غير لم يبق نقص بعد الاندمال وقول الشارع والغاصب الزائد عليه
المقرض فيه اه قدر ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال فليراجع فان فيه نظر لكن ينبغي في الاول ان
الكلام فيما قرره على الغاصب لا مطلقا وحشده فهو طريق فيما يلزم الخافي ما اقررناه بفرض أقرب
نقص اليه فان لم يكن فرض التعادى شيئا باحتداد وعلم ايضا ان اقتضا الشارع في الغاصب على ضمه ان الزائد
باعتبار اقرار والا فهو طريق في ضمان غيره كجمل (قوله والغاصب الزائد عليه) مظهر وان لم يبق نقص
بعد الاندمال وفيه نظر لان الزائد يخرج عن ارش المقدر فهو كرش غير المقدر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم

فلا يلزمه الامتناع والا
كان قابضا مع كونه يسد
البائع وفي (بده نصف قيمته)
كجسيد كره آخر البيان
وهل يتوقف ضمان هنا
على الاندمال أيضا قولان
ظاهر النص كقوله القمولى
لا وقال الاذرى انه الاحم
فيقوم جبر ما قدر يرى وقال
البلخنى وانزركشى المرج
ان المال لا يؤخذ قبل
الاندمال لاحتمال حدوث
نقص يسريان إلى نفس أو
يشترى كجسيد حرو كلام
الشخص هنا مظهر في ذلك
وصل إلى الاول فالآخر بين
المقدر وشبهه حتى اذا لمقدور
المذكور في التمهيل المذكور
فان في المقدر وغيره هذا ان
كان الخافي غير غاصب أما
هو فيلزمه أكثر الامر من
من نصف القيمة والنقص
على القولين لا اجتماع
الشبهة فلو نقص بقطعها
ثلاث قيمته لزمه النصف ما قطع
والسدس بالغصب نعم ان
كان القاطع غير الغاصب
والمالك وهو ممن يضمن كما
هو ظاهر لزومه النصف
والغاصب الزائد عليه

فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي بغيره ما عدا الآدمي إلا الصديق الحرم أو على الحرم للمهرنة ضمن مثله
النفس ضمن نفسه (بالقبلة) أي أخصها كإقليم عبادي أو جوارحه ما تنص سبحانه لا يشبه (١٩) الآدمي بل الجسد وحل النفس على ما ذكر

أول من يتخصص الأسنوي
له بالأجزاء قال لا ضمان
نفسه بالقبلة يشترك فيه
اللقن أنه لا يضمن وجهه
تمامهما أن أجزاءه كغصه
بخلافه لقن فحل المالك
على هذا التعميم المختص به
ليقرن به وينسب بين القن
أولى (تيسر) والتعويض
بعد الاندمال وانما القبة
المختصة كالأجزاء
يوم التخصيص غير المنصوب
وأقصى القيم فيقتضيه
فرع أخذ تناقلنا
حرفه كمنع موائع
بعضهم فيمن أطم دابة
غيره ومنع ما فاسد باله
بعضها لا غير معصوم
يستول عليها من أحواله
الابتداء وضع في جات لم
يضمن ما تلفت على المستأجر
الان غاب وطن إن البيت
مفقود وهذا يشهد بأن
قبيل السير من الخلال
عدم الضمان (وغيره) أي
الجسود من الأجزاء
(مثلي) معقوم) بكسر الواو
وقيل بقصها (والاصح)
للقن ما حصره كبل أو دون
أي أمكن ضبط ما أحدهما
وان لم يعتد فيه بصورة
(وإزاء السلم فيه) فله حصره
عد أو فرغ كغيره وبناب
معقوم وان جاز السلم فيه
والجواهر والمجراتان فلهما
وكل ما مر مما عتق السلم فيه

عش (قوله فقط) أي باعتبار القرار والظاهر طريق ضمان غير الزائد اه سم (قوله أو المالك) أي
ان كان القاطع المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط اه ثم ناهى قال عش قوله من كان القاطع
المالك الخ أي ولو تعدى ما ذكره القطع الرقيق بذن نفسه كإلى شرح الرض وقد يقال الأقرب أنه يضمن أكثر
الامر من لأن ضمانه على نفسه في يد الغاصب معصوم على الغاصب ويقرق بين جنايته على نفسه وجنايته
السبب على يد الغاصب بان السبب ضمان معصوم على نفسه فسقط ما يقابلها من الغاصب بخلاف جنايته
العبد فان لم يضمن معصوم على الغاصب بما زاد اه قول المتن (وسائر الحيوان) مبتدأ خبره قول الشارح
تضمن نفسه اه سم (قول المتن القيمة) أي سواء تلفت أو أتلف اه معنى (قوله أي أخصها) أي ان كان
غاصبا اه عش عبارة أرشدني هذا بالنسبة مقدمه أول الفصل من أن مراد المصنف ما هو اعين
النصف ولا أساسا في المتن المتقدم اه (قوله وأجزاء ما تنص الخ) عطف على قوله نفسه بالقبة (قوله
وأجزاء الخ) أي تغلبت وأتلف اه معنى (قوله على ما ذكر) أي شوه لنفس الحيوان وأجزاء اه عش
(قوله ان أجزاءه كغصه) أي تضمن بالقبلة بما تنص اه سم (قوله بخلاف القن) أي فيفضل في أجزاءه
بين ما يتقدر أرشمن الحر ولا يتقدر منه اه سم (قوله فحل المتن على هذا التعميم) قد يقال أنه لم يحمله
على التعميم لأنه إنما حله على ضمان النفس وجعل ضمان الأجزاء مقدرًا زائدًا عليه كالأجنبي فهو تخصيص
عكس ما حله عليه الأسنوي لا تعمم اه ورشدي (قوله ليقرق بينه الخ) فيما لا يخفى سم على جمل وجهه
أنه إذا حل كلام المصنف على الأجزاء يحصل الفرق بينه وبين القن أيضا لأن الأسنوي يجعل غير القن كالقن
في أن نفسه تضمن بقاصي القيم وإذا حل كلام المصنف على الأجزاء عدل على أن القن إنما يقرق بينه وبين غيره
في الأجزاء اه عش (قوله التقرير بعد الاندمال) مبتدأ وخبر (قوله لا غير معصوم الخ) أي لا ان لمطمعها
غير معصوم فجات (قوله لم يستول عليها) ينبغي ما لم يكن مأطمعا ما هو ضار بها سم وعش (قوله إلا ان
غاب الخ) أي المستلزم (قوله وهذا) أي قوله إلا ان غاب الخ (قوله أي الحيوان) الخ قول المتن كخفي
النهاية الأقوله ودال وراحتك وكذا في المتن الاقوله أي امكن الى المتن (قوله وقيل بقصها) فيما لا يخفى
سم على جمل وجهه أن اسم الفعل ليا صاغ من فاصره اه ورشدي زاد عش الإباله وليس المعنى هنا
على تقديرها اه وقد يجب بان باب الفعل قد يكون متعددا بغير المقصود أو بان المجلس كالأجزاء لا
ثلاثة أو باب نحو اتعمل وتعمل وتغال فيهما مشتركة بين الأجزاء والمعدى اه (قوله فله حصره عد الخ)
محذور كبل أو وزن (قوله كحيوان الخ) نشر على ترتيب القفو (قوله معقوم) خبر الموصولو (قوله وان
جاز الخ) غايه (قوله والجواهر الخ) محذور وإزاء السلم الخ (قوله معقوم) خبر والجواهر الخ وإفراد بتناول
المذكور (قوله لا المانع الخ) تفصيل لكون الجواهر وما عطف عليه معقوما (قوله عليه غسل النثر)
أي على الحصة مع غسل النثر وكذا وراحتي لجبال الخ الآخرة أو أواله لا أتفصيلي جمه (قوله فانه
معقوم) المتعمد مثلي غايه ومعنى سم (قوله بأحدهما) أي الكيل والوزن (قوله بذلك) أي بأحدهما
(قوله وراحتي الخ) أي المتن في النهاية والمعنى ما وافقه (قوله وراحتي الخ) مبتدأ خبره قوله مثلي لكن
يق نقص بعد الاندمال كأفاده كلام شرح الرض الملو (قوله المتن وسائر) مبتدأ خبره قوله الشارح
تضمن نفسه (قوله أي أخصها) انظر قوله إلا ان غاب الخ في الغاصب أنه فرض الكلام في أهم حيث ظاهرا وأد
بالعروة والخبر وذلك (قوله ان أجزاءه كغصه) أي يضمن بالقبة أي بما تنص (قوله بخلاف القن) أي
فيفضل في أجزاءه بين ما يتقدر أرشمن الحر ولا يتقدر منه (قوله ليقرق بينه الخ) فيسبب لا يخفى (قوله ما
يستول عليها) ينبغي ما لم يكن مأطمعا ما هو ضار بها (قوله بقصها) فيه تامل (قوله فانه معقوم) المتعمد مثلي
مر (قوله ويدفع حصره بذلك) انظر مع حصه السلم المتوقفة على حصره بذلك قلنا أود حصره ما عدا

معقوم وان حصره كبل أو وزن لأن المانع من ثبوته في التمتع بقدر السلم ما من ثبوته فيها بالتعدي وأودع لم يحل التمتع معقوم مع
حصره بأحدهما مع السلم فيمير ويمنع حصره بذلك لأن ما من من المانع معقوم ولا يخلط بشعيرتي مع عدم حصه السلم فيه

فخصاخرج القدر المحقق من كل منهما كذا قاله الاسنوي وجميعه جمع لكن قال الاذري انه يحسبون ثم قال الزكشي وقد تمتع ودمته لانه بالاختلاط انتقل من المثلث الى المتقوس (٢٠) للجلل بقدر كل منهما وهذا هو الواجب له كلامهم مصرح به حيث شرطوا في المثلث حصص السلم

فمنه فلا اراد على ان يحياج رد الثلث لا يستلزم كونه مثلثا كيجب ومثمل المتقوس في القرض ومعجب أو غيره تجب قيمته كما أتت به ابن الصلاح مع صدق قد المشلى عليه وقد غنم صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوصفا العيب لعدم انطباقه (كلمه) غير متضمن بنوعا ما المتضمن ما تقوم على ما في المطلب لا اختلاف درجته حوه والحق في الاذري الادهان اذا دخلت النار أي لغير التمييز لكن خالفه في الكفاية حيث جوز بيع بعضه ببعض والاو لا وجه وقده شرحه وغيره عالم يتخاطبه وراي ووردوا في الماء المالح يظهر انه ان اختلاف ما لم يتم ولم ينضب كانه قوما لعدم حصص السلم فيه والا كان مثليا ولو اتى حجر احمر في ماء وفي الصنف فزال ودها وجه أو جهها انه يلزم ما بين قيمته بل وادرا اجنبت (و راي ودرمل) ونحاص بصم أوله أشهر من كسره وحديد وقضة (وغيره) وهو ذهب المعلن لا يخلص عن ثراه وياتيها بعلم منه ان نحو الاتام من نحو النحاس متقوم ودرام وذا تسير ولو مفسوشة ومكسرهما يتقوسيكية (ومسل) وكافور ووطن

مقتضى السباق انه يطف على ثل النمر كل من به عش فكان ينبغي ان يقول فانه مثلي كافي النهاية (قوله) فخصاخرج القدر المحقق (الح) أي يصدق الغاصب بقدر ذلك اذا اختلفا فيه لانه الغارم ويحتمل وهو انقاهر ان يقال وقد لا امر الى الصلح لان محل تصديق الغارم اذا اختلفا في شيء واختلفا في الزائد وما هان ليس كذلك اه عش (قوله) وقد غنم ودمته (الوجه) انه لو علم بقدر كل منهما دارا للمثل لكل منهما ما هو له لو علم قدر أحدهما دون الآخر دمل ما علم قدره وقمة الآخر ولكن معرفته مدون قدره بان شاهده أهل الخبرة قبل الاختلاط اه سم (قوله) وهذا (الح) أي ما قاله الزكشي وكذا صغير فعله (قوله) لا اراد بمبالغه في عدم الورد (قوله) على ان يحياج (الح) يتامل اه مدبر ولعل وجهه ان عدم الاستلزام في القرض لا يقتضي عدمه في الفحص سم ان قولنا نصف كالصريح في الاستلزام في الفحص (قوله) ومعجب (الح) مبتدأ خبره قوله تجبا (الح) وكان الاولى قطع على قوله محل التمر الخ ثم يقول فانه تجبا (الح) عبارة عن الفحص وشرح الرض وشمل التعريف الذي هو فورا أما الذي عيبا فليس يثلي لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله) أما المتضمن بها تقوم (الح) والمعناه مثلي وكذا الادهان المسفنة سم ونهايه ومعنى (قوله) لكن خالفه أي ابن الرض في اعتبار المطلب (قوله) يسع بعضه أي الماء المسفن نهاية ومعنى (قوله) الاول اوجه) اعتد شيئا للشهاب الرمي الى النهاية والغنى الاول اه سم (قوله) وقده (الح) أي كون الماء مثليا (قوله) ويظهر (الح) معتمداه عش (قوله) ولو اتى (الح) قوله وباقى النهاية (قوله) برد (الح) ينبغي فراهته بضم الراء وزن سهل في سهل مالو كان ذلك بنفسه أو بفعل فاعل وفي المختار والذبي من باب سهل و بدم من باب نصر فهو مبرود وده أيضا تبرا بده اه عش (قوله) فاوجه (الح) عبارة عن النهاية فقهه أو جهها كما أتت به الوالفر حمله تعالى وم أوش نصه وهو ما بين قيمته (الح) اه (قوله) وادرا اجنبت أي فلا يرجع بعد صبر ووزنمارا الى البرودة بسقط الارش كما في مسائل السمن ونحوه سم على منهج أقول وقد يقال فخاص ما ذكر وفي زال العيب من انه لا يعلمه نصا ثا أن لا ضمان هنا وفي بينه وبين السمن اه عش (قوله) ودرمل (الح) في قوله وبصر في المعنى الاقوة قال الى المثل وما أتت عليه في القوا كه الرطبة والى التبيين في النهاية الاما ذكر قوله لا ماله فيه (قوله) ذهب المعدن الخاص (الح) أي قبل أن يصنع وبعضهم أطلق على الفضة أيضا أطلقا الكسائي على الحديد والخاص اه معنى (قوله) أن نحو الاتام من نحو النحاس (الح) هـ فرع قال في العباب الملاحق المسوية متقومة للاسقاط للبربعة والمجموع في قالب عليه وتضمن بالقمة انتهى ونقل في تجر بده هذا الاخير من المهمات سم على منهج وقوله وتضمن بالقمة قياس ما ساق في الحلي انه يعني مثل النحاس وقمة الصنع من نقد البلد اه عش (قوله) ولو مفسوشة (الح) عبارة عن النهاية والمعنى خالصة أو مفسوشة مكسرة أو صيكة اه قول المتن (ومسل) (الح) وعبر وقيل وجمتها به ومعنى قول المتن (وطن) أي وصف نهاية ومعنى (قوله) ودرمل (الح) عبارة عن النهاية والمعنى ولم يفسد اه (قوله) وسائر القوا كه الرطبة دخل فيه الرنون وفي الخبر يدما يتقوا القوا للظاهر الشمول اخذ من قولهم في باب الربا

للمساعين المعصم معرفته قلت لو أتت لا ترفي حصص السلم فتأمل اه (قوله) ومن ثم قال الزكشي وقد غنم ودمته لانه (الح) الوجه انه لو علم قدر كل منهما دارا للمثل لكل منهما ما هو له لو علم قدر أحدهما دون الآخر دمل ما علم قدره وقمة الآخر ولكن معرفته مدون قدره بان شاهده أهل الخبرة قبل الاختلاط (قوله) على ان يحياج (الح) يمكن أن يحياج أيضا ما مثلي لكن تعذر للجلل قدره ودمته فعدل الى القيمة ولا يلزم من الضمان بالقيمة ان لا يكون مثليا فقد تضمن المثل بالقيمة كالعلم من قول المصنف الاتي ولو لم يفرغ بالغاصب (الح) (قوله) وقد تمتع ودمته (الح) في شرح الرض وشمل التعريف الذي هو فورا أما الذي عيبا فليس يثلي لانه لا يجوز السلم فيه اه (قوله) في المتن (كلمه) ولو لم يفر (قوله) اما المسفنة ما تقوم (الح) المعتمد مثلي وكذا الادهان المسفنة مر (قوله) والاو لا وجه) اعتد شيئا للشهاب الرمي الثاني (قوله) ان نحو الاتام من نحو النحاس (الح)

وان كان فيه كذا كره الرافعي ولم يرا ان الرضة فخصت خلافا قال بعضهم وقتبر من لم يعرض على النار يماجنح حصة السلم فيه اه مثله في ذلك ان ينصفه (وعجب) وسائر القوا كه الرطبة يجوز

على ما جرى عليه من الكيفية
 حرافة إلى كفاية لا عن
 الأكثر من على أن ذلك
 مقوم ويصح في المجموع
 واعتمدوا من الرقعة غيره
 (ودقيق) بكل الرخصة
 أيضا خلافاً وهم فيه
 رخصاً وجوباً وادعاء
 ومن لبن ونخس وخل
 لأماعقه ويصن وصاوت
 وغرو زيب (لا غلبة
 ومجموع) لاختلاف
 أجزائها مع عدم
 انضمامها (فيصن المثل)
 بمثلها ما يراضى بقله
 لأنه أقرب إلى حقنة من أن
 خرج المثل عن القيمة كان
 أثل ما مضى ثم انجمها
 بمثل القيمة لأماعقه أصلاً
 لم يمتد بمثل الأثلاف
 بخلاف ما إذا بقيت قيمة
 ولو تافهة لأن الأصل المثل
 فلا يبدل عنه إلا حيث زالت
 ماله من أصلها أو لا كما
 لا ينظر عند والمعين إلى
 تفاوت الأسعار ومجمله كالعلم
 مما يأتي في قوله ولو تفسر
 بالغاصب غير بلد التالف
 الخ في الأم لا تفسره ولا
 في من جملة المثل التالف ولو
 صار المثل مقوماً وتلازم
 المقوم مثلاً لجعل الدقيق
 خبراً والسهم شريكاً
 والشاة لجام تالف ضمن
 التسل ساوي حصة الآخر
 أم لا يمكن إلا آخر أكثر
 فسمه ضمن بقيته في
 الأولى والثالثة

بجواز بيع بعضه ببعض وأن ما قد هتبه لأما يفتوا بالسلم فيه أولى من بيع بعضه ببعض اه ع (قوله)
 على ما جرى (الخ) عبارة النهاية والمغني كتحقيقه في الشرح والروض هما وهو المقتدون جميعاً في أن ذلك الخ اه
 (قوله على أن ذلك) أي العنب وسائر الفواكه اه كردى (قوله أيضاً) أي كالعنب (قوله وجوب) أي ولو
 حب وبسبب وغاسول اه ع (قوله وخل لأماعقه) كذا في شرح الروض وهو على وجوب المقتدون أنه لا فرق
 بين ما قد مضى وبغيره اه سم عبارة الجعيري عن ع (قوله وخل لأماعقه) كذا في شرح الروض وهو على وجوب المقتدون أنه لا فرق
 المقتدون خلافاً في قديمها إلى لأماعقه لأن الماس من ضرره بأنها اه (قوله ويصن) الجمع فمعنى يصن لأن البضعة
 الواحدة مقومة بغيره وشدي (قوله مع عدم انضمامها) أي لأنها اه ع (قوله ما يراضى) أي التيسير في
 المغني (قوله ما يراضى بالخ) عبارة الجعيري أي بشرط خمسة الأول أن يكون له قيمته في المثل الثاني
 أن لا يكون لنقله من محل المطالبة إلى محل الغصب ونحو الثالث أن لا يراضى على القيمة والرابع أن لا يصير
 مقوماً وتلازم آخر كترجمة سنن والحنس وجود المثل اه وهذه الشرط كلها ما أخذ من الشرح
 والمثل (قوله لانه) أي المثل (قوله ولو تافهة) يخرج به ما إذا لم ينفذ من أرض النقص اه سم أن هذا في الأم لا ينفذ لأنه لا يوجب
 قيمته اه ع (قوله ويصن) أي أن لا تنفصل فيها إذا طال به بغير محل التلف بين أن يبقى له قيمة ولو تافهة وان
 لانما هو إذا لم يكن لنقله مؤنة ولا فالواجب القيمة مطلقاً اه سم على وجوبه أنه لا ينظر لاختلاف الأسعار
 وهو غير ما دون ثم مرص في فصل القرض بأن كل من اختلاف الأسعار وللؤنة تميزاً مستقلة وجار متفقاً
 الزيادة هنا الراد من ثمة النقل ارتفاع الأسعار بسبب النقل انتهى اه ع (قوله لجعل الدقيق الخ) نشر
 على ترتيب الف (قوله ثم تلف) يخرج به ما إذا لم ينفذ من أرض النقص اه سم (قوله ضمن المثل) هو
 ظاهر في الأولى والثالثة بخلاف الثانية فإن كل من السهم والشريح مثلي وليس أحدهما معهوداً حتى
 يحمل عليه فعمل المراد ضمن المثل في غير التانيق بغيره فلو عبارة سم على ج عبارة شرح الروض أخذ
 المال المثل في الثالثة بغيره في الثالثة منها أي ولو صار المثل مثلياً بين المثلين انتهى وهو مرص في نقله اه

انظر مع أنه قد يصدق عليه هذا المثل (قوله وخل لأماعقه) كذا في شرح الروض وهو على وجوب المقتدون
 لا فرق بين ما قد مضى وبغيره اه (قوله بخلاف ما إذا بقيت قيمته ولو تافهة) هذا مع قوله لا يجوز حمله الخ
 يقتض من في مسئلة المسألة المذكورة أنه حيث كان لنقله مؤنة فالواجب القيمة بقيته بعد مطلقاً أولاً وحيث
 لا كان بقيته قيمة ولو تافهة فالثلث ولا فالقيمة اه (قوله ويصن الخ) أي فيما إذا طال به بغير محل التلف (قوله)
 ويصن الخ) فالتفصيل بين أن يبقى له قيمة ولو تافهة وأن لا انما هو إذا لم يكن لنقله مؤنة فالواجب القيمة
 مطلقاً اه (قوله ولو صار المثل مقوماً إلى قوله ضمن المثل) العالم يمكن الآخر كترجمة سنن في قيمته ضمن قيمته
 الأولى الخ فيه إسمان الأولان هذه القاعدة إذا ثبت فيما إذا غصب مثلاً وصار مقوماً ان الواجب عليه هذا المثل
 سواء من قيمة المثل قيمة ذلك المقوم الذي صار إليه أو إذا ثبت عليها فان نقصت عن حصة حصة ذلك المقوم
 فان قلت بهذا تخالف ما سأل في من غصب يضاف فخرج أو حاصبت من أنه رد مع أرض النقص ان نقص
 هذا من قبيل ضرورة المثل مقوماً أو لا وجبوا رد ذلك المقوم مع أرض نقص من لازم ذلك نقص قيمته عن
 قيمة المثل ولا يمكن له أرض نقص وقضية القاعدة المذكورة رد ذلك المثل كقولنا ظاهر قلت لتسلم الخافعة لأن
 القاعدة المذكورة مفرقة ومنع من التلف وما ذكر مفرق من قيمته حتى لو انعكس الحال انعكس الحكم كما
 هو قضية تقيدها بالتلف الثاني أنه لو حصل المثل لكون المقوم الذي صار إليه البضعة أنقص ثمة فرضي
 المقصوب منه بقيمة ذلك المقوم أو وجبت قيمة المقوم لأنها أكثر من قيمة المثل فرضي المقصوب منه ما ل
 قول بجواز الغاصب على موافقة منظر وبقيته أنه لا يصح لأنه اجبار على خلاف الواجب شرعاً عليه وقد يكون
 له غرض في الامتناع لتسريح الواجب دون غيره فليست أمثل (قوله ثم تلف) يخرج به ما إذا لم ينفذ من أرض
 النقص ولهذا قال في الروض فصل وان نقصت الصفة فقط كن ذبح شاة وألحق حنطة ودهان الأرض اه مع
 ان ذبح الشاة يكون من قبيل ضرورة الشاة لجام (قوله ضمن المثل) عبارة شرح الروض أخذ المال

ويعتبر المال الخطأ بالية باى
المثلين في الثانية فعلم انه لو
غصب صاع وقيمة مدرهم
فقطه فصار قيمته مدرهما
وسدسا فغيره فصار مدرهما
وثلاثا وأكله مدرهم
ولتو كيفية الدعوى هنا
أستحق عاقبة قيمة خبر
دروهما وثلاثا ولو صار التقوم
مستقوما كالمغصوب صبغ
منه حل وجب فيه أقصى
القيم ويضمن الحلبي من
التقذرونة وصنعت بهيتها
من نقد البلد وقال الجمهور
يضمنه كله بيمينته من نقد
البلد وان كان من غير
جنسه لا رايانه يخص
بأهتود (تلف) المغصوب
اذ الكلام في اختلافه
وهم فأورد عليه ملا برز أو
ألتفان (تقذرو) المثل
حسا كأنه يوجد بمثل
الغصب ولا يدون مسافة
القصر منه تأخير ما رمى في السلم
أو شرعا كأن لم يوجد المثل
فيما ذكره الأبا أكثر من ثمن
المثل (فالقيمة) هي الواجبة
لانه الات كالامثلة
(والاصح) فيها اذا كان
المثل موجودا عند التلف
فلم يسلحتم نقده كجرح
به أمه (ان الاعتبار) أقصى
قيمته من وقت الغصب الى
تقذرو (المثل) لان وجود المثل
كيفية عين المغصوب لانه
كان مأمورا برده كما كان
مأمورا برده الغصب فاذا لم
يفعل شرم أقصى قيمته
تلك الدلالة ما من حلة الا
وهو مطالب برده فيها

عش عبارة الغنى ثم تأمضه أخذ المالك المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها بين المثلين الآن يكون
الآخر أكثر حقه فخذوه في الثالث وقمت في الأولين وهذا محل الاستثناء اه (قوله ويغير المال الخ)
ذكره الغنى وشرح الروض قبل قوله ما لم تكن الخ (قوله وأكله) ليس بقيد اه وشيذ أي وانما المدار على
مطلق التلف (قوله كالمغصوب الخ) يتأمل الجزم بأنه يتقوم مع صدق المثل على ولو لم يلغ المصالح اه
الكلام على انما يخص يمنع السلم فيعلم انضباطه بخلاف ما يمنع السلم فيه كالمطال ان يعطوا مبيع في
قال بضمين ذاته بجله وصنعت بهيته كلى التقذرو خرج بقوله تحاس النقد لحرمة الصنعة اه سم وقوله
ولعل المصالح هذا الجزم به ذا الحل الزايد وعش وساطن (قوله منع منحل) أي ثم تلف اه سم
(قوله وصنعت بهيتها) هذا هو المصالح في الصدق مر اه سم (قوله وقال الجمهور الخ) عبارة النهاية
والصنعة بتقدير البلد كالجزم به ان المقرى وهو المصالح واذكر في الروض عن الجمهور ضمان الجزم والصنعة
بتقدير البلد اه زاد الغنى الى قوله وان كانت الصنعة حرمة كالانعام من أحد التقذرونة بيمينته بجله وزيا كالسيكة
وغيرها مما لا صنعة فيه كالنمر اه (قوله وان كان الخ) هذه المصالح واجبة لأول أنساب لم يذ كر هاهنا
شرح الروض أي والغنى الأعلى اه سم (قوله من غير جنسه) الأولى من جنسه كلى النهاية والغنى
(قوله لانه يخص بالعقد) أي وما هاند لم تلف وهو ليس بيمينته بل يعقد اه عش (قوله والمغصوب الخ)
عبارة الغنى زاد في المحرر وتحت عاده لقوله له في أول الفصل فخذها المصنف فورد عليه المستور واستقام
فانهما يضمنان المثل بالقيمة كما تقدم التمس عليه في المستعير فكان الا حسن ذكره هنا وحذفه ذلك لكن
لما كان كلامه في الغصب استغنى عن ذلك اه (قوله الا أكثر الخ) أي وان قل اه عش قول المتن
(فالقيمة) ولو وجد المثل بعد أخذ القيمة فليس لأحد حقه اذ هو طلبه في الاصح والمغصوب منه ان
يسبر حتى يوجد المثل ولا يكلف أخذ القيمة في روض قول المتن (والاصح ان الاعتبار) هذا
يجرى نظيره في اتلاف المثل بالغصب كلى الروض اه سم (قوله هو وجود) أي حاسوبا وعاد (قوله
حتى نقده) أي أحدهما (قوله حتى نقده) أي حاسوبا وشرا اه سم قول المتن (أقصى قيمه)
أي الغصب عند الشارح ومثل المغصوب عند الغصب والغنى كلى (قوله لان وجود المثل الخ) تعادل
لقوله من وقت الغصب الى تقذرو المثل (قوله برده) أي المثل (قوله فاذا الخ) لا يفتى ما فهمما
بالنظر الى ما اختاره الشارح من اعتبار قيمة المغصوب المثل (قوله برده) أي العين اه عش أقول في
أراد عين المغصوب كالمظهر برده لانه مطالب برده المثل لا المغصوب ولو أراد عين المثل لا يمت قريب

المثل في الثلاثة بخير في الثالث منها أي ما لو صار المثلين اثنين اه (قوله كالمغصوب الخ) يتأمل الجزم
بأنه يتقوم مع صدق حد المثل عليه لا يقال صنعة بغيره وهي غير مثلية لا نقول هذا لان مع اعتباره مثلية ذاته
فلتضمن وزنه او صنعة بيمينتها كلى التقذرو لا يفتى بل لعل المصالح هذا الكلام على انما يخص يمنع
السلم فيه لعدم انضباطه بخلاف ما يمنع السلم فيه كالمطال الم يعطوا مبيع في قالب فضمن ذاته بجله
وصنعت بهيته كلى التقذرو خرج بقوله تحاس النقد لحرمة الصنعة (قوله صبغ منحل) أي ثم تلف (قوله
من النقد) انظر وجها للتيسير من ان العين في كل من التقذرو نحو الحديد او الحاس مثله فان كان لا يكون
الخلاف فيضاهيه فيقال انخص مع ما ذكر (قوله وصنعت بهيتها) هذا هو المصالح في الصدق مر اه (قوله
وان كان من جنسه) هذه المصالح واجبة لأول أنساب لم يذ كر هاهنا شرح الروض الأعلى (قوله ولا حوله)
أي فيما دون مسافة القصر كلى الروض (قوله في المثل والاصح ان الاعتبار) هذا بخير نظيره في اتلاف
المثل بالغصب ولما قال في الروض فصل فضمن مثله اقل أو اتلفه بالغصب والمثل موجود فلم يفرق حتى علم
المثل أي حاسوبا وشرا فمادون مسافة القصر أي من بلد الغصب أو اتلاف وزنه أقصى القيم من
الغصب أي في الأولى أو اتلاف أي في الثانية على الاعراض في العقل فان قاله استحق أن يغصب الى وجود
الذات لا يجب ولو تلف أو اتلف المثل مستقود وهو غاصب أي فيها أقصى القيم من الغصب الى التلف

ولا يبرأ دفعها عن ضمانه واثنتا وأحده ومعنى كونها المصلحة وقوع التراضيها (فإذا زده) أي المصوب أو عتق مثلاً (ردها) إن بقيت ولا قبلها زال المصلحة وتنتج رد دفعها مع (٢٤) وجودها أو علم بردها إذا أخذها العقد المثل ثم جردلانه ليس عين حقه مختلف المصوب ولو

اتفقا على تركه في مقابلتها فلا بد من بيع بشرطه وقضية المتن أنه ليس الغاصب حبه لاستردادها وهو ما رجحه الرافعي فلا يجوز للمشتري فاسد البيع المبيع لاسترداده على ما مر وقرئ غيره بأن المشتري وضع البائع به على العين ولا كذلك الغاصب فانما أخذت منه قهراً ورد بانه قهر بحق فهو لا اختيار على ان وجوب الرضا عليه فورا عن غصب مطلقا وليس كالحبس للاشهاد كما مر قبيل الأسرار (فان قلنا) المصوب المثل في البلد أو المثل (القول) أو المتقل أو عاودتلف المتقل (الب) أو عاودتلف في بلد الغصب طالبا للمثل في أي البلدين أو المثلين شأنه رد العين فذوقه عليه في الموضعين وأخذ منه الأسنوي إن له الطالب في أي موضع شاه من الأوضاع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لذلك وبأنه يعتق الأسنوي أن ضاهاه مطالبة بقمي قيم الحال التي وصل اليها المصوب (ولو ففسر بالغاصب في غير بلد التالف) والمصوب بمثل والمثل موجود (فالحصصه ان كان لا مؤنة لنقله كالنقد)

والملك لا يستلزم حل الوطء بدليل الحر والوثني والوجوب سيختلف القرض اه غايه قال عرش قوله مر والوجه سيلافة أي فيجوز له أخذها بحرم عليه الوطء مع ذلك لو خالف وطئ لأحد علي ولو جلت منه صارت مستوفى ليقول بمقتضاها قوله بخلاف القرض أي فان بعته تنقضي على عدم حل الوطء فثبت حازه الملك للقيمة جازاً أخذ الامتنان حل وطئها كتحليل شرائها وان لم يتبع القرض اه (قوله ولا يبرأ دفعها) أي القيمة عبوة المغني ويحب على الغاصب أحرم المصوب إلى وصوله للمالك ولو أعطى القيمة له لم يملكه وكذا حكى واثقه وأرض بجانيه اه زاد النهاية وإن أبق اه (قوله وأعتق) ولو بعته كان يكون المصوب مستوفى اه سم عبوة المغني وقضية كلام المصنف أنه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو أخذنا السدي قيمة أم الولد للمصلحة وإن السدي قبل ردها فان الغاصب يسترد القيمة كإفائه في الطالب ويلحق بذلك ما لو أعتقه أو أعتق العبد المصوب به وعبارته النهاية أو خرج عن ملكه بعتق منه أي المالك أو موت في الأبد أو كالاتي انتراج عن ملكه نوناً أو قهراً اه قال عرش قوله مر أو موت في الأبد أي فيرد الوارث ان كانت حصة صندوق الوارث فلا وجه حياضه فاهل رد القيمة لان الأصل الحياضه فنظر وأما لو مات قبله فستقرر القيمة ثم وقوله فيرد الوارث أي القيمة التي أخذها هو ومن الغاصب وقوله لا بعد عدم الرد لتحق ضمان الغاصب باستيلائه ولا ينقض الإيعاده لبعده لانه أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما اه قول المتن (ردها) أي بزيادتها النصلة دون النصلة ونصور زبادته بان يدفع عنها حواها فيخرج او شعرة فتمت كإفائه العمراني اه معنى وفي عرش عن الصبي لمه (قوله ثم وجد) أي المثل وكذا ضمير قوله لانه الخ (قوله على تركه) أي رد المصوب (في مقابلتها) أي القيمة اه عرش (قوله بشرطه) ومنها قدرة المشتري على تسليمه عليه فلا يبق المصوب في يد الغاصب ولم يقدر على رد بعثه ثم وروى بهتم خلفه لتزليل ضمانه منزلة كونه فيه اه عرش (قوله حبه) أي المصوب اه عرش (قوله وهو ما رجحه الرافعي) عبارة المغني وهو كذلك وان سئل القاضي الحسين عن النص أنه ذلك اه (قوله فانما أخذت) أي القيمة منه أي الغاصب (قوله فهو) أي لا أخذت منه قهراً (قوله مطلقاً) أي لا أخذت في أي عرش (قوله وليس الخ) أي الحبس (لا يسترداد عبوة التناهي بنو الحبس للاشهاد الخ) اه (قوله الغاصب المثل) أي قوله وقضية في المغني (قوله وأخذت منه الأسنوي الخ) معتد عرش ومعنى قول المتن (فان فقد المثل) حسابان لم يوجد أو شرعا بان يمنع من الوصول اليه مانع أو وجد بزيادة في ثمن مثله اه معنى وفي عرش بعد ذكر كرم مثله عن سم عن الرض وشربه وقوله أو وجد بزيادة أي وان قلت وامتنع الغاصب من بذله اه قول المتن (قيمة) والعبرة في التقويم بالنقد الغالب في ذلك المثل كإفائه في قوله هذا كدان لم ينقله الخ اه عرش (قوله لذلك) أي لانه رد العين الخ قول المتن (بالغاصب) أي التالف بغير غصب اه معنى (قوله وقضية)

وقد يحتاج إلى أخذها لثبوت حقه لعدم تبصر تغييرها ولا يظنوها لثلاثا ردها فيكون ما جرى شيها باعارة الجوارى الوطء وقد تنتج الوطء مع وجود المالك كفي المحسوسة مر (قوله وأعتق) ولو بعته كان يكون المصوب مستوفى فترد الوارث ان كانت حصة صندوق الوارث فلا وجه حياضه فاهل رد القيمة لان الأصل الحياضه فنظر وأما لو مات قبله فستقرر القيمة (قوله ولو اتفقا على تركه الخ) عبارة شرح الرض فان اتفقا على ترك التراضي أي قبلها إذا أخذها لابق المصوب بأمره مستوفى فترد الوارث أي فيها اذا غصب المثل ونقله إلى بلد آخر فلا بد من بيع أمالها لتفصيل ذلك قبل ردده قال الرض في آخر الاتفاق قال الامام ولا حاجة إلى عقد قلن وروى ان القيمة مستند على ملك المالك تنقضي فما ذكر بخلافها بعدلده اه ثم ذكر عن السبكي انه بمجرد صدور المصوب ينقض الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن تفسر المحامي في مجموعه (قوله وقضية المتن الخ) كذا شرع مر (قوله في المتن فان فقد المثل) قال في الرض أو وجد

اليسير وكان العري في أمنا (فه مطالبته بالمثل) أفترض على واحد منهما حينئذ وقضية بل صر بمحوصر في محامري المسلم أي والقرض انما له مؤنة

وتحمله المالك كإلزامه بل هو داخل فيه لأنه بعد التحمل صدق عليه أنه لا مؤنة ولا نافية قولهما أو تراضيا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي والقولى كالنوعى لو قال له الغاصب خذ مؤنة حمله لم يصير أمّا الأول فلأن على الغاصب ضرر رافى أخذ المثل ومؤنة النقل منسوباً إلى الثاني فلأن على المالك ضرر رافى تكليفه حمله إلى بلد موافق إعطاء الغاصب مؤنة وأما صور تناقضاً لضررها على واحد منهما لأن المالك إذا رضى بأخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجه (٢٥) ويؤيد ذلك قول البرهان القزوينى لم تنتج

المطالبة بالمثل هنا لاجل اختلاف القيمة لاجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف أيضاً لافراق بين زيادة سعر المثل في بلد المطالبة وعندها هو ما رجحاه لكن أهل جمع متأخرون في الانتصار للقيمة بما إذا لم يزد ودبها حيث تبصر المثل بلا ضرر لا نظر القيمة (والا) بأن كان له قبله مؤنة ولم يرضحها المالك أخذاً باعتراضه وأضاف الطريق (فلا مطالبة بالمثل) ولا للغاصب أيضاً تكليفه قبضه ما ليس من المؤنة والضرر (بل ينزعه قيمة بلداً) سواء كان له باله الغصب أم لا إذا كان كانت أكثر قيمته من المال الذى وصل إليها المصوب والافى من سائر البقاع التى حل بها المصوب وذلك لأن تعذر الرجوع للمثل كقصد القيمة هنا كقصود فإذا غير مهمات اجتماعاً في بلد المصوب لم يكن للمالك ردّها وطالب المثل ولا للغاصب ردّها إذا وصل المثل (وإذا) المصوب وبذلك المثل (وإذا) المصوب (القيمة) كالجوان

أى التعليل (قوله وتحمله المالك) أى بدفعها كإلزامى اه سم (قوله ولا نافية) أى قوله أنه ما مؤنة وتحمله المالك الخ (قوله أو تراضيا) أى فإذا كان لينة. لمؤنة (قوله أى المالك) تكليفه) أى الغاصب (قوله ودفع مؤنة حمله) منه يعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد النظر وأما مؤنة نقله من بلد النظر فهى المذكورة في قوله ولا نافية قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ اه سم (قوله يؤيد ذلك) أى القضية المذكورة (قوله هنا) أى فى مسئلة النظر فيما إذا كان النقل مؤنة (قوله وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع اه سم (قوله التقيد بما إذا لم يزد) اعتمد به أى بأن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلداً التالف اه سم ومن الزيادة وعش اعتماده ومن المعنى أن قاموا وافقه قول المتن (والا فلا مطالبة الخ) ولو نظر بالتلف الذى ليس بغاصبى غير مكان التلف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف اه معنى (قوله بأن كان) أى قول المتن ولما فى النهاية الاقوله ولم يحمله الخ وأضاف (قوله بأن كان نفسه مؤنة) وزائدة قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منسج اه عش (قوله وأضاف الطريق) انظر لم يمنع الخوف المطالب ببيع أن ضرره يعود على المالك وقد رضى الآن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضاً لأنها كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا خطر ومعاقله كلؤنة سم على عقوقه يقال المراد أن لا يطالبه بالرد إلى محله لما قيمته من الخطر على الغاصب فلا ينافى أنه يطالب به له أم لا إذا أخذ ثم وقد يؤيد هذا ما مر في السلم أنه إذا وكل لنقله مؤنة وتحمله المالك سلم أجبر على التسليم اه عش (قوله ولا للغاصب) أى ما تكليفه قوله أى المثل ومثله العين المصوب نقله ذكره اه عش (قوله سواء) أى قوله وانتهى إلى المعنى (قوله هنا) أى اعتبار قيمة بلداً التالف (قوله كالجوان) أى قوله انتهى في النهاية إلى الاقوله قال القاضي (قوله وإبعاده) محله في الرد إلى أن لم يكن أقصى القيمة أكثر من مقدار المصوب اه رشيدى وتقدم هناك أنه في غير الغاصب أم هو قيمته من هو باعتصم مطلقاً قول المتن (بأقصى قيمة الخ) ولا فرق في اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغير المصوب فى نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلف اه معنى وقوله لا إلى الفرع على المعنى الاقوله على أنه إلى نصب (قوله تنويع زيادتها) أى بالنظر إلى ما تم قطع بعد معاودة اه عش أى فلم تقب بالكلية (قوله من غالب نقد الخ) فان غالب نقدان وتساو عن القاضي وحسباً كقوله الرافعى في كمال البيع اه معنى (قوله وبمحله) أى اعتبار غالب نقد بلداً التالف (قوله وهو) أى يحصل القيمة (أكثر المحال الخ) أى قيمة (قوله وتضمن المقوم الخ) غرضه من مجرد الفارقة والا فالكلام فى المصوب بنحوه هو محتاج إليه بالنظر إلى أنه قول المتن السابق بعبارة بالضمنية فان المال الزكوى بعد التمكن مضمون على المالك اه عش (قوله لأنه لو أخرج) أى المالك (قوله

زيادة أى على غير مثله قال فى شرحه أو منعه من الوصول إلى ما سمع اه (قوله وتحمله المالك) أى بدفعها كما يأتى (قوله ودفع مؤنة حمله) منه تعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد النظر وأما مؤنة نقله من بلد النظر فهى المذكورة في قوله ولا نافية قولهما الخ وقوله ولا قول السبكي الخ (قوله وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع (قوله التقيد بما إذا لم يزد) اعتمد به أى بأن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلداً التالف (قوله وأضاف الطريق) انظر لم يمنع الخوف المطالب ببيع أن ضرره يعود على المالك وقد رضى الآن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضاً لأنها كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كذا المؤنة إذا خطر ومعاقله كلؤنة سم على عقوقه

(٤ - ع - (شر واثب قائم - سادس)) وباعضه سواء القرض وغيره (فضمنه بأقصى قيمته من الغصب إلى التالف) لأنه فى حالة زيادة القيمة غاصب على الراد إذا رد ضمنه بله بخلاف ما لو وبعد الرخص لا يبرم شيئاً لأنه مع بقائه من يتوقع ردّها على أنه لا تنظر مع وجودها القيمة أصلاً وتجب قيمته من غالب نقد بلداً التالف وبمحله أن ينقله ولا اعتبر بفعل القيمة هو أكثر المال الذى وصل إليها وقد ضمن المقوم بالمثل الصورى فلو تلف المال الزكوى في يد بعد التمكن لأنه لو أخرج مثله الصورى مع بقائه لم يوافق مع نقله (فرع) *

قال القاضي غيب واقعة خسوف قطيعة فعد عشر من غير فعدا خمسين ثم تلف من ثمانين اذ انما غيبه العين لا تحصر في اذنا حيز كلونسي
العين حرقه وعمله اخرى له واقر رجوع متأخرون بل خرم به آخرون وكلهم نظر والى ان هذا من صور ما اذا صار المثل متقوم الى حيزه انه
يجب مثله ما لم يكن المتقوم أعظم فجب (٢٦) فيتموهي الثمانون في صورة القاضى لانها لا غيب والثلثون وان وجبت لتقصا لكنها
بدل الجزء الغائب بالعين

فعد عشر من فقد نقص ثلاثين اه سم (قوله تم تلف) أى الخبز (قوله من صور الخ) أى فان الخبز الذى
صارا له متقوم اه سم (قوله المر جوه الخ) نعم لانه الخ (قوله مثله) أى المثل (قوله قيمته) أى المتقوم
(قوله والثلثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبز فقيمة خبز ثمانون وحاصل الجواب ان قيمة
الخبز مع ملاحظة بدل الجزء التالف ثمانون اه كرى (قوله وهذا) أى البض المذكور (قوله لانه حيث
لا غيب) أى كنه لا ستر واقعة البر المثل والخبز المتقوم اذ كل خسوف اه سم (قوله يجب المثل) أى وهو البر
هنا (قوله والثلثون الخ) من جهة ما يقال (قوله قد استقرت) أى وجوب الثلاثين على حذف المضاف
(قوله وهذا) أى ما قاله القاضى واقر بالجاء المتأخر ون (قوله على ما قاله القاضى) أى مرة اخرى قبل قوله
السابق اه كرى (قوله ولا يطالب بالمثل الخ) هذا بخلاف ما تقرروا فعد عشر وروا المثل المتقوم ان
يطالب بالمثل الا ان يكون المتقوم أكثر قيمة فلهذا قال هذه فيها سم (قوله وهو) أى القول الثانى
للقاضى ضعيف أى هو المبنى على الضعيف ضعيف اه كرى (قوله بين هذا وصورة الأولى) جعله ماصورتين
باعتبار فرض النقص بالعين ثم الزيادة بالخبز فى الأولى دون هذا اه سم عبارة الكرى قوله بين هذا
أى القول الثانى وقوله وصورة الأولى أراد ما قوله غيبه اقيمة خسوف الخ اه (قوله فثبت) أى الأرض
وهو التلاؤن فالثابت لرعاية المعنى (قوله فوجب القيمة هنا) أى قيمة الشكل فى الصورة الأولى (قوله
وفما تقردها الخ) أى وجوب القيمة فى الصورة الأولى من صور القاضى التى انقردها بها كرى
(قوله على ذلك) أى استقر (قوله ما اذا لم يكن الخ) خبران حصل الخ اه كرى (قوله يجب الا غيب الخ)
متفرع على الاذم المذكور (قوله مر الخ) أى فى الصورة الأولى (قوله لان هذا) أى ما قيل الخ (قوله ارد
الخ) أى صورة المثل او تلف (قوله وان زاد الخ) نعم بين لقوله فثبت (قوله كرس) أى فى الصورة الأولى
وفى اول الفصل قول المتن (وفى الاتلاف) أى لم يتقوم اه معنى (قوله باضمون القول للمتن ولا تضمن فى
النهاية (قوله لم يضره) بلا غيب) دخل فيما للمعار والسمام فضمنان قيمة يوم التلف اه سم قول المتن (يوم
التلف) هذا فى غير المثل بخلاف المثل اذا تلفه وجوده ثم لم يقد فضمن بالاقصى الى فقد المثل كما بيناه عند
قول المتن السابق والاصح أن الاعتبار الخ سم على ج اه ع (قوله ان صرخ) أى على التلف المتقوم وكذا خبر
قوله الى الا (قوله وذلك) أى اعتبار يوم التلف (قوله عسب لم يغني الخ) ولو تلف ذلك الهراش أو كرس
الطاع ضمنه غير مهراش أو طاع اه نهاية (قوله لانه لم يضره الخ) عبارة النهاية قال فى الر وضعت له محرم كما

قضيت للغمسين وبهذا
يجاب عما يقال القياس
وجوب البر والثلثين لانه
حيث لا غيب يجب المثل
وأما التلاؤن فقد استقرت
بالعين ادلا بغير وان زاد
بالخبز أضعافا عما يقال
أيضا هذا مبنى على ما قاله
القاضى انه لو طعن البر ثم
شبهه وجب أكثر القيم ولا
يطالب بالمثل نظر الحللة عند
تلفه وهو ضعيف وجه
الفرق بين هذا وصورة
الأولى ما تقرروا به وجب
أرض أضره فثبت فثبت
للاصل ووجب قيمة الشكل
فوجب القيمة هنا ليس
لنظر لو تالف المثل لضم
الأرض الى الأصل وفيما
انفسر به القاضى للنظر
الى وقت التلف فخالف
المذكوران نعم يلزم على ذلك
ان يحمل قولهم اذا صار المثل
متقوما وجب المثل ما لم يكن
المتقوم أعظم ما ذاك يمكن
الغائب ضمن جزأ من المثل
اذا ضم أرضه الى قيمة
المتقوم صار أعظم فجب
الاغبط هنا نظر الماقرنة
من تبعه الأرض لانه لانه
بدل جزئها ولما فى ماص
من ضمان الثلاثين ما قيل

القاعدة فى المثل انه لا يتغير ضمانه نقص القيمة لان هذا فى نقص بالرخص فقط ثمرد بعينه أمانة من فعل الغاصب أو بغير
فعله كسمان الصنعته عند نقصه من رده أو تلفه وان ادعت ضمانه بدلى ذلك النقص كما هو (وفى الاتلاف) اضمون (بلا غيب) اضمنه (بقية
يوم التلف) فى فعله ان يسلط ولا يمتنع فقيمة أقرب بحل المولد لانه لم يدخل فى ضمانه قبل وبعد التلف هو عدم يوم ضمان الزا فى المصوب
انما كان بالغصب ولم يوجد هادوا أو تلف عند امتناعه من تمام قيمته أو امتناعه من يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لانه لم يضره امتناعه منها

عند خوف الفتنة لا قيمة وقد يمتنع غناء العبد لرحم لكونه أمراً حسناً يخشى منه (٢٧) الفتنة أو غيره أمراً كذلك لا يعرف الغناء إلا

على وجه محرم كان مثلهما
فيما ذكر واستوى في
القرب إليه على اختلاف
القبيل فخير الغضب فيما
يناهى (فان جنى) عليه بعد
لا يغضب صلباً وهو يبد
مالكه أو من يخلقه في اليد
(وتلف بصرية) من تلك
الجنابة (فالوجوب الانصبي
أيضاً) من حين الجنابة إلى
الغسل ذلك إذا وجب
في اليد العارية ففي الاتلاف
الساري أولى (ولا تضمن)
حشيشة ونحوها من
المسكرات الطاهرة على ما
قاله ابن النقيب كثر وقته
نظر لانه مقومة بضع معها
فصل على ما إذا فاتها على
مرئاً كلها الحرم وانحصر
تقريباً في اتلافها ولا
(الجر) ولو سخرت على ما إذا
لا قيمة لها ككل نحر ولو
هنا هو على الوجوه المراد
بها ههنا ما لم ينسأ من لا
ينبغي إراقة النبيذ على
شعره حتى قد، ولا تراه
فغيره مقبولة ولا تراه
لكون من هو له يعتقد
أو حرمته فلا لما هو منه
كلام الأذرى لان ذلك إنما
هو بالنسب لوجوب الانسكاك
لما يأتي الله أن يكون في
جميع عليه أو ما يعتقد
الفاعل فيه (ولا فرق)
هي أو بقية المسكرات
(على ذي) ومثله فيما
ينظر معاهد ومستأن
لأنهم يقررون على الاتصاف بهم إنهم لا يتعرض لهم فيه
في كسر اللامعي وهو محمول على غناه بخلاف الفتنة لئلا ينافي ما يأتي في الشهادتين من كراهته بخلاف ما لو لم
يكن الغناء محرماً فيزعم تمام قيمته ولو لا ذلك العبد اه (قوله) عند خوف الفتنة أي بان يخاف
منها ذلك، فده أي باعتبار غالب الناس فإن يخاف الفتنة كان مكرهاً وخشيته يضمنه على ما يصير
(قوله) الأعلى وجه محرم الخ) نحو المقترب بالآلة الموهوب فيها يظهر أي بناء على حرمته على خلاف فيه يأتي في
الشهادات اه سدور (قوله) واستوى الخ) من متعلقات ما قبل بسبب العبد كان الاتق قد عرفه هناك
اه رشيدى (قوله) تغيراً خاصاً أي المتغيراً عاماً خاصاً بما جاز اه كردى (قوله) عليه أي المقوم
اه معنى (قوله) على يد الله ابن النقيب) اعتمده النهاية والمعنى لكن عبارتها كما قاله الاستوى اه (قوله)
وفيها نظر الخ) جوابه أن الشارع منشوف لا تلاف المسكرات فلا فعله شرح مر اه سم وقال عس
أقول وهما في الحقيقة الضمان القريب ووجهه أنهما طاهرة يتفقد ما يجوز كاهما عند الاحتياج
كله وأما تلافها بغيت ذلك على محتاجها اه (قوله) ولو سخرت الخ) إلى قوله انتهى في المعنى الاقوله ومثله إلى
لأنهم يقررون وقوله وآلة الموهوب والى قول المتن وضمن في النهاية الاقوله واختر وقوله وباقي البراءة إلى
المتن (قوله) ولو سخرت لذي) هذا يفهم أن الفروع في الذي قد تكون غير محرمات ليس مراداً هي محترمة
وان عصبها بقصد الخربة فلا تراه عليه الا أنه يظهر نحو سبها فتراد لاظهار لعدم لحرمانها اه عس
(قوله) والمراد الخ) أي على سبيل التوضيح أي ما على ما قاله الأكثر ومن تفاهما فالخربة المحصر من
العصب والتبذير هو المحصر من غيره لكن في تذبذبات الأسماء والصفات من الشافعي وما لك أو أحد أو لا الأثر
أنها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا يجوز في كلام المصنف (قوله) ثم لا تنبني الخ) عبارة المعنى والنهاية يتوكل
لا يرقب إلا بأمرها كما يجتهد نرى ذلك كما قاله اللوردى لا يتوجه عليه الحرم فانه عند ذي حشيشة كان
والفعل الذي يرى إراقة النبيذ في ذلك اه قال عس قوله ولكن لا يرقب ما لم يرقب ما لم يرقب فأن مراده أن
الأولى أن لا يرقب إلا بأمرها كما لم يذكر لا يؤمنع بقدر امره لان مجرد خوف الحرم لا يقتضي المنع سم
على منهي اه (قوله) قبل استحكام غيره حتى) كونه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به
غيره أن مجرد الاستئذان لا يمنع فربما الحنفى فتأمله اه سم ومرعى النهاية والمعنى ما يفيد أن المراد
بالاستحكام الأمر (قوله) ولا نظر الخ) راجع لقوله ثم الخ (قوله) هنا أي في التوقيف عن الحرم بالاستحكام
و (قوله) يعتقد سله) أي حتى يحتاج في الحرم إلى الاستحكام و (قوله) أو سحرته) أي حتى يكون النبيذ
حشيشة كالمجموع عليها فلا يحتاج في الاستحكام اه معنى (قوله) لان ذلك الخ) عبارة المعنى لان
قوى الحرم عند من رآه لا فرق فيه بين من يعتقد بغيره فلا وجه لما قاله أي الأذرى اه قوله المتن (ولا
تراق على ذي) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق قوله ثم لا تنبني الخ وقوله ولا تراه الخ إلى أنه
راق عليه اه سم وهو محمول بآل فان ظهر فيها صريح نقل والا فهو أولى من الذي بعدم الإراقة لانه يعتقد
بأبجتهاده يبنى على شرعاً بالإسلام وان ضعفه ولو كلفنا سبل فان كلام الحنفى السابق إنما هو في الضمان
يخالف منه الفتنة لئلا ينافي ما يمتنع في الشهادتين انهم انهم كرهوا وقال في شرح الروض وكما جرى في جهاد كره
العبد وما تراه الأصل فمن لزوم تمام قيمته محمول على ذلك اه شمر (قوله) في الاتلاف الساري أولى)
وقد يضمن بالاتصاف في الاتلاف غير الساري أيضاً كقولنا تلف في يد الكرم المثل موجود ثم قد يفرضه أقصى
التبعية من الاتلاف إلى فقد المثل قال في الروض فصل غصب ما تلف وأما تلف الغضب والتسلل موجود فلم
يغرم حتى عدم المثل فيعادل مسافة العسر لمه أقصى القيسين الغضب أي في الأول والاتلاف أي في الثاني
إلى الاطوار أي فقد المثل اه وقد تقدم عند قول المتن والأمر ان الاعتبار الخ (قوله) على ما قاله ابن النقيب
اعتمده مر اه (قوله) وعنه نظر الخ) جوابه ان الشارع منشوف لا تلاف المسكرات فلا ضمان شرح مر (قوله)
قبل استحكام غيره حتى) كونه التعبير بالاستحكام دون الاستئذان الذي عبر به غيراً من مجرد الاستئذان
لا يمنع فربما الحنفى فتأمله (قوله) في التذلل وتراق على ذي) انظر إراقة النبيذ على الحنفى وقد يدل إطلاق

(الان يظهر شيء أو يبعث) أو هيئته نحو ذلك ولو من مثله بأن يطلع علم من غير تحسّن فتراق عليه لان في اظهار ذلك استهانة بالاسلام والاهل والحق وتسلط في ذلك هذا كما اذا كانوا بين أظهرنا وان افردوا بحسنة من المذنبات انفردوا ببلد أي بان لم يحاط عليهم مسلم كاهو ظاهر لم يتعرض لهم (وترد عليه) عند أخذها منه هو لم يظهرها (ان بقيت العين) لما انقر راته بشرطها ولو لم تلتحق الغاصب كافي الر وضوء أسهلها وان أطال في الانتصار لقاله ليس عليه الا التحلية (٢٨) وكذلك المحترمة وهي التي عصرت بقصد الحلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خربة

على العمد اذا غضبت من مسلم) يجب ودعا عليه ما بقيت العين لان له امساكها لتصير خلا ما غير المحترمة فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خيرا وزعم أنها محترمة لم يقبل منه ولا اتخذ الفساق ذلك وسيلة الى اقتناء الخيرا واطاها قال الاخرى الان يعلم ورعه وتشتهر تقواه ويؤيده قول الامام لو شهد تخايل بأنها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (والآلات الملاهي) والاولى المحرمة (لا يجب ابطالها شي) لوجوبه على القادر عليه ولا منعه لغيره لا تقابل حالأما لا فهو غير مجرمه كدفع فصرم كسرهما ويجب ارضاءه وباقى البراءة الخلف فيه ما مر في التبذ (والاصح) أنها لا تكسر الكسر القاضح لا يمكن ازالة الهبة المحرمة بذلك مع بقائه بعض المالية (بل) فصل التعود كجبيل (التأيسف) لزوال اسمها وهبتها المحرم بتكسب فلا يكفي ازالة الآثار مع بقاء الجسد اتفاقا (فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد)

على تقدير الازالة لافي جوازها بل قولها السابق انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لا في ظاهره في أنه لا يراق عليه اه سيدعبر أي مطلقا وهو وجه وكلام الغني كمرس في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الازالة لافي جوازها قول المتن (الان يظهرها) ومن الاظهار ما يقع في بصرا كثيرا من قبل العناين لظرفها والروجها في الشوارع اه عش (قوله ولو من مثله) أي ولو كان الاظهار بشيء من ذلك فله (قوله بان يطلع) تصور الاظهار (قوله أو لا الهوى) بان يسمعها من ليس في دارهم أي يحلثهم اه نهاية (قوله منها) أي التهمة اه عش (قوله وان انفردوا) غاية قولها وهو لم يظهرها) أه والحال اه عش (قوله أو لا بقصد شيء) أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طعن ديسا وانتقلت به نحو هبة أو أوارث أو وصية من جهل قصده أو عصيرها لم يصح قصده في العصر كصبي ويجنون أو قصد الخمرية ثمات أو عصيرها كافر لشرب ثم أسلم ولو لم يرق قصد الخمر بنزول الاحترام وكسبه بالعكس شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر من جهل قصده ليس بقصد بالنسبة للآثار والوصية كما يعلم من ذكره بعد وانظر هل كذلك بالنسبة لغيرها عبادة عش قوله من جهل الخ ساقى أنها محترمة اذا عصيرها بقصد الخمرية ثمات وعلم فالجهل ليس بقصد بالنسبة للآثار وقد يقال فله في الهبة الوصية اه (قوله على المعتد) واجمع المعطوف فقط (قوله ما غير المحترمة) وهي ما عصير بقصد الخمرية نهاية أي قصد ما يعتد به لظرفه اه ما وجب له ان يراقه أخذ ما مر رشدي (قوله ومن أظهر خيرا) فضيلة أي ما هو وحدث في يد من غير اظهار وأدعى ما ذكرنا لرق وهو مقتضى ما تقدم من أنها لا يجهل بالهبة الا لرق على من يبيده اه عش (قوله) وزعم) أي قالوا (قوله الان يعلم ورعه) الخ أي او يعرف منها فذلك القلة اه عش (قوله مختايل) أي غلات اه عش (قوله باقى البراءة الخ) عبارة عن قضية التعديل كما قال الأسوي أن ما بين من الآلات كاللص والبراءة يجب الارش على كسره اه قول المتن (والاصح) أنها لا تكسر الخ نعم الامام ذلك زورا وادبا على ما قاله الفزاري في التاجر بل أولى اه مغي وفي عش بعد ذكر مثل ذلك على شرح الرض ما فيه اقول ومثل الامام آر باب الولايات كالقضاء ونائبهم اه (قوله باحوال الخ) الاولى كافي النهاية ولو باحوال (قوله لان رضاهما يقول الخ) أي وقد ألقه بالا حوال (قوله بخلاف ما لو جاء الخ) أي قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله ولا تقرر هنا الخ أنه يراق عليه مر قوله أو لا بقصد شيء الخ أو بقصد نحو شرب عصيرها أو طعن ديسا أو انتقلت به نحو أوارث أو هبة من جهل قصده أو عصيرها لم يصح قصده كصبي ويجنون أو قصد الخمرية ثمات أو عصيرها كافر لشرب ثم أسلم ولو لم يرق قصد الخمرية بعد الاعتراف بالاصح بمرام والعكس وقوله سم على الغاصب ارقا الخ يجوز على ما لو كانت بقصد الخمرية لعدم احترامها والافتقار لرقاقتها وان قال ابن المعتاد وجوب ارقاها ظاهر مختار الصبر لم يلق بعضه الغاصب لم يمتعه وانتقل حق الثالث من الصبر الذي قد صار أول وجده من الغاصب قصد شخص حمدر (قوله في المتن) فان عجز المنكر الخ في فتاوى السبوطي السؤال عن بني مكابجوار ومجدد قصره على سكنى جماعة لا زوموا لغيرهم أنواع الفساد فيمن زاولوا وشرب خمر هل يدمر أيا به جدم أو لا بدك في الاحتجاج بذلك بالاحاديث وما ورد عن الصحابة والتابعين وكلام العلماء من أهل المذاهب الاثر بغيره أجليه من الهمم فظاهر ان تعين طريقا منع هذه الاعاصي وينبغي أن يحصر جوارز بالواتفاق علم (قوله لان رضاهما يقول بحكم)

في الانكار (لغير صاحب المنكر) مثلا من يريد ابطاله لقرنه (أبطاله كيف تيسر) باحوال تعين طريقا والاكسور وان زاد على ما ذكره لتصير صاحب وقتي أحرقها من غير تعين غرم فبها مكسورة يا لحد المشروعة لان رضاهما مشمول بحكم بخلاف ما لو جاء زائد المشروعة مع إمكانه فإنه لا يلزمه الا تفاوتين في قيمته مكسورة يا لحد المشروعة وقيمته استهانة بالحد الذي أتى به ظان في الأحياء ويجري ما ذكر من الإبطال كيف تيسر فيمال يجوز عن صلب الخمر لغيره ورواها مع خشية لخلق فسقة ومنعهم من ذلك أو كمن عصى في ذلك زمانه ويعطل

سئله أى بحث تحفى فيعزم من قابل علة ما خرجت فافهمنا ظهور قال ولولا كسر طر وفيها ملقن حراد نادى بكون الأحاد قال الاسوي وهو من التفاس للهمس ولو اختلف لما لك وانكر في انه لم يكن الامافله (٢٩) صدق ما لك على ما يحسنه زكريا انخذ من قول الاموي لو اراقته قال

من غير اطلاق لا يما قبله وما بعده اه رشدي (قوله هو) أى قول الفريز لولا الخ (قوله مطلقا) أى توقف اراقته على اولاه اه عش (قوله على ما يحسنه) ما لزكريا (قوله المغي) (قوله والواجبه تصديق (التلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح حر اه سم وكذا اعتد على ادى (قوله ويخص الخ) الى قوله لان ما كفى المغي الا قوله ولا يتصور وانى ولو كان المقصود بقوله ان وضع الوأ حوته (قوله وطاسقا) نعم قال الاسوي ليس للكافر ازالته وحزمه ان الملقن في المعتمد يشهده قول الفريز في الاحياه ومن شروط الامري بالمر وهذا النهي عن المنكر ان يكون المنكر مسل لان ذلك نصره للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحل لاصل الدين وعدله اه مغي زاد النهايه وزعم بعضهم ان ذلك مفرع على عدم مخاطبة الكافر بالفروع ودياننا من امننا من ملان فعله لان ذلك منزل من قوله استمر اتمه بالدين اه قال عش قوله حر ليس للكافر ازالته ظاهر ولو قول اول وعظ وهو ظاهر لما عاله به الشارح من أن نهض المنكر استمر اتمه بالدين فلا يكون منه لكن في كلام سم على جواز به بالقول حيث قال في فتاوى السيوطي لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن ومنها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لم تقطع عن الزنا لاسيما من هذا السهم ومنها الفعل كريمة بالسهم من أسلم امرأة اجنبية ليرزق بها وكسرها لان الملاهي وراقته أو اذى الجور وهذه المراتب الاربعة لعدم وليس الذي منها سوى الاولين فقط ثم ذكر كلام الاسوي وكلام الفريز ثم قالوا ما يخرج قوله لا تزن فليس بمضموع من حيث انه نهي عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم بل يقول ان الكافر اذا لم يقل المسلم لا تزن بما يقوله ان اذنا مخاطب بالكفر بالفروع انتهى اه عش عبارة الجعيري عن القليوبي قوله أوفقت أى بقي الكفر فليس للكافر ذلك لانهم ليسوا من اهل الولاية الشرعية ومع ذلك ما يقو على عدم الازالة في الاسوة بكلي الصلاة فليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل اه (قوله) كما ينبغي بله (البالغ) أى في أصل الثواب لا في مقداره اذا لم يثبت عليه ثواب الملاهي وبالذات والبالغ ثواب الفرض اه عش (قوله) من كماله الى قوله وحينئذ يصرف الامام في النهايه (قوله) من كل ماله منفعة يستاجر عليه) كالكفار والذابتو السلك و (قوله) بالاستعمال كان يعال في الكابو وركب الدابة وشم السك اه مغي (قوله كياتي) أى في المتن آخر الفصل (قوله) عما قبله الخ متعلق بالانفصال (قوله) استواهما) أى الاجرة والقيمة (قوله) اماما لا منعته الخ محذور قوله من كل ماله منفعة الخ

أى وقد اقلشه بالاحراق (قوله) فالوجه تصديق (التلف) هو المعتمد والفرق ما ذكره الشارح حر (قوله) تنبيهك في الجهاد الخ) سكت عن الكافر فلم يبين ان عليه آوله ازالة المنكر والتمني عنه لانه مكاف بفرع الشر بعد آوله أو فصل ببيان يكون من تكب المنكر كافرا أو مسلما في فتاوى السيوطي مانع مسلكه بل في نهي مسلما عن منكر فليس له ذلك بناء على أنه مكاف بفرع الشر بعد آوله الجواب لانكار المنكر مراتب منها القول كقوله لا تزن منها الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتهديد كقوله يا فاسق يامن لا يخشى الله لم تقطع عن الزنا لاسيما من هذا السهم ومنها الفعل كريمة بالسهم من أسلم امرأة اجنبية ليرزق بها وكسرها لان الملاهي وراقته أو اذى الجور وهذه المراتب الاربعة لعدم وليس الذي منها سوى الاولين فقط دون الآخرين لان قهوا لا يقتضيان اطلاق الكافر والافان فليس فلهما ذلك بل هما مخرجان خير وقد ذكر الاسوي في شرح المتباح ان في خطه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالفعل وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الفريز في الاحياه وعاله بان ذلك نصره للدين فلا يكون من اهلهما من هو جاحل لاصل الدين وعدله ثم قال في انشاء

كان حسرا وقال المالك ابل عصيا صدق المالك بينه لاصل بقائه الملية اه قال غيره وفيه غلط وروى موضوع الفرق فانا نحققها هنا الالة واختلاف في والها فصدق مدى بقائه لوجود الاصل مع ما في مستلثنا فاما متفق على اهدار تلك الهيئة الى الاصل عدم ضلها فاذا اختلفا في انضم صدق المنكر لان الاصل عدم ضلها وبساقى ان الزوج لوضر بزوجته وادعى انهما بقى وقالت بل تصد باصفلا في الشارح لما اياه الشر بوجهه ولا ينفذ فوج تصد بغيره وهذا يثبت هنا فالوجه تصديق (التلف) (تنبيه) سياتي في الجهاد انه يجب ازالة المنكر ويخص وجوبه بكل مكاف قادر ولو أتى وقتا وفاسقا ونباب عليه المعين كما ينبغي عليه (وضمن منفعة الدار والمعد ونحوهما) من كماله منفعة يستاجر عليها (بالنحو) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كخلاف المار (في عادية) لان المنافع مقومة بضممت بالنصب كالعنان سواه

كان مع ذلك اوش نقص أم لا كليات فان تفاوتت الاحرف في المسد حتى كل مسدعا بما يقابلها ولا يتصور هنا أقصى لانفصال الواجب كعلة ما ستقر في القيمة عاقبه وبعده خلاف القيمة فاما انهم فزعموا استواهما في اعتبار الاضيق ولو كان المقصود بصناعته وجب اجرة اعلاها لم يكن جعلها والافرة السك كضمانه استواهما في قرآن اماما لا منعته آوله منفعة لا يجوز واستاجر بها

كبحو كلبوا له فلا حرج له ولو اصطاد الغاصبية فهو له كإلغى شبكة أو نواصطادهم لانه آله حخته بخلافه والغصب قنا واصطاد
له فانه يضمن صيده ان وضع يده لانه على ملكه الكوا حونه لان مالكهم بحاله ستمله في شربك ولو تلف ولا حرج له قطع بسبب لبها
لزمع قهته وشاوه ما بين قهتها حوبا (٣٠) وقهته لا بل فيها ولا يضمن منفعة البض وهو الفرج (الانقوت) بالوطه فيضمنه بجر

المثل بقوله لا انقوت
الباب لا بقوات لان ليد
لاكتسبه ومن ثم
توزيعه لامتة المقصورة
مطلقا لا بجارها ان عجز
كلستأجر عن انتزاعها لان
يد الغاصب حاته (وكذا
منعته عن الحرج لا تضمن
الانقوت) في (في الاصح)
دون القوات كان حبس ولو
صغيرا لان الحرج لا يدخل
تحت الحبس كلب كرفي
السرقة اذ لو حله لم يسبغ
فالكسب لم يضمن فانه
القائمة بحبسه اولى فان
اكره على العمل وجبت
أجره الا ان يكون مرذوا
وعوت على رده بانه على
زوال ملكه بالردة أو وقته
ونفعة المسجد والرباط
والمدسة كنفعة الحرج اذا
وضع فيه متاعا أو غطاه
أجرة جعه تصرف لصالحه
فان لم ينفذ ضمن أجرة
موضع متاعه فقط وان أبيع
وضعه أو لم يكن فيه فتنقذ
على الصالحين أو كان مهورا
لا يصلى أحده فيسهل على
اقتضاه لماله فهو كذا
الشواي عوصر فنوحي
ومن دلسغة دار وقت
للقن الوفي وأطالهم ذلك
كهمسكل جدا الذي فيه

البيان ان متاعا قبل فليجز للكافر الذي ان يحتسب على المسلم ان رواه في قلنا اذا منع المسلم بفعله فهو قسبط
عليه فغنه من حيث انه تسلطوا على الله للكافر عن المؤمنين سيدا والمجرى دقوله لا تزن دليس مجموع
من من حيث انه نسي عن الزنا بل من حيث انه اذال للعسل ان قال بل يقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم
لا تزن عا بقوله انرا يناط بالكر بالفرع اه (قوله كبح) ما لم يمنع استخار الحب لتزين
نحو الحافوت (قوله أو وقته) عطف على زوال ش (قوله كنفعة الحرج) يؤخذ منه انه لو وضع فيه شيئا
أو غطاه لم يلزمه أجرة كالحبس الحرج ولم يستعمله (قوله وان أبيع وضعه) انظر مع قوله الا في قريبا
ويؤخذ من ذلك ان كل ما لم يضعه لأجرة (قوله في مصالح المسلمين) ينبغي ان يلو احتاجت اليه مصالح

انه ينبغي ان يشهدا كرفي نحو المسجد اذا شفع بتاع ليه تاد الجالس فيه موضعه وبه ولا مصلحة للمعبد في وضعه في
وما ليه أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلى أو المسجد كمن وضعه في شعور فعبا اذا شفع وقت احتياج الناس له في التمسك بالاحتياج اليه
اليتحقق شيئا على الناس وأضرهم به وحيد يصرف الاموال اليه في مصالح المسلمين الا في الارض الموقوفة للدين فاما صلحا كالمعبد
ونحو الرباط فبما يظهر وقد جبت في شرح العجائب بين اطلاق جمع حرمه ونفوس الشعير في المسجد او اطلاق آخره كراهته يحمل الاكل على

ماذا غرس لنفسه أو غرس بالمسجد أو ضيق على الحليين والثاني على ماذا اتفق ذلك وصريح الغزالي فيما منع من غرسها به يلزمه اجزئتها وظاهره ان ما لم يجر مسهل أو جرة فهو ذكر الرافعي في تاريخه وبن ما هو صريح كائنته ثم اضاف جواز وضع مجاورى للجامع الأظهر خزانهم في المثل يتجاوزون الكتابين ولا يضطررون لوضعه فيهما من حيث الأمانة لتوقه عليه دون التي يجعلان الاستعانة التي يستغنون عنها والملاق بعض المأثورين في الجواز ردده عليهم ثم اضاف يؤخذ مما ذكره عن الغزالي أنه لا يخرج عليهم لما يزرع وضعا به يلزمهم الاجزاء المجرى وضعه يؤخذ من ذلك ان كل ما يزرع وضعا لا يخرج من ماله بجز وضعه في الاجزاء (٢١) يتأيد ما ذكره فتاواه ومن به ما ذكره في تصور ففان ذلك مهم (وإذا

في الحال ان يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل اه سم (قوله من غرسها) اى نحو المسجد (قوله وذ كر الرافعي) الى قوله يؤخذ آخره سم وعش والى يادى (قوله ولا يضطررون الخ) يعلم منه انه لا يجوز وضعه الا جرة أو لولن بجاء اليها وان وقع ذلك لا يستحق الاجرة على الساكن لانها موضوعة بغير حق اه عش قال الصريح بنى ماله وقف شخص فاعلم ان الخزان على المجاورين ثم خصص أحد غزاة منه بقر والظاهر انه ان يزرعها لغيره فلا ينسقط الا في نفسه نظر والا قرب الى بل ينقطع مادام مجاورا فان ترك المجاور ماله رجب عليه اخراجها من المسجد أو اعطاهما لن يسكن بالمسجد وأما اذا كانت ملكا له وضعا أو لى المسجد على وجهه فله بيعه ماله من ينقطع بها عش وهل له ان يتركه تحت يدان ينقطع بها ان يكون ماله له أم لا قياسا على الموقوف فيعبرر اطففى اه أول قوله وجب عليه اخراجها من المسجد وأعطاهما الخ نفسه نظر بل الظاهر انه لا يجوز اخراجها من المسجد وقوله وهل له اخراجها الى الاقر بغيره الخ أيضا والله أعلم (قوله لا جرة عليهم) اى المجاورين (قوله يؤخذ) الى المتن في النهاية الاقوله وبه الى وقتن وقوله فان ذلك مهم (قوله من ذلك) اى ما ذكره عن الغزالي أو من المأخوذ مما ذكره (قوله أو من) الى ونال في النهاية (قوله من زوائده) اى وان خذت في يده ثم نقضت اه نهاية (قوله كعمى حيوان) الى قوله ونال في المتن (قوله مطلقا) اى قبل حدوث العيب وعدمه (قوله ونقص) اى قبل الغصب (قوله) نصب (الاجرة) اى في تقدير العمل (أو انقص الخ) اى ان جزمنا نقص من العمل (قوله من الدالغ) يتعلق بنصب الخ قولنا لئن (بلى التوب) من الباب الرابع اى خاق (قوله ولو شئى) الى الفصل مكررمه ما ذكره في أول الفصل (قوله بخلاف ماله مستقلا) فخال (قوله لا يجب شئى لانه الخ (قوله به) اى يستوفى ماله ما قة (فصل في اختلاف المالك والغاصب) (قوله في اختلاف المالك والغاصب الخ) اى في تلف الغصب وقسمته وغيرهما ما ياتي (قوله ونجنا به) يختلف على ما ينقص الجزء الصغير للغصب (قوله وتوايهما اى انواع الاختلاف والضممان قوله ولورده ناقص القيمة لئلا يفرق قوله ولوحث نقص الخ وغيرهما (قوله الغاصب) اى قوله فصار كالمالك في النهاية وكذا في المتن الاقوله أخذ الى محله (قوله وأخذ من الخ) عبارة النهاية وقضية الوجه كماله الزكى فهو بذلك عا اذا الخ اه (قوله أما اذا ذكره سياطهر الخ) اى ولم يعرف فان عرفه موصى بل اعيان أو دون عوم مصدق به من كاله الخلى وبقية قول الشارح كالتناهية كالأودع وقول المتن وسأى بسط ذلك في الوديع اه (قوله ومن ثم) اى من أجل أنه صار كالتالف ش اه سم (قوله ما بعد من التلف) والاقرب تصديق الغاصب في الزمن الذى عينه التلف لان الأصل برامة

تصور فقد متدعى هذا فقد يقال بتبني اذ لم يمتح السبقا لعل ان يحفظ لتوقع الاحتياج في المستقبل (قوله أو ما نقص من الراد الى العدم) فيه اعتبار آخره سليما (فصل في اختلاف المالك والغاصب الخ) (قوله وأخذ من الخ) كذا شرح مدر (قوله ومن ثم) اى من أجل أنه صار كالتالف (قوله ما بعد من التلف) بنى ماله بعين في حلقه زمن التلف فهل يجب الاجرة الغرات ولو شئى العبد للغصب اى قطع ذكر أو ابتداء زنه فثبت ان نجابه فلا نظر معناه زيادة القيمة بخلاف ماله مستقلا فقلناه منوط بالغرض ولم يوجب بل زائده القيمة (فصل) (قوله في اختلاف المالك والغاصب) ضممان ما ينقص من الغصب ويوجب من غيرهما (ادى) الغاصب (تلف) اى الغصب (وأكثر المالك عندنا الغاصب بينه على العيب) لانه قد يرد ويخرج من البيت فلو لم تصدق أدى ذلك الى دوام حبس أو أخذ من الخ زكى ان محله اذ لم يذكره سياطهر أو ذكره سياطهر اذ ليس حتى يرد كالأودع (فانما خلف غرضه المالك) التل أو القيمة (في الاصح) ليعرض الوصول الى عينه ما بين الغاصب خصا كالتالف ومن ثم يجب للمالك أن يرد من التلف الذى حلقه عليه

نقص الغصب) أو من زوائده (بغيره استبدال) كعمى حيوان وتسقوط يده باقية (وجب الارش) لنقص (مع الاجرة) له سليما الى حدوث الغصب وبعبارة من حدوثه الى الدلفوان متناهية في يده ونال في ذلك الغبوى فافنى ذم من غصب عبد فاقب عليه عبده وبقي عند مبدئه له يجب عليه أجرة منه حتى يقبل الرد ويرد الى الرد فاعتبر قبل أجرة عليه مطلقا واعتبر ما بعد الرد الى البر ومهنا الاعتبار الاخير فثبتان نقص سبب العيب اه عند المالك ونقص فجب الاجرة أو ما نقص من الرد الى البر (وكذا لو نقصه به) اى الاستعانة بال (بان بلى التوب) بالبش فوجب الارش وأما التل (في الاصح) لان كالتنهما يجب صحتها عند الانفراد فكذا عند الاجتماع على ان الاجرة ليست مقابلة الانبعاث بل في مقابلة

فمنع من الاحوة اه عش **(قوله)** وله الجوار على قبول البدل الخ) أي وأعلى الإجراء اه عش قول المتن
 (فلو اختلفا في قيمته) في خبر يدل على عدم انحصار الاختلاف في قيمته المقصوب التالف فالبينة على المالك ويجوز
 للشاهد اعتماد الروية السابقة وكفى عند أبي إسحق شاهدو عين وشاهدو امرأان وعند ابن أبي هريرة
 لا يدخل النساء واقتصرت الأنوار على الثاني أي كلام ابن أبي هريرة انتهى اه سم على وجوه قوله لا يدخل
 النساء الخ كتب عليه شخص الشورى هذا لا يحصى عنده انتهى أقول وقد بدت بوقف فيه بأنه يخرج عن
 قواعدهم في جميع الأبواب من أن المالك يكفي في جرحه أو رجل واحد أو رجلين أو رجل واحد ورجل واحد
 خروجه أن ما هنا ليس شهادة على نفس المالك بل على قيمته وهي تطلع عليه له جال غالباً والتقوم ليس من
 المال اه عش **(قوله)** بعد اتفاقهما) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية والغنى الأول وعلى ذلك إلى وأما في
 الثانية قوله فيصدق الولي أنها الولي **(قوله)** أو حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم **(قوله)**
 عليه أي التالف اه عش **(قوله)** فادعاهما الخ) كان قال المالك هي في وقال الغاصب بل هي اه معنى
 قول المتن (أولى عيبي خلق) به بعد تلفها بحلى وباتن سم اعتماد وقال الحلبي على التمسح ظاهر أنه
 لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله أو لاحقاً لتسديد الجلال الخ بعد التالف وقد كان الشيخ قد نهى
 ضرب عليه في نسخة اه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والغنى قول المتن (خلق) أي بحسب دعوى
 الغاصب والأقاليم الخ يدعي حدوثه يحتمل أن المراد بالخلق ما من شأنه أن يكون خلقاً بل هو الأقرب **(قوله)**
 وتسمع به الخ) أي المالك أي بخلاف الدعوى في هذا وفيه فأن الأبدان تكون بقدر معين سم على
 منهج أن قولاً بطريقه فتقرر المسئلة هنا بأن يدعى المالك أن يادع على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة
 بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين حتى اه عش **(قوله)** بأنما) أي القيمة **(قوله)** وإن لم
 تقدر) أي البينة اه سم **(قوله)** لا تقطع البينة الخ) أي بان يجوز أن يادعوه بما اه عش **(قوله)**
 لا فائدة الخ) تعليل لتسريح في السماع بنى القبول سم ورشيدى **(قوله)** ما يأتى) أي قوله لكن يستفيد
 الخ اه سم **(قوله)** بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والغنى وان أقامها أي
 المالك البينة على الصفات لتقوم المقومون لم تقبل ثم يستفيد المالك الخ اه **(قوله)** لا اختلاف في القيمة الخ)
 تعليل لقوله لا تسمع بالصفات **(قوله)** مع استوائها) أي الصفات المتفاوت في الملاحض وغيرهما لا يدخل
 تحت الوصف فاه في شرح الروض اه سم (بأنهما) أي أقامة البينة على الصفات **(قوله)** بها) أي بتلك
 الصفات **(قوله)** فيؤمر بالزيادة الخ) أي كإثباته بالواقع بالصفات ذكر قيمة حقيقة نهاية وغنى (الى حد
 يمكن الخ) عبارة النهاية والغنى الى الحد الاطلاق اه فان امتنع من ذلك حبس عليه عش **(قوله)** وعلى
 ذلك) أي القبول بالنسبة لا يطال دعوى الغاصب بقيمة تغير لا تعلق امره بالزيادة الى الحد الاطلاق **(قوله)**
 سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفات انتهى اه سم **(قوله)** وأما في الثانية) أي في صورة

لجميع الزمن السابق على الحلف دون ما بعده أم كيف الحكم **(قوله)** بعد اتفاقهما على تلفه) في خبر يدل على جحد
 ما تم اذ اختلفا في قيمة المقصوب التالف فالبينة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الروية السابقة وكفى عند أبي إسحق
 شاهدو عين وشاهدو امرأان وعند ابن أبي هريرة لا يدخل النساء واقتصرت الأنوار على الثاني أي كلام ابن أبي هريرة انتهى اه سم على وجوه قوله لا يدخل
 النساء الخ كتب عليه شخص الشورى هذا لا يحصى عنده انتهى أقول وقد بدت بوقف فيه بأنه يخرج عن
 قواعدهم في جميع الأبواب من أن المالك يكفي في جرحه أو رجل واحد أو رجلين أو رجل واحد ورجل واحد
 خروجه أن ما هنا ليس شهادة على نفس المالك بل على قيمته وهي تطلع عليه له جال غالباً والتقوم ليس من
 المال اه عش **(قوله)** بعد اتفاقهما) إلى قوله ولو اختلفا في النهاية والغنى الأول وعلى ذلك إلى وأما في
 الثانية قوله فيصدق الولي أنها الولي **(قوله)** أو حلف الغاصب الخ) عطف على اتفاقهما ش اه سم **(قوله)**
 عليه أي التالف اه عش **(قوله)** فادعاهما الخ) كان قال المالك هي في وقال الغاصب بل هي اه معنى
 قول المتن (أولى عيبي خلق) به بعد تلفها بحلى وباتن سم اعتماد وقال الحلبي على التمسح ظاهر أنه
 لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبله أو لاحقاً لتسديد الجلال الخ بعد التالف وقد كان الشيخ قد نهى
 ضرب عليه في نسخة اه وهو ظاهر صنيع الشارح والنهاية والغنى قول المتن (خلق) أي بحسب دعوى
 الغاصب والأقاليم الخ يدعي حدوثه يحتمل أن المراد بالخلق ما من شأنه أن يكون خلقاً بل هو الأقرب **(قوله)**
 وتسمع به الخ) أي المالك أي بخلاف الدعوى في هذا وفيه فأن الأبدان تكون بقدر معين سم على
 منهج أن قولاً بطريقه فتقرر المسئلة هنا بأن يدعى المالك أن يادع على ما ذكره الغاصب بقدر معين فتشهد البينة
 بأن قيمته تزيد على ما ذكره الغاصب من غير تعيين حتى اه عش **(قوله)** بأنما) أي القيمة **(قوله)** وإن لم
 تقدر) أي البينة اه سم **(قوله)** لا تقطع البينة الخ) أي بان يجوز أن يادعوه بما اه عش **(قوله)**
 لا فائدة الخ) تعليل لتسريح في السماع بنى القبول سم ورشيدى **(قوله)** ما يأتى) أي قوله لكن يستفيد
 الخ اه سم **(قوله)** بالصفات) متعلق بقوله لا تسمع سم ورشيدى عبارة النهاية والغنى وان أقامها أي
 المالك البينة على الصفات لتقوم المقومون لم تقبل ثم يستفيد المالك الخ اه **(قوله)** لا اختلاف في القيمة الخ)
 تعليل لقوله لا تسمع بالصفات **(قوله)** مع استوائها) أي الصفات المتفاوت في الملاحض وغيرهما لا يدخل
 تحت الوصف فاه في شرح الروض اه سم (بأنهما) أي أقامة البينة على الصفات **(قوله)** بها) أي بتلك
 الصفات **(قوله)** فيؤمر بالزيادة الخ) أي كإثباته بالواقع بالصفات ذكر قيمة حقيقة نهاية وغنى (الى حد
 يمكن الخ) عبارة النهاية والغنى الى الحد الاطلاق اه فان امتنع من ذلك حبس عليه عش **(قوله)** وعلى
 ذلك) أي القبول بالنسبة لا يطال دعوى الغاصب بقيمة تغير لا تعلق امره بالزيادة الى الحد الاطلاق **(قوله)**
 سمعت) عبارة شرح الروض استحق قيمته بتلك الصفات انتهى اه سم **(قوله)** وأما في الثانية) أي في صورة

الاختلاف في الثياب (قوله في صدق الولي انهم المولى) اي بلايين فتبقى تحت يد من غير استعمال روي سم
عن شرح الروض فيتميز بلوغ الصبي لاجل انتمى وشبهه افاقه الجنون فتستقر فان امتنع بعد البلوغ
والا فاقمن الحلف ودفن المين على القصر وقضى له بها فان اس من افاقه الجنون فهو رد المين على الغصب
فيقضى له بها ولو اوقف الامر فيه نظر اه ع (قوله في الثالثة) اي في حال الاختلاف في ثياب (قوله
اعدم) اي عدم السلامة من الخلق اه ع (قوله في صدق الغاصب) اه ع وقال القنينة والمغني وشرح الروض
(قوله) يعطى حق المالك (الح) فهو اى الغاصب مقر بشئ لمن ينكره فيبقى في يد المقر ويحلف ان لم ياخذ
سواه اه ع نهاية (قوله كسرة) اي قوله وانما لم يعتبر وفي النهاية (قوله ادعاء الغاصب) اي ادى الغاصب
حذروته عند المالك (قوله والغالب) عطف تفسير اه ع (قوله) وان تلف الخ هذا يجري في الخلق
بالاوى اه سم (قوله معيا) (قوله) لو عدم العبد عنده فردة نحو ما غلبت بيد المالك غرم جميع قيمته
بختلاف المستبرأ اذ حكم العبد في يده فردة كذلك غلبت بيد المالك فانه يغرر ما نقص فقط مر اه سم على
منهج اقول لو لم يل الفرق بينه ما التفتل على الغاصب ومن ثم ضمن باقضى القيم بخلاف المستبرأ فانه انما
يضمن بقيمة يوم التاني اه ع (قوله صدق الغاصب) فان قيل لا يرد ذلك يردا لغصب بل لو تلف كان
الحكم كذلك استخدام التعليل المذكور ومن مسئلة الطعام الا انه يجب بان الغاصب في التلف قد زنه
الغرم فضعف ما به بخلافه بعد الدال مدعى فيها يتوهم قول المتن (ناقص القيمة) يسترد الغنم الى رده
معدوم القيمة كقر بقاءه غصبت بخلاف تورثت بحاقب الشط (وقوله لم يلزمه شئ) اي من حديث نقص
القيمة كماله ظاهر فلا ينافي وجوب الاحكام على ما تقدم اه س د ع اقول قضية التعليل الا ان عدم
لزوم شئ في رد الا فيصوب معدوم التسمية بغيره بما ياتي في قبل قول المسند ولو غصب ارض الخ قول المتن
(فصارت بالرخص الخ) ولو عادت العشرة بالهي الى خمسة ثم بالغى الى عشرين لم يرد به مجرد خمسة فقط وهي
الغائبة باليس لا يحتاج تأخير الزيادة الخاصة بهذا المصطلح لاختلاف افعال المالك حيث الغلاء قبل التنازل
الغاصب بل بعد صدق الغاصب بين لانه الغنم ايتوهم قول المتن (ثم ليس الخ) خرج به روي ليس قبل

في صدق الولي انهم المولى
وأما الثاني فلان الاصل
العدم والبنية يمكن تولي
اختلاف في العين فقال
الغاصب انما غصب هذا
العبد وقال المالك بل انما
غصبت أمة صفتها كذا
صدق الغاصب انه لم يغصب
أمة ويطلب حق المالك من
العبد لرد له الاقرار به وروى
عيب حدث (كسرة
واباق وقطع يد ادعاء
الغاصب (صدق المالك
يبيّن في الاصح لان الاصل
والغالب السلامة وتحويله ان
تلف فان بقي ورده معيا
وقال غصبت هكذا صدق
الغاصب كانه قلاع أو قرأ لان
الاصل براءته من الزيادة
(ولو رده ناقص القيمة)
بسبب الرخص (لم يلزمه
شئ) لانه لا نقص في ذاته
ولا في صفاته والقائمة انما
هو رغبان الناس وهي غير
مقتومة ولو غصب في رغبته
عشرة فصارت بالرخص
دوهما ثم ليس بباله

المذكور ونقله اعني في شرح الروض عن غيره ثم قال وجب ايضا بان تلك فيما اذا ذكر الشهود قيمته ما ربه
صرح صاحب الاستقصاء اه (قوله في صدق الولي انهم المولى) قال في شرح الروض فيتميز بلوغ الصبي
لحلف اه (قوله ولو اختلفا في العين الى صدق الغاصب الخ) قال في الروض ولو اقر فيصيد دار الكوفة
أو بجار أو فقال اى المالك لا بل بالدينه أو عبد حلف الغاصب وسقطت دار الدينه والجد بينه ودوا الكوفة
أو الجار يرد الاقرار اه ثم قال في الروض وشرح روي قال اى المالك الغاصب وقد غصب منه طعاما طما
الذي غصبت مجد بد وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب اى يمينه يوافق ما من من تصديق المالك فيما
اذا اختلفا في حادث بان المغصوب ثم متفقان على تعينه فان نكل حلف المالك أو أخذ الجديده أو أخذ العتيق
لانه دون حقه اه وقوله في صورة الطعام صدق الغاصب اى ولا شئ عليه لان ما عترف به ردي المالك وما
ادعاء المالك لم يعتبر فيه وهذا كله كسرة الشارح المذكور في كلامهم مما ينافي مع البلقي فاذا كره
في مسئلة التورب بحث قال ولو غصب بائم أحضر ذلك وقال هذا الذي غصبت منك وقال المالك بل غيره جعل
المغصوب كالتالي فزاد الغاصب القيمة واذا قال المالك غصبتني أو ناقضته عشرة وقال الغاصب هو هذا
الشوب وقيمة خمسة تنز الم الغاصب المالك خمسة اه بل قياسه في ذكر وفي هذه المسائل أنه لا يلزم الغاصب
شئ في الصورتين وقد توهم الفرق بانهم ينفقه على الغصب فيما ذكره الاصحاب بخلافه مسئلة البلقي
وهو فاصد بل اتفعا عليه فيما ذكره الاصحاب خصوصا في مسئلة الطعام بل لا نسلم اتفاقهما عليه فقياسه كره
وقوله واذا قال المالك غصب الخ قال مر ممنوع بل هو الجاهل ان وافق الغاصب على أن ما غصبه هو
ما أغضره فلا معنى للتراع ولا يلزمه خمسة لان الرخص غير مضمون وان لم يوافق على ذلك فقد راد قراره فلا
يلزمه شئ فليتأمل (قوله) وعلمه ان تلف الخ هذا يجري في الخلق بالاوى (قوله) لان الاصل براءته من الزيادة

لزم خمسة وهي تسعة التالف
من أقصى القيم وهو العشرة
لأن التالف بالنقص نصف
القيمة فلهذا قيمته أكثر
ما كانت من الغيب إلى
التالف وهي خمسة التالف
الباقى هو أرבעة ونصف
سبعة الرخص وهو غير
مضمون ويجب خمسة
أجرة البس (قلت ولو غيب
خفين) أى فردى نصف
ومثلها ما فردى لا يبلغ
أحدهما إلا لا تحرك سوى
نعل ومصرى بابوط
مع زوجه وهو يسوى
مهما أكثر قيمتهما
عشرة فتاب أحدهما ورد
الآخر قيمته درهمان أو
التلف أو تلف عطف على
غيب (أحدهما غيبه)
قط (أو) أتلف أحدهما
(في يد مالك لزمه غيبته
الاصح) وإن فرغ في الثانية
بقيهما (ولته أقل) خمسة
للتابع وثلاثة لأوش ماحصل
من التفرق عندده أما
في الأولى فواضع وأما في
الأخيرة فنفع لانه أتلف
أحدهما وأصل التالف
على الباقي بتعديده وإعمال
بغيره وإلى السرقة قيمة
أحدهما لنفعه إلى الآخر
احتياطاً لقطع ولو أتلفهما
اثنتان معازم ثلاثة أو
ربما لزم الإزالة ثمانية
والثاني اثنتان (ولو حدث
نقص في المفصّل) يسرى
إلى التالف بان) بمعنى كان (بجعل الخطأ سرقة) أو المفقود عيبه

الرخص فأبلاه ثم رخص سعره فأرشفه ناقص من أقصى قيمته وهو العشرة اه عش قول المتن (فصول نصف
درهم) (لما رخص قيمته) مال الرخص خمسة ثم لسه فصول قيمته درهم من لزمته قدرها لهما ثلاثة أخماس
التلف من أقصى قيمته اه عش لأن التالف من خمسة ثلاثة أخماسها فغيب من الأقصى وهو العشرة (قوله
نصف القيمة) الأصوب كفى الخلى والنهاية والمغنى نصف الثوب (قوله) وتجميع خمسة أجرة البس) وظاهر
أن الإزالة وقب على البس جلي اه يجزى (قوله) أى فردى نصف) إذ كل واحدة تسمى خطاً بية
ومغنى (قوله) وطائر الخ) عبارة النهاية وأغنى وأجره الفاري فز وجى الطائر اه (قوله) مع
الآخر قول المتن (أو) أتلف أحدهما غيباً يجوز بناءه أتلف للفاعل وأصب غيباً على الحال منه أى غاصباً
أو ذافاً على أوى الحال من المفعول أى أحدهما أى مقصوداً أو ذافاً غيباً بهذا أوقف يجعل أوفى بما لك
عطفاً على الحال أى أو حال كون أحدهما فى يد مالك سم على حج أقول لكن رد على قرائته مبني
المفعول أنه يصدق على كان التالف وهو فى يد الغاصب غيره مع أن الذى يلزم فيه درهمان لا ثمانية
اه عش وتقدير الشارح قوله مناسب الأول فقط (قوله) عطف الخ) أى قوله أتلف عطف على قوله
غيب أى على قوله تالف لا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبها سم على حج اه عش قول المتن (غيباً)
بان غيب أحدهما فالتلف أو تلف اه سم قول المتن (في يد مالك) أحقر به عملاً أو تلفه فى يد الغاصب
فانه لا يلزم إلا درهمان مغنى ونهاية أى والباقي على الغاصب وضفته أنه لا فرق فى ذلك بين كون الغاصب
غيباً واحدة فقط وبين كونه غصباً معاً وهو ظاهر فى الأولى لأن التفرق حصل بفعل الغاصب وأما
الثانية فتدبرى تفرق فبما بان التفرق والاتلاف كلاهما من فصل التالف عش عبارة الجعزى قوله إلا
درهمان أى وهما متوحدان إذا كان الغاصب أتلف الأولى قبل والأخرى لم يزل التالف ثمانية لأن التالف
والتفرق بقصاصة سلطان اه قول المتن (لزمه ثمانية) ويضمن من أرباب ما وقع السؤال به وهو
ما لو مضى شخص على فردة غيره فبذلها صاحب النعل فانقطع ذلك أن تقوم النعل سلمتهى ووفيتاهما
تقومان مع الغيب وما نقص يقسم على المائى وصاحب النعل فما يخص صاحب النعل يسقطان فله فى
حق نفسه هل هو وما يخص الآخر مضمون عليه اه عش وهذا الحادث تقع فى الطواف كثيراً (قوله) فى
الثانية) أى فى قول المتن أو أتلف أحدهما (قوله) بقيهما) أى قوله غصباً وقوله أى فى يد مالك (قوله)
عنده لعل المراد عند التالف اه رشدى ويحتمل عند التالف أى بسببه (قوله) وإعمال بغيره وإعمال) أى فى
القطع والافتقار اعتبر وهما الضمان كحصره النهاية والمغنى وكذا سم علونه لكن ينبغي اعتبار ذلك
بالنسبة للضمان حتى لو أتلف أحدهما الممرووف غرم السارق قيمته مضموعاً أو فى التفرق لأن سرقة
أحدهما لا تنقص عن غيبته إن لم تكن منه اه قول المتن (يسرى إلى التالف) هذا يخرج نحو جعل غيب
العمل سكر إلا لا يسرى إلى التالف بمز اه سم على حج فهو باق على مالك صاحبه فيرد معاً أرشيان
نقص ومثله ما جعل العمل قديداً أو ذبح الحيوان قصير لهما اه عش قول المتن (بان جعل الخطأ الخ)
أى وبعد التالف قدر من الخطأ الغرم فضعف جانب فلم يصدق (قوله) فى المتن أو أتلف أحدهما غصباً) يجوز
بناءه أتلف للفاعل ونصب غصباً على الحال منه أى غاصباً أو ذافاً غيباً أو على الحال من المفعول أى
أحدهما أى مقصوداً أو ذافاً غيباً وهذا أوقف يجعل أوفى بما لك عطفاً على الحال أى أو حال كونه أو
أحدهما فى يد مالك (قوله) عطف على غيب) أى على تلف لا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبهما (قوله)
فى المتن غصباً) بان غصب أحدهما تلف أو تلف (قوله) فى المتن أو فى يد مالك) خرج ما لو أتلفه لخص
يد الغاصب فله من درهمان لأنهما قيمتهما وإن أيداهما لعل التفرق ولم يحصل بفعله فلم يلزم (قوله) وإعمال
بغيره وإلى السرقة قيمة أحدهما الخ) لكن ينبغي اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف أحدهما
المسروق غرم السارق قيمته مضموعاً أو فى التفرق لأن سرقة أحدهما لا تنقص عن غيبته إن لم تكن
منه (قوله) فى المتن يسرى إلى التالف) هذا يخرج نحو جعل عمل الغصب سكر إلا لا يسرى إلى التالف بمز

مثلا ما بالي اذلا ياتي في المتقوم كما صرح به في الخادم فاذا صرح العبد بعبث بسرى العوبة عليه اه
 يحسرى اقول لو قد يتناقص ما ياتي انقص النهاية والمغنى وشرح المنهج قول المن (بان جعل الخطا الخ) أي
 أوصل الماعق التي توتعتز تخلفه أو وضع الخطا في مكان ندى فنعنت فتناسر منه اه ثم يقول
 المن (فكالتالف) ويحصل أي يستثنى من كونه كالتلفا لو كان الغاصب مقلدا ثم رأيت ما ياتي عن المطلب
 في شرح قوله فالتذهب أنه كالتلف في الفصل الا في ساجله له موافقة الاحتفال المذكور اه سم (قوله)
 نظير ما بالي الخ) أي في الفصل الا في في ساجله المصوب بغيره (قوله فذكره هك) فغيره يدل جيع المصوب
 من مثل أو قديمة نهاية ومغنى وشرح منه (قوله بل قال) أي السببي وكذا صير ابتداء (قوله انه للمالك)
 بيان الوجه الثاني (قوله وادف) أي غير ماز (قوله ووجه الاول الخ) وهو كونها كالتلف في كماله الغصب
 (قوله مقامه) أي الخطئة (قوله انه يحسرى عليه الخ) اخلاص صادق عاذا فاعذر عليه آداء البطل حاله وأشراف
 نحو الهرس على التلف ولعل وجهان ثم التفتا فاعلم عليه وزوج غيره من الأقدام على الغصب اه سدر
 عمرو ياتي عن عيش ما قد يتناقص (قوله انه آداء له) عبارة النهاية بمعنى ملك الغاصب لما ذكره انه عليه
 ملك كما رأى يعني أنه عليه علم أن يصرف فيه قبل غرم القيمة اه أي والمثل وشيذ قال الصيرى ولو
 بأكل وان خالف تلقه بالكلية فلا يلزمهم دليل ما صرح به في تمام وغيره من امتناع الأكل من الكوارع
 المطبوعة الى المخوف في المكوس الآن وان جعلت ايمان ملا كمالهم معالون فهي من الاموال
 المشتركة وما نقل عنه من مرم أنهم من الاموال الضائعة وأمرها البيت المال لم يمتنع به هو باطل وما نقل
 عن الحنفية من انه اذا تصرف الغاصب في المصوب بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الخبز فغيره الحق انكره
 اصحابنا اشد انكار ونقل عن بعض الحنفية انكاره ايضا فاجمع قولي على الجلال وتردد الحنفية اه وقال
 عس قوله حر قبل غرم القيمة فلو غرم من القيمة توافر على التلف فبني ان وقع الامر الى القاضي ليعيه
 ويدفع قيمته من عنه للمالك فان فقد القاضي احتل ان يتولى المالك بيعه محضه الغاصب أو الغاصب
 محضه لا يلو يأخذ المالكه والقيمة عنه فمن فضل شيء فله الغاصب له بقدر دخوله في ملكه فان فقد
 المال تولى الغاصب بيعه وحفظه من ضرر المالك ويق ما يقع في بلاد لا يافهم الداعم السمي بالوحشة
 ومن الولائم التي تقبل يحسرى ثامن مال الانام القاصر من ومعلوم أن حكمه حكم الغصب فهل يوضع في
 بصير كالتالف وان لم يعضه أو لا يصير كذلك الا بالضرر وعلى الاول فهل يمتنع عليه بلع قبل دفع القيمة أو يبعه
 وتثبت القيمة في ذمته أو يأنظفه ورده لصاحبه مع غرامة أو ش النقص والا قرب أنه يمتنع عليه البلم قبل غرمه
 القيمة فان لم يفرمها وحسب عليه لفظه من فيسرد له ما كره مع غرامة أو ش النقص اه (قوله آداء له)
 أي من المثل أو القيمة (قوله وانما كان الخ) عبارة النهاية وانغنى وعلى الاول أي كونه كالتلف على الغاصب
 ذلك ونقل يبق للمالك لئلا يقطع الظلم حكمه ويكول قتل شاة يكون المالك أحق بجلدها لكن فرق بينهما ما
 المال من غنائه وفي مسئلة جلد الشاة غير باقية اه قال الرشدي قوله وبقيل يبق للمالك أي مع أخذه
 للبطل كطهر صريح السباق وهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المتوفى قوله ودمع أرض النقص اه
 (قوله ويرث نفسه الخ) عبارة المغنى ومثل الشاة ما لو نعى الى شاة لانه يفرم بده والمالك أحق بربته
 اه (قوله لانها صار كالتالف) لعل الاولى اسقاطه لانه موجود في مسئلة الهزيسة ايضا والمقصود من
 هذا الكلام الفرق بينهما كما مر تفا (قوله وخرج الخ) الى قوله وسباني في النهاية والمغنى (قوله ما وجد
 النقص في يده الخ) فيه شعور بان المراد بالغاصب أعظم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل من انتهت يد على

(فكالتالف) نظير ما ياتي
 بما يجمع جوابه لانه لو
 ترك بحاله لفسد فكانه
 هك ككل جملة المصنف تركته
 وابن زوس والسبكي بل قال
 لا وجه لوجه الثاني انه
 للمالك ثم اخذوا لنفسهما
 استغنىه الرافعي في الشرح
 الصغير ونسبه الامام الى
 النص من ان المالك يتغير
 بين جعله كالتالف وبين
 أخذهم لوش عبيدنا
 أي شاة السراية وهو
 أكثر من أرض عبيدنا
 ووجه الاول المتشددان
 الغاصب مرم بما يقوم مقامها
 من كل وجه ثم الوجه الثاني
 ما ياتي انه يحسرى عليه فماله
 آداء له وانما كان المالك
 أحق بجلدها قتلها اغاصبا
 ووزن نفسه غاصبه لانه
 لا مال له فيها فلم يفرم في
 مقابلتها شاة لانها صار
 كالتالف (وقى قول ودمع
 أرض النقص) كالتصبي
 الذي لا يسرى وخرج يجعل
 ما وجد النقص في يده
 من غير فعله كما لو غفرت
 الطعام عنده لطلول مكته

(قوله في المتوفى كالتالف) قال في شرح الروض وفارق نظيره في النفس حيث جعل مشقة كايين البائع
 والنفس ولم يجعل كالتالف بالو لم يثبت الشر كماله تمام حقه بل احتاج الى المضرب بتوهمنا يحصل
 للمالك تمام البطل اه وقد رد على من الغاصب قد يكون مغلسا الآن يفرق باله أيضا يحسرى عليه على آداء
 البطل كما ذكره الشارح فلا يثبت تمام حق المالك بخلاف النفس غير الغاصب لان له محترما فلا يتعاقب

فنبع من أرضه قطعا وبأشئ ما يعلم من أن خط تحوريت نجسه يصير كالهالك فبالحكمة إبداله أو إعطائه مما خلطه بماله أو أجود
 لا يرد الأرض وكذا الحكم فيما لو غصب من اثنين أو خلط الهراهم بملء بحيث لا يتميز على المعتمد فصار ولو جنى (العين) المغضوب فقتل
 مرقمته (مما) ابتداء أو المعنوية (لزم) (٢٦) الغاصب بخلصه) لأنه نقص حدث في بدو هو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب
 بالجملة لأن الاقل من كل

القيمة فهو الذي دخل في
 قيمته أو المال فلا واجب
 غيره (فان تلف) الجاني
 (في يده) أي الغاصب
 (غير مالمالك أقصى القيم)
 من الغصب إلى التلف
 كسائر الاعيان المصنوعة
 (والعيني عليه تفرجه)
 أي الغاصب لأن جنابة
 المصوب مضمون عليه
 (و) (أن يتعلق بما أخذه
 المالك) من الغاصب بقدر
 حقه لأن حقه كان متعلقا
 بالرقبة فينقطع ببدله لو من
 ثم لو أخذ الجاني عليه الأرض
 لم يتعلق به المالك (ثم) إذا
 أخذ الجاني عليه مقيم
 تلك القيمة (و رجع المالك
 على الغاصب) بما أخذه منه
 الجاني عليه لأنه أخذ منه
 عيناً مضمونة على
 الغاصب وأفهم ثم أنه لا
 يربح قبل أخذ الجاني عليه
 منه لا حتى حاله يبري
 الغاصب ثمه مقابلته
 الغاصب بالأداء للعيني
 عليه حتى لا يتعلق بما أخذه
 كالمال السلبه الضامن الاصيل
 (ولو رد العبد) أي القن
 الجاني (إلى المالك) فيبيع
 في الجنابة رجع المالك
 بما أخذه الجاني بما على

يد الغاصب ومما لو بشر الفعل الذي يسرى إلى التلف أجنبي وهو يسد الغاصب اه عش أقول كون
 المراد من كسر مسلم ودعى الأشعار فها قضت (قوله) فنبع من أرضه (الخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتلف
 نظير ما سأل لأن النص هنا لا جنابة بخلافه ثم وعلى هذا الوصل المصوب بهرسة بنفسه أخذ المالك مع
 الأرض انتهى اه سم (قوله) نجسه أي يشرح بكفائي اه سم (قوله) مما خلطه (الخ) متعلق بالاعطاء
 فقط يعني من الخلوط أن كان الخلط مع مثله الخ (قوله) وكذا الحكم (الخ) باقي من النهاية والمغني خلافه (قوله)
 فهو نجسه) أي في خلوط بفعله ولو غصب حراً به من اثنين أو في الخلط ولو غصب المخروط من اثنين (قوله)
 فهما) أي في خلط المصوب من اثنين وخلط الهراهم بملء اه (قوله) ابتداء أي قوله وصوب في المغني الأقوله
 ومن ثم إلى المتن أو قول المتن ولو غصب أرضاً في النهاية (قوله) أو للمصوب (الخ) أي لأجل الصغرى على المال القول
 المتن (لزم الغاصب الخ) ويوجب عليه أيضاً أرض ما أقصبه من العيب وكونه حائناً بما به معنى قول المتن
 (تخليصه) فلو لم يتلفه وبيع أخذ المالك من الغاصب ما يبيع به فقط لأقصى فبما يأتي في قوله وصوب
 الباقي الخ ويحمل أن يفرمه الأقصى ويفرق بأن في مسئلة الباقي خردا المالك بالفضل بخلاف ما هنا اه
 عش ولعل الفرق أقرب (قوله) وهو مضمون عليه) جلة حاله بوجوبه على المغني والنهاية قلزمه فخلصه
 بالفرع في قول المتن (والعيني عليه تفرجه) أي الأقل من الأرض وقته يوم الجنابة كفي شرح الروض سم
 على ج اه عش قول المتن (ثم يرجع المالك الخ) فعلم أن القرائن على الغاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق
 الغصب وأرض جنابته اه يعبري (قوله) لا حتماله (اه) أي الجاني عليه (قوله) يسر الغاصب) أي وذلك
 تنع من الرجوع اه عش (قوله) ثم (اه) أي لما أتى قول المتن (ولو رد العبد الخ) ولو جنى الرقيق فبد
 الغاصب أولاً ثم في يد المالك وكل من الجنابته من مسئلة تفرجه مع فيها وقسم بينهما ما بين المالك
 الرجوع على الغاصب بنصف القيمة الجنابة المضمونة عليه اه عشي (قوله) إذا أخذ (الخ) أي الجاني عليه (قوله)
 مثلا) أي أو بعضه لكون المال الواجب بالجنابة أقل من غنمه (قوله) ولم يوجب ذلك) أي التلف (قوله) فهو
 أي الولد المذكور (قوله) للفرق الواضح) وهو أن العين هنا ردت إلى يد المالك فلا يبعث وأن كان بسبب سابق
 لكن مع قيام صومر العين بفسادها فكان الحاقه بالرضح أظهر من الحاقه بالتلف اه عش (قوله)
 بكسطة) أي إلى الفرع في النهاية الأقوله لأن طم إلى المتن (قوله) أو غيرها) أسقطه المغني واقتصر على الكسطة
 ثم قال خرج ما عرفت به المتن ما لو أخذ التراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فإن المصنف ذكره بعد
 ذلك اه (قوله) أن (يق) أي قوله ولا يرد المثل في المغني الأقوله ولو فرض أنه لا قيمته (قوله) عليه) أي الرد

بخصوص ما عمل فبموجب المالكو يحتمل أن يستثنى من كونه كالتلف ما لو كان الغاصب مقلداً وهو خلاف
 ظاهر كلامهم فليست لما ثرويت ما يأتي من الطلب في شرح قوله في الفصل الثاني فلذلك اه كالتلف مما
 حاصله موافقة الاستحالة المذكور (قوله) فنبع من أرضه قطعا) قال شرح الروض ولم يجعل
 كالتلف نظير ما سأل لأن النص هنا حصل بالجنابة بخلافه ثم وعلى هذا الوصل المصوب بهرسة بنفسه أخذ
 المالك مع الأرض اه بقى ما لو صاهر بهرسة بنفسه واسطة وقوعه فخر على النازع فماله للمالك فهل يشاركه
 المالك بنسبة ماله (قوله) أن خلط تحوريت نجسه) أي يشرح بكفائي (قوله) المتن والعيني عليه
 تفرجه) أي الأقل من الأرض وقيمته يوم الجنابة كفي شرح الروض (قوله) وفيه قطر وان بسط ذلك الخ
 كذا شرح حر (قوله) في التناجيره المالك على رده) قال لا تستوي ولو كان للأخو كمن العلامات التي

الغاصب لأن الجنابة حصلت حين كان مضموناً عليه وصوبت بالبلقي أنه إذا أخذ الثمن بجملته مثلاً وكان دون أقصى القيم (قوله)
 رجع المالك على الغاصب الأقصى لا بما جيع به فقط وقدره نظر وان بسط ذلك واستعمله لأنه لا نظر لأقصى عند العين بل عند تلفها في يد
 الغاصب ولو يوجب ذلك هنا فهو نظير ما رقى الرخص فإن تلفت يده بسبب جديده الغاصب مثله تفرجه تلقى يد قاتل جمع للفرق الواضح
 بينهما (ولو غصب أرضاً فقتل تراجم) بكسطة عن وجهها أو غيرها (أجره المالك على رده) أن يني وخرن غم عليه ما عاف قيمته ولو فرض

انه لا قيمته (أوردتمه) ان تلف لغيره من مثل ولا رد المثل الا باذن المالك لانه (٢٧) في القصة فلا يمن قبض المالك حتى يرأى منه

(قوله انه الخ) أي القرب المنقول قولنا من (أوردتمه) فان تعذر رد مثله غرم الارض وهو ما بين قيمتها
بترها ولو قبضها بعد تلفه فله ان يحل ما حرمه المالك من الماشي ومن العلمات والاذني المطالب انه لا يتعلق بها ضمان
عند تلفها لانها مختصة بوقفي لا موقوف بوجهها كانت باقية وهو كذلك كما مر به الاستوى في باب
ومعنى وسم قال ع ش قوله مر وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقص قيمة الارض بأخذها أي العلمات
والا لقياس وجوب أرش التقص كغيره من نظائره اه (قوله ولا رد المثل الا باذن المالك) يأتي عن
المعنى خلافه (قوله الا باذن المالك) أي وبعد اذنه ودمته عند الاطلاق فان عينه شأني من اه ع ش
(قوله حتى يرأى منه) قد يقال مجرد اذن المالك ليس قبضاً سم على ج قد يقال شرح فيه لزم م رد الزد فقل
اذنه منزلة قبضه اه ع ش (قوله فان تعذر) أي كونها كما كانت قبل (بعد ذلك) أي بعد الرد (قوله
لزمه) أي القرب الاخر (قوله) لكن ان اذنه المالك فيه ان مجرد اذن المالك لا يقتضي الزوم بل لابد
فيهم من طلبه اه سم أقول وأصل المطالب مستفاد من قول المزمع إعادة الارض الخ ولا احتياج الى اذنه
انه اهل احتمال نهيهم عن الزد (قوله القرب) أي قوله واستشكل في المعنى (ان لم يتصرفه لوان) اشتراط
هذا يقتضي اعتبار قوله أو نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما قد عرفت أما اذا تيسر الخ سم وع ش
(قوله) كان نفعه ملكه أو غيره عهده فله ان يتصرفه في الخلق كمنع ملكه أو ملك غيره أو نفعه لغيره وخشيته
ضماناً أو حصل في الارض نقص الخ اه (قوله) يتصرف أولي ولها الخ نشر على ترتيب القدر (قوله) أو نقصت
الارض الخ ظاهر انه ليس له أن يرد في هذه الحالة اذا كان في طريقه وهو غير مراد كغيره
الشهاب ابن قاسم أخذ من قوله الثاني أما اذا تيسر الخ اه وشدي (قوله) رد فزوب: بالهمز أي اصلاحه
(قوله) لانه لا يعود الخ) أي ولا تعصف في ملكه غيره اه ع ش (قوله) وكذا في غير طريقه عطف على في
طريقه اه سم (قوله) والمالك المتضمن بسط الخ ظاهر وان كان له غرض في بسطه كدفع ضمان
الضمان أو نقص لكن في الاخرى خلاف في الاول ويؤخذ بما مر في الشرح في خستة اذنه البسط وان
منع المالك دفع ارض النقص ان لم ير المالك المتضمن فليراجع اه وشدي وقوله بخامس الخ أي وبخامس
في بسطه العلم وقوله فليراجع اقول يصح بذلك قول ع ش أي ما لم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه اه
(قوله) متعلق بعلم الخ أو الضمير القرب (قوله) حفرها (قوله) الحفرة صفت حفر (قوله) اذا ابرأ من ضمانها
أي اذ القربضت واستدانتها المالك ان قوله هذا كلف في البراءة من الضمان (قوله) لو ان أي اومن احد
طريقها الاخر اه معني (قوله) ولم تنقص أي الارض (قوله) فان فعل أي رد الغاصب بلا اذن (قوله)
كافه أي المالك ان نصب اه ع ش قول المتن (عما ذكرنا) أي من نقل التراب بالكتشاه معني (قوله)
وقاله للمالك وضيت الخ وان اقتصر على منع من العلم فكذلك في احد وجهي نفعه الزواني وابن الرفعة
من الاصحاب اه معني عبا وشرع بالتهج فالزم يمكن له غرض سوى دفع الضمان بتعذر ما بالغيره او بنقص
الارض ويمنع المالك من العلم فيهما وبراءة من الضمان في الثانية تمتع عليه العلم وان دفع عنه الضمان اه

يجمع في المورد في المطالب انه لا يتعلق بها ضمان عند التلف لانها مختصة بوقفي لا موقوف بوجهها
وهو واضح اه (قوله في المتن) (أوردتمه) قال في شرح الروض فان تعذر رد مثله غرم الارض اه (قوله)
لانه في القصة الخ لا يشك ذلك بقوله الا في وقتنا الذي ردنا فيه وان منعنا لانه في رد ترابها الذي رد اه اورد
مثله وان كان الساق قد دهرهم لم يكن في كثرة تفتن الكبري خلاف ذلك كما ذكره مريد (قوله) فلا يمن
قبض المالك حتى يرأى منه قد يقال مجرد اذن المالك ليس قبضاً (قوله) لكن ان اذنه المالك قد يقال
في نية الزوم بذلك وكذا زعمنا ان مجرد اذن المالك لا يقتضي الزوم بل لابد فيهم من طلبه فلنأمل (قوله) ان
لم يتصرفه لوان) اشتراط هذا يقتضي اعتباره في قوله أو نقصت الارض به الخ مع انه غير مراد كما قد عرفت
أما اذا تيسر الخ (قوله) وكذا في غير طريقه عطف على في طريقه ع ش (قوله) ولم تنقص أي الارض

بالمط والموجب الا فان كان له فيه غرض استقل به وان منع من الاقلام من الغرض هنا ضمان الرد في ان لم يكن له غرض غير موقاله للمالك
رضيت باستدامة البعث مع عليه العلم

لأن طاع الضمان عنه ذلك وقطع بقرامان بقرى الأقباطة واحتسب على ما مر من أنثى في القمته وهو على الانقباض صحيح فليعمل على ما إذا أنثى له المالك فورد له نقل ما طوى به البئر (٣٨) والمالك لجواره عليه وان سمع له به (وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرض) إذ

لأن موجب له (لكن عليه
أجرة المثل لمدة الاعادة)
وأخبر كذا في الروضات وأصلها
لأنه وضع بدله علمه بما
تعدوا وان كانت أرباب
(وان بقرى نقص في الأرض
بعد الاعادة) وجب أروشه
مهما) أي الأحرار لا يختلف
سليمهما (ولو غصب بئرنا
ونحوه) من الأدهان (وأغله
فقطت عنه دون قيمته
بان كل ما اقتضه درهم
فصار نصف قيمته درهم
(رده) لبقائه العين (ولزمه
مثل الذاهب في الأصح)
لأنه بدله مقدرا وهو المثل
فأوجبناه وان زادنا القيمة
بالأداء يكون خصي العبد
فإنه ضمن قيمته وان زادت
أضعافها (وان نقصت القيمة
فقط) أي دون العين (لزمه
الأرض) جبره (وان
نقصنا) أي العين والقيمة
معا (غرم المذهب ورد
الباقى) مطلقا (مع أروشه
ان كان نقص القيمة أكثر)
مما نقص العين كز طين قيمتها
فذهب ما صار بالأغلاء
وطاقيته نصف درهم فورد
الباقى ورد معه طلاقا ونصف
درهم أما إذا لم يكن نقص
القيمة أكثر بان لم يحصل
في الباقى نقص كالوصار
وطاقيته درهم أو أكثر
فيقرم المذهب فقط وورد
الباقى ولو غصب عسيرا

أي يصير المالك بمنع من العلم كالجوهر في ملكه ابتداء فلا ضمن ما تلف به (أي بقرى) (قوله)
لأن طاع الضمان عنه (الخ) أي من المالك عبادة عرش أي تصير البئر وضامن المالك كالجوهر في ملكه
ابتداء فلا ضمن ما تلف به (أي بقرى) (قوله) (الخ) أي من المالك عبادة عرش أي تصير البئر وضامن المالك كالجوهر في ملكه
بطل التالف فادعى الغاصب المالك الرضى باستدانة البئر فأنكره المسبق فأنظره تصديق المسبق لأن
الأصل بقاء الضمان وعدم وضامن المالك بقاءها والفرق في ذلك طول زمن تصرف المالك فيها بعد وال
القبض وعدمه أه ولا ين تصديق المالك للغاصب وعدمه (قوله) فليعمل الخ وقد يقال هل جاز وان لم
يأذن ذلك لك فرض دفع الضمان وان لم يرأس فهدية المالك بعد القبض وهو هذا يندفع الاشكال لميتأمل
ثم رأيت في كثر شعبة الكري ما تصوم بجوارى عن الاشكال بان فرض البراءة مسوغ فيه بمثل ذلك سم على
ج أه عرش عبادة الخفي بعد ذكر الاشكال المذكور عن الأسنوى فصاروا يعلموا وأذلت للباحث أه
(قوله) (الخ) إلى الفرع في النفس (قوله ما طوى به) أي بقرى (قوله) (الخ) أي النقل (قوله) (الخ) أي سمع له به (أي
الغاصب المالك) (عاطوى به) أي ما قيمته من المنة أه عرش (قوله) (الخ) أي عبادة الخفي أدلة الاعادة من الرد
والعلم وغيرهما كالزبد ما لم يتما قبلها أه (قوله) (الخ) أي الاعادة والخفر وظاهره دون ما ينه ما هو تقدم
آ تفان النفس خلاف وهو الظاهر (قوله) (الخ) أي في الأول أه سم (قوله) (الخ) أي سمع له به (أي
أي أو أكثر كذا في (قوله) (الخ) أي ضمن جميع قيمته من الاشياء فيه مما القيمة فلو رده
لما لم يسمع قيمته شيئا العرش ويظهر ان الرد اذ قيمته قبل الخسار (قوله) (الخ) أي بقرى (قوله) (الخ) أي سمع له به (أي
قيمتها بعد الخسار أضعافا كانت علمه قبل أه عرش (قوله) (الخ) أي سواء كان نقص القيمة أكثر من
نقص العين أو لا أه عرش (قوله) (الخ) أي ولو غصب عسيرا فأنظره) ومثل اغلاء العسيرة والوصار العسيرة خلا
الربط غرا ونقصت عنه دين قيمته لا ضمن مثل أه اب وأجره الموردي والرو باني في العين اذا صار
جينا ونقص كذلك وتعرف النسبة فوزنهما في ونهاية وشرح الرضى (قوله) (الخ) أي بقرى (قوله) (الخ) أي سمع له به (أي
التعليل أنه لو نقص من عسيرة قيمته من القيمة لكن الاوجه أنه ضمن مثل الذاهب كالعين أه نهاية
قال الرشدي وظهر أنه ربح في الذاهب وعدمه في مقدار الذاهب إلى أهل الخبرة وأنظر ما اراد المثل
الذي يضمنه ويحتمل أن يضمنه عسيرا يقول أهل الخبرة أنه مشتمل على عسيرة خالص من المائبة بمقدار
الذاهب أو يكفاه اغلاء عسيرة حتى ذهب ما يتبعه ويقرم منه بمقدار الذاهب فليراجع أه عبارة عرش
قوله هو أنه ضمن مثل الذاهب أي عما ذكر من العسيرة والربط والحين وينبغي أن يحل ذلك اذا كان
الذاهب أجزا من قومة فان كان مائتة فقط (فرع) * ومعنى الوالى الروس عن شخص غصب من آخر
عبدان ثم ان أحدهما جنى على الآخر واقض السيد من الجاني في الذاهب هل يضمنه الذاهب فاما
بنيانية في الذاهب أو ضمن الجاني فقط والجواب عنه أن الظاهر الأول لعله المذكورة أه (قوله)
ملاحظا آخره (الكاتب) بهناه أنه ضمن قيمتها التي من شؤها الكاتب بالاجرة (قوله) (الخ) أي
(قوله) فليعمل الخ) كذا شرح هو وقد يقال هل جاز وان لم يأن المالك لنقص دفع الضمان وان لم يبرأ
من هدية المالك لعدم القبض وهذا يندفع الاشكال لميتأمل ثم رأيت شعبة الكري في كثره قال في شرح
قوله المصنف ولسنا نقل الرد لان كل له فيمعرض ما تصوم واستشكل فبطل التالف ذالم بأذن المالك بان
ما في القمته لا يتعين لا يقض صحيح ويحجب بان فرض البراءة مسوغ فيه بمثل ذلك أه (قوله) (الخ) أي سمع له به (أي
واجب) أي في الأول (قوله) (الخ) أي لم يقرم مثل الذاهب الخ) قال في شرح الرضى وفارق تطهيره في الغلس حيث
يضمن مثل الذاهب للبايع كذا في بيان ما زاد الاغلاء للمشتري في حصة فلم يضمن المشتري ذلك لا جفنا
بالبايع والزائد الاغلاء من المالك فالتجبر به الذاهب أه وفي الرضى وكذا الربط يصير غرا قال في شرحه

وأغلاء فقطت عنه دون قيمته لم يقرم مثل الذاهب لانه ما لا يتما قبلها والذاهب من العين دهن متقوم * فرع * غصب
وثبتة بدين أو عين أو ثمنها من قيمته لا كغصبه كثر ما لاحظنا آخره (الكاتب) لانه لا يتما قبلها

كما جلا عليه عبارة الروضة الوهية لا يجابها القى لا يشوه أحد على آتاه الزركشي وان (٣٩) فخره من قيمته ناقص منه وإفتاء ان

الصلاح بأنه يلزم قيمة
ورقة فيها أثبات ذلك
المال في ذلك كم مقمورة
يتوصل به إلى أثبات مثل
هذا المال ثم وجب ما انتهى
إليه التقوى بضم جيم وان
اعتدله الاستوى وقال
مقتضاه وجوب قيمة
الكافد أيضا وأجرة
الوزان فالولا بمن اعتبر
أجرة الشهود وان يكتوا
شهادتهم اه وليس كمال
ثم رأيت الأفرى بالغ في
الرجعية فقال وهذا كلام
ردي عفا وأدنى أيضا
بضم ما شر يك قوله
عن مالك وشر كانه نفس
ما كان يسقى من الشجر
ونحوه أقوى القضاة
المخبر في فقره بعضهم
وكفه نظر قوله لم يأخذ
بنيته مثلا فذلك بدم بضنه
وان علم أن ذلك له
لكن مر أول الباب ما رده
قائله (والاصح ان السمن)
الطائر في يد الغاصب (لا
يجوز بضم هـ) قوله فلو
غصب سبعة فمزلت البناء
المفعول لا غير ثم جئت
ودها وأرض السمن الاول
لأن الثاني غير وما شاع
فعل الغاصب لا قيمته حتى
لو زال هذا فمرأشه أيضا
هذا لأن رجعت قيمته إلى
ما كانت عليه والأعزم
أرض النقص قطعاً وأشار
بقوله نقص هـ إلى أنه
لا أثر زال سمن مفسر لا

لأن الأجرة تجمع قيمة الكاغد مكتوباً اه كرى قوله منشؤها الخ المناسب من منشأ الخ من اذ من
البرهنية وقوله مكتوباً ينبغي إسقاطه ظاهر اذ ان الواجب قيمة الكاغد مكتوباً بام أجرة الكاغد وهي
أقل من قيمة الكاغد أيضاً بضم أجرة الكاغد المنسحق بقوله الشارح لأنهم يجب الخ بعبارة عـش فرع
غصب وثيقة طابعه والتذاكر لزمه اذا تعلق قيمة الورق وأجرة الكاغد وهو باطل راز الزم قيمة مظهر راز
والفرق ان الكاغد يجب الورق وتغصن قيمته فلو انزاعنا قيمة الورق فبقية من الأجرة لا تحجبها بالان ولا كذلك
الطراز لأنه يزني قيمة الثوب فلا ضرر عليه سم على جـ اه (قوله كما جلا عليه) أي وجوب الاجرة مع
قيمة الكاغد مكتوباً (قوله لا يجابها) أي الأجرة اه كرى أي مع قيمة الكاغد أيضاً (قوله وان جها)
أي الوثيقة أي خطها على حذف المضاف وان تذكري باعتبار الكاغد المكتوب (قوله وان جها) أي (قوله وان جها)
مبتدأ ونسب قوله منه ف (قوله بأنه يلزم) أي تنلف الوثيقة (قوله وأجرة ورا) أي الكاتب (قوله)
أجرة الشهود أي أجرة تاجرها (قوله قال) أي الاستوى وكذا صير عليه (قوله وأقوى) أي ان الصلاح
(قوله عن ملك) باضافة لعين إلى الملك اه كرى أقول ويجوز القطع أيضاً على الوصفة أي على ملك الخ
(قوله ما كان يسقى الخ) فاعلى يسر والشمع في الغلظ لما وقوله من الشجر بان هـ (قوله ونحوه) أي
اقتناع ان الصلاح والجواز متعلق بقوله أقوى القضاة الخ (قوله وانظر فيه) أي في افتاء ابن الصلاح (قوله لكن)
مر أول الباب الخ كانه بشرى اهلاك ولما شاذ بها فانه يشهد لانه أنف غداه المتعين به باتلاف أمه أي
وفيما نحن فيه أنف ماء المتعين اه سدد بعبارة سم قوله لكن مر أول الباب ما رده أي النظر
قال هناك وليس منه أي من الاستدلال معن المال من سقى ماشيته وأغرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه
عنه على المعتمد وفارق هذا اهلاك ولما شاذ بها فانه يشهد لانه أنف غداه المتعين به باتلاف أمه متعلقاً به نادماً
الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره فيلزم أن السمن الخ أي ضمان ما كان يسقى به لانه أنف
ماء المتعين له فلي تأمل اه (قوله الطائر) أي قوله خلافاً لما أطال في النهاية والمغنى الاقوله بالناء للمفعول
لا غير (قوله سبعة) أي جلا به سبعة (قوله بالناء للمفعول) عبارة القاموس هزل كمن هزل الادهر
كمن هزل لاهز الادهر فمضى الزاى اه فلفظ أن فب لغتين فلفظ من اة صر على البناء للمفعول كمن جـ
لكونه الأكثر اه عـش (قوله ثم جئت) في المباح سمن سمن من باب تعجب يتعجب في الغضب: لا يجر
اذا كثر له وشبهه فليقرى اه بجري (قوله لامة) أي لا يقابل بشئ الغاصب ليلزم له ترسيم عليه اه
رشدى (قوله هذا) أي السمن الثاني وقوله أيضاً أي كالسمن الاول (قوله هذا) أي ما جهمان (قوله ان)
رجعت قيمته أي بالسمن الطائر في يد الغاصب وقوله الى ما كانت الخ أي التي قيمتها قبل الهزل (قوله)
والا غرم أرض النقص الخ) لو نقصت بالهزل النصف القليلة ثم جعت بالسمن الثاني إلى ثلاثة أو بأع القليلة
فينبغي أن يغرر الربع الباقي فاعلموا الربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فلي تأمل سم على
جـ اه عـش (قوله معسلة) فاعلى سمحت (قوله سمن مفرطاً) مفعوله متعلق نوعه (قوله)
قال في الأصل والعصير يصير خلافاً اذا نقت عنه بدون حق ولا يضمن مثل الغائب وأجره له للوردي والروابي
في الذين اصابوا جبناً ونقص كذا قال ابن الرقة وفيه نظر لأن الجبن لا يمكن كيلة حتى يعرف نسبة نقصه من
عين القين اه ثم تعرف النسبة فوزنهما ويؤخذ من التعديل بان الغائب بما كرمائلاً قيمة ثلها لانه
نقص منه عنه وفيه من القبول ويحتمل أنه يضمن مثل الغائب كله ان اه كلام شرع الررض وقوله
ضمن القيمة كذا ان اردتص القيمة وقوله ويحتمل الخ في شرح مـ رهو الاول جـه (قوله لكن مر أول
الباي ما رده) أي النظر ش قال هناك وليس منه أي من الاستدلال معن المال من سقى ماشيته أو غرسه
حتى تلف فلا ضمان وان قصد منه عـش على المعتمد وفارق هذا اهلاك ولما شاذ بها فانه يشهد لانه أنف غداه الاول
المتعين له باتلاف أمه متعلقاً به نادماً في هذا الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره فيلزم أن الاصح ان السمن الخ
أي فمجان ما كان يسقى به لاله أنف غداه المتعين له فلي تأمل (قوله والا غرم أرض النقص فاعلموا) لو نقص
نقصه زواله القيمة ولو انعكس الحال بان سمحت في معسلة سمن مفرطاً نقص قيمته لدهو لاشي عليه لانه لم تنقص حقيقة فلو عفا كذا قوله

في الكفاية وأمر وفيه نظر كقوله الاسوي وغيره لانه على القواعد الباب في تضمن نقص القصة (د) الإصح (أن يذ كر صفة) بنفسه أو بتعليم (نسبا) عند الغاصب (بغير النسيان) (١٠) لان العائد هو عين الأول بخلاف السن وشمل المتن يذ كر هافي يد المالك فيسرد ما دفع

من الارش كقائه دمان
الرفعتوا شتهده بالورود
مرضاكم برى قال الاسوي
نعم لو يذ كر هافي يده بتعليم
فلا وجه عدم الاسترداد
وعود الحسن كعود الحسن
لا كذ كر الصفة قوله الامام
وكذا صوغ حتى انكسر
(وتعلم صفة لا بغير نسيان)
صفة (أخرى قطعا) وان
كانت ارفع من الاولى لتاخر
مع اختلاف الأغراض
باختلاف الصنائع (ولو
غصب عصير افترضتم
تخلل فلا صاع ان الحبل
للمالك لانه عين ماله وعلى
الغاصب الارش) لقصة
(ان كان الحبل أنقص قيمة)
من العصير لحصوله في يده
ويجوز ذلك فيه اذا غصب
بضا ففترخ وأجافقت
فان لم ينقص عين قيمته
عصيرا فلا شيء عليه غير الرد
وخرج يتم تخلل ما لو غصب
ولم يتخلل فانه مثل العصير
لا لارتباطه بغيره من ماله
يعلم ان المالك عصيرا
يقصد ان يخرجه مثلا فاما
أطلبه شراح هنا وليس
ما عرف في نقصه ان يخر
المعترضا فترد للمالك تقول
هذا الشراح لم يوجب ارجاءه
مع غرامته لئلا يملكه المالك يني
على ما اعتبه من وجوب
اوقاتها مع التاخير فترد له

وفيها نظر الخ) عبارة المفتي وقال الاسوي نعم أي يغرر أرض النقص وهو الاول بطلان الاول بخلاف الخ اه
قول المتن (وان يذ كر صفة تسما بغير النسيان الخ) ولو تعلقت الحاربه بالنقص بانه الغنا فزاد من قيمته
ثم نسبته لم يضمنه خيب كان محرمًا كاعلم مما مر مرض القن النقص بيا وتعلق شعره أو سقوط سنه
يغير يعود كما كان ولو عاد بعد الدمالك بخلاف سقوط صوف الشاة أو ورق الشعر فلا يغير يعود
كما كان لانه متقوم بنفسه به وصحة الفرق وشعره وسننه بنفسه به ومتقوم بنفسه به يعني قال عش قوله مر أو
سقوط سنه بغير الخ أي ولو غصبوا (قوله بتعليم أي ولو لم يغير في تعلقت كان عليه بنفسه أو يغير
لانه وان كان كذلك فمسوب للمالك وقد تحقق نقصه من رجوعه ليد اه عش (قوله كعود الحسن) أي
فلا يغير النقص (قوله وكذا) أي كعود الحسن عبارة عن الغنى ويجوز الخلاف أي الذي في السمن الطلاري
فيما لو كسر الخي أو الأناقم أعاده بذلك صنعت اه (قوله لانه عين ماله) وانما انتقل من صفة إلى صفة متناهية
ومعنى (قوله ويجوز ذلك) أي بالتسليم والتسليم (قوله فتفترخ) أي ولو بفضله كما هو ظاهر وكذا
ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب حطبًا وأحرقه أنه رده مع أرض النقص ثم ان صار لا يسميته فيستعمل
وجوب رده مع قيمته سم على ج اه عش (قوله وأجافقت) أوزر قرق فصار قرقا نهاية ومعنى قال عش
فيستعمله إذا لم يزل يغير قرقا وانما يتولى منه بعد حلول الخلاف اه (قوله ان الخراج) خرقه وقياس
الخ (قوله ترد للمالك الخ) وقا لنهاية (قوله مطلقا) أي بغير تارة أولا (قوله وقد تقرر) أي أنها بقوله
وقياس الخ (قوله ومضى تخللت الخ) والظاهر ان الحكم كذلك لو تخللت في يد المالك بعد رد الماله فيسرد
العصير وعليه أرض النقص ان كان اه سم (قوله وليس قضيت) أي التعليل اه وشدي (قوله لانه
ملكه هو العصير) هذا التعليل لا يأتي فمن سبق له ملك العصير ووضع يده على الخضر نحو اعراض مستحقها
عنها ثم غصبته من تخللت ثم رأيت قال الرشدي قوله مر لانها مافرق عالمك سوى على الغالب لا لا يقدل سبق
له ملك العصير يكلو ووث الخمرة أو الجلد مثلا وبغيره لانها مافرق اختصاصه اه (قوله سوى المتولى الخ)
اعتمده لنهاية والمفتي أيضا (قوله فان تلقا) الفصل في النهاية والمفتي ثم قال ولو ألتف شخص جلد اغصير

بالهز نصف القيمة ثم جعت بالسمن الثاني الى ثلاثة أرباع القيمة فيبني ان يغرر بالربع الثالث قطعا
والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فليتنا مل (قوله وفيه نظر كقوله الاسوي الخ) كذا مر (قوله
وشمل المتن يذ كر هافي يد المالك) وانما حبل الخي كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام
الإصح وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صفة لا بغير نسيان أخرى) في شرح مر ولو تعلقت
الحاربه بالنقص بانه الغنا فزاد من قيمته ثم نسبته لم يضمنه خيب كان محرمًا كاعلم مما مر مرض القن
النقص أو تعلق شعره أو سقوط سنه بغير يعود كما كان ولو عاد بعد الدمالك بخلاف سقوط صوف الشاة
أو ورق الشعر فلا يغير يعود كما كان لانه متقوم بنفسه به وصحة الفرق وشعره وسننه بنفسه به ومتقوم بنفسه به يعني قال عش قوله مر أو
سقوط سنه بغير الخ أي ولو غصبوا (قوله بتعليم أي ولو لم يغير في تعلقت كان عليه بنفسه أو يغير
لانه وان كان كذلك فمسوب للمالك وقد تحقق نقصه من رجوعه ليد اه عش (قوله كعود الحسن) أي
فلا يغير النقص (قوله وكذا) أي كعود الحسن عبارة عن الغنى ويجوز الخلاف أي الذي في السمن الطلاري
فيما لو كسر الخي أو الأناقم أعاده بذلك صنعت اه (قوله لانه عين ماله) وانما انتقل من صفة إلى صفة متناهية
ومعنى (قوله ويجوز ذلك) أي بالتسليم والتسليم (قوله فتفترخ) أي ولو بفضله كما هو ظاهر وكذا ما بعده
ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب حطبًا وأحرقه أنه رده مع أرض النقص ثم ان صار لا يسميته فيستعمل
وجوب رده مع قيمته سم على ج اه عش (قوله وأجافقت) أوزر قرق فصار قرقا نهاية ومعنى قال عش
فيستعمله إذا لم يزل يغير قرقا وانما يتولى منه بعد حلول الخلاف اه (قوله ان الخراج) خرقه وقياس
الخ (قوله ترد للمالك الخ) وقا لنهاية (قوله مطلقا) أي بغير تارة أولا (قوله وقد تقرر) أي أنها بقوله
وقياس الخ (قوله ومضى تخللت الخ) والظاهر ان الحكم كذلك لو تخللت في يد المالك بعد رد الماله فيسرد
العصير وعليه أرض النقص ان كان اه سم (قوله وليس قضيت) أي التعليل اه وشدي (قوله لانه
ملكه هو العصير) هذا التعليل لا يأتي فمن سبق له ملك العصير ووضع يده على الخضر نحو اعراض مستحقها
عنها ثم غصبته من تخللت ثم رأيت قال الرشدي قوله مر لانها مافرق عالمك سوى على الغالب لا لا يقدل سبق
له ملك العصير يكلو ووث الخمرة أو الجلد مثلا وبغيره لانها مافرق اختصاصه اه (قوله سوى المتولى الخ)
اعتمده لنهاية والمفتي أيضا (قوله فان تلقا) الفصل في النهاية والمفتي ثم قال ولو ألتف شخص جلد اغصير

بالهز نصف القيمة ثم جعت بالسمن الثاني الى ثلاثة أرباع القيمة فيبني ان يغرر بالربع الثالث قطعا
والربع الرابع بالسمن الثاني على الاصح فليتنا مل (قوله وفيه نظر كقوله الاسوي الخ) كذا مر (قوله
وشمل المتن يذ كر هافي يد المالك) وانما حبل الخي كلام المتن على كون ذلك في يد الغاصب لانه محل كلام
الإصح وهذا الخلاف مر (قوله في المتن وتعلم صفة لا بغير نسيان أخرى) في شرح مر ولو تعلقت
الحاربه بالنقص بانه الغنا فزاد من قيمته ثم نسبته لم يضمنه خيب كان محرمًا كاعلم مما مر مرض القن
النقص أو تعلق شعره أو سقوط سنه بغير يعود كما كان ولو عاد بعد الدمالك بخلاف سقوط صوف الشاة
أو ورق الشعر فلا يغير يعود كما كان لانه متقوم بنفسه به وصحة الفرق وشعره وسننه بنفسه به ومتقوم بنفسه به يعني قال عش قوله مر أو
سقوط سنه بغير الخ أي ولو غصبوا (قوله بتعليم أي ولو لم يغير في تعلقت كان عليه بنفسه أو يغير
لانه وان كان كذلك فمسوب للمالك وقد تحقق نقصه من رجوعه ليد اه عش (قوله كعود الحسن) أي
فلا يغير النقص (قوله وكذا) أي كعود الحسن عبارة عن الغنى ويجوز الخلاف أي الذي في السمن الطلاري
فيما لو كسر الخي أو الأناقم أعاده بذلك صنعت اه (قوله لانه عين ماله) وانما انتقل من صفة إلى صفة متناهية
ومعنى (قوله ويجوز ذلك) أي بالتسليم والتسليم (قوله فتفترخ) أي ولو بفضله كما هو ظاهر وكذا ما بعده
ما بعده وقياس ذلك أنه لو غصب حطبًا وأحرقه أنه رده مع أرض النقص ثم ان صار لا يسميته فيستعمل
وجوب رده مع قيمته سم على ج اه عش (قوله وأجافقت) أوزر قرق فصار قرقا نهاية ومعنى قال عش
فيستعمله إذا لم يزل يغير قرقا وانما يتولى منه بعد حلول الخلاف اه (قوله ان الخراج) خرقه وقياس
الخ (قوله ترد للمالك الخ) وقا لنهاية (قوله مطلقا) أي بغير تارة أولا (قوله وقد تقرر) أي أنها بقوله
وقياس الخ (قوله ومضى تخللت الخ) والظاهر ان الحكم كذلك لو تخللت في يد المالك بعد رد الماله فيسرد
العصير وعليه أرض النقص ان كان اه سم (قوله وليس قضيت) أي التعليل اه وشدي (قوله لانه
ملكه هو العصير) هذا التعليل لا يأتي فمن سبق له ملك العصير ووضع يده على الخضر نحو اعراض مستحقها
عنها ثم غصبته من تخللت ثم رأيت قال الرشدي قوله مر لانها مافرق عالمك سوى على الغالب لا لا يقدل سبق
له ملك العصير يكلو ووث الخمرة أو الجلد مثلا وبغيره لانها مافرق اختصاصه اه (قوله سوى المتولى الخ)
اعتمده لنهاية والمفتي أيضا (قوله فان تلقا) الفصل في النهاية والمفتي ثم قال ولو ألتف شخص جلد اغصير

ضعيف ومضى تخللت ودهام أرض النقص واسترد العصير (ولو غصب خرا فاختلت أو جلد منة فخره فلا صاع ان
الخمل والجلد المعصوم بسنة) لانها مافرق عالمك وليس قضيتها خارج غير المحترمة لئلا يلا ان ادعاءه لان ملكه هو العصير ولا شك ان تخلل المحترمة
غير غاش عنده ومن ثم سوى المتولى بينهما وهو اوجس استثناءه ايام لغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده فبهما مواسخ ي نصب

مالوا عرض عنهم ما هو من بصر اعراضه فيملكه كماله **فصل في ما يطرأ (٤١) على المصوب من زيادة ونقل للغير**

وتأبها (زيادة المصوب ان كانت اوضاعا كقصوره) ان بوطيخا لبر وخطاطة بخط المالك وضرب سبيكة دراهم (فلاشي الغائب بسبها) لتعدي به في ملك غيره هو فارق ما في النفس من مشاركته البائع لانه عمل في ملك نفسه (ولمالكه تكليفه رد كما كان امكن) ولو بعصر كرجالين طينا والدرهم والحق سبائك الحاقارذ الصفة برادعين لما تقرر من تعدي بشرط التولي أن يكون لغرض خالفه فيه الامام والحق الشيعين رواقه فهو الاوجوان قال الان في ان الاول احسن فان لم يكن زيدا كما كان كالقصور لم يكف ذلك بل برده صلا وقد يقتضي المتن انه لو رضى المالك بما علم بعده وقيد بما اذالم يكن لغرض ولا كان ضرب البراهم بغير اذن السلطان فله اعادته شوفا من التعزير (وارش) بالرفع طفا على تكليفه والنصب طفا على رده (النقص) لقيته قبل الزيادة سواء حصل النقص بها من وجه حرام او اذلتها ويلزم مع ذلك احوالها لتحويله في حتمه لا لالزاد بصنعه لان فوائده باهر المالكين من ثم رده بغير امره ولا لغرضه غير

مدبوغ وادى المالك انه مذكى والمتلف انه ممتصق المتلف بيمينه لان الاصل عدم التذكية اه **(قوله)** لو اعرض أي مستحق لغيره والجلد **(قوله)** فيملكه ما هو اولى به من اولى للمالك استردا لهما كما عبر به النهاية والغنى **فصل في ما يطرأ على المصوب (قوله)** فيما يطرأ الى قول المتن ولو منع في النهاية الاذله وهو حسن الى والغائب وقوله ولا يلزمه الى المتن **(قوله)** من زيادة المراهب الامار الطاري على المصوب وان حصل به نقص قيمته اه بجبري **(قوله)** وتأبها كقوله ولو خطا المصوب بالغ قول المتن (كقصوره) بفتح القاف مصدر لغرض الثوب وحكى كسرها والمعر وف ان الذي بالكسر اسم للصناعة انتهى برولى والمراد باقصاره وما بعدها كونه قصورا ومطوئا وخطا حتى يصلح جعلها مثلا لا لثوب الا لقصوره والطين والخطاطة انما لا تصلح مثلا لا لثوب فالمراد بها ما يشأ عنها اه بجبري **(قوله)** الثوب الى قوله الحاقا للنفس **(قوله)** بخط للمالك أمالو كان الخط من الغاصب وادته القيمة شارك به ان لم يكن قصله كما يأتي في الصبح اه عش **(قوله)** وضرب بيكناخ أي وضرب الطين لبنان ذبح الشاوشها اه معنى **(قوله)** لتعدي أي تصب نفس الامر حتى لو قصر ثوب غيره فظنه ثوبه لم يكن له شيء اه عش **(قوله)** وبه أي بالهذى **(قوله)** لانه أي الخلس **(قوله)** بشرط الخ يمتد **(قوله)** أن يكون له أي لما لم ينعوله **(قوله)** ما فاعل الخ خبر **(قوله)** وافته أي الامام **(قوله)** فهو أي ماله الامام (أوجه) اعطاه المعنى وكذا اعتد قوله الا في وفيد الخ **(قوله)** الاول أي ماله الاول **(قوله)** فان لم يكن الخ محتمل المتن **(قوله)** وقد يقتضي المتن الخ لعل وجه الاحتضاء جعل الدرهم تباعى تكليف المالك اه عش **(قوله)** بغير اذن السلطان أي اذلى بغير علمه منهج ومضى **(قوله)** فله اعادته أي الغاصب **(قوله)** من التعزير أي من ان يقام البراهم بحالها يؤدي الى اطلاع السلطان فيعززه اه سم **(قوله)** لقيته أي المصوب ويدهو الى قوله ومن ثم فالمعنى **(قوله)** لم أي الى زيادة اه عش وكذا ضمير اذلتها كذا كركى **(قوله)** لا لالزاد الخ عطف على لقيته ش اه سم عبارة ان شدي أي له أرض نقص قيمته قبل الزيادة لأرض نقص حصل بازالة الصفة الحاصلة بفعله اه أي كان كانت قيمته المصوب قبل اذتماته وسارت بسبب الزيادة ما توجب وعادته بسبب الازالة الحاصلة فلا يلزم الغائب الحسوس الزائدة **(قوله)** لان فوائده أي ما زاد عش وكركى **(قوله)** لو رده أي ازاله الغائب (بغير امره) أي المالك **(قوله)** ولا غرضه أي الغائب بخلافه اذ كان لغرض **(قوله)** غرض اه **(قوله)** غرض اه أي أرض النقص ما زاد بصنعه سم على عش عبارة الجبري والحاصل أنه رده كما كان ان كان يطلب المالك والغرض الغائب لزمه أرض النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغائب لزمه أرض النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما قاعد المرئوى اه **(قوله)** ومنعه المالك الخ ليس المنع بقدره بل المراد على البراءة وينبغي فمالوا تلغا في البراءة وعدمها ان المصدق هو المالك لان الاصل عدم الاراءه وقام شغل ذمة الغائب اه عش عبارة الجبري عن القلبي ولا ما جلتع المالك مع البراءة خلافا لما فيهمه كلام المنهج ولا يكفي المنع من غير ابراء **فصل فيما يطرأ على المصوب من زيادة الخ** **فصل فيما يطرأ على المصوب من زيادة الخ** **(قوله)** فهو الاوجه اعطاه مر وكذا قوله وتبداه الخ **(قوله)** فله اعادته شوفا من التعزير بدلى أنه في الواقع يسقط التعزير باعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء على أن المراد ان يقام البراهم بحالها يؤدي الى اطلاع السلطان فيعززه واعادته طارقي على عدم اطلاع على ما وقع وقد يقال لو لا سقوط التعزير بزيادة التسبب في فعله لا عادته وقد وجب بانه مالم يبلغ الامام فنيته كنهه والى في ذمته كنهه وجبا لحد **(قوله)** لا لالزاد عطف على لقيته ش **(قوله)** ولا غرضه اه بخلافه اذ كان لغرض **(قوله)** غرض اه أي أرض النقص ما زاد بصنعه **(قوله)** فرع اه قال في شرح الروض ولو ضرب الشريف الطين للثوب لبناء والسبائك دراهم بغير اذن شريكه فيجوز له كذا في

بختلاف ما مر في الحظر اه (قوله واراء) أي من الارش اه ع (قوله امتنع عليه) نعم لو ضرب الشر بك
 الطين لبناً أو البساتين دواهم بغير أن شر بك ميله كأقوى به البغوى أن ينقض موان شر بك بالبقاء
 لنتفع بملكك كان معنى وشرح الر وض أقره سم (قوله أو أرض النقص) ان كان وعادتها كما كانت
 وأجره تأثل ان مضت مدلتلها أرحم معنى ونها يقو منهج (قوله لعرق ظلم) بكسر العين المهملة وسكون الراء
 المهملة اه ع (قوله وفيهما التتو بن الخ) قال الطي ان أضيف ظلم ادا ظالم الغراس سم له ظلم الاله
 تصرف فيه لك الغير بغير الأذن وقال غيره المراد بغير قعر قز ره وشعره وان وصف ظلم ادا به المرف وس على
 الاستاذ المجازي لان الظلم حصل به اه كرى (قوله وتوتو بن الاول) وضافة الثاني) بنأمل فاحصل في العبارة
 قليمان النسخ ان لم تكن خطاً الكبار اه سديد عبارة ع (قوله تامل عبادة شرح المشكاة) وضافة
 الاول وتوتو بن الثاني وهي الصواب لان حق بمعنى احترام اسم ليس فلا يكون مضافاً اليه اه (قوله وللغاصب)
 الحقوله وبه فارق في الحق وشرح الر وض (قوله فاقه) أي الزائد من البناء والغراس ظلم ادا القلم ما يشل
 الهدم (قوله اذ لا أرض على المالك في القلم) ولو بأحد ذلك أي أطلع أحسن غرم الارش أي للغاصب لان عدم
 احترامه بالنسبة للمالك فقط ولو كين البناء والغراس معصو من بن آخر فكل من مالكي الأرض والبناء
 والغراس الزام الغاصب بالقلم وان كانا لصاحب الأرض ورضى به المالك امتنع على الغاصب قلعه ولا شيء
 عليه أي الغاصب وان طال به بقلعه فان كان له فمعرض لزمه قلعه مع أوش النقص والا فوجهان أو جههما
 ثم لعدبه أما غداً المعصوب كولو انظر الغاصب في المال المعصوب فالرجح له فلو غصب درهم وأشترى شيئاً في
 خدمته ثم نفقه ما في غنمه ورجح مثل الدواهم عند تعدد رعيها فان اشترى باله - بن يطل ولو غصب أرضاً بئرا
 من شخص وبئره في الأرض كلفه المالك أي للارض والبيز خارج البئز من البئز من أوش النقص وان رضى
 المالك ببقاء البئز في الأرض امتنع على الغاصب بالخروج ولو الغاصب بالدار المعصوبة بما لا يحمل منه
 شيء يطلع بجزءه قلعه من رضى المالك ببقاء ما لو ليس للمالك اجباره عليه كلى الر وض خلا للز كشيء كاتوب
 اذا قصر منها به ومعنى قال ع (قوله من الزام الغاصب الخ) أي فأن لم يفعل جزئاً لكل منهما فاعله بنفسه
 وينبغي أن مؤنث القلم ان تبرع صاحب الأرض أو البناء والغراس بذلك والارض الامراتى قاض يلزم
 الغاصب بصر نه فان فقد القاضى صر فيها المالك بنبته الرجوع وأشهد وقوله امتنع أي فان فعل لزمه الأرض
 ان نقصت وقوله يطل أي والزيادة البائع فان جهل كان ذلك من الاموال الضائعة وآخرها بيت المال اه
 كلام ع (قوله به فارق ما مر في المارية) أي فانه لو طلب المعير منه التيقب بالاجرة أو ملكه بالقيمة لزم
 المستعير موافقته لكن بحله كبر حيث لم يحتقر القلم أو ما عندنا شياره فلا يلزم موافقة المعير لو طلب التيقب
 بالاجرة أو الملك بالقيمة ثم أيتى سم على جملة صرحه بعبارة قوله وبه فارق الخ فيه نظير وانما يحتاج
 لفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغاصب من القلم فلما لك جئت قدقر الإبقاء بالاجرة أو الملك هذا
 لاهنا فراجع انتهى اه ع (قوله ولا يلزمه) أي المالك (قوله) أي الزائد (لو وبه) أي الغاصب
 الزائد للمالك قول المتن (صبغه) بكسر الصادتين ما صبغ به صبغها الصنعوا وكلام في الاول وان اضم
 الما لثني في الثاني وحده لانه فعل الغاصب وهو هل رقابو اه يعبري قول المتن (أو مكن) كصبغ
 الهند بغيره مرادى اه يعبري (قوله بان لم يتعد) الحقوله وخروج الحقلى والى قول المتن وان لم يكن
 في النهاية الا قوله وعلى ذلك الى أسما هو قول المتن (أجره عليه) ولو امتنع عن الفصل فيجزي فيه نظير ما مر عن

وأرأه امتنع عليه وسقط
 عنه الارش (وان كانت)
 الزيادة التي فعلها الغاصب
 (هنا كنبه وغراس كاف
 القلم) وأرش النقص نظير
 ليس لعرق ظلم حق وهو
 حسن غير يوفيه كلام
 يئنه في شرح المشكاة
 يمان معناه بما ينبغي
 الرجوع اليه المراد بالعرق
 هنا أصل الشيء وفيهما
 التتو بن وتوتو بن الاول
 وضافة الثاني للغاصب
 قلعه وان نقصته الارض
 أو رضى المالك بالبقاء
 بالاجرة أو أراد ملكه لا
 أوش على المالك في القلم
 وبه فارق ما مر في العارية
 ولا يلزمه قبوله لو وبه
 وكذا الصبح فيما يأتي
 لكمة (ولو صبغ) الغاصب
 (الثوب بصبغوا مكن
 فصله) بأن لم يتعد الصبح
 به (أجره عليه) أي الفصل
 وان خسر خسرنا يداولو
 نقصت قسمة الصبح
 بالفصل (في الاصح) كابنه
 والغراس وله الفصل ففرا
 على المالك وان نقص
 الثوب به لانه يغرم أرض
 النقص

نظير ما مرّ تفاول تراصبا على الإبقاء فمشر كان وعمل ذلك في صبح يحصل منه (٤٣) عين مال أمّا ما هو نحو به محض ولم يحصل به نقص

فهو كالزريق فلا يستقل الغائب بقضله ولا يحبره المالك عليه وخرج بصفه صبح المالك فالزياة كلها للمالك والنقص على الغائب وليس له فله بنبر إذن المالك وله إيجابه عليه مع أرض النقص وصبغ مغسوبين أرضه كل من مالكي الشوب والصبح تسكيفه فصلا أمكن مع أرض النقص فان لم يكن فهما في الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يكن) فضله لتعديه (فان لم يزد قيمته) ولم تنقص بان كان يساوي عشرة قبله وسواها بعده مع ان الصبح قيمته خمسة لانخفاض حوق الشوب (فلائي للغائب فيه) ولا عليه لان صبغه كالعدم حينئذ (وان نصبت) قيمته بان صار يساوي خمسة لزمه (الأرض) وهو ما نقص من قيمته لحصول النقص بفعله (وان زادت قيمته) بسبب الصبح أو الصنعة (أشتر) كما فيه أي الشوب بالنسبة فاذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما أثلاثا وان كان الصبح يساوي عشرة مثلاً لان النقص عليه أو بسبب ارتفاع سعر أحدهما فقط فالزياة لصاحبه ولو نقص عن النخبة عشرة قيمتهما كان ساوي اثني عشر فان كان النقص لانخفاض سعر

عش (قوله نظير ما مرّ) أي بقوله والغائب جاعلا (قوله وعمل ذلك) أي قول المتن أجبر عليه مع قول لشارحه الفصل فمرّ (قوله لم يحصل به نقص) أي فان حصل به نقص من زول بقضله أجبره المالك واستقل به الغائب على ما أقدمه هذا التقيد اهـ ثم أقول هو قياس ما مرّ في رد البراءة (قوله فلا يستقل الغائب على) يقتضي إمكان فصله ولا ينافيه قوله نحو به محض لان معناه لا يحصل من شيء وهذا لا ينافي إمكان الفصل اهـ (قوله) أي المالك (قوله وصبغ مغسوب) عطفت على صبح (قوله) تسكيفه فصلا (ال) هل ذلك بغير انتم سما أو مع رضاهما ببقائه أو بغير اذن مالكه أو مع رضاهما ببقائه مع سكوت مالك الشوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الشوب والصبح أو في أحدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسئلة حفر تراب الأرض السابقة سم على (قوله فصله) إلى قول المتن ولو خلط في النهاية والمغني (قوله لا انخفاض سوقا) بل لاجل الصبح اهـ معنى عبارة الكردي أي بل لانخفاض سعر الصبح أو بسبب الصنعة كالسبب إليه اهـ (قوله وان نقصت قيمته) أي الصبح أو الصنعة لانخفاض سعر الشوب (قوله بسبب الصبح أو الصنعة) انقصر المغني على الصبح وقال الرشدي قوله (والصنعة لاجل) اليه لانا العمل لا دخوله كالاختصاص اهـ أي لما تقدم في شرحه والاصح أن السمن لا يجبر (ان مان شأنه) فصل الغائب لقيمته قول المتن (أشتر كانه) ولو بذل صاحب الشوب الغائب قيمة الصبح ليلزمه له باله أمكن فصله أو لولا أو إذا أحدهما انقرا ديبع ملكه (ال) لم يصح أدلّا يشق به وحدهم لو أراد المالك بيع الشوب لم يبيع الغائب ببيع صفة معناه من بعد محلا فله لو أراد الغائب ببيع صفة لزمه مالك الشوب ببيع مع ولو طرقت الأرض أو بالصبغة أو خراف الصبح فيها أشتر كافي المصوغ ولم يكاف أحدهما البيع ولا الفصل ولا الأرض وان حصل نقص اذلا تعدى نهاية ومضى وفي سم عن شرح الرض فيمالو كان الصبح لثالث أنه لا يلزم واحد من مالكي الشوب والصبح موافقة الآخر في البيع اهـ وقال عش بقى موافقة أحدهما لاصحاً للصبح له قصا خمسة فوقع بنصفه من قيمة صبعة عشره هل ينقص ذلك أي الزيادة على الصباغ أو يشتر كان فيه لعزوه فظهر نظراً الأقرب الثاني أو ما لو غلط الصباغ ونزل ذلك بنفسه فبني أن لا شيء في مقابلته الزيادة لغيره بذلك أي في نفس الامر وهذا كافي الصبح نحو جها أو ما لو حصل به عين وزادت من القيمة فهو شر لهما اهـ (قوله اثلاثا) لثلاثة لمغسوبين مؤثله للغائب (قوله وان كان الصبح (ال) غايه (قوله عليه) أي الصبح (قوله أو بسبب ارتفاع) عطفت على قوله بسبب الصبح (ال) (قوله قيمتهما) فاعل نقص (قوله فان كان النقص (ال) جواو لو نقص (ال) ومشمعل على قسم قوله لانخفاض سوقا (ال) (قوله أو بسبب الصنعة (ال) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسبب حاجته أنه اذا اختار المستعير القطع فلع ولا ينعمنه من مال مالك بالبقاء الآخر ولا يطلب ثلثه فلا فرق بينهما حينئذ فتوجه به فارق ما في العار به فيمنظر وانما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعير والغائبين من القطع فلما كان حينئذ فمرّ الإبقاء الآخر أو أن كان بالقيمة هناك لاهنا فلما اجتمع (قوله ولم يحصل به نقص) أي فان حصل به نقص من زول بقضله أجبره المالك واستقل به على ما أقدمه هذا التقيد (قوله فلا يستقل الغائب بقضله) يقتضي إمكان فصله ولا ينافيه قوله نحو به محض لان معناه لا يحصل من شيء وهذا لا ينافي إمكان الفصل (قوله وصبغ مغسوب) عطفت على صبح المالك ش (قوله تسكيفه فصلا أمكن) هل ذلك بغير انتم سما أو مع رضاهما ببقائه أو بغير اذن مالكه أو مع رضاهما ببقائه مع سكوت مالك الشوب وينبغي لا الا ان يحصل نقص في الشوب والصبح أو في أحدهما وتصور زواله بالفصل كما يؤخذ من مسئلة حفر تراب الأرض السابقة سم على (قوله فصله) إلى قول المتن ولو خلط في السابغة (قوله في المتن وان زادت قيمته أشتر) كالقالب في الرض ولو أراد أحدهما الانقرا ديبع ملكه لم يجز نعم لو أراد المالك بيع الشوب لم يبيع الغائب لقيمته مع لاجل الصبح اهـ وفي شرحه فيمالو كان الصبح لثالث ما حاصله أنه لا يلزم واحد من مالكي الشوب والصبح موافقة الآخر في البيع (قوله أو بسبب ارتفاع (ال)

الشاب فهو على الشوب أو سعر الصبح أو بسبب الصنعة على الصبح وهذا أعنى اختصاص الزيادة بنزاعه مع ملكه بغيره اهـ ليس معنى أشتر كما هاته على جهة التيسير على هذا بنو به وهذا بصفه

جعل على الغاصب وحده أن الثوب يختلف في الزيادة بسبب اختلاف النقص فتأمل اه على عبارة المغني وان
 حصل ذلك أي النقص أو الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصنع أي بسبب العمل فالنقص على الصنيع لان
 صاحبه هو القوي عمل والزيادة بينهما لان الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب اذا امتدت الى الاثر المحض بحسب
 للمغصوب منه وأيضاً في الزيادة فقلت بالثوب والصنع فهي بينهما اه قول المتن ولو خلط المغني الخ) مثل
 مالو وكفه في بيع مال أو في شراء شيء أو أودعه عنده فخلطه بحال نفسه فيلزمه تميزه ان أمكن والا فليجب
 ردوله لانه كالتالف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدر من أن شخصاً وكل آخر في شراء عايش
 من مكتة اشتراه وخلطه عنده من مال نفسه هو أنه كالتالف اه ع ش (قوله أو اختلط) الى قوله وشمل قوله
 في النهاية (قوله أو اختلط عنده) هذا التخييل في الشق الاول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني
 فهو حشذ يكون مشتركا كما نقله الشهاب بن قاسم عن الشارح مر اه رشدي وباقي ما في (قوله
 عنده) أي الغاصب (قوله كبراً بيض الخ) الذي ينبغي ذكره هنا عقب قول المتن وأمكن التمييز لان هذه
 أمثله: الكلام في مطلق الخلط الشامل لما يمكن تميزه كالمنه المذكور وهو ما لا يمكن كالمنه الآتية
 في قوله بخلط زيت عيشه الخ اه رشدي وقد يجاب بأنه أشار به كرهه الى ما صرح به المغني هنا من
 أنه لا فرق بين الخلط بحسبه كالتالف الاول والخلط بغير حسبه كالتالف الثاني (قوله سدي) نعم تغزل
 (قوله لنفسه) أنظر ما الداعي مع الاضافه في نفسه اه رشدي قول المتن (وان تعذر فليذهب) أنه
 كالتالف مع قوله السابق (أو اختلط عنده) هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه أو
 اختلاطه وهو ممنوع على شرطه الخلط فان اختلط بنفسه كان شرط كونه كالتالف اذا حدث
 نقص يسري الى التالف أن يكون بفعله كخلع المغصوب به ريشة فان كان بغير فعله كان صار بنفسه ريشة
 ودمع أرض النقص مر اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية فيقبل المتن الآتي كظاهر
 صنيعهما أن الاختلاط بالمغصوب بنفسه بحال الغاصب بخلط الغاصب في كونه كالتالف وان الاشتراك
 بالاختلاط انحازهم عند عدم التصيب وقد يقيد به أيضاً قول المغني ولو اختلط اثنان أو نحوهما بما تصيب
 ونحوه كصبيمة أو ريشة الكهوا فشارك لعدم التقدي في كافي في اختلاف الجنس ولو لم يكن غصب كان
 انصب أحدهما على الآخر فشارك لما مر اه وسياً فيما يتعلق به (قوله ودراهم مثلها) أي بدراهم مثلها
 للقاصبان غصبهما من اثنين وخلطهما اشتركا فلهما اه ع ش أي على ما نافي عن البلقيني (قوله خلطه
 الخ) أي سواء أخلطه الخ (قوله كتراب أرض موقوفة الخ) أفهم أن تراب الماوكنا فخلطه عليه الغاصب
 بخلطه وان جعله أجرة فلا رده لما لهما كما وانما ردهم مثل التراب اه ع ش (قوله غرم مثله) أي التراب (قوله
 لانه اضطلع بالنار) بقي ماو كان لنا سم على جوي يفي أنه ان أمكن تميز ترابه من الزبل بعد بله لزمه والا
 رده للنار كما لا تجوز غرم مثل التراب اه ع ش (قوله بحجر عليه) أي في قدر المغصوب الذي حكمنا
 بملكه كما به كقول ظاهر هذه العبارة يؤيده بل يصرح بهما ذكر من فتاوى المصنف اه سم (قوله مثله)
 الاولى مثله (قوله على الوجه) وقفاً للمغني (قوله ويكتفي كافي فتاوى المصنف ان يعزل الخ) ولو تلف ما أقره
 للمغصوب بمن قبل التصرف في الباقي أو بعده فلا فرق في الاول أنه يبين عدم الاعتداد بالفرق حتى لا يجوز
 له التصرف فيما بقي الأبعد افرأ قدر التالف وفي الثاني أنه يبين بطلان تصرفه في قدر المغصوب اه ع ش
 عطف على سبب الصنع ش (قوله في المتن وان تعذر فليذهب) كالتالف) هذا مع قوله السابق أو اختلط
 عنده بل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتالف بين خلطه واختلاطه وهو ممنوع على شرطه الخلط فان اختلط
 بنفسه كان شرط كونه كالتالف اذا حدث نقص يسري الى التالف أن يكون بفعله كخلع المغصوب به ريشة
 فلو كان بغير فعله كان صار بنفسه ريشة ودمع أرض النقص مر اه رشدي وباقي ما في (قوله ولا تظلمنا
 فيمن أنزل لانه اضطلع بالنار) بقي ماو كان لنا سم على جوي يفي أنه ان أمكن تميز ترابه من الزبل بعد بله لزمه والا
 رده للنار كما لا تجوز غرم مثل التراب اه ع ش (قوله بحجر عليه) أي في قدر المغصوب الذي حكمنا

(ولو خلطه المغصوب) أو
 اختلط عنده (بغيره) كبر
 أيضاً باسمه أو بشعبه
 وكفزل سدي نسبة لمطعمه
 لنفسه وشمل كلاً منهم خلطه
 أو اختلاطه باختصاص
 كتراب زبل (وأمكن
 التمييز للسلك أو لبعض
 (لزموا شق) عليه ليرده
 كما أخذ (وان تعذر) التمييز
 بخلط زيت عيشه أو شيرج
 وبرايش عيشه ودراهم
 مثلها (فليذهب الله
 كالتالف) على اشتكالات
 فيه يعلم ردها مما ياتي (فله
 تفرجه) بله خلطه مثله أو
 ياجسود أو بارد لأنه لما
 تعذر رده أبدأ شيئا لتالف
 فنخله الغاصب ان قبل
 التملك والاكتراب أرض
 موقوفة فتسلط زبل وجعله
 أجرة غرم مثله ورد الأجر
 للنار ولا تظلمنا فيمن
 أنزل لانه اضطلع بالنار
 كذا ذكره بعضهم ومع
 ملكه المذكور ويحجر
 عليه فيمن رده مثله
 لما لم يملك لاجب ويكتفي
 كافي فتاوى المصنف أن
 يعزل من اغلوط أي ينير
 الأرء قدر حق المغصوب

منهو ينصرف في الباقي (الخ) فضيته أن الحرف علمنا على هو في القدر المنصوب بلا في جميع المخالط حتى يصح
في تنكير ذلك من المناس للاحتياج للمضار به فالن وهو اضار به وهننا الواجب (٢٥) المثل فلا اضار به ومن ثم لو فرض فليس الغاصب

(قوله وينصرف في الباقي الخ) فضيته أن الحرف علمنا على هو في القدر المنصوب بلا في جميع المخالط حتى يصح
يبسح ما على القدر المنصوب شأنا تعاقيل العزل فاعلم أنم على جأ قول لا مانع من ذلك اه عش **(قوله كما**
يأتي) أي في السيد والرباغ اه كردى **(قوله وهذا)** أى يكونه يصح عليه حتى يؤدى مثله **(وقوله بمائتي)**
أخفى شرح المتن الاتى اه رشيدى **(قوله ما طالع السبكي الخ)** عبارة ما تخفى قال السبكي والذى أقول
وأعتمدوه ينشرح صدرى له أن العزل بالهلال باطل لأن فيه ثبوت الغاصب مال الغاصب به من غير رضاه
بغير دفعه به بالمخالط وأطال الكلام في ذلك اه **(قوله والتشريع على القول بملكه)** بما حاصله أن ما قاله
الاصحاب من ملك الغاصب بالمخالط تخفيف عليه وما حصل الدفع أنه ليس تخفة فاعلمه بسل هو تخط عليه اه
رشيدى **(قوله للاحتياج)** أى الباتن من المناس **(قوله وهنا)** أى في الغصب **(قوله ومن ثم)** أى من أجل
أنه اضارها **(قوله أيضا)** أى كالتشريع **(قوله جعل الخ)** مفعول ما لم يسم فاعلمه لعله بعد اه كردى
والضوابط فاعلم لم يعد **(قوله فعد ذلك)** أى فو كولو غصب يتناول طهره بانه فمصر المجمع كالتألف
فملكه الغاصب بغير بدله **(قوله أيضا)** أى مثل هذا الكتاب وأصله **(قوله وفيهما)** عطف على الشئ
وكذا الضمير راجع اليهما **(قوله قال البلخي الخ)** اعتمدوه النهاية والمغنى واتفق به الشهاب الراسلى ولعله هو
المراد بقول الشارح الاتى واعتمدوه بعضهم الخ **(قوله ما اتفق به المصنف)** أى السابق في قوله ويكتفى كفى
فتناوى المصنف أن يعزل الخ اه عش وقال الرشيدى أى الاتى على الاثر في قوله فتناوى المصنف غصب
من جمع الخ اه وهذا هو الظاهر لئلا يوافق لصريح منبغ المغنى **(قوله وفرق)** أى الباتن بين ما خالطه به
وما خالطه بماله آخر منسوب اه كردى وظاهر السائق أن الضمير لبعض كما يؤيده قول الرشيدى أى بين
مسئلة البلخي وبين ما حمل عليه الشارح من كلام المنع من كون الغير بالغاصب اه **(قوله وفي فتناوى**
المصنف) الى قوله هذا كلفى المغنى والذى اتفقوه وسيأتى في النهاية **(قوله فان خص)** أى الغصب **(قوله اخذ قدر**
حصته) أى والتصرف فيه **(قوله لم يمس)** أى الاحد **(قوله هذا كله)** أى ما ذكر في خط الغاصب نحو الوازيت
مثله من ماله اموال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المنصوب باو بدله ونحوه **(قوله اذا عرف المالك)**
أى في خط الغاصب بغير اه **(قوله والملك)** أى في خط منسوب بمصوب آخر **(قوله اعطواها)** أى
الاموال المنصوبة وأوابها **(قوله وان ايس منها)** أى المعروف ليس من هذا ما يقبض الشراء العاقد من
جباة بل يتصرف فيه من باب الفطر لأنه دفع في مقابلته الفتن وتعذر عليه استرجاعه مع أنه لا مطالبة في
الآخر لاخذ من ضاملكه اه عش **(قوله وتفسيره)** أخذها ومن الغير الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده
للمنصوب بمنته ولو اقره اه عش ومنه ان الكلام هنا فيما إذا لم يعرف المالك فكان للمناسيب يقول
وصرفه للمستحق وكذلك المصارف نفسها كان من المستحقين **(قوله هذا الخ)** مقول بان عبد السلام **(قوله**
ولا) أى وان لم يتوقع معرفتها اه **(قوله أى)** جميع ما في ذلك الفطر وان كان ما يدوم موضوعه عليه اه عش
(قوله واشتط الخ) عبارة عن فيما سبق واقتطاع الخ **(قوله الاختسار الخ)** عبارة النهاية ولو خالط منصوبا
بملكه لا يغصب ويضاملكه ولو انصب كذلك بنفسه فشر له لا تنفعه التعدي كقول البلخي ايان قالت
عليكم بما يكملو ظاهر هذه العبارة يؤيده بل يصرح به ما ذكر من فتاوى المصنف **(قوله وينصرف في الباقي)**
فضية ذلك أن الحرف علمنا على هو في القدر المنصوب بلا في جميع المخالط حتى يصح بيع ما على القدر المنصوب
شأنا تعاقيل العزل فاعلم أنم لا يخفى أن هذا الكلام من المصنف ظاهر في ثبوت الحرف لانهم وقفوا التصرف
على العزل المذكور وظاهر أن الحرف جعل الخططره مستحيث لا يخطط معها الغاصب ثابت في الجميع
(قوله لكن قال البلخي المعروف الخ) اعتمدوه

بالبيع واعطاه المستحق شئ من بيت المالك المستحق أخذها فطره وأقره أخذها عليها المستحق كما هو ظاهر شرأ بان جاعته وغيره
ضرر جاذل لو قد قال بان عبد السلام يصف قول الامام وغيره لوعم الحرام فطر بحيث لا يوجد له حلاله فميز أخذ المحتاج له وان لم يضر
ولا يثبت اه هذا ان وقع معرفة أهله والأهله لبيت المال كما يقرر فيصرف للمصالح حتى يخطأ وأخذنا عنه الاخذ لا حيث لا تعدي

كل انشال برعلى منه فيشترك مالهاهما (٤٦) بحسب ما فان استويا قيمة تدبر كلهما فان اختلفا قيمتهما وقسم الثمن بينهما بحسب

قيمةهما فان لم يكن بينهما في اختلاف حكام البرجين ولا يجوز قسمتهما على قدر قيمتهما لربا وسباني لذلك فربما قيل الإجابة (والغالب أن) يفرق قدر المصوب ويحمله الباقي كما مر وأن (يعليه) أي المالك وأن أي (من غير المخلوط) لأن الحق قد انتقل إلى خمسة لما تقرر ومن أن المخلوط صان كالمالك ومن المخلوط أن خابطه له أو أوجد مطلقا أو ياردا أن أرضي (تتبعه) قبل ليس الغالب بأحد من المالك تلك السكك بل المالك أولى به لعدم تعديده وجوابه منع ذلك لأن المصوب يملكه قدور ولحقه ماله كونه بسبب يقتضي شغل خمسة الغالب به لتعديده مع تمكين المالك من أخذ بذله فلا يحصل كالتلف للضرر وذلك غير موجود في المالك إلا إذا تعدى يقتضي ضمان مال الغالب فأولئك السكك يلزم مردتي وبغير ضاه يلزم له يلزم الضرر فغيبه خفيف أو حيف وقد يوجد المالك بدون الرضا للضرر ولا يأخذ مضطر طعام غيره قهرا عليه نفسه وأهل بيته وليس أباك الفن كالمخلوط حتى يملكه الغاصب لانه مرجو العود فيلزم قيمته للغير لانه لعدم الضرر وانه المتقدمة كونها المفصلة وانحالم يرجو قوله الشر كانه صام مشاعا

نحوه

مشغولة بشئ فانصحت الملائكة أي هنا وفيما يأتي اه وشدي وقال عرش لعل وجهه الخفاء ان الوفاة
 ملكة لكل الزمانه وبديل مال الغائب اه **(قوله فليس يحق الخ)** أي في ملك المالك كل المختلط خفيف
 عظيم الغائب **(قوله وقد وجد المالك الخ)** دفع به ما قد يقال كيف عليك الغائب بدون تخليك من المالك
 اه عرش **(قوله كذا من غير الخ)** هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كقد يدل به هذه العبارة ويجري فيما قيل
 في ملك الضيف او كيف الحال سم على عكس القياس الثاني بل لو قيل بأنه لا عليك هنا الا بزوجك وان قلت عليك
 الضيف بوضعه بين يديه أو في فمك يبعد لانه انما يراه له انسخه لضرر وروحيته لم يبلغه بان سقط من فمك ولم
 يدخله فمناصلا لم يتحقق دفع الضرر به اه عرش **(قوله لانه صار الخ)** أي حق كل من المالك والغائب
(قوله ففيه) أي قول الشر كقول **(قوله فك كل حق الاخر الخ)** ان كان كل مضاطا لحق فتوجه منع تخليك بجنا
 او ببدله ثابت على قول الهلاك أيضا وان كان مجرد وراثة من حق منصوص باعلى المتعول فثبتوه جان هذا
 غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخلطهما فان الاثنين يشتر كل مع وجود هذا المعنى وهو تخليك
 كل منهما حتى الاخر بغير اذنه فلتأمل اه سم واجاب الرشدى عنه بما نصه وحاصل ما في المقام انهم انما
 لم يجرى قول الشر كلان فيصالح القبول بالهلاك وزايدا ما كونه فيصالح القبول بالهلاك لان حق كل من
 المالك والغائب يصير مشاعا فيلزم ان كلا على حق الاخر بالاشاعة بغير اذنه وهو المحذور والموجود في
 القبول بالهلاك واما كونه في زيادة على ما في القبول بالهلاك فهو انه يلزم عليه منع المالك من التصرف قبل
 البيع والقسمه وذلك غير موجود في القبول بالهلاك فالتأخير بوجهه بما قرره بتدفع ما طال به الشهاب
 سم مما هو مبني على فهم ان مراد القصة ان جميع ما ذكر من قوله ففيه تلك كل حق الاخر الخ وقوله ومنع
 تصرف الخ موجود في القبول بالشر كليس موجودا في القبول بالهلاك وقد تبين بما تقرر وان هذا ليس
 مراده فتأمل اه وقوله وذلك غير موجود الخ ظاهر المنع بوجه قوله الشارح أيضا وانما لا يندفع فيما افاده
 الشارح بقوله بل فوات حقه **(قوله ايضا)** أي كقولك بذلك اله صب اه كدعي عبادة الرشدى أي كان القبول
 بأنه كالهالك كذلك اذ غصب تلك الغائب عين مال المالك وتلك المالك ما في حصة الغائب فها اه **(قوله)**
 ومنع الخ عطف على ذلك الخ اه سم أي أو فيصالح الخ **(قوله قبل البيع)** أي ان اختلافه في حصة (أو
 القسمه) أي ان استوفى باجمعه **(قوله هنا)** أي في القبول بالشر كقول **(قوله ايضا)** أي كقولك بذلك الغائب
(قوله بسبب التعدي) متعلق بمنع أي بسبب أنه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متعديا اه كدعي **(قوله)**
 اذ قد تنازع الخ فانه ان المتأخر لا يرتب عليه القواني ولا يتفاهم جميع كفه وهو مال حصته من هذا
 المشترك على هذا القول اه سم عبارة الرشدى فيما حكاه عن الشارح اذ قد يثلف الخ اه خلاشكال
 على هذه النسخة وقد كان يجنب عنه على النسخة الاولى بان المترادف حقا أو تصرف فيه حال **(قوله ذلك)** أي
 البيع والقسمه عرش اه سم **(قوله فانه يصرف الخ)** أي المالك **(قوله ومن ثم)** أي من اجل ان في قول
 الشر كتمحور قول الهالك مع زيادة **(قوله حتى يعلى البذل)** أي او يعزل من المخلوط قدر المصوب كما

(قوله ففيه) أي قول الشر كقولك تلك كل حق الاخر الخ ان كان كل مضاطا لحق فتوجه منع تخليك
 بجنا أو ببدله ثابت على قول الهلاك أيضا وان كان مجرد وراثة من حق منصوص باعلى المتعول فثبتوه جان هذا
 غير محذور بدليل انه لو غصب شيئين من اثنين وخلطهما فان الاثنين يشتر كل مع وجود هذا
 المعنى وهو تخليك كل منهما حتى الاخر بغير اذنه فلتأمل وقوله ومنع تصرف المالك الخ ان اراد منع تصرفه
 مطلقا فهو ممنوع عنه لا مانع من تصرفه على وجه الاشاعة أو منع تصرفه على التعيين فلا محذور فانه لو غصب
 بين اثنين وخلط ما في حصة منهما امتنع على كل التصرف على التعيين بسبب الخلط الذي تعدي به الغائب
 فلتأمل وقوله اذ قد تنازع الخ فانه ان المتأخر لا يرتب عليه القواني ولا يتفاهم جميع كفه وهو مال
 حصته من هذا المشترك على هذا القول **(قوله ومن ثم)** عطف على ذلك وقوله يتأخر ذلك أي البيع
 والقسمه عرش **(قوله حتى يعلى البذل)** أي او يعزل من المخلوط قدر المصوب كقد منه عن فتاوى المصنف

ففيه تلك كل حق الاخر
 بغير اذنه أيضا ومنع تصرف
 المالك قبل البيع أو
 القسمه هنا أيضا بسبب
 التعدي بل فوات حقه
 قد يتأخر ذلك فلا يجزى
 مرجعا بخلاف ما اذا خلطنا
 حقه بالقسمه لا يصرف
 فيه خلا بوجه أو تعويها
 ومن ثم هو بازل وكفى
 قول لهلاك قالو يندفع
 المحذور بمنع الغائب من
 التصرف فيه وعدم نفوذه
 منتهى يعلى البذل كالم
 واذا كان المالك لملكه
 بوض لم يصرف حتى
 يرضى بدمته فكيف بغير
 رضاه قبل كيف يستبعد
 القول بالملك وهو موجود
 في المذهب الا بعت بل
 اشعث دائره هذا الخفية

قد مدع من فتاوى المصنف سم على ج ولو تعذر رد البديل لقيمة المال كان رفع الامر لحكم يقضي من الغاصب
أو تعذر رد البديل لعدم القدرة عليه فيحمل من تصرف لتقصيره وان تأخره بحمل ان رفع الامر
للمالك لم يعمو يحصل بثمنه البديل او بعضه وما بقي من البديل يبقى في ذمة الغاصب اه ع (قوله ولو
ملكه) من التذليل ان مال المالك الموصوف للغاصب (قوله بعوض) اي معين او مطلقا في القيد (قوله
لم يصرف) اي تمتع تصرف الغاصب فيصرفه ولو رضى المالك بثمنه الغاصب وانما به البديل والظاهر
حينئذ جواز تصرفه ونفوذه في الموطوء قبل اقتباضه البديل (قوله فكيف يغير رضاه) اي فكيف يجوز تصرف
الغاصب فيما ملكه بغير رضاه المالك بدون اعطائه ثمنه (قوله القول بالمالك) اي للغاصب اه ع قول المتن
(و بنى عليها) في ملكه او غيره كذا وجهها معني قال في العايد ولو منار لم يسجد ثم قال وغرم نقص المنارة
للمسجد وان كان هو المتطوع بها لم يجر وجهها من ملكه انتهى اه سم (قوله ولم يخف) الى قوله وبنى
معصومين في النهاية (قوله نحو نفس ارمال) اي كالغصون الاختصاص كايان (قوله ارمال معصوم) اي ولو
لغاصب اي غير البناء الموضوع فوقها فانه مهمل اه على وسياق من عرش بالوافقه (قوله وكلامه لا) اي
اي قوله الا ان يخاف الخ (قوله له) اخرجوه (لهذه) اي لسبلة البناء (ايضا) اي كسبلة السبينة
(قوله وان تلف) الى قوله فقيمتهما في المقي (قوله هذا) اي لزوم الاجراء (قوله والا نهى هالكة) وبنى
ان الخسبة حينئذ للمالك لانها غير متقومة وهي اثم ملكه سم على ج اقول ومنه يؤخذ انه لا نظر الى تلف
ما بنى عليها وان كان معصوما به يعلم ان قوله الا ان يخاف تلف ما بنى غير ادوات فاما الخسبة اذا كان
تلفه باخرها فهو غرمه به يسد فمما يؤول قوله وان تلف من مال الغاصب الخ من ان يؤول الى قوله ولو
لغاصب اه ع اقول وفي كل من الاخذ والمأخوذ فظهر بل الثاني يخالفنا كتبه على قول الشارح
الا اني قال تصرا لقيمة ثمنها (قوله فقيمتهما) عبارة النهاية قلنا بمثلها فان تعذر فقيمتهما وبعبارة سم
قوله فقيمتهما هكذا كثره ورواه في النهاية قلنا بمثلها فلا بد ان يؤول الى كماله كما يحتمل على تعذر المثل او
على ان المراد بالقيمة البديل اه (قوله ورجع المشتري) اي من الغاصب عرش اي بان اشتري شخص تلك
الخسبة وبنى عليها دار ام الجبل فان اشترى الخسبة بقصد تدارم جمع على الغاصب الذي باعه تلك
الخسبة كرهى (قوله ان جهل الخ) او يصدق في ذلك ما قيل من ينقل خلافه اه عرش (قوله مع الخوف)
انما يقيد به لانه مظنة لعدم رجوع المستأجر الى الغاصب ليكون قصرا بشره في زمن الخوف لئلا يملك
باذن من الغاصب نسب التفرقة فرجع المستأجر عليه امل من الامن فالرجوع فيه لانه امكن نظاره فلا يحتاج
لتنبيه عليه اه عرش (قوله وغرمه) اي الا ان يؤول الى كماله كرهى اه عرش (قوله به الخ) متعلق بقوله افسى (قوله ما
لم تصرا لقيمة ثمنها) اي فلا يخرج لانها كالمالك ولا ينافي هذا ما قدمناه من سم من ان المالك افسى اثم
ملكه لان المراد اثم اذا اشترى بعد ذلك كانت المالك اه عرش قول المتن (معصومين) يمكن اعرابه حلا
لغيره قلنا من النكرة بالاختصاص اه سم (قوله لسطا) اي ونحوه كقران اه معني اي السبينة

والمالكسبة (ولو غصب
نخبة) اوبنة (و بنى عليها)
ولم يخف من اخراجها تلف
نحو نفس ارمال معصوم
وكلامه لا يوصل قوله
لهذه ايضا (اخرجه) وان
تلف من مال الغاصب
اضاعف قيمتها لتعديده
ويلزمه آخر مثله او ارض
نقصها هذان بق لهاجمة
ولو ناهية والا نهى هالكة
فجذب قيمتها ورجع
المشتري ان جهل الاستحقاق
على باعه بارش نقص ثمنه
ومن ثم افسى بعضهم فبن
اكرى او جلا واذن في
السفر به مع الخوف فالتلف
فأثبتته آخره وغرمه قيمته
بأنه يرجع ما على مكر به
ان جهل ان الجبل لغريمه (ولو)
غصب خشبو ادرجهما
في سبينة كذلك تخرج
ما لم تصرا لقيمة ثمنها (الا ان)
يخاف تلف نفس ارمال
معصومين او اختصاص
كذلك ولو للغاصب بان
كانت في العدة والخسبة في
أعمالها فلا تنزع الا بعد
ومسؤولها لسطا لمهولة
الصبر الى خلاف الخسبة
فيما امر لانه لا يدر يتظلم
ويثبت يأخذ بالملك قيمتها

العقلية (قوله والمراد أقرب شط) أي ولما سار منه سم على آه عرش (قوله ماسر حوالا) عبارة
المفني من قولهم ولوا شطاً شياً، فمضوي لم ترع منه وقد امكنك أن تلي لا من جرح به تخاف به هلاك أو ما يبع
يتم تخاف به هلاك أو ما يبع التيم فليجوز ترع منه لأنه لا يؤثري في ذلك الشين في غير الآتي
تخالف الآتي، فلي التيم ولو شدة فمضوي جبره كان كل ما يخط به لأنه لا يبين ما لكونه غايته الغاصب
جرح الآتي باذنه فالمراد عليه أي الآتي ولو جعل الغصب يكلو قر به طعاماً مضو يافاً لم ينزع الخطأ
المضوي من الميت ولو آدمياً، وقوله ولوشد الحرفي النهاية مثله (قوله إلا الشين) قضية لاقتصار على هذا
لاحتشامان بما لا يرد كغيره ولا يتجاوز وقت وقوعه حيوان شامل للمأ كقول سم على جرح وهو متفاد ما
قديه يعني قوله الحيوان الغير المأكول آه عرش وفي سم أن الراض أي أو الغني لم يقيد بغير المأكول
آه (قوله ثم) أي في مسئلة الخطأ (قوله يعا بالاشين) أي في الحيوان الغير المأكول آه عرش (قوله
ضمياً) حال من فاعل زنى (قوله بشرطه) وهو آخرها عن وقت الضرورة كزدي أي بعد ضمير الامام بها
نمائية (قوله ومال غير معصوم) أي وانتمصاص غير معصوم (قوله كلما جرحي) أي وانتمصاصه (قوله
فلا يتق) أي انخبة (قوله لاجلها) أي النفس والمال الغير المعصومين (قوله هو في معصومين) أي مع أن
العطف بأو (قوله شبه تناقض) أي والآخر ادبشعر بعده (قوله وان صدق أحدهما الخ) أي في الجملة آه سم
(قوله الغاصب) أي قوله ولوشد أي في النهاية والغني قولنا المست (عالم بالشرع) أي ويختار استنبطه وغني
(قوله وان جعلت) أي بالآخر من قول المست (وان جعل) أي أو كر عليه واثبتت عليه آه غني (قوله
مطلقاً) أي بالماض، فتوضيها (قوله وان لم يكن اشتباذك عليه) يؤخذ من هذا جواباً لفتوة السوال عنها
وهي ان خصوصاً على جارية زوجه وسواها لم يدعيها له وان ملك زوجه لم يدعيه وعلم قبول ذلك منه
وحده وكون الولد رقيقاً لعلمه بفساد ذلك على مخالطها آه عرش (قوله وان أدنه للمالك) عبارة غافقة
والأسي والنهاية (فرع) ولوان المالك للغاصب والمشتري منق وطه الامانة المضو يتو وطى وجب عليه
المهر في أحد وجهين بحدان القفلان وقدمه الولد في أحد طرفي بقر جمعه آه (قوله مباحي) أي يقول
المصنف لأن اطلاعاً على ما بالآخر (قوله بعد) أي المهر (قوله حال الجهل) متعلق بقوله بعد (قوله بخلافه)
(قوله والمراد أقرب شط) أي ولما سار منه (قوله إلا الشين في حيوان غير آدمي) قضية لاقتصار على هذا
الامتناعان بما لا يرد كغيره ولا يتجاوز وقت وقوعه حيوان شامل للمأ كقول (قوله الغير المأكول) عبارة
الروض (فرع) وان شطاً بمضوي ترع من تلي لا من جرح به تخاف به هلاك أو ما يبع التيم المأكول
لا يؤثري في غير الآتي، فلم يقيد بغير المأكول (قوله إلا لأنه لا اعتبار الخ) عبارة الروض لا لا يؤثري
الشين في غير الآتي آه (قوله لاجلها نفس غير معصوم الخ) في العبا بماتصه (فرع) ولو أفضل حيواناً
ببناء أو في حوله لم يترك له غير جافان لم يكن آدمياً بل يرضى أو غير مجرم فلا وإن كان آدمياً مجرم
نقض ما لم يمت أوجي بياضاً أو مرء أو زانية حصناً أو فاقلاً في حمار بقتان أو أي الامام تركه متى عوت أو
آخر جمعه قتله على الوجه الشرعي فعل وان مات وهو مسلم نفع ليسل ويصل عليه أو كافر افلاخه وصدر في
تخبر به هذا المسائل بقوله قال المولى ثم قال عليه السلام لا تترك في المردمن أن الامامة تركه متى عوت بقتانه
ما قبله القمولى، بعد هذا عن القاضي من أنه انما يستحق قتل المرتد الزبني ولا يجوز تفرقه ولو تفرقه
فلينأمل أو أقول وهذا هو الواقع للامام بحسان القنعة وحديثه في شكل عدم النقص البناء على غير المجرم
آدمياً أو غير ما إذا كان فيه تعدد بيه لأنه خلاف احسان القنعة ثم قال في الآخر ولو أفضل المصنف في البناء
نقض وأخرج سواء كان المصنف أول غيره آه (قوله هو في معصومين الخ) يمكن اعرابه على الجواز فاقبل من
النكرة بالخصوص (قوله وان صدق أحدهما في الآخر) أي في الجملة

سقوط حق السرد لانه
انما ينشأ عنها ومن ثم سقط
برزخها قبل وطوعا ورضاها
او رضاها مقسدا او ظهر
في عميرة علقة المهر من انما
كسبية في سقوط المهر
لان ما وجد من ماصو زنا
فأصلت حكمه الا ترى انه
لو اشترى المهر بان فهذا
رد هابه (وعليه الخ) فان
علت) بالتحريم زناها
وكالزانية مرته ماتت على
رذنها (ووطع المشتري من
الغاصب كوطع) أي
الغاصب (قد) ما فرغ منه
من (الحد والمهر) وأرض
البكارة لا اشتراكهما في
وضع السرد على مال الغير
بغير حق نعم قبل دعواه
هنا الجمل مطلقا لم يقل
علت الغصب فيسقط عذر
مما سر (فان غصبه) أي
المالك المشتري المهر (لم
يرجع به) المشتري (على
الغاصب في الاطهر) لانه
الذي انتفع به وباشترى الاتفاق
وكذا أرض البكارة (وان
أجل) الغاصب أو المشتري
منه المصـ وبـ (عالما
بالتحريم) فالو روق غير
نسب) لما صرته زنا فان
انفصل خيا ضمنه كل منهما
أوستا بجنابة قبله وهو
عشر قبله أمه للسداد أو
بغير هاتمه كل منهما قيمته
يوم الانفصال وقول الاستوى
أنهما ناقضا ما هانده
الأدري بانه اشتباه فان هذا

أي المهر (قوله كما يفهمه) أي التقييد بالعلم (قوله الاتقان علت) يتأمل اه سم اقول وجه
الافهام ما في المفتي عقب القول الاتقان في هذا ايضا قد فهمنا قبله كقدرته اه (قوله فلا يجب مهر) خرج أرض
البكارة فيجب مع الطاعة كقالي في شرح الروض ولا يسقط أرضها بمطاعتها اه سم على ج اه عش (قوله
وانما أثر رضاها الخ) عبارة النهاية والمفتي الثاني يجب لانه اسيد هاهنا يسقط بمطاعتها كقوله أنت في قطع
بها وأجل الاول بان المهر وان كان لسرد فقد عهدت بانها بغيرها كقوله أنت قبل النحول اه (قوله لانه
انما ينشأ) أي المهر (قوله وارضاها) أي أرضها الاستمالة لزواج أرضها مقسدا للنفكا اه كردى (قوله
الأدري أنه لو اشترى الخ) وقد يفرق بين الرودا ذكر بان العيب في المبيع مانقص القيمة وانما منعا على
الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقل الرغبة ذهابا مدار المهر اسقطه على الزاوم ووجد من ان حقيقة
اه عش (قوله ان علت التحريم الخ) أي وطوعت اه معنى (قوله بالتحريم) التي توله أو بغيرها في
النهاية (قوله وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر سم وعش (قوله وارض البكارة) التي المن في المفتي
(قوله نعم قبل) عبارة المفتي فأتى فيه ما ذكر في حالي العلم والجمل الا أن مهمل المشتري قد ينشأ من الجهل
بكونها معصومة بقتله بقتل قوله في ذلك اه (قوله مطلقا) قريب عهد بالسلام أم لا نشأ بعد ما دعاه العلماء
أم لا اه عش (قوله وكذا أرض البكارة) فلا يرجع به على الاطهر لانه بدل حرم منها أتلفه اه معنى
قول المتن (وان أحجل الخ) قال في الروض وشرحه وبين المحلل في حالي العلم والجمل أرض نقص الولادة
فان ماتت بمطلو بعد رد المال كها سقط كل أرض أي أرض البكارة وأرض نقص الولادة لنحو لهما في القيمة
المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاحرة انتهى اه سم (قوله فان انفصل حيا) أي حيا تستقر
عيا أي وماتت ورض اه سم على ج أي فان بقي حيا فهو رقيق للسيد اه عش (قوله وأبغير هاتمه
كل منهما) وقالا للمفتي وشرح الروض والمنهج والمعملي أولا وخلافا للنهاية والمعملي ثانيا عبارة المفتي أو
بغيرها في وجوب رضائه على المحلل وجهان أو جهما كقالي شرط يتم كقولنا ظاهر النص لثبوت اليد عليه
تعالا لم والاف لا لان حياته غير مشققة وتبخرى إلى جهان في حـ (الهيئة المقصود بها الانفصال ميتا
وكذا في النهاية انما اعتدت الوجه الثاني فقلت أو جهما كقوله أو اسحق وغيره عدمه لان حياته الخ
أه قال عش قوله مر كقالي أو اسحق الخ معتد اه ونقل البيهقي اعاده أي الثاني أيضا عن القلوبي
والحلي والزبدي ثم قال والمحلل انما انفصل خياد هو رقيق فهو للسيد أو وهو حرة والغاصب القيمة يوم
الولادة وان انفصل ميتا بلجنابة لشيء مطلقا حرا أو رقيقا أو بجنابة فان كان رقيقا ضمنه الجنابة بعشر
قيمة أمه وضمنه الغاصب ذلك وان كان حرا نعلي الجنابة الفرغ على الغاصب عشرة قيمة أمه لانه هو الذي فأت
دلى المالك بالحرية وتكون الفرغ لورثة الجنين كذا قرره شيخنا البابي انتهى وما رأى اه (قوله انهما)
أي البنين (قوله فان هذا) أي تزويجهما ضمنان و (قوله وذلك) أي تزويجهما عدم ضمنان وحاصل
الرد على المفتي أنه انتقل نظره أي لاسنوى مسئلة إلى أخرى (قوله وبيان الخ) أي في شرح وعليه قيمته

(قوله كما يفهمه قوله الاتقان علت) يتأمل (قوله فلا يجب مهر) خرج أرض البكارة فيجب مع
المطاعة كقالي في الروض ولا يسقط أرضها بمطاعتها اه (قوله وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر (قوله في
المن وان أحجل عالما بالتحريم الخ) قال في الروض وشرحه وبين المحلل في حالي العلم والجمل أرض نقص
الولادة فان ماتت بمطلو بعد رد المال كها سقط كل أرض أي أرض البكارة وأرض نقص الولادة لثبوتها ولهما
في القيمة المذكورة في قوله ضمن القيمة كالمهر والاحرة (قوله) اه (اذن المالك الغاصب أو المشتري منه
بالوطء هل يسقط المهر فيقولان) وتسقط قيمة الولد فغيره بقا من الجنان لعدم سقوط المهر وهو
قياس نظيره في الزهر وقامه ترجع عدم سقوط قيمة الولد اه (قوله فان انفصل حيا) أي حيا
مستقر عيا (قوله فان انفصل حيا) أي وماتت ورض (قوله ضمنه كل منهما الخ) هو أحد الوجهين قال
في شرح الروض وهو ظاهر النص وفي شرح المنهج أنه الوجه الثاني لان حياته غير مشققة

(وانجهول) الغريم (مخبر)

من أسله لأنه اعتقدنا ثم عسق (نسب) لشبهة (وعليه) اذا انفصل جيا حيا مستقرة (قيمه) بتقدير وفه لتقو ينزعه بغيره فان انفصل ميتا بجنازة فعلى الجاني الغروهي نصف عشرينه بالابوعا به عشر قيمته ما مالها لا تقدره قنانيه قال المتولي والغروهي مائة فلا يفرم الوالي حتى ياخذها وتوفى به الامام أو يغير جنازة لم يضمن لعدم قن حياته وفارق ماضى في الرقيق بأنه يدخل تحت السد فحصل تبع الام في الضمان وهذا هو الذي تحت السد وتورد الأذرى في حادثة مستقرة ورج غير ماله كالمالي أفعمه تعليلهم - الميت بان لم ينفق حياته وقد يقال بل قياس الحاقهم بهنا بالمت في انظاره انه هنا كذلك ومعنى التعليل اما لم ينفق حياته حيا بعد بها والعبرة بقيمته يوم الانفصال لتقدير تقويم قبسه ويزعمه أورش نقص الولادة (و يرجعها) أى بقية الولادته ماله أورش بقية الولادة (المشترى على الغاصب) لان غريمه ليس من قبضة الشراء بل قبضته أن يسلمه الولاد من غير غرامه تورج بالبلقي ان المتب كالشترى (ولو تلف المصنوع عند المشتري وغريمه يرجع به)

قول المتن (وانجهول) أى المحل من الغاصب أو المشتري (قوله من أسله) أى قوله وفارق في النهاية وإلى قوله وتورد الأذرى المعنى (قوله) لا انه اعتقدنا (مخبر) وتظهر فائدة ذلك في التماثل في النسخ اه عش (قوله) ديه (الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري من (قوله) وعليه أى الاب اه سم (قوله) عشر قيمة (أمة) أى سواء كان حيا أو ميتا لا تقدر الحرقى قنانيه حق الغاصب أو المشتري لان ضمانه بالتقويم لا الرق على السيد اه عش (قوله) في حقته أى الاب أى الغريم يضمن بذلك اه سم زاد الفنى والروض وشرحه ثم ان كانت الغرة أكثر فالزائد وثلاثين أو أقل من الغاصب أو المشتري منه لعمالة عشر قيمة الام كامله اه (قوله) قال المتولي (مخبر) معتمد اه عش (قوله) والغروهي حصة (مخبر) وانتهى (قوله) وسأى لمن شاء الله تعالى أن يبدل الحنين المحنى عليه عمله العادلة قال المتولي والغروهي حصة (مخبر) اه (قوله) فلا يفرم الوالي أى لعماله النشر المذكور و (قوله) حتى ياخذها أى الغريم الجاني اه عش (قوله) وفارق ماضى أى على ما عنده الشارح أمامه مقابل فستويان كالمظهر اه سم (قوله) ورج غير (مخبر) اه (قوله) النهاية والمعنى (قوله) أنه كالمالي أى فيجب ضمانه لا بالتقينا بغيره معنى ونهاية قال عش هل تعتبر قيمته بتقدير أن له حيا مستقرة أو يضمنه بعشرين قيمة أمه كالمزول منها الجنازة فيه نظر ولا يبعد أن المراد الاول لأنه الذى يظهر فيه التردد بين كونه مضمونا أو لا اه (قوله) لتقدير التقويم (مخبر) أى قوله ورج في النهاية القول ومثله إلى المتن وإلى قوله لأنه لم يتلفها في المنة حتى اللفظ (مخبر) اه (قوله) أى حصة (الولد) قال في الروض للمعقد اه سم (قوله) ومثله الاول التائب (قوله) ومثله قيمة أرض الولادة كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بأورش التعبد عنه بفعله أو بغير فعله كالمالي الآن يفرق بان هذا من آثار ما يرجع بما غريمه بسببه وهو الوطه اه سم (قوله) ورج بالبلقي (مخبر) اه (قوله) وقال المعنى شرح الروض وخلافا للنهاية عبارة واقصاره على المشتري ففهم أن المتب من الغاصب لا يرجع بها إلى القيمة على الغاصب وهو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين اه قال عش وله وجهان أن المتب لما لم يفرم بدل الام ضعف بآثاره بالحق بالمشتري بغيره الثمن قويا بغيره ثمنه وما كد تغير ومنه البايع بأخذ الثمن وزعمه في الأوفار وأفعمه كلام الروض لإفاده في شرحه ويجرى الوجهان في حل جميعه مقصودة انفصل مستا واقصا والشارح إلى المحلى على حكاية الضمان لثبوت الدعاه بها لأنه تبع فيه الرافعي هنا قوله أنه ظاهر النص لكنه صح بعد ذلك بأوراق صمد الضمان وقوا في الشرح الصغير شرح مر (قوله) وهي نصف عشرينه (الاب) الذى هو الغاصب أو المشتري منه (قوله) وعليه أى الاب عشر قيمة أملا لكها قال في الروض فبأنه الماله ان ساوى قيمة الغرة وان كانت الغرة أكثر فالزائد لورثة الحنين وان كانت أقل ضمن الغاصب أى والمشتري منه لعماله الام كالمزول وانما أى المحل قبل الجنازة فظهر تلايه أى ان كان فهو الوارث وهل يضمن أى لو ما كان يضمنه ولو كان حيا وجهان اه قال في شرحه والوجه الضمان متعلقين كالمحل اه وقوله فالزائد وثلاثين يتأمل التفسير لأن قيمة الغرة لورثة متقوى لو كان مع الاب بالذى هو الغاصب أو المشتري منه عند استحقاق جميع الغرة لأنها مركة الحنين ولم يتعلق بها حتى يقدم على الارث فان زعم قيمة الام لم يحصل لاتعلقه بالغرة فلا يفرم (قوله) لا تقدره قنانيه (قوله) أى والغريم يضمن بذلك (قوله) وفارق ماضى في الرقيق (قوله) أى على ما عنده الشارح أمامه مقابل فستويان كالمظهر (قوله) ورج غير (مخبر) اه (قوله) أى حصة (الولد) قال في الروض المنة دحوا (قوله) ومثله قيمة أرض الولادة كذا في الروض وقد يشكل بعدم الرجوع بأورش التعبد عنه بفعله أو بغير فعله كالمالي الآن يفرق بان هذا من آثار ما يرجع بما غريمه بسببه وهو الوطه (قوله) لان غريمه ليس من قبضة الشراء (مخبر) اه قد يخرج الوالي الرقيق حتى لا يرجع قيمته وقد يقضيه بتقدير الروض باخر في قوله وقيمة الوالي المتعددا اه أى يرجع بها (قوله) ورج بالبلقي ان المتب كالشترى عبارة الروض وفيه يرجع للمتب منه أى من الغاصب بقيمة الوالي وجهان اه وأصح الوجهين عدم الرجوع

وان جهله لان المبيع بعد القبض من غيبته وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا لو تعبد عند دفع الاظهر) فسيوية بين الجله والاخر هذا ان لم يكن بفعله والا لم يرجع قطعا (ولا يرجع بفرضه من غيبته ما سئفواها) كس (في الاظهر) لما سرف المهر (و يرجع بفرضه ما تلفت عنده) من المنافع ونحوها كثر ونواج وكسب من غير استيفاء اذا غرم المالك مقابله لانه لم يتلفها ولا ائتم ضمانها بالعقد ومما وان شملت العين افعال كنه غير مراد لانه قدم حكمه وكلامه جنانا نحو في المنفعة الفوائد من قبل المنفعة وتلف هذا الاجرام اختلفت خطه تا بعد الفاء لمع والضمير للمنفعة مصر صاوان مع عوده لهما علم (ع) التائين رعابه للفظا (و بارش نقص بنائه) بالمهله (وغر اسماذا) اشترى ارضوا بني او

غرس فيها من غيبته ما سئفواها
للمعير فلم يرض ببقاها ذلك
فيها حتى (نقض) بالمجمعة
بناؤه او غراسه (في الاصح)
فهي اما الاولى فلما س
واما الثانية فقلانه غرسه
بالمبيع وان جهل الحال
ايضالا انه مقصر بعدم عهده
حتى وقع في ذلك ف يرجع
عليه بارش ما حصل في ماله
من النقص وهو ما بين قيمته
فانما ومقابلها وللمستحق
تكليف المشرى نزع ما رزق
به من نحو ما بنا وجس ثم
يرجع بارش نقصه على
البائع لذلك فالف الرضة
من البغوى او فرو القياس
ان لا يرجع على الغاصب
بما اتفق على العبد وما
ادى من خواج الارض لانه
شرع في الشراء على انه
وضمنها (وكل ما لو غرمه
اشترى رجعه) على
الغاصب كقيمة المبيع او جرة
المنافع الفاتية تحت يده (لو
غرمه الغاصب) ابتداء لم
يرجعه على المشتري
لان القرض على الغاصب
قط (وبالا) أي وكل ما لو

فقياس التغلف على البائع بالرجوع الى التغلف عليه بالقيمة اه (قوله وان جهله لان) الى قوله وان جهل
الحال في النهاية الاقوله ولقد هذا الى المتن قول المتن (وكذا لو تعبد بالرجوع) أي لا يرجع بفرضه ما تلفت عنده
عنده ما اختلفا في غرامه من نقصانها بالولادة غير جمع به كس (قوله كس) أي و كسب سكتي (قوله لانا
مراخ) أي من أنه الذي انتفع به و بالمراسلات (قوله وما) أي في قول المتن ما تلف الخ (قوله ايضا) أي
كالمنفعة (قوله لكنه غير مراد الخ) أي في معنى لفظة ثمن العلم العام لانه الخصوص (قوله والفوائد) أي
كثيرة الشجرة وتناج الباع وكسب العبد اه معنى (قوله هذا الاجرام) أي اجرام الشجر (قوله للمنفعة)
أي المرافعة (قوله فلم يرض) أي الغير (قوله حتى نقض الخ) فتمساقا به بناء الفاعل وقضية مساق
النهاية والمغنى وكجانب تناو في الشرح بالاولا به بناء المقبول (قوله فبما) أي في قوله و يرجع بفرض
ما تلف الخ وقوله و بارش نقص بنائه الخ (قوله فلما س) أي بقوله لانه لم يتلفها الخ (قوله وان جهل الحال)
أي البائع (ايضا) أي كالمشتري (لانه الخ) أي البائع و (قوله في ذلك) أي في دفعه (قوله يرجع الخ) أي
المشتري هذا ما تيسر في الحل ولو حذف هذه الغاية وعلمنا كان أولى لان تلك العلة انما هي ظاهرة في مقابل
الاصح فلما س (قوله فالف الروضة الخ) اعتمد المغنى في ذلك لورج الغاصب الامه المغصوب وتوطينها
الرجوع واستخدمها بلا غرم المهر والآخر تم يرجع لانه استوفى مقابلها بخلاف المنافع الفاتية عنده
فانه يرجع بفرضها اه (قوله على العبد) أي والغاية انما هي من التغلب (قوله بضعتها) أي موثا لرق
والارض قول المتن (وكل ما) (قائه) «كسبت موصولة بكل اذا كانت ظرفا فان لم تكن ظرفا كتبت
مقصولة كلها معنى و زاد في العبري كل مبتدا وموصولة او موصولة فلو لم يفتح ان والجله الاولى
من الشرط والجز اصله أو مصقولة الجله الثانية خبر وقوله وبالا غير جمع مقضى ضيعه أنه حذف مبتدا
وبعض الصلة أو المفعول بعض الخبر وانظر هل هو باثر عربية اه اقول لانا مع من الجواز مع القرينة
القاهرة على أنه يمكن أن ما في قوله وبالا الخ موصولة استغنى عن قول الشارح أي وكل ما الخ حصل معنى
فليس فيه حذف المبتدا (قوله على الغاصب) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي قول المتن وبالا
غير جمع (قوله للمشتري) أي عنده ولو حذفه في كل في النهاية والمغنى لكن أولى (قوله بالمالك) أي للغاصب
(قوله كس نظيره) أي في شرح والايدى المترتبة الخ (قوله فهو مقر) أي الغاصب وكذا خبره (قوله ولو
زاد القياس الخ) كالذا كانت قيمة بموت الغصباته وباعتها بضمين وهو يساوم او بلغت قيمته عند
المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلاثين اه يعبري أي بان لم يزد عنده على خمسين فلا يرجع
الغاصب بالخمسين الناقصة عنده قول المتن (فكالمشتري) أي انما سرف قول الشارح حر وتقصاره على
المشتري الخ اه رشدي أي خلافا لما سرف في المنفعة والمغنى و شرح الرض الموقوف لخلق المتن هذا (قوله
ومرأ وائل الباب الخ) صبارا لنهاية والمغنى قال الاسوي و قد سبق اول الباب بيان ذلك فقالوا لايدى المترتبة

شرح حر (قوله لكنه غير مراد لانه قدم حكمه وكلامه هذا الخ) فهو من العام المخصوص (قوله في فرض)
أي الغير ش (قوله فيما تقر من الرجوع وعنده) قال الاسوي وليس المراد انهم كلشترى في جميع

غرمه المشتري لم يرجعه على الغاصب كقيمة العين والاجرا ومنافع استوفواها (قوله يرجع به) الغاصب اذا غرمه ابتداء
على المشتري لان القرض عليه فقط لتلف في يده ان لم يسبق من الغاصب اعتراف للمشتري بالمالك كس نظيره ولو لا فهو مقر بان المقصوب
منه ظالمه والمظالم لا يرجع الا على ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب علمها عند المشتري لم يطلب تلك الزادة لانه لم يرض بدفعها فاذا
غرمها الغاصب لم يرجعها وليس ذلك مما عليه الغاصب لما تقر وان المشتري لا يفرم الزائد ولا يطالب به (قلت وكل من انبت) بنو نين ثمانية
ورابسة كالجمل (يده على الغاصب كالمشتري) فيما تقر ومن الرجوع وعنده (والله اعلم) وما اذني البليدة بكر ذلك يابن من هذا

على

على يد الغاصب أبدى ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقديه ما أطلقهنا اه قال عش قوله وقديه ما أطلقهنا اه بان يقال وكل من انتبذ موهى ضامته كالمتبرع والمستام ما لو كانت يد مأمينة كلوديع فهو كالغاصب في كونه طريقا في الضمان وأما قرار الضمان فليس الغاصب ما يمكن من انتبذ يد على يد الغاصب منها فقرار الضمان عليه كالمشترى اه وقوله ما يمكن من انتبذ يد الخ على اختيار النهاية خلافاً لاختصاص المني والاسنى (قوله وأقام بدخا) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه يصدق الخ على كل وادى أحد على آخر الغصب وادى الآخر لوديع متعلا سم على أي فاحذف مدى الغصب اه عش (كتاب الشفعة) *

(قوله باسكان الفاء) الخ قوله كذا قبل في النهاية اللفظة أو نصيبه (قوله باسكان الفاء) أي ومنه التين اه معنى (قوله من الشفع) عبارة المعنى والسر ما وى ما هو قد من الشفع بمعنى الضم على الشهر من شفع الشيء ضمته سميت بذلك لضم نصيب الشريك إلى نصيبه وبمعنى التقوية أو الزيادة وقيل من الشفعة اه أي ظالم أخذ أخص من المأخوذ منه كلوا لاصل في النقل (قوله اله) أي نفسه أو نصيبه (قوله أو من الشفعة) عطف كقوله الآي أو من الزيادة الخ على قوله من الشفع (قوله كل من) أي الشفعة (قوله أو من الزيادة والتقوية) المناسب والتقوية لا يلائم ما نحن في اختلافه قال بكل منهما قائل وانظر اللفظ المستعمل في الزيادة والتقوية هل هو لفظ الشفع أو الشفعة أو غيرها اه رشدي أقول قد علم مما مر من المعنى أن المستعمل فيما لفظ الشفع (قوله والتقوية) عطف مضاف اه عش (قوله ويرجعان لما قبلهما) أي يرجع الزيادة والشفعة إلى الشفع لان الشفعة هي التي تعود لهما أيضا الزيادة نصيرها لال السهل إلى الزيادة قاله الكردى وقوله لان الشفعة ما الخ أي والشفع في اللفظ ما خ صارة عش قوله ويرجعان إلى الزيادة والتقوية لما قبلهما أي من قوله أو من الشفعة وذلك لان أقل ما زاد عليه الواحد لم يذبحه وتراواند اذا انضم إلى الواحد كان المجموع ضد لور اه أقول قوله وذلك لان الخ لا يبدال لوجه الشفعة بل للشفع مفتضى لقوله الموافق لما مر من المعنى ان يصر ما قبلهما بالشفع ويحتمل أنما كاهيه عن الشفع والشفعة في كلامه نشر على ترتيب التثنية (قوله وشرعا) أي قوله كذا قبل في المعنى الاقوية وقوله بل يقسم إلى بالغوى (قوله وشرعا) عطف على لفظ (قوله حق) أي استحقاق التثنية وان لم يوجد التثنية (قوله فمهرى) بالغوى أو الجبر صفة للمضاف والمضاف إليه (قوله واستعدا الخ) عطف على مؤنثة أي وانما ثبتت الشفعة ليدفع الشفع ضرر مؤنثة القسمة وضرر استعدا المرافق ولم يأخذ بالشفعة اه بجبري ويجوز عطف على القسمة أيضا (قوله وغيرها) انظر ما مر من المرافق وقد أسقطنا نهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله الصاروة اله) أي الشفع بالسم على طلبها المشتري اه بجبري (قوله وقبس ضرر سوء المشاركة) ويبنى على القولين أي أن قلنا بالاول لم تثبت الشفعة في القسم بطلت منفعته المقصودة كعماد وحى صغيرين وهو الاصح الآتي وان قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما لا مانع من القول بهما ورشدي وعش وقد يجب بان مراد سم بقوله عماد ضرر ومن معار هذا لا يصدق نحو الجاه الصغير (قوله ولكونها) أي الحصة المأخوذة بالشفعة (قوله اشارته إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب نظر وجهها بان يستبعد وأنار وبشرى في الان ارفاد اشارته إلى أنها كلها مستثناة منه اه سم عبارة المعنى وقد كثر عطف الغصب لانهما أخذت فمها فكانت هاستثنان من غير أي عدم افعال الغير

ما سبق قد سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والأيدي المترتبة على يد الغاصب أبدى ضمان الخ فتأمل ما قاله هناك وقديه ما أطلقهنا اه (قوله وأقام بدخا) سكت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه لنصدق المدعى كل وادى أحد على الآخر الغصب وادى الآخر لوديع متعلا انتهى واقفه فعلى ما علم (قوله وقيل ضرر سوء المشاركة) ما لا مانع من اعادة الامر بن (قوله اشارته إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء

(كتاب الشفعة)

فراسمه (فرع) وادى على آخر تحت يد ما بان له فيها النصف متلا ولا غيرها فاجاب بانها انما كانت عندي بجهة النهاية وأعلم بنية بها ليس منها كما استنبطه الباقي من كلامه للروى في الشركة وقول بعضهم لهم ان من فوته كالمارة منه فليضمها رد بان جعل الاسباب كلها له زمن فوته مخرج في كمالها ما جئت لا كالمتبرع (كتاب الشفعة) *

باسكان الفاء وسكن فيها وهي لغة من الشفع ضد التور كان الشفع يعمل نفسه أو نصيبه شفعاً يضم نصيب شريكها له أو من الشفعة لان الأخذ بالحيلة كل من بها أو من الزيادة والتقوية ويرجعان لما قبلهما وشرعا ذلك فمهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعض لدفع الضرر أي ضرر مؤنثة القسمة واستعدا المرافق وغيرها كالمعد والنور والبالوعة في الحصة الصاروة له وقيل ضرر سوء المشاركة وانما تؤخذ فمهرى اجعلت أو الغصب اشارته إلى استثنائها منه والاصل فيها

الاجماع الامن شذوا لاجل
 تكبر الخواي فخر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بالشقة في كل مالم يقسم
 فاذا وقعت الحدود وصرفت
 الطرق فلا شقة وقوله لم
 يقسم ظاهر فيه انه يقبل
 القضية لان الاصل في النفي
 بسم أن يكون في المسكن
 بخلافه بلا استعمال
 أحدهما بل الآخر يجوز
 أو اجمال قاله ابن دقيق
 العيد والغرض منها أفضل
 الآن يكون المشتري نادما
 أو غبورا أو أراكله بالسلطة
 أخذوا ما حوز منه وما أخذوا
 والصيغة انما تنفي في التام
 كإياي لا تثبت في (يقول)
 ابتداء وان يبيع مع أرض
 الضم المذكور ولانه لا يوم
 بخلافه العاقل فثبت فيه
 ضرر المشاركة وخرج
 بابتداء ختم الدار بعد
 ثبوت الشقة فان نقضها
 وان نقل عنها يؤخذ بها كذا
 قيل ولا يصح لان التبعة
 هنا في التملك لا في الثبوت
 الذي الكلام فيه (بل) انما
 تثبت في أرض وما فيها من
 بناء وما يشيع من باب عرف
 مسر ومفتاح غلق مثبت
 وكل من فصل وقف عليه نفع
 متصل على ما في البيع
 (وشتر) وربواصل جز
 مرارا (تبع) الارض لغير
 مسلم فخر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالشقة في
 كل شرك لم يقسم به

فهر اه (قوله الاجماع الخ) عبارة مألوفة وحكى ابن المنذر فيها لاجماع لكن نقل الرافي عن جابر بن
 زيد بن التميمي انكارها قال المنذري ولعل ذلك لم يصح اه (قوله في كل مالم يقسم) أي مشترك
 لم يقسم لان عدم التقسيم يستلزم الشر كقول ربيعة مسلم في كل شركتم تقسم اه عش (قوله فاذا وقعت
 الحدود) معنى وقوع الحدود وتصريف الطرق انه حصلت الشقة بالنقل فصار كل منهما ملجأ الاخر بعد
 ان كان شركا ولا شقة للجار عش اه يعبري (قوله ومصرط الخ) هو بالتشديد أي معزلة وينت اه
 عش وفي يعبري قال سم بالتحقيق أي فرقت أي جعل لكل طريق فان فرقت الطريق المشتركة
 وجعلت بين الشركاء فهو عطف صغير اذ لا يلزم من وقوع الحدود بين الطرق اه (قوله لان الاصل
 في النفي الخ) ولان مقابلة قوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك اه سم (قوله بخلافه بلا) فيكون
 في الممكن وغيره اه عش أقول القضية قول الشارح كالتأني واستعمال أحدهما الخ أن لا يعكس لم
 فالأصل في النفي بلا الامتناع فلما جاع (قوله يجوز) أي يجوز ان وجدت قرينة ظاهرة على المراد
 كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن فر ينسحق تنصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجاله لم تضع
 دلالة عش اه يعبري وقوله واذا لم تكن قرينة فمعنى أي لم يكن نصارفة عن الامكان فلم وعن
 الامتناع في الاذا لم تنصب قرينة أصلا فيصير اللفظ على المعنى الحقيقي من الامكان في الأولى والامتناع في
 الثانية فلا يكون في الكلام يجوز ولا جبال (قوله والصغرى اه أفضل) ظاهر وان اشتد البهاجة
 الشريك القديم فيكون ذلك من باب الابتاز وهو أولى لكنه حيث لم يدع البهاض ورة كالاتحاد للعلم
 للعلم بعد دخول الوقت ويحله أيضا حيث لم يترتب على التملك معصية ولا كان يكون المشتري مسهورا
 بالغير فغني أن يكون الاندخا مستقبلا والحيان تعين طر بقائه ما يردنا شترى من الصغرى اه
 عش (قوله أو غبورا) عطف مسبب على مسبب أي فيكون الاندخا أفضل اه عش (قوله والصيغة انما
 تنص الخ) أي فلا حاجة لصددها كابل لا يصح اه عش قول المتن (فيقول) أي كالحبوان والشياب
 (قوله ابتداء) واجمع لنفي أي لا تثبت ابتداء اه كرى أقول قول المفسر والمراد بالنقل المتقول ابتداء
 لخرج الدار اذا ثبت بعد ثبوت الشقة الخ مصر في اه قيد للمتقول وكذا قول الشارح لا قبل ان
 التبعين الخ ما في حق سم هناك مصر فيه (قوله لغير المذكور) فانه يخصها بما تدخله الشقة والحدود
 والطرق وهذا لا يكون في المتقولات اه معنى (قوله فثبتا بدفيه ضرر والمشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما
 سبق ضرر مؤثما لقصه وهو لا يتكرر سم على جويان الجواب بانه لم يقتصر على ضرر القضية بل
 ذكر التعليل معاقفه هذا لغير الخ ناظر لتعليل الاول وقوله ولانه لا يوم الخ ناظر لتعليل الثاني اه عش
 أي ولم يذكره بصيغة التريض كقوله جاسم (قوله ولا يصح) أي الاخراج لاحكم الخ من أخذ النقص
 بالشقة فلا تملكه سم عش (قوله هنا) أي في مسئلة تهمد الدار (قوله لا في ثبوت) أي لان النقص
 حين ثبوت الشقة كان مثبتا لا متقولا اه سم (قوله وما يشيع) أي القوة وبحث في المتن الاقوله على ما
 في البيع وقوله وخرج الى بوشط التبعة الى قول المن والاشقة في النهاية الاقوله ولم يشرط دخوله فيه
 ولفظا في ما يشرط الخ تارة واما حدث الى الواعظ فخذ (قوله باب) أي منصوب أو منفصل بعد البيع
 كإياي (قوله وأصل جز) أي ما ينبت منه اه عش (قوله تبع الارض) قال الحلي هل وان نص عليه
 لعدم دخولها في القصب بل وجهه انه بقيد صدوانا أو غير حق الان واد الاشارة الى انها كانت مستثناة منه
 (قوله لان الاصل في النفي بل الخ) ولان مقابلة بقوله فاذا وقعت الخ ظاهر في ذلك (قوله أو اجمال) الظاهر
 أو احتمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيعتل ان المراد بالاجمال المساحته من قبيل التجو وقلنا بل
 وقد روي معنى التساهل (قوله فثبتا بدفيه ضرر والمشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤثما
 القصة وهو لا يتكرر (قوله لا في الثبوت) أي لان النقص حين ثبوت الشقة كان مثبتا لا متقولا (قوله)

مع الأرض أولاً لأنه انص عليه صار مستقلاً انظر اه وفي عرش على هو ما يقتضي أنها ثابت فيه ولو نص
على خشوه وان النصيب عليه لا يضر جعن التبعيض عند الإطلاق اه يجزى (قوله أي ثابت ببع)
الاولى خلفه أي (قوله وهو الدار الخ) عبارة عرش الربيع مفرد وقيل اسم جمع قال النووي في شرح
مسلم والربيع والرابعة يقع الرعايا وسكان البساتين والربيع الحار والمسكن ومطلق الأرض وأصله المنزل الذي
يربعون فيه والربيع ثابته الربيع وقيل واحد والجمع الذي هو اسم الجنس وبع كسر وفتح اه انتهت
(قوله أرضاً) من الحديث وعطف على ربيعة (قوله لا يجل الخ) الذي في النهاية ولا يجل الخ بالواو (قوله
حتى يؤذن) أي يعلم (قوله الحديث) آتوه بكل ما يغني وشرح الرض فان شاء أخذوا فان شاء ترك فان شاء
ولم يؤذنه فهو أحق به ثم قال شرح الرض ومفهوم الخبر أنه إذا استأذن بشر كيف البيع فاذن له لاشغفه له
قال في المطلب ولم يصر إليه أحد من أهله ابنا عكاً بصفة الاختيار اه (قوله أي لا يجل الخ) عبارة شرح
الرض قال أي في المطلب والخبر يقتضي احتياج استئذان الشرع لقبول البيع ولم يغفر به في كلام أحد من
أصحابنا وهذا الخبر لا يوجب عسوقه مع وقد قال الشافعي إذا صرح الحديث حاضر وأبعد عني عرض الحائط
انتهى وقد يجب حمل عدم الحل في الخبر على خلاف الأولى والمعنى أن ذلك لا يجل حلماً مستوي الطرفين اه
(قوله إذا لا تأثم الخ) هذا مجمل ولا يصلح صافاً من الحرمة فكان ينبغي أن يذكر ما يجل على عدم التأثم اه
عرش (قوله أي أرض محتكرة) وهو ربيعاً يباع ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة
أو ملكاً كذا بمقدرة في كل سنة في مقابل الأرض من غير تقدير مبدئية في كل خارج المضروب على الأرض
كل سنة كذا واغتر ذلك للضرورة اه عرش (قوله لأنه) أي ما ذكر من البناء والشجر (قوله إن يباع)
أي البناء والشجر (قوله وأسه) أي أرضاً خالصة اه سم زاد عرش لكن المفهوم مما يأتي في الشارح
هو من السبكي أن الراد فيه اه (قوله لا تغير) أي بلا ضم شيء إلى الأصل من الأرض التي في قوله
(قوله من أشجار الخ) صاف على من جدار الخ وكان الأولى أو أشجار الخ عطف على شصا (قوله تابعة أي
من حيث التصرف للمعشوق لأن المراد أنه باع الجدار ودخلت الأرض تبعاً لما في من السبكي اه عرش
(قوله صرح السبكي) عبارة تشرح التبعيض وينبغي أن يكون صورة المسئلة حيث صرح بتخول الأساس
والفرس في البيع وكان امرئيين قبل ذلك فإنه أظام ورهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصر
بدخولهما لم يدخل في البيع في الأصح فان قلت كلامهم في البيع يقتضي أنه إذا قال بعتك الجدار وأساسه
صم وان لم يراسم قلت المراد بذلك الأساس الذي هو بعضه كشوا الحية أما الأساس الذي هو مكان البناء
فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق على الإجماع فإذا صرح به اشترط فيفسر وط البيع انتهى
وتبعه في القرون على ذلك به تعلم ما في اختصار الشارح من الإجمال والأحكام سم على جرو يؤخذ من كلام
الشارح في الفرق التي ما هو المقصود من أنه إذا باع الجدار وأساسه وأراد به الأرض لم يصح البيع أو ما هو
مستور بالأرض صم لأنه الذي يدخل في اسم الجدار عند الإطلاق اه عرش (قوله لا يباعها) أي لا يباع
بيع الجدار مع أساسه فقط وبيع الأشجار مع غارها فقط (قوله من ربيعة الاس) أي الأرض الحاملة للبناء

وأسه أي أرضه الحاملة له (قوله وصرح السبكي الخ) عبارة تشرح المنهاج منه وينبغي أن يكون صورة
المسئلة حيث صرح بدخول الأساس والفرس في البيع وكان امرئيين قبل ذلك فإنه أظام ورهما وصرح
بدخولهما لم يصح البيع فان لم يصر بدخولهما لم يدخل في البيع في الأصح فان قلت كلامهم في البيع
يقتضي أنه إذا قال بعتك الجدار وأساسه صم وان لم يراسم قلت المراد بذلك الأساس الذي هو بعضه كشوا
الحية أما الأساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق في الأصح فإذا صرح به
اشترط فيه شروط البيع والجل من تردد بين الرقبتين يشبه الجزع ويشبه الفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة
البيع إذا قال بعتك الجدار به وحده انتهى وتبعه في القرون على ذلك به تعلم ما في اختصار الشارح من
الإجمال والأحكام (قوله الاس) أي الأرض الحاملة للبناء وقوله والفرس أي الأرض الحاملة للشجرة

أي ثابته ببع وهو الدار
ومطلق الأرض أو ما تأثم أي
بستان لا يجل له أن يبيع
حتى يؤذن بشر بكتا الحديث
أي لا يجل له ذلك حصل
مستوي الطرفين إذا تأثم
في عدم استئذان الشرع بك
وتخرج ببيعاً ببيع بناء
وشصه وفي أرض محتكرة
لأنه كل من يول شرط التبعية
أن يباعاً مع ما حولها لمن
الأرض فأوباع شصاً من
حداً وأسه لا يبرأ من
أشجار وغارها لا يبرأ
شصاً لأن الأرض هنا تابعة
وصرح السبكي بأنه لا بد
هنا من ربيعة الاس

والغرض فرقی بینتو بین مامری بعثت (۵۶) الجدار وأساسه بانہ شہ داخل مع السكون عن متعلقاته فانہ عن منفصله لا يدخل إلی المبتع عند الإطلاق فانه مرتب

[illegible]

ووثبتها وبعت أثمانها ولو
عرض الجار بيعت لو كانت
أرضه هي المقصود ثبتت
الشفعة لأن الأرض هي
المتبوع مع شئ (وكذا ذكره)
موجود عند البيع (لـ)
يؤبر) حيث ذل في شرط
خشوه فيه (في الاسم)
وان تأي عند أخذنا أخوه
لغير ذلك لانه يبيع الأصل
في البيع فكذا في الأخذ
هنا ولا تأخر لطرز وتارة
لتنقم - فتدو ياذنه كزيادة
الشجر بل قال المادردى
يأخذون طلع المادردى
عند البيع مباشرة خشوه
فيه فلا يؤخذ كغير غير
وطبشط خشوه وأما
حادث بعد البيع فلا يأخذ
ان لم يؤمر عند الأت ذواتها
تؤخذ الأرض والفصل
بعضهما من التين (ولا
شفعة في حجرة) مشتركة باع
أحدهما أعيه منها وقد
(ثبت على سقف غير
اشترك) السكنى لئلا يثأر
لأحدهما الفلاح أو لها هي
كلما قول (وكذا مشترك في
الاسم) لأن السقف الذي
هو أرضه لا يثأر في
عليه كذلك ولو اشتركا في
سفل وانقص أحدهما
بعاده فباع صاحب السفل
عالم مع أعيه من السفل
أخذ التشر بل هذا إقتلان
العلو لا مشرك فيه ويجرى
ذلك في أرض مشتركة
شعر لأحدهما (وكل ما وقع بط

بأن لا يتغير به بعد القسمة
من الوجه الذي كان يتغير
به قبلها (كعلم وحي)
مغير من لا يمكن تقديرهما
(لا شفعة فيه في الأصح)
تختلف الكبير من لان له
تبوؤ إلى القسم كما دفع
ضرر مؤنة القسمة والمخافة
التي أفراد الحصاة صاورة إلى
الشريك بالمرافق وهذا
الضرر حاصل قبل البيع
ومن حق الراغب في سهم
الشريك أن يتخلص
صاحبه منه بالبيع فلما
باعه لغيره ملطه الشرع على
أنخذ منه فعلم بتبوءها لكل
شريك يجبر على القسمة
كأنك تشتري أصغر مدافع
شريك بغيرها فثبت له
بخصلاف عكسه لا الأول
يجبر على القسمة من الثاني
كإتيان في باعوا - برأيه
بطلوا - فثبت له الرحي
مع ترادفهما لأنه أنقص
قبل العرف إطلاق الطائفة
على المكان والرحي على
الحجر وهو غير مراد هنا لأنه
موقوف وهو أنما يتخذ تبعاً
للمكان فالمراد أن كل المد
اللعن - ويتخذ تبعاً للحجر
أولى له وليس بسيدلان
هذا إن سلم عرف طائفة
والذي تقر ترادفهما لغة
فلا رواد (ولا شفعة لا
لشريك) في المقار الأخذ
لوقفهما ومكاتبه - به
وغيره أي كمعجده شقص
لوقوف فباعه شريكه بشفع
له طائفة - لا تثبت لغيره
الشريك كل من عين داره شريك فيها وإنه بيعت

النقص لأنه مستحق البقاء وعلمه فلو اتسم أي الشريك كان القدر على الأرض وشركه النصف الذي ذبه
الشريك لغير مالك الشريك فلا قرب أنه يكلف حيث ذبحوا الجميع لأنه لا حق لملك الشريك لأن الأرض اه
(قوله) بأن لا يتغير به بعد القسمة من الوجه (المع) يظهر أنه لو انتفع به من غير ذلك الوجه كان أمكن جعل
الحام دارين والطلعون كذلك عدم تبوؤ الشفعة حيث ذل أن يفهم ما في هذه ليس من الوجه الذي كان قبل
القسمة ولم له غير مراد فالأثر تبوؤ الشفعة في هذا حاله أن ذم من العلة وهي قوله لأن العلة في تبوؤ
الشفعة في القسم دفع ضرره مؤنة القسمة من حاله عمن ثم قال قوله كطائفة وحام طائفة وان أعرضنا
عن بقائه على ذلك وقصد أحله ما دارين وهو ظاهر ما دار إلى صوراً غام والطائفة فلو غير ضرر ما
عن ذلك فينبغي اعتباره ما إليه اه وهذا أيضاً الغماة القديمة والفاه أن المعتمد ما تقدم اه - يعبري
أقول عبارة في وضوئها وهو ولا تثبت الشفعة في البيع الشريك فيه على القسمة إذا طلبها شريكه وهو
ما لا يتغير من القسمة بعد القسمة من أي غير ما في غير إعادة بعد القسمة لا تفاوت العظم بين المنافع
كحما لا ينقسم جملته اه كالمر في موافقة الثاني والله أعلم (قوله) لأن علة (المع) أي التي يبطل نفعه
بالقسمة لا ينقسم فلا ضرر ولا دمن هذه الضميمة لا تعليل لنتج الذي وهو اشتراط أن لا يبطل نفعه المقصود
منها القسمة لأن التعليل المذكور أنما يتبع تبوؤ الشفعة ولا يتبع هذا الاشتراط اه يعبري (قوله) في القسم
أي في الذي يقبل القسمة متعلق بتبوءها (قوله) كالمع أي في أول الباب (قوله) دفع ضرر (المع) خسران (قوله)
والخاجة) عطف على مؤنة الراد بالحبسة لا لا شريك (قوله) وهذا الضرر (المع) عبارة شرح الراد قال الرافعي
وهذا الضرر وإن كان واقعاً قبل البيع أو انقسم الشريك كان. لكن كل من حق الراغب في البيع يتخلص
شريكه ببيع منه فماذا لم يفعل سلطه الشارع على أخذه - فعمل أم لا تثبت إلا في بيع الشريك فيه على
القسمة فإذا طلبها شريكه اه (قوله) ومن حق الراغب (المع) فثبتته أنه لو عرض البيع على شريكه
فامتنع من الشراء لم يباع فيه ليس له أي الشريك أن لا يخذل الشفعة وليس مرادوا ذكر محكمة لا يلزم
أطرافها اه عمن ومن شرح الراد جواباً آخر (قوله) فيه اه أي في البيع (قوله) منه اه أي من
الضرر ش اه سم (قوله) على أخذه أي النقص المبيع (منه) أي من الغير (قوله) فعمل أي من التعليل
(قوله) كأنك تشتري (المع) يؤخذ منه أنه لو وافق أحدهما حسنت من المار الذي كور من قبله صرح به
صاحب المال على تسبب مقرر أو ان بطلت منفعته المقصود كيجبر صاحب الشراء إذا طلب صاحب الشفعة
أعشار القسمة اه عمن ولم يظهر في جملة الذ (قوله) خلاف عكسه أي بأن باع مالك الشفعة فلا
تثبت الشفعة لشريكه لا منقسم القسمة إذا فائدة فيها فلا يجب طلبها لاعتتمه من وكردى أي لم يكن
مشتري العشرة ملك ملاصقة تثبت الشفعة حيث ذل صاحب التسعة أعشار لأن المشتري حيث ذل يجب
لطلب القسمة عمن وس (قوله) لأن الأول) أي مالك العشر (قوله) دون الثاني) أي شريكه مالك
التسعة أعشار اه سم (قوله) في (المع) أقول الغني (قوله) وليس بسيد) بل هو سيد تأمله اه سم
(قوله) لأن هذا إن سلم (المع) قد يقال هذا لا يمنع أوله به تعبیر الحر ولأنه لا يملك فيه العتق ولا فلاملا
إيهاً في قسم طائفة أولى بما في الجمله فتأمل سم على ج اه عمن (قوله) في العقار) أي في قوله كل دارين
في الغني وإلى التنبية في النهاية الأقوة وليس لغرضه في الراد لا وقوف عليه (قوله) في العقار المأخوذ) أي في
وقته اه وشدي (قوله) ولو ذل (المع) عبارة الغني وتثبت على مسك مسك تحصيل سبه كمعكهما اه
(قوله) شقص) أي من داره أكثر بغيره أو بغيره في عارنه اه معنى (قوله) يتغير به (ناظره) أي أن
(قوله) من حق الراغب فيه) أي في البيع وقوله منه أي من الضرر ش (قوله) خلاف عكسه) انظر لو كان
يسم العشر هنالك ملك ملاصقة لا يجب القسمة بطلب كليتي (قوله) لأن الأول) أي المالك وقوله دون
الثاني أي شريكه ش (قوله) وليس بسيد) بل هو سيد تأمله (قوله) لأن هذا إن سلم (المع) قد يقال هذا
لا يمنع أوله به تعبیر الحر ولأنه لا يملك فيه لغة ولا عرفاً بخلاف تعبیر النهاية فانه موهم فلاملا لا يملك فيه
(شرواني وابن قاسم) - (سادس)

حصة في ذنبه فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكلما خبر الجاني المالك وهو صريح لا يقبل باو لا بخلاف احدى اثباتها
 الجار فانه يمكن جعله على الشر يك تفعين (٥٨) جميعا بين الاسديين ولا ينقض حكم الحنفى بها ولو لشافعي بل يحل له الاختذ

را مصلحة ولو كان لبيت المال شر يك في أرض فباع شر يكه كان الامام الاختصاص بالشفعة ان رأه مصلحة له
 معنى (قوله حصة) أي المثل (قوله لان الدين لا يمنع الارث) أي فكان الوارث باع ملكه نفسه هذا اذا كان
 الوارث حائرا كان بمثل بخلاف غيره فباخذ بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث اه عش (قوله حله)
 أي الجار الواقع فيها و (قوله تفعين) أي المثل (قوله لا ينقض الخ) أي ولو نفي بالشفعة للجار حنفيا لم
 ينقض حكمه ولو كان قضاؤه الشافعي كقضاؤه من المسائل الاجتهادية اه معنى (قوله بل يحل له) أي
 الجار الشافعي عش اه سم (قوله وجبت ذلبي العرفي الحكم الخ) فقيده أن منعه الشافعي حكم بينهما سم
 على ج وهو ظاهر لان قوله منع لمن الاختذ في قوة حكمك بعدم الشفعة اه عش (قوله ولا لو وقف عليه
 الخ) عطفا على قوله لغير الشر يك أي ولا تثبت بشر يك لموقوف عليه (قوله بناء على المانع امتناع الخ)
 وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض وأخفى والنهاية اه سم (قوله وسأني
 آخر القصة الخ) عبارة عن الغنى والنهاية ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع
 شر يكه نصيبه ولا بشر يك كما اذا باع شر يك آخر نصيبه كما أفتى به المالقي لامتناع قسمة الوقف عن الملك
 ولا تنافه ملك الاول الرقية نعم على ما اختاره الرواية والصنفين جوزوا قسمة عنه لما منع من أخذ الثاني وهو
 المعتمد ان كانت القصة قسمة فإزاه قال سم وينبغي حيث أن أخذ الجميع لا رجعة الوقف لعدم
 استحقاقها الاختذ فإزاه عدم اه وقال عش قوله مر ولا بشر يكه أي الوقف بان كانت أختلازا بيوعا ومر
 والعصود قوله مر ان كانت القصة قسمة فإزاه لا قسمة فرد أو تعديل وينبغي أن يحل امتناع قسمة فإزاه
 اذا كان المانع للدارهم صاحبا الملك لانه شرأ لبعض الوقف بما دفع من الدارهم أمالو كان المانع ناصر
 الوقف من يعمل فتمنع لانه ليس فيه بيع الوقف بل فيه شراء اه (قوله ومرحله) عطفا على قوله
 موقوف عليه أي لا لروعي له (قوله وسأني في ذلك الخ) الذي يأتيه مر في السير وانما هو الجزم بانها
 فقت حصة وهو الذي أفتى به والده مر وزاد أنهم لو وقف اه رشدي صارة الجعري فرغ عقال فشتنا
 كان جبر أراضي مصر كلها وقتلها فقت حصة فتلا شفعة معها وفوز عث ونفيل من شختنا مر خلاصه وهو
 الذي جرى عليه الناس في الاعصار قلوي وقره شختنا اه (قوله كولي غير امرأه) أفهم ان الاصل له ذلك
 ووجه بانه غير متمم اه عش (قوله فانه يشفع الخ) أي الشر يك ش اه سم أي لو كحل في البيع (قوله
 غير الشر يك) أي البايع باعتراف ذلك الغير كما يأتي (قوله الآخر) أي الشر يك الآخر باعتبار الذ (قوله
 لا شر) أي غير الثلاثة (قوله وهذا) أي كزوم رده لمشروده اه سم (قوله مع زعمه بطلان البيع) أي

بها بالطناعلي ما يأتي في القضاء
 وليس لغوشافعي مناع
 الديوي بها كليا أوائل
 المساوي الا ان قال المشتري
 هذا عارض في فيما اشترته
 وهو كذا فغير حق فتسمع
 دعواه ونعم الجار من
 عارضته وجبت ليس
 للحنفي الحكم بها ولا
 لو وقف عليه بناء على
 اطلاق امتناع قسمة الملك
 على الوقف وسأني آخر
 القصة ما ذهبوا إليه
 بالشفعة ولو أبا ولو است
 أراضي الشام موقوفة كما
 قطع به الجرجاني قال جمع
 عتلاف أراضي مصر لانها
 فقت حصة وقتوا أخذ
 السبك من وصية الشافعي
 انه كان له بها أرض ترجع
 أنهم لمك ونه تايد لفقائين
 بانها فقت صاحبا وسأني
 ما في ذلك في السير بسوطا
 وقد لا تثبت لشر يك لكن
 لعارض كولي غير أصل
 شر يك لوليه باع شقص
 محجوره فلا يشفع لانه متمم
 بالضاية في اثنين وفارق
 ماو وكل شر يك فباع فانه
 يشفع بان المالك متاهل
 لا عارض عليه لو قصر
 (تنبه) قد ينفع غير
 الشر يك كان يكون بينهما
 عصة شركة فبقي أحسن
 نصيبا أحدهما بشهده
 الآخر فقد شهداه ثم بيع
 المشهود عليه نصيبا فلا شاهدان يشفعان بلزم رده المشهود به باعتراقه وهو السوطي لا خلاف ما مع

مطلقا أولى مما في الجمل في أمه (قوله فانه يمكن حله) أي الجار وقوله تفعين أي الحل وقوله بل يحل
 له أي لشافعي ش (قوله وجبت ذلبي الحنفى الحكم بها) فقيده ان منع الشافعي حكم بينهما (قوله ولا
 أو توقف عليه) ينبغي امتناع أخذ وجوز قسمة الملك عن الوقف لعدم ملكه على الاصع أو منعه على خلاف
 الاصع بخلاف شر يك الوقف اذا باع شر يك لهما آخر قوله لا اخذ ان جوزنا القسمة لكونه اقرارا أو ينبغي
 حيث أن يأخذ الجميع لان جهة الوقف لعدم استحقاقها الاختذ فإزاه عدم (قوله بناء على اطلاق امتناع
 الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض (قوله فانه) أي الشر يك بشر يك كان
 يكون بينهما عصة مائة (آخر) قد يشترط هذا التالiban الشاهد بشر يك قطعا على المشهود به أو لا لا حنفيا
 فكيف جحدانه نصيب غير الشر يك لأن يقال بانه برعة غير شر يك البايع فصدق ما ذكره وفيه نظر فان ذلك
 انما لو جب كون ما ذكر من قبل انه شفع الشر يك من غير بيع من الشر يك لانه شفع غير الشر يك ولو اطلق
 انه يصدق انه غير شر يك البايع أي بزعمه ان شفع مع وجود بيع شر يك (قوله وهذا) أي كزوم رده المشهود
 له ش (قوله مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته (قوله ان ولو باع دارا وله شر يك في عمر الخ)

المشهود عليه نصيبا فلا شاهدان يشفعان بلزم رده المشهود به باعتراقه وهو السوطي لا خلاف ما مع
 زعمه بطلان البيع (ولو باع دارا له شر يك في عمرها)

بدليل

بدليل شهادته اه سم (قوله فقط كدرب) الى قول المتن ملكا لازما في المعنى الا قوله من غير الى التي والى قوله ولو شرط في النهاية (قوله فقط) أي لا قبلها أيضا اه سم (قوله كدرب غير نافذ) قال ان الرفع تمام للرب النافذ غير نافذ فلا شغف في المراد البعثة قطعاً اه معنى قول المتن (والصحيح ثبوتها في الممر) الى قوله والا فلا والى الثاني ثبت في المشتري والمضرب بنفسه بشر هذه الدار والثالث للمتن مطلقا اذا كان في اتخاذ الممر عسر ومؤنة لها وقع تمامه ومعنى وفي سم بعد ذكر ذلك عن الاسنوي ما نصه ولا يخفى ان حكمه الثالث صريح في أنه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممر عسر أو مؤنة لها وقع أو لا فاطر ذلك مع قول الشارح أي والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبارته في أي بالمعنى صريح في أن هذا الذي قاله الشارح وجهه ضعيف اه وفي النهاية والمعنى رسم أيضا وحصل الخلاف اذ الم يسم الممر فان اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شيء من قيمه ثبت الشغف في الباقي قطعاً اه وزاد الاسنوي في المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه الخلاف اه (قوله ويجري النهر الخ) عبارة الرض ولصحن بيوت الخان ويجري النهر أي أو بئر الزرع حكم الممر اه قال في شرحه أي الشركة في ضمن الخان دون بيوتهم فيجري الماعدون الارض أي البستان وفي بئر الزرع دون المزرعة كالشركة في الممر فيعبر اه سم (قوله ولو اشترى الخ) عبارة والمعنى قبل هذه المسئلة ولو باع نصبا يتقسم من عمر لا ينفذ فلا هذه الشفعة لانهم شركاء في عمر باع نصيبهم الممر خاصة في الرض وأصلها أن للشريك الاخذ بالشفعة لكن تنقسم أي واتصاف الدار للبيع ممرها ملكه أو شراعه اه (قوله نصيبا في ممر) أي يمكن فسخه منه أي الممر كما هو ظاهر اه ع (قوله ثبت) أي في النصيب (قوله مطلقا) أي أمكن اتخاذ الممر الدار أو لا بمعنى وعرض وشرح الرض (قوله ثم أي في مسئلة المتن قول المتن) في مال ملك الخ أي في مال ملكه الشرى كالحادث (قوله وغيرها) أي غير محض قولها وجهي أو كما

ذكر في الرض قبل هذه المسئلة بيع حصصه الممر فقط فقال فرغ لو باع نصيبا من ممر ينقسم لا ينفذ فلا هذه الشفعة اه قال في شرحه وتعبير بصيغة الأولى من تعبير أصله بنصيبه المحتاج الى قولها الهامان وصورة المسئلة أن تصل فالبايع ملكه أو شراعه أو لا فهو كمن باع دارا واستثنى منها بيتا أو الأصح فيها البطلان لعدم الاتباع بالباقي واتصفت الدار اه واطر الخلاف قوله والأصح فيها البطلان مع قول الرض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه يتألف الممر أي منها قالوا بنوعه يمكن تحصيل ممر لم يصح البيع أي فان أمكن مع اه (قوله فقط) أي لا قبلها أيضا (قوله في المتن والصحيح ثبوتها في الممر الخ) قال الاسنوي والثاني انها تثبت وان تعذر الممر ووالثالث لا تثبت وان أمكن الممر وإذا كان في اتخاذ الممر عسر أو مؤنة لها وقع والرابع اه اذ لم يمكن استطراف المشتري من موضع أخوف قال الشفيع أن أخذته على أن يمكن المشتري من الرض ومكان من الاخذ جميعا بين الحقيق والامتناع منه اه باختصار التعاليل ولا يخفى ان حكمه الثالث صريح في أنه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممر عسر أو مؤنة لها وقع أو لا فاطر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع وعبارته الرض صريح في أن هذا الذي قاله الشارح وجهه ضعيف فانه قال ما نصه فان أرادوا أخذ الممر بالشفعة نظر ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو مكانه فخرج باب آخر الى الشارع فلهذا على الصحيح ان كانت تنقسم والا تعلى الخلاف في غير النقص وقال الشيخ أبو محمد ان كان في اتخاذ الممر العسر أو مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الاول وان لم يكن طريق آخر ولا أمكن اتخاذ الخ اه (قوله في المتن والصحيح ثبوتها في الممر الخ) قال الاسنوي وحدث قلنا باخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من إمكان القسم وغيره ثم لم يقل فلان الحسلاف كاله في الطلب والكفاية اذ الم يسم الممر فان اتسع ويمكن أن يخفى المشتري بالدار منه شيء من قيمه ثبت الشغف في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه هذه الاجاماه وقوله فلا يخفى الخ يعيد اشتراط إمكان حصوله بممرين (قوله ويجري النهر كالممر) عبارة الرض ولصحن بيوت الخان ويجري النهر أي أو بئر الزرع دون الممر اه قال في شرحه أي الشركة في ضمن الخان دون بيوتهم فيجري للماعدون الارض وفي بئر الزرع دون المزرعة كالشركة في الممر فيعبر اه (قوله وغيرها) أي غير محض قولها فبما القرض

فقط كدرب غير نافذ (فلا شغف فيها) لان شغف الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممر) حصصه من الثمن (ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو أمكن من غير مؤنة لها وقع) فتح باب ملكه لا يمكن الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شيء من ذلك (فلا) لباقيها من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت بلغ الضرر فلا زال الضرر بالضرر ويجري النهر كالممر فيها ذكر ولو اشترى ذو دار لا يمر لها نصيبا في ممر ثبت مطلقا على الاوجه لا للمر ليس من حقوق الدارها قبل البيع بخلافه ثم وانما ثبت فيما كان معاوضة) بحيث وغيره اه في البيع وقضايا في غيره يجامع الاشتراك في المعاوضة حقوق الضرر فخرج ملكه بغير معاوضة كونه وجبة بل لا يوجب وصية (ملكه) لازما متأخرا

عبره النهاية والمغنى (قوله وغيرها) يدخل فيه القرض بان أقرض شقيا بشرط فثبت فيه الشفعة بمن
صرح بذلك المهرى وسند كره عن الرض سم على أي أو يأخذ الشرط بغير وقت القرض اه
عش (قوله سبه) الى قول المتن في البيع في المغنى الاقوله وسد كرا الى المتن (قوله سبه) انما قلده لشارح
لا يندفع ما ورد على المتن من ثبوت الشفعة في صدق المشرى وما كسأ في قوله فلا باع أحذر يكن
تصحيحا لقول المتن (ومهر) أي وشق جعل مهر أو كذا ما بعد ما تأخذ فحبها الشفع بمهر المثل وفي صلح
الدم بالدم حالي اه يعبري (قوله وعوض صلح عن نجوم الخ) كان ملك المكاتب شقيا فصالحه سبه من
النجوم التي عليه والا فالشفق لا يكون نجوم كناية لان عوضها لا يكون الا ديننا والمشفق لا يتصور وثبوته في
الذمة اه مغنى (قوله في قتل عد) فان كان خطا أو شبهه فلا واجب فيه نكاحه الا بل والمصلحة عنها بأمانة
على الاصح لجهالة صفاتها اه مغنى (قوله ومن للمالك بمحضه الخ) عبارة للمغنى قوله وأحرز رأس مال سلم
هنا معطوفان على بيع فلا وجه لما قبل المهر كان أولى للاتباعهم عطفهما على خلق ففسر المراد عوض
أحرز وعوض رأس مال سلم وليس مراد الا أن رأس مال السلم لا يصح الاعتياض عنه ولو قال تستوفيه ان
خلعت أولادي بعد موت سنة فذلك هذا الشفق بخلافه فله لانه وصية اه (قوله واصلح عن مال
الخ) عبارة للمغنى تنبيهه تقيد الصلح بالدم ليس لانراج الصلح عن المال فانه ثبت فيه الشفعة قطعا وانما خصه
ليكون منتظما في سلك الخلع من حيث انه معاوضة غير محضة اه (قوله ويصح عطف نجوم الخ) أي ولا
يكون مقر بعالي الضعيف وهو ربه حيث كان كاتبه السيد على نصف فحار ودينار مثلا ويصح كلاً لو توف
ثم يذهب المكاتب النفس الموصوف بعد ملكه السيد فثبت لشريكه المكاتب الأخذ بالشفقة اه عش
(قوله وما قبل: تعين الخ) وافقه المغنى (قوله تعين فيه) أي عطف نجوم (قوله منوع) انظر ما وجدنا من
رشدي عبارة عش قوله منوع أي لان الممتنع اتجاهاً بوثوق العقار الكامل في الذمة لشخصه به يتدفع
ما تعرض به سم على ج على المنع المشار اليه بقوله وبسليمه اه عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه ما شروا الى
منعه فاطر وجهه سم ما في الشارح في الإجابة أن العقار لا يثبت في الذمة مع ما في في البكارة أن شرط
عوضها كونه ديناً اه أقول يؤيد ما تضمنه من المغنى فان كان ما قاله عش من الفرق بين العفو وثقه
فيه نقل مرجع والظاهر ما مر امتناع كون مطلق العقار نجوماً فليجرح (قوله يمكن عطفه على خاله) أي
فلم تعين التقدير الاول الذي العطف في معنى دم وقد يقال هذا لا يتنافى بقصد هذا القائل فليأتى له سم
صباراً لا رشدي قوله بل بتسليمه يمكن عطفه على خلق أي يلزم ما يأتي من أنه لا يصح الاعتياض عن النجوم
ومراده هذا ذم تعين عطفه على دم اه وعبارة عش قوله بتسليمه أي تسليم امتناع ثبوته في الذمة وأنه
مبنى على صحة الاعتياض عن النجوم فليس المراد أنه يتقصد عطفه على خلق يكون مقر بعالي المعتمد من
امتناع الاعتياض اه (قوله ثم ماذا كرا الخ) أي من ثبوت الشفعة في عوض النجوم على تقدير عطفه على دم أو
خام (قوله لكن الذي خرباه في باب المنع الخ) وهو انما خرباه في معنى (قوله أو ثبت) أي الخار عبارة
المغنى وماذا كرا في خبرنا الشرط يعبري في خبرنا المجلس ويتصور انفراد أحدهما بما باسقاط الآخر خربا

سبه. (هـ) سبب مالك
الشفقة) وسند كره
مستزات ذلك فامالوك
بمحضه (كيسع و) يعبرها
نحو (مهر وعوض خلق
(و) عوض (صلح دم) في قتل
عد (و) عوض صلح عن
(نجوم و) من للمالك
بمحضه أيضاً نحو (أحرز
رأس مال سلم) واصلح عن
مال كاس في بابه ويصح
عطف نجوم على بيع وما
قبل تعين فيه التقدير
الاول لان عقد الكتابة
بالشفق لا يمكن لانه لا
يتصور ثبوته في الذمة
والعين لا يمكن له بعد منوع
بل تسليمه يمكن عطفه على
خلق أي و عوض نجوم بان
ملك شخصاً بعوضه السيد
عن النجوم ثم ماذا كرا فيها
هنا مبنى على صحة الاعتياض
عنها وهو منصوص وصحبه
جمع لكن الذي خرباه في
باب المنع لانها غير مستقرة
(ولو شرط) أو ثبت بالشرط
تخيلا المجلس

(في البيع الخيار لهما) أو لأجنبي عنهما (أو البائع) أو لأجنبي عنه (لم يؤخذ بالشعة (١١) حتى ينقطع الخيار لأن المشتري لم يملك منهما

نفسه فلا عبرت لكان أولى وقوله لهما من باده ولا حاجة له فان البائع بثبوت البائع اه قول المتن (في البيع) وفيه عريضة منقول المصنف في البيع قال الاسنوي هو بالم قبل الباع هو أحسن من التعبير بالبيع لأنه يشمل شرط الخيار في الثمن والعين وذلك ما استثنى من الاختصاص انتهى اه عس عبارة المتن بشرط الخيار في الثمن للبائع لم تثبت الشعة إلا بعد لزومه للإبطل خياره عليه الاسنوي اه (قوله أو لأجنبي عنهما) أي عن جاني البائع والمشتري (قوله عنه) أي عن جانب البائع قول المتن (لم يؤخذ الخ) أي أخذ المستعجل بوفيق فان العقد بين حصته في العيب عن الاسنوي بحثا اه عس (قوله لأن المشتري) أي قول المتن ولا تشتط في النهاية الآية أو لأجنبي عنه وقوله على أنه قيد على وجب الزكشي وقوله وقيل الخ (قوله نعمما) أي في صورتين المتن وكان المناسب لما ذكر من مسئلة الأجنبي التائب (قوله في الأولى) أي في صورتين الخيار لهما أو لأجنبي عنهما (قوله وفي الثانية) أي في الخيار للبائع وحده أو لأجنبي عنه (قوله وهذا) أي عدم الاختصاص ذكره المصنف وكذا الضمير في قوله ألا فهو محذور الخ (قوله عس جري) أي عن شخص جري (سبب ملكه) أي لو كونه (قوله وعلى الضعف) يتعلق بقوله ألا في محذور الخ (قوله أنا المشتري) لأن بيان لفضه فاقال الرشد في قوله مر وعلى الضعف أن المشتري لئلا الخ في نظر يعلم من قوله اه (قوله ولا يرد هذا) أي الاطوار المذكور (قوله مع فائدة الملك الخ) استقرض من الخيار لهما أو البائع اه سم (قوله فاندفع الخ) في كثر الاستاذ الكبير ما أنه تسبيل قبل لأجله لا زوم بل هو مضر فاعدم الثبوت فيما ذكر أي في قوله ولشرط الخ لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم ويغني عن الملك ذاته العقد تبين أنه طرأ من حين العقد في أنه لا وقت فظهره فائدة انتهى اه سم (قوله ما قبل الخ) واقضه المتن وشرح المصنف صواب نعمما وتقييد الملك بالزوم مضر وألا حاجة له لثبوت الشعة في مدة خيار المشتري وعدم ثبوته في مدة خيار البائع أو خيارهما معاً فلهذا عدم الملك الطاري لا لعدم الزوم اه قال الجبري قوله لثبوت الشعة الخ أي فهو مضر وقوله وعدم ثبوته الخ جواب عما قبل يحتاج الباع إذا كان الخيار للبائع أو لهما فانه لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطاري خبر وعدم ثبوته وقوله لا لعدم الزوم الخ أي فهو غير محتاج اليه فالقول تنويع اه (قوله ولا يقال الخ) دفع ما يترجمه وروده على قوله لأنه لكونه بول الخ (قوله ذكر المتفق عليه الخ) أي بقوله ولشرط الخ (قوله ثم التفت فيه) أي بقوله وإن شرط الخ (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والأوجه خلافه اه أي فلاحوا للشفيع إذا أخذ في زمن خيار المشتري عس (قوله ظاهر) أي لأن الورث خليفة مورثه ولا كذلك الشفع اه عس (قوله لبقاء البائع الخ) نشر على ترتيب المقول المتن (ولو وجد المشتري الخ) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيا ولا عس في لزوم بقوله للشفيع المنع من الشفع عيب أحد العوضين إذا مرضي بالثمن انتهى والعياب بقوله للشفيع منع البائع الشفع عيب الثمن والمشتري عيب الشفع إذا مرضي بالثمن اه انتهى في الأول يرجع البائع على المشتري بالأرض سم وعس وفي المتن ما هو أقول المتن (بالشفيع) بكسر الميم اسم القطعة من الشيء اه معنى (قوله ليسحق حقه) أي قوله وقيل في المتن (قوله أحقه) وهو نكاحك بالشفعة (قوله على حتى المشتري) أي على حقه في الرد وشدي ومعنى (قوله بالاطلاع) اه على العيب (قوله ولو رد المشتري الخ) عبارة المتن وعلى الأول لو رد المشتري

الشفيع أخذوه مرضي بالعيب فلا ظهر لاجابة الشفع) سبق حقه بثبوت البيع على حتى المشتري لثبوته بالأطوار ولو رد المشتري قبل

طلب الشفع فله رد الردو يشفع ولا تبين بطلانه كالحصصه السبكي قالوا ندين الرد الى ردده للمشتري وكذا رد العبد به بالاقاله ولو اشترى
 اثنتان معا دارا أو بعضهما فلا شفعه (٦٢) لاحدهما على الآخر لاستوائهما في وقت حصول المثل وهذا مختار زمانا حتى الى آخره وماله

كما شرعنا اليه في حله انه لا بد
 من تاسيسه ملكا لما خذ
 منه عن سبب ملك الاخذ
 فلو باع أحد عشر بكن
 نصيبه بشرط الخسارة فباع
 الآخر نصيبه في زمن الخسارة
 بيع بفالشفعه للمشتري
 الاول ان لم يشفع باعه
 لتقدم سبب ملكه على
 سبب ملك الثاني ولا شفعه
 للثاني وان باع عن ملكه
 ملكا الاول لتأخر سبب
 ملكه عن سبب ملك الثاني
 وكذا لو باع مرتبا بشرط
 اخبار لهما دون المشتري
 سواء أجاز ما علم أحدهما
 قبيل الآخر (ولو كان
 للمشتري شرط) بكسر
 الشين (في الارض) كان
 كلف بين ثلاثة اثلاثا فباع
 أحدهم نصيبه لأبعد
 شريكه (فلا يصح ان
 اشترى بلنا لاخذ كل المبيع
 بل حصته) وهي السدس
 في هذا المثال كالمثل
 المشتري أجنبيا لاستوائهما
 في الشركة ولتقول ان
 المشتري استحقها على نفسه
 بل دفع الشريك من أخذ
 حصته فلترك المشتري حقه
 لم يلزم الشفع أخذ موقوف
 بأخذ الكل أو بدع الكل
 (ولا بشرط في) استحقاق
 (الملك) بالشفعة حكم
 ما حكم لثبوته بالنص (ولا
 احضار الشين) لانه تلك

قبل مطالبة الشفع كان الشفع أن يرد الردواخذ في الاصح وهل يفسخ الرد أو تبين أنه كان
 باطنا وجهاً صحيح السبكي الاول وثانيتها كما قال في المطلب القوائد وال واندن الرد الى الاختلاف
 أصدقهما فصاحم لطلبها قبل الشفع أخذ النصف الذي استقر لها وكذا العائد للزوج لثبوت
 حق الشفع بالعد والزوج ثبت حقه بالطلاق ومثله ما لو أنشى المشتري قبل الاخذاه (قوله فله رد الرد)
 عبارة العباب فله الاخذ ويقسم الزمان حينئذ انتهى اه تم عبارة عر قوله فله رد الرد أي الشفع
 الفسخ قال في الروض لان الفسخ يملكه الثمن المعلن قبل قبضه أي فلا يخذ الشفع بالشفعة انتهى قال
 في الشرح والتصریح بالترجيح من زيادته والوجه انه يأخذ بها لما صرف الفسخ أن الانفساخ كالفسخ في أن
 كلامهما مرفوع العقد من حينئذ لان أصله انتهى أي فعله الا لا وجه مرجع البائع على المشتري ببدل
 الثمن سم على وجه وظاهر في أن الشفع يدفع الثمن للمشتري وان كان شرأوا ففسخ بتألف الثمن
 المعلن في يده للمشتري يدفع بدل تألف فيه البائع اه (قوله بطلانه) أي الرسم وعش (قوله كالحصصه)
 أي فسخ الرد وعدم تبين البطلان (قوله فالز والداخل) مفرع على المثل المرجح والنفى منصب عليه
 اه رشدي عبارة عش أي وعلى القول بالابتن المرجح فالز واندنا على وعلى الاول أي القول بالفسخ
 فالز واند البائع اه (قوله ماله) أي قوله سائر أو كذا مختار في حله (قوله بشرط الخسارة) أي البائع
 أما إذا كانت بشرط الخسارة للمشتري فلا توقف في ثبوت الشفعه للمشتري لثبوت الملك اه رشدي
 (قوله فالشفعة للمشتري الاول) أي حقها ناسه لكنهما يأخذ بهلزم البيع كعلمي محاصر في المتن اه
 رشدي (قوله ان لم يشفع باعه) أي الشريك القديم (قوله بشرط اخبار لهما) أي الباعين كما يعلم من
 السابق وأولى من ذلك بشرط المعتابين اه رشدي (قوله دون المشتري) بل أو للمشتري فلا تأمل اه
 سم زاد الرشدي أما إذا كان للمشتري أي وحده ففسخ ماله اه (قوله سواء أجاز ما علم) ومعلوم مما يأتي
 أنه لا شفعه الا بعد انقضاء خيار البائع اه سم (قوله بكسر الشين) عبارة للمنفى بكسر المعجمة تنقضي
 المنصف أي نصيب وقوله في الارض مثال لاحاطة له اه (قوله ولا تقول ان المشتري الخ) عبارة النهاية
 والمنفى والثاني يأخذ بالجمع وهو الثلث والحق فيه للمشتري لان الشفعه تستحق على المشتري فلا يستحقها
 على نفسه وأجيب الاول بما لا تقول ان المشتري الخ اه (قوله فلو ترك المشتري الخ) عبارة المنفى والروض مع
 شرحه فلو قال للمشتري ترك الكل أو أخذه وقد أسقطت حتى لكن لم يلزمه الاجابة لم يقطر حق المشتري من
 الشفعه اه (قوله في استحقاق الثلث) الى قوله لان أخذه الخ في النهاية الاولى وقول جمع الى والمعتد
 (قوله لثبوته) أي الاستحقاق (قوله وتقدر الاستحقاق) أي في قوله في استحقاق الثلث اه سم (قوله
 أنه لا بد بالخال) بيان ما بعده (قوله من أحدهما الامور) أي الثلاث المنقبة في المتن (قوله ان ماله في ثبوت
 به اه في الاول يرجع البائع على المشتري بالارض (قوله فله رد الردو يشفع الخ) عبارة العباب فله الاخذ
 ويقسم الزمان حينئذ اه (قوله فله رد الردو يشفع الخ) قال في الروض لان فسخ أي العقد بتلف الثمن
 المعلن قبل قبضه أي فلا يخذ الشفع بالشفعة اه قال في شرحه والتصریح بالترجيح من زيادته والوجه انه
 يأخذ بها لما صرف الفسخ أن الانفساخ كالفسخ في أن كلامهما مرفوع العقد من حينئذ لان أصله اه فعلى هذا
 الا وجه مرجع البائع على المشتري ببدل الثمن (قوله بطلانه) أي ارض (قوله ان لم يشفع باعه) أي بان
 كان الخيار ففسخا فوقع باعه ثم أجزع البيع فهل للمشتري الثاني ان يأخذ منه بالشفعة أم أخذ منه لانه طرأ
 ملكه حينئذ على ملك المشتري الثاني نصه لانه لم يبق للمشتري الثاني ملك لا يأخذ به لانه لم يطل ومالك البائع
 الذي أخذ به على ملك المشتري الثاني (قوله بشرط اخبار لهما دون المشتري) بل أو للمشتري فلا تأمل (قوله
 سواء أجاز ما علم الخ) ومعلوم مما يأتي انه لا شفعه الا بعد انقضاء خيار البائع (قوله وتقدر الاستحقاق) أي في

يعرض كالسبع ولا ذكر (واضحوا للمشتري) ولا رده على الردايع وتقدر الاستحقاق بنصف ما أو دان ما هنا
 يتأخير ما بعده أنه لا يضمن أحد هذه الامور أو يأخذ منه أحد هاد وجهان فاعان ما هنا في ثبوت

وما يأتي انما هو في حصول
المالك بعد ذلك الاستحقاق
وتقرر فلا احد ولا منافاة
وهذا اوضح بل اوسع من
الجواب بان المراد هناك كل
واحد بخصوصه على انفراد
لا يشترط وانه لا بد من
وجود واحد مملوك على
ان لنا ان لا نقدر الاستحقاق
ونقول لامنافاة لان التكليف
وهو ما هنا غير حصول المالك
وهو ما يأتي اذ لا يلزم من
التكليف حصول المالك مقبضه
كالمسح بشرط الطهاره
رايت الفقيه اجاب بهذا
لكنه فسر التكليف بان
الشفعة فوراً أي يطلبها
فوراً أي في السعي واحد من
السلطات التي تفيد هذا
التكليف لا بمجرد طلبها
خلاف ما يقتضيه كلامه
ثم رأيت ما صرح بذلك وهو
قول بعض تلامذته وأما
الجواب من قول الشيخين
ولا يكتفي أن يقول في حق
الشفعة وأنما يطلبها
وقوله ما في صفة الطالب
أنما يطلبها فهو يناقض
الفرق بين الطالب والتكليف
فكان متهما ولا في حقيقة
التكليف وانما يصرح بطلب
الشفعة اهـ وقول جمع
الواجب فوراً وهو الطالب
نفس التكليف فليتناظرهما
لكن قوله لم تنص التكليف
في طاعة نظروا لمعتد الذي
دل عليه كلام الرافعي صريحه
البلقي في العانة لا لا بد من
الغور في التكليف عتب الغور
في الاندخا في سببه

التكليف (الح) عبارة مفتي أن المراد هنا الاندخا بالشفعة وهو قوله أعزبت بالشفعة وهو لا يشترط فيتيقن من ذلك لثبوته بالنص وأما حصول المالك فيستمر فبما سياتي (قوله واستحقاقه) عطف تفسير للتكليف (قوله) وتقرر عطف تفسير لحصول المالك (قوله من الجواب) أي من جواب الاستدلال (قوله) أي نحو جوابه بان التكليف غير حصول المالك كدوى عيش وانما زاد التعليل للسائل من الاستدلال على الفتي (قوله أي يطلبها فوراً) من كلام الشارح اهـ عيش أي قوله ثم السعي الخ من كلام الفتي كما في الرشدي ومعلوف على أحد الشفعة (قوله وهذا هو التكليف) من كلام الشارح والمشاو له مجموع الطلب فوراً أي السعي الخ أو الأخير فقط (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من أنه الطالب اهـ عيش (قوله) يصح بذلك (قوله) أي بان هذا هو التكليف عيش وكردى (قوله وهو) أي ما صرح بذلك (قوله) من قول الشيخين الخ يعني عن التناقض بين قول الشيخين ولا يكتفي الخ وقوله ما في بيان صفة الطالب أنما يطلبها (قوله) بنها الخ) هو جواب ما كان المناسبات يقول أو ما قول الشيخين الخ لأن المبنى هو قول الشيخين لا الجواب وتقدر الكلام على ما هنا وأما الجواب عن قول الشيخين الخ فهو أن كلامهما مبنى على الفرق الخ أو رشدي (قوله أنتهى) أي قول بعض التلامذة (قوله وهو قول جمع الخ) عطف على قول بعض التلامذة (قوله) فليتناظر الخ) أي من كلام بعض تلامذة الفتي وكلام الجمع (قوله) أي الطالب والتكليف (قوله) لكن قولهم أي الجمع (قوله) أنه لا بد من الغور في التكليف الخ) كان حاصل هذا أنه اذا شرع في السبب المالك الذي هو أحد الامور لا يتبذره وجب الغور في تمامه حتى لو تراضى فمستحقا حق على هذا انقضاه قوله لا يكتفي الفصل الثاني وكذا ان على المنع من تمامه العلم باستحقاقه مادفعه لعل محله ما لم يترافع في الابدال والدفع الى المشتري والاستمطحة لانه يدفع للمستحق شرع في السبب المالك فوجب الغور فيه بان يبادر الى الابدال والدفع اهـ سم عبارة عيش بعد كلام ذكره عن الجبال الرمي انصاه في وقتلته يقتضى أنه لو اخذ بالشفعة ولم يشرع عتدا في سبب التملك لم يطل حقه من الشفعة وانما يتحقق حصول الثمن أو كان حلالا عنده ودفعه للمشتري بقتله ومما انفك عنه خاله اهـ (قوله عتب الغور في الاندخا في سببه) مفهوماه قبل الاندخا في السبب أي قبل الشر وعنى سبب الاندخا ليجب الغور في التكليف والنظر لهذا قالوا فيما سياتي ان الذي على الغور وهو الطالب لا التملك وانظر الى ما عتب فقط الغور اهـ سم عبارة الرشدي قوله أي في سببه تفسير لقوله في التكليف فاما السبب هنا هو أحد تلك الثلاثة اهـ وبه تدبر في اشكال سم بقوله وانظر الى ما عتب الخ على المتبادر من كون ذلك تفسير الاندخا فتأمل (قوله) في الرضا الخ) قال سم قضية كون هذا استدلالا على ما قبله أن هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التكليف وان المراد به انما كان الثمن عذر ووجهه التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم ان أحضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر عليه والا فصح اذ لو كان المراد هذا هو المراد بقوله لا يكتفي واذما كان الشخص بغير تمام العوض الخ لم يكن له موقع هنا ولم يجمع الجميع بدو ما ياتي ثم قال بعد أن شردهن كلام الرضا في الاندخا في أن المتبادر منه أنه ما قاله ابن جرير من ضرورة في هذا التكليف بطريق الاول وأنه ليس فيسبوا التملك بدون الطهرتين قوله واستحقاقه في التكليف (قوله) أنه لا بد من الغور في التكليف الخ) كان حاصل هذا أنه اذا شرع في السبب المالك الذي هو أحد الامور لا يتبذره وجب الغور في تمامه حتى لو تراضى فمستحقا حق على هذا انقضاه قوله لا يكتفي في الفصل الثاني وان دفع الشفع مستحقا تبطل شفعته ما يشهد وكذا ان علم في الاصح من بقائه حقه من العلم باستحقاقه مادفعه لعل محله ما لم يترافع في الابدال والدفع الى المشتري والاستمطحة لانه يدفع للمستحق شرع في السبب المالك فوجب الغور فيه وذلك بان يبادر الى الابدال والدفع وعلى هذا فهو يقبض بطلان الشفعة في سبب الاندخا في سببه (قوله) في الشرع أول الفصل بما اذا لم يعد يبادر الى الاندخا أو بغيره فبطلت نظره قضية قوله نعم الخ انه لا بد من تسليم العوض وقضاء القاضي ورضا المشتري اذا جاء به لغرضه بغيره فتأمل وراجعوا لغير المراد بالتكليف الاندخا (قوله) عتب الغور في الاندخا في سببه) مفهوماه أنه قبل الاندخا

الأخيرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً وأنه يعذر في التملك بدونه لعذره بغيره وبدل على ذلك اختصار
 الرض لذلك بقوله وبتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن وعمل ثلاثان غاب ماله ثم يفسخه
 القاضي اه جارية الشدى قوله ثم في الرضا فلهذا الس استدراكاً لحقيقة ان محل الامهال فيه بعد
 التملك كالمقصود بغير تسليم الثمن وبذلك عليه أن الشارح مر ذكره فيما يأتي في بيان اللفظة وإذا ملك
 الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه الخ فعلم أنه لا يعمل التملك مطلقاً واعلم أن المراد بالتملك في كلام
 الرضا التملك الحقيقي كان أخذت وقضى له القاضي بغير نقوله فثبت الحاكم تملكه فتمام اه أقول بديل
 على ما قاله وعلى أن ما ذكره الشارح والنهاية هنا عين ما ذكره فيما يأتي اختصاراً للنسخة على ما يأتي (قوله) رزم
 بنائه أي ما في الرضا وأصلها (قوله) على ضعيف) لعله أنه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون
 وجود واحد من الثلاثة لا يتحقق المن (قوله) لأن أخذه الخ) خالفه النهاية فقال له أي للشقص أخذ من
 البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشيدى قوله مر وبقوم قبضه الخ أشار به إلى دفع
 ما عليه به الشهاب بن حجر ما تارة زمن تعيين أحوال المشتري من قوله لأن أخذه من يد البائع يقضى المستقوط
 الشفعة الخ ووجه الدفع أن قبض الشفع فاقم مقام قبض المشتري فلا ردماء وفي بعض نسخ الشارح
 مر مثل ما قاله الشهاب بن حجر فالظاهر أن الشارح مر رجوع عنه بعد أن كان تبعه فيه وأشار إلى قوله
 بما ذكر اه عبارة سم قوله لأن أخذه من يد البائع الخ قضية ذلك أنه لا يكتفى للاختصاص بالبائع وفي الرضا
 خلافه اه (قوله) في حصول الملك الخ قوله والقمولي في النهاية وكذا في المنفى الأقوله وان سلم الثمن إلى
 الثمن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الفتاوى قول المتن (لفظ) ولا يكتفى بالمطالبة كمر في البيع اه يقضى
 (قوله) ورؤية شفع) و(قوله) وأحد الثلاثة) معطوف على كون الخ ش سم (قوله) ورؤية شفع) (تسمية) اه
 أشعر اختصاراً على رؤيته الشفع أنه لا يشترط أن وراء المحو منه وهو كذلك قال الاستوى
 وسببه أنه قهرى ويتصور ذلك في الشرع بأقل كالة وفي الاختصاص أو رتبته وأنى إى بان عودته المشتري

نعم في الرضا وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضر أوقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان اقتضت لم يحضر ففسخ الحاكم تملكه هكذا أحكام ابن سريج وساعده المعلم اه ووجه بان شفعة الثمن عذر فامهل لأجل مدة قريبة يتسارع بها غالباً وبه يندفع رزم بنائه على ضعف الشفع إيجاب المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه لأن أخذه من يد البائع يقضى إلى سقوط الشفعة لأنه به يفوت التسليم المستحق للمشتري فيبطل البيع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ) أو فحسوه كاشارة الأخرس وكالكناية (من) الشفع كتملكت أو أخذت بالشفعة) ونحوهما كاشتريت بالشفعة لا يشترط بها وإن سلم الثمن لأنه وضعت في التملك وذلك لا يحصل بذلك (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوماً للشفع كما علم من قوله الاتي ولواشترى يخراف تم لا يشترط علم الطرف الآخر بل لا يشترط أن يكون واحد الثلاثة

(أما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه وأقره القاضي لا متاع من أخذ العوض (التسليم) بضم اللام ملك الشفع الشقص) لان المشتري وصل لحد أو مقصر ومن ثم كفى وضمن بينه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن (١٥) المعين والذي في التمتريقض الحاكم عن

المشتري كاف (وأما رضا المشتري بكون العوض في نفسه) أي الشفع الا لما منع كان باعدارا فيها ذهب بفصل منه شيء بقصة أو عكسه فلا بد من التقاض الحقيق كما علم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضي له بالشفعة) أي بثبوتها لأبالمالك كما قال ابن الرقعة والقوي و - برهما وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي انما يحكم بالمالك لان ما تأسس بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطالبه (فيلزمه) به في الاصل (لأنه كذا اختياره) التملك يحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الاشهاد على الطالب واختيار الشفعة كما فهم المثلث ويحتمل ان الرقعة ان محله عند وجود الحاكم والا قام كافي هرب الجبال ونظائره وانما يجبان غاب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن واذاء ملك الشقص بغير تسليم العوض لم يسقط حتى يؤديه فان لم يؤده أمهل ثلاثة أيام فان مضت ولم يحضر فسخ الحاكم ملكه (ولا تملك شقصا) وهو الشفع (تنازعه) انما يعلن (على المذهب) بناء على الظاهر ان بيع الغائب باطل وليس

لشقص فتنقل لو ارثوا منه وانما حتم الشر بذلك القديم ع (قوله لا ذكره الا الآن) أي في هذا الفصل بقوله لا تملك شقصا من به الشفع وقول المثلث (أما تسليم العوض الخ) أي أو التملك بينه وبينه اذ المتع من التسليم اه (قوله وصل الى حقه) أي في الجاهل الاو (أو مقصر) أي فيما بعد اه (قوله ومن ثم) أي لاجل انه مقصر لكن في هذا التفرع خفاء (قوله وقض الحاكم الخ) أي اذا امتنع من التسليم اه (قوله بحيث يتمكن الخ) ولو أنكرك للمشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري في بقاء ثمنه في جهة الشفع ويصدق الشفع في الوضع حتى لا يسقط حقه من الشفعة لانها ثابتة بالبيع والمشتري بربا سقاطها عدم مبادرة الشفع اه (قوله كاف) أي في ملك الشفع الشقص (قوله كان باعدار الخ) أي أو مالي باعدار انما ذهب أو فسخه بحسب فلا يصح لانه من قاعدة مدعوه اه (قوله بالمالك) يعني لا يجب التعرض في حكمه بالمالك بل حكمه بثبوتها يحصل مع سبق طلب المالك كذا قال ابن السارح مر اه (رشدني) أقول وبفسد قول الشارح في مقابله وقال صاحب الكافي الخ وقوله لتأكد الخ (قوله كما قاله ابن الرقعة) الاولى تقدمه على قوله لا بالمالك كما قاله المغني (قوله وهو) أي قوله أي بثبوتها (قوله لانها الخ) أي الشفعة (قوله فيها) أي الشفعة واختيار التملك اه (قوله فيها وطالبه) الى الفرع في النهاية والمغني في المثلث (به) أي القضاء اه (قوله مقامه) أي القضاء (قوله كما فهمه المثلث الخ) عبارة الغني تنبيه اشتراط المنصف أحده هذه الامور يفهم أنه لا يكتفى التملك عند الشهود كذلك كقولهم أظهر الوحيين وروى بحمان المقرئ ولو عند قسده القاضي كقولهم ظاهر كلامهم وان قال ابن الرقعة لا يعد الفصل كذا في مسألة هرب الجبال بحث يقوم الاشهاد مقام القضاء لان الضرر هناك أشد منها اه (قوله ويبحث ابن الرقعة الخ) وظاهر كلامهم خلافة واستظهره الشفع في شرح البهجة جري عليه ابن المقرئ اه (شرح مر) اه سم قال ع (قوله مر) ظاهر كلامهم خلافة أي وهو المعتمد فلا يقوم الاشهاد مقام الحاكم عند فقده ويعذر في التأخير الى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يأت الشفع وضمن بين يديه اه (قوله أن محله) أي عدم القسام (قوله والاقدام) أي وان لم يوجد الحاكم قام الاشهاد مقام حكمه (قوله وانما يجبان الخ) عبارة النهاية وقرض احتمالها على ابن الرقعة فانما يظهر ان غائب الخ (قوله أو امتنع الخ) أي ولم يأت الشفع وضمن بين يديه كما مر (قوله واذاء ملك الشقص الخ) عبارة القاضي واذاء ملك الشقص بغير الطريق الاول وهو تسليم العوض لم يكن له أن يسلم الشقص حتى يؤدى الثمن وان تسلمه المشتري قبل اداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فان غلبه أهمل ثلاثة أيام فان مضت ولم يحضر الثمن فسخ الحاكم التملك وقبل يعلل بلا فسخ وليس الشفع خیار مجلس للمقرئ بآيه اه (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم النقد اه (عش أي التملك) (قوله فسخ الحاكم الخ) ظاهر كلامهم وان رضى المشتري باقتضائه وقبضه موقوف بل قولهم وأما رضا المشتري الخ مخرج في عدم اداؤه (قوله تنازعه) أي الشفع ش اه (قوله الفعلان) أي بذلك يرى اه (عش قال المغني والروض فرع لا يتصرف الشفع في الشقص قبل قبضه سواء سلم وسيبه أنه هتري و يتصور ذلك في الشراء بالوكالة وفي الاختسار الوارث اه وروية وأحمد وعوفان على كون ش (قوله أو مقصر) بتأمل (قوله ويبحث ابن الرقعة الخ) وظاهر كلامهم خلافة واستظهره في شرح البهجة جري عليه ابن المقرئ شرح مر (قوله والاقدام) أي الاشهاد (قوله وانما يجبان) بفرض اعتماد شرح مر (قوله واذاء ملك الشقص بغير تسليم العوض الخ) عبارة الروض ووقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن واهمل ثلاثة أيام غلبه ثم غنمه القاضي اه (قوله تنازعه) أي الشفع ش (فرع) الشفع مريد بالبيع أي على المشتري ولا يتصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن

(٩ - (شرواني وابن قاسم) - سادس) المشتري تمت الشفع من الرقعة (فرع) في الاقوال شرط دعوى الشفعة تعدد الشفع الشقص وتعدد الثمن وطلبها واعتمده المقرئ

للمشتري به الرضا العيب عليه أي المشتري فإن قبضه بأذن المشتري وأقلس بالتمن رجع فيه المشتري
كفي البيع في ذلك كله اهـ (قوله فيه) أي الاعتماد (قوله غافلا عما قاله) أي الغزى (قوله كذا قاله)
المشار إليه قوله غافلا الخ أي نسبة الغفلة إلى الغزى اهـ كردى (قوله هوها) أي البعض (التناقض) أي
بين قولى الغزى (قوله وليس كذلك) أي ولا تناقض بين قوليه (قوله بل الأول) أي ما قبله الغزى
عن الأنوار واعتدله و(قوله والثاني) أي ما قاله عن ابن الصلاح (قوله تعديدها) أي بيان قدرها
(قوله في بعض الصور) أي كما سرف قول المتن ولو كان المشتري شرك الخ (قوله هذا) الإشارة إلى
المشتري و(قوله هوها) أي ما اشتراه الخ و(قوله هكذا من الخ) تعديدها للقصص و(قوله ثمن كذا الخ)
كقوله (من فلان) متعلق بقوله اشتراه (قوله قبضه منه) أي حياطة البيع جواز الإخذ من البائع كما تقدم
عن الرضا اهـ سم أقول وقد كرر معني على ما انتاره فيما تقدم من عدم جواز خلافه والرض والنهابة
(قوله لا تفعليه) أي في اشتراؤه الخ (قوله فأنته) أي الشراء و(قوله رغبته) عطف على خبره أثبتوه (قوله
الشفيع) فاعله (قوله ولم يثبت الخ) من الثبوت وكان الأولى كما علم مما يأتي عن سم وثبت عمله (قوله ولو
بيته) يعني أقامه المشتري على جهه الثمن أخذ مما يأتي عن سم خلافاً لما فهمه من نصه (وتنظير الغزى الخ)
عن الرضا الغزى وإن اعترف أي المشتري بالشراء والملك للمدعى لكن قال كان الثمن مجهولاً فإن صدقه الشفيع
سقطت شفعته فإن أنكر الشفيع ذلك وأعلم المشتري بيته بأنه اشتراه بن مجهول هو صرة طعام أو جوهرة
مجهولة القيمة سلاسل سقطت شفعته وفي سماع بيته المشتري نظراً لأنه بمنزلة الداخل فينبغي أن لا تسمع بيته
ويحذف أن الثمن مجهول انتهى اهـ سم (قوله بأنه) أي المشتري (قوله بمنزلة الداخل) أي من جهة اليد
فلا يؤمر بالبينة حتى يقيم الخارج أي الشفيع بيته اهـ كردى (قوله هوها) أي واقامة المشتري البيته فيها
إذا أدى جهل الثمن

فصل في بيان بدل النقص * (قوله في بيان) إلى قوله بما عرفت في النهاية الأولى وغير ذلك وقوله حيث
(قوله الذي يؤخذ به) أي البديل الذي يؤخذ النقص به البديل فالصلة جارية على غير ما هي ولم يبرر لأن
البس كلهم مذهب الكوفيين (قوله أو تعدد النقص) بحر ورع طاقيل بيان والنقص مضاف إليه اهـ
رشدي يؤقتضاه أن العطف هنا بالاول لكنه فيما يابدين من نسخ النهاية والخفة وأقرب عين أنه حلة فلهذا
معلوفة على حلة تعدد أو (قوله وغير ذلك) أي كظهر الثمن مستحقا ودفع الشفيع مستحقا وتصرف
المشتري في النقص قول المتن (إن اشترى) أي شخص شخصاً من عقار اهـ بقى قول المتن (على) أي كبر
وتقدم به ومعنى أي ولو غشوا صاحب من راجع عرش قول المتن (أخذ الشفيع مثله) ظاهره ولو اختلفت
قمة المثل بان اشترى داراً بكمه بحب غل فلشفيع أخذها بمصر بقدر ذلك الحبل وان رجع جدوا بوجه
بان ذلك القدر هو الذي لم بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كفي القرض
والغضب سم على بحر أقول لأوجه القدر في عكس المثال مع تسليم الشق الاول بل قد يتوقف كل منهما
بان قياس النقص والقرض وغيرهما أن العبرة بحمل العقد حيث كان لقله من وقت قبضه من حيث قلعه
في غير محله يؤيد ما ساند كره عن شرح الإرشاد بل هو مرجح فيه اهـ عرش قول المتن (مثله) أي إن
تسمر نهاية ومعنى أي بان وجد فبما جوت المرتبتين هو اهـ سم على منهج اهـ عرش (قوله لانه) إلى

وأقلس رجع فيما اشترى أي كفي البير وض (قوله قبضه منه) أي حياطة البيع جواز الإخذ من البائع
كما تقدم عن الرضا (قوله وتنظير الغزى فيه الخ) عبارة الغزى وإن اعترف أي المشتري بالشراء والملك
للمدعى لكن قال كان الثمن مجهولاً فإن صدقه الشفيع سقطت شفعته فإن أنكر الشفيع ذلك وأقام المشتري
بيته بأنه اشتراه بن مجهول هو صرة طعام أو جوهرة مجهولة القيمة سلاسل سقطت شفعته وفي سماع بيته المشتري
نظراً لأنه بمنزلة الداخل فينبغي أن لا تسمع بيته ويحذف أن الثمن مجهول اهـ

فصل في بيان بدل النقص الخ (قوله في المتن) إن اشترى بمثل أخذ الشفيع مثله

قوله ولو كان دنانير في المتنى (قوله فان قدر بالوزن الخ) عبارة عن النهاية والمتنى ولو قدر للمثل بغير معياله الشرى
 كقطعار حنطة الخ اه (قوله فان انقطع المثل) أى بان فقد حصة فبدأت من مرحلتين أو شرى ما كان وحده
 يا كثر من غنمه والمراد به مثله ما رغب به في ذلك الوقت وراوى اه بجبرى (قوله بغيره) أى بقية المثل
 لالتصقن اه سم (قوله حنط) أى وقت الاختصاص بالثأب لفظة حنطت كأنه لو كتب له عرش
 مانسه قوله مر بغيره أى المثل يوم البيع مثلاً أخذنا مما باقى في التقوم اه وفي الجبرى عن الزبائى
 ما واقعته (قوله فان راضياً) أى المشتري والشفع (عنها) أى عن الدنانير التي اشترى الشخص بها (قوله
 مستجداً) بفتح الجيم من استجده اذا أحسنه وبكسر هاء من استجد لازماً بمعنى حدث كما يؤخذ من المصباح اه
 عرش (قوله تبطل به الشفعة) ينبى أن هذا بخلاف ما اذا أخذ أى الشفع بالثأب ان لم يعرض عنها بالبراهم
 فينبى أن لا تبطل مر انتهى سم دل على اه عرش (قوله وهى) أى ما فى الحادى والثأب باعتبار المسئلة
 (قوله هنا) أى بمسئلة الراضى (قوله ما من من الفصل الخ) أى من أن يحمل البطلان على ولا فلا عرش
 ورشدى (قوله فهو) أى الراضى (قوله فوجب الفرق بين علموجهه) أى بالبطان مع العلم دون الجول
 قول الماتن (فبقيته) أى كالتصديق فى شرح الارشادومنه يؤخذ أنه باقى هنا ظاهراً فمما لو ظهر الشفع
 بالمشتري بلا آخر وأخذ نفسه وهو أنه باخذ المثل وعبر المشتري على قبضه هناك أن لم يكن لفظة مؤنة
 والطريق آمن والأخذ بالقيمة لحصول الضرر بقض المثل وأن القيمة تحب أخذت تكون لفظة مؤنة سم
 على ج اه عرش (قوله باخذنه) أى قوله بتعطى الاصغر فى النهاية (قوله تعين الاخذ به) لان العدول عنها إنما
 كان لتعذر منه نهاية ومعنى (قوله ولو مثلاً) عبارة عن النهاية والمتنى لأسباب التقوم اه (قوله واعنده الأفرى

أو بمقوم فبقيته) أى كالتصديق فى شرح الارشادومنه يؤخذ أنه باقى هنا ظاهراً فمما لو ظهر الشفع
 بالمشتري بيلداً خرواً أخذ نفسه وهو أنه باخذ المثل وعبر المشتري على قبضه هناك أن لم يكن لفظة مؤنة
 والطريق آمن ولا أخذ بالقيمة لحصول الضرر بقض المثل وأن القيمة تحب أخذت تكون لفظة مؤنة ولأن
 لفظة مؤنة فى ذلك استعمالاً غير ما ذكرت من رجحانها ولا غير مشياً وقد عرفت أن ما ذكرته هو القياس وليس
 ذلك عذراً فى تأخير الاخذ والطلب اه (قوله فى المتن بخله) ظاهره وأن اختلفت فيه المثل بان اشترى داراً بكملة
 بصفه خال فلا شفع أخذها بغير قصد ذلك الحيوان يخص جداً وبوجه بان ذلك القدر هو الذى لم
 بالقديم وانظر فى عكس المثال هل يرجع لقيمة بلداً العقد كفى القرض والغصب (قوله فان انقطع المثل وقت
 الاخذ أخذ بقيته مستجداً) للتبادان المراد بقيته المثل وواقعة انه فى الرضا قال كالغصب اه وتقدم فى الغصب
 فيما اذا تلف المثل ان المراد قيمة المثل أو الغصو بوان السكر جراً لا ولو واقعة أيضاً قوله الا فى لاجمة
 الشخص الخ (قوله كان شره مستجداً تبطل به الشفعة) ينبى أن هذا بخلاف ما اذا أخذ الدنانير بموضع عنها
 البراهم فينبى أن لا تبطل مر (قوله والذى يقبضه انه باقى هنا ما من الفصل الخ) كذلك مر وهذا الحق
 يشكل على ما باقى في المتن من قوله وان دفع الشفع مستحقاً أى أو نحو تحاس كى ما فى الشر لم تبطل
 شفعته ان جهل وكذا ان علم فى الاصح الا ان يرق بان هذا لما كان ظاهره فى عقد آخر له شره مستجداً كان
 صاروا فى الشفعة فرقاً بين أن يعذر فلا تسقط ولا تنسقط مطلقاً كمن عقد بشكل بان فوان القور به بعد
 الشروع فى الاخذ تسقط كالتقدم فى شرح قوله ولا يشرط فى التملك الخ فى الحاشية هناك والتشاغل بدفع
 المستحق ونحوه بغونه الا أن يفرض فيما اذا تمت وقع التسدول على القور أو يقال ان هذا الاخذ لاغ
 لا أثره وكأنه لم يشرع فى الاخذ فبما فيه (قوله والذى يقبضه الخ) قد ينزع فى هذا كالتقول عن الحادى
 ان ذكر ان قضيتاها فمن ان القور به معترضى الطالب لا التملك ان الراضى المذكور لا يعلل الشفعة
 لانها لا يكون فى الاخذ والتملك فغايتها تتو بتخو به التملك وذلك لا يضر بعد تقدم قور به الطلب
 ويفارق ذلك المسئلة الربا ليعينان المتعبر به قور به القرض والاستعمال بالصلى مغتول لها ولا ينافى ما قلناه
 ما قلناه فى الصلى عن الشفعة يقال أنه كالصلى بعين الرد باليعين لان الصلى عنها بالالصلى العلم بفساده ينبى

وغيره ولو حط عن المشتري بعض الثمن قبل الزم المصطفي عن الشفع أو كذا فلا شفعة إلا بدعوى يؤخذ من قوله ويؤخذ المهور والآخر
ان المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في الغصب (٦٨) فيثبت الاداء عليه خلافاً لمن زعموا لصالح عن دم العمد على شخص فانه يأخذ بقيمة

الدم وهو الدية فيأخذ به
بقيتها يوم الجناية وتعتبر
قيمة الموقوف في غير هذا (يوم
البيع) أي وقت لانه وقت
اثبات العوض واستحقاق
الشفعة وصدق المشتري
بمنه في قدرها حيث كذا
في العمر لما ياتي انه أعلم بما
بشره (وقيل يوم استتراد
بأنطاع الخبار) كان
المعنى في الثمن حال الزم
بناصلي الاصم من خوف
الخط والى يندفع من الخبار
ولما كان ماسقاً شاملاً لادن
وغيره وكان الدين يشمل
الحال والمؤجل ببيان
المسرد الحال بقوله (أو)
اشترى (ع) مؤجل فلا يظهر
انه غير) وان حل الثمن
بعون المشتري أو كان محبباً
بأوقات مختلفة (بين أن
يحل) الثمن (ويأخذ في
الحال) ويحمله أخذ من
كلام الأدرعي وغيره مما لم
يكن على المشتري ضروري
قبوله ليضرب بالمال يجب
الشفيع (أو) عطف بها
في حين بين المايان (بصبر
الى الحبل) بكسر الحاء أي
حلل الكل في المحم وليس
له كمال نجم أن يعطيه
ويأخذ بقدره وما فيه من
تصرف الصفقة على
المشتري (ويأخذ دفعاً
للضرم من الجانبين لان
الأخذ بالمؤجل يضر

فور به طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد رد هذا بما لا يلزم في فور به الطلب لجواز أن يطلب على الفور
ثم يصلح لهم عكس ان يقال حيث أن المصالح من قبيل الشرع في الاختراع والشرع فيه تعين الفور به
فالاقدام من فور أو فاق فور به الطلب وفور به الاختراع لا يمتثل فيمنع بتدفع الزاع إذا كور بناصلي ما تقدم
قبيل قوله ويشترط لفظاً حيث قالوا المعتقد الذي يدل عليه كلام الرافعي الخ لكن بشكل حيث شغل هذا
ان قياس ما تقدم انه ان فاتت الفور به سقطت الشفعة على بفساد الصلح وسهل والتم تنسقا كذلك الان
يجب ان السقوط انما يكون بقوات الفور به اذ لم تكن لعذر والجهل المذكور وعذر (قوله ولو حط
عن المشتري بعض الثمن الخ) عبارة الروض ما زاد ووسط من الثمن في مدة الخيار فقد يطق بالثمن فان
سط الكل فلا شفعة اه قال في شرحه يخرج بقوله في مدة الخيار ما زاد ووسط بعده فلا يطق بالثمن كما
اه (قوله ويؤخذ من قوله الخ) تدية للاجابة الى ذلك مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله فيثبت
لا رد الخ) ماضورة لا راد مع اقتصار المصنف على الشراء (قوله يوم الجناية) خلافاً لبعضهم شرح مر
وعبره الروض وان صالح به عن دم أخذه بقيمة اليوم الجناية قال في شرحه كذا في الأصل أيضاً وصوابه يوم
الصلح اه (قوله ويصدق المشتري الخ) كذا شرح مر (قوله ولا سقط حقه) قد يشكل بان الفوراً غا

بالمشتري لا يختلف الا في حال يضر بالشفيع لان الاجل يقابلها سقط من الثمن ثم لورضى المشتري بنفسه بالشفيع
تعين عليه الاختلاف ولا يسقط حقه

واذا خبرني بلفظه اعلام المشتري الطالب على ما في الشرحين وصح في أصل الروضة (٦٩) الزوم قبل وهو سبق فلم (ولو بيع شخص وغيره)

بما لا يشق عليه كيف

(أخذ) أي التقص لم يوجد

سبب الاخذ فيه دون غيره

ولا يتقيد بالتبني بشرق

السقطة قبلها بالورط

لنفسه وهذا أولى من

التعليل بأنه دخل فيها

عالمًا بالخال لان قبضته ان

الجاهل يقدر وهو خلاف

الاطلاع ويدركهم وبكل

من التعليلين فارق هذا ما

من امتناع افسار الملبس

بالرد (بخصته) أي بقدرها

(من) الثمن باعتبار

(القيمة) بأن وزع الثمن

عليها باعتبار قيمتهما وقت

البيع وأخذ الشقص

بخصته من الثمن فاذا

ساوى ما بين السقطة

والثمن خمسة عشر أخذه

ثلثي الثمن وأقر رتبة

كله فهو مراده كما هو ظاهر

وهو يدفع ما قبل ان ذكر

التبني سبق فلم (وإذا

الشقص (المهور) بمهر

مثلها) يوم النكاح (وكذا

شقص هو (عوض خلعت

فيؤخذ بمهر مثلها) المخرج

سواء أقبض عن قيمة

الشقص أم لان البضع

مقوم وقيته مهر المثل ولو

أمرها شقصا لم يلزم

لها مهر المثل ولا شفعة لان

الشقص باق على ملك

الزوج ويجب في القيمة

متعطلها المهر مثلها لأنها

الواجبة بالفرق والشقص

انما يعتبر في الطلب لاقى التملك الان يصو وهذا اذا شرف على سبب التملك على ما علم مما تقدم اه (قوله وهو
واذا خبرني) اي المشتري وهو كلام مستقل ليس من الاستدراك قول المتن (ولو بيع شخص وغيره) اي صفقة
واحدة اه معني (قوله بماله) لا شفعة) التي قوله وبه يدفع في المعنى لانها اقصر على التعليل الثاني والى قوله وبه
خبرني الثانية (قوله كسيف) اي او تقدر اراض اخرى لاشركة فيها لا شفعة اه معني (قوله دون غيره) حال
من مغول اخذه (قوله لان قبضته ان الجاهل يقدر) والظاهر كما قال شيخنا أنهم جروا في ذكر العلم على الغالب
معني وبه يترا (قوله خلاف اطلاعهم) اه وهو اي اطلاعهم المقصد اه عش قول المتن (بخصته من القيمة)
وجهه بأنه على حذف مضافين أي يمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن اه سم أي بقدرها من الثمن
قول المتن (وإذا أخذ المهور بمهر مثلها) قال في شرح الروض وان أحله اي جعله جعله على عمل أو اقصره
أخذه بعد العمل بأمره اي العمل في الأولى أو بعده ذلك المستقرض بقية ما في الثانية وان قلنا المقترض رد
للمثل الصوري انتهى اه سم (قوله يوم النكاح) اي قوله لا مهر مثلها في المعنى (قوله سواء) اه ولزم
الى ما قبل وكذا (قوله مخصصا بمهر) اي بان لم يره اه عش (قوله ويبقى في المتعة) اه ولو حصل
الشقص لهذا الشخص رأس مال سلم أخذه الشقص ضمن المسلم فمات كان مثله أو بقيته ان كان مستقوما أو صالحا به
عن دن أخذه بمثلها أو قيمته كذلك اه معني (قوله أو بقيتها) اي ان كانت مستقومة وفي سم على ج ينبغي
يوم التعويض اه عش (قوله بناء على ما مر) اي من جواز الاعتياض عنها وكلام الشارع مبني عليه
اه نهاية قال عش قوله مر من جواز الاعتياض الخ وهو المرجوح اه قول المتن (بجزاف) بتثنية
جميعه كما تقدم كان أو غير مكنو وعكميل اه معني وفي الجعري الجراف بيع الشيء وشراؤه لا بكل
ولا وزن اه أي ولا وزن ولا عقد قول المتن (وتلف) أي الثمن قبل العمل بقدره معني وبه ينفذ وتلف البعض
كثفت الكل سيدع روم (قوله أو غاب) أي قبل العلم بقدره (قوله وتقدر اضاروا) أي العلم بقدره وفي
الغيبه اه شرح الروض (قوله أو يتقوم) عطف على جفاف (قوله وهذا من الجبل الخ) يمكن دفع هذه
الحاجة بان يطلب الشفع الاخذ بقدر يعلم أن الثمن لا يز يدعيه قدره في المثل وقيمة في المقوم فالوجه أن
له ذلك وان يحلف المشتري ان لم يعرف بأنه لا يز يدعي ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به سم على ج
وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لا يسقط الحرقة من المشتري بما ذكر لا بحال ما عينه وحلف
عليه بعد نكول المشتري أو إذا أخذه فيعود الضرر على الشفع بذلك اه عش (قوله من الجبل
المستقلة الخ) ومنها ان يبيع الشخص بأكثر من عنه بكثير ثم يأخذ به عرضا ساويا ما راضا عليه عرضا من
الثمن أو يحط عن المشتري ما يز يدعيه بعد انقضاء الخ ومنها ان يبيع بمجهول مشاهد وقيضه ويخطه
بغيره بلا وزن في الموزون أو ينفقه أو ينفقه ومنها ان يشتري من الشخص خراقة الكسك ثم يبيعها الباقي
ومنها ان يبيع كل من ملك الشخص وأخذ بالآخر بان يبيع الشخص بلا ثواب ثم يبيع الآخر قدو
قيمته فان خشي عدم الوفاء بالتمت وكذا أأمين ليضاهها منها ما عافاه واحدة معني وشرح الروض
ومنها ان يشتري منه البضاعة ثم يبيعها لغيره من العرصة ومنها ان يشتري الشخص حذو لا يبي
الشقص أكثر مما بأجرة يسيرة ثم يشره بغيره بغيره فان عقدا لا يخلو من شفعة بالشراعي الاصح كروى

يعتبر في الطلب لاقى التملك الان يصو وهذا اذا شرف على سبب التملك على ما علم مما تقدم (قوله وهو
خلاف اطلاعهم) كذا مر (قوله للمتن بخصته من القيمة) وجهه بأنه على حذف مضافين أي يمثل نسبة
حصته من القيمة أي من الثمن (قوله في المتن وبتخاذ المهور بمهر مثلها) اه قال في الروض وان أحله أي
جعله جعله على عمل أو اقصره أخذه بعد العمل بأمره اي العمل في الأولى أو بعده ذلك المستقرض بقية ما في الثانية وان قلنا المقترض رد
الى الثانية وان قلنا المقترض للمثل الصوري اه (قوله أو بقيتها) ينبغي يوم التعويض (قوله بناء على ما مر)

عوض عنها ولو اعتاض عن النجوم شقصا أخذ الشقص بمثل النجوم أو بقيتها بناء على ما مر (ولو اشترى جفاف وتلف) أو غاب وتقدر اضاروا
أو يتقوم كقصم وقدر العلم بقيته أو انشط بغيره (متبع الاخذ) وتقدر الاخذ بمجهول

(قوله مكرهه) الا يدفع شفعه الجار ورض وسقي (قوله كذا اطلاقه) أى فى غير شفعه الجوار اه نهيه
(قوله وقيد) أى ما ذكر من الكراهه اه عش (قوله وقيد بعضهم الخ) أقره النهية ولسطان (قوله
قال أما بعد الخ) أى كان اشترى بصير من الدراهم ثم ألتف بعضهم على الإجماع حتى لا يتوصل الى
التمن اه سم (قوله لا فرق) وهو ظاهر اطلاق المعنى والرض وشرحه (قوله فانهما ذكر الخ) وقد يجاب
بانهما أرادا بالكره ما يعم التزبه أى بالنسبة للحمل قبل البيع والتعريم أى بالنسبة لبعده وبانهما
أرادا بان ذوات الحمل لا يشترط قصد الحمل المعترفى الكراهه أو الحرمة فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة
بعد البيع حر والوجه ان يجعل البيع مجهول بقصد اسقاط الشفعه من الحمل قبل البيع لانه يتوصل به
الى اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه اه سم (قوله أما اذا بقى) الى قول المسترشد للشفيع فى النهية وكذا فى المعنى
الاقوله عاين الى المتن وقوله واعتمد السبكر وقوله ونحوه التذلل لهما بكونه محققا وقوله فان قلت الى
المتن وقوله أو نحو محاس وقوله فالنواذ الى الذى يقب (قوله ثم لا يلزم البائع احضاره) أى فتعذر الاخذ
بالشفيع توطر يقدر ان ذكر قدر يعلم ان التمن لا يز يدعى على ما مر عن سم اه عش (قوله ولا الاختبار به)
أى بالقدور وقال النهية والمعنى بتمتله (قوله وفاروق مامر) أى انه ليس للمشتري منع الشفعه من روية
الشقص اه سم (قوله بانه) أى الشفع (قوله حلف) أى المشتري فان نكل حلف الشفعه واخذ بحلف
به كيان (قوله كيان) أى يقول المصنف ولو اختلف المشتري والشفيع فى قدر التمن الخ (قوله بنا) بقاء
مرحلة فتعتمد ان قوله (قوله واكرم الشفعه الاخذ) أى ان أراد اه عش (قوله وان قال) أى المشتري
(لم يكن معلوم القدر الخ) فلو أقام الشفعه بينه بقدر التمن فالوجه مقبولها واستحقاق الاخذ حر اه سم
وتستفاد هذا ايضا مما بين فى شرحه ولو اختلفا المشتري والشفيع الخ (قوله وحديث تسقط الشفعه) ظاهره
أنهما لا يعود وان تبين الحال ووجه بانه مقصر بالتحفظ اذا كان يمكنه قول التحلف فى تبين الحال سم
على ع وج قد يقال وقوله ووجه الخ انما يتم اذا كان يجاب عن اختيار الامر روية تضعيف الشارح من مائة له
من القاضى انه اذا لم يحلف عدما كالأول حلف الشفعه اه عش (قوله وجرى عليه الخ) عبارة المعنى وهو
كذلك كما مر به فى نكتة التيسير وبقول ان الشفعه توفى الخ (قوله وانص عليه) عطف تفسير بقوله

وهذا من الحمل المسقطه
للشفعة وهى مكروهة كذا
ألقاه كغيرهما وقيد
بعضهم بمقابل البيع قال
أما بعده فهى حرام وقيد
لفر بل كلاهما صريح
فى أنه لا فرق فانهما ذكر
من جهة الحمل كثيرا
هو بعد البيع أما اذا بقى
فيقال مثلا ويؤخذ بقدره
ثم لا يلزم البائع احضاره
ولا الاختبار به وفاروق مامر
فما لم يره بانه لا يعلقه على
البائع بخلاف المشتري فان
عن الشفعه قدرا بان
قال اشترى بتهيمة (وقال
المشتري) بما تبين حلف كما
باقى بناء على ما ادعاه وأكرم
الشفيع الاخذ به وان قال
(لم يكن معلوم القدر حلف
على نفي العلم بما عساه
الشفيع لان الأصل عدم
علمه وحديث تسقط
الشفعة كما اقتضاه المتن
وجرى عليه فى نكتة

أى من جهة التعويض (قوله وهذا من الحمل المسقطه للشفيع) يمكن دفع هذا المسألة بان يطلب
الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان التمن لا يز يدعى قدر اى للمشتري وقيد فى المقوم فالوجه ان ذلك وأن يحلف
المشتري ان لم يعرف بانه لا يز يدعى ذلك فان نكل حلفه واستحق الاخذ به (قوله وقيد بعضهم الخ) اعتمد
حر (قوله قال أما بعد الخ) أى كان اشترى بصير من الدراهم ثم ألتف بعضهم على الإجماع حتى لا يتوصل الى
معرفة قدر التمن (قوله فانهما ذكر من جهة الحمل كثيرا) وهو بعد البيع (أقول عبارة الررض فصل الحيلة
فى دفع الشفعه مكر وهى فى شفعه الجار وهى أى الحيلة فى دفعها مثل ان يدعى الشقص بكثير ثم يأخذ به
عرضا يساوى ما راضا عليه الى ان قال فألو مجهول أى وان يسع مجهول لمشاهدة أى يقبضه ويخطه
بغير بلاذون أى فى الموزون قال فى شرحه أو ينفعه أو يضع منه أشياء اه فقوله أو يسع مجهول الى
آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جهة الحمل بعد البيع فهو مما عناه الشارح بقوله فانهما ذكر الخ وقد
يجاب بانهما أرادا بالكره ما يعم التزبه أى بالنسبة لبعده وبان المراد بقوله وهى مثل أن يسع الخ
بيان ذوات الحمل لا يشترط قصد الحمل المعترفى الحرمة أو الكراهه فلا ينافى تصريح بعضهم بالحرمة بعد
البيع حر والوجه ان يجعل البيع مجهول بعد اسقاط الشفعه من الحمل قبل البيع لانه يتوصل به الى
اسقاطها بنحو تلفه أو اتلافه بعد ذلك ولا يضر فى الحكم بكرهاته الشراء بالمجهول وأنه تحيلة أن الاسقاط لا يتم
الاذا تلف أو ألتف بعد الشراء (قوله وفاروق مامر) أى أنه ليس للمشتري منع الشفعه من الروية (قوله
فى المتن وقال المشتري لم يكن معلوم القدر الخ) فلو أقام الشفعه بينه بقدر التمن فالوجه مقبولها واستحقاق
الاخذ حر (قوله وحديث تسقط الشفعه) ظاهره انها لا تعود ولن تبين الحال لا تطاع الخصومة بالحلف

حوى عليه الخ (قوله وقال القاضى الخ) عبارة النهاية وان نقل القاضى عن النص أنها وقوع الخ اه (قوله وليس له) أى المشتري * (فرع) * لو ذكر الشفع قدر الاثر بدليه الثمن وقال أنا أخذته أحبب فليراجع اه سم عبارة النهاية والغنى ولو قلتم بنية ان الثمن كان القاول كقاس الغراهم فوردن المائة بقنا فقال الشفع أنا أخذته بالغرمائه كان له الاخذ كفى فتاوى الفرائى لكنه لا يعمل المشتري قض غام المائة اه قال عش قوله لا يحصل الخ أى لأنه لا يجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته ولو بالتراضى على أنه هنالك تراضى لان الشفع امتداد فى تمام المائة ليتمكن من الاخذ اه (قوله بعد الشراء) أى وقبل الخلف اه عش (قوله أنه الخ) عبارة النهاية والغنى والشفع بعد حلف المشتري أن يرد فى قدر الثمن ويحلفه نا. وانما لا يملك الخ لا تكون قوله أى المشتري ليست قدر الثمن عذرا بل طلب منه جواب كاف اه (قوله وهكذا حتى ينسلك الخ) أى يوفى بأمر مختلفه وان أدى ذلك لاضر للمشتري بأخضاره مجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث اشترى بمجهول أنه قد ضمن الشفع من الشفعة فغوى بذلك اه عش (قوله على أنه) أى ما وقع عنده اه عش قول المتن (معنى) أى فى العقد وفى مجلسه كما يؤخذ من عش اه يعبرى (قوله بطلان بيعه) أى بطل البيع والشفعة فيما يقابل البعض من الشفعة دون الباقي فترى بطلان الشفعة اه معنى (قوله وتخرج التقديح) ظاهره وان كان متولوا وقد يشكل البطلان حيث فى المعين الآن يقال للمالك بفسد الانفضة كان غنره غير المتول سم على جري بنبى أخذ من مسئلة شرائع جاحه ملها جوهه وهو مسئلة ما جوالا اشترى يشبهه الفسخ متلافيان الثمن تحاسا وقد قبل المالك ان يقول سم قوله تكبر وجهه مستحقا ينفى ان يستثنى المعين المتول الذى لم يوصف بانه درهم او دنانير كعقدهم هذا فينبى بيعه بالبيع به أخذ من شرائع جاحه ملها جوهه فانه يصح وحيدت تثبت الشفعة فليراجع انتهى اه عش (قوله فان خرج ردنيا) أى وان وقع الشراء بعينه بل هو ظاهر فى ذلك لكن لا وجه حيث نقلوه والاستبدال سم وعش ورشيدى وقد عني الظهور بل المتول المعين قول الشارح الا فى الآن يفرق تهما بينهما ما سم عش (قوله تحصيله) أى بين الرضا به والاستبدال الخ) هو مشكل ان كانت الصورة أن الثمن معين كاهو مرجع السابق فان القياس فيه انما هو الكثير بين الفسخ والاضاعا والاعين وطلب له عش ورشيدى راد سم لكن قوله الا فى الآن يفرق بين الردى والعين غير ما وقع به العقد بالكلية مرجع التصريح بما اذا كان الثمن فى الذمة وحيث ذنى ذكر هذا الكلام فى هذا الشق ما لافضى اه أقول ولما أخرج الغنى والمنه هذه الكلام بتمامه وذكره فى شرح والا أبدل وبقا (قوله الجيد) عبارة تلقى ما اقتضاه العقد اه (قوله ورده) أى قول الغوى وكذا ضمير بانه الخ (قوله عن الخ) تعنى بد (قوله وقد قلعله) أى الغوى (وه) أى فى قوله فى عدى عن الخ (قوله قال وانما الخ) أى قال الامام (قوله الأولى) وجهه الاول به أن العيب المتقوم يمكنه والى خلاف الرادعة فى المشتري شعبة الخفى اه يعبرى (قوله والصواب الخ) أى قال البلقين معنى وعش (قوله فى كتاب السلتين) أى مسئلة الردى ومسئلة العيب (قوله اعتبار ما ظهر) أى بعد العقد وهو مثل الردى وقيمة عيب اه عش

السبب وليس له الخلف أنه اشتراة
شمن بمجهول لأنه قد بعله
بعد الشراء فان نكل حلف
الشفع على ما صبه وأخذ
به (وان أدى عله) قدسرو
وطالبه بيانه (ولم يعين
قدرا) فى خصوص الردى (ولم يسمع
دعواه فى الاصح) لانها تعتبر
ملزمة وله أن يدعى قدسرا
ويحلفه ثم آخر ويحلفه
وهكذا حتى يقر أو ينسلك
فيسد بدل ينكوله على أنه
الثمن ويحلف عليه ويأخذ
به لما يأتى به يجوز الخلف
بالظن أو كذا (واذا ظهر)
بعد الاخذ بالشفعة (الثمن)
المذكور فى الشقص النقد
أو غيره (مسحوقا) بنية أو
تصادق من البائع والمشتري
والشفع (فان كان معينا)
بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لأنه يفسد ثمن
(والشفعة) لثرتها على
البيع ولو خرج بعضه بطلا
فبسه فقط وخرج النقد
فحصا تكبر وجهه مسحوقا
فان خرج رد بغير البائع
بين الرضا به والاستبدال فان
رضى به لم يلزم المشتري
الرضا به بل يأخذ من
الشفع الجديد قال الغوى
ونظر فيه الله - ف ورد
البلقنى أنه لا جرح على قوله
فى عدى عن الشقص ظهر
معيا ورضى به البائت ان
على الشفع فقبته سلميا
لانه الذى اقتضاه العقد
وقد قلعله فيه الامام قال
وانما عليه فقبته معيا

فان قيل على ما تلى وأولى قال والصواب فى كتاب السلتين ذكر وجهين للاصح منهما اعتبار ما ظهر

وبهزم ابن المقرئ في
المعيب فان قلت قياس ما
قاله في حط بعض الثمن
من الفرقين بما قبل الزوم
وبعد ان يقال بظاهره هنا
من أن البائع انرضى
بردى أو معيب قبل الزوم
لزم المشتري الرضا بهما من
البيع أو بعده فلا قلت
القياس محتسب لأن منه
البائع ومساختمه موجودة
فيه ما الآن يصرف بان
الردى والمعيب غير ما وقع
به العقد بالكلية بخلاف
الثمن فانه وقع به العقد
فسرى ما وقع فيه الى
الشفع (والأبعد في
العقد بان كل في اللمنة
(أبدل وبقيا) أي البيع
والشفعة لأن العقد ينقد
به (وان دفع الشفع
مستحقا) أو نحو تعاس (لم
تقبل شفعة ان جهل)
لعهده (وكذا ان علم في
الاصح) لأنه لم يقصر في
الطلب والشفعة لا تستحق
بمال معين حتى تبطل
باستحقاقه وكذا لو لم يأخذها
بمعين كتلك بشرط تأخير
ثم بعد المستحق لم تبطل قطعا
وأذا بقي حقه فهل يثنى انه
لم يملك فيحتاج لتملك جديد
أو ملك والثمن دين عليه
فالسوائله وجوه أربع
الراعي الأول وغيره الثاني
واستظهر والذي يفهم ان
الاشخ ان كان بالعين معين

عبارة المعنى اعتبار ما ظهر أي لا ما وصى به البائع وهو الظاهر وبه حزم الخ اه (قوله وبه حزم ابن المقرئ
في المعيب) قال فلوروى البائع بانخذ العبد لزم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سلبا استرد قسط السلامة
اه و حزم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما حزم به في المعيب حيث قال لا يلزم المشتري قبول الردى من
الشفيع ولو قبل أي قبله البائع منه انتهى اه سم وواقعة أي بان المقرئ النهاية عبارة والوجه الفرق
بين المعيب والردى اذ ضرر الرداءة أكثر من المعيب اذ لا يلزم من بيعه دامة اه قال ع والرشدي قوله
مر والوجه الفرق الخ أي فلا يجب على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المعيب واعتمد الفرق
لذلك وبحثنا في رادى اه وقال سم والوجه ان هذه التفرقة إنما تعميذا كان الشراء في صورة العبد
بالعين وفي صورة الردى في القيمة والا فلو جهل الحكم فبهما حتى يعتبر ما ظهر فبهما في صورة العين
دون اللمنة اه (قوله موجوده فبهما) أي في الحط وقبول الردى أو للمعيب (قوله بخلاف الثمن) أي اذا
حط بعضه (قوله فسرى ما وقع في الخ) بخلاف الردى أو للمعيب فلا يسرى فلا يعطى ما لا يجد سوا ما قبل
الزوم وما بعده لان ما قبل الزوم يتبع الفرق لذلك وبعده لا يردى وهذا الفرق موافق لما مر من
القبول اه رشدي (قوله بان كل في اللمنة) أي ودفع عا فيها لم يخرج المدفوع مستحقا نهاية ومعنى قال
عش قوله ودفع الخ أي بعد مفارقة المجلس أخذ من قوله لم الواقع في المجلس كذا وقع في أصل العقد اه قول
المن (أبدل وبقيا) والبائع استردا الشفع ان لم يكن تبرع تسلم به بحسب ما ان يقبل الثمن نهاية
ومعنى قال عش قوله ان لم يكن تبرع الخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا جبار ولو اختلفا فبيني تصدق به في
عدم التبرع اه قول المن (ان جهل) أي كونه مستحقا بان شبه عليه بجاه اه معنى قول المن (وكذا ان
علم الخ) قد يشك على ما تقدم من أنه اذا شرع في سبب الاختذ وجب الغور في التملك وجه الاشكال أن دفع
المستحق مع العلم بجهل تصدير بنافي الغور به فليجمل هذا على ما اذا ثبت الغور به بان تدارك فوراً سم
على ج اه عش (قوله وكذا لو الخ) عبارة الخ في تعقب المن ان كان الثمن معينا كتملك الشفع بهذه
الطراهم فان كان الثمن في القيمة تبطل حزم واعليه اياله ودفعه في ثمن تبطل شفعة علم أو جهل اه
(قوله واذا بقي حقه) أي الشفع فيما اذا دفع مستحقا بصورته (قوله واستظهر) أي الثاني (قوله تعين

هذا الشق الاول أي كون الثمن معينا قبل الكلام على الشق الآخر أي كونه في اللمنة يقتضي ان
هذا مصورا اذا كان الثمن معينا أو عام وواقعة تعبير العباب بقوله ولو بان الثمن رديا معين أو لا فالبائع
طلب بدله والرضا به فان رضيه فلامتضى لاعلمه قبوله له اه وما ذكره من ان له طلب بدل العين في العقد
لا يخفى اشكاله وان القياس فيما عاها والغير بين النقص والامضاء لا ردوا أخذ بدله كالبيع المعين فلتأمل
لكن قوله لا في الان يفرق بان الردى والمعيب غير ما وقع به العقد بالكلية مصرح في التصريح بما اذا
كان الثمن في اللمنة وبحثت في ذكر هذا الكلام في هذا الشق ما لا يخفى (قوله وبه حزم ابن المقرئ في
المعيب) قال فلوروى البائع بانخذ العبد معيبا لزم الشفع قيمته معيبا فان سلم قيمته سلبا استرد قسط
السلامة اه وحزم ابن المقرئ في الردى بخلاف ما حزم به في المعيب حيث قال لا يلزم المشتري قبول الردى
من الشفع ولو قبل أي قبله البائع منه اه والفرق بين المعيب والردى بظاهره فان الرداءة تنقص القيمة دائما
أو غالبا بخلاف المعيب كفي الخصاص والحوال وقد يكون مع المعيب صفات حاورة مر والوجه ان هذه التفرقة
إنما تنقح اذا كان الشراء في صورة العبد بالعين وفي صورة الردى في القيمة والا فلو جهل الحكم فبهما
حتى يعتبر ما ظهر فبهما في صورة العين دون اللمنة (قوله في المن وكذا ان علم في الاصح) قد يشك على ما تقدم
قبيل قول المصنف ويشترط لفظ الخ من أنه اذا شرع في سبب الاختذ وجب الغور في التملك وجه الاشكال
ان دفع المستحق مع العلم بجهل تصدير بنافي الغور به مع أنه شرع في اللمنة بذلك لذكر الخلاف في
أنه يحتاج لملك جديد أو لا فلتأمل فليجمل هذا على ما اذا ثبت الغور به بان تدارك فوراً (قوله وكذا لو لم
يأخذها بعين) يدل على نقض ما لا شفعة مع ما لو وصى بالشفع وما قبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ

الاول) وعليه لا يمن القور اه رضى قول المتن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على
 إذن من الشر بل لا يلزم يصح بيعه على علم الشفع ورضاه بالقبض وتقدم أن الحكم كذلك في العقار دون
 المنقول كما هو أن فلا بد لصحة قبضه من إذن الشر بل عن الفرق بين المنقول ولعل أن السد في العقار
 حكمه بخلاف المنقول اه عش (قوله أو لا يلزم) أو ملكه لا مكان أخذ الشفع منه اه عش
 (قوله) فكان كصرف الولد الخ أي بحيث لا ينفذه لكن كصرف الولد ينعرج ع الأبي بخلاف تصرف
 المشتري بإياي من أن لا يشفع فقبضه ولا أخذ اه عش (قوله ابتداء) بمعمول المنقص ومنه ما لو أدى
 بالشقص ومات وقبل الموصى له فله قبض ذلك وأخذ الشقص ودفع الثمن أو قيمته لو أورش كالمظهر اه
 اه سم على ج اه عش وبعبارة أخرى بما لا يستحق به الشفعة ولو جدد ابتداء اه وعقده ان ابتداء هنا
 بمعمول فلا شفعة الخ وهو الظاهر (قوله والهيئة) إلى قوله وفيه ظرف في المعنى الا قوله قال لا يمتن وقوله وأورنا
 إلى المتن وإلى قوله وردت في النهاية (قوله وإذا مضى الخ) أي الشفع بان طلب الاخذ بالشفعة الآن
 وأنتم الخ إلى نقضه هذه الاجارة ثم أخذ الا حرة للمشتري فصولها في ملكه عبارة العباب أو أي ونصف
 المشتري على أن يزل ملكه كرهن ولو لم يزل فأن أخذ الاخذ في ملكه ما يطل حق من شفع بطل الرهن لا الاجارة فان
 فسخه فذلك وان قرر رهنا لاجرة للمشتري انتهى وقوله بطل حقه قد يشكك على ما يأتي أن الذي على القور
 هو الطلب لا التملك الآن بصورة هذا بما اذا شرع في الاخذ أخذ ما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول
 الشارح السابق ثم لو رضى المشتري بشفعة الشفع تعين عليه الاخذ لا الا سقط حقه سم على ج اه عش
 أقول الاول في دفع الاشكال حل الاختلاف قول العباب فان أخذ الاخذ الخ على الطلب كالمظهر الظاهر لا على
 التملك (قوله والمراد بالقبض الاخذ) بان يقول أخذت بالشفعة اه عش (فرع) لو بى المشتري أو غرس
 أو زرع في الشفع ولم يعلم الشفع بذلك ثم علم قبل ذلك لم يجز له ان يعدل المشتري ثم ان بى أو غرس في نصيبه
 بعد القسمة ثم أخذ بالشفعة ثم قطع فان كان قبل القسمة تضمن غالب الرضا الشفع بلك المشتري أحجب
 بان ذلك بصورة صورته ان يظهر للمشتري بأنه هبة ثم يتبين أنه اشتراه وأنه اشتراه ضمن كثير من ظهور
 أنه باق لا يظن الشفع عند القسمة أن المشتري وكل البائع فيها وليشه المشتري وغرر سمحت ذلك بانه
 المستعير وغرر اه أي من التغيير بين التملك بالقيمة والظلم مع أورش النقص والتشجيع لاجرة الآن المشتري
 لا يكف تسوية الارض اذا اشترا القلم لانه كتمتصه في ملكه كان حدث في الارض فمهر فأخذ الشفع
 على صفته أو يتركه ويبيع رعا إلى وأن اصابه بدل أجرة والشفع بالخبر الاخذ بالشفعة إلى أن اصابه
 لانه لا ينتفع به قبله وفي جواز التأخير إلى أن اصابه بدل أجرة ثم فيها اذا كان في الشقص خبر عليه ثم لا يستحق
 بالشفعة توجه ان وجههما لا الفرق أن الثمرة لا تمنع الانتفاع بالآخر فبذلك لا روع ولو ادعى المشتري
 احداث بناء وادعى الشفع أنه قد تم صدق المشتري في نهاية وصحة في الروض مع سره الا قولهما
 أو وجههما الخ قال عش قوه هر لعدوان المشتري أي لان كل حزمه مشترك بينه وبين الشريك القديم
 وقد فعل بلا ذم منه وقوله لا يستحق أي بان حدثت بعد العدوان تاريخ قبل الاخذ كما تقدم وقوله لا يجوز
 التأخير (قوله صدق المشتري) أي فله نقضه أو بيعه الشفع مثلا ويحله كالمظهر ما لم يثبت القري ينتقل
 خلافاه قول المتن (في قدر الثمن) أي أو في قيمته ان تلفاهه فنى (قوله أو أقام يثبت الخ) ولو أقيم أحدهما
 بينه ونقصهما وان اختلف البائع والمشتري في قدر الثمن لزم الشفع المدعىاه المشتري وان ثبت ما دعاه
 الشقص ودفع الثمن أو قيمته لو أورش كالمظهر اه عش (قوله ابتداء) بمعمول نقص ش (قوله قال المارودي
 الخ) عبارة العباب أو أي أو تصرف المشتري على أن يزل ملكه كرهن وبعبارة أن أخذ الاخذ في ملكه ما يطل
 حق من شفع بطل الرهن لا الاجارة فان فسخه فذلك وان قرر رهنا لاجرة للمشتري اه وقوله بطل حقه
 قد يشكك على ما يأتي أن الذي على القور هو الطلب لا التملك الآن بصورة هذا بما اذا شرع في الاخذ أخذ ما
 تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق ثم لو رضى المشتري بشفعة الشفع تعين عليه الاخذ لا

لا يجازي في شراؤه بوجه ما يلف
وهي تساوي درهمها وبه
يعلم ان الحش لا يكذب
ذلك لان العين بذلك قد يقع
(وكذا لو أنكر المشتري)
في زعم الشفيع (الشراء)
وان كان الشفيع في يده
(أو أنكر) كون الطالب
شريكاً فصدق بعينه لان
الاصل عدمهما بخلاف
الاولى انه ما اشترى وفي الثانية
على نفي العلم بشركته فان
نكل حلف الطالب بتاؤاخذ
(فان اعترف الشريك)
القديم (بالبيع فالأصح
ثبوت الشفعة) فلا يتردد
وان حضر المشتري وكذبه
سواء اعترف البائع بقض
الثنى أم لا اذا انقضض ان
الشفيع يده أو يد المشتري
وقال لا يدعيه أو عارية
مثلاً ما لو كان في يد المشتري
فادعى ملكه وأنكر الشراء
فلا يصدق البائع عليه لان
اقر او غير ذي اليد لا يسرى
على ذنبه (و يسلم الثمن الى
البائع ان لم يعترف بقضه)
لانه تلقى الملك منه فملكه
المشتري منه (وان اعترف)
البائع بقضه (فهو ترك)
في يد الشفيع ان كان
معيناً وضمن ان كان غير
معين فلا اعتراض عليه بانه
كان يبتغي التعجير بذمة
الشفيع غير صحيح (أم)
فصل مسواه أولان أم
تكون بعد الهمز أو لا
بعد هل اه وهذا أعلى
لا كلى كلياتي نعم روي في المسألة التعجير بالصواب في غير ما (بناخذ القاضي في بعضه) فانه مال مباح

البائع لا اعتراف المشتري بان البيع حرمي بذلك والبائع ظالم بان ادعاه وقبل شهادة الشفيع البائع لعدم
التمتع دون اشتري لانه متهمم في تقليل الثمن ولو نفع البيع بالخالف أو فهو بعد الاخذ بالشفعة أو الاخذ
بالشفعة توسل المشتري بقصة الشفيع البائع ولو نفع القابل للاخذ أخذ بمخالفة حليفه البائع لان البائع
اعترف بما حقه الشفيع الاخذ بذلك الثمن فأخذ حقه من عهده المبيع على البائع لتلقى الملك منه متى
وروضه شرحه (قوله ويحتال في تركشي الخ) اعتمدنا في (الخ) وقال الزيد استوجه الشهاب بن قاسم
ما قاله الزركشي وقرره في حواشي الثقة تقر واحسنه فليراجع اه وقال السدي في قوله وفيه نظر ما أخذه
ما مر الخ لا يخفى ما فيه فان تصور ذلك في حاجة تشبه بالجوهرة لا بد فيه بخلاف شراء شيء من عقار
يساوي درهمين بالثمن غير آت بالحش سم قال الوجه انه لا عدول من بحث الزركشي اذ قد يستعمل في العادة
مادة ما للمشتري كقولهم انه في غاية الرشد والبقوة وانت في احتمال غرض ماله في ذلك الشقص واطردت العادة
بان أحدنا لا يرضى بماله باز من عشر قواهم خمسة وخمسة عشر وادى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف
ديناره لا يشترط في استحقاقه ذلك عاذاً وتكذيباً له ولا رومسة لان الحاجة لان الغن فيها انما من
جهة اشتباها بالجوهرة التي يرغب فيها وهذا المعنى لا يتأتى فبالحق فيه ولا حال لما ذكرنا انتهى اه وقال
عش بعد ذكر عبارة سم والفرق في وجهه والنظر في عمده اه أي المشتري وفيه وثقة (قوله
ما ذكره) أي النظر (ما مر) أي قيل باب البيع قبل القبض (قوله ولو يعلم ان الحش الخ) فيه نظر اذ قد
تقطع القرائن بالتكذيب سم على ج اه عش (قوله في زعم الشفيع) متعلق بالمشتري اه عش
قول المتن (الشراء) بان قال لم اشتريه سواء قال معروضة أو بثمن أم لا اه معني (قوله الشريك القديم)
وهو البائع (قوله في يده) أي البائع (قوله وقال) أي المشتري (قوله فلا يصدق البائع عليه) أي حيث
لا يثبت اه عش (قوله في ذنبه) الاولى الاظهار لقول المتن (و يسلم الثمن البائع) فلو امتنع من قبضه من
الشفيع كانه مطالب بالمشتري في أحد وجهين وجه شحنا وهو الظاهر لان ماله قد يكون أبعد من الشبهة
فان حلف المشتري فلا شيء عليه فان نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكانت عهده عليه معني ذنبه
قال عش قوله مر كانه مطالب بالشفيع به أي يبيى الثمن في يد الشفيع احتج طالبه بالبائع أو
المشتري اه (قوله لانه) أي الشفيع وكذا غيره وكفه اه أي البائع وقوله المشتري بكسر الواو
(قوله ان كان معينا) بان تلك بعينه فقال غلكت بكسر الهمزة مثلاً ثم أراد دفعها اليه فزعم انه قبض
الثنى من المشتري فنزلت العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادى عدم القبض من المشتري
استحق هذه العشرة بعينها بغير اقرار جديد أي من البائع وفارقه في الاقرار بان ما هنا ما حرمه تقوى
جانبها بخلافه قال اه سم (قوله فلا اعتراض الخ) آخر المعنى عبارته تيسره قوله في يد الشفيع كان الاولى

والاسقاط حقه (قوله ويحتال في تركشي الخ) الوجه انه لا عدول من بحث الزركشي اذ قد يستعمل في العادة
مادة ما للمشتري كقولهم انه في غاية الرشد والبقوة وانت في احتمال غرض ماله في ذلك الشقص باز من
عشرة قواهم مئلا خمسة وخمسة عشر وادى المشتري مع ذلك انه اشتراه بالف دينار فانه لا شبهة ولا حال لما ذكر
في استحقاقه ذلك عاذاً وتكذيباً له ولا رومسة لان الحاجة لان الغن فيها انما من جهة اشتباها
بالجوهرة التي يرغب فيها غسل ذلك الثمن وهذا المعنى لا يتأتى فبحق فيه ولا حال لما ذكرنا اه (قوله وبه
يعلم ان الحش الخ) فيه نظر اذ قد قطع القرائن بالتكذيب (قوله في زعم الشفيع) متعلق بقول المتن المشتري (قوله
في المتن و يسلم الثمن الى البائع الخ) قال في الفروض فلو امتنع من قبضه من الشفيع فهل مطالب بالمشتري
وجهان قال في شرحه أو وجهه ان لم يقد يكون ماله أبعد من الشبهة لارجوح عقله بالترك أسهل ثم ان حلف
المشتري فلا شيء عليه وان نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكان عهده عليه اه (قوله ان كان معينا) أي
بان تلك بعينه فقال غلكت بهذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها اليه فزعم انه قبض الثمن من المشتري فيترك
العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها لان

(في مختلف سبقي في أوائل

(الآثار لنفسه) والاصح

منه لا يؤيد كرهنا المقابل

دون التصحيح عكس ما ذكر

ثم استقصا عن كل بغيره

واغترق الشئ في التصرف

في الشئ مع بقاها الثمن

فيضنه لغيره بعدم مستحق

معين له وبه يفرق بين هذا

وبما عر بما يملكه من ثمن

تصرفه على ادائها ثم

رأيت شارحا فسر بان

المشتري هنا لم يستوف

بالشره وهنا خلافا وهو

يؤلف لما فسر قبله (ولو

استحق الشفعة جمع) كذا

مشاركة بين جمع فهو شراء

أول باع أحدهم نصيبه

واختلف قدر أملا كمهم

(أخذوا) ها (على قدر

الخصص) لا نسق مع شق

بالمك فقسما على قدره

كلما وكسب الثمن (وفي

قول علي الرض) لأن سبب

الشفعة أصل الشركة وهم

مستوفون فهاذا دليل ان

الواحد باع ما يبيع وان

قبل نصيبوا طال جمع في

الاستمارة ورد الاول مع ان

عليه لا أكثر من وددته

عليهم في شرح الارشاد الكبير

في الصوم وتفرق الصفقة

(وهنا) (ولو باع أحدهم يكن

نصف حصته) أو بهما مثلا

(رجل ثم باعها لآخر) قبل

أخذ الشريك التسليم

ما بيع أولا (فالشفعة في

النصف الأول للشريك

في حقه فانه لا ينعن بالقبض وهو لم يقبض وتسم المصنف في استعماله أم بعدهل والا فلاصل أن أم يكون
بعد الهمة أو بعدهل ولو ادعى المشتري شراء الشئ وهو في يده والباع غائب فليس بيع أخذه على الاصح
يكنى الرضا وأصلها يكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على جهة ولو قال المشتري
اشترى بثلثة مائة نظر ان كان المقر حاضر أو وافق على ذلك انتقلت الخصومة اليه وان أنكر أخذ الشئ
الشئ بلا يمن وكذا ان كان غائبا وجعلنا لا يؤيد على سبب الشفعة وان كان طفلا منصفان كان عليه
ولا به فكذلك ولا انقطعت الخصومة عنه اه معني روقه ولو ادعى المشتري الخ كذا في ال وضم شرحه
قول المتن (سبق الخ) وسيق أيضا في الآثار انه لو عا د في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به الا باقرار جديد ولا
بأن ذلك هنابل اذا عاد الباع وطالبه وادعى عدم قبض من المشتري استحق مطلقا والفرد أنه هنابل معاوضة
تخلاه هناك شرح حر اه سم (قوله في أوائل الآثار الخ) في قول المتن هناك اذا كتب المقر المقر
المالك في يده في الاصح فصرح هناك بالاصح وصرح هناك كرهنا المقابل له أيضا فالر ادسقي أصل الخلاف لأن
الوجود كلها سبقت في الآثار اه معني روقه أيضا كالاصل لكن بدون التصحيح (قوله المقابل له) وهو روقه
ياخذ القاضي (قوله دون التصحيح) أي لم يقل هنا والاصح منه الاول (قوله واغترق الخ) وفي الاستدلال أن
حاصل هذا الكلام أن الراعي ساءل الشئ على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق
ما تقدم قيل الفصل من أنه لا يفي حصول الملك للشفيع أحد الأمور الثلاثة فان فرض حصول الملك
بسبب آخر كالقضاء استقام اه فالشارح أشار الى جواب ذلك بقوله واغترق الخ اه سم (قوله وما من)
أي قبيل الفصل من قول المصنف بشرط مع ذلك ما تسلم العوض الى المشتري الخ قول المتن (أخذوها)
الذي في النهاية والمعني أخذوا بها اه قول المتن (على قدر الحصص) فلو كانت أرض بين ثلاث نقلوا حصصها
ولا تحت ثلاث ولا حصة سديس باع الأول حصة أخذ الثاني سهمين والثالث سهمها اه معني (قوله فيها)
أي في أصل الشركة التأسيس باعتبارها المتضاف اليه (قوله أن الواحد) أي أن مستحق الشفعة اذا كان
واحد (قوله ان عليه الأكثر) أي على الأول وهو معتد اه عش (قوله ورددنا الخ) * (فرع) * ولو
ما تملك أرض عن اثنين ثم مات أحدهما عا اثنين باع أحدهما نصيبه ثبت الشفعة لهم بالخ لا بالخ
فقط لا اشتراكهما في الملك والنظر في الشفعة لملك الشريك لا في سبب ملكه لان الضرر والوجع في التأسيس
لا يختلف وكذا الحكم في كل شيء يمكن ملكا كبس وغيرهم من الشركات بسبب آخر مثله ينجماد
فباع أحدهما نصيبه أو وهب لجان ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول والثاني لاسم وان مات
فخص عن اثنين واغترق واختلفا فباع أحدهما نصيبه فالشفعة الباقين كلهم لا أخنهم فقط معني
ور وضم شرحه قول المتن (رجل) أي مثلا (قوله قبل أخذ الشريك) أي قول المتن فاذا عا في الشئ في
النهاية الا قوله فان قال قال ولو رضى وقوله بخرورة في شرح الآثار وقوله وكله اعترضه في قوله خا روق
المعني الا قوله فان قال قال ولو رضى وقوله أو وكلهما الى المتن وقوله لم يرضع في قوله خا روق (قوله قبل
أخذ الشريك الخ) أي قبل العوض الشفعة اه معني قول المتن (والاصح أنه ان غا الخ) ولا يصدق
المشتري في دعوى عفو الشئ وتصديره في الطلب استكره الملك بل يصدق الشئ بيمينه لأن الأصل بقاء

الملك وقم بعينها فلتأمل (قوله في المتن فيمنع سبقي في الآثار نظيره) وسيق أيضا في الآثار انه لو عا د في
نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به الا باقرار جديد ولا ياتي ذلك هنابل اذا عاد الباع وطالبه وادعى عدم

قبض من المشتري استحق مطلقا والفرد أنه هنابل معاوضة تخلاه هناك شرح حر (قوله واغترق الخ) وفي الاستدلال أن
التصرف في المتن وفي الاستدلال أنه عا حاصل هذا الكلام بقض الراعي ساءل الشئ على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة سبق قبيل الفصل ان المتعنت

لا بد من رفعه الى القاضي ليلزمه القبض أو يخطئ بيمينه بين الثمن ليحصل الملك للشفيع فان فرض في هذه المسئلة
حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام اه فالشارح أشار الى جواب ذلك بقوله واغترق الخ (قوله وما من)

القديم) لانه ليس بمسائل البيع شر بل بغير الباع وهو لا يشفع فيما باع (والاصح انه ان غا) الشريك القديم (عن النصف الأول)

حده اه روض مع شرحه وعش **(قوله بعد البيع الثاني)** يأتي آخرنا من قوله اه سم **(قوله فلو كان)** أي فيسحق مشاركتهم أي ومعنى **(قوله مالو صاعه الخ)** عبارة النهاية والغنى وعلم بمقتضى من كون العفو بعد البيع الثاني أنه لو يقابله أكثر كانه جزءاً وأخذ قوله انتفت خزنا اه قول لمن (لوصفاً أحد شفعين فقط حقو بخير لا خوالج) لو كان عفو بعد أخذ الآخر حصة فهل الحكم كذلك فقال لا آخرنا نحننا العاقب والأبطل تلكك لحصلنا أولافه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصا على حصته ولو كان العفو بعد أخذ حصته سم على ج اه عش وفيه وقته طاهره وأقول مالو نصف وليس له الخ كقوله وخير الخ يترتب على العفو قول المتن (ويخبر لا خوالج) فلو كان لا آخر قبل الاخذ وقبل التصغير وورثنا العاقب أخذ السكك بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لأن أخذنا لأن بغير الطريق الاول الذي أسقطه العفو مر سم ونهايه ومعنى دور وض مع شرحه **(قوله كالنفر)** أي أي أنه لما أخذ الجسم أو تركه وقد تقدم أنه قد يملكه ذب بعض المبيع كالأصناف والنفوس في غير هاتين يملك فليس لشر بكنه الممر أخذه الا اذا اتسع حصة لبار المبيعة منه جديعت يكن جعلها من قبل فشر بكنه أخذه ما زاد على ما يكفي مشتري الاول لمرور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصا على حصته) أي وان رضى المشتري على قياس ما يأتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور بخلافه غاية الامر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب مر اه سم على ج اه عش ورشدي قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض وشرحه وجزءه الأول وان صالحه من الشفعة السكك على أخذ البعض بطريق الصلح لأن الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة أن يعلم بطلانه والأفلا انتهى اه سم وباتي عن النهاية والغنى ما وافقه **(قوله لا البعض الخ)** عبارة النهاية والغنى لا الاقتصا على حصته للاتباع الصفة على المشتري لو لم يأخذ الغائب إذ يحصل أنه أزال الملك وقتاً وبغيره أو لا يرغب في الاخذ اه **(قوله فان قال لا أخذ الخ)** أي وأراد أن لا أخذ قدر حصته فقط اه سم **(قوله بطريق حقه)** ينبغي أن مجرد إطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاستحقاقه لارادة التأخير لحصول الغائب لأخذ كل قدر حصته فقط مر اه سم **(قوله مطلقاً)** صادق العالم والجاهل ولو معذورا فليراجع اه سدم عبارة عش قوله جعل حصته مطلقاً الخ ينبغي تشديده بما إذا كان عالماً بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك سيما كان ممن يحتج عليه بذلك اه **(قوله لم يجر كاستعماله الخ)**

كانه قبل الفصل **(قوله بعد البيع الثاني)** يأتي آخرنا من قوله اه سم **(قوله فلو كان)** أي فيسحق مشاركتهم أي ومعنى **(قوله مالو صاعه الخ)** عبارة النهاية والغنى وعلم بمقتضى من كون العفو بعد البيع الثاني أنه لو يقابله أكثر كانه جزءاً وأخذ قوله انتفت خزنا اه قول لمن (لوصفاً أحد شفعين فقط حقو بخير لا خوالج) لو كان عفو بعد أخذ الآخر حصة فهل الحكم كذلك فقال لا آخرنا نحننا العاقب والأبطل تلكك لحصلنا أولافه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصا على حصته مالو كان العفو بعد أخذ حصته **(قوله في المتن)** وخير لا آخرين أخذ الجسم وتركه فلو كان لا آخر قبل الاخذ وقبل التصغير وورثنا العاقب أخذ السكك بالشفعة بطريق الارث ولا يضره العفو السابق لأن أخذنا لأن بغير الطريق الاول الذي أسقطه العفو مر سم ونهايه ومعنى دور وض مع شرحه **(قوله كالنفر)** أي أي أنه لما أخذ الجسم أو تركه وقد تقدم أنه قد يملكه ذب بعض المبيع كالأصناف والنفوس في غير هاتين يملك فليس لشر بكنه الممر أخذه الا اذا اتسع حصة لبار المبيعة منه جديعت يكن جعلها من قبل فشر بكنه أخذه ما زاد على ما يكفي مشتري الاول لمرور اه عش قول المتن (وليس له الاقتصا على حصته) أي وان رضى المشتري على قياس ما يأتي عن السبكي وان اقتضى التعليل المذكور بخلافه غاية الامر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب مر اه سم على ج اه عش ورشدي قول المتن (وان الواحد الخ) في الروض وشرحه وجزءه الأول وان صالحه من الشفعة السكك على أخذ البعض بطريق الصلح لأن الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعة أن يعلم بطلانه والأفلا انتهى اه سم وباتي عن النهاية والغنى ما وافقه **(قوله لا البعض الخ)** عبارة النهاية والغنى لا الاقتصا على حصته للاتباع الصفة على المشتري لو لم يأخذ الغائب إذ يحصل أنه أزال الملك وقتاً وبغيره أو لا يرغب في الاخذ اه **(قوله فان قال لا أخذ الخ)** أي وأراد أن لا أخذ قدر حصته فقط اه سم **(قوله بطريق حقه)** ينبغي أن مجرد إطلاق قوله ذلك لا يبطل حقه لاستحقاقه لارادة التأخير لحصول الغائب لأخذ كل قدر حصته فقط مر اه سم **(قوله مطلقاً)** صادق العالم والجاهل ولو معذورا فليراجع اه سدم عبارة عش قوله جعل حصته مطلقاً الخ ينبغي تشديده بما إذا كان عالماً بذلك فان كان جاهلاً لم يبطل حقه بذلك سيما كان ممن يحتج عليه بذلك اه **(قوله لم يجر كاستعماله الخ)**

بعد البيع الثاني (شاوركه المشتري الأول في النصف الثاني) لأن ملكه سبق البيع الثاني واستقر بعفو الشريك القديم عنه فشاوكره (والا) يعف عنه بل أخذه منه (فلا يشاوركه) لأن ملكه مالو صاعه قبل البيع الثاني فشاوكره جزواً يخرج بمثلها وقامها قال الشفعة فيها ما لا يؤل وحده (والاصح أنه يعفاً أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتصغير الآخر) حين أخذ الجميع وتركه كالنفر (وليس له) الاقتصا على حصته (لأن) تبعض الصفة على المشتري (و) (الاصح) (ان) (الواحد) إذا أسقط بعض حصته فقط (ك) كالنفر (ولو) حضر أحد شفعين فله أخذ الجميع في الحال (لا البعض) اتفق استقفاً وعقبه والشك فيهما بالنسبة للغائب فان قال لا أخذ الا قدر حصتي بطل حصته مطلقاً لتصغيره ولو رضى المشتري بأخذ من حصته فقط لم يجر كما اعتبرت السبكي كابن الرقعة

عبارة الثمانية والغني فالحقبة كما عهده السبكي كان الرفعة تكلو أو إذا لم يواضع منه اه (قوله والقواعد
الحج) أي جازا استوفاهما الحاضر فقبل تلك القامتين نحو غمر أو لا يشارك في الغالب كان الشفيع
لا يشارك المشتري فيمنه وفي (قوله فإذا كلف الحج) أي الشفيع اعتبارا للغني والتهاية ولو استحق الشفعة
ثلاثة كان كانت دارا ولا يقبل السواء فباع أنفسهم نصيبوا أسبقها الباقيون فحضر أحدهم أخذ السكك أو ترك
أو أخر لحضوره فان أخذ السكك وحضر الثاني لم ينفعه نصف التين يكلو لم يكن الاشفه فان وإذا حضر الثالث
أخذ من كل ثلث ما في دله قدر حصه سدد ولو أراد أخذ ثلث ما في أحد حصصها فخطا بكتيبه أو الشفيع أن
يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم يسدوا بالغا الصو والى اثنين وسبعين واجبع (قوله ولا يشارك الغالب
الحج) يعني عن قوله المخرج نقار القواعد الحج (قوله لا يشارك) يعني عن قوله لا يشارك الغالب
الأخذ بالشفعة على الفور لعرفه لأن غرض ظاهر في أن لا يشاركه غيره فلو أنه قد لا يشاركه الآن الاعلى
أخذ البعض اه زاد الثاني في قوله لا يشاركه الغالبان فأخذ معهما أولا له (قوله على مامر) أي
في شرح أو يجرى جل فالظاهر أنه يجرى الحج اه عس (قوله أو وكلهما) يحلف على اثنين (قوله التحذير)
فلا تعدد بالأولى اه سم (قوله إذا عسر تأمل) * (قاعدة) * العرق اتحاد الصدق تعدد بالكل لا في
الشخص وتولاهن بالعرفه فيما بالكل اه عس (قوله هنا) أي في الشفعة (قوله بالمعقولة لا العاقد)
قوله في الرض ولو وكل أحد التاخر بشره كعدمه نصيبه ما مضى بشره الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار
بالعقد لا بالعقود لم ينع على ضعف اه سم وفي الغني ما وافقهما أي الرض وشهره (قوله وهذا فرق
ما عرف في البيع) ألا تفرق في الرض على أحد الباعين فقط بخلاف واحد المشتريين فيه تفرق تأمله اه سم

هذا هو جاء عن أخذ الجميع فإذا أراد أخذ قدر حصه فقط صار غرضه نصيبه بالنسبة لهذا القدر فلا يقدر مزا
المشتري بذلك لأنه حاضره في أخذ غير الشفيع والرضا بذلك لا يفيد استحقاق الشفعة بل رخص الأخذ من
موضوع الشفعة وهو الأخذ فهو رخص أو إذا لم يبيع من جاز وبيع من المبيع به بالرضا من الدليس فكلما
جدد بال هو جوع المال الأصلي بخلاف ما هنا فإنه ابتداء تلك فلي تأمل لا يقال هذا لأن غاية امره
ملك ملكه ليس به وهو جائز لا تأخيره الفرض اه لا لا يجاوز قبول بل مجرد في الرض وجه السابق الذي
لا يزوج الألفي الأخذ بالشفعة (قوله كذا أو إذا الشفيع الواحد الحج) يمكن أن يفرق بان حصه فقط هنا هي
حصة الأصل ولا كذلك حصه حق المقيس عليه فليس حصه في الأصل ففي لاقتصر عليه ما عدا بعض
خضعه فقط كما قاله القدر كعدمه وقد جعلا اعتماد السبكي بان حق الشفعة ثبت فخر لا من دخل رضا
المشتري عنه ولم يثبت الشرع هذا الحق الألفي جميع الحصص والجله ما هي حصصا فخر لا هذا في العيب
فصل ليس الشفيع تفرق شخص يسع صفته بغير رضا المشتري اه ومنه وما جاوز رضا المشتري
وهو مخير في ردها المنع لتعذر للمشتري بالتفرق وقد زال ومما يؤيد ما تقدم فليو كذا التامر
موجز أنه لو رضى المشتري بصفة الشفيع أخذ في الحال والأخطاء فخر على هذا فخر الشفيع هنا حيث
أخذ الجميع وأخذ قدر حصه كان ترك الأمر من سقط حقل كل بخلافه فيقول الشارح عن السبكي كان الرفعة
كل أو إذا الشفيع الواحد الحج فان القيد من هذا في الرض له مقتضى عليه (قوله فإذا حضر الثالث الحج) قال في
الرض واجبع ان الثاني أخذ الثلث من الأول وان حضر الثالث وأخذ نصف ما في الأول وثلث ما في ذلك
وكان الثاني قد أخذ النصف لست وواو ثلث الثلث الثاني في عا الثاني في عا ما في الأول ويسميه
بالسوية اه وهو ظاهر معنى اعتبار الرضا في هذا فيكون الثالث في عا الثاني في عا الثالث وقد كررنا ما
شرح المصنفين كلام الرضا في أصله ما يؤيد ذلك بل ينعرف لاجتماعه (قوله أو وكلهما) يحلف على اثنين
(قوله التحذير) فلا تعدد بالأولى (قوله بالمعقولة لا العاقد الحج) يقول الرض ولو وكل أحد التاخر بشره كعدمه
نصيبه ما مضى بشره الثالث قال في شرحه لأن الاعتبار بالعقد لا بالمعقولة لم ينع على ضعف (قوله وهذا
ما عرف في البيع الحج) ألا تفرق في الرض على أحد الباعين فقط بخلاف واحد المشتريين فيه تفرق

كل أو إذا الشفيع الواحد
ان يأخذ بعض حصه وإذا
أخذ السكك استمر المالك
والفسوالة مالم يحضر
الغالب ويأخذ (فإذا حضر
الغالب شاركه) لثبوت
حصه فإذا كان ثلاثة فحضر
واحد وأخذ السكك ثم حضر
الآخر أخذ منه النصف
نصف الثمن فإذا حضر
الثالث أخذ من كل أو من
أحدهما ثلثا يسد ولا
يشاركه الغالب في ربيع
حدث قبل فلكه والأصح
أنه ناخر الأخذ إلى تقدم
الغالب لظهوره في غرضه
تركه أخذنا في شفعه ولا
يلزمه الاعلام بالطلب على
مامر (ولو اشترى بشفعة
فالشفيع أخذ نصيبه)
وهو ظاهر (ونصيب
أحدهما لأنه لم يفرق عليه
ملكه (ولو اشترى واحد
من اثنين) أو وكلهما المقصد
الذمري في التعدد وعنده
هنا ما سبقه لا العاقد كما
حوزه في شرحه الرضا فإنه
أخذ حصه أحد الباعين في
الأصح لأن المعقولة تعددت
تعدد الباعين ولو جود
التفرق هنا في الخلاف
فون ما قبله وهذا فرق
مامر في البيع من عكس
ذلك وهو قصد ما يتعدد
البائع قطعا والمشتري على
الأصح

وتعددها تعدد الحمل أيضا
فلو باع متعدين من دار بن
صفقة وشفعوا بواحد فله
أخذ أحدهما فقط والأظهر
أن الشفعة أي ظلم (على
الفسور) وأن تأخر النكاح
ظلم ضعيف فيمكنه اعتقد
عندهم عاصم محسنا بغيره
ولأنه جازيت بنفسه للذبح
الضرر فكانت تيسر الرد
بالبيع وقد لا يصح في صور
عسلي كترها من كلامه
كالبيع جوبل أو أحد
الشركاء غائب وكان
أخبر بجوز باذقة فله
بأن خلاصه كالتأخير
لانتظار الرد الزرع وحصاده
أول يعلم قدر الثمن أو ليخلص
نصيبه المصوب كإص
عاه أو لجهل يأنه الشفعة
أر بائنا على الفور وهو من
يغني عليه ذلك وكذا تباير
شرط لغير مشروط كغير
الولي أو غيره فانه لا يسقط
حق الولي فإذا علم الشفع
بالبيع فليس يرد عقب
له من غير فاسل (على
العامد) فلا يكلف البسار
بعد أو غيره مما بعد العرف
فكره تعبير أو ثوبا وضابط
ما هنا كغير في الرد بالبيع
وذكر كثيره بعض ذلك ثم
وبعضه حال العمل اتحاد
الباين كالتقسر رأي غالبا
لما يأتي أما إذا لم يعمل فهو
على شفعته وان معنى سنون
ثم يأتي في خصار أمة عقت
أنه لا يقبل دعواها

(قوله وتعددها الخ) ولو اشترى باع من اثنين جز الشفع أخذوا بعوا نصفه أو ثلاثة أو باعوا أو باعوا
كانت حلالا بين اثنين فكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقا ومع نصيب صاحبه مصفقا ببيع ذلك
فالموكل أفراد نصيب الموكل بالخذ بالشفقة بحق النصيب الباقي لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفقة
للموكل فيصير هو المكوّن على ما يبيع شفقة وهو ملك الموكل فليس باع عقلا ولو باي ما شفعني وروى مع
شرحه (قوله لغير ضيق) عبارة بغير حديث الشفعة بكل الضال أي وتوثيق المبالدة كما يكون البعير
الشريد عند حل العقلي إذا لم يادر إليه ماتت له عش (قوله وقد لا يبيع) أي الفورش اه سم
(قوله في صور) عبارة تأتي في عشرين صور اه (قوله أكثرها) فيه أن ما علم من كلامه خمسة فقط الثلاثة
الأول والخامس والثاسعة المهم ألا يندى علم السابغة والثامن من ذكر نظيرهما في الرد بالبيع (قوله من
كلامه) أي سابقا لاحقا (قوله أو واحد الخ) أي أو لحال إن أحد الخ (قوله لا انتظار الرد الزرع) أي
كأنه فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذ أدرك لم يبيع من الشقة اه عش (قوله أو ليخلص الخ)
والوجه أن عمله أي كون النصيب عذرا إذا لم يقدر على تزعمه بالشفقة اه نهاية (قوله أو ليخلص نصيبه
المصوب) ما لم يحكم في انتقاله فليخلص نصيبه مع عكس من أخذ ما لم يبيع بالشفقة تصرفه في بوان ولم
النصيب نصيبه اه عش وقد يقال إن مصفقا الشفع قد تصرف في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع
حصوله إليه ليس يقتضي (قوله كإص علفي البويطى) فقال وإن كان في يد رجل شخص من قطع ورجوع
على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم جرح البويطة الشفعة استرجوع البويطة الخ (قوله) معنى (قوله)
وكأنه في الولي أو غيره) أي والمصطفى الأخذ فلولي الأخذ بعد التأخير وهو الولي الأخذ إذا كل قبل الأخذ
الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخيره وتقصيره أما إذا
كانت المصطف في التملك فبمقتب أخذ الولي ولو فور اقتضاه من السقوط بالتأخير ويستند بعقده بل باعتبار
بعضه وعلمه لا يمنع الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصطفى ترك الولي الأخذ أو عقا والحالة ما ذكر أي
أن المصطفى في التملك امتنع على الولي الأخذ بعد ذلك اه مر اه سم على جوف قوله امتنع أي فغيره فملكه
لفساد ولا ينفذ اه عش (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ الكري في كثره ويحتمل منه في
الشفقة لما علقه بالمصدق وبث المال سم على أي فلو ترك مولى المصدق أو بث المال الأخذ أو عقاه
لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة له الأخذ بعد ذلك وإن سبق العفو منه لاحقه فيصير له الأخذ ثم لو ترك مولى
غيره كان للغير الأخذ ولو كانت المصطفى في التملك فعفا امتنع عليه غيره الأخذ بعد ذلك لسقوطها بالتفاه
المصطفى وقت البيع اه عش (قوله عقب عمله) أي قوله نعم في النفس الأقوله وضابط الود كرا الخ والى
المكاتب في النهاية الأقوله لأن تسلط إلى لأن الأشهاد وقوله في غير العدل عند وقوله أي أضالة الولي ولا
غرضنا (قوله كغير الخ) خبر وضابط الخ (قوله وذكر) أي المصنف (قوله بعض ذلك) أي ما لا بعد العرف
توكل الخ (قوله كاتر) أي بقوله وضابط الخ (قوله لا ياتي) أي في شرحه بل حقه في الظاهر من قوله

ناله (قوله وقد لا يبيع) أي الفورش (قوله كالتأخير لا انتظار الرد الزرع وحصاده) قال في الرض جواز
التأخير إلى جذا الفرة أي قبله كان في الشخص فخر عليه ثم لا يستحق بالشفقة وجهان اه والأرجح
قال الرضى كشيئ المنع والفرق إمكان الانتفاع مع بقا الفرة اه مر (قوله أو ليخلص نصيبه المصوب الخ)
عبارة شرح الرضى أو لخلص الشخص المبيع إذا كان مضمونا بالص على البويطى اه (قوله)
وكثيره الولي أو غيره) أي والمصطفى الأخذ فلولي الأخذ بعد التأخير وهو الولي الأخذ إذا كل قبل الأخذ فلولي
ولا يمنع من ذلك تأخير الولي وإن لم يعذر في التأخير لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير وتقصيره أما إذا كانت المصطفى
التملك فبمقتب أخذ الولي ولو فور اقتضاه من السقوط بالتأخير ويستند بعقده بل لا اعتبار بعقده وعلمه لا يمنع
الأخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصطفى ترك المولى الأخذ أو عقا والحالة ما ذكر أي المصطفى في التملك
امتنع على الولي الأخذ بعد ذلك اه مر (قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الاستاذ الكري في كثره ويحتمل منه

الجلسة اه اذا كذبتم العادة بان كانت معصية دار ومشاغعة فظهر ان يقال به هنا (فان كل من يضا) او محبوسا ظلما او محبوسا وعجز عن
الطلب بنفسه (او عاين بان العادة بان كانت معصية دار ومشاغعة فظهر ان يقال به هنا (فان كل من يضا) او محبوسا ظلما او محبوسا وعجز عن

من عدة او افراط حراو
ورد (فان كل من يضا) او محبوسا ظلما او محبوسا وعجز عن
ان قدروا لانه الممكن (والله)
يقدر (فالشاهد) رجلين او
رجلا وامرأتين بل او
واحدا لطف معه يكره
السبع (على الطالب) ولو
قال أشهدت فلانا وفلانا
فانكر لم يسقط حقه فان
تول القدر وعليه سبهما
أى التوكيل والاشهاد
الذكور من رجل حقيق
الظاهر لتقصير المشعر
بوضايف الغائبين بن
التوكيل والرفع للما حكم كما
أخذ السب من كلام
البغوي فالوكيل اذا حضر
الشفع وغائب المشتري
ولقد اراد أيضا أن يوكل
فرضهم التوكيل عند
الحجرا عما هو لتجنبه عند
طريقا ولسا بنفسه ذهب
العلم أو وكل لم يلزمه الاشهاد
حيث أن على الطالب بخلاف
ما مر في نظيره من الرد
بالعبدان سب الشفع
على الأخذ بالشفعة أقوى
من تسلط المشتري على الرد
بالعبد انه نقض تصرف
المشتري وليس لذلك
ولان الاشهاد م على المقصود
وهو الفسخ وهنا على
الطالب وهو وسيله ذهب
بغيره فما لا يقتصر في
العمود واذا كان الغور

بخلاف ما مر في نظيره الخ (قوله الجمله) أى بقوله (قوله مع) أى سبها (قوله فظاهر) عبارة النهاية
فلا وجه أن يقال الخ (قوله او محبوسا) أى قوله بخلاف ما مر في المعنى الاقله كان الصالح وقوله (قوله الخ)
المتن (قوله او افراط حراو ورد) ويختلف ذلك باختلاف أحوال الشفعه فقد يكون عذرا حتى يحق عصف
البين مثلا دون غيره اه عرش قول المتن فلهذه حال في الروض وشرحه لا يلزمه الاشهاد عن الرقع الى
القاضي ثم قال ان غالب المشتري رفع الشفع امره الى القاضي وأخذ بالشفعة ذلك الرقع والاختصاص
حضوره أى القاضي كظن فيه الردي بالعبد فان فقد القاضي من بلد خرج لطلبها هو أو وكيله لان كل
الطريق يوافق الخ اه (قوله فليشهد رجلين الخ) ينبغي أن يحمله ان، وعليه من ضمن قوله الاتي
فان تول المقصود وعليه الخ فراجع اه سب عجز العبد المعنى والروض مع شرحه حيث الزمنا الاشهاد
فلم يقدر عليه لم يلزمه ان يقول ذلك لكنه التقصير كما مره الاصح في الرد بالعبد اه (قوله بل او واحدا
بصالحه مع) قال الحلي ظاهره وان كان قاضي البلدا يرى ذلك وقال سلطان ولا لا يكتفى لان بعض القضاة
لا يقبله فلم يستوف لنفسه اه يعبري (قوله على ما مر في السبع) عبارة النهاية والمعنى فاسأل على ما مر في
الرد بالعبد وقال الزكري انه لا تبرر بوجه من كج في التجرب بخلاف ما روي الخ (قوله بل يسقط
حقه) أى لا احتمال لنسب الشهود اه عرش (قوله نعم الغائب الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك
اه وشهدى (قوله قال) أى السبكي (قوله وكذا ان حضر الشفع الخ) أى يعبري بين التوكيل والرفع
لما حكم (قوله أيضا) أى كالعجز (قوله بل يلزمه الاشهاد الخ) عبارة الروض وشرحه ولا يكف الاشهاد على
الطالب اذا سأل طالبا في الحال أو وكل في الطلب فلا تبطل الشفعه بتركه أو بغيره فيمنع من نظيره في الرد
بالعبد بان تسلط الشفع الخ ثم قال ولا يلزمه الاشهاد عن الرقع الى القاضي اه وفيه تصرف بان الاشهاد
حال السير لا يلزمه بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعبد اه سم (قوله وليس فذلك) أى
المشتري (قوله ذلك) انظر المثار بعدا اه سم عبارة يعبري وجه القوة أن الشفع فسخ تصرفات
المشتري بالاختذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل باخذ به اذا خرج من ملكه البائع كما فاقده
الحلي وسلطان اه وبها علم المشار اليه قول المتن (في صلاة) أى ولو فلا يكافي اه عرش (تول المتن أو
طعام) أو قضاء حاجته بزيادة منه في قول المتن (أو طعام) أى حال كل اه سم عبارة عرش أى في وقت
حضور طعام أو تناوله اه (قوله ولا يلزمه الاقتصار الخ) أى في نحو الصلاة (قوله ويؤمنه) أى من
التمسح ألقى الصلاة (قوله ذلك) أى اثنين الا كل (قوله بل عند القيد) أى فيدا الحشوة ولو فولى فلا
مطلقا قالوا حده أنه يقتصر الزيادة مطلقا لم ودعى العادة في ذلك اه نهاية أى فلم تكن له عادة تفسر
على وتكتفى فان زاد عليها بطل حقه عرش عبارة يعبري وجه الزيادة فيه أى النقل المطلق الى حد لا يذهب
مقصرا حلي وتلقوا اه (قوله وكذا عند دخول الوقت الخ) عبارة المعنى ولو حضر وقت الصلاة أو الطعام
أو قضاء الحاجته لم يؤمن به فاذا فرغ طالب الشفعه اه (قوله في الذهاب اليه ليلا)

في الشفعه المتعلقه بالمسجد وببيت المال اه (قوله بحيث تعد غير مسائلة الخ) أى ما جاز ذلك من قوة الاتي
أو ما فتاح الخ الآن يكون التصور بغير التوكيل (قوله بل او واحدا الخ) خلافا لمرى في شرح حر (قوله
ولقد اراد أيضا أن يوكل الخ) له أيضا الرقع الى القاضي (قوله لم يلزمه الاشهاد حيثما الخ) عبارة الروض ولا أى
ولا يكف الاشهاد اذا سأل أو وكل ولا يفتيه الاشهاد عن الرقع اه وفيه تصرف بان الاشهاد حال السير
لا يقبله بخلاف الاشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعبد (قوله وليس قال) أى المشتري وتوجه ذلك انظر
المشار اليه ما اذا (قوله في المتن أو طعام) حال كل (قوله ما يمين في الذهاب اليه ليلا) أى من عهه برمشقة

بالعادة فاذا كان في صلاة أو طعام فله الانعام كالعادة ولا يلزمه الاقتصار على أقل جزء بل له الاكل بحسب ما لا بد من انوار ويؤمنه
انه ذلك في النافلة المطلقة عند التقدير كذا ان دخل الوقت ولم ينس فله الشروع فيه والتاخير ليراد حتى يصح ما يمين في الذهاب اليه ليلا ولو
ادعى تأخير العذر فان لم يقيم أصل العذر به

(ولو أشر الطالب وقال لم
صدق الخبر لم يعذر أن أخبره
عدلان) أو رجل وامرأتان
بصفة العدالة لأنه كان من
حجه أن يعتمد ذلك ثم
الأوجه صدق في الجهل
بعد التماس أن أمكن خفاء
ذلك عليه ولو كانا عدلين
هتدوا عند الحاكم عند
على ما قاله السبكي لكن يظهر
فيه خبره ولو أخبر مستوران
عذر كما يحسن شارح (وكذا
ثقتي الأصم) ولو أملاه
أخبار (ويعذر أن أخبره من
لا يقبل خبره) لعذر خلاف
من يقبل كعدد التواتر
ولو كفرا لأنهم أول من
العدلين لأفاده خبرهم العلم
هنا كما يظهر أما باطنا
فالعبرة في غير العدل عنده
بأن يقع في نفسه صدق
وكذبه (ولو أخبر بالبيع
بالف) أو خسر أو فزع أو
وصف أو أن المبيع قد ر
كذا أو أن المبيع من فلان
أو أن البائع أثنان أو واحد
(فترك) الانحياز (فيما
مفسمة مائة أو بين المجلس
أو النوع أو الوصف أو القدر
الذي أخبر به أو أن البيع
من غير فلان أو أن البائع
أكثر أو أقل مما أخبر به
يقى حقه) لأنه إنما تركه
أغرض بأن خلافه لم يتركه
رغبة عنه (وإن بان ما يتركه
من ألف (بطل) حقه لأنه
إذا لم يرغبه ولا قبل
قبلا كغيره أولى وكذا لو

أم من غير مشقة لتحتمل عادة فيما يظهر له سم (قوله صدق) أي الشفيع لان الظاهر صحة الانحياز ولو
أثما يبين قالوجه تقديم بينة الشفيع لانها شبيهة ومهازي يادعلم القور شوبرى اه يعبري (قوله أو
رجل) إلى قوله ولو كانا عدلين (قوله ولو كانا عدلين) أو رجل وامرأتان بصفة العدالة لأنه كان من
عدلان لم تبطل شفعته لان قوله نهاية ومعنى قال عرض قوله ومها عدلان أي والحدال أنهم ما عدلان في
نفس الامر اه (قوله لا عند الحاكم) أي لما لم يفت مذهب الشفيع متلاو يثبت أن مثل ذلك عكسه لعدم
الثقة بقولهما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لا بتأويله لرفع الحاكم فروع عن ظن البيع أو شفعته ولم
وجود واحد منهما عنده اه عرض (قوله على ما قاله السبكي) وهو الاوجه اه نهاية (قوله كما يحسن شارح)
عبارة النهاية وسم قاله ابن اللقن بجنا أو الأوجه حمل كلام السبكي على ما إذا لم يقع في قلبه صدقهما أو باني
ظنهما فيما بعده أي في أخبار مستورين ولا ينافي الأول قول المصنف لم يعذر أن أخبر عدلان إذا هما ظنبا
إذا قال أحدهما غير عدلين عند الحاكم اه قال عرض قوله على ما إذا لم يقع الخ أو ودعاه به بعد كونهما عدلين
عنده كمالا يقع في قلبه صدقهما أو عكن الجواب بأن مجرد العدالة لا يمنع من جواز الأخبار بخلاف الواقع
غائلا أو عموما بغير قصد الانحياز بخلاف الواقع فذلك مجرد كذبوا والكذبة الواحدة كما تقدم لاوجب
فسقا فلا تنافي العدالة وقوله أخبأها الخ أي قول السبكي ومها ذلك فمالا كانا عدلين عنده وعند غيره
اه أي عند الحاكم سم (قوله لأنه أخبأها) أي أخبره بالشفقة بقبول نهاية ومعنى قول المتن (من لا يقبل خبره)
كصبي وفاسق نهاية ومعنى (قوله بخلاف من يقبل الخ) عبارة الغني والنهاية هذا إذا لم يبلغ الخبر من
الشفيع حد التواتر فإن بلغوا ولو صديقا أو ناسقا أو كذرا بطل حجه اه (قوله في غير العدل عنده)
الأولى إسقاطه على النهاية (قوله وكذبه) الواو بمعنى أو (قوله أو جنس) إلى قوله وكذا إلى باع في الغني
الأقوة أي ما دل على دلالة (قول المتن وإن بان ما يتركه الخ) وكذا لو أخبر ببيع جمعه مالف فيبان أنه
باع بعضه بالف اه معنى (قوله وكذا لو أخبر بجزء الخ) بخلاف عكسه اه سم قول المتن (ولو ألقى
الشيرازي الخ) ولو ألقى الشفيع الشيرازي في غير بلد الشخص فآخذ الأخذ إلى العود إلى راد الشخص بطلت شفعته
لاستغناء الآخر عن الحضور وعند الشخص نهاية ومعنى واستحق قول المتن (فصل عليه) أي أو أسأله عن الثمن
لا لتحتمل عادة فيما يظهر (قوله عذر على ما قاله السبكي) اعتمد مر وبشكل عليه أمران الأول قول المصنف
لم يعذر أن أخبر عدلان فإنه هنا قد أخبر عدلان عندهم والثاني على شرح الروض عن المارودي أنه لو أخبر
غير مقبول الزاوية كفاش وقد فسدت شفعته وغير العدلين عند الحاكم لا يتصان عن الفاسق فإن
حل هذا أعنى ما قاله السبكي على ما إذا علم أنهما غير عدلين عند الحاكم ولم يدعيا لهما دفع الأمران أما الثاني
فلوجود التصديق في مستلثة الفاسق لاهناز بادة العدالة هنا لا لطلب علم عدم وجودها عند الحاكم وأما
الأول فلترض ما قاله المصنف فمالا كانا عدلين عند الحاكم والمرق له أنه لا يحتاج إلى إثبات الشرع عند
الحاكم وذلك لا يحصل بغير العدلين عنده فكل معذور في عدم تعويله على أخبارهما وقوله ولو أخبره
مستوران عذر بشكل بمسألة تصديق غير مقبول الزاوية كالفاسق المذكورة إلا أن يصور هذا إذا لم
يصدقهما فليأتمل (فروع) قال في التبيين أن طلب أي الشفيع الشفيع أو زه أو بطلت شفعته وإن
قال بغيره وكمن الثمن بطلت شفعته وإن قال صالحى عن الشفعة على مال أو أخذ الشخص بعرض مستحق فقد
قبل تبطل شفعته وقبل لا تبطل إذا دل في البيع أو ضمن الثمن أو قال ما شتر فلا يملك أي الشفعة لم تبطل
شفعتوان أو كل في شرائه لم تسقط شفعته وإن وكل في بيعه سقطت وتسقط لا تسقط اه قال الاستوى في
تصحيح عدم أي والأصم عدم بطلان الشفعة إذا قال الشفيع بكم الثمن أو طلب وأعوزه ولكن لما حكم
ابطالها عند الأعرار وأنه إذا قال صالحى عن الشفعة على مال أو أخذ الشخص بعرض مستحق لم تبطل شفعته
و بطلانها إذا صال على مال عالما بفساد المصالح إلى أن قال لأن قول كل في بيعه أي لا تبطل اه (قوله
وكذا لو أخبر بجزء الخ) بخلاف عكسه

وان كان عالما به نهاية ومتنى وروض **(قوله هي بمعنى الواو الخ)** عبارة الجبري أو سلم عليه بارك في صفته وسأله عن الثمن كأمس به في حواشي شرح الرض خلافا لوجه ظاهر تعبير الأصنف كثير بأدنى برى ويكن أن تكون أدنى كلاما متعلقا بغير الجمع في مثل ما ذكر اه **(قوله أو شفعته)** أو هنا التخصيص في التقدير أو التلويح في التعريف واقصر النهاية والمتنى على حقه **(قوله لان السلام قبل الكلام سنة)** يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يسن السلام مر اه سم على وجهه واضح اه عش عبارة الجبري قوله قسم عليه أي وكان من يشرع عليه السلام أخذ من العلة ولا كفا في بطل حقه ان علم حقه ثم لم يوجد المشتري بغير حاجته أو بجماع فله تأخير المطلب إلى فراغه فله شحنا مر قلوبى اه وبني تقييد ذلك بما إذا كان عالما بالحكم فان كان جاهلا لم يطل حقه بذلك سيما ان كان ممن يحق عليه ذلك قول المتن **(ولو باع الشفع حصة)** أو أو جها عن ملكه بغير بيع كهي متنى ونهاية وروض قول المتن **(جاهلا بالشفعة)** أي أو الباع أو بقوه به الشفعة اه معنى **(قوله زال الباع)** وهو الشركة **(قوله بخلاف بيع البعض)** أي جاهلا فلا يكفي فاذن لا روضة لعدم بيع الشركة ولو زال البعض فبها كان ما بالشفيع وعنه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الواو وبقي باقية كانه الشفعة كانه ابن الرقة لا يتقاه تحت العفو منه منى شرح الرض وفي عش بعدد كذا في سن من شرح الرض قوله كانه أي لو ارث الشفع أخذ الجمع بالشفعة اه **(قوله كلوا الخ)** في هذا القياس وثقة **(قوله وكذا الخ)** خلافا لاطلاق المتنى **(قوله وكذا لو باع)** أي حسنة بشرط الخيار أي ولو جاهلا ببيع الشرع لم يطل على الباع الشارح اه عش **(قوله حيث نقل الملك عنه)** أي بان شرط الخيار المشتري منه فقط سم وعش **(خاتمة)** لا يصح الصلح من الشفعة بمال كالأرباب وتبطل شفعتان علم بطلانه ولا فلا يجوز به في الأوقاف والبعض بطل الصلح لان الشفعة لا تقابل بعوض وكذا الشفعتان علم بطلانه ولا فلا يجوز به في الأوقاف والعقود لا يذبح بالشفعة والعوض هو الأجر المسمى بالشرع في حق المشتري في حصة الشفع إلى أن يورس فله أي المشتري الرجوع في شتره ان جهل فله ولعله لم يقرض اخذها لم يأخذها بغير العلم أخذها أخذها وعنه الشفع قبل البيع بشرط الخيار وحيثان المصلحة لا يسقط كل منهما شفعتان باع شرعا لا يذبح فله أن يشفع لاولي الجمل لانه لا ييقن وجوده وان وجبت الشفعة لم يستدرونها الجمل انظر لا تفصله فليس لو باع الاخذ قبل الانفصال لذلك ولو كل الشفع في بيع الشفع لم تبطل شفعتان في الاصح متنى ونهاية وفي الأول والرض وضع شرحه ولو باع الو رث في الدين بعض دار الميث لم يشفعوا وان كانوا شر كاهه فبهم الا انهم اذا ملكوها كان البيع حراما من ملكهم فلا يذبح ما خرج من ملكه بما بقي منه فالمراد ان كلامهم لا يذبح ما خرج من ملكه بما بقي من ملكه وما أخذ كل منهم نصيب الباقي بالشفعة فلا مانع منه اه وفي الأول ايضا رادة بسط في الشفع عامل القراض لبعه

(كتاب القراض)

(قوله من القرض) أي مشتق منه وهو ال قول المتن لا يجوز في النهاية **(قوله لان المال الخ)** أي انما يسمى المعنى الشرعي بذلك لان الخ **(قوله تعلمه)** أي العلم **(قوله ومن الربح)** أي وتقطع منه **(قوله والاصل فيه)** أي في جوارز **(قوله قبل ان يتر وجه الخ)** وتر وجهه هو ينتد بعين متولف في حقه قبل البعير ثلاث سنين على الاصح وهي بنت خمس وعشرين يوما اه بجبري **(قوله وانفذت)** أي ارسات وقدر عليه **(قوله لان السلام قبل الكلام سنة)** يؤخذ منه بطلان حقه إذا لم يسن السلام مر وهو واضح **(قوله بخلاف بيع البعض)** قال في شرح الرض ولو زال البعض فبها كان ما بالشفيع وعنه دين قبل الاخذ فبيع بعض حصته في دينه جبر على الواو وبقي باقية فاذي يظهر كانه في المطلب ان الشفعة لا تتقاه تحت العفو منه اه **(قوله حيث نقل الملك عنه)** أي بان شرط الخيار له شتر منه فقط واقعه اتم

(كتاب القراض)

هي بمعنى الواو اذ لا ضر الجمع بينهما قال له بارك الله في صفته تامل بطل حقه أو شفعته لان السلام قبل الكلام سنة أي امالة فلا رذ كونه لا يسن السلام عليه لخصه فمؤدته ولان له عسرا مصفا الدعاء بذلك لأخذ صفقة مباركة **(وفي الدعاء عوجه)** ان الشفعة تبطل لا لشعاره بتقر والشفع في يده ويحل هذا الوجه ان ذلك كانه لا اسوى **(ولو باع الشفع حصة)** كلها **(جاهلا بالشفعة)** فالاصح بطلانها وكذا لا يذبح بخلاف بيع البعض أما اذا سلم تبطل جزوا وان كان انما باع بعض حصته كالجوا عن البعض وكذا لو باع بشرط الخيار لم ينتقل الملك عنه لان ملكه العائد متاخر عن ملك المشتري **(كتاب القراض)** من القرض أي القطع لان المال لم يقطع قطعة من ماله ليصرف فيها ومن الربح والاصل فيه الاجاع وروى أنوعم وغيره على الله عليه وسلم ضارب لخليفة رضى الله عنها قبل ان يتر وجهها بنحو شهرين ومنه اذ كان نحو شتر وعشرين سنة بما إلى بصري تأم وانهذا معه

عندها يسر وهو قبل النبوة فكان وجه (٨٢) الدليل فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكم بمقرأه بعدها وهو قياس المساقاة بجماع أن في كل العمل في شيء ببعض غائته

مع جهالة العوض ولما اتحد في أكثر الأحكام وكان قضية ذلك تقدمها عليه وكان عكسهم لذلك إنما هو لأنه أكثر وأشهر وأيضاً فهي تشبه الإجارة أو أضافي الأرزوم والتأثيث فتوصلت بينهما أشتاراً مما بينهما من التشبهين وهو رخصة فخرجوه عن قياس الإيجارات كأنها كذلك فخرجوها عن بيع ما لم يثنى (القرض) وهو لغة أهل الحجاز (والضاربة) وهو لغة أهل العراق لأن ضرباً يسهم من الربح ولأن فيه سفر وهو يسمى ضرباً أي موضوعاً للشرعي هو العقد المشبه على توكيل المالك الأثر وهي (أن يدفع اليمين إلى الجير فده والربح يشترط له) بينهما فخرج يدفع مقارضته على دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا قلة من المثل على أنه واشترى بكتواتم طلبه ما قبل بيع ثم يبيع البيع وله أجرة المثل وكذا العملان عمل والصديق الأخيرة للعامل وعلا أجرة الشبكة التي لم يملكها فالغصة ويذكر الربح الوكيل والعبد للأذن وأركه سنة عاقداً وعمل ورجع ومال وصيغوته مع كل ما كان شرطاً منها من كلامه (و يشترط لصحة كون

مافي السيرة أنها استأجره بقاوسين ويكن الجواب به عدداً أو قلة لأن من غير الاستحسان كسبح فيه به عن الهبة اه عش (قوله يسر) بفتح السين وضمها قال السريوطي لم أقص على رواية بصحتها بقي إلى البعثة وقال بعضهم له أنه ذكر في الأصحاب والظاهر أنه من قبل البعثة وإنما أرسله معه ليكون معاً وأنه يحصل عنه الشافعي وما رأى اه يجبري وقوله وقال بعضهم هو البرهان الخالي في حواشي الشافعي عش (قوله وجه الدليل) أي الدلالة (فيه) أي الحديث (قوله أنه صلى الله عليه وسلم حكم بالخ) وقد يقال أن يثبت أنه صلى الله عليه وسلم رد عليها ما أخذ منها في مقابل ذلك اه رشدي وقد رد على كل من التوجيهين أنه لا حكم قبل الشرع (قوله مقرأه) أي ميثاقه (وقوله وهو) أي القرض اه عش عبارة المثنى والأصل فيه الإجماع والقياس على المساقاة لأنها لما جازت للمعاينة حيث إن مالك الخيل قد لا يحسن تعهدها أولاً يتفرغ من يتحسن العمل قد لا يعلم موهباً المعنى وجود في القرض اه (قوله قضية ذلك) أي كونه مقبلاً على المساقاة اه عش (قوله أنه أكرأ الخ) أولها أنها كالدليل وهو يذكر بعد المدلول اه سم (قوله أيضاً) أي كاستدلال السابق (قوله فهي) أي الساقاة (قوله أيضاً) أي كسبها للقرض في جهالة العوض والعمل اه عش (قوله وهو) أي القرض (رخصة) فإن قلت الرخصة هي الحكم المتغير إليه السهل لعدم قيام السبب للحكم الأصل ولم يتغير القرض من المنع إلى الجواز بل هو ما من أول الأمر قلت المراد بالتغير في التعريف ما شمل انطرواحاً بقضية قواعد الشرع كالأشياء أو أضافاً إليه بقوله فخرجوه اه عش (قوله كأنها) أي المساقاة (كذلك) أي رخصة عبارة المثنى كجرت المساقاة من بيع ما لم يثنى والحالة التي يبيع الدين بالدين والربا يبيع المزابنة اه قول المتن (والضاربة) أي والمفاوضة وهي المفاوضة المتساوية مما في الربح على وأسنى ونهاية أي في أصله وإن تفاوت في مقدار عه (قوله إن كان) أي معنى الشرع والضارب بل أن كان المالك والعامل (قوله أيضاً) أي يحسب بسهم اه عش (قوله أي موضوعاً) أي موضوعاً للمفاوضة (قوله العقد المشبه الخ) وفي التفسير بالفتح الخ في التعبير بالتركيب إشارة إلى أنه ليس توكيلاً بل حقيقة ليعتد القرض القبول بخلاف التوكيل اه عش (قوله المشبه على توكيل المالك) أي المتضمن لسلك من التوكيل ولو دفع اه عش (قوله مقارضة على دين) أو على منقعة كسكني دار غيبة ومغسي كان قال فارضته على منقعة هذه الباري فسنك فيه الفعلي لم يحصل بيننا ورشدي وقوله تسكن الخ عبارة الجبري عن شبهة توكلها مدة أخرى يكون أن لا تدخل أحوالاً بيننا اه وهي أحسن (قوله على دين عليه) أي على العمل أي الإلتزام بعين في المجلس لقوله لا تنفع لو فارضته على ألف الخ فمداً بالدفع في المتن المدفوع ولو به مد العقد وما جدد على الاكتفاء بالدفع به مد العدة بما ينفق في شرح ومسلم الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة عش قوله هو أدعى دين عليه أي على العامل ظاهره ولو عينه العامل في المجلس وفي جوازها اه (قوله أدفع الخ) عطف على مقارضة الخ (قوله واشترى الخ) أي وقوله واشترى الخ عش (قوله أجرة المثل الخ) أي أجرة المثل البيع فقط إن لم يعمل وأجرت مثل البيع والقرضان على (قوله التي لم يملكها) أي بان اشتراها بدين مال المالك أو بدمته نفسه وقصد المالك وقول عش أي بان اشتراها في دمه بقصد نفسه وان دفع هو أهم المالك من غيرها واه اه تفسير للمعنى (قوله وبذكر الربح) أي يخرج به (قوله وعلى ربح) المراد من كونهم لو كثر أنه لا بد من ذكرهما للوجود ماهية القرض فاندفع ما قبل أن العمل والربح إنما وجدان بعد العمل بل قد يفارض ولا يجوز جعله أو ربح اه عش (قوله لاجم) أي لمانته تخرج فيصور كون بعضهم ردهم وبعضه ما نذر اه عش (قوله خاصة)

(قوله وكان عكسهم لذلك الخ) قد روجه لأنها كالدليل لأنه مقبض عليها والدليل يذكر بعد المدلول فذكرها بعد كالمادة الدليل به ذكر المدلول (قوله مقارضة على دين عليه) أي على العمل إلا أن تعيين في المجلس بذل قوة الاتية نعم لو فارضه على ألف درهم مثلاً في دمه ثم عينها في المجلس جاز الخ لكن لا يصدق قوله يدفع إلا أن يقال إنه مع التعيين في المجلس في حكم المدفوع أو يقال سيأتي التفسير بقبض المالك في المجلس

لقطة خاصة في أصله من المتر وفي الغنى والنهاية والحلي من الشرح اه سديد (قوله والوقوف الخ) عطف على انضباط ش اه سم (قوله وهو) أي ما وج غالباً (قوله عن الاشياء) أي الثمن الذي تشتري به الاشياء غالباً اه عش (قوله ويجوز زعليه) أي عقد القراض على النقد المضروب (قوله وان أباطه السلطان) أي ولو في ناحية لا يتعامل به فيها اه شرح البهجة (قوله وتقرضه الاذرى الخ) استظهر ما في معنى (قوله عند الحاجة) عبارة قافية والغنى عند الحاجة اه (قوله تيسر الاستبدال له) أي وان ترخص بسبب إبطال السلطان له جدا اه عش (قوله وهو ذهب) إلى قوله وان أمكن عطف ما في معنى الاقوله وسبب ان ذلك قوله وأواسه تلك وقوله وقيل يجوز إلى وقبل وإلى قوله ولو قارضه على أن في النهاية الاقوله أو اسه تلك وقوله ولا على الف (قوله وهو ذهب وقضة) تفسير مراد بالبيان للمعنى الحقيقي لما يأتي آتفا (قوله تغلب) أي والقر ينفع عليه أقدمه في المخرج اه من ذكر الدرهم وما قول الشهاب في قاسم لان ردة إلى محل العبارة على ما يشي ل الفض حتى يحتاج إلى التغلب اه فقال عليه ليس من شرط التغلب الضرورة بل يكفي في إرادته قيام القرينة على الباطن فلا لاغتصاف وهذا أولى مما في نسخة الشيخ اه رشدي أي من قول عش حله على ذلك أي التغلب جعل حكم القضة مستغداً بالغاو (قوله وقيل يجوز زعليه) اه اه اه مر اه سم عبارة قافية نعم ان اسه تلك تشبه العقد عليه كما هو الجرجاني اه وكذا اه اه مر اه سم عبارة قافية قال عش قوله مر نعم ان اسه تلك أي بان يكون بحيث لا يفصل من شيء بالعرض على التزاد ومفهوماه ان تحصل من شيء بالعرض على التزاد لم يسمي بالعرض ملائق الفضوعاية فالدرهم المالحودة بصر الآن لا يصح القراض عام لانه يفصل من الفس قدر لو لم يبالا ورفيه نثار والتي ينبغي الصفة وباد بالسهلك عدم تغير الخاص على الفضة مثلاً في رأي العين اه (قوله وقيل ان راج الخ) اه فاعلم أن قوله وان راج فهو ولو في أصل الفسوش وان لم يسم تلك رشدي وعش قول المان (وعرض) أي ولو فلو اه معنى (قوله المان) أي قوله باجاء العبارة الخ (قوله قدره) أي قدره اه أنوار (قوله فلا يجوز الخ) ويقارض أصل المال السلم بان القراض عقد يفسخ بعين بغير أصل المال والراج خلافاً للسلم غير روثية ومعنى ربه يشارك الشركة أيضاً عش (قوله على نقد مجهول القدر) ومن ذلك فاعتبه بالولي من التعامل بالفضة المخصوصة فلا يصح القراض عليها لان صفاتها نقص وان علت الآن مقدار القرض يختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التعامل حتى لو قارضه على قدره لم يعلم القدر وزاد الظاهر عدم الصفة لانه حين الردوان أحضر قدره وزاد لكن القرض يختلف بتفاوت القرض فله ذكر اه عش وقوله فالظاهر عدم الصفة ومقتضى قوله لانه الخ ظاهر المنع (قوله مجهول القدر) حق التبريع على ما قبله اما إسقاط لفظة القدر كإلى النهاية أوز ياد قوله أو الجنس أو الصفة كإلى المعنى (قوله ولو علم جنسه الخ) كإلى شرح المنهج لكن في شرح البهجة عقد ذكر مسئلة الشرح الصغير ما نصه قوله بان في مجهول القدر بل أولى فنقول النظم كغير معين أي ولو في المجلس انتهى اه سم (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع لعب اللفظ ههنا مع التعبير بالقرائن من لازمه العلم بالقدر الآن يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة أيضاً بقوله فلا يجوز زعلي نقد مجهول قوله أو قدره باعتبار هذا اه سم وعبارة النهاية سالمة عن الاشكال فانها

والعرض ورواه دفعه العامل ههنا بقية إيراد البع ولو بعد العقد فلا يرد ذلك وما يدل على الاكتفاء بالبيع بعد العقد ما يأتي في شرح ومسلم إلى العمل من قوله وأس المراد الخ (قوله والوقوف الخ) عطف على انضباط ش (قوله وتسمية القضة تبراً) تغلب لا ضرر ورواه إلى محل العبارة على ما يشي ل الفض حتى يحتاج إلى التغلب (قوله وان راج) اه اه اه مر (قوله وقيل يجوز زعليه الخ) اه اه اه مر (قوله وقيل ان راج الخ) الصبح خلاقه مر (قوله ولو علم الخ) اه اه اه مر (قوله ولو علم جنسه أو قدره أو صفته) قال في شرح التمهيد على الاشياء المطلوب اه لكن في شرح البهجة ذكر مسئلة الشرح الصغير قال ومثله بان في مجهول القدر بل أولى فنقول النظم كغير معين أي ولو في المجلس اه (قوله أو قدره) قد يقال لا موقع لعب اللفظ ههنا مع

والوقوف بالراج يجوز والحاجة فانخص بما روج غالباً وهو النقد المضروب لانه ثمن الاشياء ويجوز زعليه وان أباطه السلطان كيجوز ابن الرضا وتقرضه بالاذرى اذا عسر وجوده أو عذره عند العلم به فيجب بان الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به فلا يجوز زعليه وهو ذهب أو فضة يضرب سواء القراضية وغيرها وتسمية القضة تبراً تغلب (وحلي) وسبائك الاختلاف فيها (ومفوش) وان راج وعلم قدره به واسه تلك وجاز التعامل به وقيل يجوز عليه ان اسه تلك غشبه وبه الجرجاني وقيل ان راج وانقضى كلامهما في الشركة تصحبه واختاره السبكي وفسره (وعرض) بطلية أو منقومة لاسم (أو) كونه معلوماً قدره وجنسه وصفته فلا يجوز زعلي نقد مجهول القدر وان أمكن عليه لا لا على ألف ولو علم جنسه أو قدره أو صفته في المجلس

أعطيت قول الشارح ولا على ألف كالمسألة (قوله ولو قارضه) إلى المتن من متعلقات شرط التعين فكان المناسب أن يؤخره ويذكره في شرح معنا كافي النهاية والمغني (قوله أنه لا يحتاج إلخ) خبر قوله ظاهر قولهم إلخ أقول ظاهر إقتصار النهاية والمغني والأقوال وشرح المنهج والروض والبهجة على ما يحسنه الشرح الصغير عدم الاحتياج لقوله من نقد كذا (قوله على ما رجحه السبكي إلخ) أفرد المغني وشرحه الروض والبهجة (قوله بضعف) أي الملاق المأوردى (قوله يجعل ذلك) أي المنفى الغائب (قوله بما يأتي) أي قوله نعم إلخ اه سم (قوله ففتح) أي قوله خلافاً في كافي النهاية الأقوله وقضيه المالك قال عرض قوله مر في خدمته أي المالك مفهومه أنه إذا كانت في خدمته المالك لا يجوز وسواء عين في المجلس وقضيه المالك أولاد في كلامه حج أنه إذا قارضه على دين في خدمة العامل وعينه في المجلس وقضيه المالك مع اه عبارة الرشدي قوله مر في خدمته أي المالك كما يعلم من سوابق كلامه وهو يخالف في هذا الشهاب بن حج فلما رجح ولجبر اه أقول إطلاق النهاية عدم الصحة أي ماق في خدمة المالك موافق لما في الروض وشرحه وشرح المنهج والغرر والأقوال وانتهى عبارة الغرر والأقوال والمغني ولا على لا يصح على دين ولو في خدمة العامل لأن الدين عامين بالقبض بل قال الغرر بما عزله عن ماله فله أي لم يقبضتم قال فارتدك عليه لم يصح له علم حكمه أي ما عزله بغير قبض اه بل عبارة المغني في شرح تعرض القراض ولا يصح على دين سواء كان على العامل أم غيره ثم في شرح معينا فلا يجوز وعلى ماق في خدمته أو خدمته كافي المحرر وغيره ولا على إحدى الصريتين لعدم التعيين اه صريحة في مخالفة الشرح وعدم الصحة بما في خدمة العامل مطلقاً والله أعلم (قوله وقضيه المالك) هذا يدل على أن قوله في خدمته أي خدمة العامل وبذلك عليه أي يقضوه السابق آتفاعل العامل كياتي وأما مسألة القراض على ماق في خدمة المالك فنقد هاتوله السابق ولو قارضه على ألف من نقد إلخ اه سم أقول صريح منيع النهاية والمغني وغيرهما أن مسألة القراض لا تكون راسخة بعين المسئلة التي ذكره ٧ هنا بقوله نعم ولو قارضه إلخ وقضيه المالك لأنه زاد الشارح بنه على ما هو ممن رجوع صير خدمته في عبارة الشرح الصغير إلى العمل وأما غير الشارح وجهه إلى المالك كالمسألة قضية مسألة القراض السابقة لقوله من الشرح الصغير الذي اعتمدها جماعة من فقهاء القول الشارح إلا أنتم ان من إلخ وقد اعتمدت النهاية والغرر وشرح المنهج وكذا المرقى في غير روضه مسألة القراض فتم لوجود التعيين والقبض في المجلس هنا أيضاً وقد تقدم من الغرر وأن قول النظم كثير معين أي لو في المجلس اه والله أعلم (قوله جاز) أي فبرده للعامل بلا تجديد عقد اه عرض (قوله مطلقاً) أي وإن صنف في المجلس وقضيه المالك فصنح إلخ إلى تجديد عقد عليه بعد تعينه وقضيه المالك اه عرض (قوله أنه غير قادر) أي العامل (عليه) أي على تحصيل ماق في خدمته أي في خلاف ماق في خدمته مافاه قادر على تحصيله فصح العقد عليه اه عرض (قوله ولا ينافيه) أي عدم الصحة بما في خدمة الغير (قوله قول شذائخ إلخ) عبارة الأسي والمغني ويصح قراضه على الوديع مع الرد وكذا المصوب مع غايته من مافاه قادر على تحصيله فصح العقد فانه انما يتعين بالقبض ويرى العامل بأقباضه لا بخصومه البالغ منه أي من ضمان القرض لانه أقبضه باذن مالكه وألت عنه يد وما يقبض من الاعراض يكون أمانة بيده لانه لم يوجد من قبضه مضمين وكلامه يشعل التعبير بالفلان من لزومه العلم بالتدولا ان يقال المبالغه بقوله ولو إلخ متعلقة أيضاً بقوله فلا يجوز وعلى نقد مجهول القدر فكون قوله أو قدره باعتبار هذا (قوله على ما رجحه السبكي إلخ) أثر شيخ الاسلام في شرح البهجة رجح السبكي ونظر فمأله المأوردى لكنه سم ذلك كافي في المسألة فمأله وظاهره أنه لا ينافي هنا ما في القراض من الاكتفاء بالروية وبالتعيين في مجلس العقد اه (قوله كياتي) أي في قوله نعم إلخ (قوله وقضيه المالك) هذا يدل على أن قوله في خدمته أي خدمة العامل وبذلك عليه أي يقضوه السابق آتفاعل العامل كياتي اه وأما مسألة القراض على ماق في خدمة المالك فنقد هاتوله السابق ولو قارضه على ألف من نقد

كذا ثم عن كافي المجلس مع فان قلت ظاهر قولهم من الشرح الصغير وغيره ولو قارضه على درهمين معناه ثم بينها في المجلس مع خلافاً للفقهاء أنه لا يحتاج لقوله من نقد كذا فقلت بل لا بد منه بل يدل على ما لم يصح عليه بالقبض بل لا بد منه بالقبض على ماق في الصرف والسلم والتي ذهبا ان الافس معلومة القدر والصفة ولو قارضه على مرموعة بالوصف غائبة عن المجلس مع على ما رجحه السبكي لانه لا يشترط هذا الروية لانه توكيل وهو مفتح والملاق المأوردى معناه الغائب يعمل على غائب مجهول بعض صفاته على أن ما يضعف عنه جعل ذلك عليه للمنع في الدين وقد صرحوا بعينه في الدين على العامل كياتي (معناه) فيمتنع على منفعة ودينه في خدمة الغير وعلى إحدى الصريتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلاً في خدمته ثم بينها في المجلس وقضيه المالك جاز خلافاً لجمع كالصرف والسلم بخلاف ماق في خدمة الغير فانه لا يصح مطلقاً كالمسألة ظاهر كلامهم لانه غير قادر عليه حاله العقد فوقع الصفة باطله من أصلها ولم ينظر لتعيينه في المجلس ولا ينافيه قول شذائخ يصح القراض قوله ذكره كذا اعترضه أنه والله تعالى من يفتكرها والله أعلم اه من هاشم

مع غير الوديع والغاصب بشرطه كغيره ظاهر اه لان القدره على العين أقوى من هاعلى البدن ولو خلا الغنيمة بالتفدية ثم قاله فلترتبه
على أحدهما وشاؤ كلتي في الاستحراز وان لم تتعين ألف القراض ويندر العامل بالتصرف فيه بشرط ان كان في التصرف في الباقي ولو قارضه
على الغنيمة على ان يملكه من أحدهما نصف الرجوع من الآخر ثلثه صح ان عين كلاهما (٨٥) والا فلا في الجواهر في ذلك كلام كلتنقض

فجعل على هذا التصفيل
قبل هنا على قوله انما قال
انهم اليه انفس عنك
والرجوع بينهما سواء صح اه
وظاهره وجه ذلك قراضا
وليس مراد ابدال الذئطه
بالفقه صار مشركا في فقه
أحكام الشركة كغيره واضح
وقيل يجوز على إحدى
الطرفين ان علم ما فيها
وتساويا بنسب وقدر وصفه
فتصرف العامل في أعما
شاه فتعين للقراض
والأصح للمتع عدم التعيين
كالبعض ثم ان عين أحدهما
في المجلس صح بشرط علم
عين ما فيها كغيره ظاهر
وعرف بين هذا وما يرى
العلم بنحو القدر في المجلس
بان الإجماع هنا افتقار لتعيين
الطرفين وانما الإجماع في
المرأة منهما بخلافه فيعلم
وقضية ما ذكر في تعيين
أحدى الطرفين محتمه
فيما لو أعطاه الغنيمة وقال
قارضتكم على أحدهما ثم
عنى المجلس وهو ما عتده
وبالشيء في شرح الروض
ان فساد قوله بالسداد الصفة
وبوده ما في نفع شرح
المهجع للعدده لولا علم
المجلس عين إحدى الطرفين

صح القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وظاهر اه (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على
الوديع والمغصوب اه سم (قوله بشرطه) ان تراعى العامل المصيبين الغاصب لئلا يفتقر الخ
لتعين لعدم المنفعة بآداء الغرق (قوله ولو خلا الغنيمة) أي قوله ولو قارضني الغني والى قوله في ذل في النهاية
(قوله ثم قاله) أي صاحب الغنيمة في صاحب الألف (قوله استحراز وان لم تتعين الخ) لان الأشاعرة لا تمنع صحة
التصرف اه شرعا ليرى والبهيمة وفي الغني والغزو ولو كان بين اثنين ذاهب مشتركت فقال أحدهما
لا شرا فترضا على نصبي منها صح اه (قوله ويندر العامل الخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه
وليس المراد ان المال مشترك بينه على التصرف في حصة القراض بل يجوز له ذلك بدل لهذا القول الشارح في
الفصل الثاني بعد قول المصنف لكل فسخه أو باع واشتره العامل للقراض لم يكن فسخه لعدم دلالة عليه
بل بيعا عنه للعامل اه عش (قوله على الغني) أي يتميز من الألف بنات قوله ان عين كلاهما اه سم
(قوله على أنه) أي للعامل (قوله ان عين كلا الخ) لعل وجه اشتراط التعيين أنه قد يتصرف مع النوعين
فيؤدي عدم التمييز إلى الجهل بما يخص كلاهما الغني اه عش (قوله فيل هنا) أي في باب القراض (قوله
وتساويا) أي ما بينهما من التقدير (قوله في أعما فتعين) وقوله (أحدهما) الأولى فقه الثابت (قوله ثم
ان عين الخ) كذا شرح مدر وهذا نحو ما يدل على أن المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد
يدخله خيار المجلس اه سم وقد مر من الفرق وما وقع (قوله مع) خلافا للمعنى (قوله بشرط علم الخ) أنظر
ما للحاقه في هذا الشرط مع أنه من صور المسألة اه وشدى عبارة اه وقد يشكك هذا مع قوله السابق
ولو قارضه على صفة معينة بالوصف غائبة عن المجلس الخ اللهم الا أن يقال لما هنا تلك عندي عدم علم
عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه اه وعبروا بالنهاية علم ما فيها اه باسقاط لفظة عين وقال عش أي جسيما
وصفة وقد راقب العقد أخذ من قوله وعرف الخ اه وهي ترجع اشكاله أي سم (قوله وهو ما يرى العلم الخ)
أي انه لا يكتفي اه سم (قوله لتعيين الطرفين) أي عند التعاقد (قوله في عين إحدى الطرفين) الأولى لا أحد
الطرفين (قوله ولو ضبط) أي المصنف (قوله بعينه) أي قول المتعدي في المعنى والى قول الشارح ولا يشترط في
النهاية (قوله بل ان لا يشترط الخ) عبارة المعنى وانما المراد ان يستقل العامل بالذم والعلم بالتصرف فيه اه
قول المتن (فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك) ولا شرط مراعاة في التصرف وكذا في ذلك ثابت
كشرف نصه شرح الروض ومعنى (قوله بشرطه أيضا الخ) إشارة إلى الاعتراض عبارة المعنى تنبيه
قضية كلامه كغير هذا أن أي قوله ولا علم من محترز قوله مسلما إلى العامل وليس مراد ابدال هوش شرط آخر
وهو استقلال العامل بالتصرف فكان الأولى أن يقول وان يستقل بالتصرف فلا يجوز بشرط علمه اه وانما

نقد كذا في عنها في المجلس صح (قوله مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمغصوب (قوله ولو قارضه
على الغني) أي يتميز من الألف بنات قوله ان عين كلاهما (قوله ثم ان عين أحدهما الخ) كذا شرح مدر
وهذا وقوه يدل على أن المجلس العقد هنا حكم العقد وان لم يكن هذا العقد يدخله خيار المجلس (قوله
بشرط علم عين ما فيها) كذا شرح مدر وقد يشكك هذا مع قوله السابق ولو قارضه على صفة معينة بالوصف
غائبة عن المجلس الخ فتأمل فان علم ما فيها يكمل عليه قوله ولا أن علم ما فيها مع عدم علم عينا لا ينقص عن علم
ما في الصفة مع عدم علم عين ما فيها فيتعين المجلس والاتصال على تعيينها بالوصف اللهم الا أن يقال لما هنا
عندي عدم علم عينها بخلاف ما هنا ولا يخفى ما فيه (قوله وهو ما يرى العلم بنحو القدر الخ) أي انه لا يكتفي (قوله

صح ولو راقب بين أحد الطرفين واحد الطرفين فالوجه اه ان المقر يوضبط خطه الصرتين بتدبير الراد (قوله مسلما إلى العامل الخ)
بمعنى يستقل بالذم على وليس المراد تسليمه العقد لولا في المجلس بل ان لا يشترط عدم تسليمه كما قد افاد قوله (فلا يجوز بشرط كون المال في
يد المالك الخ) ولا غير لانه فلا يبيح عند الحاجة (قوله بشرطه أيضا استقلال العامل بالتصرف فثبت) (قوله لا يجوز بشرط علمه) أي المال كونه
غيره (معه) لانه يناهض مقتضا من استقلال العامل بالعمل

(وبحسب شرط عمل غلام المالك) أي قته والمالوكه منفعته. اعلم بالمشاهدة أو الوصف (مع) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له بدلا أو تصرفا (على الصحيح) كالساقفة لانه من جملته ما لا يجوز استنباع بقية المال لعمله ومن ثم لو شرط عليه أجر للغلام أو كون بعض المال في يده ففسد قطعا ويجوز شرط نفقة حياته ولا بشرط تقدرها اكتشافها يعرف في ذلك أخذ ما ذكره في عامل الساقفة (و) وفيه العنسل الغيرة (وهي هنا) الاسترخاء بالبيع والشراء بالحرقة كالطعن والخير فان فاعله يسمى مختاراً لا تاروا في الجواهر عن الروايات في شذذه الغرام واتبع اوال ربح يستأصق ان لا يصح خلاف هذا واعمل فيها لاقتضاء العمل البيع ولا يصح كسها واعترض بمافها بضافته لو تعرض في الاعجاب للشراء دون البيع مع وهو ظهير (و) روايه كثر الشيب (وطها) وفرضها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وفيض الثمن وجهه لقتضاء العرف بذلك (فلو فرضته) ليشترى حنطة فطعن وبغيره او غرلا فيجب فيه ويبيعه) أي كالا

قال الاولى دون الواجب لان مكان حل قوله مسل الخ على ما يشمل الاستقلال بالتصرف قول المتن (وبحسب شرط عمل غلام المالك) كشرط اعطاه من بيعته ليعمل علموا تعديرا المنصف بقلعه أو ليشل اجيرته الحر فالظاهر انه كعبه لانه مال كمنفعته وقد ذكر الاذرى مثله في المساقفة ولو شرط لعبد جزأ من الربح مع وان لم بشرط له معل جوع عاشرو لعبد المصنف وشرح الرض عبارة الغرر وخرج به أي بالمالوك له غير محالوكه كغلاما حر ووجهه انه فلا يجوز بشرط علمهم مع العامل الآن يكون شرط لهم شي من الربح فيجوز ويكون فراضا م أكثر من واحد قاله الجهور واطلاق ان القاص عدم الجواز يحول على ما قلنا لم بشرط لهم ربح اه (قوله أو المالوكه منفعته) أي ولو بجملة اه عش (قوله المعالوم) أي غلام المالك فنانولا (قوله ولم يجعل الخ) أي والحال لم يجعل الشارط لغلام المالك فنانولا (قوله لانه من جملته) أي عينا ومنفعة ليشل اجيرته الحر والموصى له بجمعه اه عش عبارة سم قوله لانه أي المنفعة ش اه (قوله استنباع بقية الخ) أي كون عمل غلام المالك تابعاً لبقية ما (قوله ومن ثم الخ) أي لتقليل عا ذكر ويحمل أن المشار اليقوله ولم يجعل الخ هو الاقرب وخرجه عش (قوله الجهر للغلام الخ) أي بان لا يتصرف بدون راجعته سواء الغرر رتب من ذلك أن لا تصرف العامل بدونه أو يكون المالك أو بعضه يده لم يصح اه (قوله شرط نفقته) أي غلام المالك يعني قته دون الحر المملوك منفعته كغيره لان نفقته تعود له بخلاف نفقة الحر المذكور اه سم عبارة عش أي المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفقته على نفسه والعبد المستأجر اه (قوله ولا يشترط تقدرها) والأوجه اشتراط تقدرها وكان العامل استأجوبها اه نهاية وقال البيهقي والذي خربه ابن القري عدم اشتراط تقدرها ونفقته يادي في القايوي على الجلال ويجوز بشرط النفقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقدرها على المعتداتني اه (قوله اكتبه بالرف الخ) «فرع» فلو تركه على أن يذهب الى اليمن ليشترى من ضائتها وبيعهها هناك أو يرها الى مكنت في الصنوجيهان الأكثر ون على افساد لان النقل على مقصود بشرطه طمع التجارة سم على حج أقول قد يقال ليس الشرط نقله بنفسه وانما المقصود من مثل ذلك الاستعجال في نقله على ما حوته العادة وهو حثيث من أعمال التجارة فبني الصحة ويؤيد ما ذكره الشارح من جواز استيجار من يطن الحنطة الخ اه عش (قوله كالطعن الخ) أي والاربع قول المتن (ووظيفة العادل) «قائدة» الوظيفة نظامه ما يقصد على الانسان في يوم ونحوه اه معنى (قوله وهي) التي قوله وفي الجواهر في النهاية وانتهى اللفظ هنا (قوله وفي الجواهر الخ) شرح مقدم لقوله أنه لا يصح الخ في سم بعد ذكر كلام الرض مع شرحهما صوره. ذاتدوافق كلام الجواهر الاول دون الثاني التي استظهره الشارح اه واتي عن المعنى والفرق في أول الفصل الثاني ما وافقه أيضا (قوله البيع) الاولى لا يتباع قول المتن (و) روايه (مما حوت العادة ان يتولا بنفسه مائة ومغني) أي وان استأجر على فعل ذلك كانت الاخرة عليه كيان في الفصل الا في شرحه ولا يلزمه الاستعجال عليه عش (قوله وفرضها) أي قوله أما اذا سكنت في النسيابة وكذا في المغني الا قوله ويظهر ان وفي الحواشي قول المتن (فلو فرضته) ليشترى حنطة فطعن الخ) ولو اشترى العامل الحنطة وطعن ثمنه لم يصح القراض فيها ثم اذا طعن بغير الاذن فأنجزه ولو استأجر عليه لزمه الاجرة بوصفها من ثمنه ما نقص ما طعن فان باعه أي قته) أو من يستحق منفعته كمنعه شيخ الاسلام وهو ظهير شرح در (قوله المالوكه منفعته) كانه احترار عن قته الموصى بجمعه مثلا (قوله لانه) أي المنفعة ش (قوله ويجوز بشرط نفقته) أي غلام المالك يعني قته دون الحر المملوك منفعته كغيره لان نفقته تعود له بخلاف نفقة الحر المذكور (قوله وفي الجواهر عن الروايات الخ) في الرض وشرحه ولو لم يقله فلو تركه بل دفع المالك ثمنه لاشترى وقال اشترى بها كذا ذلك نصف الربح ولم يشرع البيع لم يصح القراض لتعرضه لشره دون البيع فترى ما على الاصح من ان التعرض للشره لا يعني عن التعرض للبيع اه وهذا تدوافق كلام الجواهر الاول دون

منهما (فسد القراض) لأنه شرع من جهة الحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستنباط (٨٧) عليها فلم يشكها الرخصة تبعاً عن بيان الرخصة

بجواز شرط أن يستأنس
العامل من يعمل ذلك من
مال القراض ويكون خطفه
الشرف قطاً ونزع فيه
الأذرى يقول لقاضي
قارضة على أن يشترى
الخطوة فيخرقها إلى ارتفاع
السعر فيعدها بمصر لان
الربح ليس حلالاً من جهة
التصرف (ولا يجوز أن
يشترط عليه شراء متاع
معين) كذهاب السلعة (أو
نوع بند وجود) كإيا توت
الاجر أو معاملة شخص
كالبيع من زبدوا الشراء منه
لان في ذلك فسخاً للظان
الربح ويظهر في الأشخاص
المعين أنهم إن كانوا بعثت
تفسي العادة إلى بيع معهم
يضر والأضرف والحاوي يضر
تعيين حافوت كهر معين
لا سرق كسر عام ولا يضر
تعيين غيره إن لم يدم كفا كوة
وطبقة ولا يشترط بيان
نوع هنا وفارق داس في
الوكيل بان للعامل خطا
محله على ذلك لجهل بخلاف
الوكيل ولا يبان (مسألة
القراض) لان لا لربح ليس
له وقت معاً وهو بفارق
وجوب تعيينه في المساقاة
(فلا ذكر) (مدة) على
جهة تافيتي كسنة تقدر
مطلقاً أو ما حكمت أم منه
التصرف بعدها أم البيع
أم الشراء لان تلك المسدة
قد لا يروج فيها شيء بل
ذكرها على جهة التاثير

لم يكن المقي معناه بل لا يتم فصدقوا بان يحرم بينهما علان بشرط نهاية ومعنى (قوله) (منهما) أي
الغنى والذوب (قوله) (وإن عرقه الأذرى) (الخ) عبارة عن نهاية والمعنى وقار فيه الأذرى بان الربح ينشأ عن
تصرف العامل وعقد أوجهه ما لا يصدق كلام القاضي وفي التصريح وهذا هو الظاهر بل ولو قال: أي أن
تشرى خطفه وتبيعها في الحال فانه لا يصح له وفي سن عمر أنه قرأه بغيره أن سبب عدم الصحة
التعبد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق الحق للصحة إذ غاية الأمر أنه قد عذبه بنوع خاص وذلك لا يضر
أه قال الرشدي قوله: حر بان الربح الخ سواه من كل الربح الخ لو وافق معنى الأذرى أه (قوله) (لا يصح)
وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو واخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر
سم ورشدي قوله (لأن) (شراء) بالمدخله نهاية ومعنى قول المتن (أو معاملة شخص) (ولو قارضه) على أن
يصارف الصرافة ففعل يعنون علاناً بشرط فقد المصارف مع غيرهم أولاً لان التصود ذلك أن يكون تصرفه
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو وجههما تانها أه نهاية وقال القني وذكره سم عن شرح الروض
أوجهها الأول أن ذكره على وجه الاشتراط والأل الثاني أه قوله (لأن) (أو معاملة شخص) يظهر من
روح العادة يحصل الربح بجميعها لمعوله فليس الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة المعاملة مع
الأشخاص أكثر من معاملة الواحد لاختيار القيام ما عليه بقوت المعاملة معه أه عا (قوله) (لان في ذلك)
تضييق الخ) (لأنه) (عن هذه الأمور) مع لئلا يكتسب من شرائه هذه السلعة والشراء والبيع من غير معنى
ونهاية (قوله) (في الحاوي) يضر الخ عبارة عن معنى في الحاوي يضر تعيين الحافوت دون السوق لان السوق
كله من العلم والحافوت كالعرض المعين أه (قوله) (ولا يضر تعيين الخ) محتر ز قول المتن (أو نوع بند
وجود) (قوله) (بيان نوع هذا الخ) (ولو عليه الاستئصال) (لأنه) (معين) على سائر التصرفات المستفادة بالذن فالذن
في البز يتناول ما ليس من المنسوج لا الأكسبة ويحويها كالسطة علاناً يعرف نهاية ومعنى روض مع
شرحه (قوله) (كسنة) بان قال قارضت كسنة أه رشدي (قوله) (وان ذكره) (الخ) (أو معاملة شخص) (ولو قارضه) على
جهة تافيتي معارضة المعنى ظاهر عبارة المصنف كغيره أنه أفت القراض عند وقوعه الشراء بعدها وليس مراداً
بل المادته لم يذكر تانها مسلاً كقوله قارضتك فلا تصرف بعد شهر فان القراض المؤقت لا يصح سواه مع
المالك العامل من التصرف أم البيع كأم سكك أم الشراء كما أنه شغتنا في شرح منحه أه وبصورة سم
في المحل وان اقتصر على قوله سنفسد العقد انتهى قال شغتنا الشهاب الرازي قوله وان اقتصر الخ أقوم أنه
لو قال قارضت كسنة ولا تشتر بعدها مع سواه قال ولا البيع أم سكك وهو الذي أفهمه من عبارة

الثاني الذي استظهره الشارح (قوله) (وإن عرقه الأذرى) (يقول القاضي الخ) يمكن الفرق وفقر حر بعد
سوقه كلام القاضي مانعه وفي العرق وهو ظاهر بل ولو قال: على أن تشرى خطفه معناه في الحال لم يصح
أه وقرأه بغيره أن سبب عدم الصحة التعبد بالحال فقد لا يحصل الربح فان أطلق الحق للصحة إذ غاية الأمر
أنه قد عذبه بنوع خاص وذلك لا يضر أه وظاهر أنه لو قارضه ولم يشترط عليه ما ذكره القاضي فاشترى هو
وأخر باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر الفرق أه إذ لا يشترط لم يجعل التصرف إلى رأي العامل بل إلى رأي
نفسه فلم يكن حصول الربح إجراء للعامل (قوله) (لأن) (أو معاملة شخص) (ولو قارضه) على أن يصارف مع
الصرافة ففعل يعنون علاناً بشرط فقد المصارف مع غيرهم أولاً لان التصود ذلك أن يكون تصرفه
صرفاً لا مع قوم بأعيانهم وجهان أو وجههما تانها مع شرح حر وقال في شرح الروض أوجهها الأول ان
ذكر ذلك على وجه الاشتراط والأل الثاني أه (قوله) (لأن) (أو معاملة شخص) (ولو قارضه) على أن يصارف مع
سنة فنفسد العقد أه قال شغتنا الشهاب الرازي قوله وان اقتصر الخ أقوم أنه لو قال قارضت كسنة ولا تشتر
بعدها مع سواه أه قال ولا البيع أم سكك يكتلف وهو الذي أفهم من أنه لو قال قارضت كسنة ولا تشتر بعدها
يصح وهو من عبارة الروض والرازي فلا تفرق بمعنى شرح المنهج مما يخالف ذلك فانه مخالف لمعقول
عليه عليه ظاهر عبارة الروض أه وبصورة الروضة فلا وقت فقال قارضت كسنة فان منع من التصرف

(ومنعه التصرف بعدها) كقوله قارضت على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد)

يفسد (في الاصح) لحصول الاستباح بالبيع الذي له قبله بعد اختلاف المتع من البيع ويشترط اتباع تلك المدة لشرائه مع عادة لا كساعة أما إذا كنت من البيع فضة كلام الرضا وأصلها الجزم بالنقد ونحوه على سبيل الكفاية لكن اختار في الطلب الصحة وهي مفهوم المنة وأصله وغيرها والتي بعده الأولى لأن تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فسخه ولم يكتف في ذلك بان الغنوم من منع الشرع عدم المنع من البيع ولا يجوز تأجيله بغير تعليل ولا تخصيص وتعلق التصرف لثباته ففسد الربح وبه فارق تعليل في الركن (ويشترط انقضاء ما بالربح) فتبين شرطه بعبارة ثلاث لأن بشرط عليه العمل معه فيكون قراضين اثنين لم شرطه لفق أحدهما كشرطه لفسد واحد كما فيه لياخذ المالك بملكه والعامل بعمله قبل لا حاجة لذلك فيلزم من اختصاصهما به ورد بيع المزوم لأجل أن لو ادعى اختصاصهما به أن لا يضر بهما وان استأجر به أحدهما فتعين ذكر الاشتراك في ذلك

الروض والرافي فلا تفر بما في شرح المنهج مما عالج ذلك انتهى أقول ظاهر الآثار وفاق ما في عمدة وجع النهاية بما صان ذكر المدة ابتداء بوقت مضى من مدها من شرائها بخلاف القول فارضتك صبيته كمنع الشراء متصلا بغيره لا بوقت مضى وهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض اه قال الرشيدى قوله يتوابعه به بانخصه عن الكلام بما علقه من كساعة التفتش والى قوله بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض أى على ما في بعض نسخ شرح الروض وفي بعضهما وفاق ما في شرح المنهج فلا يخالف اه أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره وفاق ما في شرح المنهج (قوله) لانه قد لا يجد (الم) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف اه سم (قوله) لانه كساعة ولو كانت المدة مجهولة كمدة قامة العسكر لم يصح في وجهه ولو جهن نهاية ومضى (قوله) أما إذا استكت (الم) بمقابل قوله بان صرح به بجوازه اه سم (قوله) لكن اختار في الطلب الصحة (الم) اعتمدته النهاية والفرق وواقع ما طلع المنهج ونقل سم اعتمدته عن غيره وأقره كاسر (قوله) والذى يقبله الأول (الم) وفاقا لظاهر المتن والآثار (قوله) لان تعيين المدة يقتضي (الم) قد يمنع دعوى الانقضاء مع كون الماراد بتعيينها ذكرها على وجه الأيت كاسور به اه سم (قوله) لا يجوز تعليل (الم) عبارة بالنهاية والذى والروض مع شرحه وهو قال فارضتك ما شئت من كل هو شأن العقدة الحائز أو علقه على شرط كذا به رأس الشهر فقد فرضت لنا وعلق تصرفه كقولنا لا تان ولا تصرف في انقضاء الشهر لم يصح اه وإذا دلان ولو دفعه بالاول قال اذا تمت تصرف فيه بالبيع والشرع اقراض على أن لك نصف المار لم يصح ولا يجوز له التصرف بعد مده لانه تعليل ولان القرض يبطل بالوفاء وصح اه (قوله) فيمنع (الم) الى قوله ومن ثم في النهاية والذى قال عس فر عسلت عما يقع كدرا من شرطه لعل المالك جزء العامل وجزء العامل والدالة على ذلك في دفعها المالك العامل ليعمل عليها مال القراض متلاسل هو صحيح أم باطل والى جواب أن الظاهر المحقق أن المالك شرط لنفسه جزأ من العامل جزأ وهو صحيح اه (قوله) لانه يلزم) الضهيران البارز والمستمر مرجحان لاسم الإشارة اه سم (قوله) يمنع الزوم) أى القطعي اذ منع القطعي مكروه لاسم (قوله) واستأجر (الم) أى استقل اه عس (قوله) وان لا شيء) مفهومة أنه ان علم الفساد دون هذا الحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله لا تان لانه لا حجة فيه بظاهر الهمم (قوله) لم يسقط شيئا) وقال في شرح المنهج والروض والهمم وخلافه بالنهاية والاولى عبارة بالنهاية وله أحوه المثل انه على طامع لو ساقى ذلك أن كان عالما بالفساد أم لا لانه حيث يد طامع فيما وجبه الشرع من الأحوه خلافا لبعض المتأخرين اه قال الرشيدى قوله مرأ كان عالما بالفساد أى وان ظن أن لا أحوه كما يعلم بمسائى اه وقال عس قوله مر خلافا لبعض المتأخرين أى ان يتبعه الشيخ في شرح منتهى اه

بعدها ملحقا أو من المنع فسدانه على المقصود وان قال على أن لا تشتري بعد الاستنوك البيع صح على الاصح لان المالك يمكن من منعه من الشراء متى شاء بخلاف البيع ولو انقصر على قوله فارضتك سنة فسد على الاصح اه (قوله) لانه قد لا يجد (الم) يؤخذ منه ان المنع من البيع كالبيع من التصرف (قوله) أما إذا استكت) بمقابل قوله بان صرح به بجوازه (قوله) لان تعيين المدة يقتضي (الم) قد يمنع دعوى الانقضاء مع كون الماراد بتعيينها ذكرها على وجهه لانه لا حجة فيه بظاهر الهمم (قوله) لم يسقط شيئا) وقال في شرح المنهج والروض والهمم وخلافه بالنهاية والاولى عبارة بالنهاية وله أحوه المثل انه على طامع لو ساقى ذلك أن كان عالما بالفساد أم لا لانه حيث يد طامع فيما وجبه الشرع من الأحوه خلافا لبعض المتأخرين شرح مر (قوله) وان لا شيء) مفهومة انه لو علم الفساد دون هذا الحق وهو ظاهر وكذا يقال في قوله لا تان وانه

الانعام (قوله) فارضتك على ان كل ربح لك فراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقدة لانه على طامع لو من ثم انجبهه لو علم الفساد وان لا شيء لم يسقط شيئا لانه غير طامع حيث

(وقيل هو قراض مخيف) نظرا للمعنى (وان قال كله في قراض فاسد) لما ذكر ولا حجة وان علم الفساد أي والله لا حجة فيه بما يظهر لانه لم يطلع من فتي (وقيل هو اِبْذاع) نظرا للمعنى أيضا والابْذاع بعث المال مع (٨٩) من يغير به تبرعوا والبذاع المال المبعوث

وعلم من انبأهم أحوال مثل نارة ونفهم أخرى محصة تصرفه وهو قليل ما صرفي الزكاة الفاسدة لعموم الاذن (وصكونه معاويا بالخبرين) لم يعلم أصلا كان (قال) فأروضك (على) انك لا فيه شركة أو ضياء فسد (بالفيس من الغرر (أو) على ان الرج (بيننا) فالاصح الصفة ويكون نصفين) كالقول هذا بيني وبين فلان اذا التبادر من ذلك عرفا المناصفة ولو قال في النصف) وسكت عما للعامل (نفد في الاصح) لانصرف الرج للمالك أصالة لانه عام له دون العامل فصار كمنعتما بالمالك (وان قال في النصف) وسكت عن جانبيه (صح على الصحيح) لانصرف المالك بشرط للمالك بمقتضى الاصل المذكور واسناد كل ما ذكر للمالك مثالا فلو صدر من العامل شرط مشتل على شيء مما ذكر فكذلك كالمظهر (ولو) عدل لكن لا بالخبرية كان (شرط لا حد معاشره) بغض أوليه (أو) (صح) كالمقرب أو رج نصف المال أو رج أحد الاثنين عيني أم لا (فسد) القراض سواه أجهل الباقي لا تحي

(قوله وقيل هو قراض الخ) في المتن المبرر وهو القرض المعنى (قوله) أي من الله خلاصه معنى العسقل (قوله) أي والله لا حجة فيه ولا طلق المعنى والأقوال عبارة النهاية ولا حجة وان ظن وجوبها اه عبارة سم قوله وأنه لا حجة فيه فهو اه أنه لا حجة اذا ظن ذلك وفيه نظر اذا اعتبار بظن لانشأه من الصيغة مر اه قول المتن (ابذاع) أي توكيل بلا جعل ويجري اختلاف فيما لو قال أئضعت على أن تصف الرج لك أو كله لك هل هو قراض فاسد أو ابذاع ولو قال خذوه تصرف فيو الرج كله لك فترض صحح أو كله لك فابذاع ولو اقرضه أو أئضعت فهو عتابة تصرف والرج كله فيكون ابذاعا ولو دفع المبراهم وقال اتجر فيها بنفسك كان عتابة لا قرض في أصح الوجهين ولو قال خذ المال قرضا نصف مثلا صح في أحد وجهين أو كذا منى أخذ من كلام الرافعي وعليه لو قال وبالمال ان النصف فيكون فاسدا وأدى العامل العكس صدق العامل لان الظاهر به اه نهاية وكذا في المعنى لانه قال بدل قوله كان عتابة لا قرض الخ حل على فرض في أحد وجهين يظهر رجحه كقائه بعض المتأخر من اه قول المتن (وكونه) أي بشرط كون الاسراك في الرج (قوله بالخبرية) أي كمن نصف أو الثلث (قوله لك) أي أولى اه معنى قول المتن (شركة أو ضياء) أي أو جزأ أو شرا من الرج وعل أن يخصه بداهة شترهما من رأس المال وتخصي بر كونه أو رج أحد الاثنين مثلا ولو كانا متساويين أو على أن كل واحد ربحا أو خسرانا أو لفين فلكل ربحه معنى ونهاية قال عش ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح اه (قوله كالقول) الى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الاقوله واسناد كل الى المتن (قوله كالو قال الخ) ولو قال فأروضت لك أن الرج بيننا أو لانا لم يصح كافي الأقوال الجاهل بينه الثلث ومنه الثلث أو فأروضت لك كقراض فلان وهما يعملان أي عذرا للعقد القدر المشروط صح والافلا ولو قال فأروضت لك ربح سدس العشر صح وان لم يعل قدره عند العقد لسهولة معرفته نهاية ومعنى (قوله فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل أن تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق اذ ليس في الصيغة تصرف بربحه عن المالك سم على ج اه عش (قوله وهو مفسد) ولو قال فأروضت لك لم تعرض الرج فسد القراض لانه خلاف وضعه اه معنى (فصل في بيان الصيغة) (قوله في بيان الصيغة) الحقول المتن ولو قارض في النهاية الاقوله ولا شيء له الى المتن (قوله لصحة القراض) الحقول المتن ولو قارض في المعنى الاقوله فان اقتصر الى المتن (قوله أي) كالشرط المسار (قوله على أن الرج بيننا) راجع لجميع ما قبله عش ورشدي (قوله فان اقتصر الخ) أي ترك قوله على أن الرج بيننا فوضعية معا حقيقا للعلل الاجرة في مسألة واتجر فيها اذ لم يقل والرج بيننا وانظر ما وجه اه رشدي وبأن عش أنه لا يستحق فيها الاجرة أيضا أي كغيره التعليل بأنه لم يذكر له الخ (قوله فسد) ولو دفع اليه انما مشا لا قال اشتر بها كذا وان نصف الرج لم تعرض للبيع لم يصح القراض معنى وأنى وفقر وتقدم الشرح خلافه (قوله فسد) لعل المراد اذا آل القراض

لا حجة فيه فظهر (قوله ولا حجة علم الفساد) وان ظن وجوبه شرح مر وقول الشارح والله لا حجة فيه فهو اه أنه لا حجة اذا ظن ذلك وفيه نظر اذا اعتبار بظن لانشأه من الصيغة مر (قوله في المتن أو بيننا) فالاصح الصفة يكون نصفين قال في شرح الروض قال في الأقوال ولو قال على أن الرج بيننا أو لانا فسد أي الجاهل بينه الثلث ومنه الثلث (قوله فصار كله مختصا بالمالك) يحتمل أن تجب الاجرة هنا على التفصيل السابق اذ ليس في الصيغة تصرف بربحه عن العامل (فصل في بيان الصيغة الخ) (قوله فان اقتصر على بيع واشتر فسد) لعل المراد اذا آل القراض حتى لو

(١٢) - (شرواني وابن قاسم - سلاس) ام بينهم الا ان الرج قد ينصرف في العشر أو ذلك النصف ولا يختص به أحدهما وهو مفسد (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقد من ذكر بعض أحكام القراض (بشرط) لصحة القراض أيضا (إيجاب) كقارضك لئلا ترضوا بثلثي عملك وتخذها الهراهم واتجر فيها أو بيع واشتر على أن الرج بيننا فان اقتصر على بيع واشتر فسد ولا شيء له

لأنه لم يذكره طبعاً (وقبول) بلغفا متصل (٩٠) كالبسج وأواد بالشرط ما لا بد منه لأن هذا من كان (وقبل يكتفي) في صيغة الأمر تكذب

هذه ولغيرها (القبول بالمثل) كما في قوله كالة والجحالة وردناه بقصد معاوضة تختص بعين فلا يشبه ذنبك (وشرطهما) أي المالك والمعامل (كوكيل وموكل) لأن المالك كالوكل والمعامل كالوكل فلا يصح إذا كان أحدهما محجوراً أو عبداً أذن له في التجارة أو المالك مغللاً وألغى المثل أي ويصح من وفي مال محجور لمن يجوز أيا عهده وله أن بشرطه أن يكون من أجرة المثل لم يجد كافياً غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل ولو لم يجز) أي لم يحصل له يصح (في الأصح) لأنه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لأن أحدهما مالك لأجله والآخر عامل لآل له فلا يعدل إلى أن يستقده عاملان أي ولا ننظر إلى أن العامل الأتزل وكيسل عن المالك فهو العاقد حقيقة لأن ذلك لا يمنع من معاوذة العامل غاية الأمر أن الثاني يصير كالنائب عن العقد وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من البيت لتخصه نفسه حيث ذل وقوعه من جهة الوكالة وإن لم يحضر أو يشركه عند أذنه في ذلك لينسب من البين ويكون وكالاً فيه قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقداً لما احتجوا أنه لا بد من القرض وأذن المالك له في ذلك ضمن ثمة وإن لم يفعل ما أذن له فيه على الوجه (د) مقاولته آخر (بغير أذنه) أي المالك تصرف

في ويكون وكالاً فيه قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقداً لما احتجوا أنه لا بد من القرض وأذن المالك له في ذلك ضمن ثمة وإن لم يفعل ما أذن له فيه على الوجه (د) مقاولته آخر (بغير أذنه) أي المالك تصرف

(فأما: لما قد بينا الاختلاف)

وعبر في بعض هذه المقامات
تقينا ولا يفرق ما كان الأول
حكمين أحدهما من الفساد
والثاني الثاني فقط لما هو
مشهور أن دعاوى العبد
الفاقد حرم ولا يجر الفساد
ثم بحكاية الخلاف في أن
هذا أمر خارج عن القضاة
الذي هو محل التفتيش لا غير
فأما وجدنا (فان تصرف
الثاني في المسئلة الأولى
صغر قسمه لمقتضى ما
يظهر لعدم الأذن والفاقد
انما هو خصوصه فهو نظير
ما مر في الكفاية للفاقد ولا
شيء له في الرجوع بل ان طمعه
المالك إنما هو مقتضى ولا
فلا ولا شيء له على العامل
فيما يظهر أيضا وفي المسئلة
الثانية (تصرف غاصب)
لان الأذن مسدود ليس
بمالك ولا وكيل (فان انصرف
في القصة) لا دلالة وقد التفت
من مال القراض هو من
(وقلنا بالجديد) المقر في
الذهب الظاهر عندنا في
أذن الناميه وهو ان الرجوع
لغاصب اشترى في القصة
وقد من المقصود ان يصح
شرائه وانما الفساد تسليح
فيضمن ما لم يجر قرضه
اندفع ما قبل لم يقدم لهذا
الجديد ذكر في الكتاب فلا
تحسن الاطاعة عليه (فالرجوع
كالمعامل الأولى في الاصح)
لان الثاني تصرف له بذاته
فاشبهه بالوكيل (وهل عليه الثاني
اجرة) لانه لم يعمل مجازا (وفيل هو الثاني) جيعه

في المطلب أنه ينزل بمجرد الأذن في ذلك ان بدأ المالك به لان اجابه سؤاله انه زاد النهاية قال
الاخرى وهذا أي انزاله بمجرد ادفعته من أي شيء فاما الأمر أمر الجازم لا كما صوره الدار في ان يثبت
تقارض غيرك فاعلم انه في سم عن الناسي مثل ما مر عن النهاية قال ع و الزم سؤالي قوله هو لان
أجابه سؤالي أي فان اجاب المالك به سؤالي لم ينزل الا بمقتضى غيره وفي الجعري ما نصه ابو جعد
أنه لا ينزل الا بالعد مطلقا أي ابتداء المالك للم لا حيا و مر انه وتوله و مر عليه في غير النهاية ثم ليراجع
ما لو حله اعتمادا فاما مع مخالفة الحقيقة والنهاية والمقتضى قول المتن (فاسد) مطلقا سواء قصد المشاركة
في عمل ورجع أم رجع فقط أم قصد الانسلاخ لا تنفاه اذن المالك وانما عليه على المالك غيره كالأمر الذي هو
أن ينزل وصيا من زلته في حياته فيضمي كل هو منوط به فانه لا يجوز كإقاله الامام قال السبكي ولو أرادناظر
وقف شرطه النظر اقامه غيره مأمورا خارج نفسه من ذلك كان كالجعري الوصية نهاية ومعنى قال ع في قوله
ناظر وقف شرطه له الجوز منه الرشدي في وقت الأهلي المشروط فيه النظر لا يشك كل طبقة عليه فلا يجوز له
اخراج نفسه اقامه غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وصيته بان وقوله واخراج نفسه الخ أي ما لو اقامه مقامه في
أمر وصاية كالصرف في عبادة أو نحو هلع بقاء القيم على استحقاقه لم يمنع من شرطه النظر غيره
فله اخراج نفسه من النظر مطلقا وشهد بصير الحق في ذلك القاضى بشر فيه من شدة كبقية الوظائف وإذا سقط
حقه لغيره جاز له الاختصاص في ما له الا سقط كذا ذكر وفي القسم والشور والجعة اه كلام ع في قوله اعادة
الأول أي لم يجز (قوله و شأني الثاني) أي اعادة فاسد الفساد (قوله لما هو مشهور ان الخ) أي الثاني
أي ايضا بقيد الحكمين والأولى أن يجاب بان اعادة الأول الحكم الثاني واسطة نظير ذلك المشهور ولا ينسبه (قوله
ولا يجر الفساد الخ) عطف على قوله اعادة الأول الخ (قوله فاسد) أي أي التعبير (قوله في المسئلة الأولى) أي
في مقارنته له املا (قوله بل اذن المالك (قوله مطلقا) أي سؤالي شترى في القصة لا يقصد نفسه أو اشترى من مال
القراض (قوله ولا شيء له في الرجوع الخ) جازم النهاية ويحل المنع بالنسبة لثاني أما الأول فاقراض باق في حقه
فان تصرفه الثاني له أحد المثل والرجوع كالمالك لا شيء للعامل الأول حيث لم يعمل شيئا اه (قوله بل ان
طمعه المالك لزم الخ) قد يقال التظلم لازم لا شرط المثل كذا في الرجوع الذي دل عليه قوله ليس له المشاركة في الخ
يحتمل هذا الفصل اه سم أي ولهذا أطلق النهاية لزوم الاحوة (قوله ولا شيء له) أي الثاني (على العامل)
أي الأول (قوله ايضا) أي كلاتي له على المالك (قوله وفي المسئلة الثانية) أي في المفاوضة بغير اذن
المالك وهو عطف على قوله في المسئلة الأولى قول المتن (تصرف غاصب) أي تصرفه فصرف غاصب
فيضمن ما تصرف فيه نهاية ومعنى شترى من الجعري عن ع تصرف الثاني ليس بتقديله بهن
بوضع اليد عليه وان لم يتصرف اه (قوله لان الأذن الخ) في قوله نعم في النهاية (قوله الظاهر) أي الجديد الخ
(قوله أدنى المالمه) أي مباشرة المذهب اه كروى (قوله وهو) أي الجديد (قوله فيضمن رساله) أي
التي الذي سلمه وسلم له الرجوع سواء لم يملك أم لا كالمصرح به سلم الرأى اه نغى (قوله وما جازتونه)
هو قوله المقرر في المذهب الظاهر عندنا في أدنى المالمه (قوله اندفع الخ) فمما نظر ظاهر سم على
ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم بل ذكر بل لا يفتدى إليه الا أنه كثر ما سقط فلا يبقى الاطاعة عليه اه ع
عبارة السيد عر وكان وجه النظر أن هذا ذكره في ما يقيد التصحيح فلا يدفع في الحسن اه (قوله ما قبل
الخ) ارفق به الفتى جازته تشبيه هذا الجديد الذي ذكره لم يقدمه ذكر في الكتاب فلا يحسن الاطاعة
عليه وقد صرح في الحر ونبه على الغاصب ذكر القولين فيها فقرع على الجديد مسئلة الكتاب وهو حسن
وأستطاع المصنف مسئلة الغاصب وهي أصل لما ذكره فاختل وانما أحال عليه في الر وضمنه عدم ذكره هنا
إذا أمره أمر الجازم لا كما صوره الدار في ان يثبتان تقارض غيرك فاعلم انه وشترى ع (قوله
بل ان طمعه المالك لزم الخ) قد يقال التظلم لازم لا شرط المثل كذا في الرجوع الذي دل عليه ليس له المشاركة في العمل
فلا يحتمل هذا الفصل (قوله وما جازتونه اندفع الخ) فمما نظر ظاهر

واخبر لانه لم يعرف باذن المالك فاشبه الغائب أمالواشترى في النعمة لنفسه ففقد لنفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شرأولانه شرأفضولي (و يجوز ان يقارض) (٩٢) المالك (الواحدان متفاضلا) حظهما من الربح يجب تعيين أكثرهما (ومتساويا) لان

لنقدم ذكره في البيع والغصب اه (قوله واخبر) عبارة انهاء والمغني واختاره السبكي اه (قوله) أمالواشترى في النعمة لنفسه) أي وأطلق وبقى ما لوروى بنفسه والمعامل الاول فيه نظر ونقل عن الزبائدي بالرسالة يقع للمعامل الثاني قياسا على ما في الوكالة أقول هذا قريب من قوله أذن في شرعنا شيء بعينه أمالوا أذن له في القمار غير غير تعرض لشيء مخصوصه فبقي الصحو يكون ما شرعنا مشركا بينهما اه ع (قوله) ففقد لنفسه) أي للقراض فيكون الربح كله والمال المضمون عليه ضمان للمصوب اه ع (قوله) ففقد لنفسه) هذا كله ان بقي المال فان تلف في يد العامل الثاني وعلى بالخال نقاص بقراء الضمان عليه وان جهل فعلى العامل الاول بمعنى رأسى وأقار قول المتن (متفاضلا ومتساويا) كان بشرط لاحدهما ثلث الربح ولا سخر الربح أو بشرط لهما النصف بالسوية اه شرح منج (قوله) ويجب تعيين أكثرهما) المراد تعيين أحدهما من الآخر ما تعيين أكثرهما أو أقلهما وكذا يقال فيما يأتي اه وشدي (قوله) لم يضر) وقفا لشرح المنهج والنهاية وخلافه المغني وشرح الروض (قوله) ولا قولهم الخ) عطف على ما مر قول المتن (واحد) أي عملا واحدا (قوله) شرطه) أي للعامل (قوله) من عليه الخ) عطف على المالكين وأوضع مع قول الشارح مر منه لا الأكثر لان التعبير بعليه ليعلم ثبوت الاكثر في ذمة أحد المالكين ثم أوضح منهما أن يقول من الأكثر من جهة اه ع (قوله) والغني والروض مع شرحه وان تقارنا كان شرط أحدهما للمعامل النصف الآخر لعل فان أهم يجوز او عينا جازان علم قدوم كل منهما اه قول المتن (بحسب المال) فان كان مال أحدهما الفين والآخر القارو شرط للعامل نصف الربح اقتسم النصف الآخر بينهما ثلاثا على نسبة المبالغ مع غني وشرط الروض والمنهج (قوله) ولا لافسد) أي ولا يجعل الربح بحسب المال فساد الخ) سم عبارة المغني والروض وشرح المنهج فان شرط طاعير ما تقتضيه النسبة فساد العقد اه أي كان شرط القساي بين المالكين المتفاوتين ما أوسط لمصاحب الاقل من المالكين الاكثر من الربح ع (قوله) لمن ليس بمالك الخ) لان صاحب الثلث اذا شرط له قدر صاحب الثلثين يصدق عليه بالنسبة لما زاد على الثلث أنه ليس بمالك ولا لعل (قوله) والمقارض مالك) الله حال من القراض في المتن وهو الذي قوله نعم في المغني الا قوله لعلم أهلية العاقد (قوله) فلا ينفذ تصرفه) أي يصح تصرفه ضمان المصوب لوضع يده عليه بلا إذن من مالكه اه ع (قوله) وان لم يحصل ربح) بل وان حصل خسار اه ع (قوله) نعم ان علم الفساد الخ) وقفا لشرح الروض والبهجة والمنهج وخلافه لالنهاية والمغني وظاهر الاثوار (قوله) وأنه لا حرجه الخ) قضيت أن مجرد عدم الفساد لا يمنع الاستحقاق ووجهه أنه حيث نطمع فيما أوجبه الشرع من أجره النسل اه سم (قوله) نظاير ما مر) وهو قوله ولا فلا في شرح فان تصرف الثاني اه كردى وقال ع (قوله) أي بعد قول المصنف فلو قال غرضه لم يعل أن كل ربح للمقارض فاسد اه ولا يمنع من ايرادهم معا (قوله) وكذا الاشترى الخ) أي وأقال بيع في هذا واشترى وأقال تعريفه ولم يذكر ويحذف شيئا لان ما ذكره توكيد لا قراض اه ع (قوله) أي كما في أول الفصل (قوله) ونورى (نفسه) أي وأطلق كاتقدم عن ع (قوله) نعم ان جعل ذلك الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغني والاثوار وشرح المنهج والروض والبهجة وتقدم استكمال سن ايامه تصوفه نظرا لافلا اعتبار بظان

عقد معهما كعقد رهن وان شرط على كل من أحصة الا سخر لم يضر خلافا لما اطل به البلقيني لانهما جابجا عامل واحد فلم ينافيا من اشتراط أو تقبل العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرقا لم يضر (و) يجوز أن يقارض الاثنين واحدا لانه كعقد رهن ويشترط فيما اذا تقارنا فيما شرط له ان يعين من له الأكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافسد ما بين شرط بعض الربح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقى الاذن لتوفر شرط كونه غنيا بنقد المقترض ما كان (نقد تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كافي الى كالة الفاسد أما اذا فسد لعدم أهلية العاقد أو المقارض ولو أو وكسل فلا ينفذ تصرفه (والربح) ككالة (للمالك) لانه غنا ملكه وعليه الخسار انما وعليه للعامل أجره مثل عمله وان لم يحصل ربح لا عمل طامعا في المسمى ولم يسل له نعم ان علم الفساد وانه لا حرجه فلا شيء له كجواهر ظاهر نظاير ما مر وكذا اذا اشترى في النعمة ونورى نفسه لان الربح يقع فلم يستحق على

المالك شيئا (الاذا قال فاضل وجب الربح فلا شيء له في الاصح) لانه لم يطمع في شيء ثم ان جهل ذلك بان ظن ان هذا لا يقطع حقه من الربح أو لا يقره فله حقه في بيعه بذلك استحقاقا لجزئ لثقل فيما ظهر (و) تصرفه العامل جابجا

لا يشترط من الصيغة **مر** اه **(قوله فاحش)** الى قوله والمراد بالاشهاد في المعنى التقوية ثم من ثم الى قول المتن ولا يعامل في النهاية الا قوله ثم الى وجوب الاشهاد وقوله **والحق** **(قوله فاحش)** فظاهر انه يبيع بغير الغبن الفاحش ولو كان ممن يرغب فيه ثم لم يمتد له غير مراد أخذ بما تقدم في الوكله ان يحصل الصفة اذا لم يكن ثرواغب باخذ هذه اية اه **عش** **(قوله لغر الخ)** عبارة للمعنى لانه في الغبن يضر بالمالين في النسبة بجماع الرأس المال الخ فيضرب أيضا اه **(قوله لانه قد تلف الخ)** لعل هذا في الشراء فقط اه سم وقد يصرح به قول شرح المنهج ووجه من الشراء انفسه انه كمال الرافعي قد يتألف الخ اه وقول الرشدي قوله للفرور رجوع للبيع وقوله لانه قد تلف رأس المال الخ ارجح للشراء اه لكن قضية اقتصار المعنى وشرح الروض في تعليل منع البيع والشراء نسبة على احتمال التلقو جوعه للبيع أيضا وهو الظاهر قول المتن **(بلاذن)** أي من المالك في الغبن والنسبة معني **وعش** **(قوله بخلاف هذا)** اذن الخ أي فحشواي ومع جوازه ينبغي أن لا يبالغ في الغبن كبيره ماساوي مائة عشرة قبل بيع بمثل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فان بالغ في الغبن لم يضره اه **عش** **(قوله ومن ثم)** أي من أجل أنه كوكيل **(قوله في البيع)** أي نسبة **(قوله ما مر ثم)** أي الى الوكله أي من أنه ان عهده قد اتسع والا فان كل من عرف في الاجل حل علينا والاراي الصلحة اه **عش** **(قوله منع الماوردى)** أي عند الاذن في النسبة معني وشرح الروض **وسم** **(قوله أو البيع سلم الخ)** في شرح الروض وقد يقال الاوجه جواز في صورة البيع أيضا وجود الرضامن الجانبين انتهى اه سم عبارة للمعنى والوجه كمال شغنا جواز في صورة البيع الخ اه **(قوله وفيه نظر)** كذا شرح **مر** اه سم ولعله في محل آخر من النهاية **(قوله وفيه نظر ظاهر)** أي فالقاس الجواز مطلق لان الحق لهما لا بعدد هما حيث اذن باء لانه راض بالضرر والعامل هو المباشر اه **عش** **(قوله ويجب الاشهاد)** أي في البيع نسبة معني وشرح التلخيص **وعش** وفي شرح الروض والمعنى قال الاذرع ويجب ان يكون البيع أي نسبة معني تقبلي كما في بيع مال المحبور وقال الماوردى بشرط على العامل البيع بالثو جل دون الحال فسد العقد اه **(قوله والأصح)** أي بالقبض وقت التسليم ويكون للمساولة لانه يضمن الغبن اه **عش** **(قوله يجب اشهاد)** لعدم حرمان العادة بالاشهاد في البيع الحال نهاية ومعني وشرمال روض والمهية قال **عش** ويؤخذ عنه أي التعليل أن العادة حرجية في محل القراض وعلم المالك بموجب الاشهاد ولا مانع منه اه **(قوله على اقرار)** أي المشتري **(قوله قال الاسوي الخ)** معتد اه **عش** **(قوله أو واحد اثنه)** عبارة للمعنى وشرح الروض وقاس مامر في الوكله باداء الدين ونحوه الاكتفاء بشاهد واحد ومعني وقوله الاسوي اه قال السدعير كل وجهه الاكتفاء واحد ثقة أنه يمكن الاتباف به مع العين وعليه فينبغي ان يكون محله حيث كان ثم فاض يرى ذلك اه قول المتن **(وه البيع عرض)** وهو شرعا المعجب ولو بقيته معيا عند المصلح فليس له ولا لعلنا قد العيب معني والررض مع **حرم** **(قوله لان القرض)** الى المتن في المعنى **(قوله وقضيت)** أي التعليل بان القرض الخ **(قوله هو بخر الخ)** أي بالغن وعنده السراح **مر** ثم اه **عش** **(قوله وفرق السبكيان)** نقد الخ ويؤخذ منه أنه ان ارجح جاز ذلك ويؤيد كلام ابن أبي عمير ون السابق أي في الشر كشرح **مر** وشرح الروض

فما اوجب الشرع من آخره المثل **(قوله لانه قد تلف رأس المال الخ)** لعل هذا في الشراء فقط **(قوله ثم منع الماوردى الخ)** أي عند الاذن بالنسبة كما فصع به شرح الروض عنه **(قوله أو البيع سلم الخ)** في شرح الروض وقد يقال الاوجه جواز في صورة البيع أيضا وجود الرضامن الجانبين **(قوله وفيه نظر ظاهر الخ)** كذا شرح **مر** **(قوله قبل قبض الغبن)** أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الغبن **(قوله والمراد بالاشهاد الواجب الخ)** كذا شرح **مر** **(قوله في التزوية البيع عرض)** قال في شرح الروض واستشكك الاسوي بالمعنى الشرعي ولو يجب بانهم لم يمتنعوا في الشر ولو ائتمروا لا يبيع بغير نقد البلو والمراد بنقد غير نقد بل بالان يروج به مخرج ابن أبي عمير ونواشكال اه **(قوله وفرق السبكيان الخ)** كذا شرح **مر** وفي شرح

لا يروج فيها بخلاف العرض (وله) قال (٩٤) الاسوي بل عليه (الرديع) مال كون الرذيل على مذهب سيبويه وليس معهما

خلافاً لمن رآه ويصح كونه
حلالاً من غير الظرف وزعم
انه اذا تقدم لا يتعمل
غير مردود (تقصيه)
ويصح كونه مفسدة للرداذ
تعييقه للعوض وهو كالسكر
نحو وآية له - الم لا يسلخ
منه النهر (مصلحة) وان
رضى به المالك لان له حقاً
في المال بخلاف الوكيل
(فان اقتضت المصلحة
الاساك فلا) رده (في
الاصح) لاختلافه بمقدور
العقد فان استوى باجازه
الرد فعل (والمالك الرد)
حيث يجوز للعامل وأولى
لانه مالك الاصل ثم ان كان
الشراء باله يرد على البائع
ونقض البيع أو في الغنة
صرف للعامل وفي وقعه
التفصيل السابق في الوكيل
بين ان يسمي في العقد
ويصدق البائع وان كان
(فان اختلف) أي المالك
والعامل في الرد والاساك
أي لاختلافهما في المصلحة
(ع) (من جهتها كم أو
الحكم) (بالمصلحة) الثانية
عنده لأن كلا منهما حق
فان استوى الاساك ولرد
فهو جبر لا اختيار للعامل
كما يشهد به الرقة كما بينه
من شراء المبيع بقرعة أي
فكان جانبها هنا أقوى
(ولا يعمل المالك) بجل
القراض أي لا يبيع ماله
لانه يؤدي إلى بيع ماله

اه سم (قوله لا يروج فيها) أي في البلد اه سم قولنا ان (وله الرذيل) أي العامل عند الجهل اه مفسد
(قوله على مذهب سيبويه) أي من جهة مذهب المال من المبدأ اه عش عبارة تأتي بتبسيط العرض
تعد براه من جانب جلة تقضيه لا يصح كونها صفة لرد لانها معرفة بالجلية في معنى السكر ولا كونها حالا
من الرد لان مستدراً ولا يبيح المال منه عند الجهر ولا حلالاً من الضمير العائد على الرد في الجهر والجور
الواقع خبر التقدم على المبدأ ولا يتعمل حيث خبره عند سيبويه وأوجب ما يجعل لرد العوض فيكون
في معنى السكر فيصح وصفه بجملة تقضيه فهو كقوله تعالى وآية لهم الال تسليخ من النهر وما يجعل الجملة
صفته من التذرية يجب بقض الرذية مصلحة وحشد فلم توصف السكر لان السكر وما يجعله مفسد
من المبدأ كما صرح به ابن مالك في نظرية يسمى سلباً للمفهوم تعال سيبويه وما يجعل الرد فعلاً بالظرف
وان لم يعد كخباية بالاختصاص وشهد وان منه سيبويه وحشد يصح سمي الحال منه اه (قوله وان
رضى به المالك) في إطلاقه مع قوله بل عليه لا يخفى فالوجه اختصاص هذا به وعدم تعلقه بأضامه اه
سم وحله جواز الرد للعامل ان رضى المالك بالمعيب وكان المصلحة في الرد وجوبه به علمان ثم رض المالك
بذلك (قوله فلا رده) أي لا يجوز له الرد ولا يفتنمه اه عش (قوله فان) وما جاز (الخ) ولا ينافي هذا
ما يأتي قريباً من أنه اذا استوى الامر ان في المصلحة وجع الاختيار العامل لان ذلك عند اختلافهما وانما
فيما اذا اختلفا على استواء الامر ان اه عش (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث يمكن للمصلحة
البقاء اه عش (قوله رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت المصلحة انكار البائع سم على
ج أي فيكون الرد من جهة العمل فقط فان تعذر عليه ذلك فبني ان يصرف في المالك بالتفريق اه عش
(قوله ونقض البيع) أي فسخه اه عش (قوله صرفه) أي المالك التقدير بمثل ان المصنف رده المالك
(قوله التفصيل السابق الخ) وهو انه ان سلباً مقدم يقع العقد وكيل والادفع اه عش (قوله)
عنده أي الحاشية أو المصنف (قوله فان استوى الخ) أي عند الحاشية كم قولنا ان (ولا يعمل الخ) أي لا يجوز
ولا ينفذ (قوله المالك) أي ولا يركبه حيث كان يشترى للمالك اه عش (قوله لانه يؤدي الخ) صريحه
استباحة معامله وكيله وما ذروه بخلاف مكانه ولو فاسد لورج بمال المالك غيره كان أي المالك وكيله
غيره فهو زعماء لملكيته اه بيجري (قوله بجل القراض) أي قوله ونقضه للمنفى النهاية (قوله أي
لا يعمل ماله) أي لا يشترى منه للقراض على كلام غيره فممكن الا لا يفسد هذا التفسير لانه اه
رشدى عبارة الأنوار ولا يعمل المالك ولا يستأجر منه كانا للقراض اه (قوله بخلاف شرائه) أي شرائه
لعماله مال القراض و (قوله منه بعض الخ) أي لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو يدن ذمته سم
وعش (قوله بطل) أي الشراء اه سم (قوله مطلقاً) أي شرط البقاء أو (قوله وجهاً) اعلم انه ان

الروض قلت ويؤخذ منه انه ان واجب ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عمير والاسبق اه (قوله لا يروج
فيها) أي في البلد سم (قوله بل عليه) في شرح الروض فيها ان اقتضت المصلحة رد المصنف بل القياس وجوبه
على العامل كعكسه اه (قوله وان رضى به المالك) في إطلاقه مع قوله بل عليه لا يخفى فالوجه اختصاص
هذا بل وعدم تعلقه بأضامه (قوله رده على البائع الخ) قد يتعذر ذلك لعدم ثبوت المصلحة مع انكار
البائع (قوله بين أن يسمي في العقد) يصدق البائع أو لا (هذا التفصيل لم يقدم في الوكيل في مسائل
العبد ولم يرد به هنا) على قوله وعلم مما مر انه حيث لم يقع للموكل كان الشراء بالعين بطل الشراء
والادفع الوكيل اه وانما تقدم ذلك التفصيل في مسائل الخافعة لكن لا يبعد جريانه فيها عندك لانها نصبت
النصف من المالك كان سبب انصرافه عن مخالفتها تنزل عليها لادن وهو السليم فليست بل (قوله بخلاف شرائه)
له كان المراد شراء العامل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو يدن ذمته (قوله بطل)
أي الشراء (قوله فهل لاجده معامله الاخر وجهاً) اعلم انه ان كان المراد بماله الاخر ان اتوا

كان المراد بمعاملة الآخر أن لا يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز في بيعه غيره وإن كان المراد به أن لا يشتري منه القراض فلا ينفى إلا القطع باستناعت ذلك ولا مجال فيه للاختلاف لأن في مقابلة مال المالك بماله هذا كما إذا كان المال واحدا وكل منهما عامل في فعل الاستقلال بالمراسلة لا يتكرر ظهور العبارة فإذا انفرد كل من العاملين بماله كما صور به بعضهم مسئلة الوجهين فأودأدعهما إن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بل القطع جواز ذلك لأنه أجنبي بالنسبة لمال الآخر وإن أراد أن يشتري بقرضه فالوجه امتناعه لأن في مقابلة مال المالك بماله لا يجوز سم على ج اه عش وقوله كما صور به بعضهم جرى عليه المقتضى بعبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بماله فهل لأحدهما الشراء من الآخر؟ وجهان في العدد والبيان أحدهما لا (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه والافتكلام به ما مر في اعتماد المنع (قوله وجهه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي إلخ (قوله بغير جنس) إلى التنبه في النهاية (قوله بغير جنس رأسه) أي مع بقاءه ولو باعه بعض آخر جاز الشراء بذلك لا يتكرر ظاهره بل معلوم من قوله باع الذهب بدهم إلخ (فرع) هل العامل الكافر شراء المصنف للقراض يقبضه الصانع أم لا؟ نعم شراءه أو كبل الكافر المصنف لو كان المسلم ولا يعارض ذلك أنه يلزم أن يملك من المصنف بقدر حصته من الربح لأن حصوله أمر مستقبل غير لازم للعقد سم على ج اه عش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا يكتم رأس المال والربح) فإن فعل لم يقع الزائد لغيره القراض اه شرح المنهج زاد الغنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع بيعه ما تشترى عبدا بجماعة ثم اشترى غيره من المائة فالأثر باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في القيمة لأنه ان اشترا بالعين فقد صار له ملكا لبايع العقد الأول وإن اشترى في القيمة فقد صار له صفقة الصرف للعقد الأول وإن اشترى الثاني في القيمة وقع للعامل حيث يقع الوكيل إذا تلف اه (قوله والربح) إلى القول بتمتع بل يقع للمالك في الغنى الأقوله فإن فعل فساقى وقوله ولا يرجع (قوله اذ يظهر المتن عود بغيرائه إلخ) وهو مرع شرح المنهج

يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز في بيعه غيره على الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كمالا في محله أو غيره أو كانا أفرادا من الآخر يشتري القراض من صاحبه عال القراض فلا ينفى إلا القطع باستناعت ذلك فضلا عن إجماعنا على بيعه جميع الجوازين في مقابلة مال المالك بماله كما امتنع بيع العامل من المالك فلم يمنع بيع أحد العامين من الآخر للقراض لأن المال للمالك في مقابلة ماله كما هذا كان المراد أن المال واحد وكل منهما عامل في فعل الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أم لا؟ فالقراض أحدهما وحده عال والقراض الآخر وحده عال آخر كما هو ذلك بعضهم مسئلة الوجهين فأودأدعهما إن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي يبعه فالوجه جواز ذلك بل القطع به لأنه أجنبي بالنسبة لمال الآخر وإن أراد أن يشتري بقرضه فلهما وجه امتناعه لأن في مقابلة مال المالك بماله عال المالك فله (قوله بمعاملة الآخر) بأن يبيع مال القراض (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر (قوله في المتن ولا يشتري للقراض إلخ) هل شرطه عدم الإذن أيضا كما هو قياس ما بعده (قوله بغير جنس رأسه) أي مع بقاءه ولو باعه بعض آخر جاز الشراء بذلك لا يتكرر ظاهره وهو عندنا ظاهر ما ذكره بتوابع الذهب بدهم إلخ (فرع) هل العامل الكافر شراء المصنف للقراض يقبضه الصانع أم لا؟ نعم شراءه أو كبل الكافر المصنف لو كان المسلم ولا يعارض ذلك أنه لا يملك من المصنف بقدر حصته من الربح لأن حصوله أمر مستقبل غير لازم للعقد سم على ج اه عش وقوله كما صور به بعضهم جرى عليه المقتضى بعبارة ولو كان له عاملان كل واحد منهما منفرد بماله فهل لأحدهما الشراء من الآخر؟ وجهان في العدد والبيان أحدهما لا (قوله وقضية المتن الجواز) اعتمده مر اه سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه والافتكلام به ما مر في اعتماد المنع (قوله وجهه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي إلخ (قوله بغير جنس) إلى التنبه في النهاية (قوله بغير جنس رأسه) أي مع بقاءه ولو باعه بعض آخر جاز الشراء بذلك لا يتكرر ظاهره بل معلوم من قوله باع الذهب بدهم إلخ (فرع) هل العامل الكافر شراء المصنف للقراض يقبضه الصانع أم لا؟ نعم شراءه أو كبل الكافر المصنف لو كان المسلم ولا يعارض ذلك أنه لا يملك من المصنف بقدر حصته من الربح لأن حصوله أمر مستقبل غير لازم للعقد سم على ج اه عش (قوله بقاءه) أي القراض (قوله ولا يكتم رأس المال والربح) فإن فعل لم يقع الزائد لغيره القراض اه شرح المنهج زاد الغنى والروض مع شرحه فلو كان رأس المال وحده أو مع بيعه ما تشترى عبدا بجماعة ثم اشترى غيره من المائة فالأثر باطل سواء اشترى الأول بالعين أم في القيمة لأنه ان اشترا بالعين فقد صار له ملكا لبايع العقد الأول وإن اشترى الثاني في القيمة وقع للعامل حيث يقع الوكيل إذا تلف اه (قوله والربح) إلى القول بتمتع بل يقع للمالك في الغنى الأقوله فإن فعل فساقى وقوله ولا يرجع (قوله اذ يظهر المتن عود بغيرائه إلخ) وهو مرع شرح المنهج

وقضية المتن الجواز لكن
رج بعضهم عدمه ووجهه
ظاهر (ولا يشتري القراض)
بغير جنس رأسه فإن
كان ذهباً ورجلها متباع
بدهم باع الذهب بدهم
ثم اشترى به بالسلة ولا
يحل المال إلا بوجوب بيعه
أي أبدأ ومدة ظهوره عرفاً
بحد بشق بقاءه البهاقما
بظهره لا يكتم رأس
المال والربح بغير إذن
للمالك اذ يظهر المتن عود
بغيرائه إلى هذه أيضا وهو
مقبه وإن قال الأفرع لم
أره نصاً وذلك لأن المال

(قوله لم يرض به) عبارة تشرح الرض والتهميم لما ذهبت في ذلك الزائد اه (قوله لكونه بعضه فالح) مفهومه أنه بشرى ذوى الارحام وبنيت خلافاً لما كان هناك حكم يرى عقوم عليه لا احتمال دفعه اليه فيعود عليه الضرر اه عش (قوله بحر شبهه) تنازع فيه أثر وشهد ش اه سم (قوله وما يقى هور رأس المال) أى ان يقى شي والار تقع القراض معنى وشرح الرض زاد من العباب والعمل اجرة مشبه اه (قوله) وبغير نصيب العامل) أى يستقر للعامل بقدر ما يخص من الربح فيأخذ به مما يقى في يده من المال فلا يلزم يبق بيد العامل شيء بان كان ممن العبد جميع مال القراض وكان المالك معسر اعياخص العامل فيبقى عدم نفوذ العتق في خدر نصيب العامل اه عش (قوله ولو أعتق المالك الخ) وليس للعالم ولا العامل ان ينفرد بكتابة عبد القراض فان كاتباه صح فالعجوز قراض فان عتق وشرع شارك العامل المالك في الولاء بقدر ماله من الربح فان لم يكن ثم ربح فالولاء للمالك بنفسه وروى مع شرحه (قوله الذكر أو الانثى) يدل من الزوج (قوله أمالوا واشترى العمل الخ) عبارة لروض (فرع) اشترى العامل للقراض بأياه ولو في القصة والى ربح ظاهر صح ولم يفتق عليه اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الفتوى لم يوجع وجود ربح بخلاف عبارة الشارح سم على ج اه عش وبقيده أيضاً قول شرع التهميم فله أى العامل شرائه مما يرض وجوبه من يعتق عليه القراض وان ظهر ربح ولا ينقص ذلك حولا يعتق عليه كل كيل بشرى وجوبه من يعتق عليه او كله اه وكذا بقيده من بيع المعنى حيث حذف قد ولا ربح (قوله لم ينقص النكاح) ويجهل أنه الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها ولو استحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجة ثابتة سم على ج اه عش (قوله من نحو الشراء الخ) أى كشراء بغير جنس رأس المال والشراء على أقر المالك البحر فيقول المتن (ويقع للعامل الخ) هل محل الوقوع للعامل مالم يذكر أنه قراض ويصدق البائع والابطل الشراء كذا في نظائر ذلك من الوكالة اه سم ويؤيده قولهم هنالك ما روى في الوكالة وقولهم المار في شرح وللعالم الزو وفي وقوعه التفصيل السابق في الوكيل الخ (قوله أما إذا اشترى بالعين الخ) وكذا ان اشترى في القصة بشرط أن يتقدم من مال القراض فله الزو باقى اه معنى وقته تأييد لما رآنا (قوله فيسقط التصرف الخ) ظاهره البطلان في السكن في الشراء باكثر من رأس المال في الزائد فقط بخلاف عبارة شرح الرض اه سم وعش أقول ومثلها عبارة المعنى وشرح التهميم كما مر فيبقى محل كلام الشارح والنهاية على ذلك أو على اتحاد العقد عبارة الجبري قوله ولا يصح الشراء في الزائد أى بالصورة أن العقد تعدد ولا فلا يصح في الجميع اه قول المتن (ولا يسافر بالمال بلاذن) نعم فلو فرضه بجعل لا يصلح كالمنازعة والبيعة فظاهر كقائل الاذرى أنه يجوز له السفر به الى مقصده المعلوم له ما لم يسهل به بعد ذلك أن يحدث سفر الى غير محل البيع على المالك ثم ان لم يظفر ورجع ارتفع القراض أو اشترى بكل ماله والى الباقي برأس مال للعامل أجرة مثله وان ظهر ربح فمالم يملك للعامل نصيبه كذا الحكم اذا عتق عبد القراض اه (قوله بحر شبهه) تنازع فيه أثر وشهد ش (قوله أمالوا واشترى العمل من يعتق ليعوز وجه الخ) عبارة لروض فرع اشترى العامل للقراض أو لوطء في القصة والى ربح ظاهر صح ولم يعتق اه وهى تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الفتوى لم يوجع وجود ربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك انه لو اشترى بوجهه للقراض صح ولم ينقص نكاحه ويجهل أنه الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها ولو استحقاقه الوطء قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك أنه يحرم على العامل وطء أمة القراض لان ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا زوجة ثابتة (قوله عليه) أى العامل وكذا قوله زوجة عش (قوله من نحو الشراء باكثر من رأس المال) ظاهره البطلان في السكن لاقى الزائد بخلاف عبارة شرح الرض لانه قال فان اشترى باكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة القراض الخ اه وهو شامل لنحوه عبد بعشرين ورأس المال عشرة (قوله في المتن ويقيم للعامل الخ) هل يحصل الوقوع للعامل مالم يذكر أنه للقراض ويصدق البائع والابطل الشراء على نظائر ذلك من الوكالة

لم يرض به فان فعل فسيأتى (ولأن يعتق على المالك) لكونه بعضه أو أقر أو شهد ولم يقبل بحر شبهه واستوفاه وبعث لنحوه (نفسه) (اذنه) لان القصة والرج وهذا خسار فان أذن صح ثم ان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقى هو رأس المال وكذا ان كان فيه ربح فعتق على المالك وبغير نصيب العامل من الربح ولو أعتق المالك عبداً من مال القراض فكذلك (وكذا زوجة) أى المالك الذكر أو الانثى لا يشترى به بغير إذنه (في الأصح) لأضرار المالك بانفساخ نكاحه أمالوا اشترى العامل من يعتق عليه وزوجه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم ينقص النكاح وكذا ان كان في القصة واشترى القراض (ولو فعل) ما منعه ممنه نحو الشراء باكثر من رأس المال وشرحتوه بعض المالك وزوجه لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في القصة وان صرح بالسفارة لم يصرف الوكالة أما إذا اشترى بالعين فيسقط التصرف من أصله (ولا يسافر بالمال بلاذن)

وان قرب السفر واتقى الخوف والموت فلان السفر مظنة الخطر فحين به ويأثم ^١ (٩٧) ومع ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعين المال أو العسر ورض القرض

أقامته إلا بالنسخ وشرح الرض (قوله وان قرب) إلى التنبه في المعنى الاقرب سواء إلى وقت الدفع وقوله وان لم يعدد وقوله ويصير إلى المثل (قوله وان قرب السفر) وحمل استناع السفر إلى ما يقرب من بلد القراض إذا لم يعدد أهل بلد القراض الذهاب إليه ليسوع ويعلم المالك بذلك ولا لاجل أن هذا يحسب عرقهم بعضهم أسوأ البلد اه عس (فرض من الخ) أي كان مسافر بمال القراض بلا ضرورة ضمن الخ نهاية وغرو عبارة الغنى والرض مع شرحه فان سافر بغير إذن أو خالف فيما أذن فيه ضمن ولو كان من السفر اه (قوله ولم ينزل) فإن أراد التصرف في مال القراض عزلة زده أو اشتري بالبيع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض اه عس عبارة أن لا يؤلف فيه لها ألفا بالصور يتم فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط اه (قوله ثم إذا بع) في ما سافر السهم الخ ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه بتقدير القراض بل يجوز بالعرض وبقدوم مسافر إليه بحيث كان فيه مخرج أو أخذ ما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه وان عين غيره ليسوع بل ولو كان من السفر السود قد استغاذ ذلك من قوله ثم إذا بع الخ اه عس (قوله مع البيع للقراض) واستحق نصيب من الرض وان كان مستعدا بالسفر ويضمن الثمن الذي باع به مال القراض في سفره وان عاد بالثمن من السفر لان سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعدم غنى ورض مع شرحه (قوله ويجوز) وان سافر بالمال بالاذن فوجد به باع عرضا مما يباع في بلد القراض لم يسع لان وقوعه بها فيما يعارض أو كانت مؤنة إذا كثر من قدر التمس اه ورض مع شرحه (قوله ثم لا يستفيد الخ) بجواز الرض ولو ركب الجعر فان فعل بالاذن ضمن وان عاد من السفر اه (قوله ركب البحر) أي المبحس ورشدي (قوله إلا بالنقص عليه) ويكفي في التخصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالمبحس اه سم (قوله أو بالاذن في بلد الخ) كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر اه معنى (قوله ثم ان عين الرجوع إلى قوله أو بالاذن في بلد الخ) ولا يتم ذلك من مال القراض ولو كسر فلان العقد قبل ينشأه روض وغنى (قوله ولا ينق الخ) أي ان عرقه العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغي خلافه ولعله غير مراد وعليه فإذا فرض ذلك فالظاهر أنه يكون من الرجوع فلم يوجد حسب من راض المال اه عس (قوله فان شرط ذلك في العقد ففسد) ينبغي حريانه في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرض ولا النفع على نفسه من مال القراض وان سافر بل لو شرط ففسد القراض انتهى اه سم وكذا يفيد ذكر النهاية والمعنى هذه العبارة في شرح وكذا سافر في الظاهر بل يفيد من صريح الشارع أيضا ما راجع قول المتن وكذا سافر الخ إلى ما قبله متناوئ مع شرحه (قوله فعل التاجر الخ) نائب فاعل يعتد اه سم (قوله فرقه متعين) أي عطفه على فعل ما يعتد (قوله لقضاء العرفية) يشكك مع قوله وان لم يعتد اه سم ورشدي (قوله بالرفق) أي عطفه على الامتناع أي على المضاف المحذوف منه والاصل لا وزن الامتناع ثالثة سلة ولا نحو (قوله ما بعد لا) وهو الامتناع التعلية دون قوله ونحوه كما نصر به قوله وعلى هذا الخ اه عس (قوله ولا أوهم عطفه على الامتناع الخ) أقدم أنه على الجرب ليس عطفه على الامتناع فعلى ما ذا عطفه فان قيل هذا لا يامم محقق على تقدير وقوع الامتناع أيضا لأنه يزعم أنه نفس المخلوف عليه فلم يتغير لعدم إمكان (قوله أو أقل فجة بما نفعنا من به) رسم ولا ينسخ القراض بالبيع مطلقا كما نصر به الامام والقاضيان شرح روض (قوله ركب البحر) أي الخ (قوله إلا بالنقص عليه) ويكفي في التخصيص التعبير بالبحر وان لم يقيد بالمبحس اه سم (قوله فان شرط ذلك في العقد ففسد) ينبغي حريانه في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرض ولا النفع على نفسه من مال القراض وان سافر بل لو شرط ففسد القراض اه (قوله في التاجر وعليه فعل ما يعتد) وقضية أنه لو احتاج ذلك إلى مؤنة كانت طعمه وسياق في كلام الشارع فربما (قوله فصل التاجر الخ) نائب فاعل قول المتن يعتد عس (قوله لقضاء العرفية) قد يشكك مع قوله وان لم يعتد (قوله والأوهم عطفه على الامتناع التعلية) أقدم أنه على الجرب ليس عطفه على الامتناع فعلى ما ذا عطفه ولا يقال هذا

وعلى هذا لو رفع نحوه أو إلى أنشأه ولا رغبه عطفه على الامتناع التعلية وهو قاصدا لا لتحويله (والا يلزمه) من العمل (الاستحالة عليه) من مال القراض لأنه من تمام التحول وقصا لحواله ولا بنفسه

فلا حرج له وبإلزامه عليه ان استمر حرجه ليكون الأثر من ماله وما يباخذ الرصدى والمكاس بحسب مال القراض كما قاله الماوردى
 (تنبه) قد يقال في كلامه تكرار (٩٨) ما قاده قوله وعليه الخ بقية قوله السابق ولو أباعها كثر الشيا وبها وقد يجب بانه

ذكر معنا للنصر حرج بالزوم
 وليان انه لا يستأجر عليه
 من مال القراض المعلوم منه
 انه لا حرج له في مقابلته وهذا
 لا يستفاد من ذلك لجواز
 أخذ الاجرة في مقابلته الواجب
 وان تعين كتحليل الفاتحة
 وأيضا بين هذا ان التواضع
 منها ما يعتاد وغيره وان
 كليهما اذا علم عليه فقه
 فائدة لا تصرف من ذلك
 لانه ليس ان التواضع هي
 المعتادة فقط (ولا ظهور ان
 العامل على حسب من
 الرجح بالقيمة لا بالظهور)
 اخذوا له لشاركت في المال
 فيكون النقص الحادث
 بعد ذلك محسوبا علىهما
 وليس كذلك بل الرجح وقاية
 لرأس المال به فارقته
 عامل المسافة حسنة من
 الثمر بالظهور لا بعينه فوارجا
 فلم يغير به نقص الفضل
 وعلى الاولية بالظهور وفيه
 حق مؤكدي بوزن حسنة
 ويقدم به على الفرماء
 ويصح اعراضه عنده بفرمه
 المالك بالتلافه للمال أو
 استرداد مع ملكه بالقيمة
 لا يستقر ملكه الا اذا وضعت
 بعد الفسخ والنضوض
 الاتي والاجرة به سمران
 حدث بعد هار يستقر
 نصبه أيضا بنضوض المال
 مع ارتفاع العقد من غير
 قسمة ولا رد هذه على المتن

الاعتراض عليه بخلاف تعدد الجرف لا بأس بالاعتراض حيث أمكن سم على اه وشيدي (قوله)
 وبإلزامه عليه ان استأجر الخ) ولو شرط على المالك الاستجارة لم يضمن مال القراض حتى الماوردى فيه
 وجهين والظاهر منهما عدم الخصم في نهاية (قوله فلا حرج له) سيأتي الشارح مر في المسافة ان ماله
 يلزم العمل فله اذا قطعه باذن المالك استحق الاجرة كما قاله افاض ديني وان لم يسم المالك له اجرة فبماه ان
 محل خدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك فخير اه عش (قوله وما يباخذ الرصدى
 الخ) أي وان خفي اه معنى (قوله بحسب مال القراض) أي من رأس المال ان لم يوجد ربح فان وجد
 ربح ولو بعد أخذ الرصدى والمكاس بحسب من كميل عليه قول المصنف لا في النقص الحاصل الخ وبني
 ان مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال الموك في ذات اعتز من راجعة المالك اما اذا لم تغز فلس له ذلك
 الا بالاذن منه فلو خالف كان متبرعا به وضع علمه ينبغي أن يحل الاحتياج للمراجعة لم يتعد ذلك ويعلم
 به المالك والادفع لمراجعة وان سهلت اه عش (قوله المعلوم منه) أي من البنان (قوله وهذا) أي انه
 لا حرج له الخ (قوله من ذلك) أي بالزوم (قوله وان تعين غايه) قوله وان كليهما أي المعتاد وغيره (قوله)
 عليه خبرنا والظاهر للعامل قبول المتن (عش الرج) أي الحاصل بعله اه معنى قول المتن (لا بالظهور) أي
 للرجح (قوله اذ لم يكن) أي الفصل في النهاية الاقوله ولو للعامل وكذا في المعنى الاقوله ولا ترد في المتن وقوله ولا
 يؤيده الى المتن (قوله علمهما) أي على رأس المال والراجح كميل عليه تعبير غير بالمالك (قوله وبه) أي بقوله
 وليس كذلك بل الرجح الخ (قوله وعلى الاول) أي الاظهر و (قوله) أي للعامل قبل التسعير (قوله وفيه)
 أي نصيبه من الرجح (قوله على الفرماء) أي وعلى مؤن تعبير المالك لعلقه بالعين شرح الروض اه سم
 وعش (قوله اعراضه) أي العامل (قوله باتلافه) أي اتلاف المالك مال القراض باقتان أو بسداد أو
 غيرهما ولو قبل القسمة اه شرح البهجة والروض (قوله أو استرداده) أي الى المالك مال القراض من
 العامل (قوله لا يستقر ملكه الخ) على ما في المتن والروض مع شرحه تنبيه لا يستقر ملك العامل بالقيمة بل
 انما يستقر بنقص المال وفسخ العدة معها البقاء العقد قبل الفسخ مع عدم تنفيض المالحق ولو
 حصل بعد القسمة نقص خبر بالرجح المقسوم أو تنفيض من المال والنسخ بلا قسم للمالك لا ارتفاع العقد
 والوقوف بحصول رأس المال أو تنفيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال
 ولا أخذ الفسخ اه (قوله نصيبه) أي العامل أي ملك نصيبه (قوله من غير قسمة) فالمدار على النضوض
 مع الفسخ ولا أثر للقسمة اه سم وتقدم أن تأخذ الانخذ كالفسخ في بعض الصور (قوله في جرد المالك الخ)
 أي لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر اذ للمعترض أن يقول ان جرد المالك يحصل بالنضوض وارتفاع العقد
 بلا قسمة أيضا (قوله فحوله بماذا) الاولى في أنه بماذا يحصل (قوله مر الخ) والراجح أنه ما من الرجح ان
 أخذت قبل القسمة اه عش قول المتن (والنتائج) أي من ماله أو بهجة (وكسب الرقيق) أي من صيد
 واحتساب وقبول لوصية اه نهاية زاد المعنى وبعه اه (قوله بشبهتها) أو زناكره أو موطأ وصته هي

الايام محقق مع رفع الامتعة الثقيلة لانه يتوهم انه نفس المعطوف عليه ولم يتجرز عنه فعل على عدم
 مراعاته لانه لا بأس بالاعتراض حيث أمكن لكنه لم يكن على ذلك التقدير (قوله وقد يجب بانه ذكره هنا
 الخ) وأيضا في الذكر وتفصيل التواضع لا يستفاد خصوصا من سابق (قوله وان كليهما) خبرنا قوله
 عليه (قوله ويقدم به على الفرماء) وعلى مؤن تعبير المالك لعلقه بالعين شرح الروض (قوله من غير قسمة)
 فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة (قوله على من وطئ) أي استأجر القراض بشبهتها فان وطئها
 العامل على ما بالبحر جرد لا يحل انتفاء الشبهة والا فلا حرج لانه يكون الوكيل حرا وتزمت له ملكا فيما

خلاف ما رجع لان كلامه في جرد المالك الذي وقع الخلاف في حصوله بماذا مرأ خور كافا التجاوز كتمان القراض
 (وغار الشجر والتنج وكسب الرقيق والهر) على من وطئ أمة القراض بشبهتها

من

طوال العمل وسائر الزوائد

الصفحة (الحاصلة) بالرفع

(من مال القراض) بتقدير

تصرف العامل (يقوز بها

المالك) لانها ليست من

قوائد التجارة وتخرج بالحاصلة

من ذلك الظاهر في حدودها

منه ما لو اشترى حيوانا لملا

أو شجر اعلمه فلم يؤرقه

الادوية من الثمر والورود

مال قراض (وقيل) كلما

حصل من هذه القوائد

(مال قراض) لانها بسبب

شره العامل لاصلا ولا

يؤيد ما مر في كذا التجارة

ان الثمر والنتاج من التجارة

لان المعتبر فيما ذكر كونه

من عين التصلي وهذا

كذلك وهنا كونه يحق

العامل وهذا ونحوهما

ليست كذلك (والنقص

الحاصل بالخص) أو بعب

كرض حادث محسوب من

الربح مما يمكن ويجوز به

لانه المتعارف (وكذا لو تلف

بعضها بقة مماويه) أو

نقصا أو سرقه) وتقدر

أخذت به (بعد تصرف

العامل في الاصل) لانه نقص

حصل فله نقص العيب

والمرض أملا أخذت به

المقصوب أو السروق

فيه. تعر القراض في قوله

الخاصة فيه ان ظهر في

المال ربح خرج بعينه

تختلف كميات القراض

يرتفع ما لم ينفسه أجنبي

ويؤخذ به أو العادل

من لا تعتبرها ونكاح نهاية ومعنى شرح الروض (قوله ولو العامل) عبارة النهاية وانتهى والاشي
والفرق ويجزم على كل من المالك والعامل وطعنا به القراض سواء كان في المارح أم لا وتزويجها أي
الثالث وليس وعلم المالك فخص القراض ولا موجب له أو لا حسد واستلاده كانه اقتضد بغيره للعامل
حصته من الربح فان وطئ العامل غائبا بالخير لم يدرى محله لعدم الشبهة والا فلا حد له فثبت عليه
المهر ويجعل في مال القراض كماله الشغل اه زاد النهاية ويكون الولد حرا وتزويجه بغيره المالك فيها
يظهر اه قال عش والقيس كما يؤخذ من قوله كلامهما في المهر أنهم يتكون مال قراض هو انتى
حواشي شرح الروض اه عبارة الجعيري عن القليوبي قال والاشي اه وتكون أي قبله والاشي
قراض أيضا والغلبة ولده فها قال انه المالك ومال شغل الاول وهو ظاهر اه وفي الفرز والروض ولو
استولد العامل جارية القراض لم تصر أم ولد لانه لا يملك بالظهور اه (قوله العينة) بخلافه عينة العينة
كالمس وتعلم صنعته مال قراض اه شرح الروض والبيه في قول المتن (الحاصلة) أي كل منها (من
مال القراض) المشتري به شخص ورقي وأرض وحيوان القارة إذا حصل في مدة القرض أربعين ربيع كل من
الامور المذكورة اه معنى (قوله لانها ليست من قوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العامل في مال
التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من المالكين غير فعل من العمل اه معنى (فرع) لو استعمل
العامل دواب القراض وجب عليه الاخر من ذلك للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض الا باذن
العامل فان خالف فلا شيء يسمى الا سم على منعه ويشكل كون الاجرة للمالك على ما ذكره الشارح
من أن المهر الواجب على العامل بوطئه يكون في مال القراض اللهم الا ان يقال عاذر كرمي على أن مهر
الاسنة مطلقا للمالك أن السداد يكون للمالك أنها تضم مال القراض كله وهو الاقرب اه عش
(قوله وتخرج بالحاصلة الخ) عبارة المعنى اما اشترى حيوانا لملا فظهر كمال الاثني فخرج بمقتضى نظيره
من الفس والردالة في بيع غيرها اه (قوله ولو اشترى حيوانا لملا الخ) ولو اشترى دابة أو أمهات ثلاث
جملت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكة أو لا
يجوز واحد منهما لاختصاص المالك بالمال فاشبه ذلك لما قاله الموصي بعملها أو العامل بحرقه فظهر الاقرب
الثاني ويكون ذلك كالمواشرد بعض المال فينفع القراض فيه ثم ان يظهر ربحه فظاهر والآلات تنفع
للعامل بغير حصته من يعرف بمقدار الربح يتقدم النهاية بغير حمل اه عش (قوله ولا يؤيد) أي القبل
(قوله أو بعب الخ) عبارة المعنى أو العيب أو المرض الحادثين اه وهي الموافقة لاول الشارح لا في قاضيه
نقص العيب والمرض (قوله بة فتسموه) كرون وغيره فنهاية ومعنى (قوله أخذت به) عبارة النهاية
والمنفى أخذت أو أخذت به اه قول المتن (بعد تصرف العامل) أي بالبيع والشراء (قوله وله الخاصة)
أي العامل اه عش عبارة المعنى وشرح التلخيص والروض شرحوا وتعلم في البذل المالك ان لم يكن في
المال ربح والمالك والعامل اذا كان فيس ربح (قوله ثم رده) أي لاستئناف القراض اه (قوله كما
يحتاج) معناه اه عش وفي الجعيري عن الزبائدي اعتياده أيضا ياتي عن الاسنى والمعنى خلافه (قوله
وسقوها بالماتولى الخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قاله الامام وهو المعتبر ومعنى روضه
شرح (قوله يرتفع) أي القراض بالتلف العامل (مطلقا) أي سواء أخذت منه بده ورد اليه أم لا اه عش

يظهر شرح مر (قوله ولو العامل) مشى في الروض على المهر الواجب بوطئه بل يجعل في مال القراض

واعنده شيئا الشهاب الزملي وجهه بأنه فائدة عين حصلت بفعل العامل كلوا به اه ويجتمل أن

يجرى ذلك في قيمة الدابة اذا أوداها الموطر أو فكوا فكون مال قراض لتزويجها كقول المتن الذي يظهر خلافه

والفرق مر قال في الروض فان جنى عيبه مال قراض فهل يغديه العامل من مال القراض أو لا جهان اه

والجهد الازل وان قال في شرحه ان الاوجه الثاني مر والله تعالى أعلم (قوله لم ينفسه أجنبي الخ) اعتد

مر وعبارته شرحه كعبارة الشارح (قوله ولا يؤخذ به) وانما لم يكن مال قراض قبل أخذه وقبضه كان

ويجوز المالك منه بده ثم يرد به كجاءه وسبقه ما لم يرد له الامام بربح مطلقا

أى وحديث يحتاج إلى استئناف القراض (قوله وعليه) أى ما قاله الأمام (قوله ينسخ مطلقاً) أى سواء دفع
بله يكون مال قراض أم لا وفي صورة الدفع انما يصير قراضاً بعد جديد اه عمن قول المتن (وان تلف
قبل تصرفه الخ) ظاهره ولو نحو غصب أو سرقة أو أخذ بغير علم ارجع (فرع) قال في الرض وإن جنح عijsد
القراض فهل يقبضه العامل من مال القراض وجهان اه والمحدث الأولون قال في شرحه ان الواحدة الثانية
مر اه سم (فرع) في المغنى والروض مع شرحه قول عبد القراض وقد ظهر في المال ارجع فالتعاص
بينهما فليس لأحدهما الاثر اذ به فان عملاً للعلل عن القصاص سقطا وبسبب القيمة كالو عملاً للمالك ويستمر
القراض في بده ولو لم يكن في المال ارجع فللمالك القصاص والعفو جمانا وان تلف مال قراض اشترى بعينه
شأ قبل تسليمه انسخ البيع والقراض وان اشتراه في القيمة تلف مال القراض قبل الشراء انقلب الشراء
للعامل فيرتفع القراض وان تلف بعد الشراء وقع للمالك فلو كان المال مائة وتلف مائة أخرى اه
(قوله ولا يجبر به) أى بالرجع

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين) قوله في بيان إلى قوله وكان الفرق في النهاية الاقوله لانه إلى
ويحصل وقوله أى حيث لا يباشر جماعة قول المتن (لكل نسخه) والعلل بعد الفسخ بيع مال القراض اذا
وقع فيه وبما كان نظير سوق أو راجع ولا يشتري لا تقاع التعديس كونه لاحظه في معنى ونهاية قال
عش ويحل نقود الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه أو الإلزام بنقد أو بنفي
أن لا ينقضي المالك أيضاً ان ظهر رجوع والحد المأذ كرم ان يضمن ضياع حصه للعامل اه (قوله حتى شاء)
إلى قوله حيث في المغنى الاقوله أى حيث لا يباشر جماعه (قوله لانه وكذا ابتداء وشركه الخ) أى إذا كانها عقود
جائزه اه معنى (قوله وشركه) أى بعد ظهور الرجوع (أو جعاه) أى قبله (قوله ويحصل) أى الفسخ (قوله
يقول المالك) الاول قوله فسخته وقول المالك لا تصرف الخ (قوله فسخته) أو رفعت أو أطلته أو أوجع
ذلك نهاية ومعنى كتفخته ولا تبسع ولا تشتري عش (قوله ولا تصرف) أى بعده هذا اه نهاية (قوله أى
حيث الخ) واجمع للصورتين جماعه عش (قوله ولا يباشر جماعه الخ) وباعتقاده واستيلائه ولو جسد العامل
ومنعه من التصرف أو باع عملاً اشتراه العامل للقراض لم يكن فسخته لعدم دلالة عليه بل يبيعه اعانة للعامل
بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومعنى (قوله انفسا اشتريه) أى ببقى الباقى اه معنى (قوله حيث
لا غرض الخ) اعتمد مر وحصل اعتمد أن انكار القراض من المالك أو العامل كأنكاره أو كونه من الموكل
أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بسبب أن يكون الانكار ابتداء أو بعد سؤال اقتضاء الجواب
المذكور وفي شرح الرض أى والمغنى اه سم عبارتهما أجيباً عن أى استشكل تصحيح النووي الانزال
بأنكار القراض بأنه ينبغي أن يكون كأنكاره أو كونه يفرق بين كونه لغرض أو لبيان الفسخ ما قاله النووي
لان صورته في ذلك في الوكيل أن يسئل عنها المالك فينكرها وهو رتبى القراض أن ينكره ابتداء حتى لو
انعكس انعكس الحكم اه (قوله فظاهر ما مر في الشركة) عبارة تعبيره كالو كاله قال عش مقتضى تشبيهه
بالو كاله عدم انزاله بالعملة ان قال الأذرى الظاهر ولم أره نصاً ان عامل المحجور وعليه اذا خلعت أرغش انزل
بمختلف عمل مطلق التصرف اه حوائى الرض وقياس ما مر للشرح مر من أن الوكيل كمن على المحجور
عاماً اذا فسق انزل عن بقائه المالك في يد لاعتن التصرف أنه هنا كذلك وأنه يفرق بين الابتداء واللوم اه

بدل المراهون رهنه في ذمة الجاني لان القراض أضعف ولو اضمن الجانبين (قوله في المتن وان تلف قبل تصرفه
الخ) ظاهره ولو نحو غصب أو أخذ بغير علم ارجع فالتعاص مع ما كان التلف للكل أو البعض قبل التصرف
بنحو غصب أو سرقة أو أخذ بغير علم ارجع فالتعاص مع ذلك

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين الخ) (قوله وبأنكاره حيث الخ) اعتمد مر وحاصل
الاعتدات انكار القراض من المالك أو العامل كأنكاره أو كونه من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع
ذلك بين أن يكون الانكار ابتداء أو بعده سؤال اقتضاء الجواب المذكور وفي شرح الرض (قوله

وعليه فصار القراض الاجنبى بان
للعامل الفسخ فعمل اتلافه
ففسخا كالمالك يتلاف
الاجنبى وفيما إذا تلفه
المالك ينسخ مطلقاً يستقر
عليه نصيب العامل (وان
تلف) بعض المال (فيل
تصرفه) (ففسخه) (ففسخه)
(من رأس المال في الاصح)
ولا يجبر به لان العمل قد
ينأ كدب العمل

*(فصل) في بيان أن
القراض جائز من الطرفين
والاستيفاء والاسترداد
وحكم اختلافهما وما يقبل
في قول العامل *(لكل)
من المالك والعامل (فسخته)
من شاء ولو في غيبة الآخر
لانه وكالة ابتداء وشركه
وجعاه انتهاء ويحصل
بقول المالك فسخته أو لا
تصرف أى حيث لا غرض
فيما يظهر أخذ الامانيات
في الانكار وبما شر جماعه
المال فان استمر جمعه
فيما استرجعوه وانكاره
له حيث لا غرض والا فلا
كالو كاله وعليه يحصل
تخالف الرضوة وأصلها
(ولو مات أحدهما أو جن
أو أغنى عنه الفسخ) فظاهر
ما مر في الشركة والعامل

السبع والاستيفاء بعد موت المالكين غير ان ذواته وليس الوارث شامل مان الا بذن (١٠١) المالك وكان القرضان بسبع العامل واستفاده

(قوله بعد موت المالك) وكذا العامل بعد جنون المالك أو غيابه بسبع مال القرض واستيفاء ذوقه بغير اذن
الولي معني ورض مع شرحه (قوله وليس) أي البسيع والاستيفاء (قوله الا بذن المالك) فان امتنع المالك
من الاذن في البسيع فلامن من جهة الحاكم لا يقرر ورثة المالك العامل على القرض كلا يقرر والمالك
ورثة العامل لانه ذن ابتداء قرض وهو لا يصح على العرض فان رض المالك ولون غير حسن رأس
المالك لا يقرر والجميع فكيف أن يقول ورثة المالك للعامل قرضك على ما كنت عليه مع قوله أي لفظا
أو يقول المالك لورثة العامل قرضك على ما كنت ورثك عليهم قبولهم وكلو رثولهم وكلونهم لجنون
والغيباء فيقر المالك بعد الاقامة منهم ولو في الجنون مثله قبل الاقامة ويجوز التفرع على المال الناض
قبل القسمة يجوز القرض على المشاع فقتض العامل ويرعى نصيبا ويشر كل نفق ويرعى نصيبا لا يشره
المالك ما أتت وبها ما تلت مناصرة وقرر القدم منصفه العامل شرك الوارث عامة فان بسع مال القرض
بسما لا يقتل كل منهما ثلاثا فلهذا العمل من الربح القديم ما أتت وبها ما تلت مناصرة وقرر المالك في التفرع وما تلت
للو وارث وبها ما تلت منقسم بينهما ولو قال البائع بعد دفع البسيع للمستعير في ثلثي البسيع فقبل
صح بخلاف النكاح لانه لا بد فيه من لفظ التزويج أو الاتكاح معني ورض مع شرحه وقوله ما لا يقرر
ورثة المالك الخ في النهاية قال عش قوله ويجوز التفرع أي بان يقول قرضك وقوله وقدره بال عقد
أي من جانب المالك أو وارثه وقوله مقسوم بينهما أي الوارث والعامل وقوله ولو قال البائع الخ ذكره
المستعير للتفرع في الرضا اه (قوله ان ذن) كذا في أصله بخطه باليه اسديع (قوله عايناه) أي
في قوله ولا يمنع بسع المالك الخ قول المتن (و يلزم العامل الاستيفاء) ولو رضى المالك بقوله لحو التجاز
ثم يابى ومقتضى أي الحلو أو الوردية رضى سيدي عبولة عش فيه سمحتان الدين للقرض ملك المالك
فالمراد من الحلو الترضيا بقا الدين في ذمتهم هو عليه اه واستيفاء المالك اياه بنفسه مثلا (قوله لكن اعتمد
ان الرضا ما اقتضا المتن الخ) وكذا اعتمده النهاية والفتاوى وشرح الرضا والمنهج عبولة السديع وما اعتمده
ان الرضا محقق بالاعتماد اه (قوله أنه يلزم) الخ قول المتن مثله في النهاية وكذا في الفتاوى القوة أو رضاء
الى المتن (قوله والانتفض) أي حيث لم يلزمه انتفض ما زاد على رأس المال (قوله والمال باليد معصية) أي
بخلاف الدين (قوله لان الدين ناض) أي لانه ينبغي وقدره اه عش (قوله ما يند الخ) أي حسا أو حكا
لشعل ما في الذمم اه رضى (قوله أو نقدا غير صفقر رأس المال) أي كالمعاش والمكسر اه معني (قوله
والا باع) أي وان لا يوافق بقدر البلد رأس المال سم ورشدي (قوله فان باع غير جنسه) أي لو لم يكن نقد
البلد الذي باع به أعبط أخذما قبله اه رشدي (قوله حصل به جنسه) ولو قال رب المال لا أتى جعل مع
يده معني أو جه الو جهين لان الائتمان انقطع بالفسخ وظاهر كلامهم أنه لا ينزل حتى ينض المالى يعلم به
المالك ان غيابه قال عش قوله جعل مع يده بدو ينبغي أن آخر ذلك على المالك اه وقال الرشدي قوله
وظاهر كلامهم الخ أي ولا لزوم بين الاستيفاء والاتعمال فلي تأمل اه (قوله ان طلبه المالك) أي كالم
الاستيفاء والانتفض وكذا قوله في ذلك قال عش فلو كان طلبك اثنين وطلب أحدهما الانتفض والاخر
عسديه فينبغي أن يقسم المالك عرضا وتخصص من طلبه العرض بطلبه وبما يخص من طلب الانتفض
يباع ويلزمه جنس رأس المال اه (قوله ما قبل) أي المالك (ه) أي العامل (قوله بتقوم عسدين)
فقيته أنه لا يمكنه بقره من جنس رأس المال أو غيره واقفه ما رقى القصبين العاين ثم هذا ظاهر في الاعيان وأما
إذا كانت دونها فطر يقسمه ذلك ويحتمل أن يقال ان راضى العامل والمالك على تعيين بعضها العامل
وبعضها المالك فذلك والرافع الامر الى الحاكم فيستوفى بها يقسم الحاصل عليها على التراضي يكون
ذلك كالوالة فان تعذر على أحدهما استيفاء ما عين له من الدين لم يرجع على صاحبه أو يقسم كل واحد من

والاستيفاء) أي لذون التجارة (قوله وليس) أي البسيع والاستيفاء ش (قوله لكن اعتمدان الرضا) اعتمده
بقر (قوله والا باع الخ) أي لانه لا يوافق رأس المال ش

المالك ان تقع وبها يظهر واعتماد قوله بقره من مدين أو عطين نصيبا لمن الربح ما

ولم يزد وأوجب خروج رأس المال الربح لانه مستتر فيهما فلا يكلف أحدهما بيعه فتم ان توقف تنقيض رأس المال عليه بان كل بيع بعينه ينقص قيمته كعبه ووجب بيع الكل كجوده في المطلب (وقيل لا يلزمه التنقيض ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه بالعمل الاتقان له وروايه ووطن نفسه على ذلك مطلقا (ولو (١٠٢) استرد المالك بعينه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران) وجع رأس المال

الى الباقي (لانه لم يترك في يده فبخره (وان استرد) المالك بعينه بغير رضا العامل أو رضاه وصراحا بالاشاعة أو اطلاقا (بعد الربح فالاسترد شائع بحاور رأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ماخصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بحصر وقع بعينه (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال وهو مستتر فيهما فكانت المستردة سدس من الربح وهو ثلاثون وثلاث (فيستقر للعامل المشروط له (سنة) وهو واحد وثلاثان بشرط له نصف الربح (وباقية من رأس المال) فلا يرد ما في يده الى ثمانية لم يسقط نصيب العامل بل يأخذ منها واحدا

وثلاثين ورواها في واستشكل الاسنوي كتابا في الرقعة استقلاله باخذ ذلك منه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيما بقي والا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال الباقى وهن ولم يوجد حتى لو أناس المالك لم ينقصه به العامل بل يضارب وقد يصيبان

الديون بالخاصة على حسب ما يخص كلامهما أصلا وبعدها ع (قوله ولم يزد رغب) كما يرمي به ابن المقرئ فحدث بعد ذلك غلام يروى عنه (قوله فلا يكلف أحدهما الخ) أي بل يتسببه انشا أو يبيعه عنه معا (عش (قوله عليه) أي يبيع مال القراض كله (قوله وجب بيع الكل) معتمدا ع (قوله مطلقا) أي حصل فائدة أولا (قوله فلا ينفذ تصرف المالك فيه) أي في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد ورضاه مع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفي بحث المسائل عن المطلب أنه فرض حيث نذرك في حكمه فله فرض للمالك و يمنع تصرفه فيه ولو لم يذ كر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه الا في الاسترداد بغير رضاه فليتلزم سم على جاه شدي وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب العمل منه وقوله في شرح الروض أي والمغني حيث أسقط قول الشارح أو رضاه الى المتن ثم قال في شرح فالاسترد شائع وبحاور رأس مال ما فيه أما إذا كان الاسترداد ورضا العامل فان قصد هو المالك الاخذ من الاصل اخذ به أو من الربح فذلك لكن على العامل مما يبيد مقدار ذلك على الاشاعتان اطلاقا على الاشاعة وحيث ذهب كقالبان الرقعة تكون حصة العامل قرضاته عن الاسنوي وأقره ثم قال إذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينفذ تصرفه نصيبه وان لم عليه بالظهوره وسيأتي عن عس الجع بين كلاي الشارح بما يوافق في المغني وشرح الروض قول المتن (سدس) بالربح يستند (قوله من الربح) خبره والجملة تعبر بكون سبعة وعش أي بوجله وباقية من رأس المال المطف على جملة الخبر قول المتن (وباقية) أي المسترد وهو ستشعر وثلاث (من رأس المال) فيعود رأس المال الى ثلاثة وعثمان وثلاث (قوله فلا يذ كر في قوله) وقد يجاب في المغني والى المتن في النهاية الا قوله على أن تأتي بعد ما يذ كر في خروج أي نحو انقضاء السنون (ما في يده) أي العامل وهو ثلاثون وعثمان وثلاث (قوله وثلاث) بضم أوليه (قوله ورد الباقي) وهو ثمانية يسبعون درهم او ثلاث درهم (عش (قوله فيه) أي المسترد (قوله به) أي بنصيبه من المسترد (قوله ما لو استرد برضاه الخ) فيه اطلاق الاسترداد بالرضا ثم تفصيله بما يفيد مع أن من جملة قوله المذ كر الذي خرج هذا به بعض أقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التمييز أن يقول استرداد برضاه وقصد الخ سم على ج ج اه رشدي أقول بل حق المقام ما قدمناه عن المغني (قوله فان قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله الا في فان لم يقصد الخ (قوله اخذ به) أي المأخوذ برأس المال قال الجعري فان اختلفت قصدهما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كقوله الشوري اه (قوله وحيث نذ

(قوله ويستقر ملك العامل الخ) كذا شرح حر وقوله فيما في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامل للاسترداد ورضاه مع اطلاقهما أو قصد الاشاعة كما يصرح به ادخال ذلك في تصور المسئلة وفي بحث المسائل عن المطلب أنه فرض حيث نذرك في حكمه فله فرض للمالك و يمنع تصرفه فيه ولو لم يذ كر في شرح الروض عدم نفوذ تصرفه فيه الا في الاسترداد بغير رضاه فليتلزم سم على ج ج اه رشدي أقول بل حق المقام ما قدمناه عن المغني (قوله فان قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله الا في فان لم يقصد الخ (قوله اخذ به) أي المأخوذ برأس المال قال الجعري فان اختلفت قصدهما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كقوله الشوري اه (قوله وحيث نذ

المالك لما تسلط واستردا من العامل فيخرج من ملكه الاستقلال باخذته لست كافا على أن ما في يدها كان في تصرفه كانه نوع يتعلق بشبه الرحمن فتضمن من أخذ حصته وخرج بقولي بغير رضا العامل الى آخره ما لو استرد ورضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اخذ به أو من الربح اخذ به وحيث نذرك على العامل عماني يذ كر حصته على الاشاعة فان لم يقصد أحد ذلك على الاشاعة

كامل بماسمور في المطلب ان نصيب العامل حيث فرض المال لا يهبط وان استرد ذيقا لخصر ان فخر ان موز على المسترد الباقي فلا يلزم جبر حصص المسترد بل جبر ذلك مثله المال ما توافقه لخصر ان عشر ون ثم استرد (١٠٣) عشر من ربع العشر من حصص المسترد ويعود رأس المال الى

خمس وسبعين لان لخصر ان اذور على العيانين خص كل عشر من خمسة فالعشر المسترد خمسة خمسة يبقى ما ذكر فلور ربع بعد قسم يتبعه على ماسمور طاه وصدق العامل ينفق في قوله لم ارجع شرا أصلا (أول أربع الا كذا) على الاصل فهم ما لو قال بعت كذا ثم قال غلط في الحساب وكذا يتم يقبل لانه أقر بحق لغيره فلا يقبل رجوعه عنه ثم كلف المالك وان لم يذكر نسبة ويقبل قوله بعد خصرت ان اخصل كل عرض كساد (وأشترت هذا للقراض أولى) والعقد في النعملة أنه يقصد أمال كان الشراء بعين مال القراض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كما قاله الامام وجزمه في المطلب وعليه فيسقط بينه وبينه المالك لانه شراء بمال القراض لما تقرره أنه مع الشراء بالعين لا ينظر الى قصده وهو أخذ جوين

أي حين انما خصص المأخوذ بالبيع (قوله ان نصيب العامل حيث) أي حين اذ حل على الاشاعة ش وكذا اذا قصد الاشاعة كما هو ظاهر اه سم (قوله فرض المالك) هذا ش كل بماسم من أنه لا ينفذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصصه العامل الصريح في ذلك ليس فرضا فانه لو كان كذلك لم يتبع على المالك التصرف فهو يبيع عنه بان ماسمور هو يبيع اذن من العامل بخلاف ما هنا فانه ينفذ منه اه ع ش قول المتن (فلا يلزم جبر حصص المسترد) وهو في المثال الا في خمسة وأما حصة الباقي وهي خمسة عشر فلزم جبرها كما كان اه يبيع في قول المتن (ربع العشر من) أي التي هي جميع لخصر ان (حصص المسترد) فكذلك استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال) أي الباقي بعد المسترد وبعد حصص لخصر ان اه مقضى قول المتن (الى خمسة وسبعين) أي بضم العشر من الاخارة بمعنى أنه اذا حصل ربع جبرنا السنين بخمسة عشر فسيبر رأس المال خمسة وسبعين لانه يخص كل عشر من خمسة لخصر ان فاندفع ما يقال ان رأس المال يعود ستمين لانه لما كان لخصر عشرين وأخذ عشرين من الباقي ستمين اه يبيع (قوله لان لخصر ان) الى قوله وعليه فتقسم في النهاية والغنى (قوله فلور ربع الخ) أي فلو بلغ المال ثمانين مثلا قسم الخمسة بينهما نصفين ان شرطنا النصف (قوله ويقبل قوله بعد) أي بعد ذكر الكذب وبعد اخبره بالبيع معنى وشرح روض عبارة الغر رأى بعد قوله ويحتمل وقوعه غلطه وكذا ثبت اه (قوله خصرت) أي وتلف المالك اه روض (قوله ان اخصل الخ) فان لم يحتمل لم يقبل معنى وغر ز قول المتن (للقراض) وان كان لخصر ان (أول) وان كان لخصر ان نهاية ومضى (قوله والعقد في النعملة) قد لفتنا فقط اه معنى (قوله لانه أعلم الخ) ولانه في الثانية في يد معنى وأسن (قوله فانه يقع للقراض) أي حيث اتفقا على ذلك (قوله ورجع جبر مقدمون الخ) أي حيث اختلفا في أصله الشرع فلا تخالف بينهما ولا يحصل اذكر المثل في رد في الحلين اه ع ش قوله ما ذكره المؤلف في رد في هاتين شرحتا وسأنا نفعان سم ما وافق قسم (قوله وان نوى نفسه) وقدمه ما ذكره المؤلف في رد سم (قوله كما قاله الامام الخ) قد قبلت مسئلة الامام اذا لم يتخلفا بخلاف مسألة الوجهين سم اه سم (قوله وعليه فتقسم الخ) هذا في غاية الاتجاه اه سم (قوله وهو أخذ الخ) أي مع عينه المالك (قوله ورجع مقدمون مقابله) والمناسب عليه بخلاف ما تقدم عن الامام والمطلب عن الامام والمطلب بالاختصاص اه سم عبارة النهاية والغنى والوجه كما قاله جبر مقدمون عدم قبول بينة المالك أنه اشتراء بمال القراض لانه قد يشرى الخ اه (قوله مقابله) أي مقابل أحد وجهي الرافعي وهو أي مقابله لعدم قبول بينة المالك لانه اه تراه الخ (قوله فلا يصح البيع) أي كإجازه بالروض اه سم قول المتن (أول تنهى عن شره كذا) أمال قال المالك لم آذن في شره كذا فقال العامل بل آذنت لي فأصدق المالك نهاية وغررو سم (قوله ثم ادعى النبي طهارة) ادركه في المتن في غاية البعد (قوله وتصور به بالثاني

فاندى يقصه بماء بينة المالك ثم سأل العامل فان قال ففصح حكم فساد الشراء الا فلا (أول تنهى عن شره كذا) سواء أطلق الاذنه ثم ادعى النبي مطلقا أو عن شيء مخصوص أم آذنه في شيء معين ثم ادعى أنه نهاه عند تصويره بالثاني فأصر بل بظاهر كلامهم أنهم لمواختلفا عقد القراض هل اشتمل على النبي عن كذا لا يفسد بشرطه صدق العامل أيضا

(الخ) أي كافي شرح الرض وبهجة (قوله) يشهده (أي يظهر كلامهم المذكور (قوله) في جنس) إلى قوله يكفر في المعنى وإلى قوله ولو ادعى المالك في النهاية والمراد بالجنس ما يشبه الصفة (قوله) أو قدور رأس المال وان كان الخ) فلو قرضوا اثنين على أن نصف الربح له والباقي بينهما سواه فربما وأحضر ثلاثة آلاف فقال المالك رأس المال ألفان وصدقه أحدهما وأنكر الآخر وحلف أنه ألف فله خمسة مائة منها نصيبه ومنه وللمالك ألفان عن رأس المال اتفاهم المسترف عليه وثلاث مائة عن الربح والباقي منها للمقرض اتفاهم على أن ما ياتخذ المالك من الربح مئالا ياتخذ من كل من العاملين وما أخذ من المنكر كان للفرد ولو أحضر الفين أخذ المنكر ربع الألف والآخر ثلث على ما قرره لأنه نصيبه ومنه الباقي ياتخذ المالك النهاية وروض وبه جمع شرحهما وكذا في المعنى الاقوالهم ولو أحضر الخ مال عش قوله هو والباقي ياتخذ الخ أي ولا شيء للمقرض أه قول المتن (ودعوى التلف) شامل لما وادعى اتفاهم اعترف بمقتضى ثم ادعى تلفه أه نهاية (قوله) على التفصيل (الآن الخ) عبارة المنهج هناك وحلف في ردعها على مؤتمنه وفي تلفها مطلقا أو بسبب سبب كسر قرة أو ظاهر كحريق عرفون عوم فان عرف عوموا نسهم فكذلك وان لم يتم صدق بل عين وان جهل موطأ بيمينه ثم حلف أنهم اتلفته أه (قوله) لا تخفى الوديعة) ومنه أنه إذا لم يذكر سببا أو ذكر سببا خاصا صدق بيمينه لكن هل من السبب الخفي موات الحيوان أم لا فيسبب نظره ولا يبعد أن غلب حصول العلم به لأجل محله موت قبل في قربة أو محله كان من الظاهر فلا يقبل قوله لا يبينه ولا كان كان بغيره أو كان الحيوان صغيرا لا يعلم موته عادة كدجاجة يقبل قوله لأنه من الخفي أه عش (قوله) كان خلط الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه من قارضه على مالين في عقدتين فخلطهما ضمن لعهديه في المال بل ان شرط في العقد الثاني بعد التصرف في المال الأول ضمن الثاني إلى الأول فسد القراض الثاني واستتم الخلط لأن الأول استقر حكمه وبحواضن شرط قبل التصرف مع وجاز الخلط ولكنه دفعهما معا ثم ان شرط الرج فبهما استخفافا استتم الخلط ويضمن العامل أيضا لو خلط مال القراض به أو قارضه اثنان فخلط مال أحدهما جال الآخر ولا ينزل بذلك عن التصرف بكافة الامام عن الاصحاب أه وبعبارة الأفاضل ولو دفع الأفاضل اثنان أو القارض اثنان أو قال ضمن إلى الأول فأن لم يتصرف بعد دفعه معاوان تصرف فسد القراض في الآخر والخلط مضمين ولو عقده عقدا مع ولم يجر الخلط أه (قوله) لا يميز به) أي بسبب الخلط أه عش (قوله) يكفر) أي في شرح ولا يباشر بالمالك (قوله) لا يمكن القيام الخ) أي بنفسه أه معنى (قوله) تلف بعضه) انظر مفهومه أه سم ولعل مفهومه أنه ان تلف كامل لا يضمن السكبل البعض الخارج عن قدرته (قوله) تلف بعضه) أي بعد عمله فيه كاهو نص البويطى أه رشيدى (قوله) ضمنه) ظاهره وان علم المالك عزه كاصريه في شرح الارشاد وفيه شيء انظر بها المالك بتسليمه مع أه سم عبارة الجديري عن شرح المنادى على من عاهد الرضا في آداب القضاء لشيوخ الاسلام وقيد الاذرى بالاذن المالك قدرته على جميعه أو جهل حاله أم اذا علم حاله فلا ضمان أه (قوله) وطرد الخ) عبارة النهاية ويني طرده في الوكيل والوديع والوصى وغيرهم من الامانة كقوله لا ركنى كالأذرى ويحت أي الأذرى أيضا أنه لو كان القراض لغير الدفع دخل المالك في ضمان العامل بمجرد أخذه أه (قوله) أنه قرض) أي عين لم يمسكه (قوله) والعامل أنه الخ) أي فلا يميزه (قوله) حلف العامل الخ) وقا لشرح الرض والمنهج وخالفا لنهاية عبارته صدق المالك بيمينه كاجوبه ابن المقرئ وجرى عليه العمول في جواهره وما قرره به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للفقوى وابن الصلاح وقال في الخادم أنه الظاهر ويشهد بذلك قول الشافعي قبل ذلك أنه لو ادعى العامل القراض والمالك أن الوكيل صدق المالك بيمينه أي لو لا آخره للعامل نعم لو أضافا بينتين فالظاهر تقديم بينة العامل لزباده عليها أه قال سم بعد رسد هاتوله مر نعم لو أضافا بينتين الخ أي في هذه الصورة وفي دعوى العامل

و يشهده لتعليلهم بان
الاصل عدم النسي (د)
يصدق العامل بيمينه أيضا
(في) جنس أو (قدور) رأس
المال وان كان هناك ربح
لان الاصل عدم دفع زباده
اليه (د) (في) دعوى التلف
على التفصيل الآن تخفى
الوديع لانه أمين مثله ومن
ثم يمين بما ضمن به كان
خلط مال القراض بما لا
يتميز به ومع ضمانه لا
ينزل ككفر بقسم الربح
على قدر المالكين ثم نص في
البويطى واعتمله جمع
متقدمون أنه لو أخذ مالا
مكنه القيام به فتلف بعضه
ضمنه لانه فرط بأخذه
وطرده في الوكيل ولو ادعى
والوصى ولو ادعى المالك
بعد ائتافه قرض العامل
أنه قرض حلف العامل كما
أقر به ابن الصلاح كالغوى
لان الاصل عدم لضمان

أي كافي شرح الرض (قوله) تلف بعضه) انظر مفهومه (قوله) ضمنه) ظاهره وان علم المالك عزه وفيه شيء انظر بها المالك بتسليمه مع علمه ثم رأيت في شرح الارشاد قال أي وان جهل المالك حاله كاهو ظاهر انتهى

والوكالة والوديعة تمددان لان الايداع وتوكيل والد الجماعة البغوي ثم رأيت أبا زرعة يحتمل وكالة لم يبلغ عليه ما قاله الاصل راءة فتمت
والاصل عدم امتدة للمالك عند الدفع وعدم (١٠٦) الصيغتين الخاتمتين المشروطتين القرض دون الوديعة ثم استدل بما مر في القرض

انهما لو اختلفا في ذكر
البذل صدق الاستخذار

الروضتين ليعتد بيمين
لادن عليه شام قال

بعته بعوض صدق البعوث
اليه وما نحن فيه أولى وانما

صدق معلوم مضطر انه
بعوض حلال الناس على

هذا المكرمة العظمى ما يقاها
النفوس وأيضا الأصل

هنا عدم انتقال الملك
بظلاله ثم (وكذا) يصدق

في (دعوى الرافعي الاصح)
كل وكيل يجعل لانه أخذ

العين المنفعة المالك
وانتفاعسه هوليس بها بل

بالعمل فيها وبه فرق
المرتين والمساوئ ولو ادعى

تلفا أو داما كذب نفسه
ثم ادعى أحدهما أو مكن

قبل كالوادي الرمح ثم
اكتب نفسه ثم قال خسرت

وأمكن (ولو اختلفا في
المشروط) له والنصف

أو الثلث مثلاً (تخالفا)
لاختلافهما في عوض

العقد مع اتفاقهما على
محضه فاشبه اختلاف

المتبايعين (له جزء الثلث)
لعدم الرجوع عليه الب

فوجبه فتمت وهو أحو
مثله وللمالك الرجوع كله ولا

ينفسخ العقد هنا بالتخالف
تفليز مارق البيع

(كتاب المساقاة)
هي معاملة على تعهد شجر

بجزء من ثمره من السقي الذي هو أهم أعمالها والاصل فيها قبل الاجماع معاملة تصلي اليه عليه ولم يوجد شجر على ظهها
وأرضها بشطرا ما يخرج جزمها من غرار وزرعها الشيطان والحاجة مراعاة لها

أوكالة (قوله والوكالة والوديعة) دليل لخاتمة الأوزار (قوله والوديعة والوكالة البغوي) مشى في آخر
البرار به على خلاف ما قاله البغوي اه سم (قوله بعته) أي ما قاله البغوي من قصره في الاستخذار وكذا ضمير

عليه (قوله وكالة الخ) أي أبا زرعة وكذا ضمير وعمله المستتر ضمير استدلال (قوله عليه) الضمير الاول ان
والثاني للبايع (قوله هذا) أي فيما نحن فيه (قوله ثم) أي في مسألة المضطر (قوله كالوكيل) الى الكتاب

في النهاية والمغني الاقوله يجعل وقوله ولو ادعى الى المتن (قوله وانتفاعه) أي العامل بالرجح (هوليس) أي
الانتفاع (جه) أي بالعين قول المتن (لو اختلفا الخ) وان قال العامل فوطئتي فقال المالك وكلت صدق

المالك يمينه ولا أجرة للعامل معنى وررض وفي شرحه ان أكاما يستبين فالظاهر تقديم يمينه للعامل لان معها
زيادة علم اه قول المتن (تخالفا) ولو كان القراض محصورا عليه ومدى العامل دون الاجرة فالتخالف كظهير

في الصدقات نهاية ومعنى وشرحه (قوله فاشبه) الظاهر فاشبه أي بالافتراد لكن في أصله بصوراة التثنية
فهو على تقدير ومضاف اه سدعبر أي والاصل أشبه اختلافهما (قوله ولا ينفسخ العقد هنا بالتخالف) بل

بفسخه أو أحدهما أو الحاكم كافي بانه اذ روضة عن البيان وان اشتر كالم المسقف بانه ينفسخ بمجرد
التخالف وصرح به الروي في معنى وعرض وذكر سم عن شرح الروض ما يفيد اه (خاتمة) (قوله واشترى

العامل ولو قبلها بعتت بعته تكمر أو أم ولد وسلم البائع الثمن ضمن وان كان باعها لأدفعه فليس يضمن بلادة
الى أخرى لم يصح لانه على زائد على التبايع ولو اشترى بالثمن لقتل شريكه وقية فاشبهنا عليه وقوله ونحرم لهما

الاثنتين لشروطه بعدم الافراق بينهما وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكلود بيع عوته وعنده
الوديعة واشتبه بغيره واسأقي في بابه وان جنى عبد القراض فليس بقدره العام بل من مال القراض كالنفقة

عليه أولا وجهان أحدهما تم اه نهاية وكذا في المغني والروض مع شرحه الامسألة موت العامل وقوله
أصحهما تم فقالا أو جمعهما لا يذيه المالك من مال نفسه من مال القراض كالوأي فان نفقته من على المالك

وان كان في المال ربع اه
(كتاب المساقاة)

(قوله هي معاملة) القول وانقي في المغني الاقوله بالغ الى وأر كنها الى قوله وليس يجوز عمن في النهاية الا
قوله وبه يندفع الى لكن انتم وقوله وأشار اليه الى المتن (قوله معاملة) أي صيغة معاملة فيؤخذ منه

جميع أركانها اه يعبرى (قوله على تعهد شجر) أي مخصوص هو النخل والعنب بسقي وغشيره (قوله من
السقي) خبر نان لقوله هي عبارة النهاية وانقي وهي مأخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف اه وفي

عرض عن سم على منهج وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد الباء وهو - فلو النخل اه (قوله الذي هو
الخ) هذا في معنى العلة لاخذها من السقي دون غيره والمراد ان على العامل وان لم يكن قاصر على السقي لكنه

لما كان أكثر أعمالها نعمته وأخذت منه (قوله قبل الاجماع) هذا من عمن في أنها يحجم عليها من أبا
حقيقته نعمها كما سبقت الى أن يقال لم يدخله لشدته ضعفه كما شال به قوله الا في قول بالغ ان المثلثون الخ

(قوله والحاجة مراعاة لها الخ) لان مالك لا شجرا فلا يضمن تعهدا أو لا يفرغ من يحسن ويترغ
اعتد هذا مر (قوله والوديعة والوكالة البغوي) مشى في آخر امار به على خلاف ما قاله البغوي (قوله

كالوادي الرمح الخ) وان أقر بوجه ثم ادعى غلطاً أو كذباً لم يقبل قاله في الروض وقد تقدم هذا في الشرح
بزيادة (قوله ولا ينفسخ العقد هنا بالتخالف الخ) قال في شرح الروض واذا فاعل الغرض العقد واختص الرجح

وانحصران بالمالك وجبت لاجرة عليه للعامل الخ انتهى وقول الشارح ولا ينفسخ العقد بالتخالف لا ينافي
ذلك لان الانفساخ غير الفسخ انتهى وانتهى الى علم

(كتاب المساقاة)
هي معاملة على تعهد شجر

بجزء من ثمره من السقي الذي هو أهم أعمالها والاصل فيها قبل الاجماع معاملة تصلي اليه عليه ولم يوجد شجر على ظهها
وأرضها بشطرا ما يخرج جزمها من غرار وزرعها الشيطان والحاجة مراعاة لها

والأجرة فيها رزق يتفرغ من المال للسلطان له قد لا يطلع شيء وقد يتم أن الأجير في العمل لا يحذره إلا حرموا بالإن المنزوي وقد عتقه أي حذفته
 رضي الله عنهم ولهم ثمنا لصاحبه ورحم الله المعاملة مع الكفار تحتمل (١٠٧) الجهالة من دواب أهل بيته وكانوا مستأمنين
 وأزكمتهم سنة عاقداً

ومودع لى وغرصة
 وكذا ما شرع وطها قطع من
 كلامه (تصريح مالك
 وعامل (بأثر الصرف)
 وهو الرشيد المختار دون
 غيره كالقراض (و) تصح
 (لص) وبخون) وسقيه
 من ولهم (بالولية) عليهم
 عند المصلحة الاحتياج إلى
 ذلك وليت المال من الامام
 والوقوف من ظاهره وأفتى
 ابن الصلاح بهما بيجار
 الولي لياض أرض موليه
 بأجرة مقياس من مئة
 الأرض وقية الثمر ثم ساقاة
 المستأجر يسهم للمولى من
 ألف سهم بشرط أن لا يرد
 ذلك غير ما غلبت الحاجة
 عند الساقاة بسبب انضمامه
 لعقد الأجرة وكونه نصاً
 مجبوراً بزيادة الأجرة والوقوف
 به أو رده للبقي بخاصة
 انهما صفتان متباينتان
 فلا يتصور أحدهما بالآخر
 وبه يدفع استشهاده
 الزركشي بأنه الولي اذا
 وجد ما اشتراه للمولى معيا
 والنقطة في بقاءه اتمامه
 بلا ريب لكن انتصره أبو
 زرعة بعد اعتداده بأنه
 مازال يرى عدولاً بظواهر
 والقضاء الفقهاء يفعلون
 ذلك ويحكمون به وبأنهم
 انفسروا التبعين في أحد

قد لا تلك الأشجار فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل بمعنى وشرح منج (قوله والأجرة الخ) جواب
 عما يقال ان الحاشية قد لا بالأجرة (قوله فلا يطلع الخ) أي قد لا يحصل شيء من التماز في شرح المنهج
 (قوله في رد المحتار الخ) أي حذفته الخ) والرد فيضاف إلى المعنوية والمخالفات في فاعله (قوله ومن ثم) أي من أجل
 اشتداد ضعف معنى حذفته للمساواة (قوله وزعم الخ) وبجواب أبي حنيفة عن الخبر بأن المعاملة الخ (قوله)
 مردود بان أهل خير الخ) أي والمعاملة التي تحتمل الجهالة مع الخ بين شدي وعش (قوله وتعلم
 الخ) ولو كان العامل صليماً تصح له أجرة التمل وبضمن بالاتلاف لأنه لا يسلم على الاتلاف لا بالتفصيل
 بتفسير مردد اسم على جوف قوله ثم تصح أي اذا عتدها بنفسه بخلاف ما لو عتده وليه لمصلحة فيني العدة
 كالجاره التي مثلاً وقد يشمله قول المصنف واصل بان وادى ماله أو ذاته لكونه ماله عا (قوله دون
 غيره) أي ما عدا التصرف (قوله تصح) أي فحق المولى والمغني عن تقديره وقد رويهم بتقديره ونفسه
 عقب جازر التصرف والمغني حديثه كذا في الرشي تصح من جازر التصرف وبهتامين لا فرق بين كونها
 لنفسه بالاصالة وبين كونها للصبي وبخون بالولية (قوله وليت المال الخ) عبارة شرح الرزق وعنى الولي
 الامام في سائر بيت المال ومن لا يعرف مال كمو كذا باستين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه وكذا في
 المغني والنهاية لكن لفظ كماله الزركشي (قوله من الامام) أي أو نائبه ولو تبين المال بعد ذلك هل يصح
 التصرف أم لا فيظهر والاقرب الاول لان الامام نائب المال ثم ان كانت الثمرة باقية أخذها والاربع على
 بيت المال اه ع (قوله أرض موليه) أي أرض بيته اه (قوله رقعة الثمر) عطف على منفعة الخ (قوله
 ثم مساواة الخ) عطف على بيجار الخ (قوله بسبب الخ) متعلق بقوله ان لا بعد أي بعدم العدة (قوله ورده
 البقي الخ) عبارة والنهاية ورد البقي الخ مردود كماله الولي العراقي بأنه لم يزل الخ اه (قوله انتصره)
 أي لابن الصلاح وقد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم أحد العقد إلى الآخر يحصل مجموعهما أكثر
 مما يحصل مع الانضمام فالو جماعتاً معاً ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث لم يحصل هذا الضم حصل أقل
 أو تعطل أحد العقدين ولم يرغب فيه فالو جحواً ما ذكره بل وجوبه وقد يشير إلى ذلك قوله لتعين المصلحة
 الخ ثم على ج اه ع (قوله بقى بالقرى والحقان) ولم يتصف التعطل ولعل الاقرب بحيث عدم الجواز
 لعدم المصلحة فليعبر (قوله ويحكمون به) أي خصاراً للجميع عليه اه ع (قوله الملتزم) (ومودع) أي
 ما روي عنه بعد المساواة عليه اه اه معنى (قوله وتكون وصاحباً لخصال الخ) وفاة والنهاية عبارة
 ومودعها التخل ولود كوا كذا اقتضاء خلافه مرجع الخلاف وقد ينزغ فيه بأنه ليس الخ اه قال ع
 قوله الخلاف هو صاحباً لخصال اه عبارة الخ قوله كونه تغلواً ولو ذكره مر ذكر أهل الخبر أن ذكر
 التخل قد تشرع اه قوله الملتزم (في سائر الأشجار الثمرة) احسن من الأشجار عملاً اساق له كالمطبخ ونصب السكر

(قوله مردود بان أهل خير الخ) يتأمل هذا الرد (قوله كانوا مستأمنين) أي وهم لهم أحكام المسلمين (قوله)
 وليت المال من الامام الخ عبارة شرح الرزق وفي معنى الولي الامام في سائر بيت المال ومن لا يعرف
 مال كمو كذا باستين الغائب فيما يظهر قاله الزركشي اه (فرع) لو كان العامل صليماً تصح له أجرة
 التمل وبضمن الصبي بالاتلاف لا بالتفصيل بتفسيره لأنه لا يسلم على الاتلاف مر (قوله لكن انتصره
 أبو زرعة إلى قوله وبأنهم اغتفر والغني الخ) قد يقال ان كان الحال بحيث لو لم يضم أحد العقد إلى
 الآخر يحصل مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالو جماعتاً معاً ما ذكره ابن الصلاح وان كان بحيث
 لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو تعطل أحد العقدين ولم يرغب فيه فالو جحواً ما ذكره بل وجوبه وقد
 يشير إلى ذلك قوله لتعين المصلحة الخ فليتأمل (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا أني أنه

العقد من لا استدراكه في الاستئجار من المصلحة فيه الترتيب على تركها ضاع التصرف والتمر (ومودعها التخل والغلب) للتصرف في التخل والحق به
 العيب بخاصة مع وجوبه بان كانوا انخرضوا وشيوا رصاً خصال لخاصة قول التخل مقصود منظر في بأنه ليس في معنى المنصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره للتدبير في قوله (وجوزها) أي على سائر الأشجار الثمرة

لقوله في الخبر السابق من
ثم أوزرع ولعموم الحاجة
واختير والجديد المنع لانها
رخصة فقتل من عودها
وعليه يتبع في القتل كما يحكمه
المصنف ومنع على أن يجبر
مفسدة تبعا للخلف والعيب
إذا كانت بينهما وإن كثرت
وشرط بعضهم تعذر أفرادها
بالقي فغير المزارع يتوعد عليه
فأما هنا جميع ما يأتي ثم
من اتحاد العامل وما بعده
ويشترط رقة المساق
عليه وتعيينه فلا يصح على
غير مرفى ولا على ميسم
كلحد الحد يقتضيان لا يأتي
فيه خلاف إحدى الصريحتين
السابقين لزم المسافة (ولا
تصح الخادرة) قبل اتفاق
المذاهب الأربعة (وهي
عمل الأرض) أي العاملة
عليها كإرساله وعبره في
الروضتين أشارا لمناقضه
وهي هذا العاملة (بعض
ما يخرج منها والبسندون
العامل ولا لزراعة وهي

هذه العاملة والبسندون
المالك للنهي الصحيح عنهما
ولسهولة تحصيل منفعة
الأرض بالاجارة واختار
جميع جوازهما وأقولوا
الأحد يتبع على ما إذا شرط
لواحد وزرع قطع تعسفة
ولا تخفى وأما
بجعل عررضي الله عنه
وأهل المدينة وبدياتها

وبالمعنى عن غيرها كالقول المذكور وما لا يقصد غيره كالقولين
مغني (قوله لقوله) إلى قوله وشرط في المغني (قوله في الخبر السابق) ثم وزرع) قد دفع بان قوله في الخبر
من ثم بعد قوله على فظلم مصر وف ظلم الخلف فلينأمل سم ورشدي وعش (قوله واختير) عبارة النهائية
والمغني واختاره المصنف في تصحيح التنبيه اه (قوله لا رخصة) في رد دليل القديم نظر لانه استدلل بعموم
التمري في الخبر لا بالاماس (قوله فقتل من عودها) قد يقال ودعا بمقاس العيب فان رقت بقتل شرط القياس
في العيب دون غيره قلنا هذا لا يقدم فرض الرخصة وتوقف القياس فيها أو يضاف عدم الحاق سائر الاجزاء
حيث أنه لم يتحقق شرط القياس لا لكون رخصة فليأمل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن المصنف
جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة سم على ج ارشدي (قوله وعليه) أي الجديد اه عش (قوله والعيب) الوارد
في المثل) أي اللوم اه عش عبارة القاموس والمقتل المكشور غير اللوم اه (قوله والعيب) الوارد
بمعنى أورد (قوله بينهما) أي بين الخلف أو العيب اه عش (قوله وشرط بعضهم الخ) عبارة النهائية وشرط
الزركشي بخلافه الخ اه وعبارة الغرر فان ساقى عليها تبعا للخلف أو عيب فلا يصح في الرخصة الصفة كالأربعة
و يؤخذ من التشبيه أنه يعتبر في ذلك عسر أفرادها بالسيق كالزراعة وكلام المارودي يفهمه اه وظاهر
صنيع المغني وشرحي الرض والمنع أن لا فرق حيث طاقوا وسكتوا عن قد عسر الأفراد (قوله وعليه) فيأتي
هنا جميع ما يأتي الخ) منه أن لا يقدم الزراعة ياتي بمعاقب المسافة كجاستي في شرطه هناك تناقض المسافة
على تلك الاجزاء عن المسافة على الخلف والعيب فلا يثبت البستان مع الخلف والعيب في غيرهما فقال سابقين
على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارن لعدم التأخر فراجع اه سم أقول وقد يفيد قول المغني والروض
مع شرحه في المزارعة ما صموا فهم الأول أنه لا يقتضي لفظ أحدهما عن الآخر ولكن لو أتى بلفظ يشملهما
كعاملين على الخلف والابيض بالنصف فبما كفي بل حكم فيه الامام الاتفاق اه حيث صرح بلفظ الخلف
والابيض (قوله على غير مرفى الخ) ولا على غير مرفوس كما يأتي قول المتن (ولا تصح الخادرة الخ) ولا المشاركة
المسماة أيضا بالناسفة موحدة بعد صادمهالة التي تغفل بالشام وهي أن يسلم اليه أراضا لغيرهما عنده
والشجر بينهما في فتاوى القفال أن الحاصل في هذه الصورة العمل والمالك الأرض أحرمت لهما عليه اه معنى
(قوله وعبر به) أي بلفظ العاملة (قوله وأشار) أي المصنف (الب) أي أن المزارع يعمل العاملة (هنا)
أي في التنازع (يقوله الخ) أي في تعريض المزارعة لا في تنافس (قوله واختار جمع) عبارة الغرر والمغني
وشرحي الرض والمنع واختار النوى تبعا لابن المنذر وابن خزيمة الخاطبي معهما معا ولو نفردين
لصحة أخبارهم وجواز أخبار النوى على ما إذا الخ اه (قوله الواحد) أي من المالك والعمل (قوله وزرع
قطعة) أي ما يخرج منها اه (قوله أخرى) أي قطعة أخرى أي زرعها (قوله بانها) أي أعمال عمر وأهل المدينة

لا يوجد فيه جوابا كذا وما كان الخرض إلا ان يقال هذا باعتبار ما من شأنه بآبار الجفر وبدى تهويل
التمري لفظ النص لطاع الذكور وحيد لا يلزم بناءه على القديم (قوله لقوله في الخبر السابق) من ثم أورد
زرع) قد دفع بان قوله في الخبرين من ثم بعد قوله على فظلم مصر وف ظلم الخلف فلينأمل (قوله لا رخصة)
في رد دليل القديم نظر لانه استدلل بعموم التمر في الخبر لا بالقياس وقوله الخلف فلينأمل (قوله لا رخصة)
عليه قياس العيب فان رقت بقتل شرط القياس أن العيب دون غيره قلنا هذا لا يقدم فرض الرخصة
ومنع القياس فيها أو يضاف عدم الحاق سائر الاجزاء حيث لم يتحقق شرط القياس لا لكون رخصة
فلينأمل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن المصنف جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة
(قوله وعليه في جميع ما يأتي ثم) منه كجاستي أن لا يقدم الزراعة ياتي بمعاقب المسافة كجاستي
في شرطه هناك تناقض المسافة على تلك الاجزاء عن المسافة على الخلف والعيب فلا يثبت البستان مع الخلف
والعيب على غيرهما فقال سابقين على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارن لعدم التأخر فراجع (قوله
وأشار اليه هابن قوله وهي هذا العاملة) أي لا في أن يضاف عمل قول المتن على معنى العاملة (قوله

وقال فعله بمقتضى في المزارعة ثلثها فثلاثة أوقية في الحمار وثلثها في البقر وثلثها في البعير وثلثها في البغال وثلثها في الحمير وثلثها في الخيول وثلثها في الدواب وثلثها في البهائم وثلثها في الطيور وثلثها في الحشرات وثلثها في الأسماك وثلثها في البرية وثلثها في البحر (١٠٩) الصريح عاقتي بلك في الحمار ففعل

(وقال الخ) أي وإن فعل العاقتي وأهل المدينة ليس بحجة اه وشدي (قوله فعل فعل) أي لم يزرعه (قوله زرع زرع) أي إذا جعلت العمله أخذت ما يأتي من السبكي اه كردى (قوله لكن غطته نفسه) التاج الفزاري وقال بعد المزمور وهو الأوجه معنى ونهاه قال ع وش وخرج بالزراعة الحماره فخصم وبه صرح ابن ج اه (قوله لكن في الحماره) كان الفرق أن الحمار في معنى مستأحر الأرض فزرعه أم أن يكون عطاها بخلاف المزارع فإنه في معنى الاجير على عل فلا يزرعه شي إذا عطل لأنه لم يستوف منعها ولا بشر اتلافها فلا وجه لزم سم على ج اه ع (قوله كازم) أي التاج (قوله كلامه) أي المصنف اه كردى (قوله صلب) أي عقد الحماره (قوله ترك السقي) في قال وض مع شرحه ترك سقيها أي الأرض عدا اه فغير بالعدم اه سم (قوله مع عطاها) أي خلاصه فسادها فلا يلزمه عمل وقد ينزل البذر بالأذن اه رشدي عباد السبعير قوله مع عطاها العلامة بأن كانت تابعة للمساقاة أو قلنا بالتزامن مع عطاها قلنا اه (قوله حتى فسدت الزرع) أي أو انقضى اه ع (قوله ضنه) هذا الشكل على ما قاله التاج الفزاري لأن الاجير لم يتعد ولم يفرط بما تقتضيه العين أي في غاية الأمر أنه ترك العمل الواجب عليه وهو الواجب ضمان آخر ولا يفرط بها خلاصه لأنه فرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على ج اه ع (قوله أو العنب) أي قوله لأن الزرع عاقتي المقتضى الأقوله خلاصه على جميع اليمين وقوله وكذا إلى المتن وإلى الفصل في النهاية الأقوله خلاصه لم وقوله بل بشرط إلى المتن وقوله واعترض إلى المتن وقوله وبشرط إلى المتن قول المتن (ياض) ولو كان فيزرمو عمو جود في جزاء المزارعة وجهان أحدهما كقول المتن كشى الجزاء فعمله بصلاحه فغنى ذلك لاختصاص التبعية بالياض بمجرد اه ع وشي وشرح إلى وض وسذكره الشارح قبل وأنه لا يجوز أن يتجار (قوله عليه) أي في المتن (قوله أنه تعدد) فلو ساق جماعة وزرعهم بقدر واحد صرح اه معنى (قوله على يابه) أي حقيقته وليس المراد به التعذر (قوله بخلاف تعسر أحدهما) كان أمكن إيراد الأرض بالزراعة وتعسر أفراد الغنل بالسقي اه ع قول المتن (أن لا يفصل) بضم أوله ونفع ثلثه بضمه أي لا يفصل العاقدان نهاية ومعنى وقد يقال اشتراط اتحاد العقد يفتى عن اشتراط عدم الفصل سم وع (قوله عا) النصف أي من ثمر هذا الشجر العين اه وشدي (قوله بان ياتيهم) أي بول وفصل

لكن غلطه التاج الفزاري) وهو الوجه مخرج (قوله لكن في المزارع) كان الفرق أن الحمار في معنى مستأحر الأرض فزرعه أم أن يكون عطاها بخلاف المزارع فإنه في معنى الاجير على عل فلا يزرعه شي إذا عطل لأنه لم يستوف منعها ولا بشر اتلافها فلا وجه لزم مخرج (قوله وصرح السبكي الخ) في الموضع وشرحه ما نصه فخصم فيها أي في المزارعة عاقتي السقي اه ع إذا جعلت بترك سقيها أي الأرض عدا لأنه فيه وعليه حفظه وهذا كرم الأصل في الاجل انتهى وفيه ما يقتضيه العمل والبعير ومفهوم قوله إذا جعلت (قوله ضنه) هذا الشكل على ما قاله التاج الفزاري لأن الاجير لم يتعد ولم يفرط بما تقتضيه العين التي هي في غاية الأمر أنه ترك العمل الواجب عليه هذا الواجب ضمان آخر ولا يفرط بها خلاصه لأنه فرط في العين التي عليه حفظها بترك السقي (قوله تعين حل التعدد الخ) كذا شرحه (قوله في المتن أنه بشرط أن لا يفصل بينهما) قد يقال اشتراط اتحاد العقد يفتى عن اشتراط عدم الفصل فلنأمل (قوله وأنه بشرط اتحاد العقد) لا يقال اشتراط اتحاد العقد يفتى عن اشتراط عدم الفصل لأن ذلك صحيح لكن المصنف اقتصر على اشتراط الثاني وهو لا يفتى عن اشتراط الأول فإنه المخرج لاشتراطه (فرع) لو أشتت المزارع ثلثه فصل القابل في القول وقدمها كتب المزارعة والمزارع والمزارع (فرع آخر) قال في الموضع والمعاملة تشملهما أي المساقاة والمزارعة قال عاملان على التخل والياض بالسقي وكذا الوجه أحدهما أقل أو شرط البقر على العمل انتهى وبظاهره أنه لو قال عاملان على هذين مشير إلى التخل والياض لم يصح لأن

الياض لم تصح المزارعة لأن تعدد العقد يزيل التبعية (و) الأصح أنه يشترط أن لا يقدم المزارعة على المساقاة بان ياتيهم باعتبارها لأن التاج لا يقدم على متبوعه

واشترط الباري بان ما زرع لانه بشر يملكه فارق عدم اشتراط بيانه في الاجازة (و) الاصم (ان كتاب البياض) بان اوسع ما بين مغاوس الشجر (كقطبه) لان القرض تعمير الاثر وادخاله لا يختلف (و) الاصم (انه لا يشترط تساوي اجزاء المشرط من الثمر والزرع) فهو شرط نصف الزرع وربع الثمر مثلا للعمال لان الزراعه وان كانت نابعه في حكم عقد مستقل وكون التفاضل بين الزايع من اهلها متغير ويغير بين هذه وزايله في بعث الشجر في عشرة وثمر الثمر في خمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان الثمرة قبل بدو غير صالحه اتفاقا لاداء العقد عليها وحدها (١١٠) من غير شرط قطع فاحتاجت لنوع قوى ولا كذلك البياض هناك لم يصرح بجواز الزراعه

الموجب كذلك لكن فصل القابل في القبول وقدم الزراعه قبلت المزايعتو اساقاهم بعد البطان اه سم اقول بل يشمله المتن اذا المراد ان لا يقدم الزراعه اعتبارا بقبولها بل بجل العامل القبول كقولهم قبلتم ما بعد قول المتن سابقين واولئك والظاهر فيه الصلحان الضمير حكايه لظاهر قبضه وفي سم ايضا ويظهر انه لو قال عاملنا على هذين مشير الثفل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافي التبعيه انتهى اه عش (قوله لانه شريك) اي المالك (قوله لان الزراعه) اي المزايعه (قوله ويرق بين هذين اذ اواله لهما) اي التفاضل التبعيه اه عش (قوله في بعث الخ) قد يقال المز بل لهما ليس هو التفاضل بل دليل الاحتياج الى شرط الصلح وان تساوى الثمنان اوردت الثمر كلهما والظاهر بل المز بل التفصيل لثمن الموجب لتعدد العقد قسم ورشدي (قوله لتبوع قوى) اي وهو الشجر بشرط ان لا يفرد الثمرة لثمن اه عش (قوله لهما) اي في شرح حوالا المزايعه الخ اي وصاحب القول لرايح قطع لقوله من المرحوح (قوله وقضيه كلامهما الخ) عبارة الروض وتصح المزايعتو على زرع مو جود تبع المساقاه اه سم (قوله فيما عا) اي في الصلحه تباعشر وطها اه عش (قوله بل بشرط الخ) فيمن ان العقد يبيد بغيره من ارضه لا يخار وتوصل لهذا اعطاه نهاية والغني (قوله لان الخ) لا يخفى ما في تقرير هذا التعليل بعبارة النهاية والغني له دور وكذلك الثاني يجوز كذا زراعه واجاب الاول بان المزايعه على معنى المساقاه الخ اه (قوله منهم) اي من اهل خبره فتكون هي اي المعامله معهم قول المتن (ارض) اي قرع او بياض مقفل بين الثفل او الغن اه معنى (قوله ان كانت له) الى القرع في الغني الاقوله وبهذا على المتن (قوله وسلم الزرع) اي الخ التفر (قوله في نظيره) اي عقد المزايعه الفاسد (قوله في الشر كذا الخ) بيان للتفصيل (قوله فيما اذا الخ) يدل من في نظيره (قوله انه لا شيء الخ) بان لكلام المتولي (قوله ورد) اي الاندخ (قوله بان يبايعه على القرض الخ) شبهه الاسنى اه سم (قوله لاتحاد المساقاه الخ) الاولى المزايعه (قوله فاعامل هنا) اي في المساقاه (اشبهه الخ) اي بالعمال (قوله او اوردت الخ) يحلف على قول المصنف اوردت الخ ولا يرد ادليس بقيد عبادة الروض مع شرحه فانها نوعا تبعا لم يصح كذا اوردت الخ وادعاه على وعليه الا حرم الحكم المستعبر في القلع اه (قوله وعليه لملك الارض الخ) قضيه انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل اوان الحصاد ووجهه انه انما زرع بالاذن بخصوص الخافه وان بطل لكن يرق عوم الاذن كذا الفاسدة عش واسنى (قوله ولكل على الاخر الخ) اي حيث سلب الزرع على ما مر من المتولي لان هذا لان شركة فاسدة اه عش (قوله ما صرف) كذا في امله بصيغة فعل وعبارة النهاية صرفه اه سيدعمر (قوله المقارنة تنافي التبعيه كالنقد فتابيل (قوله واشترط الباري الخ) كذا شرح مدر (قوله ويرق بين هذين اذ اواله لهما) اي المالك (قوله لان الزراعه) اي المزايعه (قوله ويرق بين هذين اذ اواله لهما) اي التفاضل التبعيه اه عش (قوله في بعث الخ) قد يقال المز بل لهما ليس هو التفاضل بل دليل الاحتياج الى شرط الصلح وان تساوى الثمنان اوردت الثمر كلهما والظاهر بل المز بل التفصيل لثمن الموجب لتعدد العقد قسم وقضيه كلامهما ليعطى الخ) عبارة الروض وتصح المزايعتو على زرع مو جود لانه فاعامل هنا) اي في المساقاه انتهى (قوله ورد بان يبايعه الخ) كذا شرح مدر واقصر في شرح الروض على الجزم بهذا القياس (قوله

الفاسد او جلا لاتحاد المساقاه والقرض في اكثر الاحكام فالعامل هنا شبهه في القراض من الشريك وكان الفرق بين وتفاوت الشريك والعمال ان الشريك يعمل في ملك نفسه فخرج من وجوب اجرة له لوجود تنوع شريكه بخلاف العامل في القراض والمساقاه اوردت بالخافه فالعامل لانه الزرع ينسب للبذر وعليه ملك الارض اجرة مثله ولو كان البذر لهما فاعامله لهما ولكل على الاخر اجرة ما صرف من منافعه على حصصهما (وطر يق جعل الفله لهما واولا اجرة في افراد المزايعه ان يستأجر) اي المالك العامل (نصف البذر) مشاعا (لنوع النصف الاخر) من البذر في نصف الارض مشاعا (وبعبر نصف الارض) مشاعا وبهذا جواز اعارة المشاع (او يستأجر نصف

السدر ونصف منه الأرض) سابعين (الزروع نصف الآخر) من البذر (فالنصف الآخر من الأرض) فبشر كانت في الغلة مناصفة ولا
أخر لأحد مما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع
وتفارق الأولى ههنا بان الاجرة ثم عين وههنا بين ومنفعة ثم عين من الرجوع بعد (111) الزراع في نصف الأرض وبأخذ الآخر وههنا

لا يمكن ولو فسدت منت
الأرض في المسدة لزمه بقية
نصفها ثم لا نلنا بالعار به
مضمون ونؤمن الطريق أيضا
ان يقرضه نصف البذر
ويؤجره نصف الأرض
بنصف عمله ونصف منافع
آلته فإن كان السخر من
العامل فن طريقه أن يستأجر
العامل نصف الأرض بنصف
البذر ونصف عمله ونصف
منافع آله أوبنه - هاتين
طرقه أن يؤجره نصف
الأرض بنصف منافع عمله
وآله ويشترط في ههنا
الاجارات وجود جميع

شروطها الآتية (فرع) *
أذن لقدر يقرض زرع أرضه
فجرها وهما الزراعة
فتران بينهما بذلك فأراد
وهنا أوبنه ههنا لان يقرض
أذن العامل له يصح لتقدير
الانتفاع بها يكون ذلك
العقل المحرم فيها ولا نها
صارت مرهون بنفي ذلك
العمل الزائدة بينهما وقد
صرحوا بأن لغو القصور
سحب التبريل ههنا باجونه
حتى يستوفى القصور
اذ اقرض قيمة لم يسو له ثم
وجد القصور حبس متى
برده ما قرضه على ما
(فصل في بيان الاركان
الثلاثة للاحترق في الزرع
المساواة وهراب العامل *

وتفارق الأولى) أي صورة أن يستأجره نصف البذر لزرعه الخ (هذه أي صورة أن يستأجره
بنصف منفعة الأرض الخ (قوله ثم) أي في الأولى (قوله وههنا) أي في الثانية (قوله ثم) أي في الثالثة (قوله
لنظر العطف وبأنه أي العامل ثم يمكن الجزاء به لو فسدت الخ (قوله وبأخذ الآخر) أي المسألة فيما يظهر
(قوله وههنا لا يمكن) لعل الفرق اشتغال المسقة ثم على عقاب العار به القى هو من العقود الجارية بخلاف ههنا
وظاهر إطلاقه عدم التمكن ولو وقع بنصف البذر وتلك نصف منفعة الأرض المالك فليزجج (قوله ولو فسدت
المنت) أي بغير الزراع قسم وعش ورشدي (قوله أيضا) أي كالطريقين المذكورين في المتن (قوله
ان يقرض الخ) أو أن يقرض نصف الأرض والبذر منها ثم شرع العامل بالعمل مغني وشرح المنهج (قوله
فان كان البذر الخ) أي بينه الطريق المصح للعبادة تتمم الكلام المصنف وها قال الجلي أي أو الحق وشرح
المنهج وطريق جعل الخلل لهما في الحار وولا آخره أن يستأجر العامل الخ اعش (قوله بنصف البذر الخ) أي
أو بنصف البذر ويشترع بالعمل ومنافع آله مغني وشرح المنهج (قوله وجوب جميع شر وطها الخ) أي
من الزرع وتقدير المدة وغيرهما اه مغني (قوله ولا نهما صلت مرهونة) ههنا على أن ههنا لا تعامله
اه سم أي يقول الشرع أذن لغيره في زرع الخ أي مراوعة فليزجج اه رشدي وظاهر أن المراد
أن الأذن في زرع الأرض المحتاج لذلك العمل فكم مرة عقد للاحترق (قوله لهما) الأولى لئلا يترك على النهاية
(قوله حبس متى الخ) وان كان الأصح خلافه اه نهاية أي في الغائب يخط عش (قوله على ما مر)
أي في القسمين بخلاف

(فصل في بيان الاركان الثلاثة) * (قوله في بيان) أي قوله ولو ساقا في ذمتي النهاية الآتية ووقع الخ قيل
ونوله وياقوتونه ان علم الخ يفسد (قوله الثلاثة للاحترق) أي العمل والنمر والصيق وأما الثلاثة للاحترق
أي العاقدان والمود وقد قدرت اه عش (قوله وهراب العامل) أي ما يتبع ذلك كون العامل ونصب
للمشرفا ثابت بخانة العامل وخروج النمر مستحق قول المتن (يشترط) أي لصحة المساقاة (قوله فكسار الخ)
عبارة النهاية لثالث غير من أحدهما ففسد العقد كالقراض ثم لو شرط نفقة في المالك على العامل لم يلزق
قدرت فذلك والأزالت على الوسط المعتاد اه قال عش قوله حر غير من الخ ومن الغير أجبر أحدهما
اه (قوله بينهما) أي المساقاة والقراض (قوله في ذلك) أي في الاشتراط الثالث أي في جواز الو (قوله على
أن فرقه) أي ما قرضه (قوله ودما مر) أي في البيع بعد قول المتن وقبض المنقول تحوله اه كروى
(قوله ان الباع الخ) بيان لما مر وياق (قوله تداخل على القصور والمقصود عليه) أي وان غلب الأول قول المتن
(واشترأ كهما به) فلو ساقا بدراهم لم تنتفعه ساقا ولا ساقا للاحترق الا فاضل الاعمال وكان متعلوما مغني وشرح
الروض (قوله بالجزية) أي وان قل كزمن الخ فموسو ساقاه على نوع كصعاني بالنصف وآخر كحوة
بالتث جميع ان عرفا قد قل من النوعين والافاضلة بين الغرو فان المشر وط فيما قل قد يكون أكثر وان
ساقاه على النصف من كل منهما مع وان جهلا قدرهما وان ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقه على آخر
بالتث فساد الأول بشرط الفساد وأما الثاني فان عقده محال فلا فساد الأول فكذلك والافاضة مغني وأخى
(قوله في الثانية) أي وله الاجرة في الأولى وان علم الفساد لانه دخل طلبة اه عش أي على مسألة النهاية

ولو فسدت منت الأرض الخ) أي ففسد بقدر سبب المزروع (قوله ولا نهما صلت مرهونتا الخ) ههنا بدل على ان
ههنا لا تعامله (قوله حبس متى الخ) وان كان الأصح خلافه شرح مر (قوله على ما مر) أي من الخلاف
(فصل في بيان الاركان الثلاثة للاحترق الخ) * (قوله تقدر وولا آخره في الثانية) وارجع لفساد شرح

(يشترط تخصيص الثمر بهما) فلو شرط بعهة كالث فكسار في القراض بتخصيله ووقع لشروح الفرق بينهما في بعض ذلك وليس يصح على
ان فرقه في نفسه غير صحيح أيضا كما يعرف بتأمله مع كلامه قبل صواب العاراة اختصاصهما بالثمر اه وودما مر وياق أن الباه تداخل على
المقصود والمقصود عليه (واشترأ كهما به) بالجو تفتقر لما مر في القراض ففي على ان الثمرة كلها كالأولى تقدر وولا آخره في الثانية

ان علم الفساد وان لا شيء يظهر مامر وتعد افعال شرط الثمر لو احدثوا العيب لانه خروا محتاج لهذا مع فهمه مما قبله لانه قد فهم منه ايضا ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه (112) لاحدهما ولو ابعده لانه مع الاختصاص والشرط فيصدق بكونه له سما على الاجام ولو

ساقا على ذمته ساق غيره أو
عنه فلا فان فعل ومضت
الدية انفسخ العقد والشرط
للمالك ولا شيء لازل مطلقا
ولا لثالث ان علم فساد العقد
والافله احر مثله على الاول
وكذا حيث قدمت نظير
ماصر في القراض (والعلم
منهما) بالنسبة بالجزئية
ومنها بيننا لعله على المناصفة
(كالقراض) في جميع ماصر
فيه ولو فارت بين الشئتين في
الجزء الشرطي لم يصح على
مال في الرصة واستعرض
ونرج بالشر ومثله القنو
عشما ويخ الجرد واصله
وكذا العرجون على أحد
وجهين بقية ترجمته ان
أزديه أصل القنو كما هو
أحد مدلولاته المذكورة
في القاموس واللفظ يخص
به المالك فان شرطت الشركة
فيه فوجهان وأوجههما
فسادها لخلاف قضيتها
ثم رأيت شيخنا قال ان العصة
أوجه وأشروط للعامل يعطى
قطعا ومرات العامل عاك
حصة يظهر والشرط وحده
ان تعد قبل ظهوره والا
ملاك العقد (والأظهر صحة
المساقاة بعد ظهور الثمرة)
كأن قبل ظهوره على أدنى لانه
أبعد عن القرد ولو قورع
الآفة في كثير من المثلثة
المعوم فليس اشتراط جزء
منه كاشتراط جزء من

والمنفي وأما العتقة فانها فصلت في القراض في الأولى أيضا بين العلم بالفساد فلا شيء وبين الجهل بذلك فلا
الآخر (قوله علم الفساد) خالفه النهاية والمنفي فقالوا ان جهول الفساد (قوله نظير ماصر) أى في
القراض (قوله ان شرط الثمر لو احدثوا العيب) لعله فيما اذا كانت الحدية يقتضيه على الخلل والكرام
(قوله الشر) بالثالث لثالث في أكثر النسخ ولعله من تحريف النسخ أو أصله بالثالث (قوله وهذا) أى قوله
واشترا كهم فيه و(قوله مما قبله) أى من قوله يشترط تخصص الخ (قوله منه) أى مما قبله و(قوله
أيضا) أى كقوله الاشتراك (قوله وما بعده) أى لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال ان
ما بعده يعني عنه (قوله لانه) أى الشر (قوله ساق غيره) ثم ان شرط له مثل نصبه أو دونه فقال أو كقوله
نصبه مع العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزائد بشرط الصفة وزنه ان يعطى لثالث الزائد أحر المثل
اه معنى زاد شرط الرض نعم لو كان الثاني عالما بالحالة فظاهر أنه لا يستحق شيئا ذكره الأذرى اه
وقوله لا يستحق الخ أى الزائد (قوله أو عنه) أى قوله وكذا في النهاية والمنفي والروض مع شرحه (قوله
ومضت المدة تنفسخ العقد) أى تنفسخ بعض المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقد اه سم عبارة النهاية
انفسخت بقى كالمعمل أى بغير العمل بعض المدة أو بعمل الثاني لا بمجرد العقد اه (قوله مطلقا) أى
علم الفساد ألا (قوله ان علم فساد العقد) أى وإنه لا شيء (قوله نظير ماصر الخ) أى فلو فسدت المساقاة وأتى
المامل بالعمل استحق جزءا من ثمره ولعله والمثلية كالمثل في ماصر الشرار حر في عامل القراض
أنه يستحق الجزء وان علم الفساد لا اذ قل المامل بالثمر في الشرط فلا أحره للعامل اه عش وقوله لا شارح
مر أى بالمنفى بخلاف العتقة (قوله ومنها) أى قول المنزوي بشرط أن لا يشترط في النهاية القول وكذا
العرجون إلى اللفظ (قوله ومنها) أى من الجزئية بيننا اه عش وأما المنفى وكذا ما هنا قول المالك على
أن كان النصف اه (قوله وأعرض) بل قبله تحريفه ولو اخرج من المقر بخلافه اه نهاية عبارة
الروض لم يصح اه وبعبارة شرحه ووقع في الرصة لم يصح وتحريف اه (قوله الجرد الخ) فاعلى
خرج (قوله واصله) أى الجرد (قوله وكذا العرجون الخ) اعتمد القرد (قوله ان زاد الخ) عبارة عش
والقنوه يجمع الشمارج أما العرجون وهو الساعد فملاك انتهى شيخنا الزيادة (قوله واللفظ) أى
الكرام وهو عطف على الجرد اه (قوله وأوجههما فسادها) اعتمد مر و(قوله وأشروط للعامل
بطل قطعا) هذا يؤيد البطلان فتأمل اه ثم أى في اشتراط الشركة (قوله فيخص به) أى بما يخرج
بالشر وكذا يحير فيه (قوله فوجهان الخ) عبارة النهاية لم يجز خلافه لبعض المتأخرين اه أى شيخ
الاسلام عش أى في شرح الروض وتبع المنفى (قوله مر) أى في القراض (أن العامل) أى في المساقاة
(قوله فيه) أى الشر قبل بدو الصلاح (قوله بل قبل بدو الصلاح) اذ جعل عوض العامل من الثمرة
الموجودة بخلاف الواسطة على الخلل الثمر على ما يجرد من غير العلم فلتضع قطعا اه معنى (قوله ولو في
البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي قهر في الصفة فيصع فيما لا يدسلح
ويفسد فيما لا يصلح له ولو ساق على ما لا يدسلح فقط فبين أن يصح بشرط تألف العمل في صورتين
على ما لا يدسلح وحده ولا يدخل ما لا يدسلح تبعاً وقد يتوقف في هذا الشرط سم على حجج ومقتضا
ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لما نال به من القياس على البيع وقيمالا لا يدسلح تابع لما لا يدسلح

مر (قوله وما بعده) عطف على لهذا ش (قوله ان فعل ومضت المدة) أى سم ترك العمل (قوله ومضت
المدة) أى لا بمجرد العقد (قوله لم يصح على ماقى الرصة) عبارة الرض لم يصح قال في شرحه ووقع في الرصة
لم يصح وهو تحريف اه (قوله بمثل القنوا الخ) اعتمد مر وكذا قوله وأوجههما فسادها (قوله أو شرط
للعامل بطل قطعا) هذا يؤيد البطلان فتأمل (قوله ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع
في
التفصيل (لكن) لا مطلقا بل (قبل بدو الصلاح) لتمام معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فمتنع قطعا بل قبل
اجابا (ولو ساقا على روى) غير مفروض بنسخ فكسرها المصلحة فحقبة تشددة وهو صغير الخلل (لغيره) بكونه الصغير (أزمر) ثم اذا أحر (لهما)

في صحة بيعه مطلقا وبشرط الا بقاها وقباضه ان مال اليد وصلاحه تابع لمبادا صلاحه فيسقط في الجميع اه
عش قول المتن (ولو ساقا على ودى الخ) عبارات الغني وبشرط في الشجر المساق عليه ان يكون مقر وسا فليس
وعلى هذا لو ساقا الخ اه قول المتن (لم يجر) فاذا وقع احدى الصورتين وعلى العامل فله اجر والمثل على المالك
ان توقعت الثمرة في مال الدافلا وهه اجرة الارض افضال كانت له ولو كان الفراس للعليل والارض للمالك فلا
أجره له ويلزمه من الارض مغنى وروض مع شرحه وأقره سم (قوله لانها رخصة) أى المساقاة (قوله
منها) أى المساقاة على ودى الخ وكذا صغيرها وصغير جوارها (قوله على ذلك) أى المنع (قوله والشجر
للمالكه) أى على المنع اه سم (قوله وعليه لذي الارض الخ) أى فبما اذا كان الفرس للعامل اه وسدى عبوة عش قوله
الارض و (قوله كان على ذى الارض الخ) أى فبما اذا كان الفرس للعامل اه وسدى عبوة عش قوله
وعليه لذي الارض الخ هذا مرعى فى أنه محل على مالى كان الشجر للعامل والارض للمالك ولكن المتبادر
من المتن أن الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كان على ذى الارض الخ اه (قوله هنا) أى فبما
اذا كان مال الشجر في المساقاة على الودى غير مال الارض (قوله ما رآه الخ العارية) أى من صغيرها ملك
الارض بين بقية الشجر بالاجرة وتلكه بالقيمة وقطعه وغرم أرض نفسه قول المتن (فان قدر) أى في عقد
المساقاة خزان آله على حزمين الثمر و (قوله غالبا) أى تكتمس من ثمره مغنى (قوله وان كان أكثرها
الخ) أى المدة كلوساقاة خمس سنين والقيمة يطلب وجودها في الخمس خمسة اه مغنى (قوله فيه) أى في
الأكثر و (قوله لانها) أى سنى المدد المقدر اه أسمى (قوله فان لم يجر الخ) صلو الغني فان اتفق أنه لم يجر
لم يسقط العامل شيئا كلوساقاة على الفرض الثمرة فلم تفر اه (قوله فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة الصغير
المتوقعة قال في الرضى مع شرحه ولو ساقا عشر سنين لكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشر قبل فان
أعرب في العاشر فلا شيء في الثمر للعامل لانه لم يطعم في شيء منه انتهى اه سم وعش (قوله في هذا الحالة)
أى فيما لو كان الودى مقر وسا بشرط الخ ولا يتخصص الحكم بهذه الصورة بل مقتضى ما علة به أن هذا يجر في
جميع صور المساقاة حيث لم تفرج الثمرة وسيأتي التصريح به في آخر الباب اه عش (قوله ولا يفرجها
غالب الخ) والنفي يرجع لقد كانوا الغالبوا معنى وان اتى غلبة الأعمار فيها بان أمكن فيها لا تخار لآخر أو
عدم عدمه وأستوبأ وجه الحال (قوله في الأخيرتين) أى صورتي الاستواء والحمل (قوله لانه طلع) قال
في شرح الرضى مع أن المساقاة باطله اه نخرج بذلك ما إذا صح بان قد مدت الى المدة التي تفرج فيها غالبا
فانه لا شيء له اذا اتفق عدم الأعمار وان كان عمل طامعا كلوا فارضه فلم يرجع كاحس به الرضى: شرحه قبل

ولكن ينبغي تفريق الصفة فصعق في مابد صلاحه بنفسه فيما يبد صلاحه بشرط تاقى العمل على مال
يبد صلاحه وحده بان تخير بينه ولو ساقا على مالم يبد صلاحه فقط فينبغي أن يصح هذا الشرط ولا يتخصص
مابد صلاحه بتوقعه في اشتراط هذا الشرط في الماستين فلست أسئل (قوله بالمستين لم يجر) قال في
الرض و شرحه فان وقع ذلك وعلى العامل وكانت الثمرة متوقعة في المدة فله أجرة عمله على المالك والدافلا
لان كان الفراس للعامل فلا أجرة له بل يلزمه للمالك أجرة الارض فان كانت الارض للعامل اسقط أجره له
وأرضه انتهى ونوه اسقط أجره له اذا كانت الثمرة متوقعة أخذ بما تقدم (قوله والشجر للمالكه
الخ) أى على المنع (قوله كان على ذى الارض الخ) ينبى فبما اذا كان مال الشجر استأجر ينبى ان المراد
بذى الارض المستأجر (قوله فان لم تفرج فلا شيء له) أى وان أعترف له أى ان أعترف بما توقع فيه أعمالها
لا مطلقا قال في الرضى ولو ساقا عشر سنين لكون الثمرة بينهما لم توقع الا في العاشر قبل فان أعترف قبلها أى
العاشر فلا شيء منه أى في الثمر للعامل لانه لم يطعم في شيء منه انتهى (قوله في الآخر الخ) اعتمد به
(قوله لانه طلع) قال في شرح الرضى مع أن المساقاة باطله انتهى نخرج بذلك ما إذا صحت فانه لا شيء له اذا
اتفق عدم الأعمار وان كان عمل طامعا كالأرض فارضه فلم يرجع كاحس به الرضى: شرحه قبل
فيما عايناه لم تفرج فانه لا يسقط أجرة كلوا فارضه فلم يرجع ولو أعترف في العلم من ثمر اسقط العامل حصته

(لم يجر) لانها رخصة ولم ترد
في مثل ذلك وحكى السبكي
عن قضية المذهب الاربعة
منها معترضه على حكم
قضية الحنابلة بها ونقل
غيره اجماع الامتثل ذلك
لكنه معترض بأن قضية
كلام جمع من السلف
جوزها والشجر للمالكه
وعليه لذي الارض أجرة
ملها كان على ذى الارض
والشجر أجرة العمل
والا لانه باقى في القاح
والأبقية هنا ما رآه
العارية (ولو كان الودى
مقر وسا بشرط له) معاملة
فقد بل أوكسه (خزان
الفر على العمل فان قدره
مدة يفر فيها باصم) وان
كان أكثرها ثمرة فله لانها
حيث يشأ ثباته الشهور من
السنة قالوا احدتان في تفرج
فلا شيء له وفي هذا الحالة
لا يصح بيع الشجر لان
العامل حقا في الثمرة المتوقعة
فكان البائع استثنى بعضها
(والا) يفر فيها باصم (فلا)
يصح لعلها من العوض
سواء علم العلم أم غلب أم
استويا لم يجعل الحال نعم
له الا جرة الاخيرتين لانه
طلع (وقيل ان تعارض
الاحتمالان لا يغلو وعدمه
على السواء مع) كالقراض

ورديان الظاهر وجودا ليجتنب خلاف هذا (وه مساقاة شرية) في الشجر اذا شرط له (زيادة) معينة (على حصته) كما اذا كان بينهما نصفين وشرط له ثلثي الثمر فان شرط قدر حصته (١١٤) يصح لعدم العوض وكذا لا جرة بخلافه اذا شرط له الكل كما مر واستشكل هذا

ذلك اه سم ومرجع المغني وساقى عنه وعن النهاية التصريح بذلك ايضا قول المتن (وه مساقاة شرية) (الح) اي اذا استقل الشريكة بالعمل فعملها به وبغني اما اذا لم يستقل بان شرط له معاونته في العمل فيفسد العقد كالساقى احيانا بهذا الشرط فان عاونه واستوى عملها فلا جرة لاحد منهما على الآخر وكذا لا جرة للمعاون ان زاد له بخلاف الآخر اذا دعي له فلا جرة عليه بالحصة على التعاون لانه لم يعمل بمناصفين وروى مع شرحه (قوله قدر حصته) اي اودونه اه معنى (قوله واستشكل هذا) اي مسئلة الكتاب اه معنى (قوله قال) اي السبكي (قوله لانه لا فرق) (الح) وهو العمد ولو ساقى احد الشريكتين على نصيبه اجنيا بيا بغير ان شرط له ان يصح كجاري عليه ان المقر في شرح ارشدوا وفق به والرد جماعة تعالى بخلافه بعض المتأخرين وان ساقى الشريكة نالها لشرط معرفته بحصة كل منهما الا ان تقولوا في الشرط فلا بد من معرفته بحصة كل منهما اه تنبيه بخلافه المعنى في المسئلة الاولى وله والشرح للعرض في الثانية وهو قاطا لهما في الثالثة عبارة المغني بعد ذكر كلام السبكي والذي ينبغي ان يقال ان قال ساقى على كل الشجر لم يصح اذ غني نصي او اطلق مع والظاهر ان قال شريكتي مساقاة احد الشريكتين على نصيبه اجنيا ولو بغير ان شرط له الاخر اه (قوله وعليه) اي ظاهر كلام غير أبي الطيب والرفق كالمتن (الح) (قوله لانه يتغير في مساقاة) (الح) هذا بناء على تفرقه بينهما في هذا الحكم كما ساقى في الاجارة في شرح ولو استأجرها لترضعت وتعلقا بغيره من الخ لكن سنين في هاشم ذلك المثل ان العقد بخلافه سم على حج اه عرش ورشيدى (قوله لانه مساقاة) اي قوله ويرق في النهاية الا قوله فأتى هذا المتن (قوله لم يرد في الاعراض) والراعي هو الذي يرد في واقعة المغني (قوله كونه) اي المصنف و (قوله ما عليه) اي العامل و (قوله ثم ذكر حكم) عطف على جملة قدم و (قوله وشرط الخ) مامصدية ولو زائدة و (قوله وعكس هذا) اي في المساقاة عطف على قوله في القراض فدم الخ و (قوله بان الاعمال) متعلق بقوله ووجه و (قوله ففقدت) الانسب فقدمها و (قوله ثم ذكر الخ) عطف على جملة ففقدت و (قوله وهنا بالعكس) عطف على قوله ثم قلنا الخ و (قوله ثم ذكرها) الاولى ثم ذكرها (قوله فاذا شرط) الى قوله ويرق في المغني الا قوله ونص البويطي الى المتن وقوله نظير ما مر الى المتن (قوله لم يرد في الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فالشرط على المالك معقد بخلافه لشرط طاع على المالك مع عدمه لا بشرط يد ولا مشا كفي تدبير فانه يصح ولا بد من معرفته بالروية او الوصف ونفقه على المالك يحكم المالك فالشرط عليه وكان تاكدا ولو شرط في الثمرة بغير تقدير بجزء معاصم لم يصح أو شرط على العامل وقد رتب مع ولو لم تقدر مع اصفا

بأن على الاجير يجب كونه في خالص ملكه الشئ تاجر وأجيب السبكي بأن صورة المسئلة ان يقولوا ساقى على نصيب وجهما ساقوا ولو الطيب كل شر في قال لكن ظاهر كلام غيرهما كالتن أنه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديقة أي وعليه فقد يجب بانه يتغير في المساقاة لا يتغير في الاجارة (ويشروط) لخصه المساقاة ان لا يشترط على العاقل ما ليس من جنس أعمالها التي سذكر كقرى بها أنها عليه فلا اعتراض عليه من خلافه في زعمه ووجه كونه في القراض قدم ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ما ليس عليه وعكس هنا بان الاعمال ثم قليلة وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف ففقدت ثم ذكر حكمها وهنا بالعكس فقدم حكمها ثم أثبت لطلول الكلام عليها فاذا شرط عليه ذلك كمنه حذارا لحد بقتل يصح العقد لانه استأجر بلا عوض وكذا شرط طاع على العامل على المالك كالسقي ونص البويطي انه لا يضر شرطه على المالك وبه من المأوى ضعيف (وان ينفرد) العامل (بالعمل) نعم لا يضر شرطه على عبد المالك

مع نظير ما مر في القراض بل أولى لان بعض أعمال المساقاة على المالك ذبا في هنا جميع ما مر ثم (واليد في الحد بقة) فالعرف ليعمل حتى شاء فشرط كونه بيد المالك أو عبده

فالعرف كلف وإن شرط العامل عمل الغلام في حوائج نفسه أو استجار معاونة يجوز من الثمرة أسن غنمها
من مال المالك لم يصح العقد أما إذا جعلت الأجر من مال العامل فانه يصح اه (قوله مثلا) أدخل به أجيته
الحر والظاهر أنه لا فرق وأن المار من استحقاقه وان كان حرا اه شرح الرض (قوله ولا يؤخذ)
أي ولا يؤخذ بمدة لا يشرفها إعادة اه عش أي كسر (قوله وهذا) أي بالشرط معرفة العمل الخ (قوله)
ولوا ذكرت الثمرة) أي التي ظهرت في المدة التي توقع ظهورها فيها اه عش وقد مر من المعنى والروض
مع شرحه سم مثله (قوله وعلى المالك التيقن من التمتع) خلافا لما في الانتصار والمرشد أنه عليه ما
له نهاية زاد المعنى ولا يلزم العمل أجرة بيقين حصته على الشجر إلى حين الادراك لأنه يستحقه أجرة مدركة
بحكم العقد اه (قوله التيقن) في نسيج السقي بعبارة النهاية التيقن صورته في وجود أصل الشارح
مقطعة أقرب إلى التيقن اه سيعر (قوله يفرق بين هذا) أي حيث لم يضمن التمتع به عليه ما مع
أكثر أحكام في الثمرة ولاشارة بقوله هذا وقوله لا في هذا إلى ما لو قضت المدونة للثمر طلع أو بلغ (قوله)
غير مقصودة منه) أي من جهة العامل ويحصل أن الضمير راجع إلى العقد بقرينة الحكم فلا تقدر في
الكلام (قوله ولا لحق للعامل الخ) عبارة للمنفى وإن لم يحدث الثمر إلا به. المدة فلا شيء للعامل اه زاد
النهاية وأقره سم وهو صحيح أن تأخر لا يوجب عارض فإن كان بعرض كبير ودلوا له طلع في المدة استحق
حصته لقول المأوردى والرياء الصريح أن العامل شرك اه قال الرشيدى قوله حر لأب سبب الخ أي
والصوره أن المدة يطلع فيها حتى تصح المسافة وقوله حر لقول المأوردى والرياء في الخ بضرورة القسوت
وأما حدوث الطلع بعد المدة في الحادى والبصر ثم إذا طلعت بعد تقضى المدة أن الصريح من المذهب أن
العامل شرك بل هو الثمر بينهما لا نكرة العلم حادث على ملكهما ولا يلزم العمل بعد انقضاء المدة من أمهاتنا
من قال العامل أجبر فعلى هذا لا يفرق في الثمرة الحادثة بعد انقضاء المدة بل له أجرة المثل فالخالفين على
أنه شرك كأدأجيته انتهت اه وعلى عش قوله حر استحق حصته وعليه فهل الخدم على المالك أو العامل
فيه نظر وقضية اطلاعهم على العمل الأول ونقل بالمرس عن بعض الوهاش ما وافقه اه أقول ما مر اتقاع
الرشيدى من قوله ولا يلزم العمل الخ في الشارح في مسئلة انقضاء المدونة للثمر طلع أو بلغ من أن التمتع على
المالك صريح فيه (فرع في) النهاية وأقره مؤلفيها ومما حصل له لو كان الخلف المعقود عليها بما يشترى
العالم خرين قال آخر مرتين معا قبل انقضاء المدة استحق العامل حصته منهما فان أعرت الثانية بعد
انقضائها فالأجرة له فيوزجها للمالك ولا لحق للعامل فيها اه وينبغي تقييده أخذها بما مر عنه مما لا كان
التأخير لا يعرض بخلافه ولا للعامل منها حصته كالأولى (قوله أي جذاذه) أي قوله لكن الذي في المنفى
والى التبيين في النهاية (قوله كقوله) أي أن المراد بالادراك الجذاذ قول المتن (يكذا) أنهم يعبر به بكذا
اعتبار ذكر العوض فلو كانت عليهم مبيع وفي استحقاقه الأجرة وجهان أو جهتهما ثم شرح حر اه سم
وقال المعنى أو جهتهما عدم الاستحقاق اه قال عش قوله حر أو جهتهما أي وإن لم يفسد على

(قوله ويستثنى عن العمل) كذا شرح حر وهل يشكل اختلافه في الأقل مع قوله الآخر أن التمتع
وهو طلع الخ المقصود عدم استلزامها للاستثناء الآن بغرض هذا فيما إذا كان انقضاء العمل كونه
طلعا أو طعا معارض (قوله على بيقينها بالأجرة) وان انقضت وهو طلع الخ) قش شرح حر وان لم يحدث
الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرضوه وهو صحيح أن تأخر لا يوجب عارض فإن كان بعرض كبير
ولولا لا يطلع في المدة استحق حصته لقول المأوردى وكرويا في أن العامل شرك بل لو كان الخلف المعقود
عليها ما تقرر في العام مرتين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يوزج المالك
بها أو يكون العامل شركا به فلا تفرقة عام فيه احتمال والاوجه لأول اه (قوله وعلى المالك
التيقن من التمتع) خلافا لما في الانتصار والمرشد أنه عليه ما شرح حر (قوله ويفرق
بين هذا) أي ما لم يكن التمتع به عليه لا اشتراكا (قوله في المتن بكذا) وأنهم قوله بكذا باعتبار

مثلا ولو مع بد العامل
بفسدها (ومعرفة العمل)
بجدة لا تفصل (بقد والمدة)
كسنة) أو أقل إذا قل مدتها
ما يطلع فيها الثمر ويستثنى
عن العمل (أو أكثر) إلى
مدة تيق فيها العمل من غايها
لاستغلال فلا تصح مطالعة
ولا مبدء لانه عقد لازم
وكانت كالأجرة وهذا مما
خالفت فيه القراض والسنة
المطابقة به ويصم شرط
غيره أن على ما أوردت
الثمره قبل انقضاء المدة
معمل بيقينها بالأجرة وإن
انقضت وهو طلع أو بلغ فله
حصته منه وعلى المالك
التيقن والتعهد إلى الجذاذ
ويفرق بين هذا والشر يكين
بأن شر كالعامل هنا وقعت
تأخيره غير مقصود منه فلم
يلزم به بيقينها ولا لحق
للعامل فيما حدث بعدها
ولا يجوز التوقيت بدراك
الثمر (أي جذاذه كقوله)
السبكي (في الأصح) العمل
به فانه قد تقدم وقد تأخر
(صحتها) صريحها كناية
فمن صارت لها (صانيتها) على
هذا الخلف (أو الغلب
(بكذا) من الثمرة

لأنه الموضوع لها (أو سلمته إليها) أو عمل عليه - ما وقعهه بكذا الأداء كل من هذا الثلاثين معنى الأول ومن ثم اعتدوا من الرقعة مصرحتا
 لكن الذي اعتداه السكرو الأذرى أنها كناية (ويشترط القبول) لفظا متصلا بظاهر ماضي البيع ومن ثم اشترط في الصفقة ما ماضيها ثم لا
 عدم التأكيد ونصح بإشارة أخوس وبكاتبه التوثيق ومن ناطق دون تفصيل الأعمال) ولا يشترط التعرض في العقد ولو بغير لفظ أساقفة
 على الواجب لأن الحكم فيها العرف كإقال (١١٦). (ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف الغالب) لأنه يحكم في مثل ذلك هذان كان

ع- رف غالب يعرفه ولا
 وجب التفصيل فيما عدل
 العامل) بنفسه أو نائبه عمل
 (محتاج إلى إصلاح النذر
 واسترادته مما تنكره وكل
 سنة كسفي) إن لم يشرب
 بعروقه ولوا به كصلاح
 طرق المعاداة للدولاب
 وفتح رأس الساقبة أي
 الفناء وسد هاء السقي
 (تنبه) فذكر الجعل
 ما ذكره رابع للسقي يجعل
 حقيقة وجوابه أنه أي
 به إيصال الماء بتوابعه
 ما يحصله فلا حاجة وثقة
 (نهر) أي يجري الماء من طين
 وغيره (واصلاح الأباجين)
 وهي الحفر حول النخل التي
 يثبت فيها الماء) شبيه
 بالآنية التي ينسل فيها
 (وتلغج) وهو وضع بعض
 طلع ذكر على طلع أنثى
 (وتحجج حشيش) ولوريلها
 والملاحة عليه لغتوان كان
 الأشهر أنه الأساس (وقضان
 مضر) لانتفاء الصرف
 ذلك وقيد ما عليه بالعمل
 لأنه لا يجب عليه عين أصلا
 فهو طلع يلغج وهو مضر
 تحفظه العنود عن الطل
 على المالك (وتعريش حرب
 به) أي التعريش (عاذم)

قياس ماره غير مرة هنا في القراض اه (قوله لانه) أي لفظا حاقبتك على هذا الخ (قوله لاه) أي للمساواة
 (قوله) ومن ثم اعتدوا من الرقعة - مصرحتا) وهو الظاهر معنى ونهاية وشرح الروض قال ع-ش وهو
 المعتد اه (قوله ولو بغير الخ) أي ولو كان العقد غير الخ (قوله على الوجه) وقفا لانه ينفى (قوله
 لانه يحكم) إلى التشديد في معنى قول المتن (على العرف الغالب) أي فيها في العمل معنى ونهاية (قوله هذا
 الخ) تفيد للمتن والمشار إليه كناية على الإطلاق وجهه على العرف الغالب في جعل العقد قول المتن (وعلى
 العامل) أي عند الأخلاق اه معنى (قوله عمل ما يحتاج الخ) قد أشرنا على ما جرى ذلك أن تقول
 يعني عند تفسير ما يعمل اه سم (قوله يجعل حقيقة) أي إذا التبذار ما رقي جميع ما يشوق عليه وصول
 الماء (قوله أي يجري الماء) الخ قوله فلم ينفذ في المعنى والحقه وهو ما دل في النهاية قول المتن
 (نهر) أي و بئر اه معنى (قوله من طين الخ) متعلق بفتح الخ قول المتن (يثبت) أي يجمع قول المتن
 وتلغج وقد يستغنى عنه لكون الأثالث تحسب الخ كور فعمل الواسع المذكور لها نهاية ومعنى
 قول المتن (وتصليح الخ) أي أو التثاقول المتن (وقضان) بضم القاف وكسر هاء جمع قضيب وهو العن
 وقيدنا الخ) انظر هلا أن هذا من جميع ما على العمل اه رشدي (قوله وقد نال عليه العمل الخ) يعني
 عن يادته تفسير ما يعمل كاه سم قول المتن (وتعريش الخ) وهو أن ينصب أعوادا ونظاهاو رفع
 الغن على ما شرح من هج معنى (قوله وضع حشيش الخ) بالجر عطفا على سقي فلو أن حشيشه أدخل في
 حفظ الثمر كجعل المعنى لكان أنسب (قوله من نحو سوار الخ) أي كالأناير اه معنى (قوله فأنونة عليه)
 أي العامل معتد (قوله لكن قال الأذرى الخ) هو عريف اه ع-ش (قوله معونه) أي العامل (عليه)
 أي على الكراء (قوله أي قطعه) الخ قوله وظاهر كلامهم في المعنى (قوله بما) عبارة لانه ينفى والمعنى لانها
 من ماله اه باراجع التفسير إلى الثلاثة المذكورة بعد ذلك قوله لكن معترض الخ ويمكن دفع
 الاعتراض بحمل معناه التقصيف في كلام الروض وأصلها على ما يفسر غير ردي أي بخلاف ما لا ينفى أصلا
 أو بحذف دشا لا يجب تقصيفه (قوله وإذا وجب) أي التقصيف (قوله وما عليه) مبتدأ أي وكل عمل وجب
 ذكر العوض فلا سكت عنه لم يصح وفي استحقاقه الآخر وجهان أو وجهان مالم يشرح مر (قوله ومن ثم
 اعتدوا من الرقعة مصرحتا) وهو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله على الوجه) اعتدوا من (قوله في المتن
 على العرف الغالب) أي أن مثل ذلك العرف جميع ما يأتي به على العامل كجعله ظاهر والتم بضمه الخ على
 العرف كما قد ذكر قوله هذا الخ (قوله في المتن ما يحتاج إليه الخ) قد أشرنا على ما جرى ذلك أن تقول
 يعني عند تفسير ما يعمل معان تقدره لا ينفى عن التأويل المذكور ففتحنا الخ على العمل بمعنى
 الحاصل بالصدر والعمل المتدبر بالحق الصدري لأن الحاصل بالصدر أو لا يتأني العكس إذا حصل
 بالصدر لا يكون المعنى الصدري أو موصوفا بل يزم أن المكشبه المعنى الصدري وليس بصحيح فإن المحصل
 الأصول أن المكشبه الحاصل بالصدر لأنه الوجودي ولا تكليف الوجودي والحق على الله - الذي ليس
 بوجوده كما تقره ثم فلم يقدمه قدره إلا الضرر أو التأمل (قوله يجعل حقيقة) يتأمل كيف الورد (قوله وقد نال
 ما عليه بالعمل الخ) يعني عن يادته تفسير ما يعمل كاه سم (قوله لكن قال الأذرى الخ) كذا شرح مر (قوله

في ذلك الحمل ليعتد الكرم عليه وضع حشيش على العنود صوابا لانه الشمس عند الحاجة (وكذا أحفظ الثمر) على النخل على
 وفي البحر من نحو سارق وطير فإن لم يقصط به لكثرة السرقات أو كبر ليلستان فأنونه عليه كانت ضما مطلقا لهم لكن قال الأذرى الذي يعنى أنه
 لا يلزم أن يكرى عليهم ماله بل على المالك معونه عليه (وجزأه) أي قطعه (وتحقيقه في الأصح) لأن الإصلاح يحصل به ما من الذي في الرقعة
 وأصلها تقصير وجوب التقصيف عاذم الاعتدأ وشروطه لكن معترض بأن الواجبا أطلق المتن من وجوبه مطلقا في مقابل الأصح لا يتأني إلا
 عند انتفاء العادق الشرط أولا سيما معناه القهوا واذن وجب وجوب إصلاحه وهو عهده به ثم نقل الثمرة إلى اليد لتقليد ما في الشمس وما عليه

يصح استيفاء المالك
ولو فعل ما على المالك ذاته
استحق عليه الاجرة تقربا
له منزلة قوله لغيره من
دينه وبه فان قوله لا غسل
قوي وظاهر كلامهم انما
ذكروا الله على العامل أو
المالك من غير تعويل فيه
على عادلا بلقت فيه الى
عادتنا لانه وهو ظاهر
بناء على ان العرف الطائفي
لا يعمل به اذا اختلفوا
سبقه وهو ماذ عليه كلام
الزركشي في قوله بعد بل
كلامهم في الوصية ولا عان
وتعبرهما من غير وجه
انما ذكر وعلى العامل
لواستدانة على المالك
لزمه غير صحيح ولو ترك
العامل بعض ما عليه نقص
من حصته بقره كالمالك
وما قصد به حفظ الأصل
ولا ينكر ركنه كبناء
الخطان وتصبغ بواب
ودواب وفاس ويعمل
ومخل وبقر تحرب أو تدبر
الدواب واستشكل باتباع
العرف في تصحيح الخطاة
في الاجرة وفريق هذا به
قوام الصنعة حالادواما
والظلمة انعدام الثمرة
سلا ثم يستغنى عنه بعد
ويطهه جملهم ثم الطلع
كل خط والذي ينبغي ان
العرف هنا ينضب بفعل
فيه باسأل العين على
المالك وثم قد ينضب وقد
ينعرب بفعله في الأول

على العامل (قوله يصح المخرج) خبره (قوله ولو فعل ما على المالك) الاستيعاب على المالك لوفعه (قوله بانه)
أي من غير تعرض لاجرة سم على عا ش أي ولا فيسحقها فاعلم (قوله استحق عليه لاجرة) فاعلم
أن ما وجب على العامل اذا فعله المالك بانه استحق به الاجرة على العامل المذكرة. اه ع ش (قوله)
تتريلا منزلة افض ديني) أي يجمع الوجوب اذا مضى به عليه فله حق العامل اه رغبدي (قوله)
وبه فارق) أي بالتميز بل (قوله) أي لا (قوله) وهو ظاهر بناء على أي وما تقدم أن المطلق يحصل
في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب عرفا انما يقبضه اذ مثل ذلك العرف الغالب يجمع
ما بين أنه على العامل والا فلا وجب العمل عليه اه سم (قوله فيص) عبارة النهاية بقول الشيخ في شرح
منهجه اه (قوله ذكر وعلى العامل) الأول ذكر والله على الخ (قوله غير صحيح) خبر قوله فيص الخ (قوله)
ولو ترك العامل الخ) هذا كقول شرح الرأضي اذا شرط المالك على العامل أعيا لانه ما فارق بين الاشجار
والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف الما استحق نصف ما شرط
له اه مبني على أن العامل أجبر لكن الصحيح أنه شرى بل وعلى هذا فيسحق جميع ما شرط له ان ترك جميع
الاعمال سواء في ذلك المسافة التي العين والتمه وفي العباب ولو أطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل
الشجر أم لا استحق حصص من الثمرة ولو لمه أجزمتا لم يثمر العمل انتهى اه سم وبقي عن النهاية والنفس
ما وافقه قول المتن (حفظ الأصل) أي أصل الثمر وهو الشجر (قوله ونصب) التي قوله واستشكل في المعنى
والقوله وبحت غير واحد في النهاية (قوله وفاس الخ) عطلمه على بناء الخطان (قوله ومعل ولو فعل)
كثير والاول القاض العظيمة التي ينقر م العضر والثاني الحديقة التي يقضبها الزرع (قوله واستشكل
باتباع العرف الخ) موضع هذا الاشكال قيل قول المتن وتعرش الخ كما يظهر من الجواب بالعرف بين الخط
والطعم فان الطعم مذكور هناك اه كروي عبارة السدجر ملوحط ترابله بسا بقمع عدم ذكر الطلع ثم
وأيت في أصل الشارح فسل واستشكل وطلع الكرو الذي يذوق طعم الاناث وضرب عليه ففعل الضرب
وتعبر غير الشارح من غير تأمل فطامل اه وفي الرشدى ما وافقه (قوله يطله) أي الفرق (قوله م)
أي في الاجرة (قوله والذي يقبضه) أي في ذمة الاشكال (قوله هنا) في الطلع اه كروي (قوله وم) أي
في الخط (قوله ففعل به) أي بالعرف (قوله في الاول) أي فيما اذا انضب (قوله الثاني) أي فيما اذا لم
ينضب اه رشدي قول المتن (وغيره جدي) أي واصلاح ما لم يرض من الثمر مغي ووض وشرح به
قوله المتن (فعلى المالك) وعليه أيضا تخرج الارض المخرجة مغي وروض (قوله لانه) أي قوله وبحت في
المعنى ثم قال في فروع ان القطان أن العامل لو قطع الثمرة قبل أن تبلغ كانه تعبدا قال ولشاه منهل الاول

ولو فعل ما على المالك بانه) أي من غير تعرض لاجرة (قوله وظاهر كلامهم الخ) اعتمدهم (قوله) وهو ظاهر
بناء على أن ما تقدم ان يحصل في كل ناحية على العرف الغالب ان كان عرف غالب عرفا انما يقبضه اذ مثل
ذلك العرف الغالب يجمع ما بين أنه على العامل والا فلا وجب العمل عليه (قوله ولو ترك العامل بعض ما عليه
نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الرأضي ان عا في تناوي القاض اذا شرط المالك على العامل
أعمالا لانه ما فارق بين الاشجار والعامل لم يعمل بعض تلك الاعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فان عمل نصف
ما لمه استحق نصف ما شرط له اه مبني على أن العامل أجبر لكن الصحيح كقوله الماوردى والى وباقه انه
شرى بل وعلى هذا فيسحق جميع ما شرط له وان ترك جميع الاعمال التي عليه سواء في ذلك المسافة على العين
والتمه وفي العباب ولو أطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العامل الشجر أم لا استحق حصص من الثمرة ولزمته
أجزمتا لانه من العمل اه ونقله في غير الماوردى وهو مبني على انه شرى بل وما قوله في أصل
لروض فان كانت أي المسافة على عينه وعامل غيره انما ينعصف بتركه العمل اه فيصطلق بقره على انه
أجبر ويحتمل خلافه وبقول بينو بين جبر التارك بان في مسافة التارك بين جبر التارك من يد اراض ومنافاة
له لا تقتضي الانقضاء فليعر (قوله والذي يقبضه الخ) كذا شرح م رطلنا مل

وجوب البيان في الثاني (وغيره جدي) أي واصلاح ما لم يرض من الثمر مغي ووض وشرح به
قوله المتن (فعلى المالك) وعليه أيضا تخرج الارض المخرجة مغي وروض (قوله لانه) أي قوله وبحت في
المعنى ثم قال في فروع ان القطان أن العامل لو قطع الثمرة قبل أن تبلغ كانه تعبدا قال ولشاه منهل الاول

ويبحث غير واحد من العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت الاشجار ومن وأوزر وعهاتهم ما اختلفوا أثناء المدفأة ثبات العامل عائلته فان بقي من أعماله ما عان تذكره صدق المالك أو لم (١١٨) العامل بالعمل لأن الأصل عدمه ويكفيه ما قاما المنتوان لم يبق شي ولا يمكن تناوكه صدق

العامل لتضمن دعوى المالك انفسه والاصل عدمه (والساقطة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده لأن عائلها في بيان خاصة بها لها فاشبهت الاجارة دون القراض فيه لزم ما تمام الاعمال وان تلفت الثمرة كلها أو نحوها فوجب كمالها لزم عامل القراض التفرغ مع عدم الرجوع (فلو هرب العامل) أو مرض أو حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (وأعمال المالك متبرعا) بالعمل أو جنته عن العامل (بقي استحقاق العمل) لما شرطه كماله تبرع أجنبي بذلك ولو تبرع عنه مع حضوره كذلك ويبحث السبكي ان لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه أو على الأجنبي عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئا كالجعالة وهو ظاهر ولا تفسير لكون ذلك وزم هذه فان قلت يمكن الفرق لأن الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الخياكم عن غيره مما يماضي فالصالح في حصة كقضاء دينه وهو يقع عنه وإن يقصد وقوعه عنه قلت بمنع لأن قصد المالك صرف له عن جهة العامل فهو كالأداء لا يشترط تبرع عليه (والأ) تبرع أحد بآدمه أو رفع الأمر الحاكم ولم يكن له ضمان فما لزمت أعمال المساقاة أو كونها يمكن التخصيص استأجر الحاكم على من يهيم بعد ثبوت المساقاة وهو الرب. ثلاثون أحصاؤه عند لانه واجب عليه (قوله حتى سابق) هكذا التبع التي يابدين أو لانه في سابق

ظاهر والثاني لا يتصل القول بان العامل ملك حصته بالظاهر اه (قوله ويبحث غير واحد الخ) ووافق هذا ما تقدم من السبكي قبل الفصل قيل ولو كان بين الفحل بيض اه سم (قوله وأوزر وعهاتهم الخ) عطف على غير واحد (قوله فان بقي الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته على الصحيح أن العامل شريك بل الموافقه استحقاق العامل حصته وان ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك أو العامل لأثره اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا قصده بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كسقي قريبا اه سم (قوله ولا يمكن تناوكه) الاختصار لا ينبغي تناوكه (قوله لا تضمن دعوى المالك الخ) يدل على أن ترك الأعمال في المدة يوجب انقضاء المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم أي في خاصة ولو ترك العمل الخ (قوله من الجانبين) القول ويبحث السبكي في النهاية وكذا في المبنى الا قوله في لزوم المالك (قوله دون القراض) لا يتبع أهليه بعد العمل لأنه لو كلف اه معنى (قوله كالبزوم الخ) تعليل لقاية تولد المالك ولو هرب العامل (والهربي ليس بقدر كماله أشار إليه الشارح اه بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك اه رشدي أي بوقوله ولو امتنع الخ (قوله وأمرض الخ) أي وأعتز به بذلك اه معنى قول المالك (وأعمال المالك) ولا تمام ليس بقدر كماله تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المبنى والمالك أيضا ليس بقدر فلو فعله أجنبي متبرعا عن العامل فكذلك اه وأشار الشارح إلى الأول بقوله ولو قبل الشروع فيه أو إلى الثاني بقوله كماله تبرع أجنبي الخ (قوله كل تبرع أجنبي بذلك) ساء أهله المالك أم على أي تبرع الأجنبي ثم لا يلزمه أي المالك لباية الأجنبي المتطوع معنى ومما به قال عرش ظاهره ولو استعاره أو ينفق خلافه أخذنا مما ياتي في الواو ان الظاهر عدم الفرق ولانه لا ضرورة فيه على المالك وقبه نعم العمل فاشبهوا استأجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) أي لا تمام وكذا بالجميع كالمهر (قوله والتبرع) أي تبرع المالك أو أجنبي (عنه) أي العمل (قوله كذلك) أي كالتبرع بعد هرب (قوله فان بقي الخ) أي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) وفاقا لشرح الروض وخلافا للنهاية والمبنى ولسم عبارته المتقدمة حقيقة وليس هذا كالجعالة لانه عند لزوم خلافه اه وأيضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من أن الجميع أنه يترك له ولو ترك الأعمال جميعها استحقى اه (قوله لا يترك الخ) أي الجعالة (ولزم هذه) أي المساقاة (قوله يمكن الفرق) أي بين المساقاة والجعالة القديمة اذا عمل الأجنبي عن المالك (قوله عليه) أي العامل (قوله عنه) أي عن العامل عمله (قوله وغيره) عطف على استئجار الخ (قوله فالعمل في حصته) يعني على الأجنبي لما لم العمل من أعمال المساقاة (قوله لا نقصه الخ) أي الأجنبي أي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عنه إلى نفسه (قوله صرفه الخ) أي للعمل خبران (قوله عليه) أي الدائن (قوله يبرع أحد الخ) قوله على ما رجح المبنى الا قوله ولم يكن إلى المالك وإلى قول المتن أن أراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يهيم) أي ولو المالك كليا (قوله والهربي) عطف على المساقاة (قوله وتعد الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لانه وجب) أي الاتمام (عليه)

(قوله ويبحث غير واحد من العامل الخ) ووافق هذا ما تقدم من السبكي في قول ترك القراض السابق مع صحة العمل حتى فسدت الاشجار (قوله فان بقي من أعماله الخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العامل جميع حصته وان ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك أو العامل لأثره اه سم (قوله صدق المالك) قد يقتضي هذا قصده بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقص من حصته بقدره كسقي قريبا اه سم (قوله لا تضمن دعوى المالك الخ) يدل على أن ترك الأعمال في المدة يوجب انقضاء المساقاة فانظر ما قدمته قريبا اه سم أي في خاصة ولو ترك العمل الخ (قوله من الجانبين) القول ويبحث السبكي في النهاية وكذا في المبنى الا قوله في لزوم المالك (قوله دون القراض) لا يتبع أهليه بعد العمل لأنه لو كلف اه معنى (قوله كالبزوم الخ) تعليل لقاية تولد المالك ولو هرب العامل (والهربي ليس بقدر كماله أشار إليه الشارح اه بقوله والتبرع عنه مع حضوره كذلك اه رشدي أي بوقوله ولو امتنع الخ (قوله وأمرض الخ) أي وأعتز به بذلك اه معنى قول المالك (وأعمال المالك) ولا تمام ليس بقدر كماله تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المبنى والمالك أيضا ليس بقدر فلو فعله أجنبي متبرعا عن العامل فكذلك اه وأشار الشارح إلى الأول بقوله ولو قبل الشروع فيه أو إلى الثاني بقوله كماله تبرع أجنبي الخ (قوله كل تبرع أجنبي بذلك) ساء أهله المالك أم على أي تبرع الأجنبي ثم لا يلزمه أي المالك لباية الأجنبي المتطوع معنى ومما به قال عرش ظاهره ولو استعاره أو ينفق خلافه أخذنا مما ياتي في الواو ان الظاهر عدم الفرق ولانه لا ضرورة فيه على المالك وقبه نعم العمل فاشبهوا استأجر من يعمل عنه اه (قوله بذلك) أي لا تمام وكذا بالجميع كالمهر (قوله والتبرع) أي تبرع المالك أو أجنبي (عنه) أي العمل (قوله كذلك) أي كالتبرع بعد هرب (قوله فان بقي الخ) أي المالك (قوله لا تبرع عنه) يشمل الاطلاق (قوله وهو ظاهر) وفاقا لشرح الروض وخلافا للنهاية والمبنى ولسم عبارته المتقدمة حقيقة وليس هذا كالجعالة لانه عند لزوم خلافه اه وأيضا الاستحقاق هو الموافق لما قدمته قريبا من أن الجميع أنه يترك له ولو ترك الأعمال جميعها استحقى اه (قوله لا يترك الخ) أي الجعالة (ولزم هذه) أي المساقاة (قوله يمكن الفرق) أي بين المساقاة والجعالة القديمة اذا عمل الأجنبي عن المالك (قوله عليه) أي العامل (قوله عنه) أي عن العامل عمله (قوله وغيره) عطف على استئجار الخ (قوله فالعمل في حصته) يعني على الأجنبي لما لم العمل من أعمال المساقاة (قوله لا نقصه الخ) أي الأجنبي أي وكذا المالك عند عدم قصده العامل ينصرف عنه إلى نفسه (قوله صرفه الخ) أي للعمل خبران (قوله عليه) أي الدائن (قوله يبرع أحد الخ) قوله على ما رجح المبنى الا قوله ولم يكن إلى المالك وإلى قول المتن أن أراد الرجوع في النهاية الا قوله وان قل قول المتن (من يهيم) أي ولو المالك كليا (قوله والهربي) عطف على المساقاة (قوله وتعد الخ) عطف على ثبوت الخ (قوله لانه وجب) أي الاتمام (عليه)

أي

فهي كالأداء لا يشترط تبرع عليه (والأ) تبرع أحد بآدمه أو رفع الأمر الحاكم ولم يكن له ضمان فما لزمت أعمال المساقاة أو كونها يمكن التخصيص استأجر الحاكم على من يهيم بعد ثبوت المساقاة وهو الرب. ثلاثون أحصاؤه عند لانه واجب عليه (قوله حتى سابق) هكذا التبع التي يابدين أو لانه في سابق

يعطيه وان قل كاهو
 ظاهر (فلا شهد على الاتفاق)
 أي لم يستأجروه انه
 يبذل بشرط الرجوع أو
 على العمل ان عمل بنفسه
 وانه انما يعمل بشرط
 الرجوع (ان أراد الرجوع)
 تنزيلا للاشهاد حيث منعه
 الحكم وبصدق حيث
 المالك في قدم ما أنفق
 وجه السبكي واعترض
 بان كلاهما في حرب الجال
 صريح في تصديق العامل
 لأن المالك مقصر بعد
 الاشهاد على عين ما أنفق
 مع كونه غير مستنلا ثمتان
 من جهة الحاكم أما إذا لم
 يشهد كذا زنا فلا يرجع
 للظهور وأنه متبرع فان تعدد
 الاشهاد لم يرجع أيضا لانه
 تعدد نادرا فان عجز حيث
 عن العمل والاتفاق ولم
 تظهر الشجرة فله الفسخ
 ولعله لـ أحدهما وان
 ظهرت فلا فسخ وهي لهما
 (ولو مان) العامل قبيل
 العمل (وخلف تركه أتم
 الوارث العمل منها) كسائر
 دون مورثه (وله أن يتم
 العمل بنفسه أو بجعله) ولا
 يجبر على الوفاء من عين
 التركة على المالك فيمكنه
 أن كان أمينا عاوا بالعدل
 فان امتنع بالسبكي استأجر
 الحاكم عليه أما إذا لم يخلف
 تركه فلو وارث العمل ولا
 يلزم هذا كإيمان كانت على
 التمسوة والا انفسخت بوجه
 كالأجير المعين ولا تنفسخ
 بغيره

أثبتت حرب العامل اه (قوله يعطيه) أي لهما أي أولن يوصيه اليه اه عش قول المتن (فلا شهد
 على الاتفاق) أي بنى الاكتفاء واحد بخلف مع ان أراد الرجوع اه عش وبني بقيد بما إذا كان
 هناك قاض برى ذلك أو فلا بد من شاهدين (قوله وانه الخ) عطف على الاتفاق (قوله أو على العمل) عطف
 على قول المتن على الاتفاق (قوله وانه الخ) عطف على العمل (قوله تنزيلا الى الكتابين) بعض نسخ
 النهاية وسقط في بعضها قوله واعترض الى أما إذا (قوله للاشهاد حيث) أي إذا لم يقدر على الحاكم (قوله
 وبصدق الخ) اعتداه النهاية واعتداه المفسر تصديق العامل قاصدا في تقدير الجال في مسئلة حربه (قوله
 حيث) أي حين إذا أنفق وأشهد عليه (قوله لان المالك مقصر الخ) قد يقال هذا موجود في ما نحن فيه أيضا
 (قوله فان تعدد الاشهاد لم يرجع) ظاهره ولو باطنا ولو قيل بان الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومثله سائر
 الصور التي قبل فيها بعد الرجوع لفقد الشهود فان الشهود انما تعتبر لاثبات الحق ظاهره أو لا فالمدار في
 الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه عش وهو وجه (قوله فان عجز الخ) صريح في امتناع الفسخ
 عند القدرة أو الكلام إذا لم تكن على العين لما تقدم عن السبكي ومن معه اه سم زاد عش أما إذا كانت
 على العين خبر بين الفسخ والصبر مطلقا اه (قوله حيث) أي حين إذا لم يقدر على الحاكم (قوله فلا فسخ)
 قال في الرض لأجل التركة اه سم (قوله قبل العمل) أي قبل تمامه وهو الالباب في المفسر قول المتن
 (تركة) وفي معنى التركة تصميم الشجرة فله القاضي وغيره اه معنى زاد عش وقد أضافه الشارح
 بقوله السابق ولومن نصيبه اه (قوله والا انفسخت بوجه) أي ولو ارثه أو تمتل بمضى انتم أظهر التمرة
 فان ظهرت أو خذرت منها أو هل وزع باعتبار المدين وان ظفوا تأخر باعتبار العمل لانه قد يختلف في المسألة
 وكثرة منظر والأقرب الثاني اه عش وقوله فان ظهر الخ ينبغي أن نضع الرمي خلافا (قوله انفسخت
 بوجه) قال في شرح الرض قال السبكي - يرمو ببني أن يكون عمله إذا مات في أثناء العمل الذي هو عدة
 المسافة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ لم يبق إلا التخييف ونحوه فلا انتهى ولو كانت التمرة ظهرت أو
 كانت المسافة بعد ظهور رهاهل ينقطع استحقاقه من التمرة فيمنظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل
 قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون التمرة لأن ارتفاع العقد بالانفساخ وقودا في الرمي آخر اه
 هذا القياس سم على ج اه عش وسيأتي عن المفسر والاسنى ماوافق القياس المذكور (قوله ولا
 تنفسخ بغيره المالك الخ) الأول ساقى البطن الأزل البطن الثاني ثم إن الأزل في أثناء المسدود وكان الوقف وقف
 ترتيب فينبغي أن تنفسخ أجرة لأنه لا يكون عاصلا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أي إذا خذرت
 ساقاه موثره ثم مات الوارث فنفسخ نهاية ومفسر أقول ينبغي أن يستثنى ما لو أدى الإنسان بشهر ثم
 لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيد عمر قال عش وقائدة الانفساخ في الصورة الأولى انقطاع
 نعلق حق البطن الأزل بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالثمره لأنها ليست من التركة والوارث انما

العامل منها لحصتها على ما نص عليه في القياس أنه يستحق أجرة المثل لأن قضاء الفسخ زاد الوارث
 فيرجع لبدله وهو أجرة المثل وقا لمر فورا وقد يرد بوجه في نظيره والتمركه للمالك فيستأجل (قوله فان
 عجز حيث عن العمل) الخ مخرج في امتناع الفسخ عند القدرة والكلام إذا لم يكن على العين لما تقدم عن
 السبكي ومن معه (قوله فلا فسخ) قال في الرض لأجل التركة اه (قوله وهي لهما) انظر هذا مع بحث
 السبكي السابق فيسقط بوجه في استحقاق العامل لأن يكون ذلك فبالأصل تظهر التمرة وعلى ما ذكرناه هناك
 ان الأوجه الاستحقاق لانه كمال (قوله والا انفسخت بوجه) ظاهره وان ظهرت التمرة (قوله والا انفسخت
 بوجه) قال في شرح الرض قال السبكي وغيره ينبغي أن يكون عمله إذا مات في أثناء العمل الذي هو عدة
 المسافة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ لم يبق إلا التخييف ونحوه فلا ولو كانت التمرة ظهرت
 أو كانت المسافة بعد ظهور رهاهل ينقطع استحقاقه من التمرة فيمنظر ولا يبعد أن يستحق منها بقسط ما عمل
 قبل موته والقياس أن يستحق أجرة المثل دون التمرة لأن ارتفاع العقد بالانفساخ وقودا في الرمي آخر اه

مطلقا يستمر العامل ويأخذ نصيبه ولو ثبت خيانة عامل) باقره أو بينة أو عين (١٢١) مردودة (عنه المعشرف) ولا تزال بدهان

العامل حق عليه ويمكن
أما بما وثقه من هذا الطريق
فتمسك جميعا بين الحقيقين
وأحوه المشرف عليه فان
ضم إليه لا يثبت فاحتره
على المالك (فان لم يتحقق)
العامل (به) أى المشرف
على الخيانة (أو) وحرمن
مله عامل) لتعذر الاستثناء
منه هذا ان كان العامل في
النية والاختيار المالك على
الأوجه نظير ما مر (فان) ولو
خرج الشر مستحقا) لغبر
الساق (فالعامل) الجاهل
بالحال (على الساق) أحوه
للمثل) لانه قوت منافعه

استحقاقهم قبل الواقع وفي الثانية استحقاق الوارث للثمرة تركت على المحدثين لتعلق بهامة دما
على حق الورثة اه (قوله مطلقا) أى سواء كانت المساقاة على العن أو اللمة اه ع (قوله تعين) أى
هذا الطريق (قوله لم يثبت فقط) أى بان لم يثبت الخيانة ولو كان أبى المالك فيه (قوله على الخيانة) أى
الثابتة بمجرى (قوله مرأى) أى قبيل وان لم يقدر على الحاكم قول المتن (ولو خرج الشر مستحقا) قال
في الروض فان تلفت أى الثمرة أو الشجر طوبى الغاصب وكذا العامل بالجبرع بخلاف الاجير العامل في
الحديقة المقصودة أى لا يطالب ويرجع العامل لكن قرار نصيبه عليه سم على ج اه ع (قوله أما
العالم فلا شيء له) الخ وكذا ان كان ثمره ورجع قبل العمل ولو اختلف في قدر المشروط للعامل ولا يثبت لاحدهما
أو لهما بيتان وسقطت الحال فوضع العقد على الفرض والعامل على المالك أحوه عله ان فسخ العقد بسد
العمل وان لم يثمر الشجر ولا فلا أحوه فان كان لاحدهما يثبت نصيبه بهامه في شرح الروض وفى الغنى
والنهاية وتضع الأمانة في المساقاة كقوله الزكوى فان كان ثمره لم يستحق العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة
من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها للعامل مع المشتري كما كل مع البائع ولو شرط المالك على
العامل أعمالا لم يزمه فاعترض الاستحجار والعامل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحق جميع ما شرط له كقول
ي عمل شيئا له شريك كقوله المادردى وغيره اه وقوله لم يستحقها العامل أى له أحوه عله ان أخذ من
نظاره السابقة خلافا لمع حيث قال ظاهره أنه لا أحوه ثم فرق بكون الأمانة بالتوافق بينهما والفسخ
باستقلال المالك ويرد الفرق الانقضاء عن العامل واستقلال العامل بالفسخ في التصالح
(كتاب الاجارة)

(قوله تثبتت الهزمة) الى المشتري في النهاية الاقوية من آخوه الى انفق قوله كالحج بالرزق قوله وذلك الى
وأحدث (قوله ثم اشترت الخ) أى فعلى وجه الجواز لا يدل قوله وشرع الخ اه ع (قوله على عوضها)
يعنى عوض الاجارة الشامل للمنفعة والأحوه أى ما صير قبولها فله المنفعة وذلك أن تقول ان ضامير عوضها المنفعة
أى ما ضلوا كان الاجارة فلا ترد المساقاة أصلا لأن أحد العوضين فيها هو العمل لا يكون الا بغيره ولا اه رشدى
(قوله وقبولها) عطفا على علم الخ (قوله البذل) بالبال المصححة أى الاطعام (قوله ولا الواحدة) عطفا على
على البذل اه ع (قوله لا انخسر) أى بشرط قبولها الخ (قوله ثم منعت البضع) فلا تنزع اجارة
الجوازى لموطه اه ع (قوله على أن الزوج الخ) أى تخرج عقد نكاح بتملك المنفعة (قوله ان ينقطع
بها) الاولى به أى البضع (قوله وبالعلم) أى تخرج بشرط علم العوض (قوله كالحج بالرزق) مثال الجدة
(قوله فانه لا يشترط فيها علم الخ) فيه انه لا يلزم من عدم الاشتراط اشتراط العلم فاشكال الشارح الا ترى
منع التعريف بنحو الجدة على عوض معلوم على حاله لا يندفع بذلك عبارة ع (قوله الجواب ان العلم
بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجدة وان اتفق وجوده واعترض سم
على ج على هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعريف فردد من
غيره لم يكن مانعا انتهى اه (قوله وان كان) أى العوض اه ع (قوله وهو يستلزم الخ) فيه ثبت

هذا القياس (قوله والاختيار المالك على الأوجه) في شرح الروض انه ظاهر بتمليه الاخرى وغيره اه
واعتمده مر (قوله في المتن ولو خرج الشر مستحقا) الخ قال في الروض فان تلفت أى الثمرة أو الشجر طوبى
الغاصب وكذا العامل بالجبرع بخلاف الاجير العامل في الحديقة المقصودة أى لا يطالب ويرجع العامل
لكن قرار نصيبه عليه اه

(كتاب الاجارة)
(قوله فانه لا يشترط فيها علم العوض) لفتاوى أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور لان
حاصل هذا ان قيد التعريف بشرط علم العوض وحاصل التعريف انه نفس العلم لا ترى الى قوله من أياه

(١٦) - (شرواني وابن قاسم) - (مادس) وجعله على معصوم فاندفع ما لشارح هنا الاصل فيه ان قيل
الاجماع بانها فان أرضن لكم فآمن أجورهن ونزاعه الا سنوى في الاستدلال به مردودة فمأذاه وبيع الارضاع لا يراه

وهو يستلزم الاذن لمن
 فيه لمعوض والا كان تبرعا
 وهذا الاذن بالعوض هو
 الاستحجار الذي هو عتاك
 المنفعة بعوض الخ بدل
 له أيضا وان تعاسر
 فستضع له أخرى الى آخر
 الآية ولك أن تقول ان
 أراد المتنازع على أصل
 البيع فزده بما ذكر واضع
 أوسع العجايب والقبول
 يعلم ذلك لا ذلة لا فها
 على القول لفظا بوجه
 وكون ما مر من الدليل على
 الصفة في البيع يأتي هنا
 لانها نوع من لا ينعى النزاع
 في الاستدلال بها وحدها
 على ذلك وأما حيث منها
 استحجاره على الله عليه وسلم
 هو والصدق ذليلا في
 الهجرة وأمره صلى الله
 عليه وسلم بالواجب والحاجة
 بل الضرورة داعية إليها
 وأولئك باسفة وأجرة
 ومنفعة وعاقدة ولكونه
 الاصل بداهة فقال
 (شرطهما) أي المخرج
 والمستاجر المال عليهما لفظ
 الاجارة (كبايع ومشتري)
 لانهم من البيع فاشتراط
 في عاقدهما اشتراط في عاقدة
 محلهما كالشرط عدم الاكرام
 بغير حق نعم استحجار
 كافر مسلم ولو اجارة عن
 لكنها مكر وهمة ومن ثم
 أجبر فيها

لانه ان أراد أن وقوع الارضاع لازما مطلقا يستلزم الاذن المذكور فغير صحيح لامكان وقوعه لهم بالاذن
 بلا معوض وان أراد أن وقوعه لهم يفد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة كما أن قوله ولا كان تبرعا أول
 المسئلة أيضا اه سم قوله والا أي وان وجد الاذن عوض (كان تبرعا) أي اذ ارضاع قوله هو الاستحجار
 الخ في هذا الحصر بالنسبة الى قوله الى آخره نظر قوله وبذلك أي اعتد الاجارة ومشر وبعته قوله مع
 العجايب الخ أي والشروط وقوله على القول الخ أي الشروط وقوله اذ لا ذلة فها على القول الخ
 وأيضا فها على الآية بناء الاجرة على الارضاع فدل على أنه لا يقدّر الواجب الا بناءا بعد لان الاجرة تلك
 وتستحق بالعقد على ما قرره اه سم قوله على الصفة في البيع أي على اعتبار الصغور وكيفية البيع
 قوله باقية هنا خبر لكون من حيث مصدر يتو قوله لانها نوع من متعلق بياض قوله لا ينعى الخ خبر
 للكون من حيث ابتدائه قوله والصدق) . فقول معوض نعم ان يكون معطوفا على الضم فهو الجار اه
 عش أي بلا عائد لا فاض على مذهب الكوفيين وابن مالك قوله دليل على الهجرة) أي دليلهم على
 طريق المدينة عبارة النهاية والمخفي وغيرهما جلا من بني الدليل يقال له عبد الله بن الاريق اه قال عش
 الدليل بكسر الدال وسكون الياء التحتية وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموزا اه قوله وأمره الخ عبارة
 المخفي والاسي وثم مسلم صلى الله عليه وسلم عن النبي عن الزارعوا أمر بالواجب اه قوله بالواجب بالخبر
 ويجوز ابدال الهمز والواو كونه مفتوحا بعد ضمة اه عش قوله (الها) أي الاجارة قوله أي المخرج الخ
 قوله لان معنى المخفي والى قوله وقر في النهاية قول المتن (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله
 كبايع أن الاعي لا يكون مؤجرا وان اجارة اجرة نفسه اه مغيزاد سم عن الزركشي وكذا للغير ان
 يستأجر من الاعي لانها سلم اه زاد عش وقيل ما في السلم من جوار كونه مسلما ومسلما اليه جواز
 أن يلزم ضمة الغيبة أيضا اه قوله ثم يصح استحجار الخ استثنائا من طر الدن وقوله لا أي يصح
 بيع السبل الخ من عكسه قوله لكنها مكر وهما الخ أي اجارة العين سم وعش قوله ومن ثم أجبر
 الشرط الآية تعليل عوضا ولم يتل منها اشتراط علم عوضا فعمل الشرط العلم لا اشتراطه وقوله بالشرط
 الآية تبعها مع المشتراطات الآية وما ذكرنا من أصل النهر يف هو صريح تعبیرهم في التعريف
 بقولهم واللفظ شرح الروض بعوض معلوم اه وجنبت فقول التعريف للمساواة والجملة اذا كان
 العوض فيها معاويا بالاشبهة فيعلم بصدق ما للشارح المشار اليه اللهم الا ان يرد قوله منها علم عوضا منها
 شرط علم عوضا حتى يكون القدر شرط علم العوض لا علم العوض فتم ما قاله ان كان التعريف الذي ورد
 عليه ذلك الشارح جعل القدر فيه شرط العلم لان نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة اذاعة المذكور دلان
 الشرط علم العوض لا اشتراطه بدليل انه لو ذكر عوض معلوم وان لم يشترط فان قيل ذكره اشتراط له
 قلنا هذا موجود في المسافة والجملة قطعافلا يشرا واد ذلك شأنه عدم الاندفاع مطلقا فتم له نعم ان
 أو يعلم العوض كون علمه لا بد منه ثم الاندفاع الا ان جل العبارة على هذا المعنى في غاية العسف الذي
 لا يناسب النهر يف لانه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه وجه فليتمل قوله وهو يستلزم الاذن لمن نفسه
 بعوض الخ فيجب بحث لانه ان أراد أن وقوع الارضاع لازما مطلقا يستلزم الاذن المذكور فغير صحيح لامكان
 وقوعه لهم بالاذن بلا معوض أو مطلقا وان أراد أن وقوعه لهم يفد استحقاق الاجرة عليه فهذا أول المسئلة
 كما أن قوله والا كان تبرعا أول المسئلة وأيضا فها على قوله لان من هنا وأمره ما حرمه عنه من المبالغة على
 العتبات يصح به المبالغة ويحاهوا ومن بيت العتبات اه قوله اذ لا ذلة فها على القول لفظا
 الخ وأيضا فها على الآية بناء الاجرة على الارضاع فدل على أنه لا يقدّر الواجب الا بناءا بعد لان الاجرة
 تلك وتستحق بالعقد على ما قرره اه قوله في المتن شرطهما كبايع ومشتري قال الزركشي وعلم منه أنه لا يصح اجارة
 الاعي الا لا يصح بيعه نعم ان يؤخره كما للبدل الاعي ان يشتري نفسه قاله في النور وشرط المذهب في
 كبايع البيع وكذا للغير ان يستأجر من الاعي لانها سلم انتهى قوله لكنها مكر وهما الخ أي اجارة العين وقوله أجبر

على إيجاره لمسلم وإيجاره بنفسه لم لا يقتضيه عمله كالحج لأنه يجوز له التبرع به على ما رفسه ويقتضي بيع السيد عنه فلا يجوز له إيجاره
 معه يؤدي لعقبة فاعتبره فلا يقتضي الإجارة فلا تؤدي ذلك ولو كان له الوقف طارئا فاحترجها الآخر وأما الوقف من استقل
 كل منهما والألا فاعتبه أبو زرعة وفريقه بين وصي اشتراط اجتماعهما (١٢٣) على التصرف في مال بحجور ثم أحل لهما أن

يشترى من الآخر ليجوره
 عندنا لا يحرج وجود الفرض
 هنا من اجتماعهما مع
 عدم التهمة بتوقع التصرف
 لغيره بخلافه فإنه يقع
 للمبايع مع اتحاد الموجب
 والقابل لتوقف الإيجاب
 على مباشرته أو ذاته
 (والسببية لا بد منها هنا
 كالبائع فيجوز فيها خلاف
 المعاطاة ويشترط فيها
 جميع ما مر في صيغة البيع
 الأصمصة لا يقتضي لها
 صريح أو كونه من الصريح
 (أجرتك هذا أأكرينك)
 هذا (أو لم يكن لك منعه
 سنة) ليس طرفا لا تجرهما
 بعد ماله إنشاء وهو يقتضي
 انقضاء لفظه بل يقدر نحو
 انتفع به سنة وتوقفه على
 التقدير على القول به في
 الآية قوله تعالى فإماته الله
 مائة عام أي والشمائة عام
 فان قلت يصح جعله طرفا
 لمنعه المذكرة فلا يحتاج
 لتقديره وليس كآية كما
 هو واضح قلت المنافع أمر
 موقوف إلا أن الفارقة
 تقتضي خلاف ذلك فكان
 تقديره كالأمر أو امتعنا
 (بكذا) وتقتضيه إجارة
 القيمة بخلاف ذلك أو
 أحلت لك هذه الدراهم

(الح) مجرد السكران لا يستأنز الإيجار فكان الأولى أن يقول ومع ذلك يجزى له إيجاره اه عس (قوله على
 إيجاره) (الح) ولو لم يفعل وخدمه بنفسه استحق الإيجار المسلمة اه عس (قوله وإيجاره لمسلم) عطف على
 استحقاق (الح) (قوله لا لا يقتضيه) بأن يكون غشيا على من كسب بصره على مؤتة أو مؤتة ثمرة اه
 عس (قوله فاحترجها الآخر) حاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وفريق
 بينه) أي بين عدم الصحة المذكرة وقوله والألا (قوله لا لا يقتضيه) استثناف ينافي لقوله حيث صح
 لاحدهما (الح) لكان أوضح (قوله لم يجوره) الأولى تنبيه الضمير أو إبدال المنة (قوله لا لا) نعمت عنها
 (قوله لا لا يقتضيه) بالقاهرة والخارج متعلق بفريق (قوله لغيره) وهو المحجور (قوله لا لا يقتضيه) الإيجاب
 (الح) فالقابل قابل بنفسه وهو يجب بنائبه اه سم قول المتن (والصيغة) مبتدأ لمعطوف به ما بعده خبره
 وهو قوله أجرتك (الح) اه معنى هذا في المتن وأما في التمرخ فغيره قوله لا بد منها وقول المتن (أجرتك) (الح)
 مبتدأ مؤخر (قوله في الصريح) خبره (قوله لا بد منها) إلى قوله والشخص في النهاية الآية عطفها
 وان وزعنا قول المتن (هذا) أي المتن مثلا اه معنى قول المتن (أو لم يكن لك) (الح) أو عارضتك متعنة هذه
 الدار سنة متعنة دارك اه نهاية (قوله ليس طرفا) إلى قول المتن والأصح في المتن الآية وقوله وأفهم إلى ولا
 يشترط وقوعه عندهما وان وزعنا قوله لكن نظري أكثره وقوله الذي لم ينفارقه (قوله بل يقدر) (الح)
 عبارة المعنى بل الجني أجرتك واستمر أنت على ذلك سنة كإقبال ذلك في قوله تعالى فإماته الله مائة عام والمعنى
 فإماته الله واستمر على ذلك مائة عام والأقرب من الإماته يسير اه (قوله على القول به) قضيه أن ثم إلى الآية
 من لا يقدر بخلافه فلا تكون متعلقين فيه اه عس وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله فالشمائة مائة
 مائة عام وأما أنه فليت مستماته عام اه (قوله على القول به في الآية) الأسهل الانحصار أن يؤخره فيقول
 حقا الآية على القول به (قوله أمر موهوم) أي أمر مرمي غير محقق في الخارج (قوله والظرفية تقتضي
 (الح) أطال سم في معنوا فزه عس (قوله خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بأن يكون المظفر وفحقا
 اه عس (قوله أولى) أي أن جعل طرفا للمنافعة (قوله متعينا) أي أن جعل طرفا لا تجرهما وبه اه
 عس (قوله وتقتضيه إجارة القيمة بخلافه) أي تنفرد إجارة القيمة عن إجارة العين بخلافه داخل على
 المقصور (قوله بنحو أو لم تكن من ذلك) أي كذا وان الأولى أن يذكره مخرج ما قاله آل زمان فإنه إجارة عين كما
 نقل سم على منعه عن المهر أي أنه أقرب إلى أن يكون (الح) عس (قوله أو أحلت لك) يعني بنقد إجارة
 القيمة لفظ السلم لأنها أو عنه اه كرمي (قوله باستصحاب) كسوى (قوله وأفهم) كالمال (الح) أي حيث
 أشكل على ذكر سنة وذكره بكذا فقله لا انتفاء لجأه إلى علة التقدير لا لأنهم أي هو كذلك لا انتفاء (الح)
 (قوله أن يقول (الح) نائب فاعل بشرط (قوله لا لا العين) عطف على المنافع (قوله عند الجور) متعلق بمعنى
 الفعل المقهور من نسبتنا نظر إلى ابتدائي قوله وهو داخل في المنافع فكان التمسك به (قوله لا لا) (قوله
 لكل منهما) أي للمنفعة العين (قوله نازعتهما) (الح) عبارة المعنى نازع ذلك ابن الرقة بأن في الجورهما
 فيها أي في إجارة العين أيضا ش (قوله فاحترجها الآخر) أي أحترجها الآخر ليقس ذلك الآخر
 وحاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر (قوله وفريق بينه) أي عدم الصحة المذكرة وقوله والألا
 ش (قوله لا لا يقتضيه) الإيجاب على مباشرته أو ذاته (قوله لا لا يقتضيه) (قوله لا لا) أو لم يكن لك
 منافع سنة) أو عارضتك منفعته الدار بمنفعة دارك (قوله والظرفية تقتضي خلاف ذلك) ينظر وجه هذا

في شباطه في دابة صفتها كذا أو في جلي إلى مكة (فيقول) الخاطبة متصلا (قلت) أو استأجرت أو أكثر (ت) يومين الكعبة أسكن داري شيئا
 بكذا أو جعلت لك منفعته سنة بكذا ومنها الكعبة بتوقعها استيجاب وإيجاب بإشارة أو ش من معنوا وأفهم كلامه أنه لا بد من التائب وذكر
 الجرة لا انتفاء لجأه إلى علة التقدير لا لأنهم أي هو كذلك لا انتفاء (الح) المقصود لا العين التي
 هي محلها عند الجور وقول الشخصين خلاف غير محقق إلا بدعي النظر لكل منهما اتفاقا نازعتهما بأن به فوائد

لكن نظري أكثر ما هو من
جلته الذي لم ينظر فيه قوله
(والاصح انعقادها) أي
الاجارة (بقوله آخرتك) أو
أكرمك (منعته) أي
البارسة منعها لان
المسعة هي المخصوصة منها
فيكون ذكرها تارة كسيدا
وادعاء ان لفظها المتماثل
مضافا للعين فلا يضاف
للمسعة من منسوخ وقوله
(و) الاصح (منعها) أي
منع انعقادها (بقوله بعثك)
أو أشرت (منعته) لان
لفظ البيع موضوع لتخليك
العين فلا يستعمل في المنفعة
كما لا ينعقد بلفظ الاجارة
واختار جمع المقابل اعتبارا
بالمعنى فانهم صنف منه اذ هي
بيع للمنافع ومن ثم كان
الاوجه على الاول ان ذلك
كناية قبل هذا كانه في اجارة
العين دون اجارة النعمة
كالزمتم فتمسك كذا اه
وذهب نظري بحري ذلك في
اجارة النعمة كما حرمنا أو
بعثك متسعة دانه صفتها
كذا (وهي قسمة الواردة
على عين كاجارة العقار) لم
يقبده بما بعده ليشدها
لا يصح وقبده اجارة النعمة
لانه لا يثبت فيها رداية أو
شخص أي أدى على كونه
ضاللا لانه انصفت التثنية
المطلب فيها لذكر لشرفه
في قوله (معينين) فيستقر
فيهما اجارة العين والنعمة

أن جعل الذهب لاجتور اجارته بالذهب وحلي الفضة لاجتور اجارته بالفضة ولا يظهر له وجه الاعلى التخييم
بان الجور حالي وقد صار خلافا فحقا ونشأ منه الاختلاف في هذا الفرع اه (قوله لكن نظري أكثر ما هو من
أي القوائد (قوله ومن جعلتها) حال من المبتدأ على قول المبتدأ هو قوله الذي خبره قوله اه سم ويجوز
أن يكون من جعلتها خبر القوله وقوله ويكون الذي بعثك المتي لاستعمل الابانة فتذكر وتثبت كالعرفه
والنكرة (قوله منها) أي الاجارة (قوله وادعاء أن الخ) ردا على ما قبل الاصح (قوله مضافا للعين) أي مرتبطا
بها وان كان المقصود المنفعة (قوله وقوله والاصح منعها الخ) عطف على قوله قوله والاصح عبارة
المعنى وهذه المسئلة من فوائدها خلاف أي شيء أن مو ردا العقد العين أو المنفعة والعين قول العين والمنع
على قول المنفعة وعليه لا يكون البيع كناية فيها لأن بعثك ينافي قوله مستغلا يكون صريحا ولا كناية
خلافا لما يحسنه بعض المتأخرين من أنه فيها كناية هذا كناية اجارة العين أما الجارة النعمة فكيف فيها ألزمت
فتمسك كذا عن لفظ الاجارة ونحوها فنقول قبلت كافي الكافي أو التزم اه وباني عن النهاية ما وافقه
خلافا للشيخ الاسلام والشارح (قوله كذا لا ينعقد) أي البيع (قوله المقابل) أي مقابل الاصح من الانعقاد
بلفظ البيع (قوله ومن ثم) أي من أجل ذلك الاعتبار (قوله كان الاوجه الخ) وقال الشرحي الرض
والمهجر وخلاف المعنى كناية فنقول لانه عاين وعلم ما حرم أنه أي قوله بعثك منعها لا يكون كناية
والقول بذلك مردود باختلال المسئلة خشيته اذا لفظ البيع يقتضي التأيد في نافي ذكر المدة اه (قوله
هذا كانه) أي الخلاف في المثلثين (قوله كما حرمنا أو بعثك الخ) أي والاصح انعقاد الاجارة بالاولى دون
الثانية قول المتن (على عين) أي منعته بعبارة بعثك بعين (قوله لم يقبده) الى قوله وزعمه فرق في النهاية (قوله
لم يقبده) أي العقار (بما بعده) أي بعثك ما بعده على حذف مضاف أي بالعين الذي يقبده العاين والمشتص
(قوله لم يقبده) تعطل للنفي اه سم أي ترك التسديد بما بعده ليشدها الخ (قوله لانه الخ) تعطل لانتفاء
التصور والضمير للعقار (قوله فيها) أي النعمة (قوله وكونه الخ) ويمكن جعل أول قوله بيع فتدفع
اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام أن أرفى قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فانه أولى بما لا تنوع وحكمها
حكم الوارث وجوب المطالبة بتمسك عليه الأمدى وهو الحق انتهى اه سم عبارة المعنى ولو قال معين بالافراد
واقف المعروف لغنم أن العطف أو يقتضي الافراد ولهذا الجيب عن قوله تعالى ان يكن غنيا الخ ان المراد
التنوع وبه يجيب عن المصنف هنا وفي كثير من الابواب اه (قوله ضد الجارية) أي العرفية التي ذات
الاربع اه رشدي (قوله انصفت التثنية) أي ولا يتقدم فيها كون العطف بالاولى بحمل معين بالافراد
بعدها اذا كانت الثلث أو نفعه أو للتنوع اه رشدي (قوله في قوله الخ) متعلق بقوله التثنية (قوله
الاقصاه وعليه في رد على ما قدر لان الانتفاع أمر موهوم الا أن مع ان معنى انتفع استوف منافع وبالجمله
فدعى هذا الاقضاء على اسند لها لا مجرد الغفل وما يتقوى في تنويعه على أن أمر موهوم هذه السنة أو أن اعتكف
هذا اليوم فان كل من العوم والاعتكاف أمر موهوم الا أن مع طرفه السنة أو ليهما بالاجاع طرفة
لانه في محتمل الاحد (قوله ومن جعلتها) حال من المبتدأ على قول المبتدأ هو قوله الذي خبره قوله (قوله لانه
لفظ البيع الى قوله بلفظ الاجارة) وعلم مما قرأه انه لا يكون كناية والقول بذلك مردود باختلال المسئلة خشيته
اذ لفظ البيع يقتضي التأيد في نافي ذكر المدة شرح (قوله ومن ثم) كان الاوجه على الاول ان ذلك كناية قبل
بل الاوجه انه غير كناية أيضا لتناقى اللفظ وتماثلها ذكر البيع يقتضي تخليك العين وذكر المنفعة يقتضي
خلافا فتمسك وقدمت على لفظ البيع يقتضي تخليك العين على الاطلاق بدليل ما قاله في بيع رأس الجدار
البناء عليه (قوله لم يقبده) تعطل للمعنى ش (قوله في المتن رداية أو شخص معينين) يمكن جعل أول قوله بيع
فيستدفع اعتراض التثنية فقد قال ابن هشام في الباب الثاني من المعنى في الكلام على الجمله المعترضة في أنه
الاعتراض مانعه ونحوه ان يكن غنيا أو فقيرا فانه أولى بما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ان ماله
والظاهر أن الجواب لانه أولى بما ولا رد على ذلك تنبيه الضمير كما هو المراد لان رداية أو شخص معينين

وبحث الجلال البلخي الحاق السفن بهما لا العصار والمرا داله من هنا مقابل النعم وهو محسوس بتقدير العقبه وفي صورته الخلف السابفة
آتفا مقابل النعم وهو محسوس الذي يستوفى من قبله آذن اخير العين لغيره في العمل (١٢٥) بآخرة تعمل فلا آخرة لا اول مطلقا ولا الثاني

ان علم الفساد لا آخرة
الثلث على الاول كما هو
ظاهر (و) واردة (على
القيمة كاستقرار دابة مثلا
(موسوفة) بالصفات
الآتية (و) بتصور أيضا
(بان يلزم منه) علمونه
ان يلزمه عمله كذا أو
(تصاحبه أو بناءه) بشرطهما
الآتي أو يسلم البسقي
أحدهما أو في دابهموسوفة
لنفسه الى المكتسبات كذا
(طولا أو استأجر نك) أو
اكثر منك (لتعمل كذا)
أو كذا أو لعمل كذا فلا
فرق بين هذه الصيغ وزعم
فرق بينهما ككسوبة
بالسكنى وان تسكن ليس
في محله لان الخطأ هنا
معين لعين بل يفوق الحكم
بذلك ولا كذلك (م) فإجابة
عين لان الخطأ بل على
ارتباطها بعين الخطأ
كاستأجر نك (و) بل
الآخرة (منه) لان القصد
حصول العمل من غير نظر
لعين فاعله ويزعم ذلك
نظر المبالغة بالخطأ
(و) يشترط في آخرة النعمة
ان يعتقد بلغة الآخرة أو سلم
(تسليم الآخرة في النفس)
كرأس مال السلم لانها سلم
في المنافع فيتم فيها تاجيل
الآخرة أو آتأخر العمل
فيها عن العقد أولا

وبحث الجلال (خ) وقافا للمغنى وشكلا لانهية صوابه وما عساه لجلال البلخي من الحاق آخى الى الوراء
الله تعالى بخلافه وهو أنه لا تصح اجزائها الا بالآخرة عن كالمعيار بدليل عدم صحة تسليم السفن اه وأقر سم
الافتاء المذكور ونقل العبري عن الحلبي والقلوب في اعتياده (قوله والمراد الخ) عبارة المغنى تنبيه
تقسيم الإجابة الى واردة على العين وواردة على القيمة لا ينافي في صحة فهم أن مودها النعمة لان المراد الخ اه
(وهو) أي مقابل النعمة (قوله السابقة آخا) أي بقوله ومودها الإجابة العين الخ اه عش (قوله وهو)
أي مقابل النعمة (محملة) أي النعمة (قوله تستوفى الخ) صلة حوت على غير من هي له ولم يرد عدم الالتباس
على مذهب الكوفيين (قوله بآخرة الخ) مفهومه استحسان الاول الآخرة اذا آذن لشأن بالعرض الآخرة
في الاول مع التعرض بعدهما فراجع (قوله الاول) أي الاجرة الاول (قوله مطلقا) أي علم الفساد لم
(قوله ولا الثاني الخ) كذا شرح مدر وتقدم في القراض والساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد الفرق
سم على ج وقد يفرق بانه موضع يده على المال باذن من المالك. كان عليه فيما ذكرنا من غير آذن من نفسه فهو
كما ذون الغاصبون ثم لو كانت الساقاة على عينه وساقا غيره انضحت المساقاة كما مر ولاشئ للعامل الثاني
على الاول ان علم الفساد اه عش (قوله ان علم الفساد) أي بأنه لا شيء به (قوله أي على الاول) أي على
المالك اه عش أي ولا يرجع له على المالك أيضا مما مر في القراض والساقاة (قوله ويشور) أي يفقد
اجل النعمة فنقول المتن (خمس) أي الشخص (قوله وونه) أي الزام النعمة (قوله ان يلزمه عمله الخ) أي بان
يقول أو تمتك حتى الى كذا لكن فمتناع العبري أنه لو طال تمتك عمل كذا كان آجازه عين فيحصل أن
ما هنا مقرر على كلام غير العبري في امر عين العبري خلاف المتعذر بحتمل أن ما هنا مقرر بما لو قال
أزمتك تمتك حتى الى كذا فلا يكون مخالفا له عش أو لتصبح النعمة والنهاية كالصرح في الاحتجال
الاول وصنيع المغنى ظاهر في الثاني (أو سلم الخ) عطف على يلزمه (قوله في أحدهما) أي الخطأ والمبالغة
ه عش (قوله بكذا) راجع الى المتن والشرع بها (قوله أو لعمل كذا) أي أو امتك عمل كذا كما
انتمناه من العبري اه عش (قوله بين هذه الصيغ) يعني بين التعبير بالفعل والتعبير بالمصدر اه عش
أي وترك لفظ العمل بالكسبة (قوله هنا) أي في الآخرة (قوله معين) اسم فاعل (قوله بذلك) أي أي التعبير
بالفعل والتعبير بالمصدر وقال الكردي أي بالجهة الاسم والفعل اه وفيه تأمل (قوله لم) أي في الوصية
(قوله لان الخطأ) أي قوله وانما شرط في المعنى الآخرة سواء الى والاستبدال أو في قول المتن ويشترط في
النهاية الآخرة كمن الميسر وقوله مطلقا كما يأتي (قوله بلغة آخرة) يعني كل لفظ من ألفاظها الملوثة وليس
المراد بخصوص هذا اللفظ وكان الاوضح ان يقول سواء كان لفظ الآخرة أو السلم اذا المراد التعميم لا التقيد
وشد يد عش (قوله فيتم الخ) الاول ان يعبر بالواو او امتناع التاجيل وما بعده لا يشرع على مجرد
اشتراط تسليم الآخرة في المجلس ثم قال بشرط ما يشرط لرأس مال السلم على ذلك كما هو ممكن ان التفرع
بالنظر الى أفاة التسمية بقوله كراس مال السلم اه عش عبارة المغنى تنبيها بغير من كلامه وجوب كون
الآخرة وهو لا يمتنع لانه لا يلزم من القبض في المجلس الجلول اه (قوله والاستبدال الخ) أو (قوله والحوالة
الخ) أو (قوله والإبراء الخ) عطف على قوله تاجيل الآخرة (قوله ذلك) أي تسليم الآخرة في المجلس (قوله أيضا)

الاول وجوب المطابقة مع علمه انتهى وهو الحق وأما قول ابن عصفوران تنبيه الضمير في الآية شاذة
فيما طرأ ولعل هذا مراد الحق المحل بما قاله (قوله وبحسب الجلال البلخي الخ) خالفه شخصنا الشهاب
الزمي وأما في آخرة السلم لا تكون الاعنية كالمعيار لقيمة بدل عدم صحة تسليم فيها اه (قوله ولا الثاني
ان علم الفساد الخ) كذا شرح مدر وتقدم في القراض والساقاة أنه قد يستحق مع علم الفساد فرق (قوله
والاستبدال) عطف على تاجيل ش

والاستبدال عنها والحوالة عليها والبراء عنها وانما شرط في العقد بلغة الآخرة ولم يشترط في العقد على مالى النعمة بلغة البيع مع
انه سلم في المعنى أيضا

لضعف الاجارة بوز وهاعلى معدوم وتعد (١٢٦) استيفاهم ادفعوا ولا كذلك يسع مالى الذمة فيها غير واضعها باشراف قبض الاجرة

في المجلس (وابارة العين)
 الاجرة فيها كالتن في البيع
 فثبت (لا يشترط ذلك)
 أى قبض الاجرة العينة
 والتي في الذمة في المجلس
 (فيها) كتمسك المبيع ثم
 يتعين محل العقد لتسليمها
 على المامرفه في السلم
 (ويجوز) في الاجرة (فيها)
 أى اجارة العين (التحويل
 والتأجيل) لا لاجرة لكن
 (ان كانت) الاجرة (في
 الذمة) اذا لا عين لا ثوب جل
 والاستبدال عنها لاجرة
 بها وعلما بالارامتها
 معلقة كالكاتب (واذا اطلقت)
 الاجرة عن ذكر ناجيل أو
 تجميل (تجمل) كمن
 المبيع المطلق ولان المؤجر
 عليها بالعقد لكن لا
 يستحق استيفاءها بالبيع
 العين فان تنازع في البداية
 فكما في البيع (وان
 كانت) الاجرة (معينة) بان
 رطبها بعين أو مطلقه أو في
 الذمة (ملك في الحال)
 بنفس العقد وان كانت
 مؤجلة كمالك المستأجر
 المنعته في اجارة العين لكنه
 ملك مرعى كلما مضى جزء
 من الزمان على السلطنة بان
 أنه ملك للمؤجر استقر على
 ما يقابل ذلك ويبدل كرائها
 لا تستقر بالاستيفاء للنافع
 أو تقوى بها فقيمة ملكها
 حالا ولو مؤجلة تحت الاراء
 منها ولو في مجلس العقد لانه

أى كالعقد باقيا الاجارة (قوله على معدوم) أى داغما والا لم يبيع في الذمة قد يكون معدوما ماله العقد
 بالنسبة للبائع اه سيعبر عبارة سم قد يقال العقد على مالى الذمة أيضا وادعى معدوم ضرورة أن مالى
 الذمة غير موجود نعم يفرقان من جهة أن مالى الذمة في البيع يمكن وجوده قبل استيفائه بخلاف الاجارة
 فلا تأمل اه (قوله وتعد واستيفائها) أى المنفعة (قوله باشراف قبض الاجرة) أى بامتناع الاستبدال
 عنها إلى آخر ما تقدم (قوله أى قبض الاجرة) الى قوله وقضية ماغنى الا قوله مطلقا كأيام وقوله ولان المؤجر
 الى فان تنازع عاقوبه وان كانت مؤجلة وقوله في اجارة العين (قوله كتمسك المبيع) لاجحة لبيع ما قدمه
 عقب قول الممن وبارارة العين (قوله نعم بعين الخ) عبارة للمغني ثم ان عينها مكان التسليم مكانعين والافوض
 العقد اه عبارة عن قوله بحمل العقد أى تلك المحلة حيث كان المحل صالحا لم يعنا غيره اه (قوله على مامر
 فيه في السلم) يقتضى تفصيل السلم اه ع (قوله لاجرة) لاجحة لبيع قوله في الاجرة السابق عقب قول
 للصنف ويجوز اه وشي (قوله والاستبدال عن الخ) عطف على التحويل (قوله معلقة) أى ولو في المجلس
 اه ع (قوله رسم أى محله) كانت أو مؤجلة وظاهر عبارته دليل قوله كأيام اختصاص الاطلاق بالاراء
 مع انه لو فارق قبله أيضا كالمؤجر اه (قوله كأيام) أى في شرح ملكته في الحال (قوله واذا اطلقت
 اجرة) أى التي في الذمة في اجارة العين أو القيمة اه ع (قوله ولان المؤجر الخ) في هذا التعليل نظر بظاهر
 من التعميم الذي به كمن في شرح ملكته في الحال (قوله فكما في البيع) أى يفيد أنها بالمؤجر وان كانت
 الاجرة في الذمة والأفصاح اه ع (قوله أو مطلقه) عطف على قول المتن معبنة اه سم أى في المتن
 ليس بشي والمراد أنهم غفك في الحال سواء عنها بان يطلع بعين أو يدن بان قال بال عشرة الى في ذمة فلان
 أو مطلقه أو قال في ذمة رشيدى (قوله وفى الذمة) أى بان صرح بكونها في الذمة والا فمعلقة بمحالة على
 الذمة خير أى يسمي سم على جاه ع (قوله وان كانت مؤجلة) أى الاجرة (قوله به) أى بالعقد (قوله في
 اجارة العين) ينظر وجه هذا التقيد اه سم يؤيد بالنظر اسقاط المغني وشر الخ وهذا العقد (قوله
 لكنه ملك الخ) راجع الى المتن والاحسن في تعبيره عبارة النهاية لكن ملكا مرعى كلما مضى الخ وعبارة
 المغني ملكته في الحال بالعقد ملكا مرعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بان أن المؤجر
 استقر ملكه من الاجرة على ما يقابل ذلك أما استقرار جميعها فاستيفاء المنفعة أو بتقوى بها كجاسأ في كلامه
 آخر الباب اه (قوله انه لا تستقر) أى الاجرة جميعها (قوله لا خيار فيها) أى الاجرة (قوله بعدل ومه)
 أى عقد البيع (عقلانه) أى الاراء (قوله أى للمؤدم فرع) قال النهاية ولو أحوال الناظر الوقف سنين وقبض
 الاجرة مؤجلة دفع جميعها لاهل البطن الاول وان علم مؤتم قبل مضى مده فخلات القابض قبل مضى المدة لم
 يضمن المستأجر ولا الناظر كما أفتى به الوالرحم الله تعالى بعبارة ابن الرفعة بخلاف الفقل لان المؤقف عليه
 ملكها في الحال فظاهر اوعدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كأصواعه ويرجم المستحق بحسنة من
 الاجرة لمساواة في تركه القابض اه واقصر الاسنى والمغني على مقالة الفقل فقال ولو أحوال الناظر الوقف
 سنين وأخذ الاجرة لم يجزه دفع جميعها البطن الاول وانما يعلى به سدر ما مضى من الزمان فان دفع أكثر منه
 (قوله لضعف الاجارة بوز وهاعلى معدوم) قد يقال والعقد على مالى الذمة أيضا وادعى معدوم ادما في
 الذمة معدوم ضرورة وأنه غير موجود نعم يفرقان من جهة ان العقد على مالى الذمة وادعى ما يمكن وجوده
 قبل استيفائه بخلاف الاجارة فلا تأمل (قوله على مامرفه في السلم) يقتضى تفصيل السلم (قوله
 ولا رايته مطلقا) أى ماله كانت أو مؤجلة وظاهر عبارته دليل قوله كأيام اختصاص الاطلاق بالاراء
 مع غير ماله فقيمة أيضا كالمؤجر اه (قوله فكما في البيع) شامل (قوله أو مطلقه) عطف على قول
 المتن معبنة ش (قوله وفى الذمة) كان مراده ذلك انه صرح بانها في الذمة لتأتى مع ذلك ذكر قوله
 أو مطلقه والا فمطلقه أى عن العين والتصرح بكونها في الذمة أيضا كالمؤجر اه (قوله في اجارة العين)
 ينظر وجه هذا التقيد (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المتن ملكته في الحال ش (قوله بخلافه)

فإن الاستحذ من الناطر تلك الزيادة للبلن الثاني قاله العقالي قال الزكشي لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجزاء فتوقع ظهور كونها الغيرة بموته انتهى وهو كقول السبكي يجوز لعل ما إذا طالبت المدة أما إذا قصر فتصرف في الجميع لأنه ملكها في الحال أما صرفها في العمارة فلا يمنعه حاله وأهل ما قاله العقالي لا سيما عند ظهوره وانقراض الدين الأول قبل مضي المدة هو الظاهر فليأخذ غير مبتال الشارح في فصل لا تنفصخ اجارة بعد ذلك اعتماداً على ما قاله العقالي وسمي هناك ذكر عن الاستاذ البكري ما وافقه وأقره **(قوله لصحة الاجارة)** إلى قول المتن ولا يسلخ في النهاية **(قوله جنسا)** إلى قوله وجوز الرجوع إلى المغنى **(قوله والا)** أي بان كانت معينة **(قوله معاً بينهما)** أي مشاهدتها **(قوله نظير ما مر في الثمن)** ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أي بالحل وحلت وقد تغير العقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعالة إذا لم يرد في الاجرة حيث كانت تقداً بعد بلد العقد ووقت ما كان بباديه اعتبر أقرب البلاد إليها كالجعالة الأخرى والعبرة في اجرة المثل في الفاسد بموضع اتلاف المنفعة تقداً ووزناً أي نهاية قال الرشيدى وعش قوله ولو في الجعالة الأولى كالجعالة اهـ **(قوله ان قلنا انه اجرة المثل)** على أنه ليس بجارة كما اقتضاه كلام الروضة للشرح الصغير بل نوع جعله لا يتغير فيها الجعل بل الجعل كسئلة العليغ نهاية وغنى قول المتن **(بالعمارة)** بان أجزأها بعمارتها أو بدراهم معلومة على أن تعميرها اهـ شرح الروض وإلى هذين التصورين أشار الشارح بقوله كآجر تكها المثل **(قوله بصرف أو بفعل العلف)** إضافة إلى صرف من إضافة المسمى إلى المفعول وإضافة الفعل من إضافة الأفعال إلى الأشخاص المعرفين بالإضافة للبيان **(قوله بفض الام الم)** نشر على ترتيب اللف **(الجهول هم)** أي بالعمارة والعلف **(قوله كآجر تكها بعمارتها)** أي إذا لم تعين العمارة قلنا بان من قوله فان عينها المثل سم وعش **(قوله ارفعها)** عطف على عبارتها الأولى من عطفه على الثاني ولما قال أو بعلفها أو يرد بشار على أن تصرف في عائلتها المكان وانحاضا **(قوله الجعل بالمصرف الم)** على العلة فلا تقتصر عليه كما في المغنى لكن حسن اعتبارنا بالدين المنع بعض الاجرة وهو جمل وقصر الاجرة بجهولة اهـ **(قوله بالمصرف)** أي العمل وقوله تفسير الاجرة بجهولة أي لا يتأخر جوع الدينار والمصرف والمجهول إذا انضم إلى المعلوم مسيره مجهولاً اهـ رشدي **(قوله فان صرف بقصد الم)** ظاهره أنه لا فرق في الرجوع عندئذ بين كون الأذن مالاً أو غيره كولي المحجور وعليه ناطر الوقت والظاهر أن المستأجر يرجع عاصره جاهلاً بالفاسد على الولي والناظر ولا رجوع لهما على جهته المحجور والوقف مطلقاً لأنه لا ينبغي لهما ذن في الفاسد اهـ عش **(قوله رجع)** أي بالمرء وف بآجرة اهـ رشدي **(قوله والا)** أي إن لم يقصد الرجوع **(قوله كذلك)** أي عدم العصة **(قوله وان علم الم)** غاية كسيع زرع الم أي قيامه بعلفها بالمرء عش **(قوله هناك شرط)** أي ولو بالقوة كقوله كآجر تكها بشار على أن تصرف الم اهـ عش **(مطلقاً)** أي سواء علم المصرف أو جهله فعلة المطلقان الشرط لا لجهل اهـ كردي **(قوله والا)** أي إن لم يكن شرط في العقد **(قوله بعمارتها)** أي أو بعلفها **(قوله فان عينت)** أي العمارة كآجر تكها بعمارتها بجهولة على كيفية كذا اهـ عش **(قوله أما إذا)** إلى قوله على أنه في المغنى **(قوله في مصرفها)** أي الاجرة **(قوله بعد العقد)** متعلق بقوله أي البراءة قبله أي الزموم ش **(قوله ولا كفت ما بينهما)** والمعلوم مشتمل لهما **(قوله نظير ما مر في الثمن)** ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أي بالحل وحلت وقد تغير العقد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجعالة إذا لم يرد في الاجرة حيث كانت تقداً بعد بلد العقد ووقت ما كان بباديه اعتبر أقرب البلاد إليها كالجعالة الأخرى والعبرة في اجرة المثل في الفاسد بموضع اتلاف المنفعة تقداً أو وزناً شرح مدر **(قوله ان قلنا انه اجارة الم)** على أنه ليس بجارة كما اقتضاه كلام الروضة كالشرح الصغير خلافاً لولي العراق وهو حق عن التراضي والمعونة فهو جعالة لا يتغير فيها الجعل بل الجعل كسئلة البعل شرح مدر **(قوله كآجر تكها بعمارتها)** انظر هذا مع قوله لا يتقوى الا كآجر تكها الآن يكون هذا إذا لم تعين العمارة **(قوله كآجر تكها بعمارتها)** أو يدينار والم **(قوله كذا مدر الم)** **(قوله والاوجه)** أي عموماً كالتعليق من الرقعة

(ويشترط لصحة الاجارة كون الاجرة معلومة) جنسا وقد رافقنا وصقنا كانت في النية والاكتت معانيها في اجارة العين والنية نظير ما مر في الثمن وجوز الرجوع بالزكشي مستثنى ان قلنا انه اجارة توسعت في حصول هذه العبادة (فلا تصح) الاجارة لدار (بالعمارة) لها (ولا) لآجرة بصرف أو بفعل (العلف) لها بفتح الهمزة العسلاف وباسكانها كما حفظ المصدر للجعل هما كآجر تكها بعمارتها أو يدينار على أن تصرف في عبارتها أو بعلفها الجعول بالمصرف فتصير الاجرة مجهولة فان صرف وقصد الرجوع بهار جمع لا ذن مع عدم قصد الرجوع والا فلا والأوجه ان التعليق للجعل للأغلب وان الحكم كذلك وان علم المصرف كسيع زرع بشرط أن يحده البائتم فالمحصل أنه حيث كان هناك شرط بطلت معاقلاً ولا كآجر تكها بعمارتها فان عينت حقت والا فلا أما إذا أذن له في صرفها بعد العقد من غير

أَدْنُو (قوله فيه) أي في صلب العقد (قوله وتبرعه) أي بالصرف أي العمل اه رشدي وعش (قوله فيجوز) أي سواء كان ذلك في الملك أو الوقف اه عش (قوله واغتفر الاتحاد الخ) عبارة تافهة وشروح الروض والنجسة والمنهج قال ابن الرفعة لم يخرجوا على اتحاد القاض والمقبض بل وقوعه ضمنا اه (قوله اتحاد القاض والمقبض) لان المستأجر مقبض عن نفسه وقاض عن المؤجر عبارة الرشدي لانه أي المستأجر كانه أقبض المؤجر عن قبض منه الصرف اه (قوله الحاجة) ويؤخذ من ذلك محتمل وجه العادة في زمتان تسويغ الناطر المصدق بما يتحقق على ساكن الوقف فيما يظهر من حره اه سم قال عش قوله من ذلك أي من الاكتفاء بالاذن للمستأجر في الصرف اه (قوله القاض من المستأجر الخ) قد يقال قبض البناء مثلا أحرم من المستأجر بضم الاتحاد المذكور ولانه مقبض عن جهة المؤجر في قبض لنفسه من نفسه اه سم عبارة عش فيه أن تزيله بغيره أو كل يصح قبضه من الناطر فيكون فيه أمانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه قاضا عن الناطر مقبض لنفسه فلم ينتف الاتحاد المذكور اه وقد يقال أنضات هذا التزيل لئلا في مسئلة الدابة إذا كانت الآخرة علما معنا المستأجر (قوله وبصدق الخ) أي قوله نظير الخ في المعنى وشرح الروض والنجسة (قوله وبصدق المستأجر الخ) هو ظاهر حيث كانت الآجورة من المالك أم أناظر الوقف إذا وقع من مثل ذلك في تصديق المستأجر فصرفه نظر فليراجع إلى تصديق عيسى اه بل تصديق على صرف مال الوقف وقد لا يكون المستأجر بمصدق اه عمادقا اه عش (قوله على أنه الخ) عبارة النهاية ولا ينافية قولهم وقال الخ اه (قوله ثم لا يحل الخ) عبارة النهاية ليس هنالك شيء في الخارج بحال طلبة قول الوكيل والاصل الخ اه (قوله وهذا الخ) قضية الفرق أنه لو كان الموكل فيقبض عارة بحال دفعه إليه واختار ما بعد وجود عارة بالصفة المأمور بها مصدق الوكيل سم على عج أقول وهو ظاهر اه عش (قوله من السابقين) أي المستثنين (قوله شهادة الصناع الخ) أن أرباب الصناع القاض من المستأجر السابق في قوله تنزيلا لقاض الخ ينافي قوله لا لهم وكلاؤه مع قوله السابق المذكور وأن أربابهم غيره فاجز اه سم عبارة السدي وعوله لا لهم وكلاؤه تأمل الجمع بينه وبين قوله أن تغافل أنه في الحقيقة لا اتحاد تنزيلا لقاض الخ اه (قوله على أيهم كذا) المراد على علمهم ومن ثم عاله بقوله لا لهم وكلاؤه أي فهي شهادة على فعل أنفسهم بخلاف ما لو شهدوا بأنه صرف كذا فأنها تقبل إلا أن علم الحاكم أنهم يعنون أنفسهم قاله الزبائي اه رشدي عبارة عش قوله على أيهم أي لأنفسهم أم لو شهدوا بأنه اشترى الآلة التي بين يديه بكذا أو كافوا عدولا أو شهد بعضهم لنفسه بغيره ما دفعه كذا عن أحدهم لم يمتنع أو شهدوا بأنه صرف على عارة المحل ولم يضر ذلك لأنفسهم فقبل القاضي شهادتهم بما يعلم أنهم يعنون أنفسهم اه (قوله يعلم عادة الخ) قضية أنه لو لم يعلم طرفا ما وجب تعطلهما تنصيص وهو كذلك اه عش (قوله تعطلهما) لعل الثالث بتأويل العين اه سدي (قوله من الأجرة) انظر ما مفهوم هذا الشرط عبارة العياييلو آخر نجما على أن مدة تعطله محسوبة على المستأجر بمعنى انحصار الأجرة في الباقي أو على المؤجر بمعنى استيفاء مثلها بعد الدلة فسدت لخل نهاية المدّة فان علت بعداه أو تقدّر كعطل شهر كذا للمعاودة عطلت في تلك المدّة

شرط فقيروته عليه المستأجر
فيصور وانعقد اتحاد القاضين
والقاضي فيه الحاجة على
أنه في الحجة لا تقتدر بلا
القاضين من المستأجر وان
يمكن بمعاملة الوكيل
من المؤجر وكالة خفية
و يصدق المستأجر أصل
الإنفاق وقدره ٣٠ ٤٠
السكنانية وتمنوع وتعين
تفسيده على الذي قدرا
للتعاقدات - نظمها ما بقى
الوكيل في الأولى والاحتاج
لجنة على أنه اعتراض
بقولهم وقال الوكيل أثبت
بالتصرف المأذون فيه
وأنكر الوكيل صدق الموكل
وبرد بأنه لا يلزم بصدق
الوكيل والاصل عدمه وهنا
الخراج وهو وجود العمارة
واستغناء الدابة مدة من
انقاع ملكها على اصدق
المستأجر فلا جاع بين
البابين ولا تسكن شهادة
الصناع لانه صرف على
أهليهم كذا لانهم ولاؤهم
طوا كثرى نحو حمام مدة
يعلم عادة تعطلوا فيها الغر
عمارة فان شرط الحساب
مدة التعطيل من الاجارة
وجعلت خفية

والانفصا وخمس مائة هذا (ولا) الايجار (السلم) مذبوحة (الجلدو يلعبن) و (بعض الدقيق أو الخاف) الخاف منه كسله للجهل بخفاضة
الجلدو وقته ونوعه ما أحد الاخيرين ونحوه وتولد لهم القدره عليهم ما لا ونظيرها رافطى (١٢٩) وغيره ما صلى الله عليه وسلم حتى على قنير

وباعده وضع فيما اتصل بالعقد انتهت اه رشدى (قوله والانفصا) أى وان لم يكن الامر كذلك كما بان لم
تشرط او شرطت وعلقت اه سديع (قوله انفسا) أى فبطل فيها وطريق الصنفين العقد فيها
يقى من المدة ما هو معلوم اه عش (قوله مذبوحة) الى قوله انتهت في المعنى الاثوة ومصوره الى فضايط
وكذا في النهاية الاثوة تكثر وقوة فضايط الوجود (قوله الخاف) أى كل من الدقيق والخافه من
البرو ويحتمل انه نعت الخافه فقط والتذكير راية لفظ الوجود من حيث لا يراد ولا قد (قوله كسله)
على كذا الاحتمالين مثال لبعض الحق عبارة لافنى الرمثلا بعض الدقيق منه كرهه أو بالخافه منه اه
وهى حسن (قوله ولعدم القدره عليها) عبارة تشرى الى روض واليهجه تولى الاحوة ليست فى الحال بالهسته
المشروطة فهى غير مقدور عليها اه (قوله ومصوره المسئلة الخ) وقفا للمعنى وشرح التبع والروض
والهسته وخلافها النهاية كى اياها (قوله أو يعلق) أى ولم يلقى قر ينشئ ان المراد منه فقط أخذ ما يابى
فلتأمل اه سديعز (قوله بقير من هذا) أى الحب فالاحوة من الحب من الدقيق اه سم (قوله)
لنظن ما عده) وقباس من شرفى الشلوح هو فيما لو ساق أحد الشرى كى شرى كيه وبابى فى مسائل واستأجر
امراة لأرضاع دريق بعضه الآن من أن التعديفيا العصبه طلقا انه هنا كذلك فتصع مرءاه قال لنظن ما يابى
أوكله اه عش (قوله الحابى) أى الحامض الخارج ونحوه اه كردى (قوله أيضا) أى لو حذفت لفظة
نظير (قوله ويقه محتججه) انظر لمعنى الصنع اشراط علم الجليل فى الجملة وفساده يجهل وفى شرح
مر أى والمضى والفرور والاوجه فيها البطلان الجعل بالجعل انتهى اه سم قال عش قوه مر
والاوجه البطلان أى ويسحق أوجه التل اه (قوله أى امرأه) الى قول المتن كون المتعديفيا النهاية الاثوة
عقب قوله فقط حاز بمائه لكن المعنى اطلاق الصنفين كقضاء كلامهم اه (قوله مثلا) أى أو قد تراو
صغرة سم على منبج اه عش عبارة الفرور ودخل فى المرأة الصغرة فصعب استجارها ذلك باعتبار
طهره لثبنا وفى معناه الازل فمما يظهر اه (قوله) نعت لبقا (قوله أى حصته) أى حصته
استأجر من الرقيق تفسير لرقبة (قوله الباقية) نعت لخصو (قوله بعدما جعله) ظرف للباقيتوما
واقعة على الجزو (قوله المذكور) نعت لها (قوله المقابل) أى المقابل لعدم الصفة (قوله من التفصيل)
أراد به قوه أى حصته الخ (قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعنى اطلاق الصفة كقضاء اطلاق قسم اه
شرح مر اه سم قال عش قوه المعنى اطلاق الصفة أى هنا وفى المسألة كذا فى استجاره يلعبن هذه
الويتم بعها فى الحال ولا يضر وقوع العمل فى المشترك وان نوزع فيه مر اه سم على ج اه (قوله)
قال السبكي التفصيل الخ اعتمد المعنى وشرح الروض واليهجه المتبع (قوله أو على حصته) عطف على قوه
على السكل (قوله اذ ذلك) أى وقت الفطام اه عش (قوله قال البلقينى أو مخرجة الخ) وانما صرح بجار

تتو لا للقباض منزلة التوكيل عن الزوج وان أراد بهم غيره فليعر (قوله والانفصا) أى وان لم يجهل (قوله)
بقير من هذا) بالاحوة من الحب لى الدقيق (قوله ويقه محتججه) انظر لمعنى الصنع اشراط
علم الجعل وفساده يجهل وفى شرح مر والاوجه فيها البطلان الجعل بالجعل اه (قوله من التو ولا واستأجرها
لترصوة الخ الخ) قال فى الروض وضع بجز منه أى مما عمل فى الحال اه أى لاستجارها لأرضاع
الرقيق ببعضه فى الحال واستجاره يلعبن هذه الويتم بعها فى الحال ولا يضر وقوع العمل فى المشترك كفى
مسألة أحد الشرى كى لا استجر وهذا هو المتعد وان نوزع فيه مر (قوله بعد) معقول للباقيت ش
(قوله ومن ثم قال السبكي الخ) لكن المعنى اطلاق الصفة كقضاء كلامهم شرح م (قوله قال البلقينى
أو مخرجة فلا يصح) وانما صرح بجار الهرة لتصيد الفزالها بطبعها تنقاد للسيد متغلا فى الشاة لا تنقاد

(١٧ - (شراوى وابن قاسم - سادس) يحمل النص لوقوع العمل فى لا غير المكثرى قصد أو على حصته المستأجر فقط حاز وفى
الحال متعلق ببعضه حاز أو على أحواله واستأجرها ببعضه بعد الفطام مثلا فلا يصح قطعها لمران الاحوة المعبنة لا تؤول جلى للجهل بذلك وخرج
بعضو المرأمة بجوارته متشلا لأرضاع طفل قال البلقينى أو مخرجة فلا يصح لعدم الجلبصع عدم قدره ملو حولى تسليم الذمعة كالاستتجار

للرأ لا رضاع فحسب (د)
 بشرط لبعثها أنصار كون
 المنفعة معلومة كإثبات
 (مقومة) أي لها قيمة
 ليس بذل المال في مقابلتها
 والابان كانت حرة أو
 غيبسة كان بذل المال
 في مقابلتها فيها وكونها
 وانفعة للمكترى وكون العقد
 عليها غير متضمن لاستيفاء
 عين قصدا كاستيفاء بستان
 الثمره بخلاف نحو استيفاء
 الارض وان في الحضانة
 الكبرى لان اللبن تابع
 لما تناوله الصغير مع
 استيفاء قلة أو بئر لا تنفع
 بمائها للحاجة وكونها
 تسد توفيق فناء العين
 وكونها مباحة لملاوكة
 مقصودة لاكتفاحه لشم
 بخلاف فلاح كثير كالجوز
 استيفاء مسكور بأحد
 لشم كذا ذكره الرافعي لكن
 فزع فيه السبكي وغيره لان
 هـ ذن القصد منهما لشم
 وقال القصد من اكل قلا أو
 كثر تضمن بالبدل لا كسكب
 وتباح بالاباحه كبيع
 وأكثر هذه القبول تؤخذ
 من كلامه (فلا يصح استيفاء
 يباع على) نحو (كل)
 ومعلم على سرف من قرآن
 أو غيره (لا تتبع) أي عادة
 فيما يظهر (وان رجت
 السلعة) إذا تم قبلها ومن ثم
 انشأ من هذا بيع مستقر
 القم في البلد كالجوز بخلاف
 نحو جردوب مما يختلف
 منه باختلاف شتما فيه فيمن يبيع من البياض غير يتبع

الهره لسد الفغار لانها بطبعها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبعها للارضاع سم على جومن طرق
 استحقاته أجرة الهره أن يضع يده عليها لعدم مال لها وبتعهدها بالحفظ والتي يسهل كهاب ذلك كل جوش
 الباحث حيث تلك بالاحصاد اه عش (قوله بخلاف المرأة لارضاع حمله) فان الظاهر صحة كآمال أعني
 البقنى اه سم (قوله وبشرط الخ) أنه ربه إلى أن هذا الشرط مطوف على قول المتن كون المرأة
 معلومة (قوله معلومة) إلى قوله ومن ثم اختص في النهاية الآية وإن في كونها تسوق (قوله معلومة
 الخ) عبارة المغني وضابط ما يجوز واستخاره كل عين يتبع مع جميع بقائه عن منعها مع معلومة مقصودة
 تضمن بالبدل وتباح بالاباحه اه (قوله كإثبات) أي في أول الفصل الآتي (قوله أي لها قيمة) عبارة المغني لم
 يرد بالمقومة منها مقابل المثلية بل ما لها يتألف اه (قوله حرة) في التبيه كالفناء اه قال الاسنوي في
 تصحيحه الأصح كراهته لغيره انتهى وسأني في الشهادة ببيع الفداء بلا أو مع ما انتهى وسأني
 هناك ما يتعلق به ومنه قول الزركشي أنه مكره أيضا مع الآلة والمكره ما هو الآلة وفي خبر يدل الزجج
 المطلق الغزالي وابن الصباغ والشعبي أصح منع الاستيفاء لقلته تعديلا لأنه حرام ممنوع ثم قال في الأنوار
 يجوز استيفاء القول للقول المباح وضرب البلف إذا قصد بالزمن ولم يكن امرأ أو لا امرأ انتهى اه سم
 (قوله) كان بذل المال الخ جواب ولا (قوله وكونها مقومة للمكترى) أي أموكه أو وليه وشرح بذلك
 العبادة قال لا تقبل النيابة كالساعة اه رشدي (قوله كاستيفاء بستان لثمره) أي فانه باطل عش ومن
 في أول المسألة خلسة جواز رد (قوله لان اللبن تابع لما تناوله العقد عبارة الفهر) واستيفاء المرأة
 للارضاع مطلقا تضمن استيفاء اللبن والحضانة الصغرى وهي وضع الطفل في الحدر والقائمة الذي وعصره
 بقدر الحاجة والاصل المسمى تناوله العقد فمذاكر فعلها اللبن تابع وأما الحضانة الكبرى وهي حفظ
 الطفل وتعهده بغسل رأسه ولبسه وتناوله ودهنه وكلمه ودر بطلي المهدو يحرك بكلمة لبنام ونحوها مما يحتاج اليه
 فلا يشملها الارضاع بل لا يضمن النص عليها اه (قوله ثمانية) وهي الحدود المنقورة اه شرح الروض (قوله
 وكونها تسوق الخ) قد يقال يعني عن هذا قوله وكون العقد على الخ (قوله وكونها مباحة) قد يقال يعني
 عنه قول المصنف مقومة ومن ثم أخرج هو المهرمة كإثبات اه رشدي (قوله بخلاف فلاح كثير الخ)
 اعتد الاسنوي والمغني والنهاية على أنهم فان كثر لتفاح صحت الامارة لان منسماها أو طبع من كثير من
 الرابحين اه زاد الاولان وكون المقصود من لا كل دون الرابح لا بقدر في ذلك اه وزاد الثالث كذا ذكره
 الرافعي وان نازعه السبكي وغيره اه (قوله تضمن بالبدل) شعز رابع للكون في قوله وكونها مباحة الخ
 (قوله وتباح الخ) عطف على تضمن (قوله ومعلم الخ) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني الآية ومن ثم إلى
 بخلاف نحو وقوله فان لم تكن إلى في الاحياء (قوله ومعلم على حروف الخ) عبارة المغني ويحق بما ذكره
 المصنف اذا سألوا لبعله آية لا تعقبها كقوله تعالى ثم نظر كما مر حوايه في الصدق وكذا على اقلية
 الصلاة اذا كلفتها بخلاف الاذان فان فيه كلفه معاراة الوقت اه قول المتن (وان رجت السلعة) أي
 وكانت يباعا بقولا اه مغني (قوله اختص هذا الخ) خلافا لنهاية كإثبات (قوله بخلاف نحو عبد الخ)
 يحمل على ما فيه تعب والا فلا فرق مر اه سم أي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام
 بطبعها للارضاع (قوله بخلاف المرأة لارضاع حمله) فان الظاهر صحة كآمال أعني البقنى (قوله
 والابان كانت حرة) في التبيه لا تصح أي الامارة في منع حرة كالفناء اه قال الاسنوي في تصحيحه
 الأصح كراهة الفناء لغيره مع ما هو وسأني في الشهادة قول المتن وبيع الفداء بلا أو مع ما انتهى وسأني
 ما يتعلق بذلك ومنه قول الزركشي أنه مكره أيضا مع الآلة والمكره ما هو الآلة وفي خبر يدل الزجج
 المطلق الغزالي وابن الصباغ والشعبي أصح منع الاستيفاء لقلته تعديلا لأنه حرام ممنوع ثم قال في الأنوار
 يجوز استيفاء القول للقول المباح وضرب البلف إذا قصد بالزمن ولم يكن امرأ أو لا امرأ انتهى اه سم
 استيفاء رقتاه قال في شرح الروض وهي الحدود المنقورة (قوله بخلاف نحو عبد الخ) يحمل على ما فيه تعب

فمع استظهاره عليه وسلم في بعض فان تمسك بكثرة تردد أو كلام فله أجر مثل ولا (١٣١) فلا وجه في الأخرى بان الغرض منه استأخرو

على ملائمت فيه فغير
معتود عليه فيكون متبرعا
به ورد به لا يتم عادة لا
ذلك فكان كالمعتود عليه
فان لم تكن الصورة ذلك
كاستأخرك على بيع هذا
بكذا مع وصيكم وما
أرضيت فسد له أجر المثل
وفي الأسماء يتبع أخذ
طبيب أجره على كذا بوليه
يتغير به لعدم المشقة بخلاف
ما عرف الزلة أو جاج
نحو سيف بضر بواحدة
أي بان لم يكن عليه فيها
مشقة لان هذه الصناعات
يتبع في تعلمها ليتكسب
بها ويتفغن نفسه
التعب وخالفه البغوي في
هذه صور حال الأخرى الأول
(وكذا دراهم ودينار
لثنتين) أو الزنم أو
الضرب على سكتها مرفى
الزكناصلا في حصل
الترتين بالمرأة والثبوبة
فصل في التزيم لا يصح
استقراره لثنتين (أو)
نحو (كسب الصيد) أو
الخراسة فان ذلك لا يصح
استقراره (في الأصح) لان
منفعة التزيم محالة
تقصد غالبون ثم ضمن
نفسهما أجرهما ونحو
الكسب لا يتبعه تسويلا
لنقصه ولو لم يقبل التزيم
وتقوم لم يصح قطعا كذا كان
نحو الكسب غير معلم
وأجرى البغوي الخلاف

انفسها كان مستقر القبة والم يستقر خلا لعمدين يعني الان يحمل كلامه على ما فيه تب اه قال
عش قوه مر خلا لعمدا في حيث قال محل عزم جهة الاجارة على كسبه لا تصاد ان كان المنادى عليه
مستقر القبة انتهى شيخنا زادي اه (قوله فمع استظهاره عليه) وكلمة اشتقر واجهة العمل هنا
لما جازاه لا يصح مقدار الكسامة التي يأتي به لا مقدار زمان وسكان التردد اه عش (قوله فله أجره
مثل) لعل محله وعمل تغييره الا في اذالم يكن بالمبالغة لفساد والا فعمل تأمل اه سبدر (قوله ورد به)
لا يتم عادة في ذلك يقال هذا لا يوجب الأخرى لان فرض المسئلة أن الاجرة على ما شاءه عدم التسويما
العادة في عدم التب اه رشيد (قوله فان لم تكن الصورة ذلك) لعله راجع الى ما في المتن أي فان كان
المعتود عليه بما يتبع فانه فيه تقبيل فان وجد العقد الشرعي صحه في المسمى والافسدة أو المثل
(قوله لعدم المشقة) وتضمنه جهة الاجارة على ابطال السر لان فاعه يحصل له مشقة بالكسب ونحوه فان
استعمال الضور وتلاوة الأقسام التي حزن عاداتهم باستعمالها لم يزلوا في المشقة بل من الزجر من الاحتلال
المسمى عند العمل بالباطل والاجرة على من التزم العوض ولو أجنبيا حتى لو كانا ثم بالزجر التزيم المارة
أو أهله العوض لزمت الاجرة من التزيم ولو كان كسولا يضمن من فاعه المانع الاستظهار لانه من قبيل
الداود في غير لزمت للعرض من الزجرين ثم ان وقع ايجار بعقد صحيح لم يمسى والا فربما تامل اه عش
(قوله يتبع) أي صاحب هذه الصناعات (قوله وناقله) أي الغزالي (البغوي الخ) لعل الأولى اسناد الخلاف
لغزالي لثبوت البغوي في الطبقة اه سبدر وقد يقال أعاد الشارح بذلك التبعان ما قاله الغزالي فحسه
الرجحان بالانتماء الزمان في صياغة الغني وأحق الفاعل به لا يصح استأخرو أي الماهر وهذا هو الظاهر وان قال
الأخرى افتتار ما قاله الغزالي اه (قوله في هذه) أي في ضرب بالتسبيح اه عش (قوله ورجح الأخرى
الأول) وهو الأرجح اه نهاية (قوله الأول) أي المصنف ضرب بالسيف اه عش قول المتن وكذا دراهم
ودينار) يخرج مع ما الحل فيجوز اجارة حتى يتخله من ذهب أو فضة نهاية ومعنى قال عش قوه مر حتى
يتخله الخ أي لان المعتود عليه في الاجارة لا يمتنع فلا يبقى ذلك لانه انما يكون في بيع النقدية اه (قوله أو
الوزن) أي القول المتن فلا يصح في النهاية الاقوله وأجرى الى المتن قوله بان أضعف الى كما في قوله وان حالز
لكن خالفه قوله والوزن حيث كنت ملكا ما وقوله به يعلم الى وجوه كذا في المتن: اذ قوله ومر في ان كذا في
المتن (قوله ومر في ان كذا الخ) عبارة النهاية ويعلم مما مر في ان كذا عدم جهة اجارة دينار متقو بتعريف معرفة
لثنتين بها اه (قوله فعمل التزيم الخ) أي وعلى الحل يصح وانتمد التزيم بالمرأة دون النقوبة اه
سم قول المتن (وكسب الخ) يخرج به الخنزير ولا يصح اجارة خنزيرا ولو استعملها كذلك كاتمة بعضهم نهاية
ومعنى (قوله أو اطرأ استأخرو) أي لما عاين أو زرع أو درب اه معنى (قوله ولا يمتنع) الأولى فلا ينافى كما في
المتن (قوله وقطع التزيم بالجران) اعتمدته النهاية والمغني والروض مع ترجمه على أنهم لو استأخرو شعرة
لاستغلال بطلانها أو بالجران لا يمسى بصوته كالذهب أو لونه كالطالوس مع لان المنافع المذكورة
مقصود تمتعهم وصحة استظهاره لغير الفأر وشكوتوا وشاهدان منافعها مقترمة اه (قوله
أو المستأخرو الخ) صلته على المزاج الخ (قوله كذلك) أي صانوا شرعا (قوله أخذ الخ) فله ان يذنه أو
المستأخرو (قوله ليستمكن الخ) علة كذا في المتن والشرع معا (قوله منها) أي المنفعة (قوله ومن القادر على
ولا خلاف في مر (قوله ورجح الأخرى الأول) اعتمده مر (قوله المتن وكذا دراهم ودينار لثنتين)
وخرج بالمرأة والدينار الى خيبر وادار حتى يتخله من ذهب أو فضة ويعلم مما مر في ان كذا عدم جهة اجارة
دينار متقو بتعريف معرفة لثنتين بشر مر (قوله على التزيم) أي وعلى الحل يصح وانتمد التزيم
بالمرأة دون النقوبة (قوله في المتن وكسب الصيد) يخرج بالكسب الخنزير فلا يصح اجارة خنزيرا ولو استعملها
كذلك كاتمة بعضهم شرح مر (قوله وقطع التزيم بالجران) يضمن به في الرض وانتمده مر (قوله

في استظهار طار لا يستثنى بصونه اولونه وقطع التزيم بالجران (وكون المؤخر قد اصل تسليمها) أي التمسك بتسليمها على ما هو عليه
والاستظهار قادر على تسليمها كذلك أخذها بمصرح البيع يستمكن المستأخرو من تسليمها على القادر على التسليم

(الخ) عبوة المغني والتهابة والقصد على ذلك تشمل ملك الاصل وملك المنفعة قد دخل المستأجر حقه ايجار
 ماله استأجره وكذا المقطع ايضا جازما قطعه الامام كما أتت به المصنف اه (قوله المقطع) وهو ما قطع
 الامام من ارض بيت المال الواحد من المستحقين اه كردى أقول هذا التقسيم برهان ناسبا بعده لكن
 المناسب له قبله وهو من أقطعه الامام قطعت من ارض بيت المال من المستحقين (قوله فان أقطع) ببناء
 الفاعل وفاقه فيه الامام المعلوم من المقام او ببناء المفعول وانما خالفه قوله ربتها (قوله او منعتها) عطف
 على ربتها وهو بهما المقطع المراد به الارض التي أقطعه الامام على مامر من الكردى او لتلك الارض
 المعلوم من المقام كجمله المناسبة له ومن القادر الخ (قوله وان جاز للسلطان الخ) أي حيث أقطع ارفا فاما
 اقطاع التملك فممتنع على الامام الرجوع فيه اه عس (قوله خالفه) أي المصنف (قوله قال الزركشى
 الخ) عبارة المغني والاولى كما قال الزركشى الخ اه (قوله والحق أن الامام اذا أذن الخ) أي مدخل للاذن أو
 اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة اه سم وفي جابر بان الاذن المذكور متضمن لملك المنفعة (قوله وبه)
 أي يقول الزركشى (يعلم أنه) أي خلاف العلماء المصنف هو المعتد اه كردى وهذا مبني على أن قول
 الشارح معتمد بفتح الميم ولام الجر لتعليل ويظهر أنه بكسر هاء اوله مجرد التعدية وبأنه أن الزركشى
 معتمدا لاه العلماء من أن المقطع لم يملك المنفعة وانما أبيع له الانتفاع (قوله وبوجه حجة ايجاره) (فرع) *
 في تناوي السيوطي مسئلة رجل استأجر من رجل أرضا أقطعا عليز وعامة ثلاث سنين فبان للوهر
 بعد سنين وخلف ولما فهل تنفع الاجارة أو تبقى ولو لم يألوا جازا لجواب الارض الاقطاعية في جابر أنها كلام
 للعلماء لكن الذي تختاره حجة ايجارها ومع ذلك لا نقول أنها كلام لا أرض المملوك كشيء أنه اذا مات من حرق
 الاجارة بل نقول بانفساخ الاجارة بوجه كما اذا مات البطن الاقول وقد أحرر الوقف انتهى اه سم والكلام تامر
 عن عس وبأنه عن الرشيدى ويتفصيل المقام في اقطاع الارفاق (قوله مع ذلك) أي عدم ملكه المنفعة
 (قوله في الاخرة) أي في صورته بان العرف العام بالاجاز (قوله وحيث قد تقدم جميع) الاول وقد يجمع
 (قوله فتدبر جميع بما قاله الخ) سابقا أن الرجاء حجة ايجار مطلقا والكلام في اقطاع الارفاق اما اقطاع التملك
 فيصح اتفاقا اه رشيدى (قوله بين الكلامين) أي كالأدب المصنف بالحق وكلام معاصره به بالبطان
 (قوله ولا من نذر) الخ قوله أخذنا في المغني والى قوله وكذلك الهاء في النهاية الاقوله أو مطلقا الى المن (قوله ولا من
 نذر متصفا الخ) أي لا يصح استحقاق العبد المذكور حقه والمشرط متعلقه على المشتري اه مغني قال
 الرشيدى يظهر وان كان شذوذا الاجارة تنقضي قبل دخول وقت العتق بان كان متعلقا على شيء كقدوم غائب

والحق ان الامام اذا أذن الخ) أي مدخل للاذن أو اطراد العادة مع عدم ملك المنفعة (قوله وبوجه حجة ايجاره
 الخ) كذا شرح حر (فرع) في تناوي السيوطي مسئلة رجل استأجر من رجل أرضا اقطاعية ليزرها
 مدة ثلاث سنين فبان للوهر بعد سنين وخلف ولما فهل تنفع الاجارة أو تبقى ولو لم يألوا جازا لجواب الارض
 الاقطاعية في جابر أنها كلام للعلماء مع قول محققين أنها لا يصح ايجارها لأنها بعدد سنين يترتبها الامام من
 المقطع وقطعها غيره ولكن الذي تختاره حجة ايجارها ومع ذلك لا نقول أنها كلام لا أرض الموقوف فحقى أنه اذا
 مات البطن الاول وقد أحرر الوقف يبقى لان البطن الثاني ينتقل اليه الوقف قطعا واقطاعا لا يتحقق انتقاله الى
 الوارث فقد يقطعها السلطان بانه وقد لا يقطع اه (مسئلة) رجل سافر لبلاد السلطان في طلب مال الاخرة
 فاعطاه سق طر بتمه فاحذر محبته ثلاث بمال في خدمته فاعطاه كل واحد عشرة أشهر فقهله أن يدعى على
 أحدهم بالباقي الذي أعطاه في نظيره معه وهل يلزمه أن يعطى من أخذ معه تسفيره الجواب يلزمه أن
 يعطى الذي أخذ معه تسفيره بشرط أن شرط عليه ذلك أو لكان سافر معه ولم يذكر له أجرة فلا شيء له وبني
 أعطاه سقا وقد شرطه أو لأولم بشرطه ولكن تبرعه فلا رجوع فيه اه وأقول ينبغي التامل في جواب
 هذه المسئلة الثانية وتوضر ههنا كان استأجر المالك لخدمته محتجج الى عقد المالكين أو أذنتهم ولا بد أن
 تكون الخدمة معلومة ولا يخفى أن التسغير أمر مجهول فالتبرع لا يبي الرجوع لاجرة المثل ولو لم بشرط

المقطع فان أقطع ربتها
 صح لانه انقطاع أو
 منعتها فكذلك كما أتت به
 المصنف لانه مستحق للمنفعة
 وان جاز للسلطان الاسترداد
 كان للزوج ايجار الصداق
 قبل الفسخ ولو كان كان
 متصرفا زواله عنها الى
 الزوج بانفساخ النكاح
 لكن خالفه عليه عصره
 محققين بانه لم يملك المنفعة بل
 ان ينتفع فهو كالتبرع
 والزوج يملكه ملكا تاما
 قال الزركشى والحق ان
 الامام اذا أذن له في ايجار
 أو جري به عرف عام كديار
 مصر ومع والامتناع اه
 وبه يعلم انه معتمد لعدم
 ملكه المنفعة وتوجه حجة
 ايجاره مع ذلك في الاخرة
 بان اطراد العرف بذلك
 منزل منزلة الاذن من الامام
 وحيث قد تقدم جميع بما قاله
 بين الكلامين (فلا يصح
 استيجار) أي يسمى ليجز
 مالها عن تسليمها شرعا
 لأنها مسوقة الازالة فورا
 وكذا يقال في كل بناء كذلك
 كلابية التي في حرم النيل
 مثلا ولا من نذر حقه

أو شرط في نفسه ولا استحقاق (أي مقصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر هو أو المخرج على انتزاعه عقب العقد أي قبل مضي مدته أو جزءه مثلا
أخذنا مما ياتي في التفرغ من نحو الاعتقاد ذلك كسبهما والحق الجلال البقيني (١٣٣) بذلك ما لو تباين المالكين الجنب وانهم

والظاهر أنه غير مراد فليراجع اه (قوله أو شرط) أي عتقه ش اه سم (قوله هو بيده) الأولى هما كما
في المأني (قوله ولا يقدر هو) أي الغير (قوله لها أجرة) وفي بعض النسخ لها أجرة مثلا في يده مثلا ولا له لكسر
فسكر من مخرج عن مقدمه بغير النهاية مدته لها أجرة اه (قوله وذلك كسبهما) التثنية في أصل الحكم فانه
لا يشترط كون المالك قبل مضي مدته لها أجرة بل بشرط أن يقدر لأمرا أو كفاة لها وقراه ع (قوله
بذلك) أي المذكر من الرأب والقصوب (قوله أو أنهم يؤذنوا الساكن الخ) قضيته أنه لو لم تكن للدارمعدة
للسكنى بل يجرى من أمتعة كسب ونحوه مما استجوز ذلك وهو ظاهر اه ع (قوله وهو ظاهر) أي
الالحاق (قوله أن تعذر دفعهم) أفهم أنه لو لم يتعذر دفعهم بحيث لا موقوفه سألوا أمكن دفعهم بكتابة أو
نحوها كإزالة قسم الفلانة على المستأجر حيث أجاز الأجرة اه ع (قوله كطروا الغصب الخ) أي
فلا تتعصبه بالأجرة وثبت للمكترى الجليل فانرضى بغير انتفاعهم التعذر ما تصحفت فيها كجاني اه ع (قوله
قوله أجازوا تسدين) أي فيها اه سم (قوله الاستحالة) أي كل من الحفظ والتعليم الذي كورن (قوله
تختلف الحفظ الخ) عبارة الخافى أمالو الاستأجر واحدا منها لحفظ شيء بيده أو جالس مستغف باب العسر استأجر
فانه يصح وتخرج بأجرة العين لأجرة الخدمة فتعصب منهما مطلقا لهما سألوا على السلم اليه تفصيل السلم فيه بأي
طريق كان اه (قوله مطلقا) أي الحفظ والتعليم وغيرهما (قوله أو مطلقا) يتأمل صورة الأطلاق اه
سيعبر أمول صورته مما سيأتى أنه لو لم تصح الأرض الأجله فلو أحسن من البناء أو زراعتها أو غيرها فانه يكفي
فيها الأطلاق ولا يشترط تعيين المنفعة والبسب أشار الشارع بقوله والزرع متعصفا متوقفة أي يحفظ قول المتن
(دائم) أي مستمر يعنى عند الاحتياج اليه (قوله أو نحوه) أي قوه أي ان كان في المأني الأتوه وتو قبل إلى آنا
آخر (قوله ولو قبل الخ) أي ولو كان القول قبل الخ (قوله فلا ضرر عليه) أي المستأجر وكذا ما خبر به قوله
وقوله تغير (قوله لانه ان لم يخالع) تغيل لعدم الضرر (قوله أنا أحضر الخ) مقول قال مكر (قوله أي ان
كان) أي أمكن أحضر أو السوقي (قوله قبل مضي مدته) أي بدون كفاة له واقع كباقي (قوله أو لتغير
الزراعة الخ) عبارة الخافى والسكنى فانه يصح وان كانت تجعل لأصل كالغارة اه (قوله فيصح) أي ويصح
ما جرت العادة في تلك الأرض اه ع (قوله وكذا لها شرط) أي وكذا يصح للزراعة مع شرط أن لا
الخ فشرط مقصوب على أنه مقول معه اه كروى (قوله وبعت السبكي الخ) أي في سببها (المن) (قوله
فليدفعه بكفالة الخ) يؤيده من تصدق قوله السابق ثم ان قال مكر الخ بانتفاء كفاة له واقع والابصر الأتفرق
في ضرر الكفاة بين المؤجر والمستأجر كالبايع والمشتري اه سم (قوله أيجارها) أي الأرض للزراعة اه
مأني (قوله من نحو عين) أي قوه تكسب تغشع ذراعتي النهاية والى قوه ولو أجرة مقيلا في المأني الأتوه لان
اللفظ إلى المتن (قوله ثم ان شرط أو اعتدال الخ) عبارة الخافى وان استأجر أرضا للزراعة فطلق دخل فيها
شرها ان عتد خضوه يعرف مطرد أو شرط في العتدون اضطرب العرف فيه أو اعتدلت الشرب لم يوجد

يؤذن الساكن برحمه أو
نحوه وهو ظاهر ان تعذر
دفعهم وعليه فطر ذلك
بعد الأجرة كطروا الغصب
بفسده (د) لا استحقاق
(أعسى الحفظ) بالنظر
وأحسن لتعليم أجازوا تسدين
لاستحالة اختلاف الحفظ
بنحو بد الأجرة فتمت مطلقا
(د) لا استحقاق (أرض
للزراعة) أو مطلقا للزراعة
فيها متوقفة (الامالها دائم
ولا يكفها المثل المتعد) أو
نحوه كدأوه أو ما لم يعلم
القدرة على دفعها بحيث
واستعمال نحو سبيل يادولا
يؤثر من ان قال مكر ولو قبل
العقد فيما يظهر الأضرار
عليه لانه ان لم يقبه بتغير
في قسم العقد أو آخره
بما تستقيم منها وأسوق
الماله اليها من موضع آخر
صح أي ان كان قبل
مضى مدته من وقت الانتفاع
بها لها أجرة وتخرج بالزراعة
استجوزها لما شاء أو لتغير
الزراعة فيصح وكذا لها
وشرط ان لا ماله لها على ما
صرح به الجوزي بخلافه
لا ماله لها على ما صحت
السكنى لانه أمكن أحداث
ما له لها ونحوه ففسر بقروله
بكفاة فصع والأفلا فونه نظر
للمر في البيع ان القدرة
على التسليم والتسليم بكفاة
لها وقع لا أثر لها في بقوله

بكفاة لانه أمكن لها واقع بل كان لمدته لتعليق أجرة ويجوز أيجارها (ان كان لها ما دائم) من نحو عين أو غير سببها أو زراعتها ثم ان
شرط أو اعتدلت في شرطها دخول أو عدمه يعمل به ولا بد من ذلك لان اللفظ لم يشهد به وجوبه

شرب غيره لم يصح العقد لا مطلقا في الأولى ولا في الثانية بل في الأولى والثانية فإن وجد شرب غيره مع
مع الاضطراب والاعتناء اه وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسن مائمه وقيل ما ذكره في الاضطراب
والاعتناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم التحول وفيما اذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه
يتحقق أن صنيع الشارع يظهر في جواز الاجبار مطلقا بخلاف ما أفاده كلام الاسن من التفصيل كما ترى اه
(قوله في شربها) والشرب بكسر الشين هو التصيين بالماء اه كردى (قوله دخول الخ) أى دخول
الشرب أو نحو وجفى الارض المأخوذة (قوله لا يكلف المستأجر الماء) أى لا يفضل منه شئ من السقي كان للمؤجر
لبقائه على ملكه اه عش (قوله أن استجار الجمل الخ) أى فان كان له ماع متادا أو يقبل حصوله مع
والا فلا اه عش أى وفي تفصيل دخول الشرب وعدمه وكذا في غير من الغنم والرؤس من تفصيل جهة

الارض وتوحيدها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب قول المتن (والغالب حصولها) وهذا هو معنى
حصولها في الارض الزراعة قبل الرى اه سم أقول وأصرح منه ما يقتضى أن يأتى نحو البصر فومصر (قوله
للازراعة) لو تأخر ذلك الزرع عن مدة الاجارة فلا تقصر بل يجب التعلق قبل وأنه لا أجرة عليه وقوله ولا أجرة
عليه صالحة قول الرضى أى والأقار وإن تأخر الادراك لعدم جواز ورود أو طرأ أو كل حال بل يعضه أى
كروسة غنم تأخيرها في الاجارة الى الحصاد سم على منجى أقول ويمكن حمل قول هو ولا أجرة عليه على
ماله كانت تزور عن مواعيد واستأجرها زراعة الحبل على باحثة العادة به فزرع البر وبوعدت تأخر الادراك
عن وقت العادة فلا يكلف الاجرة بل يان العادة في مثله ببقية الزرع الى وقت ادراكه وان تأخر وحمل قول
الرضى بقى الاجرة على المؤجر مدته على تقدير كذا الزرع قبل فراغها في زمن باحثة الزاد على المدد المقصود فاذا
جرت العادة بانتفاع ما بعد انتفاء المدد تزور ع آخر اه عش (قوله السنة) يعنى بقية سنة الانحسار فيها
ينظر (قوله بعد انقضاء الماء) يتعلق بالاستجار (قوله وقبل انقضاءه) وان شربها عن الزرع لا للماء
من مصلحتها كما تستأجر الحوز والورز بالترشيع وأسنى وفي سم بعد كرم مثل ذلك عن شرح الارشاد
مائمه وقدمت في السبع اعتماد شيخ الاسلام على ذلك دون بحث الاخرى اشترط أن يكون تأخر المدد قبل
يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجرة كالأجبار دار مشعونة بامتداده وقوله ان جرى الخ لما عرفت عدم
الاشتراط وقد بشر بالاشتراط في غير قوله السابق أى ان كان قبل مضي مدته من وقت الانتفاع له أجر وقوله
ظاهر اذا فرق لكن في شرح الرضى أى والمغنى واقترض على العمة بان التمكن من الانتفاع عقب العقد
شرط والماء يجمع واجب عنه بان المأمن مصالح الزرع وان صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب اليه
فيمكن من الزرع على كالأجبار دار مشعونة بامتداده يمكن نقلها في زمن لا أجرة انتهت وقضية الجواب الاول
عدم التقيد وقضية الثانية التقيد اه أقول الجواب الثاني جواب تسليى فالمسألة على الجواب الاول
و يؤيد عدم التقيد بل يصرح به جواز الاجبار قبل الرى كما مر من معنى الشرح والنهاية والمغنى ولما
قال عش قوله هو ويجوز استجار ارض مصر الخ يسأل أن هذه مسئلة من اشترط اتصال النفعة
بالعقد اه (قوله ان جرى وقتها عاده) أى جرى الانحسار وقت الزراعة عاده فقوله وقتها متعلق بغيره

لا يكلف المستأجر الماء بل
يتبقى على مالكه المؤجر كما
رجه السبكي ويبحثان
الرفعة ان استجار الجمل
كما استجار الارض لزراعة
(وكذا) يجوز استجارها
ان كفها الماطر للعتاد أو
ماه التلوج الجمجمة والغالب
حصولها في الاصح لان
الظاهر حصول الماء عند
ويجوز استجار ارضي نحو
البصرة ومصر والزراعة بعد
انقضاء الماء عنها ان كان
يكفيها السنة وقبل انقضاءه
ان جرى وقتها عاده

غيره اه وقيل ما ذكره في الاضطراب والاعتناء جريان مثله في اطراد العرف بعدم التحول فيما اذا لم
يكن هناك عرف بدخول ولا بعدمه ولا يفتى أن صنيع الشارع يظهر في جواز الاجبار مطلقا بخلاف ما أفاده
كلام الرضى من التفصيل كما ترى (قوله في المتن والغالب حصولها) وهذا هو معنى حصولها في الارض
للازراعة قبل جها (قوله وقبل انقضاءه) قال في شرح الارشاد وان مندرج بها لانه من مصالحها اه
وقدمت في السبع اعتماد شيخ الاسلام على ذلك دون بحث الاخرى اشترط أن يكون تأخر المدد قبل
البكرى في كونه وحمل يشترط إمكان الانحسار في زمن لا أجرة كالأجبار دار مشعونة بامتداده الذي نظر به
في شرح الرضى فانه يشترط في جهة إمكان النقل لا منقضى الزمن المذكور وقوله ان جرى الخ لما عرفت عدم
الاشتراط (قوله ان جرى) أى الانحسار وقتها عاده قد بشر بظهور التقيد السابق في قوله أى ان كان قبل

الخصار وقوله علة بغير الزاوية على الشذوذ كما غير مرة قال عش فان تأخر الاختيار عن الوقت
 المتبادر منه الخيار اه **(قوله)** وتبل أن يعاوه الخ عبارة النهاية وهى الى ان كل من يمان ان الزيادة
 الغالبة بتعريف كل زمن يمانى بالمثل خمسة عشر اوسمة متعشر باعتبار ذلك الزمن اه واطلافتهم
 جواز الاختيار قبل الزمان لبقوله بعده لاهجرة كما هو قضية الاستثناء لا تقيى بان هناك تأميدا آخر لتحويل
(قوله) ان يوقبه اه أى يعاوه الاموان كانت الارض على شطى بحر والظاهرة ان يفرقها وتبقى الماء اربع
 استيعابا لعدم القدر على تسليمه وان احتج ولم يظهر حلا لان الاصل والغالب السلامة مفسى وروى
 شرحه **(قوله)** كالدبا البصرة المد ارتفاع النهر اه كروى عبارة القاموس المذكورة الماء اه **(قوله)**
 وكالتى عطف على المدو **(قوله)** تروى بينه الفاعل و **(قوله)** من زيادة النيل الخ بيان للموصول و **(قوله)**
 خمسة عشر الخ مثالا زيادة الغالبة **(قوله)** ما أى بالنسبة عشر ذراعا **(قوله)** تطرق الاحتمال أى
 احتمال عدم الموصول **(قوله)** أى الستة عشر و **(قوله)** لثانية أى السبعة عشر **(قوله)** و يظهر الخ
 عبارة المتفرع بل الغالب من زمانا موصول الى زيادة السبعة عشر والثمانية عشر اه **(قوله)** كذلك أى
 خمسة عشر ذراعا فى البصة **(قوله)** ولو أحرها الى قوله وتتفخ **(قوله)** لم يصح الخ ويغنى تعقيد بما اذا
 قصد توزيع احره متعقلا لارض على المتافع شرح من أى فان لم يقصد لم بشرط بيان ما ذكر اه سم قال
 عش قوله من بما اذا قصد الخ نفهمه انه يصح اذا اطلق وينبغى أن ماله الاطلاق محمول على توزيع احره
 على المتافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وان المتفرع احره هذه الارض لتتفعف بنت
 وانما ذكر المتافع الثلاث ليرد بين اعمامه لمتنعقة الارض لا لتبسيطها هذه الثلاث اه **(قوله)** من
 مال كل الظاهر ان المراد مال الكل من مجموع اقله والمراخ لانها كالشئ الواحد ومن الزاوية فلا بشرط
 أن يعين مال الكل من اقله والمراخ على حده اه سم **(قوله)** ومن ثم أى لاجل اشتراط تعيين **(قوله)**
 قال القفال الخ بقى ما لو أحره لزوع النصف او النصف شعيراهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس
 ما ذكر فى الزرع والفرس بجامع اختلاف الضرر ولانه يتعمم ابدال الشعير بالخمعة أو يفرق بتعداد الخس
 ههنا هو الزرع بخلاف الزرع والفرس فبما حسن فيه نظروهم مر على الفرق فليصر سم على ج
 أتول والاقر ب عدم الفرق اه عش **(قوله)** أو قطع الى قول للن ولا يجوز فى النفس الاقوة وأقول الى
 وتفسخ قول المتن كالحسى ههنا يدل على أنه أراد بالسابق الحسى فقط ولو أراد به الاعم كما هو عليه الشارح
 هناك لاستغنى عما هنا **(قوله)** من نحو من سمح به الخ فلا يستأجر من يفعل ذلك وتعلم لم يسقط احره لعدم
 الاذن الشرعى ثم وجهه للاحير انهم بمحضه فينبغى استحقاقه لاجره ولو اختلفا فالأقرب تصديق الاحير لانه
 الظاهر ان الغالب ان الاجارة لا تقع الا على الوجعة اه عش **(قوله)** بخلافه لم يوقد أى بخلاف قطع أو
 قطع نحو من سمح به الخ لوقد بضم الهمزة لا يستحقه لان الاستحقاق فى القصص واستحقاق الحدود واما زوى
 البيان أن الاجرة على اقتصر من اذالم ينصب الامام جلادى بقم الحدود و يزعم مال المصالح من سابه ومغنى
 من مسمى من وقت الانتفاع لاه احره وهو ظاهر الا فرق لكن فى شرح الروض واعتصر على الصفتان
 التمكن من الانتفاع عقب العس قد شرط والماء عنه واجب عنه بان الماء من صالح الزرع وان صرفه
 يمكن فى الحال بضع موضع نصب الماء فيه يمكن من الزرع لا كما يجار دار مشكوة فماتت يمكن تعاقبها من
 لاه احره اه وقضى لاجل الاول من الجواب عدم التبعيد وقضى ما نظره فى الوجه الثاني من ذلك بل **(قوله)**
 وتبل أن يعاوه اه ما ابطه **(قوله)** ثم الان بين عين مال كل ويغنى تعقيد بما اذا قصد توزيع احره
 منغنة الارض على المتافع أخذ اعماء ههنا شرح من أى فان لم يقصد لم بشرط بيان ما ذكر قوله بما بعدها
 أى من كلام القفال **(قوله)** لم يصح الان بين عين مال كل الظاهر ان المراد مال الكل من مجموع اقله والمراخ
 لانها كالشئ الواحد ومن الزاوية فلا بشرط ان يعين مال كل من اقله والمراخ على حده **(قوله)** ومن ثم قال
 القفال الخ بقى ما لو أحره لزوع النصف او النصف شعيراهل يجب ان يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر

وقد ان يعاوه ان يوقبه
 كالدبا البصرة وكالتى تروى
 من زيادة النيل الغالبة
 خمسة عشر ذراعا فاقبل
 والحق بها السبب متعشر
 وسبعة عشر فالبصير لهما
 ولكن تطرق الاحتمال
 الاول قابل ولثانية كالم
 و يظهر ان ثمانية عشر
 كذلك فالبصير لهما أيضا
 كلوا مشاهد ولو أحرها
 بقصد ما هو المراد لعل
 تصح الان بين عين مال كل
 ومن ثم قال القفال لواجره
 ليزع الفه فو يفرس
 النفس لم يصح الان بين
 عين كل منهما والامتناع
 لتسامى الشرعى كالحسى
 السابق فلا يصح استحقاقه
 لتمام أو قطع ما يحرم قاعه
 أو قطع من نحو من
 سمح به وههنا هو ومن
 غير اذى لغيره ههنا
 بخلافه لم يوقد

(قوله أوعله صعب) أي غوى وبالدلالة كالكالسن الوجعة اه معنى (قوله وقالوا) أي انخبراء (قوله جاز) أي القلع (قوله واستشكل) أي الأذرى (صحتها) أي الإجارة (قوله وأجاب الخ) عبارة المغنى وأجيب بان القصد هو وجوب الاستحباب اه (قوله) وأقول بل فيه الخ قد سلم هذا الاستدراك بالنسبة إلى الغير الماهر أما الماهر فهو معنى الماهر باصلاح عوج السيف من غير فارق فبني أن يأتي فيه خلاف البغوى والغزالي المتقدم اه سدعبر (قوله وتنفخ الإجارة الخ) وقفا للمغنى والغزالي وروض وشرحه وخلافاً لنهاية وواقفه سم والرشيدي وعش عبارة النهاية لم تنفخ بناء على جواز إبدال المستوفى به والقول بانفساخها مبنى على مقابله اه وبعبارة سم الوجه تقرير الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفى به بالأصح الجواز وقضيته حر عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة فقول الرض ويستحق الإجير الإجارة أي تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى مدة إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو رثت رد الإجير الإجارة إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفى به اه وبعبارة الرشيدي فالخامس أن العمل بعدم الانفساخ واستقرار الإجارة في حاشية الحقيقة للشهاب سم أن العمل بعدم الانفساخ واستقرار الإجارة اه وسأبقى نقاشاً يتعلق به (قوله ولا يجبر) إلى قول المنزوي جواز إجبار في النهاية (قوله ولا يجبر عليه مستأجر الخ) عبارة للمغنى والغزالي والروض مع شرحه ولو استأجره لقلع من وجعته فثباته من حيث الإجارة لعدم القلع فان لم تهرأ ومنعه من قلعها لا يجبر عليه اه (قوله) لكن عليه الإجير أجبر الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارق نهاية وبغنى وروض قال عش قوله حر رد الإجارة قد يشكل رد هذا بما قام من أنه لو عرض الدابة المستأجرة على المستأجر وأعرض المفتاح وامتنع المسأجر من تسليمها كحرى مضت مدة يمكن فيها استدعاؤه المنفعة استقرت الإجارة على أن قياس ما مر اه حر و يأتي من جواز إبدال المستوفى به بعدم الرد وأنه يستعمل المخرج فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليصر اه وفي البحري عن سلطان ما واقفه وعن القليوبي ماوافق ما مر عن سم والرشيدي وعش من الاستقرار أقول ويظهر كلام الشارح أيضاً الاستقرار ولعله في الزرع والغراس بجماع اختلاف الضرر ولا به يتجتمع إبدال الشعيير بالخطئة أو يفرق بتأخذ الجنس هنا وهو الزرع بخلاف ما في زرع والغراس فهما جنسان في نفسه فطروصهم حر على الفرق فليصر (قوله وتنفخ الإجارة الخ) قلعه من عليه تسكون لها الخ) الوجه تقرير الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفى به والأصح الجواز وقضيته عدم الانفساخ بل واستقرار الإجارة وبعبارة الرض وشرحه ويستحق الإجير الإجارة أي تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى إمكان العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو رثت رد الإجير الإجارة لانفساخ الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارقها فان المهر يجب تسليمه بالتمكين غير مستقر وروصفه بعد الفارقة قال في الأصل و يفرق ذلك ما لو حوسب الباء ومدة إمكان السير حتى تستقر عليه الإجارة وتلف المنافع تحت يده وسأبقى في الباب الثالث من الامام ما يخالفه أي عدم الاستقرار أو بما ذكر اه يقول الرض غير مستقرة الخ إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفى به وبؤده تعيل شرحه رد الإجارة بقوله لانفساخ الإجارة وقول الرض وسأبقى في الباب الثالث من هذا الذي هو الموافق الأصح من جواز إبدال المستوفى به المتقضى لعدم الانفساخ فليتمل (قوله ولا يجبر عليه مستأجر أياه) قال في شرح الرض وبما اتفقه قوله من المستأجر لا يجبر على قلع السن من أنه لا يجب تسليم العين لا يجبر على عمل فيها لا يخالف ما مر في باب البيع قبل قبض من أنه يجب له أن لا يجب تسليمه عيناً بل تسليمه لعمل فيه أو دفع الإجارة من غير عمل اه (قوله) لكن عليه الإجير أجبر الخ) لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الإجارة كن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارق ويفرق ذلك لما لو حوسب الدابة بعد إمكان السير حتى تستقر الإجارة عليه لتلف المنافع تحت يده وما تقرر رهنًا بنا على ما نقل عن الامام من استقرارها فلم يطرأ ثم ما يتبين به عدم إمكان الفعل المستأجر عليه شرح حر (قوله مسلمة) خرجت الكافر فوهل مع أمن التلويت

أوعلة صعب معها الالم عادة
وقال انخبراء ان القلع أو
القطع زريه نفلير ما يغنى
السعة ولو صمغوا السن
لكن انصب تحت ماله من
نحو زلة قالوا لانزول الا
بقله جاز كما يحتمل الأذرى
للضرر وروايتك
الأذرى صحتها لغو القصد
دون نحو كلة البيع وأجاب
غيره بان هذا في معنى اصلاح
عوج السيف بضرباً
تعب وأقول بل فيه تعب
بغير العرف واحسان ضربه
وتنفخ الإجارة قلعه من
عليه يسكون ألمها تعذر
القطع ولا يجبر عليه مستأجر
إياه لكن عليه الإجير أجبره
انه لم نفسه ومضى من
إمكان القلع (ولا استبحار
حاشي) أو نفسه مسلمة
(نفسه مسلمة) أو تعليم
قرآن

هو العتد (قوله ما عتد) وأما العتد من ذكر في القصة فتصع ولا يصح الاستحجار لتعلم التوبة والاعتبال والصبر والغش والخير والعدل ولا لختان صغير لا يعمل ولا لختان كبير في شد تدور وحول لا مرد وبساعة وحمل مسكر غير محرم إلا لا واقعة ولا تصو رجوان ودر الحرمان لا يعمل لأخذ عوض على شيء من ذلك كسبح التبتو كيعرم أخذ عوض على ذلك بغير إعط أو الاضرة كقتل أسير وإعطائه شعر دود الهجوه وظالم ذنبا ظلمه اه نهاية زاد النفس في الأول لتسبب الاذن ولا يثنى في الاسترخاء الجائر لصكح الحاق فلا يعرم الا عطلة عليها اه قال عس قوله فتصع ولو أنت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بان كنت المعصود بنفسها في سأل الحضي فبين ان تسحق الاجرة وان أمت بالكت في حصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ولو استأجره لقراءة القرآن عند غير مثلاً فقرأ أجبتا فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتى بالقرآن على وجه يحرم بان قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصره عن حكم القراءة يمكن أطلق انتفي المقصود وانقص وهو التواب أو زول الراجحة عنده (فرع) وساع قراءة الجنب حيث حوت هل يشايل بعد التراب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ مدر اه سم اه وقوله فبين ان تسحق النسيان عن النهاية والمغني ما خلفه (قوله بخلاف القيمة) محضر مسلمة عبارة المغني شرح الروض اما الكافر فاذا أمنا التواب لا يشبه الصلة كقوله الاخرى بناء على ترجيح الاصح من تمكن الكافر الجنب من المكت بالمسجد لانه لا تنقذ حرمة اه قال عس ولو يثبته دم محتجاجة القيمة وان قلنا بعدم منع الكافر الجنب من المكت في المسجد لم يعدل في حصة الاجارة لسلطانها على دخول المسجد ومطالبة البيت لاسما بالخدمة وفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع يؤيد ذلك ما مر حوايه من حرمه يسع الطعام للكافر في شهر رمضان مع انما تعرض له اذا وجده ما أكل أو شرب اه وهو وجه والله أعلم (قوله على مام) أي في باب الحديث اه رضى (قوله) بطر وتحوال في دفعه عن العنية أي في العنية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذا قيس بعدم الانسحاق وابدال الخدمة المسجد بخدمته بيت شبه سم على ج اه عس (قوله) بنفع العقد) فلا دخلت وكنت صحت ولم تسحق آخر في معنى الحاضر المستحاضة ومن به سلسر لول أو حواجة قضاه تتشبه منها التواب في نهاية ومغني (قوله ما كسوة) أي لغير المستأجر وذلك لما منع نفسها المأوى كانت مستأجرة فلا يصح ان تؤجر نفسها قطعاً مغني ونهاية (قوله) ومنه يؤخذ اه عس من التعليل (قوله العمل) أي تعمله في بيتها اه عس (قوله) ينقص قبل قدومه) فلا حضور قبل فراغ الدية فينبغي الانسحاق في الباقي مدر اه سم وعس ومثله يقال في التأهل قبل فراغ الدية على خلاف العادة (قوله مردود) معتمد اه عس (قوله) اما الامتناع بسببها (الح) ثم المكتوبة كالخمر كما قاله الاخرى لا تنتفع سلطنة السيد عليها والعنفق لا يوصي بناتها أبدا لا يعتبر اذن الزوج في بيعها حراً كما قاله الزكشي نهاية ومعنى (قوله أمانع الله الخ) محتمر وقوله المصنف بغير اذن الزوج اه سيدمر (قوله)

(قوله بخلاف القيمة) أي الاجارة للخدمة (قوله بخلاف القيمة على مام) لو أنت بالعمل بنفسها في هذه الحال بان كنت المعصود بنفسها في سأل الحضي فبين ان تسحق الاجرة وان أمت بالكت في حصول المقصود مع ذلك وبذلك يفارق ولو استأجره لقراءة القرآن عند غير مثلاً فقرأ أجبتا فان الظاهر عدم استحقاقه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصود لانه اذا أتى بالقرآن على وجه يحرم بان قصد القراءة أو على وجه غير محرم بصره عن حكم القرآن كان أطلق انتفي المقصود وانقص وهو التواب أو زول الراجحة عنده مدر اه (فرع) وساع قراءة الجنب حيث حوت هل يشايل بعد التراب لانه استماع للقرآن ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ مدر اه (قوله) بطر وتحوال في دفعه عن العنية وهذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذا قيس بعدم الانسحاق وابدال الخدمة المسجد بخدمته بيت شبه المغني لا يرضع ولا يباع اه اذ الصديق تغير الصلي العين لا يرضع والتواب المغني الغنيا طوعا لخدمة تغلب لا يرضع ولا يباع اه (قوله العمل ينقص قبل قدومه) فلا حضور قبل فراغ الدية فينبغي الانسحاق في الباقي مدر (قوله) اما الامتناع بسببها (الح) ثم المكتوبة كالخمر كقوله الاخرى لا تنتفع سلطنة السيد

اجارة صين وان أمنت التواب لا تنتفع بالخدمة للمكت وهي بمنوعه عنه بخلاف القيمة على مام وطرو وقول الحضي ينفسح الصديق كالبني (وكذا حرة منكوحة لمرأى أو غيره) مما لا يؤدي الى شاة حرة فلا يجوز استجارها بالجارة صين (بغير اذن الزوج على الاصح) لاسترقاق أوقاتها بحسبه ومنه يؤخذ ترجيح ما عساه الاخرى انه لو كان غائباً أو طفلاً فاحترق نفسها لعمل ينقص قبل قدومه وناله للتمتع جاز واعتراض الغزالي بان منافعتها مستقيمة بعقد النكاح مردود بالله لا يستحقها بل يستحق ان ينتفع وهو مشتهر ذم منه أما الامة فلسببها استجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها الزوج في غير براءته وأما مع اذنه

فيضع وليس المستأجر منه من وطع امرئ متخوف الخيل وانقطع اللبن كافي الزموت عن الاصحاب المنع كنعن الراهن من وطع المهرنة
ويقر بان الراهن هو الذي يجري على نفسه بتعاطيه للعقد الزموت بخلاف الزوج وانه ليس كتعاطي العقد كغير ظاهر وله استخبار زوجته
لارضاع ولله منها اومن غيرها وأقضى (١٣٨) السبكي مع استخبار العامين للصح والواجب خلافه الا ما راجع بين الحج والمكمل ولا

يستقر الا زينة (ويجوز
تأجيل المنفعة في الجارية المنة
كأن تترك ذلك الخ) (كذا
المسألة أول شهر كذا) لانها
دين اذ هي سلم كالمروم
ثم بان في تأجيلها ما مر ثم
وكان مراد المتن بان الشهر
هنا مستعمل للمعمر ان
التأجيل به باطل لوقوعه
على جميع نفسه فاشهر
الاول (ولايصور جارية
لمنفعة مستقبله) بان صرح
في المسألة بذلك واتقناه
الحال كاجرة هذه سنة
مستقبله اوسنة اولها من
عقد وكذا ان قال اولها
أسس وكاجرة أرض من ردة
لا يأتى تغير بها قبل مضي
مدة لها حرة وذلك كالجو
باصه عين على ان يسلمها له
بعد صاعته بخلاف اجارة
التمه كالمروم ولو قال وقد عقد
آخر النهار اولها يوم نأرضه
لم يضر كغيره من اهل زمان
القرينة ظاهرة فان اراد
باليوم الوقت اوفى التعبير
باليوم عن بعضه وكل منهما
سائغ شائع ولو قال بقطعت
متساوين في السنه فاختار
أراد النصف في أول وآخر
نصفه الاول والنصف في
أول وآخر نصفه الثاني
مع كغيره من اهل زمان

ألمع انه) أي الى زوج ولو اختلفا في الاذن وعلمه صدق الزوج لان الأصل عدم الاذن هـ عـش (قوله
فصح) أي قطعا اهـ مـعنى (قوله خرقا لحبل) أي أم الولد المضرب بالطفل خلافاً لمتن كتابه مدر
من قول المصنف وضع لحفاً لتوارضاه اهـ عـش (قوله كغير ظاهر) لان الاذن لا يستلزم للعقد الموجب
لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه مستلزم للمعبر عنه في المهر من بحق الرهن اهـ
عـش (قوله العامين) العامين من العكر أي الشدة فاحل باله على أجير الخراج لانه يشترط الرجل (قوله لا مراعاة
الح) أي لا مراعاة ذلك أن يأتي بأعمال الحج من غير انحلال بالعمل الاول اهـ كردى (قوله لانه) أي العكر
و (قوله الا زينة) أي أ زينة العاكم أو أ زينة أعمال الحج (قوله لانها) أي المنفعة لاجرة المنة
و (قوله انه) أي اجارة المنة (قوله كالمروم) أي قبل قول المصنف واذا أطلقت الا حرة (قوله ما مر ثم)
أي في السلم فان أطلق كل سالها يتوهم (قوله مستعمله) أي غرته (قوله به) أي اول الشهر (قوله
باطل) على نقله عن الاصحاب ومثمن أن العتمة مائة لاه من الامام والفقوى أنه يصح ويجعل على الجزر
الاول وعليه كلامه هنا على خلافه اهـ نهاية (قوله بذلك) أي الاستقبال (قوله كاجرة هذه) أي قوله
ولم يصرح بمشئ في النهاية (قوله وكذا ان قال الخ) استعطف ادى به يندفع اعتراض السيد عن جملته
قوله وكذا الخ تأمل وجهه اندراج فيه ما نحن فيه (قوله وكذا أرض الخ) مثال الاقتضاء كما
أن قوله كاجرة هذه الخ مثال التصريح (قوله وذلك) أي عدم الجواز الذي في المتن (قوله بخلاف
اجارة المنة) بخبر جارية العين (قوله كالمروم) أي في المتن أيضاً (قوله آخر النهار) أي في آخر حرمته
(قوله اولها) أي المدة (قوله نأرضه) أي العتمة (قوله اوفى التعبير الخ) أي في أنه عبر باليوم الخ والآخر
الوضع أو بعضه (قوله ولو قال بقطعت متساوين الخ) المراد من هذه العبارة أن القسمة الاولى سنة أشهر
منها الممن أول السنة والقسم الثاني ستة متواليه حتى السنة الاولى اهـ عـش (قوله فان أراد النصف في أول
الخ) أي مستحقين في أول الخ فالجواب متعلق بقوله أراد اعتبار تخضع معنى الاتفاق كابد عليه قوله الات
وان اشتغل الخ وأول النصف الاول وقت العقد كغير ظاهر وآخه غام ستة أشهر وهو الأخر أول
النصف الثاني وآخه تمام سنة أشهر أخرى اهـ كردى (قوله في أول أو آخر نصفه الاول) المراد به أول
جزء من النصف الاول أو آخر جزء منه أو بعبارة أول جزء من النصف الثاني أو آخر جزء منه فلو باسكان الواو
والمراد الاول أو الآخر على التعيين لا واسمهم منهما اهـ عـش (قوله ولو اختلفا) أي في ارادة القسطين او
الاول أو الآخر (قوله ليعلم به) أي بالتساوي في القسطين وذلك مجهول معنى أن اللفظ في ذاته مهم فلا بد
لألا التسمين لو ادعى ماله على ارضه النصفين لغير اهـ كردى (قوله وأطلق) أي لم يذ كفى العقدان
العمل في النهار معقروم أنه لو كرم لم يصح كما يشهد كلام المغنى (قوله واجارة عين الشخص الخ) عطف على
ما لو آخه ليل الخ (قوله وفي أشهر الخ) عطف على عند خروج الخ (قوله واجارة دار ببلد غير بلاد العاقدين)
هل ابتداء المدة من زمن الوصول اليها كغير قضية كون الاجارة لمنفعة مستقبله بدليل استئجارها من المنع اومن

عليها والعقبة الموصى بها انما بدلا يعتبر اذن الزوج في اجارها كما قلناه ان وكفى شرح مدر (قوله
ويقر بان الراهن الخ) كذا شرح مدر وهذا الفرق يدل على أن السدو آخر أمته الخ لئلا يمنع عليه
وطرأ لانه يجري على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق بين الراهن لاج (قوله والواجب
خلاف الخ) كذا شرح مدر (قوله واجارة دار ببلد غير بلاد العاقدين) هل ابتداء المدة من زمن الوصول
لاستقرارها السنة حيث لم يحتمل الغفلة وان اختلفا بطل العمل به اذ يصدق تساو جملته ثلاثة أشهر زمن
متلزم السنه وذلك مجهول ويستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها لو ايجر ليلاً لم يعمل نهاراً أو أطلق نظير ما مر في اجارة أرض للز راع قبل
الزى واجارة عين الشخص للصح عند خروج قاطعة ببلد أو شهره بالقرى ورجع ولو قبل أشهر اقل بان لا يتأخر من بلد العقد الى البلد في ذلك الوقت
وفي أشهره قبل الميثاق ليعمر منه ولو نهار ببلد غير بلاد العاقدين ولا مشغولة بالخدمة وأرض ضرورية تاتي تغير بمقتضى مده لها حرة

من العقد وعليه فهل يلزمه أجر المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الأجر فما في من المدة بعد الوصول ولو
 كان الوصول يستغرق المدة فهل يتمتع الاجارة في كل ذلك نظر ولم أر منه شأ أو يقه الأول وهو أن المدة إنما
 تحسب من زمن الوصول فليحصر اه سم على ج قال شيخنا ع في سائيت ونقل ذلك هني الأعراف افتناء النور
 قال أي النور في فلا يضر فراغ السنه قبل الوصول إليها لان المدة إنما تحسب من وقت الوصول إليها لا من وقت
 منها انتهى وروى الثاني فلو انقضت المدة قبل الوصول إليها كانت الاجارة فساداً ما في سائيت لا شئ وما نقله
 من افتناء النور في لم أره في فتاوى المشهور وفي فتاوى الشارح هر خلافتهم هو أن المدة تحسب من العقد
 وانص ما فيها اسئل ع لو أجرة ارامه لا يمكنه شهر او المستأجر يصح مثلاً به مع ذلك وان كان لا يمكنه الوصول إلى
 مكة الا بعد شهر ويستحق الاجرة أو لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه لو فعل ذلك فهل يستحق المسمى
 أو الاقساط منه بقدر الزائد المذكور فاجاب بأنه لا بد من زيادة مدة الاجارة قبل وصوله واللام تصح فان زادت
 استقر عليه من الاجرة بقط ما بقي منها فقط وفيها أعني فتاوى الشارح هر جواب آخر لرافق ما هنا
 فله اجمع اه ورشد قول المتن (فلو أجرة السنة الثانية) وكلام المصنف كثيره شامل للطلاق والوقف ثم
 لو شرط الواقف أن لا يؤجر لوقف أكثر من ثلاث سنين فحرم الناظر ثلاثاً في عقد ثلاثاً في عقد قبل من
 المدة فانه كما في به أن الصلاح وواقفه السبكي والأذرع وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة
 اجارة الزمان القابل من مستأجر ابتداء شرط الواقف لان المدين المتصلتين في العقد من في العقد الواحد
 ولو أجرة صفاً حرها المستأجر لغيره ثم قابل المأجر والمستأجر الأول فالظاهر كقوله السبكي وغيره صحة الاقالة
 ولا تنفس الاجارة الثانية منها به وشرح الرضوي معني قال ع ش قوله هر لطلاق أي الأرض المملوكة
 وعبارة افتناء والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوك وقوله هر عدم صحة العقدان أي ما لم يندع
 البصيرة كآبائي والابار وقوله لان المدين المتصلتين الخ يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيراً من الناظر
 يؤخره لغير الذي شرطه الواقف ثم قيل مضيه بشهر أو أيام بعد استأجره فداً آخر خوفاً من تقدم غيره عليه
 فلا يصح له لعله المذكورة اه وقوله هر ولا تنفس الاجارة الخ أي فراجع المستأجر الأول على المالك
 بقط المسمى من وقت التقابل والمالك عليه أجرة قبل ما بقي من المدة ويستحق المستأجر على الثاني ما جهاد
 في اجارة سم وعش ورشد في المعنى وشرح الرضوي عقيدته لانه الاقالة المأوى أنفاً يتخالف
 نظيره في البيع بانقطاع عاقبه بخلاف الاجارة اه وفي سم بعد ذكر ما وافق ذلك عن المعبرين ما يصح هذا
 أي مخالفة الاجارة لبيع على احد رأيين والافلاص مع الاقالة في مسألة البيع ايضاً اه عبارة ع ش
 وكلا اجارته لو اشترى صناتهما بعهات وقابل المسمى مع البائع فانه يصح على العتد ولا ينفس البيع أي الثاني
 سم على ج اه (قوله أو مستحقها) إلى قوله كبحر به في المعنى (قوله بخروصية الخ) أي كالتنذر (قوله
 لا اتصال للمدين) مع اتحاد المستأجر كالأجر من السنتين في عقد واحد منها به ومعنى (قوله علمه) أي عدم
 الاتصال (قوله الأولى) عبارة النهاية والمعنى العقد الاول اه وهو المناسب لقوله الآتي في الثاني (قوله لان
 الامسئل علمه) أي طرقة مقتضى الانقضاء أو الانقضاء والما لواصل (قوله ذلك) أي الانقضاء (قوله لم
 يندع) أي لانه يتعذر في الدوام لا يتعذر في الابتداه (قوله في الثاني) أي في صحة العقد الثاني اه ع ش
 (قوله حيثئذ) أي حين انقضت الاجارة الأولى اه كردي (قوله لانه الخ) حقه ان يقدم على قوله
 ولم يور الخ (قوله وقضية المتن) أي قوله قبل انقضاء منها به ومعنى (قوله ومن ثم) أي لاجل انقضاء العاقبة
 (قوله بصحة اجارة الثانية) أي صحت من المالك اجارة السنة الثانية لاستأجر السنة الأولى بان أجرة بد من
 إليها كما وقضية كون الاجارة لثلاثة مستقبله دليل استئناهم من المنع أو من زمن العقد عليه فهل يلزمه
 أجر المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه الأجر ما في من المدة بعد الوصول ولو كان الوصول يستغرق المدة
 فهل يتمتع الاجارة في كل ذلك نظر ولم أر منه شأ أو يقه الأول وهو أن المدة إنما تحسب من زمن الوصول فليحصر
 (قوله في المتن) فلو أجرة السنة الثانية الخ) وكلام المصنف كثيره شامل للطلاق والوقف ثم لو شرط الواقف

ومنها قوله (فلو أجرة السنة
 الثانية) لستأجر الأولى) أو
 مستحقها بخروصية أو
 عدة بالاشهر (قبل انقضائها
 جاز في الاصح) لاتصال
 المدين واستئنا طرعه
 بطر ومقتضى لانفساخ
 الأولى لا يؤثر لان الأصل
 عدمه فان وجد ذلك لم
 يندع في الثاني كبحر به
 في العز ز والموح حيثئذ
 ابتاع ما لا تنفس منه لغير
 مستأجر الثاني لانه يتعذر في
 الدوام لا يتعذر في الابتداه
 وقضية المتن ان مستأجر
 الأولى أو أجرة من غيره
 صحت اجارة الثانية

لما يتهمان المعاقلة للمستأجر منه ألا معاقلة بينهما وان وجد اتصال المدين ومن ثم لو باعها مالك لم يكن المشتري منه إيجاراً من مستأجر الأولى وذلك كما أفق الفقهاء (١٤٠) بل قال إن الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظر المأذون من انتفاء المعاقلة بينهما

وعكس ذلك القاضي
والبغوي فقال يجوز حتى
للوارث إيجارها من غير
بده مدة تلي مدته دون من
خرج عنه قال السبكي
وكلام الرافعي يشبه أن
يكون مثلاً له لكن الأول
أشهر وأصح
المعقد وقضيتان أيضاً
لوقال آخر تركها مستأجراً
انقضت فكذا آخر تركها مستأجراً
أخرى لم يصح لأنه لم يحصل
إيجاراً مثلاً مع
مستأجر الأولى بل مع
انقضائها وعيب اراد
بعضهم هذه على التزويها
قوله (ويجوز كراه
العقب) بضم العين جمع
عقبه أي قوله لا يبيع
صاحبه وفي حديث البيهقي
من مشى عن رجل خلفه
فكأنما هو يتخلفه ففسرها
بسنة أسأله ولعله وضعها
لفسده ولا يتقدم ما نال ذلك
(في الأصح) ونحو إيجار
العين التي الكلام فيها إجارة
الهيئة فتصح اتفاقاً
أن التناجل فيها جائز وهو
أن يؤجر بغير جارية ليركها
بعض الطريق وبغوي
بعضها أو تركها مالكاً
تناول (أن) يؤجرها (رجلين
ليركب هذا بأما إذا أماناً)
تناولها ومن ذلك آخر
نصفها لم يزل كذا وأكلها
ليركها نصف الطريق

عمر وسنوه ومن بكر تلك قصص إيجار زيد سنة ثلهم من عمر ولا من بكر (قوله لا بينهما) أي بين المالك
ومستأجر السنة الأولى منه و (قوله لا للمستأجر منه) أي من مستأجر الأولى وهو بكر في مثالنا اه كرهى
(قوله دون من خرج الخ) أي مستأجر الأولى (قوله مثلاً له) أي ما له القاضي والبغوي (قوله
أعوص) أي أدق (قوله والثاني هو المعتمد) وفاً لا معنى والنهاية وشرح الروض عبارتهم وإن استخرجت
الدارن المستأجر الأول فلما قال أن يؤجرها السنة الأخيرة من الثاني لأنه المستحق إلا أن المنفعة لا تملك إلا
حزبه صاحب الأول لأن الآخر غير مستحق للمنفعة خلافاً لما أفق به الفقهاء ويجوز لمشتري العين المستأجرة
أن يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الأولى لاتحاد المستأجر خلافاً لما لا يقرى وكذا لو
أجر الوارث ما أكرم ومنه مستأجر من لم يملكها أذا لم يحصل فصل بين السنين والأفان تصح الثانية قطعاً
ه (قوله وقضيتان) إلى قوله ولو استأجرها إلى النهاية إلا قوله وفي توجيه النص إلى يؤخذ (قوله ومنها)
أي من المستثنات (قوله جمع عقبه) بضم العين اه معنى (قوله من مشى الخ) أي قصدوا الاحتياض (قوله
وفسرها) أي العقبة اه عش (قوله ونحو إيجار العين الخ) كان الأولى ناهية عن تمام المسئلة اه
رشدى (قوله ونحو إيجار الخ) إلى قوله وفي توجيه النص في المعنى (قوله لم يملك) أي في التمتع عن قريب (قوله وبغوي
بعضها الخ) والأولى وعشى بمجالها بعضها أو تركها مالكاً فيه (قوله أو تركه) في محضه وأصله لا يبيع
يركبه أي بعض الآخر (قوله ليركها نصف الطريق) أي ثم إن كان ثم مراحل معلومة حل عليها والا
أشترط بأن ما عيشه وما يركبه اه عش (قوله والا حل) أي وإن كان هنالك عاقبة مضبوطة كفي الاطلاق
أن لا يؤجر أوله أكثر من ثلاث سنين فاحر الناظر ثلاثاً في عقد وثلاثاً في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد
أفقه إباحة الصلاح وواقعة السبكي والأخرى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني وإن قلنا بصحة إجازة الزمان
القابل من المستأجر ابتداء لشرط الواقف لأن المدين المتصلين في العقدين في معنى العقد الواحد وهذا بعينه
يقضى المتع في هذه الأصول وتوقعه من ادعاء ما شرطه الواقف شرح مر (فرع) آخر عيناً مدتها نحوها
المستأجر لغيره ثم إن المستأجر والمؤجر الأول تقابلان بالشخص يعني السبكي الظاهر صحة الأقالة ولا تنفع
الأقالة الثانية والفرق بينهما بين من لو استأجر عيناً فباعها من غيره ثم تقابل البائع والمشتري أنه لا يصح
الاشطاع على البيع بخلافه الإجارة كذا في القمى وقوله عن السبكي والفرق الخ أي على أحد رأيين والأول
فالأصح مما لا خلاف في مسألة البيع أيضاً ولا يخفى أنه إذا تقابل المستأجر والمؤجر الأول رجوع المستأجر على
المؤجر المسمى ولزم، أجزاً المثل من حين التقابل لا المسمى لا ارتفاع العقد بالتقابل وقد ألفت عليه المنفعة
بإيجارها فلهذا فقهها هو أجزاً المثل وما سبق التقابل يستقر قطعه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في تناو
الجلال السوطي في باب الأقالة فإنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله ما منه الذي يظهر بطلان الأقالة في العين
المستأجرة بعد إيجارها فوافق حق التغيير ولو أن الأقالة وارتدت في هذه الحالة على المنفعة وهي غير باقية في ملكه
فأشبهه بتقابل في العين المبيعة يربحها هو وأصل بلاشه وإذا بطل التقابل فالإجارة الثانية باقية وقوله المطالبة
للمؤجر الثاني بما أجريه اه (قوله وعكس ذلك القاضي والبغوي الخ) في شرح مر ويجوز لمشتري
لما أجزاً البائع من غير ما إيجار ذلك من المستأجر كما أفق به فتعنه الشهاب الرملى واقتضاه كلام جمع خلافاً لما
القرى وفي جواب إيجار الوارث ما أجزاً له من المستأجر يردود الأقرب منه بما أجزاً له نائبه وقال الزركشى
أنه الظاهر وهذا كما إذا لم يحصل فصل بين السنين والأفان يصح قطعاً اه (قوله لم يصح) قال في شرح
الروض كالوعاقى بحجى المشهور (فرع) استأجر زيد سنة من عروم أجزأه ليركها ليركها ليركها ليركها
السنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذي يستحق منفعته أولاً لأن ما عيشه مالك المنفعة الحاضرة فيه نظر

فصح كسب المشاع (وبين المدين) في صورتين كسفت أو ربحها لم تكن هنالك عاقبة وقضيتان بالزمان
أو المسافة كيوم يوم أو فرسخ و فرسخ والأجل عليها والحسب في الزمان ومن السير لا زمن النزول لخواص راحة وأعلى

ويجمل

(ثم) بعد جهة الاحارة (يقسمان) البعض بالراضين فان تنازعا في البادئ أقرع وذلك لكهله المنفعة معاول بغترة التأخير الواقع لضرره
القصة تهم شرط الأولى أن يتقدم ركوب المستأجر ولا يطلبت لتعلقها بالمستقبل (١٤١) والحق كالمنا وغترة فمما ذلك دون نظيره في

ويحمل علمه اقول المتن (يقسمان) أي المكثري والمكثري في: ولي المكثري ان في الثانية اه معنى (قوله)
بالترضى) على الوجه المبين أو الجاهد اه معنى (قوله) تهم شرط الأولى الخ) عبارة المفتى والاشي عقبول
المتن ليركبها بعض الطريق في تصالو المجرى البعض الآخر تناوب مع عدم شرط البداءة بالجرى وسواء شرط
للمستأجر أم بالحق أو لا ليركب أحدا أم لا إذا اشترط أن يركب المجرى أو لا فان العقد يطل في الجاهدين اه
وأثره سم (قوله) تهم شرط الأولى) وهو قول المتن أن يتقدم ركوب المستأجر (قوله) ان يتقدم ركوب المستأجر
أي يتقدم ركوبه على مشيه أو على ركوب المالك اه كردى (قوله) ان يتقدم ركوب المستأجر الخ) ظاهره
اعتبار ركوبه بالفعل والتجمل خلافه فيقد بدل علمه التعليل بل المتجه أنه إذا شرط في العقد ركوب المستأجر
أولا وأقسما بعد العقد وجعل فيه بالمستأجر أو لا فصاح كل الآخر بنو تبعا فليأتمل سم على ج اه
عش ورشدي اقول بل المدار كالمجرى والاشي آتقاه على أن لا يشترط في العقد ركوب المجرى أو لا
(قوله) ذلك) أي كراه العقب (قوله) لا تهمها) لعل مواه لعدم طاقتهما صلاية النهاية والمغنى والروض
شرحه ولو أوجبوا فمنا وأتقوا ليعتق به الأيام دون البالي أو عساه لم يعه لعدم اتصاله من الاتقاع بعينه
بعض بخلاف العبد والباية فيصم لاهبنا عند الإطلاق الاحارة وفيها في الجبل أو غير على العادة لهم
اطاعة العمل دائما اه (قوله) وان تناوب الخ) غايه (قوله) أو تناوب الخ) عطف على العادة (قوله)
وهو) أي الجواز الذي اقتضاه (قوله) أياما ذلك) أي يظهر (قوله) عليه) أي الضرر (يحمل كلام الروضة
الخ) أي بعدم الجواز (قوله) أو بالمشي) عطف على قوله بالهجرة (قوله) وفي توجيه النص) من اضاف المصدا
الى فاعله (قوله) المنع) معنوه (قوله) الثلاث) الأولى للثلاثة التام (قوله) فانه قال) أي الساقى رضى الله
تعالى عنه (قوله) لا ذلك) أي الركوب ثلاثة أيام والشي ثلاثة أيام (قوله) يؤخذ منه) أي من التوجيه
(أولاد الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ألم يضرب بالهجرة سم على ج اه عش ورشدي
(قوله) أخذ الخ) انظر مامعلقة لعل الأولى أن يقولوا ويقدأ يضاقولهم الخ) (قوله) وأنه لو لم يحمل الخ)
انظر لمرض سم على ج اه والظاهر أن المرض مثل الموت تجاوزه ضمن توجيه النص السابق آتقا اه
عش ولك أن تقول ان اقتصاره على الموت يفهم أن المرض بخلافه والفرق ط هر (قوله) على ما ياتي) أي
قبل قول المتن ولو أكثرى جمالا (قوله) ولو استأجرها) الى الفصل في المغنى والروض مع شرحه
* (فصل في قبضة شرط المنفعة) * (قوله) في قبضة شرط) أي قوله لكن هل يعتبر في النهاية الاقوله ولو بأشارة
الى ولا يجب وقوله لانه صريح الى ولا تنسكها (قوله) في قبضة شرط المنفعة) أي إذا بدع في ماصرف قوله وكون
المنفعة مقومة الى حال المغنى ولم يقل وكون المنفعة معلومة أي بالعطف بدون توجه ككثرة أو بحد هذا
الشرط اه (قوله) كون المقوق عليه) أي كالمنا (قوله) بالتدور الا تقي) أي في المنع والشرح (قوله)
كالبيع في الشكل) أي في أنه إذا رضى معنى اشترط معرفته وتقدره على ما ياتي وان ودد على مالى النعمة
اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدته الأولى تغنى عن تقديره اه رشدي (قوله) لكن مشاهدته
بادر هر لثاني (قوله) في المتن (يقسمان) قال في الروض ولو أوجبوا قبضه ليركب المكثري أولا مع
لا عساه قال في شرحه وقوله من يادته ليركب المكثري أولا فاصر بل لو سكتاه أو لا ليركب أحدا أو لا وتعه
صم ثم يقسمان اه (قوله) تهم شرط الأولى أن يتقدم ركوب المستأجر) ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل
والتجمل خلافه فيقد بدل علمه التعليل بل المتجه أنه إذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولا وأقسما بعد العقد
وجعل فيه بالمستأجر أو لا فصاح كل الآخر بنو تبعا فليأتمل سم على ج اه (قوله) يؤخذ منه أنه لا بد من رضا مالك
الباية الخ) كذا شرح هر وقد يقال يغنى عن هذا قوله السابق ألم يضرب بالهجرة (قوله) وأنه لو لم يحمل
المحمول) انظر لمرض

نحو دار وفول طائفتها
دوام الصمل ونصفه بقوله
أما جواز جعل النوبة
ثلاثة أيام فالحزب كان متقا
على ذلك وان خالف العادة
أردا اتفاقا على العقد وهو
كذلك لم يضرب بالهجرة عليه
يحمل كلام الروضة وغيرها
أو بالمشي وفي توجيه النص
المنع عند طلب أحدهما
فثلاثا ما وافق ذلك فانه
قال ان ذلك اضار بالمشي
والركوب لانه اذ ركوب هو
غير تبصيف على الركوب
واذ ركوب بعد كلال تعب
وقع على الركوب كاليت
له و يؤخذ منه أنه لا بد من
رض مالكا لباية بذلك أخذنا
من قوله لم يتجاوز النوم
على الباقى في غير وقت لان
النائم يشغل وانه لو لمات
المحمول لم يجبر مالك الباقية
على جملة على ما ياتي في
استأجرها ولم يتعسرنا
للتعاقب فان استأجرها
ركبها معا والنهاية بان
تنازعا فبين يبدأ أقرع
* (فصل في قبضة شرط
المنفعة) * (قوله) في قبضة
شروط الباقية المتكثرة
ومحلولها) (يشترط كون)
المعقود معلوم العين قد
لأطرافه ليعين والصفتى
الجزئية لئلا تكون المنفعة
ملازمة بالتقدير الا تقي
كالبيع في الشكل لكن
مشاهدته ليعين في البيع مع
كذلك ليعين لهما أمر اعتبارى
يتعلق بالاستقبال

مشاهدته ليعين في البيع مع تقديرها وانما أغنته مشاهدته العين في البيع مع تقديره ولا كذا ليعين لهما أمر اعتبارى
يتعلق بالاستقبال

المنفعة) أى كلما يشترط (قوله فله أنه يشترط الخ) أى فلا يكتفى أن يقول أجزأتك قطعتم هذه الأرض مثلاً
 وظاهر أنه إذا أجزأ دار مثلاً كقوله مشاهدته كما علم بما قدمه اه رضى عبارة اه رضى لعل فائدة اشتراط
 التعدد مع أن أجزأة العقار لا تكون إلا بصيغة الجارة العينية بشرط فيها الحكم من العاقدين رؤية العين
 أنه قد يكون العقار أو ضامته بغيرها تارة كل من العاقدين ولكن لا يعرف المسألة أجزأوا ما يسأله
 من الأرض فيذكر المزرعة أو حدها المتميز عن غيرها ويجوز دال رؤية لا يفيد ذلك اه (قوله لا تحدد بجهات
 العقار) أى يستلزم يشترط بدونه اه نهاية أى العاقدين كما هو ظاهر اه رضى (قوله لا يصح إجارة
 أحد عبديه) الخ قوله لكن الإرضاء فى المعنى (قوله وزعاف) أى فى إجارة العين فإدائه بالغائب غير المسمى كما هو
 ظاهر اه رضى (قوله ومدة بجهوده) أى ولا إجارة مدة غير مقدرة اه معنى (قوله أو عول كذلك) أى
 يجوز عول (قوله وفيما له منفعة واحدة الخ) أى عرفاً فلا ينافى أنه يمكن الانتفاع به بغير الغرض كعمله خفية
 مثلاً اه عول (قوله وغيره الخ) أى بونه منافع كالأرض والباقي فوجب بيانها كما قال ثم نأول الخ اه معنى (قوله
 مع الجهل بقدر المكس الخ) أى مع ذلك عتيم من المكس بما دعى على ما رتبته العاقد من فوهم من الزادنى
 استعمال المسألة على ما رتبته العادة يضاهى قال سم انظر ما صودة المعاقدة لصحة على دخول الحام مع
 تعدد المخلطين فانه مثلاً قال استأجرت منك هذا الحام بكذا وقدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة
 مع غيره أى ضاؤل من صورها أذن ثبت فى دخول الحام بدوهم فيقبل أو أذن ثبت فى دخول الحام بدوهم
 فيقول أذن ثبت فى ذلك الخ انتهى اه عول (قوله وغيره) كلام (قوله لكن الإرضاء الخ) عبارة المعنى والرض
 مع شرحه الأصح أن الذى بأشده الجأى أجزأ الحام وما يسكب به المأمر الأثر وحقق الشيا بأشده الغير
 مضبوط على المخلط والجامى أى جبر مشرك لا يضمن على المذهب اه (قوله فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق
 عدم وجوب تعيين الآلات اه سم (قوله لا لاله) أى فهو مقبوض بالأداة مع (قوله ماله) يستغفله
 عليها فان استغفله فله ما سار وتروى بديهة يضمنها بالتصديق بأن فى له أماداً ماله يستغفله عليها فلا يضمنها
 أصلاً وان قصر وما فى حاشية الشيخ عول من تقديره ان جاداً دفع إلى المأجور فى حفظه لم أعلم ما أشده
 اه رضى أقول الفنى فى عول اعلموا تنزيل أخذ الجأى الأجر مع الاحتفاظ بمدة إيجارته عبارة قوله
 وبعبارة ذلك أى وأخذ منه الأجر مع صيغة الاحتفاظ اه ولا بدعى ذلك (قوله من سكانها) أى والامتنع
 الرضوع عنها (قوله ثم إذا وجدت الشرط فى المنفعة) قال العلامة بان قاسم قد يقال من الشرط كونها
 معلومة بالتقدير لا حتى تظهر بعد ذلك حاصل المعنى اه أقول المراد بشرط والمنفعة بشرط وطهاى نفسها
 كونهما معلومة إلى آخر ما هنالك وكذا المراد بعلمها الذى هو شرط لها هو كونها معلومة بنفسها غير
 مهمة كما أشار إليه الجلال المحقق والمعنى يتقدر فيما له منافع متقبلة للشرط بشرط وأما التقدير الذى ذكره
 المنصف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها فى نفسها لكن يعكس هذا الجواب قول الشارح
 مدر كان يجر بالتقدير إلى حتى يقبل المصنف معلومة فاحصر اه رضى أقول ولقوله الاشكال ترك
 المعنى العبارة فلا كورة (قوله حيثن) أى حين أذنت المنفعة بزمانه فاعا (قوله له) أى الزمان
 (قوله أو تعيين الخ) قد يقال بالمالع من منسبته بالعمل كعطين هذا الجواب طبعاً كما قد عسر وشروكنا
 (قوله فله أنه يشترط تحديد جهات العقار) حنكاً لم يشترط بدونه شرح مدر (قوله نعم يجوز دخول
 الحام بأجرة أجزأ الخ) انظر صورة المعاقدة الصحيحة على دخول الحام مع تعدد المخلطين فانه مثلاً
 لو قال استأجرت منك هذا الحام بكذا وقدر مدة استحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة ثم يرد أى ضاؤل
 يتقدر مدة العقد تسليم الجهة يستحق منفعة الجميع أى ضاؤل يمكن المعاقدة مع غيره وهل من صورها
 أذن ثبت فى دخول الحام بدوهم فيقبل أو أذن ثبت فى دخول الحام بدوهم فيقبل أذن ثبت فى ذلك
 (قوله لكن الإرضاء فى مقابلة الآلات) ظاهر الاطلاق عدم وجوب تعيين الآلات (قوله ثم إذا وجدت
 الشرط فى المنفعة) قد يقال من الشرط كونها معلومة بالتقدير لا حتى تظهر بعد ذلك حاصل

فله أنه يشترط تحديد جهات
 العقار وأنه لا يصح إجارة
 أحد عبديه وغائب ومدة
 بجهوده أو عول كذلك وفيما
 له منفعة واحدة كالسائط
 يعمل الاطلاق عليها وغيره
 لابد من بيانها فمجرد
 دخول الحام بأجرة أجزأ
 مع الجهل بقدر المكس
 وغيره لكن الإرضاء فى مقابلة
 الآلات لا لاله فلهما
 يسكب به المأجور مشهور
 على المخلط وتنبه غير
 مشهور على الجأى ماله
 يستغفله عليها وبعبارة
 لذلك لعل بالأشارة بـ
 يعلم بما فى الرواية ولا
 يجب بيان ما سألنا فى
 الدار لقرب التفاوت بين
 السكنى ووضع المأجور من
 ثم جل التقدير على اليهودى
 مثلها من سكانهم ولم
 معرفة صدد من سكن
 اكتفاه بما عتيد فى مثلها
 (ثم) إذا وجد الشرط
 المنفعة (أثر تقدير) المنفعة
 (زمان) فقط وضابطه كل
 مالا ينضب بالعمل وحسنه
 يشترط عليه كترضاع هذا
 شهر أو طنيناً وتخصيص

أو اكتمال أو مداواتها

ويوما (كسار) وأرض

وأنيصة وفوبو ويقول في

دارتو حرسكني لتسكنها

فلا يصح لي أن تسكنه لأنه

صرح في الأشراف بخلاف

ما قبله إذ ينظم مع ما

ثبت قال بعض الأصحاب

ولا لتسكنها وحده (سنة)

عمامة وأولها من فسر

العقد انجذب اتصالها

بالعقدان لم تعمل كما

كل شهر بدinar لم يصح ولو

من امام استأجر فلا ذان من

ماله بخلاف بيت المال

فان قال هذا الشهر وكل

شهر بدinar مع في الأول

فقط قال المارودي مرة

وتبعه الزباني وأقل مدة

تؤجر السكن يوم كسر

وسرة أقله ثلاثة أيام وفي

كل منها نظير بل الأوجه

ما قاله الأذري من جواز

بعض يوم معلوم فقد يتعلق

به شرط مسافر ونحوه

والضابط كون المنفعة في

تلك المدة مستمرة عند أهل

العرف أي ذلك المثل لكن

هل يعتبر كونهم يعتادون

باعتباره بالفعل أو ولو

بالقوة كل يحمل لصن

بذل المال في مقابلها (وتارة)

تقدر (يعمل) أي يجعله كما

بما له

٣ هكذا في النسخ ولعل هنا

سقطا فليحذر

يقال في قوله وآتيه ونحوه ما لم يتغير من العمل كان بقوله لا نقل به هذا المعنى هذا المثل إلى ذلك المثل اه سم (قوله أو اكتمال) الأولى أو تكمل (قوله أو مداواتها) وتقدر المداوات بالمدد بالبره والمثل فان برئ قيل تمام المدد انفسحت الاجارة في الباقي اه معنى (قوله وكدار وأرض الخ) عطف على قوله كرم ضاع الخ تقدم وبما عطف الكاف (قوله أو تبة) أي قوله لأنه صرح في المعنى (قوله ويقول الخ) ان الأول لا يحبره وذكره قيل قوله فان لم يعلم (قوله مادته) أي قوله لتسكنها (قوله إذ ينظم مع ما ثبت) أي وان لم تثبتا فاستكمل من ثبت فلا يصح بخلاف ما عطف على الخ اه سدد (قوله قال بعض الأصحاب الخ) اعتداه النهاية والغنى والاسنى قال عس ولو تقدم القول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بان قاله ما تاجرنا لا تسكنها وحده مع كبا بعض الهوامش عن الصبري أقول وهو في شرط الخ وجعل على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الغامضة ضرورة سواء ابتداء أو جرأ القابل يقتضي خلافه ويوجهه بالشرط بخلافه في العقد وقد عرفت المستأجر وينقل الحق لوارثه ولا يلزم مساواة في السكنى للورث اه (قوله ولا لتسكنها وحده) والقريب أن عمله اذا كانت مستسكني أكثر من واحد عادة لانه حينئذ مقسم أما اذا كانت لا تسكن عاقل أكثر من واحد وكان ضمن القول المذكور وحده الساكن لا اشتراط خصوص سكنى الاستأجر لا قرب أنه يصح وحينئذ فقوله المذكور نصير بما يقتضيه العقد وهو لا يصح اه سدد (قوله ولا لتسكن الخ) ينبغي ولا تسكن غيرها بضم التاء وكسر الكاف اه سم (قوله فان لم يعلم) أي الزمان (قوله كما تحركها كل شهر الخ) ببيان ما عطف على الخ والوضع شرحه ولو أخرجه مثلا وأطلق مع وجعل ابتداء المدة من حينئذ لانه المعهود للتعرف وان قال ان الزعة لا بد أن يقول من الآن ولا تمعيل شهر من هذه السنة فيقرب منها أكثر من شهر فلا يتم فان لم يبين ما غيره مع وقوله آخرتكم من هذه السنة كل شهر بدوهم فاسد كذا قال آخرتكم كل شهر منها بدوهم لان قال آخرتكم هذه السنة كل شهر بدوهم فصح لانه أضاف الاجارة إلى جميع السنة بخلاف في الصور السابقة وقال آخرتكم هذا الشهر بدinar وما زاد فصاحبه صح في الشهر الأول قال في المجموع وأجمعوا على جواز الاجارة شهر اربع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشر من قال الزركشي لكن اذا أخرجهما بمائة لاثنين ودوهما كل يوم منه بدوهم فإما الشهر تسعة وعشر من بطل بطل باع الصبرة بمائة درهم كل واحد بدوهم فخرجت تسعين مثلا اه عس أي فسقط المسمى وتجب آخره المثل سم (قوله لم يصح) أي حتى في الشهر الأول العمل بمقدار المدة اه عس (قوله لا ذان) يومه انعطية اه زباني أي والتدريس (قوله بخلافه من بيت المال) فانه يصح وان لم يقدر المدة لأنه روز لا آخر اه عس (قوله وكل شهر بدinar الخ) عبارة عن المعنى (قوله كل محتمل) والثاني أقرب رواه أعلم ما لا فقه صحه يسع أقل ما يتحمل ولم يتعرض للاشتراط اعتبارا بعمه ذلك المثل اه سدد (قوله لصن الخ) متعلق بقوله كون المنفعة الخ (قوله أي يجعله) أي قوله ألا أن يجعل في النهاية الآخرة ولا ينافي

المعنى وقوله أو تطين قد يقال ما لم يتغير من عمله بالعمل كطين هذا الجدار وتطينا حكمة قد تفسر وكذا يقال في قوله وآتيه ونحوه ما لم يتغير من العمل لا ينضم التقدري بالعمل لا نقل به هذا المعنى هذا المثل إلى ذلك المثل (قوله ولا لتسكنها وحده) ينبغي ولا تسكنها أي بضم التاء وكسر الكاف أي غيرها (قوله فان لم تعلم) أي المنفعة كما تحركها كل شهر بدinar أي قوله فان قال هذا الشهر وكل شهر الخ قال في الرضى فرغ آخره وأطلق مع وجعل من حينئذ لانه من هذه السنة ونحوها غير آخرتكم من هذه السنة كل شهر بدوهم فاسد وكذا قال كل شهر منها لانه السنة كل شهر بدوهم انتهى قال في شرحه ولو قال آخرتكم هذا الشهر بدinar وما زاد فصاحبه صح في الشهر الأول قاله لبنوي قال في المجموع في بيع الثمر أجمعوا على جواز الاجارة شهر اربع أنه قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشر من بطل ٣ كيلو باع الصبرة بمائة درهم كل واحد بدوهم فخرجت تسعين مثلا انتهى أي فسقط المسمى وتجب آخره المثل (قوله أي يجعله)

أو تركن (كناية بمعنى سنة وموصوفة كروب أو على شيء عليها) الحكمة (أو ليركها شوا) بشرط بيان الناحية التي مركبها وحمل تسليها
للمؤخر أو التبعي ولا ينافي هذين جواز (١٤٤) الإبدال والتسليم للقاضي أو أن يثبت ذلك لا يعرف إلا بعد بيان الناحية وحمل التسليم حتى

يدلان بمثلهما (وكناية
ذالثوب) أو توصفته
كذا كاستأرك لحاطته
أو أزلت فثبتت لحاطته
لغير هذه النافع في تساهل
فترتق ومدة وكاستأرك
للباطة شوا أو بشرط في
هذه بيان ما يخطه وفي
الكل كما يعلم من كلامه
بيان كونه قصا أو غير
وطوله وعرضه ونوع الحياطة
أهي رويبة أو غير هذا
إن اختلفت العاد أو الأصل
الطابق طلبا عما تقرير
له لا ينافي التقدير بالزمن
في اجابة اللمة فلو قال أزلت
فثبتت على الحياطة فظهر
يصح لأنه لم يبين عاملا ولا
محلا للعمل وقيل إن الرفع
بعضا وبسبب اليه القابل بما
أدغم بين صفة العمل ولا
محله والابن بين مقتضاه
محله صرح قال القائل لأنه لا
فرق بين الإشارة إلى الثوب
أو وصفه ونارة تقدير بعمل
فقط كبيع كذا وقبضه
وكالجه (فلو جمعوا) أي
العمل والزمان (فاستأرك
لبعضه) أي هذا الثوب
فبمعناه أو لغير هذه
الأرض أو بيني هذه الحياطة
(بياض النهار) (المعين) لم
يصح في الأصح للسرراذ
قد يتقدم العمل وقد
يتأخر ثم إن قصد التقدير

الماثلين (قوله أي يحمله) كالساقفة الحكمة اه سم (قوله أو زمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم
الاول لا يقتضي الا بالزمن والثاني ما يقتدر باحد الامرين من العمل أو الزمن وساق في قسم ثالث وهو لا يقتدر
بالعمل سم ورشدي (قوله أو ليركها شوا) بشرط (الح) مثال أو زمن وما قبله مثال يعمل على ترتيب
الف (قوله ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية وحمل التسليم ش اه سم (قوله جواز الإبدال) أي للباحة
وحمل التسليم بمثلهما اه كروي (قوله لأن ذلك) أي الإبدال والتسليم لقاضي الح قول المثل (ذالثوب)
والمراد بالثوب بغير المقطع اه بصيري (قوله أو ثوب) أي قوله وقيل في المعنى (قوله لتميزه) هذه المنافع (الح)
تقابل كغاية التقدير بالعمل من غير مد في الأمثلة المتقدمه يمكن كمن المناسب تأخير قوله أو ليركها (الح)
عن هذا التعديل كجعل المعنى لأنه من صور التقدير بالزمن (قوله في هذه) أي في الاجارة للحيطة شهرا بل
في التقدير بالزمن (قوله بيان ما يخطه) أظهر المراد به وان أراد تعين نحو المقطع أو وصفه فالحق البصري
فيرجع إلى المال المتقدم (قوله أو غيره) أي كقباء أو سرول اه سم (قوله وطوله) (الح) أي ويدين
طول الثوب (قوله أهى رويبة) (الح) والروية بغير زتين والغاية بفرزة اه معنى قال البصري وأعلم
أن استيعاب طر الحياطة قبل القطع اشارة لانهما على مستقبل التوقف الحياطة على القطع بخلاف
الاجارة للقطع والحياطة معا حر وسم وقلوبى اه (قوله هذا النسخ) أي اشتراط بيان نوع الحياطة
بل يبين كونه قصا (الح) كشرح الروض (قوله وما تقرر) أي من صور التقدير بالعمل بكل من
اجارة العين والسنو تصور التقدير بالزمن باجارة العين فقط (قوله وسبقه إليه القائل) عبارة النهائية لعدم
الحاجة على كلام القائل اه يعني فوافق بمقتضاه القائل عه (قوله صفة أو حله) عبارة شرح الروض
أي شرح البسطة تقتضى اعتبار الامرين وهى نعم إن بين صفتها ملحوظة عه (قوله صرح كبحها) الرفع
انتهى اه سم وكذا تقتضيه عبارة النهائية وهى والابن بين محله وصفته مع ولا فرق كقوله القائل بين الإشارة
إلى الثوب اه وصفه اه (قوله بين الإشارة إلى الثوب) أي مثله اه سم (قوله أو وصفه) أو بمعنى الواو (قوله)
ونارة تقدر (الح) عطف على قوله نارة تقدر المنفعة زمان فقط (قوله فقط) أي لا زمن أيضا اه سم (قوله وما
معناه) يعني عنه بياض النهار المعين (قوله أو بيني هذه) الاولى هذا التذكير قول المتن (بياض النهار)
الاضاف لبيان اه سم (قوله مع الح) (قوله قال السبكي) (الح) وقال شرح الروض والمنهج فهموا خلافا
للمعنى فهموا النهائية في الثاني (قوله لأن يجب بانه) أي العائق (قوله خلاف الأصل) (الح) فان قيل لا يصح هذا
الجواب لأن علمه البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب قللت بل هو صحيح في نفسه لان
حاصل الجواب حل الاحتمال الذى هو علمه البطلان على ما لا يكون خلاف الأصل والغالب لقوته بحيث لا يقره

كالمساقتى مككة (قوله أو زمن) عطف على يعمل فقد جعل القسم الاول لا يقتدر الا بالزمن
والثاني ما يقتدر باحد الامرين من العمل أو الزمن وساق في قسم ثالث وهو لا يقتدر بالعمل (قوله ولا ينافي
هذين) أي بيان الناحية وحمل التسليم ش (قوله جواز الإبدال) أي للاحقة بمثلهما (قوله أو غيره)
كقباء أو سرول اه سم (قوله والابن بين صفتها أو حله) عبارة شرح الروض تقتضى اعتبار الامرين وهى نعم
إن بين صفتها العمل ونوع حله مع كاحتماله ابن الرفع (الح) (قوله لا لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلا
(قوله فقط) أي لا زمن أيضا (قوله في المتن بياض النهار) لعل الاضافته بياضه (قوله في المتن لم يصح في
الأصح) قال الشارح والثاني يقول ذكر النهار للتجمل اه يعني أنه محمول على التجمل وإن كان ظاهره
الشرطية وإن لم يقصد كرمج والتجمل وهذا أظهر مغايرة هذا الاستثناء بقوله نعم الح لأنه مقرر وفى
قصد التجمل لهذا اللفظ (قوله ولا ينفك عن نظر) حر (قوله لأن يجب بانه) خلاف الأصل) بل

بالعمل فقط وإن ذكر الزمن انما هو للعمل على التجمل مع على الأصح قال السبكي وغيره نأخذ من نص البوطى
ويصح أيضا فهم الوصف الثوب بحيث يترشح عنه عاذة فيكون النهار اه ولا يخلو عن نظر لأنه قد يعرضه عائق عن إكماله في ذلك انما هو لأن
يجاب بأنه خلاف الأصل بل والغالب أنه يلتفت إليه يظهر أنه اذا

عرض ذلك تغير المستأجر (فرع) يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوب بتولي جعته ثم غش من الغلاب الماعل عليه وطهاره او اثبتها وزمن الاكل وقضاها لمجنو طهاره ان المراد اقل زمن يحتاج اليه فيها وزمن (١٤٥) شرعا بما يحتاجه لانه كذلك في نظر ويجه

انه ان مكنته اعداد وقيل العمل او اياها من بشره له تبرعا لم يقتره زمن ولا نظر للعنة في الثانية لقوله لم ان الانسان يستكشف من الاستعمال الغلاب لا يبدنه والا ففسره باقل ما عكن ايضا وهل يجري ذلك في شراء قوت منه المحتاج اليه فسه نظر ظاهر دون نحو الغلاب لم يصدق الان قرب جدوا واملا بطل على الاحتياط لم يمتنعها مع اتمامها اياها يقتصر على اقل الكمال ولا يستوفى الكمال كما في ممارف رضا المحصورين بالتحويل ثم تبطل اجارة اياهم معينة باستثناء زمن ذلك على مافي قواعد الزكشي من قتره استثناء من قاعدة ان الحاصل منها لا يضر التعرض له ووجه بان فيه الجهل بقدر الوقت المستثنى مع ان الحاصل من سمي القسط وان وافق الاستثناء الشرعي اه وفيه نظر ظاهر كما ترى بل الارجح خلافه ثم ايت من وجه مجاز كرم قلون قيل يصح وتعمل الارقات على العادة الغلاب لم يعد ويقدرو تعليم نحو (القرآن عدة) كشره نظير ماصر في نحو الحياط تولا نظر لاختلاف معونه وسهول لانه ليس عليه

يختلف ما يخالف الغلاب وان لم يخالف الاصل اضعهو بعده فلا اعتبار به فلتأمل واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره الشارح يحتاج من ناس المنع على ما لو سلم في قتره خطه على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته او نقصه اذ لا اصل ولا غالب ثم اه سم داراجه الرطل النهائية والمغنى في الرشدي ايضا ما يؤيد الراد (قوله عرض ذلك) أي العائق على خلاف الغلاب (قوله فعل المكتوب) أي زمنه أي فعلها بجملة او بالمجدا واستوى الزمان في حقوق الاتعين بمجره واستغفار به غفر في ترك الجملة والجامعة اه عش (قوله في) أي في فساد (قوله وكلها ونها الخ) عطفي على المكتوب (قوله وزمن الاكل) عطفي على فعل الخ (قوله فيهما) أي الاكل وقضاها لمجنو (قوله كذلك) أي مستثنى (قوله لا اغتفر الخ) أي وان لم يكن واحدا من الاعداد والاثباته قتره الشراء في اقل زمن يمكن الشراء به (قوله ذلك) أي تفصيل شراء ما يحتاجه لانه (قوله نحو الغلاب الخ) حال من فصل المكتوبه أي لا يستثنى نحو الغلاب لم يصدق ولو بالجمعة بقيد (قوله ان قرب جدوا الخ) ولعل المراد به ماصر نفعان عش (قوله واملا الخ) الوار حالية (قوله ويلازمه) أي الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمده مر وظاهر انه لا خلاف استثناء نحو يوم الجمعة اذ يؤدي الى الجهل مر اه سم عبارة النهائية واعلم ان اوقات الصلاة اثنى مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثناء من اجارة ايام معينة كفي قواعد الزكشي الفصل بقدر الوقت المستثنى مع ان واجبه من معنى القفا وان وافق الاستاء الشرعي هو ظاهر واقتر به الشيخ رحمه الله وان فزع فيه اه وقوله وان فزع الخ تعريض للشارح قال عش قوه مر واقتر به الشيخ بق ما لو جرح نفسه بشرط عدم الصلاة ومصرفه منافي العمل المستأجر له هل تهرع الاجارة وبلغوا الشرط لا تنهتها شرعا ثم تبطل في نظر والا قربة الاول لعلنا المذكورة اه عش (قوله باستثناء من ذلك) أي زمن فصل المكتوب به الخ زمن الاكل الخ وزمن شرعا بما يحتاجه لانه مبيد (قوله من قتره) أي حال كون القول بالطلان باستثناء من ذلك من قتره الزكشي (قوله استثناء الخ) أي حال كون الزكشي مستثنى من ذلك من قاعدة الخ ويجوز ان يثبت من قتره الزكشي باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله وجه) أي مافي القواعد (قوله انتهى) أي التوجيه (قوله قال الخ) الاولى قال بعد ولو قيل ان قول المتن (ويقدر تعليم القرآن عدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم من اول القرآن وآخره واسطة لان الغرض يختلف بذاك فلا يراجع هل في المنقول ما وافق ما يخالف مر اه سم (قوله كشره) الى قوله قيل وفيه نظري في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي جواز تقدير تعليم القرآن عدة (قوله فان اراد اجمعه) أي وبعضا معينا من ان قطع بحفظه عادة اه عش في غشوا النهاية والمغنى خلافا للشارح في مسئلة الثوب

والغلاب فان قيل لا يصح هذا الجواب لان عدة الطلان الاحتمال وهو موجود مع تخالفه فالاصل والغالب قاتل بل هو صحيح في تعيينه اصل الجواب بل الاحتمال الذي هو عدة الطلان على ما يكون خلاف الاصل والغالب وان لم يخالف الاصل اضعهو بعده فلا اعتبار به فلتأمل واعلم ان هذا الجواب الذي ذكره الشارح يحتاج من ناس المنع على ما لو سلم في قتره خطه على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته او نقصه اذ لا اصل ولا غالب ثم (قوله عرض ذلك) أي العائق على خلاف الغلاب (قوله فعل المكتوب) أي زمنه أي فعلها بجملة او بالمجدا واستوى الزمان في حقوق الاتعين بمجره واستغفار به غفر في ترك الجملة والجامعة اه عش (قوله في) أي في فساد (قوله وكلها ونها الخ) عطفي على المكتوب (قوله وزمن الاكل) عطفي على فعل الخ (قوله فيهما) أي الاكل وقضاها لمجنو (قوله كذلك) أي مستثنى (قوله لا اغتفر الخ) أي وان لم يكن واحدا من الاعداد والاثباته قتره الشراء في اقل زمن يمكن الشراء به (قوله ذلك) أي تفصيل شراء ما يحتاجه لانه (قوله نحو الغلاب الخ) حال من فصل المكتوبه أي لا يستثنى نحو الغلاب لم يصدق ولو بالجمعة بقيد (قوله ان قرب جدوا الخ) ولعل المراد به ماصر نفعان عش (قوله واملا الخ) الوار حالية (قوله ويلازمه) أي الامام (قوله نعم تبطل الخ) اعتمده مر وظاهر انه لا خلاف استثناء نحو يوم الجمعة اذ يؤدي الى الجهل مر اه سم عبارة النهائية واعلم ان اوقات الصلاة اثنى مستثناة من الاجارة نعم تبطل باستثناء من اجارة ايام معينة كفي قواعد الزكشي الفصل بقدر الوقت المستثنى مع ان واجبه من معنى القفا وان وافق الاستاء الشرعي هو ظاهر واقتر به الشيخ رحمه الله وان فزع فيه اه وقوله وان فزع الخ تعريض للشارح قال عش قوه مر واقتر به الشيخ بق ما لو جرح نفسه بشرط عدم الصلاة ومصرفه منافي العمل المستأجر له هل تهرع الاجارة وبلغوا الشرط لا تنهتها شرعا ثم تبطل في نظر والا قربة الاول لعلنا المذكورة اه عش (قوله باستثناء من ذلك) أي زمن فصل المكتوب به الخ زمن الاكل الخ وزمن شرعا بما يحتاجه لانه مبيد (قوله من قتره) أي حال كون القول بالطلان باستثناء من ذلك من قتره الزكشي (قوله استثناء الخ) أي حال كون الزكشي مستثنى من ذلك من قاعدة الخ ويجوز ان يثبت من قتره الزكشي باستثناء ذلك من قاعدة الخ (قوله وجه) أي مافي القواعد (قوله انتهى) أي التوجيه (قوله قال الخ) الاولى قال بعد ولو قيل ان قول المتن (ويقدر تعليم القرآن عدة) لا يبعد ان يعتبر بيان ان التعليم من اول القرآن وآخره واسطة لان الغرض يختلف بذاك فلا يراجع هل في المنقول ما وافق ما يخالف مر اه سم (قوله كشره) الى قوله قيل وفيه نظري في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي جواز تقدير تعليم القرآن عدة (قوله فان اراد اجمعه) أي وبعضا معينا من ان قطع بحفظه عادة اه عش في غشوا النهاية والمغنى خلافا للشارح في مسئلة الثوب

فقد مر عن يحيى بن عبد الله بن قيس في نسخة من هذا المزمع ان المراد اقل زمن يحتاج اليه فيها وزمن (١٤٥) شرعا بما يحتاجه لانه كذلك في نظر ويجه

كان من الجمع بين التقدير
بالعمل والزمن وكذا أن
أطلقا لقول: أفسى إن
القرآن بالأل يطلق على
الكل وفي دخول الجمع في
المدة تردد كما استخرجناه
ليركب في الطريق ذاته
تقول بعضهم هل يلزم
المكتري ذلك والآخر وجه
القيسي عدم الدخول
كلاحد للضاري أخذ من
افتائه التفران أن السبب
لا ينشئ في استنباط جودي
شهر الاطراف العرفية قبل
وقبه نظر وكان وجهه ان
عرف اليهود عدم الاشتغال
يوم السبت ومنهم النصارى
في الاحد بخلاف عرفاني
الجمع (أو تعيين سور)
كاملة أو آيات كعشر من أول
سورة كذا لتفاوت شرط
القاضي أن يكون في التعليم
كففة كان لا يعلم القاض
مثلا الا في نصف يوم فان
تعلمها في مرتين لم يصح
الاستنباط وبه حزم الراعي
بالنسبة لصدق والذي
يقه ان الماد على الكففة
عسرا كاستنباطها ولو مرة
خلافا ما وجهه قوة نصف
يوم وحزم الماوردي بان لا
يصح الاستنباط لفون ثلاث
آيات لان ثم سن القرآن
يقضي الانحياز ودونها
لاستحراقه وفيه نظر ظاهر
بل الذي يصح خلافه لان
الماد هنا على ما يتفق به وما
دون الثالث ينتفع به وأما
الانحياز فاعتباره انما هو

لرصدان أو نحو فلا مدخله هنا على اننا نعتني ان مادتها معجزة كقوله جمع

الصغير السابقة فتعاقب الفرع (قوله كل من الجمع الخ) أي وهو مبطل كما مره ع (قوله وكذا
ان أطلقا) أي فيبطل أيضا مره ع (قوله لا يطلق الاعلى السك) أي عابوا لا يقتضيه بطلان ورايه
الجنس الشامل لبعض أضانهما يسمى (قوله وفي دخول الجمع) أي أيامها (قوله في المدة) أي مدة
التعليم وخرج به تراو استخرج مذهب طائفة وبناءا وغيرهما فان أيام الجمع تدخل فيما قدر من الزمن
ويستثنى أوقات الصلاة على مظهرها وان اطردت عادت في عمل القدر تلك العمل في أيام الجمع مره
ع (قوله ونظاره وان اطردت الخ) مره ع بخلاف الوض وأقره سم بل هو خلاف ما بين من الباقي
التي اتممت النهاية والغني فانه على خلافه يظهر وليس خصوصا بالتعليم وان كان الكلام فيه (قوله)
هل يلزم المكتري ذلك) أي والراجح لزوم لانه غير ما ذور فيه مره ع (قوله والذي وجه الخ) عبارة
النهاية وان وجهه كما البقني الخ مره ع (قوله عدم الدخول) فانه بالاولى عدم دخول عدي الفطر
والاضحى بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مره ع (قوله وان من قبل أن ينسب أيام التشريق لمواظباتها
بطائفة قبل يوم العيد وبعده بل وغير ذلك كالأيام التي اعتد فيها خروج الحمل مثلا مره ع (قوله)
كلاحد للضاري) وفي شرح الوض قال الزكسي وهل يبق بذلك بقية أيامها فيه نظر لاسباب التي
عدم أياما والاقر بما انتهى مره ع على وجه ع (قوله بخلاف عرفاني الجمع) قد يجب بانها
لا تزل هذا الفرق حيث اعتد بطائفة الجمع مره ع عبارة السدس قد يقال لا بعد فيه أي فيما رجه
البقني من عدم الدخول الخ بالنسبة للمستأجر لعلم القرآن لان العرف مطرد فيه في سائر الاقطار بتعجيل
التعليم يوم الجمعة وأما غيره فينبغي أن يعلق الامر فيه بما اراد العرف في حال الاجاز مره ع (قوله أو آيات)
التي قوله فان أقره غيره في النهاية الاقوله بل الذي الى على ان الصفة (قوله من أول سورة كذا) أو
آخرها أو وسطها نهاية ومعنى وسأني قبل الفرع تقديم هذا بأنه يشترط علم المتأخرين بما يقع العقد
على تعليمه فان لم يعلموا كذا من بعد ذلك ولا يكتفي أن يقع الحذف ويعتقد ان منه (قوله للتفاوت)
صعوبة سورة (قوله وشرط القاضي) (فرع) هو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد
لان الحفظ ليس بسد كالمشروط الشفافي للمداواة كجلاي أو يصح لانه المقصود من التعليم ويرق فيه
نظر سم على قولنا لا يبعد الصعوبة على من أن المقصود من التعليم الحفظ مره ع (قوله والذي يقه)
أن للمدعى الكففة) أي ولو حرقا واحدا كان ثقل عليه النطق به فعلاجه ليعرفه مره ع (قوله كاتراها)

من أول القرآن أو من آخره أو من أوسطه لان الغرض يختلف بذلك ولا ينافي ذلك قوله ولا نظر لا يختلف
الخ وليس فيه ان قدوم معين حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان بل بيان البداية فليراجع هل في المنقول
ما وافق ذلك أو يخالفه مره ع (قوله وكذلك الخ) اعتمد مره ع فليراجع (قوله الاعلى السك) أي
غالبوا لا يقتضيه بطلان ورايه الجنس الشامل لبعض أضانهما يسمى مره ع (قوله وفي دخول الجمع في المدة) أي
للتعليم (قوله والذي وجه البقني عدم الدخول) فانه بالاولى عدم دخول عدي الفطر والاضحى
بل لا يبعد أن أيام التشريق كذلك مره ع (قوله ان السبت لا يدخل الخ) اعتمد مره ع (قوله بخلاف عرفنا
في الجمع) قد يجب بانها لا تزل هذا الفرق حيث اعتد بطائفة الجمع (قوله كعشر من أول كل سورة كذا)
أو آخرها أو وسطها شرح مره ع وهذا ظاهر في حفظ سورة كذا وفي قرأها نظر ان نحوها ما أعاني شير
حافظ لها ولا قرأها نظر اول اجتماعهم غير فاقبه عدم صحة عقده لجهله به هو بصفتهم نحو الصعوبة
والسهولة مطلقا مجرد قوله من سورة كذا لا بقدره شافلا يفي صحة العقد من اسماء باها قبل العقد أو
توسكه غير فيه فليست ثم آيت قوله لا في تعليمها ما عقد عليه الخ وهو مفيد لما تقرر فليست
الفرع) (فرع) هو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد ان الحفظ ليس بسد كالمشروط الشفافي
المداواة كجلاي أو يصح لان المقصود منه التعليم ويرق فيه نظر (قوله وخرم الماء ودي بان لا يصح الاستنباط
لفون ثلاث آيات لان تعيين الخ) ان كل من ماد الماء ودي ما عوي السابعة كاستحراقك لتعليم آية أو آيتين

ولا يشترط تعيين قراءة تافع

مثلا لان الامر في ذلك قريب

فان عين شأنا فان أقرأه

غيره فالتدبير بقوله أنه أجرة

المثل لانه أتى بأصل العمل

المقصود كما أقامه التعليل

الذکور ولو كان ينسب ما

يتعلمه لوقته ففسد وجه

أصله اعتبار العرف الغالب

في إعادة التعليم أنسى قبل

انقضائه المجلس أو بعده فان

لم يكن غالب فالتدبير يظهر

وجوب البيان في العقد

فان طرأ كونه ينسب بعده

احتمل أن يقال بتعين الاجرة

وأن يقال لا يلزمه التحديد

لما حفظا سواء فيما ذكر

أنه يسبق للآية أم

بعدها ثم رأيت ضغفان

فان لم يكن عسرف غالب

فالوجه اعتبار ما دون

الآية فاذاعله بعضها

ففسده قبل أن يفرغ من

باتجاه الزم الاجرة عادة تعليمها

أه وفي البيان على الخلاف

فيما اذا علم أنه فأكثر والا

وجب إعادة قطعه لان

بعض الآية لا يقربه الاجاز

أه ولعل ضغفان خضعه ذكره

من هذا وان كان فانه فيما

اذا لم يقرب عسرف وناق

البيان فيما غلب ويظهر

لان اعتبار الاجرة في ذلك

ثلاث آيات لانها في أصل

الاصح أوله بتعيينه وهو

الوجه كما مر تقادرا الامر

على العرف الغالب في الآية

وذكرنا وعند عدم التلوة

هناك اجرام فاحتج بآية

في العقد والابطل وبه يتجه

ما ذكرته

في الفاصحة (قوله ولا يشترط تعيين قراءة تافع مثلا) فثبت أنه يعلم ما شاء من القراءة لكن قال
المواردى والرد بانى تقر بعاصلي ذلك يعلمنا علم من قراءة البار كالأصناف فها هم فانه تعيين غالب
دوامه البادى فان لم يكن فيها أغلب علم ما شاء من ذلك وهذا أوجه اه معني عبارة عسرف أى فاعلا فاعلا
صحيح على الغالب في بلدان كل ولا أقرأ أمعاها فان تنازع فيها يعلمه أوجبنا العمل اه (قوله فالتدبير
أنه أجرة تافع) واعتدنا النهاية والمخفى رسم عدم استحقاق الأجرة وفى رسم بعد نقله أى عدم الاستحقاق
عن العباد أو التخصر بما قصده وهذا أى الخلاف في التقدير بالعمل فالوقودت زمان كشره كذا وأقرأ أى عسرف
منعنه فلا أجزه وتفسخ الاجارة بمعنى المدة مر اه وفى عسرف هل المراد أنه لا يستحق أجرة الكلمات
التي فيها الخلاف بين تافع مثلا وغيره أوجه ما علمنا ما فيه نظر ولا يبعد وان كان المتبادر من كلامه مر
الثاني ينبغي أن هذا الخلاف يجري فيما لو أقرأه أو لم يقرأه أو قرأه أو لم يقرأه اه (قوله التعليل
المذكور) أى بقوله لان الامر الخ (قوله نسي قبل الخ) أى سرائى الخ أو يحتمل أن السرائى اذا نسي الخ
(قوله وجوب البيان) أى لزوم إعادة الأجرة أو عدمه مطلقا أو إعادة في النسيان قبل انقضاء المجلس أو بعده
قبل تمام الآية لا بعده (قوله نسي بعده) أى التعليم (قوله فيما ذكر) أى من الوجوه والاختلاف
والمرجع (قوله فيما اذا علم أنه الخ) أى ثمنها (قوله ثم رأيت ضغفان الخ) مقابل قوله السابق أى نسي يظهر
الخ (قوله فالتدبير لم يكن عسرف الخ) اعتمد الغنى (قوله وفيه نظر) أى فيما في البيان (قوله اه) (قوله وبه)
يقول هذا من ان لقوله الصادق على أن تحقيق الخ ويحب بان التحقيق ما يقتضيه دليل وقد يكون خلاف
المصحح لشهرته أو انه هابط لا كثر من اليه من قوله على أن التحقيق بمثابة قولهم لا يوجد كذا ولا أقوى أو
افتقار إلى من حيث لا دليل اه سبخر (قوله كسرا نفا) أى بقوله بل الذى يتجه خلاف الخ (قوله وبه)
أى بتوجيه النظر بقوله لا الخ (قوله نذا نكرته) أى قوله فان لم يكن غالب فالتدبير يظهر الخ (قوله)

من أول سورة كذا كله لانه هو من عبارة الشارع فلا وجه لقوله بعدم الصحة ولا اعتبار الاجاز لان الآية
والآيتين في ذلك لا نقصان عن تعيين شعرباح التعليم وان كان مرادهما لوقال التعليم قرآن فهذا لاوافق
عبارة الشارع اذ يقال في هذا انه استأجره لثلاث آيات اذ نسي في هذا تعرض فلا ياتى ولا يناسب
المجلس بل بما ذكر بل ان كان المواردى يرى هذا الاستحراق لقرآن بدون تعيين فالمناسب أن يقول مع
الاستحراق ويلزم تعليم ثلاث آيات أو أكثر ولا يكتفى بما دون ان كان لا يرى صحة ذلك للاجرام فالمناسب أن
يقول لم يصح للاجرام الأهم الآن ويكون مرادهما الاستحراق لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر أيضا لان
تعيينه بدون الثلاثين لم يرد فلا وجه لعدم الصنع ذلك وفى شرح مر ويمكن حل كلامه على ما لو
استأجره لتعليم قرآن بمقدور زمن فبغير حجة بما يحصل به الاجاز اه وأقول فيه نظرا أيضا لان بعض القرآن
قرآن وان لم يتصف بالاعجاز استقلا ولها عزم على الجنس قراءة كتل حرف مثلا (قوله وفيه نظر) كذا
مر (قوله) ولا يشترط تعيين قراءة تافع (الخ) عبارة العباد ولا يتعين قراءة تافع مع تعيين غالب قراءة التاليد
اه فالوجه كفى في البلد الغالب فهل يعتبر التعيين في العقد أو يعمل على واحد من القرآن فيه نظر والثاني
هو مقتضى قولهم اه لا يشترط تعيين قراءة تافع ويظهر هذا فالوجه طلب أحدهما قراءة شيخ والا فحرقه آخر
فمن يجب (قوله فان أقرأه عسرف فالتدبير يقتضيه أجرة المثل الخ) قد يقال بل الآية لا أجزه لان الآية
ليس بالصفة المشروطة فهو متغير عموما يجب عليه تعليم الشروط ثم رأيت العباد رجح فقلنا صحت
قراءة شيخ تعين وان أقرأه غيرهما غير حرم يلزمه تعليم ما التزمه اه وعبارة تغير بدفعه له أجرة المثل أولا
وجهاً وفى الزايفى فى الصادق اه وهذا فى التقدير بالعمل فالوقودت زمان كشره كذا وأقرأ أى عسرف ما به
اغلا أجزه وتفسخ الاجارة تطفى المدة مر (قوله ولو كان ينسب ما تعلمه) هذا نسي في أن المراد تعليم
لقرآن تعليم يتجس من الحفظ خلافا لانه هو جمع من التلخيص ان المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع
ذلك فهذا لا ينافى ما تقدم من التردد في صحة الاجارة اذا استأجره للتخفيف لان ليس في قدره ذلك فانه

ويشترط تعيين المتعلم واسلامه أو رجاء اسلامه يقرق بينه وبين عدم جواز بيع نحو مصحف عن مرجى اسلامه بأن ما يقرق على خلف الرجاء
فمن الامتنان أغش مما يقرق على (128) التعليم هلالاً ويشمل الاختيار وحفظه نعم إن وجد فيه خيار جاعل عادة أمثاله فغير جائز

إن الرضا وعلوهما باعده
عليه والا كلاً من جملة ولا
يكفي إن بيعهما المصنف وبعنا
قد اختلفا لا اختلاف الماشر
المصنف بتوسطه وفارق
الاكتفاء بعاشدة الكفيل
في البيع كماله بأنه وثقة
للعقد لا معقود على يسهل
السؤال عنه نفع أمره
* (فرع) يصح الاستحجار
للخدمة ثم إن عيناها أتبع
والاتباع العرف لا فرق
بالاجير والمستاجر وكان
الهروي بينه بقوله يدخل
فيها إذا أطلعت غسل ثوب
وخطمته وخبر وطعن وعن
وأبقا دار في تترور ولف
داب وطلبه لخدمة
زوجة وفرض في دار وحل
ما ليس برب المستاجر أو
يظهره لكن نقل
الصعوك عن شيوخه أنه
لا يدخل خلف الباق وطلب
المخلو بولها أوائل لوصية
بالمناقص أنه لا يجب كتابة
وبناء (وفي) استحجار شخص
لثقل (البناء) على أرض
أو تقوصف (بين الوضوح)
التي بين في الجدار
(والطول) وهو الامتداد
من إحدى الزاويتين إلى
الأخرى (والعرض) وهو
ما بين وجهي الجدار
(والسلك) بفتح زله وهو
الارتفاع قدر بانه

ويشترط إلى قوله وفارق في المعنى وإلى الفرق في النهاية (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد أنه يكفي
وصفه بدليل لا رويته اه سم وقال الرشدي قوله تعيين المتعلم أي فلا يصح استجار ثوبك لتعليم أحد عدي
اه (قوله) يند أي بين جواز الاجارة لتعليم من مرجى اسلامه (قوله) به أي البيع اه عش (قوله) على
التعليم أي على خلف الرجاء به (قوله) لا رويته (الح) أي كمال الغزالي مخر اه سم وكذا لا يشترط تعيين
الموضوع الذي يقرق به اه معنى (قوله) ان وجد به أي وجد الما لم التعليم في الحفظ (قوله) وعلوهما (الح) أي
المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه
لما قبله من قوله ويقتدر تعليم القرآن بعد توقف في ذلك مخر (قوله) بما عطف عليه شامل لكل القرآن
وبعض اه (قوله) وكلا أي اذ جعل كل منهما بالأدوية كالحامل منهما فقط ويصور جهل الاجير في
الحرف والنية فقط سدع وكذا يتصور بان يعلم من المصنف دون الحفظ ولا يلزم من العلم من المصنف معرفة
الصورة التي يريد العقد عليها عش (قوله) بانه أي الكفيل وكذا خبره عن موهبه أمره (قوله) ويسهل
الح) عطف على قوله الح (قوله) يند أي العرف (قوله) به أي الخدمة (قوله) انتهى أي قول الهروي
(قوله) انه لا يجب أي على الموصي بتمتعه كالموت بانه اه وقاس ذلك أنهم لا يشتغلان في الخدمة قول المتن
(وفي البنية بين الح) وبين في النسابة عدد الأرواق وأسطر الصفحة وقدر القمام أي كونه في نصف الفرخ
أو كماله مثلاً والحوائث ويجوز التقدير فيها بالمدة قال الأذري ولا يعد شرطاً روية خط الاجير وهو كمال
ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وظلموا لأوجه اعتبار ما ان اختلفت في فرض والأفلا ويسين في الرمي المدة
وحسن الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطيع في النية ولولم ين فيه العدة كما كفي
بالعرف اه نهاية وكذا في الغني الاقوله قال الخوله وبين قال عش قوله اكنفي بالعرف أي اذا كفي
في محل العدة عرف مطرد ولا أفلا بمن بيان عده اه (قوله) استجار شخص في قوله واقفي في النهاية
(قوله) أو تقوصف كجار اه عش قول المتن وما بين به) نعم ان كان ما بين به حاضر افشاده تعني
عن تعيينه بانه ومعنى شرح الروض والمتهج (قوله) أو تقوصف (الح) المتشابه لاجل بعضه فوق بعض
والجوف بانه تحريف والسهم المماه اه كردي عبراً لاجير من الحنفى قوله من هذا أي بمشور وقوله
أو يجوز أي غير بمشور وقوله أو مستأى على صورته تمام العبير اه (قوله) أو بالزمن (الح) عبارة شرح
المهج والفرق والغنى وان قدر زمن لم يحتج إلى بيان غير الصفة اه يعني غير ما بين به وكيفية البناء (قوله)
كأمر به) إلى قوله وفارق الح المتعلق بالزمن الذي رآه اه ورشدى (قوله) العمراني كذا في النهاية
والغنى وعبراً شرح الروض الفارق في رقيه قال الرشدي قوله مخر العمراني صوابه الفارق كماله كذا في
شرح الروض الذي نقل السارح مخر عبارة نعم للثان بالحرف اه ويدفع باحتمال أن شرح الروض
أدخل العمراني في الغير (قوله) وفارق ما ذكر تقد الح الحرف اه عبارة الروض ويقتدر الحفر وضرب اللبن
والبناء بالزمن كاستجارك لتفري أو تبنى أو تضرب اللبن في شراؤه بالعمل فيسب في الحفر طول النهر
والنهر والعبور وعرضها وعقها ويعرف أي الاجير الأرض أي بالروية اه وصاروا شرح موضوعة كلامه

الفرق بين الاشتراط الصريح والضمني فليتلل (قوله) ويشترط تعيين المتعلم كان المراد أنه يكفي وصفه
بدلله لا رويته (قوله) لا رويته أي كمال الغزالي مخر (قوله) وعلوهما بما عطف عليه والا كلاً من يعلمه
هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عدم رجوعه لما قبله من قوله ويقتدر تعليم القرآن بعد توقف في
ذلك مخر وقوله بما عطف عليه شامل لكل القرآن وبعضه (قوله) في المتن وما بين به) قال في شرح الروض نعم
ان كان ما بين به حاضر افشاده تعني عن تعيينه اه (قوله) وفارق ما ذكر تقد والحفر بالزمن فانه لا يشترط

(وما بين به) من بحر أو غير (وكيفية البناء) أهو متشدد أو مخوف (ان قدر بالعمل) أو بالزمن كأمر به
به العمراني وغيره لا اختلاف في فرضه واعتمده الأذري أخذاً بما مر في خاطة قدرت زمن أنه لا بد أن يعين ما مضى وفارق ما ذكر تقد
الحفر بالزمن فانه لا يشترط فيه بيان شيء من ذلك أن الغرض يختلف في الخياطة والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر رجلاً لنباء عليه

وهو نحو سقف اشترط جبيع ذلك أو أراض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصفا البناء (١٤٩) لانهم لفعل كل شيء أو بفتح ابن الرتبة في

استتجار علوه كان موقوفة البناء على ما يجوز ان كان عليه الموقوفة أو تعذرت عليه الموقوفة أو تعذر انما عهده حالها لا أولها بضر بالسفل قال وان لم يكن عليه بناءه واعتدلتا تقاع المستأجر بسطحه وكان البناء عليه يمنع من ذلك وتنقص بسببه آخره لم يحز وان زادت آخر البناء على ما تنقص من آخره لان ذلك تفسير للوقف سم إمكان بقاءه وان لم يوجد للبناء وأعرض السبكي ما له من الجزاء بأنه خلاف المنقول فقولهم سم لواقع البناء والفراس لم يجرؤ على الأرض لبني فيها فيما كانت عليه بل ينتفع بها بزرع أو نحوه الى ان تعادلا كانت عليه وخلاف المذكور لان الباني قد يستولي عليه بذي ملك السفل ويجزئناظر من يشتد فسر (وفاصلت) بفتح الهمزة وبها (الأرض) لئانه وزاعوا غراس) أو

كله عدم اشتراط هذه الأمور في التقدير بالزمان لكن مرأته يشترط في الإجارة لعمامة شهر إيمان الثوب وما وادته موقوفة الحياطة وقد يفرق بأن الفرض يختص في الحياطة بخلاف الحفر اهـ وعبارته النهاية والمغنى ويسبغ في الاستتجار لضرب الباني إذا دبر العمل العدد والقلب بفتح الهمزة ولو اضرعوا وكان لم يكن معروفا والافلاحة إلى التبيين فان قدر الزمان لم يمتنع الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره اهـ (قوله وهو نحو سقف) كبدار سم وعش (قوله البناء عليه) متعلق باستتجار المز (قوله وهو جواز) متعلق بقوله وأتق (قوله عليه) أي العلو (قوله عهده) أي البناء المحدث (قوله وان لم يوجد ذلك) شامل لما اذا منع من ذلك ولم ينقص بسببه الا حرفة فلما لم يمتنع في ذلك اهـ سم أي والظاهر عدم جواز مستند عهده لشرط الواقف (قوله بأنه خلاف المنقول لقولهم الخ) قد يمنع ورود هذا على ابن الرتبة لتقديره بما اذا تعذر الاعادة لا سيما لاوهذا في اذار جرت الاعادة اهـ سم (قوله لبني الخ) والمراد به ما يشمل الفراس (قوله غير ما كانت عليه) الأولى كان عليها قول المن (وفاصلت الخ) أي بحسب العادة والافلاحة الاراضي تأتي فيها كل من الثلاثة اهـ عش (قوله بفتح الهمزة) أي قوله وفيما اذا لم يخفى وان قوله على أنه لو قيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلا خلاف في ذلك فينتهي تصديق المالك اهـ عش قول المن (ويكنى به بن الزراعة) (رافقه) (قوله) آجر وأرضها لزم واستحقاقها المستأجر فثبت بها حسب فمن يكون أجاب شيئا بأنه لزم للثلاث لان الاعيان لا تملك بصدق الجوز وانما تملك به المنافع انتهى بمعنى أي ومعلوم أن الأرض التي وقع بها العقد تلتزم المستأجر بتقديمها على بقية الأرض أي بغير ما عليها به أن ما طلع في خلال الزرع من غير هذا المستأجر كالشيش مثلا يكون له الأرض اهـ عش وفي كل من القبس والقبس عليه موقوفة والقبس أميل الى خلافه فليراجع (قوله في زراعته) شامل لخواص القصب والأرض مع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه أن يتقيد بالمتاد في مثل تلك الأرض وان عدم قتال زرع عاشت دمر اهـ سم عبارة عش قوله هو فيزرع ما شاء أي يمارس به العادة ولو من أنواع مختلفة وفي مرآت مختلفة ثم يأتي في الزاد وفي كلامه من الآية اهـ أي فطريق زرع ما يجر العادة أو يزرع في تلك الأرض أن ينص عليه (قوله وأجره) أي الخلاف المذكور (قوله بغيره) أي يبنى (الخ) أي ولو بغيره البعض وبناء البعض اهـ عش وفي موقوفة فليراجع (قوله أو يبنى ما شاء) أي من دلاوة حرام أو من غيرهما وقد مر ما يعلم منه أنه لا يبين بيان الموضع والطول والعرض اهـ شدي أقول ويقاس ما مر آتعا من سم وعش في إطلاق الزراعة يتقيد الفراس والبناء بالمتاد في مثل تلك الأرض ثم رأيت سم قد

(الخ) قال في الأرض ويقتدر الحفر وضرب البني والبناء بالزمان كاستتجار تلك لتصرفي أو تبنى أو تضرب البني في شهرها والعمل فيبين في الحفر طول النهر والبر والقبر وعرضها وعمقها ويعبر أي الاجبر الأرض أي الزوية أي حفر صلابتها ورطوبتها اهـ قال في شرح موقوفة كلامه كل به عدم اشتراط هذه الأمور في التقدير بالزمان لكن مرأته يشترط في الإجارة لعمامة شهر إيمان الثوب وما وادته موقوفة الحياطة وقد يفرق بأن الفرض يختص في الحياطة بخلاف الحفر اهـ وهل يكتفى بإطلاق العين عن بيان قدر البنين طولاً وعرضاً وسكاناً لتضرب البني السهر لولا عر فحط في قدرها كما هو ظاهر إطلاق هذه العبارة أولاً لأن من بيانه فقار فليراجع ثم رأيت في شرح م ما نصه وبين في الاستتجار لضرب البني اذا قدر ما يعمل العدد والقلب بفتح الهمزة ولو اضرعوا وكان لم يكن معروفا والافلاحة إلى التبيين فان قدر الزمان لم يمتنع الى ذكر العدد كما صرح به العمراني وغيره فقول الشارح فان قدر الزمان لم يمتنع الى بيان ما ذكر أي جمعه فلا ينافيه وجوب بيان صفته اهـ (قوله وهو نحو سقف) كبدار (قوله وان لم يوجد ذلك) شامل لما اذا منع من ذلك ولم تنقص بسببه الا حرفة فلما لم يمتنع في ذلك اهـ سم (قوله لبني الخ) والمراد به ما يشمل الفراس (قوله غير ما كانت عليه) الأولى كان عليها قول المن (وفاصلت الخ) أي بحسب العادة والافلاحة الاراضي تأتي فيها كل من الثلاثة اهـ عش (قوله بفتح الهمزة) أي قوله وفيما اذا لم يخفى وان قوله على أنه لو قيل في النهاية (قوله نوع المنفعة) فلا خلاف في ذلك فينتهي تصديق المالك اهـ عش قول المن (ويكنى به بن الزراعة) (رافقه) (قوله) آجر وأرضها لزم واستحقاقها المستأجر فثبت بها حسب فمن يكون أجاب شيئا بأنه لزم للثلاث لان الاعيان لا تملك بصدق الجوز وانما تملك به المنافع انتهى بمعنى أي ومعلوم أن الأرض التي وقع بها العقد تلتزم المستأجر بتقديمها على بقية الأرض أي بغير ما عليها به أن ما طلع في خلال الزرع من غير هذا المستأجر كالشيش مثلا يكون له الأرض اهـ عش وفي كل من القبس والقبس عليه موقوفة والقبس أميل الى خلافه فليراجع (قوله في زراعته) شامل لخواص القصب والأرض مع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه أن يتقيد بالمتاد في مثل تلك الأرض ثم رأيت سم قد

يفرس أو يبنى ما شاء أو يضرب أكثر الغلات في أنواع هذين ويدع عن ذلك فإجماع المنخصص ذلك بالزاد فيمراد من سم

فلا يشترط تعيينه وفيما اذا لم تصح الاثارة واحدة يلزم غاصبها في غنى الجذب أبرز مثلها في مدة الاستيلاء عليها لا مكان الانتفاع بها بضو ربط البواب فيها أو ما افتاده بعضهم بخلاف ذلك معاذلة بأنه لا أجرة لها في ذلك الوقت وعدا غيره الى بيوت منى من حيث الانتفاع بالآلة في غير أيام الموم فليس في محله لا لا اعتبار في تفرير الغاصب ان المصوب أجرة بالفعل بل بالامكان فثبت أمكن الانتفاع به وجبت أجرة على انه لو قيل في آلات منى لا أجرة فيها مطلقا بل بعد لأشكال الكلام تعدد موضعها ثم قل يناسب وجوب أجرة لها لان فيه من الناس من امتثاله منافع أرضها بالباية لهم (ولو قال) أجرة تكفي (لانتفع بها معاشته مع) ويصنع ما شاء من رزقه لكن شرط ابن الصباغ في أرض الزراعت عدم الأرض لرغيب اواحتها اذا اعتدت كالكفاية وقد يفرض بان تعاقب لباية المضربها حرام حتى على مالها بخلاف الأرض ومظاهر ان ذلك ليس مثلها في ذلك فلتقم اجازة لتنتفع به الموم شاء (وكذا) تصح (ولو قال) (ان شئت فقل) (وان شئت فقل) (والاصح) وتغير بينهما فيمنع ما شاء من زرع أو غرس لانه رضى بالاضر ولا يصح لزوع وتغرس ولا زرعها وغرسه لانه لم يكن قد وكل منهما

منه به عند دخول الشلوخ الى آفة ولا يصح لزوع وتغرس الخ (قوله في ذلك) اي الثلاثة او اثنين منها (قوله معلوم تصح الاحكام) اي بحسب الما: والاف لرب الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة نه عرش (قوله يلزم غاصبها الخ) لعله لا انتفاع الممكن سم على ج فلولم يكن الانتفاع بها الا بالزراع لم يستحق اجرة لانه الغصب اه عرش وقد تنافى لباية فيمن قول الشارح كالتباية لا لا اعتبار الخ (قوله وعدا غيره الى بيوت منى الخ) اي قال من تعدى باستعماله جود خ لا احرز عليها استعماله اه سم (قوله فليس في محله الخ) عبارة النهاية ويلحق به فيما يظهر بيوت منى غير ايام الموسم لا لا اعتبار الخ قال الرشدي الى من حيث الآلة والا حاضها لا تملك وما يبنى فيها واجب الهدم ثم ذكر قول الشارح على انه لو قيل الخ فاقتره (قوله مطلقا) اي في ايام الموسم وغيرها (قوله منافع أرضها) اي أرض منى (قوله لكن سم الخ) اعني الغني وكذا النهاية عبارة لكن بشرط أن ينتفع به على الوجه المعتاد اي في تلك الأرض كحضر نظيره في العار به واقفي به الوالد وجماعه وعدم الاضرار كقوله ابن الصباغ فعليه كما أفق به ابن الصلاح اراضا الما جوع على الوجه المعتاد كالأرض اراضة الفادة ولا أثر لفرق بينهما بان تعاقب لباية باضا الخ اه لان العادة تنحصر استعماله محمول عليها العرف الضرر والمالك يخافها اه واقتره سم (قوله وظهر) الى قول المستوفى بشرط في النهاية (قوله ان الاذى الخ) اي حوا كن أو قد قاطو قبل التصرف الخ على ما جوع به العاد في احواله لكن له وجه اه عرش (قوله لانتفع به الموم) كذا في نسخ الشارح مر وحسنه في قوله من يفتح الجيب فيكون من باب الحذف والواصل اي الما جوع اه رشدي (قوله ويغير) الى قوله وانما اعتبر واقي المغني (قوله فيمنع ما شاء من زرع أو غرس) بقية من يجوز له زرع البعض وغرس البعض لانه أخف قطعان من غرس الجميع الجائز له بل لو قال انه شئت فغرس وان شئت فاحتمل جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضرر من غرس الجميع وبنائه من الضرر والتبعض ان لم يكن أقل من كل منهما زاد عليه ويحتمل مر المنع لانه لا ينزعه من رضاء بعض ضرر وكل رضاء بالمفق منهما اذ رضى بعض ضرر وظاهر الأرض كافي البناء أو بعض ضرر وابطنها كافي الغرس دون الما جوع منها فغافل فعل هذا أوجه سم على ج اه عرش أي الاحتمال الثاني (قوله لزوع وتغرس) وكذا لزوع أو تغرس وبأركان الروض قال في يتقيد به اعادة في مثل تلك الأرض وان عمم فقال لزوع عرشت مر (قوله يلزم غاصبها في غنى الجذب أجرة مثلها الخ) لعله لا انتفاع الممكن (قوله وعدا غيره الى بيوت منى) اي قال من تعدى باستعماله جود حوا منها لا أجرة عليها استعماله (قوله فليس في محله كذا مر (قوله وجبت أجرة) كذا مر (قوله ويصنع ما شاء من رزقه) لكن بشرط أن ينتفع به على الوجه المعتاد كما رافق في الرد به واقفي به شيئا الشهاب الرولى وعدم الاضرار كقوله ابن الصباغ فعليه كما أفق به ابن الصلاح اراضا الما جوع على الوجه المعتاد كافي اراضة الفادة ولا أثر لفرق بينهما بان تعاقب لباية باضا الخ اه لان العادة تنحصر استعماله محمول عليها العرف الضرر والمالك يخافها شرح مر (قوله وظاهر ان الاذى الخ) اعني الغني (قوله ويغير) بينه جاف فيمنع ما شاء من زرع أو غرس (قوله فيمنع ما شاء من زرع البعض وغرس البعض لانه أخف قطعان من غرس الجميع الجائز له وغاية زرع البعض فقط انه عدول عن غرس ذلك البعض الجائز له احواله أو كسفه من لا وجعل منه بل لو قال انه شئت فغرس وان شئت فاحتمل جواز غرس البعض والبناء في البعض لانه رضى بكل من ضرر من غرس الجميع وبنائه من الضرر والتبعض ان لم يكن أقل من كل منهما زاد عليه ويحتمل مر المنع لانه لا ينزعه من رضاء بعض ضرر وكل رضاء بالمفق منهما اذ رضى بعض ضرر وظاهر الأرض كافي الغرس دون الما جوع منها فغافل فعل هذا أوجه (قوله ولا يصح لزوع وتغرس) وكذا لزوع أو تغرس وبأركان الروض قال في شرحه لا اجماع لانه محله لا أحدهما لا يعتد به لو قال ذلك على معنى انه يفعل أهم ما شاء مع كسفه من التفرير اه وتوله لانه جعل له أحدهما لا يعتد به سم قوله حتى الخ يعلم منه الفرق بين الإعلان في لزوع أو

بل قال النقال لا يصح ازرع النصف واغرس النصف حتى يبين جانب كل (١٥١) (ويشترط 'بل' ذاتا تركوب) عينا أو ثمة (معرفة

شرحه لا جهام لانه جعله أحدهما لا يبين معنى لوقال ذلك على معنى أنه يفعل أحدهما مع كثر من
 لتقريب اه وقضى بهذا أى ما نقل عن التقريب الصلة حتى اتفرس أو تبين على معنى أنه يفعل أحدهما
 اه سم وما ذكره عن الرض وشرحه فى المتن مثله وتوله على معنى أنه الخ لا يخرج عن لزوم وعرف
 وفى ازرعها واغرسها ما لو اذكر من النهاية فيقول المصنف والامتناع الشرعى كالخمس ما لم يصح به
 (قوله بل قال النقال) أى كسر اه سم أى يسيل قول المان والامتناع الشرعى الخ (قوله حتى يبين
 جانب كل) واذا بين جانب كل جازى بالالف من الرض بالوزع كاهو ظاهر لانه أخف اه سم (قوله عينا) أى قوله
 ان ذكر فى النهاية الاقوله وأطالوا الى المتن (قوله جميعهما) أى الوصف والوزن (قوله كانه اينة) وفى رواية
 كالعنان اه عش (قوله معه) أى قوله لكن فى المتن الاقوله ولا ترد الى المتن (قوله من زلمله) وهى ثياب
 فجمع وضم بعضها الى بعض اه كردى أى وضع على ظهر الله اية بدل نحو السرج وركب عليها (قوله
 يفسده) أى لئلا يفسد فى قوله وغيره اه معنى قول المتن (من يحمل يضر) الميم الأولى وكسر الثانية اه معنى
 (قوله تفاوته) أى ما ركب عليه وكذا الاشارة بقوله ذلك (قوله بشرط الخ) راجع لقوله وصحة الحكم
 فى سماع الخ أو غير ما ركب الخ وبيان لقاعدة التشبيه وكان الانسب للفرس ولما قال النهاية والمضى فشرط
 معرفته بمشاهدة أو وصفه التام اه و (قوله ان ذكر) أى ما لم يسمع بمركب عليه (قوله لكن المحدث
 الخ) وقافا للرض والهجو وشيخ الاسلام (قوله لا يبدنها) أى فى نحو الحمل (قوله مع الامتحان) باليد أى
 فلا يكتفى بالوزن بقيدون امتحان ولا الوصف بقيدون الوزن خلافا لقضية التشبيه اه سم وظهر منسج النهاية
 وانتهى هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية وأما الوصف التام حين خلا المتن على ظاهره وأسطع قول
 الشاوش امكن الى أمالو المراد (قوله ان امكن) مفهومة كباقي من المتن أنه ان لم يمكن الامتحان باليد دقت
 الرؤية (قوله والحق) أى فى اشتراط الرؤية مع الامتحان (قوله الاكتفاء) فاعل الآتى قد (قوله
 فيه) أى المحمول (قوله لا يحدذين) أى الرؤية والامتحان اه سم وقال الكردى أى لمشاهدة الوصف
 التام اه (قوله لان الغرض الخ) تعليل للالحاق (قوله فلا يصطبه) أى بنحو الحمل (قوله ثم) أى فى نحو
 الحمل (قوله وروى به الخ) أى بالتعليل المذكور و (قوله فى ذلك) أى فى الالحاق (قوله أوس الوصف الخ)
 عطف على قوله من الرؤية الخ أى وصف ما ركب عليه بصفة أو سعة اه شرط الرض والبيعة (قوله
 أمالو المراد) أى قوله كالأستاد واية فى المتن الاقوله وعن وارىق واذا وة وقوله قال الى المتن وقوله وزعم الى
 المتن وقوله وقد يفسر عن الجنس والى قول المتن ويجب فى النهاية لقوله وقد يفسر عن الجنس (قوله امره) (قوله

تفرس والبيعة) فى ان شئت فاذرع وان شئت فاعرس وقوله بعض الطلبة - ممن قول الرض وكذا لآخر
 لغرس أوليى وأطال وغرس بنى ما شاعله موصو بجمعهم من الصغتن فى العشق بالمال أو حر أو حر
 لغرس أو تبين واقتضى كلهما بالطلان فى لزوم أو لتفرس وهو شرط بل هو اشارة الى مستلذين أحدهما
 أحركها لغرس ولم يبين فى الغرس فغرس ما شاعله الثانية أحركتها التبنى ولم يعين ما بينه وبينه فى شاعله ولا
 يبعد فهم التنبؤ بالاعتقاد مثل ثقل الأرض من التناقص وتقدم من التقريب بالبيعة فى
 لتفرس أو تبين على معنى أنه يفعل أحدهما (قوله بل قال النقال) أى كسر (قوله حتى يبين جانب كل)
 واذا بين جانب كل جازى بالالف من الرض بالوزع كاهو ظاهر لانه أخف (قوله مع الامتحان) باليد أى فلا يكتفى
 الرؤية بقيدون الامتحان ولا الرض - فبديون الوزن خلافا لقضية التشبيه وبارى وضع الرض مع امتحانه
 الزامه باليد كقوله الاصل عن البغوى وأقره ثم أطلق بها الحمل والعمارة لكن رداً فى الرضة الالحاق الخ
 (قوله ان امكن) انظر مفهومه (قوله لا يحدذين) أى الرؤية والامتحان ش (قوله أوس الوصف) قال
 فى شرح الرض بصفة أو سعة اه (قوله أوس الوصف) عطف على من الرؤية ش (قوله لا يحمل فى
 الأولى على العرف) وبهذا رد قول الأثرى بطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتى ينبع عن السرج

الصانع به رد تغليب ان الرضة فى ذلك أوس الوصف مع الوزن أمالو المراد وما ركب عليه فرادى لكن الرابك فليخرج امره فتو بمحمل
 فى الأولى على العرف بنو ركبته الموحى فى الثانية

على ما يليق بالذات كجاءت وإن أحضر الراكب ما ركب عليه ولا بد في نحو الحمل من وطء غيبه بحبل عليه وكذا إغطاءه إن شرط في العقد
و يعرف أحدهما بالاسد ينكح ما يمكن فيه (١٥٢) عرفه مطرد فيحمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجازة من حمل الماعلى (جمع

معلق بضم الميم وقيل معلق
كسفرة وقدر وعين واو بريق
ولادة وصفة غارقة وأنها
نحوها وأردا قال الماوردي
ومضرة ونخلة (معلقة)
صن الروية مع الامتحان
باليد من الوضغ الوزن
(فسد العقد في الاصح)
لاختلاف الناس فيها قوله
وكثرة ولا يشترط تقديرها
بأكله كل يوم (وان بشرطه)
أي حل الماعلى (لم يستحق
سجلا) ولا حل بعضها دون
خف كادوا تاعتد سجلا
صلى ما اقتضاه اطلاقهم
وذلك لاختلاف الناس فيها
(و بشرط اجازة العين)
لما ينز كوي أو حل تعيين
الذات أي عدمها بما عا
يكن أحدهن وزعمان
هذا معلوم من أول الفصل
بسلحه لا يعنى التصريح
(وفي اشترط طرفيها
الطلاف في بيع الغائب)
والاظهر اشترطوا كذا
بشروط قدرتها على ما
استقر من قوله (و بشرط
في اجازة الذمة) للركوب
(ذكر الجنس والنوع) وقد
يعنى عن الجنس (والذكورة
والانوثة) كعبير يخفى ذكر
لاختلاف الفرض بذلك
وجه في الاختيار المذكور
أشوى والاثني أسهل
و بشرط أعضا ذكر كفة
سورها ككونها بحر أو قطرة (أو بشرط فهما) أي أجزأ العين والذمة للركوب (بأن قدر السير كل يوم) وكونه لبل
أشهر أو التزول في عام أو صغر اختلافها في الغرض بذلك ويجوز تجاوز الحمل بشرط والقتضى في مختلف ظن منه ضرر ودون غيره ككل
استأجره بالبلد يعود عليها فإنه لا يجسب عليه عدة أهلها

العرف في الاصح شرحه (قوله ولا بد في نحو الحمل) وطء فمالح أو سواه بشرط في العقد أم قاله في شرح
الروض (قوله يعرف أحدهما باحد ينكح ما يمكن) عبارة الرض وشرحه و بشرط روية وطء أو
وصفه سواه بشرط في العقد أم لا وكذا إغطاءه بشرط في العقد أم لا طرد في عرف في كفي الاطلاق فيحمل على
العرف أو يحملة في الوطاء أو يختصرو لم يتعرض للامتحان مع الرؤ يقول الوزن مع الوصف قول الشارح
باسد ذلك فيشرع ما عايناهما وقد ناسب كلاما يشده كلامه في المهرين والحدثة (قوله لا يعنى
التصريح) حرف موقوت لما بعده (قوله للركوب) لا للحمل بدليل قوله لا يكتفى بالجنس الذاتة وصفته (قوله
و يكونه) ليل أنهما (الح) عبارة الرض فرج و ينبع الشرط والافا عرف في سير الليل والنهار والتزول

المخفى

خلوف (الآن يكون بالعرض منزلة مضبوطة) بالعادة (فتر) قدر السير (علما) (١٥٣) ما بشرط خلافتان لم تضبطا بشرط بيان

التنزيل والتقدير بالزمن وحده هذا كما كانت الطرق آتية والامحز تقدير السير فلا يتعلق بالاختيار ذكره جمع فالأ ومتنناه امتناع التفسير بالزمان أيضا حينئذ يعتد الاستعجال في طريق مخوفة لا نماز لا بها مضبوطة اه وقال الأذري قضية كلام الشامل صفة التقدير من بلد كذا إلى بلد كذا الضرورة (و يجب في الإيجاز العمل) لما عتق أذمة (ان يعرف المحمول لاختلاف تأثيره وضروره (فان أضمره) ان ظهر (واعتنه ببداهة) لم يظهر كان كلف في ظلمة (أو) كلف في ظرف (وأمكن تخمين الزنة (وان غاب) أو حضر (قدر بكل) ان كان مكلا (أو وزن) ان كان موزنا وأمكنه لكان ذلك طريق معرفة الوزن في كل شيء أولى لأنه أضبط (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول المكيل لاختلاف تأثيره في الداهة وان اعتد كسبه كالماء والوزن أما الوزن كالحجر فكل المحمول عليها مائة رطل وان يقل مما شئت فلا يشترط ذكر جنسه لأنه وضمانه بأخر الاختصاص بخلاف صفة آتية مما شئت فإنه لا يفي عن ذكر الجنس كقوة الاختلاف مع اتحاد الكيل وابن تين الخ من نقل الزنة

المغنى فان زاد في المشرط أو نقص عنه فلا جبر ان من اليوم الثاني زيادة أو نقص بل يسيران على الشرط ولو أراد أحدهما زيادة أو نقصا طوف أجب ان غلب على الظن الضرر به وانحسب أو خلوف ولم يغلب على الظن الضرر به فلا يجاب اه زاد الحسن قال الزكشي وينبغي أن يجاب طالب النص للخصب حيث لا علم وقد دخل في الخوف انتهى اه وفي ميم بعد سره صيغة الاسمي مانصه وقضيت أنه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علم لكن مع خوف الضرر بتره وينبغي أن يجاب بكيفية أول الكلام اه قال عس ومع ذلك أي الجواز يلزمه أو محتمل استعماله في القدرة لا في القدرة على فعله في مقابلة ما نقص من المسافات قدر بالزمن ويحيط عنه آخرة مانصه ان قدر بعمل العمل اه قول المتن (بالطريق الخ) أي وفي السير لا أو نهرا وفي الزنر وفي عامر وأهرا عرف عبارة الروض مع شرحه وينبغي الشرط وان خالف العرف وان لم يكن شرط فالعرف ينبع في سير الليل والنهار وفي التنزيل وفي القرى أو الصحراء وفي سلوك أحد الطريقين اذا كان المقصد طريقان فان اعتد سلكهما وجب البيان فان أطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما سائر لوجوه فخصمتم الصحة كمنظيره في التقو في المعاملة بها اه وأقرها ثم (قوله) فان لم يضبط (قوله) هذا كذا) أي قول المتن ويشترط فيه ما هنا (قوله) تقديره (بقره) يضبط المناسب للتأنيث اه قال الزكشي وانظر ما مرجع له في العلوين أي النهاية والحققة عبارة النهاية والتقدير بالسير به اه أبو الطيبان كان طريق مخوف فالم يخوف تقدير بالسير به اه فرجع السير فيها الطريق اه أي فرجع السير في العلوين الطريق الغير المأمون (قوله) لأنه الخ) أي السير (قوله) وقال الأذري الخ) عبارة النهاية وقضية كلام الشامل كالأفاده الأذري الخ اه قال عس قوله كالأفاده الأذري هو مقابله لاختلاف كلام الشخصين من الإعلان مطلقا وحسب أنه يكفي التقدير في زمن الخوف بالاجرة إلى بلد كذا طال الزمن السيرة لكثرة الخوف أو قل اه (قوله) صفة التقدير الخ) معتد اه عس (قوله) الجافعين) إلى الفصل في النهاية (قوله) أمكن) أي الامتحان (قوله) تخمين الخ) لتعليل الامتحان ش اه سم عبارة المغنى فان لم يمكن امتحانه بالذكاء لا يشترط فيه وزن في الحالتين * (تنبيه) * قوله ان كان في ظرف هو ان ما شئت في ان الطرف كالأجهر والاختصاص لا يحسن بالسيد وليس مرادافو قال واهتمنه ببداهة أمكن لكان أولى اه (قوله) أو حضر) أسقطه النهاية والمغنى في الكردية قوله أو حضر أي حضوره ما ذكر ان لم يظهر ولم يمكن امتحانه بالبد اه وهذا خلاف ظاهر ما مر في الشرح وخلاف ما مر آتية عن المغنى من كفاية الزنة عند عدم إمكان الامتحان بالسيد وظهر ان الشارح أقاد بهذه الزادة أن التقدير بكل أو وزن يكفي في الحاضر كما يكفي في الغابر (قوله) ان كان مكلا إلى قوله انما لم يشترط في المحمول في المغنى الا قوله وانما ذلك في قوله وفي ما تقدم (قوله) أي المحمول المكيل) أي الغائب معنى وضرو (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل أنه لا يكفي ذكر زنة عن ذكر وصفه

في القرى أو الصحراء وسلك أحد الطريقين اه قال في شرحه فان اعتد سلكهما معا وجب البيان فان أطلق لم يصح العقد الا ان تساوى ما سائر لوجوه فخصمتم الصحة كمنظيره في التقو في المعاملة بها اه (قوله) تنظر ظن منه ضرر دون غيره) قال في الروض وشرحوه ان أراد أحدهما زيادة أو نقصا طوف أجب ان غلب على الظن الضرر به فلا يجاب قال الزكشي وينبغي أن يجاب طالب النص للخصب حيث لا علم وقد دخل في الخوف اه وقضيت أنه لا يجاب طالب الزيادة للخصب حيث لا علم لكن مع خوف الضرر بتره وينبغي أن يجاب بكيفية أول الكلام (قوله) أمكن) أي الامتحان (قوله) تخمين الخ) لتعليل الامتحان ش (قوله) في المتن وجنسه) عبارة التمسج وشرح حوشه طبل جرد في محمول ان حضر أو امتحانه يد كذلك أو تقديره حضر أو غاب بكل في مكيل وذكر جنس مكيل اه باختصاره فقول التاج وجنسه ليس على إطلاقه (قوله) فلا يشترط ذكر جنسه) وتقدم في المحمل أنه لا يكفي في المحمل ذكر زنة عن ذكر

والفرق يمكن اه سم (قوله وقلة) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف اه سم (قوله أو كيه) عطف على وزن نا أي أو قدر بكل الجمول كما تفتقر حنطة (قوله فيشترط ر و يته كيه الخ) لعل هذا وقوله لا يعني باني ذلك فيما إذا أدخل الخ في اجارة له بين المساس في أن طرف الجمول في اجارة اللمة على المؤجر ولا يعني لاشترط ر و يته ما عليه أو وصفه أو جعله على ما لو ان شرط المستأجر الظرف من غنسه ويقال فيما باني باني ان ادخله الطرف في الحساب على ارادته أنه من عنده وهذا أقرب اه سم (قوله أو وصفا) عبارة الفرق يعرفه المؤجر بالروية أو الوزن اه وهي الانسب لاهن (قوله بغير الخ) أي وحبال (قوله وباني ذلك) أي اشتراط الروية أو الوصف ما لم يطرد الفرق فيما إذا أدخل الخ عبارة الر وضع شرحه والمعنى ويشترط فيه أي الخ لذكر الجنس للجمول ثم لو قال ما تترط على مما شئت بل وبدون مما شئت مع العقد والتقدير بالوزن نفس عن ذكر الجنس وحسب من المائة الطرف كقوله مائة رطل حنطة بظرفها فانه يصح والالف و يذكر الوزن وحسب من الظرفها وان يذكر وزنه فان قال ما تترط حنطة أو مائة فتفتقر حنطة لم يحسب الطرف بشرط معرفة بالروية أو الوصف ان كان يختلف والا كان كن ثم غرر أو مائة أطرد الفرق باستعمالها على التقدير اه وهي صريحة بتأخر في أنه انما شرط معرفة الطرف عند عدم دخوله وأما عند دخوله فلا ذكره كقول الشارع الاتي أمالو قال مائة رطل الخ أو يذكره كقوله فلا خلافا لما يشبهه قول الشارع كالنباية في مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الطرف وقلة أقل سم بعد نقل عبارة العباب والروض ما نصه موقوف لعل كقوله ما تترط حنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظر مع قول الشارع في مائة من بظرفها لا بد أن يذكر الجنس وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بواقعة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه وقال السيد بغير قوله لا بد أن يذكر جنس الطرف تأمل الفرق بينه وبين قوله أنما أمالو وزن الخ فان الظرف من جملة المؤزونات فلما تأمل تصور هذه المسئلة مع قوله الاتي أمالو قال تترط على الظرف منها اه (قوله لا بد أن يكون) أي الظرف (عما لا يختلف الخ) أي لا بد أن يكون معرفة متباعدة أو الوصف كما مر (قوله أمالو قال ما تترط) أي بدون نحو حنطة (قوله فالظرف منها) أي فلا يشترط معرفة قول المتن (البارقة) أمالو عشرين وصفه والفرق يمكن (قوله وقلة) عطف على كثرة من قوله لكثرة الاختلاف س (قوله ومضى قدر بوزن للجمول كجائته رطل حنطة أو كيه لا يدخل الظرف) عبارة الر وض و شرحه فان قال ما تترط حنطة أو مائة فتفتقر حنطة لم يحسب الظرف اه (قوله فيشترط ر و يته كيه الخ) لعل هذا في اجارة العنان - باني ان طرف الجمول في اجارة اللمة على المؤجر لا معنى لاشترط ر و يته ما عليه أو وضعه أو جعله هذا على ما لو اشترط المستأجر الظرف من عنده وكذا يقال فيما سأتى أن نغتنم ادخله الطرف في الحساب فهو جمول على اجارة العين لما ذكر من انه سأتى ان طرف الجمول على المؤجر في اجارة اللمة أو يقال يجعل ماساتى اذ لم يشترط المستأجر أن يكون الظرف من عنده أو يقال يحتاج ادخله في الحساب على ارادته انه من عنده وهذا أقرب اذ به - دأن يستأجره ما تترط بظرفها يكون الظرف خلوا عما على المؤجر أو جامع (قوله وباني ذلك فيما إذا أدخل الخ) عبارة العباب وحسب الظرف من المائة فلا يحتاج إلى معرفته كقوله ما تترط حنطة بظرفها فان قال ما تترط حنطة لم يحسب الظرف منها ظر بوزنه أو وصفا ان اختلف اه وعبارة الر وض ثم لو قال ما تترط على مما شئت أي أو بدون مما شئت مع وحسب الظرف كقوله ما تترط حنطة بظرفها فان قال مائة رطل حنطة لم يحسب الظرف فيشترط معرفة من كان مختلفا اه وقول العباب كقوله مائة رطل حنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظر مع قول الشارع في مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف وفي عبارة الروض المذكورة اشعار بواقعة عبارة العباب المذكورة فتأمل اه (قوله أمالو قال ما تترط) أي بدون حنطة (قوله لا لاجارة للجمول) قال الإمام في الكنز واجارة العين للجمول يشترط فيها تعيين العباب وروى بها اه

وقلت مع اتحاد الوزن ولا يصح لعل عليها ما شئت بخلاف لزوجها ما شئت لان الارض تطبق كل شيء متى قدر بوزنه للجمول كجائته رطل حنطة أو كيه لا يدخل الظرف فيشترط ر و يته كيه أو وصفها ما لم يطرد الفرق ثم بغير الخ مماثلة أي قرية النماثل صرفا كجملها وظاهره باني ذلك فهذا ادخل في الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بد أن يذكر جنس الظرف أو يقول ما تترط مما شئت في مائة قدح بر بظرفها لا بد أن يكون مما لا يختلف بوزن كذا كر أما لو قال مائة رطل فالظرف منها لاجنس العباب ووصفها فلا يشترط معرفتها في الاجارة للجمول (ان كانت اجارة قنمة)

لان الغرض مجرد نقل متاع

المتبرع في الغنم وهو لا يستلزم

باعتلاف العوالب (الآن

يكون في الطريق نحو

وحل أو يكون (المحول)

الذي شرط في العقد (رجاء)

تثبتت أذنه (ونحوه) مما

يسرع انكساره كالجزف

فيستقر معر فستجنس

الهاب وتضمنها كفي الاجارة

الركوب معلقة لاعتلاف

الغرض باختلافه في ذلك

واختلف بشرط طواف المحمول

التعرض لسبب الجابض

اختلاف الغرض بسرعة

باطعاء عن القاء لئلا

المنزل لتضمعه وم العادة

تتبع والتعطف الجابض

ويجوز الزكشي وجوب

تعيينها في التقدير بالزمن

لاختلاف السير باختلاف

العوالب

*(سمل) في منافع لا يجوز

الاستثمار لها ولا يقع في

الجواز فيها وباعتبر فيها

(لا تصح ان يمسك لجهد)

وان قصد اقامة هذا الشأن

وصرف عائدته للاسلام

على الاوجه لانه يتعين عليه

بخصور المصم وقوعه

عن نفسه وبه فارق حل

أخذ الاوجه على نحو تعليم

تعين عليه أمال الذي فيص

السكن من الامام فقط

استقرار الجهاد كباقي في

بانه (ولا) لفعل عبادته يجب

لها) أي فيها (نة) لها أو

استلها بحيث يتوقف

اصل حصولها على اقرار

دابة لجل فيشترط رؤها وتعيينها كفي اجارة العين للركوب اه مغني وفي سم عن كثر الاستاذ مشله
وصرا غافا في شرح ويشترط في اجارة العين ما يصرح بذلك (قوله لان الغرض الخ) يؤخذ منه انه لو استأجر
لنكر ينبغي أن يجمعه في سبعة ثلثين عرفا يجعل مثل ذلك اه عش (قوله مطلقا) أي اجارة عين أؤذمة
(قوله لان المنار الخ) وهذا واضح عند اهلنا عليه باختلافه فظهر الحكم عند الخوف على اهلنا المختلف اه
سيدعرو ويمكن أن يقال بفسلها حيث في قولهم الآن لأن يكون في الطريق نحو وحل (قوله يجب) أي يتغير
به بين الفسخ والاجارة اه عش (قوله وجوب تعيين) لعل المراد حنسا وصفا

*(فصل في نافع لا يجوز الاستئجار لها) * (قوله في منفع) التي قوله كليتني في النباية (قوله وما يتبرعها)
أي في المنافع التي يقول المتن (لا تصح) أي من إمام وغيره. أي معنى قول المتن (لجارة) شامل للز والذمة
و (قوله مسلم) ينبغي أو من قبل المسلم شامل إمام فلا استأجر الا إذا كان الجهاد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة
وان أمكنه ما يبال نفسه باستقرار ذي له فصرص على ج اه عش قول المتن (مسلم) أي ولو عبدا اه عش
زاد النباية وصيا اه قول المتن (لجهد) ومثله المراجعة كما أتى به البلقيني سم وماية (قوله وصرف)
عائده للاسلام الخ) أي خلافا من قال بالخصم يشترط اه وشيخي عبارة تشرح الروض قال الزكشي
وغيره هذا أي فائدة التلا للاسلام فوجها الخ اه (قوله يتعين عليه) أي حقيقة بان كان مكافأ أو حكا
بان كان غيره مكافأ بلزم على وليه يستعين بالخروج عن الصف اه عش (قوله به فارق الخ) أي
بالوقوع عن نفسه (قوله على نحو تعليم يتعين عليه) أي بالنسبة لا لزكشي تعليمه وهو العلم المحصل
للمعلم فتكون الاجارة المذكورة في مقابلة ولا كذلك في الجهاد فانه ليس قيد أو يحصل للغير وأما منعتان
ونحوه فلا يتعين به أحس سيدعرو سم (قوله من الامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه أيضا
سم على ج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز لأجل ما فوضه الامام انتهى اه عش (قوله أي
فيها) انما يفسر به ليشمل ما إذا كانت النتيجة أو اتعلقت الذي صرح به بعد اه وشيخي (قوله أو لتعلمها)
أي كالامامة سم وشيخي فان متعلقت الصلاة عش (قوله بحيث الخ) متعلق بتصرف (قوله حصولها
عليها) أي حصول العادة على النية (قوله لان التصالح) تعليل للمتن فهو الذي فوضه ودخل في المتن (قوله
لا يضمنه) أي في الحصول وان لم يأمرك به اه وشيخي (قوله ما) أي المبادء والجوار متعلق بالكلف
و (قوله بكسار الخ) متعلق بالامتنان (قوله بالامتنان) متعلق بالكسر (قوله وغيره) أي غير المكلف

*(فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها الخ) * (قوله في المتن اجارة) شامل للعين والذمة وقوله مسلم ينبغي أو
من قبل المسلم شامل إمام فلا استأجر الا إذا كان الجهاد لم يصح وظاهره ولو اجارة ذمة. وان أمكنه ما يبال نفسه
باستقرار ذمته لا يفرعه (قوله في المتن لجهد) ومثله المراجعة كما أتى به البلقيني (قوله على الاوجه) اعتمد
مر عبارة تشرح الروض صبق قوله فلا استأجره أي الجهاد مسلم قال الزكشي وغيره هذا قصد الماستأجر
ونوع الجهاد عن نفسه فان قصد اقامة هذا الشأن وصرف عائدته على الاسلام الخ (قوله به فارق حل أخذ
الاجرة على نحو تعليم يتعين عليه) يتأمل الفرق فانه ان أراد الوقوع عن نفسه وجميع العهدة بكيفية ادى
ماز من التعليم المذكور كذلك وان أراد ان فائدة الجهاد تنسح وتعود اليه فتدعيه بانه انما يقول للاسلام
أو المسلمين وان كان هو أحدهم كما أن فائدة التعليم لا تعود للمعلم بل للمعلم الآن يقال يمكن عود الفائدة اليه
وان لم ينضمه فليتأمل (قوله فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه أيضا (قوله كما أتى في باب) سيدعرو
فيه ورد في الواسم به ما استأجره هل تنسح كل أو استأجره عنها لخدمته مسجد فاختار أولاه يفرق
فراجهما وان فرق يمكن بتعدد العمل ثم لانا (قوله أو لتعلمها) يمكن تعليل هذا القسم بالامانة (قوله

بالوجوه لا يضمنه لان قصد الامتنان المكلف به يكسر نفسه بالامتنان وغيره لا يقوم مقامه فمولا يستحق الاجرة شيئا وان عمل طامعا

(قوله لقوله كل ما يصح الاستنجاء له الخ) كل المراد لا يقبل الصلوة الا بالاجرة الفاسدة يجب فيها الاجرة
 سم على حج اعلم انهم اباصة الفساد لا يصح الاستنجاء عليهم اومع ذلك يجب فيها الاجرة اه عرش (قوله)
 وان عمل طامعا ومن ذلك ما يقع لكثير من رباب البيوت كالامراء انهم يصحان لمن يصلي بهم فقدموا معلوما
 في كل شهر من غير مقتدا لاجرة فلا يحق المعلوم لان هذه ابارقة فاسدة وما كان فاسدا لم يكن ليس بحل للصلاة
 أصلا لا في حق الجبر وان عمل طامعا فطر بق من يصلي أن يطلب من صاحب البيت أو غيره ان يذره شيا
 معنما دام يصلي فيستحقه عليه اه عرش (قوله) والخواتم تلك الامامة وما حرمته العادة من جعل
 بلحكة على ذلك فليس من باب الاجرة وانما هو من باب الارزاق والاحسان والمساخطة بخلاف الاجرة فانها
 من باب المعاوضة اه نهاية قال عرش قوله من باب الارزاق ومنه ما حرمته العادة من استنابة صاحب
 الوظيفة من يقوم مقامه فيها فيستحق ما جعله له وليس له أن يستنبد غيره الا اذا من منتهى ولا يصلح باقي
 المعلوم المشروط اه عبارة الجبري وأما من شرطه شي في مقابلة الامامة فانه حلال فاذا استباح المشروط
 له من يقوم مقامه فيها فانه يصح لان نفعه حينئذ على المستباح اه حلي وهو غير نائب عنه في الامامة
 حينئذ بل في القيام في محله حتى آتاه فيه صم واستحق العمل كغيره من شجنا الحسن اه (قوله) تلك أي
 العبادة التي يجب لها نية (قوله) الامامة وكلاما لخطابة مر اه عرش وبأن نفاضا بما فعله ولعله
 أي ما في هو الرأج (قوله) ولو في نقل كالترأج اه خفي (قوله) كالاذن الخ ومثله الخطب في ينبغي أن
 يدل في معنى الاذان اذا استقر حرمه ما حرمته العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهم اوان
 لم يكونا من صلبه شرعا عداوا منه بحسب العرف اه عرش وأمره لرشدي عبادة الغر وروى في الاجرة
 له الامامة لا يجوز الاجارة لئلا لا كفة فيها له الرافعي ولا يتحاضن اشكال اه (قوله) مع نحو
 وعاء الوقت) عبارة الغني والنهاية لاعلى وقع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الجمعيتين كإكمال بكل
 منها اه (قوله) ودخل في تجب بارة (قوله) صريح وجوب التيقن بالاجرة بعد فيه لمتأخر الخنور
 عند قبره صلى الله عليه وسلم بذلك القد اه رشده (قوله) للوقوف عند قبره مشاهدته وانظر ما متعلقه
 ولأمره ذكره بدل قوله له ما كان ظاهره (قوله) فتدخلها (الاجرة) أي اذا ضيق كان كنبه ب ورقة
 (والجماعة) أي اوجها كحرف في الحج وفي البصري عن عرش وخرج به الاستنجاء لادعاء عند ذلك فانه
 صحيح حيث عين له ما يدعي به فان لم يبين له ذلك لم تصح الاجرة أما الجماعة على الدعاء فصح مطلقا للصحة على
 الجهول اه وعبارة النهاية بخلاف الجماعة عليه أي على الدعاء عند بارة قبره والمعلم لم يحول النيابة
 وان جعل اه قال عرش قوله من وان جعل قضيته صم اشترط تعيين ما يدعي به اه وعبارة سم ليس
 في كلامه أي الشرح افصح بحكم الجماعة على الزارة وقد قال في كتاب الزارة ما يصدق كراهية ان الاستنجاء
 الزارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدور بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه
 لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عند لقبه النيابة لا لا لرجل اه لانه يتسامح في أنواعه قال السبكي
 وبقية نال شعوه ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجرة والجماعة عليه انتهى اه اقول رتوله ولا لثا لرجل
 لقوله لم كل ما يصح الاستنجاء له الخ) كل المراد لا يقبل الصلوة الا بالاجرة الفاسدة يجب فيها الاجرة (قوله)
 والخواتم تلك الامامة الخ) وما حرمته العادة من جعل بلحكة على ذلك فليس من باب الاجرة وانما هو من باب
 الارزاق والاحسان والمساخطة بخلاف الاجرة فانها من باب المعاوضة اه (قوله) ودخل في تجب بارة
 قبره صلى الله عليه وسلم الخ) ليس في كلامه افصح بحكم الجماعة على الزارة وقد قال في كتاب الزارة ما يصدق كراهية ان الاستنجاء
 اجابا بان الاستنجاء الزارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدور بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف
 عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عند لقبه النيابة لا لا لرجل اه لانه يتسامح
 في أنواعه قال السبكي وبقية نال شعوه ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجرة والجماعة عليه اه (قوله)
 فلا يصح الاستنجاء له الخ) في شرح مر بخلاف الجماعة عليه أي على الدعاء عند بارة قبره والمعلم لم يحول

لقوله لم كل ما يصح الاستنجاء له الخ) كل المراد لا يقبل الصلوة الا بالاجرة الفاسدة يجب فيها الاجرة (قوله)
 الاستنجاء لا اجرة لفعله
 وان عمل طامعا ولو في نقل كالترأج اه خفي (قوله) كالاذن الخ ومثله الخطب في ينبغي أن
 يدل في معنى الاذان اذا استقر حرمه ما حرمته العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهم اوان
 لم يكونا من صلبه شرعا عداوا منه بحسب العرف اه عرش وأمره لرشدي عبادة الغر وروى في الاجرة
 له الامامة لا يجوز الاجارة لئلا لا كفة فيها له الرافعي ولا يتحاضن اشكال اه (قوله) مع نحو
 وعاء الوقت) عبارة الغني والنهاية لاعلى وقع الصوت ولا على رعاية الوقت ولا على الجمعيتين كإكمال بكل
 منها اه (قوله) ودخل في تجب بارة (قوله) صريح وجوب التيقن بالاجرة بعد فيه لمتأخر الخنور
 عند قبره صلى الله عليه وسلم بذلك القد اه رشده (قوله) للوقوف عند قبره مشاهدته وانظر ما متعلقه
 ولأمره ذكره بدل قوله له ما كان ظاهره (قوله) فتدخلها (الاجرة) أي اذا ضيق كان كنبه ب ورقة
 (والجماعة) أي اوجها كحرف في الحج وفي البصري عن عرش وخرج به الاستنجاء لادعاء عند ذلك فانه
 صحيح حيث عين له ما يدعي به فان لم يبين له ذلك لم تصح الاجرة أما الجماعة على الدعاء فصح مطلقا للصحة على
 الجهول اه وعبارة النهاية بخلاف الجماعة عليه أي على الدعاء عند بارة قبره والمعلم لم يحول النيابة
 وان جعل اه قال عرش قوله من وان جعل قضيته صم اشترط تعيين ما يدعي به اه وعبارة سم ليس
 في كلامه أي الشرح افصح بحكم الجماعة على الزارة وقد قال في كتاب الزارة ما يصدق كراهية ان الاستنجاء
 الزارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدور بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف عند القبر المكرم لانه
 لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عند لقبه النيابة لا لا لرجل اه لانه يتسامح في أنواعه قال السبكي
 وبقية نال شعوه ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجرة والجماعة عليه انتهى اه اقول رتوله ولا لثا لرجل
 لقوله لم كل ما يصح الاستنجاء له الخ) كل المراد لا يقبل الصلوة الا بالاجرة الفاسدة يجب فيها الاجرة (قوله)
 والخواتم تلك الامامة الخ) وما حرمته العادة من جعل بلحكة على ذلك فليس من باب الاجرة وانما هو من باب
 الارزاق والاحسان والمساخطة بخلاف الاجرة فانها من باب المعاوضة اه (قوله) ودخل في تجب بارة
 قبره صلى الله عليه وسلم الخ) ليس في كلامه افصح بحكم الجماعة على الزارة وقد قال في كتاب الزارة ما يصدق كراهية ان الاستنجاء
 اجابا بان الاستنجاء الزارة لا يصح لانه عمل غير مضبوط ولا مقدور بشرع وكذا الجماعة على نفس الوقوف
 عند القبر المكرم لانه لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عند لقبه النيابة لا لا لرجل اه لانه يتسامح
 في أنواعه قال السبكي وبقية نال شعوه ابلاغ السلام ولا شك في جواز الاجرة والجماعة عليه اه (قوله)
 فلا يصح الاستنجاء له الخ) في شرح مر بخلاف الجماعة عليه أي على الدعاء عند بارة قبره والمعلم لم يحول

واختر اوعيد الله الاضيى جواز الاستتجار بالزينة فقله عن ابن سرافة (الاحم) (١٥٧) والعمر فنعوز الاستتجار لهما ولأحمد

عن ميت أو مضروب كل
وبتبعهما ما لا ينفك
الطواف لوقوعهما من
المتأخر (وتقرئ في كل)
وكذا قرئ في كل مرة خاصة
وهدى وصوم عن ميت
وسائر ما يقبل النيابة
وقف على النيابة لهما
شأنه للمال (وتصح) الاجرة
لكل ما لا يجبهه سنة كما
أفهمه كلامه ومن ثم فصله
عاقبة المستثنى من المنطوق
فخصه بتفصيل ما يحكي
(والتجديد ميت ودفعه)
عطف خاص على عام وان
تعين عليه لا يمتنع ذلك في
تركه أو أسأله ثم في مال بموته
ثم الباسير فلم يقصد الاجر
لفعله حتى يقع عذر وتعليم
القرآن) كانه أو بعضه وان
تعين عليه الغير الصحيح ان
أشق ما أخذ ثم علموا
كتاب الله وصح به مع علمه
بما قصه في تفسيره ونظروا
لاعتنا من العبادة
واهتمامه لشهره والخلاف
فيه وكثرة الأحاديث الدالة
بظهورها على امتناعه كما
يبتاع مع العلم بالشرع ليعوم
مسائل عز وجل النقل تتعلق
بالتعليم والمعلمين في تأليف
مستقل ولو قال سدين
صغيرا لم يلزمه بيع
لقضاء الحاجة لا مع وكيل
وكل به صغيرا فهو بيعته
خبره ولا يمتنع ولا يصح
لقضاه ولا يمتنع ولا يصح
أعادته إلا أن عين المتعلم وما

الخ ظاهر عدم اشتراط التعيين في الاجارة للدعاء كالجاء له وهو مشا الفيل امرأ فافلح جمع ذلك للعبادة
فقط (قوله واختار أبو عبد الله الأصمعي الخ) ضعفه اه ع ش قول المتن (الاحم) بالنصب على الاستثناء
أول غير البسيلة من العبادة وهو المختار (قوله والعمر) الى قوله واهتمامه في الغنى (قوله نحو
الطواف) كالأحرام اه سم (قوله ولو قوما) أي الحج والعمر (قوله وذبح) يأتون على نية الأضحية
الى أضحية اه سم (قوله لهما فها من شأبه المال) يتأمل في الصوم عن الميت اه سم عبارة الرشيدى
هو تعبد للميت كما هو عاده مر ومثله ما في معناه والأفلاصوم عن الميت ليس فيه ذلك اه قول المتن (وتصح
لتجديد الميت الخ) * (تنبيه) احتج بعضهم على جواز أخذ الاجارة على فرض الكفاية بعمل الصدقة فانها
أجرة على الأصح اه معنى (قوله ومن ثم) أي من أن المراد هنا ما لا يجبهه سنة (قوله فصله) أي بقوله ويصح
اه ع ش (قوله كسيد) ظاهره وسواء عند الزمان كاستجاره لوالده أو يجعل العمل كهذا الغز المثلث
له ع ش (قوله في مال بموته) لعل صوابه لماله اه ع ش رشيدى عبارة السيد عمر لعل الألف مائة أي من
عن الميت في حياته ولو جرد في أصله بخطه بموته فيمكن أن يقرأ على صيغة تاسم الفاعل من باب التفعيل ان
ثبت استعماله اه وعبارة المتن بحال من تقرر منه فقه اه وهى سالمة (قوله ثم الباسير) لم ذكر بيت المال
مع أنه مقدم على مباسير المسلمين ع ش وبسم (قوله فلم يقصد الاجارة) ولا يضر عرض تعينه عليه كلفظ
فانه تعين اعمام مع تفرع البديل اه ناهية قول المتن وتعليم القرآن ولو استأجر على تعليم ما نسخ حكمه
فقط أو تلاوته كذلك مع قيامه بظاهره ناهية بكون المراد الاستتجار على تعليم ما ذكر على وجه القراءة
وافهم عدم هذا الاستتجار على منسوخ الامر من أي على وجه القراءة لا يتلوا مطلقا إلا ان ينقص عن نحو الشعر
مر اه سم على ج اه ع ش (قوله كالمو بعضه) عبارة المتن قد مر من النص ان القرآن بالقرء فيلا يطلق
الاعلى جميعه فكان ينبغي تركه فان بعضه كذلك اه (قوله وصح به) أي بتعليم القرآن اه ع ش بظاهر الاجارة
(قوله نظر الاستثناء الخ) قد يقال العبادة المذكورة هي التوفيق على التوفيق التعليم ليس منها فاعنى الاستثناء
اه سم ويمكن ان يقال اراد بالعبادة هنا مطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المتن (قوله ولو قال سدين) الى المتن
في النهاية لا قوله وبند الزاوي الى أو يحضر الخ (قوله سدين) خرج به ما لو قال ولو صغيرا لم يلزمه تلاوة كذا
فلا ضمان له اذا تركه فضاغ أو سرق منه متعانا لغيره لا يدخل تحت الدومناه الذي أخذ منه في مال كذا
لأنه يعلم اه ع ش (قوله وكل به صغيرا) ان كان عاجزا عن حفظه ذلك العبادة العادة فواضع
والافضل تأمل ان كثير من المراد من أمنع من بعض الباقين اه سدد عبارة ع ش لعل المراد الصغير
هنا من لا يقدر عاده على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لرققه منه نحو سنين ومجمل أيضا
ما لم يقل سدين فوكل به ولما من عندك وخرج ما لم يقل به ذلك فلا يجب عليه فوكل من يخرج معه لا يحفظ
وان حربه العبادة اه (قوله مخنه) هل هذا مقيد بقبول المعلم ما أمره السيد ولو لا أن لا يتلقا اجم (قوله
وكذا القضاء الخ) أي وكذا يجوز الاستتجار للقضاء ان عين ما يقضى به وعلمه اه كردى (قوله قراءة)
القرآن عند القبر الخ) عبارة تالفي والروض مع شرحه (فرع) الآية للقراءة على القبر مدفوعة وأقرا
مه لوجها تارة لا تنفع نزول الرحمة بقرآن والقرآن ويكون الميت كالحى الحاضر سواء أعقب القراءة
النيابة فيه وان سجل اه (قوله نحو الطواف) كالأحرام (قوله وذبح) مضاف (قوله لهما فها من شأبه
المال) يتأمل في الصوم عن الميت (قوله ثم الباسير) بقرء بيت المال (قوله في المتن وتعليم القرآن) ولو استأجر
على تعليم ما نسخ حكمه فقط أو تلاوته كذلك مع قيامه بظاهره مر وكان المراد الاستتجار على تعليم
ما ذكر على وجه القراءة أي فهم عدم جواز الاستتجار على منسوخ الامر من أي على وجه القراءة لا يتلوا مطلقا
لا ينقص عن نحو الشعر اه (قوله نظر الاستثناء من العبادة) قد يقال العبادة المذكورة هي التوفيق على
التوفيق التعليم ليس منها فاعنى الاستثناء (قوله وكذا القضاء) أي مثل التدر يس في الاستثناء المذكور
بحق في شرح الروض (قوله عند القبر الخ) عبارة شرح الروض سواء أقر في جواز الاجارة للقراءة على القبر

يعلمه وكذا القضاء على الوجود بضع الاستتجار لقراءة القرآن عند القبر

بالدعاء أو جعل آخر قرأته له أم لا فتعريفه منفعلة القراءة في الميت في ذلك ولأن الدعاء يلحقه وهو بعدها
أقرب بابا بدوا كثر ركعتونه إذا جعل آخره حاصل بقراءته لم يمت فهو دعاء يحصل للاحق فينتفع به فقول
الشافعي أن القراءة لتصل إليه محمول على غير ذلك اهـ (قوله أومع الدعاء الخ) أي الميت أو المستأجر اهـ
نهاية (قوله أومع الدعاء) عطف على عند القبر وكذا قوله بعد وأومع الدعاء المستأجر أي وعند قبره القبر
الدعاء (قوله) أي للقبر متعلق بمحصل (قوله أو بغيره) عطف على بمثل أي كالقبر فوسيد وسيد سم
(قوله أو بغيره) ينبغي أن يعين له ليصح الاستئجار وترتفع الجاهلية اللهم الآن يقول الدعاء هنا غير معقود
عليه وإنما المعقود عليه القراءة والدعاء تابع ولعل هذا وجهه ثم في قوله وألقى بها الخ ينبغي تعيين أن الذكر
والدعاء له المعقود عليه اهـ - يدع (قوله لغو) أي خلاص الاستئجار لقراءة القرآن مع نية التواب
للميت متلا غير القبر وبغير حضرة نحو المستأجر ومن غير دعائه أو ذكره في القلب صلاة القراءة (قوله
وان استأجر السبكي الخ) واقف شرح الروض وبسط في ترجمته وسأيت عن السيد عما يؤيده (قوله وكذا
أهدت قراءة الخ) (خرج) في فتاوى السبكي مسئلة شخص بجهة قتاله قاله آخر بعض نواب حك
بكذا فقال له به المنفرد ذلك صحيح ينقل نواب ذلك إليه وإذا قال شخص لا خرافة في كل يوم ما يمسرن
القرآن وجعل نوابه ليو جعل له على ذلك مالا معلوما ففعل فهل نواب القراءة للمعقود له الجواب أن مسئلة
الحج وسائر العبادات باطلة عند الفقهاء وأما مسئلة القراءة فاختار إذا شرط الدعاء بعده انتهى اهـ سم
(قوله خلاص الخ) أيضا ومنهم شرح الروض والمفتي كراما فقال (قوله أومع ذكره في القلب سألنا) أي
حالة القراءة ظاهره أنه لا يكفي مجرد كون القراءة بمحض من ذكر وقد يقال بياض ما تقدم في القراءات عند
القبر بخلافه فإن كان قوله ومع ذكره الخ وجهه مستقلا ليس من تمتع بقوله فلا شك أنه سم أقول قوله ومع
ذكره الخ في بعض نسخ الشارح المصححة بأو عبر النهاية بالآو ثم قال وسأيت في الوصايا ما يعلم منه أن وجود
استحضاره قبل أو ذكره بمحضه كاف وأن لم يجتمعا اهـ وقال الرشد في قوله هر وسأيت في الوصايا ما يعلم
منه الخ أي خلاف ما أفاده قوله قبل أو بمحضه المستأجر ومع ذكره الخ من اعتبار اجتماعهما فالحاصل جهة
الاجوف في أو بعد القراءة عند القبر والقراءة لا عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بمحضه المستأجر
والقراءة مع ذكره في القلب ونحو ذلك القراءة مع أحد هذه الأربعة مع سأل قيل الفصل ما يبعد عدم
صحته لاجل قوله وأما في مسألة الشيخ من اعتماد الصفة الآتية فلا مرد منحه اهـ أقول وظاهر كلام سم
اعتماد الصفة بضاق في عش قره ومع ذكره في القلب ينبغي الاكتفاء بذكره في القلب في أول القراءة
وإن غاب بعد حسنه لم يوجد صارف كما في نية الموضوع مثلا حيث اكتفى بها عند غسل خرمن الوجه وإن لم
يوجد استحضارها في بقية اهـ (قوله كاذر بعضهم) عبارة النهاية كما أفاده السبكي اهـ (قوله وذلك)
أي جهة الاستئجار لقراءة القرآن الخ (قوله لأن موضوعها) أي القراءة فهذا راجع للصورة الأولى والثالثة
(قوله وتزل الخ) عطف على ركعة (قوله والدعاء الخ) عطف على موضوعها وكذا قوله وأحضر الخ عطف
عليه كمن راجع للرابعة (قوله نفس الذكر) أي كالتلخيص سبعين الف مرة المشهور بالعاتقة الصغرى
(قوله والدعاء عقبه) ظاهره أنه شرط لصحة الاستئجار لا ذكره أو لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر (قوله

أومع الدعاء بمثل ما حصل
من الاحوال أو بغيره عقبها
عين زمانا أو مكانا ولا وية
التوابه من غير دعاء لقو
نسلا فاجمع وان اختار
السبكي ما قلناه وصكنا
أهدت قراءة أو فواجه
خلاص الخ أيضا أو حضرة
المستأجر أي أو نحو ولله
فيما يظهر ومع ذكره في
القلب سألنا كذا كره
بعضهم وذلك لأن موضوعها
موضع ركعة وتزلة لوجه
والدعاء بعدها أقرب بابا بدو
واحضار الميت في القلب
سبب لشمول الرحمة له إذا
تزل على قلب القاري
وألقى بها الاستحضار نفس
الذكر والدعاء عقبه وما
اعتد في الدعاء بعدها من
جعل نواب ذلك أو مسئلة
مقتدا إلى حضرة صلى الله
عليه وسلم أو زائدة في شرفه

نحو كراهة جعاع من المتأخرين بل حسن مندوب المختلفان وهم فيه لانه صلى (١٥٩) الله عليه وسلم أذن لنا من بعده بخوض الواسطة

في كل دعاء بما فيه زيادة
تخليه وحذف مثل في الاول
كثير شائع لقوا سمعنا لا
تتابع ما مر في جماعه فلان
فروسه وليس في الدعاء
بالزيادة في التفرع ما هوهم
النقص خلافا من وهم فيه
ايضا كما يثبت في الفتاوى
وفي حديث أبي المشهور
كم أحصل لمن صلاتي
أي دعائي أصل عظيم في
الدعاء عقب القراءة
وغيرها من الزيادة في شرفه
أن يتقبل الله له الدعاء
بذلك ويشيع عليه ولكن
أطيب من الامنة كنهه صلى
الله عليه وسلم مثل قوله
مضاعفا بعدد الوسائط التي
يتوهمون كل عام مع اعتبار
زيادة مضاعفة كل مرة
عما بعدها في الاول فواب
ابلاغ الله في وجهه وفي
الثانية هذا ابلاغ التاب
وعله وفي الثالثة ذلك كاه
وابلاغ تابع التاب وعله
وهكذا وذلك شرف لا غاية
في (فرع) هاستحرق القراءة
فقر اجنبوا لولايكم يستحق
شأ لان القصد الاستحجار
لها حصول ثوابه لانه
أقرب إلى قول الرجعة وقول
الدعاء عنها والجنب لا
ثوبه على قراءته بل على
تصدق سورة التيسار كن
صلى بخاصة تاسيا لا يناب
على أفعال الصلاة الترتيب
على الملهة بل على ملا

بعدها أي قراءة القرآن (قوله) سائر الخ قد بينا حكمه محل ثواب ذلك أو لم يه في صحيفة فلان سمع على
اه رشدي في عرش (قائده) وقوم السؤال عما يقسم للبايعين عقب اختتام من قوامهم اجعل اللهم ثواب
ما قرأت في يدك في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثله لربك فلان وفي
صحفته أو نحو ذلك على نحو زام يمنع سابق من اشهر تعظيم الدعوة بذلك حيث عني به فدا الله ما مضى عاف
مادته للرسول صلى الله عليه وسلم أقول الظاهر الجواز لان الدعاء لم يقصد بذلك تعظيما لغيره صلى الله
عليه وسلم بل كلامه محمول على الظاهر احتياج غيره لمحتبه سبحانه وتعالى فاعتني بزيادة الاحتياج المذكور
ولا زيادة إلى الله صلى الله عليه وسلم اقرب ما كنتم من الله تعالى الاجابة بالنسبة لمحققه وغيره ليعبر عنه عما
أعطيه صلى الله عليه وسلم لا لتحقيق الاجابة بل قد لا تكون مغنيتك عن غنايب تارك الدعاء وذكره بوجه
الاجابة اه (قوله) بخوض الواسطة (الخ) متعلق بالامر والاولى بسؤال نحو الواسطة أو نحو أمر به بسؤال الخ (قوله)
في كل دعاء (الخ) متعلق بالثواب (قوله) بما فيه (الخ) متعلق بدعاء (قوله) وحذف مثل (الخ) قد يقال ما الدعاء إلى ذلك
وأما التقدير في مسئلة السبع فمضروبون فثابتا فان الوارد في نقل حسنات الظالم الذين اطلوا مشعر بانه
لا يمنع في نقل الثواب عن العمل الا غير شرعا ووقع لبعض العرفين أنه رأى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال
له يا رسول الله اني جعلت لك ثواب أو نحو ذلك فقال صلى الله عليه وسلم أيق نغشك كذا وكذا المسد
عمر (قوله) وفي حديث أبي الخ) خبر مقدم لقوله أصل عظيم (قوله) عمل الدعاء بذلك أي اجعل ثواب ذلك
أوداه زادة (الخ) وعمله شامل لقراءته ودعائه بعد دعاء غيرها (قوله) في الاول (الخ) متر على قوله ولكن
أطيب من الامنة (قوله) ثواب (الخ) أي مثله أخذنا من بل عشرة مثاله باع ثواب كل مراتب الاجاعة
كما أشار إليه بقوله مع اعتبار زيادة (الخ) (قوله) وفي الثانية هذا (الخ) لعل المشار اليه هنا وبما في الابلاغ فقط
فان الظاهر أن سبب ابلاغ وعمل كل طبقة ابلاغ الطبقة التي قبلها فقط دون علم او لعل قوله المنسحق سم
العلامة قوله وفي الثانية هذا يتأمل جدا اه منه أن المشار اليه كل من الابلاغ والعمل كاهو التبادر
ويحصل أن وجه التأمل أن الناس أن يقولوا مثله هذا أي باعتبار أقل مراتب الاجاعة الخاصة
للصالحين ثم صلى الله عليه وسلم (قوله) حصول ثوابها أي مثل ثوابها كانه من قوله السابق آتفا وحذف
مثل الخ اه كثر في وفيه تامل (قوله) لانه أي حصول ثوابها (قوله) والجنب ثوابه (الخ) أي حتى يقصد
حصول مثله لا حب مثلا بالاستحجار (قوله) لا تحصل من التخصيل (قوله) المذكور (وهو ثواب القراءة) (قوله)
وأما مسئلة القراءة فاختار إذا شرط الدعاء بعديها أو المال الذي يأخذ من باب الجعالة وهي جعالة على الدعاء
لا على القراءة فان ثواب القراءة للقارئ ولا يمكن نقله للمدعوة وانما يقال مثل ثوابه فدعوه بذلك ويحصل
ان استجاب الله الدعاء وكذا حكم الفتاوى لا جعالة في الدعاء (مسئله) ه فحين يقرأ أختبعت من القرآن باجرة
هل يعمل به ذلك وهل يأخذ من الاجرة من باب التسكيب والصدقة تطالب نعم يعمل به أخذ المال على القراءة
والدعاء بعديها وليس ذلك من باب الاصول والصدقة نقل من باب الجعالة فان القراءة لا يجوز ولا استجار عليها
لان منعها لا يتعدى المستأجر لثقل في عهدتها ثواب القراءة للقارئ لا المقرؤه ونحو الجعالة عليها
ان شرط الدعاء بعد هادوا لا فلا تكون الجعالة على الدعاء لاصل القراءة هذا مقتضى قواعد الفقهاء وقوله لنا
أشيا خاف في شرح المهذب انه لا يجوز والاستحجار لثقل ثوابه الذي صلى الله عليه وسلم ونحو الجعالة ان كانت على
الدعاء عند قراءة القرآن الدعاء عنده النيابة ولا يضرك الجهل بنفس الدعاء وان كانت على مجرد الوقوف عنده
ومشاهدته بآراءه فلا لا بد من النيابة اه ومسئلة القراءة نظيره اه كلام السبوطي ولا يخفى ما فيه
ذكر الشارح وغيره ومنع الاستحجار على القراءة اقتضاها من الجعالة على الزيادة والاستحجار والدعاء عند
القبول الكرم (قوله) سائر الخ قد بينا حكمه اجعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان (قوله) بل حسن مندوب اليه
الخ) كذا شرح مر (قوله) وفي الثانية هذا) يتأمل جدا

يتوقف عليها كالتقراءة والذكر والخشوع وقصد فعل العباد مع صدقه من أطلق انما يوجب الذم على كماله على انما يتنبه على قصد
لا غير واما تعطيلها لتخصيل غرض المستأجر المذكور و يؤيد عدم الاعتداد بقراءته فمذهب جمهور الثلاثة

لا يتقرب بها أدبه فارتد البر
 بقراءة الجنب سواء أُنص
 في صلح على القراءة وحدها
 أو مع الجاية ولما النذران
 نص فيسه عليهما مع الجناية
 ويظهر أن المستأجر لتعليم
 القرآن مستحق وإن كان
 جنباً لأن الثواب هنا غير
 مقصور بالذات وإنما المقصود
 التحام وهو حاصل مع الجناية
 وأقوى بعضهم بأنه لو لم تكن
 القراءة المستأجر عليها آيات
 لزمه قراءتها تركه ولا يلزمه
 استئناف ما بعده وإن من
 استؤجر بقراءة حتى يتلا
 يلزمه عند الشروع إن
 ينوي أن ذلك على استؤجر
 عنه أي بل الشرط عدم
 الصلوة فإن قلت صرحوا
 في النذر بأنه لا بد أن ينوي
 أنها عند صلواتها فقرة
 صاو فقولوها على استؤجر
 له ولا كذلك ممن لم يلو
 استؤجرها أطلق القراءة
 وصححه استحباباً للنفقة
 يظهر أولاً أنها كالتقراءة
 بحضرتهم لم يصح لها ذكر
 القبر مثال (و) نصح الأجرة
 من الزوج وغيره بطل أو
 أمه ولو كانت أن أمته حتى
 الأوجه (لحاشة) وهي
 الكبرى الآية في كلامه
 من الحظن وهو من الألف
 إلى الكسح لأن الحاشنة
 تضعه البسر (وارضاع) ولو
 لباً (معاً) وحيتذا العقود
 عليه كلاهما لأنهما
 مقصودان (ولاحدهما
 فقط) لأن الحاشنة في غير خد متولاه الأراضع السابقة أول الباب

لها) أي لقراءة الجنب (قوله وقوله اسم الخ) عطش على عدم نديها (قوله لو نذرها) أي القراءة (قوله
 والمصيبة) مبتدأ خبر قوله لا يتقرب به أو الجاية الخ من القصدي يختار سبباً به (قوله لتدخل الخ) تعليل
 للتعظيم بالغاية (قوله به فارق الخ) أي يكون القصدين من التقريب الخ (قوله ولو نذرنا) مستأنف اه
 عش والاقطط على جملته لو نذرها فقرأ الخ (قوله نذرنا) أي النذر (فيه) أي السدود (عليها) أي
 القراءة (قوله يظهر أن المستأجر الخ) قضيه عدم انقضاء الاجرة بعرض الحاشنة بل الظاهر صحة العقد
 مع وجودها اه سم وقال عش وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يستأجره ولا ينص على أن
 يقرأ جنباً فحققه الجناية بعلم معها خلاف ما لو استأجره وهو جنب لبعده جنباً فلا يصح له أن يقرأ
 عقد على معصيته وهو فاسد قال المأخوذ من التعليم قصد الدكر لا التأويل قصد الدكر انما عني
 كون المأخوذ قرأ ناحي التعليم لا إرادته على كون المعلم قرأناه فهو تنصيص من المستأجر على فعل المصيبة
 اه وفيه تأمل (قوله أن المستأجر) يقع الجمل (قوله يستحق أي الآخر) (قوله وأقوى بعضهم الخ) اعتمد
 النهاية (قوله بأنه لو لم تكن الخ) (فرع) نقل أن غصنا الشهاب الرمي آتي بان الاجرة لقراءة القرآن لو قرأه
 آية آية وعقب كل آية يتقصر هالم يستحق شيئاً أو أكثر مر ذلك وقال ان صلح على ما لو شرط التوازي أو
 قامت عليه قرينة (فرع آخر) آتي غصنا المذكور يجوز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقباصه جواز
 بنحو التركي أيضاً (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم الصالحة إلى
 ذلك سم على ج اه عش وقوله بالقلم الهندي آية تأمل فان المكتوب بالقلم الهندي يتقوى وتحملوه
 ترجمة القرآن لانفسه (قوله لزمه قراءتها تركه الخ) فلو لم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المعنى اه عش
 (قوله قلت هنا فقرة) الخ ان كانت كونه عند القيد ولو لم يذو القراءة اعتد اه سم (قوله ولو قولوها)
 متعلق بصارفة (قوله على استؤجره) متعلق بوقوعها أي تأمنا تصرف القراء على استؤجره من غيره اه
 رشدي (قوله وصححه) أي وهو الزاج اه عش وعبارته رشدي قوله وصححه أي خلاف ما مر من
 الحصر في الصور الأربع اه (قوله ونص الأجرة) إلى التنبيه على النهاية (قوله ان أمنت) بينا ما يقول
 (قوله من الحظن) بكسر الحاء (قوله إلى الكسح) هو اسم لما تحت الحاشنة اه عش قول المتن
 (وارضاع) شامل لما لو كانت ارضعة صغيرة لم تبلغ تسعين خلافاً لما في البيان شرح مر اه سم
 واعتد الغنى على البيان من اشتراط بلوغ المرضعة تسعين (قوله ولو لباً) بالضم اه عش قال المتن
 ظاهر كلام المصنف صحة الاجارة على ارضاع الباهو كذلك وان كان ارضاعها واجبا على الأم كما يعلم من باب
 النفقة خلافاً لروايتي اه (قوله لان الحاشنة الخ) عبارة الغنى أي أماً الحاشنة فانها لو خدعت متولاه
 الارضاع فلقوله تعاق فان أرضعن لكم الآية وإذا جاز الاستئجار للارضاع وحده فله مع الحاشنة أولى
 (قوله يظهر أن المستأجر لتعليم القرآن مستحق وان كان جنباً) اعتمد مر وقضيه عدم انقضاء الاجارة
 بعرض الحاشنة بل الظاهر صحة العقد مع وجودها وقضيهما تقدم من انقضاء الاجارة بطر وقضيه من
 استؤجره لخدمته مع عدم وجودها مع الحظن لم تستحق الاحراق لم تنفسخ الاجارة وقد يشكل على مسئلة
 الجنب المذكورة لان مقصود الخدمة اتصال مع الحظن الآن يفرض بان الجنب يمكن دفع أتم القارة بان
 لا يصدق القرآنية ولا الحاشنة لا يمكن دفع اتم المكت بالاختيار ثم ان كانت الخدمة بدون مكث ككتس يمكن
 بدونه فلا يبعد عدم الانقضاء بطر والجنب (قوله قلت هنا فقرة) ان كانت كونه عند القيد قد ورد
 ما لو نذر القراء اعتد (فرع) نقل أن غصنا الشهاب الرمي آتي بان الاجرة لقراءة القرآن لو قرأه آية آية
 وعقب كل آية يتقصر هالم يستحق شيئاً أو أكثر مر ذلك وقال ان صلح على ما لو شرط التوازي أو قامت
 عليه قرينة (فرع آخر) آتي غصنا المذكور يجوز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقباصه جواز بنحو التركي
 أيضاً (فرع آخر) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم الصالحة إلى ذلك (قوله ان أمنت
 على الاروجه) اعتمد مر (قوله من الحظن) بكسر الحاء (قوله في المتن وارضاع) وشم كلام المصنف ما لو

وهي موضوعة في الحجر والقائمة

النسدى وعصره لتوقفه

عليها ومن ثم كانت هي

المعقود عليها واللين تابع

اذا لامر ولم يمتدحوا للامتناع

وانما الاعيان تتبع للضرورة

وانما الصغرى مع نفسها توسعة

قبة لمزيد الحاجة اليه

ويجب في ذلك تعين مدة

الرضاع ويحله أو يمتدح

أحفاه أو بيت المروضة

لانه أسهل فانه امتنع من

ملازمته من أسوأ

تقدير ولا جرة لها من حين

النفق والى برؤيته أو

وصفه على ما في الحواوي

لاختلاف شره بان اختلاف

نفسه وتكلف المروضة

أكل وشرب كل ما يكبر

اللين وترك ما يضره كوطه

حليل يضره لا يضره عدم

استمراره لافضل لبنها على

فيه يجب بغيره المستاجر

ووسقته لين غير ما في الجارة

ذمة اسحققت لاجرة أو عين

فلا روالا صغرى أى

الشأن (لا يستبح أحدهما)

أى الرضاع والحضانة

الكبرى (لا) لا يستلزمها

من جواز استقلال كل منهما

بالجدة (والحضانة)

الكبرى (خفف صبي) أى

خمس المداد بالانفى

والانفى (دعه بعد غسل

رأسه وبنه ونسبه ودهنه)

بغض الدال (وتكلمه وربه

في المهد وتقرى يديه لئلا

يخسرها) لا تقبله ايم

وتحتل هذه الحضانة الصغرى

وهي موضوعة في الحجر والقائمة

النسدى وعصره لتوقفه

عليها ومن ثم كانت هي

المعقود عليها واللين تابع

اذا لامر ولم يمتدحوا للامتناع

وانما الاعيان تتبع للضرورة

وانما الصغرى مع نفسها توسعة

والحاجة داعية لذلك اه (قوله ويدخل) قوله فان امتنع في المنى الاقوة وانما الذى يجب (قوله)

فسم) أى الرضاع (قوله لتوقفه) أى الرضاع على الحضانة الصغرى (قوله كانت هي) أى الحضانة

الصغرى (قوله وانما صغرى) أى الرضاع اه ع (قوله ومع نفسها) أى عدم ذكرها للسببى مدر

من أنه لو استاجر الرضاع ونفى الحضانة الصغرى لم يصح لكن يذكر التحقق قوله مدر ولو استأجرها

للرضاع الخ وعبره ان لا يصرح به ا شراح مدر فكتب عليه سم ما مضى قوله وانما صغرى مع نفسها الخ

ظاهرة مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح بلىكن وصفت شرح الرضاع الحضانة في قوله وان نفى

الحضانة بآية قوله الكبرى وعبار الزركشى فان استأجر الرضاع ونفى الحضانة فلا يصح الصحة ثم قال خص

الامام الخلاف بنفى الحضانة الصغرى وانما بنى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازها وأقره لكن في الكفاية

عن انقاض الحسين جريان الخلاف فيها أيضا انتهى اه ع (قوله وتظهر من منع المنى) موافق لما في

النهاية من عدم جواز الجارة مع نفى الحضانة الصغرى (قوله ويجب في ذلك) أى لا يستلزم الرضاع (قوله

بيت) أى الصغرى (قوله ولا جرة لها من حين النفق) ظاهره وان لم تعلم به سم وعش أى وان أرضعت

ورسدى (قوله والى) عطف على مدة الرضاع (قوله على ما في الحواوي) عبارة النهاية والى على الحواوي

اه (قوله باختلاف نفوسه) أعطى النهاية والى لفظة النحو وقال الرشد قوله مدر باختلافه قد

يؤخذ منه ان المراد وصفه كرسنه فليراجع اه (قوله وتكلف المروضة) كل شرب كل ما يكبر اللين

قوله الراي وقال ابن الرضا الذى قاله المراد أى وصلى والى وبأن أنه أى المكترى منهن اكل

ما يضر لبنها اه وهذا أظهر من غير ما سعى (قوله ما يكبر اللين) بنى ان المراد كل شرب كل ما يكبر لا غير

اه رسدى (قوله كوطه حليل بشر) والاقرب انهم يصبروا شرب ذلك فلا تنفق نفقته وان

الزوج له نفق ذلك قياسا على ما لو ان له نفق السفر لحاجتها وحدها وغاية الاذن له نفق ذلك سقوط الامتناع

فقط وان الزوج يصر عليه الوطه وان نفق الفت لم يفسد الاضرار والى المؤدى في قوله فيجوز له تكسح

الامتناع ونقل عن بعض اهل العصر خلاف ما نقل في المجلد الاول فافهم اه ع (قوله وعدم

استمراره) مبتدأ خبر عيب أى عدم كون اللين مرضاة أى محمودا لما يستعيب اه كردى عبارة المنى

وانما يقبل الرضاع يذهب فى انفس الاجارة وجها فى تعليق القاضى وينفى عدم الانفساخ وثبوت

النسار وفى الحواوي والبحران الطفل اذا لم يرض لبنها على فى اللين فهو عيب ثبت له استأجر القس اه

(قوله ولو سقط) الى قوله اما اللين فى المنى (قوله اما اللين الخ) لمر من تعرض للكحل ونحو ما عا شئنا

لفسه وغسل ثوبه وينفى ان يكون حكمه حكم اللين اه سيدة عبارة ع (قوله وينفى ان مثل اللين فى

كونه على الاباحة القا به لفعاله المتعلق باصلاح الولد كقطع سرته دون ما يتعلق باصلاح الام ملحوظ به

العادة من نحو ملازمة ما قبل الولادة وغيره وانما عيبها كسر فلهما احتياج اليه بالرض اه (قوله

فقبل على الاب وقيل الخ) وجع الغنى بينهما ما يخصصهما بالضم فى الرضة كلفه الله على الاب فان جرى

كانت الرضة صغيرة لم تبلغ تسع سنين بخلاف ما فى التبيان شرح مدر (قوله وانما صغرى مع نفسها) ظاهره

مع نفى الصغرى وكلام الروضة صريح بلىكن وصفت شرح الرضاع الحضانة في قوله وان نفى

بقوله الكبرى وعبره الزركشى فان استأجر الرضاع ونفى الحضانة فلا يصح الصحة ثم قال يخص الامام الخلاف

بنفى الحضانة الصغرى فانما بنى الحضانة الكبرى فلا خلاف في جوازها وأقره لكن في الكفاية عن القاضى

الحسين جريان الخلاف فيها أيضا اه وعبره شرح مدر ولو استأجر الرضاع ونفى الحضانة الصغرى لم

يصح اه (قوله ولا جرة لها من حين النفق) ظاهره وان لم تعلم به (قوله والى) عطف على مدة الرضاع

(قوله أو روضه الخ) كشرا مدر (قوله وكلف المروضة الخ) بنه الرضوع مدر (قوله اما اللين بالضم

الخ) سكت عن الكحل بالضم وسبأى حكمه بالنسبة للكحل (قوله الذى بعد الاول) اعنده مدر (قوله

شراى وابن قابم) - حادس الحضانة في ذلك عرفا اما اللين بالضم فقبل على الاب وقيل تتبع فيما العادة والى فيجاء الاول

إذا عاده في ذلك لا تنضب
 (ولو استأجرهما) أي
 الحضانة الكثير والارضاع
 فانقطع اللبن فالذهب
 انفساخ العقد في الارضاع
 فيسقط قسط من الاجرة
 دون الحضانة لمصارف
 كلامهم مضموم ومعتود
 عليه (والاصح انه لا يجب
 حبر وشيط وكل) وصبغ
 وطلع (على وان) وهو
 الناصع (وخياط وكحل)
 وصباغ وملقح انفساخا على
 مدلول القطع مع ان وضع
 الاجارة لا يستحق بهما عين
 (قلت جميع الرافعي في الشرح)
 الكبير الرجوع فيه الى
 العادة) اذا ضابط لغة
 ولا شرعا (تبيه) * غالب
 استدراكا للتمسك على اصله
 من الشرح وجئت فقد
 يقال ما حكمه الاستاذ له
 في هذا الموضوع لا يشر وقد
 يجلب بانه هنام يترجمه
 أحد الموضوعين المتناقضين
 فالرسولها بخلاف البقية
 ثم رأيت لشيوخ حافند
 يخالف ذلك وليس كمال
 (فان اضطررت) العادة
 (وجب البيان) نفسا
 للقرض (والا) بين في العقد
 من عليه ذلك فقبطل
 الاجارة والله أعلم ما فيها
 من الغرر المؤثر الى التنازع
 لال غاية وانهم كلام الامام
 ان الخلاف في اجرة القيمة
 أما العين فلا يجب فيها غير
 العمل

عرف البلد بخلافه فوجهاه اه والظاهر منهما يتبع العرف اه (قوله) اذا عاده في ذلك لا تنضب (قد
 يقال اطلاق عدم الانضباط محل تامل فقد ينضب ويطر في بعض الامراض اه سدد عبارة سم قد
 يقال عدم انضباطها لوجوبه على الابد بدليل ما يأتي من زيادة اه (قوله) اي الحضانة الكبرى الى
 التذية في الحق (قوله) فيسقط قسطه الخ) بان تعتبر متساوية مع قسط الارضاع لجموع حرق الارضاع والحضانة
 ويؤخذ من مثل هذه التسمين المسمى عس اه يجبري قول المتن (حبر والخ) بكسر الحاء اسم المعداد
 وكالذ كورات فيجاء كورق النساخ ومروود الكحل وارة الخياط ونحوها لاسي ومنع زاد النهاية ومرهم
 الطراحي مصاوت وماء الغسل اه (قوله) وهو الناصع) أما يباع الورق فقال له كغدي اه معنى (قوله)
 مع أن وضع الاجارة الخ) وأمر العين على خلاف القياس الضرر ونهاية معنى قول المتن (صحح الرافعي الخ)
 اعتمد الى وضوح شيخ الاسلام والنهاية واخفى قول المتن (الرجوع فيه) أي المذ كوراه معنى (قول المتن)
 الى العادة) أي العرف اه (وض) (قوله) من الشرح) أي الشرح الكبير لرافعي (قوله) وقد يجلب بانه
 هنام يترجم الخ) اخلافا للنهاية وشرحا لوضو البهجة (قوله) فان اضطررت العادة) أي أولم يكن عرف كما
 فهم بالاولى معنى وشرح قول المتن (وجب البيان) وحديث شرط على الاجير فلا بد من التقدير في نحو
 الرهم واخوانه فان شرطه مطلقا فقد اختلفوا في مقتضى العرف كونه على المستأجر بشرط عليه فلا
 يجب عليه ذلك شرح مر وقوله وحديث شرطه مطلقا كونه على المستأجر بشرط عليه بالعرف اه سم قال الرشدي
 قوله مر واخوانه أي بما يستهلك كالكحل بخلاف الارثوالم كذا ظهر فليراجع اه (قوله) وانهم
 الى قوله وقطع في المعنى والنهاية (قوله) أما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الوجه اه معنى زاد النهاية
 وفي ذكر المصنف كلام الشرح اشعار بترجيح ما فيه وهو العمل واذا أوجبت الخياط والصبغ على المؤجر
 حيث حربه العادة أو شرط عليه فالوجه ملك المستأجر لهما في تصرف فيه كائنا بل لأن المؤجر لا يملكه على

اذا عاده في ذلك لا تنضب) قد يقال عدم انضباطها لوجوبه على الابد بدليل ما يأتي من زيادة (قوله) في المتن
 والاصح انه لا يجب حبر وشيط الخ) قال في شرح الروض وكالذ كورات فيجاء كورق النساخ ومروود
 الكحل وارة الخياط ونحوها اه زاد مر في شرحه ومرهم الجراحي مصاوت وماء الغسل اه
 (فرع) في شرح البهجة لشع الاسلام ما نصه قال السبكي واذا أوجبت الخياط والصبغ على المؤجر هل يقول
 ان المستأجر ملكه حتى يتصرف فيه كائنا بل أو ان المؤجر لا يملكه في ملك نفسه وكيف الحال وقد ريب منه
 الكلام على ما له الارض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه انه باق على ملكه الكفاية تنفع به المستأجر لنفسه
 وفي العين والكحل كذلك وأما الخياط والصبغ فالضرر ونحوه حتى يتقدم برزق الملك والحقوق بما تقدم
 الحطب الذي وفده انما يزل ولائنه يتلف على ملكه اه اه ماف شرح البهجة وتضمنان الحبر وكليهما
 والصبغ وان أمي الغار في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل وبالأشياء توقف عليه
 الانتفاع بعد كليهما والصبغ فانه لا ينتفع بالثوب بعد خياطه بدون الخياط ولا بعد صبغه بأشياء كونه
 مصبوغا دون الصبغ عليه المستأجر وما لا يتوقف عليه ذلك كالأرض فانه بعد شراها كان وردها وان
 انقل ما شرطت منه فهو كالكحل فانه بعد وضعه في العين التقدير المعلوم يحصل المقصود وان انقل عنها
 بعد ذلك ولا حطب فانه بعد شراها وانما يزل ولائنه يتلف عن يده ولائنه ان الحبر من القسم الاول لانه
 بعد الكتابة لا ينتفع بالمتكور بدون الحبر وان العين من القسم الثاني لانه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذية
 ثم يستفي عنه حتى لو انفصل كان التغذية بحاله فليتأمل (قوله) في المتن قلت جميع الرافعي في الشرح الخ)
 وحديث شرط على الاجير فلا بد من التقدير في نحو الرهم واخوانه فان شرطه مطلقا فقد اختلفوا
 اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرط عليه فلا يجب ذلك شرح مر (قوله) في المتن الرجوع فيه ما الى
 العادة) يعرف في الروض بالعرف (قوله) في المتن فان اضطررت العادة) قال في الروض فان لم يوجب اه
 ذكره بان لم يخالف العرف فشرطه لا يتقدر على أي العقد اه (قوله) وانهم كلام الامام وهو الوجه

وقطع ابن الزمعة فيما اذا كانت على مدق وجوز الترقد فيها فاذا كانت على عمل (١٦٣) * (فرع) * انقضت كلامهم ومن حبه بعضهم ان

ملك نفسه ونظروا للحاق الخبر بالخطأ والصحيح لم يؤيدوا شيئا ثم رأيت صاحب المصباح يقر بـ
ذلك لما له الأرض المستأجرة من ربح والحق يظهر منه أي ماء الأرض كما هو السبكي أنه باق على ملك المالك
ينتميه المستأجر لنفسه وفي القين والسجل كذلك أي أنه باق على ملك المؤجر وينتميه للمستأجر وأما
الخطأ والصحيح فالمراد بـ ربحه وروى في نقل المالك والحق كما تقدم الخطأ الذي وقده الخطأ ولا شك أنه ينافي
على ملك المالك له باق في ربحه وفي سم بعد كونه مزرع وإذا أوجبنا إلى آخره من
المراد والاستسقاء الحاق الميراث به. ويقع الخبر كالخطأ والصحيح وأن المعنى الذي أرفقه في هذا المسائل
ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل والافاضة يتوقف عليه الانتفاع بعد كمال الخطأ والصحيح فانه لا ينتفع
بالتوب بعد خطيئته وبدون الخطأ ولا بعد مسخه باعتباره كونه مصبوغا بدون الصبغ على كماله. تأخر وما
لا يتوقف عليه ذلك كما له الأرض فانه بعد شربها يمكن زرعها وان انقضت ما شرب منه فهو كالمسكول فانه بعد
وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود وان انقضت منها بعد ذلك كالحطب فانه بعد حرقه التورق
والخبر يستغنى عن زرعها وما ذلك أن الميراث من القسم الأول لانه بعد المسخ لا ينتفع بالملك ويبدون الميراث من
العين من القسم الثاني لانه بعد حصوله في المدة يحصل التفتي حتى لو انقضت كان التفتي بحاله فلتأمل اه
(قوله وقطع ابن الزمعة الخ) أي بعدم وجوب غير العمل في إيلاء العين (قوله انقضت كلامهم الخ) قوله له الأرض
المأجرة في النهاية الآخرة أي بان التورق شرط (قوله لعدم ذلك) أي طول التورق بقوله ما كثر به
خطؤه) الأولى لا تنصرف كقولهم لا يملك ما به عطف على استفاد الخ (قوله لو شرط الخ) خبره ان
الطيبيب الخ (قوله ما غلب المأجر الخ) هل استجاره صحيح أو لأن كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وان
كان الثاني فقد يقيد الرجوع عن الادوية بالجعل بحاله هو فليحذر سم على جواز الظاهر الثاني ولا
شيء في مقابلة عماله لانه لا يقابل بالعدم الانتفاع به بل العالب على عمل مثله الضرر اه ع (قوله
انه لا يستحق الخ) خبر قوله نقض الخ (قوله انه لا يستحق الخ) ظاهر وان حصل الرجوع الانتفاع
* (فصل) * فيما يلزم المكري أو المكسري (قوله فيما يلزم) الى قوله وانه لا يكلف النزاع في النهاية الآخرة وفيه
نقل الى خروج وقوله وفي إطلاقه وان له التورق (قوله فيما يلزم المكري الخ) أي وما يتبع ذلك من انفساخ
الاجارة بنصف الادوية غيره اه ع (قوله يعني) الى قوله انتهى في المعنى (قوله لا دفع الخ) أي لا دفع
الاثم اه ع (قوله على المكري) متعلق بجيب (قوله شبه النار) أي العلق المشت في باطن (قوله معهما) أي
النار (قوله لا توقف الانتفاع عليه) * (فرع) * هل تصح اجارة ذوال ارباب لها فيه فزار وقد يتبعها لصحتنا أمكن
الانتفاع به بالارباب كان أمكن التسليم من الجداو وعلى الصنف هل ثبت اخبار الجاهل كان أو جاهل ثم بد
بالمأثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة أو جبال التورق فلهما أحسن المسائل سم على اه ع (قوله
ضمنه) أي بضمه (قوله وفيها الخ) أي التالف تنقسم والتلف بدونه (قوله فان الخ) أي من التعدي وقصة
قوله أولا يعني تبعد دفع الخبر أنه لا يعبر على تسليم المفتاح أيضا ولا يأتى به ناعصوه مشكل فانه حيث حصدت
الاجارة يستحق المكسري المنفعة على المكري فعلم التسليم والتعدي متنازع من حق فوجهه عليه فلهذا نقاس
أنه بما لم يعد مو يجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان موجبا
اه ع (قوله وهذا وجه لا سيما في الابتداء لكن كلام شرحي الرض واليهبئة أيضا كالصريح في عدم الاتم
بعلم التسليم ابتداء ودواما وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عزاء المتبع مع شرحه صرح في ذلك وفي فضل فيما
يجب باعني الآتي على المكري عليه تسليم مفتاح دار معهما المكسري وعزوا أو كس في بطلانها سواء في وجوب
شرح مر (قوله استحق المسمى) اعتمد به مر وكذا قوله نعم انما جاعله الخ (قوله لا دفع المأجر الخ) هل
استجاره صحيح أو لأن كان الأول قد يشكل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يقيد الرجوع عن
لادوية بالجعل بحاله هو فليحذر
اه (فصل فيما يلزم المكري أو المكسري لمعتلوا ودابة) * (قوله معهما) أي النار ش

الطيب المأجر أي بان كان
خطؤه نادرا وان لم يكن
ماهر في العلم فبما يظهر لانا
تجد بعض الأغلب استفاد
من طول التورق بقوله العالج
مقابل بطلان خطاؤه
لعدم ذلك ما كثر به خطؤه
فتعين الضبط بما ذكرته لو
شرط له أن يؤمر أو على عن
الادوية فبما يظهر لانا
استحق المسمى ان حصدت
الاجارة والاخرة التسل
وليس العليل الرجوع عليه
بشي لان المستأجر عليه
المعالجة للاستفاد ان
شرطت له الاجارة لانه بعد
الله لا غير نعم ان جاعله عليه
صح ولم يسحق المسمى الا
بعد وجوده كما هو ظاهر أما
غير المأجر المذكور
نقاس ما بين أوائل الجراح
والنقار من من له يضمن
ماؤه من فعله بخلاف
المأجر أنه لا يستحق أجرة
و يرجع عليه من الادوية
تضمنه بما شربه لما ليس
هو بأهل ومن شأن هذا
الاضرار لا النفع
* (فصل) * فيما يلزم المكري
أو المكسري لغزار أو دابة
(جيب) يعني تبعد دفع
الخبر الا على المكري
(تسليم مفتاح) خبر (النار)
معها (الى المكسري) لتوقف
الانتفاع عليه وهو أمانة
تبعد فاذ تلف بتقصيره
تبعد أو عدم فعله فيها
يلزم المكري بتجديده فان
أن لم يجبر ولم يأثم لكن بقية المكسري وكذا في جميع ما يأتي

قال القاضي وتفسخ في
مدة المنع اذ فيه نظر لانه
المعصر بعدم الفسخ
ثبوت اختياره نعم ان جعل
الخير وعذوبه احتملا
قاله وخرج بالنسبة لفضل
فلا يجب تسليبه فقلنا
مقتضا لانه منقول وليس
بنازع (وجازتها) الشاملة
لنحو تبيين صلح واعادة
رخام قلعه او غيره كقول
ظاهر ولا ينظر لكون
الفائز بغير ذلك ينقلها
غرض مقصود ومن ثم امتنع
(على المؤجر) قلعه ابتداء
ودواما وان احتاجت لآلات
جديدة (قال بادر) أي
قبل مضي مدة التأجير كما
هو ظاهر (واصلها) أو
سلم الفائز ذلك (والا)
يادر (فالمكثري) فها
(على المؤجر الخ) ان
نقص المنفعة بغير الفسخ
والإبقاء ضرره ومن ثم
زال نزواه فاذا كلف السقف
تخير حالة الوكف فقطام
يتولد منه نقص ويبحث أو
زوجة سقوطه البلاطيل
الرخام لان التفاوت بينهما
ليس فيه كبير وقع انه وفي
الطلاح ما فيه فالتى بقية
المهمان تفاوتاً لا تؤثر
وقعه بمرور الاقال والى
شرط إبقاء الرخام فصح
تحلف الشرط هذا في حديث
أما ما قرأ عليه المكثري
فلا خيار وان علم له من
وطء بمسالك المكثري لتغييره
بأقدامه مع حله به ويجعل
ما ذكر في التصرف لنفسه
وفي الطلاق أماله التصرف

تسليم المفتاح ابتداء والروام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكثري أنه ما ثم تركه أو أنه يجبر عليه
بل أنه ان تركه ثبت له المكثري الخيار وفي المتن نحوه وادعى بذلك أن قول الشارح فان أي الخ
معناه فان أي المؤجر من التسليم ابتداء أو التقييد بعد التسليم بجبر الخ (قوله قال القاضي الخ) اعتمد المتن
وكذا النهاية قال الرشدي قوله مر وقوله القاضي بانفساخها مدقنا من ظاهر الخ لعلهم ردة البسطة
انه غير متيقن بالدار في تلك المدة كقولهم ظاهر فلا يرجع وأعلم انه يرجع اليه الشارح ثم بعد ان كان تبس
ابن جنى في التنظير في كلام القاضي اه زاد عرش وجهه أي الانتفاع أو الاستمتاع المؤجر من تسليم
المفتاح فان جاز من المنفعة المقود عليها كتلف بعض المبيع تحت يد البائع وذلك يقتضي ثبوت الخيار
للمكثري لتعريف الصفقة عليه وفي سم على ما يصرح بذلك حيث قال مانعه قوله قال القاضي ويفسخ
في مدة المنع ما قاله القاضي ظاهر شرح مر ويؤيد بواقفه ما ساق في نصب نحو الجابن ثبوت الخيار
والانتفاع في كل مدة مضت من الغصبوان لم يفسخ في التنظير في كلام القاضي وتخصيص صفة
بحالة الجهول المذكورة نظر اه (قوله فلا يجب تسليبه الخ) وان اعتيدوا لثبوت بغيره خيار ورض
رمضى (قوله قلعه) أي المؤجر أو غيره ولو للمكثري وضمانه لما قلنا يسقط خيار موجب لم يعبه
المكثري (قوله) أي قلعه الرخام (قوله لاتها) أي ألبنة اه عرش قول المتن (على المؤجر) لفظ على
المؤجر وقفي نسخ المحل والخصى والنسبة تعقب قوله وعملتها لانه عكس ما في الضفة اه بصرى أقول
صنيع الضقة لئلا اتصال الشاملة الخ يعنونه وكون قوله وان احتاجت الخ غاية في المتن عليه أحسن من منيعهم
الأنه كان المناسب أن يؤخر عن قوله قلعه ابتداء وما (قوله وان احتاجت الخ) غاية في المتن اهرشدي
(قوله ان نقص المنفعة) الى قوله ويبحث في الغنى (قوله بين الغنى الخ) متعلق بالخيار (قوله زال)
أي الخيار (قوله نزواه) أي التضرر (قوله فاذا كلف الخ) أي قول المظن اه عرش عبارة المتن
فاذا كلف البينة أي قطر سقفه في المحل ترك التطين تمتع الخيار في تلك الحالة فذا انقطع زال الخيار الا اذا
حصل بسببه نقص اه (قوله ما لم يتولد منه نقص) يؤخذ مما سبق أي في مسئلة الجابنة أنه لو كان الوكف لخلل
في السقف لم يعبه قبل أنه سق في أرض النقص لماضي سوء فسح الاجارة أم لا اه عرش (قوله نقص)
أي في نحو المنفعة فيما ظهر لائق العين حيث لا تنقص المنفعة اه سدد عرش المراد بالمنفعة ما يشعل الزينة
أخذنا ما صرح في الرخام (قوله ويبحث أو زوجة سقوطه) أي الخيار والمعتمد عدم السقوط لما تقدم من
أن الزينة بغير مقصودة وقد فانت اه عرش عبارة الرشدي الظاهر أن الشارح مر لا يرتفع به هذا
أخذنا من أطرافه فصار امتناع قطع بقر ينقل لعل المأمور أم ساند هذا القائل بحسن الشعر بعدم تسليمه
فلا يرجع اه (قوله والله لو شرط الخ) عطف على قوله انما كان الخ (قوله هذا في حديث) أي قول المتن
والا فللمكثري الخيار في خلل حديث بعد العقد (قوله اما ما قرأنا) أي خلل يقارن العقد (قوله وان علم اه)
أي الإصلاح (قوله وحل ما ذكر) أي عدم الاتم في ترك العمارة أي مئة ترك تسليم المفتاح ابتداء أو
دواما صغر المتن (نتبيه) يحصل بعدم وجوب العمارة في الطلاق ما لا يوقف فصح على الناظر عمارة
حيث كان غير بيع كما أوصوه في كلفة الوقت وفي معناه التصرف بالإحتياط كولي المصروع عليه بحيث
لو لم يصرفه المستأجر الخ لوقته والمصروع عليه اه (قوله وفي الطلاق) عطف على نفسه والطلاق
(قوله قال القاضي وتفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح مر ويؤيد بواقفه ما ساق في نصب
نحو الجابن ثبوت الخيار والانتفاع في كل مدة مضت من الغصبوان لم يفسخ في التنظير في كلام
القاضي وتخصيص صفة الجهول المذكورة نظر (قوله ان نقص المنفعة الخ) كذا المتن شرح مر (قوله
بين الغنى الخ) معمول قول المتن الخيار وقوله ومن ثم زال أي الخيار وقوله زواه أي التضرر ش (قوله ما لم
يتولد منه نقص) والافتقار (فرع) هل يصح اجارة لا يلب لها فيه نظرو قد ينصه الضمان أن يمكن الانتفاع
بها بلا باب كل أمكن التسليم من الخيار وعلى الصمت هل ثبت الخيار الجاهل كان زواها قبل من سدد بها ثم

عن غيره وفي الوقف فقب
العقار لكن لان حيث
الايارة ويلزم المخرج
انتراع العين من غصبها ووقع
نحو حرق وذهب منها
أراد دوا المايارة ولا تخبر
المستأجر ولو قدر عليه
المستأجر من غير خطار زمة
كلود يجر ويزن حشمتها
كلود يجر ويزن حشمتها
الترع من الغصب المتوقف
على خصوص بل لا يجوز
كلود يجر لما لا يخاف من
وان سمعت الحقوى عليهما
لكون العين بينهما كما
يأتي أو تل العادى (وكسح
النج) أى كسسه (عن
السطح) الذى لا يتغير به
السكن كالجسوت (على
المؤجر) بالعينى السابق
(وتنقل فخرصة القار)
وسطحها التى يتغير به
سكنها كما يحتمل الزفة
(عن نيل) وان كثر (وكسسه)
حسبى فى دوا المايارة
ما يسقط من نحو قسوطها
ومثلها ماد الحما وغسره
(على المكترى) يعنى أنه
لا يلزمه المكبرى لتوقف كمال
انقضاء أسسه على النيل
ولان الكساسة من فعله
والتراب الحاصل بالراج
لا يلزم واحد منهما فقه وبعد
انقضاء المدة بغير المكبرى
على نقل الكساسة بل وفى
أنها من أضرب بالسوق
كلها ظاهر

بكر فسكون الحلال والمراد به هنا المالك اه عش (قوله وفى الوقف) عطف على من غيره (قوله لكن
لان حيث الاجارة) أى بل من حيث رعاية المصلحة لقصد المولى عليه اه عش (قوله ويلزم المخرج
الخ) حيث قدر على تسليمها ابتداء أو دوا اه غايه عبارة للمنفى ولا يلزم المخرج ان يدفع عن العين المؤجرة
الخريق والنهب وغيرهما وانما عليه تسلم العين ورد الاجزاء ان تعذر الاستيفاء او اسقطت المصارى متاع
المستأجر بل يلزم المخرج حشمتها ولا يخرج تخلفه كما أفق به الفرائى ولو غصب العين المؤجرة وقدر المالك على
انتراعها لمه كما يحتمل فى الرفعة هنا ولكن اعترض بان ما سمعته هنا فلهذا قاله آخر الباب من أنه لا يلزمه أن
يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما كما مر وأجيب بان ما هنا قاله فيما بعد التسليم أو فيما لا يقدر على انتراعه
الأكساسة وما هنا بخلافه فلهذا لم يذكره من تمام التسليم أو لعدم الكساسة وهذا هو المقتضى وان قال بعض
المؤخرين ان الاوجه عدم الزوم فى الحالتين اه ويعنى البعض شمع الاسلام فى شرحى الرضا والجمعة ولو انقضا
الحقوق الشارح والنهاية (قوله ولو قدر الخ) أى اذا كان بعد التسليم مر اه سم (قوله عليه) أى على دفع نحو
الخريق اه وشدى (قوله ضمن) أى العين بفتحها وقتها الغصب يكون للمالك حتى لو زالت اليد الغاصب
عنها ورجعت اليه لا استردها المستأجر اه عش (قوله وأنه لا يكفى النزاع الخ) أى لانه ليس له انقصومة
لانه غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للمنفعة فلهذا خصه مر اه سم (قوله المتوقف
الخ) نعم النزاع عبارة النهاية بان سهل عليه كلود يجر كماله مصرح به فى كلامهم اه قال عش قوله وان سهل
الخ يتأمل فذا سم قوله أو لا فان قدر على تسليم المستأجر من غير خطار زمة اللهم الا أن يقال ان عدم الزوم اذا قدر
القيمة للملكة والخزير قبل غرمها فلا تنافي اه أقول الذى يقدره صانع الشارع ان زوم النزاع انما هو
اذا سلم من الخطر ولم يتوقف على النزاع الى القاضى بعينه فيما اذا وجد أحدهما قول المتن (وكسح النيل) عن
السطح الخ) أى فى دوا المايارة كعمارة المار وان تركه وحده به عيب ثبت للمكبرى الخ ارجاه مره
(قوله كالخيل) أى العقد أى وكلوا كمن السطح لمرقه اه عش (قوله أى كسسه) الى قوله وبجمله فى النهاية
والغنى الاقوله بل على (قوله بالمعنى السابق) أى انه يتعين دفع الخيار عش وكرى عبارة الرشيدى
أى ان ارضاء الاجارة اه وما علموا واحد قول المتن (عوض القار) وهى بفتح عين لا ينفذ فى سبب
و يمنع مستأجر دار السكنى من طرد القربا والوادق أسهل حاط المار ومن زوط الما بفتحها الا ان اعتمد
وبطاعتها فانه لا يمنع معنى و روض مع شرحه قول المتن (وكساسة) بضم الكاف (قوله يعنى أنه) أى
لا يعنى أنه يلزم المكبرى فله اه شرحه أى لما بين من التفصيل (قوله لتوقف كمال انقضاء الخ)
تعليل للمتن (قوله على النيل) كذا فى أصله فكان المراد على كسح النيل وعبارة النهاية على رفع النيل اه
سبب عمر (قوله لا يلزم واحد منهما فقه) لافى المدقولا بعدها طاهر وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فعل فيه
من المكبرى والمكبرى متمكن من زواله ولو انتفع بها سهل الغراب من الحكامة أو عما هـ به راجع لا قرب
تدقيق المكبرى لان الاصل برافعة اه عش (قوله بغير المكبرى على نقل الكساسة) أى والمراد
استصحابا اعتضا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فتراجع المسئلة (قوله ويلزم المخرج الخ) أى
قبل التسليم لو جوب التسليم عليهم اه (قوله انتراع العين من غصبها الخ) كذا فى الروض أوائل الباب كذا فى
ويشدد بقدره المالك على انتراع قال فى شرحه كما سمعته أى لزوم الانتراع فى الروضة هنا واعتراض بان ما سمعته
يخالف ما فى آخر الباب من أنه لا يلزمه ان يدفع عنها الحريق والنهب وغيرهما وأجيب بان ما هنا قاله فيما بعد
التسليم أو فيما لا يقدر على انتراعه الا بكساسة وما هنا بخلافه فلهذا لم يذكره من تمام التسليم أو لعدم الكساسة
هذا والا وجه عدم الزوم وهو ما نقله المالك من الأكثرين ومقابلته عن بعض المحققين اه (قوله ولو قدر
عليه المستأجر) أى اذا كان بعد التسليم مر (قوله وأنه لا يكفى النزاع الخ) أى لانه ليس له انقصومة
غير مالك ولا وكيل المالك وهذا بالنسبة للعين أما بالنسبة للمنفعة فلهذا خصه مر (قوله المتوقف)
نعم (قوله كساسة) بضم الكاف (قوله كساسة) أى والمراد

وعليه بالمتن السابق تنقية بالوعرش (١٦٦) مما حصل فيهما بفعله ولا يجبر على تنقيتهما بعد المدة وفارقا الكساة بانهما نشأا على العتمة

أخذنا مما مر وخرج بالكساة النبل اه تم عبارة المتن والاشي أجبر على نقل الكساة دون النبل ولو كان التراب أو الرماد أو النبل الخفيف موجودا عند العقد فالتى يظهر أن الزاد على المؤخر فيه يحصل التسليم التام وقيل رماد الحمار وغيره في الانهما من وطبيعة المستأجر في أحد وجوهين يظهر ترجيح نبلان الرقعة اه (قوله عليه) أى المكترى قبل انقضاء المدة اه عرش (قوله بالمتن السابق) أى قب قول المتن على المكترى (قوله تنقية بالوعرش) أى يستق الحمار روض بمعنى (قوله وحش) بفتح الحاء وضه أى السنداس اه شرح روض (قوله ولا يجبر) أى المكترى (قوله وفارقا) أى بالوقوف على الحش في أن المكترى لا يجبر على تنقيتهما بعد المدة (قوله بانهما) أى مافى بالوقوف على الحش و(قوله فها) أى الكساة و(قوله فارعين) أى على وجه يتأتى معاملة الانتفاع فلا يضر اشتغالهما بما لا يمنع المقصود منهما فلو سلمهما مشغولين بما لا يمنع المقصود من انتفاعهما المستأجران لا يمكن الانتفاع بهما فالأقرب أنه يحجب الزرع من على المؤخر لا يمنع الانتفاع بما حصل كما كن موجودا قبل ولو اختلفت الآلة لاهو علمه فالأقرب في ذلك الرجوع إلى القرآن فإذا كان الأجر منه شهرا مثلا صدق المستأجر والصدق المؤخر ولو تعدد الحش هل يلزمه تفرغ الجمع أم تفرغ ما يتفرغ به ففقا والظاهر الثاني وعليه فلو كن ما زاد تشوش وانحسره على الساكن وأولاده فالأقرب أنه ان كان عالما بذلك فلا يخاره ولا يثبت له الخيار ولو استخفى الثوب المؤخر وجرأه غشله هل على المستأجر والمؤخر الأقرب أن ياتى قسمافى الحش فلا يجبر على المستأجر غشله لأقبل فراغ المدة ولا يبعد هالاه من روى عادففى الاستعمال اه عرش (قوله ولا يخبر المستأجر) ولوم عليه بامتناعهما ويقارن ما مر من عدم خياره العيبا المتعاربان استعماله منعة السكنى تتوقف على تفرغ بقضائف تنقية الكساة فهو هالاه يمكن من الانتفاع مع وجوده اه نهاية (قوله ويحتمل الفرق) مرأ نغاض النهاية اعتماده (قوله بضافة المؤنة) يتأمل اه سم (قوله عينا) أى قول المتن ونظر المحمول فى النهاية (قوله عند الاطلاق) سبقي تحذره قبل وعلى المكترى يحمل (قوله وهو العموما كالسرج الخ) نفسه بده باعتبار اللغة وسبقي تفسيره بالمتن المرادها اه وشدي عبارة عرش المتبادر من هذه العبارة أن الكافى مختص بالحمار كأن السرج مختص بالفرس والقبت مختص بالبعير ولا يفهم من هذه بيان حقيقة قوله وقسمه غير واحد الخ بيان لما أجله من قال هو الحمار الخ وإذا كان كذلك لا يظهر معنى قوله ولعله مشترك اه عبارة الفرق لا كافى بكسر الهمزة وضما يقال أبرذعتوا فوقها وأباحتها وتفسيره الأخيران يناسبان جمع الشقين وينسبوه بين البرذعة اه (قوله ماتحت البرذعة) وهو المعنى الآن ما يعرفه لاهى له طعنا عليه اه قول المتن (وربذعة) عبارة شرحى الروض والبهجة وهى ما عشى ويغسل كروب عليه للسكن فسرهما الجوهري بالحلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله كالشارف) اسم كلب اه عرش (قوله وقال) أى الصحاح الجوهري بالحلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله وحى) أى البرذعة (قوله بل حلس غلظ الخ) هذا واقف لما مر من شرح الروض والبهجة أنفا (قوله عتلة وفالما) عبارة الفرو بفتح الفاء والفتحة والهاء سمى به لمخارجه فخر الداء بما كان الغناء وهو فرجها اه قول المتن (وخطام) وعلمه أيضا نال احتيج اليه اه عرش (قوله وبه يندفع بحث الزكشى الخ) يحمل نامل لان مراد الزكشى أنه لو اضطرب للعرف يحمل بسبب البيان وهذا واضح لا غير اه سم ولا منصف لكانهم كائظهم بالتأمل لان اثبات اطراف العرف في عموم الامكنة مشكل

أخذنا مما مر وخرج بالكساة النبل (قوله ولا يجبر على تنقيتهما بعد المدة الخ) اعتمده مر (قوله ويلزم للمؤخر تنقيتهما عند العقد الخ) فى شرح الروض قال أى ان الرضعتوا كان التراب أو الرماد أو النبل الخفيف موجودا عند العقد فالتى يظهر أن الزاد على المؤخر فيه يحصل التسليم التام اه (قوله ويحتمل الفرق) اعتمده مر (قوله بضافة المؤنة) يتأمل (قوله عند الاطلاق) ياتى تحذره (قوله فى المتن و ربذعة) قال فى شرح الروض وهى ما عشى ويغسل كروب عليه لكن فسر الجوهري بالحلس الذى يلقى تحت الرحل اه (قوله وبه يندفع بحث الزكشى الخ) يتأمل ولكن وجب الانتفاع ان كلامهم على تحقيق اطراف العرف

بخلها وبأن العرف فيها روضها أو لا فالاغلا فيها ويلزم المؤخر تنقيتهما عند العقد بان يسلمهما فارعين والاختيار المستأجر ويجهلان لم يعلم به أخذنا مما مر ويحتمل الفرق بضافة المؤنة واعتداد السابعة هنالاه وان أجردا بركوب عينا أو نفة (نقل المؤخر) عند الاطلاق (ا كافى) بكسر أوله وضه وهو الحمار كالسرج للفرس وكالقبت للبعير وقسمه غير واحد بالبرذعة ولعله مشتركا فى اغلب انه يطلق فى بلادنا على موضع فوق البرذعة ويشد عليه بالحزام اه والمراد هنا ماتحت البرذعة (وربذعة) بفتح أوله ثم ذال مقسمة أو هسهله وهى الحلس الذى تحت الرحل كذا فى الصحاح فى موضع كالمشارف وقال فى حلس الحلس البعير وهو كساة رقيق يكون تحت البرذعة وهى الآت ليست واحدا من هذين بل حلس غلظ محشوق ليس بمشوى آخر غالبا (وحزام) وهو ما يشد به الكافى (وشرف) بمثابة رفاة مفتوحة وهو ما يجعل تحت ذنب البابة (ورن) يضم أوله وتختف الزاه حلقة تجعل فى أنف البعير (ونظام) بكسر أوله خطا يشد البرقة تشد طرف المقود بكسر الميم لتوقف التمكن لادنه عليها مع اطراف العرف به كالمؤخر وبه يندفع بحث الزكشى ان غلظ ذاك ان طرف العرف به والواجب وبفرض

البيان كما مر في نحو الحديث
أما إذا شرط أنه لا شيء عليه
من ذلك فلا يلزمه (وعلى
المكتري يحمل ومطله) أي
ما ينظر به على المحمل
(ووطه) وهو ما يشرى في
المحمل ليطس عليه
(وغطاه) بكسر أولهما
(وتوايعهما) كحل يشده
الحمل على البعير أو أحد
الحملين إلى أن يخرن ذلك
براد كالحال الانتفاع فسلم
يستحق بالإجارة ونقل
المالودى عن اتفاقهم
أن الحمل الأول على الجاهل
لأنه من آفة التمكن وهو
محمية لأنه كالحزام وفارق
الثاني بأن الثاني لا صلاح
مجان المكتري والأصح في
الشرح لغير المستأجر
عند الإطلاق (اتباع
العرف) فطعا لا نزاع هذا
أن اطرد بحمل العتدولا
وجب البيان اتفاقا مرامرولى
اطرد العرف بخلاف ما
نصوا عليه فهل يعمل به
يظهر من أن لا اصطلاح
الخاص هل يرفع الاصطلاح
العام وفضية كلامهم في
مواضع الرفع وفي أخرى
عدمه والذي فيه عند الأول
لأن العرف هنا مختلف
باختلاف الحال كثيرا وهو
استقل بالحكم فوجب
إناطته به مطلقا وبفارق
بينه وبين ما مر في المسافة
وبأن في الأحاديث (وطرف
المحمل على المؤجر في اجارة
الذمة لا التزام النقل (وعلى المكتري في اجارة العيين)

و يقرض تبسوته فأنابت استمراره على المزاومة متعذر بلا شك سيدعروسم (قوله) أما إذا شرط (الخ)
عبارة الغنسى تنسبها لقب هذه الأمور وعند إطلاق العقد في اجارة العيين أو القيمة كوجوب أن شرط
ما ذكر على المؤجر أو المستأجر أو شرط عدم ذلك كأمر تلك هذه الجاهل باعتبار ما يلزم ولا كاف ولا شيء بهما
اتباع الشرط اه وفي الأتي ما وافقوا أثره سم قول المتن (وعلى المكتري بحمل الخ) شامل للعين
والذمة سم ورشد يشرح الرض وتقدم أن المؤجر لا يلزم بحمل المحمل وغطاه لا يشرط في العقد
قول المتن (ومطله) بكسر الميم (قوله) أي ما ينظر به (الخ) كأنه إرادة الإجراء التي تجعل على المحمل لتصر بهم
في الخ باتم سائر حقتن مسي المحمل وانما يترهم هاتين المظاهير لغطاء فعمل هذا يكون لغطاء ما موضع عليها
من ثياب ونحوه فلتأمل وليجرو اه سيدعروسم (قوله) بكسر أولهما أي عودين قول المتن (وتوايعهما) ومن
ذلك الآية التي تساق به البائة اه عش (قوله) أو أحد الحملين إلى الأخر) وهما على البعير والأرض
مغنى وشرح الرض (قوله) ونقل الماوردى عن اتفاقهم (الخ) واعتمد الغنسى وشرح المنهج والرض
والهبة أن الحمل الأول كالشأن على المكتري (قوله) على الجاهل) ضعف اه عش (قوله) وهو متجه
أي من حيث المعنى والأما المعتد أنه على المكتري مع عش (قوله) على المستأجر) نعمت لغير (قوله) ظاهر (ما)
أي قبل الفصل (قوله) بخلاف ما تصور (الخ) أي لا صاحب (قوله) فصل يعمل به) أي بالعرف عبارة النهاية
عمل به فبما يظهر ينسب على أن الاصطلاح الخاص روم الاصطلاح العام كما قضاه كلامهم (قوله) وقضية
كلامهم مبتدأ وخبره الرفع (قوله) معطال (أي أنصوا على خلافه) ولا (قوله) لا التزام) إلى قول المتن ورفع
الحمل إلى النهاية وكذا في الغنى الآية ويجب إلى المتن (قوله) اذ ليس عليه) أي المؤجر (قوله) وحفظ البائة

وقد يضارب (قوله) أما إذا شرط (الخ) بحظر عند الإطلاق وفي الرض وشرحتان أكثر البائة عربا كان
قال أكثر ثبت من هذه البائة العار به فعمل فلا شيء علمين الآلات اه (قوله) في المتن وعلى المكتري يحمل
(الخ) شامل للعين والذمة بدليل نعم المقسم ويخصص مما هناع قول فيه ما قبل الفصل السابق وكذا الحكم
فيما يركب علمين يحمل وغيره أن كأنه ما زاد كمن المحمل وغيره على المكتري وهو ما ذكره هاتان كان
معهما فلا يمين معرفته وهو ما ذكره هناك والآن يتضح امر فتور كنه المؤجر على ما يليق بدانته كذا
الشارح هناك وبغاية الرض وشرحتان قال أن كبحر دأى ليس معما يركب عليه حمله المؤجر على
ما يليق بدانته من سرح أو كاف ونحوه وجب لصحة العقد وقيل بالخ اه وقضية قوله على ما يليق
بدا يتعذر اعتبار حال الركوب ما يليق به فلتأمل (قوله) ونقل الماوردى (الخ) كذا شرح مر (قوله)
المستأجر) نعمت لغير (قوله) هذا أن اطرد) أي عرف ش (قوله) والذي يتجه هنا الأول) عتمده
مر (قوله) في المتن وطرف المحمل على المؤجر في اجارة الذمة (الخ) كذا في الرض قال في شرحه أنها إذا
وردت على العين فليس عليه الاستيعاب البائة بما يحتاج إلى البقاء علم من يرد عتورها أو في العتد التزم
النقل فليس عليه إجابته والعاد مودعة فان اضطربت العاد اشتراط لصحة العقد البيان اه وفي الرض قبل
هذا أيضا فصل لا بد في العمل أي في الجاهل البائة اجارة عين أو ذمة كذا في شرحه من يرد ذمة المحمل أي أن
لم يكن في ظرفه وأما حقه باليد أي أن كان فسخا غلب قدره بكي أو وزن أو وزن أو وزن بشرط فيه
ذكر الجنس ثم قال ما تقرر بل ما شئت كما ينبغي شرحه وصح وحسب الطرف إلى أن قال فان قاله ما تقرر بل
خطأ أي أو ذمة فقير حطفت بحسب الطرف بشرطه معرفته أن كان يختلف اه ولا يخفى أن ذمة تقرر
الشارح أولا لا يلزم عين أو ذمة والسكوت عن ذلك في هذه الفقر ووع المرتبة اه ذلك لأنه لا فرق فيها بين اجارة
العين والذمة لأن المفهوم من قوله بشرطه معرفته أن كان فسخا غلب قدره بكي أو وزن أو وزن أو وزن بشرط فيه
وحيث يلزم أنه على المكتري في هذه الصور حتى في اجارة الذمة وهذا الصفا ما تقرر من الرض أو لا إلا أن
يحمل هذا على اجارة العين على خلاف السابق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فلتأمل (قوله) اذ ليس
عليه) أي على المؤجر ش (قوله) وحفظ البائة على صاحبها) حفظ مبتدأ أهلى صاحبها (قوله)
الذمة لا التزام النقل (وعلى المكتري في اجارة العيين)

لسافر عليها وحده فيلزمه حفظها مسانعة لها لانه كوديع (وعلى الوجه في اجارة الوجر في اجارة البنتانطروج مع البنتان) بنفسه أو نائبه (لتهددها) عليه ايضا (اعانة الركاب في ركوبه وقوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة خبز البعير لتقوم امرأة ومنه فمطلة الركوبون كان قويا بعد العقد قرب نحو الجمار من مرقع لسهول ركوبه وبنته لا يأتى قهله عليها كطهر وملا فرض لأصوأ كلو ينظر فراغها ولا يلزمه مسانعة تحضيف ولا قصر ولا جمع وليس له الطول على قدر الحاسة أي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فان طولها لمكري انفسه قاله الماوردي في التوم عليها وقت العادة دون غيره لان النائم يشغل ولا يلزمه النزول عنها للراحة بل للعقبة ان كان ذكرا قويا ليس له وجهة ظاهرة بحيث يغل المشي بمرأته عادة ويجب الاصال الى أول البلد المكري البها لاني مسكنه (و) عليه ايضا (رفع الحمل) بكسر الحاء أي المحمول وأما مقترحاتها فهو نحو حمل البنان والتخبر من كل متصل (وحمل وشدا الحمل) وحله وشدا الحملين الى الاسترحا بالارض وأبو دليل وخضير وسائق وقائد وحفظ متاع في المنزل

مبتدا وخبره على صاحبها قول المتن (وعلى الزوج في اجارة العقبه) ومنه ما يقع في عصر زمان قوله وأصلني للعمل الغلاف بكذا غاية شأنه ان اشتمل ذلك على صفة محضته من فيها المعنى والأمر المائل اه عش قول المتن (واعانة الركاب الخ) فلو قصر فيما يفعل مع الركاب فادى ذلك الى تلفه أو تلف شيء من نفسه فهل ضمن أولاديه نظر والأقرب العثمان اه عش (قوله والعرف الخ) صلف على الحاجة عبارة ثانية وتراعى العادة في كيفية الاعانة الخ اه (قوله فيبيع البعير لتقوم امرأة وضعيف) بمنز أو هم أو من مقرط ونحوها ولا يلزمه ان يبيع القوي كما قال الماوردي فان كان على البعير ما يتعلق به لركوبه يعلق به ويركب ولا يشك الجالدين أصابعه ليرقى عليها ويركباه معنى وكذا في البعير عن سلطان (قوله وان كان قويا الخ) يظهره أنه لا خيار للمكري ويقرق بين هذا وما تقدم في المريض من أنه لا يلزمه حمله مريضاً به يسي بنفسه عيشه عادة اه عش (قوله لا نحوأ كل) أي كالشرب والنافة اه (قوله ولا يلزمه) أي المكري (قوله ولا قصر الخ) عطف على ما قبله (قوله وليس له الطول) ولو كان عادته ذلك اه معنى (قوله من تعلق بنفسه) يظهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس ينبغي أن يقال ان لم يعمل المكري بحاله وقت الاجارة ثبت له الخيار اه عش (قوله بل للعقبه) أي المعتاد فيها النزول عبارة أخرى مع شرب والغرور وعلى القوي النزول ان اعتدى في العقاب له مية لا لراحة الدابة فلا يلزم فيها ان لم يعتد ولا في غيرها وان اعتد لا على الضعيف والمرأة وذوى النصب الا بالشرط للنزول ولعلمه فلا يعتد فيما ذكر بل يعتمد الشرط اه (قوله ان كان ذكرا) خرج به المرأة فلا يلزمه ذلك وان قدرت على المشي لما في من عدم السرتلها اه عش عبارة أخرى ولا يجب النزول على المرأة المرض والشيخ العاجز قال له - نحو ينبغي أن يلق بهم من له وجهة ظاهرة وشهرة مثل الخ اه (قوله ويجب الاصال الخ) عبارة انما به وعليه يصاه الى أول البلد المكري البها من غير انما لم يكن سور والا فالى السور ودون مسكنه قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا تقارب أطواره فيوصله الى منزله ولو استأجره لجل طلب الدارة وأطلق لم يلزمه اطلاعه على السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والبلد حتى أو تقصد الاجارة قولان أحصهما أولهما ولو ذهب مستأجر الدابة بها الطريق آمن أي في الواقع حدث خوف فرجع بها ضمن أو مكث هناك ينتظر الأمن لم تحسب عليه ماله وحكم الوديع في حفظها وان قارت الخوف المعتد فرجع فيه أي الخوف لم يضمن ان عرفه فالحجج وروان ظن أي المؤجر الا من فوجه ان أحصاه عدم تضمينه أي المستأجر اه وفي الر وضو شرحه قال الرشدي قوله مرد ولو ذهب مستأجر الدابة باق هذه عبارة العباب بأحرف وصورة الأتوار ولو كان الطريق آمنا والاجارة للذهاب والياب فذهبتم حدث الخوف لم يرجع الى ان يعلى ولا يحسب زمن المكث فان رجع وسملت البانتين ذلك الخوف ولكنها أصابها أفة أخرى ضمن لان من صار متعبا لم يشوق العثمان عليه على أن يكون من تلك الجهة انتهت اه (قوله الى أول البلد) هذا اذا كانت الاجارة لركوب فقط اه رشدي (قوله لاني مسكنه) هل الامر كذلك وان اطر الدار عرف بارادة مسكن المكري اه سيدع صبرة عش وظاهر ان محل ذلك عند الاطلاق أو لنصه على الاصال الى منزله فيصحب عليه لان من جله ما سئل حله وينبغي أن مثل النص ما لى حوت العادة يا يصل المكري الى مسكنه اه أي يملك مستأجر المنزل (ورفع الحمل) أي على ظهر الدابة (وحلة) أي عن ظهره اه معنى (قوله وشدا أحد الحملين) أي قوله وظاهر عبارة في النهاية والغنى (قوله وشدا أحد الخ) (قوله وأبو دليل الخ) هما عطفان على رفع الحمل (قوله وحفظ متاع في المنزل) ويجب الاصال الى أول البلد المكري البها) عبارة أخرى رض الى العمران قال في شرحه ان لم يكن سور ولا أصله الى السور وقوله لاني مسكنه قال في شرح الروض قال الماوردي الا ان كان البلد صغيرا تقارب أطواره فيوصله الى المنزل أشهر مرد (قوله وحفظ متاع في المنزل) أتصع في الر وض يجعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الشارع لانه اذا استأجره عند ما دية في الفة ليعمل فقد أزمه الحمل فليأتمل وأقترع الركاب (قوله في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتقييد بالمنزل والمنزل يخرج حال

أصح في الرض يجعل هذا في التزام الحمل فقال وعلى في التزام الحمل الخ وهو لا ينافي كلام الشارح لأنه إذا استأجر منعدا بقوله أنه متعلق فقد أنزل به الحمل فليتنازل وانظر متاع الراكب اه سم **(قوله في التزل)** عبارة الرض في المنازل والتسديد بانزول المنازل فخرج حال السير فليراجع سم على حج أقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخضيرا اه عش أقول وكذا علم من قوله في المنزل بالادلى **(قوله وكذا نحو دواخ)** عبارة الغنى والذلو والرضا في الاستئجار للاستقامة كالغرف فيلزم وجوبه في كل موضع شرع حرمه وجوه الحصول وآلة الاستقامة في اجرة العينة على الوجه اه قول المنز **(في اجرة العينة)** لا كروية أو حمل اه معنى **(قوله)** منها عبارة ما عسى من الانتفاع بالآلة اه **(قوله اراد)** أى التمكين **(بالقبضة)** وليس المراد أن قبضها بالقبضة لثلاثتها فيقبض المبيع فيقبض كذا الرافعي هناك أنه يشترط في قبض الغالبية فتقضى بها وتوفاها زاد النووي ولا يكتفى بركوبها اه معنى زاد النهاية وتستقر الاجرة في المصنفون في القساسة في العقار والوضع بين يدى المستأجر واستأجر من قبض إلى انقضاء طاعة اه **(قوله وظهر عبارته أن يجرد التمكن كفايخ)** ان اراد تمكين يفتق مع قبض الشئ كقبض المبيع فليس بخلاف ما إذا لم يفتق معه ذلك بان يمكنه لاعلى وجهه يعبه قبضا كان ويجوز بالدائن في قبضها ولم يضعه بين يديه وهذا هو الواقع لمطوف ومفهوم قول المصنف الآتي في قبض المكترى بالآلة بفواكس هل حتى مضى مدة الاجرة استقرت الاجرة وان لم يفتق الخ عبارة تشرح مر ولا تستقر الاجرة في تمكين حيث مضت مدة الاجرة وكانت المنفعة مقدرة بوقت أو مدة إمكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضعه عليها كالقضاء تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى العينة كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر انتهى اه سم وما نقله عن شرح مر ليس في نقصان منه لاهنا ولا في ما يلقى لكن ما ذكره ناضا نقاد يعبه نقاده وكذا قد يشير قول الشارح الآتي فيلما تزوره فيه وفيما يلقى الخ إلى أن مراده بالتمكين هذه الاحتمال الاول أى تمكين يفتق مع قبض الشئ فلا تخالف **(قوله ولا ينافيه)** أى قوله وان لم يضع الخ **(قوله ذلك)** أى استقرار الاجرة بما ذكره **(قوله بقوله سم)** متعلق بالتعليل و**(قوله تلف الخ)** بقول القول و**(قوله لا يقر رده)** متعلق بقوله لا ينافيه **(قوله ذه)** أى المبيع و**(قوله فما يلقى)** أى شرح ويقتضى قبض المكترى بالآلة اولها الخ **(قوله رده)** إلى المنز في النهاية والغنى **(قوله رده)** أى المستأجر في اجرة العينة و**(قوله رده)** أى القبض اه عش **(قوله المستأجر)** نعمت المحل و**(قوله رده)** أى الوصول إلى ذلك المحل **(قوله سلمه)** ولا ردها منه بالآلة المالك اه معنى **(قوله ولا ردها)** أى وان لم يلق به الشئ و**(قوله الان كانت جوما)** أى يعسر سوفيهان غير كروية كجها جندلا أو جوه عليه اه عش **(قوله ان يلقى)** أى شرح يجوز ابداله في الاصح **(قوله فان فقد)** أى من يلقى **(قوله استصحابا)** أى حيث يذهب اه معنى **(قوله بالنسبة)**

السير فليراجع **(قوله في التزل)** وليس عليه في اجرة العينة الا التظليل الخ عبارة تشرح الرض لانهم اذا ورن على العينة فليس عليه الا تسليم الآلة بما يحتاج اليه في عملها من رخصتونها اه **(قوله وظهر عبارته)** ان يجرد التمكين كفايخ ان اراد تمكين يفتق مع قبض الشئ كقبض المبيع فاستقرار الاجرة في قبض كرسلم بخلاف ما إذا يفتق مع قبض كذا بان يمكنه لاعلى وجهه يعبه قبضا في البيع بان وجد يجرد الدائن في قبضه لم يضعه بين يديه وهذا هو الواقع لمطوف ومفهوم قول المصنف الآتي في قبض المكترى بالآلة والذلو واسكس هل حتى مضت مدة الاجرة استقرت الاجرة وان لم يفتق وكذا لو أكرى دابة لركوبها في موضع وقبضها ومضت مدة ما كان السير بالآلة اه وزاد الشارح هناك أن قبضها مستتاع منه بعد عرضها عليه موسا في سم ما يتعلق به **(قوله وظهر عبارته ان يجرد التمكين كفايخ قوله ولا ينافيه تعليلهم الخ)** عبارة تشرح مر ولا تستقر الاجرة في تمكين حيث مضت مدة الاجرة وكانت المنفعة مقدرة بوقت أو مدة إمكان استيفاء المنفعة وكانت مقدرة بعمل ولم يضعه عليها كانت شاء تعليلهم المذكور بل لا بد من قبض المكترى العينة كالقبض السابق في البيع وهو ظاهر اه **(قوله رده قبله)** اجرة هان الزجر الخ

وكذا يجرد وروشه ان

استبحر لا يستحقه لا تقضاه

العرف ذلك كله (وليس

عليه في اجرة العينة الا

القبضة بين المصنفين

والدابة فلا يلزم من

مراته لم يلمس سوى التمكين

منها المراد بالقبضة وظهر

بصلوه ان يجرد التمكين

كاف في استقرار الاجرة

بعض مدة الاجرة ان قلوت

المنفعة بوقت وبعض مدة

امكان الاستيفاء ان قدوت

يعمل وان لم يضعه عليها

ولا ينافيه تعليلهم ذلك

بقوله تلف المنفعة نعمت

بده كالمبيع اذا تلفت نعمت

بما اشترى في المثل رده فيه

وفيما يلقى من رخصه عليه

كقضه وله قبله اجراها

من المؤجر كاصح في الرض

هنا لا من غيره واذا واصل

الحمل العينة المستأجره سلمها

ان يلقى فان فقد استصحابا

ولا ردها الا اذا كانت جوما

مكروية (وتفسخ اجرة

العينة) بالنسبة للمستقبل

كلماته يذكرها الضرورة القسم (تلف العابه) مثلا المستاجر ولا تبدل الفوات المقرود عليهم فارق ابدال الهاء اجازة فتمت ولو كان تلفها أثناء الطريق استحق مالكمها القسط (١٧٠) من الاجرة بخلاف مال تلف العين المستاجر عليها أثناء الطريق أخذ من

قوله ما ولو استرق الثوب بعد خياطة بعضه بمضرة المالك أو في ملكه استحق القسط ولو وقع العمل مسلما ولو كثر ما غسل حرة فانكسرت في الطريق لأشئ به والفرق أن الخياطة تظهر على الثوب نفع العمل مسلما انظر أثره على الفصل والحل لا يظهر أثره على البقرة اه قال بعضهم وبما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وتظهر أثره على المحلول ولو أوفاه المؤجر من الاجرة ثم تقايلا له - قدم يرجع المكسرى عليه بنسبة ولو أوفر بعد دفع الاجرة لانه لا يلقه على المؤجر ثم بان فساد الاجارة رجوعه لانه انما أقرت بناء على الظاهر من جهة العقد (ويثبت الخيار) على التراضي على القول للعقد لان الضرر يتحدد بمرور الزمان (بعدها) المتأخر اذ اجعله والحادث لتضرر وهو ما أقرق النفعة نازا بما يظهر به تفاوت أجرهما كقولها ته - فأرد تغلف من الغائفة لاخسونه مشها كخبره لکن صواب الزر كشي قول ابن الرقعة انه كصغر به ظهرها صيب ولتخالف لقولهم

القول به واختار السبكي في النهاية قال بعضهم وقوله ولو أوفى ما ولو أوفر (قوله كلياتي) أي في فصل لا يتنفع الجار بغيره (قوله الضرورة القسم) أي فلا يملك رارا (قوله تلفها) أي العابه (قوله بخلاف ما) قلت العبد (الخ) أي فلا شيء له ويظهر انه لا فرق بين أن يكون مالك العبد معهما وان لا يكون وهو لا يتنفع ما استند اليه في قوله أخذ من قولهما الخ لما ذكره بعضهم أن الخياطة تظهر أثرها على الفصل اه ع (قوله أخذ من قولهما الخ) راجع اسئلة تلف المعلن فقط لكن قولهما ولو كثره لم يلجأ إلى الخ وهو المأخذ فقط (قوله وفي ملكه) أي المالك (قوله لا شيء) أي من الاجرة ثم ان قصر حتى تلفت ضمنه ولو لا فلا ومن التقصير ما لم يعلم المكسرى غير الباقين ٣ - مثل ما حله عليها تلف بسبب عجزها ومن ذلك عثارها اه ع (قوله انتهى) أي قول الشيخين قوله ولو أوفى المؤجر من الاجرة (الخ) انظر ما في وجه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه وأقبضها ثم تقايلا سم على جأ قول القاصم الرجوع كالمو وهب المرأة صداها للزوج ثم سمع النكاح اه ع (قوله ولو أوفر) أي المستاجر (قوله بناء على الظاهر) يؤخذ من جواب حادث مثل عنا هو أي شخصاً أقر بان لا بد عليه كذا من الفراهم ثم أدى أنه انما أدى ذلك بناء على ظن جهة العقد القسري بينهما وادى أنه يشتمل على الزا واقام بذلك يستأجر أو اداسقاط الزاد بانه انما يلزمه مثل ما قبضه منه وأقبضته وهو انه يقبل منه ذلك علانية ولا ينافيه اقراره لانه انما بناء على ظاهر الحال من جهة العقد اه ع (قوله على التراضي) أي قوله واختار السبكي في المغنى الاقوله ككونه على لاخسونه وقوله علانية ولو لم يجد (قوله لان الضرر) أي بسبب هذا العيب المحاصل اه رشدي (قوله والحادث) أي لان النفعة المستقبل لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المقرود عليه اه سم (قوله لتضرره) أي بالقائه (قوله وهو) أي العيب هنا (قوله تفاوت الاجرة) أي لا القيمة لان مورد العقد المتفصصة اه مغنى وشرحه وض (قوله لاخسونه تمسبها) والمراد بالخسونة تعالبا كما كان تقول في منقطعات الطريق مثلا ليخالف سمعوا به تظهر اه ع (قوله لكن صواب الزر كشي) (الخ) معتد اه ع (قوله انه) أي كون تمسبها تمسبنا (قوله صيب) صبرنا (قوله ولتخالف) أي لاخسونه بين قول الشيخين هنا بين قول ابن الرقعة والزر كشي (قوله لقولهما الخ) حله لفي التقاليف (قوله وعليه) أي خسونه يقتضى مثلا - سقوط - يحصل الثالث) أي قول ابن الرقعة وان زر كشي أي ويحمل قول الشيخين على ما يقتضى منه السقوط في البيع الخ عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدمه في البيع ع يافتد أجلب الشيخ بان المصدود لم يسجد الخسونة بل خسونه يقتضى منها السقوط اه عبارة المغنى وجمع بين ما هنا وبين ما هناك أي في عيب المبيع بان المراد خسونه لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك اه (قوله واذا علم بالعيب) أي الغارن (قوله بعد الدالة) أي بعد انقضاءها (قوله وجب الخ) أي فأتى الخبر وجب الخ (قوله اوفى أنشأها) عطف على بعد الدالة (قوله وفسخ) عطف على علم المقر بالعطف (قوله وتورد السبكي الخ) عبارة المغنى ويظهر كما قال المغنى وجوبه فيملأه في كل المدة اه (قوله ورجع القسري الخ) معتد اه ع (قوله وفرد السبكي الخ) كذا ش مر

في البيع انه عيبان خشي منها سقوط وعليه يحصل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجبه الارش أو في أنشأه وفسخ بما وجب له ما في وان لم يفسخ ليجب المستقبل وتورد السبكي فيها مضى ورجع القسري وجوبه (ولا ينافي في اجازة الدالة) عيب الباقية المضرة ولا ينافيها (بل يلزمه لا يبال) لانه لا يثبت فيها الا السليم فاذ لم يرض بالمعيب جع لما فيها فان عجز عن الابد التغير المستاجر كما عجزه الاذرى

بما تسلمه أى عن الأجل في اللغة اه معنى (قوله انه) أى المستأجر (قوله ولا يجوز) أى المجرور (قوله) ويقدم الخ) أى المستأجر فيما أو قلس المأجر اه معنى قول المتن (والعلم بالمحول ولو حمل الترخيصا ليعنى في طريقه فباع بعينه في غير وع ابن القطن يحمل على العرف) يعنى أنه يقال هو مثل الزاد اه والاوجه الأول اه معنى (قوله) إذا لم تعرض الخ) فان شرطه حتى أتبع معنى وفيه قول المتن (يدخل الخ) ظاهر وان لم يخف الممان كان قريبا من مقصده ولو قيل بأنه لا يدخل إلا إذا كان محتاجا إليه قبل وصول مقصده يمكن بعدوا وكذا يقال فمألو كل بعضه اه ع (قوله ولا يخفى الخ) عبارة الغنى كسائر المحمولات إذا ماها أو تلفت اه (قوله يخفى الخ) أى لفظ عقد الأجرة (قوله لتأنيده) أى خبر يرجع إلى اللفظ قاله الكردى و يظهر أن الضمير ووجه العلم بالمحول (قوله حل كذا الخ) فاصل لتأنيده (قوله وانما قدموا الخ) ليدل له مقابل الأظهر (قوله حل كذا) أى وما لا لا يصدق عليه حل إلى المحل المعين اه ع (قوله) انما قدموه أى معنى اللفظ اه كوردى (قوله انه لا يدخل الخ) بيان العادى (قوله لعدم الخ) متعلق بقوله انما قدموا الخ (قوله ولم يبدوا الخ) عبارة الغنى يحمل الخلق إذا كان يصدق العلم بالمحل المنزل يستقله يسر المآزل الذى هو في الأصل قطعا اه (قوله يسره) أى على الفراغ أى لا يبدى بمسده فيما يراه صلاوا ووجدوا رائد عليه فقلوا يتخذه (قوله) واذا قلنا لا يدخل الخ) أى بان تعرضا لغير العقد لعدم إيداعه عبارة النهاية وفورط ذلك متعلقا بغيره كقوله السبكي اه ليس المجرور حطالته بنقص قولنا كما اتبنا على شرط ويحتمل أن ذلك العرف لانه لم يصح جعل الجسج في جميع الممر بنى قال وهو الذى يستعمل اه قال ع (قوله) فانظر كقوله السبكي الخ معتمد اه (قوله الذى يحتمل الخ) مبتدا وخبر مانه ذلك والوجه جواب الاستفهام (قوله) وفيما اتفقدوه أنه ليس له ذلك) اعتمدته النهاية كقوله أيضا (قوله انه كالاول) أى ان المقدر كغيره في أن المجرور حطالته المستأجر بالنقص (قوله وخرج) إلى الفصل في النهاية والتمنى الاقوة على نزاع فيه (قوله ما جعل ليومك) أى تلفت كقوله وبعضه في الوصول اه ع (قوله ما تلفت الخ) أى كقوله وبعضه اه معنى (قوله) فيدخل قطعا فلولم يدخل في السائل المذكورة بسط من الأجرة حتى لانه لم يوجد من التكرى منه اه ع (قوله) يفرض الكلام الخ) عطف على بقوله الخ (فصل في بيان غاية المداخ) (قوله) في يدل غاية المدة) أمط المبنى لفظه الغاية ولفظ التقر ببوله هو الاول (قوله إلى الخ) نص للمعذور (قوله) قرا بيا) راجع لغاية (قوله وما ينبع ذلك) أى كيان من يستوفى المنفعة جزوا زائد المستوفى ومستوفى به دون مستوفى من معين وضرب ذلك قول المتن (مد) أى معلومة اه معنى قول المتن (يق فيهما العين الخ) فلو أجروا بعد الاتقي بها لكان السهل يتصل في الزائد فقط سم على حج أقول ان قياسهم وترفق في المستفتوا يشبه في العباب صرح بذلك وعبارة فان زاد على الجائز بطقت في الزائد فقط انتهت عليه فلو اختلف ذلك وقبض على حاله إلى العام المدة القصور في العقد فإلى ناهيها مما لا يلحق في الجميع لان الأطلاق في الزائد انما كان ظنن تبين لحظه اه ع (قوله ولا يتقدر) أى المدة التي يبق فيها العين غالباً (قوله) الا لا توقف فيه) أى لم يأن في القرآن والحديث الصحيح تقدره اه كوردى (قوله) أى في قدر تلك المدة لصار الخ) والمرجع في المدة التي يبق فيها غالباً إلى اهل الاختصاص اه (قوله) فيؤسر القن الخ) أى والمار اه معنى (قوله) (واوسنة) أى على ما يليق بكل منها نهاية ومضى وكان الاول البارح أن يذكر ما ظهر فيه الا بقوله لم الخ (قوله) ان ذلك القدر) أى قوله فيؤسر حوالته عشر سنين الخ (قوله) وانما ذكر وما الخ) عطف على ان ذلك الخ (قوله) من حيث) أى بعد بدو الخ (فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها النفع الخ) (قوله) في المدة منقبة فيهما العين) فلو أجروا بعد الاتقي

ستین اوسنو الارض مائستہ اکثر کذا قالہ الجہور وقولہم علی ما یلیق بکل عقل ہذا ذکر ذلک القدر للتمیز التنبید وان ماذکر وہ
من المدخل محسب جمع من حق عدلہ لاجلہ یلزم علیہ فی القرن مثلاً ذابغ تسعین من قبلہ وحوالین ستمین من خستین ولس کذلک اذا العین
لاتیق هنا السافۃ فضل الہو افعلا

وانما المراد احسبان ماضى من الولادة ثم ان الاجرة فان بلغ المجموع ثلاثين بلز والافلام هذا ظاهر فما قبل الثلاثين والافلام ما كان
لا يعطى من الزكاة مستند الاستئذان (١٧٢) العمر الغالب قد مضى انه هنا كذلك لان ما يغلب فيه بقاء العين قد مضى فان قلت فلم

التسعين (قوله وانما المراد احسبان ماضى الخ) محل نظر بل الذى يظهر استخدام كلامهم فى الزكاة ان
المدار على العمر الغالب له بعد الذى مره عشر سنين لما منع من استحقاقه خمسين سنة والذى عرر بهون
لا يستحقها اكثر من عشرين فما زاد بلغ السنين لم يستأجر الا سنة فلما بلغ سدس عمره وفى البصرى عن القلوبى
والخلى مثله وسدس الشارح عن الشيخ ابى سلمة ما وافقه بل المراد انما ذكره وخالفه المصنف قول الشارح
بل يرجع فيه الخ (قوله ثم هذا) اى المراد المذكور (قوله فقيس الخ) مبتدأ خبره قوله انه هنا كذلك اه
كردى (قوله انه لا يعطى الخ) بيان لما نأتى (قوله حسد) اى بعد العمر الغالب اه كرى (قوله انه هنا
كذلك) اى ان العدل لا يؤجر بعد بلوغ الثلاثين الا سنة كما يصح كون المراد اه فاساق كلامه ولحقه
لكن لا يخفى تعليله بقوله لان ما يغلب الخ كما هو ظاهر (قوله ثم) الخفى فى كلمة (لانه) اى فى الاجرة (قوله
وهنا فى بعض خصوص الخ) فيه ان الغالب بقاء العين الى خمسين بصفاتها المقصودة فلا يشهد ما ذكره فارفا
(قوله وكذا الخ) اى قوله وفى الباب ما بلغ المصروف على فى القرن الخ (قوله فيه) اى اجبار القرن (قوله
باوجهها) اى باوغل المدقة لبطرة الارض (قوله ويحصى ذلك) اى ما فى المتن من جملة الاجرة مودة البقاء
غالبا اه كرى عبارة المصنف (تنبيه) فقهه طلاق الصنف انه لا فرق فى ذلك بين الوقف والوقف والطلاق
وهو المشهور اه (قوله لكن ان وقع على وفق الحاجة الخ) (خرج) وقع السؤال على الاستحواذ او
موقوفه على من يعمده مدة طويلة هل ترى ان جرت باختيارها الى الآن او باعتبار ما قبله بعد المعاملة فيه
نظروا الاقرب انه يفرض بناؤها على الصفة التى يول امرها اليها المعمورة عاقبة متبعا جرت مثلها بمجته وي
دون اجرة مثلها ووسط على الاشهر او السنين بحيث يقبض من آخر كل قسط ما يخصه وانما اعتبر ما لك
الصنفان الغرض من اعتبارها كذلك ان تبنى بالاجرة والمجته ولو اعتبر من آخر مثلها بذلك الحالة التى هى عليها
الآن كان ضاعا عن قولها انما يرغب فيها كذلك باجرة قبله جدا اه عش وفيه موقفة طاهر فان فيما
وجهه اسوية بين حالتى خراب ومعمورة واحدة ولا احسبان احدا يسوقه فانه او جرت ليراجع (قوله
واصلاح الحكم الخ) مبتدأ (قوله احسبان الخ) خبره (قوله احسبان منهم الخ) ويختص اطلاق
الشيخين اقسى الولد وجاهته تعالى ويحمل قول القائل بالنسبة فى ذلك كالذرى على ما اذا غلب على القرن
اندر اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها انها ياتى قال عش قوله مر ويختص اطلاق الشيخين
الحزب من الصنفين اقتضت المصلحة ذلك اه (قوله ويرد) اى ذلك الاصطلاح وكذا الصنف الاربعة
الاشيئة (قوله وانما شتر طنا ذلك) اى الوقوع على وفق الحاجة او المصلحة لعين الوقف (قوله وايضا) فى
الموضعين عائد الى قوله لفساد الزمان الخ وتعليل للاشتراط (قوله فشرطها) اى اجرة الوقف (قوله وتقدم
لها الخ) الواوالة اه كرى (قوله فيها) اى اجرة الوقف بعدة (قوله وسواء ان يبيع) الى المتن فى
الغنى وكذا فى النهاية الا انه عقبه سئل الاقطاع ومنذوا العقب بعائنه على كل منكم انظر ظاهر والاوجه
فيما صحه الاجرة فتميز ادخل السنة فاذا سقط حكمه من الاقطاع الى الاولى بطلت واذا عتق فى الثانية فكذلك
لا سيما وقد تميز الشفاعة من اجرة (قوله سم وعش) كائى وقال الرشيدى قوله مر والاوجه
فيما صحه الاجرة اى سواء كان اقطاع عليك او ارفاق بكائى اه (قوله ولا بطلت فى الزائد) غلط فى
آخرة مده لا يبلغ فيها بالنسبة وان احتمل باوجه بالاستسلام لان الاصل بقاء الصبا اه معنى (قوله لا يؤجر

اعتمدوا العمر الغالب ثم
لانهما قبلت لان الكاذم
فى مطلق البقاء وهما فى بقاء
مخصوص وهو ما أشرف
الى بقوله بصفاتها المقصودة
وقال الشيخ ابو حامد يجوز
فى القرن متون سنة أى هى
منها هو كذا الا فى بعض
التميز اى ما بين
السنين الى السنين اى
الغالب فيهم ذلك رجوز
ان كج فيه ما توفى من
وفى الدابة عشر وثلاثة
ما توفى من الارض
نفسا ثمانية وجرزى
الشامل كالشغل باوجهها
فيها الفواقر عرض بغير
البيع انه لا يجوز التنازل
بها بعد بقاء الدابة اليها
ويجوز ذلك فى الوقف لكن
ان وقع على وفق الحاجة
والمصلحة لعين الوقف بان
وقفت بغيره على تلك
المدة الطويلة لا الموقوف
عليه كما يستحق كالمساكن
سببها التعاقب ببيان حكم
اجرة الاوقاف واسطلاح
الحكام على انه لا يؤجر
اكثر من ثلاثين مثلا
يشدوس استحقاق منهم
وان رد بانه لا معنى له على انه
لم ينقل عن مجتهد شافى
منهم وانما شتر طنا ذلك
لفساد الزمان ببقاء الاستسلام
على الوقف عند طول المدة

بها بما قبله سئل فى الزائد فقط (قوله وانما المراد احسبان ماضى من الولادة ومدة الاجرة الخ) هذا
يعتمد على ما مرهوننا مانع من اجلا بعد ما بلغ خمس عشر سنة مثلا لاثنين سنة مثلا لانه يقع بها غالبا
(قوله وتقوم المدة المستقبلة البعد) قد صعب قد يقال مجرد الصعوبة لا يقتضى الامتناع (قوله

وأما فشرطها فغير ظاهر شفق وحده ان يكون باوجه المثل وتقوم المدة المستقبلة البعد نصب وأما
فقهها من الانتقال لبطان الثاني وضاع الاجرة عليهم غالب اذا قبض سوا ما يبيع شرط الواقف أن لا يؤجر الاستئذان والولى لا يؤجر
موليا وجه الامتناع لا يبلغ فيها بالنسبة ولا بطلت فى الزائد ومن الراجح لا يؤجر

المرهون لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز زجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كمانه البدوان جماعة من المحققين ويبحث

البلقينى في منذور عقبة

بعد - ثمن شفاه مريضه

انه لا يجوز ابتعاؤه اكثر من سنة

لأنه يؤدى الى دواها عليه

بصدقه لمساكينها

تفسخ بطر العتق (وفى

قول لارزاد) فيها (على سنة)

مطلقة لا دفاع الحاجتها

وتسؤل المرحسى انه

الذهب في الوقت شاذل

قيل عا (وفى قول لارزاد

على ثلاثين سنة) ان

الغالب فقير الاشياء بعدها

ورد بان ذكرها في النص

للتشليل واذا دخل سقلم

يجب بيان حصص كل بل

نوع الاعراض فيمنعها

السنتين ومربان اقل ما

يؤخره العقار وقد لا يجب

تقدير المدة كما فى في سواد

العراق وليس مثله في البصر

وكل بيت المال واجب

لدا اؤدى عن غير تقدير

مدة بل هو باطل الاصله

كسبة بغیر لاجلها ذلك

واستخبار الامام من بيت

المال بالاذان او اذى الجهاد

ولا استخبار بالحق لبلنه او

احوالها (والعكرى

استيفاء المصلحة بنفسه

وبغيره) الا ان لم يملكه

فان شرط عليه ان يستوفى

بنفسه فساد العقد كالشرط

على مشتر ان لا يبيع

(فكر كسوين) وليس

(مثله) في الشر والاخر

للعين وذو بال ولا لان

ذلك استيفاء المصلحة المستقمة

المرهون لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز زجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كمانه البدوان جماعة من المحققين ويبحث
البلقينى في منذور عقبة
بعد - ثمن شفاه مريضه
انه لا يجوز ابتعاؤه اكثر من سنة
لأنه يؤدى الى دواها عليه
بصدقه لمساكينها
تفسخ بطر العتق (وفى
قول لارزاد) فيها (على سنة)
مطلقة لا دفاع الحاجتها
وتسؤل المرحسى انه
الذهب في الوقت شاذل
قيل عا (وفى قول لارزاد
على ثلاثين سنة) ان
الغالب فقير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها في النص
للتشليل واذا دخل سقلم
يجب بيان حصص كل بل
نوع الاعراض فيمنعها
السنتين ومربان اقل ما
يؤخره العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كما فى في سواد
العراق وليس مثله في البصر
وكل بيت المال واجب
لدا اؤدى عن غير تقدير
مدة بل هو باطل الاصله
كسبة بغیر لاجلها ذلك
واستخبار الامام من بيت
المال بالاذان او اذى الجهاد
ولا استخبار بالحق لبلنه او
احوالها (والعكرى
استيفاء المصلحة بنفسه
وبغيره) الا ان لم يملكه
فان شرط عليه ان يستوفى
بنفسه فساد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فكر كسوين) وليس
(مثله) في الشر والاخر
للعين وذو بال ولا لان
ذلك استيفاء المصلحة المستقمة
المرهون لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز زجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كمانه البدوان جماعة من المحققين ويبحث
البلقينى في منذور عقبة
بعد - ثمن شفاه مريضه
انه لا يجوز ابتعاؤه اكثر من سنة
لأنه يؤدى الى دواها عليه
بصدقه لمساكينها
تفسخ بطر العتق (وفى
قول لارزاد) فيها (على سنة)
مطلقة لا دفاع الحاجتها
وتسؤل المرحسى انه
الذهب في الوقت شاذل
قيل عا (وفى قول لارزاد
على ثلاثين سنة) ان
الغالب فقير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها في النص
للتشليل واذا دخل سقلم
يجب بيان حصص كل بل
نوع الاعراض فيمنعها
السنتين ومربان اقل ما
يؤخره العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كما فى في سواد
العراق وليس مثله في البصر
وكل بيت المال واجب
لدا اؤدى عن غير تقدير
مدة بل هو باطل الاصله
كسبة بغیر لاجلها ذلك
واستخبار الامام من بيت
المال بالاذان او اذى الجهاد
ولا استخبار بالحق لبلنه او
احوالها (والعكرى
استيفاء المصلحة بنفسه
وبغيره) الا ان لم يملكه
فان شرط عليه ان يستوفى
بنفسه فساد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فكر كسوين) وليس
(مثله) في الشر والاخر
للعين وذو بال ولا لان
ذلك استيفاء المصلحة المستقمة
المرهون لاجنبى الامدة لتجاوز حلول الدين ولا يجوز زجارة الاقطاع اكثر من سنة (١٧٣) كمانه البدوان جماعة من المحققين ويبحث
البلقينى في منذور عقبة
بعد - ثمن شفاه مريضه
انه لا يجوز ابتعاؤه اكثر من سنة
لأنه يؤدى الى دواها عليه
بصدقه لمساكينها
تفسخ بطر العتق (وفى
قول لارزاد) فيها (على سنة)
مطلقة لا دفاع الحاجتها
وتسؤل المرحسى انه
الذهب في الوقت شاذل
قيل عا (وفى قول لارزاد
على ثلاثين سنة) ان
الغالب فقير الاشياء بعدها
ورد بان ذكرها في النص
للتشليل واذا دخل سقلم
يجب بيان حصص كل بل
نوع الاعراض فيمنعها
السنتين ومربان اقل ما
يؤخره العقار وقد لا يجب
تقدير المدة كما فى في سواد
العراق وليس مثله في البصر
وكل بيت المال واجب
لدا اؤدى عن غير تقدير
مدة بل هو باطل الاصله
كسبة بغیر لاجلها ذلك
واستخبار الامام من بيت
المال بالاذان او اذى الجهاد
ولا استخبار بالحق لبلنه او
احوالها (والعكرى
استيفاء المصلحة بنفسه
وبغيره) الا ان لم يملكه
فان شرط عليه ان يستوفى
بنفسه فساد العقد كالشرط
على مشتر ان لا يبيع
(فكر كسوين) وليس
(مثله) في الشر والاخر
للعين وذو بال ولا لان
ذلك استيفاء المصلحة المستقمة

من غير زائد ولا يسكن حداد (لا) فصولا) انما لم يكن هو كذلك لانه اذا قال تسكن من شئت

الماتلة في النفاقة اه معنى **(قوله كلزوع الخ)** أي قيامه عليه والوجه في ازرع ما شئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وقيامه هنا التقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض فعل النفاق في تقارب الأنواع باعتبار أخلاقه سم وعش **(قوله وفيه نظر)** عبارة النهاية ووردان الأصل خلافه اه أي فسكنها مع اجتماع **(قوله ولا يجوز الخ)** فرع وفي فتاوى السوطي رجل استأجر بيتا من شخا على أن يسكنه خاصة وأقبض الأجرة فوضع فيه مكانا واحدا في البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمن فهل يضمنه أو يبنائه وهل تنفسخ الأجرة وهل له الرجوع بأجرة بقية المدة الجواب بان كان حصول الخرب في البيت بفعل منسوب إليه من تاروقدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت معاقا وان كان غير منسوب إليه فضمه له على من سبب إليه الخرب في فان كان الاستئجار لا ينتفع معاقا فليس المستأجر يقاتي الضمان أو للسكنى خاصة فهو متعدد موضع السكن فغير بذلك غاصبا وطر يقاتي الضمان والقرار على من سبب إليه الخرب وعلى كل تنفسخ الأجرة ورجع بأجرة بقية المدة أو بحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافاً أنه يلزمه بناءه مثلهما أو قيمتهما ونقل الأول عن فتاوى النووي ومن الشافعي راعيته ولكن المعقودة: شخا الشهاب الرمي وغيره وجوب التعقيب أمثال ذلك اه سم **(قوله ولا يجوز إبدال محل الخ)** أي بغير معاوضة كإتيان **(قوله لا يتفاوت البئر)** بل وقضية قولنا من ثم عدم الجواز ولو كان ضرر البديل به أخص من المسمى في العقد لا يختلف الجنس اه عش وقوله بل وقضية قولنا من ثم الخ أي يقطع النظر عن تقييده بقوله في الضرر واللاحق للعين الخ **(قوله قيد)** إلى قوله وأقر في المعنى **(قوله ويجوز عند عدمهما الخ)** ينبغي اعتبار وضاع مع التعبد إذ كرت لاف ما هو منه اه سم **(قوله كاس)** أي قبل البض في قول المتن (كتاب وصي) وكلا غنام المعينة للرى سم وذكر في قول المتن (والإرضاع) أي أو التاميم معنى سم **(قوله لنقل الإرضاع)** عبارة المعنى لاجل الإرضاع اه وهي أحسن **(قوله بان التزم الخ)** أي بما قد به لبيان محل الخلاف لما بين من قوله وفيه نظر من في التمس كانه مأمورا أو استأجرا الخ **(قوله وأقر دال الضمير)** أي في عين

بدن رضاه بخلاف البائع كذا في شرح الروض وقد يقال لوجه هذا الزم امتناع إيجاره **(قوله كلزوع ما شئت)** الوجه في ازرع ما شئت التقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وقيامه هنا التقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض فعل النفاق في تقارب الأنواع باعتبار أخلاقه سم وعش **(قوله وفيه نظر)** عبارة النهاية ووردان الأصل خلافه ش (فرع) في فتاوى السوطي استأجر بيتا من شخا على أن يسكنه خاصة وأقبض الأجرة فوضع فيه مكانا واحدا في البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضمن فهل يضمنه أو يبنائه وهل تنفسخ الأجرة وهل له الرجوع بأجرة بقية المدة الجواب بان كان حصول الخرب في البيت بفعل منسوب إليه من تاروقدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت معاقا وان كان غير منسوب إليه فضمه له على من سبب إليه الخرب وعلى كل تنفسخ الأجرة ورجع بأجرة بقية المدة أو بحاسبها بما يلزمه ثم ذكر خلافاً أنه يلزمه بناءه مثلهما أو قيمتهما ونقل الأول عن فتاوى النووي ومن الشافعي راعيته ولكن المعقودة: شخا الشهاب الرمي وغيره وجوب التعقيب أمثال ذلك وقضية جوابه صحة الإجارة فأسطر أن يسكنه من حيث هو ممنوع إلا أن أراد بان يسكنه خاصة فمتنع من أن يخزن فيمن غير يسكني **(قوله ويجوز عند عدمهما لكن برضا الأكثر)** ينبغي اعتبار وضاع مع التعبد إذ كرت لاف ما هو منه اه سم **(قوله وصي)** أي يجب تعيين الصبي رؤيته أو موهة على ما في الحواشي انتهى **(قوله بان التزم في ذمتها طاعة وأرضاع موصوفه ثم عين)** تقدم في شرح قول المنصوف طاعة الخ **(قوله وأقر دال الضمير)** أي في عين لان القصص التنويح قال بان هشام في قول الألفي في أول باب المعروف النكرو غير مرفوع بعد أن ذكر الله أو رده عليه أنه أقر دال الضمير في غير مرفوع عوده على غير مرفوع أو دال الضمير على المعنى كما تقدم في الأشار إذا

كلزوع ما شئت ونظر فيه الأذرى بان مثل هذا إنما يراد به التوسعة لا الأذن في الأضرار وفيه نظر ولا يجوز إبدال محل بار كغيره فقولن بحدود وحداد بقصار والعكس وان قال انطراء لا يتفاوت الضرر (وما يستوفى منه كدراو دابة معينة) فدل على انقطاع الدية فدية ان البار لا يكون الا معينة لا يدل أي لا يجوز إبداله لانهما المفرد عليه

ومن ثم انفسخ التعبد بثلثهما وتغير بهما ما في الأجرة الذمة فيجب الإبدال لتلف أو تبدير يجوز عند عدمهما لكن برضا الأكثرى لانه بالتبض اختص به كاس (وما يستوفى به كدوب وصي عين) الأثر (الضمان) الثاني لنقل (الإرضاع) بان التزم في ذمتها طاعة أو أرضاع موصوفه ثم عين وأقر دال الضمير

قررت فاندفع ما قبل ابتاع
ضمير المفرد موقف ضمير
المتن شاذ (يجوز ابداله) بمثله
(في الاصح) وان أي الاجير
لانه طريق للاستيفاء لا
موقوف عليه فاشبهه بالراكب
والمنازع للمحل والمحمل واتصر
المقابل بأنه الذي عليه
الاكثر وبأنه كالمتوفى
منه بجامع وجوب تعيين
كله وأوجب تعيينه لا يجوز
ابداله وبأن الشغل حتى
الاجماع في الزمت فثبت
شغل طه هذا على انه يتعين
ومحل الخلاف في ابداله بغير
معاوضته الا بالضرر فاعلم
يجوز مستأجر دابة أن
يعاوض عنها بسكنى دار
وفي المتن في التمسك كادته
أما الاستأجر على عين فيجوز
ابداله بمثله فاعلم ويجوز
ابدال المتوفى فيه كمل يق
بمثله مسافقاً مأنوسه
أرضاً بشرط ان لا يختلف
محل التسليم الا باليمن بيان
موضع على ما نقله القموني
واعتمد رد قول الروضة
لواستأجر دابة ليركبها إلى
موضع فمن صاحب
التربية ردها إلى المحل
الذي سار منه ان لم يمس
صاحبها وقال الاكثرون
ليس له ردها بل يسلمها ثم
لو كمل المالك ثم المالك
ثم الامن فان لم يجد ردها
الضرورة له وصرف شرح
قوله ونارة يعمل ما يعلم منه
انه انما وجب بيان محل

اد عشر (قوله لان قصد التنويع) وراجع في كلام ابن هشام ما يؤيد حسنة جواب ما عساه تارة أفرد
ضمير على المعنى أي عين ذلك أو المذكور مثله وتظهر له تعالى لو أن لهم ما في الأرض جيعاً مثله معه
لا تندوا به أي بذلك وعلى هذا الجملة عين مسفة للمعطوف والمعطوف عليه اه سم (قوله فاندفع الخ)
الاندفاع يتوقف على عدم عدوذاً لافراد قصد التنويع مع حصول التصرف بالجري على الأصل من التسمية
اه سم (قوله ما قبل الخ) ومن قال به المتن (قوله وان أي) التي قوله واتصرف في النهاية والمتن (قوله فاقبضه
الراكب) هو مستوفى (قوله والمتاع الخ) هو مستوفى به وفاس عليه ما يأتي من الاتفاق فيما سم اه سم
(قوله واتصرف للمقابل الخ) والاول هو المعتبر معنى ونهاية (قوله ومحل الخلاف) التي قوله مسافقاً للمعنى
والتي قوله ورد في النهاية (قوله والاجاز الخ) أي بان كان يلغظ يدل على التعويض كقوله عوضتك كذا
عن كذا اه عشر (قوله وفي متن الخ) عطفاً على في ابداله ش اه سم عبارة المتن تبيين قول المصنف
عن إشارة إلى ما نقله عن في على واقرأه محل الخلاف إذا التزم في ذلك من باباً في موضعين أو محل متاع
معين أو مالواستأجر دابة معتق كواب أو محل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والمتاع اه وفيهم
عن الروضة مثلها (قوله كادته) أي بقوله بان التزم في خمسة الخ (قوله محل معين) بالإضافة (قوله
بمثله) أي أو دونهما كجاء في (قوله وقال الاكثر ون) التي قوله الضرر وتوجد فعل القول هو وجوب تعيين
محل التسليم على ما إذا كان مقصده غير صالح لذلك دليل قولهم انه يسلمها لكم والافاض شرح مر اه
سم (قوله فان لم يجد) أي أو دونهما سم (قوله ردها للضرر ون) ولا يجوز رده كوابه بغير موافق
غير ركوب غير كما جازت ولا يجوز عليه وفارق عما قاله في الرداء لم يجرى ذكرها عند عدم لياقة الشئ
بأنها في صور الرداء لم يبق على ملكه كوابه مضطراً له الوصول بحسن الرداء فلا خلاف ان المدة
انقضت ورجع القليل لا رد اه عشر (قوله وجند فلا تنافي الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن
الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل التسليم ولذا نقل الرتبة على العمول الآن يؤول كلام الروضة
قلت وغير ذلك ومثله تعالى لو أن لهم ما في الأرض جيعاً مثله - فاندفع ما قبل ابتاع الجواب
بان أو يرد به ردها الضمير لان ذلك في أو التي الشئ نحوهما مما يكون الحكم فيه لاحد الأمرين لا التي
لتنويع لانها بمنزلة الواو انتهى وقد يؤيد ذلك من جواب فيما به أفرد ضمير على المعنى أي عين
ذلك أو المذكور مثله وتظهر له تعالى لو أن لهم ما في الأرض جيعاً مثله معه
صفة للمعطوف والمعطوف على. فمما قبل (قوله لان قصد الخ) وراجع (قوله فاندفع ما قبل الخ) الاندفاع
يتوقف على عدم عدوذاً لافراد قصد التنويع مع حصول التصرف بالجري على الأصل من التسمية
فاشبهه بالراكب) هو مستوفى وقوله والمتاع هو مستوفى به (قوله والمتاع المعين) فاس عليه الاتفاق عليه كما
سأنت (قوله وفي متن الخ) عبارة لروضة وأما المستوفى به فهو كالثوب المعين للضابطه والصبي المعين
للارضاء والعلم والاعتناء المعينة على ردها وبالله وجهان وقد روي الحسن إلى أن قالوا لا خلاف في
انفساخ العقد بتلف هذه الاشياء فالصوت يهذه المسئلة ايضاً في لباب الثالث ثم قال في الباب الثالث
فصل الثوب المعين للضابطه اذا تلف في انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ أو على والخلاف فيها إذا
لزم منه ضابطه ثوب بعينه أي أن قال ما إذا استأجر دابة بعينه ساندتر كواب أو محل متاع فهل كادته ينفسخ
العقد بل يجوز ابدال التي كواب والمتاع بخلاف انتهى وقوله وفي متنه معطوف على في ابداله ش (قوله
أما لو استأجر الخ) كذا مر (قوله وقال الاكثر ون) ليس له التي قوله الضرر وتوجد فعل القول
وجوبه بتعيين محل التسليم على ما إذا كان مقصده غير صالح لذلك دليل قولهم انه يسلمها لكم والافاض
(قوله وجند فلا تنافي الخ) لكن يشكل على ذلك ما نقله عن الروضة حيث دل على عدم اشتراط تعيين محل
التسليم ولذا نقل الرتبة على العمول الآن يؤول كلام الروضة فليحذر ثم أو رد ذلك على مر فزاد

فأمرهم أو ردت ذلك على من فز أحدهما فقلناه عنه اه سم **(قوله وحاصل ما مر)** إلى المتن في النهاية **(قوله ما مر)** أي من مسائل الأبدال **(قوله في الأخيرين)** أي المستوفى به والمستوفى فيه وعلى هذا لشرط عدم إبدال المستوفى بغيره فلهذا طريق ذنبني انقضاء العقد فيما يجب ويحمل قوله قبل الفصل ونحو قوله لو ترك حمل لم يحصل فيبدل قطعا على ما ذالم بشرط عدم الإبدال اه عش **(قوله لانه)** أي شرط عدم إبدال المستوفى **(قوله كما مر)** أي في شرح ولما ذكرى استيفاء المنفعة الخ **(قوله وحمل جواره)** فحمل الخ المتبادر من عمل الأبدال في الأخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحسب ذلك فيقول قوله أو بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق انقضاء تعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وأنه لا يضمن التعيين في العقد وقوله ثم قلنا بالنسبة لما ذكرى أيضا ذلك كيف يتصور تلف الطريق وقد يجلب عن هذا بأنه يتصور بخلافه أو السبيل عليه إلى أن انقضاءه يتحقق بالتمكن للزوم ومعه أو إلى أن انقضاءه بجسم السبيل ونقلنا اليه من نحو التراب والأحجار ثم أو دنت ذلك على من قد توقف لكن أجاب عن الثاني بتصوره على كونه الطريق على مقتضى أو جدار فخر بغير إجماع وبغير اه سم وقد دنت في الفصل الأول عن شرح الرضوخ وغيره أن العرف يتبع في سلك أحد الطريقين إذا كان المقصد طريقا فإن اضيقه أو كما هو واجب البيان فإن أطلق لم يصح العقد لأن تسوية ما من سائر الوجوه اه وبه يصل الإشكال الأول **(قوله ورضاه المكثري)** جملة فيما سبق قيد القوله أو بعده وبقي ما أطلق هناك وجوب الإبدال في تأخير العين بعد العقد فعمل قوله ورضاه المكثري مؤخر عن مقدم فإرجاع مؤخر يتفق سم مائه قوله ورضاه المكثري: تأمل أي سلبه عليه ويغني عن المكثري الإبدال فإرجاعه لانه لا يجرى بانه له غرض في بقاء الأجرة فليأتمل وهذا لا يضاف كلام الشارح لأن اعتبار الرضا لوجوب الإبدال اه أي على المكثري **(قوله وبشيا)** راجع لهما اه سم **(قوله أو عيناه فيتم ثلثا انقضاء الخ)** فيه نظير بل ظاهر القول بجواز إبدال المستوفى به بجوار ذلك مع بقاءه وقد كان يتبع من الشارح في قوله وحمل جواره إلى قوله لا المستوفى منه من شرط عليه اه سم **(قوله لا المستوفى منه)** عطف على قوله المستوفى **(قوله بنفسه السابق)** أي في قوله وما يستوفى بماله آخر المتن والشرح اه سم **(قوله كما مر)** أي في الفرع الذي قيل قول المتن

أما نقلناه عنه **(قوله وحاصل ما مر)** كذا شرح من **(قوله وحمل جواره فيهما الخ)** كذا شرح من وقبسه إشارة إلى احتمال إرجاعه أو عدم الإبدال بشرط وان كان هذا الإشكال بحاله فليأتمل صحة الاحتمال في نفسه والمتأخر أن المعنى وحمل جواز الإبدال في الأخيرين وهما المستوفى به والمستوفى فيه وحسب ذلك فيقول قوله أو بعده بالنسبة للمستوفى فيه كالطريق لانه يقتضى صحة العقد بدون تعيين الطريق انقضاء تعيينها بعده والمتبادر خلاف ذلك وأنه لا يضمن التعيين في العقد وقوله ثم قلنا بالنسبة لما ذكرى أيضا ذلك كيف يتصور تلف الطريق وقد يجلب عن هذا بأنه يتصور تلفها بخلافه أو السبيل عليه إلى أن انقضاءه يتحقق بالتمكن للزوم ومعه أو إلى أن انقضاءه بجسم السبيل ونقلنا اليه من نحو التراب والأحجار ثم أو دنت ذلك على من قد توقف لكن أجاب عن الثاني بتصوره على كونه الطريق على مقتضى أو جدار فخر بغير إجماع وبغير اه سم **(قوله وبشيا)** راجع لهما **(قوله ورضاه المكثري)** يتأمل أي سلبه عليه ويغني عن المكثري الإبدال فإرجاعه لانه لا يجرى بانه له غرض في بقاء الأجرة فليأتمل وهذا لا يضاف كلام الشارح لأن اعتبار الرضا لوجوب الإبدال **(قوله أو عيناه فيتم ثلثا انقضاء الخ)** كذا في الرضوخ في المستوفى به العين كالرضوخ والثواب في الحياطة انتهى لكنه مشى قبل ذلك على عدم جواز إبدال المستوفى به فتمتلز أن هذا مبني عليه وإن قياس جواز الإبدال الذي مشى عليه المصنف في المنهاج بعدم الانقضاء فليمرهم رأيت ما سأذكره من شرح البهجة على قوله حتى تمت مدة الأجرة **(قوله أو عيناه فيتم ثلثا انقضاء الخ)** فيه نظير بل ظاهر القول بجواز إبدال المستوفى به بجوار ذلك مع بقاءه وقد كان يتبع من الشارح في قوله وحمل جواره فإرجاعه ما عينا في العتق قوله ثم قلنا انقضاء العقد من شرط عليه **(قوله بنفسه السابق)** أي في قوله وما يستوفى بماله الخ

وحاصل ما مر أنه يجوز إبدال المستوفى كالركب والمستوفى به كالحمل ولولا المستوفى فيه كالطريق يتخلو أو دون ما لم بشرط عدم الإبدال في الأخيرين يتخلو في الأول لانه يفسد العقد كما مر ويحمل جواره فهم أن عتق العقد أو بعده وبشيا فإن عيناه فيتم ثلثا وجوب الإبدال ورضاه المكثري أو عيناه فيتم ثلثا انقضاء العقد لا المستوفى منه بنفسه السابق ويحجب الاستدلال ومثله الخدمه كما مر وبأن قيل التذمر

اتباع العرف فما استأجوه ليس المطلق لا يلبس وقت النوم لبلان وان اطرقت غادتهم (١٧٧) بخلافه في ما انتفاء اطالتهم بخلاف ما عدا

ولوقت النوم من اوعليه
 ترع الاجلي في غير وقت
 التجميل (وبالمكترى على)
 العين المكترى نحو (الباب)
 والثوب بدأمانة فيتي فيه
 ما سيد كرف الوديع (مدة)
 الاجرة) ان قدرت برمن او
 مسدة امكان الاستيفان
 قدرت بمجل عمل اذا يمكن
 استيفاه المتعديون وضع
 به وبه فكون يتعدي
 ضمان على طرف مبيع
 قبضه فبلمتضمن قبضه
 لغرض نفسه وله السفر
 بالعين المؤرقتين لاحطار
 في السفر لانه مكان المنفعة
 فستوفيها حيث شاء كذا
 اطلقوه وظاهر انه لا فرق
 بين اجارة العين وهو ظاهر
 والعمتوه بمجمل ثم سقره
 به ابدال ما ينبغي ان يتنى
 في ما ياتي في سفر الوديع
 (وكذا ابعدها في الاصم) ما لم
 يستعملها استصباها ما كان
 ولاته لا يلزم مال دولامته
 بل لو شرط احدثها عليه
 فسد العقد وانما الذي عليه
 القليلة كالوديع ورجع
 السكى انه كلامنا المتروكة
 فيلزمه اعلام مال كهاهم او
 الردف او الاضمن والمعمد
 خلافه ويقر بان هذا
 وضع به باذن المالك والا
 خلاف ذي الامانة المتروكة
 واذا قلنا بالاصح انه ليس
 عليه بمقدار الا القليلة
 فقضية انه لا يلزم اعلام
 المؤرقتين العين بل

البناء بين الموضع (قوله اتباع العرف) فاعل يجب (قوله فاستأجوه الم) عبارة الغنى والروض مع شرحه
 (فرع) لو استأجروا باليس لم يمت فيه بل استأجروا بالعدا ولو كان الثوب المختاني كجوه ظاهر كلام الاصحاب
 فطر يقه اذا اراد النوم ان بشرطه يوم في الثوب المختاني ثوبا راسعة واساتين او نحو ذلك أي لا أكثر
 النهار وأما العرفاني فلا يتم قبوله باليسه كل وقت بل عند التجميل في الاوقات التي حرت العادة فيها التجميل
 كمال انخروج الى السوق ونحوه ودخول الناس عليه ويتزعم في اوقات الخلاء عملا بالعرف وليس له ان يترز
 بقميص استأجره لليس ولا وداه استأجره لا لزدياه وانه ان ودي وبقميص استأجره لليس والا تترز ولو
 استأجره لليس كمل فلو طلع الغصير الى الغروب او انهار اذن طلع الغصير الى الغروب قبل من طلوع الشمس
 الى الغروب او يومه مطلقا فن وقت العقد في مثله اول ثلاثة أيام دخلت الدال المشتملة عليها اه
 وقوله ما وليس له الخ في النهاية مثله (قوله لا يلبس وقت النوم الم) أي وان لم يتم اه يجبر عن الثوبى
 عن مر (قوله وان اطرقت الم) قد بنا في هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتد الحلي وقال الاخرى انه ان
 اعتد النوم فبعد ذلك العمل لم يجب تزعمه لعل او نقل عس اعتماده عن الزبادى عن الشارح في غير الثقة
 واقروه ودرنا السبعية قوله وان اطرقت الخ تامة مع ما تقدمه في شرح قول المصنف والاصح في السراج
 اتباع العرف ثم ايت في حاشيته بالزبادى على الصحيح قال الرافى ع لاه له فتو بوجده انه لو كان يعمل
 لا يعتاده اه لا يلزمه تزعمه مطلقا كذا قال ابن حجر انتهى وعله اوجس الذي هنا فليتم اه
 (قوله بخلاف ما عدا) أي ما عدا وقت النوم ش اه سم (قوله وعليه نزع الاعلى الم) كالميلونة
 والقميص القوقا في النهاية وشرى الر وض والبهجة اه لا يلزمه نزع الارز كقوله ابن القسرى في شرح
 ارشاده اه (قوله فأتى فيه) الحق له لو طلبها في النهاية (قوله اؤمدة امكان الم) قد يشبهه المن اه سم
 (قوله وبه) أي التعديل المذكور (قوله كون به) أي المشغرى (قوله طرف مبيع) بالاضافة (قوله
 تبض) أي الظرف (قوله له السفر الم) قضيت بأن الدال توافقت في الطريق مثلا لا تقصير بمصحتها اه
 عس (قوله وظاهر انه لا فرق الم) معتمد اه عس (قوله انه لا فرق) كذا مر اه سم (قوله
 ما ياتي في سفر الوديع) أي فيمن (قوله بعد المدة) أي مدة الاجارة اؤمدة امكان الاستيفان فبلمتضمن قبضه
 ضرره بخلافه عس اه عس (قوله ما لم يستعملها) الحق فيلزمه اعلامه في المتي الا قوله بل الى
 وانما (قوله كلامنا الشرعية) كسب ان يقتل ما يج بداره اه معنى (أو الردف) ما بالردف بالرد اه سم
 (قوله ويقرق الم) (تنبيه) هو وانفصحت الاجارة بسبب لم يعلم المستأجر المالك الانقضاء بعد علمه
 فنهوا منافعها التقصير بعدم اعلامه فان اعلمه ولم يعلم لعدم علمه أو كان وعلمه لم ضمن لانه أمين ولا
 تقصير منه اه معنى في سم بعد ذكر مثله من الروض وشرحه انصه وهذا مع ماذ كرهه الشارح اه
 المعتمد فرق بين حال الانقضاء وعلمه اه (قوله بل الشرط) أي شرط عدم زوم امره المثل أو عدم
 الضمان والمال الواحد (قوله لو طلبها الم) خالفه النهاية فقال ان لم يطلبها فلا تخلف له الردف أو الحافون بعد
 الزمن والشرح (قوله لا يلبس وقت النوم لبلان) قال الرافى علاما بعد تل لا يلزمه نزع الارز كذا قال المصنف
 في شرح الارشاد وقال الاخرى الظاهر ان المادغرى المختاني كما ضمه لتعدي الرافى انتهى وظاهر كلام
 الاصحاب الاول فطر يقه ان اراد النوم فبشرطه كذا في شرح الر وض (قوله ما عدا) أي ما عدا وقت
 النوم ش (قوله اؤمدة امكان الم) قد يشبهه المن (قوله وظاهر انه لا فرق الم) كذا مر (فرع في)
 الر وض فسل وان قدر البناء والعرض بمدة وشروط القلع قطع ولا أرض بينهما ولو شرط الاقبة بعدهما أو
 أطلق صح ولا أجرة فعليه بعد المدة وان رجع فله حكم العارية بعد الرجوع انتهى (قوله أو الردف) ما بالرد
 بالرد (قوله والمعمد خلافه) كذا شرح مر وفي الر وض فان انفصت أي الاجارة بسبب لم يعلم المستأجر
 المالك بالانقضاء بعد علمه فنهوا منافعها التقصير بعدم اعلامه فان اعلمه ولم يعلم لعدم علمه أو كان
 هو وعلمه لم ضمن لانه أمين ولا تقصير منه انتهى وهذا مع ماذ ذكره الشارح اه المعتمد فرق بين حال الانقضاء

وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحافوت بعد تغريغها أن لا يكون قال البغوي لو استأجر حافوتاً اشترى ما غلق بابها وغاب شهر من زمن المحامي للشهر الأول وأخره ما نزل للشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ القفال قال لو استأجره فهو ما إذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مالكها لا يلزم أنه ما نزل اليوم الثاني لأن الرديس واجبا على ما علمه الخليفة إذا طلب مالكها بخلاف الحافوت لأنه في حبسه وعقلته وتسليم الحافوت والدرا لا يكون الا بسلام (١٧٨) المتاح اهـ وما قاله في الدابة وأضره في الحافوت والدرا من توقف الخليفة في معاملة عدم

غلقه لبايها فانه نظروا
نسله ما علم به لأن التسليم
لها هنا يحصل وإن لم يدفع
المؤجره فمقتضاها ما كما
يصريح به قولهم لو لم يسلمه
له تغير في الفسخ المستلزم
انه اذا مضى رد قبل الفسخ
استقرت عليه اجرتها وما
يصريح بذلك أيضا بزم
الأثر بان مجرد غلق باب
دار لا يكون غصباً لها
فالذي يمتنع خلاف ما قاله
القفال لأن التقصير من
المالك به عدم ومنعه ليد
عقب المدعي ما غلق للمستأجر
فلم يحسن به لونه له بذلك
من مقصد ثم ما ذكره
البغوي في مسئلة الغيبة
منه لأن التقصير يثبت
من الغائب لأن فسخه
غيبته مانع للمالك من قفحه
لا احتمال ان له ذم شيئاً
وفيما اذا انقضت الاجارة
لبناء أو غرس ولم يخطر
المستأجر القلع بغير الأمر
بين التسلط السابق
العار به ما لم يوقفه لا فبقيا
صد التملك ولو استعمل
العين بعد الدفق بغير نحو
اليس دفع الدرد كما يعلم مما
يأتي في الودعة لزومه أجرة
المثل من نقد البلد الغائب

نشر بفعله منته الا حرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بأنه لو استأجر حافوتاً إلى ان قال وما قاله أي القفال ظاهر
حتى في الحافوت والدرا لأن غلقها من غير قصد انقضائه المدفوع في الحافوت ينعون بين المالك فلا يعارضه
حزم الأول بان مجرد غلق باب الدار لا يكون غصباً لها لوضوح الفرق إلى أن حزمًا لما عليه في الرد على الشارح
(قوله) وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق (الح) لو فرغت مدة اجارة الدار واستمرت أمعنا المستأجر فيها ولم
يطالبه المالك بالتغريم ولم يعلقها بغيره من أجرة وضع الامتعة بعده لأنه لم يجره منه بعد المدققة والامتعة
وضعها باذن فيستحب إلى ان يطالب المالك بخلاف ما لو ألقاها بغيره من آخرتها أي الدار مدة الغلق لأنه
حال ينهاه بين مالكها والغلق بخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدققة باستصحاب مكثه السابق على مضى
الدقة لأنه مستول عليها بخلاف مجرد دفعه الامتعة ليس استيلاء كذا أقر ذلك هر وما ذكره في الغلق قد علم
ما فيه مما ذكره الشارح فليتأمل سم على ج اه عش (قوله) قال أي البغوي (قوله وما قاله) (قوله)
القفال (في الدابة) أي من عدم لزوم الاجرة لليوم الثاني (قوله وفي الحافوت) عطف على في الدابة (قوله)
المؤجره) أي المستأجر (قوله) (ذلك) أي بعدم الفرق بين نقل الباب وعدمه أو عدم توقف الخليفة على
عدم الفائق (قوله) خلاف ما قاله القفال (قوله) أي في الحافوت والدرا واعتد النهاية ما قاله القفال كما مر
آثاف (قوله به محسن) أي بالغلق (قوله) (انه) أي لغائب (قوله وفي الدابة) أي قوله ويرجع في النهاية إلا
قوله واستشهدني أن وجوب (قوله وفي الدابة) متعلق بقوله الآخر في بغير الخ (قوله) ولم يخطر المستأجر
(الح) به فرع في الرض فصيل وان قدر البناء والغراس بعد قسوط القلع قلع ولا أرض ساهموا ولو شرط
الابقاء بعدها إذا أطلق محض ولا أجرة فليس بعد المدققة وان رجع فله حكم العار به بعد الرجوع انتهى اه
سم (قوله ولو استعمل العين) خرج باستعمالها بمجرد دفع الامتعة فبقاها لأجرة كالتدبير وكذا مجرد
بقاء البناء والغراس فيها قد شرط الابقاء بعد المدقة أو أطلق فلا أجرة كالتدبير من الرض سم على ج
اه عش (قوله) لا يتجدد (الح) أي لنقد يتجدد اه كزدي (قوله) (ذلك) أي اعتبار نقد البلد الغائب في
ذلك المدقة (قوله بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك قبة الغصب بوجوه المثل (قوله) بعد الطلب أي
طلب المالك أجرة المثل (قوله) (مثلاً) أي أولف بغيرهما كمر واستفاته اه معنى (قوله) ليس قبل المدقة (الح) اذلو
تألف في مدة الاتفاق بالربط كان الحكم كذلك اه معنى (قوله) بل يستثنى منه (الح) ان حل الربط على

وعدمه (قوله) وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يقفل باب نحو الحافوت بعد تغريغها أن لا يكون قال البغوي لو استأجر حافوتاً اشترى ما غلق بابها وغاب شهر من زمن المحامي للشهر الأول وأخره ما نزل للشهر الثاني قال وقد رأيت الشيخ القفال قال لو استأجره فهو ما إذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مالكها لا يلزم أنه ما نزل اليوم الثاني لأن الرديس واجبا على ما علمه الخليفة إذا طلب مالكها بخلاف الحافوت لأنه في حبسه وعقلته وتسليم الحافوت والدرا لا يكون الا بسلام (١٧٨) المتاح اهـ وما قاله في الدابة وأضره في الحافوت والدرا من توقف الخليفة في معاملة عدم غلقه لبايها فانه نظروا نسله ما علم به لأن التسليم لها هنا يحصل وإن لم يدفع المؤجره فمقتضاها ما كما يصريح به قولهم لو لم يسلمه له تغير في الفسخ المستلزم انه اذا مضى رد قبل الفسخ استقرت عليه اجرتها وما يصريح بذلك أيضا بزم الأثر بان مجرد غلق باب دار لا يكون غصباً لها فالذي يمتنع خلاف ما قاله القفال لأن التقصير من المالك به عدم ومنعه ليد عقب المدعي ما غلق للمستأجر فلم يحسن به لونه له بذلك من مقصد ثم ما ذكره البغوي في مسئلة الغيبة منه لأن التقصير يثبت من الغائب لأن فسخه غيبته مانع للمالك من قفحه لا احتمال ان له ذم شيئاً وفيما اذا انقضت الاجارة لبناء أو غرس ولم يخطر المستأجر القلع بغير الأمر بين التسلط السابق العار به ما لم يوقفه لا فبقيا صد التملك ولو استعمل العين بعد الدفق بغير نحو اليس دفع الدرد كما يعلم مما يأتي في الودعة لزومه أجرة المثل من نقد البلد الغائب

في تلك المدقة ولا نظر لما يتجدد بعد الاستقرار الواجب بعضها واستشهد بذلك بقوله ما لو غصب عيشاً ثم تلف ثم فقد
المثل غرم القيمة باعتبار أكثر القيم من حين الغصب إلى التقيد فأذا صحها مع ان القيمة قبل الابداء والطلب وقيله الواجب المثل فيها أو لئلا
وجوب أجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو ربط دائماً كثرها لجل أو ركوب) مثلاً (ولم ينتفع بها) وتلفت في المدقة أو بعدها (لم ينعون) لانه لا يه
بدامانة وتقيده بالربط ليس قيداً بالحكم بل يستثنى منه قوله

مطلق الاشياء فهذا واضح أو على خصوصه فلا يظهر وأن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم
ورشدي قول المتن (الأذا نهدم الخ) أي وأغصبت أو سرقته مثلا كاهو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل
المذكور في البداية ينبغي جريانه في غيرها ككتاب استأجره أو سرقته أو غصبت أو سرقته أو غصبت في وقت
وليس مسلم من ذلك ضمنه فليست مسلم على جريانه رشدي وعش (قوله لنسبته) أي قوله ودعني (قوله
أنه لا عدله) أي كمرض أو خوف عرض له مخي وسم (قوله كالجثة لا ذري) أي في الخوف أخذنا
كلام الامام مخي وسم وحق في أي الخوف نحو المار والوسل المانع من الركوب عادة وينبغي أن يشمله
مرض البداية المانع من الانتفاع بها وكذا مرض الركاب العارض له كأي شرح الرض اه عش (قوله
ذلك) أي الضمان بالربط (قوله بجعل ليل الخ) متعلق بنسبته لما (قوله بما إذا الخ) متعلق بقيد (قوله
ورج الخ) أي السبكي (قوله أن الضمان الحاصل بالربط ضمان بد) والوجه أن الحاصل بالربط ضمان
جناية لا بد فلا ضمان عليه ولم يتلف بذلك خلافا لما رجح السبكي وبمعازر وكشي نهاية وروض ومعنى
ويؤخذ من أن ضمان الجناية معناه أي الضمان إلا أن تلفت هذا السبكي ضمان السبكي معناه أنها تضمن
مطلقا (قوله ولو أكرها) أي المتن في النهاية (قوله فاقامه) أي أقام في الغدقة محذوف وإصا (قوله
بها) أي الدار (قوله ضمنه) أي ضمان بد أخذنا من قوله لأنه استعماله الخ وعليه أجرة مثل اليوم
الثالث وأما الثاني فيستقر فيه السعي لتسكين من الانتفاع مع كون له ابقاء به والكلام فيما إذا أكرها لآخر
خوف والأفلا ضمان عليه ولا أجرة اليوم الثالث لأن الثاني لا يحسب كاتدم اه عش (قوله ضمنه مع
الاجرة) إن كان الذهاب إلى البلد أو حراما فاشكل الضمان أو تمتعنا الفقه في شرح ويد المكرى

أو على خصوصه فلا يظهر وأن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط (قوله في المتن) الأذا نهدم عليها
اصطبل) أي وأغصبت أو سرقته مثلا كاهو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور في البداية ينبغي جريانه
في غيرها ككتاب استأجره أو سرقته مثلا كاهو ظاهر (تنبيه) هذا التفصيل المذكور في البداية ينبغي جريانه
(قوله لنسبته) أي قصير حيث (قوله ما إذا تلفت على الأيدي مقصرا فيه) كان انهدم عليها السقف في ليل
تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بد ضمان جناية لا ضمان بدو الضمان بتلفه لا يعد
مقصرا فيه كذا في شرح الرض ثم نقل كلام السبكي وقد يجب عن استدلاله بقوله والضمن الخ يمنع اللازمة
أدلم هو جسد هذابيب الضمان وروبان الفرض اه وبطلان وقت الانتفاع ثم تلفت باقة فسمو به مثلا
فربطها في وقت الانتفاع بسبب الضمان فلا يسقط تلفها منه بالافضل تنافه الأيدي وجود سبب الضمان
(قوله أنه لا عدله) أي من مرض أو خوف (قوله كالجثة لا ذري) أي في الخوف أخذنا من كلام الامام
(قوله لأنه استعماله) أي لم يتلف به استعماله (قوله ضمنه مع الاجرة) إن كان الذهاب إلى البلد
أو حراما فاشكل الضمان أو تمتعنا الفقه في شرح ويد المكرى بد أما تنازع
وله السفر بالعين المستأجرة بحيث لا خطر في السفر إلا أن يختار الأول ويجعل على ما لو كان في الذهاب خطر
أو وجد فيه فقر بطا وفيه نظر لأنه لا يجر الحمار ينبي الضمان ولو بدون ذهاب فليرجع ثم وقع الضمان في ذلك
مع هو فله على ما إذا وقع فقر بطا وقد علم ما فيه فليست مسلم (فروع) في الرض فصل اه وسوفي نصارة
قوباً وفي صفة صبيغ لصاحب الثوب بصفه أو بصفه أو بغيره أي بالبدن تلفت به أي أجرة قسماوية أو
بأخلاقه بعد القسامة أو أصبح سقطت أجرة لأن على ملك المستأجر أو بحضرته حتى تلف أي فلا تسقط
أجرة فان أتلفه أي وقد انقضى بدليله ضمنه غير مقصور أو مقصور غم الصبيغ أي وسقطت أجرة وان لم ينقضى
ضمنه مقصوراً أو مقصوراً لم يسقط أجرة بموت أو تلفه أجنبي أي وانقضى الأجر بالبدن فلما كان الغرض والأجرة
فان أجزأ من مثله الأجرة وعلى الأجنبي قيمته مقصوراً أو مقصوراً وان انقضى فلا أجرة عليه مطالب الأجنبي بقيته
غير مقصوراً أو مقصوراً بدليل الصبيغ اه قال في شرحه ولا يجزئ غيرم الأجنبي أجرة الفصل اه والصبيغ
فيما يظهر وخرج صبيغ صاحب الثوب والواستأجره لصبيغ صبيغ نفسه فصبغه ثم تلفت به فانه وإن

(الأذا نهدم عليها اصطبل
في وقت) لا انتفاع (لو انتفع
بها) فيه (لم يصبها الهدم)
لنسبته إلى قصير حيث
الفرض أنه لا عدله كما
بما لا ذري وقيد السبكي
ذلك أخذنا من قوله لما
لا ينتفع بها فيه بجعل ليل
شاه بما إذا اعتد بالانتفاع
بها في ذلك الوقت إذا لم يكن
الربط مبدأ التلف لا حينئذ
ورج أيضا وتبعه الزكشي
أن الضمان الحاصل بالربط
ضمان بد قصير مضونة
عليه بعد وإن تناف لان
الربط في وقت لم يتعد بطها
فيه وفي محل معرض للتلف
تضمين ولو أكرها لم يكن
اليوم ورجع عندا فاقامه
بها ورجع في الثالث ضمنه
فقه فلا أنه استعماله
فقدما ولو أكرها لم يكن
لعمل معلوم لم يبين موضعه
فذهب من بلد القدي إلى
أخواف ضمنه مع الاجرة

(ولو تواف المالك في يد أجبر بلا تعدد كونه مستوحيا لملكوته أو صبغته) بضم أوله كما عطف مصدر (الم ضمن انتم) ثم نفرد بالديان تعدد المستأجر معه) يعني كان يحضره ثم يظهر الضبط هنا يجامس (١٨٠) في ضبط مجلس الخبر (أو أضره منزله) وإن لم يقدمه أو أجل المتاع وشي خلفه

ليثبت يدا المالك عليه حكما بل نقل عن قضية كلامهم أنه لا يملك جبره ولا ينفق جله على أنه لا يملك عليه مستقلة (وكذا أن انفرد) باليد بأن انتفى ما ذكر فلا يضمن أيضا (في أظهر الأقوال) لأنه انما أثبت به لفرضه ورض المالك فأنشبه على القراض والمستأجر فأنه لا يضمن اجبا (و) القول الثاني يضمن كالمستعير (والثالث يضمن الاجير (المستأجر) بن الناس بقية يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمة) كما طالع سمي بذلك لأنه يمكن التزام عمل آخر لا يخرج وهكذا (لا انفرد وهو من آثر نفسه) أي عنه مدة معينة لعمل) أو آثر عينه وقد ر العمل لاختصاص منافع هذا بالمستأجر فكان كقول بخلاف الأول ولا يجرى هذه الأقوال في أجبر لحفظه ذلك مستلزما إذا أخذ غيره ما قبله فلا يضمنه قطعا قال الفقهاء لأنه لم يسلم له المتاع وانما هو بمنزلة حارس مكة من بعض يومه قال الزركشي ومنه يعرف ان الحفيظ لا ضمان عليه وهي مسألة يبرر النقل فيها وخرج بقوله بلا تعدد ما إذا تعدد كان مستأجرا ليرى ذاته

يدأ بتأخ وله السفر والعين المستأجر حيث لا خطر في السفر إلا أن يتخذ الأول ويحمل على ما لو كان في الذهب خطر أو وجدته تقر ببط وقبض نظر لانه مع انطمار ينبغي الضمان ولو بدون افاق فليراجع سم على عه اه رشدي وأبى عش عن الأشكال بما نصه إلا أن يصور رماحه بجمل مستأجر الحق لعمل لا يكون السفر طر يقا لاستيفائه كالحفاظ دون خدمة وما رعا إذا استأجر العين لعمل يكون السفر من طرق استيفائه كالمستأجر أو الجمل فليراجع اه قول المتن (ولو تلف المالك) أو بعثه (في يد الجبر) قبل العمل فيه أو بعده اه معنى (قوله) بفتح أوله (إلى قول المتن) ولو دفع في النهاية الأقبوه ونظره إلى المتن وكذا في المغنى الأقبوه بل نقل إلى المتن وقوله وهي مسألة يبرر النقل فيه وقوله كمن استأجره أو كان أسرف (قوله) مصدر (عبارة) لغنى لان المراد للصد لا ما يصح به اه معنى أي حتى يكون بالكسر (قوله) أو جمل (من العمل عطف على قعد بقطع النزع من التثنية) لا يوجب جبره أو فاني وكذا الوجه المتأخر وهو أحسن (قوله) ليثبت يدا المالك عليا (أ) أي انما استعان بالاجير في شغله كالمتعين ولو كمل اه معنى قول المتن (وكذا أن انفرد) سواء المثلث والمفرد اه معنى وفي سم هناعن الروض فروع لا يستغنى عنها (قوله) ما ذكر أي بقوله بأن تعال (قوله) والمستأجر بكسر الجيم عطف على عامل الخ (قوله) لأنه يمكن الخ) عبارة لغنى لأنه ان التزم العمل لجبا عطف على الأول واحد أمكنه أن يلتزم لا شغله فكانه مشترك بين الناس اه (قوله) ذم يضمنه قطعا) أي أن لم يقصر كما يفتن الزبادي وغيره (قوله) قال الفقهاء لأنه الخ) عبارة لغنى لأنه لا يملك على المالك قال الفقهاء وهو بمنزلة الحارس الخ (قوله) قال الزركشي ومنه يعرف الخ) عبارة لغنى ويعلم منه كقوله الزركشي أن الخ اه (قوله) ومنه يعرف أن الخ فير لا ضمان عليه) أي حيث لم يقصر جاري وز يادي اه يجبر بمنزلة عش وبؤخذ من فرض ذلك في البيوت ومن التعليل المذكور أن خفيير الجبر والقطب يضمن ويشمل ذلك الحامى إذا استغنى فعلى الاستعانة التزم ذلك وإن لم يعرف الحامى أفراد الاستعانة معلوم أنهم ما إذا اختلفا في مقدار الضائع م. دقا لخفيير لأنه الغارم وأن الكلام كله ما ذوقت عبارة صحيحة والأقوال ضمان عليه وظاهره وان قصر وفيه شبهة في الزبادي خلافه في انتقير اه (قوله) كان استأجر ليرى ذاته الخ) ظاهره ولو ذمة في الضمان يستند نظر اه سم (قوله) والقاراعلى من تلف الخ) أي حيث كان عالوا لا القاراعلى الأول شرح مدر اه سم قال عش والاكلام كالمستأجر كان الرعي بالغاة عاقل زيدا أمالو كان صبي أو شبهة فلا ضمان وان قصر حتى تلفت بخلاف مال أو تلفها فانه يضمن لأنه لم يؤذنه في الاتلاف اه (قوله) لو كان أسرف صبا (الخ) أو ترك الخ في النار حتى احترق اه معنى (قوله) من ضرب العلم) أي ولو ضرب بامتنادان التأديب يمكن باللفظ كقوله العناني اه يجبرى وسبقه الشارح في شرح ولو أركبها أثقل منه (قوله) ويصدق أجبر الخ) عبارة لغنى وفي اختلاف في التعدد على قول بقول عدلين من أهل الحيرة فإن لم يوجد فالقول بالاجير بحيث ضمانه الاجير فإن كان بعد فبا نصي قسمه من وقت القبض إلى وقت التلف أو ان كان يفسره فيجب ضمانه التلف اه وقوله من وقت القبض الخ فيه توقف (قوله) ما لم يشهد بخبرين) مفهوما أنه لا يكفي رجل وامرأتان ورجل وبين وهو ظاهر الخ الفعل الذي وقع فيه التنازع ليس بالاول وتربط علم الضمان اه عش قول المتن (إلى قولنا الخ) أرخصو ذلك كقبض ليعلم اه معنى وفي سم عن الروض وشرحه ما نصه (فرع) لو قصر التوب ثم جحدته ثم أتى

فأعطاها آخر رعاها فبقيها كل منهما والقاراعلى من تلفت في يد موكنا أسرف بخلاف في التوفد أو موات المتعلم من ضرب المتعلم فانه يضمن ويصدق أجبر اه لم تعد ما لم يشهد بخبرين بخلافه (ولو) عمل لغيره بما بذنه كان (دفع ثوبه إلى القصار ليقصره أو) إلى الخياط ليضبطه فعلى لم يذكر) أحد هما (أجر) ولا ما فهمهما يجعز فلا يضمنه ويوجبها ويسكت كإثباته لاطلاقهم

(فلا أجزئة) لأنه متبرع قال

في البحر ولأنه لو قال أكنى

ذلك شهرا فاستسلا

يسقط عليه أجرا جاعا

وبحث الأثرى وجوها

في من وجوه وسفلاما

ليس من أهل التبرع ومثلهما

بالأثرى غير مكاف (وقيل

له) أجزئة مثله لاستهلاكه

من نفسه (وقيل إن كان

معه رفا بذلك العمل) (بالأجر

فله) (أجزئته) وقال ابن

عبد السلام بل الأجر

المعانة بمثل ذلك العمل

(والأفلا وقد يستحسن)

ترجيحه لوضوح مدركه إذ

هو العرف وهو يقوم مقام

اللفظ كثيرا ومن ثم قل عن

الأكثرين وأقرب به كثير من

أما إذا ذكر أجزئته سقطت

قطعا إن مع العقد وال

فحوة المثل وأما الأضر

بها كروضك ولا أخين

أوتري ما سرك أو أطمعك

فقب أجزئة المثل نعم في

الأخيرة بحسب على الإخير

ما أطمعك به كالموظهر

لأنه لا تبرع عن الطعام وقد

يجب من غير تسميته ولا

تعر يش أيها كأي عامل

الز كذا كتفاء بثوبه

بالنض فكأنها مسمية شرعا

وكعالم مسافة قبل غير

لازم له بأذن المالك كتفاء

بذكر القابل له في الجلة

وتقسام بأمر المالك على

مقاله جمع لكن أطال في

رده في التوزيع ولا يستحق

وجوها على داخل جمل

به استقرت الأجرة أو جده ثم قصره لالغسه بل لجهت الإجارة أو أطلق ثم اتقه استقرت أيضا وان قصره لنفسه
سقطت لأنه عمل لنفسه اه قول المتن (فلا أجزئة) على الأصح المنصوص وقول الجوهرو لأنه لم يلتزم
له عوضا صر قوله أطمعني فأطمعني وروى قال عرش ونقل بالنسب عن ابن العماد أن مثل ذلك
أي العمل بالأجر في ذلك لم يرد ثم في ما لو دخل على أطعمني رطلان من لحما فأطمع له لأنه لم
يذكر فيه الثمن والبيع مع أو قد يعتبر فيه ذكر الثمن أقول وقد يتوقف فيه القول بطابع دفعه أخذ
العوض سيأوفرنه فالحال بل على ذلك فالأجر بأنه يلزمه بدله فنصدق في القدر المتفلا عنه غرام والقول
فيه أقول إن ما استقر به إنما يناسب القول الثالث في المتن وقياس القول الأول المعتمد في قضية علمه
مانقل عن ابن العماد لا سيما وقد صرح بما أوفقه المعنى والروى كجملته نفاؤه أعلم (قوله لا منه تبرع)
أي القول المتن ولو تعدى في المعنى الإجارة ثم أوفقه المعنى وقوله ومن ثم نقل عن الأكثرين في النهاية الأثر
وقال ابن عبد السلام إلى المتن وقوله أتمه كثير من (قوله وبحت الأثرى وجوها) (الخ) عبارة النهاية
والأوجه كما يحتمل الأثرى الخ وجوها الخ وأما قوله على الأصح فمعناه كأي قال الأثرى إذا كان حرا
مطابق التصرف قالو كان عبدا أو محجورا عليه بسبقه أو نحوه فلا اه عبارة سم عبار شرح الروض عن
الأثرى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسبقه أو نحوه استحقها الخ انتهى اه أي خلافا لما يرويه عبارة الشارح
كالنهي من عدم تعرض الأثرى لغير المكاف قول المتن (وقد يستحسن ترجمه) والمعتمد الأول نهاية
ومنهم من يغني وروى (قوله ومن ثم نقل عن الأكثرين) عبارة المتن وعلى هذا في الناس وقال الأثرى الخ هو
الظاهر اه (قوله أما إذا ذكر أجزئته سقطت الخ) وإذا قال بما نقلنا سقطت شأطعا اه معنى (قوله
كروضك) من باب الأفعال و(قوله أولا أخين) من باب التفعّل أي لو نحو ذلك كقوله حتى أسألك اه
معنى زاد شرح الروض أو لا يضيع حقلنا اه (قوله نفي في الأخيرة بحسب الخ) بقى ما لو أطمعني غير الأخيرة
وقال أطمعني على قصد حسبه من الأجر نعم على حج أقول قضية كون العبرة في أدما ليد بنسب المانع ولومن
غير الجنس حسبه على الإخير ويصدق إلا في قدر ما كونه غرام اه عرش (قوله فكأنه مسمية
الخ) الاستسحق بمسما الخ باسقاط الكافي كأي المعنى (قوله غير لازم له) أي عا ليس من أعمال
المساقاة (قوله كتفاء بذكر المقابل الخ) يعني أنه تابع لما فيه أجرة فقد تقدم ذكر الأجر في الجلة اه
معنى (قوله وتقسام بأمر المالك الخ) عبارة النهاية لأقسام بأمر المالك فلا شيء كأي قاده السبيل بل هو
كغيره من الأفاعيل اه (قوله لكن أطال في رده في التوزيع) وقال أنه كثير وهو الظاهر اه معنى (قوله
على داخل حمام) (فرع) ما يأخذ الجاهي أجرة الحمام والأه من سطل وأزار ونحوها وحفظ المانع لأغن
الماء لانه غير مضبوط فلا يقابل بعوض فالجاهي مؤجرا لا وأجبر مشترك في الامتعة فلا يحسبها كسائر
الأعمال إلا أنه غير مضبوط على الداخل لأنه مستأجر لها ولو كان مع الداخل إلا أنه ومن يحفظ المانع كان
ما يأخذ الجاهي أجرة الحمام فقط معنى وروى مع شرحه وفي سم بعد ذكر كلام الروض فانظر قوله
وحفظ المانع مع قول الشارح السابق أول فصل بشرط كون المتعصم مؤمنا وبه غير مضبوط على الجاهي
الأجر أو جده ثم قصره لالغسه استقرت وان قصره لنفسه سقطت اه ولا ينا قوله سقطت ما أتق به
أنو ومن أنه لو استأجر له ما عبدا رقبته على ظن أنه له أنه يستحق الأجر لأن جده صارف العمل عن الإجارة
بخلاف مجرد ظن بان خلافه حر (قوله وبحت الأثرى وجوها) في من محجور وسبقه عبارة شرح الروض
عن الأثرى فلو كان عبدا أو محجورا عليه بسبقه أو نحوه سقطت الخ اه (قوله ثم في الأخيرة بحسب
الخ) بقى ما لو أطمعني غير الأخيرة اه وقال أطمعني على قصد حسبه من الأجر (قوله لكن أطال في رده في
التوزيع) وافق حر على الرد (قوله ولا يستحق وجوها) على داخل حمام الخ كذا شرح حر وفي الروض
فرع ما يأخذ الجاهي أجرة الحمام والأه من سطل وأزار ونحوها وحفظ المانع لأغن المانع مؤجرا لا وأجبر مشترك أي
في الامتعة اه فانظر قوله وحفظ المانع مع قول الشارح السابق أول فصل بشرط كون المتعصم مؤمنا

أوراكب سقنفة على ما يحيط به ذلك لأن يحمل قول الرض المذكور على ما سقنفته اه **(قوله)** أوراكب
 اذن لا يتيقنه المتعنت
 غير أن يصر فيها صاحبها اليه
 بصلاته بأذنه **(قوله)** تعدى
 المستأجر في ذات العين
 المزرعة **(بان)** أي كان
 ضرب بالمائة أركبها
 بموحدة فمهمة أي جذها
 بيلها **(فوق العادة)** فبها
 أي بالنسبة مثل تلك الدابة
 كلوا ناهي **(أوراكبها)**
 أثقل منه أوراكب حدادا
 أو قصارا **دن** وهما أشد
 نهما **(على السورة)** ضمن
 العين **(المزرعة)** أي دخلت
 في ضمنه لتعديه إياها
 العادة فلا يضمن به وعا
 ضمن بضرب جزئيه ومعلم
 لا يمكن تأديبهما باللفظ
 ومن توقفها صاحبها على
 الضرب بما يبيح فقط
 وفيما إذا أركب أقل منه
 الضامن مستقرة الثاني أن
 علم والا فلازل وفيه
 الاسنوي بما إذا لم يضمن
 الثاني **ضمن المستأجر** والـ
 كالمستعير ضمن مستقرا
 مطلقا لأن المستأجر هنالكا
 تعدى بأركب صار كالغاصب
 وأيد به قولهم لو لم يتعدى
 أركبها مثله فصرح بأفوق
 العادة ضمن الثاني فقط
 وخرج بذات العين متعنتها
 كان استأجر لم يزرع عذرة
 فلا يضمن الأرض لأنه لم
 يتعد الأفعى متعنتها بل تازمه
 لوعة مثل القذرة ولو ارتفع
 ثالث وراعى مكرين

مالم سقنفته عليها ويحيط به ذلك لأن يحمل قول الرض المذكور على ما سقنفته اه **(قوله)** أوراكب
 سقنفة **(اذن الخ)** وسواء في ذلك أسير السقنفة على ما كسها أم لا وقول ابن الرقعة المطلب لعله إنما إذا لم
 يعلم به مالكها حين سيرها والافتقار إلى أن يكون كل موضع متاعا على ما يتغير بغيرها مالكها فانه لا أجر
 على مالكها ولا ضمان مردود اه **نهاية** وفي سم بعد ذكره عن شرح الرض قول ابن الرقعة المذكور
 والأوجه الضمان وإن علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا ليعلى ما متغله من السقنفة ومستويا ليعلى
 وسكون المالك لا يسقط حقولا كذلك وضع المتاع على الدابة **مر** اه قال عرش قوله **مر** وسواء في ذلك الخ
 وكذلك سيره المالك بنفسه علم بالركب أم لا كما يترخص قوله **مر** وقول ابن الرقعة **الخ** مردود اه **(قوله)**
 بخلافه **(أذنه)** أي فلا أجر عليه ومنه ما يقع من المردود من قوله **أزل** أو يجعله ويغزله فيها اه عرش **(قوله)** في
 ذات العين **(القول)** وقبل يسقط في النهاية وكذا في المعنى **(القول)** أي بالنسبة إلى المتن **(قوله)** فبها **(أي قوله)**
 فوق العادة تدعى المستأجر اه **مغنى** **(قوله)** دن **(أفرد الفعل)** لأن العطف السابق بأوراكب سيدعم أي
 وثني ضمير وهما أشد الخ نظر إلى أن أولت ويرى عبارة الرشيد عبارة لثقة **دن** وهما أشد ضررا وكاه
 أشار إلى تقدير الضمان بقيد الأول وقوع الفعل باللفظ كما أشار إليه بعبارة العمل المحلى بقوله **دن** الذي هو
 بصيغة الماضي وصف الحداد والقصار الثاني كون الحداد والقصار أشد ضررا مما استأجر اه **قول**
 المتن **(ضمن العين)** أي ضمان المصوب اه عرش **(قوله)** أي دخلت في ضمنه **هو صريح** في
 ضمان اليد اه سم عبارة عرش أي ولو تلقت بغير الاستعمال الذي دفعه إليه اه **(قوله)** وانما ضمن
 الخ **جواب سؤال** **(قوله)** معلم **بغض اللام** **(قوله)** انما يبيع أي الضرب عبارة **النهاية** انما يبيع لاقدام
 عليه **مخاصة** اه **(قوله)** فقط أي دون سقوط الضمان اه **مغنى** **(قوله)** وفيما إذا الخ متعلق بالضامن
(ومستقرا) حال منه **(الثاني)** خبره عبارة **النهاية** ومنى أركب أثقل منه استقر الضمان على الثاني أن علم
 والا فلا زال قال في المهمات ومعلم إذا كانت يد الثاني لا تقتضي ضمانا كالمستعير لا تقتضي الضمان
 عليه وفارق المستعير من المستأجر بأن المستأجر هنالك تعدى قال الرشيد قوله **مر** وفارق المستعير الخ
 حق التعبير وانما ضمن هناع أنه مستعير من مستأجر لأن المستأجر تعدى الخ اه **(قوله)** وفيه **أي**
 قوله والا فلا زال **(الاسنوي)** بما إذا الخ **اعتمد** **النهاية** والرض والغنى **أي** استأجر **(قوله)** ضمن الثاني **(أي لم)**
 تكن **بعدم ضمان** بل بآمانة **(قوله)** والا الخ **عبارة** **المغنى** وإن كانت يد الثاني بضمن كالمستعير فالقرار
 عليه كما أوضحه في النصيبان قبل ما ذكره في النصيبان **تثبت** يد على يد الغاصب وهما ترتب بد
 على يد المستأجر والأصح أن المستعير من المستأجر لا يضمن أحبابه ما ركه من هو أثقل منه صار في حكم
 الغاصب الخ اه **(قوله)** مطلقا أي علم بالمال أولا اه عرش **(قوله)** وأيد أي التعليل **(قوله)** فلا يضمن
 الأرض **انظر** ولو تلقت متعنة الأرض بسبب زرع القذرة فصارت لا تثبت شيئا ويحتمل الضمان اه سم على
 ج اه عرش **(قوله)** بل تازمه أجر مثل القذرة **عبارة** **النهاية** فيازمه بغير حصدها وانقضاء المدة عند تنازعها
 ما يختاره أو جرحين أجر مثل زرع القذرة والمسمى بميدل زرع القذرة اه وفي سم عن الرض زيادة
 وتذابه غير مضبوط على الجاهل مالم سقنفته عليها ويحيط به ذلك لأن يحمل قول الرض المذكور على
 ما إذا سقنفته **(قوله)** بل لا ذن **قال** في شرح الرض في مسئلة السقنفة قال في المطلب ولعله في هذا لم يعلم به
 مالكها حتى سيرها والافتقار إلى أن يكون كل موضع متاعا على ما يتغير بغيرها مالكها فانه لا أجر
 ولا ضمان اه ما نقله في شرح الرض والأوجه الضمان وإن علم به المالك حين سيرها لانه يعد مستويا ليعلى ما متغله من السقنفة ومستويا ليعلى
 ما متغله من السقنفة ومستويا ليعلى وسكون المالك لا يسقط حقولا كذلك وضع المتاع على الدابة **مر** اه
(قوله) أي دخلت في ضمنه **وافق** عليه **مر** وهو صريح في ضمان اليد **(قوله)** ريد **(الاسنوي)** الخ **اعتمد**
مر **(قوله)** فلا يضمن الأرض **انظر** ولو تلقت متعنة الأرض بسبب زرع القذرة فصارت لا تثبت شيئا ويحتمل الضمان اه
 الضمان **(قوله)** بل يذمه أجر مثل القذرة **عبارة** **شرح** الرض **(فرع)** وإن أجر العنطة فزرع عذرة وحدها

لا يستغنى عنها (قوله بغير انهما) وكذا بان انهما لم يمتنع للمكترين الاعار وتشتل ذلك بان حزن العادة
 ركوب الثلاثة على مثل تلك البابتة ولا فلا ضمان لانه مستعبر من المستأجر اه عش وفيه وقتان الظاهر
 التمسك أي الضمان في الثانية وعدمه في الاولى فليراجع (قوله ضمن الثالث) عبارة سم عن شرح الروض
 وعلى كل من الاخيرين من الثلاث ان لم يكن مالكها معها وتكتمان تزولها وانزال الرديف لم يغلضها ولا انفلا
 ضمان عليهما قاله ابن الرضا تفتقها اه (قوله وقيل بفسط الخ) عبارة عن الثاني ضمن الثالث ان تلفت
 فز يباع له ر و سهم لا على قدر اوزانهم لان الناس لا يوزنون غالبا اه (قوله ضمن) الحقوه والثاني
 بضامان في المغنى الاقوله ونار على المتن وقوله بان اكثر انا لا تصادح بهما الى قوله وقضى بينهما تقر في
 النهاية الاقوله ونار على المتن (قوله وان تلفت بسبب آخر) أي لان بده صارت بده دون مغنى وأسنى
 قول المتن (لوا كثرى لجل ما تامل) وفي سم عن الروض وشرحه ما تامل أو أكثرها ليركب بسرج فركب
 عر بأو عكسه ضمن لان الاول أضرب هو الثاني زيادة على المشروط وأول كبر بصر فركب ما كلف ضمن
 الآن أن يكون مثل السرج أو أخف منه وزنا وشرحه فلا يضمن الآن يكون ثقلا من الالكاف أو
 ليعمل عليها ما كلف فعمل بسرج ضمن لانه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن الان كان أثقل من السرج اه
 (قوله كسدي وقطن) ويدل بالقطان الصوف والوبر لا يملكه في الغنم لا الحديد والحديد الرصاص
 والححاس لانهم مائمه في الغنم مغنى وروض مع شرحه (قوله ونار عقه) أي في قياس ما ذكره في الحنفية
 والشعير (قوله اذا فرق الخ) تعليل لقوله وكذا كل مختلف في الضرر الخ (قوله بينهما) أي بين اختلاف
 ضرر في الحنفية والشعير واختلاف ضرر في نحو الحديد والقطن (قوله بان اكثر اه) الاولى الثانية (قوله
 من غير زيادة أصلا) انظر هل هذا بنافي قضية قوله الا كما يوشى لها بالعشر الخ (قوله لا تصادح بهما بتحاد
 كبلهما الخ) ولوا بئيل المحمول ونقل بسبب ذلك ثبت للمكترين بالخيار ما يقع من الأضرار به بداية أخذها
 مما لو لم يستأجر قبل وصوله الى الخيل العين حيث قالوا انه لا يلزم الخو حزنه نقل الميت اه عش قول
 المتن (لوا كثرى لجل الخ) ولوا كثرى كما لو وضع أمتعة فيه زاد عليها انظر فان كان أرضا فلا شيء عليه
 وان كان غرقت فيه المسمى وأجروا للثلث الزائد على قياس مسئلة الباب بشرح الروض أي بوجه في اه سم
 (قوله لجل مائة) فظاهره أن لفظة حمل من المتن والذي في المحلى والنهاية والمغنى لما تامل وقدره الثاني بين
 اللام والمائة بطريق المزج وقال الثالث بعدها أي لجل مائة رطل حنطه مثلا اه (قوله بالتشديد) الاولى

وتخاصمها به انقصاء المدة فهو أي المأوى بالخيار بين أحرقه مثل الامة والمسمى مع بذل زيادة ضرر والذرة مثله
 آخر المثل الحنفية نجس من الذرة سبعون وكان المسمى أربعين فبدل النقص بضر ونون تخاصمها قبل
 خصدها قاع أي المأوى حان شامه ان أمكن في المدة واعتاد الحنطه زرعها والافله منعه وزنه جميع الاحوة أي
 لزمت الاحوة جميع الدلالة القوت بالمقصد قد على نفسه ان لم يرض أي على بقائه الفرو قد تتأثر بها الارض
 وان مضى بغيره بين أحرقه المثل واذا اختار أحرقه فلا يضمن فسخ الاحوة انتهى منه وأخذ قسطه من المسمى
 مع بدل النقصان ولا يضمن الارض اه قوله بالخيار بين أحرقه مثل الذرة الخ لو كان وليا أو ماطرا العين أخذه
 بالاحط (قوله ضمن الثالث) قال في شرح الروض وعلى كل من الاخيرين من الثلاث ان لم يكن مالكها معها
 وتكتمان تزولها وانزال الرديف لم يغلضها ولا انفلا (قوله وقيل بفسط الخ) عبارة عن الثاني ضمن الثالث ان تلفت
 وان تلفت بسبب آخر) اعتمد مر ووجهه كما في شرح الروض ان بده صارت بده دون مغنى وأسنى
 شرح الروض اذا أكثرها ليركب بسرج فركب عر بأو عكسه ضمن لان الاول أضرب هو الثاني رافز زيادة
 على المشروط وأول كبر بصر فركب ما كلف ضمن الآن يكون مثل السرج أو أخف منه وزنا وشرحه
 عكسه فلا يضمن الان يكون أثقل من الالكاف أو ليعمل عليها ما كلف فعمل بسرج ضمن لانه يشق عليها
 لا عكسه فلا يضمن الان كان أثقل من السرج انتهى (قوله في المتن لزومه) آخر المثل لزيادة (قوله في شرح
 الروض وهذا بخلاف ما لو أكثرى مال الوض أمتعة فزاد عليها فانه ان كان أرضا فلا شيء عليه لعدم

بغير انهما ضمن الثالث
 وقيل بفسط وزنه من
 أوزانهم واشتد (وكذا)
 يضمن وان تلفت بسبب
 آخر (لوا كثرى لجل مائة)
 رطل حنطه فعمل ما تشعرا
 أو عكس) لانها لتقها
 تحتهم فعمل واحد وهو
 نفعته بانخذ من نظير الدابة
 أكثر فاختلف ضررها
 وكذا كل مختلف في الضرر
 كسدي وقطن ونار عقه
 الاذرى وطال اذا فرق
 بينهما عرقا (أو) أكثرى
 (للعشرة أقفزة شعير) جمع
 قفزة مكال بسع اثني عشر
 صاعا (فعمل عشرة أقفزة
 حنطه) لانها أثقل (دون
 عكسه) بان أكثرها لجل
 عشرة أقفزة حنطه فعمل
 عشرة أقفزة شعيرا من غير
 زيادة أصلا فلا يضمن لاتحاد
 حرمهما بتحاد كبلهما مع
 ان الشعير أثقل (ولو
 أكثرى لجل مائة فعمل)
 بالتشديد (مائة وعشر وزنه)
 مسح المسمى (آخر المثل
 لزيادة) لتعديدها

ومثل لها بالعرضة ليقصد
اغتفار نحو الاثنين مما يقع
التفاوت به بين السككين
(وان تلفت بذلك المحمول
أو بسبب آخر (منها)
ضمان بذل ان لم يكن صاحبها
معها) لانه صار غاصبها
بجعل الزيادة (وان كان)
صاحبها معها وتلفت بسبب
الجل دون غيره لان اليد هنا
للمالك فكان الضمان
للعينة فقط (منه) فسط
الزيادة لا يختص به
بها ومن لم يضر مع دابته
قتلت لم يضمنها المستأجر
لتلفها في صاحبها (وفي
قول) يضمن (نصف القيمة)
فوزيها على الرأس كبحر
من واحد وروحان من آخر
واجب يتيسر التوزيع
هنا لما لا يختلف مكانها
باطنا ولو لم يمتد إلى العرضة
الى المؤجر فيها) بالتشديد
(جاهل) بالزيادة كان قاله
هي مائة فصدقه (منه)
المكثري) القسط نظيما
مر وأجره بالزيادة (على
الذهب) اذا مكثري لجهله
مسار كالاته أما العالم
فكان في قوله (ولو) وضع
المكثري ذلك بظهورها
فسمى بها المؤجر وأجره
المؤجر وجعل بالتشديد
(فلا أجره للزيادة) وان
غلط وعليه بها المستأجر
لم ياذن في جعلها له لمطالبه
المؤجر بردها لمها وليس
له ردها بدون اذن ولذا
تلفت ضمانه ووزن المؤجر
أركان رجل المستأجر

كانت عقب فعل في الموضع الاول وقد المكنى عقيلوا كثرى دابة وعقب فعل في جميع المواضع عليها
فعله على التخفيف (قوله ومثل لها) أي للزيادة (قوله ليقصد اغتفار الخ) هل هذا الاغتفار بالنسبة لمعوم
الاحكام حتى يجعل له الاقدام على هذه الزيادة والنسبة الى الضمان فقط فان قبل الاول فعل محله اذا دلت
القرينة على رضا المؤجر بذلك كاطر ادعى بذلك ونحوه والا فعمل تأمل وان قبل الثاني فظاهر اه سيد
عمر (قوله اغتفار نحو الاثنين الخ) فانه لا أجر له ولا ضمان بسببه اه معني (قوله بين السككين) أي أو
الوزن أي وسري (قوله فان كان صاحبها معها) أي مع المكثري ككله وفرض المسئلة اه رشدي
(قوله لان اليد هنا الخ) تعيل لتقسيد التلف بكونه بسبب الجمل دون غيره (قوله لا يختص به) أي الظاهر
أن الضمير في بها الزيادة على حذف مضاف أي يقسط الى يادة من الدابة اذا فرض أنه معها كصاحبها كما
مر اه رشدي (قوله وتلفت الخ) أي قبل استعمالها أما بعد استعمالها فهي معارة أخذها من العارية
كذا في شرح الروض سم وكردى زاد عرش أقول ولعل المراد أنه باشر استعمالها كان ركبها أو دفعه متاعا
وقاله اجله فغله عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكها ثم أثبت الشارح حر في باب العارية صرح بذلك
فراجع اه وقوله أنه باشر استعمالها أي باذن مالكها كما يفهمه قوله السابق فهي معارة الخ فان استعمالها
بدون اذنه فهو غاصب لها (قوله من آخر) بالمد (قوله لا يختلف مكانها الخ) أي لم يدم اضبطا فقد تساوى
بل قريب باطننا نكابه شرح على نكابه جوامع (قوله كان قاله الخ) فان لم يقله المكثري شيئا فلا أجر
للازداد ولا ضمان اه غرر (قوله أما العالم الخ) عبارة المعنى وشرح بالجاهل العالم بالزيادة فان قاله المستأجر
احل هذه الزيادة فاجابه ففسد عاردا بها الى الزيادة فلا أجر لها وان تلفت الدابة لا بسبب العارية ضمن
القسط أما بسببها فلا ضمان لكونها من باب العارية وان لم يقله المستأجر شيئا فكم معد كور في قوله ولو وزن
المؤجر الخ (قوله ولو وضع المكثري ذلك بظهر هاتين الخ) طاهره أنه لا أجره لمالكه في الروض أي
والغنى ولو كانه المستأجر وله والدابة واقفة ثم سهرها لوجو فكيف المؤجر عليها قال في شرحه فلا أجره
ان كان عالم بالان كان مغرورا انتهى اه سم وماتقوله عن شرح الروض مع العلم من قول المصنف ان
آغا بالاولى لا اشتراكها في المغرورة بزيادة ما هنا تحصيل المكثري (قوله لانه لم ياذن الخ) اه ايل للمتن
خاصة اه رشدي (قوله وليس له ردها بدون اذن) فلو استقل بردها قال الاذرى فانظر الى قوله متاجر
تكليفه ودها الى المكان المتقول اليه أولا شرح روض اه سم (قوله وأركان رجل المستأجر الخ)
ولو كان اجنبي ورجل بلا اذن في الزيادة فهو غاصب لرازد وعليه أجره ولو حو رده الى المكان المتقول منه
ان طال بهبه المستأجر وعليه ضمان الدابة على التفصيل المذكور وفي المستأجر من غيبه صاحبها وخضرت على

الضرر وان كان غرر ففقط بقاء أحدهما له صغير المؤجر بين المسمى وأجره لمثل الزائد وبين أجره لمثل
للكل وانما هما قولان أحدهما المسمى وأجره لمثل الزائد والثاني أجره لمثل لكل بقية الزركشي عن
الخرجاني والرواية في مسمى مسألة الدابة ترجع القول الاول من الطريقين الثاني فان قلت فاس
ما رغبنا اذا استأجر رذائل زرع حنطة فزرع غيره من أي يتغير بين أجره لمثل الزائد والمسمى مع أجره الزائد
من ضرر الزائد أن يقال: شبهة في هذه وفي مسألة الدابة قلت ان الفرق فيه ثم عدل عن العين أصلا فصاغ الخرج
عن المسمى بالكلية فخلق هنا اه وقضية قربانه لو عدل عن العين أصلا كان كإنه قال فليراجع (قوله
ومثل لها بالعرضة الخ) كذا في حر (قوله ضمان يد) اعتمد (قوله فكان الضمان للعينة فقط)
اعتمده حر (قوله ومن لم يضر مع دابته فقتلت) قال في شرح الروض قبل استعمالها ثم قال أما بعد
استعمالها فهي معارة أخذها من العارية (قوله ولو وضع المكثري ذلك بظهر هاتين الخ) فسماها المؤجر
طاهره أنه لا أجره لمالكه في الروض ولو كانه المستأجر وله والدابة واقفة ثم سهرها لوجو فكيف المؤجر عليها قال في شرحه فلا أجره
ان كان عالم بالان كان مغرورا اه (قوله وليس له ردها بدون اذن)
قال في شرح الروض فلو استقل بردها قال الاذرى فانظر الى قوله متاجر تكليفه ودها الى المكان المتقول

فكألو كالنفسه ان علم وكذا ان جهل كإقتضاه كلام المتولي (ولا ضمان على المستأجر ان تلفت) الآية اذ لا يولد له دين بقوله فلو قال له المستأجر اجل هذا الزائد كم ستعير فيضين القسط من الغاية ان تلفت بغير المحمول (١٨٥) دون منفعتها (ولو أعطاه في الخطأ) بعد

قطعه (نقاطه بقوله
أمرني بقطعه بقائه فقال
بل قميصا فالأظهر تصديق
المالك (بينه) أنه لم ياذن له
في قطعه بقائه لانه المصدق في
أصل الاذن فكذلك في صفته
والثاني بخلافه وأطال
الاسوي في الانتصاره بقوله
ومعني ومنه أنهم لو اختلفا
قبل قطعه فالأظهر لكل
ما وجب الاتفاق مع بقائه
أوجبه بغير أجر أو عليه
يبدأ بأمالك كالأقوال
الاسوي بل بانحاط لانه
بائع المنفعة (ولا أجر عليه)
بعد حلفه لانها لا تقب
بالاذن وقد ثبت عدمه
ببئمه (وعلى الخياط لو ش
النقص) لما ثبت من انتفاعه
الاذن والاصل الضمان
وقصة ما قر من انتفاع
الاذن من أصله ان المراد
بالأرض ما بين قيمته صحتها
ومقطوعا وهو ما رجحه
الاسوي كان أي مصرون
وغیره وهو أوجع من ترجيح
السكنى أنه ما بين قيمته
مقطوعا قضا ومقطوعا
فهل ان أصل القطع ما دون
فيه ويجاب بأنه لا نظر لهذا
مع ثبوت الخلفه المقترضة
لانتفاع الاذن من أصله
بدليل عدم الأجرة ويؤخذ
من هذا ومن تفصيلهم
المذكور في الفروع وغيرها
في الخلفه في نسخ المستأجر

ما ضر وان جلي بعد كليل الاجنبي المستأجر العشرة أحد المتكاري بين أي العاقدین فيه التفصيل السابق بين
المغرور وعده وان اختاره في المأذون وقدرها فالقول قول المتكاري بينه لان الأصل عدم المأذون ولو
وجد المحمول على الغاية فاصعان المشروط تقصاوت وقد كالتأخر حط قسط لمن الاجرة ان كانت الاجارة
في الغاية له من قبل المشرط وكذا ان كانت اجارة عين لم يعلم المستأجر النقص فان علمه حط شي من الاجرة
لان التكليف من الاستعانة قد حسمه في ذلك كلفي تقر بالاجرة أما النقص الذي لا يورث كلفي بغيره
التفاوت بين الكليين أو الورثين فلا عيب فيه معنى وروض مع شرحه (قوله فكألو كالنفسه الخ) أي قطعه
أجرة حلوا والضمان اه شرح ورض ولعل هذا أعني قول الشارح فكألو كالنفسه الخ اذا سيرها
هو لا اذا سيرها لوجوه والأقوال التي تحمل المستأجر اه سم (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلافه اذا
تلفت به لان هناك انتفاعا عاريا اه سم (قوله بعد قطعه) يتعلق بقطعه اه يرشد عبارة عرض أي
من الخطأ اه (قوله ومنه) أي من المعنى اه كردی (قوله ودعا) أي الثاني الرجوع (قوله يبدأ
بالمالك) لانه في وثيقة البائع ومحمم كل في حافله في ولا يثبت اه كردی (قوله يبدأ بالمالك) معتمد
اه عرض قول المتن (وعلى الخياط أرض النقص) وللخياط أثر عند علمه عليه أرض التزعة ان حصل به نقص
وله منع المالك من شدة حط في خطا الخياط بمجره في البر وزكاته اذا تزع ولو قال المالك الخياط ان كان
هذا التوب يكفي فيصا قطعه قطعه ولم يكف فيه من الارش لان الاذن مشروط بالمعروف وجد وان قال في
جوابه هو يكفي فقال قطعه قطعه لم يكف فيه من الارش لان الاذن مطلق وروض مع شرحه ومعنى ونهاية
(قوله من انتفاع الاذن من أصله) هذا ممنوع اه سم (قوله وهو أوجع من ترجيع السكنى) اعتمد النهاية
والمعنى ما رجحه السبكي والمالك شيخ الاسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان معطو عاقبه أكثر
ففيه فلا شيء اه (قوله لهذا) أي الاذن في أصل القطع (قوله انتفاع الاذن من أصله) هذا
ممنوع وكيفية انتفاعه عن أصل الاذن اه سم (قوله بدليل عدم الاجرة الخ) لادلة ثبوت
عدمها لان انتفاعه الصفة المطلوبة بالمالك اه سم عبارة النهاية ولا يفسح في ترجيع الاول يعني ما رجحه
السبكي عدم الاجرة اذ لا يلزم بينهما وبين الضمان اه (قوله ويؤخذ) الى الفصل في النهاية (قوله من هذا)

السبكي اه ثم قال في الرض وشرحه ولم يستأجر مطالبته بالبدل لها في الحال لصلوة الخ اه (قوله
فكألو كالنفسه الخ) كذا شرحه في شرح الررض فعله أجرة حلوا والضمان اه ولعل هذا أعني
قول الشارح فكألو كالنفسه الخ اذا سيرها هو لا اذا سيرها لوجوه والأقوال التي تحمل المستأجر (قوله
فكم مستعير) قد يناقشه حيث دل على ملك المؤجر ما من منفعتها على ما يتعلق باقتدار الواجب وجواز
تصرفه فيه كانه ما يعير بالنسبة للزاد فاصعان مروج به من أن المستأجر استعير المؤجر من جلي من عليها
كحلق بخلافه لانه لا يحقق جميع منفعتها لانه لا يذاعل عدم ملكها من خوشا من المنفعة اللهم الا ان تمتع
المتأخر بان المؤجر لثمة اذا المنفعة لكنه ممنوع من التصرف فيها من زحم حق المستأجر وان عينه من
الكلية بخلاف التصرف فيه مع المستأجر باعرا ولا يذاعل أو نحوها وقد ثبت من اجارة ثم لا يذاعل وقد يلزم
فغيره (قوله ان تلفت بغير المحمول) بخلافه اذا تلفت به لان هناك انتفاعا عاريا وعلى هذا التفصيل
يجعل كآله شخشا الشهاب الرمي قول الررض ضمن العشرة أيضا (قوله في المتن وعلى الخياط أرض النقص)
في شرحه وللخياط أثر عند علمه أرض نقص التزعة ان حصل كآله الماوردى والرواني في منع
المالك من شدة حط فيه مجرى في البر زكاته اه (قوله من انتفاع الاذن من أصله) هذا ممنوع (قوله
وهو أوجع من ترجيع السكنى الخ) اعتمد من ترجيع السكنى (قوله انتفاع الاذن من أصله) هذا ممنوع وكيف
لاوهما انتفاعا على أصل الاذن (قوله بدليل عدم الاجرة) لادلة ثبوت عدمها لان انتفاعه الصفة المطلوبة به

له ومن قوله لو استأجر منسج
أمكن البناء على بعض المكتوب

مسلوود وقسمه بينه
متساوية فقاطه ياتقص
واوسع في الصفة لم يستحق
شأنه لثقله المشروط الا ان
تتمكن من اتحاسه كالمشروط
واقعه فيستحق الكل او من
البناء على بعضه فيستحق
أجرة ذلك البعض

(فصل) فيما يقتضى
انفساخ الاجارة والتغير في
نفسها وعدمها وما ينبع
ذلك (الانفساخ اجارة) غنية
أوفي القيمة بنسبها ولا يفسخ
أحد العقدين (معدر) لا
يوجب خلاف ذلك المعقود عليه
(كتعدر قود) بفتح الواو
كالمعقود ما يقدر به نفسها
المصدر (حاجم) على ما استحو

ومثله على الاوجه ما عدم
دخول الناس في الفتنة أو
خراب ماحوله كالوخراب
ما حصول النار أو الدخان
والفرق بينهما بما يجمع
ومن ثم قيل لم يقل أحد
فحين استأجر حرا لعدم
الحب لثقله أنه يقتصر (و)
تعدر (سفر) بفتح الشاء
بالدالة المستأجر لا يطرود
خوفه مثلا ويسكنها
جمع مساقرة أي رقيقة
يخرج معهم ويصع عقلة
على بعد ذراعى وكسفر أي
طروه كسفر دار من لا
تجو (مرض) مستأجر دابة
لبسفر أو مؤجرها الذي
يلزمه الحفر وجمعها
لا تخط في العقد قود عليه

أي مما في المتن (قوله كان كتب الباب الاول) أي في الوسط أو بالأحرى (قوله أن من استوجرت بشرى) نائب
فأصل يؤخذ (قوله لتصرف بربوبه بغيره) أي لخصه عليه طرأ أي على بعشرة نحو ط مثلا اه
كردى والاولى لثقله بعشرة أسطر ثلاثين الحياطة (قوله بينه) بكسر الباء جمع بين معنى البعد بمعنى قسم
البعد بين الخطوط بان قال كل بعدا صيغتنا مثلا اه كردى (قوله بان نص) راجع الى الخطوط و (قوله
وأوسع) الى قسمة البناء على خط مثلا فخصه بنحو وط قسم البناء باربع أصابع اه كردى (قوله
وأوسع) الواو هي أولان كلامهما بخلاف لما شرط من التساوي اه عش (قوله وأمن البناء) (الخ)
عطف على من اتحماه

(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة) (قوله فيما يقتضى) الى قوله ولا يجوز لناظر في النهاية (قوله
وعدهما) الاولى وما لا يقتضيهما ذلك ليس في الفصل بيان شيء يقتضى عدم الانفساخ أو التغير بل ذلك لعدم
هو الاصل حتى يوجد ما يرفع اه رشدي وقوله الاولى وما لا يقتضيهما أي على شرح التمسج (قوله وما
ينبع ذلك) أي قوله ولو أكرى جلال الخ (قوله غنية) الى قوله ما إذا أوجب في المعنى الاقوله والفرق الى
المتن (قوله بنفسها الخ) في هذا التقدير ثلثان الجواب عن معنى واحد يعامل واحد عبارة التغير والحل عين كانت
أو معدة ولا تنسخ بعذر اه وهذه مختصة قوسا لثقله (قوله لا وجب خلاف الخ) سذكر محترزه اه سم (قوله
وبعضها المصدر) ه ذابان الا شهر والاقتيل بالضم فهما وقيل بالفتح فهما اه عش (قوله ما لو
عدم) من باب علم ومع قرأته به بينا المفعول (قوله لفتنة أو خراب الخ) أي أو غيرهما (قوله والفرق بينهما)
أي بين مسددة عدم دخول الناس الحرام بسبب الفتنة أو خراب ماحوله التي فاسها ومسئلة خراب ماحول
النار أو الدخان التي فاس عليها ومراعاة في الجبر من أن عدم دخول الحرام بسبب ما ذكر عيب
خلاف الحافوت والارز فانهم ما يستأجران للسكنى وهي ممكنة على كل حال اه رشدي (قوله ومن الخ)
أي من أجل عدم صحة الفرق (قوله رضى) أي طمحو قال السيد عن رضى في أصله بالالف اه (قوله
وتعدر سفر) أشار به الى عطفه على وقود اه عش (قوله بفتح الفاء الدالة المستأجر لا يطرود خوفا الخ)
وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومريض مستأجر الحرام من عطف الخاص على العام اذ هو من جملة تعدر
السفر وانظر ما كتبه اه رشدي وقوله من جملة تعدر السفر أي من جملة أسبابه (قوله ويصع عقلة الخ)
أي سفر بفتح الفاء (قوله ونحو مرض الخ) أشار الى عطفه على تعدر أي على حذف مضاف عبارة المعنى
وكمرض مرض الخ اه (قوله الذي يلزمه الحفر وجمعها) أي بان كانت اجارة دابة اه عش (قوله اذ
لا تخط الخ) عبارة المعنى والمعنى في الجرح أنه لا تخط في المعقود عليه والا متناهية من كل منهما ممكنة اه (قوله
والاستئانة بمكة) نال ما لو تعدر اه سيدعر وقد يقال النادر لا عبرة به (قوله نعم) الى قوله ما إذا وافقه
المعنى كما ياتي وخالفه في النهاية (قوله كان استأجر الخ) الانفساخ هنا متساوي على جواز ابدال المستوفى به
ولعل هذا ما ينسب على المقابل ثم رأيت في شرح مر فائده بنائه في الشرع والحل على ما مر من عدم
جواز ابدال المستوفى به والاصح خلافه انتهى اه سم (قوله كان استأجر الامام الخ) متعيب اه عش
وعبارة المعنى (تبيها) يستثنى من ذلك اجارة الامام فبما لم يعدر لم يفسد حاصل قبل مسير الجيش فانه عذر
للامام يسترجع به كل الاجرة كقوله الماد ردى ولا فلاس المستأجر قبل اتمام الاجرة ومضى المدقة فانه يجوز

الامام (قوله الان يمكن الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي
(فصل فيما يقتضى انفساخ الاجارة الخ) (قوله لا وجب خلاف الخ) بان محترزه (قوله ومثله على
الاجرة) اعلمه مر (قوله كان استأجره فلتع من الخ) الانفساخ هنا متساوي على جواز ابدال
المستوفى به ولعل هذا ما ينسب على المقابل ثم رأيت في شرح مر فائده بنائه في الشرع والحل على ما مر من عدم جواز ابدال
المستوفى به والاصح خلافه اه (قوله كان استأجر الامام فبما لم يعدر الخ) قد يشكل الانفساخ هنا بان الاصح

والاستئانة بمكة يتم التعذر الشرعي بوجوب الانفساخ كان استأجره فلتع من مؤلف زال أو ما كان عدمه لا ينظر اليه لانه
خلاف الأصل وكذا الحسبان تعلق بصحة عامة كان استأجر الامام فبما لم يعدر فلتع قبل المسير للمؤجر

أشياء أو خبث خلاف المعقود عليه فإن كان في إرادة المقتنع بالكتابة تنسخ وان عيب بحيث أثر في منفعة تأثير يظهر به تفاوت الأجزاء فخره الكثير ويسد كرامته لغيره (ولو استأجر المزارع أو غنم فزع (١٨٧) فهناك الزرع يباحثه) كسلي أو أسود (فليس

المؤخر العسخ كالأطلق في الرضا وأصلها **اه** **(قوله أما إذا أوجب)** أي العذر **اه** اسم **(قوله لا يوجب)** أي الزالة والتعيب قول المن **(ولا حاشا من الإجابة)** **اه** أن زرعها تانيز ورايدوك قبل فراغ المدفينا يظهر من نوع ما ستاحه وغيره مما لا يزبدضره عليهن ناعن من هذا الجار **اه** أي بجوارث ذلك الزمن **اه** **عش** **(قوله إذا دخل في مفعلة الأرض)** توافقت بها فحقه الأناذ انفسحت الجار في المدة الباقية فلو تلف الزر قبل تلف الأرض وتعدرا باده قبل الانشاع بخلافه يستمر من المضي لما قبل التلف شأ وأما بعد التلف فبما يقابلهم من المضي لبطان العقدية وان تلفت الأرض أولا استمر المستقبل وكذا الماضي كافي جواهر القسولوعوان اقتضى كلام ابن العربي من خلافه معنى وأنى وقد يقال ان قول المصنفو تنصيح الجار فوجب الباقية والاحقر المعنى في المستقبل لا الماضي الخ **اه** يدل بصرح بما اقتضاء كلام ابن المقرئ اذ لا فرق بين تلف الأرض وتلف الجوارث المعين كجرا نقاض المعنى ما يفهمه **(قوله شرعا)** راجع لتلفه **(قوله وأوحسا)** عطفي على شرعا **اه** سم قول المتن **(عوتها وأوحسا)** والاجر الخ وكذا معن غيرهما **اه** معنى **قوله** عوت نحو الله بالعقل حقان يقال بضموت الجار **(قوله ولو بفعل المستاجر)** الى قوله وفي المعنى الخ **قوله** ونرج الى المتن **قوله** ولو بفعل المستاجر **اه** فهو يكون بالتلف **اه** **اه** **عش** **(قوله وأوحسا)** المستخرج **اه** عبارة المعنى فان قيل لو تلف المشتري المبيع استقر عليه ألحق فلا كان المستاجر كذلك لوجب بأن البيع ودخل العين فاذا تلفها صاروا قاضيا لها والجار **اه** وارادة على المنافع ومنافع الزمن المستقبل **اه** رومة لا يتصور رر والاتلاف عليها **اه** **(قوله** غنه) فاعل استقر **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **اه** سم والاصوب راجع الضمير الى البيع كاسم من المعنى **(قوله** لأن الانشاع انحاه في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا الزم من قطع قصد مسئلة المتن وجعله حزم من دليل الفرق بين البيع والجار **(قوله** بعد القبض) ظرف لما مضى **(قوله** الذي الخ) نعت للزمن **اه** سم قال المعنى أما إذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن له أثر فانه ينقسم في الجسم واحترز بالمعنى من عا في القيمة فلا ينقسم بتفهمه لان العقد لم ودعاه ما إذا أحضر روميا في خلال المدة أبدا بكم **اه** **(قوله** فلا تنقسم) يعني عنه **قوله** لان الانشاع الخ **(قوله** وأوحسا) أي النصف الساخي **(قوله** لا اختلافهما) أي المدين وفي بعض النسخ ما نوافدا ضمير راجعه الى أجرة المدين **(قوله** إذا قد تز بد الخ) قضيته أنه لو نوسا الأجرة على الشهر وكان قال آخر تكهامة كل شهر منها بكذا اعتبره ما ساءه موزع على الشهر ولا ينظر الى أجرة مثل المداخية **اه** وهو ظاهر عما سبقه في العقد **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو بغيره بعد العقد تمس بوجوب اباله وان لم تلف بجزأ اباله ومذا المكري وان عسب في العقد تم تلفا تنقسم العقد **اه** **عش** **(قوله** أو وارثه) أي ولو علموا مسئلة ما لم يكن وارث **اه** وارث كذا نعت ذى وارثه **اه** ومن آخر وهو سم ثم وارثه في عومته جوارز ابال المستوفى به وكان هذا دلالة أوله كون استجار الذي يجهل من طاب نظر الامام وظهور والمصلحة وقد لا يتحقق في جهاد آخر لا يقوم أحد الجاهدين مقام الآخر في انشاع مطلقا **اه** ولستأمل كون هذا من المستوفى به **(قوله** أما إذا أوجب) أي العذر **(قوله** شرعا) راجع لتلف وقوله **اه** **عش** **(قوله** غنه) فاعل استقر **اه** **اه** **عش** **(قوله** لأنه وارد الخ) أي اتلاف المشتري **(قوله** الذي لئله أجرة) نعت للزمن **اه** **عش** **(قوله** ونرجح المستوفى منه المستوفى الخ) قد جزم في قياس قبل الانشاع بثقل المستوفى في العين العقد **قوله** أو بعدنا فيه تم تلفا تنقسم العقد **اه** فاعني هذا الاعتزاز وقوله **اه** ما مر فيه مع أنصور مسئلة هنا بما عني في العقد **اه** سم **(قوله** وغيره) أي والموت في غير **(قوله** ماس) أي في شرع يجوز اباله **اه** كردى **(قوله** على مارية) أي من الله إذ عاين كل من المستوفى به أو

واستثنى مسائل ايقضها
الانقراض فيمكنه مورد
العقد لانه عاقد كوت
الاجر المعين وبعضها
الانقراض فيه لغير الموت
كان آجرون أو في بعضه
دل عليه فانقضاها غيره
انما هو لفوات شرط الموصي
ولم يقل بما دفعه وانما قال
بان يتقضى امتنع عليه الاجار
لانه لا يملكه المتقضى وانما
أجاب له أن يتقضى كباقي
وكان آخر المقطع كافيه
المصنف وصره المقطع
لانقضاء الأول والثاني
مبنى على مرجوح (و)
تفصيل أضاعون (متولى
الوقت) أي تأخره بشرط
الواقف ولو يوصف كان
شرطه لازما من الموقوف
عليه ولم يقيد بما يأتي أو
يغير شرطه مستحقا كان أو
أجنبيا اذا آجره للمستحقين
أو غيرهم لانه لما لم ينظر
جميع الموقوف عليهم ولم
يخص بوصف استحقاق ولا
ومن كان بمنزلة ولي الموقوف
فمن كان هو المستحق وآجر
يدون آجرا مثل ويجوز ان
تبعه الامام وغيره وانقضت
بغيره انما عاقد على ما قاله
ابن الرقة ولا يجوز لناظر
اذا آجروا من ان يدفع جميع
آجرتها ليعطى الاول مثلا بل
يعطى بقدر ما مضى والا
ضمن الزائد كقوله الفاعل
وان دقق العبد واعتمده
الأسنوي لكن الذي ارتضاه
ابن الرقة ان له صرف السكك

منعته عن المستأجر (قوله وفي الخصة) . يتعلق لقوله التزيم و (قوله التزيم) مبتدأ (قوله دين عليه)
خبره وفي التعليق المذكور تقديم معمول الصفة على موصوفه (قوله واستثنى مسائل بعضه الخ) غير من ذلك
الاعتراض على من استثنى ما ذكر وان استثناه انما هو صوري لا حقيقي اهـ رشيدى (قوله الانقراض
فيمكنه مورد) هذه الجملة خبر بعينه والجملة تحت مسائل (قوله لانه عاقد الخ) فلا يستثنى من عدم
الانقراض لكن استثنى منه مسائل منها ما لا آجر عليه المعلق عهدها فوجدت معوه فان الاجارة تنقضى
على الاصح كما اقتضاه كلام الرافعي ومنها ما لا آجر له والموت في المسئلة ان الاجارة تنقضى بغيره خلافا لما
اقتضاه كلام الرافعي في باب الوقف ومنها المدبر فانه كالمعلق عهدها فوجدت معوه فان الاجارة تنقضى بغيره خلافا لما
الموصي به بمنفعة داره المسددة عرو وربعهم استثناه من المسائل التي بان الانقراض ليس بموت العاقد بل
لانهما سعة بالموت وليس الرديف ظاهر اهـ معنى (قوله ولم يقل) أي الموصي ورديف لم يقل ان الوصية بالمنافع
ابحلالا تملك فلا تنقضى لغيرها اهـ كردى عبارة الخ ومقابل من ان الوصية بالمنفعة باحلالا تملك فلا تنقضى
ابطرتها مردود بان ذلك محله كسبائي ان شأنا لله تعالى في الوصية بان يتقضى بالغير ولا ينعقها كما هنا اهـ
(قوله امتنع عليه) أي الموصي به اهـ عرش (قوله لم يملكه) أي الموصي الوصية (قوله كباقي) أي في
الوصية (قوله كان آجرا اعظم) عطفا على كان آجروا أو في (قوله وبعدها من عرش الخ) قسم قوله
بعضها الانقراض فيه الخ اهـ عرش (قوله بموت متولى الوقت) ثم ان كان قبض الاجرة وتصرف فيها
المستحق لم يرجع على تركه بشئ وان كان تصرف فيه لنفسه يرجع على تركه بقسط ما بقي وصرف
لا راب الوقف اهـ عرش وهذا على مرضى النهاية - لا فلا شارح والمخني كباقي انقضاء قوله أي تأخره
(الخ) من حاكم أو موصو به أو من شرطه التفرع على جميع العيول (قوله عيالي) أي في شرع ولو آجره البطن
الاول (قوله مستحقا كان الخ) أي الناظر (قوله اذا آجره الخ) الاول وحذف اذا (قوله اذا آجره للمستحقين)
أي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كالمظهر اهـ سم (قوله ان كان هو) أي الناظر (قوله
وجوز زواجه) أي على الرابع اهـ عرش عبارة الخ فانه يجوز له ذلك كاصح به الامام وغيره فانما قال في إنشاء
المدن انقضت اهـ (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والغنى بكلمة الخ اهـ (قوله كقوله الفاعل الخ)
اعتمده الخ وشرح الرض خلافا لنهاية كاسر (قوله كقوله الفاعل الخ) قال شذنا الاستاذ في كنه قال
الزركشي وقياسه ان لو آجره الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بغيره قال
الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أي فيقال لا يتصرف الا في آجرته ماضى اذ لا مامان يرجع ويقطعه
لغيره وقد عرفت في انقضاءه وبعود ليت المبالو هو حسن اننى أي والكلام في اقطاع الارفاق بل
يمكن أن يدعى أن الحكم كذلك في المقطع وان قلنا بما قاله ابن الرقة لظهور الفرق فليست له (قوله
انه صرف السكك الخ) اعتمده النهاية بعبارة هنا وقد قسم ابن الرقة لظهور الفرق فليست له (قوله
الاول ولا ضمان عليه ما كان الاخذ قبل انقضاء المدد وانتقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل
اهـ فغنى هذا الاحتراز وقوله على ما مضى قسمه أنه هو والمسئلة هنا المعنى في العقد (قوله اذا آجره
المستحقين) أي كالبطن الثاني قبل الانتقال اليهم كالمظهر (قوله كقوله الفاعل الخ) قال شيخنا الاستاذ
الجليل أبو الحسن البكري في كنه قال الزركشي وقاسه انما هو آجره الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة
لتوقع ظهور كونه لغيره بغيره قال الجلال البكري وقد يطرده في المقطع أي فيقال لا يتصرف الا في آجرته
ما مضى اذ لا مامان يرجع ويقطعه لغيره بغيره وقد عرفت في انقضاءه وبعود ليت المبالو هو حسن اهـ
أي والكلام في اقطاع الارفاق بل يمكن أن يدعى أن الحكم كذلك في المقطع وان قلنا بما قاله ابن الرقة لظهور
الفرق فليست له (قوله انه صرف السكك المستحق) وبانه لا ضمان على الناظر لو لم انتقل اخذ قبل انقضاء
المدد وانقل الاستحقاق لغيره ولا ضمان على المستأجر بل وقياسه ان لو آجره الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الاجرة
لتوقع ظهور كونه لغيره بغيره (قوله انه صرف السكك الخ) ظاهره وان قلنا عاذه - ماضى المقام اسحق

بأنه ملك الموقوف عليه ظاهر أو عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مر أول (١٨٩) البلب في جارة أو ربع سنين ثم إن ديارنا

السابقة في أن كذا بلب يلزم
على الأول منع الشخص من
التصرف في ملكه كعدم
تقدم حجر عليه وبأنه إذا بقي
في يد الناظر فإن ضمنه فهو
خلاف القاعدة والأمر
ذلك بالملك والذي يقتضيه
الأول وجوب عيادته كبريان
الناظر يلزمه التصرف
بالأصل للوقف والمستحق
ولأنه ليس له الأصل في
دفع الشكل له حال غلبته
تدعيه له الترتيب عليه في
الوقف من العمازون
بعده من المستحقين
الصف إليه ومع ذلك فلا
نظر لما يلزم مما ذكر لأن
الملك هنا مباح فليس على
حقيقة الملك وبما هو في
يد الناظر بشرط موالا
فالقاضي الامتناع من
تمكين من يهبه بالكلية
أسما إن كان مسررا ولو
أجر البطل الأول من لا أو
بعضهم للوقف وقد شرطه
النظر لا مطلقا بل مقيدا
بضميه أو مدة استحقاقه
(مدة) المستحق أو غيره
(وإن قيل فمما هو) آخر
(الولي صيدا) وأما مدة
لا يبلغ فيها (بالسنين) بل
رشيدا (بالاحتلام) أو
غيره (فالأصح أنه) استحقاق
الوقف لأنه لا تقيد نظر
من جهته أو وقف بمدة
استحقاقه لم يكن له ولاية
على المنافع المتتالية لغيره

يرجع أهل البطن الثاني على تركه لتعاضد من وقت موته كما أتى بذلك النور جماعته بعلان الرقعة خلافا
للقائل ومن تبعه اه قال سم وعش قوله لو لم لا أخذ قبل انقضاء المدة ظاهره هو قطع بذلك عادة
اه أقول قد صرح به النهاية في أول البلب وقد فسرها كمانه (قوله بانه) أي الزائدا وجميع الأجزاء (قوله
وفي جارة الخ) عطف على أول البلب (قوله وبانه الخ) عطف على بانه ملك الخ (قوله على الأول) أي ما قاله
التفصيل (قوله منع الشخص) أي البطل الأول مثلا (قوله إذا بقي) أي الزائد (قوله فإن ضمن) أي إذا حصل في
ضمن الناظر (قوله بالملك) يعني مستحق الوقف (قوله عيادته) أي لا يظهر ما قاله ابن الرفعة (قوله
ومن بعده الخ) أي وضيع البطل الثاني مثلا (قوله ومع ذلك) أي الناظر يلزمه التصرف بالأصل الخ (قوله
لأن الملك الخ) الأول وأيضا إن الملك الخ (قوله والأخ) أي أن فقد الناظر بشرط في يد القاضي الخ
(قوله أم الخ) خبره وبما هو (قوله من يهبه) كالملك الأول (قوله مثلا) أي قولنا لن لا نقطع عنه أرض
في النهاية لا لأنه وبسطنا على الدفع (قوله مثلا) عبارة في قول المنصف البطل الأول ليس بقيد بل كل
البطلون كذلك قال الزركشي وأحسنه بقوله البطل الأول عمال كل من الجواهر الحاكم أو للوقف أو مضمونه
وإن البطل الأول كما أوصى به ابن الرفعة فالصحيح عدم الانتفاع لأن العاقبة تأخر لكل اه (قوله وقد شرط
له النظر الخ) عبارة في شرط الواقف لكل عاين منهم النظر في حصة مدة استحقاقه فقط اه (قوله بل
مقيدا بضميه الخ) خرج بذلك ما يقع كثيرا في شروط الواقفين من قولهم فقط هذا على ذوق وسأل وعني
إلى آخره وهو محمول من ذلك النظر لا لأنه فلا رشدا فلا رشدا فلا تنقص الإجارة من الناظر المستحق للنظر
بحققتي الوصف لما ذكره كما تقدم في قول الشارع بشرط الواقف ولو وصف الخ اه عش عبارة المتني
ولو أحرأ أمدا للوقف عليهم المشروط له النظر بالأرشدة ثم إن انقضاء الإجارة في تضييعه خاصة كما أشار
إليه الأثرى وعنده الغزوي اه (قوله أو مدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهره بل هو محل النظر في وجبه
مادامت عري أوله أو مدام يقضي فلا ينقص ما أحرأ أو الزوج أو بالقسط كما هو ظاهره خلافا لما في حاشية
الشيخ اه رشدي يعني عش عبارة قوله مدة استحقاقه فقط التعليل أنه لو خرج عن الاستحقاق
بغير الموت كان شرط النظر في وجبه مثلا مادامت عارية أو لا سيما لأن يفسق في وجبه المرأة أو فسق الابن
أن يكون كالنور هو ظاهره فليست اه (قوله المستحق) كالبطل الثاني قبل الانتقال إليهم كما مر عن سم
(قوله أو غيره) كالحيض سم وعش قول المتن (فالأصح أنه) استحقاقه في الوقف أي قوله كانت الإجارة
لغيره كعمارة كما هو صريح التعليل لا في الإجارة التي لا تنقص آخرها أي الناظر العام للعموم
ولا في هذا الوقف بل يثبت له واقفة فأما إجماعنا فظهر العلم الخ كما هو ظاهره كآله لو لم يتم الواقف ناظرا
أصلا فلا ينظر لها كم وحيدته فالعريف في بقا الإجارة إلى انقضاء المدة أن يؤجر الحاكم بنفسه أو بمن
يفوض إليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيره منهم هو أي الناظر المقيد بالنظر مدة استحقاقه كالناظر العام في أن
الضرر وتجاوز ذلك لا يقتضي شرط الواقف المدة لكن ينقد وبما هو مدة استحقاقه فإذا رجع الاستحقاق إلى
غيره انقضت إجارته لعدم ولايته على الغير لكن يبقى الكلام فيما إذا انقضت على من يرجع المستأجر
بسط ما يقع من المدة من الإجارة والى يظهر أنه يرجع على جهة الوقف لأننا أخذنا منه لمصلحة عمارة الوقف
فصار كالمأخوذ لذلك بالقرض فليغير ذلك اه رشدي يحذف (قوله من يهبه الخ) و (قوله مدة الخ) كل
منها متعلق بمتدبره يصح تعلق الأول بنظره أيضا (قوله مدة استحقاقه) أي ولو التزم المثل ما إذا كان نظره
على قدر حصة اه رشدي (قوله السابق) أي في قوله ولا يموت متولى الوقف اه عش عبارة النهاية
و بما تقرر علم أنه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انقضاءه بمتولى الوقف كما وضع ذلك في الدرجة
الثاني فتأوه وبه يدفع ما وقع لبعضهم من الشراح هنا اه (قوله وبسطنا الخ) عطف على قوله (قوله
إلى تمام المدة) بأن ما تمسكتوا كانت مدة الإيجار مائة أيضا (قوله أو غيره) أي كالحيض وشرطه

وبه فارق الناظر السابق لأنه لما كان له النظر وإن لم يستحق كانت ولا يتغير مقبلة بشئ فحسب أن تروا على غيره ولو به نومه وبهذا الذي
قوله هنا وبسطنا في الفتوى بما لا يستثنى عن مراجعته يدفع ما أثير هنا قائله وتخرج مما ذكرنا من توقف عليه بطرطه نظر عام ولا

فلا يصح إيجاره) بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولده الحاكم فلا يمكن مولى من جهة الحاكم وأراد المسحق
 لا يجازي نظر به أن رفع الأمر إلى الحاكم ويسأله التولية حتى الوقت ليصح إيجاره وعلى هذا والخشى من
 رفع الحاكم ثم يجردهم لها وقع أو قوله غير المسحق عن يحصل منه ضرر للوقت فينبغي أن تصح
 الإجارة من المسحق لضرورة فليس إيجاره اه عش (قوله ولو بحث الزركشي الخ) اعتمد شرح المنهج
 والفتي (قوله ضارب) أي بالاجرة اه عش (قوله ولو كان مع ما بين الخ) عطف بحسب المعنى على قوله
 والابن حازر (قوله ورخص ثم أي المستأجر اه عش (قوله ما بين هذا) أي ما قبله الأذري الخ (قوله هنا)
 أي في مسألة الأذري (قوله وقياسه عدم الانقضاء) محل تأمل فإن الأبي تصرف عن نفسه في هذه المسألة
 له ولا يجوز في انتقال الملك إلى الوارث مسلوقة المنفعة بخلاف الناطق في جميع ما ذكر وأيضاً فعل تصدير
 عدم الانقضاء في مسألة الوقت ما حكم في الاجرة فإن قيل يفوز به الورثة لظن الأول فهو غريب مع
 عدم ملكه ومهم ما قبلها لمن المنفعة أو البطن الثاني فامعنى عدم الانقضاء قلنا تأمل فإنه لا يفهمه ثمرة إلا
 في نحو الاعيان اه سمد عر وقوله وأيضاً الخ في سم نحوه وعبارة الرشدي من فوائد الخلاف ارث
 المنفعة عن المستأجر وعدمه اه قال العيبري وقد يجب أي عن الاشكال الثاني باختصار رجوع البطن
 الثاني على تركه البطن الأول بما يخص بهد المومن من الاجرة إذا كان البطن الأول قبض جميع الاجرة ولا
 اشكال بعدم انقضاء الاجرة فرجوعه لجهة تبيين كونه ما بين عليه أي الرجوع بقضاء الاجرة بلا
 أجرة إذا اخرج في المعنى هي المسقطة لكن لا يوقفنا على ما انتهى طيلاري اه قول المتن (لا يصح)
 ولو أجاز الوالي ما لم يولد معه معلومة ثمات المال أي المولى في أثناء ما بطلت فصاحب من المدة كما أتت
 بذلك الوالو فرجعه الله تعالى لأن لا يسمعه موصوذة على مدته ملك مولى ولا ولاية على من انتقل ملكه اليه ولا
 نية فاشبه انقضاء اجرة البطن الأول بكونه واجرة له وله بكونه ما بين عتقه بصفته وجوده ما شرح مر اه
 سم قال الرشدي قوله مر واجرة أم ولده عز تعالى أي والصورة أن التعليق والولاية سابقان على الاجرة
 اه (قوله مشبه) بخبر قوله رشيد (قوله بالاحتلام) أي أو بالحيف في الاثنى اه نهاية (قوله فيبطل في
 الزائد بلع رشيد) عبارة تشرح الر وض نعم ان بلغ شعبان بطل لبقاء الولاية عليه يؤخذ مما ذكر كراهه
 أن الصي لو غلب مدة يبلغ فيها بالسنة ولم يعلم ولده أبلغ رشيد أم لا يمكن له التصرف في ماله استصحاباً لحكم
 الصغر وانما تصرف الحاكم ذكره الاسنوي انتهى والمعتمد خلافه اذ لا ترتفع ولاية الوالي بمجرد دباوغه
 رشيد ولم يعلم مر اه سم على حج أقول فتبين أنه لو علم بلوغه رشيداً بان ثبت ذلك بينة تبيين انفساحه
 من حين البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشرط عيان نفس الامر ودان عدم ولا يشه عليه اه عش

ومثل الاحتلام الحيف في الاثنى اه (قوله ورد بان هذا الخ) وافق مر على الرد (قوله وقياسه الخ)
 وافق عليه مر بقي ان البطن الأول بما يخص ما بعد ٧ المومن من الاجرة إذا كان البطن الأول قبض جميع
 الاجرة أو لأن قلنا رجوع اشكل بعدم انقضاء الاجرة ولزم ان تبقى الاجرة بلا أجرة وان قلنا لا رجوع
 اشكل بتبين عدم استحقاق البطن الأول لما بعد موهة فكيف تبقى له الاجرة مع تبين عدم استحقاقه المنفعة
 ولو صح هذا المتعرج رجوع البطن الثاني على تركه البطن الأول فيما قدم عن ان الرقة وشحن الشهاب
 الرمي ولا يخص بالانضمام الانقضاء أو التزام انه قد تبقى الاجرة مع سقوط الاجرة لما راض فيجوز (قوله
 فيبطل في الزائد بلع رشيد) عبارة تشرح الر وض نعم ان بلغ شعبان بطل لبقاء الولاية عليه يؤخذ
 مما ذكر كراهه ان الصي لو غلب مدة يبلغ فيها بالسنة ولم يعلم ولده أبلغ رشيد أم لا يمكن له التصرف في ماله
 استصحاباً لحكم الصغر وانما تصرف الحاكم ذكره الاسنوي انتهى والمعتمد خلافه اذ لا ترتفع ولاية
 الوالي بمجرد دباوغه بل بالبلوغ رشيداً لم يعلم مر (فرع) أفتى شحنة الشهاب الرمي قبل أو لولا حال
 الصي مدة فبان الصي في أثناء تلك المدة بانقضاء الاجرة لان ولا تتعل ماله مقصور وعلى مدة ولا نية عليه
 وقد رالت بالمرت ولا ولاية له على من انتقل الملك اليه ولا نية له عنه فاشبه بانقضاء اجرة البطن الأول في المسألة

خاص فلا يصح إيجاره
 وكلاهما لا يخالفه خلافاً
 لمن زعمه ويبحث الزركشي
 انه لو أجز الناطق ولو ساء
 للبطن الثاني فإن البطن
 الأول انقضت لا تنقل
 استحقاق المنافع اليهم
 والشخص لا يستحق على
 نفسه شيئاً ويمكن بناؤه
 على ما لا شيء لأذري
 كالسبكي وغيره بان من
 استأجر من أبيه أو قبضه
 الاجرة ثم مات الأب والابن
 حازر سقط حكم الاجرة فإن
 كان على أبيه من ضارب
 مع الغرماء ولو كان مع ما بين
 آخر انقضت الاجرة في
 حق المستأجر ورجع
 بنفس الاجرة في تركه أبيه
 ورد بان هذا مبني على
 مرجوح والاصح عند
 الشافعي هنا أن الاجارة
 لا تنقضي بقياسه عدم
 الانقضاء في صورة الزركشي

(لا في) (الصي) فلا تنقضي
 لبنة الوالي تصرفه على
 المصلحة مع عدم تعبد نظره
 وإفاقة بمنون ورشدته
 كبلوغ الصي بالانزال أما
 إذا بلغ بالاحتلام مضطراً فلا
 تنقضي قطعه وأما إذا آخوه
 مدة يبلغ فيها بالسنة فيبطل
 في الزائد بلع رشيد (د)
 الاصح (انها تنقضي بانعدام

الدار كلها ولو فعل

المستأجر زوال الاسم
وفوات المتعقب الاستبقاء
عليها لا تحصل الأشياء
وأما حكمها بالقبض
ليتمكن المستأجر من
التصرف فتشفع بالكلية
ان وقع ذلك قبل القبض أو
بعده وقبل مضى مدتها
أجرة والأدنى الباقي منها
دون الباقي فمضى فمضى
من التوزيع أي أنه سدام
بعضها فيغير به المستأجر
ماله يداور أو يورث ويصلها
قبل مضى من الأجرة
وعلى هذا الانتهاء يحمل
ما قاله ابن عمر في المستأجر
غيره فأراد تقرير ما يحمل
به تعيب فقط وتعطل الرضا
بالنقص ما بها الجاهل ليعو
خالس أنها أو نقص ما به
بشرها فيفعل ما قاله
واعتراضه بأنه مبني على
الضيق في المسئلة بعده
ويجب جعل هذا على ما إذا
تقدم سوق الماء إليها من
محصول آخر كما رُشد لذلك
قولهم إلا أن لا يمكن سقيا
بماء آخر وأما نقلها من
المسئلة إلى الجاهل فيقال
طرائق أنها المسئلة آفة
بسياسة الجاهل التي حوزت
معامها فيغيرت، فلهذا
أجرة والأدنى المتولي بعده
أذنان العيون قد مضت
مسه لها أجرة وقال أنه
الوجه لا يفسخ في بعض
المقدور عليه فيعترض بأن
الوجه ما أطاعه الجاهل
وصرياً ينظر في موضع

(قوله كلها) الحقوله وتعطل في النفس الآخرة وأما إلى ما (قوله ولو فعل المستأجر) ويظهر أن
نفسه لا إعادة بنائها اه عش (قوله زوال الاسم) قضيت أن الحكم كذا مع بقاء الاسم وزواله فحق
زال الاسم انقضى الآخرة وما دام بأشياء لا تنسخ وان فانت لا تنسخه المصودة فلا تنسخ المارة بالجار مثلاً
الزوال جميع رسومها ذاتها ما بان بقاء الرسم والظاهر أن هذا غير مراد وأن المصدر على بقاء النسخة
المقصودة وعدمه فحق فانت النسخة المصودة من الجاهل مثلاً من حيث كونها داراً انقضى الآخرة وان بق
الاسم اه رشدي (قوله وأما حكمها) لعل جواب عما رد على قوله وفزان النسخة في أنه بني
لحكمكم بحصول قبضها بقض محلها (قوله ان وقع ذلك) أي أنه سدام الكل (قوله ما مر) أي في أول
الفصل (قوله فيغير به المستأجر) ثم ان كان المهدم مما يقرده بالعقد كبيت من الدار المكتورة انقضت
فيه كاحمر به المبرى وهو ما خذ عما سبق في الشرح فيما إذا غرق بعض الأرض الخ وحسب ذلك في
التفسير في بيان من النار وان كان المهدم مما لا يقرده بالعقد كسقوط حائط بيت الخيل في الجرح ان لم
يبادر المكري بالاصلاح وهذا محل كلام الشارح بدليل تقييده المذكور اه رشدي (قوله لا أجرة)
موايله أجرة اه رشدي (قوله وعلى هذا الانتهاء) أي أنه سدام البعض (قوله بغيره) أي المستأجر
(قوله تعيب فقط) أي لاهدم الكل اه غنى (قوله وتعطل الخ) مثلاً أخبره بنفسها (قوله الرضا)
بأنه على أصله اه سيدمر (قوله أو نقص ما به) والصورة أنها تعطلت بذلك كما هو فرض
المسئلة فلا يجزئ له الشوب سم بقوله لعل المراد نقصا تعذر معه الانتفاع والأفلاخ ولا تنسخ
انتهى اه رشدي (قوله بنفسها) أي تنسخ الآخرة ذلك (قوله واعتراض) الاستبراء (قوله)
المسئلة الخ) أي مسئلة انقطاع ماء الأرض و (قوله بعده) أي به. وقوله وانما تنسخ بانتهاء الدار اه
كردي (قوله ويجب جعل الخ) هذا الجواب لا يتأني في صورته فخطأ أن يتأني الجاهل لأن يصور ويحتمل
تعدده الانتفاع سم وسيدمر والأولى بتعدده اصلا قبل مضى من له أجرة (قوله يحمل هذا) أي
ما قاله في تعطل الرضا والجاهل كما ذكر (قوله سوق ماء إليها) الأولى الثانية (قوله الآتي) أي في مسئلة انقطاع
ماء الأرض (قوله وأما نقلها) مثلاً أخبره بقوله فاعتراض (قوله عطلت الخ) نعت لا فاعل المراد نقص
بحيث نقص الانتفاع ولم ينتف بالكلية أما لو عطلت ما سبغت تعذر الانتفاع فيبقى الانقضاء أخذ من
المسئلة قبلها مع الشيء أعياه فيها سم على ج اه عش (قوله التغير) مفعول نقلها (قوله وعن
المتولي) عطل على من الخلاق الجاهل و (قوله عدمه) أي عدم التغير عطف على التغير (قوله اذا بان
العيب) أراد به الانتفاع بساغة الجاهل اه كركي (قوله ولا أنه) أي ما قاله المتولي (قوله لأنه) أي النسخ
المرتتب على التغير (فصح في بعض المقود عليه) يعلم منه أنه فرض الخلاف بين المتولي والجاهل وفيه إذا
أراد أن يفسخ في الباقي من المسئلة فقط أما النسخ في الجميع فهو جائز عند المتولي والجاهل و به صرح في
الروضة اه رشدي (قوله ففرض الخ) لا يخفى أن المعارض أخبره قولها في كلام المتولي أنه الوجه
فقط وليس المعارض نقلها. كلام الجاهل والمتولي كما يفهمه السياق فكان ينبغي خلاف هذا التعبير اه
رشدي أي كان يقول وأما قولها فحين انقضاء المتولي فيقال طرائق أنها المسئلة آفة من عدم التغير
السابقة بوجه وإشارة أنه لو عدمه وتعلقه بصفته فوجدها (قوله وعلى هذا الانتهاء) أي أنه سدام
بعضها ش (قوله أو نقص ما به) كما شرع مدر لعل المراد نقصا تعذر معه الانتفاع والأفلاخ و
للافتقار (قوله ويجب جعل هذا الخ) كما شرع مدر وهذا لا يتأني في صورته فخطأ أن يتأني الجاهل لأن
أن يصور ويحتمل تعدده الانتفاع (قوله عطلت ماها) لعل المراد نقصت بحيث نقص الانتفاع ولم
ينف بالكلية أمالو عطلت ما سبغت. ذوالانتفاع فيبقى الانقضاء أخذ من المسئلة قبلها مع الشيء الذي
أجابه فيها (قوله وعن المتولي عدمه الخ) عبارة شرخ الرض عنها قال جهاد كره المتولي الخ (قوله)
بحيث يجرز والاه) خرج ما لا يجرز والاه وفي الرض آخر الباب وان رد المستأجر بعيبه. وقع

تبعاهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ينقص المنفعة كحلل يحتاج لعمار فحدث ثلج سلع حدث من تركه صيب ولم يبادر المؤجل لصلاحه
تغير المستاجر وقولهم لو أكرى أرضا (١٩٢) ففرض وقوع انحسار الماء في المدة تغير وغير ذلك مع قصر بهم بان الخيار على التراضي فيما

إذا كان العيب بحيث يوجب زواله كالحق مستلثنا هذا منهم كالصريح في الخيار وإن مضت مدة لئلا الجزء بل صرح في الكلام على فوات المنفعة على ما إذا أجر أو صار فترقت بسبل على أن ما صرح بها في نقص ماء بالجمام يقتضي الانقضاء في مستلثنا انقضاء الخيار وقولهم ما عن مقالة المتولي أنها الوجهة أي من حيث المعنى على ما به أيضا لأن حدث المذهب (لا انقطاع ماء أرض استؤجر جزا رعاة) فلا تنفس به لبقائه في الأرض مع إمكان مقبهاه آخر ومن ثم لو فرض قضى أو بعضها لم يتوقف انحساره مدة الاجارة أو أوان الزرع انقضت في الكل في الأولى وفي البعض في الثانية وبغير حديث على التراضي ووجه من قال على الفور والحق بذلك أخذنا من الملة أنه لو لم يكن سعيها بقاء أصلا انقضت وهو ظاهر مؤيد لقرنه في نقص ماء بالجمام (بل يثبت) به (الخيار) العيب مالم يبادر المؤجر قبل مضى ما يرسوق إليها يكسها ولا يكتفي وعده بذلك على الوجه قال الماوردي وحيت ثبت الخيار هنا فهو على التراضي لأن سببه تعذر قبض المنتفع أي أو بعضه وذلك فيمنع عليه تجسيدا لكل مقدره

إذا كان العيب لا يوجب زواله كالحق مستلثنا هذا منهم كالصريح في الخيار (قوله فبما مضى من الترخيص) لعل الاستصحاب هنا وفيما يأتي من قوله وقولهم وقوله تصر بهم وقوله منهم ثلثه تصر بهم (قوله بحيث يوجب زواله) يخرج مالا يوجب زواله وفي الرض وإن رضى المستاجر به بمتوقف زواله لم ينقطع خياره ولا انقطاع اه سم (قوله كالحق مستلثنا) أي على العمل الرض بانقطاع عاها اه عش الأولى طرفا لا في أثناء المدة سابقا لجمام الخ (قوله فبما مضى من الترخيص) لكن ينبغي تصويره إذا أمكن الانتفاع في الجملة أما إذا تعذر أو ساقبني الانقضاء وتعمل الرض الخ اه عش (قوله يقتضي الانقضاء في مستلثنا) فلتصوره إذا أمكن - وق الماء الهوا والافلية لم الانقضاء (قوله ففولهم ما عن مقالة المتولي الخ) في هاشم شرح الرض حفظ خضا الشهاب الرمي أنه يحمل على ما إذا كانت الاجرة عبدا أو هيمة أو يؤدي إلى التشقيص انتهى مدر (قوله مع إمكان مقبهاه آخر) قال في شرح الرض ونصته أنه إذا لم يكن زواها بغيره تنفس الاجارة وهو ظاهر وساق نظيره في انقطاع ماء الحمام انتهى (قوله ووجه من قال على الفور) أفني خضا الشهاب الرمي بأنه على الفور قال لأنه خبار ترقى الصفقة لا بخيار عيب اجارة فهو لا يكون إلا على الفور وأقول يؤيد قولهم أنه على التراضي قولهم في التوجيه وذلك يسكر بشكر الزمان إذا التفرق لا يتكر وكذلك في الرض آخر الباب واثم رضى المستاجر بعينه متوقف زواله لم ينقطع خياره ولا انقطاع انتهى فالخيار في متوقف الزوال وعلى التراضي (قوله

تخلو النفقة **(قوله من حيث)** أي حين وقتبته مسجدا **(قوله أي أن كانت النفقة الخ)** أنظر هذا التفصيل مع فرض أن الاشتجار بالدواب اه سم وقد يجب بانه أشارة إلى أن قوله والدواب مجر مثال ذلك الاستجار لمطلق الانتفاع في بيوت الخيار وما يتفرع عليه **(قوله تعين إبداله)** اعتنه مر اه سم **(قوله ونحوها)** أي كالاتجار والدواب والقرامة **(قوله يقال الخ)** أي على طريق الفرق قول المتن **(ونصب الدابة)** أي ونداء اه معنى **(قوله غير المؤجر)** الحقوله ولا ينافية في النهاية الاقوله وقيد الدابة **(قوله غير المؤجر)** احقرز به عن المؤجر كما ذكره بقوله **(قوله لا)** أي فلو ما نصب المؤجر الخ وجب له الاقوله أن كلاءه مختلفا غير المؤجر لان نصب المؤجر باق في قوله ولو أكرى عبدا لم يوفيه بعث لان ما نهى صور بما إذا لم يستغرق النصب المدة بل دليل التغير وما يأتي في صور بما إذا استغرق المدة كما مر به هناك وحكم بالانقضاء فلم يوارد على جعل واحد حتى يقيد ما نهى غير المؤجر بل الوجه ما طلق ما نهى حتى يشمل المؤجر أيضا لسوائه لغيره هنا فلتأمل اه سم **(قوله فلو الخ)** متعلق بقوله سم اه سم **(قوله في اجازة عين)** أي قوله وأما لو نصبها في الممتنع الاقوله ولكن النصب على المالك وقوله وليس إلى وقيد **(قوله وكان النصب على المالك)** ليس بقيد كما يعلم بما يأتي اه رشدي عبارة اه كروى أي قصد الغائب أن النصب من المالك سواء أخذ من يده أو من يد المستأجر اه عبارة عرش الظاهر أن المراد أنه نصب من المستأجر لاجل كونهم منسوبة إلى المالك كان يكون بين الغائب وبين المالك ما يجعله في نصبها ككونه احتالما لئلا كسدا وتبينهما وان المراد بقصد ما على المستأجر أنها من نصيبه لكن لعداوة بينه وبين الغائب اه **(قوله لم يرد)** أي المؤجر **(قوله كالمس)** أي قبل مضي زمن إيجرة **(قوله فو ضم)** أي فيستقر قسط ما توفاه من المسمى بالنظر لاجرة المثل **(قوله فيستقر الخ)** فان استغرق النصب أي أو الاقاي جمع المدة انقضت في البسيع وان زال وبقي من المدة حتى ثبت الخبر لم يستأجر لتفرق المدة فقطعه والخيار على الفور اه عرش عبارة المعنى واد الفسخ انفسح فيما بين من المدة وفيما مضى الخلاف السابق في موت الدابة وان أخاز والتقدير العمل استفهامي قد علمه أو بالزمان انفسحت الاجرة فمما انقضت منه أي فيستقر حصص من المسمى واستعمل العين في الباقي فان لم ينفسح وانقضت المدة انقضت الاجارة اه بخلاف **(قوله أما الاجارة الخ)** فشرذ قوله في اجازة عين **(قوله فيلزم المؤجر الا بدال الخ)** قضية الصنيع وان كان بتقريب المستأجر سم وعش **(قوله وقيد)** أي لا زوم الدابة في اجارة المتنوع عدم انفصلها **(قوله والا انقضت بمضي)** فساوت اجارة العين اه سم **(قوله فلا تنفسخ الخ)** أي ولا خيار كما يؤخذ مما يأتي في شرح ولولم يقدمه الخ من قوله ولا تغير المسمى الخ موصرح به في شرح الجاهل بمضي قضية كلام الرازيين لمرأوزة اه سم أقول ظاهر الحلق المصنف ومصرح المعنى هنا أنه الخيار يصرح به أيضا بما يأتي قبل قول المصنف ومضى قبض الخ من قول الشارح كالنهاية واقضى وخبر بتركه لوهر به ما في اجارة العين بتغير الخ يدفع للمنافاة بين هذا

من حيث بذو يتغير فان
انتشار البقاء انتفع به الى
مضى المدة أي ان كانت
النفقة المستأجر لها تجوز
فيسو الا كما يستجار لوضع
نصب به تعين إبداله بانه
من الطاهر وامتنع على
الواقف وغيره الصلاة
ونحوها به بتغير ان المستأجر
وحيث ذ يقال لنا مسجدا
منفصلا لم يكثر يمنع نحو
صلاة واعتكاف به من غير
اذن مالك منفعته **(ونصب)**
غير المؤجر نحو الدابة
وبان العبد في اجازة عين
قدوت مخدم غير تقريبا
من المستأجر وكان النصب
على المالك **(في ثبوت خيار)**
ما لم يرد في كسرها ذلك
لنقض الاستيفاء فان فسخ
فواضع وان أخاز ولم يرد
حق انقضت المدة انقضت
الاجارة فيستقر قسط ما
استوفاه من المسمى أما الاجارة
القيمة فيلزم المؤجر الا بدال
فما فان امتنع استأجر
الحاكم عليه وليس المعين
بما هما معين العقد بتلفه
ينفسخ التعيين لاصل العقد
وقيد المارودي بما إذا لم
يقدر زمن والا انقضت
بعضها أما العلة في قدوت
بعدم حل فلا تنفسخ نحو
نصبه بل يتوقف معنى قدر
عليه كتمن حال آخر

قبضه وأما وقع ذلك فغير نظير لما سبق قط خازمو يلزم المسمى قال الماوردي وأما لو قصده على المستأجر من يد فلا خيار ولا فسخ على ما عرفت ان الرفعة أخذ من النص واستشهد (١٩٤) له الفري بما فيه نظر وقال الأذري انه مشكل وما نحن الا صاحب يسبحون به وأما

وإن ما يأتي شرح ولوم بقدره الخ فإن ما هنا فيما بعد التسليم وما يأتي قيمته والضرر في الأول أشد
الاستحباب إذا كان نحو الغصب في السفر فليراجع (قوله قبضه) نائب فاعل آخر (قوله وقال الأذري الخ)
الطلاق الشيخ في شرح منهجه يقتضي بطلان الفسخ والخيار سواء كان الغصب يد المستأجر على المالك أو
المستأجر ووافق ما قاله الأذري وهو المتمد اه عش (قوله أنه مشكل) أي خلاف قولين كون الغصب
على المالك أو المستأجر في بطلان الخيار ولوم التفرط غاية كونه ضمن القيمة إذا فرط اه عش أقول
ونوه ولوم التفرط الخ يخالف قول الشارح المار ومثله في النهاية والمغني وأما وقع ذلك بقدره المستلزم
الخ (قوله كياتي) بناءً لما يأتي يعلم مساواة قصده لغصب غيره في الفصل بين المقدور بحدوده وعمل فعله تقيد
المتن هنا والتصريح باله قرز والخوالة فقه على ما يأتي ليس لبعضه فاقين المستلزم بل هي الثانية في المتن فإنه
فر ينفع على عدم ارادتها اه سم (قوله فسخ الحاحه) اسم أن (قوله وهو ضم بقوله الخ) قبل ونحوه ما ذكر
أن هذا في غير التهمة ما هو فليس المؤثر فسخ الإجازة لانه حتى وقد عني الاختلاف بين حياجه ليستحسبه
فلا ينافي أنه يتحمل بعد الموت والحسب وإن كان حياضه اه عش أقول ونحوه ما يتناول الشارح والمغني
(قوله ولا ينافي تفصيلهم الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما تقدم من تقيد ابدال المستوفى به بما هو كالنحو
العقد وتلف والتفصيل في هذا لا التقيد وأنه يدل على بطلان ما كان عليه هناك وحديثه فيجوز
لا بدال هنا خبره في مثله فليتم اه سم عبارة النهاية فاقضى التقيد لم يبدل به خبره مثله أو دونه اه
(قوله فاقضى التقير) أي بين الفسخ وعدمه فإن لم يفسخ ألزم بحمله فمور عليه ولا شيء له زيادة على ما سمي
أولا اه عش (قوله هنا) الخ قول المتن اقتضى في المغني والي قول الشارح لكن قول في النهاية (قوله أو
ذمة) أي ولم عليها اه مقي (قوله لا يمكن الاقامة فاقضى غره الخ) قد يقال ان الذي في قول المصنف المذكور
ليس بطريقه لا استيفاء فكان الظاهر أن يقول لا يمكن الاستيفاء من غير ضرر وعلمه ذلك عرفه قوله اه
ورشدى (قوله وأجرة متعدها) طلع على الضمير المجرى وتعين الاتفاق متى الاعطاء بلا إعادة الخافض
على محتمل ان ذلك لو لحظ في الاجرة لاستثنى من التعمين (قوله ان لم) أي التهمة (المؤثر) أي بان كانت
الاجرة ذمة اه عش (قوله وليس الخ) أي والحال ليس الخ (قوله ولا باعنا لند) ظاهر كلامه أنه يبيع بغير
مسلوب المنفعة وما زاد ذلك كونه غير مؤثر على وقال العناصرة وما بعدهم عا: اكرى جلي لعل أردبين
مشلا وكان أحدهما يحملهما اه بحيرى (قوله باع الخ) أي نفسه أو نائبه بغير المستأجر كياتي (قوله
من غير اقتراض) ظاهره وان كان الاقتراض انفع للمالك من البيع وهو محتمل لان في الاقتراض الزام الذمة
المالك وقولا يتسر قوته عند المطالبة اه عش قول المتن (اقترض) أي من المكتوى أو اجنبي أو بيت
المال اه معنى (قوله قال السبكي الخ) كذا شرح هو مقتصر على كلام السبكي وتأيد اه سم يعنى

غصب المالك حوله بعد القبض
أوفيه بان امتنع من تسليمها
فقبضه كياتي (قوله) *
سئل عن اكرى لجلس
مرضى من الطائفة الى
مكتوفة من في العقود
انما الطريق فهل يلزمه
حله منها لو كانت في
ان رأيت نص البولي
السابق قبل أن يخلص
هذا الكتاب المصريح بان
المبت أثقل من الخي
فاخذت من ماله استوفى
جلل حتى مسافة معلومة فان
في أثناءها وأراد ان يثقله
ابها وجوز ان كان كان
بقر مكنوا من تقير فسخ
الاجرة لطلوع ما يثقله الغيب
في المحمول وهو من يد فقه
الحسب أو العتوى على
الباب ووافق قوله م
لا يجوز النوم عليها في غير
وقت النوم من غير شرط
لان التام يتحمل ولا ينافيه
تفصيلهم السابق في تأف
المستوفى به لان ما هنا ليس
من التلف لا يمكن حمل
المبت وانما عرفت فيه وصف
لم يكن حال العقد فاقضى
التفسير لا غير فتم له (ولو
أكرى جلاله) هنا أؤتمه
(وهو بدو تركه) ما عند
المكتوى فلا خيار لا يمكن
الاستيفاء بما في قوله (راجع)
حيث لم يشرع - ع - وثنا
(القاضي ليوثنا) بانها

وأجرة متعدها كمتعه أحالها لزم المؤجر (من مال الجلال فان لم يجده ملا) بان لم يكن له غير ذلك وليس فيها زيادة على
حاجتها المستاجر والأباع الزامن من غير اقتراض (اقترض غلب) لأنه الممكن قال السبكي واستدلاله الحاكم انما هو على اكرى ووجوه الحيوان

فلو جدير باضافتها أو جسد الغائب واحتاج في حفظه لثبته معه لا وحفظه بماله أن يظهر اه وقد يروي بعضا في بيعه لمقتضى حيوان
 لكن لو قيل يلزم استئذان الحاكم أن علم بمنوعه أو علمه أن كان أمنا فله لكان مقتضاه على بيعه لا يفرق بينه وبين المقتضى بأنه يجوز
 له أن يملكه فليجوز أولى بخلافه في الأمانة الشرعية (فان وقت) القاضي (المكثري دفعه) أي القترض منها ومن غيره (البيع فله) كذا
 (والا) يتقبحه جملته (دقيقة) بصرف ذلك الأولى تقديره الثقة وان كان القول (١٩٥) قول المنقح: **بمنعنا** أي لا نقاشا للعرف (وله)
 أي القاضي عند تعذر

لا يظهره موقع ههنا أن الكلام في مراجعة القاضي في الاتفاق لا في بيع المكثري بآفته بل هو منقول لقول
 المتأخر لا في أو كونه غير المستأذن لأن راد قوله واستدلاله الحاكم بالرجوع المذكور في المتن (قوله)
 فيه بيعه على أي على المتمدن وقتئذ أنه لا الاستقلال بذلك اه عش (قوله لكن لو قيل الخ) يدل على
 أن الواجب البائع غير الحاكم فليراجع اه سم (قوله يلزمه) واجسد الثوب أو العبد (قوله وأعطاه) أو
 الواجب عشي أو أي يلزم الواجب ما استأذن الحاكم في بيعه من أمنا الواجب من الحاكم على الثوب أي على
 أخذه الثوب أو أعطاه الثوب لهما كما أن كل الحاكم أمنا الخ اه كردى (قوله ويرفع الخ) هذا يدل
 على أن الوجود لا على وجب القطة اه سم (قوله بينه) أي واجسد الثوب (قوله) أي المقتضى (قوله)
 لقاضي) التي قوله ونفي النهاية الآتية وكذلك التي قوله غير المستأذن التي (قوله أي القترض منه)
 ظاهر هذا التفسير أنه لا يدفع مال الجال إذا كانت الوثيقة غير راجع اه رشدي قولنا ظاهر من بيع
 شرح الروض عدم الفرق بين تركه وكذا ما نحن منه ثم يقتضى الاتفاق عليها أي على الجال فان وقت
 بالمستأذن دفعه إليه اه (قوله وان كان القرض الخ) هذه الغاية لاحتسب لهما (قوله وكذا الخ) ثم تعذر
 لكن لم (وه) كذا في شرح الروض والبيعة (قوله لا امتناع) وكأنه الخ يتناول (قوله في بيع المستأذن) فيخرج
 الجلب (قوله تبقى) أي الجال البيعة (قوله وعليه) أي على عدم الانقضاء (قوله فهل لهما كم فسخها)
 شامل للذمة ولكن قوله كمال الخ يقتضي خلافه اه سم أقول عبارة شرح الروض كما صرح في التمهول
 (قوله والاول أقرب) وفيما لا يفتي في المعنى لكنهما صرا بطل الحاكم بالمستأذن (قوله ويحل ذلك) أي حواري
 بيع قدر الثقة دون الكل و (قوله في القسمة) متعلق بذلك و (قوله ما إذا الخ) خبر ويحل الخ (قوله)
 الحاكم الخ) بيان لمحت الأذرى وعنده النهاية والمعنى أنها (قوله صرح في انقضاء الخ) قد يقال بل هو
 صريح في عدم الانقضاء أفلا تقتضي بكثرة الأذرى في حق بعد الفسخ غير المطالبة بالأجرة اه سم
 (قوله) أي بالبيع (قوله وعليه) أي بحث الأذرى (قوله وبين العينة) أي حبان ليس لهما كم ببيع
 الكل فيها ابتداء (قوله ما صرخ الخ) أي في غصبها بما يتوابع العبد (قوله مقدمه) أي لبيع قدر الاحتياج
 على غيره) أي على الأئخذ من ماله ولا قرض عليه مبيع الكل (قوله وخبر) التي قوله متعلق في الخ في
 المعنى والى قوله لأن الأجر في النهاية (قوله خشية أن تأكل الخ) على المعنى لا النفي اه سم أي وعنده قوله
 لتعلق حق الخ (قوله بأعيانها) أي بالعقد في العينة والتسليم في القسمة قولنا المن (ولو أذن للمكثري الخ)

الخ) كذا شرح مدر مقتصر على كلام السبكي وتأينه (قوله لكن لو قيل الخ) هذا يدل على أن الواجب
 والبائع غير الحاكم فليراجع (قوله ويرفع بينه وبين المقتضى الخ) هذا يدل على أن الوجود لا على وجبه
 القطة (قوله فهل لهما كم فسخها) شامل للذمة ولكن قوله كمال الخ يقتضي خلافه (قوله فتقوله) والأكره
 الخ صرح في انقضاء الأجر (قوله) قد يقال بل هو صريح في عدم الانقضاء أفلا تقتضي بكثرة الأذرى في حق
 حق بعد الفسخ غير المطالبة بالأجرة (قوله خشية أن تأكل أعيانها) على المعنى لا النفي (قوله لأن الأجرة)
 وإن تم فسخ بالبيع الخ) يقتضي أنها مبيعت مسلوقة للثمن لا أن أطلاق بيعها يجعل على ما عدا المنفعة
 المستحقة كما هو الصريح من قوله السابق وهو صريح في أن الأجرة هنا تنفسخ الخ والوجه أن أطلاق بيعها

أذا رأى المصنف في بيعها والا سكتهم المستأذن بعض أعيانها لآجره ذلك من حيث جواز بيعه بماله الغائب بالمصلحة اه فتقوله
 والأكره الخ صريح في انقضاء الأجر وعنده يفرق بينهما وبين العينة أن تعاقب حق المستأذن بالعين فيها أقوى منفي القصة كمال مما
 مر فبهما وعليه أيضا يظهر أنه رأى بشر بالأسلوب المنفعة الأجر لزومه أن يبيع ما يحتاج إليه من ماله فمقتضاه على غير لأنه الأصح
 وخرج عنها كما قاله في بعضه بتداعش بأن يأكل أعيانها كما صرح به جمع مقتضى أن تعاقب حق المستأذن ببيعها ما كان عديم العقل بله
 لا يكون حجة فلا تقتضي الأجر فليس نظر لأن الأجر فلو أن تم فسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز والأضر ورفقوا بالابتداء لأضر ورة

الآن يحمل على ما يحمله الأذرى إن الحاكم في الجور لا يفتاد أن يرى المصلحة في بيعها أو أكثرها للمستاجر ببعض الثمن بطله ذلك من حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (ولو أذن (١٩٦) للمكتري في الانتفاع من ماله ليرجع جزأه في الظاهر) أنه يحمل ضرره وقد لا يرى الاقتراض

وأفهم كلامه أنه لا يرجع بما أتفق به من أن الحاكم وعهله أن وجدوا مكن اثبات الواقعة عنده والأشهر على أنه أنفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الأشهاد فقتضت ما في المساقاة أنه لا يرجع وإن نوى الرجوع لأنه نادر وقد يفرض أن سبب التذرع من كون المساق عليه بين الناس غالباً ولو كذلك المستاجر عليه هنا لأنه كثيراً ما يقع الهروب هنا في الأسفار التي من شأنها ندره فقد الشهود فيساقفني سبباً لا اكتشافه بنقل الرجوع وخرج بتركها ما هو راجع في الجور العين يقتصر نظيره ما في الأمان وكما شرحت الباب في الجور القيمة يكتري على الحاكم أو يفترض نظيره ما رواه يفرض ذلك للمستاجر لا امتناع من كماله حق نفسه فان تعددوا أكثره فلا الغنم (ومضى قبض المكتري) العين المورثة ولو أخرج المورث عنه أو (الباب والدار وأمسكها) الظاهر أنه إذا اشترى له لم به من قوله قبض وتقبضها لمتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو العلي الأنصاري يتوقف قبضه على النقل أي قبض الحاكم فان صمم آجره في اليد

والقول قوله في قدر ما أتفق إذا أدى نفقته مثله في العادلة أمين اه معنى (قوله لا يحمل ضرره) إلى قوله فان تعذر في المعنى وإلى قوله وقد يفرض في النهاية الأقوة فقتضت ما في الرجوع (قوله وأمكن اثبات الواقعة) أي بان سببها إقامة البينة وقوله القاضي لم يأخذ بالأدوات قل على ما مر اه عش (قوله ولا) شامل للمال وجد الحاكم ولم يكن اثبات الواقعة عنده اه سم (قوله أنه لا يرجع) اه عشتد ما في النهاية (قوله أنه لا يرجع) أي يظهر أو ما بالمتن فينبغي أنه لا الرجوع اه عش (قوله كون المساق عليه بين الناس) أي فلا يتعذر الأشهاد عليه اه كردى (قوله المساق) في أنه لا يتخطه بالف اه بصرى (قوله لانه) أي الشان (قوله هنا) أي في حرب الجبال (قوله الهروب) فقتضت ما في القاموس أن الصواب اسقاط الواد (قوله ندره) اه صوابه عدم ندره اه وحذف لفظة ندره (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى الأقوة ولا يفرض إلى خان (قوله يكتري عليه الحاكم) أي من ماله (قوله وأتقاضى) أي فان لم يجد له ما لا تقترض عليه أو أكثرى عليه اه معنى (قوله العين) إلى التنبية في النهاية الأقوة لما روى إلى ثم في المعنى الأقوة ولو أخرج إلى المتن وقوله الظاهر إلى وتقبضها وقوله قال القاضي أبو العلي إلى المتن وقوله قال القاضي إلى وليس له وقوله ثم بحث إلى وصى (قوله ولو أخرج المورث) اه خلافاً لقتال اه معنى عبارة الكردى يعني لو أخرج المورث نفسه أو لم يعمل معلوماً ولم نفسه ولم يستعمله المستاجر حتى مضت المداة أو مضت مدة يمكن فيها ذلك العمل استقرت الآخرة كذا في الكبير اه (قوله ولو أخرج المورث) عتبه والعبارة (الح) لا ينبغي ما في هذا المزج صارت المعنى العين المورثة والباب والدار وغيرهما في جارة عين أو دمة أهوى حسن (قوله الظاهر أنه إذا اشترى) قد يقال بمنعوا ما في أنه لا يتعلق به قوله حتى مضى المورث إذا أصبح بقلته بقض الأمانة بل لأن القبض يقتضي تصرفه فلا يستمر إلى انقضاء المداة أو إلى المستر الأسماك وقصر نظيره ذلك في آخر تكسنة اه رشيدى (قوله امتناع) اه عشتد (قوله امتناع) به أو الغنم يتبعه بين البار اه معنى (قوله الأفيما يتوقف) اه قد يشكل ما تقر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قابضاً وأوردته على مدر فاعترف بأشكاله سم على جوكون الجواب بان عمل الاكتفاء بالوضع في خفيف يمكن تناوله باليد عليه فمكن حمل قول القاضي أي الطب الأفيما يتوقف على غيره كالواب والاحمال الثقيلة اه عش (قوله أي قبضه) الحسن كونه من الأقباض أي قبض المكري ما يتوقف قبضه على (قوله فان صمم) أي المستاجر على الامتناع عن التسليم (آجره) أي الحاكم ما قبضه اه عش (قوله وفيه نظر) أي في قوله فان صمم آجره (قوله لانه حاضر) أي المكتري للمتنع (قوله لاجله) أي حق الغير (قوله يرد قبضها) أي قبض الحاكم العين اه سم (قوله وتصميمه) أي المستاجر على الامتناع (قوله يرد الحاكم) لو يبيع بعضها لمجمل على ما عدا منفعته المبيع كفى يبيع المالك لأن المنفعة تستنفذ لاستحقاقها مدر (قوله الآن يحمل على ما يحمله الأذرى) اه فبان بما اضطرر به من الامتناع كيف يحمل على ما يحمله الأذرى المتعين لا امتناع كما دعاه فما سبق (قوله ولا أكثره للمستاجر ببعض الثمن) قديراً للاجاجة إلى أكثره للمستاجر ببعض الثمن لأن إطلاق بيعه لمجمل على ما عدا منفعته المستحقة للمستاجر الآن يحمل على ما إذا باعها بمتاعها ماطلة المدم من بشرط ما سألوا به المنفعة المستحقة للمستاجر (قوله وأفهم كلامه) اه كذا شرح مدر (قوله ولا) يشمل مالاً وجدوا مكن اثبات الواقعة (قوله الأفيما يتوقف) اه كذا شرح مدر وقد يشكل ما تقر في البيع أنه لو وضع المبيع عنده صار قابضاً وأوردته على مدر فاعترف بأشكاله (قوله فان صمم) أي على الامتناع (قوله وفيه نظر) اه كذا مدر (قوله يرد قبضها) أي قبض الحاكم إياها (قوله وتصميمه) أي المستاجر

وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق القبر حتى يؤخره لاجله ويجوز الحاكم أن يكون لغيره أو تعلق حق فالتى يقبضه أنه بعد قبضه لم يصح عليه الامتناع وردها

لما لكها (حتى مضطحة الاجرة استقرت الاجرة عليه وان لم يتفق ولو لم يتركوف مرض لثالث المنافع تحت مضطحة واحدة او حكم استقر عليه بدلها متى خرج بها مع الخوف منها قال القاضي الا اذا ذكر ذلك في العقد (١٩٧) وليس له فيجوز والزام مكر اخذها الى الامن

لانه يمكن ان يسرع عليها مثل

تلك المسافة في بلد آخر

ومن ثم بحث ابن اربعة انه

لزم الخوف في كل الجملات

وكان الغرض للاعظم

وكرر به في الشفرو كوجها

في الحضرة بالنسبة اليه

لم يلزم السائر احوه وفيه

نفس واضح الا ان يكون

مراده انه يحذر بذلك لانه

نفسا بر ما عرف في نصوصا قطع

ماء الارض وبني اتفق بعد

المدة لم يسم المسعى المستقر

عليه احوه مثل ذلك الانتفاع

(وكذا) تستقر الاجرة (لو

اكتوى دابة كروب الى

موضع معين) وفيه

اوحضرت عليه ومضت

مدة امكن السرايه لانه

من الاستدفاع على كل ايامه

انه هذه غير الاولى لان تلك

مدة مدة زمن وهذه بعمل

تستقر بعض مدة العمل

التي مضطحة المنفعة

(وسواء هـ) أي التقدير

بمدة او بعمل (لما ذكره العين

والقيمة اذا سلم) والمزحرف

اجرة القيمة (الباب) مثلا

(الموصوفة) المستأجر عن

حقه بالتسليم بخلاف ما اذا

لم يسلمه فانه لا تستقر عليه

اخره لبقاء الحق ودل على

القيمة والتسليم العرض بما

مر (ويستقر في الاجرة

الفاسدة احوه لثالث زادت

أي وتستقر الاجرة على المستأجر بعض المدة اه عش (قوله لما لكها) أي للمكرى (قوله اوحكم) أي
في القبض الحكيم كالاستئجار من القبض (قوله متى خرج الخ) أي المستأجر اه عش (قوله اذا ذكر
الخ) أي اذا كان العقد من خوفه على المأجر اه عش (قوله ذلك) أي المخرج الخوف (قوله
وليس) أي الحكم كرى اه عش (قوله لانه يمكنه) أي للمكرى (قوله ان يسرع عليها) أي او يؤجرها
لن يسرع عليها من هومشاه اه عش (قوله ومن ثم بحث الخ) عبارة النهاية وما بحثه من اربعة انه الخ
يظهر حله على ان مراده بذلك انه يخبر به الخ اه (قوله لم يسم المسعى الخ) واذا تلفت في هذا الحاله منها
فتبين ان المصوب والمأجر والمحل العين الربو اليه الم عقد عليه الخ محل العقد فانه احوه فمثل ما زاد
و يضمنه اذا تلفت وفيه مما تقدم من انه اذا تعدى بضرب الدابة ما صار ضامنا ولو تلفت بضربه اه يضمنه
اذا تلفت في مدة الدابة الى محل العقد ايضا اه عش قول المتن (وكذا لو اكرى) كذا في أسه وفي نسخة
المتن والنهاية والمحل اكرى اه سيدهر (قوله اوحضرت عليه) هذا بخلاف ما تقدم من القاضي أي
الطبيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فلو جوفها فالراجح اليه مر انه لا يلزم العرض الا اذا
كان على وجهه بعد قبض في البيع سم على جع اه عش ولا يخفى ان ذلك يجري في قول الشارع الا في
والتسليم العرض (قوله لانه الخ) فيه ما مر من بحث الاخرى (قوله أي التقدير الخ) عبارة المتن أي
المذكور من هاتين المستلتي اه قول المتن (في الاجرة الفاسدة) خرج بالفاسدة الباطلة كاستحواصي
بالفاعة على عمله فانه لا يسقط شيئا اه مخفى وفي الكردى عن المبرى به (قوله لا يكتفى هنا) أي في
الاجرة الفاسدة اه عش قول المتن (ولو اكرى عيناه) أي اجرة عين أو ذمة كجوه ظاهر سم على ج
اه عش قول المتن (ولم يسلمها) أي لا عرضها اه وشدي (قوله اوحضرها) أي المؤجر احوه بعد
القبض فانه الكردى والاصوب أي الاجني قبل القبض اذا ظهر تنازع التعديل قوله بعد القبض يذ في
قول الشارع الا في لقوات العقود قبل قبضه (قوله ولو كان الخ) غاية في قول المتن ولم يسلمها فاقوله
حجبه أي حبس المكري المذكور وقوله ولم يسلمها فكان الاولى ان يقول عقبه ولو قبض الاجرة (قوله

(قوله في المتن) استقرت الاجرة زمان لم يتفق) قال شيخ الاسلام في شرح البسيط ويستثنى من كلامه ما
تلف الاست في وجه كصبي عين الارضاع ولو بعين الفاطمة وقتنا بعد عدم الانتفاع بنا على جواز الابدال
كلمه ولم يمان المكري بسدول الخبز واستمع مع القدرة ومضت المدة فالاصح في الرضا عدم تقدر والاجرة
انتهى فيصير وجه الاستثناء ووجه عدم التقدر في الثانية الا ان يصور به هذا المستع ولا يتبعنا (قوله
استقرت الاجرة وان لم يتفق) حله بعد ذلك الا فاعه ما ولا لان استقرت الاجرة يقتضي انه استوفى
حقه بالقوة في نظر ومال مر الثاني وكذا يقال في قوله الا عكس كذا لو اكرى دابة كروب الى موضع
وقبضها ومضت مدة امكن السير اليه بوايت قول الشارع الا في وجهه متى اتفق بعد المدة الخ وهو
صرح في الثاني (قوله ومن ثم بحث ابن اربعة الخ) كذا شرح مر (قوله وبني اتفق بعد المدة الخ) فلم
انه بعض تلك المدة ينتهي حقه (قوله اوحضرت عليه) هذا قد عرفت من القاضي أي الطبيب
لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فلو جوفها فالراجح اليه مر انه لا يلزم العرض الا اذا كان
على وجهه بعد قبض في البيع (قوله اوازاد على المسعى) أو صلت (فرع) في فتاوى السيوطي
استأجر عيناه فمضت الاجرة باستثناء المنفعة فادى انه معسر وكان اقر عندنا لاجل ما في حقه فلو فعل
يقبل قوله في دعوى الاستعارة بعد اقراره الجواب لا يقبل قوله الابينة تشهد انه كان قادرا وتلفه اه
(قوله في المتن) ولو اكرى عيناه) أي اجرة عين أو ذمة كجوه ظاهر (قوله ولو كان حجه) أي المكري

على المسعى أو أنقصت به مما استقر به المسعى في الصيغة مما ذكر وان لم يتفق لما مر ان لفاسد العقود حكم بعضها فانواعها فانما يتم بخلفه
العقد والوضع بينه وبينه والعرض عليه وانما يتم لا يكتفى بهاب لا يضمن القبض الحقيقي (ولو اكرى عيناه ولم يسلمها) أو ضمه أو حبسها
أي حبس ولو كان حجه لها القبض الاجرة (حق مضت) تلك المدة (انقضت) الاجرة لقوات العقود عليه قبل قبضه

فان حبسها بعضها انفسحت فمقط وخبر في الباقي ولا يدل زمان زمان (ولو لم يقدم مقتضى) انما قدرت بعمل كان (آخر) دابة (الركوب) الى موضع معين ولم يسلمها. حتى مضت مدة (امكان) السير (المه) (الاصغر) (أي الاجارة) (لا تنقسم) (ولا يخبر المكترى) (باعتبارها) (بالتفتت) (الزمان) ولم يتغير أساسه وشعاعه ولا تنقسم ولا يخبر (١٩٨) بذلك في اجارة التمتع قطعا لانه دين نازح له وناظره (تنبيه) (يعلم بمخارجه حيث يجب) (الاجارة) (تتم) (المسعى) (والاجارة)

فان حبسها بعضها) أي حبس المؤجر الدابة بعض تلك المدة أي البعض الاول قاله الكردى والاولى أي حبس المؤجر أو الاجنبي العين بعض تلك المدة الاول أو الوسط عبارة عن معنى فان مضى بعض المدة ثم سلمها انفسحت الماضي وثبت الخيارات في الباقي اه (قوله) (وانما قدرت) (الاسبغ) قدرها كذا في النهاية وقول المتن (وآخر) أي اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتي اه سم والاولى لان الكلافي اكره العين عبارة عن معنى بدل قول الشارح الآتي ولا فسخ الخ واحقر المصنف بالعين عن اجارة التمتع اذ لم يسلم ما يستوفى منه المنفعة حتى مضت المدة التي يمكن فيها استيفاءها فلا فسخ ولا انفساخ قطعا اه (قوله) (لانه دين) أي المنفعة فكان الاول التام في كافي المعنى (قوله) (الافى) (صورته) (الخ) اعاده المعنى وذكره الكردى عن العمري (قوله) (لو سكن كافر الخ) أي اجارة بدليل ذكر المسمى اه سم عبارة عن معنى اذا عقد الامام التمتع الكفار على سكنى الخ فمكتنوا فمضت المدة فعقب المسمى الخ اه (قوله) (وليس في محله) قد بدأ به ليس في محله ما لو سكن ذمي على وجهه الضماد او بالخيار فان لم يلزمه شي فهو في غاية الاشكال والبعيد وان لم يجره ثم لم يتصور الا ان تكون اجرة التملك اذ لا تسمة هنا فليتل اه سم (قوله) (أو وقته) الى قوله كالأجر في زوج أمته في النهاية وكذا في المعنى الاقوله أي النصف في ذلك وقوله واعتمد السبكي وغيره (قوله) (مثلا) أي أرباعه اه معنى (قوله) (أي القصص الخ) يجوز أيضا جوع الضمير لاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الضمير اه سم (قوله) (لا سيما) (الاصح) (الانصران) (الاصح) (قوله) (انها) أي المانع (قوله) (أمه) (وله) (ومثلها) (مدره) اه نهاية (قوله) (ثم مات الخ) بقى المال وأجر أمه ثم اعتقها وينبغي أن لا تنقسم الا بالمولد أيضا سم على ج اه ع (قوله) (نفسه) أي العبد (قوله) (بعده) (لازم) (متعلق) بقوله لتصرفه (قوله) (فما استوفى به الزوج) أي في استمتاعه بعد العقد اه سيدع (قوله) (ولما) (عطف على) لتصرفه (قوله) (ونعته) الى قوله وان أخل في النهاية والمعنى (قوله) (بيت المال الخ) لان السيد قد زال ملكه. وهو غاي عن تعهد نفسه اه معنى (قوله) (اذم) (ينقض الخ) عبارة عن المعنى وهو كذلك لانه لم يعقد عليه

بدليل قبض الاجرة أي حسبه المذكور بقوله وله الخ (قوله) (في المتن) (ولو لم يقدم مقتضى) أي اجارة عين بدليل كلام الشارح الآتي (قوله) (ولا يخبر المكترى) كذا هو أيضا (قوله) (وهي) (ما لو سكن كافر دارا) أي اجارة بدليل ذكر المسمى (قوله) (وليس في محله) قد بدأ به ليس في محله ما لو سكن ذمي على وجهه الضماد او بالخيار فان لم يلزمه شي فهو في غاية الاشكال والبعيد وان لم يجره ثم لم يتصور الا ان تكون اجرة التملك اذ لا تسمة هنا فليتل اه (قوله) (أي النصف في ذلك) يجوز أيضا جوع الضمير لاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار في موضع الضمير اه سم (قوله) (لا سيما) (الاصح) (الانصران) (الاصح) (قوله) (انها) أي المانع (قوله) (أمه) (وله) (ومثلها) (مدره) اه نهاية (قوله) (ثم مات الخ) بقى المال وأجر أمه ثم اعتقها وينبغي أن لا تنقسم الا بالمولد أيضا سم على ج اه ع (قوله) (نفسه) أي العبد (قوله) (بعده) (لازم) (متعلق) بقوله لتصرفه (قوله) (فما استوفى به الزوج) أي في استمتاعه بعد العقد اه سيدع (قوله) (ولما) (عطف على) لتصرفه (قوله) (ونعته) الى قوله وان أخل في النهاية والمعنى (قوله) (بيت المال الخ) لان السيد قد زال ملكه. وهو غاي عن تعهد نفسه اه معنى (قوله) (اذم) (ينقض الخ) عبارة عن المعنى وهو كذلك لانه لم يعقد عليه

للمستاجر (والاظهار) (لا يرجع على سده) (لحيثما) أي المناقعة التي تستوفي منه (بعد العتق) (الى انقضاء المدة) (لتصرفه) (في) عقدا منافع حين كان عكها بعد عقد لا يرجع على سده ما استوفى به الزوج ولو امر ان المنافع ملك المستاجر ونقضت بيت المال ثم على مياسير المسلمين وأهم فرضه الكلام فيما اذا أجرة ثم اعتقه لانه لا يرجع بشي على داره اعتق قطعا اذ لم ينقض ما عتقه

وانه لو أثر يعنى قبل الاجارة غرمه بعد مضيها اجر مثله عليه جهاد لو فسخت الاجارة (199) بعد العتيق يعسمه كمن انفسه قبل الروضة

وان اطلال الاسوي في رده
(تنبيه) سب ذكر في
الوقت ان ايلونه لا تنفس
برادة الاجرة ولا ينظر ور
غالب بالي يادون لا يتخص
ذلك بالوقت بل يجر بانها
بالقبطة في وقتها كلو باع
المعوليه ثم زادت القيمة او
ظهر طالبها بالزيادة (و يمع
بيع) العين (المسخرة)
حال الاجارة (المكسرى)
قطعا اذا حائل كبيع
مغصوب من ناسبه وانما لم
يبيع المشرى قبل
قبضه بالبيع لضعف ملكه
(ولا تنفس الاجارة في
الاصح) لانها واردة على
المنفعة والمالك في الرقبلة
تنافي وبه فارق انفساخ
نكاح من اشترى وزوجه
ولو ولو البيع يعيب استوفى
قبضه المدة اذ فسخ الاجارة
يعيبا وتلفت الميزان
بارة باقى المدة (فلو باعها
لغيره) وقد قدرت من
(جاري الاظهر) ولو تغير
اذن المستأجر لا يقر من
اختلاف الموردين ويد
المستأجر لا تعدا الى الرقبة
لانها عليها امانة ومن علم
بمنع المستأجر من تسليمها
لخطة لغيره لا يستقر ملكه
ثم ترجع المستأجر يعنى
عن هذا القدر اليسير
الضرورة وتورد الاذرى
في المكون ائتمنة المار
ولم يمكن تفر بها الاذرى من
قابل بلهذين الاكتفاء

عقد ثم نقضه اه (قوله وانها لو أثر) أى بعد الاجارة (قوله قبل) متعلق بعتق أو بعت له وهو الاول
(قوله غرمه) عبارة عن الغنى وانها عتق ولم يقبل غرمه في بطلان الاجارة ثم يرمى للبداهة اه (قوله لتدسه
الخ) عبارة عن الغنى وهو كذلك كمنقذه من الشئ أى جعل وأقره وكذا تنفس الاجارة بطر الحربة لا تنفس
بطر والرقبة فلو استأجر مسلم يربا فاستأجر منه دار في دار الحرب ثم ملكها المسلمون لم تنفس
الاجارة اه (قوله ولو فسخ الخ) وان أجزدرا بعد ثم قضوا عتقهم ثم أخذت جوع بقتله اه معنى
(قوله ملك منافع نفسه) أى ويرجع المستأجر بقسط ما بقي على السيد أو الوارث اه ع (قوله كلى
الروضة) والخمسة فلو أوصى بمنفعة عبدك يدو بقتله لا خوف فز بد الوصية جوع المنافع لو رتقا فلو أوصى
داره ثم وقفها ثم فسخت الاجارة رجعت الواقف كأعادها ولو أخرجها الله تعالى شرح مر اه سم قال ع (قوله
رجعت الواقف أى ويرجع المستأجر بقسط ما بقي على الواقف اه (قوله ولا يتخص ذلك الخ) أى عدم
الانفساخ بما ذكر (قوله بل يجر بانها) أى الاجارة متعاقب بقوله لا تنفس الخ (قوله ولا يتخص الخ) جملة
معترضة (قوله في وقتها) أى الاجارة متعلق بالجر بان (قوله حال الاجارة) الى قوله وتورد الاذرى في النهاية
الاقوله ولو رد الى المتن (قوله قطعا) أشار به الى أن قول المصنف في الاصح راجع لنفي الانفساخ فقط (قوله
وانما لم يبيع بيع المشتري الخ) أى مع أن في كل من المستلذين بيع الشخص مالم يسحب من يده ثم عتق
اه رشدي (قوله بيع المشتري) الاول منسبطه بغير التام (قوله وبه فارق الخ) أى باختلاف الموردين
النهاية والغنى يختلف لنكاح فلو السيد ملكة منقذة بضع المأتمن وجب دليل أنها لو طوتت بشبهة كان
المور السيد لا الزوج اه عبارة سم قوله وبه فارق انفساخ الخ يتأمل وكان المراد أن الملك في النكاح وارد
على المنفعة أيضا فالزوج لا يملكها بل عاقل أن يتقدم بشئ بخصوص اه (قوله ولو رد الى بيع) منصرف على
قول المصنف ولا تنفس الاجارة فالحك الأول فلا يملكه بل الوار (قوله استوفى) أى التكميل وكذا اعتبار
رجوع قول المتن (فلو باعها) أو وقفها أو وهبها أو وصيها اه نهاية (قوله وقد قدرت) الى قوله الضرورة
في المتن (قوله لم ينع) أى المستأجر أى يجوز له أن ينع الخ اه ع (قوله ويجوز كونه بينه وبينه المفعول للمشتري
نائبه اه) عبارة عن أن العين تؤخذ منه وتقبل للمشتري ثم تعاد الى مستوفى منها الى الخالة و يعنى من
القدر الذي يقع التسليم فله ان يسير ولا يشتره خيار كولو انسحب بالوعا فلا خيار لان زمن فقها يسير
اه (قوله ثم يرجع) الاول التائين (قوله الضرورة) هذا ظاهر حيث تخصى مدة تقابل بارة اه ع (قوله
أى يختلف ما نحن فيه أى فالأولى أن يعلل بامر من الغنى آتقا (قوله وتورد الاذرى الخ) المقصده البيع
قبل التفر ينز ووقف صحة القبض عليه مر اه سم عبارة النهاية وشي كلامه لو كانت مشهورة
بامتعة كثيرة لا يمكن تفر بها الا عدمه في مدة كلها اجرة فضع اليه سم فيما يظهر وان توقف قبضها على
تفر بها على مامر اه قال ع (قوله ويرجع المشتري العين حيث كانت مدة التفر ينز تقابل بارة
أو فها مشقة لا تتحمل عادل ان انتهت مدة الاجارة فقهر اعلم حيث اشترى عالما يكون مأجورا ففسد وضى
بقائها في يد المستأجر اه (قوله قال وقد أشعر الخ) اطلاقه يقتضى أنه على هذا الفرق بين فسخ المدة
وطوله او مقتضى صريح الشارع أى ويرجع النهاية تخصيصه بالطولة فليتأمل اه سيد ع (قوله
ان لا تنفس الا بالموأ) أيضا (قوله وانها لو أثر) أى بعد الاجارة (قوله غرمه الخ) ولا قبل قوله في فسخها
مر (قوله ملك منافع نفسه الخ) اعتمد مر وفي شرحه الخمسة فلو أوصى بمنافع عبدك يدو بقتله لا خ
فرد بد الوصية جوع المنافع لو رثة اه (قوله) أجزدرا ثم وقفها ثم فسخت الاجارة فلن
المنافع السابقة فتردد بيقينها بالروا فدون الموت فلو لم يمسد بخلاف في مسألة العتيق ثم رأيت
ان شيئا الشهاب الرمى كأعادها بالواقف مر (قوله وبه فارق انفساخ نكاح من اشترى وزوجه) يتأمل
وكان أراد أن الملك في النكاح وارد على المنفعة أيضا فالزوج لا يملكها بل عاقل أن يتقدم بشئ بخصوص
(قوله) وتورد الاذرى فيما لو كثرت أئتمنة المار الخ) المقصده البيع قبل التفر ينز ووقف صحة القبض

بالقبضة فيها الضرر وتوعد بيع صحة البيع قال وقد أشعر كلام بعضهم ان التسليم والتسلم انما يكونان بعد انقضاء المدة فلا قبلها وهو مشكل اه

وفد يقال لا اشكال في صحة شرائع هذه الصورة لعدم ادخال المستاجر ولا ضرورة المشتري الى التسليم حيث تدلان التفسير فيه بفسخ العقد ورجوع الدين اما اذا قبلت بعمل كركوب البع كذا فيمنع البيع كما قاله الرزاق وارضاهما للبقيين لجهالة مدة البيع (ولا تفسخ) الاجارة فعلا كما لا يفسخ النكاح بسبب الامتناع من الجماع حتى في بدو التسليم الى انقضاء المدة ويخير المشتري ان جعل ولو مدة الاجارة كما انقضاء اجلها لم يفسخ الاخرى وغيره بطلان البيع عند جهله المدة فان اجلها فلا جرة له بقبلة المدة ولو علمها ووطن ان له الاجرة فخير عند الغزالي ووجه الزكري لانه لم يمتحن في وقال (٢٠٠) الشد لا يغير ولو انقصت الاجرة فقبل منفعة بقبلة المدة لا يغير ووجه ابن الرفعة

وتيسل المشتري ووجه السبكي والاول وجه كما يتسه في شرح الارشاد وفي آراءه مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل يدخل المنفعة في البيع المختلف فيه جمع متاخرين والوجه ثم قبض على ماله الحال بالقبض ان الرضى في المنفعة لو اشترى الرتبة ثم باعها انقلبت منافعها للمشتري فكذلك كما هو واضح وكذا الحكم فيملو استأجر او ائتمنت اشترها ثم باعها والمدة باقية فتقتل بجميع منافعها المشتري فان استثنى البايع المنفعة التي في الاجارة بطل البيع في المشتري ولو اجر لغراس ابناءه ثم انقضت المدة فاجر لا خير في وقوع التغير السابق فظهير في العارية لم يصح في ما يضر الانتفاع به التضرر او البناء كما هو ظاهر نية اجترام مال المستاجر الاول ويصح في غير الضرر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصصه او يمكن التوزيع على المضر وغيره وعلى هذا يعمل قول بعضهم يصح ان يمكن تفرغها من قبل اجرة قبلها ولم يضرها لغراس ويعمل فيما ذكره وفي باب الاجارة والعارية اه وسلم

(قوله فيه) اي التسليم **(قوله فيمنع البيع الخ)** واقعة المنع هي قاله بانه من البيع بمعنى معناه يستثنى من محل الخلاف مسئلة هل بالجلال السادة فانه باع من الجلال قدر المنفعة قالوا لا يخرج على الخلاف في بيع المستأجر لانه محل ضرورة والبيع الضمني كاعتق بملكه حتى على كذا فاعتقته وهو مستأجر فانه يصح قطع القوة العتق كما يقتضيه من الثقال في كفارة الظهار واقره اه وخالفه النهاية فقال اما اذا قدرت بعمل فكذلك بخلافه في الفرج والزمان تبعه الباقية اه قال عرش قوله بخلافه في الفرج والزمان ظاهر ان كلامه في الفرج مصور ومما اذا كان البيع لغراس الكثير اه **(قوله الاجارة)** الى قوله عند الغزالي في النهاية وفي قوله ووجه ان الرتبة في الماني الا قوله لكن بحث ان اجاز وقوله قبل **(قوله)** لكن بحث الاخرى الخ عبارة ان النهاية بخلافه في الاخرى ومن تبعه اه **(قوله)** قبل منفعته الخ حرم به في الرضى وانعده مر اه سم عبارة المنع فيمنع بقبلة المدة الباقية في احد وجهين وجهان للمقري اه **(قوله)** والاول وجهه وفانما النهاية والمنع **(قوله)** ولو اجر داره او قوله ومما اذا كان البيع في النهاية **(قوله)** فعمل فعمل المنفعة اي منفعته تلك المدة اه سم **(قوله)** قبل وقوع التغير الخ وظاهر ان مثله بعده اذا اختار الا بقاء بالاجرة اه رشدي **(قوله)** نظره الاول بل وقوع ظهير التغير سابق في العارية **(قوله)** لم يصح اي عند الثاني **(قوله)** فيما يضر الخ اي في تقع بضر الانتفاع بذلك الفسخ **(قوله)** وهذا اي قوله ويصح في غير الضرر ان خصه بالعقد الخ **(قوله)** يعمل قول بعضهم الخ يتأمل اه رشدي **(قوله)** لم يسترها لغراس لبتامل تصور ان الذي يتأمل انه لا يضمن سترها كذا في البناء اه رشدي اقول تقدم في البيع ما يشيد ان الشر الجزئي لا يضر في صحة البيع **(قوله)** يعمل فيه اي في التفرغ اه كردي وظهر ان التغير للغراس **(قوله)** بمجاز كروا الخ اي من التغير بين الادوار الثلاثة **(قوله)** بان الاجرة تحتل بمجره اي في استئجارها المؤجر من تركه **(قوله)** هذا اي ما ذكر من الحال وعدم الانقضاء **(قوله)** ان لم يضر التغير بده اي الى انقضاء المدة اه كردي **(قوله)** الذي يبيعون المستاجر خرج به الحال الذي يبيع معنى المدة قبل موته فلا يرتفع كالمظهر اه رشدي **(قوله)** اي بالتعدي **(قوله)** مر اي قريبا سم على اي قول الشارح بعد قول المصنف ولو اكرى عينامدة الخ او حبسها او غصبها الخ اه عرش **(قوله)** في الغصب اي لعين المؤجر عليه مر **(قوله)** ما اذا قدرت بعمل كركوب البع كذا فيمنع البيع الخ وان انقضت اجلها فله لا فرق وهل يجري ذلك التردد في البيع من الكثير **(قوله)** كما انقضاء اطلاقهم اعتمد مر **(قوله)** فان اجاز فلا اجرة الخ عبارة شرح مر فان اجاز لم يستحق اجرة لقبلة المدة ولو علمها ووطن استحقاق الاجرة اه **(قوله)** فعمل منفعته بقبلة المدة الخ حرم به في الرضى وانعده مر **(قوله)** فعمل فعمل المنفعة اي تلك المدة **(قوله)** والاول وجه ثم قبض الخ كذا شرح مر **(قوله)** يؤيدها مر اي قري باقوله في الغصب اي لعين المؤجر **(قوله)** ولو اجر بغيره منقسمة فكتب الشهود الخ في غير بيان جدياته ومثل اي شخص كتاب اجارة كتب فيه ان الاجرة كل يوم ار بعدواهم والجهة في السنة ألفوا ر بعمائة واربعون بزيادة او بعبارة

وتيسل المشتري ووجه السبكي والاول وجه كما يتسه في شرح الارشاد وفي آراءه مدة ثم استأجرها تلك المدة ثم باعها فهل يدخل المنفعة في البيع المختلف فيه جمع متاخرين والوجه ثم قبض على ماله الحال بالقبض ان الرضى في المنفعة لو اشترى الرتبة ثم باعها انقلبت منافعها للمشتري فكذلك كما هو واضح وكذا الحكم فيملو استأجر او ائتمنت اشترها ثم باعها والمدة باقية فتقتل بجميع منافعها المشتري فان استثنى البايع المنفعة التي في الاجارة بطل البيع في المشتري ولو اجر لغراس ابناءه ثم انقضت المدة فاجر لا خير في وقوع التغير السابق فظهير في العارية لم يصح في ما يضر الانتفاع به التضرر او البناء كما هو ظاهر نية اجترام مال المستاجر الاول ويصح في غير الضرر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصصه او يمكن التوزيع على المضر وغيره وعلى هذا يعمل قول بعضهم يصح ان يمكن تفرغها من قبل اجرة قبلها ولم يضرها لغراس ويعمل فيما ذكره وفي باب الاجارة والعارية اه وسلم

سم
البقيين عن اجارته باعته مؤجته ثم تفرق المستاجر قبل او ان الزرع فاستوفى آخرو زرعها فاجاب بان الاجرة قبل موته ولا تفسخ الاجارة هذا ان لم يضر التعدي بدلا من الاخرى الخ الذي يبيعون المستاجر ان الحال الذي يبيع معنى المدة قبل موته فاجاب بان الاجرة فاجاب بان الاجرة بدلا من التعدي فاقعة بعد انقضاء الاجارة في الجسج وارتفع الحال الذي يزرع المؤجر ودماء شخصه من تركه كذا في رتبة قال وبعده مسئلة فيمنع تقع في قضا يستحق المؤجر المثل على التعدي وليس له رتبة فله اه ويؤيدها مر في فصيله في اجرة بغيره منقسمة فكتب الشهود والاجرة

سوم وعش (قوله ثم تقبيلهما بالاطباق الخ) أى ألولم تقبيلهما على الأجره على أجزاء الوجز كقوله أجرة تلك هذه الأرض كما نادى ثم ما تحسن ذوا على اختلافات دون ذلك لم يسقط من الأجر شي في مقابلة ما نقص من الأذرع لكن تغيير المستاجر بين الفسخ والأجرة فان فسخ جع به دفعه ان كان الاستساخ المسعى عن ذنبه ثم ان كان الفسخ بعد مضي المدة أى بعضا استقر عليه أجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ اهـ عش (قوله تخالفاً أى أو جرح والمسا) تاجر ويستحقانهما أحدهما أو أحدهما أو الحاكم ان لم يتراسبها قبل أحدهما اهـ عش (قوله لان تعارض ذلك) أى الاجال والتقسيم وكذا خبره سقوله ما (قوله وان أمكن الخ) في تجريد المزج ما هو مستل أى يخضعن كجبا لجوء كتب فيه ان الأجرة كل يوم أو يعتدراهم والجله في السنة ألف وأربعمائة وأربعون زيادة أو بضع وعشرين درهما على التفصيل فاجاب به ينظر في كيفية المكتوب فان كانت الجلة كتبت فيما جلا التفصيل المذكور وما هو متوله يقتضى أنهم اذا كرت جمعا للمفضل بان يسيل فجميعه عن ذلك ألف وأربعمائة وأربعون ونحو ذلك من اللفظ لزما المسعى على المياومة ولا يزاد الا بزيادة الأربعمائة والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وان لم تكن الجلة المذكورة مودة لفظ الجمع والاجال فذلك الذى فصل مياومة فان قال استاجر ثم باجر قبلها كل يوم أو يعتدراهم وفى القضية ألف وأربعمائة وأربعون ونحوه من الانفاط فيحكم عليه ظاهر الجلة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع يمكن بان يكون ذلك تقبيل بعض الأجره دون بعض انتهى اهـ (قوله على تقبيل المبلغ) أى الأربعة آلاف (قوله على أول المدة) أى ان ينسد المبلغ اهـ كرى عبارة عش أى وما زاد على ذلك لا تتعلق به الأجرة اهـ (قوله العشر من) تحت الشهر (قوله ومسا أول خمس الخ) عبارة هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح في صدق الجلة رائد وتقصيل أنقص منها بانها ان تقدمت على ما لا مكان الجمع يكون التقصيل لبعضها وان خارت فان قيل فجميع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وان لم يقل ذلك حكمها كجوه ظاهر اهـ (قوله وعنه الخ) راجع لقوله ثم لا شياها جـ ربه

﴿كجبا حياه الوان﴾

قول المتن (احياء اوت) أى وما زاد كرم من قوله فصل فنفقه الشارع الى آخره كجبا (قوله هو) أى شرعا اهـ عش قول المتن (الأرض التى الخ) قال ابن الرغزوهي قسمان أصلى وهو ما لم يعمر قط وطوى وهو ما خرب بعد عمارا بالمخالطة اهـ مفتى (قوله أى لم يتيقن) الى قوله وكانت ذكرهم الاحياء فى النهاية الا قوله لكن فى الخلافة قلر (قوله أى لم يتيقن عمارته الخ) عبارة انفى وشرح الروض ولا يشترط فى نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم تحقها بان لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شهر ونهر وجبل أو ناد ونحوها اهـ (قوله لم يتيقن عمارته الخ) يدخل فيما يتيقن عدم عمارته فى الاسلام وهو ظاهر وما شاك فيه وما ياتى عدم

وعشرين درهما على التفصيل فاجاب به ينظر في كيفية المكتوب فان كانت الجلة كتبت فيما جلا التفصيل المذكور وما هو متوله يقتضى أنهم اذا كرت جمعا للمفضل بان يسيل فجميعه عن ذلك ألف وأربعمائة وأربعون ونحو ذلك من اللفظ لزما المسعى على المياومة ولا يزاد الا بزيادة الأربعمائة والعشرين فان أحدهما غلط فيحكم بالاقول وان لم تكن الجلة المذكورة مودة لفظ الجمع والاجال فذلك الذى فصل مياومة فان قال استاجر ثم باجر قبلها كل يوم أو بضع وعشرين درهما وفى السنة ألف وأربعمائة وأربعون ونحوه من الانفاط فيحكم عليه ظاهر الجلة مع ما فيها من الزيادة فان الجمع يمكن بان يكون ذلك تقبيل بعض الأجره دون بعض اهـ (قوله ومسا أول خمس شرط البير الخ) عبارة هناك ومن ثم أفتى ابن الصلاح في صدق الجلة رائد وتقصيل أنقص منها بانها ان تقدمت على ما لا مكان الجمع يكون التقصيل لبعضها وان خارت فان قيل فجميع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أى وان لم يقل ذلك حكمها كجوه ظاهر اهـ والله أعلم

﴿كجبا حياه الوان﴾

(قوله أى لم يتيقن عمارته الخ) عبارة شرع الروض ولا يشترط فى نفي العمارة التحقق بل يكفي عدم

اجالاً ثم تقبيلهما بالاطباق الخ
طبق الاجال فان لم يكن
الجمع تصالفاً لتعارض
ذلك أو جـ سقوله ما
وان أمكن كان قالوا أربع
سنتين بأربعة آلاف كل
شهر مائتا درهم وعشرة
دراهم حمل على تقبيل
المبلغ على الأول المدة فيفضل
بعدت عشرة شهر اعشرة
دراهم تقبيل على ما فيها
من الشهر وهو يوم من أول
الشهر العشرين وثلاثة
أسابيع يوم واحدة كل يوم
سبعون وأول خمس شرط
البير عن ابن الصلاح ما
وافق هذا عند صدق التأمل

فتنبه ومسا إلى المبيع
قبل قبضه ان المستاجر
حسب ما استوجب عليه
للعمل فيه ثم لا شياها جـ ربه
وعنه كجبا حياه الوان
الصنفه قالم بتعددها
والاكتساب كجبا حياه
كذلك كراس كجبا حياه
له حس كراس على أجرة
آخولان الكراوى بسجند
بجزة أصلياً مختلفة

﴿كجبا حياه الوان﴾
هو الأرض التى لم تعمر
فما أى لم يتيقن عمارتها
فى الاسلام من مسلم وأذى

جواز احياائه قوله **مر** ولولم يعرف هل هي جاهلية الخ اه عش وقوله **مر** وساقى عذم جوار احياائه الخ
 ياتي في الشر خلافه **(قوله من حقون عامر** أي شره اه معنى **(قوله ولا من حقوق المسلمين)** ككفات
 لانهار ونحوها اه عش عبارة الغني ويستثنى من اطلاق تلك الارض التي لم تعمم ما تعلق بها حق المسلم
 عواما كالنبيق وان يقرنوكذا عر فمؤثر للغني وساجدا الذي صلى الله عليه وسلم ومن مهوره قوله لم تعمم
 فقط ما من مجموع في الجاهلية ثم خربو بقران عمارتهم والمسلم عليه كماله ذكره وما عر الكافري
 موافق دار الاسلام فانه عليه اه **(قوله من عمارها الخ)** هو بالتخفيف وهو لفظ القرآن قال تعالى انما
 بعمر مساجد الله ويحوزفه التشديد وهذا كما جعلتم فصل الرواية اه عش **(قوله فهو احق بها)** اسم
 التفضيل ليس على بابه **(قوله وصح ابنا الخ)** ذكره بعد الاول لما لم يصرح بالاختصاص اذ قوله
 احق في الاول قد يشعر بان لغيره فيصحا اه عش **(قوله ولها)** أي لصحة هذا الخبر و **(قوله لانه اعطاه**
الخ) علة لعلته فلا اشكال **(قوله اعطاه)** أي اعطاه **(قوله لكن في اطلاقه نظر)** عبارة عش لكن الصحيح
 علم بتقريره بالعارضة اذ غايتها التنازع عين من يد مستحقها من حل على مستقبل ذلك فلا يبعد التكثير به
 اه **(قوله وجموعه اعلم)** أي على احياء اموال وانما قال في الجملة لانهم يختلفون في كسبه وما يحصل به فلم
 يعمموا لعلهم يطلقوا الجاهل شديدا ردي **(قوله به)** أي الاحياء و **(قوله فيها)** أي الارض أي احيائها
(اجر) أي فوابي **(قوله طلبة الرزق)** أي من انسان أو بهيمة أو طير اه عش قول المن (فالمسلم) أي
 يجوز له **(عليه الخ)** برده عليه ولو تعمير مسلم موافق لم يترك حقوقه من مد يسقط فيها حقه فانه لا يحصل
 مسلم تلكه وان كان لو فعل ملكه وان حل الجوار في كلامه على الصفة ولا معنى ونهاية **(قوله ولو غير**
مكلف) شامل لصي غير معين سم على جوده رة شيئا الذي يادي أي بشرط تخييره اه لكن يعارضها قول
 الشارع كعبون الآن يحصل على مجنونه فوع غير مكلف سم على منهجي أي ولو رقبوا يكون لسببه
 اه وهذا في غير البعض أما هو فان كان يبينه بين سيده ما يذوقه ولو لم يقع الاحياء فو شتوا لم تكن فهو
 مشترك بينهما اه عش **(قوله فيما لا يشترط الخ)** ارجع لفتاياه عبارة انما هي وان لم يكن مكلفا كعبون
 كما صرح به الماوردي والرواية وانما هذا من ذلك صفات بشرط الخ اه **(قوله بما ياتي)** أي في التشبه
 الثالث قول المن **(عليه الخ بالاحياء)** نعم لو حي أي الامام لتم الصدقة فتعوضها من الموات فاحياء شخص لم
 عليه الا باذن الامام لم يفتقر للاعتراض على الاختصاص ومعنى **(قوله وعبر بذلك)** أي بالتلك **(قوله)**
 المشعر بالقصد فان التملك يلزمه القصد كروي عش **(قوله لانه الغالب)** أي لان الغالب في احياء
 أن يقصد لحي لان القصد شرط في احياء فانه يحصل من لا قصد له كالصبي والمجنون اه كردي وهو
 وافق لما عر من سم من عدم اشتراط التمييز عبارة عش **(قوله لانه أي التملك اه)** والاول هو الظاهر
 آلتين **(قوله أي تلك ذلك)** عبارة للمنفى أي احياء الارض اذ كورد اه **(قوله تلك ذلك الذي)** مفهومه
 أنه اذا احياء ذلك لا رفاق لا يمنع وعليه فبني أنه اذا اجمع مسلم في اعادة الاحياء أن يقدم السابق ولو ذميا
 فانما أمع قدم المسلم على الذي مات كائنا مسلمين أو من غيرهم وكذا يقال فيما لا اجتماع مسلم وذمي
 بذكر كرم بدون من موافق اه عش قول المن **(الذي)** ولا لغير من الكفار كما فهم بالاولي معنى ونهاية
(قوله وان اذن الامام) فلو أحيا ذمي رضامته بدوا ولو باذن الامام رعت منه ولا حق عليه فلو رعت منها
 مسدوا أحياها لمكها وان لم ياذن له الامام فان بقى فيها من يتقاولو روعها الذي وهدنها أي تركها
 تبرع عارفا الامام الغلة في المصالح ولا يحل لاحد تملكها لانهم لمك المسلمين فحق وروى مع شرحه **(قوله)**
 لغير الشافعي الخ) عبارة للمنفى لانه استعلاء وهو مجتمع عليهم بذرا اه **(قوله انه ورواه الخ)** فيمدلته على

وايستمن حقوق عامر ولا
 من حقوق المسلمين وأصله
 الخبر الصحيح من عمارها
 ليست لاحد فهو احق بها
 وصح أيضا من أحيا أرضا
 ميتة فهي له ولو نذر لم يتج
 في المال هنا إلى لفظ لانه
 اعطاه عامر منه على الله عليه
 وسلم لان الله تعالى أفضله
 أرض الدنيا كل أرض الجنة
 ليقطع منها لمن شاء ما شاء
 ومن ثم فحق السبكر كبر
 معارض أولادهم ردي الله
 تعالى عنهم فيما أفضله على
 الله عليه وسلم به براض
 الشام لكن في اطلاقه نظر
 ظاهر وأجموعا على في الجملة
 وبسبب التلخيص لغيره الصحيح
 من أحيا أرضه ميتة فله فيها
 أجر وما كانت العواقي أي
 طلاب الرزق منها فهو له
 صدقة ثم تلك الارض ان
 كانت بدلا للاسلام فالمسلم
 ولو غير مكلف كعبون
 فيما لا يشترط فيه القصد
 بما ياتي عليه بالاحياء
 وبسبب امتدان الامام وعبر
 بذلك المشعر بالقصد لانه
 الغالب (وليس هو) أي
 تلك ذلك (الذي) وان اذن
 الامام لغير الشافعي وغيره
 مرسل عادي الارض أي
 قدعها ونسب لعاقل قدعهم
 وقوتهم موقد ورواه في
 لكم في وانما لغير

تحتها بيان لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شعر دنر وجدر واناف وأودا ونحوها انتهى **(قوله ولو**
 غير مكلف) شامل لصي غير معين **(قوله في المتن وليس هو الذي)** قال في الرض وان أحيا ذمي أرضا ميتة
 أي بدرا ولو باذن الامام رعت منه ولا أجر عليه فلو رعت منها مسلم وأحياءها بغير اذن الامام لمكها فان روعها

ماسر الله اقطعه ارض الدنيا كلوز الجنة اه عش (قوله لكافر معصوم الخ) مفهومة ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدارنا وانه اذا فعل لا يملكه فهو ظاهر اه عش وعبار الغنى والاشى والذى والمستأن من الخطاب والاحتشاش والاصطحاب اذ انما نقل ثواب من موافق دارنا لاضرر وعنا يقبوه ما لم يفرغ من ذلك لكن لو أخذ شيئا من ذلك ملكه كقائه التولى اه (قوله اهل ذمة) عبارة الغنى وهم دار حرم وغيرها اه (قوله بكسر الجيم) الى قوله ولكن ذكرهم فى الغنى (قوله كوان دلنا) أى قدام عليه (قوله وقد صولوا الخ) هذا الذى ذكره السبكي قال ولو كانت ارض هندية اه سم (قوله لانه ارض لهم الخ) فان صالحناهم على أن البلد لنا وهم يسكنون يحجز به فالعمور منها فى موانئها الذى يذون عنه يصح لاهل النى ع الاصح فيصفه الامام لهم فلا تكون فى الحال فان فى الغنى من فكتناهم فى دار الاسلام كسائر اموالهم التى فزوا عنها ولا وارث لهم اه معنى (قوله مطلقا) أى دفعوا عنه ولا اه ع (قوله) فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء الخ خلافا لنهاية والغنى والرض وشرحه عبارة الغنى ولا يملكها بالاستيلاء لانها غير مملوكة لهم حتى يملك عليهم واذنا - تولىنا عليها وهم لا يذون عنها فالتأقون أحق باجتماع أربعة أشخاص واهل الجنس باجتماعهم فان اعرض شكل الغنى عن احكامها يصح ما قل اناس أحق به اختصاصا كالقصر اه وعبارة سم قوله والا فلا اس الخ ثم قوله فى اقتضاء كلام شارح الخ فهم ما نظر لان موافق دار الحرب غايته أنه كوان دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى ملكه دون احكامه كوان دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء مضاف الى موافقته غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد رد عبارة الرضا فاعلم هذا الكلام فانه نص فيما اقتضاء كلام ذلك الشارح وما نفع من القياس المذكور الى أن قال فالحاصل فى موافق دار الحرب أنه عند عدم الغنى يملك بالاحكام دون مجرد الاستيلاء ولو لم يقد التملك عند الغنى لكان لملكه مجرد الاحكام بل بالاحكام بعد الاستيلاء وعلى هذا لاحكامه فى المتن على ارض الصليبي يجوز فتحه على ارض الحرب اه وعبارة السيد عر قوله فى اقتضاء كلام الشارح الخ ما يقتضاء كلام الشارح المذكور وهو المصطفى فى أصل الرضا فنهان من ثلاثة اوجه ناهيا أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور ونالها لا يبعد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فلا يرجع قوله كاي علم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الفقه فى المصالح ولا يجل لاحد ملكها انتهى قال فى شرحه لانه ملك للمسلمين انتهى وقضى ذنوبها فى ملك المسلمين بمجرد زهدها فسادون يملكه ولا يملك منهم ولا من تابعهم (قوله) وقد صولوا الخ) هذا التقيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هندية اه (قوله مطلقا) أى ذنوا ولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فى اقتضاء كلام شارح الخ فهم ما نظر لان موافق دار الحرب غايته أنه كوان دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى ملكه دون احكامه كوان دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء مضاف الى موافقته غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء مضاف الى الرضا فنهان من ثلاثة اوجه ناهيا أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور ونالها لا يبعد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فلا يرجع قوله كاي علم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الفقه فى المصالح ولا يجل لاحد ملكها انتهى قال فى شرحه لانه ملك للمسلمين انتهى وقضى ذنوبها فى ملك المسلمين بمجرد زهدها فسادون يملكه ولا يملك منهم ولا من تابعهم (قوله) وقد صولوا الخ) هذا التقيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هندية اه (قوله مطلقا) أى ذنوا ولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فى اقتضاء كلام شارح الخ فهم ما نظر لان موافق دار الحرب غايته أنه كوان دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى ملكه دون احكامه كوان دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء مضاف الى موافقته غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء مضاف الى الرضا فنهان من ثلاثة اوجه ناهيا أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور ونالها لا يبعد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فلا يرجع قوله كاي علم الخ اه

الذى وزهدها صرف الامام الفقه فى المصالح ولا يجل لاحد ملكها انتهى قال فى شرحه لانه ملك للمسلمين انتهى وقضى ذنوبها فى ملك المسلمين بمجرد زهدها فسادون يملكه ولا يملك منهم ولا من تابعهم (قوله) وقد صولوا الخ) هذا التقيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت ارض هندية اه (قوله مطلقا) أى ذنوا ولا (قوله) والا فالقياس الخ) ثم قوله فى اقتضاء كلام شارح الخ فهم ما نظر لان موافق دار الحرب غايته أنه كوان دار الاسلام فى كونه مباحا وذلك لا يقتضى ملكه دون احكامه كوان دار الاسلام وانما ملك عامر دار الحرب بالاستيلاء لانه مملوك لهم فملك بالاستيلاء مضاف الى موافقته غير مملوك لاحد فلا يملك بالاستيلاء مضاف الى الرضا فنهان من ثلاثة اوجه ناهيا أنهم يملكونه بالاستيلاء كالعمور ونالها لا يبعد الاستيلاء ملكا ولا اختصاصا فلا يرجع قوله كاي علم الخ اه

لكافر معصوم نحو احتساب واحد - طباد بدارنا لغاية المساجد (وان كانت ببلاد كفار) اهل ذمة (فهم) ولو غير مكاتبين (احكامها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك (ان كانت مما لا يذون) بكسر المعجمة وتوضيها أى يدفعون (المسلمين عنه) كوان دارنا مضاف ما يذون عنه وقدموا على أن ارض لهم فليس له احكامه أماما دار الحرب فيه ملك بالاحكام مطلقا لا يجوز فتحه عامرها فموانئها أولى ولو تغيرت على اقامتها وكان ذكرهم لاجتماع الكلام فيه والا فالقياس ملكه بمجرد الاستيلاء بقتض غلبة كاي علم من صريح كلامهم الا فى السير فى اقتضاء كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالقصر غير صحيح لان العامة اذا ملك ذلك فالأول أولى (وما عرفناه) (كان معصوما)

(قوله الماضي الخ) من بلاد الاسلام أو غيره وإن خصه الشارح ببلاد الاسلام نهاية ومعنى (قوله في الماضي) الى قوله كافي البصر في المعنى والى المتن في النهاية (قوله ولودنيا) أي أوحى بياوان ملك بالاستيلاء سم على ج اه عش ورشدي (قوله ولودنيا) أي أوحى به وإن كان وإن نهاية ومعنى قال عش قوله مر أو أوحى أي كلفا هذا المؤمن اه (قوله لأن أعرض عنه الخ) كان وجهه أنه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفا للأعراض قبل القدرة صار له ما خلف بالاحياء فلا يقال القياس أنه غنمة أوفى ولا قال أنه مختلف لظاهر من مال المسلم فإنه لا علك بالأعراض الاما استنى اه سم (قوله قبل القدرة) أي على الاحياء قاله الكردي والظاهر بل التعيين أن المعنى قبل قدرتنا على الاستيلاء كما يشهد قول مر في هامشها يتبعها وانما لم يكن فداً وغنمة لأن محل ذلك إذا كان ملك الحرب يباقي الى استيلائنا عليه ولا كذلك هنا اه وقول سم قوله قبل القدرة أي علمهم وهذا القيد انما يناسب الحرب بين وظاهر أنه لا علة بالأعراض بعد القدرة وإن لم يستول عليه اه (قوله بدارنا) والمراد بدار الاسلام كل بلدة بناها المسلمون كغيره واد البصرة أو أسلم أهلها عليها كدنية واليمن أو فقت عنوة كبير وسواد العراق أو صلحا على أن يكون الوثنية لانهم يسكنونها يخرج وان فقت على أن ال قبلة هم قوتها كون دار الحرب ولو غلب الكفار على بلدة يسكنها المسلمون كطرسوس لا يصير دار حرب اه معنى (قوله بدارنا) كان القيد بدارنا لأنه إذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه اه سم قول المتن (والعمارة سلاسية) أي وجدت في زمن يحيى الملام اه سم معنى حدثت بعده (قوله يقينا) سيد كرم عزه (قوله أو سقرا ه) أي الثمن (قوله الى ظهور مالكم) من مسلم أو ذني قاله في شرح الروض اه سم (قوله والا كان ملكا لبيت المال الخ) مفهومة أنه مع ربحه ظهور مالكم يتبع انقطاعه مطلقا اه سم (قوله فله انقطاعا) ويؤخذ منه حكم ما عتبه بالبلوى من أخذ

يكوفون غنائم بالانسيب بدار الحرب وقوله والوجه الثاني أنهم علموا بالاستيلاء فإنه لا ياتي في أرض الهدن فالصالح كلابني إذ كيف صرح فيما لا يثبت عنه بأنه ملك بالاحياء وأنه لا علك بالاستيلاء وعمله بأنه غير مملوك لهم وفيما لا يثبت عنه بأنه ملك بالاحياء بان الاستيلاء عليه انما يشيد بمجرد الاختصاص والتخصير ثم حكى وجهان في أنه ملك بالاستيلاء كعموم رفاق هذا كمن قص فيما اقتضاه كلام ذلك الشرع وما تبع من القياس المذكور وأما ما في التكملة من قوله وأفهم أنهم إذا كانوا يثبتون نهائيلس لناحياتها كالعامة من بلادهم به صرح في نهر واستشكله بعضهم بأنهم ذكر رافي السيران عامر دار الحرب ملك بالاستيلاء وموافقا حيث يفيد اختصاصا كالتخصير فكيف لا علك بالاحياء وأوجب بان صورة المسئلة في أرض صولوا على أنهم لهم أوفى أرض الهدنة الخ ما ذكره فاقول ما ذكره فمعنى الأشكال ليس بذلك لأن معنى قول المر كغيره هنا أنه ليس لناحياتها أي أنها لا علك بمجرد الاستيلاء وهذا لا ينافي في ثبوت حق التخصير بالاستيلاء الذي أقامه في السير وحشدنا لاحاقه الى مخالفة ظاهر الكلام بحمل المسئلة على أرض الصلح أو الهدنة فلتأمل فالخاصة في سواد دار الحرب أنه عند عدم الذب علك بالاحياء دون مجرد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالتخصير كما صرح به كالمال ومضة المدكو وقتاله وعلى هذا الاحياء الى حل المتن على أرض الصلح لم يجز زحله على أرض الحرب فلتأمل (قوله في الماضي وإن كان الآن خرابا) من بلاد الاسلام أو غيرها وإن خصه الشارح ببلاد الاسلام شرح مر (قوله ولودنيا) أي أوحى بياوان ملك بالاستيلاء (قوله لأن أعرض عنه الكفار الخ) كان وجهه أنه لما انضم لضعف الملك لكونه مال كفا للأعراض قبل القدرة صار له ما خلف بالاحياء فلا يقال القياس أنه غنمة أوفى ولا يقال أنه مختلف لظاهر من مال المسلم فإنه لا علك بالأعراض الاما استنى (قوله قبل القدرة) أي علمهم وهذا القيد انما يناسب الحرب بين وظاهر أنه لا علة بالأعراض بعد القدرة وإن لم يستول عليه (قوله بدارنا والعمارة سلاسية) كان القيد بدارنا لأنه إذا كان بدار الحرب ملك بالاستيلاء بشرطه (قوله في المتن والعمارة سلاسية) أي وجدت في زمان يحيى الملام (قوله الى ظهور مالكم) من مسلم أو ذني قاله في شرح الروض (قوله والا كان ملكا لبيت المال فله انقطاعا)

في الماضي وإن كان الآن خرابا (فالمال كنه) ان عرف لودنيا الآن أعرض عنه الكفار قبل القدرة فإنه علك بالاحياء (فان لم يعرف) مال كفا دارا كان أو قرية بدارنا (والعمارة سلاسية) يقينا (فقال ضائع) أمره لإمام في حفظه أو يبعه ويحفظ عنه أو استقرضه على بيت المال الى ظهور مالكم ان وجى والا كان ملكا لبيت المال فله انقطاعه كافي البصر وحرى عليه في شرح المذهب في الزكاة

الفلحة المكسوس والعشور وجلود البهائم ونحوها التي تدعى وتؤخذ من مملكتهم أو تنذر ذلك لهم
لجعل باعناهم وهم صرورهم البيت المال فجعل بيعها أو كلها كما أقر بذلك الإمام رحمه الله تعالى اه
نحوه وفي المأخوذ نحوه قال الرشيد يدي قوله مر وتنذر ذلك لهم لجعل الخ أي بأن يعرف أحد منهم
كما يعلم من المأخوذ منه فليست الصورة أنهم موجودون لكن جعل عين المال منهم كملكوها الواقع في جنود
البهائم الآن انحصرت فيهم أي مشتركة بين أربابها كإتي فتاوى النورى التي من الاشوة التي باب
الغصب اه قال عرش قوله مر لجعل باعناهم مالم يعرف المالكوا فهي باقية على ملكهم فلا يصل
بيعه أو لا أكلفتهم المالكها انما تضمنت ما يغلب على ظنه انه حقوقي فلا إذن من الإمام أو نائبه ولا حرم وقوله
مر فجعل بيعها أو كلها بعد دخولها في يدوك بيت المال أو تصرفها بالملحة اه (قوله وتلكها)
ومنه ما حرمته العادة الآن في أماكن خربة عصر ناهجات أو بأهلها أو من مرفقهم فإذن وكل
السلطان في أن من عمر شملته فقولاه من عمر شملته المالك وثنى أن عمله مالم يظفر كون المصلحة أو
وقفا أو ملكا لخص معين فان ظهر لم يملكوه بعد ظهوره فغيره كإتي في الأرض والبناء والفراس بين
الأمور الثلاثة يبين أن ترويه الاجرة للمالكين ووضع يده اه كلام عرش قول الملتن (جاهلية) أي
يقينا بقوله من ياتي ولا ينفذ قوله وجعل دخولها الخ لأن الرادنا تقينا كونها في الأصل جاهلية فلو شكنا
لها غنمت المسلمين قبل أو لم تقم اه عرش (قوله وتلك في كونها جاهلية في كلوان) في خبر يد المرحم
ما يقتضي خلافا فنه إذا شك في أن العمار تاسلمت جاهلية فوجهان كالقولين في الر كاذب في جهل حاله
اه وهو موافق لما في شرح مر من بعض شرح الحاوي وعبارته مر ولولم يعرف هل هي جاهلية أو
اسلامية قال بعض شرح الحاوي في ثلثي أنه لا يدخلها الأحياء انتهت اه سم قال عرش قوله مر قال
بعض شرح الحاوي الخ هذا هو المذهب اه وصورة الرشيدى ما تضمنه هذا البعض جزء في الأوزار وصحبه
الشارح مر والدقيق تصحيح العباب عليه فقوله فيما مر يقينا ليس بقيد اه (قوله كالر كاذ) هذا في
صورة الشك لاوافق ما تقدم في الر كاذب أنه من أي الضربين يكون لقطة اه سم عبارة الغنى
وان شكنا في وقوعه اه في الجاهلية أو الإسلام قال المطلب في الخلاف المذكور في الر كاذب الذي
جهل حاله أي وقد تقدم أنه لقطة أو الأرمي العامة إذا لبسها رمل أو غرقه لما عصارته بغير إثم الر كاذب أو
الماء فهي لما لكها ان عرف وما ظهر من باطنها يكون له ولوليسها لو أدى بتراب أو خزفي بذلك التراب له
كل الكافي والأقان كانت اسلامية في المصانع أو جاهلية في الأحياء على ما مر وأما الجزاء التي تربها

فقال للإمام اقتطاع أرض
بيت المال وتلكها وفي
الجواهر يقاله اقتطاعها
إذا رأى فيه مصلحتا ولا
ملكها أحد الا باقتطاعه ثم
أن اقتطع وقتها لملكها
المقطع على الفواهم أو
منفعة الحق لا تقتطعها
مدنا لاقتطاع خاصة اه وما
في الأوزار مما يخالف ذلك
ضعيف (وان كانت) العمارة
(جاهلية) وجعل دخولها
في أيدينا أو شك في كونها
جاهلية فكلوان وحديث
(فالاظهر انه) أي المعمور
(عكس الأحياء) كالر كاذ
لأنه لأحوية تلك الجاهلية

مفهومه انه معر جاه ظهوره ماله كمنع اقتطاع مطلقا (قوله فقال للإمام اقتطاع أرض بيت المال
وتلكها الخ) في فتاوى السيوطي رحمه الله تعالى مستلزم جل يدع وقتا شراها ثم مات فوضع شخص
يدعها بنو قبيح سلطان فهل لاو ونتمنا زعمه الجواب ان كانت الر وقتا شرا مات في البائع الأول
بطريق شرعي بان أقطعه السلطان ما هو أرض موات فهو ملكها ويصحبها ملكها المشتري
منه وان مات فهي لو وتولا يورثه ولو وضع الدلعها لأبسر سلطان ولا فقير وان كان السلطان أقطعه
أيا هو غير موات كجاه الغالب الآن فان المقطع لا يملكها بل يتفع بها حسب ما يقرها السلطان في يده
والسلطان انما زعمه في شامولا يجوز للمقطوع بيعها فان باع فمسا دوا إذا أقطعا السلطان لأحد فندولا
بطالب اه وأقول ما تضمنه كلامه من أن أقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع
يعلم من كلام الشارح هنا وحديثنا إذا أقطعه غير الموات تملكها فينتج أن يجري فيما ذكره المصنف في الشق
الأول (قوله أو شك في كونها جاهلية فكلوان) في خبر يد المرحم خلافا يقتضي خلافا في حاله ما أنه إذا
شكنا في أن العمارة تاسلمت أو جاهلية فوجهان كالقولين في الر كاذب في جهل حاله اه وهذا موافق لما في
شرح مر من بعض شرح الحاوي وعبارته ولولم يعرف هل هي جاهلية أو اسلامية قال بعض شرح الحاوي
قضى ثلثي أنه لا يدخلها الأحياء انتهت (قوله كالر كاذ) هذا في صورة الشك لاوافق ما تقدم في الر كاذب أنه

وقدموا على انهم لم
تلك بالاسباب كما علم
واتصرت مع المعامل تقالا
ومعنى (ولا تلك الاسباب
حريم - مورد) لانه ملك
لما ملك المعمور ولم يراع
وحده كسب الارض
وحده ويحب ان الرقعة
جواز ككل ما يمس قبة
غيره وفرد السبكات هذا
تابع فلا يفرده (دور) أى
الحريم (ما تمس الحاجة اليه
لتمام الانتفاع) بالمعمور
وان حصل أصه بدونه
(غيره - رية) الحية
(النادى) وهو ما يجتمعون
فيه ليعتد (وسر تكش)
تعود (الليل) ان كانوا اذ
وهو يقع الكافه كان
سوقها (منهاج الابل) ان
كانوا اهل ابل وهو يضم
أوله ما تانق فيه (ومطر
الرماد) والعامات (وتحوا)
كرام الغنم ولعل الصبيان
وميل الماء وطرف القرية
لاطراد العرف بذلك
والعمل به خلفا من سلف
ومنصرى البهائم ان قرب
منها عرفوا واستقل وكذا ان
بعدوا مستحاجهم ولو
في بعض السق على الوجة
يميله في ذلك المختل وليس
لاهل القرية منع المارة من
وعى مواضعهم في مراتعها
الباحية (وحريم) النهر
كانت تاتس حاجتها للناس
السنة لتمام الانتفاع بالنهر
وما يحتاج لتمام ما يخرج
من قملوا في بغيره أو تظنه فلا يحل البناء ولو احتجوا بهم

الانهار فان كان أصلهم ان اراضى النهر ويستمر على المعمور فهو موافق لواقع الشك في ذلك فاصرها
لا يتساوى المال هذا ما ينظر من كل مهم ولم أر من يحق هذا الجمل اه معني وقوله وأما الجواز الذي
الخزده سم وأقره عرش بمأصه والوجه الذي لا يصح غيره خلافا لما وقع لبعضهم امتناع احكام أى
الجواز التي تحدث في خلال النهر لامن النهر ومن جرح لا احتياج ركاها عرش والوجه لان انتفاع بها
لوضع الاحبال والاستراحة والمرو وتعود ذلك بسلبهى تولى مع احكامهم من الحريم الذي يتباعه منه الماء
وقد تقرر عن بعضهم أنه لا يتغير حكمه بذلك مر اه (قوله ان) الى قوله وليس لاهل القرية في الغنى
لا قوله وانتصر الى المتن وقوله ويحب الى المتن وقوله ولو في بعض السق على قول المتن وحريم النار في النهاية الا
قوله وانتصر الى المتن وقوله ان كانوا اذ اهل ابل وقوله ولا منقضى الى المتن (قوله ان) كان
بدارهم الخ) في ما لو كان بدار الحرب أى ولم يدخل في ملكهم وينبغي أن يجري فيه ما تقرر في موافق
الحرب اه سم (قوله لانه ملك للمعمور) يؤخذ منه أنه لو تعدى أحد بالزراعة أو نحوها فيه لم يمس
أرضه منه ويقام مقامه بما نوا أو ما مثل الارضه اذا أخذت وعت على اهل القرية بقدر ما ملكهم من
حق في الحرب فيستحق كل منهم ما تمس سطحه اليه مما يحاذى ملكهم من الجهة التي هو فيها من القرية مثلا
اه عرش (قوله لا يباع وحده) أى حدث لم يكن لما كان العام مثلا احداث حريم لهوا كالممر على ممر الشارح
مر في البيع اه عرش (قوله كسب الارض الخ) أى نصيبها من الماء اه عرش (قوله ككل
ما ينقص الخ) أى وهو منفصل كحذر وحى خلفا بما في مامر من عدم محتسب خرمه من اناء أو سيف
على مامر اه عرش قول المتن (وهو ما تمس الخ) كان الاولى تقديم بيان الحرب على حكمه لان الحكم على
الشيء يترفع عن تصوره اه معني قول المتن (ما تمس الحاجة اليه الخ) أى بان لا يكون ثم ما يقوم مقامه اقل
اتسع الحريم واعتقد طرح الراد في موضع منه ثم احتج الى عار ذلك الموضع مع ما تارة اذ جاءه فقهور
عبارته لعدم تقوى بما يحتاجون اليه وأما لو ابدع عار ذلك الموضع بشامه وتكليفهم طرح الراد في غيره
ولو تقرر بيلص فلا يجوز بغير رضاهم لأنه باعتبارهم الرضى في صام من الحقوق المنكرو كذا يجوز القراض
فيما لا يمنع انتفاعهم بالحريم كان غرس في مواضع يسيرة بحيث لا تقوى متنافعهم المقصود من الحريم
اه عرش (قوله امله) أى أصل الانتفاع (قوله ان كانوا اذ) رفا للمعني وخلافا لنهاية عبارتها وان لم
يكونوا اذ اذ خلا لا دام ومن تبعه فقد تصدق لهم أو يسكن القرية بعدهم من ذلك اه وبصورة سم
والاوجه عدم التقيد بذلك مر اه (قوله ان كانوا اهل ابل) عبارة لنهاية وان لم يكن لهم ابل على قياس
ما مر اه وأقرها سم (قوله كرام الغنم الخ) والجرح من المدا لباية ان لم يمتنع التصرف فيه بما يعطل
منفعة على اهل القرية أو ينقصه فلا يجوز ودفعه في غير وقت الاحتياج اليه ان حصل في الارض خلل من
أثر الزرع منع كمال الانتفاع المعتاد فلهذا الوجة اه عرش (قوله واستقل) أى بان كان مقصود الرعى
يختلف ما ذالم يستقل مرعى وان كانت الهائم ترى فيه عند الخوف من الاعداد شدي ومعنى وأسى (قوله
على الالوجه) اعتمده مر اه سم (قوله الباحية) يخرج المرعى المأدوم من الحريم لان الحريم مملوك كما
تقدم سم على ج اه عرش (قوله ولو لسعد) أى ولو كان مسجدا لا يجوز على حريم النهر لكن قولوا اذا
رأى ناعرا على حاقته لانه يرها لا احتمال أنما موضع يحق وانما السكاف في الابتداع وما عرفه اه
كردى (قوله ولو لسعدو بهم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هدمه لا يحترم الصلاة فيه لان غاية أمره

انما شك انهم من أى الضرب بين يكون لقطه (قوله ان كان بدارهم الخ) يبقى ما لو كان بدار الحرب أى ولم
يدخل في ملكهم وينبغي أن يجري فيه ما تقرر في موافق دار الحرب (قوله ان كانوا اذ اهل ابل) والالوجه عدم
التقيد بذلك مر (قوله ان كانوا اهل ابل) وكذا ان لم يكونوا مر (قوله على الالوجه) اعتمده مر (قوله
الباحية) قد يخرج المرعى المأدوم من الحريم لان الحريم مملوك كما تقدم (قوله فلا يحل البناء ولو لسعدو
وبهم) انظر مع ما ساقى على قول المصنف والمياه الباحية عن الروض من جواز بناء الرضى على الانهار

أنه أصلا في حرم النهر وهي جارة بتقد وعدم البناء فمع وجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غير صحيح
 لاستحقاقه الزالة وعليه فلا كان للمصحف المذكور أمام أو غيره من خدمة المسجد أو يمنة أو يساره وفيه قراءة
 في في استحقاقها المعلوم كافي المسجد الموقوف وقفها محلان الامامة والقراءة ونحوهما لا توقف على
 مسجد وأما إذا توقف بمقتضى مقتضى مسجدا لا يقتضي سلطان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا فلا يشترط بلواز
 القصر بجوار فمحل فهو كسائر عتبات الدور فاحفظ فانه انتهى وهو جدير بمعاذ كرهه فانه انتهى. لكن قوله
 فينبغي استحقاقهم المعلوم لا يقتضي أن جعل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الوقت يستحق منفعة
 ما جعل المعلوم منه أما إذا كان لا يستحق ذلك بان كان قد جعله من أما كن جعلها بحوائج المسجد وأصله في
 الحرم أيضا كالجو واقع كثيرا فلا يقتضي أنه لا دخل لشرط الوقت فيه لعدم استحقاقه فقفته ثم إن كان من له
 المعلوم بمن يستحق في بيت المال جاز له تعاطيلان منفعة الحرم قصر فاصالح المسلمين وإن لم يكن ممن
 يستحق في بيت المال فلا يجوز له تعاطيلها كالجو فظهر تأمل اه رشيدي (قوله) وهم ما ينبغي (في) انظر مع
 ما سيأتي عن الرض من جواز بناء الحج على الانهار وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما بان
 على ما يغفل لاد تفاقولا يقاس به الدار لارتفاق لان من شأن الرعي أن يتم تعميها بخلاف الدار فلا يرجع
 ولغير اه سم (قوله) لا يقاس به (في) لانه لا يقاس به الدار لارتفاق لان من شأن الرعي أن يتم تعميها بخلاف الدار فلا يرجع
 الخ وفي سم وأقره ع ش (ترج) لا تنفع بحرم الانهار لو كانتا موضع الاجال والالتزام الوجه. ل
 زرب يمتن فصب ونحوه لحفظ الامتياز فيها كالجو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما ينبغي
 أن يقال فيه ان فعله لا يفتاق به ولم يضرب بانتفاع غيره ولا شق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة
 النهر كان جازا لا يجوز وأخذ عوض منه على ذلك والاحرم وزمنه الاجور فاصالح المسلمين وكذا يقال في مال
 انتقم جعل انكشف منه النهر في زرع ونحوه اه عبارة العيبري وان انحصر ماء النهر عن ما بين من أرضه
 وسلوت مكشوفة في تخريج عما كانت عليه من كونه من حقوق النهر مستحقا لعدم المسلمين وليس
 للسلطان ملكه ولا تخليص من النهر أو جمل ما عدوان انكشف الماء عنه لانه يصدق ان يعود اليه انه له
 دفعها لمن يرتفع لمحت لاضر بالمسكين كذا فقرو مع مر في حرسه بالمباحة في ذلك انتهى سم اه
 (قوله) أي لا احتلال عوده اليه) يؤخذ من ذلك أنه لو أس من عودته وهو ظاهر اه ع ش (قوله) لا يزول
 وصفه (الح) (قوله) زواله (بوصفه) أي حيث احتل عوده كما كان أخذها من اه ع ش (قوله)
 وذكره (الح) مبتدأ (قوله) لبيان الخ خبر (قوله) اذ لا ينصرف الحرم الاقيه (قوله) لو ملك قطعة أرض في أثناء

وأوردته على مر فاجاب على الفور بحمل ما بان على ما يغفل لاد تفاقولا يقاس به الدار لارتفاق لان من شأن
 الرعي أن يتم تعميها بخلاف الدار فلا يرجع ولغير اه سم (قوله) لا يقاس به (في) لانه لا يقاس به الدار لارتفاق لان من شأن الرعي أن يتم تعميها بخلاف الدار فلا يرجع
 أصلهما الانتفاع بحرم الانتم لو كانتا موضع الاجال والالتزام الوجه. ل
 الامتياز فيها كالجو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما ينبغي أن يقال فيه ان فعله لا يفتاق به ولم يضرب بانتفاع غيره ولا شق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة النهر كان جازا لا يجوز وأخذ عوض منه على ذلك والاحرم وزمنه الاجور فاصالح المسلمين وكذا يقال في مال
 انتقم جعل انكشف منه النهر في زرع ونحوه اه عبارة العيبري وان انحصر ماء النهر عن ما بين من أرضه
 وسلوت مكشوفة في تخريج عما كانت عليه من كونه من حقوق النهر مستحقا لعدم المسلمين وليس
 للسلطان ملكه ولا تخليص من النهر أو جمل ما عدوان انكشف الماء عنه لانه يصدق ان يعود اليه انه له
 دفعها لمن يرتفع لمحت لاضر بالمسكين كذا فقرو مع مر في حرسه بالمباحة في ذلك انتهى سم اه
 (قوله) أي لا احتلال عوده اليه) يؤخذ من ذلك أنه لو أس من عودته وهو ظاهر اه ع ش (قوله) لا يزول
 وصفه (الح) (قوله) زواله (بوصفه) أي حيث احتل عوده كما كان أخذها من اه ع ش (قوله)
 وذكره (الح) مبتدأ (قوله) لبيان الخ خبر (قوله) اذ لا ينصرف الحرم الاقيه (قوله) لو ملك قطعة أرض في أثناء

ما فيه فانه لا يغفل على ما جاع
 المذهب الا وهو لوقد صم
 فصل ذلك وطهم حتى ألف
 العلماء في ذلك وأطالوا
 ليعرف الناس فلم يزدوا
 قال بعضهم ولا يفهموا
 الحكم وان تباعدت عن الماء
 بحيث لم يصير من حرمه أي
 لا احتلال عوده اليه يؤخذ
 منها ما صار حرمه لا يزول
 وصفه (الح) (قوله) زواله (بوصفه)
 وهو محتمل وحرم (البحر)
 الصغير (في) (الوان) (البحر)
 وذكر الموان لبيان الواقع
 اذ لا ينصرف الحرم الاقيه كما
 يفهم من قوله (قوله) لا يغفل
 المحفوظ في آخر

ويصح أن يحترز به عن المحذور في المآل وان علم انه لا يكون غير (موقف النازح) دلالة منها بيده ان قصده ان لا يكون في المآل متعلق بما قدرته الدالة عليه لفظ البئر بلزومته اوصاله منها لان المضاف كالجزء من المضاف اليه (تنبيه) ظاهر قولهم موقف النازح اه لا يعتبر قدره من سائر جوارب البئر بل من أحداه فقط (٢٠٨) والذي يجمع اعتبار له اذ في مثل ذلك الحيل (والخوض) يعني مصب الماء لانه كالماء يطبق على

مجتمعه الا في طلاق عرفا
أيضا على مصبه الذي يذهب
منه الى مجتمعه كاهو عرف
بلادنا فلا تكرار في كلامه
وليس بخلاف المآل الى الرصة
وأصاها ولا منقضا للمآل
أسفله خلافا لما في ذلك
(والدولاب) يضم أوله أشهر
من فقه فارسي معرب قيل
وهو على شكل الناعورة
أي موضوعة ان كان الاتقاء
به و يطلق على ما سبقه
النازح وما سبق به الدابة
(ويجتمع الماء) اسقى للماشية
أوالزرع (ومرد الباب)
ان كان الاستقامتها ودفعي
ما يخرج من نحو حوضها
لتوقف الانتفاخ بالبئر على
ذلك ولا حد لشيء مما ذكر
ويقال بل المدار في قدره على
عائس الحاشية الى ان تمد
الموات اليه والاقالى انتهاه
الموات ان كان والا فلا حرم
كما تقتضيه (وحريم الدار)
البنية (في الموات) في ذكره
ما مضى ويصح ان يحترز به
عن المحذور بل وسنأتي
فتاؤها وهو ما هو الجندرها
ومصعب مياها قال ابن
الرفعة ان كان يحمل ثمنه
فيها لا طائر اه وفيه نظر
بل الذي يحتمل ان لا فرق
ليس الحاشية له وان شئ

واتم حفرها جميعه ثم قد يدق له الظاهر أن ثبت لها حرم من موات المحتف بها فيه وذلك على قوله
الاذ لا يتصور والخوض في عبارة المصنف وكذا في قوله ما لا يخالو باهوارها حيث استوت به البناء من جميع
جهاها ثم اود كراهة في قوله ويصح أن يحترز به الخ اه يتم (قوله) ويصح أن يحترز به الخ (بما رواه القاضي
أما المحذور في ملكه فغير فيها العرف اه (قوله) انه أي الحريم اه سم (قوله) فيه أي المالك قول المتن
(موقف النازح) وهو القائم على رأس البئر يستقي اه معنى (قوله) لزومه أي الحفر (ه) أي البئر فكان
الاولى ان لا يثبت (قوله) لا لان المضاف أي حريم البئر و (قوله) من المضاف اليه أي البئر أي فلا يرد ان شرط
يجب على المالك من المضاف اليه ان يكون المضاف جزء من المضاف اليه أو كثر منه وهنالك كذلك اه معنى
(قوله) والذي يجمع اعتبار العادة الخ (وهي) هذا في جنس التخصيص ما سنده ذكره عن اتخاذ مبالغة هو راجع
على ما يقدر عليه اه عش قول المتن (والخوض) بالخوض وكذا الصلوات بعدد مطلقا على موقفه مراد
للمصنف أن الحريم موضع الخوض وكذا يقدر الموضع في المصنفات على الخوض اه معنى (قوله) لا يراعى
الخ) يصيب الجميع (قوله) لاسي ما شئت الخ) أي الموضع الذي يجمع على ما فيه لاسي ما شئت الخ) أي الموضع الذي يجمع
حوض ونحوه اه نهاية (قوله) في ذكره الخ) قوله واهتراج الجدار بدفعه في النهاية الاقوله وفيه نظر الى المتن
وقوله ونظر في المتن وقوله وفي القاموس الى المتن وقوله بالتخصيف كاهو الاقوصة له وهذا معتبر الى العاقل
بشعر (قوله) في ذكره مامر اه ويقال عليه ما قدمته اه سم (قوله) رسيان أي حكم المحذور في المتن (قوله)
فتاؤها خسر قول المتن وحريم الدار اه وشي (ومصعب الخ) عطف على فتاؤها (قوله) ومصعب مياها (بها)
هل شرط ما اعتداهما لا يربأ ولا على قياس اعتبار نحو من تكسف الخليل وان لم يكونوا خدعة على الفتا الذي
قدمته اه سم على جملة قولنا لا يربأ بعد الفرق بينهما فلا يشترط الاعتداح حيث أمكن الاحتياج
اليه اه عش (قوله) لا يعتبر كاهو ظاهر (فيه نظر) مر اه سم (قوله) في بلد اه أي النبل أي البلد الذي
فيها الخ كالتام اه وشي عبارة سم وهي ما وجد في ذلك ولو نادر على قياس نظيره السابق لكن
عبر في شرح الروض بقوله يلد يكثر فيه انتهى اه (قوله) أي جهت الى قول المتن والدار في المعنى الاقوله
ونظر في المتن وقوله في القاموس الى المتن وقوله بالتخصيف كاهو الاقوصة وقوله وهذا معتبر الى العاقل يعتبر
(قوله) اذا (أي) أي التبرع قول المتن (القناة) الظاهر أن المراد بالقناة العين الجارية وبأيارها الحفر التي

قد يقال الظاهر ان ثبت لها حرم من الموات المحتف بها فيه وذلك على قوله اذ لا يتصور والخوض في هذا لا يخل
في عبارة المصنف اذ لا يسهل ان لم يحفر وفي الموات وانما هي محفورة في المآل فتأمل وكذا يقال في ما لو
بنهاه دار أصبحت استوعبها البناء من جميع جهاتها سواء ذكرناه في قوله ويصح أن يحترز به الخ (قوله)
وان علم انه أي الحريم (قوله) وفي الموات متعلق بما قدرته الخ) ماله من قطع البئر لتأوله بالمشق
أي الحفرة (قوله) في ذكره مامر اه ويقال عليه ما قدمته (قوله) فتاؤها خسر قول المتن وحريم عبارة
الروض وهل فتاها الجندرها حريم وجهان لكن ختم من حفر ثم يترقبها مياها يضربها وبين في شرحه
ان كلامه لا يصل لغير الخ لوجوبه الاول وأنه نقله ابن الرفعة عن النص والركن من الاكثرين اه
(قوله) ومصعب مياها هل شرطه اعتبار المياها لا على قياس اعتبار نحو من تكسف الخليل ون لم
يكون واجبا على الفتا الذي تقدمته (قوله) لا يعتبر كاهو ظاهر الخ) فيه نظر (قوله) في بلد اه أي وهي
ما وجد في ذلك ولو نادر على قياس نظيره السابق لكن عبر في شرح الروض بقوله يلد يكثر فيه (قوله)

المراد من مصعبه الغسالة لا يعتبر كاهو ظاهر مما مضى في الصلح (مطرع المراد وكما سئل في بلد (ومر في صواب الباب) فتحدث
أي جهتها لكن لا في امتداد الموات لانها ما حاصرت ما نأذ أبقي له ممر وان احتاج لانتعاف واوردوا ونظر في ذكره كذا اذا فتاحها لا ضرار
(وحريمها بار) بالهمز بعد الواو الواحدة الساكنة كالمختص وهو الاصل ويجوز تقديم الهمز فوقها ألف في القاموس جميعا بأبوابه وأبوابه
وابر (القناة) الحياطة

وأب بعضهم نقل ذلك عن الأصحاب فقال قال أئمتنا أول من المالك تصرف (٢١٠) يخالف فيه العادة لقولهم لو حفر عليك ما باله أو فسد ماء بئر جاره أو بئر انقضت ما عهال

يعني ما لم يخالف العادة في
توسعة البئر أو قتر بهما من
الجدار أو تكن الأرض
خوارة تنهار إذا لم توطف
يفلها في ضمن في هذه كلها
وعند منها التقصير ولو حفر
بئر في موات فغرق آخر بئر
بغير ما فاقصص ماء بئر
الاول منع الثاني من قبيل
والفرق ظاهر اه وكذا
ان الاول استحق حرم ملك
لبئر قبل حفر الثاني فنع
لوقوع حفر في حرم ملك
غيره ولا كذلك في مملوك
اهنا الجدار بدقه وانكسر
ماعلق فيه ضمنه ان سقط
حالة الضرر بل بالافسالة
العرفاتون وقال القاضي
لا يضمن مطلقا يظهر على
الاول ان سقوطه بقتب
الضرر بحيث يتسبب اليه
عادة كسقوط طمحة الضرر ب
بل قد يقال ان مرادهم
بحالة الضرر بما يشتمل ذلك
(تنبية) ينبغي ان يستثنى
من قوله لم يمنع مجازي
الملك ما لو تولى من الرأفة
مبيع تيم كرض فان الذي
يفلح ان انه ان غلب قوله
وايناثو المذكور من ضمنه
والافسالة ويجوز قطعا
احياء موات الحريم مما
يقصد ملكه كما ملك عامره
بالسم وغيره بل بسن
وان قلنا بكرة مبيع عامره
(دون عرفات) وان لم يكن

وأب بعضهم الخ عبارة النهاية فقد نقل الواهب عنه تعالى عن الاصحاب أنه تصرف كل شخص في ملكه ما (قوله بعضهم) أي كشخص الشهاب الرمي سم (قوله نقل ذلك) أي الجمع المذكور (قوله وكل من المالك تصرف الخ) فالخالف أن له فعل ما وافق لعادة وان ضار المالك والمالك وان له فسل ما نفعها ان لم يضر المالك وضار المالك وكذا الوجه الاجنبي بالاول ويكتفي في جريان العادة كون جنسه يفعل بين الابنية وان لم يحفر بفعل عينه ومنه ما ديد بن راز بن قفر نحو معمول الشاذر ضمن فاعله بين الابنية ما تولى من مثله معمل البئر وده (تنبية) شغل ما ذكر من جواز التصرف في المملوك ما لو افسد في ملكه سراجا ولو نجس ولم يضر عليه تسويدا وجازه قليوب في اه يعبري (قوله ولا ضمان اذا أفضى الى تلف) لا ينفق ذلك ان من فتح سرايا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلفت وانجتمت نفس أو مال الجيران بالعادة بالاعلام قبل الفتح من فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل أو شوى في ملكه ما تولى افساد الجاهل ان لم تأكل منه وجب دفع ما يدفع الاجزاء ضمانا فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كإلحاق المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه بر يدان يلقى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن م م سم على أي ج فوجب عليه الدفع متى علمه وان لم يطلب لكن قول له لا أدفع لك الا باليمن فان امتنع ضمن بذله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وان ضمن حتى جنبها على عاقبتها كما أفق به ابن حجر و يؤخذ من قوله فان امتنع ضمن بذله ان الن الخ أهوا لم تقدر عليه الا وطلبت منه نسبة فان كانت فغيره وجب عليه الدفع بلا عوض لا ضرارها وان لم تكن كذلك ولم يرض بضمها وامتنع من الدفع ضمن اه ع ش (قوله يحمله في تصرف الخ) قضته أنه لو أضر في ملكه على المعتاد جاز ان أدى الى تلويث جدار الغير بالسخن وتسويده به أو تلويث حد أو مسجد بجواره ولو مسجد عليه الصلاة والسلام كذا قال م ولا شك أنه قضية كالأهم بل وقضته جواز الاسراج بما هو نجس وان أدى الى ما ذكر وقد التزمه م تارود وتوقف آخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد للغير وانتهى نعم على منجس أقول وبحث اسند الى مقتضى كلامهم فالظاهر ما التزمه بدون التوقف اه ع ش أقول بل الظاهر التوقف لاسيما في تلويث مسجد صلى الله عليه وسلم (قوله) ولكن الخ عطف على يخالف الخ وكان الاول ان يقول لم تكن الخ عبارة النهاية أو لكون الأرض الخ عطف على في توسعة الخ (قوله خوارة) في القاموس والخواج ككائن الضرب اه (قوله اذا لم تطلو) أي لم تكن (قوله ولا كذلك الخ) اذ لم يقع الحفر في حرم ملك شير بل في ملك نفسه سم وع ش (قوله ضمنه) خالفه النهاية والنفى عبارة الاول لم يضمن كقوله القاضي سواه أسقما في حال الذي أم لاختلاف الراقيين اه قال ع ش قوله م لم يضمن أي حدث كان قد معتادا ولو اشتغاف صدق الدان لان الأصل عدم الضمان اه وعبارة الثاني وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا هو الظاهر اه (قوله على الاول) أي قول العراقيين (قوله قطعاً) الى قوله وان اتسع في النهاية (قوله بل بسن) أي الاحياء اه ع ش (قوله وان قلنا بكرة مبيع عامرها) يعني بكرة كونه توهه أنه قد ذكرها هرشيدى (قوله ضمنه) أي افسد ما ع ش قول المتن (في الاصح) رأيت بعضهم أي كشخص الشهاب الرمي (قوله ولا ضمان اذا أفضى الى تلف) لا ينفق ذلك ان من فتح سرايا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلفت وانجتمت نفس أو مال الجيران بالعادة بالاعلام قبل الفتح من فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام فلذا ضمن ومن قل أو شوى في ملكه ما تولى افساد الجاهل ان لم تأكل منه وجب دفع ما يدفع الاجزاء ضمانا فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كإلحاق المضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه بر يدان يلقى أو يشوى لانه غير معتاد فلا يضمن م م (قوله ولا كذلك في مملوك) اذ لم يقع الحفر في حرم ملك غيره بل في ملك نفسه (قوله وقال القاضي الخ) اعتمد

منها جاعلا ليجوز زاحوا ولا عقابه (في الاصح) التعلق حق التسليم بها وان اتسع ولم تضيق به وقياس ما ياتي في
الحصص بل أولى ان غرة كذلك لان الأقامة قبل زوال يوم عرفه من صف الخ الا كيد زلت

فمن ذلك وان قلنا البيت مساندة (ومنى كثر قوله أعلم) لا لا تمنع الحجر الصفي فسل بأمر الله ألا تبنى لك بيتا منى فقال فقال لا منى متاع من سبق ويحت ابن الرقة فبهما القطع بالمنع لضعفهما أو الحق بما المحصل أنه من البناء إذا تفرق وان بيتا وقاموا عترض به ليس من مناسك الحج ويرد به تاسع لها ويختلف الاحياء بحسب الفرض) المقصود منه وقد أطلقنا الشرع (٢١١) ولاحقة لعقوجبالرجوع فيه لفرف كالخز والقض وضابطه

والثاني من ضيق امتنع والافتلا اه معنى قول المتن (ومرشد لقومى كعرة) فلا يجوز واجبا وهما في الاصح حتى البيت والرى وان لم يبق به الميسر المرى وقد عمت بالوى بالبناء حتى ومشارك بالاسكر فيجب على والى الامر هدم ما قبل البناء والتميم البناء فيه منى ونهاية قوله ويحت ابن الرقة (الخ) عبارة الغنى (تنبيه) يظهر كلامه أن هذا الحكم مقول وأن اختلاف عرفة بغيره قد مو به صرح فى النصيح والذى فى المروضة أن ذلك على سبيل التحفاته قال يبنى أن يكون الحكم فى أرض منى ومرشد لقوم كعرة فان لوجود المعنى وقال ابن الرقة يبنى فيها القطع لضعفهما بخلاف ما قال اه (قوله فبهما) أى مرشد لقومى (قوله وأحق) بينا المفعول عبارة شرح المنهج قال الزكشى ويبنى الحاق المحصب بذلك لانه ليسن المحصب البيت فيه اه وحزم شرح الروض بالحاق (قوله واعترض الخ) اعترضه النهاية والمغنى فقال قال الولى العراقى لكنه ليس من مناسك الحج فى أحاسن ما منه لمكانه وهذا هو المعتقد اه (قوله ويرد به تاسع) بل قد يقال قياس استصحاب البيت فيمنع أحيا ولو لم يكن تأباه لانه حيث من حقوق المسلمين العامة اه سم أقول وهذا هو الظاهر وان خالفا للنهاية والمعنى قول المتن (بحسب الفرض) ولو سخر قبرا فى موان كان احياه تلك البقعة ولكنه كافاه الزكشى كماله يبنى فيها ولم يسكن بمخلاف ما ولو سخر قبرا فى مقبرة لم يبق فانه لا يفتن به ذلك فى فيها بالدفن لا بالخر اه معنى أى من سبق بالدفن فيه فهو أحق به اه عش (قوله المقصود منه) الى قوله ومن ثم قال فى النهاية والمغنى الا قوله مسعدا (قوله كالخز) أى فى السرعة (قوله وفى نحو الاجار خلاف الخ) وقبحه كلام الشيخين لاكتفاء بالقوم بما يذك أى بالاجار أو اللين أو القصبين غير بناءه ونص فى الام على اشتراط البناء وهو المعتقد اه معنى زائد النهاية والوجه الرجوع فى جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتن لى وأقر ما من الرقة (الخ) اه قال الرشدي قوله وقضية كلامهم لاكتفاء بالقوم بما يذك من غير بناء الخ تتأمل هذه السواد فاعل فيها ساقطين للتساخ ثم سرد عبارة الشارح الى المتن فأقرها (قوله ويضاهى الرجوع) الى المتن فى النهاية الا قوله وحلى الى ومن ثم (قوله وحلى اشتراطه) عطف على الرجوع (قوله اعتد) أى البناء (قوله دون مجرد الضوابط) حال من تأتب فاعل اعتد أى ولم يعتد الضوابط المجرى من البناء ويظهر أن الامر كذلك اذا اعتد كل من المقارن والمجرد عنهما لسانا اذا قلب المجرى فليزجج (قوله كائلا عليه) أى ذلك الحلى (قوله لأن التملك) كذا فى أصله والاولى التملك كفى الرضة اه سدر (قوله ومن ثم) أى من اجل أن التمتع الرجوع فى البناء وعدمه الى عادة ذلك الحلى (قوله نازوا لاصرامه) كالاعراب والاكراد والركبان اه كرى قول المتن (وصفت بعضها) نعم قد جرى موضع التفرقة فى زمن الصف والعادة فعدم السقف فلا يشترط حيث شذرح مر اه سم (قوله لانه العادة فيها) قال سم على منهج قد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب الدار لم يتوقف احياها على بابها وقوله قالوا انتهى اه عش وقوله للدولم لعلمه بحرف عن الدار (قوله فبهما) أى المسكن والسعد قول المتن (أرور رية الخ) عطف على قوله مسكنا (قوله بالاعتد) أى ولا يشترط بناءه كإمارة خلافه والبنى عاونهما هاتولا يبنى نصب عطف أو اجاز من غير بناء اه قال الرشدي قوله مر أو اجاز من غير بناء مر ما فيها اه (قوله والاصح اشتراطه) أطلق تصح اشتراط

مر (قوله واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق مر على الاعتراض (قوله ويرد به تاسع لها) بل قد يقال قياس استصحاب البيت فيمنع أحيا ولو لم يكن تأباه لانه حيث من حقوق المسلمين العامة (قوله فى المتن وسقف بعضها) نعم قد جرى موضع التفرقة فى زمن الصف والعادة فعدم السقف فلا يشترط أو غيره أى نصب لانه العادة فيها (وفى تعليق (الباب) اه) لا يشترط وكذا فيما قبله لأن قد فبهما لا يمنع السكنى والادب فى معنى العادة لا يشترط تسقف بعضه كجاء العادة فيه (أوزر يندوا) أو نحو ذلك أو حطب (فقرى بما اعتد بحيث يمنع الطارق (لا سقف) كجاء العادة (وفى تعليق (الباب) الخلاف) السابق (فى المسكن) والاصح اشتراطه (أو مزرعة)

تتلبث الزاء والغغ اقض (جمع) نحو (التراب) أو الشوك (تحولها) كبدوا الماء (ونسوبه الأرض) يعلم المختص وكنع العالي وخرها
ان توفى زوعها عليه مع سوقها توقف الحرت علب (وتربسما عليها) بشق سابقه ثلاثا وان لم يحضر في بقاها (ان لم يكفها المطر المعتاد)
لوقوفه مقصود عليه تخلف اذا كافها (٢١٢) ثم يطأخ العراق لادين حبسه عنك عكس غيرها وأرضي الجبال التي لا يمكن سون

ماء الهال ولا يكفها المطر
تكن الحسراته وجمع
التراب كإقضاء كلامهما
وزعم غيرهما (لا لزراعة)
فلا يشترط في أحيائها (في)
الاصح كإلا يشترط سكني
الدار لان استيفاء المنفعة
خارج عن الأحياء (أو)
بستانا لجمع التراب حولها
ان اعتادوا الاكتفاء به عن
التحويط به غيره (ولا)
اشترط (النحو) ولو نحو
قصب اعتدله (حيث)
جرت العاديه) لا يتم الأحياء
بذونه وما حلت عليه الملتن
من التوسع المذكور هو
مسوذي مبادر الزا ومنه
وأصلها خلاف بعضهم
(ومثبتاه) لان يكفها
مطر كالزراعة (ويشترط)
نصب بابيه (والفرس)
ولو لبعضه بحيث يسمى معه
بستانا (على المذهب) اذ
لا يتم احبب بدونه بخلاف
الزراعة بدون الزرع ولا
يشترط ان يفره (تثبيته)
ملا يفعل عادة الأتقن
كتنائه دار لا يشترط فيه
قصده وما يفعل له وغيره
تكفيسه بشر توقف ملكه
على قصد ملكه (ومن شرع
في فعل أحياءه) به) كغير
الاساس (أو أعمل على بقعة
نصب أحجار أو غرس

الباب في الزريرة وينبغي أخذ ما تقر أن له حيث اعتد ذلك اه سدي (قوله) تتلبث الزاء الى
التنبيه في المعنى الاقوله نصب بابيه والى قول المتن ولو أقطعه الامام في النهاية الا ولا فظهر الى أماما زاد قوله
وبما وطئت الى المتن وقوله وجو با كجهاو ظاهر وقوله ويؤخذ الى المتن (قوله) وكسع العالي) أي ازالته
(قوله مثلا) أي او يحفر بئر أو قناة ويؤخذ ذلك وفهم من تعبيرة بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعال فاذا
حفر طرعه ولم يبق الا سواؤه كفي وان لم يحفر فانه لم يحضر طرعه كفي أيضا كجمعه الشرح الصغير
نهاية ومعنى (قوله) طرعه) أي الماء (قوله) الهال) أي ازرعه وقول المتن (المطر المعتاد) أي أو التلج
العناد (قوله) ما غر العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشرط في أحيائها محبس الماء عنها
اه معنى عبارة عش قوله بطاغ العراق اسم لواضع بسبل الماء الهال دائما اه (قوله) تكن الحسراته
الخ) أي حصول الأحياء والتلك (قوله) وجمع التراب) أي ويحوي زان يتكافئ غسل الماء الهال أو
يحصل مطر زائد على العادة يكفها اه عش (قوله) لان استيفاء المنفعة الخ) على العلة وقول المتن (أو)
بستانا الخ) أي أو اذ احياء الموان يستأنف بشرط حصوله جمع التراب الخ (قوله) نصب بابيه) عبارة
المعنى وسكت المصنف عن نصب البواب وظاهر ما أنه لا يشترط في أحياء البئر خروج الماء وطى البئر الزاخرة
أرضها بخلاف الصلوات في أحياء بئر القناتش وج الماء ورواه ولو يحضر بئر امتد الى النهر القدم بقصد
التلك ليعرى فيه الماء ملكه ولو لم يحضره كإلا يشترط السكني في أحياء السكن اه (قوله) بحيث يسمى بستانا)
فلا يكفي غرس شجرة أو غرس تين في أرض واسعة فتنبه في معنى (قوله) كتبادر) أي وطأ حوطة وبستان
ورؤية اه عش (قوله) يتوقف ملكه على قصد ملكه) وفائدة ذلك انما جرت العادة بقصده اذ فعله
بلا قصد ككونه غير مكفيل بملكه فغيره أحياء بخلاف ما لم يحجر الماء في أحيائه بقصد فانه يملكه بمجرد
ع. اذ معنى ولو غرسه بعد احيائه يملكه اه عش قول المتن (ومن شرع في عمل الخ) ولو شرع في
الأحياء لنوع فغيره نوع آخر ملكه بما يجبه ذلك النوع لا يخرج عن شرع في عمل بستان ثم قصد ان يجعله
مزرعة تملكه بما يملكه الزرة اعتبارا بالقصد الطاري بخلاف ما اذا قصد زراعتها بقصد نه نوعا آخر
كان حوط البقعة بحيث تصلح للزرر بقصد السكني لم يملكه خلافا للامام نهاية ومعنى قال الزيد عه قوله
واقي بما يقصده نوع آخر أي وكان المأني بما يقصد الملك وغيره في مثله بخلاف ما اذا كان لا يقصد الا
الملك فانه يملكه مطلقا كالنار كإني في كلامه فريها اه قول المتن (أو أعلم الخ) عطف على شرع أي جعل
له اعلاما للمعامدة اه معنى (قوله) أو جمع ترابا) الى قول المتن ولو أقطعت المعنى الاقوله فظهر الى اما اذا
زاد قوله وبما وطئت الى المتن وقوله ويؤخذ من المتن (قوله) والمراذب ثبوت أصل الجملة له الخ) قال
الزهري أحق في كلام العرب معنيان أحدهما استيعاب الحق كقولك فلان أحق بحاله أي لاقى لغيره
فيه قال النور وفي النحر ورواه المراد هنا والثاني الرجوع وان كان لا تخويه نصيب تكسب الليم أحق
بنفسها اه رشيدى (قوله) فظهر الخ) لمسلم من قوله والمراد الخ (قوله) يعود للاقتناع) أي عودا يمكنه
(قوله) فلا حلق فيه) أي في الزائد فغيره أحياء الزائد كقوله الترتيب نهاية ومعنى وقد سئل عن المراد
بكفا يتوقف نظره وقابل نظره لمر أن المراد بما يلقى فخر ضمن ذلك الأحياء فان أراد أحياءه لم يسكنها

حيث تشرح مر (قوله) لا يفعل عادة الأتقن الخ) الظاهر ان من ذلك زرر بية الدواب فانه اذا أتى بصورتها
بلا قصد ملكها وهذا انما في قول مر في شرحه ولو شرع في الأحياء لنوع عفا حياه نوع آخر بان قصد
أحياءه لزرر عا بعد ان قصد السكني ملكه اعتبارا بالقصد الطاري بخلاف ما اذا قصد نوعا آخر بما يقصده
فكفاته
أوجع ترابا أو خطا خطوطا (فخصر) عليه أي ما نفعه من غير منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على
عبارة حال (و) حذرت (أو أحق به) من غيره اختصاصا بالملك والمراذب ثبوت أصل الجملة الخ لاقى لغيره فنه لغيره أي داود من سبق الى عالم
يسبق اليه مسلم فهو أحق به فظهر انه لا يطل حقه بخو غرقه وتعدر الانتفاع به فيعود يعود الانتفاع به أماما زاعلى كفايته فلا حلق فيه

مختلف ما عداه وإن كان

شأننا فبني تحميمه فيه
وأما ما لا يتقدم عليه لا بل
ما لا خلاف له فبنيه
كان الحلاق الاضحية يقتضى
المالك المستأنف لصحة البيع
وعند ملك الغيرة استدركه
بقوله (لكن الأصح أنه لا
يصح بيعه) لما قصر رآه
غير مالك له وحق التملك
لا يباح بحق الشفعة منه
بؤذنه لا لصح بهتو بما
وطأ به لهذا الاستدراك
اندم التوقف فيه (و) الأصح
(انها لو احياء آخر ملكه)
وان أتم له حقيق المالك
كشرا لمسلمه غير هذا ان
لم يمرض والملك الهوى
قطعا ويرحم عليه نحو نقل
آلات التصغير مطلقا ولو
طلبت منه التصغير عرفا
بلا عذر ولو يحى (قاله
السلطان) أو تأبى ويحوى
كأمره (أى أو أقره)
ذلك وقع بذلك عن تصديقه
على الناس في حق مشرك
بينهم وروختمته من ذلك
عليه وحسن ذلك عاد
أمره بذلك أيضا لانه من
باب الأمر بالمعروف وهو
لا يتقيد بأمر ولا نأبىه
وذكرهم لهما أنما هو
لوقوف الامم على أحدهما
(فان استعمل أو أبى عذرا
(أهل مدية قرية) في رأى
الامام رفقاه ودفع الضرر
غيره فان مضى ولم يفعل
شأنا بطل حقه أما إذا لم يكر
عذرا أو علم منه الامراض

فكفاهت ما لا يقسكنه عياله وإن أراد الاستدراك ومتممده أو قرية كماله ليستغلها في مؤثاته فكفاهت به
ما تكف غلست مؤثاته ولو قرية كماله سم على منهم اه عش (قوله) وإن كان شأننا) وان أراد
غيره احياء ما زاد على يجوز الاقدام على من أى محل شأه ولا يضمن القسمة بينهم بين الاول ليشترى الاول
عن غيره او بخير الاول فيما هو بداحياءه في نظرهم رأيت في الحانهم قال ينبغي أن راجع الاول بقوله اختر
للشحة اه ومراوده ينبغي أن لا يجوز ذلك لعدم تميزا اذ نحن غير فلو امتنع من الاختيار فبني أن
الحاكم عين جهل بل احياء فان لم يكن كما هو وامتنع الهوى اختار من بداحياءه لئلا يندب نفسه اه عش
(قوله) فلا خلاف له فيه) أى فيما لا يتقدم على احياها ولا على المرجع في القدرة فلا عرف بلد الاحياء فيختلف
بالتخلاف المخصوص فيه كسوى وشهر ومنه كما (قوله) يقتضى المالك (الح) بل الامام كافي الاستدراك
اه سم عبارة الغنى وهم أحق مآلك اه (قوله) ومنه يؤخذ (الح) أى من التعليل (قوله) لا يصح هتبه
كما قاله الماوردى خلافا لادارى نهاية ومعنى قول المتن (وانه لو احياء آخر ملكه) نظر لواحدا لا آخر
بان تم على ما فعله الاول الذى سرع فمضى لم يتم له ملكه بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه عليه اقول لو صور
آلات الاول المبتغى مخصصه مع الثاني فلا دلالة على طلب نزعهما واذا نعت لا ينقص ملك الثاني انتم فظهر
سم على منهج أى اذا كان الباقي بعد نزاع آلات الاول لا يصح مسكنه مثلا اه عش (قوله) هذا) أى الخلاف
(ان لم يمرض) أى عن العمارة قال الرافى والخلاف في هذه المسئلة شبيهة اذا عشت الطائر في ملكه
واخذ الفزع غير هل عليه كذا لو وصل طي في أرضه او وقع الثلج فيه او نحو ذلك انتهى وقد وقع في ذلك
اضطراب وسأيت تحرى روى شاء الله تعالى في آخر الوالية اه مقضى (قوله) ولا) أى ان اعرض اى بان
مرح به او دل عليه القرائن القوية أخذ مما يحكى عش أنفا (قوله) نقل آلات التصغير) فان نقلها لم
دخلت في ضمانه اه عش (قوله) مطلقا) أى اعرض أولا (قوله) لتضيقه على الناس (الح) قضته
انه لو كان التصغير فيما لا يتصور فيه عاد تضيق لا لا ولا ما لا كعض البرارى المسعة التي لا يحتاج اليها
عادة أحدم يجب على السلطان قول ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض اه سم (قوله) حرمه ذلك عليه)
لعل يحصل الحرمان حصل تضيق بالنقل وقصد التأخير بلا عذر مع العاربه اه سم (قوله) وحسنه
فلا حاد امرنا (الح) بل يجب عليهم أيضا كافيته التعليل اه بحرى من القلوبى (قوله) لهما) أى
السلطان ونائبه (قوله) وابدى) في أصله بالف اه بصري (قوله) في رأى الامام) عبارة ما عشتى وقد روى
الرأى الامام وقيل بقدر ثلاثا بام وقيل بشرة بام اه (قوله) بطل حقه) أى من غير دفع الى السلطان
وقصد هذا أنه لا يطل حقه باول المدة بلامهله وهو ما عشتى الشيخ أو بامد لكن مختلف مقوله الذى جزم
به الامام من أنه يطل بطل بطل حقه وشى الرضى وأقره سم وقال النهاية ما عشتى الشيخ أو بامد والقاضى
والتولى من عدم البطلان بذلك هو الأصح اه (قوله) أو علم منه الاعراض) أى صريحاد ينبغي أن مثل
العلم الظن القوى سمع بالله القرائن عليه اه عش (قوله) فله ان يزعمها) عبارة النهاية والغنى والاضى
فترجمها اه (قوله) أظهرنا (الح) أى ذكر الامام مظهر باعتوان الامامة بعد ان ذكره بعنوان السلطنة

فوعا تحركان حوط البقية بحيث تصلح للز وبقتصد السكى ملكه خلافا لالامام اه (قوله) ولا) كان
الحلاق الاضحية يقتضى (الح) بل الامام كافي الاستدراك (قوله) انه لا يصح هتبه) أى كماله الماوردى
(قوله) ومما طأن به لهذا الاستدراك اندم التوقف فيه) وكيف يتوقف فى الاستدراك مع أن مقابل
الأصح قائل بجهة البيع (قوله) لتضيقه على الناس (الح) قضته انه لو كان التصغير فيما لا يتصور فيه عاد
تضيق لا لا ولا ما لا كعض البرارى المسعة التي لا يحتاج اليها عادة أحدم يجب على السلطان قول
ما ذكر ولم يتوجه عليه اعتراض (قوله) يؤخذ منه حرمه ذلك عليه) لعل يحصل الحرمان حصل تضيق
بالفعل وقصد التأخير بلا عذر مع العاربه (قوله) فان مضى ولم يفعل شأنا بطل حقه) قال في شرح الرضى
وقضية كلامه لا يطل حقه بلامهله وهو ما عشتى الشيخ أو بامد لكن مختلف مقوله الذى جزم به الامام

فله أن يزعمها من ادلا عليه (ولو أفضله الامام) (طهر) بوصف آخر تقبنا

(قوله ولو حذفه) أي اضربه (قوله لاستغنى عنه) لكن ذكره أوضح اه سم (قوله دون غيره) لعل
 محله إذا لم يفرغ من الأمر إلى السلطان تقوى بضامه طقاعا اه سيعبر (قوله بخلاف قول مامر) أي أحي
 أو أترك اه كردى (قوله لنيل رقبته) إلى غيره ولا ينافى في المعنى وإن قوله بل فيجب في النهاية الأقوله
 لكن العمل في رقبته نظر (قوله ملك الخ) جواب لو (قوله بمجرد اقطاعه) ظاهره وإن لم يضع يده عليه
 اه سم (قوله في أحكامه السابقة) يؤخذ منه أنه لو أجدأ آخر ملكه بديل عليه أضاقه وبعت الزر كشى
 الخ اه سم أقول وصرح به المنهج (قوله وذلك الخ) عبارة أخرى والأصل في الإقطاع خبر الصديق أنه صلى
 الله عليه وسلم أقطع الزبير الخ وخبر الترمذى وصححه ما نه صلى الله عليه وسلم أقطع وائل بن حجر بمحض موت اه
 (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) لأنه ان تقول التعبير بالاموال يخرج الموات لأنه ليس بالاله فلا يصلح
 له أن يملك ما يستغنى عنه الشارح قريادة قوله وأول غير مرجو فليتام اه سيعبر عبارة سم وأقرها ع
 كانوا جمالا استدلال القياس والأفالكلام في إقطاع الموات وأموال بني النضير ليست منه كغيره ظاهر اه
 ومنع المغنى المراء فاسام عن الاشكال (قوله وبعت الزر كشى الخ) عبارة أخرى لكن يستثنى هنا كما
 قال الزركشى ما قطع على الله عليه وسلم الخ اه (قوله أنما أقطع على الله عليه وسلم) أي أرفقا اه
 رشدى (قوله لا تلك) أي لا الإقطاع (قوله لا عليك الغير) أي غير القطع اه ع (قوله كالمير)
 وهو قوله لنيل رقبته الخ اه كردى (قوله وأفهم قوله الخ) عبارة أخرى تنبيه على أن المير يلقى الميرسوس الضائع
 بالموات في جوارز الإقطاع فيه وجهان أحدهما في الجرح بخلاف الإقطاع اه هذا ينافى ما مر من جعله
 كالمال الضائع أحسب بان المشبه به من جسم الحيوة والحاصل أن هذا مقيد بذلك وأما
 إقطاع العاصم فلي قسمين إقطاع قبل الإقطاع استقلال الأولان يقطع الامام ملكا أحياه بالاجراء ولو كاله
 أو اشتراه أو وكله في القيمة فملكه القطع بالقبول والقبض ان أبدأ وأقت بعمر القطع وهو العصري
 وسعى معاشا والاملاك المختلفة عن السلاطين الماضية بالموت أو القتل ليست ملك للامام القائم مقامهم بل
 لورثتهم ان ثبتوا ولا فلك الاموال الضائعة ولا يجوز إقطاع أراضي الفئ ع فلي كما لا إقطاع الأراضي التي
 اصطفاها الله لتبليغ المالى من قوت البلاد ما يحق لنفسه وأما باستعانة نفوس الغائبين ولا إقطاع أراضي
 الخراج صلوات إقطاع أراضي من مل من المسلمين ولا ورثه وجهان الظاهر منهما البيع ويجوز إقطاع الكل
 معاشا والثاني ان يقطع فله أراضي الخراج قال الأذرى ولا يحسب في جوارز الإقطاع للاستقلال خلافا لما وقع
 في محله ان هو من اهل التبعية فقد يلبق بالحال من غير مجازفة اه أي فلي كما لا يقطع له بالقبض ويخص بها
 قبله فان أقطعها من اهل الصدقات بطل وكذا من اهل المصالح وان يلازم يعطوا من مال الخراج شيئا لكن
 بشرط ان يكون بحال مقدوق وجذب استباحته كالتأذين والامانة وغيرهما وان يكون قد قبل المال
 ووجب لصح الخو الله ويخرجهم من الشرطين عن حكم الإقطاع وان أقطعها من القضاة أو كتاب النوازل
 جائزة واحدة وهى يجوز الزيادة عليها وجهان أحدهما المنع ان كان جرحه بالجواز ان كان حق وجوز
 الإقطاع الجندى من أرض عامرة لاستقلال بحيث تكون منفعتها له ما لم ينزهه الامام وقضى بقول المصنف
 فتاوه به أي هو أنه لو أئنه تلك منفعتها قال بعض المتأخرين وما يحصل الجندى من الغلاص من مغل وغيره
 خلال يرقه وما يعتاد أخذ من رسوم وظلم فخرام والتماشع الغلاص حيث البذر منه منها الشافى
 رضى الله تعالى عنه وغيره وحديثه فالواجب على الفلاح أن يرضى الأرض وإذا وقع الفراض على أخذ المقاسمة
 عوضا عن أجرة الأرض كان ذلك جائزا فحق على الجندى المظلم من رضى الفلاح في ذلك ولا يباخذ منه الا ما
 يقابل أجرة الأرض وان كان البذر من الجندى فجميع الغلة وللغلاص أن يرضى ما على فالرضى الفلاح عن

ولو حذفته لاستغنى عنه
 ويصح ان يشير بذلك إلى ان
 الامام أحسن من السلطان
 لان من شأنه أنه يحكم على
 السلاطين المختلفة وان
 الإقطاع انما هو من وظيفة
 الامام دون غيره بخلاف
 قول مامر (مواتا) التملك
 رقبته ملكه بمجرد اقطاعه
 له أو لغيره وهو بقدر عمله
 (صار أحق بأحيائه) بمجرد
 الإقطاع أي مستحقا له دون
 غيره وصار (كالمير)
 في أحكامه السابقة وذلك
 لأنه صلى الله عليه وسلم أقطع
 الزبير رضى الله عنه أرضا
 من أموال بني النضير رواه
 الشيطان وبعت الزر كشى
 انما أقطع على الله عليه
 وسلم لا عليك الغير بأحيائه
 كما لا ينقص جهاد ولا ينافى
 ما تقرر وان المظلم لا تلك
 قول الماوردى أنه تلك لأنه
 محمول على شرح المذهب
 على ما إذا أقطع الأرض
 فلي كالتبعية كالمير أو قسم
 قوله مواتا ليس له إقطاع
 غيره ولو سئد سالكين
 العمل على خلافه كذا قيل
 وفيه نظر لأنه ان كان ملكا
 لم يجر له أجرة وأول غير مرجو
 فهو ملك لبيت المال فيجوز له

كلام بل يجب عليه ونقل الأذى عن الفارق وقال لا أحسب فيه خلافا جزوا الاضلاع الاستقلال اذا وقع ان هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله اه وفيه نظر بل الوجه ما علمنا من نفع الجمع وغيره ان لا مالم الاضلاع لتبليك القبول لتبليك المنفعة فقط بحسب ما مر من النصيحة سواء أهل التجدد وغيرهم (ولا ينقطع) الامام أي لا يجوز له ان ينقطع (الاقادرا) (٢١٥) على الاحياء حساوشا فدون ذي بدارنا

(وقدر) بقدره (على) أي على
احسانه لانه لا يترك فعله
المنوط بالصلوة (وكذا
التحجير) لا ينبغي ان يقع
من مرهبة الا فيما يقدر على
احسانه والاجازة لغيره احياه
الزائد كالمهر وهل يحصر
تخصيص الزائد على ما يقدر
عليه الوجه نعم لان فيه منعا
لم يردى الاحكام غير
ساحته فيقول قال المتحجير
لغيره أو تركه أو أوثق
مقاي صار الثاني أحق به
قال المأزوي وليس ذلك
هبة بل هو وليست واثار
(والاظهر ان الامام) واثابه
ولو لا (ناحية ان يصح)
بفتح أوله أي يمنع وبضمه
أي يجعل حي (بمقتضوات)
بان يمنع من عدا من يريد
الحية من عداها (لري) يدخل
جهاد (زم جز به) وفيه
(وصدق) نعم (ضاه) نعم
الناس (ضه) نعم (النجدة)
بضم النون وهو الاعاقد
الذهب اطلب الرأى لانه
مسلى الله عليه وسلم حي
التقص بالنون وقيل بالياء
لجلب السلبين وهو تقرب
وادي العقق على عشرين
مسلمانا المذموم وقيل على
عشرين من فرخه ومعنى تحير
الخاري لاجي الله لم يسهله
لاجي الامثل حاصل الله

أخره بالمقامه سطر اه كلام المتعني من نصيحة سقمة (قوله كرام) أي في أوائل الباب اه كرمي أي في شرح
فقال ضائع وكذا قوله لا ينبغي أن (قوله وفيه نظر الخ) عبارة عنها يتوهم ما فيه موصلة اه ان
وقع ظهور ما لكشفه والاصار لمكاتب المال فلا مالم قطعا هل كأو أو تقاطع بحسب ما مره ملحاه اه
(قوله من أهل النجدة) أي القتال والجهاد (قوله وفيه نظر) يتعلق مع ما في المتعني فانه نقه نقل المذهب كاهو
عادته اه سيد بحر وقدر عبارة المتعني (قوله الامام) أي الى الفصل في النهاية الا قوله بان يمنع الى المنزلة وقوله
خلافا لن وهم فيه (قوله حساس) الى الفصل في المتعني الا قوله وهل يحرم ان يولوا وقوله بان يمنع الى المنزلة وقوله
وهو يقر بالجمع كثرة المرى وقوله خلافا لن وهم فيه (قوله لا ينبغي أن يقع الخ) عبارة التي فلا يتحجر
الشخص الا ان يقدر على الاجماع وقدر يقدر على احسانه اه (قوله احياه الزائد كرام) أي في شرح وهو
أحق به وقد قد مناهناك عن عيش طريق غير الزائد عن غير واحد موهناك أيضا من لا يقدر على
الاحياء الا لا في حقها فغيره احياه (قوله ولو لا المتحجير) عبارة لتفني قوله نقه الى غيره
وايثابه كإثابه بمجدة المستقبل البياغ وبصر الثاني أحق به وورث عنه اه (قوله أو أوثق مقاي)
أي ولو بما في مقايته بذلك فما يظهر ويجوز لغيره أن يخذله ما ذكر وفيه لزوم من الوطائف
بعض وحديث وقع ذلك فلا يجوز له لانه أسقط حقه اه عيش (قوله قال المأزوي ويس الخ)
خلافا للداري كرام (قوله ان الامام واثابه) خرج الامام واثابه غيرهما فليس له أن يصح معنى شرح
المنهج (قوله بان يمنع الخ) تصور راجع (قوله من وجهه) متعلق بمنع قول المتعني (نعم جز به) وانظر كيف
هذا مع أن الواجب في الجز به الذناير ويمكن أن تصور بما اذا أخذ الامام نعمه ببلان الجز به أو اشترى
نعمه بدين الجز به وما اذا أخذ الجز به بأمر الزكاة اه يصير معنى واقتصر المتعني على المورة الأولى
والثالثة (قوله زم ضاه) وكان الحسن للمصنف تقديم ضاه أو تأخيرها حتى لا ينقطع النظر عن الظاهر
اه معنى (قوله ومعنى خبر الخاري الخ) دليله مقابل الاظهر (قوله لاجي الامثل الخ) ضمير ومعنى الخ
(قوله ومع كثرة الخ) عطفا على لما ذكرنا ش اه سم (قوله بحيث يكفي المسلمين ما بين) فلور عرض
بمدح الامام ضيق المرى لجلب أصلهم وألوه وض كثر مواشهم فالأقر بصلان الحية بذلك لان نفسه
نما هو بالهطلة وقد بطلت ليقوا الضرر بالمسلمين بدوام الحية اه عيش (قوله فيماعد الصدقة) بخلاف
الصدقة أي الزكاة لانها لا تتعلق بغير النعم اه سم (قوله والاظهر ان له تقض جهاد الخ) وعلمه لواحياه
حي ماذن الامام ملكه وكان الاذن من نقض اه معنى وفي القاموس الحية كل واحد وعقد الحية بالكسر ما حي

والا لكلام في اضلاع الموات ومال بني النضير ليست منه كاهو ظاهر (قوله والاجازة لغيره احياه الزائد كرام)
عبارة الى وضو ينبغي للتحجير أن لا يدخل في تركهايت وان لا يتحجر ما لا يمكنه القيام به معارفه فان
خالف قال المتولي لغيره أن يصح ما ادعى كفايته وما ادعى ما يمكنه عمارته وقال بشر لا يصح تحجيره أصلا
لان ذلك القدر غير معين قلت قول المتولي أقوى والله أعلم اه فهل اراد على قول المتولي حصة التحجير في
جميع وان جاز لغيره احياه الزائد قد تامة حصة التحجير في الجميع انه لو مات وانما حواؤه الجميع بان كانت
كفايته أكثر من كفايته للورثا حتى الجميع أو حصة الاحياء في قدر الكفاية فقط ولا يتفضل هذا مع
قول غير ماله يقول بفساد التحجير حتى في قدر كفايته فيه نظر وقد يقال جواز احياه الزائد دليل على عدم
حصة تحجيره فلتأمل (قوله لان فيمعد الخ) يؤخذ منه تقيد الحرمة بموت عن الاحتياج اليه عادة
(قوله ولو لا التحجير الخ) كلام (قوله ومع) عطفا على لما ش (قوله فيماعد الصدقة) بخلاف

عليه وسلم بان يكون لما ذكر ومع كثرة المرى بحيث يكفي المسلمين ما بين وان احتاجوا الباعد لاري وذكر النعم فيماعد الصدقة فالعالم والمراد
مطلق الماشية يحرم ولو على الامام بالاختلاف أحد عوض من يرى في حي أو موت (والاظهر ان له تقض جهاد) وحي غيره اذا كان التقض
(الحاجة) بان ظهر بالهطلة بعد ظهورها في الحية

على الله عليه وسلم نص فلا
ينقض ولا يغير بحال بخلاف
حتى غير ولو اختلفوا في اشد
رضاه عنهم (ولا يصح)
الامام والتابع لنفسه قطعا
لان ذلك من خصائصه صلى
الله عليه وسلم وان لم يقع منه
خلافان وهم في بوليس
لازم ان يحصل موافقه
ما جاء للمسلمين لانه قوي
لاضعف ولوروى الحنفية
اهله فلا غرم عليه قال ابو
حامد ولا تعز ووليس
للإمام ان يحرم الماء العذب
بكسر آله أى الذى له مادة
لا تنقطع كعصاين أو بر
لنحو نعم الجزية

﴿فصل في بيان حكم
منفعة الشارع وغيرها
من المنافع المشتركة
(منفعة الشارع) الأصلية
(المردور) فلا يذنه وضعه
(وبجواز الجلوس) والوقوف
(به) ولولدى (لاستراحة
ومعاملة ونحوهما) كانتظار
(اذالم يضيئ على المارة)
تجبر لاضرر ولا ضرار في
الاسلام وموضع النهي عن
الجلوس فيه لتعود حديث
الان يقطع من شخص

بصر وكفى آذى وأمر
بمعروف (ولا يشترط في)
جواز الانتفاع به ولولدى
(اذن الامام) لاطلاق الناس
عليه فيكون اذنه من غير
تكبير وسيأتي في السجدة
اذ اعتياده تعين فحصل
ان هذا كذلك ويحصل

من شئ اه (قوله رعاية الخ) تعليل للمتن (قوله فلا ينقض ولا يغير بحال) ولواستغنى عنه من زرع
نيسة أو غرس أو بنى قلع مغنى ولا يذى وقلوبى (قوله ولوروى الحنفية) وينسب له ولتأنيده
ينصب أسنانياً يخل في سد باب الضعفاء وينع من سد باب الاقرباء فاعرفوا منع ممن ولا يفرم شيئا ولا
يمزراً يقال بن الرقة وتولسه فين جهل التحريم والا فلا يثبت التعز وانتهى وإلهامهم ما يحوز
ذلك أى التعز تركه سببهم في الغرم اه معني اذا انتهية ثم روى ما قاله ابن رقة بأنه لا يلزم من منعه
من ذلك حرمه الرقى وعلى التزل فقد يثبت التعز في الحرم لعلز اه (قوله ولا تعز بر) أى على الغير
على المعتدوان علم التحريم اه عش (قوله الماء العذب) وشبهه الماء الباقي من النيل كالخمر فلا يجوز
حمله لانه لعامة الناس اه يجزى (قوله بكسر آله) أى بكسر العين للمصلحة وتشد بالمال للمصلحة
﴿فصل في بيان المنافع المشتركة﴾ (قوله الأصلية) الى قوله وسيأتي في النهاية والمغنى (قوله الأصلية)
فيه مدفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقيد وقوله ويجوز الخ فهو مقابل الأصلية اه سم
عبارة الخ في النهاية وتقدمت هذه المسئلة الى روى الصلح ذكر هنا قولها بعد ما خرج
الأصلية للنفقة بطريق التسع المشارة بالبقوله ويجوز الجلوس الخ اه قول المتن (وبجواز الجلوس به)
أى ولو في وسطه اه معني اذا انتهية وان تقدم العهد اه أى وان طلق من الجلوس رشيدي (قوله
والوقوف به) نعم في الشامل أن الامام مطالب بالوقف بفضله لمجتهد الا تصرف وهو متجهان قولهم وقوفه
ضرر ولو على نذرتهما ومعنى قال عش قوله مد ان الامام مطالب بالوقف الخ فثبتته عدم جواز
الاحاديث يثبت أن حله اذا قرب عليه فتنا الأجاز ثم قوله لا امام بشعر الجواز فقط ولعله غير مراد فان
ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويكفي الجواب بان ما اشعر به من الجواز جواز بدعي وهو لا ينافي
الوجوب وينبغي ان اذ توقف ذلك على نصب حاكم يثبت ذلك وجب لانه من المصالح العامة فينبى أيضا
أن مثله الخاس بالادنى ﴿فرع﴾ وضع السؤال عايق عصرنا كثيرا من المتأخرين من جانب السلطان
بقطع الطرقات القلاني والجواب أن الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة وأن الظاهر
أن الوجوب على الامام فيجب عليه صرف آخر ذلك من أموال بيت المال قائم بتيسر ذلك التظلم متولي فعلي
مياسير المسلمين وأما ما يقع الا تمن اكره كل شخص من سكان الدكاكين على فصل ذلك فهو ظلم محض
ومع ذلك لا رجوع على مالك الدكاكين بما غرموا اذا كان مستأجرها لان الظالم له الا تحسنه والمظالم
لا يرجع على غير ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر وكثروا للمارة بما فعله من حفر الارض لاضمان عليه ولا على
من أمره بما اوته باجرة أو بدونه لان هذا الفعل جائز بل قد يجب وان حصل الظلم باكره أو باب الدكاكين
على دفع الدراهم اه كلام عش (قوله كانتظار) أى انتظار رفيق وسؤال نهاية ومعنى (قوله لتجبر
لا ضرر) أى بماز اه عش (قوله فيه) أى الطريق وكذا ضمير عه (قوله لتعود حديث) متعلق بالجلوس
(قوله عليه) أى على الانتفاع بالطريق (قوله وسيأتي الخ) أى عن قريب (قوله اذا اعتياده) تعين
فحصل الخ يؤيد الاحتمال الاول أنه اذا اعتياده الاذن فتركمه والى الفتنة والاضرار بالجلوس بدونه اه

الصدقة أى الزكاة لا تعلق بغير النعم (قوله ولوروى الحنفية) غير اهله فلا غرم عليه اه قال في شرح
الروض قال في الر وضوليس هذا نكاحا لقاماذ كراهي الحنفية من أن تلتف سببا من نيات البيع منه على
الاصح اه قال شخصه البرسى لان هذا في الاتفاق بغير روى وذلك في الاتفاق بالرأى اه (قوله ولا
تعز بر) شامل للعلم بالخرم أى ايضا واعتمده مد لكى قال في شرح الروض قال ابن الرقة ولعله فيمن
جهل التحريم والا فلا يثبت التعز به اه

﴿فصل في بيان حكم منفعة الشارع﴾ (قوله الأصلية) فيه مدفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة
وقربة التقيد وقوله ويجوز الخ فهو مقابل الأصلية (قوله والوقوف) نعم في الشامل أن الامام
مطالب بالوقف بفضله لمجتهد الا تصرف وهو متجهان قولهم وقوفه ضرر ولو على نذر وشرح مد (قوله

ولا يجوز لأحد أن يعرض عن مجلس به مطلقاً ومن ثم قال ابن الرقعة فيما يفعله وكلاء بيت المال من بيع بعض راعين أنه فاضل عن حاجة الناس لأدري ما وجهه بل في الله تعالى فاعل ذلك ومنع الأذرى أيضاً على بيعهم مافات الأثمار وعلى من شهد أو يحكم بأن بيت المال قال أثنى الأذرى وكالشارع في هذا كراي الحبيب الواسع بين المورق والمرافق (٢١٧) العامة كافي البحر وقد أجمعوا على منع إقطاع

المرافق العامة كافي الشامل
وبعض حله على إقطاع
المجلس لأن الأصح عندنا
جواز إقطاع الارتفاق
بالشارع أي بما لا يضر منه
وجهه فيصير كالتصغير
وكالشارع حرم مسجد لم
يضر الارتفاق به أصله
بخلاف رخصة له لأنه
وحق الأذرى قولين في حل
الجلس في أنفسه ثلثنا نزل
وحرمها بغير ذلك ملاحظها
ثم قال وهذا التمايز أن علم
الحزب ما في وقتنا هذا
في الأمصار ونحوها السني
لا يدري كيف صار الشارع
فيما شارعاً فصب الحزب
يجوز القعود في أفتبهاؤه
لا اعتراض بأمره بالذم
بضمهم وعلمه بالإجماع
الفعلي أنه واعتمد على
قال شذناؤه في الحاشية
كلام أفتنوا لا إشكال في أن
نحو الإجماع ولو فعل لم يحرم
على مفسر زماننا كما
لانتفاء الاحتجاج بينهما
فرض وجوده في هذا الظاهر
كلامهم لا يحرم أي الحرق
في الإجماع الفعلي كالقولي
وهو الوجه أنه وانما يصح
ذلك في إجماع فعلي علم
صدوره من مجتهد عصر
فلا عين بإجماع غيرهم وانما
ذكرت هذا لأن الأذرى

سبغ (قوله ولا يجوز) قوله بخلافه حيث في المعنى الإقوله وشيخ إلى قال وكذا في النهاية الإقوله فإنها
من المرافق إلى أن الأصح عندنا (قوله لا يحد) أي لإمام ولا غيره من الولاة في بيعه (قوله من مجلس
به الخ) صادق بانها المصنف للمجلس وليس بمسألة وقاس يجوز وأخذ المصنف على التزول عن الخلفاء فيجوز
فذلك شامل اهـ سبغ أقول لعسل الأول هو المتبع فإن الثاني يخرج به مرور الزمان من الاشتغال إلى
الاختصاص بل إلى تلك كاهو المشاهد (قوله مطلقاً) أي سواء أكل بيع أم لا استدعاء البيع تقدم
المثل وهو متفق ولو جاز ذلك لغير المجلس الواسع لا فائل به بما به ومعنى (قوله راعين أنه) أي ما أخذوا عنه
اهـ ع وش والأولى أي ذلك البعض (قوله لأن الأصح عندنا جواز إقطاع) قدمت في باب الصلح أنه نقل
الشحنان في الجنايات عن الأكثر من أن للإمام مدخل في إقطاع الشوارع وأنه يجوز للمقطع أن يبيعه
وبذلك وإن الشارح أجاب عن مفسر شرح الإرشاد بأنه على تقدير اعتماده والافتكاكهما في باب الصلح
مصرح بخلافه محمول على ما إذا من الشارع على الموضع المحتاج إليه لظفر ونجس لا يتوقع الاحتياج إليه
بوجهه بل في النذور وفي الرض هنالو أقطع أهله الإمام جاز لا يعرض ولا يخلع انتهي اهـ ثم عبارة
المعنى وللإمام أن يقطع بقسمه بقسمه لا يعرض ولا يخلع فيصير المقطع به كالتصغير ولا يجوز لأحد تملكه
بالأصابع ويجوز الارتفاق أيضاً غير الشارع كالعصاري لتزول المسافر من أن يضر بالتزول بالمارة اهـ
(قوله وحق الأذرى قولين) عبارة المعنى وأما الارتفاق فافتنوا في ذلك لأن الأمل أن آخر ذلك يصحها
منعوا من المجلس فيها بالأذنهم والأمان كان المجلس على عتبة الباب لم يجز المجلس إلا بآذن مالكها وله أن
يقوم مجلس غيره ولا يجوز وأخذ آخره في المجلس في فناءه وار ولو كانت الدار ملحوظاً وعليه يجوز له أن
يأذن فيه وحكم فناء المسجد كفناء الدار اهـ وعبارة البصري عن القليوبي ومثله أي الشارع حرم الدار
وأفتبهاؤه أعانها فيجوز زلومها والمجلس فيها وعليه يجوز بيعه ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك
وان قلنا بالمعتمد أن الحريم مملوك اهـ وهي بخلافه قلنا من المعنى في مسئلة المجلس على العتمة (قوله
التي لا يدريه) كمن صار الشارع الخ في هذا الكلام أشبه بأن كلامه في المذلل التي في الشارع فراجعه اهـ
سم أقول ظاهر ما مر أن فناءه من القليوبي والقليوبي في الأخلاق وعدم تقيد المنازل بكونه في الشارع (قوله
محرم على معنى زماننا كما لا يخ) لا بالاحتجاج بقطع بعد المائة السادسة كما صرح به الشارع اهـ كروى
(قوله وانما يصح ذلك) أي ما قاله الأذرى والشيخ (قوله هذا) أي قوله وانما يصح ذلك الخ (قوله ما يثبت
أي الإجماع الفعلي (قوله إجماع مجتهد عصر الخ) هل المراد بالاحتجاج المطلق المستقل أو ولو المنسب
محل تأمل فأن رأياً الأول تضعفوه وانما يصح ما نزل أن يمايز الثاني فتعيب كلام الأذرى وغيره محصل
تأمل لا يسماع تقر بما أقاده بقوله نعم ما ثبت اهـ سبغ (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له الخ) أقول
لأن الأصح عندنا جواز إقطاع الارتفاق بالشارع أي بما لا يضر منه وجهه قدمت في باب الصلح أنه نقل الشحنان
في الجنايات عن الأكثر من أن للإمام مدخل في إقطاع الشوارع وأنه يجوز للمقطع أن يبيعه ويملكه
وأن الشارح أجاب عن مفسر شرح الإرشاد بأنه على تقدير اعتماده والافتكاكهما في باب الصلح مصرح بخلافه
محمول على ما إذا من الشارع على الموضع المحتاج إليه لظفر ونجس لا يتوقع الاحتياج إليه وجهه ولو لم يكن
النذور اهـ وفي الرض هنالو أقطع أهله الإمام جاز لا يعرض ولا يخلع اهـ (قوله أماني وقتنا هذا في
الأمصار ونحوها التي لا يدري كيف صار الشارع عنه أشار الخ) في هذا الكلام أشبه بأن كلامه في
المنازل التي في الشارع فراجعه (قوله مع علمهم به وعدم انكارهم له) أقول مثل هذا الإجماع كقوله

(٢٨) - (شراف الدين قاسم) - (سادس) وغيره كثيراً ما تعرضون الشيخين والاصحاب بان الإجماع الفعلي على
خلافه لا كره وماذا جعلت مناهية الذي كرهتم ودعاهم الاعتراض بذلك لأنه لا يثبت أن ذلك إجماع مجتهد عصر أو لا يثبت فيه أن
العلمة تعلمه وجوز إصراء المجتهدين على علمهم به وعدم انكارهم له يعطى حكم فاعلم كما هو ظاهر فتمامه

(وله تظليل مقعده) فبإيه (بإياه) تشديد (٢١٨) الياء معوج يقصب كالحصير (وغيرها) مما لا ضر فيه أي عرفنا كالمظهر على المارة

كثيرة لا اعتداه دون نحو
 بناه ويقيموا موضع سرير
 لم يبق به (ولو سبق إليه)
 أي موضع من الشارع
 (أتان) وتنازعوا لم يسعها
 معا كما هو ظاهر (أقرع)
 بينهما وجو بالأمر
 ومن ثم كان أحدهما
 مسلما قدم لأن ارتفاع
 الذي رداً لتمامه بطرق
 التبع لأنوا ترتيباً قدم
 السابق (وقيل يقدم الإمام)
 أحدهما (رأه) أي
 اجتهد كمال بفت المال
 (ولو جلس) في الشارع
 لنحو استراحة بطل حقه
 بمجرد مغارقه مكانه
 العود أو (بإياه) أو
 صناعة عمل وإن ألقه ثم
 فارقته بأكثر الحرفة ومقتلا
 إلى غيره بطل حقه (منعوا)
 مطلقاً كما يحسنه الأذري
 لأرضه منه (تنبه) بها
 أفهم من جور الأعراس
 للمقطع مطلقاً فيمنظر
 والوجه أنه هذا خاص
 باقطاع النشعة فقط
 مقطع الزفة فهو بالتبطل
 أي عدم الزديان ظاهر
 أخذها ما ياتي في النسخ
 ملكه فلا يزول ملكه
 بالأرض عنه (وإن فارقته)
 أي يحمل جلاسه الذي ألقه
 ولو بلا ضرر (ليعود) إليه
 وألحق بهما الوافرة بلا قصد
 عود ولا عمد (ليربط)
 حقه بخبر مسند إذا قام
 أحدكم من مجلسه فخرج المفقود أحق به ويمرر في السوق الذي يقام في كل شهر مرة مثلاً وغيره الجلوس في

باقطاع مقعده من مجلسه ولو لم يعلمه (الآن لتول مقارنته) ولو لم يدر وإن لم يعلمه

مثل هذا الجماع سكوت وقد صرحوا بجواز مخالفة له تأمل اه سم قول المتن (وله تظليل الخ)
 أي الجالس في الشارع تظليل موضع فعود في الشارع اه معنى قول المتن (وله تظليل الخ) قد يشمل الحلقه
 التي ولا يبعد أن ينصل بين التظليل بحيث فيمتنع كالجناح وغيره كمن يسرع أو التعتد انتهاء الحلقه المبله
 تضيق فلا تمتد مر سم على جج أول وقد يفرق بأن في الجناح استعمال من يرتخص من المسلمين فتمت
 بخلاف ما يظن به فيتمت جازله الانتفاع به فالقياس حوزاً لمطلقاً بالثبت وغيره وأيضاً محل الجناح ملك
 فعدم حتى يعدمت المخرج له بالانتقال ولو تنول كذلك ما هنا اه عش (قوله فيه) أي الشارع (قوله)
 بتشديد الياء) كمال الدقائق وحسن تحفيهاو يختص الجالس بمحله ومحل امتنع ومعامليه وليس لغيره أن
 يضيق عليه فيه بحيث يضر به في الكبد والوزن والأخذ والعطاوله أن يمنع واقفاً به أن منع رؤيه متاعه أو
 وصول الماملين اليه وليس له منع من قد يسرع مثل متاعه إذا لم زاحه فياخص به من المرافق الذي كورة
 معنى ونهايه (قوله) مما لا ضر فيه) إلى المتن في الغنى الأقوله أي عرفنا كالمظهر على المارة والى التنبيه في النهاية
 (قوله) دون نحو بناء) فلا كان شيئاً بناء كالكفا تمتنع نهايه ومعنى قال عش قوله مر بينا مفهومه أنه
 إذا كان بغير بناء لم يكن من المسلم والذي فعله وفيه ما ذكرنا ثم ما ذكر من امتناع الأتبات ببناء مصرح
 في أنه لا فرق بين بناءه للثلاث وبنائه للارتفاق وفي كلام سم على جج استنباط من كلام الزوشي أن بناء
 البيت في حرم الانهار وفي معنى إذا كان للارتفاق لا تمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا الكلام بل انصر بهم
 بامتناع بناء المساجد في حرم الانهار لا في الامتثال للثلاث اه (قوله) قدم السابق) أي دون ما كالمظهر
 لوجود المخرج وهو السبق ونقل من له عن شيخنا الزبائدي اه عش (قوله) لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جواً
 وهو من بعد كل يوم في موضع من السوق فإنه بطل حقه بمقارنته اه نهايه (قوله) وإن ألقه) حقاً
 يؤخر من بطل حقه قول المتن (بطل حقه) أي بمقارنته لأرضه منه اه معنى (قوله) تنبيه ما أفهمه
 الخ) لتأمل حاصل هذا التنبيه أنه لا يجوز غراية إذا كان في الشارع الذي تمتن عليه اه سدر
 أي بالمقارن بنية تظاهره في أوقات مخصوص باقطاع المنفعة فقط فلا اتهام ولا نظر (قوله) خاص باقطاع المنفعة
 فقط) كافي الشارع إلى الكلام فيما تقدم من امتناع التملك في محل ما فيه مما قدمته اه سم (قوله)
 أي عدم الدخال) تقدم من المعنى قبل الفصل خلافاً لوقوله نقلنا ذهب (قوله) أي محل جلوسه) إلى قول
 المتن ولو جلس في النهاية وقوله ولو ألقى معنى أو وقوله وقبل إلى أفهم وقوله ومحل إلى وجلوس الطالب قول
 المتن (ليعود) وبصدق في ذلك يبينه ما نذكر من بطل حقه اه عش (قوله) لم يطل حقه) فإذا فارقته
 بالليل فليس لغيره من اجتمعت في اليوم الثاني وكذا الأسواق التي تقام كل أسبوع أو في كل شهر مرة اه معنى
 (قوله) حقه) إلى قول المتن ولو جلس في المعنى الأقوله هو لازم ما قبله وقوله ولو ألقى معنى أو وقوله وقبل إلى
 وأفهم وقوله ومحل إلى وجلوس الطالب (قوله) في شهر الخ) أي أوسنة اه نهايه فإذا اتخذ مقعداً كان
 أحق به في النوبة الثانية اه معنى (قوله) لغيره الجلوس في مقعده الخ) ظاهره وإن كان جلوسه هو
 صرحوا بجواز مخالفة له تأمل (قوله) في التزوي تظليل مقعده الخ) قد يشمل الحلقه الذي
 ولا يبعد أن ينصل بين التظليل بحيث فيمتنع كالجناح وغيره كمن يسرع أو التعتد انتهاء الحلقه بلا تضيق
 فلا تمتد مر (قوله) وبه) أي من أحد احتمالين حكاهما الخوارزمي واعتمد هذا مر (قوله) لو كان
 أحدهما مسلماً قدم) اعتمده مر (قوله) قدم السابق) ظاهره ولو لم يدر فيقال يعارض سبقه ما سلام
 التأخر الذي أنقض ترجحه عند المجهلة (قوله) والوجه أن هذا خاص باقطاع المنفعة فقط) كافي الشارع
 الذي الكلام فيما تقدم من امتناع اقطاع التملك في محل ما فيه مما قدمته اه (قوله) لغيره الجلوس في
 مقعده مدة غير متولو الماهلة) ظاهره وإن كان جلوسه هو باقطاع الإمام وهو قضية صنيع الزينة لأنه بعد
 أن سكت خلافاً في بقائه عند مقارنته من جلسته وقوله وقالت طائفة أن جلوس باقطاع الإمام لم يطل بقيامه الخ

بإفطار الأدم وهو قرض تصنيع الروضة اه سم قول المتن (يحذف ينقطع الخ) ينبغي أن يكون المراد أن تحذف سمدن شأنها أن تنقطع الأنف في هوان لم ينقطعوا بالمثل سم على منجى اه عش (قوله) هو لازم لمحبته اه فيه قراءة قد ينقطعون عنه لعدم حضوره ولا بالفن غيره بل ينظرون عوده ليعودوا إلى معاملته اه سم وقد يجب ما ذكره الشارح هو الغالب بل قد يقال لما عاينوا منظره وأنه لا يقال بقطع أكنه اه عش قول المتن (ومن الفرس المحذوم ضه الخ) وغيره المجلس في مقعد ومتر به مدح منتهى لا يقطع حقه بم الثلاث على منقطع الموضوع في الحال وكذلك حال جلوسه لغيره لا قرءوا أو افتاء فيها يظهر لانه انما يسبق المجلس فيسلكه لا مطلقا شرح مر اه سم قول المتن (ويقرب) خرج ملو جلس لقراءة القرآن فلا يصير أحق به ومن ذلك قراءة الأصابع التي تفعل بالمسجد لربكن الشارح يحمل بعينه الوقت المسجد قال سم على جند شعل أي قول المفسر غير يرى تعليم القرآن يحفظه في الأوج انته وهو ظاهر اه عش عبارة الجعري وخرج بذلك من بشر ما يختلف أو يقرأ في مصنف وقفا أو يقرأ نحو سجع فيقطع حقه بمقارن ومثله من جلس في ذكره ورد أو تلاع الذي صلى الله عليه وسلم ولو في قوله جتمع جماعة قلبوه اه وسياقنا شرح ما وافقه (قوله) وأعلن شرعا) كالحدث الفقه أو أنه كقولهم صرفولة اه معنى (قوله) والواو بمعنى أو) أو عتقناها والقرض مجرد التمثيل اه سم قول المتن (كالمجلس الخ) على حذف فاء الجزاء كما أشار إليها المعنى بقوله حكمه كالمجلس الخ (قوله) ما من الفصل) وليس من الضيقة بالمطلة ترك المجلس فيصير في الأم إلى حن العادة بطلانها ولو أشهر أكلها العادة في قراءة الفقه في الجامع الأزهر ومما لا ينقطع بحقه أيضا ما عايناه في الدرس قراءة الكتابين سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور النصف الأول في سنته فلا ينقطع حقه بمشقة في الثاني اه عش وأقره الحنفى (قوله) ودل على حال) عبارة التباية وما ذكره المصنف في السجدة المتولق في الروضة صلاحي العبادي والفرز إلى حال الشك فيه أن شرطه أيضا الباب ونقطة في شرح سلم عن الأصحاب وهو المعتبرون في روضة اه (قوله) وأفهم المتن أنه لا شرط ما ذكره من الأدم) وهو كذلك في قوله المحذوم أكبر أو لمع اعتقاد المجلس بماذنه أو وجه الوجهين لقوله تعالى وإن أشبهناكم فلتدعوا مع الله أحدنا متين معنى (قوله) والأشربة) خلافا للتباية والتعنى كما مرأ فشاو وباقية الشرح في الروض (قوله) محتمل في مدرسة أو مسجد اه معنى (قوله) بين يدي المدرس) أي أو المحدث ونظروا والمرشد في التوجه (قوله) كذلك) أي كالمجلس للأقراء أو الأئمة أو كالمجلس في الشارع (قوله) أو أئمة الخ) ظاهر اصطلاحهم ووسائل قللة أو مستلة فليست اه سبدر (قوله) والوا) أي بان كان لا يشهدوا لاستدعاء اه معنى (قوله) جلوسا مترا) ذكره عمن عن الشارح وأقره (قوله) لا تكلف المقام) أي كالمجلس خلف المقام وأدخل

قالوا ذاقنا لاذعها والجلوس فمصدقين ولو لمعاملة وذكر كماله جواز الجلوس له - بهر مدة
 شئت ولو لمعاملة تم في التنبيه خلاف ذلك - فقال فان أقمع الإمام من ذلك صار المقطع - سبق الزنا فبه
 فان نقل - عن نفسه لم يكن لغريم أن يعقده - أمه وذكر قبل ذلك الجواز فما إذا كان الجلوس بغير إقطاع
 فليشتمل **(قوله)** ولازم له التلبية فيه انفراد قد يتعلقون بتعليم حضور ولا بالقرن غيره بل ينظر
 عوده لسعود إلى ماله علمته **(قوله)** في الترتيب من الأمن المحذور ضاع إلى غيرهما) ولغيره الجلوس في مقعده
 وعلى أثر سبعة عقبات التي لا يطل حتمها الثلاث تعطل منفعة الموضوع في الحال وكذلك جلوسه لغیر
 الإقرار بالانتفاء فظهر لانه إذا استحق الجلوس فغدا لا لاسلطاحه - (قوله) في الترتيب (بقري) قد
 يشمل قطيع الترتيب فحفظه في الأرواح **(قوله)** والواجب أن يمتنع من الجلوس في مجرد التشييل
 في المتن كالخاس في شأن علمالعله) وأفهم كلام المصنف في استعماله أن الامام هو الذي لا يجب
 كبير أو جامع اعتد الجلوس فيه بأنه في أحد الوجهين لقوله تعالى وأن المساجلة فلو عزم عليه أحد
 شرع **من (قوله)** ولا اعتلط - هو أحد وجهين - بل لا ترجيح في الرض وفي شرحه إلا أن وجهه الثاني

الطواف ثم فانه حرام على
الارجمو بهجزم غير واحد
وأخذه بانه بسط السجادة
وان لم يجلس قالوا بغير زر
فأعل ذلك مع العلم بجمعه
وفوزع في قصرهم الجالوس
بما لا يجدى ومنه التردد
في المراد بخلاف المقام ويرد
بان المراد به ما يصدق عليه
ذلك عرفا كما هو ظاهر وأنه
موضع من المسجد فكيف
يعطل بموضع السجدة
وان صلاة سنة الطواف
لا تخص به ويرد بانه امتاز
عن قيسة أجزاء المسجد
بكون الشارع عينه من
حيث الإفضاء لهذا الصلاة
ووقوف امام الجماعة فيه
فلم يجز لادع تقوية بجالوس
بل ولا صلاة بعينه الشارع
لهما من حيث الإفضاء
وانه يلزم عليه تعطيل محل
من المسجد عن العبادة فيه
لا احتمال فعل عبادة أخرى
و يرد بان محل الصلوة كما
تقرر في الجالوس فيه في
وقت يحتاج العائشون
لصلاة سنة الطواف فيه
والكلام في جلوس لغير
دعاء فبمسنة الطواف
لانه من أنواعها (صلاة) ولو
قبل دخول وقتها وظهر
ان مثلها كل عبادة قاصر
تفهمه عليه كقراءة أو ذكر
مسار أحق به

بالكاف الجالوس تحت الميزاب ونحوه مما عينة الشارع لصلاة الطواف من حيث الإفضاء (قوله لا تكلف
المقام المانع الخ) أقول وكما منع من الجالوس خلف المقام على ما ذكره عن من الجالوس في الحرب وقت
صلاة الامام فيه وكذا من الجالوس في الصف الاول اذا كان جالوسا منع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف
عن الصائين ولا يعد أن يلحق بذلك ما لو اعتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع أمكنها في غيره
فيخرج منهم من أراد جلوسا في وقت يقرن على الناس الجماعة اه عش عبارة السيد البطاح في
شرح مناسك الشيخ محمد صالح الخ الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طرقه الى المكانين
لاجل سنة الطواف و يزعم من جلس في ذلك على وجهه منع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالما عمدا
ويحرم السجادة ونحوه ومثل المقام تحت الميزاب والصف الاول والحرب عند إقامة الصلاة وحضور الامام
ومثل ذلك الرخصة التي يفتان في ذلك بحصر الموضع الغاضلة المطلوب فيها الصلاة اه (قوله فانه) أي
الجالوس خلف المقام المانع الخ (قوله بهجزم) أي التحريم (قوله وأخذه) أي بالجلوس خلف
المقام (قوله ذلك) أي الجالوس (قوله بما لا يجدى) متعلق بنوع (قوله ومنه) أي بما لا يجدى (قوله
الترديد في المراد الخ) يعني أن التحريم يعمل الناس مترددين في الموضوع الذي وراء خلف المقام فلا تعين
الموضع حتى يتعلق به التحريم اه كردد (قوله ما يصدق عليه ذلك عرفا) وضبطه بعض المتأخرين بثلاثمائة
ذراع أخذنا من مقام المومع مع الامام اه الشيخ محمد صالح (قوله وانه موضع الخ) كقوله بعدوانه يلزم الخ
معطوف على ما من قوله لا يجدى ش اه سم ويصح عطفا على قوله التردد بل هو الاقرب (قوله
وان صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يعطل (قوله ووقوف امام الخ) أي ولو فوف الخ (قوله
تقوى به) أي إذا ذكر من صلاة الطواف ووقوف الامام ويجوز الرجوع التبرير خلف المقام (قوله لم ينع
الشارع لهما) كصلاة النفل مثلا والجلوس للاعتكاف مثلا اه سدد (قوله لهما) أي بالجلوس والصلاة
(قوله في الجالوس في الخ) خبران (قوله والكلام الخ) مستأنف (قوله لانه الخ) لانه لا يستأنف بالجلوس
الدعاء والتبرير للدعاء قول المتن (صلاة) أو استماع حديث أو وضوء اه نهاية اذ الله في أقر اعطى لوح
مثلا وكذا من يطالع مفردا بخلاف من يطالع لغيره اه قال عش قوله مر أو استماع حديث الخ خرج
بالاستماع للجلوس لعله بان فراه على وجهين فيه العلل ومعاني الاحاديث فانه حديث من العلم الشرعي
ود قد تقدم أن الجالوس لا يصير أحق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الاولى ما اعتاده بعض الفقهاء من
انقضاء موضع من المسجد لا ذكر في كل جمعة مثلا فاذابا بمعا نظر ان ترتب على اجتماعهم على الهيئة
المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قرائتهم منعو لمعا تقوا الامام او ما جمعت عين فيه
فان فارتد سقط حقهم حتى لو عادوا في نظير من الجماعة الاخرى فوجدوا غيرهم سبقهم اليهم لم يجز لهم اقامتهم
اه (قوله ولو لدخول وقتها) كذا في النهاية والمغني (قوله كل عبادة قاصر الخ) منه الاعتكاف وسياقي
ما فيه اه سم (قوله كقراءة الخ) مع قوله لا تخلفوا وقام الخ فييد أن من جلس في موضع لقراءة أو ذكر
ثم فارتد لم يجز له مودم ينقطع حقوه أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد مشغله تلك القرائة في
وقت آخر با تأمل سم على حج أقول ومنه ما اعتيد من القرائة في المصاحف التي فوض في يوم الجمعة
أور ضان أو غيرهما فلا أحدث من يرد القرائة فيه مقام ليتطهر لم يجز حق من في ذلك الوقت وان لم يتطهر
متابعه فيه بخلاف ما لو انتهت فراه في يوم ففارتد ثم عاد فلا حرج اه عش (قوله صار أحق به الخ) جواب

لا يشترط لان المساجد لله تعالى واعتدله مر (قوله في الخ) هو كقوله بعدوانه يلزم الخ معطوف
على ما من قوله بما لا يجدى شرح مر (قوله في المتن صلاة) أو استماع حديث أو وضوء سواء كان له عادة
بالجلوس بقرب كبير المجلس وتتبع الحاضر وتبقر به منه لعله ونحوه أم لا كل جمعة في الرخصة شرح مر
(قوله كل عبادة قاصر تفهمه عليه) منه الاعتكاف وسياقي ما فيه (قوله كقراءة الخ) هنا مع قوله لا تخلف
فلو طارته الخ فيبدأ أن من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارتد لم يجز له ينقطع حقوه وله

فها ولو صلا في الصف

الأول (لم يصح أحق به

في صلاة غيرها) لأن

لزم بقصد صلاة

غيره مطلوب بل ورد النهي

عن وجوه لا تقرر لأفضلية

الصف الأول لأن ذلك لم

يخصر في بقعة بينهما ولا

لأفضلية القرنين إلا المام

أو جهة اليمين وإن انحصر

في موضع بعينه لا تقرر من

النهي الشامل لهذه الصورة

فزال اختصاصه عنها

لما رتبها بعد الصلاة حتى لا

يألفها يقع في ركنها ويصحو

وبه يفرق بين هذا وما مر

في مقاعد الاسواق إذا عسان

البيع فيها مقصود تختلف

بها الفرض ولا كذلك هنا

وأما الجواب بأنه لو تركه

موضعه لزم ادخال نقص

يقطع الصف لولم يأت بالأبعد

الأحرار فربما به يلزم قاله

الفرقة بين بحجته قبل الإقامة

يقبض حقه وبين أن يتأخر

عنها فيقبل حقه وهم لم

يشقوا بذلك (فالفرقة)

ولو قبل دخول الوقت على

الأوجه (لحاجة كاجابة

داعية بتجدد وضوء (لعود

أولا بقصد شئ فيما يظهر

أخذا مما مر ويحمل الفرق

(لم يطل لاختصاص في تلك

الصلاة (الاعم) فحرم

على غيره العال به الجالس

فيه بغير إذنه أو طهر رضاه

كلوا يظهر (وإن لم يترك

أزاره) فنه لم يمس السابق

آتيا من أن آتيت الصلاة

قول المتن ولو جلس فيه (قوله فيها) أي في الصلاة ونحوها ماسر (قوله ولو صلا) أي قوله وأما الجواب
في المغنى القولوه أو جهة اليمين إلى به يفرق وإلى قول المتن لعود في النهاية (قوله في صلاة الخ) أي
ونحوها ماسر اه نهاية (قوله الصلاة) أي ونحوها (قوله وحديث) أي حين انقضاء الصلاة عنه (فلا
تتفرخ) هذا جواصع اعتراض الرافعي بأن وجه الصف الأول أكثر اه نهاية (قوله أو جهة اليمين)
عطف على القرب (قوله لا تقرر الخ) ولأنه لم يبق في قوله تعالى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع اه معنى
(قوله لهذه الصورة) أي القرب أو جهة اليمين (قوله عنها) أي البقعة (قوله لما فيها الخ) الأولى تعاقبه
بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عنه ويحتمل أنه متعلق بقوله فزال اختصاصه الخ (قوله وبه يفرق) أي
بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي أقاد النهي المذكور عبارة عنها به وفارق مقاعد الاسواق بأن غرض
للمعاملة يختلف باختلاف الصلاة ببقاع المسجد لا يختلف اه (قوله مقصود يختلف فيها الغرض) أي مع
عدم النهي اه سم (قوله وأما الجواب) أي عن اعتراض الرافعي المشار إليه بقوله السابق وحديث لا تقرر
الخ (قوله ادخال نقص) أي في الصلاة فلا تنسب به الصف من تمامه ويجوز في اثباته لا يجبر الخلل الواقع
في أولها اه نهاية (قوله قاله) أي ذلك الجواب (قوله ولو قبل دخول الوقت) أي ذكره بدخول وقتها
بحث به من انتظار الصلاة حتى زاد القبول لا يفسد به مدح لا تقرر ظهر إلا أن استمر حال النهي اه يعبرى
(قوله على الإوجه) وقفا للمغنى ونهاية (قوله وتجدد وضوءه) وقضا مسجوت رعا فيها به ومغنى ومثلها
فيما يظهر حضور الدرس والطواف والأكل والشرب (قوله أخذ ماسر) أي في الجلوس في الشارع
اه سم قول المتن (في تلك الصلاة) وما عطفها أي بما اعتد فعله به الصلاة من الاشتغال بالأداء
ونحوها أو الماخذ منها مع الحدوث والوقت ونحوها ومثله ما لو أراد الصلاة الضحى أو الوقت ففعل بعضها
طراته حاشية فلا ينقطع عنه نهاية بها إلا أنها كما تبعد صلاة واحدة وينبغي أن النقل المطلق مثل ذلك اه
عش (قوله فيحرم) أي قوله كما يفهم في النهاية (قوله فيحرم على غيره الجالس قبلة الخ) وينبغي أن المراد
الجلوس على وجهه منتهى إذا جلس أما إذا جلس على وجهه أنه إذا قام له عنه فلا وجعل من ذلك سم على
مع أتول وينبغي أن يحل حيث لم يزد جلوسه في حال امتناع الأول من الجلي له حياء وأخوفا والامتنع اه
عش (قوله لم يمس السابق الخ) وقولنا وكفى ينبغي أن يستثنى من حق السابق ما لو دخل خلف الإمام
وليس أهلا لا يختلف أو كان ثم من هو أحق منه بالإمامة فيؤخره يقدمه الحق موضعه لخبر الجلي منكم
أول الاحلام والنهي ممن عاذا الصبي إذا سبق إلى الصف الأول لا يؤخر اه معنى وكذا في النهاية الآية على
بقوله إذا استغفلان نادر ولا يختص بمن هو طفص وكيف يترك حق نائبه وهم على نعوام كلامهم صريح
في رد ولا شاهد في الخبر اه (قوله ثم) أي قوله من غير أن رفعه في المغنى (قوله فالوجه كما يحسنه
الاذرى سد الصف الخ) وإن عا حاضره وفيه لأنه لا يجبر الخلل الواقع فيه اه بصري عن الطيوي
(قوله أي وان كان الخ) عبارة عنها بتولاه مرة كما فهمه كلام المصنف فرض سجدة قبل ضرورة
فلا يبر تحريمه بل من غير أن رفعه الخ (قوله أي وان كان كنه سجدة فيصم الخ) ولو قبل بحرمه فرض
له قبل حضوره كما يفعل بالروضة الشريفة بخلاف تمام لم يبعد فمن التضييق وتصغير المسجد اه
نهاية (قوله سجدة) أي بسطها في مسجد متلاوض أو بسطه اه معنى (قوله من غير أن رفعها بها
أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شقه تلك القعدة لا في وقت آخر فلا تامل (قوله مقصودة
يختلف بها الفرض) أي مع عدم النهي (قوله وأما الجواب بأنه لو ترك الخ) قد يعتبر الحبيب المقلد فلا
يرد عليه ما لو رده الشارع (قوله أخذ ماسر) أي في الجلوس في الشارع (قوله في المتن في تلك الصلاة)
وما عطفها شرح مر (قوله فيحرم على غيره الجالس الخ) كذا شرح مر وينبغي أن المراد
الجلوس على وجهه منتهى إذا جلس على وجهه أنه إذا قام له عنه فلا وجعل من ذلك (قوله

وأتصلت الصفوف فالوجه كما يحسنه الأذرى سد الصف مكانه أي وان كان له سجدة فيحتمل بوجه من غير أن رفعها بها عن الأرض

عليه سبحانه لكان خلفه المتولى قتال لورفعه برجله لم يعرف جاسسه ولم ياتخذ فضاع لم يضمنه لانه يحصل فيه و لا يدشرح هذا بان وقع العبادة بوجه غير معين اه وفيه نظر لان صورته من جزئيات ما قاله المتولى الا ان ثبت حسن الاصحاب انهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضطرا افعهم كلام البغوى اما اذا فاته لالعدوا به لا يعود فيبطل حقه مطلقا وتخرج بالاصالة جالوسه لا اعتكاف فان لم ينو مدة بعد بل حقه يخرج وجه ولو لحاجة والام يبطل حقه بخبر وجه انماها خلاصة (فائدة) هـ في القتال يمنع تعليم الصبيان في المسجد لان الغالب اضرارهم به وكذا في غير كامل التمييز اذا صامهم بالمعلم عملا يابى بالمجدد يمنع جالس به اتخذه لتجريبه اوصرفه وسطر في خلقه علم (وليس في رجل الخوتع من رباط) وهو ما بيني لغو سكتي المحتاجين في مواسمهم عسرافا في الزاوية وانما قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة وقد ترادف الرباط فيجعل فهم يعرف بمعلمه المتطرد والاذيعر اقرب من اجل اليه كما هو قياس نظائره (مسبل) وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (أوفقه بالي مدرسة)

(الح) قضيت عدم جواز ذلك و (قوله لا تذخل الخ) يقتضى خلافة وهو الظاهر لانها وضعت بغير حتى فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمانة اه عرش (قوله لو رفعه) أي الشئ المطروح (قوله هذا) أي قول المتولى (قوله وفيه نظر) أي التامع اذ كر (قوله لان صورته) أي العبادة (من جزئيات الخ) أي في ما يدعى قول المتولى بالمصادرة (قوله عاذا كر فيها) أي العبادة (قوله فتكون) أي اذ كر فيها (قوله اما اذا فارق فلا لعدوا الخ) يحتمل زوال المتن لحاجة للعود (قوله لا يعود) قياس ما عتبه آن يقول بقصد أن لا يعود اه سديم (قوله وخبر بالاصالة) الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله فائدة الى منع (قوله فان لم ينو مدة الخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جلس لقراءة مثلا فان لم ينو قد رابطل حقه بخبره والام يبطل بذلك بل يبقى حقه الى الاتيان بمقصده وان خرج لحاجة وعاد اه سم وقوله وان خرج الخ انما ساقط الواو (قوله يبطل حقه بخبر وجه) ظاهره وان نوى العرفاة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف أنه اذا خرج على نية ان يعود لم يخرج من التقييد بنية اذا عاد عليه فينبغي ان لا يبطل حقه في هذا الحال اه عرش (قوله والام يبطل الخ) عبارة عن الغنى ولو نوى اعتكاف أيام في المسجد فخرج لم يجز والخروج له في الاعتكاف وعاد كان أحق بموضع موخر وجه لغيره اذا ناسيا كذلك كما عتبه شيخنا اه وقوله ونحو حمله في النهاية (قوله كانه) أي افتاءه الفقهاء (قوله اذا صامهم) أي كمال التمييز (قوله ويمنع) أي نهي اه سم عبارة عن الغنى والنهاية ويندب منع من يجلس في المسجد لما يسمونه وسوفة اخذت من تأني تخاذلهم في اولا يجوز الاتفاق بغيرهم المسجد اذا اضر باهله ويندب منع الناس من استطراد حق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها في غيرهم اه قال عرش قوله من يجلس أي مثلا وقوله أو سرفه أي لا تلبى بالمسجد تكميلا بغيره بخلاف نسخ كتاب العلم ونحوها وقوله ويجوز الاتفاق الخ أي يجوز ما يوسمه من تدليس الاضرار المذكور اه وقوله بخلاف نسخ الخ قد يخالف قول السيد عمر ما مضى له نحو بيع صادق يبيع الكتب والمصاحف وقوله وسرفه تصادق بالكتاب وهو واضح فيها وان عتبه بما بالوى اه الا ان يجعل الاول على النسخ لنفسه لا تصدق هو البيع أوله به بل تصدق عرض ويجعل الثاني على خلافه وعلى نسخ نحو المرور والقصص الغير الصادقة قول المتن (ولو سبق رجل) أي مثلا (قوله فيعمل فيها الخ) يعنى لو ان شخص جعلت هذه البقعة زاوية يعمل يعرف عملها بان الزاوية تطلق في ذلك على أي منها اه كردى (قوله وفيه شرط) الى الفصل في النهاية الاقوله وهي بالجمعة ديار الصوفية (قوله وفيما الخ) أي من سبق الى ذلك قول المتن (أزوصى) وهو واحد الصوفية اه معنى (قوله هي بالصوفية الخ) عبارة عن الغنى وهو مكان الصوفية اه (قوله ديار الصوفية) الاولى أن يقال هي للصوفية كما ندرسة للعلماء لانهم ادارت عظمته لتشمل على محل متسع يجمع فيه الشيخ وروى للصلاة ونحوها وعلى اما كن مختصرة تحتل فيها كل شخص على انفراد لذلك ونحوه شبه ما ترادف الزاوية وعند العرب وكان اصلها نامة آكله ومنه بيت صاحب الحضور والشعر وان الذين هم أهلها حقيقة استشر وأحقيقة الامر على ما عليه علمه ثم تحققوا وقاموا بقضيتهم عرفوا اه سديم (قوله وان لم يترك متاعا ولا ثيابا) ولم باذن الامام اه نهاية عبارة الغنى سواء اختلف فيه غيره أم متاعه أم لا سواء أدخله باذن الامام أم لا الا ان للاتفاق غير يمان اضر باهله (قوله في المتن لم يرجع) سواء أدخله الامام أم لا شرح مر

أو متمم قرآن الى ما بينه (أو صوفى الى شافعية) وهي بالجمعة ديار الصوفية (لم يرجع) لم يبطل حقه بخبر وجه لشبهة ما صنوعوه من الاعتذار وان لم يترك متاعا ولا ثيابا للمعوم خير مسلم

وقد سده ابن الرقعة بالخام

يكن لذلك ناظر أو أضافته
والإحاطة به على ما يعرف
في ذلك الوقت باعتبار
الصف كان الصلاح أهله
في سكن بيوت المدرسة ولم
يعتبر المتولي أهله في ذلك
وبني جده على ما اعتد
عدم اعتباره وبني عين
الواقف مدة لم يزل عليها
إذا لم يجد في البلد من هو
بصفة لان العرف يشهد
بان الواقف مرد وشعر
مدرسته وكذا كل شرط
شهد العرف بتقصيصه قاله
ابن عبد السلام وعند
الاطلاق ينظر إلى الغرض
المبني له ويعمل بالاعتد
المطرد في مثله قاله الواقف
لان العادة المطردة في زمن
الواقف إذا علم بها تنزل
منزلة شرط فترجع مقتضى
ترك التعلم وصوفى ترك
التعليم لا زاد في ما مازة
على ثلاثة أيام الا ان عرض
نحو خوف أو تلج فيقيم
لانقصائه ولغير أهل المدرسة
فاعتد فيها من نحو قومها
وشرط ظهور من مات ما لم
يقص المله عن حاجته
أهلها على الأجرة وأنهم
ما ذكر في العادة ان بطلان
الزمينة ما هو ذلك في
المعامل من حيث يعلم فيها
شرط واقف تمنع احتفاظ
معلوم الا ان عهدت تلك
البطالة في زمن الواقف حالة
الوقت وعلم ما أخرجه
لغيره ولو بطل به حقه كما لو

شرط الواقف أن لا يسكن أحد الأبناء الامام اه أى أو ناطره أو شقيقه أو مودسه (قوله) وقيد ابن الرقعة
(الخ) عبارة الغنى (تنبيه) ظاهر قوله لو سبق الخ انه لا يحتاج في الدخول الى اذن الناظر وليس مراد
العرف كما أتى به ابن الصلاح والمصنفون جله ان العلم على ما إذا جعل الواقف الناظر أن يسكن من شاء
ومنع من شاء لم يناف ذلك من الاختصاص على الناظر وان سكن يتاخر ولم تطل غيبة عرفا عن عاده فهو باق على
حقه وان سكن غيره لانه أنفع مع سبقه المولاه منع غيره من سكنه فبعد غيبته على أن يشارقه ادا حضر فان
طالت غيبته بطل حقه اه (قوله) وواقفه أى التقيد المذكور (قوله) أهله أى الناظر (قوله) جله أى
ما له المتولي (قوله) ومتى عين الى قوله ما لم ينقص الماه في المعنى اذ قوله الا اذا الى وعند الاطلاق وقوله في
مثله الى في رجع وقوله وصوفى ترك التعبد (قوله) شفو رملسته أى خلوها اه عش (قوله) قاله الخ عبارة
النهاية كما قاله الخ (قوله) تنزل منزلة شرطه اذ لو رادخلنا لم يكره اه عش (قوله) في رجع مقتضى الخ عبارة
المعنى فيقيم الطالب في المدرسة ولو فعل طلبه العلم حتى يقضى غرضه أو يترك التعلم والتفصيل ويؤخذ
من هذا كمال السبكي أنه اذا نزل في منزلة شخص لا اشتغال بالعلم وحضور المدرس وقد رلهم من الجاهلية
ما استوجب قدره وتضاعفها لا يجوز أن ينزل زيادة عليهم بما ينقص ما قدر لهم من العلم لم يناف ذلك من
الانحرار بهم فوفوا له المذهب الفارق يجوز له التقيد بالعلم في الرط وتناول معلومه ولا يجوز للمنفوف
النفوذ في المدارس وأخذت منها لان المعنى الذي يطلق به اسم المنصرف موجود في حق التقيد وما يطلق به
اسم التقيد غيره وجود في الصوفى اه (قوله) في رجع مقتضى ترك التعلم الخ ظاهره ولو اطرقت العادة حالة
الوقت بعدم ازعاج من ذكر وعلم الواقف ولم يذكر خلافها فراجع (قوله) الا ان عرض الخ أى اذا
لم يكن ممن يحس مكانه اذ اخرج أخذنا مما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ اه عش (قوله) ولغير أهل
المدرسة الخ عبارة المعنى لا يجوز لكل أحسن المسلمين دخول المدارس والا كالأول والشرط ان يوزن فيها ونحو
ذلك مما سوى العرف به لا السكنى الا لفق به أو بشرط الواقف (قوله) * النازون عرض في البلاد بقى غير
حرى البلد لا يتعنون ولا تراجمون بقض الحما على المرى والمرافق ان ضاقت ان استأذنى الامام استيطان
البلدية ولم يضربوا لهم بان السبل رأى الاصطفي ذلك واذنوا لها بغير اذن وهم غير ممنون بالسلامة
عنهم من ذلك الا ان ظهر في منعه مصداقه ذلك اه (قوله) ما اعتد بالخ وقع السؤال هل يجوز لنا ان نتمكن
الذي من التخلي والاعتقال في فصة من المساجد اذا كانت خارجة عن المسجد أو مجتمع والجواب يجوز أخذنا
من قول الشارح لان العادة المطردة في زمن الواقف فان مثل هذا ما روي من الناس من غير تكبر فعمل
على أنه كان في زمن الواقف ولعلمه بشرط في وقت ما تخافه اه عش أقول في الاختلاف المذكور وقفة قد بد
ينافي قوله فيجعل الخ ما ياتي اتفاق مسئلة البطالة (قوله) ما اعتد بالخ وهل للغير ذلك وان منع أهلها
وهل لهم المنع وان لم يحصل ضرر ويجوز شره والذي يؤخذ من عش على مروا أنه لم بشرط الواقف
الاختصاص جائز لدخول غيرهم بغير اذنهم وان شرط لم يجوز غير اذنهم فان صرح منع دخول غيرهم لم يطره
خلاف قطعا أى لا يجوز زولوا بانهم اه يجوزى وقوله ان لم بشرط الواقف الخ أى ولم تطرد العادة في زمنه
بالمنع مع عليه أخذنا مما مر في الشرح كالتأية (قوله) استحقاق معلومها أى معلوم أيام البطالة اه عش
(قوله) ما أخرجه الى المتن في المعنى كهم (قوله) كولو كان لعذر وطالب الخ قال في الكنز ولو اتخذ
مسكنا أو رجع منه سم على حج أهلى خلاف غرض الواقف من اعداده الطلبة للمستقلين بالعلم ليستعينوا
يسكنه على حضور المدرس ونحوه اه عش (قوله) ولغيره الجاوس الخ أى ولو خرج لعذر ولم تطل غيبته
كل من للمعنى

(قوله) وقيد ابن الرقعة بالخ كذا شرح مدر (قوله) وبني جله الخ كذا شرح مدر (قوله) على الأجرة
اعتمده مدر (قوله) كولو كان لعذر وطالب تقصيصه عرفا قال في الكنز ولو اتخذ مسكنا أو رجع منه

كان لعذر وطالب تقصيصه عرفا ولغيره الجاوس على حتى يحضر

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (المعدن) هو حصة البقعة التي اودعها الله تعالى جوهر اظهر او باطنا حيث ذلك لعدون أي اقامتها اثنائه فاته فيها المرامضها (الظاهر وهو ما يخرج جوهرا بلا علاج) في روزه وانما العلاج في قصصه (كغسله) بكسر أوله ويجوز فتحه من مع وف (وكرت) بكسر أوله (٢٢٤) أصله عن تجري فاذا جذما هاضا كبر يتاوعن الاخر ويقال انه من الجوهر ولهذا

يضي في معدنه (وقال) أي وقت (وموياه) يضم أوله و بالسد وسكن القصر شئ يلقيه الماء في بعض السواحل فيجعد ويصير كالقار وقيل تخارة سود بالين ويؤخذ من عظامه في الكفار شئ يسمى بذلك وهو نجس (وبرام) بكسر أوله جبر يعمل منه قدور الطبخ (وإحارسا) وجص وفوره ومدروغو باقوت وكل ويغماي وجبيلي لم يوج إلى حجر وتعب وألحقه قبه قلعه فتعوز ذهب أطهرها السبل من معدن (الاعاك) بقعة تونزا (بالاحياء) ان عليه قبل احياته (ولا يثبت فيه اختصاص الجحر ولا انقطاع بالرفع من سلطان بل هو مشترك بين المسلمين وغيرهم كالسائر الكلالا) صم انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح بارأي مدينة قرب صنعاء كانت بها بلقيس فقال رجل يارسلوا الله انه كالماء العذ أي بكسر أوله لا انقطاع لئنه قال فلاذن ولا إجماع على منع انقطاع مشاعر الماء وهذا مثلها يصاح الحاجة العامة واخذها فغير عن وجعته أيضا انقطاع

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله في بيان حكم) إلى قول المتن فان ضاق في النهاية الاقوله أي وهي الاشجار إلى وسد البحر وقوله لكن أشار إلى فالاول عمله (قوله في بيان حكم الخ) أي وما يتبع ذلك كقصصه والقنات المشتركة اه عش (قوله الاعيان المشتركة) أي المستغف من الارض نهاية ومعنى (قوله اودعها) أي اودع فعلها الخذف والابصال (قوله والمرامضها) أي فيكون مجازا اه عش أي مرسلان المطلق اسم المحل على الحال وقال المعنى ودمر في كذا المعدن أنه يطلق على المخرج وهو المرامضنا وعلى البقعة واذا كان كذلك فلا تساهل في عبارات المصنف فيقول اه (قوله جوهرا) تقديره لا يناسب قوله والمرامضها (قوله وانما العلاج في قصصه) أي وانما العمل والسقي في قصصه قد يسهل وقد لا يسهل اه معنى (قوله بكسر أوله) إلى قوله وألحقه في المعنى (قوله بكسر أوله ويجوز رفعه) أي واسكان القاه فهما اه معنى (قوله فاذا جذ) من باب نصر ودخل انتهى مختار اه عش (قوله ويقال انه) أي الاخر (قوله) يعني في معدنه) فاذا فتره الضوء اه معنى (قوله أي زفت) ويقال به غير اه معنى (قوله تخارة سود الخ) خفيفة فتهبتيق اه معنى (قوله يسمى بذلك) أي وليس مرادها كجوهرا ظاهر لان السكلا في المعدن التي تخرج من الارض اه عش (قوله وهو نجس) أي تنجس اه نهاية (قوله لم يخرج الخ) أي الملح وسد كمر حتره (قوله وألحقه) أي المعدن الظاهر عش وكردي قول المتن لا علاج بالاحياء خبر قوة المعدن (قوله ولا يثبت فيما اختصاص الخ) معطوف على هذا الخبر اه معنى (قوله ان عمله الخ) سيد كمر حتره قبل قول المصنف فان ضاق الخ (قوله بالرفع) إلى قوله وللإجماع في المعنى الاقوله أي فقال وقوله أي إلى قال (قوله بالرفع) أي عطفا على اختصاص (قوله رارب) كترك (قوله أي مدينة) الأولى وهي مدينة (قوله أي) الأولى تانيه من قوله أوله (قوله فال بلاذن) وظاهر هذا الحديث وكلام المصنف أنه لا فرق في الانقطاع بين الانقطاع والافراق وهو كذلك وان قد اذن زكشي المنع بالاول معنى ونهاية وفي قسم من شرح الروض ما وافقه وبقي الشرح قيل قول المصنفون أحياها وأما بقية (قوله وألحقه الخ) عطفا على الحاجة (قوله وعشم أيضا) إلى قوله وفي انوار المعنى (قوله وعشم أيضا) أي انما انقطع وتنجس أرض لا تخشع نحو حطها الخ مع الجمع لا تخشع الشرح مخصص لما تقدم من جواز انقطاع المواث ولو قلنا فيكون محله في مواث يستعمل على شئ من الاعيان التي تقع الحاجة إليها كالطب والسكر والصيد أو اشتمل عليها ولكن قصد بالانقطاع الأرض ودخل ما ذكر تبعاً عليه فواضح أن الانقطاع انما يجوز بالمصلحة فيثبت كل الانقطاع المذكور مضارب به مما يقرب إلى المواث المذكور من بادية أو حاضر فيثبت منعه اه سيد غير (قوله نحو حطها الخ) أي كغيرها وزعم وأوحى شمسها وصيغ وغمار أشجارها (قوله وبركة) بكسر الباء وضوحها اه عش (قوله أي وهي) أي الأيكة ولا حاشة إلى الجمع بينهما (قوله وسد البحر الخ) عطفا على الأيكة (قوله وجوهرا) أي البحر (قوله ومنه) أي من المشترك المذكور (قوله ما ذكره) أي الانوار (قوله لكن أشار الخ) عبارة تأنها ويمكن الجمع بعمل الاول على

﴿فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة﴾ (قوله في بيان حكم الاعيان المشتركة) قال الزكشي والظاهر أن هذا في انقطاع التحليل أما انقطاع الافراق فيجوز لانه يتغير به ولا يثبت على غيره وما قاله في نظر كذا في شرح مر وفي شرح مر بعد قول المتن ولا انقطاع مانصه لأن السكلا لا ارتفاعا اه (قوله فقال رجل إلى قوله فلاذن) قضية الخبر جواز انقطاع غير المعدن الحكم عندهم كذلك دليل الجواب بل حال انقطاع الخبر على نحو ما في

وتنجس أرض لاخذ نحو حطها أو وسد هاو ترك لاخذ سكرها في الافراق ومن المشترك من الناس الممنوع على الامام قصد انقطاعه الأيكة وغمارها وهي الاشجار النابتة في الارض التي لا مال لها وسد البحر والبحر جواهره قال غيره ومنعنا بلقنه البحر من العنبر فهو لا تخشع لاحق لوني الارض فتلا في ما يتوهمه جهلة الولا اه وياتي في القطة تفصيل في العنبر وينال ما ذكر في الأيكة وغمارها في التنبه من أن من أحياها وأملكتها من النخل وان كثر لكن أشار بعضهم إلى الجمع بقوله

ما ميسر وجري عليه لا محذوراته تابع وفارق المعدن الظاهر بأنه مشترك بين الناس كالنار والكلاب والخطوب والاجماع، فيقع على منع انقطاع منارح الماء فكذلك المهرن الظاهر بجماع الحاجة العامة وأخذها بغير عمل (٢٢٥) اهـ فالقول بملحها لا يقتضي ان يكون لها ملحها

[illegible]

(٢٩) - (شرواف و ابن قاسم) - سادس)
 الجواهر وجل على أخذ الاكثمن البقرة لالنبل فله أخذ
 الاكثمن (والمعدن الباقين وهو الاقصر الزملاج كذهب وفضة وذهب نحاس وفضة وروز وياقوت وكافور)

وسائر الجواهر المبثوثة في الأرض لا يملك (٢٢٦) محله (بالخفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في معونات على ما ياتي (في الاظهر) كالظاهر

وفاز الوان بانساجاه وهي
 متوقفة على العذر وهي
 مناسبتها واحد أو متوقف
 على تقريره بالخبر وهـ
 غير مناسبة ومن ثم لم
 استل بالاحياء لم يكن
 استل بالافلاك الى السلف
 والخلف وترجعه الى
 قسمة كل غير اثن الادم
 بالخذ فاعا لاقبل الانخذ
 على العمد وقهم كونه
 عن الاقطاع هناسو زدهو
 الاطهر: لاتباع لكن
 اقطاع ارفاق لا تخليتم له
 بيت: بانخصه بخصر
 كالفاهر رمن احيا وانا
 فظهر فبسمعدان باطن
 ملكه بقعوتو بلا من
 اجزاء الارض التي ما كها
 بالاحياء بخلاف الكا ووع
 ملكه البقية لا اعلمها
 قبل اخذه على قالة الجوزي
 وقصة كلام السبك تضعه
 وهو الراجح وخرج بقوله
 فظهر المشعر باله على
 الاحياء هو كملو بين
 عليه ارام لا خيلك دون
 بقته لان المحدث لا يخضع
 دارا ولا روضه فالتخذ
 له بعلان مقصد والذليل
 وهو مجهول بما قرنته في
 الصدين وبتعتهما من
 ملكه للنسل عند العرفي
 الباطن ولا يتعقد لجالو
 منبهم حاصل العمد من
 ضطراب في ذلك بعد ان في
 فقيد بالباطن حفاظة
 بينهما من الخلف في السيف

هو كمن في صلبه **(قوله وسائر الجوارح)** كالمصاص والعقيق ثم أية وفي قول الماز **(والعمل)** هو آدم
الخمر أه عيش **(قوله مطلة)** أي بقية ولا أه كدوى وهذا يأتي في قول الشارح والنهاية وانفسي عمله
وقولهم **(أن يخرج محله)** فيه الخ ففعل الخلاق هذا خدام عبارة للمعنى والنهاية **(الاستعانة)** أي انفساوا قصد
به **(الكل أملا)** **(قوله ولا بالاحياء)** احياء الله أن يصح حق ظهور النيل أه كدوى **(قوله على الباقي)** أي
في قوله لو استقل بالاحياء أه كدوى ويجوز أن المراد في قوله **(وخرج عمله)** أي كله والمعنى في عبارة النهاية
(قوله وفارق الوان الخ) عبارة النهاية والمعنى والثالث عاك ذلك اذ قصد ذلك كالوات وفرق في الاول بان وات
بان بالعبارة وحفر المعدن تغريب أه **(قوله بان ناحياها)** أي الواو والتا ثبت بنأو بالارض وكذا
غير قوله له **(الآتي)** **(قوله واحد)** أي المعدن **(قوله لو استقل بالاحياء)** أي باحياء يحصل المعادن دون
انضمام شيء من اطراف **(قوله مطلقا)** أي بقية تونلا أي قبل ان تحذف بقية يتابعه **(قوله وأفهم)** إلى قوله
ومع ملك في المعنى **(قوله هنا)** أي في المعدن الباطن **(قوله لا اتباع)** أي لا تولى الله عليه وسلم **(أقطع بلال)**
ابن الحارث المعدن القيد وهو أه او داود هو فيفتح القاف والياء الواو وحذف بدين مكة والمدينة يقال لها
الفرع ضم الغاء واسكان الزاء أه غنى **(قوله ونلا)** فيسم قوله **(الآن)** ومع ملك الخ شيء أه سم **(قوله)**
خلاف الكل **(كز)** خلافا للنهاية صلبه سم قوله بخلاف الكل يتأمل هذا قائم على قول في كذا كل كز أه لو وجد
ذلك شخص فهو ذلك الشخص ان ادعا والا فكل من هو هكذا في أن ينتهي الامر إلى الهي فيكونه وإن
يدعونه بالاحياء ملك ما في الارض وبالسبع لم يزل ملكا عنه فانه مدفون منقول انتهى أه سم **(قوله وهو)**
الاربع **(وقال النهاية)** وأخفى **(قوله فيلعل كدون بقية)** وأرجع الطر يقين أنه لا ملك شي من البقية والنسل
خلافا لما عني ذهبا ومعنى **(وسم)** **(قوله لا تصد فاسد)** لتأدي شي إلى حرمان غيره من الانتفاع أه غش
(قوله ومع ملك ما الخ) أي في صورتي ما لجل العلم على مخاولة التلوح وفي صورة ما لجل فقط على محتاج غيره
فوجب بشرا مع العلم ما في الخاطوكت المتن كما هو مرجع صنيع المنفى - يذكركه عقبه **(قوله لا يجوز له)** بيع ما
فقال الملك له شخص ما استقر جسمته فهو في نفعه فلا جاز أه قاله فهو يستألفه حره النصف أو قال له كله
لكل له اجرة والحاصل مما استقر جوفه جميع الصور والملك لا نهية به منقول أه معنى **(قوله ويمتاز زمني)**
المعدن وبقية نعم الخ عبارة للمعنى والنهاية وخرج بالباطن الظاهر فلا عليك بالاحياء من علمه اذ في علمه
فانه علمه الحاصل أن المعدن حكمه هو واحد وإن افهمت صلاته ما تصنف ان الظاهر لا على مطلقا اما
بقية المعدن فلا حكمها بالاحياء مع علمه الفساد قصد لان المعدن لا يتخذ والارض عسوة لا يستأنا أو
نحوها **(تنبه)** انتمصص اصناف المعدن **(المراد)** لان الكلام فيسبوا الا في ملك أرضا بالاحياء ملك
طبقا لما في الارض السابعة أه عبارة الجبري في المعدن أنه لا فرق بين معدن باطن والظاهر في حاله العلم
والجمل فان علمه لم ملكه هو لا يقتضيه وان علمه ما ملكه ما يقتضيه وان علمه ما ملكه ما يقتضيه وان علمه ما ملكه ما يقتضيه
قول المتن **(والمياه المباحة الخ)** عبارة الروض وهي أي المياه قد من خصه في غيرها فغير الغضفة كالأودية
والأمم زالت الناس فيها سواء ثم قال **(فرع)** وعارة هذا النهار من بيت المال ولكل من الناس بناء
التدبر ثم وأجبار ياتون فلغيره **(قوله وخرج عمله الخ)** كذا شرح مر **(قوله ونلا)** فيسم ومع الخ شيء
(قوله بخلاف الكل) يتأمل هذا قائم على قول في كذا كل كز أه لو وجد ملك شخص فهو ذلك الشخص ان
ادعا هو الا فكل من هو هكذا في أن ينتهي الامر إلى الهي فيكونه وإن يدعونه بالاحياء ملك ما في الارض
وبالسبع لم يزل ملكا عنه فانه مدفون منقول أه **(قوله وهو الاربع)** اعتمد مر **(قوله فيلعل كدون)**
بقية) أرجع الطر يقين أنه لا ملك شي خلافا لما في الكفاية **(قوله ويمتاز زمني المعدن وبقية نعم الخ)**
عبارة شرح مر وخرج بالباطن الظاهر فلا عليك بالاحياء كما في ممانر على فان لم يعلمها كما هو حاصل
أن المعدن حكمه واحد بغيرها ملك بالاحياء مع علمه ان المعدن لا يتخذ والارض عسوة ولا يستأنا
تثبت **(قوله في الماز والمياه المباحة الخ)** عبارة الروض وهي أي المياه قد من خصه في غيرها فغير الغضفة كالأودية

قنطرة:

المياه بينهما من الخلف في النيل عند العلم فلا اعتراض عليه (والمياه المباحة)

قطر وورس عليهم كانت في موات أو في ملكه فان كانت من الهـ حمران فاقطع طرقة تكفر البئر للمسلمين في
 الشارع والرحى يجوز به وهذا ان لم يضر بالمالك اهـ وقيل به او ومنها انه يستفاد جواز ما لم يضر به العادة من
 بناء السواقي بحافات النسل لقوله لكل من الدس بن قطر وورس عليهم اربحوا فانما يلحق بين حمران
 التاهر لقوله والرحى يجوز به وهذا الخ وتمامه ان ينفى تفيد جواز الرحى في الموات بان يضر المنتفع بالنهر لان
 حرم النهر لا يجوز التمسرف فيه بما يضر في الانتفاع به كاتقرر ومنها انه قد يشك في جواز بناء القطر والرحى
 في الموات والعمران بامتناع ما يضر حرم النهر والبناء فيه الا ان يجب بان الممتنع الملك بالاحياء ولا بمجرد
 الانتفاع بغيره بشرط عدم الضرر فلا مانع من وقفية ضيقه فاسواء به ما نحو بيتي حرمه ورفاق حيث
 لا ضرر لاحد به ويجري ذلك في بناء بيتي فلا يشك لا تضر به اهرم دولة فرج وعمران هذه الامور الخ
 في الفتي نحو وقوله فانقطر تكفر البئر للمسلمين في الشارع أي حله مطلقا كان العمران واسعا واذن
 الامان ان كان ضيقا له معنى وقوله الا ان يجب الخ قد قدم هو نفس جوابا آخر في شرح وصوم البقر صقوله
 فلا يصلح البناء فيه أي ولو لم يصبوهم انظر رسم ما سأل على قول المصنفوا المسألة بالبا تفتن الاروض من
 جواز بناء الرحى على التام ولو دونه على مر فالحل على العود بعمل ما يقع في ما يسهل لا تفتن ولا
 يقاس به الدار لا تفتن لان شأن الرحى ان يعم بها اختلاف الدار فلا يرفع ولا يجر اهـ ودينغ بذلك
 الجواب ما يستفاد من جوابه عن جواز بناء البيوت في حرم التام ولو في معنى لا تفتن الخ الخالف صرح كلامهم
 كحمران عرش في مسجد قلنا في القصد قوله بان الخ لقوله لا يعمل فيسجل في المعنى الا وله وضع على
 فلا يجوز والى قول المتن فان اذنا النهاية الاقوله وفيه نظرا وفيه له قوله من الموات بيان الخوا الجبال
 قوله وسيل الامطار قطع على الادوية قوله فلا يجوز لاحد تجسر هاولا لتمام اقطاعها بالا جاع نهائية
 ومعنى قوله ولا لتمام اقطاعها أي لا اقطاع على الموات لا فان كاسرى الشرح قوله وعندنا لا زلزال و د
 ضاق المداخ عبارة الخ فان ضاق وقعا لمعا قد علم العطن لحرمته في الارض فان اذنا في العطن أو في غيره
 قرح بينهم لو ليس لقرع ان يقدم دوا به على الكمين بل اذا استويا بالوقت القرحه بين الدواب فيسجل
 على القرع المقصود لانهم ما جئنا وان جاء آخر تبين قدم السابق بقدر كيانه الا ان يكون مستقلا دوا به
 والمسبوق عطشان يقدم المسبوق قال تركتو ولو كان على المسألة المباح فاطون فاهل التمر أو في وفي معنى
 ذلك حافات الماء التي تم جمع الناس الار تفاق به فلا يجوز في غلشتي نهيا لحياء ولا بانباع من بيت المال
 ولا بغيره وقد عرفت البلوى بالبناء في حافات النهر كاعتبارها بالقرع فتمتع نهيا سبلة اهـ قوله وليس
 الى قوله بل في النهاية مثله قوله او مشرعه أي طريقا اهـ عرش قوله ولا أي دان لم يكن سبق
 بان جاء معا قوله وعطشان الخ أي ويقدم عطشان ولو كان مسبوقا على غيره أي ولو أدى
 ذلك الى هلاك الدواب بحيث كان الاكدم مضطرا اهـ عرش قوله وطالب شرب الخ أي يقدم طالب
 شرب ولو كان مسبوقا وقاد الخ قوله جاهل أصله أي لم يدركه سفر أو آخر اهـ معنى قوله ويحله
 أي يحل الحكم عملوكية التام المجهول الامر ان هو في يد معارة النهاية ومحله كقوله اذرى اذا كان الخ

ففي المختصة كالادوية والامان والناس فها هم قال فرج وعمران هذه الامور من بيت المال ولكل أي
 من الناس بناء قطر وورس عليهم كانت في موات أو في ملكه فان كانت من العمران فانقطر تكفر
 البئر للمسلمين في الشارع والرحى يجوز بناؤه وان لم يضر بالمالك اهـ وقيل به او ومنها انه يستفاد جواز
 ما لم يضر به العادة من بناء السواقي بحافات النسل لقوله لكل من الدس بن قطر وورس عليهم اربحوا فانما يلحق بين حمران
 التاهر لقوله والرحى يجوز به وهذا الخ وتمامه ان ينفى تفيد جواز الرحى في الموات بان يضر المنتفع بالنهر لان
 حرم النهر لا يجوز التمسرف فيه بما يضر في الانتفاع به كاتقرر ومنها انه قد يشك في جواز بناء القطر والرحى
 في الموات والعمران بامتناع ما يضر حرم النهر والبناء فيه الا ان يجب بان الممتنع الملك بالاحياء ولا بمجرد
 الانتفاع بغيره بشرط عدم الضرر فلا مانع من وقفية ضيقه فاسواء به ما نحو بيتي حرمه ورفاق حيث
 لا ضرر لاحد به ويجري ذلك في بناء بيتي فلا يشك لا تضر به اهرم دولة فرج وعمران هذه الامور الخ
 في الفتي نحو وقوله فانقطر تكفر البئر للمسلمين في الشارع أي حله مطلقا كان العمران واسعا واذن
 الامان ان كان ضيقا له معنى وقوله الا ان يجب الخ قد قدم هو نفس جوابا آخر في شرح وصوم البقر صقوله
 فلا يصلح البناء فيه أي ولو لم يصبوهم انظر رسم ما سأل على قول المصنفوا المسألة بالبا تفتن الاروض من
 جواز بناء الرحى على التام ولو دونه على مر فالحل على العود بعمل ما يقع في ما يسهل لا تفتن ولا
 يقاس به الدار لا تفتن لان شأن الرحى ان يعم بها اختلاف الدار فلا يرفع ولا يجر اهـ ودينغ بذلك
 الجواب ما يستفاد من جوابه عن جواز بناء البيوت في حرم التام ولو في معنى لا تفتن الخ الخالف صرح كلامهم
 كحمران عرش في مسجد قلنا في القصد قوله بان الخ لقوله لا يعمل فيسجل في المعنى الا وله وضع على
 فلا يجوز والى قول المتن فان اذنا النهاية الاقوله وفيه نظرا وفيه له قوله من الموات بيان الخوا الجبال
 قوله وسيل الامطار قطع على الادوية قوله فلا يجوز لاحد تجسر هاولا لتمام اقطاعها بالا جاع نهائية
 ومعنى قوله ولا لتمام اقطاعها أي لا اقطاع على الموات لا فان كاسرى الشرح قوله وعندنا لا زلزال و د
 ضاق المداخ عبارة الخ فان ضاق وقعا لمعا قد علم العطن لحرمته في الارض فان اذنا في العطن أو في غيره
 قرح بينهم لو ليس لقرع ان يقدم دوا به على الكمين بل اذا استويا بالوقت القرحه بين الدواب فيسجل
 على القرع المقصود لانهم ما جئنا وان جاء آخر تبين قدم السابق بقدر كيانه الا ان يكون مستقلا دوا به
 والمسبوق عطشان يقدم المسبوق قال تركتو ولو كان على المسألة المباح فاطون فاهل التمر أو في وفي معنى
 ذلك حافات الماء التي تم جمع الناس الار تفاق به فلا يجوز في غلشتي نهيا لحياء ولا بانباع من بيت المال
 ولا بغيره وقد عرفت البلوى بالبناء في حافات النهر كاعتبارها بالقرع فتمتع نهيا سبلة اهـ قوله وليس
 الى قوله بل في النهاية مثله قوله او مشرعه أي طريقا اهـ عرش قوله ولا أي دان لم يكن سبق
 بان جاء معا قوله وعطشان الخ أي ويقدم عطشان ولو كان مسبوقا على غيره أي ولو أدى
 ذلك الى هلاك الدواب بحيث كان الاكدم مضطرا اهـ عرش قوله وطالب شرب الخ أي يقدم طالب
 شرب ولو كان مسبوقا وقاد الخ قوله جاهل أصله أي لم يدركه سفر أو آخر اهـ معنى قوله ويحله
 أي يحل الحكم عملوكية التام المجهول الامر ان هو في يد معارة النهاية ومحله كقوله اذرى اذا كان الخ

بان ملكك (من الادوية)
 كالنيل (وانهون في الجبال)
 ونحو هامن الموان وسول
 الامطار (يستوي الناس
 فيها) فليربي: اود الناس
 شر كافي ثلاثا لم يحول كلا
 والذو وضع ثلاثا ينعين
 الماء والكل والنار فلا
 يجوز لاحد تجسر هاولا
 لتمام اقطاعها بالا جاع
 عند الزحام وقد ضاق الماء
 مشرعه يقدم السابق والا
 اقوع وعطشان على غيره
 وطالب شرب على طالب
 سقى وليس من المباح
 جهل أصله وهو تحت يد
 واجد او جاعا على اليد
 دليل الملك قال الا ذرى
 ويحله ان كان متبعا من
 ملكهم

بمختلف ما منه، عوات أو يخرج من ثمرة علم كدجلة فإنه باق على الجموع يعمل فيه ما جعل ففردو وقتو كيشته على المشارب والمساقي وغيرهما بالعادة المألوفة لأنهم يحكمه (٢٢٨)

آخر مان أحدث ما ينحدر

وعبارة الغنى والظفر كما قال الأزدى أن صورة المسئلة ن كرون منبعا الخ (قوله علفا مانعنا عواشاخ) بقوله لوجه منبعا هـ سم أقول الأقرب أنه كالوجه لأمه اه عش أى فليس من المباحة بل ملك لئلا يد (قوله فانه باقى على اباحتة) أى إذا الصورة أنه يدخل اللهم نفسه بلا سوق فلا ينافى ما سألنا فى قوله ولا خلاف أنه وقته نحو مركبة أو حوض مسدود فانه ما وافق لقوله الأتى يضارح عه بقرضه قوله فملكه بحسب قوله ولا يحضر نهر حتى دخل اما قول الشيخ عش فى سائمت قوله فانه باقى على اباحتة أى ما لم يدخل لمحل يخص به أخذنا عما ياتى فى قوله ولا خلاف أن ما سوقه نحو مركبة أو حوض الخ انتهى يقال فيه هذا الاختلاف يصح لاختلاف المنفذ الذى شرعنا به ما علم مما ياتى فى كلام الشارح على أن أخذنا المذكور لم يصح اذ هو عين المسئلة هنا كما يعلم بالتأمل اه ر ش دى (قوله وقتناخ) الواو بمعنى أو للمسانعة والناو (قوله وفى بعضهم) أى التوفيق ولا متعقبه النهاية والارجاس من لارض مشرب الخ نائيم فاعله ولا يلزمه أو متعقبه الأرض مدة تعطل الما هو مستقيم بذلك الما أنه أخذنا معنى فى المساقفة وتقرى جمع ما نحن ونحوه على أن لو كننا ثلاثا ثلاث مشرب الخ اه (قوله جرى على ذلك جمع متناحرون الخ) من جرى عليه الكمال الرداد وولد الغفر والوجه ما يزيد قال الكمال وهو الذى يعين العمل به فى هذا الزمان قالوا جسيه فاطنك زماننا انتهى اه سيد عر (قوله فتاف) أعجز ر أرضه (قوله وفى ثلاثناخ) عطف على فغن وكذا قوله الا فتوفى من ش اه سم (قوله بان لى الاسفل منبعا الخ) أقره النهاية قال الرشدى قوله مدر فبستدله الخ أى يصير ذوالاسفل شربا لذى يعنى بهذا كان شربا ثلاثا وتوكل الصورة عند الضيق اه (قوله لان الشرب يكمن) أى ذوى الاوسط والاسفل (قوله عنان تلك الدعوى) فيمان مجرد منهما بعد النقاد لا يصح ولا يبدى شيئا (قوله لما بالخ) أى فى شرب فها يقب الخ وباتى هناك عن سم وعش ما فيه (قوله تشرب) أى الثلاث (قوله كذلك) أى لهما ثلاث مساق اه عش أقول ينافى هذا التفسير قول الشارح لا استخار احدثنا قوله متعاضا أن لا يرضى الا لرايين شربا اذ رافا على شيق فيه قوله أى على الترتيب بالذكور (قوله فاراد) أى ما كان الترتيب (قوله تشربا) الا وهو عاوى ظاهر به (قوله ابن الألبت) (قوله وأراد احدثا) أى قاله قل (قوله بغير قوله) أى قوله ويحب الأزدى فى الغنى الأولى أى اللبث بالهرة لا اقرب بوقوله بله منه الخ من وليه والى قول المسألة فطاف يعرف النهاية الآتية ولا ينافى الى من روي بوقوله وأمام سمع الى المن (قوله من مباح) وفى النهاية والمضى بدله لفظه منها بالجر أى من الماء الماخنة الى قول المتن فضاق أى الساء منهم وبضها أعلى من بعض اه معنى واحترزه عن الاستواء لا تخفى قول الشارح ولو استوت أرضون الخ (قوله مرة أو أكثر لان الماء لم يجر الخ) قالى العبار وفى الخادم من الجر الحان ما واقع ومن قدم بالسقى فاحتاحت أو متسقة أخرى فان كان قبيل وصوله الى من بعدهم ولا فلا فتحى يفرغ انتهى اه سم (قوله ما لم

تُعْطِيَاهَا الْوَسْقَةَ بِذَلِكَ الْمَاءِ

قال وجري لي ذلك جمع

متأخرون في الظهور اهـ

وليس يصح بالنسبة للأجرة

أَقُولُ: بِمَوْضِعِهِ عَنِ سَوْقٍ مَدَّةٍ

الى ارضه فليلا صمتان

عالمه اه و ما هنام له عجامع
انه له شال و فمعا

الارض به جود وانما ضمت

فخرجامة ذبحها فهالك

لأنه كالحج: منها وفي ثلاثة

لہو ثلاثہ مساقی موزماہ

مما سر أعلیٰ وأدنیٰ وأسفل

فَارْذُوا الْإِلَهَ إِنْ يَسْئَلَكُمْ عَنْ

الأوسط رضا صاحب بان

لأذى الأسفل منه لئلا

يَتَقَادَمُ ذَلِكَ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى

ان له شرباً من الاوسط اه

وفيه نظر لان الشريكين

ثم وردتهما عنان تلك

المدعى تظلم ما در في السكة

غير النافذة على أن التقدم

هنا لا يدل على ذلك ما ي

لربك: له الشكر والحمد

آنچه و قیامت: او آرد ضامن علیا

فمیں نے فسفا لاکٹوٹھیں

موتوا معيا ح كذا كفاؤاد

ان كعبه - في الثامن عشر ما

مسئله لایشر امام هاشم علی

لئن هو أسفل منه وأراد هذا

منعه بانه ليس له منع اذلا

ضرر و عليه و ليس فيه تاخير

لِسْفِي أَرْضَهُ بِلَوْجِيَا يَكُونُ وَصْفٌ

يقع الراد بلا الف من ماء مباح

يَعَاوِزُ

لِسْفِي اَرْضُهُ بِلَوْ بِمَا يَكُونُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَيْهِ إِذَا شَرِبَ بِمَعَا أَسْرَعَ مِنْهُ إِذَا شَرِبَ بِأَمْرَتِي (فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَفِي أَرْضَهُمْ)

يقع الراد بلا الف من ماء مباح (فضا قسقى الاعلى) مرة أو أكثر ان الماء مالم

بجاوز الخ) عبارة تنفي قبل وصوله للاسفل اه وهي موافقة لعبارة العباد للآخرة (قوله أي الاقرب
 للنهر) أي لآله و رأسه (قوله ان أحدا وما الخ) الوجه ان يزيد أو أحيوا الآية في الآية فتأمل اه سم
 أقول هذه مقوم الأولى من قول الشارع أم لو كان اسفل الخ (قوله بل) منع من أراد احياه أقرب بمنه الخ
 ظاهره وان لم يضيق وهو ظاهر الآية التي ذكرها ثم ينبغي أيضا أن لا يمنع من أراد احياه أبعد أيضا فاضق
 عليه أشد قوله لا يقولهم منع الخ اه سم (قوله احياه أقرب بالخ) أي وسبقته اه نهاية
 (قوله اه مقدم عليه) في الاحياء ولاستحقاق (قوله ما مر آنفا) أي في تطبيقه في القوي وقال الكندي
 وهو قوله فيستدل الخ اه (قوله ليعتوى الاستدلال الخ) من قبيل ليكون لهم عدوا لا ية ولو قال فيقوى
 الخ البقاء بدل اللازم لكان واضحا (قوله كلسي) أي بقوله على أن التقدم الخ (قوله ثم من وليه الخ)
 عطف على قوله هو المقدم (قوله ولا يبرح حيثما بالقرب) دلم من ذلك أن مرادهم بالآية الحي قبل الثاني
 وهكذا الاقرب بالي النهر وعبر وبذلك راعى الغالب من أن من احياه أولا يقتري قربا من الماسا
 أمكن للمسا من سبيله السقي وخفة انوثته ويزرع وفي القراس من الماسية به وبغني (قوله ولهم منع
 من أراد احياه ما الخ) ظاهره وان كان أبعد منه من النهر وقاس ذلك أن لا يقيد بالآية في قوله
 السابق بل له منع الخ إذا أراد السقي منه وضيق اه سم عبارة تنفي ولو أراد شخص أحياه أرض موات
 وسبقها من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع من الاحياء لانهم استحقوا أرضهم برفقته وانما امن أعظم
 مرافقها والا فلا يمنع وقسبه ذلك أن لا يثبت ما للتع كونه أقرب بالي رأس النهر وهو كذلك كغير ظاهر كما
 الروضه تطل فلا ينال القري اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروضه مائة وفي الخادم فرغ
 أرض لها شرب من غير قصد مالها كغير سابقية الخ ثم من جانب آخر لا استحقاقه فيموسده فقول اه ذلك
 كتنظيم من الابواب الى الشارع لم يتعرضوا له انتهى أقول ويقتضيه أن يقال ان لم من ذلك نفسى على
 السابقين بالاحياء المستحقين السقي من الجانب الآخر أو كونه أقرب بالي ذلك النهر منهم امتنع والا فلا
 أخذ احياه ترقتا لم اه وأقره عس (قوله كائين) فيسئل قول المصنف ولهم التسعة مائة (قوله
 حتى يفرغ اه وفي الخادم صواب الجرح جاني في الثاني المسئلة فيما اذا احتاج الى المسألة قبل وصوله الى الثاني
 وهو يفهم أنه قد وصل الى واحد واستأجره لا يمكن منه الا بعد فراغ الثاني اه (قوله هذا كماله من أحياه ما
 الوجه ان يزيد أو أحيوا الآية في الآية فتأمل وفي شرح الروضه بعد شرح مسئلة المن
 ومن هنا يقدم الاقرب الى النهر ان أحياه أو دفعه أو جعل السابق ولا يبعد القول بالاقرع ذكره الاذوى اه
 (قوله بل) منع من أراد احياه أقرب بمنه الى النهر) ظاهره وان لم يضيق بل وهو ظاهر الآية التي ذكرها
 لكن ينبغي ان يقول الروض كماله الآية والا فلا فتأمل ثم ينبغي أيضا أن لا يمنع من أراد احياه أبعد أيضا
 فاضق عليه أخذ من قوله لا يقولهم منع الخ وما ذكره في شرح الروض فانه لما قال الروض وان أراد
 احياه أرض أقرب بالي رأس النهر فان ضيق على السابقين منع والا فلا اه قال التقيد بالاقرع يمتنع زيادته
 وبه صرح القاهي أبو الطيب وغيره وبعبارة الاصل وسكن عبارة الخالية عن هذا التقيد وصحبها بقوله
 وتضمنها الخ الى كماله لا يقتضي أن يمتنوا به بتقدير بلادته في ذلك من النهر وهو ظاهر وعمل خلافه فلا
 يصير ذلك رده الى استحقاقه السقي قبيلهم أو معهم اه وفي الخادم فرغ أرض لها شرب من غير قصد
 مالها كغير سابقية الخ ثم من جانب آخر لا استحقاقه فيموسده فقول اه ذلك كتنظيم من الابواب الى الشارع
 لم يتعرضوا له اه قلنا ويقتضيه أن يقال ان لم من ذلك نفسى على السابقين بالاحياء المستحقين السقي
 من الجانب الآخر أو كونه أقرب الى ذلك النهر منهم امتنع والا فلا إذا ما سقر فتأمل (قوله ولهم منع
 من أراد احياه ما الخ) ظاهره وان كان أبعد منه من النهر وقاس ذلك أن لا يقيد بالقرب في قوله السابق
 بل له منع الخ ان أراد السقي منه وضيق (قوله لما صم من قضائه صلى الله عليه وسلم بذلك) اعلم انه قد يشكك
 على اعتبار الكعبين حديث تقصم الخ يعنى شرح الحره وقوله عليه الصلاة والسلام سق بار يبرحق تبلغ

يجوز أرضه فهو أحق
 به مادامت له به حاجة
 (فلاذلى) أى الأقرب للنهر
 فلا يقرب وان هلك زرع
 الاسفل قبل انتهاء النوبة
 اليه اما اذا انقضى فسق كل
 متى شاهدنا كماله من أحياه
 معا أو جعل الحال اما لو كان
 الاسفل أصق احياه فهو
 المقدم بل من من أراد
 احياه أقرب بمنه الى النهر كما
 صرح به جميع واقضاه كلام
 الروضه للاستدلال بقوله
 بعد على انه مقدم عليه ولا
 ينافيه ما مر آنفا من ان
 يتعذر رفعه فمضى الاستدلال
 به بخلاف روضه مالك فان
 الغالب الرجوع عن من
 مالك أرض من وارثه فلم يوجد
 ما يستدله من أمه وأبنا
 فالأرض هنا لشرب لها من
 محل آخر بخلاف ما مر
 كما بين ثم من وليه الاحياء
 وهكذا ولا عبرة حيث
 بالقرين من النهر ولو استوت
 أرضون في القربى فالنهر
 وجده الحي أو الأقرع
 للتقدم ولهم منع من أراد
 احياه موات وسبقه بمنه ان
 ضيق عليهم كما مر (وجس
 كل واحد الماصح يبلغ
 الكبيرين) لما صم من
 قضائه صلى الله عليه وسلم
 بذلك

وبحث الأذرى ان المراد جانب الكعب الاسفل (٢٣٠) وخالفه غيره احتجابا بآية الوضوء ودين الدال على دخول المغناني تال خارج

وجحد لها التاء برسمها
هو ما عليه الجهور واعتزوا
بان الوجه انه يرجع في قدر
الس في له د والحاحية
لاحتلافها زمنا ومكانا
فاعتبرت في ق هل كل
مثل بما هو المتعارف عندهم
والخبر جار على عادة الخار
وقيل الخلل ان أفردت كل
بخصوص فالعندما زوالا
انتعت عادة تلك الأرض
انتهى ولا حاجة لهذا
التفصيل لان كلام من سمعه
لم يفتح عن احد في مثله
فتنبه كلامهم (فان كان
في الأرض) الواحدة
(ارتفاع) من طسرف
(واختفاض) من طسرف
(أفرد كل طرف بسقي) مثلا
يزيد الماء في الخفضة على
الكعبين لوسقهما ما فسقي
أحدهما حتى ينفهم ما من
يسد عنها وره إلى الآخر
(وما أخذ من هذا الماء)

وبحث الأذرى الخ عبارة انهاء المراد عما ذكر كعبه الأذرى جانب الكعب الخ (قوله خارجي) وهو
الاتباع والاجماع له كدوى (قوله واعتزوا الخ) قرأه غنى أضار (قوله بان الوجه انه يرجع الخ) مع داه
عش (قوله لا اختلافها) أي الحجاب وكذا ضمير فاعتبرت ولو شئ الضمير الدال على كافي التبه لكان أولى (قوله
وحاجبا الخ) راجع للقل خاص وأد الاترض فقد أفرد اه وشيد (قوله من قسمه) أي الخلل (قوله
الواحدة) التي قدور المن ماني إلى الأصغر في المعنى الاقوله بل حوالا إلى التثنية (قوله على الكعبين) أي على ظهر
المن والافلا راجع تقدم من المرجع العرف فتعارف في ذلك المثل (قوله ولو سقيا) أي الطرفان اه سم
(قوله فسقي أحدهما الخ) والظاهر كما قاله السبك أنه لا يتعين البداء بالاسفل بل لو عكس جازم به ومعنى
قول المن (مثل على الصبح) ظاهره ولو كان الاستحذاه غير لان السبك في قلب في نحو الماء لم يشترط في
تلكه التبر اه عش (قوله ولا يصير بشر يكاباعده الخ) والوجه عدم حرمته عليه والفرق بينه
وبنوي المال فسه ظاهر نها ومعنى قال عش قوله مر عدم حرمته أي بخلاف السبك فإنه يحرم
القائه به بعد أخذ كعبه له قوله لا فري المثل والفرق بينهما أن الدال على السبك لا يعدهم في تعبده له لعدم
تسرع أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله مر ظاهر وهو أن ذلك بعض ما يختص به أساقفه بانه يمكن من
أخذ منه أي وقت أراد وان لم يكن خصوص رده اه وفرق القاء بقوله لأقل من أن الماء لا يملك به حال
اه (قوله في كيزان دولابه) في خبر يدان زجدي فوار أنه لو غصب كوزاوع في معام باملكه سري على
ج اه عش (قوله وخرج بذلك دخوله في ملكه) أي من ديسوقفة وقماقيه اه رشدي وقد يخالف قول
الشارح كالتباه وان سخر الخ الآية يقال ان الحفر لا يستلزم السوق (قوله بنحو سبل) صادق بالنظر النازل
في ملكه ما سيعبر (قوله وا- سخره الخ) عبارة الخ من - سخره را ليندخل فيما لم يمن الوادي فإياه
ما على الباحة لكن مالكة التهر أحيى به ولغيره الشر بوسق الدواب والاستقامة ولو دل بطور بان العرف
بذلك اه (قوله فانه لا يملك بدخوله الخ) فلو أخذ غير ملكه كان دخوله في ملكه بغير إذنه حوالا معنى
(قوله أخرجه بالقل الخ) هل مثله ما إذا كانت أرضه معتزلة عن أرض الوادي بحث أن تدخل فيها
استقر فيها لا يخرج منها قائم بحيث تدنصر كالخوض المسدود أو لا عمل تامل اه سيعبر وتقدم نفعان
الرشدي أن الدال على نفسه بلا سوق لا يملك (قوله لنفسه) في قول المن والقاء في النهاية الاقوله وقضه المعلن
إلى التثنية (قوله لنفسه) أي للامارة اه معنى (قوله الذي يحتاج لوزعه) أما فضل من حاجته قبل
ارتفعه فليس له منع لشرب أو ما شقوه منع في من سقى الزرع اه معنى (قوله فان ارتفع الخ)

الكعبين فقال له الاتصاري أن كان ابن عمك يا رسول الله فإذن وجب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال
اسق يا بر ثم اجلس حتى تبلغ الحد و قال في الشفا في سقوط المصطفى أنه صلى الله عليه وسلم ندب إلى بر
رضي الله عنه ولا إلى الاتصاري بعض حقه على طريق التوسط والصلح فلم يرض بذلك إلا خرب سوقي
التي صلى الله عليه وسلم لم يرضه ثم لم يصرح بذلك ويؤيد من كلام البخاري وحيد، وهذا كما
صرح في أن الحق يزيد على الكعبين وأنه ما يبلغ الجسد إلى أي القوط حول الجسر وهذا يؤيد ما نقله
الشيخان بعد نقلهما من الجهور والتقدير بالكعبين من الماوردى من التقدير بالحجاب في العادته وزعمه
التولي وابتداه السبك والأذرى وغيرهما وزعمه في الأرشاد ولعل حاجتنا أن يركن إلى ما يبلغ الجسد
ويكن أن يجاب عن الجهور بان التقدير بالكعبين باعتبار الغالب فيجوز الزيادة فيصحب الحجابة (قوله
وبحث الأذرى ان المراد الخ) واقفا ما ذكر في الخاتم فقال انه الظاهر قال وحيد قال جمع إلى القدم
المثقل وإلى الغالب لان من الناس من يرتفع كعبه ومنهم من يخفض اه (قوله ولو سقي) أي طرفان
(قوله وكذا دخوله في كيزان دولابه الخ) في خبر يدان زجدي فوار أنه لو غصب كوزاوع جمع فيسه ما
سباح لم يذكر في باب الغصب اه (قوله وينبغي جملة الخ) كذا شرح مر

المباح (في أنه ملك على
الصحيح) بل حتى ابن المنذر
قما لاجماع ولا يصير بشا
بإعادته اليه اتفاقا كما خذ
في أنه سقوه لغير مركبة و
حوضه مسدود وكذا
دخوله في كيزان دولابه كما
أنق به ابن الصلاح وخرج
بذلك دخوله في ملكه بنحو
سبل وان سخره را حتى
دخلى فانه لا يملك بدخوله
لكنه يكون أحق به ل
جريا في موضع على أنه

تلكه وينبغي على ما إذا أخرجه بالقل الخ ونحوه (واخر بقبرواته) فشقان) نفسه لشربه وشربه حوايه
مثلا للتمك (أولى بتمامها) الذي يحتاج لوزعه (حتى يعمل) لسبقه البسك ان يخل بسلط أحق بتمتوان عاد

قال الأثرى مالم يرعش

حاجة بقية العود ولم تطل
غيشه وأما إذا خسرها
لارتقاء المارة ولا قصد
تسويلا لارتقاء فهو كادهم
فيتركها لاس فياها ولم
تتلقه بوقتها وليس له
سدها وإن خسرها لنفسه
لنطق في حق الناس بها
والمحقرة في الموانع (الملك
أو المحقرة بغير النابعة)
بلا حشر (للملك هناك)
حافرها أو التعليل (تأهنا)
في الأصح (لأنه غاملكه
والتعاضد لكثير دار الانتفاع
عنه بمرهاتن عقد الجارة
قد علق به عين تبعه كالبن
وقضية المعلن منع البيع
والتعليل جواز الآن
يقال هو ملك ضعيف لم يلقه
التبعة فقصص على انتفاعه
هو به نه حاجة فلا يتهدى
ذلك بل هو هذا هو الوجه
ومن ثم أقيمت في مستاجر
حرام أراد بيع مامنه
بشرها فبطلت كرا لأن
البيع قد يؤدى ليعطيلها
بغير ذلك يؤجرها (وسواء
ملكه أم لا يلزمه بطلان
فضل عن لجبت) ولوزعه
(لزوع) وشجر لغير: أما
على المالك كسائر الملوكت
وأما على مقابلة فلا أولى
به لسلبة (ويجب بذل
الفضل عن سلبه التجرة
كأن يفسد به الموردي قال
الأثرى بمسألة أن كان
يدخل منه بقبضها
بطرا

وأراضه عن كارتها كاستناده كلام الروابي له معنى (قوله قال الأثرى مالم يرعش الخ) وهو حسن
أه (قوله وكادهم الخ) والراغب بأن الحكم كذا لو كان الخ فرع غير كاف وان قصد نفسه تتركها
منزلة ما خسر الخ لا قصد فتكون وقضا العلم بالناس أه عش (قوله وليس له سدها الخ) ولا نفل
ما يفسد ما خسر كمنه فعدا أه عش (قوله لتعلق حق الناس بها) أي كادهم من قولنا لصف
الآتي ويجب لشيء الخ (قوله بل النابعة) صلب النابعة بزيادة القوا وهي أحسن ثم قال
ويجوز الخلاف في كل ما يفسد في ملك من نفعه ولم أه زاد لمعنى وفير ونحوها أه قول المتن (فملك
عك الخ) ولو وقف الملك أرضا لم يفسد في ملك من نفعه ولم أه زاد لمعنى وفير ونحوها أه قول المتن (فملك
منه حيث احتج له كافي الملك ولو كانت الثمرة مكرمة بين اثنين لوقف أو ملك اقتسم ما عدا إلى حسب
الحصص أن لم يعلجتها أه عش (قوله وقضية المعلن) أي في قوله وأما الجواز الخ (قوله والتعليل)
أي في قوله لأن عقد الجارة الخ أه سمع من الشارح (قوله الآن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما
عليه ما يلائفه فقبل الاتفاق لا لأنه لا تصور به أه سم (قوله فقصص على انتفاعه الخ) فقصص الله بمنع
انتفاع غيره به ولو يادونه أو لا أحواله لا يتولى بغيره الخ لماله أه سم أي وكل من يملك أه أول
ولأن تمنع تلك القضية بان الكلام أه هو القابل بعرض وانما فرع عليه قوله فلا يتعدى الخ قول المتن
(وسواء ملكه) أي في الأصح (أم لا) أي على مقابلة أه معنى (قوله ولوزعه) لا موضع له منه
التي هنا كذا لا يتعدى على مسائل الخ أه لا يلزمه بطلان من فضل عن لجبت فأي سلبه على بيان الحاجة
وأن تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الآتي ويجب لشيء فكان الأولى بتأخيرها إلى هناك أه
رشدي وقد يجب باله أقدم بدفع فهم اختصاص الحاجة بغير الروح (قوله ويجب على الغاضل الخ)
ولا يجب بذل فاضل الكلا لأنه لا يستغنى في الحال ويترقى في العادون من وجه بطول اختلاف الماهل ولا يجب
على من وجب عليه البذل عارة أه الاستقاء ويشترط في بيع المله قدر وسكيل أو زرع لأثر الماشية
والزروع الفرق بينهما في جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن الاختلاف في شرب الأثرى أه من منعه
شرب الماشية والزروع أه ومعنى (قوله من لجبت) الخ قوله انتهى في المعنى الأول قال الأثرى إلى البلا
عوض (قوله النازعة) فالفضل عن الآن واحتاج إلى تاني الخ له وجبته لأنه يستغنى أه معنى
(قوله ويحله) أي في قيد الباحة (قوله بلا عوض) متعلق ببذله كذا قوله قبل الخ أه سم على وجه وأما
لم يجعل قوله قبل لخذة في البذل بلا عوض أي أنما يجب عليه البذل بلا عوض حيث لم يادونه في نفعه أه
لأن تصور نفعه لا لا اضطرار فلا يجب عليه بطله ولو بعوض أه وشدي (قوله في نفعه أه) يدخل فيه مجتمع
الماء كالبكرة أه سيدها قول المتن (الماشية) كونه نفع البذل نحو طهارة غيره وينبغي أن يجب أيضا لكن
هل يقدم عليه شرب الماشية وزوعه سم على وجه أقول نعم ينبغي أن يقدم الماشية بطله ما ضره حواه

(قوله لتعلق حق الناس بها) قال شيخنا البرلسي بهامش شرح المنهج لكن قضية هذه أه من منعه مد
البر التي يفسرها في ملكه هو بعيدا وأما كذا فثبتها ذلك لتعلق حق الناس بها أيضا كما علم من قوله
الآتي وسواء الخ (قوله وتعدى المعلن) أي قوله وأما الجواز الخ (قوله والتعليل) أي قوله لأن عقد الجارة الخ
ش (قوله ما كان يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يعل عليه بالتلافقة لا بالتلافق لملكه لبتصور به
(قوله فقصص على انتفاعه) بعينه قضية ما تمتع انتفاع غيره به ولو يادونه (قوله فقصص على انتفاعه) هو
بعينه قد يفسد هذا هو الجواز الخ (قوله في نفعه) أي قوله وأما الجواز الخ (قوله والتعليل) أي قوله لأن عقد الجارة الخ
ما فضل عن لجبت الخ عبارة لارضى عن خسر بغيره أو أن يوفى ملكه أو أن يفسد فيمن كان مخرج
بهما الأصل ملكا هو الماشية الخ أه عك لكن يجب بذل الغاضل منه عن شرب لغيره وعن ماشيته
وزوعه صلا شيعة في الخ وسلكوا من البذل نحو طهارة غيره وينبغي أن يجب أيضا لكن هل يقدم به لشيء شرب
ماشية وزوعه (قوله في المتن ويجب لشيء) قال في شرح الإرشاد وفيها تقر وتقدم لجبت وزوعه على

تلا عرض قيسل أخذه في
 نحوائه (المأشقة) إذا كان
 بقر به كالمباح لم يمسجد
 صاحبها لا تخير مباحا على
 الصحيح (بان يمكن من سبها
 من حيث لا يضرب ولا
 ما يشبهه ولا في أخذه أو
 سوقه المحدث لا ضرر
 على الأوجه لا حلا في
 ذلك وغيره الروح هذا
 ان لم يوجد اضطرار والا
 وجب به الذبح روح محترمة
 كادى وان احتاجه
 لما يشبهه وما يشبهه وان
 احتاج لزرع وجوزان
 عبد السلام الشريف يوصي
 الدواب من نحو جدول
 الجدول لم يضرب بماله كالمأشقة
 لاذن الرق مقام القنطري
 ثم توقف فيما كان لهو
 يقيم أو وقف عام ثم قال ولا
 أرى جواز ورود النصاب
 جدولاً ما لا يسير انتهى
 وهذا معلوم من قوله أولاً
 لم يضرب بماله (والقناة
 المشتركة) بين جماعة لا
 يقدم فيها أعلى على أسفل
 ولا عكس بل (يقسم أقساماً)
 المالك الجارى من نهر أو
 ينهرها عليهم ان تنازعا
 وضاق لكن على وجه لا
 يقدم شرك على شريك
 وانما يحصل ذلك (بمنصب
 خشيبة) من استأجر أعلاها
 وأسفلها يجعل مستواً خلق
 بالخشبة ونحوها بناءً جدار
 به تقسيمه كالخص (في
 عرض النهر) أي في الشرى
 فيها تقسيم تساوية أو
 متفاوتة تقدر (الخصص)
 من القناة لأنه طبريق إلى

في التميم من أن من أسباب التميم احتجابه لعشش حيوان محترم ولو ما لا يرجع اه عش وقوله سم
 وينطق الخ بخلافه القول الخلى ولا يلزم من معناه أنه لم يباح طهارته اه ا أن يفرض كلام الحلي في ماء
 في نحو ما غفلت مخالفة (قوله كلاً مباح) الظاهر أن المباح هنا مباح بعد طهارة ليس بقدر ما يرجع اه رشدى
 وفي العبري عن الحلي وأعله أي تنبذ الكلاً بالمباح لأنه مقصور حيث لم يعد الماء كالغلاف اه أي فهو قد
 (قوله بان يمكن الخ) فهو بالبدل (قوله لا) أي وان ضرر في مأشقة النعيرين الفاضل ما يشبه لزorc
 صاحب الماء (قوله حسن لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من ملكه مضر ضرر فخره لا يستقيم منها بخلاف
 الاطلاع على حرمانه لتضييق عليهم تضييقاً لا يحتمل عادة لم يلزم التمكن اه سم (قوله هذا) أي الخلاف
 (قوله الذبح روح محترمة) يدخل فيه المأشقة فيقدم أي الأذى على حاجتها فله فعل حاجته زرع بالاولى فأي
 حاجته ذلك لقوله وما يشبهه وان احتاج لزorc اه سم وان تقول ان قوله كادى وان احتاج لما يشبهه
 الخ تفصيل لا لاجل قوله وجب به الخ الا الله كان الاول من أذى الحيوان ما في النفس شرح الروح يجب بدل
 الفاضل عن شره بشره غيره من الأدمين وعن ما يشبهه لزorc على ما يشبهه اه وفي سم قال في شرح
 الارشاد وقد تم ما تقرر وتقدم ما تقرر على حاجتها فغيره المحترمة من خشى هلاكها وهو محتمل انتهى
 لكن بخلافه في خشية الهلاك فله الا في وراثة وان احتاج لزorc فأناله اه (قوله وما يشبهه) الخ عطف
 على أذى (قوله من نحو جدول) أي نحو من صغير اه عش قوله فامة: ذن العرفي الخ أي ما لم يمنع
 صاحب الجدول من صفان منع امتنع على غيره فعل ذلك اه عش (قوله ثم توقف الخ) عبارة عن ما قاله لو كان
 النهران لا يميز بينهما كالباب والادفاف العامة فيعنى بموقفه الظاهر الجواز اه (قوله أو وقف عام) عطف
 على نحو يتم قول المن (والقناة الخ) أي أو العين ثم أتت معنى أي أو النهر (قوله بين جماعة) أي قوله وفيها
 أيضاً النهاية لا قوله والحال بالقسمة في ترجمته (قوله من نهر) أي مملوك مؤاخذ بالباخل إلى المالك
 النهر المباح لا على ملكه كغيره اه سم (قوله بشر) أي مملوك كغيره اه عش (قوله ان تنازعا وضاق) اما اذا
 اتسع من القناة أو العين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتج لما ذكر اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله
 عن شرح الروض وقد يقال ينبغي القسمة ما يضافاً لطبريقاً واحداً ه مع عدم الضيق لا تصرف في حصته
 بماله اه (قوله مستواً أعلاها الخ) عبارة عن ما يستوي به الطرفان لو سوا اه قول المن (تنب) بضم
 الثالثة واه خطه ولو قرئت بتون مضمومة لزم اه معنى قول المن (متساوية أو متنة) أي في الضيق والسعة
 لاني العدد انتهى يعبر عن عبد البر (قوله من القناة) ونحوها بضمه ومعنى (قوله لانه) أي قوله وقيل في
 حاجتها فغيره المحترمة من خشى هلاكها وهو محتمل اه لكن بخلافه في خشية الهلاك فله الا في
 وراثة وان احتاج لزorc فأناله (قوله بلا ضرر) متعلق ببذل وكذا قوله قبل ش وبما: شرح مر
 وجب وجب البذل لم يجرأ أخذه عوض عليه اه (قوله حسن لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه ان من ملكه
 مضر ضرر فخره لا يستقيم منها بخلافه الاطلاع على حرمة أو لتضييق عليهم تضييقاً لا يحتمل عادة لم يلزم
 التمكن (قوله هذا ان لم يوجد اضطرار الخ) في الخلاف وعلى الخلاف اذا تم فصل الحد الضرورة ولكن
 كان معهما من الماء نحو جها إلى الانتقال إلى موضع آخر ان أشرف على الهلاك وجب سبها فاضل ما به
 بالمعقوفة نظراً لما يرجع (قوله ولا وجب به الذبح روح محترمة) يدخل في ذى الروح المحترمة المأشقة
 فيقدم أي الأذى على حاجتها فله فعل حاجته زرع بالاولى فأي حاجته ذلك لقوله وما يشبهه وان احتاجه
 لزorc (قوله الجارى من نهر) ينسب إلى المار من نهر مملوك مؤاخذ بالباخل إلى المالك من النهر المباح
 لا على ملكه بدليل قوله السابق في شرح ما أشرف من هذا الماء الخ وخرج بذلك الخ مخرج في الروضة بان من
 خضر نهر يدخل في الماء من الوادي فله ما في يده لا يحتل لكن مالك النهر أحق به كالسبيل يدخل في ملكه
 اه (قوله ان تنازعا وضاق الخ) عبارة عن الرضوع واعلم ان الاحتياج إلى القسمة يعبر عن الخشيبة
 ان ذكره ونحوه عند في الماء والا فلا حاجتها لها اه وقد يقال ينبغي القسمة أيضاً اذا طلبوها أو أحدهم

استفاد كل حق من عند سدسوى التقبوا توافيق الحقوق أو عكس ما نشد كل قدر حصص ثقات جهول قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشر كحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء أطال البلقين في ترجيح (٢٣٣) هذا ان اتفقوا على ملك كل منهم والاربع بالقر بنسبوا لاعداد المطردة

في ذلك كجس فان قلت بنافي ملا حقه المحصف ما ذكره كالرافي في مكاتبين خبيس ونقيس كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قيمتهما فاحضر اما لا رادى الله بس انه بينهما والنفس انه متفاوت على قدر النجوم صدق الخبيس علاليه قلت لا ينافيه لا مكان الفرق اذا مدارته على البدوى متساوية في مسلمات على الارض المسقية وهي متفاوتة فعمل في كل من الحان بما يناسب قائمه وفي الروضة وأصلها كل أرض امكن سقيها من هذا النهر اذا رأينا لها ساقية ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمنا عند التنازع بان لها شربا منه انتهى وأهم كلامهما أن ما عدا لجره الماء فمستند وجوده الى أرض مملوكة فال على ان البرد له صاحب الارض التي يمكن سقيها منها سواء اتبع الجري وثبت الارض أو عكسه وسواء ارتفع وانخفض وليس لاحدهم ان يسبق بجائه أرضه أخرى لا شربا لها من سدسوا

الغنى (قوله) وعند سدسوى التقبوا ان كان باخذ صاحب الثلث ثقبه والاخر ثقبين و (قوله) أو عكسه كان باخذ أحد الشر يكن ثقبوا واسعة والاخر ثقبين ضيقين (قوله) قسم على قدر الاراضى على الاصح في زيادة الروضة اه معنى (قوله) ما ربحهما (نصف) وهو التقسيم على قدر الاراضى وان لم ينسب اليه فيمسا رشدى وعش (قوله) في مسئلة على الارض (الخ) أى لجر بان العادة كثيرا أو مطردا بالانقصار أو أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال اه سم (قوله) من هذا النهر (أى النهر المشترك) بقر من المقام (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر (معنى) مفهوما أنه اذا كان لها شرب من محل آخر لا يمكن لها شربا من هذا النهر وقد يتوقف فيه بانه ما لم يمنع أن يكون لها شرب من موضعين ويجرد أن لها شربا من غير ما يمنع أن لها شربا منه أيضا عش و سم ويؤيد بالتوقف قول الشارح لا تخافهم كلامهم (الخ) (قوله) فيه أى ما عدا الجز (قوله) وجوده أى الماء (قوله) الى أرض (الخ) كمنها متعلق بجره الماء (قوله) فيه أى فيما عدا الجز (قوله) منها أى ما عدا الجز ولأننا نرى غاية المعنى أى السابقة كأن تذكر في الضمائر المارة لرعاية اللفظ (قوله) وليس لاحدهم (الخ) لعل محله اذا ضيق على البقية أخذ من قوله وفيها (الخ) اه سم عبارة السدسوى قوله وليس لاحدهم أن يسبق بمائها (الخ) اطلاق قد بنافي ما بين قوله ولو زاد صاحب أحدهم من الماء (الخ) حيث صرح بان له التصرف في الأرض كيف شاء ومنه ما سبق به أرضه وقد يقال لها هذا في الماء المباح فانه ليس فيه نصيب مقدور حتى تقتسم مساواته لرى الارض ورواياته عليه وانما هو سبق أرضه بقدر الحاجة فلا رادى سدسوى هذا الماء المشترك أو بعضه الى أرض له أخرى لا استحقاق لها في هذا النهر المباح لادى الى اثبات استحقاق لمن يكن في الأرض ما رواه الشر كعند الضيق وما بين في نهر مملوكة منه نصيب مقدور قد زيد على أرضه فتصرف فيه كيف شاء له ملكه فليست له شرا يشق ذنواى اليهودى تنقل كلام الروضة واعتمد ونقل عن الخادم أنه قال المتفق فلا روجعها الجواز ونحن قال بالجواز للمؤيد وبعض الأصحاب وجهها الكافي انتهى والحاصل أن كلام الروضة ان كان مجموعا على ما ذكرناه فلا إشكال فيه وان كان مفرضا في النهر المملوكة فالجواز وانما هو اه أقول ضيق المعنى صريح في أن مثل ما هنا وما بين كلامهما في المملوكة بالاشتركة وانما هنا مستثنى عما يتبعه من ادعاء قول الشارح السابق لان الظاهر ان الشر كحسب الملك ما لم يوضع كل واحد بنصيب ما شاء لكن لا يسبق لأرض لا شرب لها منه لانه لا يمكن جعل لها شربا لو يكن اه (قوله) احياء موات (قوله) يؤخذ منه أنه اذا لم ير السبق منه فلا يمنع من الاحياء اه سيدر و سم (قوله) واذن منع من الاحياء (الخ) كانه رجعا له فهم أن المنع في عبارة الروضة عائد الى

مع عدم الضيق لا تصرف في حصته بما شاء (قوله) قلت لا ينافيه لا مكان الفرق اذا المدوار (الخ) لا يعنى مع التأمّل الصلح ما في فرقة كما شربا ناليمو عكر ان يفرق بجر بان العادة كثيرا أو مطردا بالانقصار أو أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الاموال فليست (قوله) اذا ادأر هنا على (الخ) لفتايل أن يقول هذا لا يخلص اذا سائل يعود و يقول كل المدار هنا على البدوى في مسئلة على الارض من وجود البدسهما ومع تحقق التفاوت يجب ان يثبت الحق للاح وهو المكاتبان هنا والاراضى في مسئلة فليست (قوله) ولم نجد لها شربا من موضع آخر (معنى) بانهم ذنواى الامران لها شربا من موضعين وأما منع من ذلك لغير (قوله) وليس لاحدهم أن يسبق بمائها أرضه أخرى (الخ) لعل محله اذا ضيق على البقية أخذ من قوله وفيها (قوله) أيضا (الخ) (قوله) واذن منع من الاحياء من السبق (الاول) فيه قصر على بان مراد الروضة المنع من احياء في نفسه وقد يقال هلا جاز الاحياء لكن من السبق من هذا النهر الا أن يقال شرط احياءها لوزعة ترتيب الماء وقد يمنع من هذا الماء فليست له شرا يتماقت من قول شر الروضة وانه يتقيد بأداءه سبق ذلك من

(٢٠) - (شروانى وابن قاسم) - (سادس) احياء موات وقسمه هذا النهر الى المباح فان ضيق على السابقين منع لانهم استغفروا ارضهم بجر افعالهم المعنى اعظم مراتبها ولا اقلع انتهى واذن منع من الاحياء من السبق بالاولى ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على رضى أرضه لم يلزم بميله لشر كانه بل له التصرف فيه كيف شاء قال بعضهم بل يحرم اعادته لولاى له اضا عتقال انتهى وفي كون ذلك اضا

تتلمس تظاهروا في أرض واحد علوها ولا آخر سفلا فخر بالسبل أحدهما فاعاده الماء كعمل وجه تنقص به الآخرى من شربها المعتاد بأنه يعبر على أعاده كما كان فان (٢٣٤) تعذر ذلك وقف الأمر حتى يصلطوا (ولهم) أي الشركاء (القسمة منها بآية ما يمتد مثلا كان

يسق كل منهم يوما كسائر الاملاك المشتركة ولا تظفر لزاد الماء ونقصه من التراضي على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشي وتعين المهاباة اذا تعذر ما لم يعد أرض بعضهم من القمم ونحو الخشبة اذا كانت القناة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتقسم المهاباة حينئذ كما تنموها فيكون لكل هذا او هذا او ما لما يقسم من الشاؤون الظاهر انتهى وليس لاحد الشركاء ان يحقر ساقية قبل الما قسم لان حافة النهر مشتركة بينهم ولكل حوت أرضه ونقصها ودفعها حينئذ يفرد كل أرضه بساقية يعبر في الماء فيها البهاؤونة ما ينقص كلاله بخلاف عماراة النهر الاصلية فانها على جميعهم بقدر الحصص فان عمارها بعضهم فزاد الماء لم ينقص به لانه مشترك وان كان انما عمارها بعد امتناع الآخرين ولما صاحب السفل ان يحقر ويحقر في أرضه ما يدفع به ضررهم غير ان يضرب العبا وليس الا على ذلك كما أتت به جمع أي لانه به يأخذ أكثر من حقه هذا ان كانا يشربان معا والا بان كان شرب السفل من ماء العليا فلان من أي حيث

الاحياء فقط وليس يتعين بل يحتمل عوده للسقي فقط ولهما معا كما هو واضح اه سديمر (قوله) انظر ظاهرا لعل وجه ما قدمته من النهاية والغنى من عدم حرم نصب الماء المألول في النهر (قوله) علوها أي الأرض (قوله) أحدهما أي يجري أحدهما على حذف المضاف وكان الاولى ثابت الاحد (قوله) أي الشركاء) أي القوة لان حافة النهر في النهاية وتول المتن (مهاباة) منصوب ما على الحال من المبتدأ وهو القصة بناء على صحة ما لم يذهب اليه بوجهه وأعلى انهما مقول بفعل محذوف بقدر ويقسم مهاباة ويجوز كون القصة فاعلة بالظرف بناء على قول من يجوز عمل الجار بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه نصب مهاباة على الحال من الفاعل معنى ونهاية أقول ويجوز كونها ملامن فاعل الظرف المستتر الرجوع الى المبتدأ بل هو لكونه محمول وفان احسن (قوله) قال الزركشي وتعين المهاباة الخ) يؤخذ من ان المهاباة متعينة في قسمة الماء البئر المشتركة انما تعذر قسمتها وهذا الظاهر يمكن للاصحاب ان يوجههم الله تعالى في كيفية قسمتها العرفان نظير نقل قول المتبع والفقهاء علم اه سديمر (قوله) لبعده ارض بعضهم الخ) أي لان الاقرب يحصل له زيادة اه سم (قوله) ونحو الما قسمه عطف على قوله المهاباة (قوله) افا كانت القسمة الخ) يتأمل لان المهاباة انما تكون بالتراضي ومعه لا نظر للشاؤون كآية في قوله ولا تظفر الخ اه سديمر عبارة عن ش قوله فتقسم المهاباة. فاذا قد يخالف ما مر في قوله ولا تظفر بآية الماء ونقصه مع التراضي الا ان يقال المراد بالامتناع هنا عدم الاجبار على ذلك فلا منافاة لكن رد على ذلك ان المهاباة لا اجبار فيها الاولى ان يقال يصو ذلك بزيادة تارة من اعتداد كترك هاء أو نحو وما هنا عاهدت ان زيادة تارة والنقص أخرى من غير اعتداد وقت مخصوصه لزيادة أو تخلفه اه واصله ان ما مر في زيادة المحتملة وما هنا في زيادة المحققة فالمعولة بالعادة ومقتضاها امتناعها ما تأخذ من دولوع التراضي من الجانبين ولعل وجه ما جعله جملته ان عدم انضمامه وفيه مالا يخفى فالاولى حمل مقالة الزركشي على الاجبار فبالا تنازع اوضاع الماء كما مر في الشرح تقييد كلام المصنف بذلك (قوله) قبل الما قسم بكسر السين عبارة النهاية وليس لاحدهم توسيع فم النهر ولا تضيقه ولا تقيد برأس الساقية التي يجري فيها الماء لانه لا يشترط لغيره شجرة على حافته بدون رضا الباقين كسائر الاملاك المشتركة اه واما الفسخ ولانها تنقطع وتروى عليه اه (قوله) وحديث أي حين اذ تقاوت أراضيهم بالانخفاض والارتفاع (قوله) الاصلية) صفة للنهر والتأنيث هنا في قوله فان عمارها بتأويل العين (قوله) ومن ثم أي من أجل اشتراط عدم الضرر (قوله) امتنع عليه أي الاعلى (قوله) في العليا) متعلق باحوا الماء (خاتمة) في المعنى والنهاية لا يصح بسم ماء البئر والقناة منفردا عنهما لانه يزيد شأنا أو يغلط المبيع بغيره فتعذر التسليم فان باعه بشرط أخذ الا ان وصله باع صاعين ما عاكد صاع لعدم زيادته أو من جارف لانه لا يكثر بها العقد بقدر مضبوط لعدم وقوعه ولو باعها بالقناة مع قراره والماء يدرى يصح البيع في الجنس لجهالة وان أفهم كلام المراد بالاطلاق في الماء فقط علامه بقى الصفة فان اشترى البئر وأبعدها الظاهر أو جزأها ما شاع وعرف عقها فباعها مع ما يبيع في الشاؤون فمستترك بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترى أو جزأها الشاؤون دون الماء أو أطلق فلا يصح لئلا يختلط الماءان ولو سقز وعيما منصوب عن المصلحة البعيدة والقلة لانه لا يلبس فان غرم البئلا وتخلل من صاحب الماء كانت القلة طامية لم يلزم البئلا فلو أشعل نار في حطب سباع لم يمنع أحد الانتفاع به الا الانتفاع بالبراء الخ الزمومة وهو بعدم المنع اذا لم ير السقي منه (قوله) لبعده أرض بعضهم من الما قسم) أي لان الاقرب يحصل له زيادة (قوله) ونحو) عطف على انها ياء ش

لا ضرر ومن ثم امتنع علمان بحديث في أرضه شجرة أو نحو وان أشرب بالسفل لحبه الماء أو تحذمه منه فوق ما كان يعتاد قبل احداث ما ذكره أو في النهر الى ان لما صاحب السفل اجزاء الماء المستحق لآخرته في العليا وان أشرب بظفها أو زرعها ولا غرم عليه لتعصير صاحبها بالزرع أو الغرس في الجرى المستحق للاسفل

﴿كتاب الوقت﴾

هولة الحسب ورافقة

الذليل والغبس وأوقف

لغة ودشة وأحبس أصم

من حبس على ما نقل لكن

حبس على الوارد في الأخبار

الصحيحة وشرعا حبس مال

يمكن الانتفاع به مع بقاء

عنه بقطع التصرف في

رقبته على مصرف سباح

وأصله قوله تعالى تنالوا

البرخي تنفعوا بما تحبون

ولما سمعها أبو طلحة قرئ

الله به بداري الوقت أسب

أمواله إليه بربا حديقة

مشكل فإن الذي في حديثه

في الصبيحين وإن أحب

أسواق إلى البربره وانها

صدقة تعالى وهذه

الصيغة لا تقيد الوقت

الشئين أحدهما كتابة

في وقت على العلم به نوى

الوقت بها لكن قد يقال

سباق الحديث قال على أنه

نواهيها بانها ما وهو العدة

انهم شرطوا في الوقت بيان

المصرف فلا يكفي قوله لله

عنه خلافا في الوصة كما

بات مع الفرق قوله وانها

صدقة تعالى لا يصلح

الوقت عددا وان نواهيها

وحاشا ذلك فيقولون

انه وقتها فهو ما غلغل عبا

في الحديث أو بناء على ان

الوقت كالموت خير مسلم

اذما مات المسلم انقطع عنه

الامن ثلاث صدقة تجارية

أو علم برفع به أو لم يصلح

أي مسلم بدعوة وجل العلماء الصدقة الجارية على الوقت

منه فان كان الخطبة فيه المنع من الانخراط في الاملاهم والا الاستصحاب منها اه قال عش قوله مر
صح أي وإن لم يأخذ له لكن اذا ما خويده واختلط فيه الحادث بان وجود تنازعا عليه فيما قيل في بيع القرة
اذ اختلط جلدتها بوجودها وهو تصديق ذي الد اه

﴿كتاب الوقت﴾

(قوله هولة) الى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المغني الا قوله على ما نقل الى شرعا (قوله والغبس)
أي والاحتباس أيضا أخذ بما يأتي اه عش (قوله لغردشة) عبارة المغني لا يقال واقته الا في لغة تميمية
وهي وردشة وعليها العامة وهو عكس حبس فان الضمح أحبس وألحس فله تردشة اه (قوله من حبس)
أي بالشد يد اه عش وقض مناصر لثاقب المغني أنه بالتحقيق (قوله قطع الصرف) الباء صيغة
أو قسوة برة ومنع لغير مال الجوز كذا قوله على مصرف متعلق بذلك (قوله سباح) زاد النهاية والمغني
موجود اه قال عش قوله مر موجود أي على الرأب أعلى مقابله فلا بشرط ولو أسقطه لما قيل على
كلمين القولين لكن أولي كما قبل ج اه (قوله بربا) قال في النهاية هذه اللفظة كثيرة ما تضاف إلى
المحدثين فيها فيقولون بربا بفتح الباء كسر هاو بفتح الراء وضها والمذهب ما دفعه ما والقصر وهي
اسم براء وموضع بالدين تقول الغنص في الفائق انها فعل من البراح وهي الأرض الظاهرة انتهى المراد
منه اه عش (قوله وهو) أي قوله بهذا (قوله في حديث) أي أي الحديث (قوله ولم ينال الخ) أي أي بربا
(قوله هذه الصيغة) أي وانها صدقة تعالى (قوله في وقت) أي الوقت أي الحكم بخصوص الوقت
بها (قوله فانها) قد يقال يكفي في الاحتياج بما ذكر أن تكون الصيغة المذكورة تصلح للوقت عنده
وان لم تكن من صيغة عددا اه سيدع عبارة سم يمكن أن يجاب بان يلزم أن قوله لله عني عن بيان
المصرف قال في شرح الروض قال السبكي وحمل البطلان اذ لم يبين المصرف اذ لم يبين الله الا فيصع لغير بيان
طريقه صدقة لله ثم يعين المصرف انتهى وفي فتاوى الشارح لو قال وقتت هذا لله مع مصرف الفقراء
قياسا على الوصة اه لكن قول شرح الروض ثم يعين المصرف يقتضي أنه لا يتعين بنفس هذه الصيغة
وسبق في الاكتفاء بنية المصرف من الزرع والغري فحمل أباطلة نوى المصرف اه (قوله وان نواهيها)
بها أي الوقت بهذه الصيغة (قوله على الحديث) أي عن عدم بيان المصرف في قوله وخير مسلم
عطف على قوله لله تعالى الخ (قوله وخير مسلم) الى قوله وأشار في المغني الا قوله وقبل الخوارج ما قوله
وانما يتعين النهاية (قوله اذما مات المسلم) عبارة المغني وشرح التهج اذما مات ابن آدم وعادة الجامع
الصغير اذما مات الانسان فغلغلها وابات اه عش (قوله انقطع عنه) أي نواهيها وأما العمل فقد انقطع
بفراغه اه يعبري (قوله أو علم برفع به الخ) أو بمعنى الواو (قوله أي مسلم) عبارة المغني والصالح هو
القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولعل هذا محمول على كل القول وأما أصله فكيف فيه أن يكون مسلما
اه (قوله بدعوة) هو من تبتا الحديث اه عش وفي يعبري قوله بدعوة أي حقيقة أو مجازا البشع
المعناه يسبه اه (قوله وحمل العلماء الصدقة الخ) في شرح المصاب لمج في التهم بعد كلام ثم أثبت عن
الزركشي أنه نازع عن الرقعة فيفضل الصدقة على الوقف بان العلماء يفسرون الصدقة وتخصصه بالذكر
يدل على أفضليته على غيره وعنه من الحب السكاوي أن الاشتغال بالتعليم الساجد أولى منه بالتصدق
اه

﴿كتاب الوقت﴾

(قوله وهذه الصيغة لا تقيد الوقت) الشئينين الخ يمكن أن يجاب عن الاول بما علة وعن الثاني بان يلزم ان
قوله لله يعني عن بيان المصرف كقوله السبكي فقد قال في شرح الروض في الكلام على الشرط الرابع بيان
المصرف ما علة قال السبكي وحمل البطلان أي بطلان الوقف اذ لم يبين المصرف اذ لم يبين الله ولا ينعض لغير
أي ملحق صدقة ثم يعين المصرف اه وفي فتاوى الشارح سئل عن قال وقتت هذا لله فهل يصح وما
مصرف فاجاب بقوله قياس قوله لم لو قال أوصيت لله تعالى مع مصرف الفقراء انه مصرف هذا الفقراء اه

أي مسلم بدعوة وجل العلماء الصدقة الجارية على الوقت

دون نحو الوصية بالمنافع المباحة للندم (٢٣٦) ووقف عرض الله عنه أرضاً أصابها بغير ما به صلى الله عليه وسلم وشرط فيها شرطاً

فذلك من النفع العجالة اه والذي يتجبه أنه أن كان ثم من يقوم عنه بالتعليم كان التصديق أولى والا
فالتعليم أولى انتهى اه ع (قوله دون نحو الوصية بالخ) قد يقال بالمنافع من جهة على ما هو أعم
ليشمل ذلك لأن اللفظ صادق به وإن كان نادراً اه سدي (قوله للندم) عبارة عن أن غايته أن غايته من
الصدق لا يستلزم بل في تلك التصديق عليه باعتبار ما هو متعلق بها من أوصافها أو ما الوصية بالمنافع وإن شملها الحديث
فهو نادراً فخل الصدقة في الحديث على الوقف أولى اه (قوله ووقفه بالخ) عطف على قوله قوله
به إلى الخ (قوله وشرط) بصيغة المطلق (قوله أرضاً) أي جزءاً من أوصافها أو أرضاً أصابها الخ اه ع
(قوله بغير ما به) الخ متعلق بوقف (قوله وإن من ولها) أي عام يحفظها (قوله بغير ما به) أي في الكل
يعني لا يجوز له التدخل بنفسه بل لا يجوز له القبول والكسوة اه كرى عبارة عن لعل المراد غير تصرف
فما تصرف في الأموال ولا يحسن عمله الفقير لأنه لو كان مراداً لم يتصدق بالصدق اه (قوله بل وقف
الخ) أي بل الأول وقف الخ (قوله أموال بغير الخ) قال في الأصابع: مبرق النضري: فحينئذ كافي
الابن الأسراني من بني النضير كان عالماً وكان أوصى بأمواله للنبي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوانات
فخلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة انتهى اه ع (قوله مقدرة) أي على الوقف أوله غنى في نفسه
اه ع (قوله) وأما الشافعي إلى أن هذا الوقف المعروف الخ قد يقال أن المراد بالبر وفاء هذا المعنى
الشرعي المستوفى للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لهامع في لغوي أعم فنفقه الشارع
إلى ما هو أخص بالشرائط شروطه تقتضي خصوصه كالأخت وبجارية الشافعي رضي الله تعالى عنه يعلم
بحسب أهل الجاهلية قبل علمه داراً أو أرضاً أو ما يحسن أهل الإسلام انته اه رشدي (قوله قد يقال
أن المراد بالخ) لا يخفى بعده بل بأي عنما يأتي في كلامه من عبارة الشافعي (قوله) وأما ما يتجبه الردية على أي
حينئذ كان يقول ببيعها الخ) أي لأن عرض الله تعالى عند شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم
البيع عند شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظر إلى أنه لو أجوز البيع
عند عدم الشرط احتاج رضي الله تعالى عنه إلى الشرط وقد يقال انما شرطه عز ذلك لئلا يبيع
الوقف فلا يتأمل اه سم أي بدليل آخر الحديث (قوله يخرج المسمى) أي قوله وإن لم يتجزأ جازته في
المغنى الأقوله لكن جمع بينهما أيضاً وقوله وإرادته إلى مكاتب وقوله كاشير إلى خلاصه وقوله الذي ليس
إلى نحو أراضى وقوله لكن بشرط إلى إرغامه وإلى قول المنزوع ويصح وقف عقار في النهاية الأقوله الذي ليس
إلى نحو أراضى وقوله وزعم ابن الصلاح إلى المنزوع (قوله في الحياة) أي حتى لا يراد السيد إلا في ذم
أهل البيت لكن هذا الموت بالوصف وحيد فدفعة يقال إذا كان هذا مراداً المصنف كآخرة دفعة خرج الشبهة
فلا يحتاج إلى اعتذار عنه بقوله الآتي في صحة نحو وصيته الخ فتأمل اه رشدي (قوله أيضاً) أي لأنه
يكفي الاقتصاد على الثاني اه سم (قوله فلا يصح من يحجو عليه بغيره) محتمل قد يقال في الحياة وقوله ومكره
وكاتب ومفلس وولي محتر زما في المنزوع (قوله وصيته) أي أوصيته اه ع (قوله ومكره) أي بغير حق أمه
كان نذر وقف شيئ من أمواله ثم امتنع من وقفه فأكراهه على الحاكم فيصير وقفه حينئذ أن أمر على الامتناع
وقفه الحاكم على ما يرى في المصلحة اه ع (قوله ومفلس) أي وإن زاد ما له دولته كان طرأه
مال بعد الخرج أو أراضى عمره الذي يجز عليه فيه اه ع (قوله ولا غيره) أي التبرع عطف على التبرع ع
لكن قوله في شرح الروض ثم يعين المصنف بقضائه أنه لا يتعين بنفس هذه الصفة سبباً في الاكتفاء
بما لا تصرف نزاع بين الأدي والفرق فاعلم أي بالحقه نوى المصنف (قوله) وأما ما يتجبه الردية على أي حينئذ
أن كان يقول ببيعها الخ) أي لأن عرض الله عنه شرط عدم البيع فهو انما يدل على عدم البيع عند
شرطه لا عند عدمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظر إلى أنه لو أجوز البيع عند عدم
الشرط لما احتاج رضي الله تعالى عنه إلى الشرط فلا يتأمل وقد يقال انما شرطه عز ذلك لئلا يبيع
الوقف فلا يتأمل (قوله لكن جمع بينهما أيضاً) أي لأنه يكفي الاقتصاد على الثاني (قوله ولا غيره)

منه أنه لا يباع أصلها ولا
ورث ولا وهب وإن من
ولها يا كل منها بالمعروف
أو يطعم صدقاً بغيره
قبره وأه الشحان وهو أول
وقوف في الإسلام وقيل بل
وقف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أموال بغير
التي أوصى به في السنة
الثالثة وجاء من جاريه
أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم مقدرة
وقف وأما الشافعي رضي
الله تعالى عن هذا الوقف
المعروف حقيقة شرعية
تقرره الجاهلية على أي
يوسف أنه سمع خبر عن
أنه لا يباع أصلها يرجع عن
قول أي حينئذ رضي الله
عنه ببيع الوقف قالوا
سمعه نقل به وأما ما يتجبه
الردية على أي حينئذ كان
يقول ببيعها أي الاستبدال
به وإن شرط الواقف عدمه
وأركه موقوف موقوف
عليه يصح وقفه وأما
به لأنه الأصل فقال (شرط
الواقف صحته) أنه خرج
الطبي والجنون (وأما
التبرع) في الحياة كالمو
المتبادر وهذا أخص مما
قبله لكن جمع بينهما
أيضاً فلا يصح من يحجو
عليه بغيره صحة وصيته
ولو بوقف دار لا رضاء جبره
عونه ومكره فأراد عليه
دهم لأنه في حالة الكراه
ليس صحيح العبارة ولا أهلاً
للتبرع ولا لغيره إذا ما بقره أو فعله لأجل الكراهة لم يمتنع وكاتب ومفلس وولي يصح

فمن بعض وكافر ولو لم يجد

وان اعتقده يفرق بينهما

لم يروا بخيرا واذا رأى من

الاعدي (و) (شرط الموقوف)

كونه عينا مخصصة لماله

ملك يقبل النقل يحصل

منها مع بقائه عينا فائدة أو

منفعة تصح اجازتها كإشهر

ذلك كإلزامه ألا يبيد كره

بعض محترقات ما ذكر فلا

يصح وقف المنفعة وان

ملكه مؤبدا بالوصية

والترنم في الذمة وأحد

عديه وما لا ملك ككتاب

نعم يصح وقف الامام الذي

ليس له عقابا للمال وان

اعتقده بآخرة كجانب نحو

أراضي بيت المال على جهة

ومعين على المنقول المعتمد

لكن بشرط أن يظهر له في

ذلك مصلحة لأن تصرفه

منوط بها كولي اليتيم ومن

ثم أورأ يملك ذلك لهم جاز

وأموالهم ومكاتبهم وحل

وحده وذى منفعة لا يتأجر

لها كالهلال وطعامهم

يصح وقف غسل الضارب

وان تجزأ جزأه لا يفتقر

في القسرة بالافتقار في

العاوضة (ودوام الانتفاع)

الذ كود (به) المقصود منه

ولو بالقرن بان يبي مدة

تقدر بالاعتبار غالبا وعليه

يحمل ما فائدة كلام القاضي

آبي الطيب أنه لا يكتفي فيها

نحو ثلاثة أيام فدخل وقف

عين الموصى بشفعة مدة

والمأجور وان طالت

مدتها ونحو الحش أصغر

والمرام لصاحبه طبا فانه يصح وان لم يكن له منفعة فلا كالصوب ولو

أه سم أي بآداء الخافض (قوله من بعض الخ) أي ومريض مرض الموت ويعتبر وقف من الثلث أه
مغني (قوله وكافر الخ) لو وقف على أولاده الأمن اسم منهم قال السبكي رقت في الحكماء فاقبشت
الوقف وألغت الشرط وبالمال إلى إعلان الوقف قسم على منبج أقول ولعل وجه ما مال إليه مراده قد جعلهم
على البقاء على الكفر وبتدريج مع فهم بآفاء الشرط لفظه مشعر بقصد الله سبحانه له عرش وبقائه في شرح
اتباعه شرطه اعتماد المعلن أيضا (قوله ولو لم يجد) أو يحضو ويصو ويملكه بان كتب أو ورث من
أبيه ومثل المحقق الكتاب العلمية أه عرش (قوله فائدة) كاللبن والتمر ونحوهما أو منفعة كالسكنى واللبس
ونحوهما أه مغني (قوله تصح اجازتها) أي المنفعة أه عرش عبارة الغني ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر
لها غالبا أه (قوله ذلك) أي لما ذكره من الشرط (قوله يبيد كره الخ) متعلق بشهر (قوله فلا يصح وقف
المنفعة الخ) ومن ذلك الحلات فلا يصح وقفها أه عرش (قوله والترنم الخ) بضم تر زينا (قوله واحد عديه)
بضم تر زينة (قوله يصح وقف الامام الخ) حيث وقفه ولا يجوز تغييره وأما ما نسبته إليه على ما يقع الآن
كثيرا من الوقف المرصدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة محدث تغير ويجعل على غير ما كانت موقوفة عليه
أولافانه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغیر من عين عليه من جهة الواقف الأول فله فيه فانه يقع كثر أو يفرق
بين ما هنا وبين عهد عديم حتى يعبث المال بان الموقوف عليه ههنا من جهة المستحق فيه كصرح به قوله
بشرط ظهور المصلحة فوقه كإصالة الحق لاستحقاقه وكذلك الحق نفسه فانه يفتقر للعلم أه عرش عبارة
شبهتنا يصح وقف الامام من المال على أولاده ولا للعامل السبكي ومن تبعه يجب اتباع شرطه
أه (قوله وان اعتقده الخ) غايه لقوله رفقاً أه سم (قوله نحو أراضي الخ) مقبول وقف الامام وهذا يختلف
ما تقدم في الشرح به رد قول الأصنف ولو أراد قوسق أرضهم من ضبطه بقوله لا يملك الفلان ذلك ضبطا لما
وقع التغيير به هناك في المنافع فلا ينافي قرأته بالالف في حد ذاته الذي به السبكي هنا خلافا لما وقع في
حاشية الشيخ أه رشیدی (قوله وأما ولدا الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش أه سم
(قوله وما لا ملك الخ) بضم زاء كره (قوله وأموالهم ومكاتبهم وحل وحده) بضم زاء كره (قوله
وذى منفعة الخ) بضم زاء كره (قوله وطعامهم) بضم زاء كره (قوله عرشها وقدمه له قوله وذى منفعة الخ)
إمكان أولى إذ ظاهر منبج عطف الطعام على آله الله وأخرجهم بقوله يحصل منها الخ يجعله قسدا وإباحا
وليس كذلك (قوله وحل وحده) أه ماله وقفه لا مع فيه بآلاءه كما صرح به شبهتنا في شرح الرض أه
مغني ونهايه (قوله نعم يصح وقف كل الخ) أي وأرض جنبايته على من يكون في يده بعد الوقف كجنبايته ان
نسب لقصه صرح أنف أه عرش (قوله ودوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا (قوله الذ كور) أي
بقوله فائدة أو منفعة تصح اجازتها (قوله ولو بالقوة) غايه لدوام الانتفاع (قوله بان يبي الخ) تصويره (قوله
وعليه يحصل الخ) أي على ملائمة صد اجازته في تلك المدة أه غايه أي بان كانت شفعة فيها لا تقابل بأجرة
رشیدی (قوله فيها) أي في صفات الوقف (قوله نحو ثلاثة أيام) أي إمكان الانتفاع نحو ثلاثة أيام (قوله فذل
وقف عين الموصى بشفعة الخ) أي بقوله ولو بالقوة الذي هو غايه لدوام الانتفاع أه رشیدی (قوله مدة) أي
ولو غير معينة كدوام الموصى له أه عرش عبارة كره رشیدی بخلاف الموصى بشفعة ما بال أو مطلقا فانه لا يصح
وقفه إلا بالمنفعة فلا يتم شفعة الموصى له أه (قوله والمرام) عطف على عين الموصى الخ قال الغني وهذه أي اجازة أرض ثم وقفها حادثة
ونحو الحش الخ (و) (قوله والمرام) عطف على عين الموصى الخ قال الغني وهذه أي اجازة أرض ثم وقفها حادثة
لمن يريد بآفاء المنفعة التي أو توقف لنفسه مدة بعد وقفه أه (قوله مدتها) أي الوصية بالأجرة (قوله
ونحو الحش الخ) كعبه صغير ومن يرجو أه مغني (قوله فانه يصح) أي وقف ما ذكر (قوله ولو

أي التبرع وهو عطف على التبرع ش (قوله ملكا يقبل النقل) خرج أم الولد (قوله وان اعتقده الخ) غايه
لقوله رفقاً (قوله نحو أراضي الخ) معمول وقف من قوله نعم يصح وقفه وأموالهم عطف على المنفعة
من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش (قوله وعليه يحمل ما فائدة كلام القاضي أبي الطيب الخ) فيحمل على

والمرام لصاحبه طبا فانه يصح وان لم يكن له منفعة فلا كالصوب ولو

من عاجز عن انقاذها وكذا وقف المدبر والمعلق (٢٣٨) عتقه بصفته فانما كان عتقا بالوقف وجود الصفة وما لم يوفى لكن قبلها دوام

من عاجز الخ لعل الانسب ولو على عاجز الخ لان كون الوقف عاجزا عن الانتفاع لا غاية فيه اذا كان الموقوف عليه قادرا على الانتفاع وانما يحل التوقف اذا كان الموقوف عليه عاجزا عنهم الا ان ثبت تقبل بغيره بغيره حيث لا يبرأ من اجب احده سيدعي (قوله) وكذا وقف المدبر والمعلق الخ) أي خذنا بقرينه بان يبقى مدة الخ الذي هو تفسير الدوام الانتفاع في كلام المصنف اه رشيدي (قوله) وبطل الخ) عطف على عتقا (قوله) ومن ثم) أي من أجل كتابة الدوام النسي في الصفة (قوله) وانما استحقا) أي النماء والقراس (قوله) بعد الجارة) أي بعد انما قضاهما منها (قوله) كباقي) أي انما في المتن (قوله) وفارق الخ) أي ما ذكر من جهة وقفهما ثم عتقهما بغير المدبر وجود الصفة بطلانه بذلك (قوله) مطلقا) أي وان وجدت الصفة وبطلت السد بعد البيع اه عرش (قوله) عليه) أي الرقيق المدبر والمعلق عتقه بصفته (قوله) حقان الخ) وهما الوقف والعق وبما هما من جهة ان كلاهما لله تعالى اه عرش (قوله) وبه فارق) أي سبق للمقتضى (قوله) ونخرج مالا بقصد الخ) أي بقوله المقصود منه أي عرافا (قوله) وبلا يقصد النفع الخ) أي يقول المصنف الانتفاع به اه رشيدي (قوله) كنفذ للترين) ومثله وقف الجامكة بطلان شرط الوقف ان يكون بملاك الواقف وهي غير مملوكة قلن هي تحت يده وبما يقع من استئذان الحاكم في القراض عن شيء من الجامكة ليكون لبعض من يقر القرآن له تلافيا لوقت من ليس من وقفها بل يفرغ من هي بيده سقط حكمه منها وصار الامر فيها الى أي الامام فيصنع من يضمنه من شاء من غير أي فيه مصلحة لغيره نقضه انما في أي في النقض مصلحة اه عرش (قوله) وكذا الوصية) أي بالنقد (ذلك) أي للترين به أو لا يخار في ماله (قوله) وبلا يقصد الخ) عطف على مالا يقصد وكان الأول ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع واخرجه بقوله يحصل منها فائدة أو نفع (قوله) أي بوقفه) أي لا يصح وقفه في حذف الفعل والمضاف عبارة لا تخفى لا مطعوم ورحمان ونفعهما فلا يصح وقفهما ولا مالا في معناهما بطلان الممان على نيت طبيب الرج فدخل الورد لرجه اه (قوله) على ما يفعل الخ) أي على الوجه الذي يفعل الخ (قوله) اختياره) أي لان الصلاح (قوله) كان هذا) أي عدم الصفة من هذا الى قول المتن عارفا في المتن قول المتن (عقار) من أرض أودار اه معنى (قوله) اجماعا) أي قوله ومضى في النهاية وكذا في المتن في المتن قوله ثم الى المتن وقوله ونحوه قال رشيدي في المتن قوله (ومنقول) صحرا كان وغيره ثم اذا شرف الحيوان على الموت ذبح ان كان مأكولا وينبغي ان ياتي في لحمه ما ذكره في البنية والقراس في الارض المستأجرة والمعاراة اذا قبل ان أنه يكون بملاكه كالموقوف عليه حيث لم يثبت شراء حيوان أو جزاءه بمن الحيوان المذبح على ما يأتي اه عرش (قوله) ان لا يصح الخ) عبارة في النهاية أم أجعل المنقول مسجدا كقرش وثياب فوضع وقفه لانه لم ينقل عن الصفة مثله وكسبا له صاحب ما كتبت نصه من يجوز أن يمنع وان فهم من اطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كجاري عليه بعض شرح الحاوي وما نسب للشيخ رجائين اخذنا بالجوهر في قوله اه قال رشيدي قوله مر فوضع وقف أي ماله يثبت بنحو سحر اما اذا ثبت كذلك فالوقف في صفته وقتها مسجدا كما في قوله به الشارح مر اه وقال عرش قوله مر فالأحوط المنع أي منع القول بصحة الوقف وطريق الصفة على ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بغيره من وقفه ولا قول وقفها بعد زوال مر هالان الوقفة اذا ثبت لا تزول ثم ما نقل عن الشيخ اجاب به من سؤل الصورة لو فرض انسان ساطا ونحو ذلك وسحر وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب بصحة وقفه ذلك مسجدا مدائنه صح انتهى وعلى هذا فقوله مر في الشرح أم أجعل المنقول للمحل حيث لم يثبت ولا ينافي قوله عن الشيخ فلم يثبت حسنا لا مكان على ماله يثبت أو ان ماله لم يثبت حيث لم يثبت ولو مع اثباته فيكون قوله في التتوي بصفته وقصم لاثبات سندنا فيه لغير الشيخ اه قوله ولا تزول بوقفها الخ) أي من سمع عن السيرة ما قد يخالفه وتقديمه لا اعتكاف ما يتعلق بذلك (قوله) أو مصنفها) لعل مره أن يجعل مصنفها من السيرة ما قد يراه اه رشيدي (قوله) ولا يسري للباقي) أي لو كان الواقف وسرا عتقا لعق اه عرش (قوله) وان وقف مسجدا) مالا تصد اجارته في تلك المدة شرح مر (قوله) ولا يسري للباقي وان وقف مسجدا) في شرح مر ولا فرق

في هذه من أصله لتعريفه من أن لا يوجد له استثنى هذه الضرورة (٢٣٩) ونحوه بالزكريا المأبها بعد اذ لا يظهر
لكونه مسجد في يوم وغير
مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم

خبرهم بوجوب قسمته وصر
في مسجد خيار الأمانة
يصورون مسجد تلك
منعته ومنعوا عن اعتكاف
وصلاة فيمن غير ذلك
المنفعة (لا وقت) عبد
وفوبى في الجنة لأن حقيقة
أزالة ملك عن عينه يجوز
الترامه فيها بالنسب (ولا
وقت حرفه) لأن وقتهم
مما ذكره (وكذا استؤلفه)
لأنه لا علم بقوله القائل
كلهم ومثلها الكتاب أي
كلية مسجد فيها يظهر
بغلاف ذي الكفاية الفاسدة
لأن المطلب فيما يتعلق وصر
في المعلق مسجد وقت ركاب
معلم لأنه لا ملك والتسديد
بجمل لأجل الخلاف (واحد
عبد في الأصح) كالبيع
وفارق العشق بأنه أقوى
وأفضل لمرات وقوله
التعليق (ولو وقع به أو
غرام في أرض مستأجر)
أجابه مسجد أو فاسدة أو
مستأجرة مثلاً (لهما) لأنه
مع أن العطف بالأولين
ضدين باعتبار استقامة
اجتماع قسمتهما على شيء
واحد فمن واحد فلا
اعتراض عليه فالن
زعمه (فلا يصح جواز) لأنه
مما لا يتبعه مع بقائه
عنونه كان معرضاً للفتح
بأختيار مالك الأرض المارح

كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه ونحو قسمته لمنه طاهر بقاوا لفرق بين أن
يكون الموقوف مسجد أو لا الأقل أو لا أكثر نهاية ومعنى قال عرش قوله ويحرم على الجنب أن يقره وصر
أنه يطلب الخصة له لا غيره ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلثمائة ذراع سم
على جوارح ما ذكره في طلب الخصة اه عبارة العبيري وتوضيح الحقيقة في ذكرها أنها تلك الحرمه
المسجد سلطان اه (قوله في صفته) الخ أي وقف الشاع مسجد دا (قوله بل تستثنى الخ) عبارة
المعنى وتستثنى هذه الصورة من منع قسمته الوقف من المطلق للضرورة اه (قوله للضرورة) ظاهره
جوازها وان يسعها اه سم وتلقب بعبارة السيد عمر لعل هذا المكن القصة تارة أما إذا كانت
أفرا فلا إشكال فيها لأن قسمته الوقف من المطلق جائز حيث لم يطلعا ولو غير مسجد اه (قوله خبره) وجوب
قسمته أي فوراً وناظره وان لم يكن أفرا واهو مشكل سم على ج أقول وقد يجب أن يستثنى
للضرورة كقوله في أثناء كلام آخر وهذا ظاهر ان أمكنه القسمتان فعزوت كان جهل بمقدار الوقف
يق على شيعه ولا يبطل الوقف والأقرب أن يقال يتحقق منه الشر بل يستثنى عما لا ينافي حرمة المسجد
كالصلوة والجلوس ما يجوز فعله في المسجد كالمطاعة ولا يبطل فيه وهو واجب ولا يجمع وجه
ويجب أن يقتصر في فعله على ما يتحقق أن يملكه لا ينقص عنه اه عرش قول المتن (لا بد) (دونوب) أي
مثلاً في المنع سواء في ذلك ذمته ومنع غيره كان يكون له في ذمته غير عبد أو بسلام أو غيره فلا يصح وقفه اه
معنى (قوله ثم) إلى قول المتن (فلا يصح في النسابة) (قوله يجوز الترامه الخ) عبارة التي نعم يصح وقفها
بالمزاد في ذمته لا غير كقوله لله في وقف عبد أو بسلام بعينه بعد ذلك اه (قوله وصر في المعلق
صفته وقفه) وأه يعنى بوجود الصفتين يبطل الوقف سم على ج فإذا أدى التزمه عرش ويطل الوقف
اه عرش قول المتن (وكسب معلم) أو قابل للتعلم ما غير المأبها والقابل للتعلم فلا يصح وقفه من اه معنى
(قوله أو فاسدة) يتأمل فانه لا يستحق الإجارة الفاسدة بناءه ولا غير اسأحي لوقف ذلك كلف القلم بجائزاً
وعبارة المنهج ويناظره وصر ما يرضى حق اه والبناء في المستأجر ما فاسدة بمصدق له اه وضع
حق وقدمه للشرح ممر أن ما قبض بالشراء الفاسد بى فيه أو غرس لم يملك بجائزاً لأن البيع ولو فاسداً
يتضمن الإذن في الانتفاع به كالمعامل ماله البغوى لكن قد أم أن المتمد خلافه فهاهنا عكس فخر جمعه على
ماله البغوى لأن الإجارة الفاسدة تتضمن الإذن اه (قوله مثلاً) كان كانت موصى به بمنعها معنى
وشر المنهج (قوله ولا استقامة الخ) الأولى اسقاط أو لأن يقال إنهم التتويج في التعبير وفي نسخ
باعتبار اسقطه الخ وهى ظاهرة قول المتن (فلا يصح جواز) سواء كان الوقف قبل انقضاء المدة أم بعده كما
صرح به ابن الصلاح أو بعد جوع المستعير ويكنى دوام على القلم بعد الإجارة أو جوع المستعير
اه معنى (قوله على ما يافى) أي بقوله الوجه المختار الخ (قوله ولا يقل مع أرض الخ) الوجه أن محل
هذا المكن الانتفاع به موقوفه لا يبق موقوفاً فأن أمكن أن يشرى به عقار أو جزو واجب كقائه الأسوى
ويقدم على الانتفاع به موقوفه أو قرر لفرض الواقف فالحاصل أنه حيث لم يكن نقله لأرض أخرى فان بقي
مستغنياً أسير وقسمته أمكن أن يشرى به عقار أو جزو فعل وان لم يبق مستغنياً صار على ما المعروف

بين أن يكون الموقوف مسجد أو لا الأقل أو لا أكثر خلافاً للزكريا الخ اه وقيل يحرم على الجنب المكث
فيه اه وفر ممر أنه يطلب الخصة له لا غيره ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر
من ثلثمائة ذراع (قوله اذ لا يوجد الخ) اعتمد ممر (قوله بل تستثنى هذه الضرورة) ظاهره جوازها وان
كانت بعد الضرورة ممر (قوله بعد) كذا ممر (قوله ثم رأيت بعضهم) خبرهم بوجوب قسمته ظاهره
وان لم تكن أفرا واهو مشكل (قوله وصر في المعلق صفته وقفه) وأه يعنى بالصفتين يبطل الوقف (قوله
والاقتبل مع أرض الخ) الوجه أن محل هذا المكن الانتفاع به لا يوجد إلا بوقوفه فأن أمكن أن

أو المعبره لأنه بعد وقفه على ما يافى بالأرض اللازم المالك بأختياره فله صرف في نقله لأرض أخرى أن أمكن والاقتبل مع أرضه
للموقوف عليه قبل الواقف

عليه شرح مر اه سم قوله والذي يجب الخ عبارة المغني وجهان قال الاستوى والصحيح غيرهما وهو
 شره عمار أو جزء من عقرو وقال السبكي الوجهان بعدان وينبغي أن يقال الوقف بجمعه وإن كان لا يرفع
 به انتهى وكلام الاستوى هو الظاهر أن كان الغرض المتلوع لا يصلح إلا لحرارة وصارت آلة البناء لا تصلح
 له والوقف كلام السبكي وأرض النقص الحامل بقطع الموقوف بملكه مسلكه فيشرى به شيء أو وقف على
 تلك الجهة اه وجبارة النهاية وجهان أحدهما وأولهما قول الجبال الاستوى إن الصحيح غيرهما وهو شراء
 عقار أو التحول على إمكان الشراء إن ذكر وكلام الشيخين الأول أي أحدهما وأولهما التحول على عدمه اه
 قوله من بقاء وقفه بقاء الوقف على ختل السبكي وأصح ما على ختل الاستوى فيجعل تأمل الآن وجه
 بقاء حكمه في الحلة فينتقل بديعه إلى المشتري بمنحه الوقف أو ما عين الوقف المبعة قصير ما كما للعشترى
 اه سيدعمر قوله فان صار غير منقطع به الخ يحل تأمل فتأمل مع سابقه يظهر ما في مع مخالفة صنعة لصنيع
 النهاية والمغني وغيرهما من كتب الأصحاب اه سيدعمر قوله فلا يصح وقف ما فيها الخ اعتدله المغني
 والتمس وكذا النهاية عبارة فلا يصح وقف ما فيها العدم دوام مع بقاء عهده وهذا مستحق الأزالة كما في
 ذلك والراجح والله تعالى لا يقال غايه أمره أن يكون مقولاً وهو يصح وقفه لا تقول وقف في أرض موصوفة
 ملاحظ فيه كونه غير اسقاطاً بخلاف المقار وقفه ملاحظ في ذلك وانما هو وقف منقول اه قال عس
 قوله مر وهذا مستحق الأزالة ومنع ما لو بني حرم النهر بناء وقفه مسجد فانه باطل لانه مستحق الأزالة
 اه قوله على أنه أي استحقاق القلع قوله وفيما ماذ كر الخ أي من قوله فلا يصح وقف ما فيها أي
 لانه الخ قوله وجوب الخ عطف على حرمة الخ قوله ويصيح شرط الواقف صرف أجرة الأرض أي
 الأجرة التي يجب بعد الوقف أو التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفه لانه دين عليه وشرط وفاء
 دين الواقف من وقفه باطل سم على اه عس وتوله أي الأجرة التي يجب الخ أي كما في الشرح
 آتفا قوله المستأجرة أي أو السعارة وقوله إذا رضى المورس أي أو الغير مثلاً قوله على الوجه
 ينسري به عمار أو جزء واجب كما قاله الاستوى ويقدم على الانتفاع بمقتضاه أنه أقرب لنقص الواقف
 فالجواب أنه حيث لم يكن نقله لأرض أخرى فان بقي منفعه استمر وقفه وإن أمكن أن ينسري به عقاراً
 أو جزءاً فعل وإن لم يبق منفعه صار له كالوقوف عليه شرح مر قوله والذي يفيق منهما الأول وإن
 كان الوجهما اختاره السبكي والاستوى الخ المعتمد على الاستوى حيث أمكن وما قبله محله عند عدم
 إمكان ذلك مر (فرع) وفي فتاوى السيوطي ما يستعمله المسجد للعاق على بناءه الفسار وعلى الأرض
 المشكوك إذا زالت عنه هل يؤول حكمه في والها الجواب نعم يؤول حكمه إذا لم يبق لوقفه المسجد بالأرض
 وإذا قال الأصحاب إذا تهدم المسجد تعذرنا إعادة بنائه بصر ملكاً إذا كانت الأرض من جهة وقف المسجد بديل
 تعليلهم ذلك بأن الصلاة يمكن في عرصته على أن في محض وقف المسجد على الأرض المشكوك نظر الآن بعض
 أئمتنا في أن الموقوف في أرض مستأجرة إذا كان يبعد في الأجرة وفيها يؤول بغيره لوقفه ابتداء
 لانه ملحق بالألا منقطع به ومعلوم أن المسجد لا يبعد في مائة أجرة الأرض وعلى تقدير أن يكون الواقف
 استأجره مائة وأدى أجرة ما بعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الأجرة بغيره لا يقرر في الأرض منه وعلى
 تقدير رجوع الواقف لأصله في زوال حكمه في والعصمو بين مالك الأرض مكانه ماشاء اه أقول ولينظر لو
 أعاد بناء تلك الألا في ذلك الحبل وجه صحيح أو في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون
 تجديد وقفه لأن تلك الألا ثبت لها حكم المسجد بشرط الشوب فيه فاطر قوله فلا يصح وقف ما فيها
 الخ بعدم الصفة أي خض الشهاب الرمي قوله ومع ذلك ففيه نظر واضح الخ وبما يرى النظر أنه
 يصح وقف المتلوع من البناء والغراس حيث كان منفعه ولومن بعض الوجوه كقولهم ظاهره مستحق البقاء
 والقلع لا ينقص عن المقار العمل اللهم إلا أن يفرض بانه قبل القلع إنما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء
 وليس مستحق البقاء ولا كذلك بعد القلع فلي تأمل قوله ويصح شرط الواقف صرف أجرة الأرض الخ

والذي يفيق منهما الأول وإن كان الوجهما اختاره السبكي
 والاستوى من بقاء وقفه وإذا الاستوى أنه ينسري به
 عقار أو جزء أو كذا في قوله ويضم إليه أو يضاف ذلك فان
 صار غير منقطع به ملكه الموقوف عليه وخرج بقوله
 المستأجرة الموصوبة فلا يصح وقف ما فيها أي لانه لم يملك
 موضع حتى كان في حكم غير المستع به غايه ما وجه
 به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لتوجه الوقف إلى
 عين الموضع والشروط السابقة موجودة فيها
 واستحقاق القلع لا أمر خارج على أنه موجود في
 المستأجرة فلا والمستأجر وقوله وإن كان معروضاً إلى
 آخره يؤيد محض وقف هذا كاهو واضح وقياس ما ذكر
 في المصوب بطلان وقف يكون من بناء على الأصح
 من حرمه البناء فيها وجوب قلع ما لا يذ الذي يظهر أنه
 لا يأت فيها ما ذكر في المصوب من التطور لوضوح الفرق
 بينهما بإمكان بقاء دوام المصوب بوضوح أو اجارة
 بخلاف تلك فانه لا يتصور بقاءها فكانت منافاتها
 لمقصود الوقف من الغوام أشد فتأمل به ويصح شرط
 الواقف صرف أجرة الأرض المستأجرة لهما من ريعهما على الوجه

وإذا رضي الزوج بقاءهما لم يأن فيه عودا على الوقت بالبقاء المقصود للشارع (٢٤١) واقتداء الشمس ابن عدلان بطلان وقف بناء في

أذارضى الخ الوفى بعد تذ كر من اردن ق العيد وان الاستفصل كلام الشارح ماضيو بمضامين
 ذق العبد وقال ابن الاستاذ تغير الصور والتخلف بها لان تلك ارض سائر احوال الوافى قبل الوقت ولزمت
 الاجرة فتمت وما لا فى احوال تلك اذ في الوقت فبالذى ينبغي ان يقال في الصور وقال الله ان شرط
 ان توفى من بعد مضي من احوال قبل ان الاستفصل بالحدود كما اذا اطلق جعل على المستقبل اهو النهاية
 الواقعة (قوله في ارض حنكره) وفيه فغاري الى على مسئلة المسح المطلق ببناء الغير اولى الى ارض
 الحنكره اذ ان التغير حصل بزل حكمه بزال الجوارح ابناء اذ التعلق وقتية المسجيد بالارض وبما قال
 الاصحاب اذا تم المسجيد وتغيرت عادته بصر ملكا اذا كانت الارض من قبله وقت المسجيد انتهى اقول
 وينظر لو اعدت بناء تلك الارض في ذلك المثل بوجه اوفى غيره كذلك حصل بوجه حكم المسجيد في البناء
 بدون تجديد وقتية لان تلك الارض كانت له حكم المسجيد بشرط الثبوت فمقتضى له سم ويسمى القلب
 في عدم العود لان الارض هي الاصل المقصود في المسجيدية (قوله لا تهازمه) اى الاجرة تترجم
 الوافى (قوله والمستحق) اى مستحق الاجرة وهو مال الارض (قوله معالته) اى الوافى (قوله
 بالترغيب) اى ترغيب الارض عما قبل من البناء والقراس (قوله وفارق) اى نحو البناء اى منزه
 في الارض (قوله جناية القرن الخ) اى حيث يلزمه اى اى الوافى وشبهه سم (قوله بان تميز محلها
 لولا الوافى) وقدمت بهما بالوقت اه سم (قوله لو ماتا للقرن) اى الذي لم يوفى بتخلاف الذي وفت
 فانه اذا مات بعد الجناية يلزم الوافى دافى اه سم (قوله ولزم بشرط ذلك الاسوة فاستدالخ)
 الوجه انه حيث شرط صرف الحكم من الوافى او بذاته الحكم لئلا يتصل لوفى بما هو شرط بمقتضاه
 اى الصحة فهو مشكل والمفارق بين القاسم والحق في ذلك وان زاد بذكره لما بعد الوفاء فظاهر
 لكن ما وجاهة خلاف الصنيع الوجه لعدم حسن المقابلة ونقصاء الزوال اه سم (قوله اخذت) اى
 الاجرة (قوله اى لم يقل الوافى) اذ تترجم الوافى لما بعد كاستخدام اه سم (قوله ما تميزوا) وهو
 قوله ولا كذلك نحو الاستدخال (قوله الخ) اى قوله او محضاً اخذت (قوله بان استندها) اى انية
 بالان (قوله الجوارح) اى ما كان بهما (قوله كانت ارضه) اى لم يوفى بهما (قوله فان نص
 الخ) اى ربع الوافى كذا اذ لم يكن ربع املا اخذها من (قوله اخذت اذ لم يوفى بهما) (قوله فان نص
 وفتح الرض في العدة) فبما اذ وفت الارض اى بتغيرها بشكل بل يعلم بالارض الا اذا كان ارض الوافى
 من النسخة بالاحوة وذكر الشارح نحوه ثم ايضا اه سم (قوله عو) اه اى قول المتن فان اطلق
 في النهاية اقله اولى اى لم يطل الخان كانه (قوله به) اى ما ول (قوله وحكم الانتان الخ) انصر
 الادلى والمراد اه ما فاق الوافى بما زجره بنقابة (قوله بالانسن) متعلق بالصدق اه سم

أى الأجرة التى تجب بعد الوفاء التى وجبت له فى الوقف فلا يصح شرط فواته فلا يلزمه أن عليه بشرط
فأما من الواقفين من وقفه باطل **(قوله)** وفارقناه التناؤف **(قوله)** أى حيث يلزمها بشرطها **(قوله)** بان
وقته يصل له والواقف وقدمت مع بعضها بالوقف **(قوله)** وأما الوالتان **(قوله)** أى الذى يوقف بخلاف
الذى وقفناه أضافت بعد إيجابه يلزم الواقف فداوى **(قوله)** ولو لم شرط ذلك للأجرة فاسدة **(قوله)** أى
أنه يجب شرط صرف الحكم من الوقف أن يدعى الحكم كالموظف مقابل وهو المصحف فهو مشكوك وما
الفرق بين الفاسدة والمصحف فى ذلك وأن يدعى غيره بما بعد الوقف فظاهر أن كل ما وجب بخلاف الصنع
الموجب لعدم حسن المقابلة ونقصه المراد **(قوله)** أى لا قبل الوقف **(قوله)** أى لا يلزم الوقف لماعده كما تقدم
(قوله) أى لا يقع حشد) عدم التعم حشد عن غير إجماع وفى صرح الرضى فى العاوية فيما أن الوقف
الأرض أنه يعتبر أنه لا يمكن أن يقع بالارث إلا إذا كانت أصل الوقف من التبرع بالأجرة اهـ وذكر الشارح
نحوه ثم أيضا **(قوله)** بالانئين متعلق بالصدق والاولى أن المردد إلى المالك وليس واحدا **(قوله)**

أرض يحسرك بشر ماصرف
أحر الأرض من ربيع
الوقوف لأنها غزيرة كرش
بناية القن الموقوف
مرد بان الظاهر أنها لا
تقره بل ان كان هناك
يعوجب منه والام
يلزم الواقف أحق بالسد
الوقف والمستحق مطالبته
بالتفسير وبغ وفاروق حناية
القن اذا وقف بان يسهل
لها ولو لوقف وكذلك
نحو البناء اماصل التعلق
ذمة مالكه من قبل الى ملكه
فزال التعلق ولهذا لو مات
القن قبل ان يبايعه فله الم
يلزم سيده متى ولو لم يسم
البناء لم تسقط الا حوالا الماضية
فلا وجه صحة التفسير ولو
الشرط وانقطع المطلب
صن الواقف ولو لم يشرط
ذلك والاجازة فاصد صرف
الحكم من الوقف مقدما
على غيره كالعمارة او مصحة
اشد من اواقف او تركته
أى لما قبل الوقف كالمثل
مما تقر والعلوم منه أيضا
انه حيث بقي الباعه بان
اختارها المزمع للمالك أو
كانت الأرض وقفا فلا يقلع
به بعد كاشف عنه ، له ان
نقص في بئ المال ان فان
وقف على جهة نسائية
أو (على معين) ولكه أو
(جمع) قيل قول أصله جماعة
أولى لشعبه الا ان انتهى

(٣١) - (شرواني وان قاسم) - (سادس) وحصول الجماعة باثنين كما مر في باب اصطلاح شخص ذلك الباب لحدائقه وهو حكم الاثنين يعلم بمقالة الجمع بالواحد الصادق حيث يحتج بالقرينة المقابلة بالانتمى (اشترط) عدم المعصية فتبينه

كأنقادته معينو (امكان تملكه) من (٢٤٢) الواقف في الحال بان يوجد من جملتها له لان الوقف تملك المنفعة (فلا يصح)

الوقف على معدوم كمل
مسجد سني أو صلى لله
ولادته أو في قراء أولاد
ولا فقير فيهم أو على ان يعلم
المساكين ربه على رأس
قبيره وقبر أسوان علم
وأفنى ابن الصلاح بانه لو
وقف على من يقرأ على
قبيره بعد موته فانتدب
بغيره قبر بطل انتهى
وكان الفرقان القراء على
القبر مقصود بشرع فصح
بشرط معرفته ولا كذلك
الاطعام ليلسه انه ياتي
تفصيل في مسألة القراء
على القبر فاعلم فان كان له
وله أو فهم فقير صحيح
وصرف العبادات وجوده
في الأولى وأقرب في الثانية
لعمته على المعدوم تبعاً
كوقته على ولده ثم
على ولده ولدى ولادته
وكم لي مسجد كذا وكذا
مسجد سني من تلك الجهة
وسيد كذا في نحو الحرب ما
يعلم منه ان الشرط بقاؤه
فلا بد عليه هنا لعمامة
عليه لا يمكن تملكه خلافاً
ان يزعموا (على) أحد
هذين ولا على غيرهما
اذ لم يبينه بغير خلاف
على من أراد كراهته
المسلمين ولا على بيت ولا على
(حينئذ) لان الوقف تسليم
في الحال بخلاف الوصية ولا
يدخل أيضاً الوقف على
أولاده بل وقف فان انفصل

(قوله في الحال أي حال الوقف) (قوله أو على أن يعلم الخ) لا يخفى أن خارج عن المعين فلا حاجة إلى إخراجها
بما ذكره من ذلك كجلبه عليه. سم عبارة انتهية أو على القراء على رأس قبره أو قبر أبيه إلى أه قال ع
قوله مر أو قبر أبيه إلى وجهه عدم الصحة أنه منقطع. الأول اه (قوله المساكين) نائب فاعل يعلم
(قوله ربه) بالنصب فعلة الثاني (قوله أو قبر أبيه) أي هو (قوله وان لم) راجع للمستثنى
(قوله وكان الفرق) أي بين الاطعام والقراءة (قوله فصحت) أي القراء أي الوقف عليها (قوله بشرط
معرفة) أي التبر (قوله ولا كذلك الاطعام الخ) أي فلا يصح الوقف عليه مطلقاً (قوله عليه) أي رأس
القبر (قوله على انه ياتي تفصيل في مسألة القراء) أي بعد قول المصنف ولو كان الوقف منقطع الأول الخ
عبارة ثم لو كان الوقف منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي أو وحي يتصل بوقفته
الآن أو بعد موته على من يقرأ على قبري بعد موته وصفتان خرج من الثالث أو جيز وعرف قبره مع
والأفلا اه (قوله من تلك الجهة) أي في تلك الخ (قوله بقاؤه) أي الموقوف عليه المعين (قوله الصحة
عليه) أي على نحو الحرب ع اه سم (قوله لا يمكن تملكه) بانه لا يلزم اه رشدي (قوله اذ لم
يبينه) أي المسجد اه ع (قوله بخلاف ذاري على من أراد كراهته) أي فانه يصح ويعين من يسكن فيها
من أراد السكنى حيث تنازروا للناظر على الواف اه ع (قوله ولا على بيت) فذلك لانه اذا كان الميت
هنا بياضاً وليا طرد العرف بالوقف عليه بقصد التصرف في ماله من بعده واداره فبني ان مع الوقف
لان طرد العرف فيه شبهة لاداء الوقف عليه تلك الجهة لا تملكه انتم وهو قديم مذكور وفي النذور
اذا طرد العرف به صرفاً لم يحرم فقرائهم ورثته اه سید ع وسأق ع المغني قيل قول المصنف
ولا يصح الا بلفظ ما يؤيد بل يصح به قول المتن (ولا على حين) كذلك نسخ لتفقد تعيين ان يكون
على هذا السابق قوله على معدوم من المتن اه سید ع أقول قضيت ان معدوم أيضاً من المتن لكن الذي
في الحلي والنهاية والمغني فلا يصح على حين اه بل يوقف على معدوم لا يوجد له في الحلي والمغني أصلاً
فاظهر ان كراهته لا على نسخ لنفسه على رسم المتن انما هي من الكتابة الا ان ثبت هذا الرسم في أصل
الشرح جرحاً لانه تعالى (قوله لان الوقف) أي قول المتن فان أطلق في المغني الا قوله بل وقف (قوله في الوقف
على أولاده) أي بخلافه على نحو الزرية كما قاله اب كالأرض وشرحه وكذا أي يدخل في الزرية
والنسل والعقب الخ الحاد فتوقف حصته انتهى والتعبد بالحادث الظاهر انه ليس لأخراج الموجود
في الوقف سم على حجوقه فتوقف حصته بخلاف قول الشارح. مر الا فان انفصل احقق من غلة
ما بعد فصالة الآن يقال أو ادب توقف حصته ثم حرمه اذ انفصل اه ع أقول لا يخالفه اذا قل
الا في الوقف على الأولاد كما م العباب والروض وشرحه في الوقف على الزرية والنسل والعقب وفي
الفرق بينهما فليراجع (قوله بل وقف) ع مر مع الوقف مدنا على وهذا يختلف لسلكه الا في أنها
الآن يكون المراد وقف الحكم بالنسول وعدم فعله كان الأولى حذفه كإلى المغني (قوله كإيات بزيادة)

أو على قفراء ولاد ولا فقير فيهم في شرح مر أو على القراء على رأس قبره أو قبر أبيه إلى أه (قوله أو على
ان يعلم المساكين ربه) كيف يصدق هذا المعين حتى يحتاج إلى إخراجها بما ذكره من ذلك بدل وجهه في حين
التعريض الذي في المتن (قوله الصحة عليه) أي على نحو الحرب ع (قوله في المتن على حين) قال في شرح
الروض ولا يصح وقفه الخ وان صرح عقلمن ان وقف الحامل صحفه بعماله اه (قوله ولا يدخل أيضاً
في الوقف) أي على الأولاد وكذا في شرح مر بخلافه على نحو الزرية كما قال في العباب كالروض وشرحه
وكذا أي يدخل في الزرية والنسل والعقب الخ الحاد فتوقف حصته اه والتعبد بالحادث الظاهر
انه ليس لأخراج الموجود حال الوقف (قوله كإيات بزيادة) ع لانه في الفصل الآتي ولا يدخل الخ عند
الوقف أي على الأولاد لانه لا يسمى ولد أو انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كإلى الحاد ع لوقفه عند الوقف
فانه انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لما نزع فيه اه فقوله ولا يدخل الخ عند الوقف أي لا يدخل

(ولا على العبد) ولو بدوا
وأمره لنفسه) لأنه ليس
أهلا للعالم ثم ان دفعه على
جهة قربية فلهذا مسجد
أور باط مع الوقف عليه
لأن القصد ذلك المصلحة
ويصح على الجاهل من
المبعض حتى لو وقف بعضه
القن على بعضه الحرام
كلوا صلبته هو يؤخذ من
العلم أن الأوجه صحت على
المكاتب كالمصلحة لانه
عكس ثم لم يرد بالكتابة
صرفه بعد العتق أيضا
والا قطع بهذا كانه لم
يجز والابن بطلانه لانه
منقطع الآن فراجع عليه
بما أخذ من غلته (فان
أطلق الوقف على منفو)
محول لبيع ولا يصح على
أنه (وقف على سيده) كقول
وهب منه أو وصي له
والقول أن شرطه وان
نجاه سيده عن الامن سيده
ان امتنع لطير ما بان في
الوصية (ولو أطلق الوقف
على جماعة) فلا كثر لغا
لاستلزامها كقول هو
موقوف على مال كذا) كالعبد
والفرق ان العبد قابل لأن
عكس خلافه وخرج بالطلق
الوقف على طفلها وأهلها
بعد مال كذا أو بالملوكة
للمسألة في غير الوقف فيبيع
تختلف غير المسألة ومن
تفان التوثيق عدم صحت
على الوصية والطيور

عبارة في النصل الاستيلايدخل الجدل عند الوقف أي على الأولاد لانه لا يسمى ولد وانما يستحق من غلته
ما به الانفصال كالجمل الحادث علوقه بعد الوقف كانه انما يحق من غلته ما به انقصه خلافاً لانه غلته
اه قال سم قوله ولا يدخل الجدل أي لا يدخل الآن بحيث يستحق من غلته ما يقبل الانفصال فلا ينافي
قوله وانما يستحق الخ اه قول المتن (ولا على العبد الخ) عبارة انه لا بد على رقيق الوارث كالم ولد ومكاتبه
ولادى رقيق يهرث نفسه والاحراز وكان لسده انتهت اه سم (قوله وأمره) أي حال كونه رقيقاً
كله والفرق وأما ما في الرض من حقوقه على أمهات أولاده فمقرر انه ان يقول وقت ذرى مثله بدموق
على أمهات أولادى أو موصى بالوقف عليهم اه عرش وفي سم (لو وقف قول المتن (لغسه) أي غس
العبد سواء كان له أم لغيره اه معنى (قوله ان وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش اه سم (قوله
الوقف عليه) أي العبد (قوله ويصح على الجزء الخ) عبارة لغس النهاية وأما الوقف على البعض
فالظاهر كانه لا يشترط أن كان مهاباً أو صغيراً أو موقوفاً يوم فوته فكل حال أو يوم فوته فكل حال وان
لم تكن مهاباً أو رقيقاً أو حرة وعلى هذا جعل ملائ بر خيران صفة الوقف عليه اه قال عرش
قوله فكل حال الخ ينفى أن هذا الفصل عند إطلاقه فان من الواضحات أن عرشاً لو وقف رقيقاً على البعض
على سيده أو رقيقاً على السيد على العبد أو عديم انما ينفى على أحدهما بعينه على غيره اه سم (قوله لمن
العلم) أي قوله لانه ليس أهلاً الخ (قوله على المكاتب الخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح
الوقف عليه كجزء من المارودى وغيره نهاية ومعنى ومصر فاعين سم عن العباد عليه (قوله راج) أي
وان قد وقف بمدة الكتابة وفي معنى التقيد بالوعد بمكاتب فلان اه معنى (قوله انقطع به) وينتقل
الوقف إلى من بعدهم ومعنى أي اذا ذكر بعده مصر فالأفلاقر وحرم الوقف (قوله بما أخذ من
غلته) ثم ان كان ماضيه من الغلته نقلاً عن المارودى فلهذا يطالب به بعد العتق والسلاو اه عرش
(قوله فهو محمول لبيع الخ) عبارة على أن كان له لم يصح لانه يقع الوقف وان كان لغيره فهو وقف الخ
اه (قوله أولادهم) أي يمولو يكن سد مال الوقف حينما ثم انفصل حياً وكان عبداً لوقف اه سيد
عرى وكان مرثداً أو حياً (قوله كالوهد) أي قول المتن ونفسه في النهاية (قوله) أي ينفى
وكان الأولاد حرة كقوله النهاية والمعنى (قوله والقبول الخ) عبارة النهاية يتقبله من شرطه وهو لا يصح
الاستي (قوله وان نه الخ) غاية (قوله عنه) أي القبول (قوله ان استع) أي العبد عن القبول
(قوله بملوكة) أي قوله أما المباحة في المعنى (قوله قابل لأن عكس) عبارة المعنى أهل به بملك سيده في قول اه
(قوله لو وقف على الخ) فاعل خرج ش اه سم (قوله بقصد مال كذا) ينفى رجوع للمستثنى لو وافق
ما في الرض وشرحه أي المعنى سم وعش (قوله وبأحوال كذا) أي عطف على ما أطلق الوقف
الخ (قوله فيض) ولو باع المال البهيض والعبودية المسألة السابقة تنفي بيقى الوقوف أو ينتقل إلى

الآن بحيث يستحق من غلته ما يقبل الانفصال فلا ينافي قوله وانما يحق الخ نظر الان الاستحقاق ذراع
البحرول وذلك لأن البهيض فيه بعد الانفصال (قوله في المتن) ولا على العبد لنفسه) عبارة العبد لا يملك
رقيق الوقف كالم ولد ومكاتبه وعلى رقيق غيره ونفسه والاحراز وكان لسيد الخ اه وما ذكره في أم ولد
قديماً للقول الرض بعد ذلك وعلى أمهات الأولاد الامن تزوجتم بعد استحقاقها بالطلاق اه وما به
أمهات أولاده بديل قول شرعيه في عدم ود استحقاقها بالعلاق لانه لم يخرج من كونها تزوجت
ولان عرض الوقف أن تنفي أم ولده وبخلافه لعل أحد من تزوجت بنفسه اه ولا يخفى ان مسألة
الرض بخلاف مسألة العبد أي أم الوفا: أن تحصل مسألة الرض على ما إذا وصى بالوقف على أمهات
أؤد فلما راجع (قوله ان وقف) بالبناء للمفعول أي العبد ش (قوله الوقف على علقه الخ) الوقف
قابل لخرج ش (قوله بقصد مال كذا) ينفى رجوع للمستثنى لو وافق قول الرض وشرحه ما به ولا
يصح الوقف على من يتولوا أطلق ووقف على علقه لانه لا يملكها إلا أن قال فان قصد به مال كذا فهو

المباحة ونور عايمو يؤيده ما بان ان الشرط في الجبهة عدم العيصو بحباب بان هذا الجمله لا يقصد الوقف عليها عايمو فمن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عايمو فان كان العيصو عليه (٢٤٤) أملا المباحة المصنعة فلا يصح عليها جزمنا على نزاع فيه (وبمع الوقف ولو من مسلم) على

المشترى فيه انظر وتذكر وافي نظيره الثاني الوصية تقصلا ولا يعمد جزمنا هذا لراجع اه عس عبارة شرح المنهج ثم يصح الوقف على علفها علم ان قصد بيعها كماله ان وقف عليه اه وفي الصبري عن القلوبي قوله لا يوقف عليه فحقيقته أنه له وانما الدابة ولا يباعها وله عوته يكون منقطع الاعا شرواؤه لا تبسن صرفه فيهما اه (قوله) نوزعا) الاولى الافراد (قوله) فيه) أي فخر تعلقا عن المتولي من عدم الصفة (قوله) ويؤيده) أي النزاع (قوله) ويوجب) أي على الأيدي المذكور (قوله) أملا المباحة) أي الطيور المباحة له عس (قوله) على نزاع فيه) أي في دعوى الجزم (قوله) ولو من مسلم) أي المتن في المتن الثاني الاقوله كما يحتمل شارح (قوله) على معنى) وسأيت الكلام في الوقف على اهل الله اهل البيت واوصوه وذولهم في عس (قوله) وكذا ان وقف عليه) أي على الذي شأه سم (قوله) صار الموقوف عليه الخ) عبارة المعنى يتيقن بصرها لمن بعد اه (قوله) كتقاع الوسط) أي ان ذكر بعد الذي صرفه في أي يصر فلا تروى بوجه لواقف بادام ج ثم بعد موت الذي بن عتد الوقف بعده (قوله) والاخر) أي في صرفه ان به - ضمن الاثنان عتد واقف بجهة والاخر بجهة اه عس وتوله يصر فلان بعد الخ لا يقرب هذا على كونه منقطع الاخر كما يعلم بمبايات فكان المناسب حذفه والاقتصار على قوله أي يصر فلا تروى بوجه (قوله) كما يحتمل شارح) وهو ظاهر اه نهاية أي ما يحتمل ان الله كتقطع الوسط اولا لا آخر ثم اذا سلم أولئك الحاربة والترم الجزية هل يعودا سيقاؤه أولافه تقرر وليس ما بان من أنه لو وقف على الولاده الامن يسبق منهم فتسقط بعضهم ثم عايد لامن الاستحقاق استحقاقه منها عس (قوله) واضح) وهو انه بالخبر من الكتاب يتبين انه افعلى لملك السيد فان السيد يستحق ما كتب في عتد كذا ولا كذلك الذي فانه لم يتبين بحرارة الا ان يقاموا به الأصلية عس وسد عس قول المصنف (لا مرد) أي لا يصح الوقف عليه وكذا لا يصح الوقف منه لا يقال انه عس وفان عادا الى الاسلام تبين محتملا الا فلا نا تقول ذلك انما هو قريبا قبل التعليق كماه في والطلاق بخلاف ما يقبله كالبيع والوقف فانه يحكم به بطلانه من المرد من اصله وان عادا الى الاسلام اه عس (قوله) وبين الزاني المحسن) أي حيث صح الوقف عليه وبنهما اه عس (قوله) اذا عكس الخ) تعليل لكونهما مدونه في الاهداء (قوله) بان في الوقف) متعلق بيقرف شأه سم (قوله) كل محال الفزى) وهو الوجه ان حل بدار تاما دام فيها فاذا جرح صرف فلان بعد شرح حر أي والمخطوب قول فلو جرح البها فاحكمه اه سم قال عس بعد فخر فبين وجوهما في دارا وبين حرارة الذي ثم رجوعا عنه اه موت على هذا فالظاهر انه أي كلام من المعاهد المستأمن اذا عادا الى دار الاسلام لا رجوع الى ملان مقصود الوقف لم تناول اذ المدة الاولى اه (قوله) بالحاربة) أي قطع الطريق (قوله) ورجع) أي الى السكنى (انه الخ) هذا هو العتد فيصم الوقف عليه اه عس قول المتن (في الاصح) وحر المصنف في نكت التنبيه اختلاف بقوله وقفت على زيد الحرب أو المرد كما يشبهه كلام الكتاب أملا الاوقف على الحربين أو المرد فلا يصح قطعا ما به وفتى (قوله) لتعذر) أي قوله ثم ايش في المعنى والى قوله وبقر في النهاية الاقوله ثم ايش الخ (قوله) الذي نظرا الخ) نعت للاختلاف (قوله) الذي ايش زرا الخ) نعت للمقابل (قوله) لا يقرب الخ) تحسب للاختلاف (قوله) أو انما صبه) أي ولو بالصلاة عتد مسجدا اه عس (قوله) ومنه) أي من وقف عليه اه (قوله) ويوجب بان هذه الجهة الخ) كذا شرح حر (قوله) وكذا ان وقف عليه) أي على الذي شأه (قوله) يحتمل شارح) وهو ظاهر شرح حر (قوله) فالفرق بينه وبين المكتبات اذ ان أعيد تبين بطلانه (قوله) اذا عكس الخ) تعليل لكونه مدونه في الاهداء (قوله) بان في الوقف الخ) معاق بيقرف شأه (قوله) كما رجع الفزى) وهو الوجه ان حل بدار تاما دام فيها فاذا جرح صرف فلان

ذی) - معین متخذاً ومعتقداً
كما يجوز التصديق عليه ثم ان
ظهر في تعيينه فصح عتد
كالوقف في حاد كمنسبة
للتعبد لغا كالوقف على نحو
حصرها وكذا ان الوقف
عليه مالا عليه كمن مسلم
وتقوى مصنف ولو جرح في
صل الموقوف عليه كتقطع
الوسط اولا لا آخر كما يحتمل
شارح وعلية الفرق بينه
وبين المكتبات اذ اوقف واضح
(لا مرد وحر) لان الوقف
مدق تجاربه ولا يقام لهما
وبقر بينهما وبين نحو
الزاني المحسن وان كان ادونه
في الاهداء اذا عكس صحته
بحال بخلافهما بان في
الوقف عليه محال ما به لغز
الاسلام لئلا يمانعتهما
له من كل وجه بخلافه ومن
ثم ترددوا في معاهد المستأمن
هل يلحقان بالذي كثر جرحه
الفزى أو بالحرب كيجز
به العمير وقال غيره انه
المفهوم من كانه مهم وردد
السبكي فبين نعمت قوله
بالحاربه ووجه انه الزاني
المحسن (ونفس في الاصح)
لا يترك لظلال الانسان ملكه
أو منافع ملكه لنفسه اه
حاصل ما يتبع تفصيل
الحاصل واختلاف الجهة
اذا احتقاقه فانه يرد كما
الذي نظرا اليه المقاتل أي

اختاره جرح لا يقرى على دفع ذلك التعذر ومنه ان بشر طحو ضامدينه بمحاوطة أو انتفاعه لا بشر طحو شره أو منع لعمته أو طغيته من ركوز في كتاب أو تدر ونفعها على نحو التفرقة كذا قاله شارح وليس صحيح وكذا ترجمه من قول عثمان بن مثنى انه عنه في وقفه لعمه ومما يلد يتولى في هذا كذا السليمان وليس صحيح فقد اجابوا عنه بأنه لا يقل ذلك على سبيل الشرط بل على سبيل الاخبار

بان الوقتان ينتفع وقتها العام كالصلاة عند وقتها والسريرين هو وقتها ثم رأيت بعضهم جزم بان شرط نحو ذلك يدل الوقت ثم شرطه
ان يصحى عنه منه جميع اقسام قول الماوردي وغيره به بشرط ان يصح عنه أى (٢٤٥) لانه لا يرجع له من ذلك الا انوابه ولا

بصرف بل هو القصور من
الوقت ويفرق بين
شرطه الصلاة فيها وقتها
مصحدا بان الصلاة فيها
انتفاع ظاهر بالبدن فعاد
عليه بشرط ذلك رفق
دنيوى ولا كذلك في نفع
الحج والاحسنة أى في
فرصة فمن وقف بناء
بستانا وشرط ان يبدأ من
رعيه بمعاونه وما نزل
ثم الاولاد بانه يصح ما فضل
عن العمل فيحفظ ما دام
حيا لمجرد الاحتياج اليه
فما ثم ما فضل حال موته
بصرف الاولاد وان لم يطل
فما جعله لنفسه لانه لا
يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف
على زيد ونفسه حتى يصح
نفسه ويطل في تصرفه ولا
يكقطع الوسط حتى يصرف
الماضل في حياته لا لرب
الناس اليس له هتافيس
طبعة ثانية بل من جهة الاولى
وان تقدم بعضها عليه
وام لم يؤرض المجهول وهو
ماله الى المعلوم لانه لم يشر
بينهما بل قدم المعلوم وهو
نحو العذر في تصح فوافق
المجهول المتعذر الصرف
اليه لحفظه لانه اقل موته
لماع هذا حاصل كلامه
ببسط في ذلك وفيما فيه
للمتأمل ولو وقع على
الفسق امثالهم صار فقيرا

الوقت على نفسه اه عرش (قوله يعال الوقت) وهو ظاهر لانه بشرط ذلك منع غير من الانتفاع به في
الوقت الذي يريد فاشبه الوقت على نفسه اه عرش (قوله بعضه شرط ان يصح منها الخ) فان اردنا ان يجرى فيه
في الحج وصرف في الفقراء فان عادى الاسلام اعد الوقت الى الحج ولو وقف على الجهاد عنده اذ ان كان
اراد الوقت على حاله لان الجهاد يصح من غير اختلاف الحج اه معنى (قوله ويفرق بينه) أى شرط على
الحج والاحسنة ومن شرط الصلاة فيما وقع على ظاهره بطلان الوقت بهذا الشرط به صرح شرح الهجعة
سم على حج ومثل ذلك في المعلان ما وقع السؤال عنه من ان خصا وقف بخلا على مسجد بشرط ان تكون
تمت له والجر يدو الف والحبس نحوها المسجد اه عرش (قوله ويستأنوا) الوار بمعنى اذ (قوله ان
يبدأ) بينا المفعول (قوله له) أى الفاضل (فيها) أى العمارة (قوله لانه) أى ما جعله لنفسه (قوله
لم يكن) أى الوقت المذكور (قوله لانه) أى الوقت (قوله من جهة الاولى) وهي العمارة والوقف
(قوله بعضها) أى بعض الاولى وهو العمارة (قوله غدا لم يؤرض المجهول الخ) يؤخذ منه انه لو شر
بينهما الوقت المجهول ضرر كالوقف على ما شرطه فم لا يترتب له ولا يترتب له ولا يترتب له فان تقدم
المجهول والشرط يكتفى به ومن المعلوم يؤدى الى تراخى لا تمسكه فليست له اه سدر (قوله له) بفتح الميم
(قوله وهو نحو العمارة) الاولى ذكره بعد قوله السابق الى المعلوم وحذف لفظة نحو (قوله لانه) أى اليه
(قوله الماسر) أى بقوله لجواز الاحتياج الى الحج (قوله وفيما فيه الخ) ولعل وجهه ان الوقت المذكور رما
الى الوقت لنفسه ثم لولاه يعطى في كنهه ليراجع (قوله ولو وقف) الى قوله ولو اقر في المناسخ الاولى كما
في الكافي الى يصح وقوله ولله ان يوان يجر وقوله وهما ان الى وان يستحق الى المن في النهاية الاولى
لغيره وقوله وهما ان الى وان يستحقوا ان يطله (قوله حازه الاحسنة) أى كالحمد اه عرش
(قوله مقدار حوائج الخ) فان كانا كثرتهما لم يصح لوقف اه معنى قال عرش اما ان شرط النظر
لغيره وحصل لنا طرا كثر من اجرة التلحى يجمع كتابي بعد قول المصنف فان فرض البهذه الامور اه
(قوله واعتمده ابن الرقعة الخ) وهو الاول وجنباية ونفى (قوله وكان) أى ان الرفعة (يشناه) أى

بعده شرح مر اقول فلو جمع اليه أى فاسكمه (قوله ثم شرطه ان يصح عنه الخ) كذا شرح مر
(قوله ويفرق بينه بشرط الصلاة الخ) يبقى ان يكون المراد ان هذا الشرط باطل في نفسه فهو زور
صحة الوقت اخذا مما قلناه عند قول الماوردي لو قال وقف هذا سنة فيما طل عن شرح الروض من ان
ما يضاف الى الضر ركز قوله جعلته مصداق سنة فهو ما بدا كذا ذكره بشرط انفسا اه الان يخص الشرط
الخاص في ذلك بغير ما علق بالوقت على النفس ثم رأيت ببار شرح الهجعة تفشى هذا (قوله ورفق
بينه وبين شرط الصلاة فيه وقتها مسجد) ظاهره بطلان الوقت بهذا الشرط وهو صريح في شرح
الهجعة مناهى أى كالا يصح الوقت اذا شرط ان يصح من يومه الوقت وغناه بدونه أو نياكل ما يطالع من
تعار أو ان ينتفع به وان كان يتغير به عند اطلاق الوقت كان شرط ان يغيره فوافقا متبر أو ان يصح فيما
وقته مصداق ان يستقيم من ثم وقتها واما قول عثمان الخ وهذا الماوردي الذى اعتمدت
الباب بقوله لكن لا انتفاع وقتها العام بغيره ومجدا بغيره بشرطه ألا اه (قوله ولو وقف على
الفقراء ثم صار فقيرا حازه الاحسنة) في المعلوم ولو وقف على ولده ثم ورثته فانت وله وهو ندرت فلا
شيء اه وبصاره بغيره بدو ولو وقف على ولده ثم على ورثته ثم الفقراء فانت وله وهو احد ورثته قال
الماوردي والى بان لا يصر في الموت تكون حسنة للفقراء وبصر بالباقية لبقية الورثته بغيره ففى الغزالي
ثم قال على ان في صرف حسنة للفقراء نظر اذ القياس انه لا يلقى الورثة كجاء وقف على هذين ثم الفقراء فانت

حازه الاحسنة وكذا لو كان فقيرا حال الوقت كفى الكفا واعتمده السبك وغيره ويصح شرطه لنظر لنفسه ولو تقابل ان كان بقدر حوائج الملل
فاقل ومن حصل عند الوقف على انفسه على اولاد ابي عويذ كرمه فان نفسه جميع كماله جمع متاعه ون اعتمده ابن الرقعة وغلب في
حق نفسه فوقه على الاقربين بنى الرفعة وكان يتناوله

وتخالف فيه الاسنوي وغيره تبعه الغزالي والخوارزمي فابطلوا ان المصغر الصغيف هو الاصغر وقال السبكي وهو اقرب لبعده عن قصد الجوه
وان يؤخذ منه طويلا ثم يبقعه على (٢٤٦) الفقراء مثلا ثم يصرف في الاجرة ويستاجر من الساجد وهو الاحوط لينفرد باليد ويامن

نظر الذين على المساجر
وهان حيلتان لا يتفاهه
بحارقه لا لوقفه على نفسه
كاهوا واضروا ان يستجركم
فيمن يراه ولو اقرب من وقف
على نفسه ثم على جهات
مفضلة بانما كاهوا حكم
به وبازومه او شذ بانقراره
و يحسوز نقض الوقف
حق غيره على ما افق به
البرهان المرائي وخالفه
التاج الغزالي فقال يقبل
اقراره عليه وعلى من يتلقى
منه كقولنا هذا وقف على
و بان يقبل الفصل ماله تعلق
بذلك (تدبره) في اقرار
الصالح بان حكم الحنفى
بصفة الوقف على النفس لا
يتمع الشافعي باطنان يعم
وسائر الصنفان فيقال
لان حكم الحاكم لا يمنع ماني
نفس الامراء وانما منع منته
في الظاهر سياسه شرعية
ويعلق بهذا عاليه
انتهى وتبعه على ذلك جمع
ورده آخر بان ما مقرر
على الضممان حكم الحاكم
في محل اختلاف الجتهدين
لا ينفذ باطالا كما صرح به في
تعليله والاصح كالتا لوضه
في مواضع نفوذ باطنان ولا
معني الاقرب الا ان تعلقه
من حل وجوه ونحوها
وقد مرح لاحباب بان
حكم الحاكم في المسائل

الخلافه برفع الخلاف وبصر الامر متعلقا (فان وقف) مسلم الوقي (على جهة معينة كعمارة نحو الكنائس) التي
للتبديل او ترميمها وانما حكمه من كسبها السبكي وتبعه الاذري وغيره من الاجام وقع في كلام ابن الرفعة او تبادلها او كتابة نحو التوراة (فباطل)
لانه اعانة على معصية نهي لا بطل ما قلناه في الان توافيق البنا

وان قضى بما حكمهم أماتحو كنيسة لنزول المارة أو لسكنى قوم منهم دون غيرهم على الوجه فيضع الوقف لهم اذ على حقوقنا دليها واسرها
واعلم ان يادى اليهم لانتقام العصبية لانتقامنا لا كنيسة كبابي في الوصية من (٢٤٧) ثم جى ههنا جع ما ياتيهم (رفع) هـ

اه معنى (قوله وان قضى به الخ) أى فبطله اذا ترفعوا اليه ان قضى بما حكمهم لا ما وقفوه قبل اليمت على
كنايسهم القصة فلا يبطله بل يفرح بغيره فانما يامى ومضى قال عى قوله مردل بقره الخ اى وان لم
نعلم شروطهم بلوزن لا يكون انفسهم شرعيا متعبرافى شرعيا متعبرافى شرعيا متعبرافى شرعيا متعبرافى
لنزل المارة) أى فلو قضى به عى (قوله فى ههنا) أى أما فى المرض فلا يصح الا ببطلة الا ان
لان التبرع فى مرض الموت على بعض الورثة وقضى على رضا الباقيين اه (قوله وقد تكرر من غير واحد
الخ) عبارة النهاية والوجه المصنوعون نقل عن بعضهم القول بطلانه اه (قوله بل الوجه المصنوع) أى
مع عدم الامتضا اه عى (قوله بطلانه) بكسر اللام والهاء على المقصود (قوله واغنيهما) أى
كائلا (قوله لانه) أى القصد (الزم الخ) اى ان يوسيتا (قوله بطلانه) أى التخصيص قول المنز (أو جهته بقره)
أى يظهر قصد القر به فيها بقر ينقله بعد أو جهته لا تظهر فيها القر به الا بالوقف كالمقر به اه معنى
وباقى الشرح مثله (قوله والراهم ههنا فقره الخ) عبارة المفسر (تنبيه) يظهر كلام الراى فى قسم
المرافعات ان فقير الزا والوقف واحد من أحدهما من غير الخ وعلى هـ ذليعوز الصرف على
المساكين وقال فى الرضا لا يصح أنه لا يعطى من وقف الفقراء فقير الزا ورجع عنه ولا لكان فى بقية آية
اه (قوله بل لانه) قضته ان من لم يقع مع موقعا من كفايت لا يابط لانه ليس فقيرا فى الزا والظاهر
أنه هـ بمراد بل الظاهر ان مرادهم بالفقير ههنا ما يشمل المسكين فى له مال يقع موقعا من كفايته لكنه
لا يكفي فقير اه عى و مرأ تقاضى له ما وقفه قول المنز (والعلماء والفقراء والمجاهدين) و يدخل فى
الوقف على الفقهاء من حصل فى علم الفقه شأنه على الباقى وان قل لا يابدى من شهر ونحوه والموتوسط
بينهما درجات والورع المتوسط التزل وان أفتى بالنسول كائنه المصنف عن الغزالي وفى الوقف على
المتفقه من اشتغل بالقره مديته ومنتهى معنى الوقف على الصوفية لانه الزاهدون المستغنون بالعبادة
فى غالب الاوقات المعروضون عن الدنيا ان كان أحدهم دون النصاب ولا يفي ذله له يخرج بمولواط او من
أحبب الى غير ما نوت أودرس أو عوا او كان قادر على الكسب أو لم يلبسه الخرقه شيخ فلا يشترط من ذلك
فى كونه صوفيا يخلو فى القل والظاهر هو كفايته مع ممر الزا بقرهم وانما الخاطى الوقف على سبيل البر
أو الخير أو لأى باب قادر الوقف فان لم يوجد فاعل الزا كغير العالمين أو لفسوق الوقف على سبيل الله
الغزاة الذين هم أهل الزا فان جمع بين سبيل الله وسبيل البر والتواب كان ثلث لغزاة وثلاث لأتارب
الوقف وثلاث لأصناف الزا كغير العلماء والزلفة اه معنى (قوله مصلبه) يوم الشرع) أى بصرف
لهم ولوا غنياه عى (قوله فيخص به) أى بالوقف على التجهيز (قوله وخرج يمكن الخ) عبارة النهاية فلو لم
يمكن ذلك أى المصروف الوقف على جميع الناس مع ذلك أيضا كأماهه والوجه انه تعالى تبه للسبب

يقع لكثير من فهم يقتون
أو الوهم فى ههنا على
ذكور أولادهم فاقدم
بذلك حوائث انهم وقد
تكرر من غير واحد
بطلان الوقف حيث شؤونه
انظر ظاهر بل الوجه المصنوع
أما أولا فلا نسلم ان قصد
الحرامات مفسدة كيف
وقد اتفق أغنا كما ذكر
العلماء على ان تخصيص
بعض الأولاد بعبا كذا أو
بعضهم أو وقف أو غيرهما
لا حرمة فيه ولو لغيره وهذا
مصرح فى تصد الحرامات
لا يجرم لانه لازم التخصيص
من غير عذر وقد مر حوا
بجمله كاجل وأمانيا
فتسليم حرمته هي مفسدة
خارجة عن ذات الوقف
كشره غيب بقصد عصبه
خرا فكيف يقضى بطلانه
(أو) على (جهته بقره) يمكن
حصرها فى انفقارة والمراد
بهم ههنا فقره الخ كذا نعم
المكتسب كفايته ولما لاله
بأنه ذنا (والعلماء) وهم
حيث أطلقوا ههنا أصحاب
عالم الشرع كالوصية
(والساجد والمناوس)
والكعبة والقنار وتجهيز
الموت فقتن من به لا تركه
له ولا منفق يلزم تناقسه
(مع) لعموم أدلة الوقف
ولا تفسير لكونه على جاد
لان النفع عائد على المسلمين
ولا انتطاع العلماء دون الزا لان الدوام فى كل شى يخصه ونخرج يمكن حصرها بالوقف على جميع الناس فيلغو كفاية المبادر وى واروا فى
لكن نازعهما السبب (أو) على (جهته لا يظهر فيها التبره)

بينه ان المراد بعبارة القرية
ما ظهر فيه قصد هوالا
قال وقت كالموت (٢) كالاغنية
مع في الاصح كالجود
بل يسمن الصدقة عليهم
فالمرى انتفاء المصصة من
الجهة فقط نظرا الى ان
الوقت تلك كالوهم ومن
ثم استسما على ان لا يعم
التمين والفساق لانه على
عليه عيبا يمكن نازعهما
نقلا ومعنى ومرفى الطيور
ما يعلم منه ان يشترط فيها
أيضا ان تكون بما يقصد
الوقت عليه فاقبل تخيل
المنعير مع لسن الصدقة
على الاغنياء فكيف لا يظهر
فيهم قصد القرية انتهى
وهو جود اذ قد روي اوضح
بين لا يظهر لاوله وقتا له
ولو حصرهم كما غلبا آثاره
مع جزما كما عرفت ان الوعة
وفيه والغنى ههنا من يحرم
عليه ما لا قاله ان يرى
وبحث الاخرى اعتبار
العرف ثم شكك في واني
اوائل الوصية حكم الوقت
على الشيخ الفاضل او
ضرب بعض (لا يصح) الوقت
من الناطق الذي لا يحسن
الكناية (الابلق) (ولايان
فيه خلاف المعاطن وقارن
تحو البيع بانها عهده فيه
جاهلية فمكن تنزيل النص
عليها ولا كذلك الوقت فلا
يبنى عليه عيبه بمسند
أومع من واذن في القامصة
المسلوات أو الذين فيه لم
يخرج بذلك عن ملكه

خلافاً لمرودى والرويانى اه قال عش قوله مر على جميع الناس وعلى لصحة ينبغي الصرف لثلاثة
لكن لا يفهم هذا الاذ فضل الريع من كفايتهم لا سيما مع احتياجهم به نعم على وجه ظاهره وان كان
المدفوع لهم أغنياه اه (قوله بينه) أى بقوله أو جهلا يظهر فيها الخ (قوله ان المراد بعبارة القرية)
أى السابقة نقلا (قوله على نحو الفسق) هل صورة المسئلة انه غير بالتمين والفساق اه سم
أول ظاهره كانه مهمتهم عبارة الجبرى ويصعب على جود أو ماضى أو فساق أو قطع مرق على المتمد
وفيه ما ينبغي لانه على عصية انتهى على والظاهر ان أهل العتاد لم يكن الوصف القائم بهم باعتبار
الوقت بان أراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقت هذا على من يفسق أو يقطع الطريق فلا يصح اه (قوله
استسما) أى انشجان (قوله لكن نازعهما نقلا الخ) اعتمد مر النزاع اه سم عبارة النهاية وهو أى
ما استسما من البطلان مردود نقلا ومعنى اه وعبارة الغنى وهذا أى صحة الوقت على أهل النعمة والفساق
هو العتمد ومن مرصحة الوقت على اليهود والنصارى والمالودى والصبرى وهو المذكور فى الشامل
والبحر والائمة اه (قوله بشرط فيها) أى الجهة أى فى الوقت عليها (قوله اذ فرق واضع الخ) قد يقال
ليس هذا حق الجواب لان اعترض لم يسو بينهما بل ادعى التمايز فى الاغنياء الذى نقاه انصف فساكن حق
الجواب انما هو ادعاء من الظهور اه ورشدى وقوله ادعاء منع الظهور ولم حقه منع ادعاء الظهور (قوله
من يحرم عليه ان كانه) أى بحاله لا بالقدرة على الكسب كما مر فى الفقير لكن فى سم على جهانه قوله
والغنى الخ شامل للمكتسب السابق الحاقه بالفقير اى لاخذ من الوقت عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان يأخذ
المكتسب المذكور مع الاغنياء ومع الفقراء وهو بعيد انتهى اه عش أو ولو صرح بالشمول للغنى
عبارة (٢) تنبيه (٢) لم يتعرضوا لضابط الغنى الذى يستحق به الوقت على الاغنياء قال الاخرى الاشبه
الرجوع غيبه الى العرف وقال غيره انه من يحرم عليه الصدقة على الملكة أو لقوته وسببه أو كفايته بنفقة غيره
وهو أول ولو وقت على اغنياء وادعى شخص أنه غنى لم يقبل الابينة بخلاف ما لو وقت على الفقراء وادعى
شخص أنه فقير لم يعرفه مال فقبل بالابينة اه (قوله ان يرى) وفى النهاية بدله ان يرى (قوله واني
الخ) (٢) انما الغنى ولا يصح الوقت على تزويق المسد أو تشكك فى اى وضوعه على عبارة الفقير وقال الاسنوى
وينبغي استسما قبوله ونسبه والعلما والصالحين كطهارة الوصية قال صاحب الفتناء وينبغي حله على
عمارتها بسببه القباب والقنطرة عليها على وجه مخصوص لانها ما نفسها بالنسبة عنه انتهى اه واما ظاهر
وبعض الوقت على المؤمن الذى تقع فى البلدان جهة السلطان ووقف بقرة أو نحوها على باط اذا قال لشرب
لبنها من بدله أو لبيعان لها على بصرف ثمنه فى مصالحه فان أطلق قال القفل لم يصح وان كاطم أنه مر بذلك
لان الاعتبار بالعلاء قال الاخرى والظاهر ان ما قاله القفال بناء على طريقة أنه اذا وقف شياعا لم يصح كذا
لا يصح حتى يبين جهته فوطر بقا لجهو وتما لقسمته على ما اعتمد كمال شغنها الصحة أيضا انتهى
(قوله الوقت من الناطق) الى القول المنوقره تمدد حتى النهاية الاقوله قبل ان يتم وقوله وفيه نظر الى
غيره ما وقوله واعترض الى اما الاخرى وقوله بل قال المتولى الى المن (قوله من الناطق الخ) سياتى بمخرجه
قبل قول المن وصرح به (قوله ولا ياتى غيبه) أى الوقت (قوله وفارق نحو البيع) أى حيث جرى فيه
الخلاف اه عش (قوله فمكن تنزيل النص لمنها) أى لما طأ أى بان يحمل قوله انما البيع عن راض
على البيع المعروف له ولو لم بالمعاوضة اه عش (قوله ولا كذلك الوقت) أى لعدم وجوده فيها (قوله

شخص الشبهة الى المصنف مر وينبغي عليها ان يفى الصرف لثلاثة لكن لا يفهم هذا ان فضل
الريع من كفايتهم لا سيما مع احتياجهم به وهم وظهر وان كان المدفوع لهم أغنياء (قوله على نحو التمين
والفساق) هل صورة المسئلة انه غير بالتمين والفساق (قوله لكن نازعهما نقلا ومعنى) اعتمد
مر النزاع (قوله والغنى ههنا من يحرم له ان كانه) شامل للمكتسب السابق الحاقه بالفقير اى لاخذ من
الوقت عليهم فعلى هذا الشمول يلزم ان يأخذ المكتسب المذكور مع الاغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله

قبل خلاف مالو أذن في الاعتكاف فيه أنه يصير ذلك مسجد انتهى ووجهه ما فيه بان الاعتكاف يستلزم المسجد بخلاف نحو الصلاة
بناء المسجد في الموات تكفي فيما يناله ليس فيما نواجر الأرض المقصود بانها من ملكه أي لا حقيقة ولا تدر برأى يحتاج إلى لفظ قوي
يخرج عنه ولو ملكه من الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الآن يقول (٢١٩) هي المسجد كروا الماردى وبخلافه
الفرق في موضعين وأعرض

القبول والقبلي ما ذكره
آخا بان الذي ينبغي توقف
ملكه الآلة على قبول
ناظر وقبضه ونظره
الكلام في الآلة التي يحصل
بها الأحياء وهو حيث
لا تظهر له لعدم وجود
المعدية إلا بعد أن يوجد
من البناء ما يحصل به الأحياء
وإذا اعتذر الناظر حيث
اقتضت الضرورة وما
يسير مسجدًا بين يديه
ملك تلك الآلة لا يجرده قوله
فما قاله يصح لأعضائه
وغيرهما زوال الملك من
الآلة باستقرارها بقول
الرواية لو عرج مسجدًا
ولم يبق الآلة كانت عارية
يرجع فيها شيء شاء انتهى
وقد يجب العمل بهذا
ما ذالم بين بقصد المسجد
والأول على ما ذابني بقصد
ذلك وسأني في حيث النظر
ما يؤيد ذلك غير أن في
كلام البغوي ما يرد كلام
الرواية ما وهو قول
فتاوى لو قال لقيم المسجد
أضرب السنين من أرحم
المسجد فضر به يربى به
المسجد صار له المسجد
وليس له نفسه كاصدقة
التي أصلها القبض ولا

قبل خلاف مالو أذن الخ) المقصود أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس أشاءه لو قصد مسجدًا بل متعين للاعتكاف
بذلك فلا يصير مسجدًا بمجرد ذلك هو اه سم عبارة المفتي والظاهر كما قال نخشناه لو قال أذنت في الاعتكاف
فبصار بذلك مسجدًا لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة اه زائد النهاية وينبغي أن
يصير به مسجدًا بذلك انما هو متعين كالأمر لا يكون ذلك صفة انما هو متعين على وجه واحد متعين
لذلك لم يكن وقتًا بل ما اه (قوله في الاعتكاف فيه) أي أو في صلاة الجمعة اه عرش (قوله لم) أي قوله الآن
يقول في المفتي (قوله تكفي فيه) أي في كون ذلك البناء مسجدًا (قوله لانه ليس الخ) عبارة المفتي ووجهه
السبب بان الموات يدخل في ملك من أحياءه مسجدًا وانما احتج لفظًا لأحرام ما كان في ملكه اه (قوله
أي لا حقيقة الخ) أي لانه ملكه الحقيقي ولا التقدير (قوله حتى يحتاج الخ) تقر به على المفتي الذي
(قوله و) زوال الخ) عطف على قوله تكفي في الخ) (قوله فيه) أي ولما ورد في بناء المسجد في الموات الخ
(قوله وأعرض القبول والقبلي الخ) اعتد النهاية (قوله ما ذكره) أي الماردى آخره أي قوله لا
أن يقول هي المسجد اه رشدي (قوله توقف ملكه الخ) نحران (قوله وهو) أي المسجد حيث أخذ أي قبل
حصول الأحياء (قوله بمجرد قوله) أي قول مراد البناء هذه الآلة للمسجد (قوله فاه) أي الماردى
(قوله وغيرهما) بالرفع عطف على القبول والقبلي و (قوله وال) بالنصب مفعول أعرض اه سم
(قوله وقد يجب العمل هذا الخ) معناه اه عرش (قوله والاول) أي كلام الماردى (قوله ذلك) أي
الحل (قوله وهو) أي كلام البغوي (قوله والحق الاسنوي) أي قوله والقبلي في المفتي (قوله بالمسجد
أي المبني في الموات (قوله في ذلك) أي في أنه يصير وقتًا بنفس البناء في الموات والنية اه عرش (قوله نحو
المدارس) (فرع) في فتاوى المدعى وطى مسئلة المدارس المبنية إلا أن الجبار المصري وغيرهما هل تعطى
حكم المسجد أم لا الجواب المدارس منها ما عرفت الوقوف أهم مسجدًا كالشعيرة ومنها ما لم يصبها أهم المسجد
بمسجد كالكنيسة فان فرض ما فيه ذلك ولو بالاستغناء لم يحكم بانها مسجد لان الأصل خلافه سم على
حرف واقف سم أنتم تعلم فبني لا بالاستغناء ولا غير ما حكم بمسجدنا ككتشافه ظاهر الحال اه عرش أي
بكونها على هيئة المسجد (قوله على طر يقصصه) وهي عدم اشتراط القفا في الوقف مطلقا وكما في الفعل
والنتيجة (قوله والقبلي) عطف على الاسنوي (قوله قال الشيخ أبو محمد الخ) أقرم النهاية (قوله لبني
الخ) شامل لغير الموات ما بشرى أرضا وبني بها بقول باط (قوله فبصر كذلك الخ) ولو بقصد الآلة أخذ
بملايينه حال الأخذ هل يصح ذلك ويغني في محل الذي بني فيه أو لا ومن التعيين فيه نظر ولا بعد الصفة
توسعة في النظر لجهة الوقف ما أمكن ولو بنى من الموات التي أخذها الماذكر في بعد البناء فيبقى حفظه
لصرف على ما عرض من المصالح اه عرش وبني في مالو أخذ من الناس شاة لشعيرة بني في مكتسب
بدون قصد وبيان عمل بعينه بناءه بقوله على وجه مخصوص متعللا فهل يصح ذلك ويغني في محل الذي بشرى به
فيه أو لا ومن تعينه حال الأخذ وقصصه قول المفتي ولا بعد الصفة و (قوله الأول فليراجع) (قوله بمجرد بنائه)
أي بنية الزاوية أو باط (قوله وكذلك الشارع) أي في الموات (قوله بمجرد الاستطراق) أي مع التنبه فيون القفا

قبل خلاف مالو أذن في الاعتكاف فيه الخ) المقصود أن مجرد الأذن في الاعتكاف فيه ليس أشاءه لو قصد مسجدًا
بل متعين للاعتكاف بذلك فلا يصير مسجدًا في نفس الأمر بمجرد ذلك اه (قوله وفيه نظر لان الكلام الخ)
النظر والنظر به يدلان على عدم ضرورة الآلة مسجدًا بخلاف كلام البغوي الآلة (قوله وغيرهما)

(٣٢ -) (شرواني وابن قاسم - ماص) استرداد قبل أن يبني به انتهى وألحق الاسنوي أخذ من كلام الرافعي للمسجد
في ذلك نحو المدارس والبطا والبلية أخذ منة أيضا البئر المغفورة للسبيل والبصرة المحمية فقوله الشيخ أبو محمد كذا لو أخذ من الناس شاة
لبني به زاوية أو باط فبصر كذلك بمجرد بنائه وأعرض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فرع على طر يقصصه قال يولد وكذلك الشارع يصير وقتًا
بمجرد الاستطراق بخلاف ملكه الذي يربى به شارع لا يدين من القفا انتهى وفيما سار في المسجد باوان الله لا يدين في مصر الموات شارعا

من يتوقفه ما وقع استعارته ولم يرد أمّا الآخر فصيح بإشارته وأما الكتاب فصيح بكتابه (وصريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقف كذا) على كذا (أرضي) أو أملا كـ (موقوفة) أو وقف (عليه) للتبديل والتجيس) أي ما اشتق منهما كاملا كـ حبس عليه (صريحان على الصحيح) فهما الأشهر هما (٢٥٠) شرعوا عرفاه بل قال المتولي ما نقل عن العصابة وقف الإيهام في الأقوال حكما شهدوا على أن الوقف كذا ولو قال

(قوله من يتوقفه الخ) من هذه النسخة سم يظهر أنها من المستطرف (قوله مع استعارته) كان وجه اعتبارها هذا من الوجه... لا باللفظ في المعصدين ثم صنفه المحقق كالنسخة كتي به مع النسب ولا كذلك هنا فلو فرض أن هذا من صنفه كذا كذلك قطع خبر وقسو بنارض فلا يبعد إلا كتفاهه مع النسب فيكون له يحصل استعارة باللفظ فليتلأمل أي سدعبر (قوله أمّا الآخر) إلى أن في المتن (قوله بإشارته) أي الفهم هو بكتابه أه معنى (قوله فصيح بكتابه الخ) أي ولو أحسن النطق (قوله ما اشتق من لفظ الوقف) الأولى أن يقول الوقف وما اشتق منه (قوله على كذا) وإن لم يقله لم يصح أه معنى (قوله ما اشتق منهما) الأولى وما اشتق الخ أو الوقف والعطف (قوله حبس عليه) أي حبسوه وهو بفتح الحاء مصدر حبس إذا وقف وضعه أو وقفه في المختار الحبس وزن القفل ما وقف أه عشي عبارة الرشيدي لعله بضم الحاء والياء جمعا لحبس حتى يناسب التفسير قوله أه (قوله حكما شهدوا الخ) أي من أنه ثبت به الوقف إذا ذكر الحرف (قوله واستشكل الخ) أي استشكل السبك و (قوله في هذه) أي صدقة متوقفة ثم حرمه أولا بصراحة أرضي موقوفة أه معنى (قوله مع صراحة أرضي موقوفة بخلاف) أي مع ذكر صراحة ذلك بخلاف حتى يلاق الجواب بأن فيها خلافا لظاهر ما فيها لا يكفي يسم أنه لا خلاف فيها ثم يدعي فيه الخلاف أه رشدي (قوله وأوجب بان الخ) عبارة المفتي قال ابن النقيب الخلاف محكم من خارج لأن في صراحة لفظ الوقف بها الكثرة ضعيف أي فلا يناسب أن يعبر بالأصح وقال غيره من موقوفين طغيان القسم ويكون قصد كتابة لفظ موقوفة كقوله الشافعي والجمهور ونسب القلم إلى كاتبه موقوفة أه (قوله بحجاب الخ) أي على تسليم عدم الخلاف في أرضي موقوفة (قوله مقصود) أي عمدت (قوله نابعة) أي فضله (قوله أو مسيلة الخ) كقوله الآتي وألا تورث العطف على محرمه و (قوله أو صدقة تحبس) بالإضافة عطف على صدقة (قوله أو حبس محرم عطف على حبس كما تبينه عشي وكان الأولى عكس العطف ليقيد (قوله محرم) بمع الرأفة نعم حبس (قوله الواو هنا) إلى قول المتن وإن الوقف على معين في المفتي الأقوله ولا كتابة وقوفه وإن في المتن وقوفه فإن قيل في نقل وقوفه والأصالة إلى المتن (قوله غيره) وهو ما ضمه إلى تصدقت بكذا (قوله لا خصاله غير الطلاق الخ) والقياس حيث إذا لم يدع الطلاق منع عنها موقوفه لا يرد ثم يستمر وأنه لا يقبل تفسيره بغير الثلاثة المذكورة أه (رشدي) (قوله بالغش الخ) المراد به ما يشبه الانقضاء (قوله في الوقف) أي قوله ووقفته لا اعتكاف في النهاية الأقوله وقوفه إلى المتن (قوله على ما قدرته) أي قوله ولا كتابة (قوله فلا اعتراض) ويمكن أيضا توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقدرته وقوفه وإن فوه من قبيل الكتابة أه سم قول المتن (بنوي الخ) انظر ما إذا لم ينو أه سم والظاهر أنه يصح مجردا بحدوثه أعلم (قوله أن هو صريح الخ) معتمد أه عشي (قوله فان قبل الخ) هلا ملكه بمجرد الدفع إليه كاهو شأن صدقة التطوع وساق في باب الهبة حرمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاشتداد وعبارة الارشاد أو تصدقتان عم والافنوع عبة انتهى أه سم (قوله ونقل الزكشي الخ) عبارة المفتي بالرفع عطف على القولين واللبقني أو زوال بالنسب معقول باعتراض (قوله نية وقفه شرعا الخ) من هذه النسخة (قوله فلا اعتراض عليه) ويمكن أيضا توجيه كلامه بأن قوله ليس بصريح مجاز في معنى لا يحصل به الوقف وقدرته وقوفه وإن فوه من قبيل الكتابة (قوله في المتن بنوي) انظر ما إذا لم ينو (قوله فان قبل) هلا ملكه بمجرد الدفع إليه كاهو شأن صدقة التطوع وساق في باب الهبة حرمه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والاشتداد أو تصدقتان عم والافنوع عبة انتهى أه سم (قوله ونقل الزكشي الخ) عبارة المفتي بالرفع عطف على القولين واللبقني أو زوال بالنسب معقول باعتراض (قوله نية وقفه شرعا الخ)

تصدقت بكذا صدقة محرمه أو موقوفة (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلافا وأوجب بان فيه خلافا أنصار حجاب بان موقوفة في الأولى ونعت مقصودة وفي الثانية نعت تابعة فتضعفت صراحته أو مسيلة أو مجسدة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة نائمة أو بقله أه ابن خبير إن أو لا تورث (أولا) تباع ولا توهب (الواو هنا) بمعنى أو إذا دلل على الاكتفاء بأحدهما كالصحة في الجرح وجزءه إن خبر إن وإن (الرفعة وإن نازع في ما سبقي) (فصرح في الأصح) لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يعمل غير الوقف ومن ثم كان هذا صريحا بغيره وأنما يمكن قوله لزوجه أنت بائن من يبنوه حرة لا تباين في بعدها أباها صريحا لا يحتله غير الطلاق كالخبر بم الغش بخبر وضاع وقوله تصدقت فقط ليس بصريح في الوقف ولا كتابة فلا يحصل به وقف (وإن نواه) لترده بين صدقة الغرض والنقل والوقف وقوله وإن فوه دليل على ما

قدرته إذا لم يبعد تأخير التوقف في الصريح فلا اعتراض عليه (الآن ينصفه إلى جهة عامة) كصدقة هذا على المقرء والامني (و بنوي الوقف) في تفسير كتابة كاهو ظاهر كلام الرضة كالمعروف وغيره وصوبه الزكشي ويحصل به الوقف لظهور اللفظ حيث جازع خلافه في المنعاضة إلى معين ولو جازعته فانه لا يكون كاهو وإن فوه أن هو صريح في التملك بلا عوض فإن قيل: قبض مملوك أو الإقالة ونقل الزكشي عن

جمع انه متى فري به الوقف كان وقفا فبما يدعون بين الله تعالى (والاصح ان قوله حرمته أو ابنته ليس بصريح) لانه لا يستعمل مستقبل بل مؤكدا كما مر بل كناية لاختصاصه وأتى بالواو ليرفعهم ان أحدهما غير كناية (و) الاصح وان نازع (٢٥١) فيه الاستوى وغيره (ان قوله جعلت البقعة

سمجدا) من غير صريح

فخترت (تفسير به سمجدا)

وان لم يكن يلفظ بمجرى

المعجود لا يكون الاوقفا

فان نوى به الوقف أو زادته

صار سمجدا قطعاً ووقفه

لا يصح كلف صريح في

المعجودية كما هو ظاهر

والصلاة صريح في مطلق

الوقفية وقوله للصلاة كناية

في المعجودية فان نواه صائر

منعكدا والاصح وقفا على

الصلاة وان لم يكن سمجدا

كالدرسة (و) الاصح (ان

الوقف على معين واحد أو

جماعة بشرط فيه قبوله)

ان ناهل والاقبول ولوله

عقب الاعجاب أو باو غا غير

كالبهية وخرج في الروضتي

السرية انه لا يشترط نظرا

الى أنه بالقر بآسمه منه

بالمه قود ونه في شرح

الوسط عن النص وانتصر

له جمع بالله الذي عليه

الكثر وتواحد به بل قال

المتولى محل الخلاف قلنا

انه ملك الموقوف عليه أما

لذا قلنا انه تعالى فهو

كالاتفاق واعترض بان

الاتفاق لا يرتد بالرد ليطاله

الشرط القاسد ورد بان

التشبيه به في حكم مقتضى

لحرمته في غيره وعلى الازل

لا يشترط قبول من يعد

البلطن الازل وان كان

والاصح هذا كله كآل الزكوى والنسبة الى الظاهر أما في الباطن فيصير وقفا بمنزلة الله تعالى كما مر
به جمع منهم ابن الصباغ وسليم والمتولى وغيرهم اه (قوله كان وقفا) معتد اه عش قال سم انظر هل
يشكل بقا اعتد كما مر بحافى به الخ اه وعك ان بحباب باثنتائه عن التوسعة في الوقف لشبهه
بالاعتاق قول المتن (حرمته أو ابنته) ويجري اختلاف اضافيا لوقال حرمته وابنته اه معنى (قوله كافر)
اي آتافي المتن (قوله صريح) اي وان لم يقل الله اه معنى (قوله بلفظ مسمى) اي من الصراخ (قوله
للاعتكاف) اي أولئك المسجد اه يعبري عن القلوب (قوله وللصلوات) عطف على للاعتكاف
(قوله وقوله للصلاة كناية) الانصر الاوضح وكناية قول المتن (وان الوقف على معين الخ) اعتد الكناية
والمنع خلافا للمنع وظاهر ما باقي في الشرح (قوله واحد أو جماعة) الى قوله ويحث بعضهم في النهاية
الا قوله بل قال وعلى الاول وقوله على ما رجح الاول وقولته قول المتن (يشترط فيه الخ) ولا يشترط
المقتضى على المذهب وشذاجورى حتى قولين في اشتراطه في المعين اه معنى (قوله يقول وليس) فاعلم
يقبل ولوله يقال الوقف سواء كان الوقف أو غير ومن لا يوليه خاص فويله القاضى فيقبله عند باو غ
اخبر أو يقبل على الصبي من قبله فلا وقف له جمع فقبل بعضهم دون بعض بل فيما يخص من لم يقبل
عقبه يرقى الصفقة اه عش (قوله عقب الاعجاب) أي ان كان كذا سائر (قوله أو باو غا غير) أي
عقبان كان غايبا وان لم يلحقا خبرا لا بعد طول الزمن لكن لو مات الوقف فالظاهر عدم صحة قوله بعدمونه
لا لحاقهم الوقف بالعتود دون الوصية وفيه على من جه مال مر الى بطلان الوقف في معلومات البطن الاول
قبل القبول أو رجوع الوقف فيه وقال ان في المتقول ما يساعده فاحضر انتهى وهو مستخدم من قول الشارح
مر الا في فان رد البطن الاول بطل الوقف اه عش (قوله كآله) يتوحد في الر وضاح) عبارة النهاية
والغنى كالبهية والوصية وهذا الذي عه الامام وأتباعه في الراقي في الشرحين للامام واخر
وجمعه في الحرر وتقدم في زيادة الرضة عن مقتصر اهله وهو العتودان رضى في الروضتي في السرية قال اه
(قوله واعترض الخ) اي اماله المتولى (قوله بان الاعتاق لا يرتد بالرد الخ) أي خلاف الوقف (قوله ورد)
أي الاعتراض (قوله وعلى الاول) أي الاصح من اشتراط القبول (قوله لا يشترط قبول الخ) بل الشرط
عدم درهم كناية ومعنى قال عش قوله مر بل الشرط عدم درهم أي من بعد البطن الاول فلا رد بطل
فيما يخصه وانتقل من بعد ويكون كقطع الوسط اه (قوله وان كان الاصح الخ) عبارة الغنى في كلام
المصنف ترجع اشتراط القبول في البطن الثاني والثالث لانهم يلقون الوقف من الواقف قال السبكي والذي
يقصده من كلام الشافعي والاصحاب انه لا يشترط قبولهم وان شرط قبول البطن الاول انه يرتد درهم
وردد الاول على العيص فيهما اه (قوله الاصح) أي من انهم يلقون من الواقف (قوله ولا قبول لورثة
الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش اه سم (قوله ولا قبول لورثة الخ) الظاهر ان هذا ما بعده الوقف
بعد الموت كابدل عليه الساق فليجمع اه ورشد عبارة السبكي قوله وقف عليهم الخ أي في مرض حرمته
وعبارة مصطفى الجوى في هاشم اخفص قوله ما في به الثالث أي اذا وقف في مرض حرمته لانه اذا وقف في
الحض لا يشترط ان يني به الثالث وصرح به الحلبي في شافعية المنهج اه (قوله هنا) أي في الوقف على ورثة

اه (قوله كان وقفا فيما يدعون بين الله تعالى) انظر هل يشكل بقا اعتد كما مر بحافى به الخ (قوله في المتن
وان الوقف على معين الخ) اعتد اه عش (قوله لا يشترط قبول من بعد البطن الاول) بل الشرط عدم الرد
شرح مر (قوله ولا قبول لورثة الخ) عطف على لا يشترط قبول الخ ش (قوله يلزم من جهتهم مجرد
اللفظ الخ) كان وجدا استثناء ذلك من اشتراط القبول من المعين ان الانسان غرضنا لما في دوام نفعه ورثته

الاصح لانهم يلقون من الواقف على ما رجح جمع متأخرون لكن الذي استحسنه انا اذا قلنا بالاصح اشترط قبولهم ولا قبول لورثتهم من وقف
عليهم مو وشم ما في به الثالث في قدر انصابتهم فيصير يلزم من جهتهم مجرد اللفظ فقرأ عليهم لان القصد من الوقف دوام الاجر لا الرضا فاعلم
على الوارثين ولا خلاصه وعليه في قوله ملكا خوارجا الثالث عن الوارثين كناية في قوله عليه أو لم يثبت بعضهم انه لا يرتد بعده وقضى على اولاده

بقدر انصابتهم لشرطه انه بعدهم اولاد لا كورودون اولاد الا ان اذ فيه نظر لانه اما وقت او وصية وكل منهما يؤخر فيه شرطه فلا وجه لغير وج
هذا الا ان يجاب بانه لا يلزمه في أصل الوقت (٢٥٢) رغبة قد انصابتهم من ذلك فيمن بعدهم ولو وقف بجمع املاكه كذلك لم يجز به

نفذ في ثلث التركة ثم
عليهم كالتفرع وخرج بالمع
الجهة العامة متوجهة للغير
كالسجد فلا يقول في خبرنا
ولم يثبت الامام عن السليمان
ففيه اختلاف في نحو القود
لان هذا لا بد له من مباشر
ولا يشترط قبولنا لشر
المسجد ما وقف عليه بخلاف
ما هو عليه (ولرد) الموقوف
عليه المعين البطل الاول او
من بعدهم جميعهم او بعضهم
الوقت (بطل حقه) منه
(شرطنا القبول) (ام)
كلا وصية نفي وقفي على
وارثنا لما نزلنا من غير
الثالث لزوم بطل حقه
رده كالحكم وانتم جميع
لقبول البقية ولا يرتبه
كالعق وخرج بمقتضى أصل
الوقت فان كان الراد البطل
الاول يبطل عليهما اومن
بصدده فكم ينقطع الوسط
وقال السبكي الذي تحصل
من كلام الشافعي والاصحاب
انه يردوهم كما يردو
البطل الاول ولا يرد بعد
القبول كعكس ما روي
الراد قبل لم يستحق شيئا
حكم حاكم برده والاستحقاق
كافتقار واقر اما لكان نازع
فيما لا ذرى يظهر انه لا اثر
هنا لرد من بعد الاول قبل
دخول وقت استحقاقه كرد
الوصية في حياة اوصي (د)
لما تم الكلام على اركانه

حازن (قوله لشرطه) متعلق باثره وكأنه ضمن معنى اعتبار اه سم (قوله وكل منهما يؤخر الخ) محصل نامل
بالنسبة للوصية لان الوصية يجوز ان الوصية يتقبل المالك فيها الموصى له نعم ان قيل ان الوصية بحديثنا هو
المنفعة اجتماعا اه سيدع (قوله الا ان يجاب الخ) يتأمل فان النظر أقوى في بادي النظر اه سيدع
(قوله لم يثبت الخ) أي فصار الشرط المذكور لغيره (قوله ولو وقف بجمع) الى قوله وانتم في النهاية
(قوله كذلك) أي على اولاده بقدر انصابتهم (قوله كالجبهة العامة) أي كالفقراء (قوله لان هذا) أي
نحو القود (قوله ولا يشترط) الى قوله ان حكم في المني الا قوله وانتم الى خروجه (قوله ولا يشترط قبولناظر
المسجد الخ) وينبغي أن يشمله الرباط والمردود والمقرق فلهما بها المعصية كون الحق لله تعالى اه ع
(قوله بخلاف ما هو عليه) فانه لا بد من قبولناظره وقضيه كالمو وهب لم يرض وقوله جعلته المسجد كتابة فملك
لا وقت في شرط قبولناظره وقضيه اه معنى (قوله البطل الاول الخ) بالرغم بطلان الموقوف عليه وقوله
الوقت) مفعول ودقول المتن (شرطنا القبول الخ) أي من المعين اه معنى (قوله كالحكم) أي آتقا (قوله فان
كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على أنه اذا لم يوجد من البطل الاول قبول ولا رد لم يبطل اصل الوقت بل حقه
حتى اذا جاء البطل الثاني وقبيل استحق وكذا هو لكن قضية اشترط قبول المتصل بطلان الوقت بانتقائه
اه سم وقوله لكن قضية الخ تقدم عن عه من سم على منتهى من رد ما وقفها (قوله بطل) أي أصل
الوقت ش اه سم (قوله عليهما) أي على اشترط القبول وعدمه اه سم (قوله فكمنقطع الوسط) صريح
في أنه لا يبطل أصل الوقت أي وبالبطل الثاني حتى اذا لم يرد البطل الثالث ومن بعده ثبت الوقت في حقهم اه
سم (قوله بردهم) أي من بعد البطل الاول (قوله ولا يرد الخ) أي مطلقا من البطل الاول اومن بعدهم
(قوله والا استحق الخ) خلافا للمعنى وشرح الرض صارت ما قول الراد بان يعودته ان رجوع قبل حكم
الحاكم به لغيره مردود كما بينه الا ذرى اه (قوله لكن نازع في الا ذرى) قضية اطلاق انها بقدر قبول
الرجوع بعد الراد اعطاء النزاع كالغني وشرح الرض (قوله على الفقراء) الى قوله ولا يرد الخ (قوله
نم ان أشبه التفرع) عبارة المغني (تنبيه) بما ذكره كحل في ما مضى التفرع بامامنا ضاهية كالحصبة
فوسع في الزام الوقت عليهم قهر التيمه ذلك الغرض (قوله لشرطه) متعلق باثره وكأنه ضمن معنى اعتبار
(قوله المعين البطل الاول اومن بعده الخ) عبارة الرض وقضيه لو وقف على معين لاجهته عامة ومسجد
ونحوه اشترط قبول متصل من البطل الاول فقط وأما الثاني أي وما بعده فلا يشترط الا عدم ردهم فان ردوا
فمنقطع الوسط وان رد الاول بطل اه وقوله بطل أي الوقت قطعاً كخبره من مفهوم قوله وان رد الاول بطل
أنه لو لم يرد ولم يقبل لم يبطل الوقت لكن مقتضى اشترط قبوله وانقصه بطلان الوقت اذا انتفى قبوله المتصل
والا فلا معنى لاشترط في الوقت كالمو سم صريح الصنيع وقوله في المتن بطل حقه قال الراد في النكت أي من
الوقت كاصحوه وقال الماوردي من الغلة فعلى الاول ان كان البطل الاول صار منقطع الاول فيبطل كله على
الصحيح أو الثاني فينقطع الوسط اه (قوله وخرج بمقتضى اه اذ البطل كان الراد الخ) هذا الصنيع يدل على
أنه اذا لم يوجد من البطل الاول قبول ولا رد لم يبطل أصل الوقت بل حقه حتى اذا جاء البطل الثاني وقبيل استحق
وكذا هو ولكن قضية اشترط قبوله المتصل بطلان الوقت بانتقائه (قوله بطل) أي أصل الوقت ش
وقوله عليهما فعلى المرائع اشترط القبول وعدمه (قوله فكمنقطع الوسط) صريح في أنه لا يبطل أصل
الوقت حتى اذا لم يرد البطل الثالث ومن بعده ثبت الوقت في حقهم (قوله فلور جمع الراد قبل الخ) عبارة
شرح الرض فلور جمع بعد الراد لم يعد وقول الراد بان يعودته ان رجوع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود
كما بينه الا ذرى اه (قوله نم ان أشبه التفرع الخ) عبارة شرح الرض بامامنا ضاهية أي التفرع بردهم
جعلته مسجداً فيصير مدياً كالمو كرفي مشرطاً فاسداً لا الامام وتبعه غيره اه وقضية ذلك استثناء

والا فبقية
الاربع عشر في ذكر شرطه وهي التابيد والتجيز بيان المصرف في الزام فثبت (وقال وقت هذا) على الفقراء
(منه) مثلاً (قابل) وقضيه فاسداً للصيغة لان التابيد نعم ان أشبه التفرع بردهم كجعله مسجداً

صعوم يدا كانه الامام وتبعه غيره ولا اثر للتأنيث الصريح مما لا يحتمل بقاء الدنيا له كنهه المذكر كشي كالافرى لان القصصه انما بدلا
 حقيقه التأنيث ولا تأنيث الا حقيقا كمن زيد ستم على الفقراء أو الآن بلدى وله ولا تأنيث الضمى في منقطع الاخر المذكور في قوله
 (ولو قال وقت على اولادى أو على زديتم نسله) ونحوهما ما لا يوم (ولم يزل على (٢٥٣) ذلك فلا يظهر عند الوقت) لان مقصوده

والفريق والرباط كقوله جعلته مسجداً فانه يصعوم يدا كقولك كرفيه شر طافا قدالة الامام وتبعه غيره
 أى وهو لا يقصد بالشرط الفساد اه وفيه بعد ذكر مثلها في شرح الروض ماضيه في ذلك استنباه
 ما يضاهاى الضر وايضا مما يأتى في قوله ولو وقف بشرط اختيار بطل على الصبح اه (قوله انما أتيناكم بصر
 أى ان تظهر فيما يقرب اه يعبرى عن الملقى (قوله صبح الخ) وقفاً لا لاسى والمعنى ولا لانه لانه (قوله)
 ولا أثر) الى قوله أى بيلداً الموقوف فى النهاية الاقوله أو بركيله عن نفسه وقوله على المنقول خلافاً للتأنيث
 (قوله ولا أثر للتأنيث الصريح الخ) فلا وقع على الفقراء ألفه أو نحوها مما يعقبه النهاية الصم
 اه نية (قوله كنهه المذكر الخ) قد يشك على ذلك ما قاله فى البيع والشكاح من عدم الصحة فهما
 الآن يقال الوقت لكون المقصود منه القرية المصنعة نظراً لما يقصد من الفقهاء من قوله اه عش (قوله)
 ولا تأنيث الخ) عطف على التأنيث (قوله ونحوهما) الى قوله ويؤخذ فى المعنى (قوله ومنه ما لم يعرف
 الخ) ظاهره ولو لم يأتى اه سم (قوله اللوام) عبارة المعنى على اللوام اه قول المتن (وان مفرقه)
 أى عند انقراض من ذكر اه معنى (قوله ويؤخذ من) أى من التقديم المذكور (قوله ومن ثم) أى من
 أجل أنه لا ترجع بالارث والعصبة (قال) أى أو زرة (قوله بل هلمستون) ان قضيه أن الاخ الشقيق
 والاخ للاب مستويان اه عش (قوله والمعتبر الفقراء دون الاغنياء منهم) اعتمدنا المعنى أصاف
 عش قال الزركشى لو وقع على الأقارب اخص بالفقر منهم بخلاف الوقف على الجيران سم على منهج
 والأقرب إلى الجيران على ما في الوصية تشابهت لها في التبع اه (قوله نحو الد كراخ) عبارة النهاية
 المذكور على غيره فيما يظهر اه باسقاط لفظة الفقر وقال السيد عوفه نحو المذكور كذا الجنتين فلا يقدم
 على ذى الجنتين عند استواء الوجه اه وقد يقال ففعل هذا من قول الشارع فلا ترجع مع ما قاله
 اسقاطها (قوله أو بركيله) بينه أن المراد منه الوقف لامن تعاطى الوقف كالكيل اه وشيدى
 (قوله عن نفسه) سيدك محترمه بقوله الآتى ما الامام الخ (قوله لان الصدقة) الى قوله أى بيلداً الموقوف
 فى المعنى الاقوله أو كذا الى صرنا الامام وقوله ورجع مع متأخرون (قوله جنس الوقف) يحتمل فنون
 وفي بعض النسخ في جنس الخ مضافاً ورجع قول المعنى في جنس الوقف اه (قوله أرى أن يجعل الخ)
 فجعلها فى آثاره وبني عمه اه معنى (قوله أو به) أى بالحث المذكور (قوله عدم تعيين) من باب التفعّل
 (قوله نحو كذا) من المصارف الواجبة معنى (قوله لهذه) أى كذا كذا أو المصارف الواجبة اه معنى
 (قوله وقال الخ) عطف على فقدت الخ (قوله وسكت عن بابها) ظاهره وان وجد آثاره الفقراء اه سم
 (قوله صرنا الامام الخ) معتمد اه عش (قوله كانه عليه) عبارة النهاية وشرح الروض كانه عليه
 البو يعطى فى الآتى اه أى صرنا وقف الأقارب (قوله وقال اخرون واعتمد ابن الرضا الخ) عبارة المعنى
 وقيل يصر فى الخ (قوله أى بيلداً الموقوف الخ) وصر فى الاول بعدم اختصاصه بقره دار الوقف بخلاف
 الزكاة اه نية يقال لا يشيدى قوله وصر فى الاول الخ أى بناء على القول السابق اه على مقابل الاظهر
 (قوله من رجعه) أى بيلداً الموقوف (قوله على مقابل الاظهر) أى المار بقول المتن ان مفرقه أقرب
 الناس الخ (قوله القائل) أى المقابل (قوله ومن ثم) أى من أجل أن المراد فقراء ومسكين بيلداً أو فوق

ما يضاهاى الضر وايضا مما سأتى في قوله ولو وقف بشرط اختيار بطل على الصبح (قوله ومنه ما لم يعرف
 أو باب الوقف) ظاهره ولو لم يأتى اه (قوله وسكت عن بابها) ظاهره وان وجد آثاره الفقراء (قوله كانه
 نص عليه) واعتمده حر (قوله أى بيلداً الموقوف الخ) وصر فى الاول بعدم اختصاصه بقره دار
 فاذا قدم تعيينهم فى نحو الزكاة على ان لهذا مفرقاً من الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت آثاره أو كذا أو كنهه المذكر كشي كالافرى لان القصصه انما بدلا
 المستب أو قال لصر فى من غلبته فلان كذا وسكت عن باقها صرنا الامام فى مصالح المسلمين كانه عليهم رجع مع متقدمون وقال اخرون
 واعتمده ابن الرقة يصر الفقراء والمساكين أى بيلداً الموقوفاً فكذا من رجعه على مقابل الاظهر العاقل صرفه اليهم ومن ثم قال الزركشى

قياس منع نقل الزكاة عن فقير ابا دها منعه عن فقره بلد الموقوف أما العلم اذا وقف منقطع الاخر فيصرف للمصالح لا لأهل به (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على من يقرأ أعلى قبري أو على قبري أو يروي بحلاف وقتلنا ن أو بعده موقوف على من يقرأ أعلى قبري بعد موت فانه وصي بخان جرح من الثلث وأجبر وعرف فقير صبح والأفلاو كوقفته على (من سيولك) أو على مسجد سيدي ثم على الفقراء مثلاً (فالذهب بطلانه) وبطلان الاول لعدم الصرف للعلماء ومن بعده فروع ان قلنا يتلقى من الوقف ولو لم يذكر بعد الاول مصرفاً بطل قطعاً لانه منقطع الاول والاخر وقال وقت (٢٥٤) على أولادى ومن سيولك على ما اتصله فقصه على الموجودين وجعل نصيب من مات منهم

بلا مقبلان سيولك جاز وأعطى من ولده نصيب من مات منهم لا لعب فقط ولا يؤز فيه قوله وقت على أولادى ومن سيولك لان التفصيل بعد بيان به (أو) كان (منقطع الوسط) بالقرين (كوقف على أولادى) على عبد عرو ثم الفقراء أو ثم على (دجل) منهم وبه يعلم أنه لا ينصرف في وقف أو شرط أو مصرف فامتنع من نقله أو بعده على تعيينه لانه لا يتفق الانقطاع الان كان الاجماع من كل وجه كما هو واضح وكلام الأئمة في فتاويهم صريح في ذلك (ثم) على الفقراء فالذهب محله (وجود المصروف حالياً وما لا مصرف عند قسط الانقطاع كصرف منقطع الآخر وبحث ان يحل ان عرف أمداً قطعاً به ان كان معينا كالمثال الاول والاكثر جيل في المثال الثاني صرف بعدموت الاول ان بعد المتوسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكره في شرح الراشاد (ولو اقتصر

(قوله المنع) أي منع بيع الوقف (قوله أما العلم) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله اذا وقف) أي من أموال بيت المال أما وقف من مال نفسه فينبغي أنه كغيره في الصرف لأجل به عش ورشدي ومغنى (قوله الآن أو بعدموت) أي وأطلق (قوله فانه وصي بالغ) فالربيع الحاصل في حيلة الوقف كالأوقاف الخاصة من الموصى به اه عش (قوله أو على مسجد) الى قوله ولو قال وقت في المغنى والى قول المتن والاصح أنه اذا وقف في النهاية الاقوله وان قلنا يتلقى من الواقف وقوله وكلام الاعتناء بالمتز وقوله ونفسه كلام الى المتن وقوله كذا مات الى اذا علق وصاياه عليه (قوله ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الامثلة وسد كمنحترقه (قوله يتلقى) أي من بعد الاول (قوله بعد الاول) أي بعدموت (قوله لمن سيولك) أي الواقف (قوله بالقرين) أي على الاصح ويجوز فيه الاسكان اه عش (قوله على عبد عرو) أي نفس العبد اه مغنى (قوله منهم) من كل وجه كما بينا (قوله به يعلم) أي بقوله بهم (قوله انه لا ينصرف) أي بخلاف (قوله ترد في وصف الخ) أي في عبارة الوقف بان كانت ترد في من أمرين وهذان من القرآن ما يدل على ارادته أحدهما وليس المراد ترد الوقف لانه ما منع من محتوقف اه رشدي (قوله فامتنع من) أي في عبارة الواقف و (قوله فله) أي قبل ما فيه التردد اه عش وظاهر ان القرينة الحالية كاللفظة (قوله كصرف منقطع الآخر) أي وهو الفقير الاقرب رجال الواقف (قوله وبحث الخ) اعتمد شرح المنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله كوقف كذا على جماعة) أي ولم ينومعنا كما علم مما بينا قريبا اه رشدي (قوله وان قال الله) اعتمد النهاية والمغنى وكذا شرح الروض عبارة قال السبكي وبحل البطلان اذا لم يقل الله والا فيصع علم أي طهنته صلى الله تعالى ثم بعين المصروف وقيل انه نظر اه (قوله فاذا اذ بين متمسكاً بطل الخ) ولو بين المصروف اجلاً كقوله وقت هذا على مسجد كذا مصرف الى مصلحه عند الجمهور وان قال القفال لا يصح ما بين الجملة فيقول على عبارة نفعوه اه مغنى (قوله ولم يصنع الخ) يعني لم ينومعنا فيما يظهر وعلى هذا التفسير لا يحتاج الى الاختلاف (قوله يطله) أي الجبل الوقف (قوله فعهده) أي المصروف (قوله وانما يصح) الى المتن في المغنى (قوله وبحث الاخرى) عبارة النهاية وبها يحسن الاخرى من مذهب ودود كماله الغزالي به الخ اه (قوله ورد الغزالي به الخ) وهذا أظهر اه مغنى (قوله وبه يتوخذ) أي من تعبد الرد (قوله لو قال في جماعة أو واحداً الخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة المغنى ولو قال وقفته على من شئت أو فيما شئت وكان قد عينه من شاء أو ما شاءه مدوقه مصر وأخذ بذيهاه والا فلا يصح البيهة ولو قال في بيته الله كان ما طلاله لا يعلم مشيئة الله تعالى اه (قوله أو واحد) أي يمين شئت اه سم أي بخلاف من شاء الله كما رأينا في نفاذ المغنى (قوله فبطل الخ) عبارة النهاية لا يصح قبل وهو محله اه ونظر فيه عش وقال سم قوله وهو محض اعتمده مر اه وقال السيد عمران قول السارح ومنه يتوخذ الى المتن الموقوف بخلاف الزكاة شرح مر (قوله وبحث ان يحل الخ) اعتمده مر (قوله صرف بعدموت الاول الخ) جزم بذلك شرح المنهج (قوله وان قال الله) اعتمده مر والى في شرح الروض قال السبكي وبحل البطلان اذا لم يقل الله ولا يصح ثم بعين المصروف اه (قوله ورد الغزالي) اعتمد الرد مر (قوله أو واحد)

على قوله (وقت) كذا لو لم يذكر مصرفاً معزداً كوقف كذا على جماعة فالظاهر بطلانه وان قال في بطلان الوقف يقتضي تحليلاً للمنافع فاذا لم يكن معتمداً على مصرف ولا ن جهة المصروف كعل من شئت ولم بعينه عند الوقف أو من شاء الله بطله فعهده اولى وانما يصح بطلان الوقف بغير مصرف للمساكين لان غالب أموالهم لحمل الاطراف عليهم ولا يتم أروع أصحها بالجهول والبصير وبحث الاخرى انه لو روى المصروف واعتز به ظاهر اصح ورد الغزالي به الخ قال في روى جرحتم لم يصح ان التبايعات وتوقع لفظ بحتمه ولا لفظ هنا يدل على المصروف أصلاً ومنه يتوخذ الى جملة أو واحد ومنه يتبع ما قبل

وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يضافي العرر (كقوله (٢٥٥) إذا ما لم يذيقه فتة) كذا على كذا الآية

عقد يقضي نقل الموقوف
الله تعالى والموقوف
عليه سلا كالبس والهبة
ثم لعقبة بالوت كانت
فدارى وقفه على كذا
فقد وثقها بالحقا علوا
الى قدوقتها عا لاف اذا
متوقتها والقرتان
الاول اشاء تعلق والثاني
تعلق اشاعوه باطل لانه
وعلمهم ذكره السبكي
واذا علق بالموت كان
كالوصية ومن لم ير ضه
على البيع كلز جوعا
ويقر بنسب بين المدي
بان الحق والتعلق به وهو
الحق ائوى فلم يحز الرجوع
عنه البتة البيع دون نحو
العرض عليه ونقل الزكوى
عن القاضي انه لو عزم
وعاقب عليه الموتوف
عليه سلا كالبس كالك
انتهى وعليه فهو كالوصية
اذا فاعيا ظهر اماما
يناضى الخسر وكاذبا
مدان فقتل وقت هذا
سجد افانه يصح كالمدين
الزفة لانه جسد كالتلق
(ولو وقف) شيئا (بشرط
النجار) له او لغيره في
الرجوع فيه اوفى به من
شاء اوفى بتفسيره من
وصف او اذ اذ اذ او
نحو ذلك (على الوقف
على البيع) لماسرنا
كالبس والهبة واغلام
يفسد الحق بالشرط الفاسد
كالهبة انما لا يعتد

السبيكي على قال ان خلافه غير معروف لانه مبني على السراية لتشوف الشارع اليه (والا حرمناه) أي الواقع للملك بخلاف الاراء فان شر وعلمهم

قيا وفادهم لا يعمل بشئ منها كإفالة أجلاء الناحين لانهم أرفاء لبيت المال فيتعدون عهدهم حتى يبيعهم لانفسهم على ما صار اول العار به ونافى
 أوائل العلق وحديثه في حق بيت المال تناوله وان لم يباشر من لافلاوا يباشر فغفل له قال البصري وأول الاثر للعارين الدين ايلنا الصالح
 ثم ابنه المنصور فظن من الظاهر بيبس (اذا وقف شرط ان لا يؤجر) مطلقا والا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو مقفوع وكذا شرط
 أن الموقوف عليه يسكن وتكون العدة عليه كالمثل به وبسط أدلتني الفتاوى (اتبع) في غير العدة الضر ورة (شرطه) كسائر
 شروطه التي تخالف الشرع وذلك لما سبق من وجوه الصلحة أماما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أى مثلا فلا يصح كما أفتى
 به البلقيني وعلمه انه مخالف للكتاب والسنة (٢٥٦) والاجماع أى من الحنفى على الزوج ودم العزوبة يؤخذ من قوله لا يصح المستزعم
 لعدم جبره في الوقف عدم حصته

معلقا الى قول المتن شرط على النفس الاقوله وكذا الى المتن والى قول الشارح أماما خالف الشرع في النهاية الا
 قوله وتكون العدة الى المتن (قوله متجوه) أى حتى يله وشو كذا (قوله يسكن) أى بنفسه اه نهاية (قوله
 فلا يصح كافتى به البلقيني الخ) الوجه الصحة مدر اه سم (قوله عدم حصته) أى الوقف (قوله واماقول السبكي
 الخ) القلب الى معاملة السبكي من إلغاء الشرط فقط اميل وكذا الى مسئلة شرط العزوبة اه سدعبر
 (قوله واماقول السبكي الخ) هذا يدل على ان المراد عدم حصته في الوقف في مسئلة شرط العزوبة فليراجع اه
 سم (قوله ويلغو الشرط) أى شرط ان لا يسلم (قوله فبعد) مرى اول البلبع عن عمن عن شى على
 المنهجان مدر مال الى بطلان الوقف (قوله بان الشرط) أى شرط ان لا يسلم بعد (كلا استثناء) أى استثناء
 من كان مسلما وقت الوقف (قوله وتوهم فرق) مبتدأ خبره ضيالى (قوله بينهما) أى بين الشرط والاستثناء
 (قوله أبطل شرط امتناعها) أى الاجازة (قوله الوقف مفعول أبطل ش اه سم (قوله بها) أى السوق
 (قوله فيها) أى فى الامار الموقوف للسبكي (قوله لكن الذى) أطلقة للاصحاب الخ يمكن جعل كلام الاصحاب على
 ما ذل من تعين دفع المنازع وكلام ابن الرفعة على ما ذلت عنه له ويؤيده تقريرهم لما عتزلوا وكفى من مسئلة
 قسم النهر السابق في احصاء الموات اه سدعبر (قوله وخرج بغير حلة الضر ودالخ) يؤخذ منه أنه لو
 وجد من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر على ما وافق شرط الواقف ومن يطعمه ياد على آخره المثل وياخذ بغيره
 شرط الواقف عدم الجواز فليتبينه وأنه لو وجد من يأخذ بدون أجرة المثل ووافق شرط الواقف في المدة
 ومن يأخذ بغيره المثل وتخالف شرط الواقف عدم الجواز أضرار به لشرط الواقف فيها اه عمن (قوله
 مالوم يوجد غير مستأجر الخ) عبارة النهاية مالوم يوجد الامن لا يرغب فى الاعلى وخالفه الفلك فيصير لان
 الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه (قوله أو أن الطالب الخ) عطف على لم يوجد الخ بقدر فعل أى أو شرط أن
 الطالب الخ والانسب لما قبله أن يقول مالوم يوجد غير مقيم الاوى وقد شرط أن لا يقيم الطالب أكثر من سنة
 (قوله أن الطالب) أى للعلم مثلا (لا يقيم) أى فى نحو المدرسة (قوله كإفالة ابن عبد السلام الخ) قد سبق ذكره
 قبل فصل المعدن (قوله أو أن لا يؤجرنا الخ) أو هنا غير التنويع فى التعبير والافوه معنى ما قبله (قوله
 ولو انه دمت) الى المتن في النهاية الاقوله وأن لا يدخل الى ولم يمكن عبارة وقوله بأجرة مثله الى بقدر ما بنى
 (قوله وأشرفنا الخ) الظاهر أنه معطوف على التهدمت وعليه فعل الواو معنى أو اه سدعبر رأى كإفالة بها
 النهاية وبعض نسخ الشرح (قوله فزجر بأجرة الخ) جواب لو (قوله مرأى فيها) أى أجرة المثل (قوله
 المدة الطويلة) نصب على تزج خافض متعلق بالأجرة أى المدة (قوله لا يجل ذلك) أى التججيل (قوله لمدة
 (قوله فلا يصح كافتى به البلقيني الخ) الوجه الصحة مدر (قوله واماقول السبكي الخ) هذا يدل على أن المراد
 عدم حصته في الوقف في مسئلة شرط العزوبة فليراجع اه (قوله أبطل شرط امتناعها) أى الاجازة ش وقوله الوقف

أى أيضا فمبالو وقف كافتى على
 أو لاده الامن يسلم منهم واما
 قول السبكي يصح ويلغو
 الشرط فبعد وان أمكن
 قوجه بان الشرط كالأستثناء
 وتوهم فرق بينهما فاحال
 لا يعول عليه وبحث
 الأذرى ان الموقوف عليه
 لو عذر انتفاعه بغير الاجارة
 كسوق أبطل شرط امتناعها
 الوقف ورد به يمكنه ان
 يتفع به من وجه آخر وان
 يبرها بناعى الظاهر
 المطلب ان الموقوف عليه
 الاعارة اذ من من الاعارة
 مالم ينعقد الوقف منها أيضا
 واذا منع الموقوف عليه
 الاجارة ولم يمكن سكاهم
 كلهم فيمعناها يؤاخذ
 السبكي ويقره لا ابتداء
 ونفقة الحيوان على من هو
 في ربه وبحث ابن الرفعة
 وجوب للمهاجرة لان بها يتم
 مقصود الواقف واستبداده
 السبكي لانه لا يلزم المسحق
 السبكي وغرض الواقف

نبرأ باحتسابها أو باب الأذرى بان ابن الرفعة لم يرد باجماله بل بحسب الماهية ثم صغيره فخرناو بين
 السبكي وعدمها قال لكن الذى أطلقة للاصحاب ان لاهل الوقف للمهاجرة لانه لا يصح الممتنع على موقف قيل انه يحرم المعامل بعد انتهى وخرج
 بغير حلة الضر ودر مالوم يوجد غير مستأجر الاوى وقد شرط ان لا يؤجر لانسان أكثر من سنة وأن الطالب لا يقيم أكثر من سنة فلو يوجد غير
 السنة الثانية فعمله شرطه مستحسن كإفالة ابن عبد السلام لان الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقفه ولو انه دمت لاهل المشر وط أن لا يؤجر لانسان
 لا يدخل عقده على عقد أو أن لا يؤجرنا ما بنى من مدة الاوى ش وأشرفنا على الانعام بان تعطيل الانتفاع به من الوه الذى قصد الواقف
 كالسبكي ولم يمكن عمارتها إلا ببيعها أو أكثر من ذلك فزجر بأجرة مثله امرأى فيها تجليل الأجرة المدة الطويلة اه ذلتناش لاجل ذلك فى الاحوذ
 بالانساع به فى الجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع من مسئلة صعب أى فليتحقق ذلك ويستظهر

لذلك الاحرة بقدر ما في العلم فقط مراعاة ما مضى في تلك المصلحة المستحق وفي ذلك بسطاً يستمع من الاستغنى عن مراجعته في كل ما
التحقيق في اجزاء الاولاف ويجب ان تعدد العقوف من غير ان تكون مستثناة من شرط (فوف) منع الاستئناف كذا أفني به ان الصلاح
وخالفه تلخيصاً من وزن وأمة

(الح) الى مدة الخ متعلق بالنافع (قوله) بقدر ما في الخ متعلق بقوله فتور الخ (قوله) مراعاة ما مضى الخ
الاولى مراعاة ما مضى الخ (قوله) كذا أفني به ان الصلاح اعتمد المقتضى بما فيه والذي ينبغي كمالاً شتتاً ما أفني
به ان الصلاح لان الضرر وروية بتقديرها اه (قوله) يجوز واذك) معناه اه عش (قوله) وان عك
تظهر) لبقاء التوبة اه نهاية (قوله) كما) أي في شرح بشرط قوله (قوله) وزاد) الى قوله وقيل
في النهاية (قوله) وزاد ان اقترع الخ (الح) الاول وادوان الخ (قوله) فالمسلمين) الاول فاسألت المسلمين (قوله)
فلا يصح الخ) في فتاوى السيوطي الموقوف على معين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلافة والاعتكاف
باذن الموقوف عليهم نقل الاسوي في الانوار ان كلام القفال في فتاويه وهو المنع ثم قال الاسوي من عنده
والفاس جواز ما قول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفاً على أشخاص معينة كز يدوعر و بكر مثلاً
أو فرداً أو فرداً فلا يصح الموقوف باذنه وان كان على أجناس معينة كالأشياء والخفية والصوفية لم
يجز لغير هذا الجنس الموقوف ولو أذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بفتح دخول غيرهم لم يطره
شكلاً أو ابتداءً فقلنا يجوز الموقوف بالاذن في القسم الاول في المصدور المدرس والباطل كان لهم الانتفاع
على نحو مباشر طما لواقف معينين لا هم تبع لهم وهم مقدون بمأثر طما لواقف اه وتقدم في احكام الموات
في شرح ولو سبق رجل الموضع الخ ما تضمنه لغير أهل المدرسة ما اعتدقهم لم يجوزهم ما بشر بمأثر طما ل
ينقص المانع حاجة أهلها على الأوجها انتهى وكان هذا فيما اذا لم بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن
السيوطي أو هذا فيما اعتدق ذلك في غيره سم على حج أقول وينبغي حمل ما ذكر في الثاني من المنع على
ما اذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في احكام الموات اه عش (قوله) ان من شغله) أي
المخصوص بطائفة اه عش (قوله) فيما اذا فعل) الاول فماذا فعل فيه (قوله) انتفاع عاشر المسلمين)
أي على معنى ان لكل فيه حقاً فهو كالساجد الخ لم يخصوا واقفها ما حد فكل من سبق الى محل منه فهو
الحق به اه عش (قوله) وقيل المقترع الخ) جوي الغني والنهاية على كلام القفال (قوله) اطلق بعضهم
الخ) ظاهر المتن اعتمد اه الاطلاق عبارة قال العمري عن السبكي قال ابن الرقعة ثبت بطلان
شراثة كتب وقفها واقفها تكون في مكان معين في مدرسة صاحبه وصرح ان ذلك مستحق لغير تلك المنفعة
قال السبكي ونظيره احداث منبر في مسجد يكن فيه فانه لا يجوز وكذا احداث كرسى محضو بدو يقرأ
مفعولاً بطل ش (قوله) وقول الاخرى وغيره الخ) كذا شرح مر (قوله) في المنزلة اذا شرط في وقف المسجد
اختصاصه بطائفة الخ) في فتاوى السيوطي المصدور الموقوف على معين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلافة
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسوي في الانوار ان كلام القفال في فتاويه وهو المنع ثم قال الاسوي
من عنده والقياس جواز ما قول الذي يترجح التفصيل فان كان موقوفاً على أشخاص معينة كز يدوعر و بكر مثلاً
أو فرداً أو فرداً فلا يصح الموقوف باذنه وان كان على أجناس معينة كالأشياء والخفية والصوفية لم
يجز لغير هذا الجنس الموقوف ولو أذن لهم الموقوف عليهم فان صرح الواقف بفتح دخول غيرهم لم يطره
شكلاً أو ابتداءً فقلنا يجوز الموقوف بالاذن في القسم الاول في المصدور المدرس والباطل كان لهم الانتفاع
على نحو مباشر طما لواقف معينين لا هم تبع لهم وهم مقدون بمأثر طما لواقف اه وتقدم في احكام
الموات في شرح ولو سبق رجل الموضع من واطم سبل أو وقفه على مدرسة الخ ما تضمنه لغير أهل المدرسة
ما اعتدقهم ما يجوزهم ما بشرط انهم يطلعون على الأوجها اه وكان
هذا فيما اذا لم بشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن السيوطي اه وهذا فيما اذا اعتدق ذلك في غيره فليعبر
وعبارة العباب وان شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالأشياء بالصلافة صرح وكره واختص بها
فلا يجوز لغيرهم الصلافة في كل شخص المدرس والباطل بطائفة اه (قوله) ويظهر جواز انتفاع الخ) اعتمد

عصر مخور واذك في عقد
واحدون الى الذي يوقفه
لا يجوز البتة مدة طويته
لاجل جوار لانها منقسخ
الوقف بالكية كما يمكن فيه
تقليل لا يصح لان غرض
الواقف انما هو في بقاءه
وان عكسه ظاهر اكل
(د) الاصم) انه اذا شرط
وقف المسجد لاختصاصه
بطائفة كالأشياء وزاد
ان اقترعوا فالمسلمين مثلاً
أولم يزد شيئاً (اختص) بهم
فلا يصح ولا يعتكف به
غيرهم رعاية لغرضه وان
كره هذا الشرط وبعث
بعضهم ان من شغله يتنازع
لزمه أخوة لهم وفيه نظر
الذي ما كرم هو ان يتفقوا
بلا المنفعة كما هو واضح
فالواجب صرفها لصالح
الموقوف ومن وافقه
الموات له تعلق بمساوولي
انقرض من ذكرهم ولم
يذكر بعدهم أحد فصار
قائماً فيه فله نظر ويظهر
جواز انتفاع عاشر المسلمين به
لان الواقف لا يمانع
وقصوا لأمر من المسلمين
أولى بهم من أحد من أيت
الاسوي يحث ذلك
(ك) المدرس والباطل) المقترع
اذا خصها بطائفة تلاميذ
فتخصهم بفتح العود المنع
هنا ليسم بخلافه فان

(٣٣) - (شروان وابن قاسم) - سادس) صلاتهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقترع للمجد بغيره فيها
جلاصه (فزع) واه اطلق بعضهم انه لا يجوز وضع منبر مسجد لغيره ما قرأ أو علم فيبطل الوقف وعليه

وهو مفعلة انضيق على الصلوات ولو في وقت الاجازة وضعه كثر البتة وغرس الشجرة بل اولى لان النفع هنا اعمى واجل والراعي كلامي في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح العباب (٢٥٨) في احكام المساجد ومبعض النصب (ولو وقع على شخصين) كونهن من الفقراء مثلا فبان احكامها في الامور

المقصود ان نصيبه يصرف الى الاستحقاق لانه شرط في الانتقال لفقرا وانقرضهما جميعا ولم يوجد واذا امتنع الصرف لهم بنصفه تعين لمن ذكره قبلهم ويحث بعضهم قيمن شرط ان يصرف من ربح وقته لثلاثة معينين قد امرنا ثم من بعدهم لاولادهم فبات احدهم ثم الثاني صرف فيهما المصرف قطع الوسطا فاذا مات الثالث صرف ليعلم كل وليد قال ويحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه في المذكور فلما تمت اذ لم يفصل الوقت معلوم كل انتهى وهو بعد اكلامهم والمردك يشهد لعلم القرى فاليه انتقال نصيب كل من مات الى الباقي من الثلاثة لانه لا يحصل لاولاد الدنيا لانه بعد قد التلثة ذكر الما

بهر (قوله في المتن ولو وقف على نصيب ثم الفقر الخ) ولو وقف عليهم أو سكت عن بصره فإنه بعدهما قيل نصيبه لا آخر أو لاقر به الواقع جهات أو وجههما الأول وصحبه الأذني ولو رد أحدهما أو بان سنا فاقاس على الآخر صرفه فلا شوش حر وفي فتاوى البلقيني أنه لاقر به الواقع ولا شك أن الوجه خلافه (قوله في المتن قلت أحدهما الخ) قال في شرح الإرشاد ٣ ح حيث يقال إن أحدهما يتناول شتر طال يقول أو شتر طله وقيل أحدهما دون الآخر قال بعضهم أروها مسطرة وقياس الحكم الذي كوفي مسئلة الكتاب أن يكون كلاً لا شرو به قال الخفاف وغيره اهـ وهذا كله يقتضي الاكتفاء بقول أحدهما وقوله نظر طاهر لا يقتضي بل قياس اشتراط قبول المعين أنه لا بد من قبولهما وإنه لو قبل أحدهما دون الآخر بطل شتر الر وضوح ذلك إذا لم يفتل فاضل فقال وقف على كل منهما نصف هذا فهو وقتان ذكره السبكي شرح الر وضوح ذلك إذا لم يفتل فاضل فقال وقف على كل منهما نصف هذا فهو وقتان ذكره السبكي شرح الر فلا يكون نصيب اليه منهما إلا شتر بل يتصل انتفاعه بالأقر بالواقع والأقر هو الآخر بل قال في محل الفقر اهـ فان قال من بعدهما على الفقر الآخر فالأقر بالاولاه (قوله وهو أحدو تنه) الضمير المنفصل

المتن ذلك كما هو واضح وقيل ما مر فمن وقف على الفقر امره فقيراً وأخذت فقره الله يدخل فان قلت يفرق بين المقصود من الوجه هنا قلت لا ثم انك تأخذ الوجهين (قوله الحق ميت له بقى ما لو بان الخ اه)

ان المتكامل يدخل في عموم

كلامه على خلاف في حق

الاصول لا ياتي هنا للقرينة

وخرج شخصين بالورثتهما

كعلي وزيد عمر وغيرهم بكم

الفقراء فان عمر وغيره

صرف ليعتبر كالعند

الزكشي لان الصرف اليهم

مشروط بانقرضوا ولا نظر

لكونه رتبة بعد عمر وعمر

جموه اولاً وسحق شياطين

قال وقت على اولادى فاذا

انقرضوا واولادهم فصلي

الفقره اكان منقطع الوسط

كله الى الورقة كاصلا لانه لم

يسرط لاولاد الاولاد شيا

وانما شرط انقرضوا

لاستحقاق غيرهم وادعاء

ان هذا فقر ينزل دخولهم

ممنوع وغيره على قرينة

ضمنية وهي لا يعمل بها

هنا فاندفع ما يسهل ان

الانقطاع لا يقصد وانما

هذا من الكتاب وان النظر

الى مقاصد الواقفين معتبر

ككتاب الفتن (فروع) *

جملت مقادير معالم وظايقه

او مستحقه ما تبع ظاهره

عاده من تقدمه وان لم

يعرف لهم عاقد سوى بينهم

الا ان تطرد العادة الغالبة

تفاوت بينهم فخصم في

التفاوت بينهم بالنسبة لهما

ولا يقدم ارباب الشرائع

منهم على غيرهم هذا لم

يكن الموقوف في يد غير

النظر والاسد في اليد

بيمينه في قدره غير كما

يصح به قولهم لو تنازعا

في شرطه لاولادهم بصدق بينه فان لم يعرفه مصر فصرف لآخر بالواقف

بالقياس الذي اشار اليه الشارح وبيق النظر في ترتيبه أحد على الآخر ولم يمنع القياس على مسئلة
المتن فليس في فعله تناقض ان كتب من أهله اه سدر اقول ورجحان قياس الشارع ظاهر بل لعل من
جزئيات سدر الدار في قياسه على وصف عام شامل للواقف (قوله ان المتكامل الخ) خبر وانما الملقا (قوله)
لأني الخ) أي ذلك الخلاف (هنا) أي في مسئلة المأوردي والرباني (للقرينة) أي وانما الخلاف عند
عدم القرينة فبقول فقهاء بنسبة المأوردي (قوله وخرج شخصين) أي المذكورين على طريق
التشثيل فعملها أشخاص معينة (قوله ورثتهما) الانسبا بعد رتب (قوله صرف لغير الخ) كل واقف على
واقدم ولوالدهم الفقر اعفان والوالد لم يولد رجوع الى الفقر اعفان فتنوى البغوى في مسئلة حاصلها أنه
اذ مات واحد من ذرية الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه لا وقف غيره من ذرية الواقف بل من بعده
أي من هو في درجته عند استحقاقه نهاية ومعنى أي عند دخول وقت استحقاقه موت الاعمام وسيرورنه
هو اولاد الاعمام في درجة واحدة عش ورشيدى (قوله كما عتد الخ) وكذا عتدته النهاية والنتيجة
(قوله لان الصرف اليهم) أي الفقراء (قوله بانقرضه) أي بكر (قوله ولو قال) الى قوله وادعاء الخ
النهاية والنتيجة كأي الروض وأصلها (قوله فاذا انقرضوا واولادهم) عبارة النهاية والنتيجة فاذا
انقرض اولادهم اه (قوله واولادهم) فبعض على الضمير المرفوع المتصل بفصل ولا تأكيد (قوله)
ان هذا) أي شرط انقرضهم (قوله على دخولهم) أي اولاد اولاد في الوقف كما اختار من ان مصررت
والأخرى نهايتومعنى (قوله ما يسهل) أي النحول (قوله بان الانقطاع) أي الوسط (قوله وانما
هذا) أي الانقطاع الذي في كتب الاوقاف (قوله كانه) أي كون النظر المذكور مستتباً (قوله)
جهت الخ) أي وجهات الخ (قوله أم مستحقه) عطف على وظايقه بمقتضى على مقادير الخ وان لم
يساعد الخط وعلى هذا قوله فان لم تعرف لهم عاقد الخ تقرير على وجه المقادير وقوله الا فان لم تعرف
مصرف الخ تقرير على وجه المستحقين (قوله بالنسبة اليها) أي الى العادة الغالبة (قوله أرباب الشعائر)
كلهم وسين والموثنيين والائمة (قوله لو تنازعا الخ) عبارة الخ ولو اندرس شرط الواقف وجعل الترتيب
بين ارباب الوقف والمقادير بان لم يعلم هل سوى الواقف بينهم أو فاضل قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم
الاولوية وان تنازعا في شرطه ولو لا احد منهم بصدق بينه لاقتضاد دعواه باليد فان كان الواقف حياً
على بقوله بلا عين أو متافوته فان لم يكن فظاهر من جهة الواقف لا المنصوبين جهات ما كم ولو وجد
الوارث ولو انظر فالتاظر كمال الأذى ولو وقف على قبيلة كالطائنين آخر ثلاثتهم فان قال وقت على
اولاد على وجعرو عتق لشرط ثلاثتهم كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء الغر بالمفقراء أهل البلد

عائد على من عين وقف وكذا الضمير في قوله الا فيانه يدخل (قوله ولا يقدم ارباب الشعائر) منهي على
غيرهم (في فتاوى السيوطي مسئلة اذا تنازع الواقف من فوج جمع المستحقين فعمل مقدم من الشعائر والشيوخ
اولاً الجواب ينظر في هذا الوقت فان كان أصله من بيت المال كدار البطار المصرية وشوا فقهاء وفي ذلك
صفة لا حجة من بيت المال فان كان في ارباب الواقف من هو بمسقة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس
كذلك قدم الاولون على غيرهم كالحكام وطلبة العلم والرسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم بمسقة
الاستحقاق من مقدم الاحوج فالاحوج والافقر لا فرقان استروا كلهم في الحاح فقدم الاسد فلا شك
في تقدم المدرس اولاً ثم المؤذن ثم الامام ثم القمى وان كان الواقف ليس من هذه من بيت المال لا تسع في شرط
الواقف فان لم يشترط تقدم أحد لم يقدم بقسمين جميع أهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم اه
وما ذكره فيما اذ كان الواقف من بيت المال كما عتد عدم الاعتداد بوقف أموال بيت المال بسط بعد ذلك
ما وافق موصل بصلاح الدين بن أيوب والقلاوي في نقل ذكر قبل ما يخالفه من سئل عن وقف من مدر من صلاح
الدين بن أيوب بسط فقلاوي معنى مله له الاعتداده ولو لم يعدم جواز التعرض له وقوله في القسم الثاني

في شرطه لاولادهم بصدق بينه فان لم يعرفه مصر فصرف لآخر بالواقف

تفسير ما مر من أثره لانه لاحقه في هذا الوقت فظهر شرط الوقت بخلافه لما صواب كماله التاج السبكي أنه لا يؤخذ بأثره في وقت شرط الوقت على العمله فضلا عن العوام وسبقه ما ذكرناه في وقتو به فقال لا عبرة بأثره في وقت شرط الوقت بل يجب اتباع شرطه نعم كان أو ظاهرا أم الاقراران كان لا اجتماعه مع الشرط أصلا وجب الغاؤه لمخالفة الشرع ومن شرط الاقراران لا يكذب الشرع وان كان له احتمال ما لا خدنا به ولم يثبت حكمه فحق غيره بل يحكم الأمر فيه أي الغير على شرطه وانما انتهى وقت غيره ما به يقبل اقراره فحق نفسه مدة حياته قال بعضهم يؤخذ منه ما أتى به البدون شبهة أن ذلك حيث لم يعلم المقر شرط الوقت الصريح في اختصاصه بالوقت ولا يؤخذ بأثره لتضيقه ودالوقته وتكذيب البيضة الشاهدة باخصاصه مومع ذلك لا يثبت للمقره إلا أن يكون الوقت شرطه بعد انتقاله عن المقر وتقبل دعواه حمله لشرط الوقت ورجوعه عن الاقرار المبط لحق ما لم يحكم به للمقره من المار من محتجوج اقراره بالوقت صر بمحال يحكم حاكم يرد فكيف واده احتملا (٢٦٠) ولو وقف أرضا على قرا جعل غلثها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الوقت انفسا استحقوا الزائد بنسبة انفساتهم كما أتى به بعضهم وأيد بقول المارودي لو وقف دارا على زيد وعمر وعلى أن زيد منها النصف ولعمر والثلث انقسمها على خمسة أمهم ورجع السدس القاض بينهما بالرد فيكون زيد ثلاثة أمخماسها ولعمر وثلثها وأيد بقوله البلقيني في السدس بان الذي يقبضه انه يرجع عليهم بالسوية بينهما وقبضه تقابل الذي يقبضه بعلان الوقت فيه لانه بالنسبة منقطع الاول (تنبه) حيث اجعل الوقت شرطه تابع فيه العرف للمعروف فيمنه لانه بمنزلة شرطه ما كان اقرب الى مقاصد الوقتين كايدي عليه كلامهم ومن امتنع في السقايات المسئلة على الطرق غير الشرب ونقل الماسنها ولو للشرب بظاهر

اه (قوله نظير ما مر) أي في منقطع الاثر (قوله ولا يؤخذ) أي جواب وان كان كان في القاموس يقال آخذ به من مؤاخذه ولا تقبل واخذ اه وقال شارحوا واخذ بالاول والآخرين وقري بها في القرآن اه (قوله) ويؤخذ منه أي مما له التاج السبكي (قوله أن ذلك) بيان لما لا الإشارة الى ما مر من عدم المؤاخذه بالاقرار (قوله في اختصاصه) أي المقر (قوله بالوقت) البه داخل على المقصور (قوله لتضيقه) أي الاقرار (قوله وتكذيب الخ) عطف على رداخ (قوله ومع ذلك الخ) أي المؤاخذه (قوله وتقبل الخ) عطف على لا يثبت الخ (قوله ورجوعه الخ) عطف على دعواه (قوله لما مر الخ) تقدم في محبة الرجوع بخلاف فعل المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الردم بمحاوله داخل اه سم ولعل الفرق أقرب (قوله ولو وقف أرضا الخ) يظهر أنه مقصور بما ذكرنا من كل شيء مقدري حتى يحتاج الى قباسه على مسئلة المارودي وأيضافه لو كانت وقتها غلثهم من غير تقديره لكان استحقاقهم لما زاد في ربح وأضحا لأخباره اه سدع (قوله فزادت) أي الغلة (عما كانت) أي الأرض (قوله بل الذي يقبضه الخ) هذا ظاهر لو كان قال وقتت نصفها على زيد وثلثها على عمر وبخلافه لو قال وقتها عليها ما على أن زيد النصف ولعمر والثلث كما هو ظاهر العبارة اه سم (قوله وقبضه) أي في مقالة المارودي ومقالة البلقيني (قوله فيه) أي السدس (قوله ونقل الماء) عطف على غير الخ (قوله ولو للشرب) أي ولو كان النقل (قوله به) أي لاستصحاب المقاب (قوله كل من الاولين) وهما العرف والمطر والاقتراب الى مقاصد الوقتين (قوله للمسيين) بصيغة تلحق نعت لقره وقياسه لم التصريف اسقاط الساء الاولى (قوله وفيما مر) أي أول الفروع وفي باب الاشياء قبيل فصل المعدن الخ (قوله عليه) أي ما تقر الخ (قوله انه ان عرف الخ) بيان للحاصل (قوله فلا كسر) الانسب فيها الاكثر (قوله وهو الخ) أي ما دل عليه القرائن (قوله شرطه) أي تقديم أو باب الشعائر (قوله لا تسماه) أي اسم أو باب شعائر (قوله به) أي باب الشعائر (قوله على نفع الوقت) أي الوقت (قوله ويجرد قرا الخ) الواو حالية (قوله كذلك) أي عائد اوضاعه على نفع الوقت للمسلمين (قوله وان كثر) أي الماء (قوله وان ما وقف الخ) عطف على حومة الخ (قوله ولا عرفه) أي المقر في القطر (قوله في المسجد) حال من فان لم بشرط تقديم أحداه أو جهل حاله كما هو ظاهر (قوله لما مر الخ) تقدم في محبة الرجوع بخلاف فعل المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الردم بمحاوله داخل اه (قوله بل الذي يقبضه الخ) هذا ظاهر لو كان

الزائد بنسبة انفساتهم كما أتى به بعضهم وأيد بقول المارودي لو وقف دارا على زيد وعمر وعلى أن زيد منها النصف ولعمر والثلث انقسمها على خمسة أمهم ورجع السدس القاض بينهما بالرد فيكون زيد ثلاثة أمخماسها ولعمر وثلثها وأيد بقوله البلقيني في السدس بان الذي يقبضه انه يرجع عليهم بالسوية بينهما وقبضه تقابل الذي يقبضه بعلان الوقت فيه لانه بالنسبة منقطع الاول (تنبه) حيث اجعل الوقت شرطه تابع فيه العرف للمعروف فيمنه لانه بمنزلة شرطه ما كان اقرب الى مقاصد الوقتين كايدي عليه كلامهم ومن امتنع في السقايات المسئلة على الطرق غير الشرب ونقل الماسنها ولو للشرب بظاهر

كلام بعضهم اعتبار العرف المطرد الذي في شيء يجعل به أي على الاستصحاب المقاب لان الظاهر وجوده في زمن الوقت وانما يقرت العمل به حيث تنافي كل من الاولين وقد استفتيت عن ثراء الاجز المسلمين بالصوفية هل يدخلون في أو باب الشعائر اذا شرط تقديمه فاجبت بحاصل ما تقره هنا فصار مع الزيادة عليه انه ان عرفه فمطر في زمن الوقت وقد علمه على النظرة ان اختلافه لاكثر والا فمادت عليه القرائن وهو أنه ليس المراد بالشعائر هنا في الآية من علامات الدرس لئلا يلزم علينا انفسا طه اذ تفسيرهم بذلك يدخل جميع أو باب الوظائف لشمول علامات الدين لها والذي صرح به شرطه ان تم وظائف شهي أو باب شعائر ووظائف لاسماء اثنين ان الراد هم هذان من أعمالهم بوضعها على نفع الوقت والمسلمين ويجرد قرا في حزمه ليست كذلك بخلاف نحو ندر بس وطالبوا طر ومشدوا جدي وقبض بعضهم في الحق بعض هذا ولو حماقر ربحوا ويحتج بعضهم حومة نحو صاق وغسل وسخ في ماء مطهرة المسجد وان كثر وان ما وقف الشعائر به في رمضان وجهل مراد الوقت ولا عرفه بصرف لمراد في المسجد

ولقبيل الغروب ينزلون أغنياء وأرامل ويجوز أن يراد به منة الناظر التفضل والخصم انتهى والوجه لا يقدح في السعد لان السعد حيازة فضل الاقطار وهو لا يتقدم على حال النفال ويتبعه ويجوز شرطه من مستحق كلب وقبيل يأخذ الناظر منه ليعمل على ردعوا الحق به شرط ضمان فليس المراد منه سماعا حقيقته ما ذكره في الجلالة انه يجوز أخذ العوض (٢٦١) على التزول عن الوفاة منهم ان بان جلال

التزول يجمع عاذه من كان قد اراد منه ان يفي به بعضهم قال لان الاراء وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كالو سأل عنه عشر ذراهم ومجمله على خمسة مائة الصلح المثل لانه ارأه من المستحق مقابلة حاله الباقي وهو لا يعمل فلا يصح الاراء انتهى وفي فاسه نظر لان الصلح المذكور متضمن لشرائط صكون الاراء في مقابلة الحلول فاذا انتفى الحلول انتفى الاراء وفي سكتان لم يقع شرط ذلك لاسرعا ولا ضمنا وانما وقع الاراء مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وان لا يقبل قوله صدته في مقابلة محتمل التزول لانه لو سكت سنو جمع قصر بحه بقر ينه على التسرع والكلام في ابراه بعد تلف المعلى والا الاراء من الاصحاب اطل اتفاقا ولو مات ذو وظيفة فقر الناظر آخر فيك انه تزول عنها آخر لم يردح ذلك في التقر بركا أفتي به بعضهم وهو ظاهر بل لو فرغ من عمله بذلك فكذلك لان مجرد التزول سبب ضيعة فلا بد من انضمام تقر الناظر اليه ولو لم يقدح فقره وأفتي

الصوم (قوله ولو قبل الغروب الخ) غاية لصراف (قوله الخ ورجع منه) أي بذلك الموقوف من المسعد يعني الصرف لهم في نخرج المسعد (قوله وهو) أي فضل الاقطار (قوله ويجوز الخ) مقول قال (قوله كلب وقبيل) بالتوصيف والاضافة (قوله يأخذ) أي الرهن و (قوله منه) أي المستعير (قوله ليعمله) أي الرهن المستعير والجلوس متعلق بشرطه من الخ (قوله منهما) أي الرهن والضامن (قوله قدأرأه) أي المانع الا أخذ منه) أي القروض (قوله وفي قياسه) أي وقتواه المبني عليه كايضه آخر كلامه لكن القلب القوي أبل (قوله شرط ذلك) أي الاراء عند صدق مقابلة التزول (قوله وان لا يقبل قوله الخ) قياس نظاره تقديده بالظاهر فيقبل باطنه ليراجع (قوله قد صدته) أي وقوع الاراء (قوله لو سكت عنه) أي عن الاراء (قوله المعلى) بفتح الطاء (قوله انه) أي له حسب الوظيفة (تزل) أي في حياته و (قوله لا آخر) أي لتسبر ما تروه الناظر (قوله ذلك) أي بالتزول لا آخر (قوله فكذلك) أي فالنظر صحيح (قوله لا تقدم المقرر) أي على التزول (قوله بانه يصرف لصالح جهره الشرية فقط) أفتي بذلك شخص الشهاب الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد مماته فصل على ما ذكره في مال وقف عليه في حياته فهل يضع الوقف أو لا لأنه صدقة وهي محرمة على من أخرج اليه في نكاحه من الجيب اليسرى على ما منه اختصاص على انه عليه وسلم يصرم الى كذا والصدقة والكفر عليه الى ان قال والمنذور ان قال البقيني وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان وقف عليه معن لان الوقف صدقة تطلع وفي الجواهر لقول ما يؤيده اه اه سم أولو يعلم من ذلك انه يحرم على أهل بيته على ان ينزله معن كما قاله ع ش وان خالفه بعض المتأخرين وطال في ردعه بنافس متقل بغير الفهم بدون نقل (قوله غاي الخ) يعني ولو غاي الخ وانما خصه بالذ كر لكونه محل رهم (قوله والاولى) أي مسئلة الوقف أو التزول من قبله عليه وسلم

*(فصل) في أحكام الوقف الغنظية (قوله الغنظية) أي المتعلقة بغير الواضحة عبارة ع ش أي التي هي مدلول الغنظ اه أي كالأوقاف قول المتن (يقضى التسوية) أي ثم ان زاد على ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد ولا كلمة تطلع الاخر بعد البقيني الاولين كإلاني اه ع ش قول المتن (بين الشكل) وهو جميع أفراد الاولاد ولاهم ذكرهم وانما هم لهم معنى (قوله الاصلاء) الى المتن

قال وقف تصفها على زيد بنكها على عمر وعسا لا وقال وقفها على علي جماعلي أن لا بد التصف ولعمرو الثالث كماله ظاهر العبارة (قوله بانه يصرف لصالح جهره الشرية فقط) أفتي بذلك شخص الشهاب الرمي وهذا اذا وقف عليه بعد مماته فصل على ما ذكره في مال وقف عليه في حياته فهل يضع الوقف أولا لانه صدقة وهي محرمة على من أخرج اليه في نكاحه من الجيب اليسرى على ما منه اختصاص على انه عليه وسلم يصرم الى كذا والصدقة والكفر عليه الى ان قال والمنذور ان قال البقيني وخرجت على ذلك انه كان يحرم عليه ان وقف عليه معن لان الوقف صدقة تطلع وفي الجواهر لقول ما يؤيده بده فانه فالصدقة تطلع كانت حراما لمعلى على الصلح وعين الجهر رة ان صدقة الاصحاب كانت حراما لمعلى دون العمة كالتاسيد ومبدا آثاراه وبحتم في ذلك بانه كان يمكن دعوى الجواز لانه انما يستحق في الموقوف بعد تعلم الوقف وبتمامه ينتقل الملك الى الله تعالى فانما بعد ذلك انتفاع عماله لله فلا خلاف في ما سأل في الهبة عن السبكي ان المنافع لم عاكها الموقوف عليه بملك الواقف بل يتسلم من جهته تعالى

(فصل في أحكام الوقف الغنظية)

بعضهم في الوقف على النسي على انه عليه وسلم أو التزول بانه يصرف لصالح جهره الشرية فقط أو على أهل بلد اعلى معهم ما غلبها لحاجة غلبة لا تقطع نسبتها لغيرها انتهى الاول في النذر بانه (فصل) في أحكام الوقف الغنظية (قوله وقف على أولادى في أولاد أولادى يقتضى التسوية بين الشكل) في الاصطلاح وقد مر المعلى لان الأولاد يطلق الجمع وقوله البقيني انتهى القريب شاذ

وان نقله الماوردي عن أكثر الأصحاب وعرض ثبوته قبل محله في أول مجرذ العطف أمال الواردة للتشريك كقولنا الصدفان لا فقرهما المسكين
فلا خلاف أن البليست للترتيب انتهى (٢٦٢) وإدخال آل على كل أجاز جمع (وكذا) هي التسوية (وإيراد) على ما ذكر (ماتناسوا)

أذا لخصيص ذبه (أو) زاد
(بطنا بعد بطن) لأن بعد
ثاني بمعنى مع ثاني والأرض
بعد ذلك دسها أي مع
ذلك على قول ولا استمرار
وعدم الانقطاع حتى لا
يصير منقطع الآخر فهو
كقوله ماتناسوا وأعرض
بان الجهور على أنها
لترتيب لأن صفة بعد
موضوعة لتأخير الثاني
عن الأول وهذا هو معنى
الترتيب وأي فرق بينه
وبين الأعلى فالأعلى زاد
الأسنوي إن لفظ بدأ صرح
في الترتيب من ثم وإلغاء
وردناه خطأ أخالف لنص
ولقد كتبنا في الزور من
بعد الذكر أي قبل القرآن
أزلا والآن كل كلام الله
تعالي قد لم لا تقدم في قوله
ثاني ونص على بعد ذلك
زيم أي هو مع ما ذكرنا
من أوصافه القبيح فزيم
ولكلام العرب لاستعمالهم
بعد بمعنى مع وعلى الأول
فما روي ما هنا يأتي في العاطل
أن طاعة بعد أو يسدها
طاعة أو قبل أو قبلها طاعة
تقع وهو أسدق في غير طوأة
ونتان متعاقبتان في
موطأة بان ما هنا تقدم
عليه ما هو صريح في التسوية
وتعقيبه بالبعدية ليس
صريحا في الترتيب لما
انتهى إلى الاستمرار وعدم

في النهاية الآية قبل وكذا في المعنى الآية وبعرض إلى إدخال الخ (قوله) وإن نقله (أي كون الأول للترتيب
(قوله) قبل (ع) أي الخلاف (قوله) في وأجرذ العطف الخ) يتأمل المراد مجرد العطف والتشريك بل الذي
هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على أن الأول للتشريك بل الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على أن الأول للتشريك بل الذي
وأولاد أولاد أي سم وقديقال المراد مجرد العطف معطالق الجمع الصادق على المعقولة ترو بالتشريك
المعينة (قوله) ليست للترتيب أي بل للتسوية وماها مناهة اه عس (قوله) أجاز جمع عبارة
المعنى جاز عند الانحصر والفارسي ومنه الجهور ونظر إلى أن إضافة كل معنوه فلا يصح ماها آل اه (قوله)
هي التسوية أي قوله وقف الخ والتأنيب بتأويل المصنف قول المتن (ماتناسوا) أي أولاد الأولاد
وكأنه قال عليهم وعلى أفعالهم ماتناسوا اه معنى (قوله) أو أربطنا بعد بطن) أربطنا بعد بطن نهاية
ومعنى (قوله) لأن بعد الخ أي قوله لمصر في المعنى الآية ولا استمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد على عتل
(قوله) لأن بعد تأتي بمعنى الخ) عبارة النهاية والمعنى لاقتضائه التشريك لأنه بل التعميم وهذا ما صحه في
الروضة تبعاً للقوى وهو الاعتماد مثله ماتناسوا أو بطنا بعد بطن أي الجسم بينهما خلافاً للسبك وقيل المراد
فيه بطنا بعد بطن للترتيب اه (قوله) ولا استمرار) عطف على بمعنى مع اه سم (قوله) فهو أي
قوله بما بعد بطن (قوله) وأعرض بان الجهور الخ) عبارة المعنى وذهب الجهور إلى أن قوله بطنا بعد
بطن للترتيب كقوله الأعلى فالأعلى اه قال البيهقي أو قول لعل الأقرب أن جعل الخلاف حال الخلق أما إذا
قال الواقع أردت الترتيب والاستمرار فقطع في الأول بالترتيب في الثاني بالتسوية فليتأمل اه وهذا
ويجوز ما في شرح ولا يدل أولاد الأولاد في الوضاح ما يرد به ما يسألنا ظاهرا (قوله) على (أه) أي
صفة بطنا بعد بطن (قوله) بينه أي قوله بطنا بعد بطن (قوله) ورد الخ) أي ما قاله الأسنوي من أن
بعداً من ثم من (قوله) والآن في الترتيب اه معنى (قوله) والآن أي وان لم يقيد بقدر التام يصح المعنى لأن كل
كلام الله تعالى وفيه أن المقرر في كل الكلام أن القديم إنما هو الكلام النقيض لا القضي (قوله) على (الأول)
أي أن قوله بطنا بعد بطن للتعميم والتسوية ثم قوله هذا في المتن في النهاية (قوله) ان طاعة بعد أي بعد
طلقة يحذف المضاف إليه ويتبناؤه المضاف بحاله للعطف العامل في مثل المحذوف على المضاف (قوله)
بقية واحدة أي ولا تقع الثانية ولو كانت بمعنى مع وقع طاعتان كقوله طاعة طاعة طاعة اه معنى
(قوله) ليس صريحاً في الترتيب بل إنما القصدية إدخال سائر البطون حتى لا يصير الوقف منقطع الآخر
اه معنى (قوله) وهذا أي بعدم مرحلة البعد يعني الترتيب (فارق) أي البعد بقوله (لأنه) أي الأعلى
فالأعلى قول المتن (قوله) ولو قال على أولاد أي أولاد أولاد الخ) ولو جهز بطن الثاني والواو في بعده

(قوله) قبل محله في وأجرذ العطف أمال الواردة للتشريك الخ) يتأمل المراد مجرد العطف والتشريك
الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على أن الأول للتشريك بل الذي هو خارج عن مجرد العطف مع نص النحاة على أن الأول للتشريك بل الذي
على أولاد وأولاد أولاد (قوله) ولا استمرار) عطف على بمعنى مع (قوله) ما هو صريح في التسوية
قد عني الصراحت وقد ورد المنع بأنه لو كان صريحاً في التسوية لكان فيه مع قوله الأعلى فالأعلى وأولاد
فالأول تناف ولا يحسب الظاهر وقد يجب بانه صريح في التسوية والصريح يقبل الصرفان وجد
بعده صريح في الترتيب صريح في التسوية كما في الأعلى فالأعلى والآن في بطنا بعد بطن فلا لأن قلت
لم صرف الأول بالثاني دون العكس قلت لأن قاعدة الكلام أن يترأخ في قوله دون العكس فليتأمل
(قوله) في المتن ولو قال على أولاد أي أولاد أولاد الخ) قال في الروض وشرحه فأنه به
البطن الثاني والواو في بعده من البطون كان قال وعكفت أي أولاد في أولاد أولاد وأولاد أولاد
فالترتيب دونه م لا يشر فيه بالواو فيهم وإن عكس كان به بالواو في البطن الثاني وبم فيما بعده

الانقطاع وأما ثم فليس قبلها ما يفسد تسوية فعل بها التباين من بعدهم فاقوت الأعلى فالأعلى لأنه صريح في
الترتيب (ولو قال) ونقصه (على أولاد أي أولاد أولاد أي أولادهم ماتناسوا أو) فالنقصه (على أولاد أي أولاد أولاد الأعلى فالأعلى

من البطون كان قال وقت على أولادى ثم أولادى وأولادى وأولادى فالترتيب دونهم علامته
 فيه وبالوافهم وان عكس بان بلاءه لو فى البطن النافى ثم فيما بعده كان قال وقت على أولادى وأولادى
 أولادى ثم أولادى وأولادى انعكس الحكم أى كان الترتيب لهم دونه اه مخفى وفى سم به ذكر ذلك
 عن الروض مع شرحهما صله ان اولاد اولاد اولاد اولاد اولادى المستحق عن الاولادى المسئلة
 الأولى كابد عليه كلام الروضة اه (قوله بالاقرب) الى قوله ويحل فيهم في النهاية الاقوية وما ورد الى
 ولتصر يحق قوله به وجه (قوله بالجراح) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاولاد يعرفون لصل
 هذا سبب ضبط المصنف به بالجراح اه ع (قوله بالخال) او على اضمار فعل اى وقتته على الاول فالاول اه
 مخفى (قوله بخلاف ذلك) اى دلالة ثم على الترتيب (قوله ثم سواه) كذا فى عدة نسخ مصححة وله سبق
 قلم فالأية ثم سواه (قوله والجواب) اى عن الاشكال بالاقوال الثلاثة المذكورة (قوله ولتصر به) اى
 الواقع على دلالة ثم الخ (قوله به) اى الترتيب (قوله فى الثانية) اى فى مسألة الوو بصورها الثلاثة
 (قوله وعلى) الى قوله وبجانب السبب على المخفى الاقوية له وجه (قوله وعلى الخ) هذا تصريح باعتبار
 الترتيب فبين بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا اه سم (قوله وعلى به) اى بالترتيب (قوله به ذكر)
 اى بين بعد البطن الثالث من البطون بالصفة فى قوله ماتنا سوا من غير ذكرها وضاحت (قوله فى)
 الأولى) اى فى مسألة ثم (قوله لان ماتنا سوا) اى ان هذا القول (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم (قوله
 وهى) اى الصفة ش اه سم (قوله وظهر كلامه الخ) عبارة عن المخفى والاسنى لوجه القضيص ماتنا سوا
 بالاولى مع انه لا حاجة اليه فما قبل ان ذكره فبما فى البقية لم يكن الوقت والترتيب ناسين والبطنين الاولين
 والاختصاص بما كسر به القاضى وغيره ويكون بعدهما قطع الاخر اه (قوله به وجه الخ) عبارة عن النهاية
 لوجه كسر به جمع الخ (قوله فان) بسكون النون (حذفه) اى قديما تاساوا (قوله بين البطنين الخ)
 المذكور فى الاولى ثلاث بطون لهم الان ويريد ضمير التثنية فى قوله من احدهما صوفى الثانية فقلنا مل
 اه سم ويحتمل بل هو الاقرب ان الشارح سى هذا التبع من شرح الروض والمنهج ومنهما القصر فى
 المثلثين على ذكر البطن فقط (قوله ثم حدث لآى وما انا حق) وانما ظاهر استقلاله بالاستحقاق دون ولد
 ولبنته والفرق بينهما من ماسا فى فمى الوقت على أولادهم يكن للواقف عند الوقف الاول والى اه ثم حدث له
 ولحدث بشارة انه ثم لم يكن للواقف عند الوقف الاول والى لجلنا لفظا على ما يشاء فبما فى لفظه واردة
 الواقف له فصار فى رتبة الاولوا ما هنا فاما ما عطفنا والى البنت فغير دقيق فان الاخ على أنه عطف هنا ثم
 المتقدمة للترتيب بخلافه ثم فادفع بحث الشيخ ع عن التشرىك اخذ بما يأتى اه وشبهى وقوله حيث

كان قال وقت على أولادى وأولادى ثم أولادى وأولادى انعكس الحكم أى كان الترتيب لهم دونه
 اه واياله ان تظن من ان أولاد اولادى فى المسئلة الأولى يستحقون مع الاولاد بخلاف أولاد الاولاد فان
 الامر ليس كذلك بل جسم ما بعد متأخر الاستحقاق عن الاولاد لينا فى ذلك ان المتأخر عطف على المتقدم
 على الاول وقد عطف أولاد اولاد اولاد على الاولاد بالواو والاختصاص للمشاركة وذلك لتوسط ثم وان لم يكن
 العطف على مدخولها بل على ما قلناه تعبير الروضة بقوله (فرع) قال على أولادى ثم أولاد اولادى وأولاد
 اولاد اولادى فقتضاه الترتيب بين البطن الاول ومن دونهم والجمع بين من دونهم اه قوله ومن دونهم
 شامل البطن الثانى وما بعده لكن قول الصانع اى قول البطن الاول والثانى فقط يقتضى خلاف ذلك
 الآن يكون المراد فقط أنه لا ترتيب بين الشافى والثالث (قوله وعلى به فيما لم يذكره فى الاولى الخ) تصرح
 باعتبار الترتيب فبين بعد البطون الثلاثة المذكورة ايضا (قوله بالصفة) متعلق بالتعميم وقوله وهى أى
 الصفة ش (قوله فان حذف من احدهما الخ) حرم بذلك فى شرح الروض (قوله بين البطنين) المذكور
 فى الاولى ثلاث بطون لهم الان ويريد ضمير التثنية فى قوله من احدهما صوفى الثانية فقلنا مل
 استحقاق) هل المراد به يستحق ولو بالابتداء لحدوث ولد الاخ فينقطع استحقاقه أو المراد به يستحق

(أو) الاقرب فالأقرب
 (الاول فالاول) بالجسر كما
 خطه بلام متبيلة (فهو
 للترتيب) دلالة ثم عليه على
 الاصح وما ورد مما يخالف
 ذلك مؤول فتقوله تعالى
 ثم جعل منها زوجا اخوه
 عطف على انشاء المقدر
 صفتين وقوله ثم سوا
 هو عطف على الجلة الاولى
 لاثانية وقوله ثم اخذى
 اخذه دالم على الهداية
 والجواب بان ثم فيما الترتيب
 الاعتبار للترتيب الحكم
 فيه نظر ولتصر به به فى
 التانيق على به فيما لم يذكره
 فى الاولى لانما تاساوا
 يقتضى التعصب بالصفة
 المتقدمة وهى ان لا يصر
 لبطن وهناك أحد من بطن
 آخر بمنسوخ ظاهر كلامه
 كالمقتضى لاهلها ماتنا سوا
 قيد فى الاولى فقط له وجه
 لكن الذى صرح به جمع
 أنه فيدى الثانية ايضا فان
 حذف من احدهما اقتضى
 الترتيب بين البطنين
 المذكورين فقط ويكون
 به - - - - -
 حيث لم يذكر مرفقا
 وبجانب السبب الى الوقت
 على زوجه ثم ولد اخيه ثم ولد
 وابنته فحل ولده واولاد
 لانه ثم حدث لاصيه واه
 استحق (فرع) واختلف
 البطن الاول والثانى مثلا
 فى انه وقصرت ترتيب أو
 تشرىك أو فى المقادير

شاركه أي عند النهاية والمغنى خلافا للشارح (قوله خلقوا الخ) أي أن لم يكن في يد بعضهم لما بات من
 أن القول قوله فلامعني تخليف غيره ثم ما ذكره الشارح يؤيد من جواب سادته وهي أن جماعة قد عرفت أن
 أباهم مملوكون وقد عرفت هذا على أولاد الظهور فقط وأما واذك بنة ثم بعد مدة أقام غيرهم بنة وأنه وقفه على
 أولاد الظهور والباطون معا ولم تسدوا أحد من البنتين إلى الوقف لتأخر زواجهن ثم يحلفون ثم أن كان في
 أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في يد بعضهم فالقول قوله وكذا الناظر أن كان في يدهم ينبغي أن
 تصديق ذي السجدة إذا لم تكن يده مستندة إلى البنة التي أقامها ومن أيضا يعلم جواب ما وقع السؤال عنه من
 أن أناسا كان متصرفا في محلات مدطرية ثم وقفها وأقام عليها ناظر اقتصر في الناظر فيها بقية حسنة
 الواقف وبعدهم يوتى ان جماعة ادعوا أن ذلك هو الوقف على مسجد كذا وهو أنهم أن أقاموا بذلك بينة
 شرعية يثبت أنه وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثاني يده عليه قدموا أو لا فالقول قوله الناظر
 بمقتضى وضع يده وقصره في الوقف المرتب على يد الواقف وقصره اه عرش (قوله وكذا الناظر) أي ولو
 امرأة اه عرش (قوله أن كان في يده) أي وإن لم يكن من الموقوف عليهم كلهم مقتضى صيغته أو لا فلا فائدة
 له اه سدعبر وكتب عرش عليه أيضا أقصا المتبادر من هذه العبارات أن القول قوله بيمينه وهو مشكل فإن
 التخصيص لا يثبت لغيره بخلافه وهو هنا ثبت بيمينه محققا لاهل الوقف وإن كان منهم فالأمر بانه يصدق بلا
 عين اه ومن عن المغنى قبل الفصل ما هو كالصريح فيما استقر به (قوله على مصاريحهم الفقراء) أي كان
 وقف ما يصرف من ريعه مقدرا كذا القراء أو نحوهم وما فصل عنهم الفقراء فإذا اتفق أن المصاريف كانت
 نصف الربيع مثلا وكان ما فصل عن العمارة النصف فالقول دفع للمصاريف ولا يقال أن المصاريف قبل
 العمارة كانت لا تسد الفرق إلا النصف فليس لها إلا النصف ما فصل اه رشيدى (قوله فمصر) أي بما
 حصل من ثقله ولم يدفع في مدة العمارة ما في المصاريف التي عنها اه عرش (قوله تلك المصاريف)
 لعل الألام يحصى من البساتين عبارة النهاية لمن تجمل تلك المصاريف اه وهي ظاهرة (قوله ولا يدخل
 الأرقاع الخ) لوعتقوا ينبغي الاحتجاج من حين العتق وقار عدم دخول الأرقاع هنا صرح من أنه لو أطلق
 الوقف على عبد كان على سببه بانه إذا خضع الأرقاع كان التخصيص قرينة على إرادة سادتهم لأنهم لا يمكن
 ولا يحتمل هنا غيرهم والاصل حل التصرف على العتق واذك لم يخصهم وذكر الأولاد لم توجد القرينة الصارفة
 إلى ألسادات والوقف عليك فاختص عن ذلك بقى ما لم يكن له أولاد الأرقاع اه سم ويظهر أن الوقف
 حشيشا بل لأنه منقطع الأول وباقى من عرش عند قول الشارح ولا يدخل الحل الخ ما يؤيده (قوله
 أو بناتى) أو بنات الجمع والخلو معا كما يعلم مما بات آفاض المغنى والاسنى والنهاية (قوله لكن يظهر الخ)

مع موسائى يظهر ذلك (قوله ولا يدخل الأرقاع الخ) هلا دخلوا وكان الوقف على سادتهم كالمخصص فقال
 وقت على أولادى الأرقاع أو ذكرهم باسمائهم فإن الظاهر أنه يصح ويكون وقفا على سادتهم أخذنا بما
 تقدمه لو أطلق الوقف على عبد كان وقفا على سببه ويحتاج الفرق بانه إذا خضع الأرقاع كان التخصيص
 قرينة على إرادة سادتهم لأنهم لا يمكن ولا يحتمل هنا غيرهم والاصل حل التصرف على العتق واذك لم يخص
 وذكر الأولاد لم توجد القرينة الصارفة إلى ألسادات والوقف عليك فاختص عن ذلك بقى ما لم يكن له أولاد الأرقاع
 اه (قوله ولا يدخل الأرقاع) لوعتقوا ينبغي الاحتجاج من حين العتق (قوله لكن يظهر أن وقف نصيبه
 الخ) اعتمد شخصنا الشهاب الرملى أنه لا وقف شىء لأنه إنما وقف عند تحقق أصل الاستحقاق وأصل الاستحقاق
 هنا مشكوك فيه واستحقاقه للنكاح المذكور في شرح الروض عن الاسنوى الجزم بانه وقف نصيبه إلى
 البيان ونقله عن تصريح ابن المسلم وتعليقه فلم يكن حال الوقف إلا ما عتق شخص وقف نصيبه أن وقف
 أمر الوقف إلى البيان وقف تبين فإن بان من نوع الوقف عليه تبين أنه وقف والأقلا وأما ما عتق شخصنا
 الرملى فيه فنظر لأنه أن وقف الوقف أشكل بعدم وقف نصيبه لأن شرطه أن أشكل بان بطل الوقف
 منع احتمال صحته وعدم تحقق البطل مما لا يوجب فليتأمل (قوله لكن يظهر أنه وقف الخ) قد يؤيد

ولا بينة خلقوا ثم أن كان في
 أيديهم أو يد غيرهم قسم
 بينهم بالسوية أو في يد
 بعضهم فالقول قوله وكذا
 الناظر أن كان في يده وافتى
 بالقسمة فيمن وقف على
 مصلوب ثم الفقراء
 واحتاج الوقف لعمارة
 فعمرو وقف فضله بأنها
 تصرف لما تحمد ذلك
 المصاريف لأن الواقف
 قلعهما إلى الفقراء ولا
 يدخل الأرقاع من الأولاد
 في الوقف على الأولاد لأنهم
 لا يمكن ولا يدخل قسم
 الختفى بخلاف ما قال بنى
 أو بناتى لم يكن يظهر أنه

وقف

وكذا أولاد أولاد في أولاد الأولاد (٢٦٦) وكأهم أعلم يعملوا الفضا على مجازة أفعالهم إرادته المتكلمة ولم تعلم هنا ومن غلو

علت اتجده دخولهم ولو سلمنا انه لغيره يارادته فهذا صريح وهو قريب من قولهم لارادة في الاوقات غالباً في حقه وبه فارق ما بين في الوقت صلى المولى ثم اتيان ابن خيران قطع بدخولهم عند ارادتهم ما مالم يكن حال الوقت على الولد الاول المولد فحصل عليه قطعاً صوماً له عن الانفاضة ان حدث له ولد مرف اليه أي وحده على الارجح لان الصرف اليهم انما كان لنفسه في الحقيقة وقد وجد تحت بعضهم انهم باشر كان بعد ويحت الادري انه لو قال على أولادى وليس له الاولاد ولو دللانه يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر والارجح ما صرح به ملازمهم انه يخص به الولد وقرينة الجمع يحتمل انهم اشعول من بعد ذلك من الاولاد ولا يدخل في الولد الذي بلغن الا ان يستلحقه (ويشمل أولاد البنات) قريبهم وبعدهم (في الوقت على القرية والنسل والعقب وأولاد الاولاد) لصديق كل من هذه الارب بعينهم (الا

الح) أي وصحة النفي من علامات الجواز اه سم (قوله وكذا أولاد الخ) أي لا تدخل أولاد أولاد الأولاد في الوضعية على أولاد الأولاد (قوله وكأهم الخ) عبارة ألمغنى فان قيل كان ينبغي ترجيح هذا أي مقابل الاصح القائل بالدخول على قاعدة الشافعي في حمل اللفظ على حقيقته ومجازه أوجب بان شرطه على قاعدته ارادة المتكلمة والكلام هنا عند الاطلاق اه (قوله أيضاً) أي كالحقيقة (قوله لان شرطه) أي الجمل (قوله له) أي الجواز (قوله ومن ثم لو طلت) أي كان لم يكن له ولد أو كان ونصب قرينته على دخولهم كقولهم كقولهم فارقاً باولاد أولادى أو فارقاً وفلان مثلاً وهمهم أولاد الاولاد فيق مالم يقل وقتت على آبائى وأمهات هل تدخل الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لانه نظر والاقرى الاول ويقارن عن الاولاد ان لم يكن له الاولاد وله وان حبس لا يدخل فيها ولما دللنا ان الاولاد يتعدون بخلاف الاباء وامهات فانه لا يكون للامهات والاباء وأما ما لا يدخل فيها دليل على دخول الاجداد والجدات فيكون لفظ الاباء وامهات مستعملة على حقيقة ومجازه اه عش (قوله اتجده دخولهم الخ) عبارة انما نهاية لا واجه دخولهم كما قطع به ابن خيران اه وعبارته ألمغنى وحده أي الخلاف عند الاطلاق فأورد اجمعهم دخل أولاد الاولاد قطعاً وقال وقتت على أولادى لصلى لم يدخلوا قطعاً اه (قوله لا غير يارادته) أي لا يتوقف الجمل على ارادته سم وعش (قوله مرج) أي لعدم الدخول (قوله عند ارادتهم) أي بان دلقت قرينته على ارادتهم سم اه سم (قوله) فحصل عليه قطعاً الخ) بقی مالم كان له اولاد اولاد اولاد اولاد مثلاً فحصل على الجميع لشعول الجواز الذي دلت القرينة على ارادته للجمع أو يختص باولاد الاولاد لأنه أقرب إلى الحقيقة فيه نظر سم على حج أقول والآخر وجه على الجمع اه عش (قوله ثم ان حدث له فمالم الخ) لوقال وقتت على أولادى ثم أولاد أولادى وانقرضت أولادهم صرف لا أولاد لهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا مشاركتهم أولاد الاولاد لان اتيانه بهم يقتضي أنه لا صرف لا أولاد الاولاد الأم فقد الاولاد اه عش (قوله أى وحده الخ) قد يقال ان الوقت بصريحه منقطع الاول (قوله المهم) الاولى الافراد (قوله وقد وجد تحت) فيه أن الاسم لو جامد حقيقة في الحال (قوله ويحت بعضهم انهم باشر كان) اعتمده النهاية والمغنى (قوله والوجه الخ) وقالا للهاء والمغنى (قوله وترتبا لجمع تحت الخ) قضيت أنه لو قال على أولادى الموجدون دخل ولما دللوه وظاهر اه رشدى (قوله الآن يستفهم) فستفهم حيث ضمن الارب المحاصل قبل استقامه بعده حتى يجمع بما يخص في مدة النفي كما استظهره الشفيع رحمه الله اه نهاية (قوله تر بهم الى قوله خلافاً الخ) في النهاية والمغنى الا قوله أو هو هاشمى الى لانهم لا ينسبون (قوله وبعدهم) أي في غير الانسية اه نهاية أي في غير الوقت على أولاد الاولاد وقد أفاده الشارح أيضاً بقوله السابق أنفاً وكذا أولاد الخ (قوله الرجل) سذك كرحمته (قوله أو هو الخ) عطف على حال محذوف من الرجل و (قوله الهاشمية) عطف على قول المتن على من ينسب الخ أي الا أن يقول الرجل بعد ما ذكر مطلقاً على من ينسب الخ أو هو الخ الهاشمية (قوله مثلاً) الاولى تأخير عن الهاشمية أي أو على العاوية (قوله وأولاد بناته الخ) أي أو الخال أن أولاد بنات الهاشمية ليسوا هاشمية (قوله فلا بد من خاؤون الخ) أي أولاد البنات في الوقت على واحد من هذه الارب بغير (حيث) أي حين أن يقول الرجل على من ينسب الخ (قوله لانهم سم) أي أولاد بنات

(قوله ولو سلمنا لا غير يارادته) أي لا يتوقف الخ على ارادته (قوله عند ارادتهم) أي بان دلقت قرينته على ارادتهم (قوله فحصل عليه قطعاً) بقی مالم كان له أولاد أولاد أولاد اولاد مثلاً فحصل على الجميع لشعول الجواز الذي دلت القرينة على ارادته للجمع أو يختص باولاد الاولاد لأنه أقرب إلى الحقيقة فيه نظر (قوله ويحت بعضهم الخ) هذا البحث هو الظاهر في شرح الروض واعتصمه مر (قوله والوجه الخ) اعتمده مر (قوله الآن يستفهم) قال في شرح الروض والظاهر أنه يستفهم من الارب المحاصل قبل استقامه وبعده حتى يجمع بما يخص في مدة النفي اه (قوله الرجل) يأتي محترزه (قوله

ذلك لا يمنع دخول أولاد البنات لان الانساب في الميراث الواقع لا لاحد - برز انه يجوز حمل على الانساب القوي لا الضعيف به يعلم ان هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا يشاركون في الاموال لان في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف لانه لا يسمى بالوارث وانما يستحق من غلة ما بعد انفصاله للحمل الجاهل عاقبة بعد الوقف فانه انما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافا لما يزعى فيسبونوز ولا يشمل بناته بخلاف بني فميراث اسم للقبيلة وذكرا في الآلة في الوصية كلاما لا يبعد محيية هنا (فائدة) ويقع في كتب الاوقاف (٢٦٧) ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجته من

أهل الوقف المستحقين
وظاهره ان المستحقين
ناسين لانما كيد فيحصل
على وضعه المعروف في اسم
الفاعل من الانصاف حقيقة
بالاستحقاق من الوقف حال
موت من ينتقل اليه نصيبه
ولا يصح حله على الجواز أيضا
بان واد الاستحقاق ولو في
المنتقل لان قوله من أهل
الوقف كاف في افاضة هذا
فبازم عليه الفاء قوله
المستحقين وانه لم يذكر
والناسيب خيرة من جوب
العمل به ويقع فيها أيضا
لفظ النصيب والاستحقاق
وفدخلف المتعدون
والمتأخرون في انه لم يعمل
على ما لم النصيب المقدر
بجواز القرينة وهو ما عليه
جاعة كثير من وكاد السبكي
أن ينقل اجماع الأئمة
الاربعية عليه أو يختص
بالحقق لانه الأصل والقرائن
في ذلك شذوذة وهو المقتول
وعليه كثيرون أيضا ويؤيد
الاول قول السبكي الاقرب
الى قواعد الفقهاء القائلين
ذا الدرجة الثانية تشمل
المجور بغيره يعني موقوفه
عليه لتشمي لفظ الواقفة

الرجل (قوله ذلك) أي على من نسب الخ (قوله لسان الواقع) بمعنى أن كلام أولادها ينسب اليها
بالغنى المعرف فليس لواقع ع لانسب اليها بل الغنى اه رشدي أي حتى يجتزأ بذلك عنه (قوله اذهر)
أي الانتساب الى المرءة وانها وكذا الإشارة بقوله اه - ذا الخ (قوله وبه علم) أي بذلك الحمل (قوله ولا يدخل
الحمل الخ) أي في الوقف على اولاد الاولاد كدليل عليه تعالى وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على القرية
والنسل والعقب فدخل كاصح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فوقف نصيبه انتهى ولم
يكن له عند الوقف الاحل كان كانت نسوة الاربع حوامل حينئذ فليس ما تقدم من الحمل على اولاد الاولاد
يكن له ولا الحمل هناك بل هم على حج قولهم في الحمل الى الولد اذ لم يكن الاجل نظرا لا يفتي لما مر من
أن الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاحتجاج في معناه فليس تابعه لغيره فالتقياس له منقطع الاول اه
عش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يفتي ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ أي
قبل انفصاله اه سم (قوله وينوز ولا يشمل بناته) ظاهره ولو لم يكن لا يدخل الوقف البنات لكن قياس
ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على اولاد الاولاد الوقف من الحمل عليه - محل - يتردد في حله في ما قبله ارجع
(قوله فائدة) خلاصة هذه القاعدة ان قوله ويقع في فتاوى الزملي اه سديد (قوله بقم) الى قوله ويقع
في النهاية (قوله ناسيب) أي نصيبه لم ينفذ قوله من أهل الوقف اه عش (قوله حال موت من الخ)
متعلق بالانصاف (قوله ان اولاد من أهل الوقف كاف الخ) انهم لم يذكروا المستحقين ان انقصر على
ما قبله انتقل نصيب الميت الى من في درجته وان كان يحوي باين نوقه اه عش ويعلم تصور ودعاء في انفا
بقول الشارح ان ثبت في موقوف على بنات الخ (قوله فيلزم عليه) أي ذلك الحمل (قوله وانه لم يرد الخ)
عطف تفسير على الفاعل الخ (قوله والناسيب خيرة من جوب الخ) مبتدأ وخيرة من جوب الخ (قوله والناسيب خيرة من جوب الخ)
و يقع الخ) عطف على قوله ويقع الخ (قوله فها) أي في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) اسم لقوله يعمل
على ما لم الخ (قوله ذلك) أي الحمل (قوله واهو الخ) أي الاختصاص بالحقق (قوله ويؤيد الاول) أي
الحمل على ما لم الخ (قوله فال) أي السبكي (قوله وعلى هذا أفتيت) أي على الاول لكن قوله وينت
في الفتاوى الخ مشعر بان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سديد (قوله ثم يشي وعقبه)
الضمير ان عائدا على محمد (قوله منهما) أي من البنين وكذا ضمير أحدهما ضمير من بينهما (قوله بان
الخ) متعلق بافتيتو (قوله لها) أي البنات الباقية (قوله ويؤيد) أي ذلك الاقناء (قوله ذلك الخلاف)
أي السابقه هل يعمل على ما لم الخ أو يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الواقف الخ) انظر مع قوله

ولا يدخل الحمل) أي في الوقف على أولاد الاولاد كدليل عليه تعليله وكذا في الوقف على الاولاد وما في الوقف على القرية
والنسل والعقب فدخل كاصح به في الروض قال في شرحه لصدق الاسم عليه فوقف نصيبه انتهى ولم
يكن له عند الوقف الاحل كان كانت نسوة الاربع حوامل حينئذ فليس ما تقدم من الحمل على اولاد الاولاد
يكن له ولا الحمل هناك بل هم على حج قولهم في الحمل الى الولد اذ لم يكن الاجل نظرا لا يفتي لما مر من
أن الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاحتجاج في معناه فليس تابعه لغيره فالتقياس له منقطع الاول اه
عش (قوله وانما يستحق من غلة الخ) لا يفتي ان استحقاقه من ذلك فرع دخوله فقوله ولا يدخل الخ أي
قبل انفصاله اه سم (قوله وينوز ولا يشمل بناته) ظاهره ولو لم يكن لا يدخل الوقف البنات لكن قياس
ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على اولاد الاولاد الوقف من الحمل عليه - محل - يتردد في حله في ما قبله ارجع
(قوله فائدة) خلاصة هذه القاعدة ان قوله ويقع في فتاوى الزملي اه سديد (قوله بقم) الى قوله ويقع
في النهاية (قوله ناسيب) أي نصيبه لم ينفذ قوله من أهل الوقف اه عش (قوله حال موت من الخ)
متعلق بالانصاف (قوله ان اولاد من أهل الوقف كاف الخ) انهم لم يذكروا المستحقين ان انقصر على
ما قبله انتقل نصيب الميت الى من في درجته وان كان يحوي باين نوقه اه عش ويعلم تصور ودعاء في انفا
بقول الشارح ان ثبت في موقوف على بنات الخ (قوله فيلزم عليه) أي ذلك الحمل (قوله وانه لم يرد الخ)
عطف تفسير على الفاعل الخ (قوله والناسيب خيرة من جوب الخ) مبتدأ وخيرة من جوب الخ (قوله والناسيب خيرة من جوب الخ)
و يقع الخ) عطف على قوله ويقع الخ (قوله فها) أي في كتب الاوقاف (قوله او يختص الخ) اسم لقوله يعمل
على ما لم الخ (قوله ذلك) أي الحمل (قوله واهو الخ) أي الاختصاص بالحقق (قوله ويؤيد الاول) أي
الحمل على ما لم الخ (قوله فال) أي السبكي (قوله وعلى هذا أفتيت) أي على الاول لكن قوله وينت
في الفتاوى الخ مشعر بان هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سديد (قوله ثم يشي وعقبه)
الضمير ان عائدا على محمد (قوله منهما) أي من البنين وكذا ضمير أحدهما ضمير من بينهما (قوله بان
الخ) متعلق بافتيتو (قوله لها) أي البنات الباقية (قوله ويؤيد) أي ذلك الاقناء (قوله ذلك الخلاف)
أي السابقه هل يعمل على ما لم الخ أو يختص الخ (قوله ما لم يصدر من الواقف الخ) انظر مع قوله

قالو ذاك ما هو وقوله كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذ الموقوف على انقراض غيره انما هو أخذ ما دخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا
أفتيت في موقوف على محمد بن عبد وعقبه فلان على أن من توفيت منهما تكون حصتها لاخرى توفيت احداهما في حياة الواقف بعد
الوقف مجزئ - من الاخرى وفلان يملك الثلثين ولعقب الثلث ويؤيد ان الواقف لم يحصل العقب في من بينهما مشي انه وبما انفر مع
احداهما فيناصفها فخرج ذلك بقوله على الى آخره وبين ان احداهما من انفر دمع العقب لم تنصيب بل تأخذ ضعفه وينت في الفتاوى
ان محل ذلك الخلاف ما يصدر من الواقف ما يملك على ان المراد النصيب ولو بالقوة

أحدا من فريسته أو على ما بالفعول لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة نفسه والحقيقة لا تصرف عن مدلوله لا يحرم دغرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حررتني على سواي المدان الرابع الثاني وهو الذي يرجع اليه شعبنا بعد افتائه بالأول ورد على السبكي وآخرين ومنهم المقتضى اعتمادهم له أعني الأول (ولو وقف على مواليه) أو مولاه على الأوجه (وله مقتضى) يكسر التام وعصبته (ومقتضى) تبرأ أو وجوب باقتضاه أو فرعه (وهو) (تسميهم) باعتبار الرؤس على الأوجه لتناول الاسم لسمائهم لا يدخل مدبر أو مولاتهم ما لسمان الموالى حال الوقف ولا حال الموت (وقيل بطلان لأجله بناء على أن المشترك مجمل وهو ضعيف أيضا والأصح أنه كالعام فيجعل على معنييه أو معانيه بقرينة وكذا عند عدم ما قبل عوما وقيل أنهما لا يلزم وجد الأحدثهما أجل عليه قطعا فإذا طرأ الآخر أكرهنا كعملي ما بعته ابن النقيب وقامه على ماله وقف على إخوته فحلفت آخر واعتزته أو زرعة بان اطلاق المولى عليها اشتراكا لفظي وقد دلت القرينة على إرادة

السبق بجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيف قسم وسدعير أقول ويمكن الجمع بأن ما سبق عند إطلاق النصيب والقرينة بما عليه كأيدل عليه قول الشارح الاستحقاق والقصد الواقف حال زواجهما عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كائنا) أي في موقف على مجدا على العمل الدال على ذلك ههنا ما ذكره بقوله ويؤيد به الواقف الخ (قوله أن الرابع الثاني) أي الاختصاص بالمقتضى (قوله وهو) أي الثاني (رجع إلى شعبنا) أي وعليه فمقسم غلبه الوقف بعد جعله في البنت الموجودة والعقبة نصفين لكنه قدم أن استحقاق البنت الثلثين ليس بمجرد قوله فإذا مات أحداهما فمقتضى ما لا يخفى بل لأنه وجد من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كائنا أه عش (قوله بعد افتائه بالأول) أي أجل على النصيب المقدس الذي أشد إليه بقوله وعلى هذا أقست الخ أه عش قول المتن (ولو وقف على مواليه الخ) لو وقف على مواليه وليس له الأول واحد فهل يصح الوقف حلالا على الجنس فيه نظر أه سم أقول فتصية بقول الشارح المار آنفا لو قرنت بالجمع تحتل الخ العصة وحل الجمع على من يحدث من عصبته الموجود على أن قول الشارح الآتي ولو لم يوجد إلا أحدهما الخ كالصريح في الصنعة مطلقا (قوله أو مولاه) أي قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الأوجه) وقفا للمقتضى قول المتن (وله مقتضى) مقتضى ما قرره والشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبته لا تخرق قسم بينهما ما بقي ماله وجد كل من عصبته أو أحدهما مع عصبته أو وجدت طبقات من العصبين فهل يستحق الجميع مطلقا ويرتبه بالارت وقدي يبادر الثاني أه سم (قوله تبرأ الخ) نعميم في المقتضى بفتح التاء (قوله أو وجوبا) كان شرعته أو اشتراه بشرط العتق أه عش عبارة سم كمن كفارة أه (قوله باعتبار الرؤس) أي لا على الجهتين منصفة أه سم أي خلافا للمقتضى عبارة عن نصين على النصين لا على عدد الرؤس على الرابع أه (قوله حال الوقف) أي قبل زواجهما أو زواجه (ولا حال الموت) أي لأن مقتضاها بعد موته وهو بعد الموت لأولاده وأما ما عصبته أه عش (قوله لأجله) لأنه لا يمكن لهما واحدهما (قوله أيضا) أي كالتول بالطلاق المبني على إجمال الاشتراك الضعيف (قوله أنه) أي المشترك (قوله قرينة) أي معصية (قوله وكذا) أي يعمل على معنييه الخ (عند عدمها) أي القرينة مطلقا (قوله قبل عوما قبل احتياطا) فيه مخالفة لما قبل جمع الجوامع فليراجع أه رشدي ويمكن دفع المخالفة بعمل العموم على الغرض (قوله ولو لم يوجد) أي قوله ورد في المقتضى (قوله شارك الخ) ضعيف أه عش (قوله فصا للمعنى) لا تخرجه مراد فتصية ذلك أنه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف فلا تخرجه الحادث ويكون الوقف منقطع الاخران لم يذكر مصرا فآخر أه سم (قوله على كل) أي من أفراد (قوله من المتواطئ) أي من الحلائق المتواطئ وهو الذي يتحد معناه في أفراد (قوله فصدق) أي اسم الأخوة (على من طرأ) فيستحق الوقف الآن بقصد الواقف بالوجود من حال الوقف أه

الشارح بجاز القرينة وقوله والقرائن في ذلك ضعيف قسم وسدعير أقول ويمكن الجمع بأن ما سبق عند إطلاق النصيب والقرينة بما عليه كأيدل عليه قول الشارح الاستحقاق والقصد الواقف حال زواجهما عند انضمام لفظ اليه يدل على المراد المذكور (قوله كائنا) أي في موقف على مجدا على العمل الدال على ذلك ههنا ما ذكره بقوله ويؤيد به الواقف الخ (قوله أن الرابع الثاني) أي الاختصاص بالمقتضى (قوله وهو) أي الثاني (رجع إلى شعبنا) أي وعليه فمقسم غلبه الوقف بعد جعله في البنت الموجودة والعقبة نصفين لكنه قدم أن استحقاق البنت الثلثين ليس بمجرد قوله فإذا مات أحداهما فمقتضى ما لا يخفى بل لأنه وجد من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كائنا أه عش (قوله بعد افتائه بالأول) أي أجل على النصيب المقدس الذي أشد إليه بقوله وعلى هذا أقست الخ أه عش قول المتن (ولو وقف على مواليه الخ) لو وقف على مواليه وليس له الأول واحد فهل يصح الوقف حلالا على الجنس فيه نظر أه سم أقول فتصية بقول الشارح المار آنفا لو قرنت بالجمع تحتل الخ العصة وحل الجمع على من يحدث من عصبته الموجود على أن قول الشارح الآتي ولو لم يوجد إلا أحدهما الخ كالصريح في الصنعة مطلقا (قوله أو مولاه) أي قول المتن والصفة في النهاية (قوله على الأوجه) وقفا للمقتضى قول المتن (وله مقتضى) مقتضى ما قرره والشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبته لا تخرق قسم بينهما ما بقي ماله وجد كل من عصبته أو أحدهما مع عصبته أو وجدت طبقات من العصبين فهل يستحق الجميع مطلقا ويرتبه بالارت وقدي يبادر الثاني أه سم (قوله تبرأ الخ) نعميم في المقتضى بفتح التاء (قوله أو وجوبا) كان شرعته أو اشتراه بشرط العتق أه عش عبارة سم كمن كفارة أه (قوله باعتبار الرؤس) أي لا على الجهتين منصفة أه سم أي خلافا للمقتضى عبارة عن نصين على النصين لا على عدد الرؤس على الرابع أه (قوله حال الوقف) أي قبل زواجهما أو زواجه (ولا حال الموت) أي لأن مقتضاها بعد موته وهو بعد الموت لأولاده وأما ما عصبته أه عش (قوله لأجله) لأنه لا يمكن لهما واحدهما (قوله أيضا) أي كالتول بالطلاق المبني على إجمال الاشتراك الضعيف (قوله أنه) أي المشترك (قوله قرينة) أي معصية (قوله وكذا) أي يعمل على معنييه الخ (عند عدمها) أي القرينة مطلقا (قوله قبل عوما قبل احتياطا) فيه مخالفة لما قبل جمع الجوامع فليراجع أه رشدي ويمكن دفع المخالفة بعمل العموم على الغرض (قوله ولو لم يوجد) أي قوله ورد في المقتضى (قوله شارك الخ) ضعيف أه عش (قوله فصا للمعنى) لا تخرجه مراد فتصية ذلك أنه لو انقرض الموجود حين الوقف المحمول عليه الوقف لا يصرف فلا تخرجه الحادث ويكون الوقف منقطع الاخران لم يذكر مصرا فآخر أه سم (قوله على كل) أي من أفراد (قوله من المتواطئ) أي من الحلائق المتواطئ وهو الذي يتحد معناه في أفراد (قوله فصدق) أي اسم الأخوة (على من طرأ) فيستحق الوقف الآن بقصد الواقف بالوجود من حال الوقف أه

ورد بان الحسلاف الولي عليهم اعلی جمہ التواطؤ ایضا للوالد اللہ فیما لا یشترک فیہا لعلہما فی ویردینغ اعلی فلان الولد بالنسبہ لیسید من حیث کونہ منعمہا بالنسبہ للعلیق من حیث کونہ منعمہا علیہ وھذا من تغایران بالاشناہ ویرد علیہ موالیس من اہل دخل اولادہم وان سفلا لأموالہم وقاس بہ الاسنوی مالو وقعی علی موالیس اعلی ورد بان نعمۃ (۲۶۹) وللاعلیق تسمی فی فرع العرق تسمی موالی

معنى (قوله ورد) أى الاعتراض (قوله لاشارك فيه) أى لفظنا (قوله ورد) أى الرد (قوله من أسفل) أى بان أعينهم (قوله لامو اليهم) أى لا يدخل عنيك العتق (قوله وقاس به الاسنوى الخ) يعتمد اه
عش (قوله مالو وقضى على موالهم) أى يدخل اولادهم اه سم (قوله ورد) أى القياس (قوله ورد)
أى الرد (قوله ان الولاخ) خبر بل المصر به (قوله وليس المراد) أى قوله قتله فى النهاية (قوله وتلاوا
بها) أى الفردان كما فى المتن قول المتن (معطوفة) أى يعرف مشركه اه منهج وقد أفاد السارح بقوله
الآتى بخلاف بل ولكن اه (قوله يكتل بينها) أى المتعاطفات (كلام طويل) بذكر كبريتة وقول
المتن (يحتاج) هو الصفة للمتقدم وقوله به المحتاج هو الصفة المتأخرة اه سم (قوله وهم اولاد الاولاد)
اى ذكور او انا ما اه عش قول المتن (المتحاجين) قال فى شرح الروض اى للمنى والحاجة هناك من يعاوض
اخذ الزكاة كما فى به القائل انتهى والذى يحتاج المراد جواز اخذ الزكاة لولا ما عن كونه شاميا ومعليا
حق بصرفه الهبى والمطلى ايضا مر اه سم على حج وقضية ان التى بكسب لا ياخذ وقاس ما مر فى
الوقف على الفقراء لا اخذ فعل المراد بها المتحاج من ياخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب اه
عش قول المتن (أو الا ان يفسق الخ) والذى يظهر أن المراد بالفسق هنالك تكب كبيرة أو امرأ على صغيرة
أو صغيراً ولم تغلب طاعته مع ما سبق به العدالة أتفاضل وان دلت شهادة نعلم مروة وتغل أو نحوهما
اه نهاية قال عش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذى يظهر الاحتجاج
أخذاً بما ساقى فيما لو وقف على شتمه الامارة ثم تزوجت ثم مات الخ (قوله كالصفة الخ) تمثيل
للمعانيات مر اه سم (قوله على بنى) بفتح الباء عند الباء (قوله الا ان يفسق الخ) مثال الاستثناء
المتأخر (قوله أى وان احتاجوا) مثال الصفة المتأخرة (قوله اما تقدم الصفة) الاولى اما الصفة
التقدمة (وقوله والصفة) الاولى التفرع كلفى النهاية (قوله اه الاولى) اى من اجل خبر والصفة
(قوله) وقد يجب عن استبعاد الخ) فذلك قال قياس استبعاد الاسنوى الذى اشار اليه بانى نظري فى المتوسطة
بالنسبة لابل بعد ما كيف يصلح العوالب الا ان يثبت عن الاسنوى عدم استبعادها فيصع ما ذكر جوابا
الزاميا لا تحضيها اه سيد عمر وكذا فاسم اقوله الا ان يثبت الخ (قوله فاهم تودع الخ) كذا فى المتن
(قوله سارح الخ) خبر ادعاه الخ (قوله لا يخطأ الخ) وهو اشراك المتعاطفات فى جميع الخ اه عش
(قوله تنورد) اى ابن العماد (قوله ظاهر) خبر ردد (قوله ويرق الخ) كلام مستأنف متعلق

وبريقع (الخ) كذا شرح مر وقضائل الروكده وورد دونه لوطر احدث من جنس الموجود ذاك كقوله
 قوله الملو وقضى على مواله) أى قد دخل أولادهم (قوله) ودين قوله (الخ) كذا شرح مر (قوله) في
 المنحماحي) هو الصفة التي تسمى قال في شرح الروض الجامع هنا من يجوز أن أخذ الزكاة على ما فيه
 القفال قال الزكوى وينفذ حيثما راجع إلى اوقاف ان مكنت اه وبقه أن المراد هو أن أخذ الزكاة أولا
 مانع كونه هاشما أو مطلقا بحيث يصر للهاشمي والهاشمي أيضا مر (قوله) كذا صفة (الخ) قيل للمعلقين
 ش (قوله) فاستبعد الاستوى (الخ) لا يخفى ان ذاس استبعد في المتقدمة استبعاد في التوسط بالنسبة فغير
 جملتها أخذ من علمه وحيث ينظر في الجواب (قوله) وقد يجب (الخ) فيه تأمل (قوله) بام احسنه كصفة
 التوسط) ان أراد التوسط في الجبل فالمتوسط في الجبل بطرق فلهذا الاستبعاد أخذ من علمه وأول التوسط في
 الفردان في بقولهم والفرق أخذ من علمه أيضا فليأتمل (قوله) لما قبله ثم قوله لما بعده) فيه نظر

ان يفسق منهم احدى أو أن يحتلوا) وأما تقدم الصفة على الجبل فاسم به الاسنوي وجوعها للكل لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصغنة الاولى خاصة وقد تعاضل عن استبعادها منها حيث كان الصفتان وسطاً فأتى ترجع لكل على المنقول المعطوف لهما متقدمة بالنسبة لبعدها متأخرة بالنسبة لاتباعها أو ادعاء ان العبدان مأموران به الامام خارج عن صورته بالنسبة لانهما وقوف متعدد والكلام في وقف واحد متبوع عنه لفظ الرجوع للكل موجود فيـه أيضاً ثم ردع قول الاسنوي ان ما قاله المعاني السنية، فيغا الفعاذ كرواق الطلاق ظاهر وبقرى بين معاذ كرفي

المتوسطة وما اقتضاه كلامهما في عدي حوان شاعته وامرأتى طالق انه اذا لم ينو عوده للاخير لا يفرد البيان العصمة عنها فقلنا بل بالاهلا
من قبل قوى ومع الاحتمال لا قوة وهنا (٢٧٠) الاصل عدم الاستحقاق فيكون فيه ادنى دال فانه له وخرج بنبيه أولا بالواو وباشترطها انما

بقوله السابق وقد يجب الخ لا بما قبله ثم رأيت في الرشدي ما نصته به وقرر الخ هذا كلام مقتضى لا تعلق
له بما قبله كالماتني اه وفيما لجد (قوله بان العصمة الخ) قد يقال العود للاخير ارفق من هذا المعنى من
عدم العود لان العود يوجب العصمة وعدمه من بلها فليتا مل مع ذلك قوة فانه اه سم عبارة عرش قوله
بان العصمة الخ قد يقال هذا النما ثبت نقض المطالب لان قوله انه اذا لم ينو الخ يقتضى وقوع الطلاق لعدم
عود الميثاق لموتوه بان العصمة هنا محقة الخ يقتضى عدم وقوع الطلاق ولو قال بان صيغة الطلاق صريحة
في وقوعه فلا تمنعها الا من قبل قوى لكان الاولى في مراده اه وعبارة الرشدي هذا الوجه جوع الاستثناء
للكل لا عدمه كالماتني اه (قوله هنا) الاولى ان شرأ بشد النون أى في عدي حوان شاعته الخ (قوله وهنا)
أى في الوقف (قوله وخرج بنبيه الخ) الخ قوله وبحسن في المعنى (قوله وتقدم عن الامام واقره) قال
الزركشي وما نقل عن الامام انه احواحتماله فالذهب خلافه وقد صرح هو في البرهان بان مذهب الشافعي
العود الى الجميع وان كان العطف يتم قال فاختاروا أنه لا ينسحب بالواو بل بالضابط وجود العطف بحرف جامع
كالواو والقانون انتهى وهذا المختار هو المعتمد اه معنى عبارة النهاية وتنبه له أولا بالواو واستمرطها فيما
بعده ليس للتقديم فالذهب كقوله جزم متأخرون أن القواعد الخ اه (قوله وعدم تغل الخ) مطلق على
بنبيه ثم هو الى الفرع في النهاية (قوله فخصص) أى المتعلق (بالاخير) معتمد اه عرش (قوله وبحسن الخ)
عبارة النهاية وكلامهما في الطلاق دال على عدم الفرق بين الجمل المتعاطفة وغيرها وان بحث بعض السراح
الفرق بينهما ولم يحقر رأنا أن كلام من الصفوة الاستثناء واحد مع الجميع تقدم أو تأخر أو توسط اه وعبارة
المعنى وتقدم الصفوة المتعاطفات كاخبرها عن اهل الجيع وكذا المتوسطة وان قال بان السبكي
الظاهر اختصاصها بما قبله انتهى ومنها فاما ذكر الاستثناء واعلم أن عود الاستثناء الى الجمل لا يتقدم
بالعطف فقد نقل الرافعي في الامان أنه يعود اليها بالعطف حيث قال قال أبو العلي لو قال ان شاء الله انت
طالق عدي حوان طالق ولم يعتق اه (قوله وكلامهما الخ) معتمد اه عرش (قوله فروع) قال في الروض
ويدخل في الفقراء الفقراء اهل البلد قال في شرحه فقرا أهلها والمراد بلد الوقف كتنظيم في الوصية
الفقراء لان اطعامهم متعلق ببلد الوقف انتهى وروى عليه انه ان عنت البلدة كوقت على فقراء بلد كذا
تعين فقراؤها سواء كانت بلد الوقف او غيرها وان تعين كوقت على الفقراء لم تعين كذا في الانوار فقراء
بلد الوقف وهو الواقع بل وان نقل الوصية التي نظار بها الوقف اه سم وقوله وان لم تعين الخ فقلنا عن المعنى
ما وافقه (قوله وذكر الرافعي أن لفظ الاخوة الخ) اعتمد المعنى والنهاية ايضا (قوله لا يدخل فيه الاخوات)
ومثله عكسه اه عرش (قوله بان هذا اللفظ) أى لفظ الاولاد (قوله فشميل النوعين) الذي كور والاناث
(قوله كذلك) أى يتم فيه بناته (قوله قياسي للفظي) الاولى مجازي لا حقيقي (قوله ولو وقف على
زوجته) الخ قوله ولان في غرضنا في المعنى والى قوله لكن فيه نظير في النهاية الا قوله وبهذا والى ووافق (قوله
على زوجته) أو بناته اه معنى (قوله أو أم واهله) أى كان وقف عليها تعاليم بعض الوقف عليه أو وقف
عليها بعد موته ولا تقدم أنه لا يصح الوقف على أم الولد أى استقلاله بهذا نزول التعارض الذي هو عليه
الشهاب بن قاسم اه رشدي (قوله بخلاف نظيره في بنت الخ) عبارة المعنى فان قبله وقف على بناته

بعده ما لو كان العطف ثم
أو الفاء فخصص التعلق
بالاخير أى فيما اذا تأخر
كقوله جميع متقدمون
وتقدم عن الامام واقره
واعترضه جمع متأخرون
بان المذهب بان القاعد ثم
كلواو بجميع ان كل جامع
ومعها بخلاف بل ولكن
وعدم تغل كلام طويل
ما لو تغل كوقت على
أولادى على ان من مات
منهم واعتقب خصيه بين
اولاده للذكر مثل حظ
الاثنين والانقصية من في
درجته دال على ان فرضا صرف
الى اخوتي المحتاجين والوا
ان به ق ولجميعهم
فخصص بالاخير ويحت
شأن ان الجبل الغير
للمعاطفة ليست كالمعاطفة
وكلامهما في العلق يدل
على انه لا فرق (فروع) اه
ذكر الرافعي ان لفظ الاخوة
لا يشمل فيه الاخوات وفروع
فيه أى بان قياس الاولاد
للتخول ويرد بوضوئ الشرق
بان هذا اللفظ لا مقابل
بغير بناته بنات شميل
النوعين ما بخلاف الاخوة
فان له مقابلا كذلك وهو
الاخوات فلم يشملهن
ودخل الاناث فان كان
له النوة فلاه السدس
قياسي لا لفظي ولو وقف
على زوجته أو أم واهلها
تزوج بطل جهات وزجاء بعد بنين
الارملة لانه لا ط استحقاقا يستحق بالتزويج

وتلك بعدم التزوج والتعزيب لم يتخذ ذلك لأن له عرضا لا يحتاج بنسبته أن لا يخلفه أحد على حليته وبهذا يدفع افتراء الشرف المناوي ومن تبعه بعدواستحقاقه نظر إلى أن فرضه بهذا الشرط احتياجا وقد وجد بنوعه هو وفاق الآراء قول الاسنوي أن كل من كلام الراعي في الطلاق أنه لو وقع على وليه مادام فقيرا فاستحق في أكثر الاستحقاق لانتفاء الدعوى ولكن فيه نظر ويرى بان المدعى على الوضع القوي القاضى بانتفاء الدعوى موهنا لا تأثر له وحده بل لا بد من النظر لقاصد الواقفين كما هو مقصود الواقف هنا بط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير أن يخلفه شيء ينسبوه به فإني ما تفرق إلا أن تزوج فأذا وجد الفقر ولو بعد الفسخ (٢٧١) استحق فيما يظهر ولو فقرا أو أوصى لأشرف صرف الوارد على ما يقتضيه

الأرامل فتزوجت واحد منهن ثم طلقته بعد استحقاقها فلا كان هنا كذلك أجيب بأنه في البنات أثبت استحقاقا لبناته الأرامل وبالطلاق صارت أرملة وهذا جعله مستقاة لأن تزوجها وبالطلاق لا يخرج عن كونها تزوجت ومقتضى هذا كلام ابن القري وأصله أن من تزوج أصلا أرملة وليس مراد بل الذي نص عليه السافعي رضي الله تعالى عنه أنه المأثري فإذ كان الزوج المسمى من الرخصة أنه الأصغر على هذا فلا سؤال اه (قوله وتلك) أي الزوجة وأم الولد أي ناط استحقاقها (قوله ذلك) أي التزوج (قوله) ولأنه غرض في كل من الواقفين (قوله) لا يحتاج بنسبته أن لا يخلفه الخ) نشر على خلاف ترتيب الآيات (قوله) وهذا (قوله) أي التعليل الثاني (قوله) بعدواستحقاقها (قوله) أي الزوجة وأم الولد (قوله) وفاق الأول قول الاسنوي) اعتمد مره اسم عبارة النهاية وأخذ الاسنوي من كلام الراعي الخ وهو كذلك اه قال عرش قوله مر وهو كذلك أي خلافا لما قول الواقف ما لا يحل له من أن لا ينفك عنه في نفسه الأرملة اه (قوله) بان المدعى (قوله) أي في مسئلة التزوجة وأم الولد (قوله) لا تأثر له (قوله) واحد) أي موضع الغرض (قوله) بل لا بد من النظر لقاصد الواقفين (قوله) هذا غير مسلم لأن الحكم عليه مدلول لا لافاظ لا لافاظ لعدم اطلاعتنا على ما لم تقم برتبة ذلك فاعول عليها اه نهاية (قوله) كس) أي في التسمية السابق الفصل (قوله) من غير أن يخلفه ما عدا الزوجة وأم الولد (قوله) شيء ينسبه اه وهي ظاهرة (قوله) وبه) أي رب الاستحقاق هنا الفقر فقط (قوله) ولو فقرا أو أوصى (قوله) إلى قوله قال التناخي في النهاية (قوله) صرف الوارد) أي سواء ما قصد المدعي من زوجه أم الولد أو فقره عند فقده مروءة على المحل واحتياجا جعل في من فعله نفسه اه عرش (قوله) مطلقا) ظاهر سواء عرض له ما يمنع من السفر كمرض أو خوف أولا اه عرش (قوله) إلا أن شرطه) يعني أن يكون مثله إذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عرش (قوله) الظاهر لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لفرض الواقف فلا يكون البعض فقرا والبعض أغنيا ولم تقال في المصلحة ما عدا الفقر اه عرش (قوله) كفا) أي الشرط المذكور أي في تحققه (قوله) تصدق) أي الناظر (قوله) ثله) أي السنة الماضية (قوله) على من يقر الخ) أي وقعت على من الخ (قوله) لا يطل) أي الوقت (قوله) لا يدينار الخ) أي لا يطل فيه (قوله) ان علق) أي الوقت (قوله) وعدها) أي المساواة ش اه سم (قوله) متعذرة) خبر وعرفنا الخ (قوله) وأما الوقت الخ) مقابل قوله ان علق بالموت (قوله) صفة) خبر فالذي يتبعه الخ (قوله) وعيب) خبر مقدم لقوله توهم الخ الخ (قوله) ينع) أي الشك (قوله) وإنما يتبع) أي قول ابن الصلاح (فيما) أي في عمل (قوله) وأقوى الغزالي الخ) قال في النهاية (قوله) بأنه يختص بالعتار الخ) والعرف ملطرد في بعض النواحي كبطلان الجهم التي سبها الامام

الوقت وهو الموافق لجواز نقل الوصالة في نظر من الوقت (قوله) ووافق الأول قول الاسنوي الخ) اعتمد مره (قوله) بل لا بد من النظر لقاصد الواقفين) هذا غير مسلم لأن الحكم عليه مدلول لا لافاظ لا لافاظ لعدم اطلاعتنا على ما لم تقم برتبة ذلك فاعول عليها شرح مر (قوله) الظاهر لا) اعتمد مره (قوله) وعدها) أي المساواة ش (قوله) بل الذي يتبعه الخ) اعتمد مره

صحة ولا يتبعه معذور وبطلان الناظر إذا قر ومن يقرأ كذلك استحق ما شرط مادام بقرا فأذا مات متلفا والناظر غيره وقد وجب توهم ان هذه الصورة كالوصية قال الواقف وقت هذا علق فلان لم يعمل كذا قال ابن الصلاح احتمال أن يكون شرط الاستحقاق وأن يكون توصيته لاجل وفاته فاعلم مراده اتبع ومن شأنه علم مع الاستحقاق وإنما يتبعه فلا يتصور ما صرح في مقابلته ولا بكثير أو يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر وأقوى الغزالي في وقت جميع املا كانه يختص بالعتار لأنه التباين لهن وفيه وقفة بل الذي يتبعه وقت جميع ما في ملكه مما يصح وقفه

يستحق ذو وظيفة كقراءة
أخل في بعض الأيام وقال
المصنف أنت أخل واستتاب
لعدو كرض أو حبس في
استحقاقه أو الم لا يستحق مدة
الاستتابة فأفهم بقاعته
استحقاقه لغير مدة الاختلال
وهو ما اعتدله السبكي
كأن الإصلاح في كل وظيفة
تقبل الإثابة كالتدريس
بمختلف التعليم قبل ظاهر
كلام الأكر جواز استتابة
الادون لكن صرح
بعضهم بأنه لا بد من المثل
والكلام في غير أيام الجملة
والعرة فيها ينص الواقف
ولا يفرض منه الماطر
الذي عرفه والابتداءة بحمل
الزوجة عليهم وأتت
بعضهم بأن الم الم في سنته
يعمل من غلة غير ما هو الم
يحصل من الأولى شي يؤبه
تظهر ظاهره ليعمل على
ماذا علم ذلك من شرط
الواقف أو قرائن له
الظاهر فيه
* (فصل في أحكام الوقف
المعنوية (الاطهران الملك
في رتبة الوقف) على معين
(أو جهة ينتقل إلى الله
تعالى أي) تفه سرمانى
الانتقال إليه تعالى ولا
جميع الموجودات ملكه
في جميع الحالات بطريق
الحقيقة وغيره من سمي
مالكا فاعلموا بطريق
النوسم (ينتقل عن
اختصاص الآمين)

بمختار اسلام بقصص الاملاك بالعقار فعل اقتناه المذكور بمنى علمو برشد الى ذلك تعليه بقوله لانه الخ
اه سيعر (قوله قال ابن عبد السلام الخ) * (فرع) في فتاوى السيوطي * (مسئلة) رجل وقف
مصحفا على من يقرأ فيه كل يوم خرابو يدعو له وجعله على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فقام القارئ
مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم أراد التوبة فطاف بقها الجواب طر بقاءه بحسب الأيام التي لم يقرأ فيها
ويقرأ من كل يوم خرابو يدعو عقب كل حزب الواقف حتى وفي ذلك انتهى وظاهر ما نقله الشارح عن ابن
عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليرر اه سم (قوله ولا يستحق الخ) (قادة) قال المناوي في
كلامه المسمى بتيسير الوقف على غوامض أحكام الوقف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من
فتاوى شيخ الاسلام الشجر كرا بالانصارى مائة وأنه سئل عن قول العز بن عبد السلام في كتابه فرائد
القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد وعلى قراءة القرآن في الترتيب شر ولا أعراض في أت
بجميع أجزاء الشرط لا الجزء كان أخل بالام بصلا شهاب القاري بقراءة يوم فلاشي له المبتدئ أنه لم يتحقق
مفهوم الشرط من كذا وقف المدارس إذا قال الواقف أو شهد العرف أن من يشغل شهر أهله دينار فاشتغل
أقل منه ولو يوم فلاشي له ولم توزع الحماكة على قدر ما اشتغل به انتهى فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح
في عدم التوزيع فيما ذكر وأنه لا يستحق شيئا وهو اختياره بليق بالتوزيع في السبكي أنه في غاية
الضيق ويؤدي إلى المخذوفان أحد الامكنه أن لا يتجزأ يوم ولا بصلا لا اندا ولا بقصد الواقفون ذلك وفي
فتاوى ابن الصلاح بما نقله المصنف قال وأما من أخل بشرط الواقف في بعض الأيام فنظر في كفة اشتراط
الشرط الذي أخل به فإن كان مقتضا تقيد الاستحقاق في تلك الأيام بالقيام به فها سقط استحقاقه فيها
والافان كان ذلك مشروطا على وجه يكون تركه فيها اختلا لا بشرط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا
يسقط استحقاقه منها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الأيام وأما البطالة في وجوب شعبان ورمضان
فما وقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث ينص الواقف على اشتراط الحضور فيها
وما وقع قبل ذلك عن أذليس فيها يعرف مستر ولا يفتي الاحتياط وذكر الركني نحوه فقال لو وردت الجملة
على شيئين ينقل أحدهما من الآخر قوله من وعدى فيه كذا فترد أحدهما الحق نصف الجبل وعليه
يجز غيبة الطالعين الدرس في بعض الأيام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الأيام كالعبد
فانها أشباه مفاصله فيستحق بقسطها حضر فتنقل لذلك فانه ما غطا فيه انتهى اه ع وش قوله فان في قوله
فان كان الخ وقوله فان لم يشترط الجملة له يحرف عن بان باليه وقوله يكون تركه الخ العمل صوابه لا يكون الخ
(قوله والا) أي بان استتابة لغيره (قوله لغير مدة الاختلال) أي وان أخل بالاعتد ولا استتابة (قوله بان
المعلم) أي بنحوه بمن جعل الغلة في مقابلة له

* (قوله في أحكام الوقف المعنوية) * (قوله في أحكام الوقف) الى قوله وظاهر الملاحظة في النهاية والمنه
(قوله المعنوية) أي للمراد به (قوله بطريق اتوسع) أي والمال الحقيق هو الله تعالى لكنه لما
أذن في التصرف فعمل به في يد بطريق الشرى رتب عليه أحكاما خاصة كالقطع بمرقة وجوب رده
على من غصب منه أي غير ذلك من الأحكام اه ع (قوله عن اختصاص الآمين) أي اختصاص
(قوله قال ابن عبد السلام ولا يستحق الخ) فرع في فتاوى السيوطي * (مسئلة) رجل وقف مصحفا على
من يقرأ فيه كل يوم خرابو يدعو له وجعله على ذلك معلوما من عقار وقفه لذلك فقام القارئ مدة يتناول
المعلوم ولم يقرأ شيئا ثم أراد التوبة فطاف بقها الجواب طر بقاءه بحسب الأيام التي لم يقرأ فيها
ويقرأ من كل يوم خرابو يدعو عقب كل حزب الواقف حتى وفي ذلك اه وظاهره أنه أخل بهذا الطريق استحق
ما يتناوله في الأيام التي عملها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليرر
(قوله وفيه نظر ظاهر) كذا مر

* (فصل في أحكام الوقف المعنوية) * (قوله في المتأني بلى عن اختصاص الآمين) أي اختصاص

كالحق وانما ثبت بشاهد وعين دون يقين حق الله تعالى لان المقصود به وهو (٢٧٣) حتى آدى وظاهر اطلاقهم بثبوت بالشاهد

الآدى عن غير من الخلق اه سم أي فلا رده تعالى كان متصرفا قبل وقته أيضا لا اختصاص في كلام المصنف المراد به الإضافي (قوله وانما ثبت الخ) أي الوقت هذا الظاهر ان كان الموقوف عليه معينا أمالان كان جهة عامة أو نحو مسد في الثبوت عما ذكر نظرنا لجهة لا بتأني الخلف منها والناظر في خلفه اثبات الحق لغيره اه عش (قوله دون يقين حق الله تعالى) فاهم لا تثبت الا بشاهد من اه معنى (قوله لان المقصود) أي بالثبوت اه معنى (قوله وظاهر اطلاقهم) مبتدأ خبره ثبوت شرط وطمو (قوله ثبوته) مفعول اطلاقهم (قوله واختلافهم) حطف على اطلاقهم (قوله في الثابت) أي في الوقت الثابت (قوله في الاول) أي بشاهد وعين عن بني البلاء (قوله بانه) أي الاول (قوله وفي قول) أي قوله ولو شغل في المعنى والى قول المترو ذلك الاحرف في النهاية الاولى ومرالى وانما تمتع (قوله لغير رضى) تركيب معنى (قوله وكذا الربط والدارس) أي فالتك فيسأل الله تعالى قعما (قوله وجبت الاجرة) أي المجدود تصرف على مصالحه اه عش (قوله كاسر) أي في كلب الصبوني فشرع والله اذا شرط وقف المصنف اختصاصه بطاقتنا الخ (قوله لان ذلك) أي تلك الموقوف عليه لمنافع الموقوف (قوله مقصوده) أي الوقت أي منى قول المتن (ينفسو بغيره) محله حيث كان الوقف للاستغلال كإتيان مال وقفه لثبوت الموقوف عليه استرهاها بنفسه أو ثباته ليس له اعارة ولا جارة سم على ج اه عش (قوله ان كان) أي في قوله ولو وقف أرضا في المعنى الا قوله وما نزل الى ولو خرجت (قوله ان كان له النظر) أو أذنه الناظر في ذلك اه معنى (قوله نحو الاجارة) وفي سم بعد ذكر كبرياء الخ وبعبارة الروض وشرحها المصنف وقضى ذلك وقف الاعارة أيضا على الناظر اه (قوله وأما به) أي ولو الموقوف عليه كإسرا تغلق المعنى (قوله وذلك) أي استغناه الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ (قوله ويحله) أي يحل تصرف الموقوف عليه في المنافع كإسرا الاملاك (قوله ومنه) أي من شرط الخالف (قوله أو الموقوف عليهم) عطاف على معص عطف عام على خاص (قوله فيمتنع الخ) عبارة الخ التي ليس له ان يسكنها غيره باجر ولا بغيره او وقف هذا منع اعارة هو كذلك وان حزن عادة الناس بالمساحة ما عارة بيت المدرسة ونحوه وقد نقل أن المصنف مالوى الخ اه (قوله غير سكنه) أي فلا تدرسكن من شرطه كاندعت ضرر ودية الخ ومنه يلد الوقف أو كان الموقوف عليه امرأة ولم يرض زوجها يسكنها في المحل المشرط لها فيبقى أن يكون كمنقطع الوسط فيصرف لقرب رحم الواقف مادام العزوم جردا ولا يتصور اجارته لبعده الاجارة عن غرض الواقف من السكنى اه عش (قوله في الاولى) أي في الموقوفة للسكنى (قوله ولو شرط أي الجار الموقوف على السكنى) (قوله ولم يعمرها الخ) أي تبرع اه عش (قوله وغير استغلالها) عطاف على غير سكنها ش اه سم (قوله وغير استغلالها الخ) قد يقال فلا أو حزن ودفعت الاجرة للموقوف عليه واستأجرها من المستأجر ما حكم يفي أن لا ماله منه فخير بول يفي فيقول كان الموقوف عليه مشغرا الناظر ان يجوز لناظر استجلاء له لانه انما يسكن حيث يشاء من حيث ملكه للمصنف بعد الاجارة من حيث الوقف من امر ح الوقت منع سكنه ولين الحية بلذ كورة متنع ورمما يكون الوقت غرض في ذلك لكن الموقوف عليه يضر بالوقف سكنه طرقة أو غيرها اه سبدر (قوله في الثانية) أي في الموقوف على اعطاء أجرها (قوله كرماس الحام) سياق قيل

الآدى عن غير من الخلق (قوله في الثابت) أي في الوقت الثابت (قوله والخلاف فيما الخ) كذا شرح مر (قوله ان كان له النظر الخ) عبارة الشرح الخلى عقب قول المتن واجارة من ناظر انتهى ودمالروض بقوله واجارة واعارة فبقية شارح بقوله من ناظر انتهى وقضى بذلك وقف الاعارة أيضا على الناظر (قوله وذهب) عطاف على غير غير سكنه ش (قوله كرماس الحام) سياق قيل قول المصنف ولو جفت الشجرة أنه لا ضمان على الوقف عليه ما عمال بحر الرضى الموقوف حتى يرقو قد يفرق بين رماص الحام بإمكان اعادته مثل ثابته البحر يرقو يفي ان رقنا لبلاد المرفق وفي الموقوف بالاستعمال كرتة

(٣٥ - (شروا عاين فاسم - سادس) يعمرها الضر ورواذا لغيره ان لبن الوقف ما يعمر به سوى الاجرة المجبة وغير استغلالها في الثانية في الطلب يلزم الموقوف عليه ما تنصه الانتفاع من عين الموقوف كرماس الحام

قول المصنف ولو جفت الشجرة ما غلج أه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرجي الموقوف حتى يرق
وقد غرق بينه وبين مخصص الجمام أماكن إعادة مثل قائمت الرصاص بعمله بخلاف بدل قائمت الحجر وقته
وبني أن رقنابلط الموقوف بالاسستعمال كرقنابلط الاستعمال وأن فوات عين البلاط
بالسكة كفوات مخصص الجمام سم وسدعر **(قوله)** فدستري من أحرته بدل فائته قال الدميري وعليه
على الناس اه بخير واذ النهاية قال الزركشي وفي كونه ملكها في هذه الحالة نظر اه قال ع ش قوله
مر وفي كونه أي الموقوف عليه ملكها أي الأجزاء التي تناقذ في إهاسم وقوله نظر الأثر المالك اه
(قوله) لم يجزه غرسها أي أو يشتق منها فيما تصلح له غير مغروسة اه ع ش **(قوله)** إلا أن نص الخ ظاهره
عدم جواز الغرس وإن اطردا عرف في زمن الواقف بعدم الانتفاع لئلا لا بالغرس وعليه ولو قيل بالجواز
حينئذ لم يعدل فدعده كلامه في التسمية السابق قبل الفصل الأول ويجري هذا في البناء ثم رأيت في الشرح
والنهاية في آخر الفصل ما يؤيد **(قوله)** وكذا البناء أي فلو وقف أرضا خالصة من البناء لم يجوز بناؤها
ما لم ينص عليه ولم يشرطه جميع الانتفاعات وعليه فلو وقف شخص دارا كانت مشتهلة على أمكن وخرب
بعضها قبل الوقفية فينبغي جواز بنائها كل منهدم منها حيث لم يضر بالاعماران الظاهر رضا الواقف بمثل
هذا اه ع ش وفي هذا تأييد أقدمته نفا **(قوله)** في عاؤ ينشئ العين وسكون اللام **(قوله)** أو غيرها
أي غير مخصصة **(قوله)** والاه أي بان كانت غير مخصصة ولم يضر بحدار الواقف **(قوله)** بشرط أن لا يصرف الخ
لهه مقيدع اذ لم يزد ذلك الأجزاء بعد مخصصها راجع **(قوله)** مطلقا أي سواء كانت الزيادة من ربيع
الوقف أو قبل النفاطر وقول ع ش أي ضرتام لا تساميل في **(قوله)** لا نه أي هذه الخصلة اه ع ش
(قوله) وقضيت أنه يعطى الخ اعتمده النهاية خلافا لشارح والاسم والاعتنى **(قوله)** بقاؤه أي الموقوف
عليه بقول المتن **(قوائمه)** أي الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق أو شرط أنها للموقوف عليه اه مفسر
(قوله) ومن ثم إلى قوله نظير ما رقي النهاية **(قوله)** غصن بالتوزين عبارات مافي وأغصان خلاف ونحوهما
يعتد بقطعها لأنها كالثمره بخلاف ما يعتد بقطعها ثم انشرط قطع الأغصان التي لا يعتد بقطعها مع ثمارها
كانت اه قال الامام اه وفي شرح الرض ولا يخفى أن المملوك من فوائد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع
للا منفعة اه أي لا يجوز إيجارها أو إلاعنها **(قوله)** واعتد بقطعها قيد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر
الانل واعتد بقطعها لم يجزوه التي تنبت ثانيا أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا في
غير الموجود في حال الوقف كان وقف جذو والانل أما لو جرد مال الوقف فيشبهه الوقف أخذ امحاذا كرفي
الثمره غير المؤثرة اه سم **(قوله)** ولم يؤد قطعها الخ ظاهره رجوعه إلى أو شرط أيضا سم على جوهو
نظره لان العمل بالشرط انما يجب حيث لم يمنع من مانع اه ع ش **(قوله)** ان تأت في الوقف لو
صرح بان المال المؤرق في الوقف هل يصح تبعا للشجرة وعليه هل يشترط فيه أن يتصدق بالوقف ويتأجر

ولو وقف أرضا غير مغروسة
على عين لم يجزه غرسها الا
ان نص الواقف عليه أو
شرطه لجميع الانتفاعات
كل وجه السبي وكذا البناء
ولا يبي ما كن مغروسا
وعكسه والاضاها ان كلما
غير الموقوف بالسكة عين
اسمه الذي كان ليعمل
الوقف امتنع والافلام ان
تعدنا المشروط جاز بدله
كلما بمسوط آخر الفصل
وأقضى أبو زرقة في علو
وقف أراد الناظر هدم
ولجهته وأخرج واشتره
في هراء الشلوع باستناع
ذلك ان كانت الواحدة
مخصصة أو غير هاء أو ضر
بحدار الوقف والاضا بشرط
ان لا يصرف عليه من ربيع
الوقف الا ما يصرف في اعادته
على ما كان عليه مما زاد في
ماله ومصرف فصل اشترط قطع
المنفعة في الأجزاء من ابن
الرفعة والنسب على ما تعلق
بذلك فراجع وانما لم يتنع
الزيادة مطلقا لانها لا تغير
معالم الوقف **(وذلك الأجزاء)**
لأنها بدل المنافع الملوكة
له وقضيت أنه يعطى جميع
المجملات ولولده لا يحتمل
بقاؤه البهاوس ما فيه آخر
الاجازة **(وذلك قوائمه)**
أي الموقوف **(ثمره)** ومن
ثم لزمه ركنها كغير بقية
في باهم ومنها غصن وورن
توت اعتد بقطعها أو شرط
ولم يؤد قطعها أو أصله
والثمره الموجود في الوقف ان تأت في الوقف

والاشجاء الوقف على الادراجة نظير ما مر في البيع ان الميزنة للبائع وغيره الماشترى ويطلق بالتأخير هنا ما اُتفق به ثم يكلو ظاهر ثم رأيت السبكي ذكر كبحو ذلك فقال بين وقف كرمه حصص ومات ان الحصر لمورثه فلاه أولى بمن الموقوف عليهم ويؤيد القياس ان ايضا تصحح الاذرى انه لو وقف شجرة أو جدار اثم قبل خمرهما وبه صرح الغفالي في الأولى قال ابنه (٢٧٥) الاذرى رآه أنت من صحيح دخوله أى يكره وجه

وفى التفرقة نظر وقال مر يصح ويشترط ذكر سم على غير اجماع اه عش **قوله** والاشهاد
الوقت ولا يرد ذلك على عدم حضور المعلوم ونحوه لان ذلك فيما اذا كان استعماله لا طريق للتبعية اه
سم **قوله** على الارجح **وقال** المعنى **قوله** على الارجح لم يبين حكمه احين فلو انه لا يبين ان يكون
الموقوف عليه لا لا يستحق اخذ عين الوقت فلا يفعل بل هو يحتمل مر ثم اتابع ويشترى بها شجرة
او شقصا او وقف لا اصل وكذا يقال في نظره ذلك في البض اذا اشبه الوقت يشترى به دجاجة او شقصا
وفى اللبن كذلك يشترى به شاة او شقصا او المصوف فيمكن الانتفاع به مع بقائه فلا يرد الانتفاع به
ويشترى به ثم يحتمل جواز غزله ونحوه الانتفاع به منسوبا جافا شامل اه سم على اجماع عش ورشدى
صلوا لاجبى عن القلوبى والانهى وقف فباع وشترى بقدرة فباع جنس امهالها تعذر فباع وان
تعذر عادت ملكا للموقوف عليه فان تعذر فاقرب الناس الى الوقف سم الفقه اعاد اذما ساقى وكذا يقال

في الصوفية نحو اه (قوله ويؤيد القياس) أي السار بقوله نظير ما مر في البيع (قوله وبه) أي يستند
الدخول و (قوله في الأولى) أي وقت الشبهة (قوله ان ساهنا) أي الوقت (قوله حينئذ) أي حين اذ كان
الاصل ما ذكر (قوله في أصل هذا الحكم) أي في ان هاهنا كالبيع في تفصيل الثمر المتواجدة (قوله في غنث
أي حين انما في هنا نظير ما في الاثر وغيره الخ (قوله وهذا) أي عسر الاثر اذا لم (قوله هنا) أي في الوقت
(قوله ان الولد) أي قوله واذ في النهاية الاثره مثلاً ان قوله كذا في المبنى الاثره مثلاً واذ في الوضه أنه
(قوله مثلاً) أي أو الاثر و (قوله الولد) (قوله لا يستقيم من غير زمن) أي حاله (قوله في هذا الوقت على الاول) وقلناه
على الثوبه والنسل والعقبان الجمل يدخل وقت نصيبه فيلحقه متعين الرض وشرحه اه سم (قوله
وأطلقناه) أي عن قصد التأييد (قوله في الثمره) أي أطلعنا الخ (قوله في وقت الترتيب) (قوله هل له الخ)
بيان للقرين وسبب ترجحه الاول (قوله هنا) أي في سبيله الجمل (قوله قال غيره) أي في تفسير الاطلاق
المذكور فتوجه أي من القول غير البقسي (قوله قطع به) أي باعتبار وجود الثمر لا يراها (قوله
انتهى) أي قول الغير (قوله الحكم) أي فانه فهما واحد كما بين بقوله وقد سبق للبقي الخ (قوله بين
هذا) أي الوقت الشامل للمشتكين حيث نظرنا وقبحه لحد الوجود (وما مر في البيع) أي حيث نظرنا
فه للتأخير (قوله ثم) أي في البيع (قوله انما تشبه) أي لثمر تشبه الصفه أي الشجره فغير النصدا
ولم يبر زعمه بل رفعه لامن البس (قوله وهو) أي ما تشبه الصفه شعرا (قوله وبال) عطف على ما تشبه (قوله
وهو) أي لا التشبه الصفه أصلاً (قوله هنا) أي في الوقت (قوله وصف فقط) وهو متعلق استحقاق الوقت
أي الاتصاف به حقيقة أخذاً بما بين أو وصف الوليه في سبيله الجمل والاخر ارض وعلمه في سبيله البطين

ما ذكر في راجع (قوله) ولا يشمله الوقت) ولا يرد ذلك على عدم محترق الطعم وهو لان ذلك فيما اذا كان استقلاً لا بطريق التبعية (قوله) ولا يشمله الوقت) لم يبين حكمه احتشاده لانه لا ينبغي ان يكون للموقوف على علمه لا يستحق اخذ على الوقت فاذما فعل به او احتمل انما يتابع بشرى بينهما بغيره او شفعها الوقت كالامل وكذا يعال في نظير ذلك في البض اذا شمله الوقت بشرى به حاشا وتقصها في الابن كذلك بشرى به شاة وقتها واما الوفاء فيمكن الانتفاع به مع قاطعته فلا يبعد امتناع بيعه وينتفع بعينه ثم يحتمل جواز غرضه ونسبه الى الانتفاع بمسؤولا لئلا يمتنع (قوله) على الواجب) ائتمنه من (قوله) لا يستحق من غله زمنه من شيا الخ) هذا في الوقت على الاول لا على الثاني وهو بالنسب والعقبان

وقال الباقى فى الفرة التى اطلعت وتويز برقران مل لها كمال المؤر فتفكون البطل الاول: لم تفكون الثانى وهذا القولان ير بان هنا
 تنهى قال البلقنى والصوليما اطلقت القورانى والبيوتى فى قال غيره اعىس أن العتفى فى الفرة وجوه دها لا يبره وبنى قطع فى القاضى فى
 تعلية انتهى: وقرنا فى البلقنى بين مسئلة الحل ومسئلة البطلين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كاهو الظاهر من كلامه ويرق بين هذا
 وامر فى السلم بان المعلن صفة فظن لم يتهمه عرفا والشرع اوعى غير المور وما اوجو المؤر والمعلن هنا وصف فقط فظن لم يقارن الوصف

وهو أن لا يوجد نحو الثمرة وهذا هو الوجه المحال على الحق الوقت بالبيع بالنسيئة بالواقف بجمع ما ذكرنا كلاً فبعضه مملوكة
 لا بالنسيئة للمستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق - م - وقد سبق البليغ في الاعتماد على النظر في وجوه الثمرة في صور الحال والبطن الاول مثلاً
 السببي وغيره حتى وجدت قبل تمام انفصال الحال باثبات اولاً لم يستحق منها سالان وروضها سبق وروضها سابقاً ما إذا رزق بعد وروضها من
 متبرفانه يستحقها كلاً أو بعضها كذا (٢٧١) وجدت ولو طلعاً ثم ان المستحق فتنقل لورثته لان عدمه وقد طال السببي الكلام في
 تفرق بهذا ونقل ما مر عنه

(قوله وهو) اي ما يقارن ذلك الوصف (قوله وهذا) اي الفرق المذكور (قوله على الحق الوقت بالبيع
 بالنسيئة الواقف) اي المار بقوله والثرء اوجو جوه حال الوقف الخ (قوله ان كلاً فبعضه مملوكة) بيان لما ذكر
 وكان الاولى الاقتصار عليه لانه اغاذا ذكر الصفة للملكية في البيع دون الوقف (قوله لا بالنسيئة الخ) اي المشار الى
 ذلك النبي بقوله زاذ في الرضة الخ (قوله لا اعتماد الخ) اي اليه (قوله السببي الخ) فاعل سبق (قوله اولاً) اي
 ولو طلعاً (قوله لم يستحق) اي الحال (قوله بعد وروضه) اي بجمعه (قوله كان) اي اذا انحصر الاستحقاق فيه
 (أو بعداً) اي اذا لم ينصرف (قوله لو وجدت الخ) اي الثمرة في صورته البطن الاول مثلاً (قوله فتنقل لورثته
 الخ) كذا في النهاية (قوله لم ينقل) اي البطن الثاني مثلاً (قوله في تفرق وروضه) اي أن المدار في الوقف على
 مجرد وجود الثمرة (قوله وينقل) اي السببي (ما مر الخ) اي بقوله وقد سبق البليغ الخ السببي وغيره الخ
 و (قوله عن القاضي) متعلق بنقل (قوله كلاً) اي بقوله وعن قطع به القاضي الخ (قوله في فتاويه) اي
 القاضي (قوله والا) اي بان لم تؤخره النخل (قوله كذلك) اي عليها المثل (قوله وهذا الفرع) اي
 أن المعتبر في الثمرة وجودها أو تأخيرها (قوله قد يكون الخ) خبر والفرع الخ (قوله والذي اقتضاه الخ) من
 كلام السببي (قوله ثم أشار) اي السببي (قوله بين ما هنا) اي اعتبار وجود الثمرة في الوقف (قوله
 والبيع) اي أو بين اعتبار التأخير (قوله ما فرقته) اي بقوله الماراً نعا وفرق الخ (قوله وهو)
 أي الفرق المشار اليه (قوله وان اعتبره الشرع الآن الثمرة الخ) الاقتصار الواضح انما اعتبره الشرع لان
 الثمرة به الخ (قوله وقد به) اي التأخير عطف على قوله (قوله قال) اي السببي (قوله ما نحن فيه)
 الظاهر أنه بيان لشيء قد عطفه الحال على ما سبها المجرور وفيه خلاف للحدوث (قوله في شيء) خبر ليس
 أي فليس التأخير معتبراً في صورة من صور الوقف (قوله هنا) اي في الوقف (قوله على مجرد دعائي
 الاستحقاق) اي بالانفصال في مسئلة الحال والافتراض في مسئلة البطنين (قوله قال هذا كما) اي
 اعتبار وجود الثمرة على المعتدوم تأخيرها على خلافه (قوله والا الخ) اي ان كان الوقف على كل الوقف
 على المدعى في مقابلة التعلل ولا على كل لكن لواقف فيه شرط كان وقفه على نحو اولاده وشرط تقسيمه
 الخ (قوله وشرط الواقف الخ) مقول له أو بصيغة تلتقي عطف على متعلق الجرا أو جلة حالية على تقدير
 قد (قوله على المدة) أي مدة العمل أو مدة أرمنا الحيلة (قوله هنا) اي في الموقوف على عمل أو شرط
 اعتبره الواقف فيه (قوله كالثمرة) تمثيل للغة (قوله منه) أي اللغة والتذكير باعتبار الرفع (قوله فسط
 ما) أي قسط مدق (قوله باشره الخ) يعني بأمر العمل فيها أو عايش فيها فبعضه مملوكة واصل (قوله بعد
 موته) أي الموقوف عليه (قوله انتهى) أي كلام السببي (قوله والذي يقبه الخ) اي بأنظر للمستحقين اه
 سم (قوله ان غير الموجود الخ) أي من الثمرة (قوله هنا) اي في مسئلة البطنين مثلاً اه سدعمر (قوله
 بخلافه فيما) أي ان غير المور يتم المور اه سم عبارة السدعمر أي في مسئلة التأخير لكن
 دعوى عدم عسر الافراد أي هنا لا تخلفون تأمل اه (قوله ولو لم يأت الى المتن في النهاية الاقوله أو لعلها
 الى وأنتي (قوله فهو) أي الريع (قوله وان بعده اجرة بقاته) أي حيث كان البطن الذي انتقل اليه
 الحال دخل ووقف نصيبه كالمعتمة عن الروض وشرحه (قوله ان غير الموجود هنا) اي بالنظر للمستحقين
 (قوله بخلافه فيما) أي ان غير المور يتبع المور

وشرط الواقف تقسيمه على المدة فبعضه تقسمه الغلة كالثمره على المدة فبعضه تقسمه ما يباشره أو غاشه
 وان لم توجد الغلة لا بعد موته انتهى والذي يقتضيه ان وجوده لا يتبع الموجود لا لا بعسر افراده بخلافه فيما فان اختلفا ولم يميز
 فاق كاهو ظاهره هنا ما آخر الاصول والثمران من تصديق دعوى لدولومات المستحق وقد جعلت الموقوفه في الحال له أو قد رزقت الارض
 قال بيع في البذر فان كان البذر اى المستحق فهو له وتضمن بعد ما حقه بقاته في الارض

اولعلماه وجوزنا قال الفزى فان مات قبل ان يسئل انجب ان الحاصل من الفلز وزع (٢٧٧) على المد قال غيره ولو بعد ان يسئل قال قاس

انه هذا الاستداد كعبدناير
الفلز اولن آخوه ان وزعه
بعلام معلوم استحق حصة
للماضى من المد على المساجر
وافضى جمع متاخرون فى
نخل وقسم ارضه ثم
حدث منها وادى بان تلك
الودى اخار جسن اصل
الفلز من مباديها حكمها
كافصانها وسبقهم لنحو
ذلك السبكي فافضى
اوص وقبها شجر موز
فزال بعد ان بنى
اصولها فراح ثم كذلك فى
النسبة وهكذا بان الوقت
يشخص على كل ما بنى
تلك الفراض المتكررة ومن
غير احتياج الى انشاء واما
احتجج له ببل عدتسل
لفوان الموقوف بالكلية
(وصوف) وشجر ووبر
وريش وبيض ولبن
وكذا الولد الحادث بعد
الوقت من ما كوله وغيره
كوله امة من نكاح اوزنا
(فى الاصح) كالشجرة فارق
والد المسمى بمنافعها
المتعلق هاتوى ملكه
الاسكيب النادرة وخروج
الاصل عن استحقاق الاكس
ولا كذلك ثم فيها مال اذا

غير الوارث اما هو فسقط الاخر عنه اه عش (قوله اولعلماه) وقوله الا ترى ان عطف على له عبارة
عش قوله فان كان البزاة الخ اى بان كان للبزاة فزروا له وعلمنا الاخر فان كان الناطر قبضه ما ودفعها
للموقوف عليه لا مستحقا بما امارا جمع لى تركته بقسطا ما بقى من المدة اه (قوله وجوزنا) اى كون
البزمن العامل المسمى بالفاروق قد تقدم فى المساقاة بعض طرق تجوز (قوله قال الفزى الخ) جواب ان كان
الذولعلماه الخ (قوله فان مات) اى المستحق (قوله بعد الاستداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام
الحصة بدون فوز يسع على المد فليزر وقد يفهم من كلامه انه قبل الاستداد كقبل ان يسئل فليزر اه
سم عبارة السدعمر سكت عن حاله قبل الاستداد وقاس ما تقدم فى الشجرة انه كذلك فليزر اه اى
كبعد الاستداد (قوله اولن آخوه) اى الشخص آخر المستحق ذلك الشخص الارض فاصلة جارية على غير من
هى له والمفعول الثانى لا يجر حذف (قوله ان وزعه) اى لان زرع ذلك الشخص الارض فغيره انجب
للارض والتذكير بتأويل الموقوف (قوله بعلام الخ) متعلق بآخر وظاهر ان الطعام مثال لا قد (قوله
كافصانها) يؤخذ منه انه يجوز قطعها حيث اعتيد او شرطه الواقف ومثله فيما ظهر واضرر باصلها
وحيث قلعت ففى ملكه لا موقوف عليه كالنخل حيث يزر قطع اه سيدعمر وقوله نهى ملك للموقوف
عليه اى ان لم يكن الانتفاع به سماع بقائه لم يولد بكن شر اعتصم بشخصا كأمروا بى (قوله وشجر) الى
قوله وفارقى النهاية وكذا فى المسمى الاقوة ويض وقوله من ما كوله وغيره (قوله الحادث الخ) سيدكر
بمترزه (قوله من نكاح اوزنا) سيدكر بمترزه (قوله وفارقى) اى ولها الموقوفة (قوله توى الخ) نظرفيه
سم ثم ايد النظر باعتبار الشهاب الرلى حد الموقوف عليه بدون اوصى له بالمنفعة (قوله وشجر ووبر الخ) عطف
على ملكه (قوله فيها) اى الملك والشر ووج (قوله اما اذا كان) الى قول المتن والثانى فى الله الى قول
المتن والمذهبى النهاية الاقوة والحق اى وولدا الموقوفة لكنه القاسم وقوله فلا الى وساقى (قوله فهو
وقف) وعليه فلو استثنى حال الوقت احتمل صلات الوقت قياما على ما قال بعتنا الاجل اه عش
(قوله والحق به) اى بالجلل المقارن لوقف (قوله نحو الوصف الخ) قد مر عند قول الشارح والاجل اه
المنابع بل هذا (قوله وولدا المدة الخ) عبارة المسمى تنبيه على ملكه لولدا المدة اى ان نكاح اوزنا
فان كان من وطه شبه فهو زوج على الواطى فبقت وتكون ملكا للموقوف عليه بان جعلنا الولد ملكا والا
فمشرى به سماعه يدوقف كقوله لا يظهر انه لا فرق بين ان يكون الولد ذكر او انثى وهو كذلك اه وقوله
ان جعلنا الولد الخ اى بان حدث بعد الوقف وقوله والا الخ اى بان قارن الوقف كما يقصد كلامه بعد (قوله
وسم) اى الخلاف (قوله فلو يدوقف) اى من غير انشاء وقف اه عش (قوله هذا) اى قول المصنف
وكذا الولد فى الاصح (قوله هذا) الى قوله كارجع الى المسمى (قوله فالوقوف على ركب انسان الخ) لو احتاج
الى ركوبها فى سفره لم يجوز له اخذها والسفر بها وان فوفى على الواقف وانها كالمراد لانه نظر وظاهر
اطلاقهم استحقاقه لركوب الاول حيث لم يقصد به بلدا الواقف اه عش (قوله فلو هذا) عبارة المسمى
وشرح الروض وانها بقتوا هذا اه زاد الاولان والحيوان الموقوف فلا تزلما يستعمل فى غير الاتراء ثم
لو خرج من الاتراء جاز استعمال الواقف فى غير كقوله الاخرى اه (قوله بالوقف) وهو منها عليه اية لا اله

(قوله اما بعد الاستداد الخ) كان مراده انه يستحق تمام الحصة بدون فوز يسع على المد فليزر وقد يفهم
من كلامه انه قبل الاستداد كقبل ان يسئل فليزر (قوله اولن آخوه) عطف على لعلاه ش (قوله بان
العلق هنا اقوى الخ) قد يواض و يقال للعلق هنا اقوى بدليل انه يستقل بالاجرة والاعراض مطلقا
مخلاف الموقوف عليه انما يستقل اذا كان له النظر وبدليل ان المنفعة تورث بخلاف الموقوف عليه لو اذ
اعتد شخصنا الشهاب الرلى حد الموقوف عليه دون الموصى له بالمنفعة ففرق بان تعلق الموصى له اقوى واجتج
عليه بما ذكره فليست امل (قوله نحو الوصف الخ) انظر ما يعل بهذه الامور (قوله فلو هذا الواقف الخ)

ومحله فى غير الحبس يسئل الله اما هو فلو لم يوقف كالمسألة هذا ان اطلق او شرط ذلك الموقوف عليه فالوقوف على ركب انسان فوائدها
لواقف ككل مجاهد ونوعا به (ولومات البهيمة) الموقوفة (اختص بجلها) لانه اولى من غير هذا ان لم يندفع

يحل منها المصدق الا الركوب كانه باقية على ملكه اه عش (قوله والى) اى وان اندبغ ولو بنصفه
 كما يجزئ شخشا عادلا معنى ونهايه (قوله ولو اشترى الخ) عبادة الغنى وان قطع عتق العبد الموقوف المأكولة
 جاز ذبحها الفرض ورتوه بل يفعل الحاكم بغيرها او يباع ويشتري بغيره من جنسها او يوقف
 وجهان وجع الاول ابن القسرى والثاني صاحب الانوار وهو كقول شخشا الاولى بالترجيح فان لم يقطع عتقها
 لم يجز ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالبيع واقتنا العبد الموقوف وقضية كلام الرضا عنه لا يجوز
 بيعها لحجب فهو كذلك كما شرح به المحاملى والجرجاني وان قال الماوردى بالجواز اه وكذا في النهاية الا
 أنه عكس في حكاية الترجيع فقال قال الشيخ والاولى بالترجيح اه ورد الرشدي بما نصه الذى
 كلام الشيخ ان الاولى بالترجيح انما هو الثاني كما في شرحه للروض وحزمه في شرح البهجة اه وفي سم
 بعد ان ذكر من شرح الرضا مثل ما مر من الغنى مائة موق في شرح مروج ويجمع بينهما اى كلام المحاملى
 والجرجاني وكلام الماوردى يحمل كل منهما على ما اذا اقتضت المصلحة فان تعذر جزم ذلك صرف الموقوف
 عليه فيما ظهر انتهى (فرع) ولو رأى المصلحة في بيعها فباعها ثم تبين ان المصلحة في خلافه فالتجبد
 ضمان النقص بالبيع بل يباع بالجم ويشتري بغيره بمثلها او يوقف منه مروج وقوله ويجمع بينهما الخ
 اعتمده عش وقوله حصة فباعها العمل صوابه مذمومة فذبحها (قوله فان تعذر) اى شراء النقص (مرف)
 اى الثمن (قوله نظير ما ياتي) اى في قيمة العبد الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) كانه احتراز عن الموقوف
 عليه فلا يجب لو طهره اذ لو وجب لوجبه والانسان لا يستحق على نفسه شيئا فلا يرجع سم على جع اه
 عش عبارة الغنى واذ وطها الموقوف عليه لا يلزم المهر ولا طهها الحاد بثلاثة او باعقاده واولان
 المهر واول الموقوفات الحاد له اه قول المتن (يشبهه) اما اذا زنى بها وطأ وعتقها بمرة فلا مهر لها اه
 معنى قول المتن (ان يحصنها) هذا التقديمين لاجل حصول المقابلة بين مسئلة النكاح ومسئلة وطء
 الشبهة فتولين قال لا مفهوم له ليس في فعله اه سدعمر وقوله فتولين قال الخ اقول من صرح به الغنى
 وان قول الشارع كالتبائة وكذا ان لم يحصها الخ كما صرح فقوا ما قوله هذا التقديمين الخ فانما ثبت
 له فائدة لا مفهومه فلا يلزم به الرد عليهم (قوله ويرزوها) اى قوله على ما رجح في المتن الاوله خرج الى
 يحرم وقوله على ما حكي الى على الموقوف عليه (قوله باذن الموقوف عليه) ولا يلزم الاذنى في تزويجها
 وان طليته من لحن الحق اه معنى (قوله لا من الخ) اى لا يزوجه القاضي الموقوف عليه ولا للواقف
 اه شرح منهج عبارة الغنى ولا يحمل على الموقوف عليه نكاحها ولا للواقف ايضا اه (قوله ولو وقت
 عليه زوجه) ومثله عكسه اه عش (قوله انفس نكاحه) ان قبل الوقف على القول باشتراط القبول
 اه معنى اذ شرح الرضا واقره سم وعش والا فلا حاجة اليه وعليه ورد بعد ذلك انفس الحكم بطلان
 النسخ ويحتمل خلافه كره الاسوى اه وقوله وعليه ورد بعد ذلك لعل المراد على القول بقدوم اشتراط

والاعداد وقضاها بالاختصاص
 لان النقص لا يحل ولو
 اشرفت ما كوله على الموت
 ذبحت واشترى بينهما من
 جنسها فان تعذر وجب
 شراء نقص فان تعذر
 صرف الموقوف عليه فيما
 يظهر نظير ما ياتي (وله مهر
 الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو الثيب (اذا طمئت)
 من غير الموقوف عليه
 (يشبهه) منها كانا كرهت
 او طوعته وهى نحو صغيرة
 او معتقة الحلى وعتقت
 (او نكاح) لانه من جملته
 التواضع هذا (ان يحصنها)
 اى نكاحها وكذا ان لم
 يحصنها لانه وطء شبهتها
 ايضا (وهو الاصح) لانه
 عقد على ما قلنا فليعنه
 الوقف كالا جازو تزويجها
 القاضي باذن الموقوف
 عليه لانه ولا من الواقف
 ومن ثم لو وقت عليه
 زوجه انفس نكاحه
 فخرج بالمهر ارض البكر

فهو كرش طرفها (تنبيه)

يحرم وطؤها على الوقت

ويحرمه على ما يحسن

الاصحاب وتفرجهما

كثيرهما على اقول المالك

المقتضى لعدم حده لانه

ما لا يحسن على قول اشرف العصر

الى شذوذه لكنه القياس

وعلى الموقوف عليه وبعد

به على ما رجاءه فلا كونه

الموصى به بالمنفعة واعتراضا

بتمرج الاصحاب بخلافه

لشبهة وبانه الموقوف لما

رجاه في الموصى وطء

الموصى به بالمنفعة وتساوي

الفرق بينهما (والذهب

الله) أي الموقوف عليه (لا

ملك قيمة العبد) وذكره

لتمثيل (الموقوف اذا تلف)

من واقفه أو أجنبي وكذا

موقوف عليه تعدى كان

استعمله في غير ما وقفه

أو تلف تعدى ضمانته اما

اذا لم يتعد بالتلف ما وقف

عليه فلا يضمن كقول

منس من غير قصير بوجه

كوزمبيل على حوض

فانكسر (بل شترى) من

جهة الحاكم وقال الاذبحي

بل الناظر الخاص ويردوان

جرى عليه صاحب الانوار

بان الوقف ملك لله تعالى

والخصص بالتكامل على جهاته

تعالى العامة هو الحاكم

وغيره (بما عدا ملكه)

سنا وجنسا وغيرهما

(ليكون وقفامكانه) مراعاة

لقرض الواقف بقصة

البلون ثم بعد ذلك لا بد

من اشعاره بقرينة جهة

القبول والزوج الوقف بعد قبوله (قوله فهو كرش طرفها) أي ففعل به ما يفعل في بدل العبد اذا تلف

اه عش (قوله ويحده) اعتمد به هنا في الموقوف عليه لا في اسم وكذا اعتمد المغني بعبارة

ويؤيده الى الموقوف عليه لاجل شبهة كالأقفول لا تركلك المنفعة وهذا هو المعتمد كما يرى على ما بين

الفرق في وضو وسائر باب الوصية ان شاء الله تعالى ان الموصى به انفعته أنه اذا وطء له لا بد عليه اه

(قوله على ما يحسن) عبارة انتهية كما يحسن من يخرج وجوبه لحد على اقول الخ فتدش اه (قوله

له) أي الحد (قوله أشار الخ) خبر وتفرجهما الخ (قوله الى شذوذه) أي التخرج (قوله لكنه) أي ذلك

التخرج (قوله وعلى الموقوف عليه) عطفا على قوله على الواقف (قوله على ما رجاه) عبارة انتهية كما

رجاهه هنا وهو المعتمد اه (قوله بخلافه) أي بعدم الحد الموقوف عليه (قوله لشبهة) أي شبهة ملك المنفعة

(قوله وبانه الخ) أي بخلاف ما رجاه هنا (قوله ما رجاه الخ) أي من عدم حد الموصى به بالمنفعة (قوله

وساوي) أي في الوضوء اه نهاية (قوله الفرق بينهما) وهو ان ملك الموصى به أهم من ملك الموقوف

عليه بدليل ان له الاثر والاعراض من غير ان ملك الرقبين تورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه

لا يضمن ان الناظر ولا تورث عنه المنافع رمل انتهى شيئا لا يادى اه عش (قوله أي الموقوف

عليه) الى قوله أو الناظر في المغني الا قوله جرى عليه صاحب الانوار وقوله والخصص الى الموقوف الى قوله

فانتهى بغير اشتراط في النهاية الاما ذكر (قوله وكذا موقوف عليه تعدى الخ) فحينئذ المصنع

ان الواقف الاجنبي ضمانان معطشان ظاهر أنه لا ضمان عليه ما اذا ائلفه بغير تعدل كان استعماله فيها

وقفه باطلا ومثلا فلا سقط لفظا كذا رجع القلبي جميع فلا يتأمل اه ورشدي أي كلفه المغني باقامة

أمر مقامه (قوله أو تلف) عطفا على ألتف (قوله ضمانته) أي رقبته اه معنى (قوله كذا وقع منها الخ)

عبارة المغني ومن ذلك كالحجر في امانة الوضوء كبريات المسبلة على احواض الماء وكذا الكتب الموقوف على

طلبة العلم مثلا فلا ضمان على من تلف في يده من ضمانه فان تعدى ضمن ومن التعدى استعمله في

غير ما وقفه اه (قوله كوزمبيل على حوض) أي مثلا (قوله من جهة الحاكم) معتد اه عش (قوله

ملك لله تعالى) أي على الرقاب قول المتن (بها) أي القيمة (قوله لغرض الواقف) من استمرار الثواب اه معنى

(قوله وبقية البلون) عطفا على غرض عبارة المغني وتعلق بشيء الخ (قوله لا يضمن انشاء وقفه الخ) اماما

اشترائه الناظر من ماله او من ربح الوقف او بعمرضهما او من احدهما لجهة الوقف فالمتشوق لوقفه هو

الناظر كما في به والبر جملة الله تعالى والفرق بينهما هو بين الموقوف واضح وما ذكر في شرح المنهج انما هو

في بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الانوار ولما يضمن ماله او من ربح الوقف في الجردان

الموقوفة فانه يصير وقفا بالبناء لجهة الوقف والفرق بينهما هو بين بدل الرقب الموقوف ان الرقب قد غاب بالكتابة

والارض الموقوفة باقية أو الطوبى والحر المبنى كما كالموصف التابع لها شرح مر اه سم وقوله مر والفرق

بين الخ في المغني مثله وبان في الشرع في آخر الفصل الا في ما وقفه قال عش قوله مر او بعمرضهما

الخ أي مستغلا بكتابه بيت المعصود لما ياتي من ان ماله في الجردان مما ذكر بصرفه فانفس البناء وقوله

مر فالمتشوق لوقفه الخ اي ولا يصير وقفان بنفس الشراء والعمارة فان ماله ولم ينشئ لذلك فهو ياتي على

ما كرهه ويصدق في عدم الانشاء واشترائه من ربحه فهو ملك المعصود لا يبيعه اذا اقتضت الحاجة ويقبى ماله

قبل على القول باشتراط القبول والافلا لجهة الموقوف عليه ولو بعد ذلك انما الحكم بطلان الفسخ ويجتمع

خلافة ذكره الاسوي انتهى (قوله فهو كرش طرفها) اعتمد به هنا في الموقوف عليه لا في اسم وكذا اعتمد المغني بعبارة

قريبا (قوله ويحده) اعتمد به هنا في الموقوف عليه لا في اسم وكذا اعتمد المغني بعبارة

مر قال في شرحه اماما اشترائه الناظر من ماله او من ربح الوقف او بعمرضهما او من احدهما لجهة الوقف

فالمتشوق لوقفه هو الناظر كما في به شيئا الشبهة المبنى والفرق بينهما هو بين بدل الموقوف واضح وما ذكر

في شرح المنهج انما هو في بدل الموقوف وهو المعتمد فيه لا ما ذكره صاحب الانوار ولما يضمن ماله او من

مشترية الحاكم والناتر
فحينئذ أحد الغاط الوقت
وقال القاضي يقول أنسه
مقامه ونظر غيره في بوارق
هذا صير ورة القية تهناني
ذمة الجاني كما صير به يصح
وهنا دون وقتها وعدم
اشتراط جعل بدل الاخصية
أخصية اذا اشترى بعين
القيمة أو في القيمة وفي بان
القيمة هناك ملك الفقراء
والشترى نائب عنهم فوقع
الشراء لهم بالعين أو مست
النية وأما القيمة هنا فوضع
ملك أحد فاحتج لانتشاء
وقت ما يشترى بها حتى
يتقبل إلى الله تعالى وأفهم
قوله عبده لا يجوز ان
يشترى أمة بغير عبده
كذلك بل لا يجوز شراء
صغير بقيمة كبير وسكسه
لاختلاف الغرض وما فضل
من القيمة يشترى به شخص
كلار ش بخلاف نظيره
الآتي في الوصية تعذر
القيمة المصريح بها فانها
لم تكن شراء شخص بالفاضل
صرف للموقوف عليه فيها
يظهر بل لتناوجه بصرف
جميع ما أوجب الجناية
البولوا وبست خود استوفاه
الحاكم كما قاله وان نوزعا
فيه فان تعذر شراء عبده
بها (فبعض عبده) شترى
بها لأنه أقرب إلى مقصوده
وإنما اختلفوا في نظيره من
الاخصية لان الشخص من
حبه هو يقبل الوقت لا
الاخصية فان تعذر شراء
شخص صرفت للموقوف
عليه نظيره ما

دخل في حبه شيء من مال الوقت وأراد العمار به هل ذلك يسقط عن حبه ولا بمن اذن الحاكم حتى
لوفيل ذلك من غير اذنه كان صير به فيه نظر والاقرب الثاني ونحوه ما لم يخفف من الرفع البغرامة شيء فان خاف
ذلك جازاه الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم ير لأن فقد الشهود نادر وقوله حر في الجدران أو موقوفة الخ
خرج به ما ينشأ من النعاني في الأرض الموقوفة فلا يصير وقتا بنفس البناء كإتاله كالمقدم وان اقتضى
التوجه إلا في صير ورة كذلك اه كلام عرش قال الرشيدي وقد عني هذا القضاء بأنه لا يلزم من استباح
الأرض لهذا الشيء اليسير استباحها الأمر خطير اذا سير عهد فيه التابعة كشره اقتاتل اه أقول وقول
عرش فان لم يشهد لم ير أي في ظاهر الشرع بدون باطنه أخذ من نظائره (قوله الحاكم والناتر) أي
على ما تقدم أنفا اه سم أي من الخلاف وترجع الأول (قوله زال القاضي الخ) عبارة النهاية وقول
القاضي الخ يحمل نظر اه (قوله صير ورة القيمة) أي في المار هو (قوله وعدم الخ) عطف على صير ورة الخ
وكان الأولى أن يقول وصير ورة بدل الاخصية الخ (قوله اذا اشترى) أي بدل الاخصية تلك اه سم (قوله
وبالدلة وهو راجع للمعطوف فقط) قوله بان القيمة هناك ملك الفقراء اه أي لان الاخصية تلك اه سم (قوله
وأما القيمة هنا فليس ملك أحد) اه أي لان الوقت لا يملك اه سم (قوله وأفهم قوله عبده لا يجوز الخ) لم
يمكن ان يشترى بغيره العبد الأمانة أو العكس أو بغيره الكبير الأصغر أو العكس فيحصل الجواز سم على
بح وفي ما لو أمكن شراء شخص وشراء صغير هل يشترى الأول أو الثاني في نظر والاقرب الأول لأنه يتبع به
حلا وقيل الثاني لم يكن بعد لأنه أقرب إلى غرض الواقف من وقصر قسمة كلمة اه عرش وبأنه من
سم فاعلموا في الثاني (قوله وما فضل من القيمة يشترى الخ) قد فضل منها ما يحصل عبدا آخر كما لا
ولعل الاقتصاد على الشخص باعتبار الغالب اه سم (قوله بخلاف نظيره الآية الخ) عبارة شرح
التمهيد ولا رد عليه ما لو أوصى أن يشترى بشي ثلاث خراف وجد ناله بقرتين وقض ما يمكن شراء قيمته فان
الأصغر صرفه لا وارث لتعذر الرتبة المصريح بها ثم بخلاف ما هنا اه (قوله صرف للموقوف عليه) ظاهره
وان أمكن أن يشترى به أمة أو شخصها اه سم أي وهو بعد من غرض الواقف (قوله استوفاه
الحاكم الخ) وينبغي جواز المعون القوي بالان وأما صحتو يشترى به عبده وبشي وقفه نظيره ما تقدم في
بدل الجاني عليه اه عرش أقول بل هو داخل فيما تقدم (قوله وانما اختلفوا الخ) عبارة النهاية كتنظيمه من
الاخصية على الزواج إلا في بابها ووجه الخلاف فيها أن الشخص من حيث هو الخ (قوله صرفت
للموقوف عليه) خلافا للمعنى عبارة فان تعذر الشخص فقه ثلاثة أوجه أحدها يبقى البدل إلى أن يتمكن
من شراء شخص نائبها يكون له كما للموقوف عليه نائبها يكون لأقرب الناس إلى الواقف وهذا أقرب بها اه

ربح الوقت في الجدران الموقوفة فانه يصير وقتا بالبناء لجهة الوقت والفرق بينهما وبين بدل الرقيق الموقوف
ان الرقيق قد فاق بالكلية والأرض الموقوفة بانسواء الطوبى والخراب مني بها كلوكف التابع لعل انتهى
(قوله الحاكم والناتر) أي على ما تقدم أنفا (قوله بان القيمة هناك ملك الفقراء) أي لان الاخصية تلك اه
(قوله وأما القيمة هنا فليس ملك أحد) أي ثلاث وقتا الملك (قوله وأفهم قوله عبده لا يجوز ان يشترى
أمة بغيره) سم (قوله لا يمكن ان يشترى بغيره العبد الأمانة أو العكس أو بغيره الكبير الأصغر أو العكس
فيحصل الجواز) (قوله وما فضل من القيمة يشترى به شخص) قد فضل منها ما يحصل عبدا آخر كما لا وعسل
الاقتصاد على الشخص باعتبار الغالب (قوله فان لم يكن شراء شخص الخ) عبارة العليان فان تعذر الشخص
فهو البدل ملك للموقوف عليه أم لا أقرب لواقف أم يبقى بحاله بدله لا وجود ولعل الماردة في زيادة وجود
الشخص انتهى وقال الشارح في شرح الارشاد في الوجه الأخير ولعله الأقرب انتهى وعلم قد يشكل على
ما استظهره في مسألة اشتراف المالك كونه على الموت السابقة لان يسوي بينهما وقد يقال ينبغي ان يحل البقاء
ان يرجح وجود شخص فان كان مؤسسا منه عادة فهو للموقوف عليه (قوله صرف للموقوف عليه) ظاهره وان
أمكن ان يشترى به أمة أو شخصها (قوله لأنه أقرب إلى مقصوده) كتنظيمه من الاخصية على الزواج إلا في بابها

وفي س من شرح الإرشاد للشارح مثله وعن العباد ترجيح الوجه الأول (قوله ولوجني الموقوف الخ)
 ولومات الموقوف الخافي لم يسقط الفساد عنها أي من السيد ولا عن بيت المال ع (قوله ففهي
 بيت المال) عبارة للمغني ولوجني الموقوف خافية توجب خصصا لقص منه وفات الوقت كالأموال أو وجب
 بختها بماله أو قصاص وعني على مال ذراه الوقت باقل الأمر من من قبته والارش وان ثمان العبد بعد الخاتبة
 ولا يتعلق بالمال رقبته لتعذر بيعه وإن تكررت الخاتبة منه حكم أم الولد أي في عدم تكرار الفساد
 ومشار كة لغني عليه الثاني ومن هذه الأول في الضمة ألم تف باوش الخاتبات وان هت الوقت فخي العبد
 أفدى من كسبه في أحد وجهين يظهر ترجيح الوجه الأول من بيت المال كالحرم العسر ولا يقضى من تركه
 الوقت لانها انتقلت إلى الورث اه وفي النهاية نحوها الانهيار تحت الوجه الآخر فافا للشارح قال ع
 وقول ج ولوجني الموقوف خافية أوجب مالاً فهي في بيت المال مفروض فيما إذا تميزت من جهة
 الوقت لو تميزت أو فخر على ما يفرضه قول الشارح اه فان مات الوقت اه وعبارة س قوله ففهي في بيت
 المال قال في الروض لا في تركه الوقت انتهى وأقوى كونهما في بيت المال شيئا للشهاب الرملي وحمل كونهما
 في بيت المال بعمود الوقت بان مات شيء فان كان حيا فداء باقل الأمر من جاني الروض اه (قوله وله)
 أي قول القاضي ولو اشترا من غلة الوقت فهو ملكه أيضا الآن يكون الخ (قوله لي أن نفقة العبد
 لا تصباح) أي وهو مروج (قوله وفيه) أي قول القمولي (قوله لان شراء غيره) أي غير المجر الموقوف
 (قوله ليس عبارة) ولوفر وسلم أنه مما يتقدم العمارة لا يتوقف على شرط الوقت اه سيدمر (قوله
 وكقوله) عطف على كقوله ش اه س (قوله ليكون وقتا) الموقوف لما سبق عنه من القاضي فيكون الخ
 بالقاه (قوله الا إذا رأى وقت الخ) أي وقت عليه بالفعل (قوله ومراده بالطلق الخ) ومعنى الطلق الوضعي
 عدم التقيد والطلاق للمالك لعلاقة ان ملكه تصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد وجهه بخصلاف الوقت
 اه ع (قوله الموقوفة) التي قوله وكذا الدابة في النهاية وكذا في الف إلى الأقولة أوزمت الدابة (قوله
 الموقوفة) وقع السؤال في الدرس عما وجد من الأشعار في السجلد ويرى هل هو وقت أو لا فإذا يقبل
 فـ ما إذا جفت والظاهر من غرضي المصحح أنه موقوف فيحصل جوازيه وصرف ثمنه على مصالح المسلمين ان
 لم يمكن الانتفاع به فاجابو بحتم وجوب صرف ثمنه على مصالح المسجد فاعلم هذا الثاني هو الأقرب اه ع
 وسأني في آخر الباب ما يتعلق بذلك وظاهره مثل ما وجد في المساجد وحديثي في الدرس (قوله نحو
 ربح) كالسبل ونحو ذلك ولم يمكن اعادته إلى مفرسها قبل خفافها اه معنى (قوله أوزمت) من باب تعب يقال
 زمن زمنًا وزماته وهو مرض بدوم زما طولا اه ع (قوله وان امتنع الخ) لعله إذا تعذر الانتفاع
 به إلا باستهلاكها أعني الشعر وأما الدابة الزمنية فتسكنها واضع سيدمر وحس (قوله بباخرة وغيرها) ادامة
 للوقف في عنها ولا يتابع ولا توجب لنفسه السابق أول الباب اه معنى (قوله فان تعذر الانتفاع به إلا
 باستهلاكها الخ) لو أمكن والحال هذه بيعها وان يشتري بها واحد من جنسها أو شخصها فيجوز بذلك
 لا يقال الغرض تعذر الانتفاع فلا يصح بيعها لانتفاع بها باستهلاكها فيصير بيعها وكذا يقال في مسئلة
 الدابة س على ج اه ع (قوله انتفاع الخ) عبارة النهاية والمغني فان لم يكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها

شرح دم وقول شرح الروض بخلاف الاضحية حيث لا يشتري بغيرها شخص مثلاً أي على وجهه (قوله فهي
 في بيت المال) قال في الروض لا في تركه الوقت انتهى وأقوى كونهما في بيت المال شيئا للشهاب الرملي وحمل
 كونهما في بيت المال بعدم الوقت بان مات شيء فان كان حيا فداء باقل الأمر من جاني الروض وعبارته
 ومعنى وجب مالاً وعني على عدها الوقت باقل الأمر من أنه ان تكررت الخاتبة حكم أم الولد فان مات الوقت ثم
 جني فن كسبه العبد أوزمت بيت المال وجهان لان تركه الوقت انتهى (قوله وكقوله) أي القاضي عطف على
 كقول ش (قوله ليكون وقتا) لعل قوله وتضمن كناية لغني الأصل (قوله وان امتنع الخ) بتأمل (قوله فان
 تعذر الانتفاع به إلا باستهلاكها الخ) لو أمكن والحال هذه بيعها وان يشتري بها واحد من جنسها أو شخصها

أي بملكه الموقوف عليه حيث نزل على (٢٨٢) العتق وكذا الدابة الزينة بحيث صار لا ينتفع بها هذا إن أجمعت إذ يصح بيعها للعمه بخلاف

غيره (وقيل ببيع العتق الانتفاع كما شرطه الواقف (والن) الذي يستعمله على هذا الوجه) كقيمة العبد فيأتي فيه ما مر وأنت في ثمره وقفت للفرق في صولم رمضان غشى ثلغها قبله بأن الناظر يبيعها ثم يشتري بثمنها ثلغها فان كان اقراضها أصح لهم لم يبعد تعيينه (والأصح جواز بيع حصص المصعد إذا لم يتوحد وعادها انكسرت) أو أنه رقت على الانكسار (ولم يصح إلا لوارث) فلا تضيع فصيل يسير من ثمنها يعود على الوفا أولى من ضياعها واستثنى من بيع الوقف لأنها صارت ملكه ومستوصف فيها أصح المصعد لم يكن شره أصح وأجود جوعه وأطال جمع في الانتصار للمقابل أنها تبقى أبدًا تعلقا ومعنى الخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف المملوكة للمعبد بخلافها تبع جزم ما خرج بقوله ولم تصح الخ ماذا أصح أن يفتنهم نحو أو لا فلا تبع قطع بل يحسد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب التصرف والوقف قال السبكي حتى لو أمكن استعماله بأدراجه في آلات العمارة استعمله فيها يظهر وقد تقوم قطعة جندع مقام

أجره وألحاحه مقام الرابح يخط به أي يقوم مقام التبن الذي يخط به العين

وأحرى ما من كلام السبكي **(قوله في دار منهدمة الخ)** وفرف بعضهم بين الوقوف على المسجد وعلى غيره وافتى
 الوليد رحمه الله تعالى بان الواجب على بيعها سواء وقف على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره ان منع بيعها
 هو الحق ولان جواز مبدئى الموافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حل القول بالجواز على البنفس خاصة كما
 أشار اليه ابن المرقى وهذا الحل أسهل من تضعفه اه قال عرش قوله من خاصة أى دون الارض فلا يجوز
 بيعها **(قوله في رده)** أى القول بجواز بيعها أيضا أى كرجواز بيع حصر المسجد الخ **(قوله انه)**
الخ أى وفى أنه الخ **(قوله على أن بعضهم أشار الخ)** قال الله النهاية كسر وجزمه المعنى عبارة عنه تشبه جدار
 الدار والوقوف المتهتم اذا تعذر بناءه كالتفخاف في مداهم اه أى فى حصر المسجد اذا لم يتجدد وجوبه الخ
(قوله يحمل الجواز الخ) لا يبعد القول بالجواز فى النقض عند احتمال ضياعها لان حفظه من ذبح كان
 يتعذر فيباع منه بقدر ما يعمر باقوه وان قل أخذنا من المسائل الآتية نحو المجد اه سدع قولنا لمن
(ولو لم يمسجد الخ) أى أن تعطى غراب البلدة مثلا اه وفى **(قوله لا يمكن)** أى قوله أى وحده وفى
 النهاية **(قوله ولا ينقض)** أى قوله قال جمع فى المعنى **(قوله أو يعمر به الخ)** أى ان لم يتوقع عوده على
 ما يتقضى قوله لا أى أخذنا مما عرفت نفسه فتأمل اه سم **(قوله أو يعمر به مسجد آخر الخ)** أى
 وبصرف الثاني جميع ما كان يصرف الاول من الله له الوقوف عليه من بالوقف على كل الجير المسجد فيقل
 انقاضه على آخره يفعل بقلتهما ذكره مثل المسجد بضاغرة من المدارس وما واضرحت الاولياء فعننا
 الله هم فيقتل الولي منها الغيرها للضرر وروى بصرفه على مصالحه بقوله ما كان يصرف على غيره
 الاول اه عرش **(قوله والاقر بالبح)** أى المسجد الاقرب اه عرش **(قوله لا نحو مراح الخ)** عبارة عن المعنى
 ولا ينبغي به بئرا كإلّا ينقض بخرق مسجد بل بئرا أخرى مراعاة لغرض الوقف ما يمكن ولو وقف على
 قنطرة ونحوه والوايدى وهطلت القنطرة واحتيج إلى قنطرة أخرى بان نقلها إلى محل الحطة ونحوه وقف الشر
 وهو الطرف الاقرب من بلادنا سبيلنا ذلك كقولنا إذا حصل في الأمن يتفقها الناطر لا احتمال عوده فترا
(قوله لا نحو برور باط) أى وان كانا موقوفين اه عرش **(قوله ويبحث الاذرى الخ)** معناه اه عرش
(قوله تعين مسجد) أى تعينه **(قوله وان يبد)** أى يولى ياد آخر اه عرش **(قوله لا يرد ويقع الخ)**
 عبارة عن النهاية أى ربيع المسجد المتهتم فقال الوليد رحمه الله ان وقع عود محققا له وهو ما تاه الامام والافان
 أمكن صرحه فى المسجد آخر صرف السوى به جزم فى الاقرار والافتقار لا خوف في صرف الاقرب الناس
 الى الوقف فان لم يكونوا صرف الى الفقراء أو المساكين ومصالح المسلمين اه قال سم بعد ذكر كلام
 الشهاب الرملى المذكور واعلم ان الوقف على المسجد اذا لم يدره مصرف آخر بعد المسجد منقطع الاخر
 كقوله الرملى وقد تقرر فى منقطع الاخر أنه مصرف فى اقرب الناس الى الوقف فتقولهم ههنا اه اذا لم يتوقع
 عوده مصرف فى مسجد آخر واقرب المساجد يكون مستثنى من ذلك فلتأمل اه وقال عرش قوله من
 أو مصالح المسلمين أى على اختلاف السابق والراجحة تقدم المصالح اه **(قوله لمسجد آخر)** أى اقرب
 منه انتهى شرح المنهج وبقي ما لو كان ثم مسجد متعدد فاستوى فرب من الجميع هل يوزع على الجميع
 الوقف بقسمته ووقفه مو بين الشرح غلة الوقف ووقف ما يشترى منها وان فاعل الاول الحكم دون
 الناطر بخلاف الثاني فيغله الناطر مر **(قوله وأجر بالخلاف في دار منهدمة الخ)** شامل للموقوف على
 المسجد والوقوف على غيره وافتى شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله بان الواجب منع بيعها سواء وقف على
 المسجد أم على غيره ويمكن حل الجواز على البنفس خاصة كما أشار اليه بقوله والارض داره المتهتم وهذا
 الحل أسهل من تضعفه شرح مر **(قوله يؤيد ما قاله الخ)** كذا شرح مر **(قوله أو يعمر به مسجد)**
 آخر أى ان لم يتوقع عوده على ما يتقضى قوله لا أى أخذنا مما عرفت نفسه فتأمل **(قوله والذي يقضى)**
 فرجهما الخ الذى اعتمد شيخنا الثالث على الرملى انه ان وقع عود محققا له والاصرف الاقرب للمسجد ولا
 فلا قرى بالى الوقف والا فقر اموالنا كين أو مصالح المسلمين وحل اختلافهم على ذلك انتهى واصل أن

وأحرى بالخلاف في دار منهدمة
 أو مشرفة على الانهدام ولم
 تصلح للسكنى وأطال جمع
 فرده أيضا وأنه لا تأويل
 يجوز بيعها من الاحتجاب
 ويؤيد ما لا ينقل غير
 واحد الاجماع على ان
 الفرس الوقوف على
 الفرض واذا كبر ولم يصلح
 له جاز بيعه على ان بعضهم
 أشار للجمع بحمل الجواز
 على نقضها والمنع على أرضها
 لان الانتفاع بمكان فلا
 مسوغ لبيعها **(ولو لم يمسجد)**
 مسجد وتعتبر عادتهم
 مع حاله الصلة فى أرضه به
 فارق ما عرفت فى الفرس ونحوه
 ولا ينقض الا ان يخلف على
 نفسه فينقض ويحفظ أو
 يعمر به مسجد آخر ان رآه
 الحاكم والاقر باليه أولى
 لا نحو برور باط قال جمع
 الا ان قد ذكر النقل للمسجد
 آخر ويبحث الاذرى تعين
 مسجد شخص بطاقتين
 بها المتهتم ان وجدوا
 بعد الذى يقضى به جزم
 ربيع وقف المتهتم أخذنا
 مما عرفت نقضه ان ان وقع
 عوده حفظه والاصرف
 لمسجد آخر ان تعذر صرف
 للفقراء كالمصرف للنقض
 لا نحو باط

أما غير المتقدم فافضل من غلة الموقوف على مصالحه فيشترى له بها عقار موقوف عليه بخلاف الموقوف على عمارته بحسب اختياره لاجلها أي ان
 وقعت عن قرب كإغارة السبكي و يظهر ضبطه بان يتوقع قبل عمره و قد يفتحي منه عليه الام لا يدخر من شئ لاجلها لانه يعرضه للاضياع أو
 لظالم بالخذة أي وسيدئذ يتعين أن يشترى به (٢٨٤) عقاره وان أخرجه بشرطه لعمارة للضرورة فتحتد عليه ينبغي تعين صرف غلة

هذا العمارة وان وجدت
 لانه أقرب الى غرض الواقف
 المشترطه على عمارته فان
 لم يتجوز العمارة فان أمن
 عليها حفظها والا صرفها
 لمصلحة لا لطلب مستحقه
 لان المصالح أقرب الى العمارة
 ولو وقف أرضا للزراعة
 فتعذر وتخصص الغرض في
 الغرض أو البتة لتصل
 النافذ أحدهما أو لوجها
 لذلك و قد أفتى البلقي في
 أرض موقوفه لزراعة
 فأجرها النافذ تفرس
 كروا بأنه يجوز اذا ظهرت
 المسألة ولم يتخلف شرط
 الواقف انتهى فان قلت
 هذا مخالف لشرط الواقف
 فان قوله لزراعة عيبا متضمن
 لاشتراط أن لا تزوع غيره
 قلتم من المعلوم انه يتغير
 في الضميمة لا يتغير في
 المنطوق به على ان الغرض
 في مسئلتنا ان الضرورة
 ألجأت الى الغرض أو البناء
 ومع الضرورة يجوز تخالفه
 شرط الواقف لم يباله
 برده على وقت وفاته
 ومسألة البلقي ليس فيها
 ضرورة فاحتاجت للتقدير
 بعدم مخالفة شرط الواقف
 (فرع) في فتاوى ابن عبد
 السلام يجوز ما يقاد السير

أولهم الاحوج فيه نظر والا قرب الثاني فلا استوتوا لمجاورة القرب جاز صرفه لعمارة ما
 ما غير المتقدم الى قوله أي ان وقعت في الغنى (قوله) به أي بما فضل من الغلة (قوله) ضبطه أي القرب
 (قوله) لانه أي الانذار (يعرضه) أي ما يدخر من ريع الموقوف على العمارة (قوله) أي حين اذالم
 بجز الانذار (قوله) أي عديم الموقوف على العمارة (قوله) أي المسجد (قوله) وان أخرجه (الخ) أي
 لا اشتراء الناظر عما شرطه الواقف من مرفه العمارة فقوله شرطه بالنصب على نوع الخافض (قوله) للضرورة
 متعلق بتعين الخ (قوله) لمصلحة (فرع) تقدم عمارة الموقوف على حق الموقوف عليهم بل في ذلك من
 حفظ الوقف وصرفه ريع الموقوف على المسجد و قد علمنا أو على عمارته في البناء والتجصيص للمحسب
 والسلام والوارى لاختلافها والمكانس لكتسبها والمساكن لينقلهم القرب في طلبه تنفع اقساما شرب
 الباطن بطر ونحوه ان لم تضر بالمارة وفي آخره لا مؤذن وامام حصر ودون لان القرب يحفظا لعمارة بخلاف
 الباقي فان كان الوقف لمصلحة المسجد صرف من ريعه لا في القرب والقرى والنقش بل لو وقف عليها لم يصح
 اه مخير اذا انتهى وهذا المذكور من عدم صرف ذلك للمؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى ما نقله
 الروضتين البلقي لكنه نقل بعده عن فتاوى الغزالي انه لا يصرف لهما كافي الوقف على مصالحه وكافي نظيره
 من الروضة للمسجد وهذا الاصح ويحتمل لاختلاف الحصر والجمع في ذلك اه وفيما لا يؤول الوقف
 المبالاة لا تقتضي ولو افترقا اه قال عيش قوله مد لا يمتنع هو واضع من حصول القسمة تغييرا كان عليه
 الوقف كعمل البار الكبير قد رتب انما عند عدم حصوله كان تراشوا على أن كل واحد منهم يخذلوا ويتعصم
 مدنا استحقاقه فالظاهر ان الجواز في الرجوع عن ذلك متى شاء هو وقوله في الخ أي و يتامنا (قوله) لا لطلب
 مستحقه أي الشامل للفقراء المجهول بنه والطائفة المختصة (قوله) ولو وقف أرضا الى الفرع في
 النهاية (قوله) وقد أفتى البلقي (الخ) تأويله قوله (قوله) على أن الغرض (الخ) وفيه بعد استكمله
 مانع من يمكن أن يقصد بهذا العلوة الفرق بين مسئلة البلقي وما قبلها حيث اشترط فيها ان يبايها قبلها عدم
 مخالفة شرط الواقف ولعل المراد عدم مخالفة شرط الواقف صرح بها الآن محل هذه علوة غير ظاهر اه
 (قوله) في مسئلتنا أراد بها قبل مسئلة البلقي (قوله) وجمع أي بين ما في فتاوى ابن عبد السلام
 وما في الروضة (قوله) يحمل هذا أي ما في الروضة (قوله) لانه اذ اشاعت حال فيه أن اذ اشاعت حال جائزة
 لادنى غرض وتغليظ المسجد غرض أي غرض (قوله) يحمل الاول على ما ذا (الخ) قد يناقش قوله تعظيما
 لانه مشعر بانه لا غرض فيه سوى التعظيم اه سم (قوله) وحل الثاني أي ما في الانوار (قوله) على الموقوفة
 الوقف على المسجد اذا لم يذكره مصرف آخر بعد المعدن منقطع الاخر كما قال في الروض وان وقفها أي
 الدار على المعدن ولو لم يكن بين مصرفه وكان منقطع الاخر ان قصر عليه هو يحمل على مصالحه ما انتهى
 وقد تقرر في منقطع الاخر انه لا يصرف الى أقرب الناس الى الوقف فقوله ههنا انه لا يتوقع عوده يصرف
 الى مسجد آخر وأقرب الساجد يكون مستثنى من ذلك قلتم (قوله) لانه افضل من غلة الموقوف على مصالحه
 (الخ) كذا شرح مد (قوله) بخلاف الموقوف على عمارته كذا شرح مد وفيه تناقض بين الوقف على
 مصالحه لو وقف على عمارته مع ان عمارته من مصالحه (قوله) وقد أفتى البلقي (الخ) كذا شرح مد (قوله)
 على أن الغرض في مسئلتنا (الخ) فيبصر لانه ان أراد جعل مسئلتنا مقابلة مسئلة البلقي فلا موقف لهذه العلوة
 من الجواب لانه جواب عن اعتبار البلقي عدم مخالفة شرط الواقف مع انه هو والمسألة بما يقتضي مخالفة

في المسجد الخالي لا لتعظيمه لانه لا يفرص والاشبه بالنصارى وفي الروضة يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على
 ما ذا أخرج من وقف المسجد ولو لم يكن الاول على ما ذا تخرج به من يصح تبرعوه فنظرنا لانه اذ اشاعت بل الذي يتبعها لجمع يحمل الاول على
 ما ذا تفرع ولو لم يكن بدور احتياج أحد لافسح النور والثاني على ما ذا لم يتوقع ذلك في الانوار ليس الامام اذا اندرس مقبره ولم يبق من آثاره
 اجازتها لزراعة أي مثلا وصرف فاشتمل المصالح وحل على الموقوفة

فالمالكة لما لكانت عرفوا الأفعال الشائع أي أن أسن من معرفة يفعل قبل الأمام بالخلق وكذا الجهول ولا يجوز زلفه الموقوف عليه البناء
 مثلاً هو الموقوف لانه موقوف كإل هو المملوك مملوك والمستاجر مستاجر فلهما جميع المؤثر من البناء فيه أي أن أمره كغيره ظاهر
 (تنبيه) يقع كثير الوقف على الحرمين مع علمه ببيان مصرفه فخرجه أبو زرعة على (٢٨٥) اختلافهم في الوقف على المسجونين غير بيان

صرفه في القفال بطله وغيره
 يصححه وهو المأجور عليه
 فهو كالوقف على عمارة
 المسجد وما نحن فيه كذلك
 تصرف لعمارة المسجد
 وتوابعها لا فقراء الجوارين
 فيها ما حصل كلامه
 وهو ظاهرنا قامت قرينة
 على أن المراد بالحرمين
 بعضهما وهو المسجدان
 والآخرتهما التبادر
 بينهما جميعهما والواجب
 الحل على الحقيقة ما يمنع
 من مانع ولما منع هنا تعينت
 الحقيقة الشاملة لهما بمعنى
 عارضةا ولغيرهما بمعنى
 أهلها من الأهل على الوقف
 عليهما بالنسبة لتغير
 مسجديهما إلا ذلك ما بقي
 يقسمه ما ظهره من غير
 الصرف لعمارة المسجدين
 ولن قسمهما من الفقهاء
 والساكنين
 * (فصل في بيان النظر على
 الوقف شرطه ووطئته
 الناظر * (أ) كان الوقف
 لا استقلال لم تصرف فيه
 إلا الناظر الخاص أو العام
 أو لشخصه الموقوف عليه
 وأطلق أو قال كيف شاء
 فلا استثناء المنفعة بنفسه
 وبغيره بان مركبة الأية
 مثلا لقضي عليه ما لحة
 فلا ينال ذلك ما من أن نفي

أي على المتبرع الموقوفة (قوله) فالملوك كمثل المالكة مبتدأ وخبر (قوله) وكذا الجهول أي وما لا يعلم
 كونه المملوك أو موقوفاً على الشائع كالمالوك كالمجهول المالكة (قوله) والمستاجر أي وان هو المستاجر
 اه (قوله) أي أن أمره أي المستاجر بكسر الجيم (قوله) ونحوه يجوز عقل اختلافهم لعل محل
 التردد قبل طراد العادة بالصرف إلى أهل الحرمين دون عمارة المسجدين أمابه دال على أنها كغيره الواقع
 الآن فلا وجه للتردد في الصرف إلى أهلها ما فقط حيث علمه الواقف اه سدعراً أقول وكذا يعمل بالعرف
 المطرد لأننا لم نعلم المعتاد في زمن الواقف إلا بالاستصحاب المقابول كما مر (قوله) فهو أي الوقف على
 المسجونين غير بيان مصرف (قوله) فيصرف أي الوقف على الحرمين (قوله) لعمارة المسجد الأولى
 تشتمل المسجد (قوله) وتوابعها أي توابع عمارة المسجد كغيره من سراجها (قوله) فهما أي المسجدين
 (قوله) حاصل كلامه أي أبي زرعة (قوله) جميعهما أي الحرمين من مكة المكرمة وما لا ينسأنا نورة
 (قوله) والواجب الخ الواوالية (قوله) الشاملة لهما الخ قد يقال مقتضى ذلك تعين مصرف البعض
 لأهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقولنا لا في الثاني بقية الخ كيف واقع ذلك لأن يجب أن الحقيقة
 الشاملة صادقة على كل من الأمرين ومقتضى دفع التفسير اه سم (قوله) من الفقهاء الخ أي وغيرهم
 على ما مر من المغنى وسم أن الوقف على أهل بلد يدخل فيه أغنياء وأهلهم خلافاً للشرح الرض
 * (فصل في بيان النظر على الوقف) * (قوله) في بيان النظر إلى قوله وهل في النهاية (قوله) شرطه أي
 النظر (قوله) ووطئته الناظر أي وما يشيع ذلك كعدم انفساخ الأية بزيادة الآية اه عش (قوله)
 بان مركبة أي الغير (قوله) فلا ينافي الخ للتبادر تعري على قوله بان مركبة الخ لأن الإشارة بقوله
 ذلك إلى التقسيم المار وأن وجه عدم المناقاة أن ما تقدم متناوئاً شرطي الوقف المطلق عن الاستقلال لا يتناقض
 وما هنا في التقديم أحدهما لكن يظهر لوجه التفرع فلو كان ادعى عدم التناقض غير تعري ثم وجهه
 بما قلنا ظهر الكلام والله أعلم (قوله) وما قد تدبره أي من قوله أن كل ناظر الخ اه عش (قوله)
 خلقته أي من خصصها (قوله) كل محتمل الثاني أوجه بل متعين إذا جامع بين المستثنين لانه في مسئلة
 الأية لا يستحق جمع منفعة الأية وهو، وما تطبقه وإنما يستحق من ذلك قدر فقله تعين اعتبار المثلث
 بخلاف ما نحن فيه فإنه يستحق جميع المنفعة وان يحملها قدر ما تطبق من ذلك فقط وأما تعينها
 فعمل ليس له يحملها فوق الطاقة كملك اه سدعراً قول المتن (أو غيره) ولذا كان أو أكثر اه معنى
 وبقى الشرح ما يفيد (قوله) وكذا لشرط الخ صادق على ما كان النظر للقاضي فتعين علمه بماذا
 المشروط وفيه شئنا فحين التصدير عليه مع أنه لا يستفيد النظر بالولاية العامة فلتأمل اه سد
 عر (قوله) عن كل الخ متعلق بيبايعه (قوله) زيد الخ متعلق بشرط الخ فزيدم أولاده نائب الناظر في حياته
 شرط الواقف وان أرادهم مسئلة البقضي فقوله أن الشر ورة الخ بان ينافي قوله ومسئلة البقضي الخ فيقتابل
 نعم يمكن أن يقسم هذه الحارة للفرق بين مسئلة البقضي وما قبلها حيث اشترط فيها لا ينافيها عدم مخالفة
 شرط الواقف ولعل المراد على هذا أنهم خالفوا شرط الواقف صريحاً إلا أن جعل هذه علوة فتغير ظاهرة (قوله)
 والمستاجر مستاجر أي وان هو المستاجر الخ (قوله) الشاملة لهما بمعنى عارضةا ولغيرهما بمعنى أهلها
 قد يقال بمقتضى ذلك تعين مصرف البعض لأهلها والبعض لعمارة مسجديهما فقولنا لا في الثاني بقية الخ
 كيف واقع ذلك لأن يجب أن الحقيقة الشاملة صادقة على كل من الأمرين ومقتضى دفع التفسير
 * (فصل في بيان النظر على الوقف الخ) * (قوله) فلا ينافي ذلك الخ كذا شرح مدر

قول المتن بما عارضةا وحالة وما قد تدبره وهل يعتبر كونه مثله خلقه نظير ما مر في الآية أو يفرق بان قصد هنا تعين منفعة الموقوف عليه من
 غير نظر خلقته بخلافه ثم كل محتمل ثلث (شرط الوقف النظر لنفسه أو غيره) وكذا لشرط نيابة النظر أي عن كل من وابعل بدواؤا لانه
 (قوله) التفرع كذا بطله ولعل الأولى التبرع اه من هلش

(اتباع) كسائر شر وطعوز وى أودودان عر رضى الله عنولى أمر صدقته ثم جعله لخصاص ما عاش ثم لاولى الرأى من أهلها وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الواجبه (٢٨٦) لا الموقوف عليه الآن بشرطه شى من مال الوقف على ما بحث وقول السبكي انه أشبه بالاباحه

فلا يرد بالردية بل لوقوله ثم أسقط حقه منسقطاً وان شرط نظر حال الوقف فلا يعود لا يتولوا يستمن الحياكم كما اقتضاه كلام الروضه خلافاً لمن نازع فيه ويريد كذا مهم فى الوصى ون ثم يبنى ان يبنى عليه ما فى الوصى من انه لو خيف من انصراله ضرر يلقى الى الولي عليه ثم يعزله لنفسه ولم ينفذ ويريد كونه كالوصى ما ضرر حواله انه ياتى بنتاً يجعل النظر لاثنتين تفصيل الايصه لاثنتين وجوب الاجتماع ناز ووجه آخر من ان أحدهما قد يكون مشرفاً فقط ولا يستحق الشرف شياً مما شرط للنظر كاجو ظاهر لانه لا يبنى بالنظر ومنصوب بالحاكم ونائب الناظر كالوكيل جزئياً (والا) بشرط واحد فالنظر للقاضى أى فاضى بلد الموقوف بالنسبة لحفظه ونحو اجارته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر فى مال النبي (على المذهب) لانه صاحب النظر العام فكان أولى من تعيينه ولو اقتصا وموقوفاً عليه ولو شخصاً معيناً وجزء الموردي يشوبه لا الوقف بلا شرط في مصعبه الحله والخوارزى

قول المتن (اتباع) أى شرط سواء فرضه فى حياته أم أوصى به لاه المتعرب بالصدق فتنبع شرطه كما يتبع فى مصارفها وغيرها ولو جعل لولاية وقفه فلان فان مات فقلان جاز اه (قوله) كسائر شرطه الى قوله لا الموقوف عليه فى الغنى والى قوله وان شرط قطره فى النهاية قال عى ومنها أى من سائر الشرط وما لشرط أن لا يورثها أكثر من كذا وان كان ما شرطه دون آخر فتمثل تلك الاماكن الموقوفة في وجه الناظر بمات شرط الوقف ولو كان المستأجر من اجتمع بكن فى شرط الواقف ما عمنه فلو أجروا أكثر بمات شرطه الواقف فالاحارة فاسدوه يصح على المستأجر ما شرطه الواقف ان كان دون آخره المثل وأجره المثل ان كان ما شرطه وانما اعطيان آخره المثل هل الا لازم من حيث فسدت الاقرار ما أخذ من المستأجر زائد على ما وجب عليه لا على ما أخذ اه (قوله صدقته) أى وقفه اه عى (قوله) كقبول الوكيل أى فلا بشرط قبوله لفظاً معنى وشرح الروض (قوله) اه أى جعل النظر لخص (قوله) فلا يرد أى حتى النظر (قوله) عى (د) خبر وقول السبكي (قوله) سقط أى قسم من النظر وانتقل ان بعده اه عى (قوله) وان شرط نظره الخ) خلافاً للمعنى والنهاية عبارة الآن بشرطه نظر حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الاجتصاص لان زعم خلافه نعم يقيم الحياكم متسكماً بغيره مدة اه راضه فلو اراد العود لم يخج الى توليه تجديده اه قال عى قوله مر فلا ينزل الخ من عزل نفسه ما لو أسقط حقه من النظر لغيره بضراره فلا يسطح حقه ويستتبع القاضي من يمارسه فى الوظيفة ثم ذم قوله ر السابق كقبضه بشرطه يفسدان الواقف اذا شرط من الوطائف شيلاً لأجل حال الوقف اتبع ومنه ما لشرط الامانة أو الخطابة لخص وان شرطه ثم ان الشرطه ذلك شرط غنى مالا نرد بأشراخر وغى فبها دم ثم مات الفارغ عن أولاد فتمت قبل السابق في ذلك لا لا وادوى ذواى الشارح مر ما برح بان نقل الحق لا أولاد اه (قوله) والا بشرط الخ) عبارة النهاية أى وان لم بشرط واحد أى حال الوقف وانما قال عى قوله مر وان بشرطه لأحد أى ان لم بشرط واحد لم يسم شرطه أو جعل الحال اه (قوله) أى فاضى الى المنزل فى الغنى والى التبيين النهاية (قوله) ما عدا ذلك أى قسمه ثلثه (قوله) ولو اقتصا أى ولو كان الغير واقفاً اه سم (قوله) وموقوفاً عليه ولو شخصاً الخ) أى ولو كان الموقوف عليه شخصاً الخ اه عى الواد ببنى أو (قوله) وجزء الموردي) مبتدأ (قوله) ضعيف) خبره (قوله) سلا شرط) أى حال الوقف (قوله) والخوارزى) عطف على الموردي (قوله) زاد أى الخوارزى خبر (قوله) السبكي) الى قوله واستدل فى الغنى (قوله) اقتناء طر بل الخ) ووقع هذا الاقتناء بعد توليه القضاة الاربعه اه معنى (قوله) شرط أى النار (قوله) (قوله) وقبول من شرطه النظر الخ) فى الروض ولقبوله أى الشرطه النظر كقبول الوكيل ان انتهى (قوله) وقبول من شرطه النظر كقبول الوكيل على الواجبه لا الموقوف عليه الخ) وظاهر ان من لم بشرط له النظر بل قوصه الى ما واقف تحت كانه النظر وانما حكمه بقوله كقبول الوكيل أيضاً وانما خص من شرطه النظر لثلاثهم انه كالوقوف عليه لانه كما أشار بقوله لا الموقوف عليه الخ (قوله) بعد بل لولته ثم أسقط حقه منسقطاً كذا شرح مر (قوله) ان شرطه نظره حال الوقف فلا يعود الخ) فى شرح مر الآن بشرطه نظر حال الوقف فلا ينزل بعزل نفسه على الاجتصاص لان زعم خلافه نعم يقيم الحياكم متسكماً بغيره مدة اه راضه فلو اراد العود لم يخج الى توليه تجديده انتهى وفى شرح الشارح لا راداً ووقف تعذأى ان من شرطه النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم ينصب له الحياكم أنه ينزل بعزل نفسه لكن قال السبكي الذى أراد اه لا ينزل لكن لا يجب عليه النظر بل له الامتناع ورفع الامر للقاضى ليقم فيه مقامه وعليه ذرية الحياكم غيره كما ليس لانزاه بل لامتناعه فاذا عدا عدا النظر اه (قوله) ولو اقتصا أى ولو كان الغير واقفاً ش (قوله) ضعيف) كذا مر

أوسكت عن نظره أول نظرهما كاستدله بما توقف الأذرى فيه والذي يثبتان معه في وصف قبل سنه أربع وستين وصفاً لأن الشافعي هو الموهوب وحيداً والقضاة الثلاثة أمثالاً أحد منهم من حيث الملك الظاهر وأما بعد فينبغي (٢٨٧) أناملنا لجل القاضي القاضى الذى ينادى

البه عرف أهل ذلك الفصل
الم يرضى الامام نظرس
الأركان لغريه ومن كان
النظر الحق تاملها
لامام كاصروا به في موضع
وتصرى بهم بالقاضى في
مواضع انما هو لكونه نائبه
وخالفه السبكي في ذلك

مرددة ثم رأيت بازعة
ذكر كلام السبكي طوله ثم
اعتمد انه في غير القاضي
حل على غير السلطان المعروف
المطرد بذلك أو بالحاكم
تناول القاضي والسلطان
لغة ولا عيباً يعرف لانه
فيه مضطرب فلكل التصرف
فيه والسلطان تتو فيه
لغير القاضى قال السبكي
وليس لقاضى أخذنا شرط
للقاضى إلا أن صرح بالوقف
بنظرة كالجسرة أخذنا
من سهم عامل الزكاة قال
ابنه التاج وشبه في فاضله
قد وكفا يشعوبه نظر

ويجبت بعضهم انه لو نشئ
من القاضي أكل الوقف
بلوجه جازن هو يسده
صره في مصارفة آيات
عرفها والوقفه لغيبه
عارف بها الوسيلة وصرها
(فرع) شرط الوقف انظر
وقته فلان قدر ان يقبل
النظر الابعده مذبان
استحقاقه لعلوم النظر من
حين آل الابه كذا قال وانما
ينبغي لعلوم الزائدة على

أوسكت الخ) دافع على شرط (قوله ان محله) أى اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فيما ذكر (قوله)
واستدله الخ) جبراً على ما قال لان القاضي الشافعي هو المتهوم عرفاً عند الاطلاق ففي قول القاضي من غير
تعين فهو الشافعي وان أراد غيره فقدموه وذا بقى ذلك في الديار المصرية اهـ (قوله انما أحد منهم) أى
الضمة الثلاثة (قوله من حيث) أى حين دخول السند المذكور أى بعد (قوله ما حل للقاضى) أى من
غير تعيين (قوله وخالفه السبكي في ذلك) أى التفصيل الملاحظ ادى الاختصاص بالقاضى الشافعي مطلقاً
ولو بعد التنازع في ذلك كور (قوله حل) أى القاضي (قوله أن بالحاكم) عطف على القاضي (قوله تناول)
أى الحاكم (قوله ولا عيباً بالعرف) أى الغير المطرد بقدر ينسب ما بعده (قوله فلكل) أى من القاضي
أو السلطان (قوله إلا أن صرح بالوقف الخ) ظاهر منه أخذ وان كان النظر بان لم بشرط لأخذ فلتأمل
اهـ سم وظهر أن من التصريح بشرط النظر لا دلالة مستلزمة للقاضي (قوله وفيه نظر) أى في قول التاج وحل
وجه النظران المتبادر من المطلق الناظر الناظر الخاص (قوله صرته في مصارفة) أى بوليها اهـ عـش
(قوله وصرها) أى صر فيهما على الخلف والابصال (قوله في شرط الوقف الخ) في القول وصره
فان شرط أى الوقفة أى الناظر عشر الغلة أو ثلثه سلم ان عزله بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه
أجرة استحققه ولا بطل استحقاقه بعزله لانه وقف عليه فهو كالحال وقوف علم سم وصورة عزله أن بشرط
لنفسه النظر وتوليته عنه بعشر الغلة ثم وليه انتهى وقضيه قوله وان لم يتعرض الخ لانه لا يعمل الشرط
على أنه أجرة إلا اذا تعرض الشارط لذلك أمّا إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون أجرة ويستحقه مطلقاً وظاهر ان
هذا اذا عين الناظر فان شرط شيان يكون ناظر أمّا هو أو الحاكم ناظر أسقط استحقاقه بعزله وعلى هذا
أعني أنه لا يعمل الشرط على أنه أجرة إلا اذا تعرض لذلك فان صورته تستلزم الفرع المذكور بما إذا كان
المشروط أجرة فالوجه ما حله الشارح خلافاً للقبول المذكور وان صورت بما إذا لم يكن آخر فالوجه القيل
المذكور وقيل اجمع اهـ سم أقول المتبادر من قول صاحب القيل لعلوم النظر حيث يقل لعلوم الناظر الأول
ومن قول الشارح وانما يتبع الخ (قوله شرط الوقف) أى لو شرط الخ (قوله الناظر وقته) مضاف
ومضاف اليه (قوله فلان) بدل من ناظر (قوله لعلوم النظر) بالإضافة إلى المشروط في مقابلة (قوله من
حين الخ) الخ أى الناظر وان لم يباشره (قوله كذا قيل) أفق ذلك شعبة الشهاب الزملى اهـ سم (قوله وانما
يتبع لعلوم الخ) هل يستحق جميع لعلوم حيث نأى أو القدر الزائد على أجرة المثل هل تأمل والأقرب الأول
بالنظر لعبارة والثاني بالنظر لمعنى فلا يصح بقوله وانما يتبعه فيما زاد على أجرة المثل لكان حسناً اهـ

(قوله إلا أن صرح بالوقف الخ) ظاهر منه أخذ وان كان النظر بان لم بشرط لأخذ فلتأمل (قوله)
فرع شرط الوقف الناظر وقته الخ) في القول وصره ولناظر من غلبة الوقف ما شرطه بالوقف وان
زاد على أجرة المثل وكان ذلك أجرة علم ان شرطه لنفسه فقد بذلك ما حله المثل كالمرفوع على بلا شرط
فلا يشيخه فان شرط له عشر الغلة أجرة لعله جازم ان عزله بطل استحقاقه وان لم يتعرض لكونه أجرة
استحققه ولا بطل استحقاقه بعزله لانه وقف عليه فهو كالحال وقوف علم سم وصورة عزله أن بشرط
لنفسه النظر وتوليته عنه بعشر الغلة ثم وليه اهـ وقضيه قوله وان لم يتعرض الخ لانه لا يعمل الشرط
على أنه أجرة إلا اذا تعرض الشارط لذلك أمّا إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون أجرة ويستحقه مطلقاً وظاهر
ان هذا اذا عين الناظر فان شرط شيان يكون ناظر أمّا هو أو الحاكم ناظر أسقط استحقاقه بعزله وعلى هذا
أعني أنه لا يعمل الشرط على أنه أجرة إلا اذا تعرض لذلك فان صورت المستلزمة في الفرع
المذكور بما إذا كان المشروط أجرة فالوجه ما حله الشارح خلافاً للقبول المذكور وان صورته تستلزم
الفرع المذكور وقيل اجمع (قوله كذا قيل) أفق ذلك شعبة الشهاب الزملى (قوله)
يكن أجرة قالوا جبال القيل المذكور فلا يجمع (قوله كذا قيل) أفق ذلك شعبة الشهاب الزملى (قوله)

أجرة المثل لانه لا يصدق كونه في مقابلة عمل يتحقق لعلوم السواى لآخر تمثل نظر هذا الوقت وأن النقص عندنا يستحقه فيما مضى لانه في مقابلة
عمله ولم يوجد منه فلا رجوع لاستحقاقه (شرط الناظر)

الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقا كماله الاخرى خلافا لكتفاء السبكي بالظاهر في مقصود الواقف فينعزل بالفسق أي المحقق
بغلافه كذب ما يمكن ان له فيه عدرا كما (٢٨٨) هو ظاهر وإذا انعزل بالفسق فالنظر للحاكم كما بان في قياس ما بان في الوصية والنكاح
مقتضى شرط ذي النظر الذي

عادل في دينه أي ان كان
لمسوق ذميا (والكناية)
لما قولاه من نظر خاص أو
عام (د) هي كناية مسودة
شرح المذهب وأولاهم منها
كنا في غير (الاقتداء على
التعرف) المقصود اليه كما
في الوصي والقبيل له ولاية
على الغير وعنده وال
الولاية يكون النظر للحاكم
عند السبكي ولبن بعض
الاهل بشرط الواقف عند
ان الرافضو وجه السبكي
ما قاله بأنه يحصل النظر
للمستأثر الابد بعد فقد المتقدم
فلا سبب لنظره غير فقد
وهو اذا راقا انتقال ولاية
النكاح فلا بعد بفسق
الاقرب لوجود السبب فيه
وهو القرابة ولا يعود
النظر له بعد الاهل إلا ان
كان نظره بشرط الواقف
كما اقتضيه المصنف لقوله
اذ ليس لاحد عدوله ولا
الاستبداله ولعروض
مانع من تصرفه لا سبب
لولايته ويؤخذ منه ان
الوجه كلام السبكي ان
شرط له ذلك بان عدوله
وكلام ابن الرضا ان لم
بشرط له لانه لا يمكن عدوله
اليه فكان كالمعدوم لكن
ظاهر كلامهما مفروض
فيمن شرط له ويثبت
فلا وجه ما قاله السبكي وان

سيدمر (قوله الواقف) الى قوله أي ان كان في النهاية قول المتن (العدالة) أي ولو امر أهو (قوله مطلقا) أي
سواء ولا الواقف وألحاكم اه عش وفي الجبري عن الشوري ولو أجي وعن القليوب ولو أجي ونحني
اه (قوله الباطنة مطلقا) اعتمده مر اه سم (قوله لا كتفاء السبكي الخ) اعتمده المعنى (قوله بالفسق الخ)
قضيته أنه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المروعة اه عش (قوله بخلاف نحو كذب ما يمكن الخ) قد يقال
الكذب صغيرة فلا يفسق به وان لم يمكن أن له فيه عدرا اه سم (قوله للحاكم) أي العادل (قوله كناية) أي
آغا في الشرح (قوله وقياس ما بان في الوصية والنكاح) مقتضى شرط الخ لكن وباشترط العدالة الحقيقية
والفرق بين هذا ومقتضى تزويج الذي وليتوا موضع شرح مر اه سم قال عش قوله مر لكن وبدخ معتمد قوله
واضع وهو ان ولي النكاح في موانع طبيعي يجعله على الحرص على تحصيل وليتة القارعة بخلاف الواقف
اه (قوله وهي) أي الكفاية بتدأ (قوله أو الاهم منها) من الكفاية يعطف عليها قول المتن (الاقتداء
الخ) خبره عبارة المعنى تيسير في ذكر الكفاية كفاية عن قوله والاقتداء في التصرف فوالا لا يحذف من الرخصة
كاملها ويثبت فطف الاقتداء على الكفاية من عطف التفسير أو يقال الفرد به بالذكر كونه المهم من
الكفاية ولو كانه النظر على مواضع ثابتة أهلية في مكان ثبتت في باقي الاما كن من حيث الامانة ولا تثبت
من حيث الكفاية الآن ثبت أهليته في سائر الاوقاف فاه ابن الصلاح وهو كقول السبكي ظاهر اذا كان
الباقي فوق ما ثبت فيه أهله أو مثله بكثر مصادف أو أعماله فان كل أقل دلا اه معني وقوله ولو كان الخ في
النهاية مثله (قوله القوض) في قوله ويؤخذ منه في النهاية (قوله لانه ولاية الخ) تعليل للقياس
(قوله وعنده وال اهلية) عبارة المعنى فان اشتملت احداهما على الحاكم الوقف يستهوان كان الشرط
له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين أن الحاكم يتولاها مستقلا ولو لم ين اودافان النظر لا ينتقلان
بعدهما شرط الواقف النظر لاسان بعده الآن ينص عليه الواقف كقوله السبكي وغيره اه (قوله يكون
النظر للحاكم) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمده المعنى كجرا (قوله عند السبكي) عبارة النهاية كما
رجحه السبكي لان بعدهم خلافا لابن الرضا لانه لم يجعل الخ اه (قوله الابد بعد فقد المتقدم) وذلك بان قال على
أن النظر فيمن يشره ومثلا اه عش (قوله وهذا) أي بقوله فلا سبب لنظره الخ (قوله ولا يعود الخ)
عبارة المعنى فان اذا الاختلال عاد نظره ان كان مشر وطا في الوقف منصوبا عليه بانه كره ا المصنف في
قوله اه (قوله اذ ليس لاحد عدله) بومر عن النهاية والمعنى أنه ليس له عزل نفسه (قوله ويؤخذ منه)
أي من التعليل (قوله ان شرط له ذلك) أي شرط الواقف النظر (قوله وكلام ابن الرضا لانه لم بشرط له)
أي ان كان متوليا من قبل الحاكم اه سيدمر (قوله لكن ظاهر كلامهما) أي السبكي وابن الرضا اه
سيدمر (قوله أهله مفروض) أي الخلف (قوله فالو جمعا قاله السبكي) تقدم عن النهاية والمعنى اعتماده
(قوله عند الاطلاق) أو توغر بض جمع الامور اه معني وبأن في الشرح مثله (قوله على الاحتياط لانه)
ينظر في مصالح الغير فاشيع على التيم اه في قول المتن (والاجارة) أي أنه ذلك سواء كان المستأجر من الوقوف
عليهم أو أجنبيا حاشي رأى المصلحة في ذلك وان طلبه الموقوف عليه حيث لم بشرط الواقف السكنى بنفسه أما
اذا شرط ذلك فليس للناظر الايجار بل يستوفى الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه اه عش (قوله الآن)
(يكون) أي الناظر قول المتن (والعمارة) في الروض وشرحه أي بالمعنى ففقه الموقوف وموته تعجبه ومعارنه
من حيث شرط الواقف من ماله أو من مال الوقف والا من منافع الموقوف ككتيب العبد وغلة العقار

لباطنة مطلقا) اعتمده مر (قوله بخلاف نحو كذب ما يمكن الخ) قد يقال الكذب صغير فلا يفسق به وان لم يمكن
ان له فيه عدرا (قوله وقياس ما بان في الوصية والنكاح) مقتضى شرط ذي النظر الذي الخ لكن وباشترط العدالة
الحقيقية والفرق بين هذا ومقتضى تزويج الذي وليتوا موضع شرح مر (قوله يكون النظر للحاكم عند السبكي)

قال الاخرى في كلامه المأوردى ما يشهد لابن الرضا (ووطئته) عند الاطلاق حفظ الامور والغلات على الاحتياط
(والاجارة) باقر المثل الغير مجرور لان يكون هو المسيق كسب من ماله مبسوطة على كاله فراجع

فإذا تعطلت منافعه فالنقطة مؤنة تجهيز لا العمار من بيت المال كن أعنت من لا كسبه أما العمار فلا
تعب على أحد حيث كالك المطلق بخلاف الحيوان لصانته وجموحته انتهى اه سم على عجز ظاهر
أن مثل العماره أحوه الأرض التي بها بناء أو غير إس موقوف ولم تنفعه بالاحره اه عس (قوله)
وكذا الانقراض (قوله) المتل فان فرض في النهاية الاقوله قال الغزالي المتل وقوله قال السبكي الى ونقل
وقوله ووافقنا ويحل ما ذكر (قوله) عند الحاجة عبارة في شرح الارشاد وله الاقتصار في عبارته
بأن الامام أو نائبه الاثنان عليهما من ماله ليرجع ولا دلام أن يقرض من بيت المال انتهت خروج بالحاجة
ملاذاته عطلت منافع العقار اذا تعيب العمار حيث اه سم (قوله) ان شرطه (الح) أي شرط النظر
لناظر الواقف حال الوقف (قوله) أو أذن له فيه القاضي أي فلا يقرض من غير إذن من القاضي ولا
شرط من الواقف بل يجوز ولا يرجع عما مر فلتعديه به اه عس (قوله) سواء مال نفسه مقتضاه أنه
يتولى الطريق حيث ذنبني أن يصح كون مثله بالشرط له الواقف أو أذنه القاضي في الاقتراض من ماله
والرجوع وهل له ما ذكر في صورة الانقراض لانه اقتراض في المعنى أو يتعين فيه صورة القرض الحقيقي
ولا يلجأ بالقبول كما هو التبادر بل نامل اه سیدمر وقوله حيث ذنبني أي حين اقتراضه من ماله نفسه وقوله
ما ذكر أي الانفاق من ماله وقوله لانه أي الانفاق من ماله وقوله جعل نامل القلب الى الاول أميل (قوله) وإذا
أذن له (الح) لعمل المراد بالاذن ما يشمل بالشرط النظر له الواقف فاقترض أو أذن في عقد الحاجة من ماله
(قوله) لانها (قوله) أي المذكور ان من الحفاظ ما عطف عليه (قوله) عنه الواقف (قوله) أي القسم الفله (قوله)
ذلك (قوله) أي ما في المتن والشرح (قوله) على أنه متعلق بتسكين المتعين معنى الاستدلال (قوله) ليس له (قوله) أي
لناظر من جهة الواقف (قوله) ثمرد (قوله) أي السبكي ما قاله البعض (قوله) بان ذلك (قوله) أي كون وظيفة الناظر
ما ذكر المصنف وحصره فيه (قوله) لا يوقف ولا يوظف فيه (قوله) لا مطلقا (قوله) أن ذلك (قوله) أي التولية والعزل
(قوله) وفي ولايته من هو أصح (الح) الا صوب وفي ولايته يقرضه (الح) أي تولى من مع وجوده هو أصح علمه
لعل مبتدس (قوله) ونقل الاذرى عن الجعفي (الح) ينبغي أن يكون محل الخلاف والترديد لم ينص
الواقف على تفويض ذلك إلى أحدهما ولم يكن ثم عرف شرط ذنبني منه كما هو ظاهر والا فلا تسع شرطه أو
العرف المذكور بخلاف واقعه أعلم اه سیدمر وعبارة الرشدي قوله ونقل الاذرى عن الجعفي وقال
الح إياي والكلام في النظر الخاص لمن تصالحا حكم بحيث النظر له وعبارة الاذرى في محل فائدة قد يرتد
من قوله أي الكلام في شرط الواقف الناظر أنه ليس للقاضي أن يولي في المدرسة وغيرها الا عند فقد
الناظر الخاص من جهة الواقف لانه لا نظر له معه ككل ماله كلامهم ولم أر نصا يخالفه اه ثم قال في محل
بعد هذا (فرع) تعلق بعض فقهاء العصر بكلام الشنن جهنا في أنه ليس لناظر التولية في الوظائف في
المدرسة وغيرها طالما أنه العصر وصاروا يقولون بان التولية للنظر ليس لها حكم وحده وليس لناظر
الخاص وهذا غير مدبر انتصبت لغير هذا بعض الشراح وأطال القول فيه وهو الذي نعتقده وأن الحاكم
لا نظر له معه ولا تصرف الى أي مما ذكر كمنه الشارح مع زيادة فقد علت أن الكلام في الناظر الخاص
وكيف يتمتع تصرفا لخاصكم مع من هو نائب عنه مع أن النظر في الحقيقة إنما هو وانما يجوز والله الاثابة

(والعمارة) وكذا الاقتصار
على الوقف عند الحاجة
لكن ان شرطه الواقف
أو أذنه القاضي كافي
الزمنة وبغيرها وان نازع
فيه البقيني وغيره سواء
مال نفسه وبغيره قال الغزالي
وأذن له في صدق نفسه
مادام ناظر الأبعد عزله
(وتحصل الغلة وقسها)
على مقتضاها لانها المعهودة
في مثله وبزمنه رعاية زمن
صحة الواقف وانما لا تقدم
تفرقة للنسب ودعى الزمن
المعين لشبهه بالكلية
ولو استأنت في شيء من
وظيفة غيره فلا حرج عليه
لا على الوقف كغيره ظاهر
قال السبكي وتعلق بعض
فقهاء العصر بان وظيفة
ذلك على أنه ليس له تولية
ولا عزل ثمرد بان ذلك في
وقف لا وظائف فيه وبان
المفهوم من تفويضه
القسمية ان ذلك لا يمكن
لحاكم الاقتصار عليه
فما لا سوغ وفي ولايته من
هو أصح للمسئولين
الاذرى عن الجعفي وقال
انه الذي نعتقده

أن الحاكم لا تنظر له معه ولا تصرف بل تنظر معه تنظر الحاطة ورعاية ثم حل اقتناعه بان عبد السلام بان المدرس هو الذي يغفل الطلبة وقد يردوا ما يكتبهم على أنه كان يعرف من المارود ولا في مجرد (٢٩٠) كونه مدرسا لوجبه قوله ولا عز ولا تقدير ومعلوم انتهى واعترض بان المتجه ما قاله

العزيز سياتي ناظر لا يجزى بين قضيته وقضية مورد بان الناظر قائم مقام الوافق وهو الذي يرى المدرس فكيف يقال بتقصده عليه وهو عرفه كونه لا عز لا أثر له لا يمكنه أن يسأل من يعرف من اتهم وفي قواعد العزيز تنزيق المعلوم للطلبة على المدرس لأنه المؤلف وروايت ذلك في مؤلفه من مؤلفان اللذان يجامسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والتدريس في الأمور والدنيوية كالبيع والشفاعا لحق وسئل بعضهم عن المصدق التدريس بم يقتض عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين وأشهره في اللفظ أنه الذي بعد الطلبة المدرس الذي قد فوضه المدرس ليستوضحه أو يتفهموا ما أشكل لأنه مقتض بحسب التدريس مستقل ووافقته قوله التاج السبكي أن المصدق يقدر أن يدل سماع المدرس من تفهيم الطالبين وتفهمه وحل ما يقتضيه لفظ الاعادة ويحل ما ذكر ان أطلق نظره كما مر ومثله بالأولى ما إذا فوض إليه جميع ذلك فان فوض إليه بعض هذه الأمور لم يمتد اتباعا

فصل في كونه أخصاله كما هو ظاهر وهو ما سقط ما في جوابي الشهاب بن قاسم مع ما أورد فيه شيخنا في ساقبته اه عبارة تنص على ع ش قوله ان الحاكم لا تنظر له معالج انظر لو كان الحاكم هو الذي ولا النظر سم على ع أقول لا تنظر له معمل كان هو الذي ولا اه (قوله معه) أي سم الناظر (قوله ثم حل) أي الأذرى (قوله) واعتراض أي الحل المذكور (قوله ورد) أي الاعتراض (بان الناظر الخ) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمد المعنى كما يأتي (قوله بان الناظر قائم مقام الوافق) فانه قد أقامه مقام نفسه اه معنى (قوله وهو الذي الخ) أي الناظر (قوله فكيف يقال الخ) وهذا هو المصداق وهو به الزكشي وغيره اه معنى (قوله) يتقدم أي المدرس (عليه) أي الناظر (وهو) أي المدرس (فرعه) أي الناظر (قوله وسئل الخ) عبارة أنها يتقدم الأقرب المراد بالمتقدمين بعد الطلبة المدرس الخ (قوله عن المصدق في التدريس بم يقتض الخ) أي حيث كان ثم بعد المدرس مقرر من جهة الوافق أو القاضي أو الناظر اه ع ش (قوله من الواجب) أي من العمل الواجب عليه في مقابلة معالومه (قوله أو يتفهموا ما أشكل) أي بما قرره الشيخ أو لا فلو ترك المدرس التدريس أو امتنع الطالبين من حضوره والمصدق بعد المدرس استحق بالمصداق شرط له من المصداق لتعذر الاعادة عليه اه ع ش (قوله مقتض) أي عاقبه (قوله ووافقته) أي ما قاله البعض في تفسيره المصدق (قوله على سماع المدرس) أي اسماعه (قوله من تفهم الخ) بيان له قدر الزائد (قوله وعمل الخ) عطف عليه بمقتضى على قوله قول الساج (قوله وحل ما ذكر) أي في المتن والشرح من الوظائف (قوله) كالمصداق أي مقتضى المصدق وظنفته (قوله ما إذا فوض له جميع ذلك) وقباس ما مر في الوكيل وروى له في أنه ان قدر على المباشرة فلا يجوز زعفره الغيرة ولا إحالة التفويض فيما عجز عنه أو لم تلق به مباشرة ولا زجر في المفاوضة بين المدرس والذي حدث ثم يجعل ولا يبقى التصرف في مال الوقت بل استأنه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ومعه اه ع ش (قوله اتباعا إلى قوله نعم في النهاية إلى قوله ولأنه الاضطرط في المعنى (قوله ما لم يكن) أي الناظر بقوله الوافق بالنصب على الخبر به (قوله نعم ورفع الامر إلى الحاكم الخ) قد يقال ما لم يكن هو فقد الحاكم بذلك المحل أو تعذر الرفع اليه لما يشي منه من المفسدة على الوقف فهل الاستقلال بما ذكر أو لا محل تأمل وعلى الأول فحتم أن يكون هو محل كلام ابن الصباغ ما لم يشك منه نص بالتعميم وأنه أعلم اه سديد ع ويؤيد الأول ما مر في الشرع فيسبيل الفرع ولكن الاضطرط أن يحكم فيه عالم ديناً يقره ما ذكر (قوله فلا آخره) قال شيخنا الزايدى بعد ما ذكر وليس له أي الناظر أخذ من من مال الوقف فان فعل ضمن ولم يبرأ الا بقباضه لما عاى وهذا هو المعتمد لم انتهى وقضية قوله لما كره لا يبرأ بصرفه في عبارة ما على المستحقين وهو ظاهر اه ع ش ومرعنه ماضيه وعمله ما لم يقتض الرفع إلى الحاكم غرامتين فان خاف ذلك حازة الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم يبرأ لان فقد الشهود وانكر اه وقوله غرامتين أي أوزع ع الوقف حين يمد قوله ما يبرأ أي في ظاهر الشرع فقط (قوله لقرره) أي وان كان من جهة المستحقين في الوقف اه ع ش (قوله الا لا الخ) عبارة في المعنى لقرره آخرة فهو كذا تاتر المولى يحفظ مال الطفل فرغ الاخر إلى القاضي ليستب آخرة اه (قوله كولى البيم) قال الشيخ الظاهره انه يستحق ان يقرره اسوة بالمثل وان كان أكثر من النفقة وانما اعتبر النفقة ثم لو جرم على فرعه مسواه كان لا يبرأ له ام لا يتخلف الناظر اه نهاية قال ع ش قوله مر الظاهر الخ معتمد وقوله انه أي الناظر وقوله ثم عفى المولى اه (قوله ما يشتر به الناظر) التي قوله إلى بنى ذلك الخ كذا شرح مر (قوله ان الحاكم لا تنظر له معالجه) انظر لو كان الحاكم هو الذي ولا النظر (قوله ورد بان الناظر الخ) اعتمد مر (قوله انه الذي يعيد للطلبة الخ) اعتمد مر (قوله نعم تفهم الطلبة)

لقسط ولا ناظر مباشر له من الآخرة وان زاد على آخرة مثله ما لم يكن الواقف كما مر فان لم بشرط له شيء فلا آخره نعم له قدما وقع الامر إلى الحاكم لا يقرره الأقل من نفقته وأختمه كولى البيم ولأنه الاضطرط الوقت وأقرب ابن الصباغ بان الاستقلال بذلك من غير ما سم (فرع) بما يشتر به الناظر من ماله أو من ذبح الوقف لا يصبر وقتا لا ان وقتا الناظر بخلافه بل الموقوف

المتشبه ولو قبضهوا الحياكم كالمز والفرقان الوقت ثبات بالكلية بخلافهنا أما ما بينه من ماله أو من ربح الوقت فهو الجذر للوقوف فيضونه وقتا
بالبقاء جهة الوقت أي يشترك مع البناء مرمي في بناء المصدر جوان ماله تعالى بذلك لشرط لبعض الموقوف عليهم النظر في حصة ما يملكون
الثاني نعم من إيجابها أكثر من شغل ما أتى به الأصحبي وأن يجعل لأن لهم حقا منتظرا أو رد ما ساء أو إلزاما من أنفسها جوة فلا ضرر
عليهم فيها ولو وقف أرضا لصرف من غلتها كل شهر كذا أفضل شيء عندنا فضله الشهر (٢٩١) اشتري به عذرا أو بعضه وقف على الأوجه

قد متنا في فصل أحكام الوقف المعنوي عن التباين المعنى ماله مع زيادة عن عيش والإشدي راجعه (قوله)
المتشبه (الخ) استخاف بيان ولو زادوا الاستخاف كان أولى (قوله لبعض الوقف (الخ) أي لكل منهم
(قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من ظهور) أي مثل قول المتن (والواقف) عبارة الغنى والواقف
النظر في حال الخ ما غير الناظر فلا يصح منه قولنا عزل بل هي لها حكم (تنبيه) قد يصحى كلامه أنه
أعزل بلا سبب وبه صرح السبكي في قوله اه وعبارة سم عبارة التهج والواقف ناظر عزل الخ
وقول المتن عزل من ولاد أي ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقتل أنه إنما يره بسبب الإلزام
فليس له عزله وإن عزله لم يعزل بعد انتهى انتهت (قوله بالتابعه) الحق واذن لا ينفق الغنى إلا
قوله لكن رده إلى العبد الملقني وما أنه عليه ما في قول المتن الآن بشرط في التباينة (قوله كوكيل) عبارة
المعنى وشرح الروض كما يعزل الموكل وكذا وينصب غيره اه (قوله واقفي المصنف) الخ عبارة الغنى
ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وإن فرض النظر لفلان أو دفع فوض النظر إلى شخص فعمل بزل
نظر المفوض أو يكون المفوض إليه موكلا عن المفوض وفائدة ذلك أنه لو مات المفوض هل يبقى النظر
للمفوض إليه أو مات المفوض إليه هل يعود للمفوض أو لا يدل الأول ما في فتاوى المصنف إذ شرط الواقف
النظر لفلان وجعل له أن يستدلى من شاع كذا مسند بعد مسندنا فنادى إنسان فهل للمسند عزل
المسند إليه أو لا وهل يعود النظر إلى المسند بعونه أو لا ولو أسند المسند إليه أن ينفذ فعمل لا يلزم له ولا
أصل ليس للمسند عزل المسند إليه ولا مشاركتا ولا يعود النظر إليه بعونه وليس له ولا الثاني عزل الثالث
الذي أسنده إليه الثاني اه (قوله إن استدلى من شاء) أي بان يجعل النظر لمن يشاء اه عيش (قوله) لم
يكن له) أي للمسند عزله) أي للمسند إليه (قوله بان التبرع) أي من الإنسان المشروط له النظر إلى
الاسترخاء رشدي (قوله بان الواقف) أي الناظر اه معنى (قوله من جهته) أي لأن جهته لم يحكم
(قوله عزل المدرس) الخ خبرنا (قوله ولانزده) أي الفرز المذكور (قوله كذلك) عبارة التباينة حكمه
كذلك اه أي لا يجوز إلزامهنا بلا سبب (قوله أن الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله أهلا بطه)
أي بالجهاد (كالنفس به) أي بالتدريس (قوله وال) أي وإن لم نسلم ما ذكر (فتشنا ما بينهما) أي بين الربط
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه أي والثاني أقوى من الأول (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الربط بنحو
التدريس أقوى من الربط بالجهاد (قوله أنه عزله) أي نحو المدرس (قوله بل يقدح في نظره) أي
في عزل حيث لا شبهة فيه فبأنه له نفسه اه عيش (قوله غورا) التهور والوقوع في الشيء بقله بما لا تنهى
مختار اه عيش (قوله وهو) أي خوف الفتنة (قوله مفقود في الناظر الخ) قضيتان غير المأمون أو باب
الولايات فيفتنهم لدار باب الوفاة الخافس خوفنا من النفس لكن في طلب القضاء التصريح بغيره
فلا يرجع وسيأتي في كلام الشارح اه عيش (قوله ونفوذ العزل في الأمر العلم الخ) معقول قال (قوله الأذان

قد متنا في فصل أحكام الوقف المعنوي عن التباين المعنى ماله مع زيادة عن عيش والإشدي راجعه (قوله)
المتشبه (الخ) استخاف بيان ولو زادوا الاستخاف كان أولى (قوله لبعض الوقف (الخ) أي لكل منهم
(قوله عند انقضاء الشهر) و (قوله من ظهور) أي مثل قول المتن (والواقف) عبارة الغنى والواقف
النظر في حال الخ ما غير الناظر فلا يصح منه قولنا عزل بل هي لها حكم (تنبيه) قد يصحى كلامه أنه
أعزل بلا سبب وبه صرح السبكي في قوله اه وعبارة سم عبارة التهج والواقف ناظر عزل الخ
وقول المتن عزل من ولاد أي ولو بغير سبب كما هو ظاهر قال في شرح الروض فاقتل أنه إنما يره بسبب الإلزام
فليس له عزله وإن عزله لم يعزل بعد انتهى انتهت (قوله بالتابعه) الحق واذن لا ينفق الغنى إلا
قوله لكن رده إلى العبد الملقني وما أنه عليه ما في قول المتن الآن بشرط في التباينة (قوله كوكيل) عبارة
المعنى وشرح الروض كما يعزل الموكل وكذا وينصب غيره اه (قوله واقفي المصنف) الخ عبارة الغنى
ولو قال الواقف جعلت النظر لفلان وإن فرض النظر لفلان أو دفع فوض النظر إلى شخص فعمل بزل
نظر المفوض أو يكون المفوض إليه موكلا عن المفوض وفائدة ذلك أنه لو مات المفوض هل يبقى النظر
للمفوض إليه أو مات المفوض إليه هل يعود للمفوض أو لا يدل الأول ما في فتاوى المصنف إذ شرط الواقف
النظر لفلان وجعل له أن يستدلى من شاع كذا مسند بعد مسندنا فنادى إنسان فهل للمسند عزل
المسند إليه أو لا وهل يعود النظر إلى المسند بعونه أو لا ولو أسند المسند إليه أن ينفذ فعمل لا يلزم له ولا
أصل ليس للمسند عزل المسند إليه ولا مشاركتا ولا يعود النظر إليه بعونه وليس له ولا الثاني عزل الثالث
الذي أسنده إليه الثاني اه (قوله إن استدلى من شاء) أي بان يجعل النظر لمن يشاء اه عيش (قوله) لم
يكن له) أي للمسند عزله) أي للمسند إليه (قوله بان التبرع) أي من الإنسان المشروط له النظر إلى
الاسترخاء رشدي (قوله بان الواقف) أي الناظر اه معنى (قوله من جهته) أي لأن جهته لم يحكم
(قوله عزل المدرس) الخ خبرنا (قوله ولانزده) أي الفرز المذكور (قوله كذلك) عبارة التباينة حكمه
كذلك اه أي لا يجوز إلزامهنا بلا سبب (قوله أن الربط الخ) بيان لما ذكر (قوله أهلا بطه)
أي بالجهاد (كالنفس به) أي بالتدريس (قوله وال) أي وإن لم نسلم ما ذكر (فتشنا ما بينهما) أي بين الربط
بالجهاد والربط بالتدريس ونحوه أي والثاني أقوى من الأول (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الربط بنحو
التدريس أقوى من الربط بالجهاد (قوله أنه عزله) أي نحو المدرس (قوله بل يقدح في نظره) أي
في عزل حيث لا شبهة فيه فبأنه له نفسه اه عيش (قوله غورا) التهور والوقوع في الشيء بقله بما لا تنهى
مختار اه عيش (قوله وهو) أي خوف الفتنة (قوله مفقود في الناظر الخ) قضيتان غير المأمون أو باب
الولايات فيفتنهم لدار باب الوفاة الخافس خوفنا من النفس لكن في طلب القضاء التصريح بغيره
فلا يرجع وسيأتي في كلام الشارح اه عيش (قوله ونفوذ العزل في الأمر العلم الخ) معقول قال (قوله الأذان

فروض الكتابات ولانزده من التدريس فرض أيضا كذا في أربعة القرآن فمن تبسببها كذلك بنه على تسليم ما ذكرنا أن الربط به
كالنفس به ولا فتشنا ما بينهما ومن ثم اعتماد الملقني أن عزله من غير مسوغ لا يتقبل بقدري نظر وفوق في الخادم يتبين بن نفوذ عزل
الامام للقاضي فهو راد بان هذا الخشنة ما نفوذ في الناظر الخاص وقال في شرح التلميح في الكلام على عزل القاضي بلا سبب ونفوذ
العزل في الأمر العلم أمالوا الخافس الخاصة كالأذان والامام والتدريس والطالب والنظر ونحوه فلا ينزل إلزامها بالعزل من غير سبب

كما أتى به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين (٢٩٢) فقال من قول شريسي لم يجزه له بطله ولا بدو له ولا ينزل بذلك انتهى وإذا قلنا لا ينفع

عزله إلا بسبب فهل يلزمه
بيانه أفتى بجمع متأخرون
بأنه لا يلزمه لكن قد رده
بعضهم بما ذكروا في بطله
ودين في قوله لا يخرج السبكي
بأنه لا حاصل له ثم بحثناه
في وجوب بيانه مستند
مطلقا أخذنا من قولهم
لا تقبل دعواه الصرف
للمستحقين بل لقل قولهم
ولهم المطالبة بالحساب
وقال أبو رز عاقل التقييد
وله حاصل أخذنا من التيسر
قطعية فيجوز أن تقتل
وأن يظن باليسر بقا
فأما بخلاف من يمكن
عليه ديننا فإنه على ما
يشترط في الناظر من تميز
ما يصدق وما لا يصدق ومن
ورع فتوقى بحول بينه
وبين متابعة الهوى
«(فرع)» طلب المستحقون
من الناظر ثلث وقف
ليكتبوا منه نصف حفظا
لاستحقاقهم لزمه فكيف
كما أتى به بعضهم أخذنا من
افتاء جصاص أنه يجب على
صاحب كتب الحديث إذا
كتب فيها سماع غير معه
لأنه لا يصير إياها الكتب
سماعه منها ولا تفسر
المعادلة وجب ما شرطه
الوقف عما كان يعمل به
حال الوقف والصبر أو
نقص سهل تحصيله أولا
فإن فقد اعتبر قبته يوم
المطالبة إن لم يكن له مثل

بعد اه (قوله كما أتى به كثير من المتأخرين) وهو المتمدن شرح مر (قوله كما أتى به بعضهم) هو
شخصا الشهاب الرمي (قوله قبل حررت الخ) بمن قاله شخص الشهاب الرمي (قوله في المتن الآن بشرط
نظره حال الوقف) عبارة الرض وشرحه لامن شرط نظره أو تدريسه أو فوضه إليه حال الوقف فليس له

التدريس

حيث ولا يوجد منه ويشق كثير من كتب الألفاظ لثقلها من الدراهم البقرة كذا قيل حررت فوجد كل
درهم منها يساوي ستة عشر درهم من الدراهم الغائصة المتعامل بها الآن انتهى (الآن بشرط نظره)

أؤثر يسمي مثلاً (حال الوقت) بان يقول ويقتضيه من شرط ان فلا تأتاها (٢٩٣) أؤثرها وان تازع ما سوى فلسفه

كغيره عزه من غير سبب
يقتضيه بظفره لان نظره
بعد شرطه بغيره ومن قول
عزله المشرطه ان نفسه لم
ينصب ببله الا الحاكم كما
مر بالوقال وقتها وفوضت
ذلك السبب ليس كالشرط
ولو شرطه لارشد من أهل
الوقت استحقاق الارشدهم
وان يجب باسبب لكونه
وقت قريب لانه مع ذلك
من أهله وتورد السبب فيما
اذا شهد بنية قارديه
زبدته اخرى بأشبهه عرو
وقصر الزمن بينهما بحيث
لا يمكن صدقهما بانهما
يتعارضان سواء أكانت
شهادة الثانية قبل الحكم
بالاولى أو بعدهما لان الحكم
عندنا لا يمتنع وقال أبو بصير
لا أثر بعد الحكم ثم هل
يسقطان أو يشتركان به
وعبر وبالثاني أفني ابن
الصلاح أما إذا طال الزمن
بينهما بحيث أمكن صدقهما
قال السبب يقتضي المذهب
انه يحكم بالثانية ان صرح
بان هذا أمر مقصود
واعترضه شذوذاً عن
مقتضاه ذلك وانما مقتضاه
ما صرح به الماوردي وغيره
انما يحكم بالثاني اذا تغير
حال الارشاد الاول أي بان
شهدته بالبنوة أو سوي
اثنان في أصل الارشاد و زاد
أحدهما بغير من صلاح
الدين أو المال فهو الارشاد

النذر يسبب إذا كانت حجة اه (قوله) أؤثر يسبب الى قوله أي بان شهدت في النهاية الا قوله وان يجب الى
وتردد قوله سواء هل (قوله) أؤثر يسمي مثلاً اعلم ان هذا لا يناسب ما قبله من قياس من قصره على
ما لا يؤتى بانصاع في النظر على أن يفهمه أنه اذ لم بشرط تدويره في الوقت فهو ربه بعد فمسيب كان له
ذلك بان كان النظر له أن يكون له عزه ولو بسبب كاهو قضية اطلاقه وهو مخالف لما استفاضت له اه
ورشدي وقد يجب بان في المفهوم تفصيلاً فلا يجب (قوله) وان تازع فيما (الح) أي في المورس (قوله) وعزله (الح)
أي أوقست اه معنى (قوله) كاهو أي في شرح بشرط الناظر الخ مرنه ان نفوذ عزه نفسه فيمتلأ
واسجه (قوله) أمالو قال (الح) أي لو في حال الوقت (قوله) فلسفه كالشرط أي انه عزه حيث شرط النظر لنفسه
كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر في وقت وفوضت التصرف فيه لقول اه عش (قوله) ولو شرطه
لا (ارشد الخ) عبارة النهاية ولو جعل النظر لعديلين من اولاده وليس فهم سوى عدل نصب الحاكم آخرى
وجوب اولاد جعله لارشد من اولاده فالارشد فاقب كل منهم انه اوشداشتر كوا في النظر بلا استقلال
وجدت الاهله فهم لان الارشده قد سقطت بتعويض البنات فهاوي بقي أصل الرشد وان وجدت في بعض
منهم أي وان كانت امرأة انحصار بالنظر على بالبنوة فلا يوجد منهم أرشد منهم ينتقل اليه ولو تغير حال الارشد
حين الاستحقاق فصاره لا انتقال النظر الى من هو أرشد منهم يدخل في الارشد من اولاد اولاد الارشد من
اولاد البنات لصده اه وفي المبنى مثله الا قوله فلا يوجد الى ويدخل وفي وضوشر حصل ما في المبنى
الاقوله ولو جعل الى وان جعله قال عش قوله فالارشد فهاوي في صحة الشرط المذكور والعديل به
لا يعلم رداً فله سم على من خرج من مقتضى افتاءه البتة من المشرط النظر لنفسه ثم لا ولاده بعد لم
ينبذ النظر لا ولاد فمسيب تهابي ولا يتم والاولا لا تعلق الا في الضرورى كقتضاه اه (قوله) ما (الح)
عبارة النهاية فاعلم بالغايب الباء (قوله) يتعارضان الاول هنا وفي قوله لا يقتضيان الثاني (قوله)
لا يمتنع أي التعارض اه سم (قوله) بالثاني أي الاشتراك (أفني ابن الصلاح) وواقعه ما
آتاه في النهاية والمسمى شرح الرض كايه عليه سم (قوله) انما يحكم (الح) ما المانع من امرار
السبب اه سم عبارة السبب على ان قولنا انتقال الارشده الى الثاني يشور بقرينه فلهام بقا الاول
على حاله ويبقى على ما تم تسفل الاول وجبارة السبب واقعة القسمين فواجبه اعترافها بمقتضاها
الماوردي وغيره فليست أمال اه أقول قد وجه الاعتراض بان القسم الاول ليس بمراد لما قدمت عن النهاية
من أنه لو حدث منهم أرشد منهم لم ينتقل اليه (قوله) الاول (الارشد) نعمت الارشد (قوله) أصله اه أي أصل الرشد
والاضافة للبيان (قوله) فهل يكون اه أي ذلك الواحد فله الناظر خبر يكون (قوله) عند وجود المشاركة

عزله ولو لمصلحة كل وقت على اولاده الفقهاء لا يجوز تبديلهم بالاعتبار لانه لا نظره بعد شرطه النظر
في الاولى لغيره بخلاف من جعل ذلك بعد تمام الوقفات له عزه كاهو في مسئلة النظر لكن ينبغي
تقييده في تقوى النذر يسبب إذا كانت حجة تمها ذكره في التقوى تبسبب في التقوى وبسبب الرافعي
فيه جواز عزه وبمقتضى النوى له عدم مسبة فالشرط اه وبسبب تقدمه انه ليس واقف عزه من شرطه
النظر ولو بسبب قول الشارع بالنسبة اليه من غير سبب غير محتاج اليه فليست أمال وما ذكره من جواز عزله
المفروض اليه ينبغي وقوع عزله من الوقت على أن يكون النظر فليست أمال (قوله) وتورد السبب فيما اذا شهدت
بنية بأشبهه زبدته اخرى بأشبهه عرو (الح) في الرض وان جعل النظر لارشد من اولاد اولاد فاقب
كله الارشاد اشتركا بلا استقلال وجدت الاهله فهم لان الارشده قد سقطت بتعويض البنات
فهاوي بقي أصل الرشد اه قال في شرحه فصولاً وكما قامت البنية ورشد الجميع من غير التعديل وحكمه
التشر بلنا ما عدا استقلال فكلوا رمي الى اثنين مطلقاً اه (قوله) لا يمتنع (الح) أي لا يمتنع التعارض اه (قوله)
وبالثاني أفني ابن الصلاح) كلام الرض الماور واقعه (قوله) انما يحكم (الح) ما المانع من امرار السبب

وان زاد واحد في الدين و واحد في المال فالوجه استواءهما فاشتركان ولو افرقوا واحد بالربط بالدين بشار كفي أصله غير مفهل يكون الناظر
لان الظاهر ان أفضل التفضيل انما يتغير بمفهومه عند وجود المشاركة

اولا عسلا بمفهومه افعول ثلثه فوجه السببي ثم قال وعمل الناس على الاول (واذا آخر الناظر) الوقف على معنى اوجهه حارة مصححة (فزادت الاحرف في المدة او ظهر طالب بالزاد ثم قال الامام وقد كثرت والاعتصار جزمنا لم ينسخ العقد في الاصح) لانه حوى بالقطعة في وقت فاشبهوا بقتاع القيثارة الاجرة بمديح او الجوزة في الحضور (٢٩٤) ومراعاة لو كان هو السحق او اذنه جاز ابتجاره بدون احرف المثل وعلا مقبضتي انفساخها

بانتقالها للغير ممن لم ياذن في ذلك واقتناعا من الصلاح فيما اذا امر بآخره معلومة فشهد اثنتان منها احرف المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال وزادت احرف المثل بانه بينه وبينه انما هو خطوطها لان تقوم المنافع المستقبلية انما يصح حيث استقرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها احرف التفتت بها قيمة المنفعة فانه باتان المقسوم لها الاول ما يطابق تقويمه المقدم قال الاذرى مشكل جدا لانه يؤدي الى سد باب الاداء في الاذرى طرأ والتغير الذي ذكره كثير والذي يقع في النفس انما ينظر الى احرف المثل التي تنتهي اليها الرغبان حالة العقد في جميع المدة المقعود عليها مع قطع النظر عما حواه صاه ينفذ وانتهى وهو واضع موافق لكل ما همم ولو دفع الناظر للسحق ما اوجه الوقف صدقات المسحق انتاعا وراجع من استحق بعد عدة تركت بحصة ما بين من المدفوع الناظر طريق لانه لا يتعين عليه الدفع الا بعد مدتي مدة يستحق بها العلوم والاولاه لا تقصير مثلا سبوا الآخرة

أى في أصل الوصف ولا مشاركتها فلا مفهوم (قوله أولا) عدل قوله له يكون الخ (قوله وعمل الناس على الاول) ويؤيد معاصر من النهاية والمغنى والروض مع شرحه (قوله الوقف) الى قوله انتهى في النهاية (قوله على معنى الخ) متعلق بالوقف (قوله وقد كثرت) أى الطالب بالزاد ش ا ه سم عبارة النهاية ومحمل الخلاف كما قاله الامام اذا كثرت الطالب والا الخ اه قال عش قوله مر اذا كثرت الطالب أى كثرة يغلب على الظن أنه اذا لم يأخذوا حزمهم أخذ الآخر اه وعبارة السيد البصري قوله وقد كثرت أى الطالب لان كثرة تشعر بان التصرف الاول حوى على خلاف القطعة بخلافه اذا قل لانه قد يكون ز يادته حيث شذوان كثرت خصوص غيبته اه (قوله ومر الخ) أى في باب الاسارة اه رشدي (قوله لو كان هو) أى المؤجر (قوله او اذنه) أى اذنت السحق للمؤجر (قوله وعلا فبنيت الخ) تقدم له في الاجارة نقله عن ابن الرفعة نعم قوله من الخ من ز يادته هنا وكذا قوله او اذنه وقوله لانه لا يملكها أى نظارة الوقف صادق بانتقالها من زوال الاهلية او الموت للاجنسي او السحق وحيث شذو كان الناظر الاول اجنبا واه حرمه بدون احرف المثل ياذن السحق ثم اقل النظر الى اجنبي آخر مع بقا السحق الا ذن فبنيت عدم الانفساخ وان اقتضى الصنيع خلافه شذوا ينبغي ان يلحق بانتقال النظرة انتقال الاحتفاظ من الا ذن الى غيره مع بقاء الناظر المؤجر ياذن السحق والله اعلم اه سديع (قوله من لم ياذن اه) أى اما اذا ذنه في ذلك فلا تنسخ الاجارة بانتقال الحق له لرضاه أولا باسقاط حقه ياذن على ما فهمه التمسيد بقوله من لم ياذن له وقد يتوقف فيه بان اذنه قبل انتقال الحق له فهو وذلك يقتضى انفساخ الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر اه عش أقول معاقلة مبنى على ارباع ضمير بانتقالها الى العين للموقوفه واما على اوجهها الى النظارة كما سرع السيد عر وتفسر من في قول الشارح من بالسحق حال الاجارة فلا انفهام ولا توقف (قوله واقتناعا من الصلاح) الى قوله ولودفع في المغنى (قوله وزادنا الخ) عبارة المغنى وطرأ انما سلب وجب ز يادته احرف المثل اه (قوله بانه يتبين بطلانها) ضيق اه عش (قوله وتطوهم) أى الشاهدن (قوله حيث استقرت الخ) عبارة ما غلب على اذنا استمرار الحال الموجودة اه (قوله تقويمه) أى الى حالة العقد اه (قوله تقويمه) عبارة انما يتوقف على ما هو اب (قوله قال الاذرى الخ) خبر اقتناعا من الصلاح عبارة النهاية ويعلم مما ساقى آخر الدعوى والبيان ان كلامه أى ابن الصلاح مقرر وفيه انما كانت العين باقية حالها بحيث يقطع كذب تلك البينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعدد البينة الثانية واستمر الحكم الاول وبما قرره انه اندفع كلام الاذرى ان اقتناعه مشكل جدا لانه يؤدي الى الخ اه (قوله والذي يقع في النفس الخ) معتمد اه عش (قوله في جميع المدة الخ) أى بالنسبة الى جميع الخ والجار متعلق بقوله تنتهي الخ (قوله قطع النظر الخ) أى بوج مراعاة كون الاحرف معجدة او مقسطة على الشهور مثلا اه عش (قوله ولودفع الناظر للسحق) أى وتبين السحق الناظر (قوله ورجع من استحق الخ) أى اذا لم يكن وراثته (قوله أولا) اعتمد مر اه سم (قوله بالعقد الخ) وارجع الى المؤجر أيضا (قوله في الاثنته) هذا انما يظهر في الاجرة فكان الاول ان يزيد قوله وقبل الوطه

ملكها المدفوع اليه بمجرد دفعه في سبغ الناظر اسما كما عنه ولا منضم من التصرف فيها لا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر ذلك كالزجر على الاجرة المأذنة تلك الصدقات بالعدوان استعمل موقوف بعض الاجرة وكل المهر بالفسخ في الاثنته وكالوجه به يجمع غدار حمله فاحرمه ذلك الاجرة وياستدوا وان استعمل من ثمنها ثلثه المدفوع كلاما مرجوح والذي يقعان المدة ان تصرف بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليها وانتهت وانما خلف الناظر

ليرجع الى الله (قوله من يقاتها) أى الاجرة (قوله عليها) متعلق بخلاف (قوله لم يكن) أى الناظر (قوله والا كان) شامل لما اذا لم يجد الامساك اجماعاً طويلاً وكون الناظر مطلقاً يستدعي نظر فليراجع (قوله ولو حكم) الخ قوله وفيه تحقيق في النهاية (قوله فان ثبت بالتواضع) مفهوماً أنه لو ثبت ذلك يستلزم بحكم بطلان وهو ظاهر اه عش (قوله تبين بطلان الحكم الخ) أى خبر الناظر ما يقض من المستأجر ان كان باقياً لا قبله من بطلان ان كان صرف في غير مصالح الوقت ومن مال الوقت ان كان صرف في مصالحه ولو باجباره مطلقاً به حيث تقتض لتوفيق ما يقض من المستأجر لا والى الكلام كما حيث لم يقضى بتعدي بالاجارة والصرف والافعال انه لا يجوز له الاجارة تالياً ولا تصح منه لغيره اه عش (قوله ولم يعدم انفسها الخ) من عطف المرافق (قوله وزيادة الخ) الواو بمعنى أو (قوله بان هذا افتاء الحكم الخ) بل الوجه انه حكم يمنع على من دفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتداوله الاثاوان تأخر مر اه سم (قوله قد وجدان) الاولى الافراد (قوله فلن الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما عايناه) أى من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معتد اه عش (قوله وفي الخ) أى في الحكم بالموجب (قوله المستوصف) بدلاً أو عطف ببيان من كفى الخ (قوله الله الخ) تعق لقوله كفى (حاشا) * لو ثبت بغيره بغيره فغيرها بما حقه من مصالح المقترنة أولى من صرفها لاس لان امره بغيره غرض المستعبد فيه فليست بمباحة بلا عوض بل بصرف الامام عوضه ما لم يوافق المصالح والمغاس خات الشريعة من ماله غراسها هنا بلا فائدة لغيره فظاهر وتخرج بغيرها المصالح غير ما سبقت فيجوز ان كلها بلا عوض وكذا ان جهلت من حيث خرب العادة وقيل الشريعة من المصالح وان رأ الامام بل ان جعل البيعة مسجداً وفيها بغيره فلا ملام قلدها وان أدخلها الواقف في الوقف اه عشي

(كتاب الهبة)

(قوله من هب) الخ قوله ولولا ما اشترى به هذه من خيرات في النهاية الاقوله وقد بسطت ذلك في الف حائل وقوله وفيه نظر الى المثل وقوله وهي هنا باعني الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا لى ومنه انما وقوله الان يفرق (قوله من هب) أى متخوذة من هب بفتح الهاء وهذا الاعمى مرفوع في هذا الاخذ فنظر ظاهر اذا المتخوذة من المثل الواو والمخوذة من المضاعف (قوله لمر وزها) أى الهبة بمعنى الموهوب بفضه استخدام (قوله أو استعظا) عطف على مر (قوله استعظا للاحسان) عبارة النهاية تنقط الخ (قوله الكتاب) كقوله تعالى فان طين لك من شيء فممنه فممنه فممنه وقوله تعالى وان المثل على جملة الآية اه شرح منج زائد الخ وقوله تعالى واذا عيتم الآية قبل الماراد منها الهبة اه (قوله والسنة) تكبر الصيغين لا تحقر بارة لمرهم ولو فرس شاة أى طلقها شرح منج ومعنى قال البيهقي قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أى لانه صغر هدية لجارتها عش فالقول محذوف وبشارة سلطانة منهي لكل منهما أى المعطلة والمهدى اليه وقوله فرس بكسر الفاء والسين وسكون الراء كفى الاصحاب والقاسوس وبضع السنين كفى المشكاة عش وقوله أى طلقها أى المشوى المشتمل على بعض لحم النى وقد رسم اخذ فلا يتنفع به اه كلام البيهقي (قوله أى بالتشديد من الهبة) أى يكون مجزئاً وما في جواب الامر (قوله وقيل

اعتداه مر (قوله ولو حكم حكمه بجملة اجارة الواقف وان الاجرة آخرة المشمل الخ) آجال الوقف باجزة شهدت البيعة تمام آخرة المثل وحكم حكمه ثم شهدت بيعة بانها دون آخرة المثل فان كانت العين باقية بمحالها يجب يقطع بذكر الاولى على بالبيعة الثانية وتبين غلط الاولى بغير الحكم وان تغيرت العين فالحكم بجميع لا يجوز نفسه ولا التالى الى البيعة الثانية هذه المخلص ما أتى به شيخنا الشهاب الرملى مر (قوله بان هذا افتاء الحكم الخ) بل الوجه انه حكم يمنع على من دفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتداوله الاثاوان تأخر مر

(كتاب الهبة)

من يقاتها عنده أو عند غيره عليهم يكن طين بقا والا كان ولو حكم كما حكم بجملة اجارة واقف وان الاجرة آخرة المثل فان ثبت بالتواضع ان كان باقياً لا قبله من بطلان ان كان صرف في غير مصالح الوقت ومن مال الوقت ان كان صرف في مصالحه ولو باجباره مطلقاً به حيث تقتض لتوفيق ما يقض من المستأجر لا والى الكلام كما حيث لم يقضى بتعدي بالاجارة والصرف والافعال انه لا يجوز له الاجارة تالياً ولا تصح منه لغيره اه عش (قوله ولم يعدم انفسها الخ) من عطف المرافق (قوله وزيادة الخ) الواو بمعنى أو (قوله بان هذا افتاء الحكم الخ) بل الوجه انه حكم يمنع على من دفع اليه الحكم بخلافه وقد دل كلام الاصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتداوله الاثاوان تأخر مر اه سم (قوله قد وجدان) الاولى الافراد (قوله فلن الخ) خبر مقدم للحكم (قوله وما عايناه) أى من قوله لان الحكم الخ (قوله ممنوع) معتد اه عش (قوله وفي الخ) أى في الحكم بالموجب (قوله المستوصف) بدلاً أو عطف ببيان من كفى الخ (قوله الله الخ) تعق لقوله كفى (حاشا) * لو ثبت بغيره بغيره فغيرها بما حقه من مصالح المقترنة أولى من صرفها لاس لان امره بغيره غرض المستعبد فيه فليست بمباحة بلا عوض بل بصرف الامام عوضه ما لم يوافق المصالح والمغاس خات الشريعة من ماله غراسها هنا بلا فائدة لغيره فظاهر وتخرج بغيرها المصالح غير ما سبقت فيجوز ان كلها بلا عوض وكذا ان جهلت من حيث خرب العادة وقيل الشريعة من المصالح وان رأ الامام بل ان جعل البيعة مسجداً وفيها بغيره فلا ملام قلدها وان أدخلها الواقف في الوقف اه عشي

بالقتضاف من الجاهل أو صرح بها أو أن الهدية تذهب بالضايف وفي رواية فإن الهدية تذهب نحو الرصد وهو فتح المملكتين ما منهن نحو حقد وغنما قسم يسمى من ذلك آداب الولايات (٢٩٦) والعمال فانه يحرم عليهم قبول الهدية والهدية تنقصه إلا في القضاة وقد بسط ذلك

في تأليف حافل ويحرم
الاهداء لمن يظن فيه صرفة
في مصيبة (التعليك) لعين
أودس بنصفه إلا أن
منفعة على ما ياتر (بلا)
عوض هبة بالمعنى الاعم
الشامل للهدية والصدقة
وقسمهما من ثم قدم الحد
على خلاف الغالب نعم هذا
هو الذي يصرف به لفظ
الهدية عند الإطلاق وسواء
أوتر الأعيان ما يعلم بتمامه
انه لا ينافي هذا فخرج
بالتعليك العاري وبالصفاة
فانها باحصة والماتنا
يحصل بالزاد والوقف
فانه تملك منفعه لا عين كذا
قبل والوجه انه لا تملك فيه
وانما هو بمنزلة الاباحية
ثم رأيت السبكي مرس به
حيث قال لا حاجة للاحتراز
عن الوقف فان المنافع لم
عليها التور وفعل عليه
بتمليك الواقف بل بتسليمه
من جهة الله تعالى ولا يخرج
الهدية من الاضحية لغنى
فان فيه تملكاً وانما الممتنع
عليه نحو البيع لانه معرض
هو كونه من الاضحية
الممتنع فيه ذلك وبلا
عوض نحو البيع كالمهبة
بشوا بوساين وز بقى الحد
في الحجة لنقص الوصية
فان التملك فيها التام
بالقبول وهو بعد الموت
واضرته شارح جلاص

بالغتصاف (الح) أي يكون أسراً ثانياً لا كيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني يفتح الباء كالمواقيس
وما في حاشيته ناشج ع ش من أنه بضمها لم أعرف فيه اه رشدي أقول عبارة تنج ع ش فالبعضومة
اه واعلموا فحتم من فالبعضومة (قوله بالضايف) جمع ضيفتهى المقصد اه ع ش (قوله وهو) أي
الوحر (قوله قبول الهدية) بقى المدققة بالمعنى أيضاً اه سم (قوله يحرم (الح) بل
المهني صبيح أو أفعالهم غنى رسم وع ش ورشدي (قوله في مصيبة) هل الصرفة في ذلك باعتقادنا فان
أو باعتبار قد لا تحذف منظر والاقرب الأول فلو هو هبة أو أهدا لمخفي بصرفه في نبيذ كان من ذلك اه ع ش
قول المتن (التعليك) وكان الأولى تفر يف الهبة كافي الحادى الصغير أي والمتمتع الهبة تملكها فان
المهني الحديث عنها اه مخفي (قوله على ما ياتر) أي من الخلاف في أن صوابه من نفسه عار به أو أمانة
والراجح من الثاني اه ع ش (قوله وقسمهما) وهو الهبة المقطرة إلى ما يجب وقبول اه ع ش (قوله ومن ثم
الح) يتأمل سم على ج ولعل وجه التأمل أنه ليس في التقدير بما يشر بالمعنى الاعم اللهم إلا أن يقال مخالفة
الاصواب يشعر بانها على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدي إلى البحث عما يقتضيه من ظاهر للنظر
أنه لا راد للمعنى الاعم اه ع ش (قوله قدم الحد) أي على الحدود (قوله على خلاف الغالب) أي من محل
الحدود على الحد فقدم الحد بان يقول الغالب العكس بان يقول المحدثون وليس المراد أنه قدم حد الهبة على
أحكامها كسابق أي فهم الرشدي فقال قوله على خلاف الغالب أي من عدم ذكره للحد بالكلية وليس
المراد على خلاف الغالب نعم فتدبر فيكون الغالب ذكره لكن مؤخر أخذنا خلاف الواقع وأوجه
كلام الشيخ ع ش في الحاشية اه (قوله نعم هذا) أي قسمها ش اه سم (قوله أنه لا ينافي) أي ماساً في
(هذا) أي قوله نعم هذا (قوله فانها) أي الصفاة اه رشدي (قوله بالزاد) والراجح الوضع في الغم
اه ع ش (قوله فانه تملك منفعه لا عين) فاطلاقهم التملك انما يريدونه بالاعيان اه مخفي (قوله كذا
قبل) واقفاً المخفي وقيد التملك في المتن بقوله لعين خلافاً للشارح والنهاية بحث حمله شاملاً للدين والمنفعة
أيضا (قوله لا تملك فيه) بمعنى من جهة الخلق فلا ينافي ما ياتر من السبكي (قوله من الاضحية) أي أو الهدى
أو الأضحية اه مخفي (قوله وانما الممتنع) ينفي أنه لو مات قبل أكله انتقل وارثه وأطلق تصرفه اه
سم (قوله الممتنع عليه) الأول ما يمتنع عليه (قوله نحو البيع) كالمهبة وشوا ب انما ياتر (قوله ولا عوض
الح) محط على التملك (قوله وبقى الحد) وهو على زيادة هذين القدرين المخفي (قوله واضرته)
أي زيادة بقى الحجة (قوله بالاصح) لعل صورة الاعتراض بان التملك في الوصية يحصل بالاجاب
و يتأخر الملك إلى القبول بعد الموت وجه عدم محتمه استحالة تحقق أحد المتضايفين بدون الآخر (قوله
وأطلقا) عطفاً على في الحجة ش اه سم (قوله وفيه نظر) (الح) والنظر قوي جداً سم على ج وقد يحجب
عن النظر بان المستحق في الزكاة لم يكتسب له مالاً فاعطاه وتفرع لمافي ذمته لا تملك مستداً وكذا
بما قاله النذر والكفارة ويميل على أن المستحقين لم يكتسبوا أنه يولان الحلول لا يجوز للمالك يسع قدر
الزكاة وأنه لو نقص النصاب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الأول وان مضى على ذلك أحوال اه

(قوله فانه يحرم عليهم قبول الهدية) (الح) بقى المدققة بالمعنى أيضاً (قوله يحرم (الح) وكذا
غيره كالمهبة كالمواقيس (قوله ومن ثم) يتأمل (قوله نعم هذا) أي قسمها ش (قوله انما يحصل بالزاد)
أو غيره كالوضع في الغم على الخلاف في ذلك (قوله فانه تملك منفعه لا عين) فيه تأمل مع أو منفعه السابق في قوله
لعين أودس أو منفعه (قوله وانما الممتنع عليه) ينفي أنه لو مات قبل أكله انتقل وارثه وأطلق
تصرفه (قوله وتطوعا) (الح) فيمان الكفارة قد تكون تطوعاً كايته أول باب الكفارة (قوله وتطوعا)
بمطوع على في الحجة ش (قوله وفيه نظر) النظر قوي (قوله لان كونها) كوفاً فلا يمنع ان فيها تملكاً

ع ش وكذا لا يمنع ان فيها تملكاً (فان ملك) أي أصلي شيئاً لا عوض (محتاجاً) وان لم يقصد التوبة أو وضياً
كوناً فانه لا يمنع ان فيها تملكاً

اه (قوله فيما ينقل) أي كالعقار اه ع (قوله اهدائه) أي ما لا ينقل ش اه سم (قوله فالشرط هنا بمعنى
 الركن) عبارة للنهاية فيشمل الركن كأنها اوهي أولى (قوله بمعنى الركن) أي الذي هو الصفة وهي ركنها
 الاول (قوله وركن الثاني) هو بالرفع مبتدأ وخبره العاقدان والجملة عطف على وهي ركنها الاول الذي
 قدرناه اه ع (قوله والاولى عطفه على قول المصنف وشرط الهبة بتأجيل الخ لانه على حل الشارح بمعنى
 وركنها الاول يجب الخ (قوله وهي هنا) بالمعنى الثاني هذه جملة معترضة بين المبتدأ والخبر في المتن وما بعده
 منضمه من أن قول المتن يجب الخ خبر وهي الخ ليس بحر ادلائه مع استزامة بقاء المبتدأ في المتن بلا خبر بخلاف
 الواقع ولما يقتضيه ما قبله من أن الإيجاب والقبول بعض أو كل الهبة لا يجيها ولعل أنها بقا نعماً أسقطها
 لذلك الإجماع عبارة بالمعنى وأما تعريضها بالمعنى الثاني فهو المراد عند الإطلاق فأركانها ثلاثة عاقد ومصلحة
 وهو يوقد أخذ المصنف في بيان بعض ذلك فقال بشرط الهبة لتحقيق عاقدان كالبيع وهذا هو الركن
 الاول ولما اشترط الخ والإيجاب وقبول لفظ من الناطق مع التواصل للعائد ليسم وهذا هو الركن الثاني الخ
 اوهي ظاهرة (قوله بالمعنى الثاني) أي المذكور بقوله السابق ثم هذا هو الذي الخ اه سم قول المتن (الإيجاب
 وقبول لفظاً) قال في التكملة هذا في المعنى أما الهبة الهبة العامة فان الغزالي حزم في الوحي بالهبة ووقف
 فيما لا يفي ثم قال ويجوز أن يقول الجوهرة العامة بمنزلة المسجد فيجوز تعليقها بالهبة كما يجوز الوقف عليها
 وحسنه فيقبله القاضي اه وقضية الحاجة الهبة بالهبة العامة بالوقف عليها في الصحة أن لا يشترط القبول
 اه اه سم وفي المعنى (و يقبل الهبة للصغير ونحوه) من ليس أهلاً لقبول الولي فان لم يقبل: انزل الوصي
 ومثله القيم وأما تركهما الاضاح مختلفا في الألب واجد لكل شقتهما وقيلها السفيه نفسه وكذلك الفرق
 لاسببه وان وقفته اه (قوله كونهما مختلفين) بالتقصيص وهذا قوله يخلتلك اه ع (قوله وملكتك)
 زاد المعنى بلائن اه (قوله هذا) لا يناسب كونه معمولاً لعظمتنا أي كرمك بل المناسبة بهذا اه
 سم قول المتن (لفظاً) راجع لكل من إيجاب وقبول والشارح وأشار معطوف على لفظاً إذ كور
 و (قوله اشترط) معطوف على قوله انعقدت ش اه سم (قوله لا تأجيل الخ) يؤخره من امتناع الهبة للعمل
 وهو ظاهر لانه لا يمكن تركه ولا تعليق الولي له لعدم تحققه اه ع (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها كالبيع
 (قوله انعقدت بالكتابة) هذا يشعر بان ما تقدم كلمه خرج وعليه فقد يشك الفرق بين المعلن وكسوتك
 بل بين نحوك هذا وكسوتك هذا وعلقتك لو أكرمك فلتا مل وقد يقال ان تلك الصبيح اشهرت فيما
 بينهم في الهبة فكانت صريحة بخلافها تين الصبيحتين اه ع (قوله الاشكال قوي جداً) (قوله كالمخ)
 ومن الأكتفاء بالكتابة اه معنى قال ع (قوله) ومنها ما اشتهر من قولهم في الاصطلاح لا عوض جبا فيكون هبة
 حيث فواها به اه (قوله أو كسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الثياب ويكون بمعنى يخلتلك اه ع (قوله جميع
 ما مر الخ) فيعتبر في الملك أهلاً بالتبرع وفي الملك أهلية الملك اه شرح الروض زاد المعنى فلا تصح الهبة
 لهبة ولا الرقيق نفسه فان أطلق الهبة فهي لاسبه اه (قوله فهناك) أي في الأركان الثلاثة في البيع
 (قوله ومنه) أي ما مر (موافقة القبول الخ) ومنه الرقبة فلا يخلو لا تصح هبة ولا الهبة اليه بالمعنى الاخص
 (قوله اهدائه) أي ما لا ينقل ش (قوله وهي) أي الهبة هنا بالمعنى الثاني أي المذكور بقوله السابق ثم هذا
 هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الإطلاق (قوله هذا) لا يناسب كونه معمولاً لعظمتك بل المناسبة بهذا اه
 (قوله في المتن إيجاب وقبول لفظاً) قال في التكملة هذا في غير المعنى أي أن قال وفي المعنى أما الهبة العامة
 العامة فان الغزالي حزم في الوحي في باب القبط الصغر ووقف فيما لا يفي له كونه غير معين يعني وتعين المذهب
 شرط كالشعري ثم قال ويجوز أن يقول الجوهرة العامة بمنزلة المسجد حتى يجوز تعليقها بالهبة كما يجوز الوقف
 عليها وحسنه فيقبله القاضي اه وقضية الحاجة الهبة بالهبة العامة بالوقف في الصحة إذا كانت جهة عامة لا يشترط
 القبول ويستثنى أيضاً المرأة اذا وهبت لبيتها من شرط فلا يشترط قبولها على الصبيح في الرضا وفيه باه اه
 كلام التكملة (قوله في المتن لفظاً) راجع لكل من إيجاب وقبول والشارح وأشار معطوف على لفظاً

للاعيان بخلافه فان زعم عدم اشتراطها هنا قالوه بطل هذا وهو مبني على الاول أو أحد الاثنين نصفه يصح لما تقرر ان الهبة ملحقة بالبيع أي من حيث انها عقد مالي مثله فاعلمت أحكامه وان تخلف بعضها ذكرا كنهنا فلا مانع ثم ان الجواب لما قيل على السكك المتقابل باليمن الذي ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قولنا لا غير ما وجد حسن كل وجه وانما ينظر (٢٩٩) لهذا بل هو وايضا يفتي بالطلان نظرا لما هو أقوى من ذلك وهو

الالحاق بالذكور اذ لو ابطال هذا نصري بطلانه الى البقية اذ لا مرجح فوجب التعميم طرد الباب فأنمله ومنه أيضا اشتراط الفور به في الصغيره وان بطل الفصل الأياحيى واشتراط في هبة وسلطنة على قبضه فقبل ان سلطنة على قبضه فصل مضى لان الاذن في القبض انما يدخل وتسه بعد تمام الصغيره فكان أجنبيا وقيل في غير مضى لتعلقه بالعقد الذي يتبعه الثاني ثم رأيت الاذرى وجهه ثم نظر في الاكتفاء بالاذن قبل وجود القبول وقياس ما مر من مخرج الرهن بالرهن الاكتفاء الا ان يفرق وقد لا يشترط صفة كماله كانت ضمنية كاعتق صيدك حتى فاعقبوا لم يقبل بجانا ويجوز بولاه الصغير على اختلاف وجهه لانه قادر على تحريكه بتولى الطرفين قاه القتل وأقره جمع لكن اعترض بان كمالهما على التسبب اشتراط في هبة الاصل تولى الطرفين بيجاب وقبول هبة وتولى غير ان يتبناها الحاكم أو نائبه وتلقوا

بغير قصد قبوله اذ في ذلك هو الوجه الذي لا ينبغي خلافه كذا ما مر وهو قريب ويصح بغير اشتراط الرقبة في الواهب والمتبطل المحلى قطري الا على اذا اراد ذلك التوكيد انتهى اه عش (قوله) ان زعم عدم اشتراطها الخ وقال المصنف عبارة تعول يصح قبول بعض الموهوب أو قبول أحد الشخصين نصف ما وهبه له ما وجهان أو وجههما كما قال شخصي تبعا لبعض العاينين الصحة بخلاف البيع فانه لا يصح لانه معارضة بخلاف الهبة فاعتقر فمما لم يغير فيه وان قال بعض المتأخرين ان هذا الفرق ليس بقادح اه (قوله) لم يصح هذا أحد وجهين فانهما الصحة منهما ما اعتمد اه سم ولعله في غير النهاية والظاهر النهاية موافق لما في الشرح عبارة البصري عن القليوب في قولوا وجهه بشين قبل أحدهما أو شأ قبل بعضه لم يصح قاه بعضنا من واليه خلافا لمصنفه فانه نقله عن واليه خلافا المذكور اه وحى صريح مقتضى المواقف قول كل من ماعنى والفقير سم هو الاقرب (قوله) وان تخلف بعضها الخ أي مسمى بعضها على حذف المضاف بغير منتزعة لعل لا (قوله) أي عقدا الهبة (قوله) أي التخلف المذكور (قوله) اذ لو ابطال أي الاطلاق المذكور (بها) أي بالتخلف المذكور (سرى بطلانه) أي بطلان الحلق (قوله) ومنه أي ماسر (قوله) اشتراط الفور به الخ أي التواصل المتأخرين الاكتفاء والقول اه معنى (قوله) والذي يتبعه الثاني اعتمد اه سم (قوله) في الاكتفاء بالاذن أي من الواهب كان يقول وبه يتك هذا وأذنت لك في قبضه يقول المتب قبل اه عش (قوله) وقياس ما مر الخ اعتمد اه عش (قوله) الآن يفرق أسقطه النهاية وتواقتصر على ما قبله (قوله) وقد لا يشترط في القول انتهى في المعنى الاول في نقلا عن المبادئ وأقره اه (قوله) صيغة أي التصريح بها والافق مغيرة تقدر ا كما قاله المحلى في أول البيع اه عش (قوله) بخلافه وحيث لانه قادر على تحريكه الخ يؤخذ منه ان الشخص اذا دفع شأ الى غيره خادما وبشر وحتم لا يصير ملكا بل لا بد من ايجاب وقبول من الخادم ونحوه وان ناهل القبول أو ولسه ان لم يتأهل فليست به فانه يقع كسائر اتم ان دفع ذلك بل ذكر لاحتمال حبه أو لقصود أو لا الآخرة كل صدقة فلا يحتاج الى ايجاب وقبول ولا يعلم ذلك الا من عود قد نيل القرائن الفاهرة على شئ فيعمل به اه عش (قوله) قاه الفساد الخ عبارة النهاية وما قاله القائل وأقره جمع من أنه لو زنى الخ مردود بان كلامهما الخ اه (قوله) لكن اعترض الخ عبارة المعنى وروى هذا قول الشافعي وغيرهما فان وهب الصغير ونحوه ولو غير الاب والجد قبل له الحاكم وان كان أباً أو جدا تولى الطرفين فلا بد من الايجاب والقول اه (قوله) بايجاب وقبول أي خلافه في بينا وجعلوا له وغيرهما في أن التز بينا لا يكون غلما اه عش (قوله) وهب تولى غيره أي الاصل عطف على ه. متلاسل و (قوله) أن يتبناها الخ عطف على تولى الخ (قوله) ونقول الخ) قوله الاتي موافق الخ عطف على اعترض الخ (قوله) لم يكن اقرار أي ولا غلما كالان أخذ ما ياتي في قوله والفرد الخ اه عش (قوله) فانه اقرار لاحتمال أن يكون الاجنبى أو ولده الرشيد وكافى شرائها وان يشترج الغير الرشيد من مال نفسه أو مال المحصور راعاه اه عش (قوله) ولو قال الخ عطف على لو غرس الخ (قوله) لم عليك أي الابن ويبنى أن يكون كاهه كاهي البيع اه عش (قوله) انتهى أي كلام العبدى (قوله) قال انه أي قول القائل (قوله) والسبيل الخ عطف على الاذرى (قوله)

المذكور وقوله واشترط بطول على قوله لا تعتقد ش (قوله) لم يصح هذا أحد وجهين فانهما الصحة فيهما واعتمده اه (قوله) والذي يتبعه الثاني اعتمد اه (قوله) حيث اشترط في هبة الاصل الخ اعتمد

عن العبدى وأقره انه لو غرس اشجار أو قال عند الفرس أغرسها لا يبنى مثلام يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترى بها لابن أو لفلان الاجنبى فانه اقرار ولو قال جعلت هذا لابي لم عليك الا قبل وقبضه انتهى والفرق بان الحلى صار في يد الصبي دون الفرس لا يحدى لان صروته في يده بغير لفظ مطلق لا يشهد به على ان كان هذه الصبر وردة فقد المالك هو محل النزاع خلافه في ثم رأيت الاذرى قاه لانه لا يفتي على قواعد المذهب والسبب في الاذرى وغيرهما من عقول الخوازي وغيره ان الباس الاب الصغير حلي عليك ما يورأ يثأخ من نقلا عن القائل

صرح في برده الخ) قد تمنع الصراحت بحمل كلامه في البنت على الرشيدة وهو غير قادر على تعليقها بخلاف الصغيرة على مرامه عش ورشدي (قوله فبين بعث) أي سواء كان الباعد جلا أو أمه أه عش (قوله وخجارتها) بفتح الجيم وكسر هاء الغنة مباح أه عش (قوله فهو ملك لها) أي مؤاخذه بأقراره مر أه سم وعش (قوله والأفحور عارية) وكذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهرت بنتي بهذا الذبس هذا صيغة افتراقك مر أه سم والفرق أن الأضادة تأتي من عكس تعضي الملك فكان ماذ كوفي مسئلة القاضي أقرارا بالملك بخلاف ما هنا أه عش (قوله ويصدق بينه) أي إذا نزع في أنه ملكها جهة أو غيرها أه عش (قوله وتخلع الملك) عطف على كلاً كانت ضمنيتو (قوله ولا يقول) عطف على صيغتين قوله وقدا يشترط صيغة أه سم (قوله وتكلم) أي قوله ولو قال في المسمى (قوله على المعتمد) اعتمد المسمى أن الأمر به يكون حيلة اقترضا (قوله أي الإيجاب) أي القول المتين ولو قال في المسمى الأقوله لأن كونه محتاجاً إلى المتين ولو قال أو قبل في النهاية لا ذلك القول وقوله ووجه خروج الی وخرج (قوله) لأن كونه محتاجاً الخ) قضيت أنه لو اتفق الأمران بأن أعطى غنيا ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك أه سم (قول المتن والقبط من ذلك) هل يبقى الوضع بين يديه كإتي البيع ثم أيت بغير بدل من جد وفي العباب التصريح بذلك البالغ الوضع بين يديه لا الصي وان أخذها بغير مال أو تلفها للصبي والخال ماذ كوفي بضمها وينبغي عدم الضمان لأنه سلطه عليها بأمر الله ووضعها بين يديه سم على ج أه عش أقول لسيان في شرحه عكس وهو بالقبض اعتماد الشارع والنهاية والمغنى عدم كفاية الوضع بين يديه بلا إذن في الهبة بالمعنى الأعم ثم الفرق بينها وبين البيع وعن سم وعش هناك ماوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور (قوله لأن ذلك الخ) عجز الملقى كجوى عليه الناس في الأعصار وقد أهدى الملك إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم الكسوة والدراب والجوارى وفي بعض النسخ كان الناس يقرن بهذا ما هم يوم عاشرة رضى الله تعالى عنها وعن أبو جهل بنقل إيجاب وقبول والثاني بشرط أن كاهن أو رجل مجرى عليه الناس على الإباحة ورد به صرف فهم في المبعوث تصرف الملك والفرج لا إباحة أه (قوله والمذهب أهلية الملك) (فرع) سئل شيخنا مر عن شخص بالغ تصدق على ولد يمينه بصدقة فهل عليه الوالد بوقوعه في يده كالأختطاب واحتش لم لا يملكها لأن القبض غير صحيح فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه لا يقبض وله سم على ج فهل يحرم الدفع للصبي كغيره نعم على العقد القاسم مدعه أم لا لا تنافي العقد قدس نظره والأقرب بعدم الحرمة بحمل ذلك من البالغ على الإباحة كتقسيم الطعام للضيف فبدأ عليه فلم يبيع الرجوع عدم مادام باقيا هذا محل الجواز حيث لم يبدل قرن في عدم رضائولي بالدفع سيما كان ذلك بعوده على ذماعة النفس والذلة فيعزم حيث شذ أه عش (قوله فلا تصح هبة قول) أي من مال المولى أه سم

نفسه أنه لو جهز بنته بما تنفعه بلا تلك الصدقة يستفيق أنه لم يملكها إن ادعت وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأفتى القاضي فبين بعث بنته وجهازها إلى دار الزوج بأنه إن قال هذا جهاز بنتي فهو ملك لها والأفحور عارية وصدق بينه وتخلع الملك لا اعتماد عدم اللفظ فيها ولا قبول كهيئة التوبة من الضرورة ولو قال اشترى بدهر همل شيا فاشترى به كان الدرهم قرضا لأهبة صلى الله عليه وسلم ولا يشترط أن أي الإيجاب والقبول (في) الصدقة قبل يكتفي بإعطائه والاخذ لا كونه محتاجاً أو قصد الثواب يصرف الإعطائه لا يملك حيث شذ لا في (الهدية) ولو لف يرا كولي (على البيع) بل يكتفي بالبعث من هذا) ويكون كالإيجاب والقبض من ذلك) ويكون كالقبول لأن ذلك هو عادة السلف بل الأصح مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف المالك فإذا دفع ما قرضهم أنه كان أباحه وشرط الوهاب أهلية الشريعة والمذهب أهلية الملك فلا تصح هبة ولي ولا مكاتب بغير إذن

سببه ولا تصح الهبة وانما هم شرط مسند كان لا تره عن ملكك ولا مؤقتة ولا معلقة الا في مسائل العمري والرقبي كقال (ولو قال) عالم يعني هذا لان الغاها او جاهل بها كما اقتضاها طلاقهم لكن استشكله الاخرى قال وفي الروضة (٢٠١) في الكفاية عن المروزي ان قريبا لاسلام

(قوله) ولا تصح الهبة (الخ) ولا تصح الهبة بل هي متروكة لرقب نفسه فان أطلق الهبة فهي اسببه اه معنى عبارة عرش سئل شيخنا الشهاب الرمي عن رقيق تصدق عليه شخص بشوب او دراهم مثلا بشرط ان اتقاعهم يادون سببه هل يصح ذلك التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمنع على سببه اخذها منه وبجب صرفها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل ذلك الحكم الاباح حتى يجوز للعبد ان يلبس الثوب ويتصدق به بغير التبرع فاجاب بانه ان قصد المصدق نفس الرقيق بطل ولم يكن باحقا والسيد أو اطلق صم ويحبس مراعاة ذلك الشرط انتهى اه سم على حج أقول ما ذكر من العصب مع الشرط المذكور مشكل على ما في حج من أملاوا عطاهم شرطا ان يشتري به ما علم يصح اه عرش وقوله ولم يكن باحقيقه وقفتان قياس ماصرعه انفاق التصديق على المعنى ان يكون هنان قيل الاباح لا سيما اذا احتاج اليه الرقيق ولم يصرفها سببه اليه (قوله) كان لا تره (الخ) وكشروا ان يشتري به كذا كاصرح به حج بخلافه ما لو دفعه ليشترى به ذلك من غير تصريح بشرط فانه يصح ويحبس عليه شرائعه ما قد البائع قال شيخنا الزيادي وشي ذلك ما لو قال خذوا شربة كذا فان قلت التبرع على فصدق ذلك حقيقة أو أطلق وجب شراؤه ولو مان قبل مرفعه ذلك انقل ولو رتب ملكا وان قصد البسيط المتعارضة كيف شاة اه عرش وقوله كما صرح به حج أي فيما يأتي قبل قول المصنف والاب الرجوع عن هبة قوله (قوله) أو جاهل (ب) الاول التذكير (قوله) بلغته أي التدبير (قوله) أو زادة لفظ يدل على أنه اذا عتقه بعد انوث اه عرش (قوله) لا يدين معرفته أي لا يكون ظاهر عبارة الصنف مرادا اه عرش (قوله) أو هذا الحيوان التي خوة وكان من انعام ياخذوا في المعنى قولنا لمن (فاذا من) بقع الله اه معنى (قوله) طول أي الواهب (قوله) وتكون لورثته عبارة للمعنى فاذا مات كانت لورثته فان لم يكونوا فليت مال لا تعود للواهب بحال اه (قوله) ولا يختص بعقبه أي قبل تشمل جميع الورثة كالأعمام والأخوة اه عرش (قوله) أعمار جمل الجبر والرفع والاول واضح والثاني يدل على ايمواز انفة توكيد الشرط انتهى شرح الاعلام لتسليم الاسلام اه عرش (قوله) هو هبة) الانسبا ما قبله الى التائب وكذا في نظيره الا في (قوله) وجعله (الخ) أي الذي تضمنه قوله أعمرتك اه رشدي (قوله) انما العمري أي التي يقتضى لفظها ان يكون هبة اه عرش (قوله) لاه (الخ) متعلق بقوله انما ياخذوا (قوله) أو جعلتها) التي قوله ووجس ورج في المعنى الاتية ان كانت وقوله وان

بصدقة كتبوا ودرهم بشرط المصدق اتقاعهم يادون سببه هل يصح التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمنع على سببه اخذها منه ويحبس صرفها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل ذلك الحكم الاباح حتى يجوز للعبد ان يلبس الثوب ويتصدق به بغير التبرع فاجاب بانه ان قصد المصدق نفع الرقيق بطلت ولم تكن باحة أو السيد أو أطلق صحت ويحبس مراعاة ذلك الشرط كما لو أدى لداية بشي وقصد صرفه في عتاقه لا يؤثر بشرط اتقاعهم يادون سببه لان كفايته على سببه فهو المقصود بالصدقة اه وسئل ايضا عن شخص بالغ تصدق على ولد به بصدقة وقعت الصدقة فيه من المصدق فهل عليها التصديق عليه وقوعها فيه كالأحطاب وأحسن وأخو ذلك أيا لا يملكها ان قبض غير صحيح وقد قالوا في ثار الوية انه لو أخذها أحد ملكه وهل ثار الوية يكون فانه مع ضاعه اعرافنا لصاحبه حتى يكون له الرجوع فيما أعطاه للحي والحال ان الصدقة صدقة تعلق عام لا تجلب بانه لا يملك الذي ما قصد به عليه الابقبض وليه الفرق ينمو بين ملكه للثقل واضح اه (قوله) والذي يقفه أخذ (الخ) كذا شرحه (قوله) لاه (الخ) بانه يجب اجتباؤه ولا يغاير ضد حديث أبي داود الا في (قوله) أو الحق به السبيل (الخ) كذا

وكتلمهم انما ياخذوا يقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانما يرجع الى صاحبه لانه قاله بحسب اجتباؤه (ولو قال) أعمرتك هذه أو جعلتها عرك رأيتني به السبب وهتك هذه عرك فاذا مت عادت لي) أو ان ورثتي ان كنت مت (فكذا) هو هبة (في الاصح) الغاء للشرط الفاسد وان قلنا لا وسلا مطلق الانجاب المعصية

ومن ثم عبد الوهاب عن قياس سائر الشرط الفاسد تأليف لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي باعتقاده الا اذا وجبه
تجوز هذا عن نظائره بتوجهات كلها مدخولة كإبصاره بتامها وتخرج بمركب عري أو غير ذلك بقدر أنه ثابت حقيقة فقد عرفت هذا أو
الاجنبى (أولاً ولو قالاً أرفقتك) هـ (٣٠٢) الرقوب لان كل واحد برقمته متصاحب (أول جعلناك رقيباً) واقتصر على ذلك أو ضم

اليه ما بعد أى التفسيرية
فى قوله (أى ان متقبلى
عادت الى وان مت قبلك
استقرت لك فالذهب طرد
القولين الجديدين والقديم
فعلى الجديد الاصح
وبلفظ الشرط الفاسد
فيتمت قبولها واقتضى
وذلك نظير أى دادوا والناسق
لا ينعزوا ولا ترقبوا فن
أوقب شيأ أو آخر فهو
لورثته أى لا ترقبوا ولا
تقمعوا واطمئنا ان يعود
الى فان سبيله الميراث
وبعث السبى غيرهما
لهذا انتهى وان هما
لا حديث آخر وفيه نظر بل
يؤخذ من أمادى الصحة
لان الاصل فيما صح جواز
فصله ان انتهى التزبه
(وما جاز بيعهم) لم يؤت
ليشاكل ما قبله أولان ثابت
فعله غير حقيق (هـ)
بالاول لانها أوسع ثم للنافع
يصح بيعها بالاجارة وفي
هبة بوجهات أحدهما
انها ليست بتأجيل بناء على
ان ما وهبت منافع مارة
وقضية كلامهما كإثباته
الاسنوى ترجيحاً وبهزم
الماردى وغيره ورجه
الزركشى فانهما تأملا
بناء على ان ما وهبت منافع

لمن زوجه (قوله عبد الوهاب) أى هذا الشرط (قوله الا اذا) أى العمري والرقبي وعلى هذا فصل ما قبل فيه
يصح العقد ولو لم يشرط بغيره فعلى ان يكون الشرط منافياً للعقد اه ع (قوله وخروج) أى قوله
وذلك نظير فى المعنى (قوله بمركب) أى المذكور معنى فى بعض الصيغ المتقدمة وصرافته فى بعضها
كجعلناك عرك (قوله هـ من الرقوب) أى قول المتن وهبتك له فى النهاية الا قوله وبعت السبى الى المتن
وقوله وفى ذلك بسطاً ذكرته فى شرح الارشاد وقوله بناء على أنه ملكه وقوله والا فهو وقوله وفارق الى وكذا
(قوله رقب) بابه دخل انتهى مختار اه ع (قوله واقتصر الخ) نعم ان عقده أى الرقبى بلفظ الهبة
كوهبتها لك عرك احيح للتفسير المذكور اه معنى (قوله ما بعد أى الخ) أى أى وما بعدها كإظهارها
سم (قوله لورثته) أى المذهب (قوله وبعت السبى الخ) اقره المعنى (قوله لورثته) اول ارشاد اه سم
عبارة السيد ع اول ارشادوا النصيب حتى لا يقع الا فى حيا فى الندامة طه يومه العود ولا عود لانها فى
حدائقها من ممتن شرعوا حصن الوجوه بل حيث صدر ان عارف بهما وما استقر عليه حكمهما شرعاً
وانهم من جهة اقراد الهبة الى حكمها الذنب كما هو أول الباب وأقربهما مقار بالى الله تعالى امتثالاً للامر
الذي كان مثاباً على ما قام له سبق التأمل حتى يظهر لك التفاوت بينهما وبين قول الشارح ان انتهى التزبه
والله أعلم بحقيقة حال اه (قوله لم يؤت) أى قوله وقد يقال فى المعنى الا قوله فلا تلزم الى وما فى الفقرة وقوله
والمرضى الى والولى (قوله اولان الخ) أى وانظر المعنى الهبتم كونه تملكاً أو عقداً اه سم (قوله انما ليست)
أى هبة للنافع (قوله بناء على الخ) مع قوله الاق بناء على الخ من فوائد اختلاف اه سم (قوله انما) وهو
الراجح اه ع (قوله ورجع جسم الخ) وهو الظاهر معنى واقفه به والدرجة لله تعالى نهاية (قوله وعليه)
أى على كونهما تملكاً (قوله وهو بالاستيفاء الخ) يؤخذ منه انه لا يجوز ولا يسير سم على حج أقول ويؤخذ
منه ايضا ان المالك الذى رجع حتى شاء لم يملك قبض المتبها المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالاجارة
وغيرها اه ع (قوله وما فى الفقرة) أى الموصوف فى الفقرة ومع الخ يحفظ على جهة النافع ومع الخ (قوله
لا هبة) بوساطة هبة الدين (قوله وان عينه) أى ما فى الفقرة (قوله يجوز بيعهما) أى بيع الاول والى المولى
والثانى لمنافى به (قوله لا هبة) وقد تقدم هذا فى شرح واقتضى من ذلك (قوله لا هبة لولو للمرتهن)
فيه نظرى الا فى وهى ما إذا اعتقها العسر بالنسبة للمرتهن وكذا غيره باذنه فليست اه سم عبارة ع
فى عدم صحته بمرهونه من العسر للمرتهن نظراً لان العتق انما يمنع من العسر ما فيه من التوقيض على
المرتهن بغير اذنه وقوله لهبة متضمن لرضاهما اه وأشار الرشيدى الى الجواب باعتصمه وقوله ولومن المرتهن
أى لما فيه من ابطال حق العتق وانما جاز البيع وان تضمن ذلك له عينه طريقاً ولو فاعلى الذى تعاقب رقبتهما

شرح مر (قوله ما بعد أى) أى أى وما بعدها كإظهارها (قوله ان انتهى التزبه) أو انه لا ارشاد
(قوله أولان ثابت فاعله غير حقيق) أى وانظر المعنى الهبتم كونه تملكاً أو عقداً (قوله بناء على ان
ما وهبت منافع مارة) هذا مع قوله السابق ع من فوائد اختلاف (قوله ورجع جسم الخ) واقفه به
نخنا الشهابى زمل (قوله وهو بالاستيفاء لا قبض العين الخ) يؤخذ منه انه لا يجوز ولا يصح فناءه
(قوله وما فى الفقرة يصح بيعهما) وسأى هبة الدين (قوله وهبتك الخ) كذا شرح مر (قوله
لا هبة) هذا يخرج فى غير الوارث وان اختلفت وصيتهما (قوله لا هبة لولو للمرتهن) فيه نظرى الا فى
وهى ما إذا اعتقها عسر بالنسبة للمرتهن وكذا غيره باذنه فليست

أمانة ورجع جميع منهم ابن الرقة والسكى والبلقى وعليه فلا يلزم الا بالقض وهو بالاستيفاء لا قبض العين وفارق
الاجارة بالاستيفاء فيها الترتيب والادع والتصرف فى النفع حتى ذلك بسطاً ذكرته فى شرح الارشاد وما فى الفقرة يصح بيعه لا هبة حتى هبتك ألف
درهم حتى باطل وان عينه فى المجلس وقبضه والرض يصح بطوارة بين المثل لا هبة بل يكون وصيته والى والى كالميت يجوز بيعهما
لا هبة ما والمرهونة اذا اعتقها عسر أو استوفى ما يجوز بيعها الغرور لا هبة لولو للمرتهن

وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المانع من الهبة أمره على في العادة او طرفي العقد عليه (ومالا يجوز بيعه) كمجهول ومضروب
لغيره فادعى انتزاعه (وضال) أو اتي (فلا) يجوز بيعه بجمع ان كلا منهما تخلف في الحيوان ولا يجوز بيعه زواجر لان الجاهل الجهول يقع ما يبا
لعلوم على الذي يشبهان المراد بالرجح تحقيق الحق حذر من الساهل في قول قوله صلى الله (٢٠٠) عليه وسلم العباس رضي الله عنهما قال

الذي يبايع من الجبر بن باه
على الله ما كنه تحذنه
الحديث لان الظاهر ان
ما ذكر في الجهول انما هو
في الهبة بالمعنى الاخص
بخلاف هديته وصدقته
فيصان فيما يظهر واعطاه
العباس الظاهر انه صدقة
لاهبة ولا فهو لكونه من
جمله المستحقين وللمعنى
ان يشاؤن بينهم (الافى
مال وقف بين جمع الجهول
بمستقمة فيجوز الصلح بينهم
فيه على تساؤلات
للضرورة قال الامام ولا بد
أن يجزى بينهم ما اوجب
وليعضهم ان تراخى نفسه من
الدين لكن ان وهب لهم
حصته على ما قاله الامام ايضا
بمختلف اعراض الغاوى
لانه لم يملك ولا على احتمال
مختلف هذا لولم يجزى
الصلح بشرط ان لا ينقص
حمايته كالمال مما قبل
خيار النكاح والامانة اذا
انقطاع منافع متعارفة
فوجب أحدهما فعيه
لصاحبه فيصمم جهل
قدره وصفتهم ورتولا
في الجواز لغيره أنتفى حل
بما بائع أو يعطى أو ما كل
من ماله في الاكل فقط لانه
الاجرة وهي تصع بمجهول

١٥ (قوله وقد يقال الخ) لا يظهر في الفقه سم وعش (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ
الجزء بعدم الصحة ثابتا لامرأته يسوغ ذلك الاستثناء له سم (قوله أمره على) انظر ما وجه في الاول
اه رشدي وعادة عش انظر ما هو قمو له وبشيء في التمهيد قلنا بطلانه اه (قوله تحقيق الخ)
يصغة الامر أو المصدر والمضارع على كل وجهين (قوله ان ما ذكر الخ) أى فى المتن (قوله انما هو الخ)
خير انما ذكر الخ والمخبر ان الظاهر الخ (قوله بالمعنى الاخص) وهو الهبة لا تصح على الجاهل وقبول
اه عش (قوله بخلاف هديته الخ) أى الجهول (قوله فيصان) الاولى التأنث (قوله الظاهر انه الخ)
الجهة خبر واعطاه الخ (قوله ولا) أى وان لم يكن صدقة اه وشيى والظاهر ان المراد ان لم يكن
المال المذكور ماله صلى الله عليه وسلم بل لبيت المال (قوله فهو لكونه الخ) حلله انما اذا قلنا ان ما باي
له من الاموال ملكه صلى الله عليه وسلم دفعه للعباس صدقة وان قلنا انه حق بيت المال فالعباس من جهله
المستحقين ولا الامان بغائل بينهم فى اعطاه بحسب ما رواه عش ورشدي (قوله في مال) الانسب
لما باي اسقاط في فهو الى قوله قاله العبادى فى المغنى والاقوله وبعضهم لا يخالفه عرض قوله لولى ولا
قيما اذا انقطاع (قوله ووقف الخ) كالأول خافه من أحدهما حتى اه معنى (قوله أى لانه لم يملك الخ) أى
فلا يحتاج الى الهبة لانه الخ (قوله ولا على احتمال) أى لا على يقين ولا على احتمال (قوله ولولى بمجوز
الصلح) أى فيما هو موقوف بينه وبين غيره ليعمل بخصمته اه ورشدي (قوله بشرط ان لا ينقص
حمايته) لاصل هذا الشرط أن لا يبدل المثل ولا يجوز لولى التبرع على المثل مجزى وان لم يكن في يده
منه فشرط الصلح ان لا ينقص عنه لان البدل المثل ولا يجوز لولى التبرع على المثل مجزى وان لم يكن في يده
منه فشرط الصلح بالشرط لا يتحقق ذلك المجزى فلا يتحقق خلافا لما فى سابقنا الشيخ عش اه ورشدي
(قوله اذا انقطاع الخ) عبارة للمغنى اذا انقطاع جام برين فوهبا الخ ومثل ذلك ما لو انقطاع خلت بصفة
غيره أو ما عاتى غير غيره أو غيره بغير غيره اه (قوله فله الاكل فقط) ينبى أن لا يقدر كفا يشومان
جاء والعادة تحت علم المال الصحة والامتنع كل ما زاد على ما عاتى له غالب لانه اه عش (قوله لانه
باحتمال الخ) لتعلل لاصل حل الاكل للامتناع غيره اه ورشدي قال عش كان الاول كرهه المسئلة
بغير ضرورة الاستثناء كان بقوله ولولا أنتفى حل الخ الآن يقال هو بالنظر لما كانه بصورة اه (قوله
لا يزيد) أى الاقر ينقو (قوله على عقود) أى لا كل بدل ماقبله وما ياتى من الاثوار وهل نظير العتود
الرجون فيما لو قال اخذن ثم غرختى ما شئت سم على جواز قوله الظاهر الفرق لكثرة ما عمله الرجون
وحدث فقصص على ما يظلم على الظن سائعا لكنه اه عش (قوله وامتنع) أى ما قاله العبادى
من أنه لا يزيد على عتود اه عش (قوله رد) أى ذلك الاستسكال (قوله وظاهره) أى فتاها القفال
(قوله وما قاله القفال) أى من أنه لا يزيد على عتود (قوله عنهما) أى الاباحة (قوله لم يحصل الاباحة)

(قوله وقد يقال الخ) في خلافه ما قد لا يظهر فيما فى الفقه (قوله لان المانع الخ) هذا لا يسوغ الجزء بعدم
الصحة ثابتا لامرأته يسوغ ذلك الاستثناء له سم (قوله أمره على) انظر ما وجه في الاول
الخ) كذا شرحه مد (قوله فله الاكل فقط) انظره (قوله لانه اناحة) فكيف يعلم المشتات بما الكلام
فغيره الهبة (قوله لا يزيد على عتود) أى الاقر ينقو (قوله لا يزيد على عتود) أى لا كل بدل ماقبله وما
ياتى من الاثوار وهل نظير العتود فيما لو قال اخذن ثم غرختى ما شئت الرجون (قوله لم يعلم المبيع الجسيم

بمختلف الاختصاص واعطاه العبادى قال فى تحذنه عتب كرى ما شئت لا يزيد على عتود لانه اقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ودين
الاحتياط المبنى عليه حتى الغرور بحسب ذلك العتود وأقنى القفال في أعتب لان ناخذ من عتول يستأني ما شئت منه اناحتوا فظاهر مانه أخذ
ما شئت ما قاله العبادى أحوط وفي الاثوار قال أعتب للمالى دارى وأما كرى من العتب فله اكدون به موجه واعطاه لغيره يقتصر
الاباحته للموجود أى عتبى النار والكرم وقال أعتب لك جميع ما فى دارى اكدوا واستمالوا لم يعلم المبيع الجسيم لم يقتصر الاباحة اه

وبعض ما ذكره في فتاوى البنيوي قوله (٢٠٤) وتقتصر الخ موافق لكلام الفقهاء لا العبادي وما ذكره خولا فينا من مذهبنا بحالة

بالجهول لان هذا مجهول من كل وجه مختلف خالصة وجزم بعضهم بان الاباحة لا ترد بالرد والا (جبتى) الخطة ونحوهما) من الحشرات فانه ينتج بعضها لاهبتها اتفاقا كما في الدقائق فبحث الرافعي انه لا يصح بهتها مع عقوبان سبقه اليه الامام اخلا بخروج ان يصدق الانسان بالمعقوكا في الخير وفارق نحو الكلب بان هنالك اذ غلب العقل مال مملوك كاصر وابه لائم على انه نص في الاعلى بجهة هبته وكذا جلد يخص على تناقض فيه في الرخصة جمع بينه بحمل المصطلح معنى نقل اليد كاصر حروبه في الكلب وعدم هبته للملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد الاخصبة ولها على ابيض نحو بيهه مختلف التصديق وهو نوع من الهبة والاحق القيسر لا يصح نحو بيهه وتصح هبته اي بمعنى نقل اليد ايضا حتى يصير الثاني احق به وكذا طعام الغنمة بداء الحرب فمن اطلق محبة هبته بتعين حمله على ان الراد بها تغسل اليد لتصر بحمها بانه مباح لهما لا يملك والا اثر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع والاهية ارض مع بذر اودرع لا يفسد بالبيع

أي فيجتمع عليه أخذ شي مما لم يعلم البيع اه عش (قوله في فتاوى الخ) تخبرو بعض الخ (قوله موافق لكلام الفقهاء الخ) قد يقال لاموافقة لواحد من الاختلاف المستلكن لان مسئلتهم مامصو ومن التبعية المصرية بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلتهم اضافة كلام كل واحد منهما حاصل ارادة اقتضار الاحتمال الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة عش قد يقال ما هنا لا يخالف كلام العبادي ايضا لان من في مسئلة العبادي يمنع من الابعاد فعمل معها بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان ما للمعير بها فهم من صبح العموم قصد في الجميع اه وعبارة السديع يظهر ان ما قاله الفقهاء واقتضاه الحلافة والطلاق الاقوار هو الاقل لاسيما اذا اوفرت القرائن على مطابقة السيرة الظاهر بخلاف ما اذا دللت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التعميل الظاهري فالاعتراض جئت على ما قاله العبادي والله اعلم اه (قوله وما ذكره) أي صاحب الانوار (آخر) أي من قوله ولو لا اجتبا الخ (قوله مجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما لم يفسد كذلك نظر اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الوجه مر اه سم قول المتن (ونحوهما) بالجر عطف على الخطة اه عش هذا على ما في النهاية من عدم ثبوت الضمير وأما على ما في الشرح والمغني من تثنيته فيعين معلقه على جبتى الخ (قوله من المحقرات) أي قوله وان سبق في المغني (قوله بيهها لاهيتها) أي المحقرات وكذا ضمير هبته لا يتوهم ان الضمير عائدا لجبتى الخ ونحوهما والى نحوهما فنظر الماصد عليه الخومن الاقاراد وعبر المغني بضمير لئى وجهه ظاهر (قوله وفارق) أي المحقرات ونحو جبتى الخطة (نحو الكلب) أي من النجاسات حيث يلهيه الاول دون الثاني (قوله على مذهبته) أي الكلب (قوله وكذا) الى الثاني في المغني في قوله والاحط الى واللاحق (قوله وكذا) أي مثل الكلب (قوله جلد يخص) بالتوصيف (قوله جمع بينه) أي بين ما في الرخصة من الكلامين المتناقضين (قوله وعلمها) أي جمل عدم العمدة (قوله جلد الاخصبة الخ) عبارة للفني والنهاية صوف الشاة المجهولة اخصبة ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق الخ) هذا يقتضي ان الكلام في الهبة بالمغني الا العم وفيمتنظر اه سم (قوله مباح لهما) أي الغنمين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزراع الانصر قبل بدو صلاحه اه عش (قوله من غير شرط قطع) أي يحصل القبض فيها بخلقه وكيف المتب قطع ماله حيث طلبه الواهب وان لم يكن مستقبلا ولا يفسد بالوهاب على ابقائه بالوجه اه عش (قوله لا يفسد بالبيع) كالتصديق سنه لكنه يشك بالزراع قبل بدو صلاحه فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشترط قطعه على ما افق مع قوله والآخر ونحو الخ عش وسم (قوله فتصع في الارض) أي دون البذر والزراع اه عش عبارة للمغني فان الهبة تصع في الارض وتفرق المصقة هنا على الارض واليه في البذر لا تصع في الارض الا في غير ذلك (قوله فبها) أي الارض والبذر والارض (قوله المستقر) الى قول المتن باطله في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاحتياض

الخ) انظر مع قوله السابق وهي تصح مجهول ثم رأيت ما في وقسمائه (قوله موافق لكلام الفقهاء الخ) قد يقال لاموافقة لواحد من الاختلاف المستلكن لان مسئلتهم مامصو ومن التبعية المصرية بكون المباح هو البعض دون الكل بخلاف مسئلتهم اضافة كلام كل واحد منهما حاصل ارادة اقتضار الاحتمال الموجود بل هو قياس ما ذكره الانوار اه سم عبارة عش قد يقال ما هنا لا يخالف كلام العبادي ايضا لان من في مسئلة العبادي يمنع من الابعاد فعمل معها بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان ما للمعير بها فهم من صبح العموم قصد في الجميع اه وعبارة السديع يظهر ان ما قاله الفقهاء واقتضاه الحلافة والطلاق الاقوار هو الاقل لاسيما اذا اوفرت القرائن على مطابقة السيرة الظاهر بخلاف ما اذا دللت القرينة على ان صدور ذلك على سبيل التعميل الظاهري فالاعتراض جئت على ما قاله العبادي والله اعلم اه (قوله وما ذكره) أي صاحب الانوار (آخر) أي من قوله ولو لا اجتبا الخ (قوله مجهول من كل وجه) في كونه كذلك وكون ما لم يفسد كذلك نظر اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) وهو الوجه مر اه سم قول المتن (ونحوهما) بالجر عطف على الخطة اه عش هذا على ما في النهاية من عدم ثبوت الضمير وأما على ما في الشرح والمغني من تثنيته فيعين معلقه على جبتى الخ (قوله من المحقرات) أي قوله وان سبق في المغني (قوله بيهها لاهيتها) أي المحقرات وكذا ضمير هبته لا يتوهم ان الضمير عائدا لجبتى الخ ونحوهما والى نحوهما فنظر الماصد عليه الخومن الاقاراد وعبر المغني بضمير لئى وجهه ظاهر (قوله وفارق) أي المحقرات ونحو جبتى الخطة (نحو الكلب) أي من النجاسات حيث يلهيه الاول دون الثاني (قوله على مذهبته) أي الكلب (قوله وكذا) الى الثاني في المغني في قوله والاحط الى واللاحق (قوله وكذا) أي مثل الكلب (قوله جلد يخص) بالتوصيف (قوله جمع بينه) أي بين ما في الرخصة من الكلامين المتناقضين (قوله وعلمها) أي جمل عدم العمدة (قوله جلد الاخصبة الخ) عبارة للفني والنهاية صوف الشاة المجهولة اخصبة ولبنها اه (قوله بخلاف التصديق الخ) هذا يقتضي ان الكلام في الهبة بالمغني الا العم وفيمتنظر اه سم (قوله مباح لهما) أي الغنمين ماداموا في دار الحرب اه معنى (قوله ونحوه) كالزراع الانصر قبل بدو صلاحه اه عش (قوله من غير شرط قطع) أي يحصل القبض فيها بخلقه وكيف المتب قطع ماله حيث طلبه الواهب وان لم يكن مستقبلا ولا يفسد بالوهاب على ابقائه بالوجه اه عش (قوله لا يفسد بالبيع) كالتصديق سنه لكنه يشك بالزراع قبل بدو صلاحه فانه اذا وهب مع الارض جاز وان لم يشترط قطعه على ما افق مع قوله والآخر ونحو الخ عش وسم (قوله فتصع في الارض) أي دون البذر والزراع اه عش عبارة للمغني فان الهبة تصع في الارض وتفرق المصقة هنا على الارض واليه في البذر لا تصع في الارض الا في غير ذلك (قوله فبها) أي الارض والبذر والارض (قوله المستقر) الى قول المتن باطله في النهاية (قوله المستقر) المراد به ما يصح الاحتياض

(أبراه) فلا يحتاج إلى قبول نظر المعنى (و) هبة (لغيره) أي الدين (باطلة في) (٢٠٥) الأصح) بناعلي ما قدم من بطلان بيع الدين لغيره

من هو عليه لما على مقابله
 الأصح فخره فصع هبته
 بالاولى وكافه في الوتره
 جرى هنا على بطلان هبته
 مع ما قدمه ما يصح بيعه
 انك لا على معرفة ضعف
 هذا من ذلك بالاولى كما
 تقرر وعلى الصحة قبل لا تزم
 الا القبض وقيل لا تنوب
 عليه فعليه قبل تزم بنفس
 العقد وقيل لا بعد العقد
 من الاذن في القبض وبكون
 كالتخصيص فبما لا يمكن نقله
 والذي رتبته الاول أخذ من
 اشتراطهم القبض الحقيقي
 هنا خلافا لما لا بعد قبضه
 باذن الواهب وعلى مقابله
 لو البادوا به الجوع فيه
 تنزيلا له منزلة العيب ولو
 تبرع موقوف عليه حصته
 من الاجرة لا تخلف بيعها
 قبل قبضها ما غير مملوكة
 أو مجبولة فان قبض هو أو
 وكيله منها ساقبل التبرع
 وعرف حصته سورا وهو
 أو وكيله وأذنه في قبضه
 وقبضه مع والا فلا يصح
 انك لحاي الوقف انك اذا
 قبضه بصلبه فليبرع عليه
 لانه وكيل قبل الملك على
 انه في حصوله وانما يصح
 تبرع أحد الورثة بخصته
 لان حصته في أعيان زكاه
 وعرف حصته منها ولا
 بذلك في غير الهيئة الضمنية
 (موهوب) بالمعنى الأعم
 الشامل لجميع ما ورثه ولو من
 أبواله الصغير ونقل ابن عبد البر إجماع الفقهاء انك بكني هنا
 الأشهاد له في قبضه ما ذهب (الابيض) كقبض المبيع

ع: لبعض نحو تجرم الكتابة كذا لو جد تحتها بعض الفضلاء أقول والظاهر أن التقيد بالمستقر لما ذكره
 من اختلاف في هبة الدين لغير من هو عليه خلافا لغيره المستقر انه لا يصح هبة لغير من هو عليه لقطع ولا لغيره
 الكتابة يصح الا برأيتها فبني على معتد بها المكاتب اه عش قول المتن (أبراه) قضيت أن هبة الدين مبرجة في
 الأبراه وهو كسب الدون قال في المناظر انه كايتم ترك الدين لمسلمين كاية ابراهيم في ذمهاية قال عش
 قوله نعم ترك الدين الخ كان يقول تركته ألا أخذ منكم فلا يكون ما أطلب منكم كاية ابراهيم في ذمهاية ما يدل
 عليه اه عبارة القليوبي قوله ابراه عش صرح بلفظ الهبة أو بالتصدق وكاية لفظ الترك اه (قوله فلا
 يحتاج الخ) كذا في المعنى قول المتن (باطلة في الأصح) اعتمدنا شيخنا الشهاب الرمي أي والنهاية والمغني وان
 قلنا بصفحة بعده اه سم (قوله فصع هبته الخ) اعتمدنا الطيللاوى اه سم وكذا اعتمدنا المنهج خلافا للنهاية
 والمغني كتم (قوله لا تنوب) أي الهبة أي كى ومها (قوله الاول) أي توقف الزوم على القبض (قوله وعلى
 مقابله) ينبغي وعليه أيضا اذا قبضه باذن الواهب كأي ساثر هبات الاعيان اه سم (قوله ولو تبرع) أي قول
 المتن ويسن في النهاية الا قوله منها شيئا إلى وأذنه وقوله وكذا نحو الا كل إلى وان كان في بد التبرع وقوله
 نعم بكني إلى وليس لها كم (قوله ولو تبرع الخ) (فرع) عليك المسكين أي مثلا الدين الذي عليه أو على
 غيره من الزكاة لا يصح ذلك فيما عليه ابدل وهو لا يجوز وقيل على غيره عليك وهو لا يجوز أيضا فمضى
 ونهاية أي قطري يمان دفعها إليه ثم ستره هانم بدل منه عش (قوله موقوف عليه الخ) ظاهره ولو
 معناه مخصصه او بعد الاجار وتعين في عدم الحصة يستند وقيل قد تقدم أن الموقوف عليه المعين
 على الاجرة والمنافع وقد تكون معاوضة وحديثنا الوجه ان كان في بد الناطر وعلى هو قدر حصته منها
 صم التبرع عنها وان كانت في ذمة المستأجر ولم يقبضها الناطر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل
 الدين فان تبرع بحصته للمعاوضة منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراه وغيره لم يصح على الخلاف الا في
 فحصل قولنا الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحثنا في ذلك مع مر الموافق الشارح فاما له فوافق عليه
 فليست على سم على عش اه عش (قوله لم يصح) وبه ما لا دارا وشقص منها تبرع لغيره بما تحصل من
 آجزها اه عش (قوله لا تنوب قبل قبضه الخ) قضيت أنها لو عتقت قبل قبضه لم يبرأ منها اه عش
 وفيه نظر ظاهر (قوله فان قبض هو الخ) أي الموقوف عليه المتبرع وكذا تنظر مره الا في انك (قوله
 ورأ وهو أو وكيله) يعني عنما قبله (قوله وأذنه) أي لا تخلف تبرع عليه (قوله في غير الهيئة) أي
 قول المتن فلو كانت في المعنى الا قوله ويحت بعضهم إلى والهيئة الفاسدة وقوله خلافا إلى وان كان في بد المتبرع وقوله
 الواهب على ما إلى المتبرع لان وقوله نعم بكني إلى والهيئة ذات (قوله في غير الهيئة الضمنية) سذكر بحر
 (قوله بالمعنى الأصح الخ) عبارة المغني بالهيئة المحصنة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة اه
 (قوله ونقل ابن عبد البر الخ) صوابا للمغني خلافا لاسكان ابن عبد البر اه (قوله ابن عبد البر) هو مالك

الشرط فليست (قوله فيما) أي الارض والبذر وأزرع (قوله من الجمل بما يخصها) من
 البر لا ذل من هنا (قوله في المتن باطلة في الأصح) اعتمدنا شيخنا الشهاب الرمي وان قلنا بصفحة (قوله
 فقصم هبة بالاولى) اعتمدنا الطيللاوى (قوله وعلى مقابله) ينبغي وعليه أيضا اذا قبضه باذن الواهب
 كأي ساثر هبات الاعيان (قوله موقوف عليه) ظاهره ولو معناه مخصصه او بعد الاجار وتعين في الواهب
 وقد يشترط في عدم ملكه كونه قد تقدم ان الموقوف عليه ذلك الاجرة فاذا كانا كونه عتقت الاجرة وتوجب
 أحدهما حصته فالمنع من الهبة (قوله لم يصح) أقول تقدم ان الموقوف عليه المعين على الاجرة
 والمنافع وقد تكون معاوضة وحديثنا فالوجه ان كانت في بد الناطر وعلى هو قدر حصته منها صم التبرع
 بها وان كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناطر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل الدين فان
 تبرع بحصته للمعاوضة منها على المستأجر صح وكان ذلك ابراه وغيره لم يصح على الخلاف الا في فحصل

فيما سيمر بتفصيله نعم لا يكتفى
هنا بالاتلاف ولا الوضع بين
يديه بلاذن لان قبضه غير
مستحق كالوديعة فاشترط
تحققه بتصرف البيع
وبحث بعضهم الاكتفاء
في الهبة فيه نظر وان
تسوخ فيها بعد المدة
للغير المبيع أمضى الله
عليه وسلم أهدي الى الخياشي
ثلاثين أوقية مسكافان
قبيل أن تصل اليه ففسخه
صلى الله عليه وسلم بين
نسائه ويقاس بالهبة
الباقى وقاله كثيرون من
الصابة رضى الله عنهم ولا
يعرف لهم مخالف والممة
العامة المقرضة كالصحة
في عدم ضمان المالك
وانما بعد القبض ان كان
بإقباض الواهب أو (بإذن
الواهب) أو وكيله فيه أو
فيما يتضمنه كالاعتاق وكذا
نحو الاكل خلافا للقاضي
على ما قاله شارح لكن جزم
غير واحد عاقله القاضي
وان كان في يد المتبضع
قبضه من غير اذنه منه
ولو اذن ورجع عن الاذن
أو جن أو نكح أو جبر عليه
أو مات أحدهما قبل القبض
بطل الاذن ولو قبض فقال
الواهب رجعت عن الاذن
قبضه وقال المتبضع
صدقت الواهب على ما
استظهره الأذرع من تردد
في ذلك

اه عش (قوله فيما سيمر بتفصيله) فلا بد من إمكان السير اليه ان كان غائبا والى اداء الحاد ثمن الموهوب قبل
قبضه الواهب لبقائه على ملكه و قبض الماشع يقبض الجميع منقول كان أو غيره فان كان منقولاً ومنع من
القبض شر بكة وكه الموهوبه في قبض نصيبه صح فان لم يكن الموهوب قبض له الحاكم ولو بنائبه
و يكون فيه لهما ويصير الواهب الموهوب قبل القبض وان ظن ان لم يمتد حصول الملك بالاعتد
ويطال الهبة حتى وروى مع شرحه (قوله لا يكتفى هنا الاتلاف) أي الا ان كان الاتلاف بالاكلا والعق
وأذن فيه الواهب فكيف قبض اه شيخنا الزبدي اه عش وسبقه الشارح بقوله كالاعتاق وكذا
نحو الاكل اه (قوله ولا الوضع بين يديه الخ) تقدم في هامش قوله في الهبة والقبض من ذلك عن التجريد
وغيره مع نقله عن البغوي أنه يكفي الوضع بين يديه اذا علمه في بشرط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال
الاعلام يقوم مقام الاذن سم على اه عش وقوله وقد يقال الخ أي فلا يخالف (قوله) وببحث بعضهم
الخ عبارة النهائية والارحمة اعتبار ذلك أي القبض في الهبة بخلاف ما بحثه بعضهم فيها اه (قوله) الاكتفاء
بالخ) أي كما يعمل الناس (قوله) فيه نظر) ولعل الخلاف انما هو بالنسبة لاحكام الدين فقط فانصرف
المهدي اليه في الهبة المذكورة فلا يطالب السهم في الاستحواظ لراجع (قوله) الغير المبيع) لتعليل العتق
اه رشدي عبارة الثاني عتق المثل فلا عاك بالعتق لاروى الحاكم في صحيحه أنه صلى الله عليه وسلم أهدي
الى الخياشي ثلاثين أوقية مسكافان قال لا بد من ثلثين لاروى الخياشي قد ماتوا لا أدري الهبة التي أهديت اليه
الاسترداد واذن رد الى فبي ذلك فكان كذلك اه (قوله) بين نسائه) أي صلى الله عليه وسلم لكن الذي
مر آتباعه الخي عن الحاكم يقتضي في الهبة تخصيصه بام حلة فليصر اه سيدع (قوله) وقاله) أي
باشترط القبض في الهبة بالمعنى العام (قوله) كثيرون من الصابة الخ) أي هو جامع سكوفى وانما احتج
لهذا بالخير الصبيح لان قائل أن يقول ان الهبة تملك باحد شيئين القبض أو الوضع بين اليدين مثلاله
يوجدوا حد منهما مختصر فصل الله عليه وسلم في الهبة لا تنقضي لهما اه رشدي (قوله) قباض الواهب)
أي أو وكيله (قوله) فيه) أي القبض والخيار معلق بلذ الخ (قوله) يتضمنه) أي القبض أو الاذن فيه
(قوله) كالاعتاق) تخيل لما يتخبر (قوله) وكذا الخ) عطف على الاعتاق اه سم ولا يخفى ما في هذا
العلق ولو قال راجع الى الاعتاق لكان أولى عبارة الثاني فان اذن له في الاكل والعق عنه أي المتبضع فأكاه
أو أمته كان قبضا اه (قوله) على ما قاله شارح) لعن الاستسلب تقدسه على قوله خلافا للقاضي قال سم
جزمه أي بما قاله الشارح الر وض حيث قال فرع ليس الاستلاف أي من المتبضع قبضا الا ان اذن له في
الاكل والعق أي عنه قال في شرحه فيكون قبضا وقدرة أنه ملكه قبل الزدرا والعق انتهى اه وكذا
جزمه بالمعنى والى زبدي يكره وقوله قبل الزدرا الخ قال عش قياس ما هو المعتمد في الضافة من الملك
بالوضع في القم أن بقدر انتقاله اليه ناقيل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة اه أي صيغة العتق (قوله)
وان كان في يد المتبضع غايبة تملك في المثل اه رشدي (قوله) من غير اذن) أي ولا قباض اه معنى (قوله)
قبل القبض) أي قبل تمامه ولو معه اه عش (قوله) قبل القبض) راجع الى قوله ورجع وما عطف عليه
(قوله) ولو قبضه الخ) ولو قبضه وقال قد صدق به الادعاء والعاربه وأنكر المتبضع الواهب ككافي
الاستصاء اه نهاية زاد المعنى ولو اختلفا في الاذن في القبض صدقت الواهب اه (قوله) صدق الواهب
الخ) عبارة النهائية بصدق المتبضع لان الاصل عدم الرجوع خلافا لما استظهره الأذرع من تصديق الواهب
قول الشلو لم يصح له غير ذلك ثم بحث بذلك مع مر الموافق للشارح فيما قاله وافق عليه فلنامل
(قوله) ولا الوضع بين يديه بلاذن) تقدم في هامش قوله في الهبة والقبض من ذلك عن التجريد وغيره مع
نقله عن البغوي أنه يكفي الوضع بين يديه اذا علمه في بشرط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام
يقوم مقام الاذن (قوله) كالاعتاق) تخيل لما يتخبر وقوله وكذا الخ عطف على الاعتاق مش (قوله) على
ما قاله شارح) جزمه في الر وض حيث قال فرع ليس الاتلاف أي من المتبضع قبضا الا ان اذن له في الاكل أو

وله احتمال بتصدق المتبذل أن الأصل عدم الجوع قبله وهو قريب مما أثبتنا هذا هو المنقول كما ذكره في شرح الراسخين بابا للهن مع فروغ آخرى بمعنى استحقاقها هنا يكفي الأقار بالقبض كان قبل له وهيئة كذا من فلازم قضيتة فقال نعم والأقرار والشاهد بتبعية الدية لا يستلزم القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها التنبه ملكا لازما كما هو وأما الإقرار (٢٠٧) قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد

اه **(قوله)** لان الاصل عدم الرجوع الى الخ **(ظاهره)** وانما يتعاقل وقت الرجوع واختلاف في وقت القبض ولو قبل مجيء تفصيل الرجعة فيعلم بعد ذلك انما يتعاقل وقت القبض واختلاف في وقت الرجوع صدق المذهب وفي عكسه صدق الواهب **(وهذا)** انما يتعاقل متى صدق السابق بالرجوع وانما عابا معاصداً **(المذهب اه ع)** **(قوله)** وهو حق **(بالح)** أي الاحتمال **(قوله)** الاقرار والشهادة **(الخ)** عبارة عن المغيث والوضع شرحه وليس الاقرار بالهبة ولو مع الملك اقرار بالقبض للمعوب لجواز أن يعتقل ذمها بالعقد والقرار يحمل على اليقين الا ان قال وعهته وسر حتمه عليه **(وكان في يد المتهب)** والاقرار هو هبة وانضمته اقرار بالهبة والقبض اه **(قوله)** نعم **(يكني الخ)** ويشفي أن يتقدم في قول الشاهد أنه قد ملكه لمكمل كالزما فنفى ذلك عن قوله وهو ما قبضه اه ع **(قوله)** سأل الشاهد عنه أي القبض ورينبي أن عمله في العلم بأنها لانك لا بالقبض اه ع **(قوله)** استقل أي المتهب **(قوله)** أي الواهب **(ال)** الى قوله لا انباض ولو في المغيث الاقراره ويؤخذ في ذلك وهو جار **(قوله)** في القبض **(الخ)** أي وارث الواهب في الاقباض والاذن في القبض وورث المتهب في القبض اه معنى **(قوله)** للهديه والصدقة **(كان صوراً)** صدقة ان يقول لا آخر خذ هذا صدقة فيؤخذ قبل اخذه اه سم **(قوله)** **(بالح)** أي الهبة **(قوله)** ويؤخذ عنه أي من ذلك الفرق **(قوله)** وهو جار **(ال)** أي الاول الى التزم **(قوله)** ايضا **(أي)** كالبهية بالقبض الخاص **(قوله)** لا انباض **(ال)** **(الخ)** ولولي المغيث في اقباضه **(بالح)** ومعنى **(قوله)** أي الاصل الى الفرق في النهاية الاقراره وقبضه الى بل في سرسمل وقوله وانما تفصل الى الويين **(قوله)** وان سفلوا **(ال)** أي ذكوا وكانوا انا **(اه ع)** **(قوله)** خصص الاولاد عبارة النهاية خصه بالاولاد اه **(قوله)** أم ترعا آخر **(ال)** كالباحه اه سم عبارة السدعر يشمل ما لو كان بطريق الهبات في ضمن عقد وهو ظاهر اه **(قوله)** كرا **(الخ)** وهو المجهد اه معنى **(قوله)** في ذلك أي من العدل **(قوله)** فامر **(الخ)** لعل الاولى لما لو بدل الفقه **(قوله)** وان نسب **(بالح)** عطف على جلة أمره باسناد الخ فكان الاولى حذف كان في النهاية **(قوله)** المطلوب **(ال)** أي ذبا **(قوله)** اعلى أي

العتق عنه قال في شرحه فيكون قتيلاً ويقدره مال قبل الأزد والاعتق (قوله) له احتمال التصديق
 (المتب) عنه مر (قوله) الشامل للهدية والصدقة) كان و رة الصدقة أن يقول لا خرس هذا
 صدقة فيموت قبل أن تحس (قوله) في المتن فقام وارثه مقامه علم من عمن قوله وقبل ينسخ العقد على أن
 الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة والهبة بالصدقة بالخوف فان قلت لأفائدة عدم الانفساخ لما تقدم من
 بطلان الأذن في القبض بالوفاة فلا بد من إذن الوارث فان أذن كان ابتداءً على من قبضه الوارث كان شياً بطلت
 بل فائدة فانه إذا مات الواجب بدوفاة الهبة فاذن وارثه في القبض من المتب بالقبض ولو حكم بانفساخ
 العقد لم يملكه ووقف المالك على إيجاب الوارث وقبول المتب ثم القبض باذن الوارث ولو أرسل الهبة ثم مات
 قبل تسليمها للمهدي فماذا كان الوارث فيه حصل المالك تسليمها ولو انفسخ الإهداء لم يكف بغيره لأن في
 التسليم لا يس إهداء بل كان يحتاج إلى إرساله من الوارث ولو وضع بين يديه درهم على وجه التصديق به
 عليه فما قبل قبضه فاذن الوارث في قبضه ملكه القبض ولو قلنا بانفساخ التصديق في ملك يده فاذن
 الوارث في قبضه فيقبله بل كان بالإباحة أشبه قاتلاً (قوله) و يؤخذ من تضعه ما في غير الجراحات
 أي ولا يتناقض تضعه ما تقدم في قبضة الخيش أذ ليس فيها انفساخ بل هو جوه الهدي وهو عليه
 الصلاة والسلام ولا إشكال فيه (قوله) وإن سفلوا الخ) كذا شرح مر (قوله) أم تبرعا) كالأباحة (قوله)

هبة أم هانئ أم سعدة أم وقفا أم تريعا آخر فان بعدل لغيره ذكره بعد أكثر العلويين قال جسرهم
الله واعلوا بين أولاد كوخيرا جدنا على الله عليه وسلم قالين أراد أن يهبه على عبته بعض أولادنا
الحق أن تعدل بينهم وفي رواية غسل أشهد على هذا غيري ثم قال أسيرك أنت وثوالفي السراة قال قال
في الجواز وإن قسمته جواز باعتبار ما في من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض أصلي الآخر يباح

والارجح بما لا يراه فيه قروا به ثم الواجبه (٣٠٨) انه لو علم من المهرود الرضا ووطن حقوق غيره لم يفرق مو رقتدنه لم يسر الرجوع ولم

يكره التفضيل كقولهم
 فاسق الا بصرف في معصية
 أو عاقا أو زادا أو زالا أو حوج
 أو التميز بخير فضل كما فعله
 الصديق مع عائش ترضى
 انه عنهما ما الواجبه ان
 تخصيص بعضهم بالرجوع
 في هبة كهو بالهبة في ماسر
 وانهم قوله كثيره عطية انه
 لا يطلب منه التسوية في
 غيرها كالتودع بالكلام
 وغيره لكن وقع في بعض
 نسخ المصنف في اختلافات
 النسوية بينهم مطبوعة حتى
 في القيل أي للمميزين وله
 وجها كثيرا ما يرتب على
 التفاوت في ذلك ماسر في
 الاعطاء ومن ثم ينبغي أن
 يأتي هنا أيضا استثناء التميز
 لمعذرو بسن الولد أيضا
 العدل في عطية أصوله فان
 فضل كره خلافا لبعضهم
 ثم في الرضوخ عن الباري
 فان فضل فالاولى أن يفضل
 الام وأقر ما في الحديث
 ان لها ثلثي العروضة عدم
 الكراهة الا يقال في بعض
 جزئيات المكروه انه أولى
 من بعض بل في شرح مسلم عن
 الحاصي الاجماع على تفضله
 في البر على الاب وانما فضل
 عليها في الارث لما يات ان
 ملحقه العصوبة والعاصب
 أقوى من غيره وما هنا
 ملحقه بالرحم وهي فيه
 أقوى لانهما أحوج و هذا
 فارق ما مره يقدم عليها

والاصل المفضل (قوله والارجح) الظاهر أن الرجوع لا يأتي في الوقت اه سم (قوله و رقتدنه) لعزل
 الواو بمعنى أو (قوله ولم يكره ما إلخ) لا يجزئ ما في عطية على ما قبله الآن وادبالحر وما يشي المهرود بالفعل
 وبالزادة وبالعقوف ما يشي المعقوف ولو رجع والعقوف لم يفضل تأمل ولو قال لا يكره التفضيل لو أرحم
 فاسق الخ لكان واضحا عبارة المغني (تنبيه) يحمل الكراهة عند الاستسقاء في الحجة أو عدما والا فلا
 كراهة وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ما يأتي ويستثنى العاق والفاسق اذا علم انه
 مصر في المعاصي فلا يكره حرماته اه قال عيش بن مالو اختلاف العبدان كان كان أحدهما مبتدعا والآخر
 فاسقا يشرب الخمر مثلا وأراد دفعه لاحدهما والآخر به يؤثر به الاول لانه بني عقيدته على شبهة فهو معذور
 ومن ثم تقبل شهادته وينبغي أنه لو لم يكن لاحدهما شبهة لكن كانت معصية أحدهما أغلظا ككونه فسق
 يشرب الخمر والزنا والواطوا والآخر يشرب الخمر فقط أو يتعاطى العقود الفاسدة أن يقدم الاخف اه
 وقوله والآخر به أنه يؤثر الخ يعني جملة على ما إذا لم يكن هناك قول بكونه بدعتا والآخر بالآخر به أنه يؤثر به
 الثاني (قوله في معصية) ينبغي أن يحرم ان غلب على الظن صرف في المعصية اه سيد عمر (قوله أو عاقا)
 تأمل الجمع بينه وبين ماسر أي نفقائه ووطن حقوق غيره فانه قد يبدلوا ثم حملت غايات وأيضاً طلاق
 حديث يصل من قضاة وأصف عن ظلمك وأحسن إلى من أسأله الحق يقضي أنه أولى بالبر من البار فليتأمل
 لاسيما اذا غلب على الظن أن الحرمان يز في حقوقه فله محمول على ما إذا طعن والالعقوف بالحرمان ثم
 رأيت قول الشارح لا يفتي في الرجوع ويحتمل الاستوى الخ وهو موزع بذلك كرهه والله أعلم اه سيد عمر
 وقوله اذا طعن والالعقوف الخ أقول أن عدم الاعطه والحرمان شأن أحدا مما يأتي (قوله أو زادا)
 أي في الاعطه اعطى على أحرم (قوله أو أرحم) أي لا اعطه و (قوله الأخوج إلخ) تنازع فيه المقلان
 وأعمل فيه الثاني (قوله بخير فضل) كالعلم والورع اه حلي والخارج متعلق بالتميز (قوله كفضله الصديق
 مع عائش إلخ) وعمر مع عاصم وبعده الله بن عمر مع بعض أولاده رضي الله تعالى عنهم اه مغني (قوله
 والارجح إلخ) كذا في المغني (قوله كهو) أي كالتخصص (قوله فيما) أي في كراهته بلا حذر
 (قوله وغيره) أي غير الكلام كفضله والواو بمعنى أو (قوله حتى في القيل) أي الكلام اه سم (قوله
 في ذلك) أي بخير الكلام (قوله ما مر إلخ) انظر في محل عبارة المغني بحسب التعليق بالاحاديد المسارة
 وثالثه يرضيهم الامر الى العقوف أو التماسد اه ولعل الشارح فهم سبق نظيره هاهنا (قوله هنا) أي في
 كراهة التفضيل بغیر الهمة (قوله التميز) أي تفضيل بعض أولاده بخير الكلام (قوله و بسن الولد)
 الى قوله وتفضيل المغني الا قوله خلافا لى فان فضل وقوله وأقره (قوله فان فضل) أي فان ارتكب المكروه
 وفضل قاله عرش ورشدي وهذا لما يناسب مختار النهاية كالغني من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافا
 للشارح (قوله ثلثي البر) وعليه يعمل ما في شرح مسلم الخ كذا في النهاية وكذا كان في أصل الشارح
 ثم ضرر زاد ما ترى اه سيد عمر قال الردي قوله هر وعليه يعمل الخ على ما اذا ارتكب المكروه
 وهذا ما ظهر من الشارح هر وأما في التخصيص الرضوخ من ذكر الاول يقال استسقطها عدم الكراهة
 فلا يوافي ما في الرضوخ عبارة ما ينبغي للوالدان بعدل بين أولاده في العطية فان لم يعدل فقد فعل مكر وهاتى
 أن قال وكذا الوالد ولو هب والوالد قال العاري فان فضل فليفضل الامم واهل انتهم اه (قوله اذا يقال
 الخ) فبمقتضى الاما من كون بعض أفراد المكروه أخص من بعض (قوله وانما فضل الخ) أي الاب
 (قوله وهى فيه) أي الام في الرحم (قوله لانهما أحوج) يتأمل فان الاخوة جسد واحد لى تلك الاقروية
 اه سم (قوله و بسن على الواجبه) الى المتن في المغني (قوله لانهما) أي العدة والتسوية (قوله و روى
 البهي الخ) المراد انه كما سبقت الوالد التسوية بين أولاده فكثير الاخوة يستغيبه العدل بين اخوته فيما
 والارجح) الظاهر ان الرجوع لا يأتي في الوقت (قوله حتى في القيل) أي الكلام (قوله لانهما أحوج)

في الغفلة لان ملحقها الشرف كما هو بسن على الواجبه العدل بين نحو الاخوة أيضا كالتكليفات
 طهاتها الاولاد وروى البهي خبر حتى كبير الاخوة على صغيرهم حتى والاصل له وله وافر والا يكبر من الاخوة فقرة الاب وانما يحصل

العدل بنين من ذكر (بان يسوي بين الذكر والانثى) الرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق وغيره مع فصل وقيل العجم ارساه سوراً بين اولاد كفى العبد ولو كتبه فضلاً أحد الفضل الساع في نسخة البستان وقيل كقصة الارث) وقرن الاول بان ملحظ هذه العصبة وهى مختلفة عن علم تهمه قبو ملحظ ذلك الرحم وهما قبو سمو اعم التهمه قبو على هذا او امر في اعطاء اولاد الارلام الاولاد تتصور النسبه بان يقربوا الاساقون في درجة الاعيان فاعلم بان في ميراث الارحام على (٣٠٩) قوله (فرع) اعطى آخر ذره لم يشترى

ينبرع به عليهم وهذا بنا على الغالب من أن الكبير يفتري في العادة عن أخوه يكلفهم منصرف في أمورهم
والافتقار يحصل للصغير من الأخوة منصرفين به عن كبارهم فينبغي له مراعاتهم والعدل بينهم اه عش
وقوله المراد أنه الخفية تامل (قوله وفي سحتناخ) أي أدوية اه عش (قوله لحظ هذا) أي الميراث
(وقوله مع عدم تهمة فيه) أي لأن الوارث شرعي بخلاف شرع الله تعالى اه مفتي (قوله ولحظ ذلك) أي
عطية الأهل (وقوله مع التهمة فيه) أي لأنه لم ير أي العطي (قوله وعلى هذا وأما الخ) تامل المراد به
سيدعر أقول يجعل الوادعي مع بنوع أن المراد به دفع ما يراه من الثاني بين هذا القليل الظاهر فيجب
أولاد الأهل من العطية بالأولاد وبينهم المصروع في عدم الجب (قوله فرع أعلى الخ) تامل مناسبه
لهذا العمل اه سيدعر أي والمناصب كرفع في جعفر وطالب السبق في العصري والرفعي (قوله معلومات)
أي العطي (قوله أدشمر الخ) عطية على كسرى في الخ (قوله في المناصب) أي التملك (قوله)
يخلف غيره) أي كسرى معاملة الموت (ولاب الرجوع الخ) على التراجع دون حكم كما به
وعبد الوافي الكاتب كل أولاد الهتمل عبد الوافعة والوجهة والوجهة الكسيلة اه لا جني نعم ان
انقصت الكفاية بين أولاد الوارث هتمل كاتب نفسه لا جني مفتي زانية (قوله عينا) أي قول المتن
فيمتنع في النهاية وأقر زهبا عن هبة الدين فانه لا رجوع فيه جزأ اه سيدعر عبارة الرشيدي قوله عينا
مفعول هبة تأخر به هبة الدين كليات اه (قوله بالمعنى الخ) لفظة واخص في المعنى الأول بل في الوارد
(قوله بل ووجدنا) أي التعبير بما يشبه الهدية والصدقة أي عطية (قوله وتناقض) أي التضاد
يعنى كلاهما (قوله وان كان الخ) غايته المتن (قوله بخلافه) أي تضاد (قوله واخص عليه) أي تنوع
الرجوع مع اختلاف الدين عند الوافعة عينا اه عش (قوله لا تنفع التهمة في الخ) وهذا ممكن لا يجب
اطرادها (قوله فليندبه) أي بالرجوع اه سم (قوله فان أصر) أي على العتق والمعية (قوله)
وكرهته في العاد الخ) ينبغي أن يقال يندب ان قطع واللعن والعن ويجب ان قطع واللعن والعن
على الظن لانه طريق إزالة العتق يحرم ان قطع وزيادة العتق أو غلبت على الظن لانه تسبب في زيادة
المعصية والله أعلم ونصايها عن الأذرى لا يندب بعض ذلك اه سيدعر (قوله والبطني الخ) عبارة النهاية
ويمنع الرجوع كما يحتمل البطني في صدقة الخ (قوله كز كذا وذر) لا يقال كيف ما يدعوا الزكاة مع أنه
أن كان فقيرا فنقصت ما يجب له أي فهو غني بماله وان كان غنيا فليس له أخذ الزكاة من أهلها لا اقتدار
الأول فقولنا لما يجب عليه فقلنا لا تقتضيه كز وجنوسه تنول بعد أخذ من صدقة به ما زاد على
نقطة نفسه اه عش أقول وأيضا يجوز أن يكون أوها أيضا فقيرا فلا يزعم وجوب الزكاة في ماله
يتأمل فان الأخوة جيسة لا تدل على تلك الأقوية (قوله في المتن ولاب الرجوع في هبة واه) قال في
الروض وعبد غير الكاتب اه أي وفي هبة عبد ولدانه الهتمل عبد الوافعة والوجهة والوجهة الكسيلة اه عش
عبد الكاتب لانه لا جني نعم ان انقصت الكفاية فغدا بالاجوان الملك الولد لا ينقص على ما تقدم
في الوقف اه اذا وقف على الكاتب ثم عجز تبيينه وقف على السيد فان الوقف على العبد وقف على السيد
(قوله عينا) وسيأتي الدين (قوله فليندبه) أي بالرجوع ش (قوله فان أصر الخ) فنبهته الكراهة

الحاجة أو مصطلحو يكرهه الرجوع الى العفو كان كل الولد عاقاً وبصر فقي مصيبة تليذ به فان أصله يكرهه العاصي ويكره اهتفي العاصي ان تولد حق تعوبه ان اولاده واجتهاد لم يقدشوا ولا فرى عدم كراهة ان اجتهاد كان الولد غنيا عنه ووجوبه في العاصي ان تعين طريقه يفتاق ظننا في كراهة عن العصية والبقية امتناعه في مسدد وكفارة

وكذا في لحم أضفة تملوح لانه انما يرجع لستقل التصرف وهو فيه متمنع وبما ذكره آتقى كثير من من سبقوا بانهم جوزوا على من
آتقى يجوز الرجوع في النذر بكلام الروضة (٣١٠) وغيره او قول بعضهم بطلانه ان وجدت صبغة نذر صبغة غير محتاج الى بيان النذر حيث

أطلق انما اراد به ذلك ولا
نظر لكونه تملكيا كخصالان
الشرع أو جوبا لواقعته على
العموم من غير تخصيص
وقياس الواجب على التبرع
بمتنع ولا رجوع في هبة
شواب بخلافها لا لزوايا بان
أباه عليها كما قاله القاضي
ولا فيما لو هبه ديناطليه
اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه
ولا فيما لو هبه لغيره كما كتب
اذ لو لان سيده ملكه
وبجوز الرجوع في بعض
الموهوب ولا يسقط الاستقاط
وه الرجوع فيما قربانه
لغيره كما آتقى به المصنف
وسبقه الى جمع متقدمون
واعتمده جمع متأخرون
قال الجلال البلقيعي من آية
وفرض ذلك فيما اذا سره
بالبهية وهو فرض لا بد منه
اه قال المصنف لو هبه
وأبض ومان فادى الواو
كونه في المرض والمثب
كونه في الصحة صدق اه
ولو أفاضل بين قدمت بينة
الوارث لان معار يادعظم
(وكذا لسترا لاصول) من
الجهنم وان علو الرجوع
كلا ب فيما ذكر (على
المشهور) كافي عقهم
ونفقتهم وسقوط القود
عنهم وخروجهم القود
والحوالي كباقي وأفهم
كلامه اختصاص الرجوع

حجب بنفقته عليه (قوله وكذا في لحم أضفة) شامل للاهداء والهبة والغنى كما صرح به شيخنا
البركري في كثره وهو موضة التعليل المذكور اه سم (قوله بكلام الروضات) متعلق وردوا (قوله
بالحل) مقول القول والشهير لا امتناع بالنذر (قوله غير محتاج) خبره (قوله ولا تملك لكونه
تملكيا كخصا) أي فيكون كالهبة حتى يصح الرجوع عنه (قوله من غير تخصيص) أي فلم يخصه بغير الفرع
اه ورشدي (قوله ولا رجوع في هبة شواب) صادق بما اذا كان فيما لم يباذوا والظاهر أنه كذلك لان
التبرع على وقع في ضمن معاوضة بقدر لا يتم بتمكن من الرجوع اه سیدمر (قوله ولا فيما لو هبه) الى
قوله وه الرجوع في الغنى (قوله اذ لا يمكن عودها) ما في هبة شوابه والوجه شبهة تعلقها بيقه (قوله ولا يسقطها)
أي الى الرجوع بالاقاط (كان قال الأصل أسقطت حتى من جواز الرجوع اه سیدمر (قوله وسبقه اليه
الح) عبارة النهاية وهو المعتمد وعمله كما أفاده الجلال الخ (قوله فيما اذا سره بالبهية) قضيتا طلاقه ولو
ترأى التفسير عن زمن الاقرار الى زمن الرجوع ثم رأيت قص ومصلح الغنى للعسيلة بهامش قول
المصنف يحصل الرجوع الخ بما صرح بذلك اه سیدمر (قوله قال المصنف) وهما الخ ليست هذه
المسئلة من مسائل الرجوع فبانكت قد كرهافه ولعلها وقعت في فتاوى المصنف بجموع المسئلة السابقة
في محل واحد اه سیدمر (قوله كافي عقهم) الخ هذا جامع القياس اه ورشدي (قوله فلا يجوز الخ)
عبارة الغنى والنهاية ولو وهب شيئا لله ثم مات ولم يرثه الوارث لم يبق له الرجوع في الهبة لانه
الحائز للعرث لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بتبعه لئلا وهو أي الجلال لارته اه (قوله لا يه)
أي أي الواهب ش اه سم وكذا ضمير لومات (قوله ولم يرثه) أي المال الموهوب (فرعه) أي ما نتج
قاه به وورثه نهاية ومعنى قول المتن (وشرط رجوعه) أي الأب أو أحد اسائر الاصول اه معنى عبارة
النهاية أو الاب ما يعني البار اه (قوله غير متعلق بحق الخ) سال من الموهوب اه ورشدي (قوله وان
طرأ عليه) أي الموهوب غايه فيما يفهمه المتن أي يجوز الرجوع حين تحقق ذلك الشرط وان الخ (قوله
وان كان الخيار باقيا) خلافا للباب والمغنى عبارة في النهاية ما وافقه تنبيه قضية كلامهم امتناع
الرجوع بالبيع وان كان من آية الواهب هو كمال شطنا طاهر لا وهنه ولا هيته قبل القبض فيه البقاء
السلطنة وقياس هذا أنه لو باعه بشرط الخيار أو لهما ثبت الرجوع لعلقه سلطنته لان الملكة وهو طاهر

قبل الاصرار (قوله وكذا في لحم أضفة تملوح) شامل للاهداء والهبة والغنى وهو قضية التعليل المذكور
ولهذا خبر شيخنا البركري في كثره بقوله وكذا ضابطه انه تعالى كالحكم أضفة دفعه وهو غنى أو فقير اه
(قوله ولا فيما لو هبه ديناطليه) خرج مالي وهبه ديناطلي غير موقنا بهمة الهبة فبقي جواز الرجوع
(قوله وفرض ذلك فيما اذا سره بالبهية) فضيته أنه لا يمكن ترك التفسير مطلقا عليه فنظر (قوله فلا يجوز
لا يه) أي أي الواهب ش (قوله في المسئلة) شرط رجوعه الخ قال في الانوار الرابع أي من شروط
الرجوع أن يكون الرجوع مخيرا فلا قال اذا باع رأس الشهر فقد رجعت له بهم الرجوع اه ثم قال ولو
منع أو شرط بمال نفسه لم يكن رجوعا اذ ار جمع ولم يستردفها مائة لو تقا يا في الهبة أو تقا مضاجبت
لا رجوع لم تنقش اه وقد وجع عدم دخول التقابل والتفاسخ في الهبة بانها مائة مائة بانها مائة المعاوذات
لانه قصد جمالا الاسترداد والهبة احسن فلا يلحق بها ذلك (قوله في المتن فيمتنع بيعه) نعم لو كان في
زمن خيار لم ينقل الملك عن صاحب الرجوع شرح مدر (قوله بحث الاقرى جوار وان كان البيع من
أيه الواهب) قال في شرح الروض قضية كلامهم امتناع الرجوع بالبيع وان كان البيع من آية
الواهب وهو طاهر اه قال الشارح في شرح الارشاد وقد يستشكل بعمارة نقان الزركشي فيما لو وهنه

اه
ن الواهب فلا يجوز لا يه لومات ولم يرثه نعمه الوهية (وشرط رجوعه بقاء الوهية في سلطنة المثلث أي استلزامه
لشتمل ما ياتي في التخرم التخلل غير متعلق بحق لازم عن البيع وان طرأ عليه جبره (فيتمتع) الرجوع (بيعه) كله وكذا بيعة بالنسيئة
باعتبر ان الخيار باقيا لولا ذلك فقتضا اطلاقهم لكن بحث الاقرى جوار وان كان البيع من آية الواهب

رجع الا فيم يتفرع عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نصفه فقط ولا تنقص النصفه (ورقته) مع القول بان شرطه فيما ظهر لانه لم يوجد عقد يقضي الى خروجه عن ملكه بوجه ففرق بينه وبين البيع فزمن انما هو ويتبع اذ يتعلق بأرض جناية فرتسه مالم يؤده الرجوع وانما يجب لاداء قته لهن النصفه عن الدين حتى يرجع فبلان اذ اعياها يعلق المهرين به لو خرجت مستققة يتصرف وادله الارش لا يعلق المهر عليه بان مستقفا والفسر ان الرهن عقد وفسخ لا يقبل وقضا بخلاف أرض الحايه فانه يقبله ويحجر القاضى على المتهب لافلاس مالم ينقل المهر والعين باقية فتصرف مالم يقبل لان ملكه شغل سيملك العسر والحق به الاخرى دينه جلد الميتة ويصغر بئر مالم ينبت وصبروه ايضا فدالم يصرف فزمن اذ قلناه كلام البغوى لكن المعتدله لا وجوه وان ثبت أو تفرخ وانما رجع المال قبلت وتفرخ عند الغائب لان استهلاك المصوب لا يمنع حكمه بالكلية بخلاف استهلاك الموهوب هنا

اه (قوله ونساره) قد شمل خبرهما اه سم (قوله ولو وهب) الى قول المنزوي يحصل الرجوع في النهاية (قوله فاقسمه) أى الوالدين مع ماله أصله الواهب (قوله عن ملكه) أى الواهب (قوله رجع في نصفه) أى نصف النصف ش أه سم أى أعلان النصف الذى لى بالنصفه كان له نصفه قبلها انما تعاطف يخرج عن ملكه مشدكى (قوله ان شرطنا المخرج) أى بان كان على معنى اه عش (قوله لانه قبله) أى قبل القول اه عش (قوله وبين البيع فزمن انما هو) الثابت للمشتري ووجه اه نهاية فاطلاق الشارح هاهنا على اختياره المارأ فاختلاف النهاية والمغنى كما قدمناه هناك (قوله ويختن) الحقوه و يقتصر على المغنى (قوله مالم يؤده الرجوع) ينبى وألتهب سم على جوازها حكمت عنه الشارح مر لعدم بقاها الحق متعلقا بوقته اه عش (قوله وانما يجب لاداء قته لهن النصف المخرج) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ويمكن القول ان فداء الجاني لم يرجع فيه لانه فداء المار هو بان يبدل قسمته لم يرجع فيه لمخيه من ابطال تصرف المتهب ثم انه يقدره بكل الدين لانه ان يقضى دين الاجنبى لكن بشرط رضا الغير اه (قوله الناقصة) لعله ليس يقدر عش وسم ويؤيده اه - فاط المغنى وشرح الروض اياه كاملا انما (قوله ولو خرجت مستققة) أى القية اه رشيدى (قوله ونفسه) أى اذ ادا القية (قوله فانه يقبله المخرج) عبارة المغنى لانه ليس بعد فلاز ان يقع موتو فاقان سلم ما يذله والارجع اليه اه (قوله دينه جلد الميتة) أى بان وهب موهبا فانما غلبت فبدل جلد اه رشيدى (قوله وصبرورنا) عطف على تقضى المخرج (قوله لكن المعتدالمخرج) وقا فالنهاية والمغنى (قوله وارجع الموهوب) الحقوه قال شارح فى المغنى الاقوله والمرهين غير الواهب كما هو ظاهر (قوله مالم يقبل) فلو تخطى الموهوب باق على ملك الوارث رجع اه معنى (قوله وبزمن الواهب) ويجوز انه لا يصح رجوعه لاجنونه ولا رجوعه لوليه بل اذا اتفاق كان الرجوع ذكره القاضى أو الطبيب اه معنى (قوله مالم يسلم) فلو عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الوارث رجع اه معنى (قوله ولا يعلق) عبارة المغنى ومثلها فى سم عن الاقوال ولا يصح الرجوع المعتبر اذ اقال اذ اياه رأس الشهر فقد رجع لم يصح لان القسور لا تقبل التعليق كالقعود اه زاد النهاية ولو جزم شافى بموجب البهيمه رجع الاصل فيها والعين باقية فى يد الوارث فخرج حكمه بطلان الرجوع عما اذا أنتموها باق رجع العين من ملك الواهب ودخلها فى ملك الموهوبية وأما الرجوع غدا فمستققة وحدت به حكم الشافى غير ذلك لانه فيه كنه حكمه أى الحنفى باطلا كما أتى به والوجه انما قلناه حكمه بالكلية الشافى اذ

أى عن الاصل فانه الرجوع لان المانع من صورته الاجنبى وهو ابطال حقه ههنا مستق لولها مصوبه من المرهين دون غيره ويجوز بان البيع سببا لتمام الملك اليه وزوال الملك فرعه عنه فتدبر عوده النسيان

سبحان الله عسى الله ما كانه ثم ملكه اقرع بان وانما يتعلق به حق زول من رجوعه اه (قوله ونساره) قد شمل خبرهما (قوله رجع في نصفه) أى نصف النصف ش (قوله مالم يؤده الرجوع) ينبى أو المتهب (قوله وانما يجب لاداء قته لهن النصف المخرج) عبارة الروض بشرطه يمكن القول ان فداء الجاني لم يرجع فيه لانه فداء المار هو بان يبدل قسمته لم يرجع فيه لمخيه من ابطال تصرف المتهب ثم انه يقدره بكل الدين لانه ان يقضى دين الاجنبى لكن بشرط رضا الغير اه (قوله لان اذ اعياها) هذا يقتضى عدم تقيد القية بالنقصه (قوله لكن المعتدالمخرج) اعتمده مره (فرع) ولو تفرخ رخص النعام فهل يرجع في قشره لانه مستقور ولا ناهى صافى حكم التالف فيظهر (فرع) أه آخوال فى الاقوال قال الحاصل فى المجموع والمغنى وكان هو باطلا لم يرجع له وبالتاخره ليس المراد اذ اياه فخرأسا والا فلهذا لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى تيمم بل انه انما ينعق وكان وجه علم الرجوع حينئذ انه صار فى معنى التالف (قوله وارجع الموهوب للموهوب سيد المخرج) واستثنائه المهرى من الرجوع عالى وهبته

وبكاتبه أى العيصملا يأتى فى تعليق العقم مالم يحزوا بابلاده وارجع الموهوب للموهوب سيد المخرج وبزمن الواهب مالم يسلم لان ماله موقوفه الرجوع لا يوقفه لا يعلق (لا) بنوعه وبما لا يمول (وهه) فى لى القبض (وهه) قبل القبض) لبقاء السلطنة على انهما مابده

والمرئى غير الواهب كما هو ظاهر والهاوا كانت الهبة من الابن لانه ولا عنه لانه الملك غير مستفاد من الجدا والاب قال شارح ولو مرض الابن ورجع الابن من الابن هل يصح رجوعه اولانه صار محجوا عليه لم ارمق لاه والذى يظهر محجور جموعه ان الحرجية انحلت في التبرعات ونحوها رأيت الاذرى (٢١٢) وغيره صرحوا بما ذكره وقرر بعضهم بينه وبين حجر الفلاس انه يؤمنه

التصرف واثير بعض الغرماء والمرضى المتابعين المحابة ولا يمنع الايثار (ولا ينعى) تعليق عتقه وتذبيره والموصية به (وتزويجها وزواجهما) لبقاء السلطة (وكذا الاجارة على المذهب) لبقاء العين بماله ولو رد الاجارة المنفعة فيسقطها المستأجر من غير رجوع للواهب بشئ على المؤجر وفارق ما هنا رجوع البائع بعد التحالف بان الفسخ ثم أقوى ولما جرى وجه أن الفسخ ثم رفع العدم من أصله ولا كذلك هنا (ولو زال ملكه) أى الفرع عن الموهوب (وعاد) ولو باقاة أو رد بغير (لم يرجع) الأصل الواهب (في الأصح) لأن الملك غير مستفاد منه حيث أنه قد رد ولو يرجع كالمعصية في نحو تخم العصير ويكفو وهبه وأقبضه صدا فاحرم ولم يرسله ثم تحلل كذا قيل ورد بان ملك الولد الزائل بالانحلال لا يعود بالتحلل بل يلزم إرساله ولو بعده ونجح زواله من الزوال كالأصناف فالتعلق ملحقا وعرفه سننولية كالمعصية المالك وسلمه فلا يسه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم رجع فبقي رجوع الابن وجهه والذى يتضمنا عدم الرجوع والملك ثم عدسوا أمثلا (قوله ان الرجوع باطل للهبة) لأن المالك لا يملك بوجهه حقيقة والرجوع في الزيادة المتصلة (ولو زاد رجوعه في يادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم منع حرقه وخوف الأرض وإن زادت ثم التمسح لاجل عند الرجوع حدث بيده

قوله جو جبهه مضاف اهرة فهو عام ومدلوله كمنه فكانه قال حكمت بالتحلل المثلث ويصح الرجوع عند وقوعه وهكذا إلى آخره متضمنة سواء فيها وقع والم يرجع به وقد قال أختنا في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالرجوعين أو جبهه منها أن العقد الصادق كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في وجبه فالحكم بصحة لا يمنع من الفعل جو جبهه غير من حكمه بالرجوع حكمه بالوجبة متبع الحكم جو جبهه عند غير مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وهو جبهه إذا كان تدبيره مطلقا عند الخفية منع البيع فلو حكم حتى صحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر أى كالتأجيل ولو حكم حتى يوجب التدبير امتنع البيع أى عند الشافعي أنه يحذف وفيها هنا فلو أن الاستغنى عنها قال الرشيدى قوله من لا يمنع من العمل جو جبهه يعنى ما يتحقق في الموهوب كذا يقال فيما لا ينفى قوله من مطلقا فالحكم به لانه محل الخلاف بيننا وبين الحنفى أما إذا كان مقيدا كما إذا قال إذا تمت من هذا المرض فلا الحنفى وافضل على صحته اه (قوله والمرئى الخ) الواو لعل سم وعش (قوله زوالها) أى السلطة (قوله من الابن) أى التمسح عبارة المفتى ولو وهب لولده شيئا وهبه الولد لولده لم يرجع الاول في الأصح لأن الملك غير مستفاد من قبله باع من ابنه أو انتقل بموته اليه لم يرجع الابن فعلا ابنه لم يرجع له فالباب أولى ولو وهبه لولده فبها لولده لا يمنع أبى لم يثبت لأبى الرجوع لأن الواهب لا يملك لأبى ولو وهب لولده ثم أجل لولده فالرجوع لغيره فقط اه (قوله يسه) أى حجر المرض (قوله من غير رجوع للواهب الخ) وعليه فلا تنسخ الاجارة فقبض ما من أن المالك لو أحرار داره ما عاظم انفسخت الاجارة عادت المنفعة للبائع لا للمشتري أنها تعود له الابن اه عش (قوله وفارق ما هنا) أى حيث يرجع الواهب في الموهوب مسلوب المنفعة من غير رجوعه بشئ على المؤجر (قوله الرجوع البائع) أى حيث يرجع على المشتري المؤجر باجوة المثل لما بقي من المدة أهرشدى (قوله أى الفرع) أى قول المتن يحصل الرجوع في المفتى الاقوله ونحوه الى ولو وهبه وقوله سواء فى المتن وقوله وزعمالى ولو لمع (قوله ولو باقاة الخ) أى وأرث نهاية ومنه مفتى قول المتن (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال

وعائد ذكر الزائل بعد * فليس مع هبة تولد

اه عش (قوله لا يعود بالتحلل الخ) أى فلا يتصور ههنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التحلل أيضا اه سم (قوله كالوصية الخ) أى وأكتبه ثم يحرقه الرجوع اه معنى (قوله أم لا) وهو الرجوع اه عش (قوله لا يطل) أى باطل الرجوع للهبة (قوله تعلم منع حرقه) لا يتعلم الفرع فيما يظهر أخذ من تقريره الفلاس انه نهاية عبارة المفتى ذكر من الزيادة المتصلة تعلم الحرقه فحرق الأرض لكن ذكرى باب الفلاس أن تعلم الحرقه كالعين وقضية أن الولد يكون شره كانه باع ما زاد كالتصاير وأجاب عن ذلك الزركشى بانها هنا فعل المعاملة للسيد فبما هنا كتم لم يسه معالجة اه (قوله حرقه) عطف تفسير اه عش (قوله حرق الأرض) قد تشكك هذا بما تحته من في تعليم الفرع اه عش ويؤيد الاشكال ما من المفتى عن الزركشى وما ياتى من قول الشارح ولو لمع فيه الخ بل يندى دخوله في نحو القصاره (قوله وان زادت بها) أى بالزيادة المتصلة (قوله لا لاجل الخ) أى فلا يتبع الام فى الرجوع

صدا فاحرم الفرع ولم يرسله ثم تحلل بمنع عز والملك الفرع عنه بالاحرام على الأصح المنصوص شرح مر (قوله والمرئى غير الواهب) حال (قوله زوالها) أى السلطة ش (قوله رد بان ملك الولد الخ) كان حاصل الرد لا يتصور ههنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التحلل وقد صار الصدم بما قاله لاصل أحدنا بطريق

(قوله لفرعه وأقبضه ثم رجع فبقي رجوع الابن وجهه والذى يتضمنا عدم الرجوع والملك ثم عدسوا أمثلا) ان الرجوع باطل للهبة لأن المالك لا يملك بوجهه حقيقة والرجوع في الزيادة المتصلة (ولو زاد رجوعه في يادته المتصلة) لانها تابعة ومنها تعلم منع حرقه وخوف الأرض وإن زادت ثم التمسح لاجل عند الرجوع حدث بيده

وان كان له الرجوع والامثلة طلع حذب ولم يتابع على ملقى الحادى اكن يرد بان (٢١٣) كلامهما فى التقافى يتقارن الشخ ابي حامد

بخالفه (للمنقصه)

ککسروأجرة فلا وجرم

فما الحمد وشا عاك المصيب

لها عند القرض

وليس منها حل عند القبط

وان انفصل فی بدو سکت

عن النقص وحكمه أنه لا

و جمع بارش، علقا و بقی

غراس متنبو و بناؤ و ماحوۃ

أو يقال: عارضا، أو خالفاً

اوپر کے بارے میں اوپر کے

بمقتضى قراره الى الخصم

بجائے الاحترام، بوضعہ حال

ملک الارض ولوعلى فيه

نحو قصارة أوصيه - غرقان

وَأَحْبَبُهُ قَمِيصُهُ شَاوِلَ بِالْأَنْدَلِ

الانطلاقة من سنة 1980

والا فلا تنى (ويحصل

الرجوع بر جعت فباو هبت

أواسرجهه أو رددنه الى

ملكاً أو نقضت الهبة) أو

أسئلة التمام فمستندوا بكافة

إبطلها أو دسجها وبهاية
الزكاة

مع النية كأنه يقول: **بِسْمِ اللَّهِ**

لأن هذه تنيد المقصود

اصبر احتفایہ (لا بدیعہ)

ووقتہ و ہیئتہ بعد القبض

(واعثاقه ووطنها) الذي

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمةً واحدةً

لم يحمل منسبه (في الاسح)

لكمال ملك الفرع فلم يقو

الفعل على ازالته وبه فارق

انفساخر اليه في ايامه

انجامد اُماہیتہ قبا، القبض

الحسين بن الحسين بن الحسين

فلان تو بر رجوعا قطعاً وعندي

بالاستيلاء القوي بالوطء

(قوله وان كان الخ) عبارة عن الغنى والنهاية ووجه في الامر قبل الوضع في أحد وجهين يحتمل القاضى وهو المعتقد اه (قوله هـ) أى على أخص الوجهين والثانى عليه السمع الى الوضع اه سم (قوله ومثله) أى الخلل الحادث فيه بالمذهب (طلع حديث الخ) أى فلا يشع الاصل فى الرجوع (قوله لكن زيدان) كالمهملة اه والاولى اوجها فصالح الى معنى ونهاية (قوله مطلقا) أى قبل القبض أو بعده اه عـش ولعل المناسب سره كان قد عـش عن روضة (قوله ويرى الخ) بيناه المقبول (غراس الخ) نائب فاعله ويجوز كونه بيناه الفاعل وفاعله ضمير الاصل المتبرؤ وحذف ضمير الفعل من الفعلين المعطوفين عليه لظهوره بعد الفاعل ولورجع الاصل فى الارض وهوها ليدفع عن الاولاد وبنى تخير الاصل بعد رجوع الفرس أو البنين لظهور ضمير نفسه وتلكه بقية من تيقن ما جاز كالغاية اه (قوله أو يعلم الخ) أى والخبر في ذلك الواجب اه عـش (قوله وروى اه) أى يروى عن المذهب (قوله ولو لم) أى الفروع اه عـش قول المنى (ويحصل الرجوع برجع الخ) ولو ذهب لوجهه أو قبضه فى الصحة شهد تبينة لبقاء الوتران ما برجع فيه وبه ولم يتم كمال رجوع فبم تسمع شه بانتهال من تفرع العينة له لاحتمال أنها المستمن الرجوع فيه اه معنى وروى عن شرحه زاد النهاية فلا وثبت اقرار الاولاد بان الايام جهتها عزمه ثبت الرجوع اه (قوله أو أبلغنا) أى فى القول والمنى ولا رجوع فى النهاية وكذا فى الغنى الاقوة الذى لم يعمل منه وقوله بعد القبض وقوله أمأهته الى وعليه (قوله لان هذه) تفيد الخ كان الاولى تقدمه على قوله وكأية كفى النهاية والغنى (قوله بعد القبض) صد كبحتمز قال الرشيدى قوله بعد القبض أى قبض هذه الهبة وكان الاولى أن يقول من القبض اه (قوله الذى لم يعمل منه) وجه هذا التفسير أنها دخلت منه صارت مستقلة الا بان وان لم يحصل الرجوع فقتل الى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأذى من خلاف حيث قد حصل الرجوع أو عدمه فلتأمل سم على جـ اه ورشيدى (قوله هـ) أى بالجمد المذكور فى المتن (قوله وعليه) أى على الواجب الفروع (قوله القيمة) أى فدية الامنة (قوله ولو طوع الخ) ينبئ ملاحظتنا سبق باب النكاح من سبق الازال فنبينا المستشفة والعكس اذا جعلها سم على جـ اه عـش (قوله مهر اللز) أى مهر مثل الامتياو يلزمه ان يشأوا بكازان كانت بكرا اه عـش (قوله وهو رام) ومع ذلك لا حاشية لتألف اه عـش قال المفسر وتعمده الامنة على الاولاد فهو طوطؤ اولاده وتعمرو طوطؤ الوفاة وشما علم ما معنا كليا على ان شاء الله تعالى فى موانع النكاح ولو تخاصح التواهيان الهبة أو تقيلا لا يستلار رجوعى تنفسح كاجز به صاحب الافوار وقوله ولو تخاصح الى الخى النهاية مثله قال عـش قوله رحى لا رجوع أى كان كانت لاجنبي وقوله لم تنفسح وقوله حبان التخاصح والتقاليل انما تنسب المعاضات لانه بقصد جمعا الاستدراك والهبة احسان فلا يتيقن بها ذلك سم على جـ اه (قوله الخبر السابق) ولقوة شفقة الاصل ولهذا كان افضل البر بالوالدين بالاحسان لهما وفضل ما يسهراهما ليس ينهى عن بقوهما كبرية وهوذا وهما بما ليس هينما لم يكن ما ذا هما به واجبا وفسد صلة القرابة وتفضل بالاداء قضاء الحاجات والبر بالوالدة كاتبة

الرجوع (قوله وان كان له الرجوع علما) أى على أمع الوجه والشفا عليه الصراعى الوضع (قوله) ومثل طلع حدث ولم يأتوا) انظر تلميح اذارد المبيع يعيب (قوله) لكن رد بان كلامهما مخالفه) والوجه الاول شرح مدر (قوله فى المتن) يحصل الرجوع برجوع المثل ولو ذهب وأقضى فى العهدة فشهدت ببنه انه رجع فله اودعه ولم يرد كمرار جمع فله لفت شهادته فاوليت اقرار الوديان والى العلم به شيئا غيره هذه ثبت الرجوع شرح مدر (قوله الذى لم تحصل منه) وجهه القيد انه اذا جلت عمنصرون مستوفاه لا بد وان لم يحصل الرجوع عنقتل الحملك بسبب الاستيلاء فلا يأتى فى اختلافه فحذف حصول الرجوع او عدمه فليشتمل (قوله) والوطنهم المثل) ينبى ملا حظا من سبق فى ارباب النكاح من سبق الاقرار

في هبة (مطابقة أو مقبلة بنى الثواب) أي العوض للخبير
السابق (ومن هبة مطابقة) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحملها

والمراسلة بالسلام ونحو ذلك وبتاكداستحباب الوفاء بالعهد كما تكاد كراهته تلتحق به كبر مسراعه وبه من
الموهوبة قال في الاحياء لو طلب من غيره هبة شئ في ملا من الناس فوهبه منه استحبه منهم ولو كان ناسيا
ما أعطاه حرم المصداق وكذا كل من وهبه شئ لا تقاضيه أو سعيته اه نهاية زاد المعنى قال الغزالي
إذا كان في مال أحد أو به شهوة ذاء فلا كمنه فلا تعلق به في الامتناع عن غزوا كرو بقل تبصير
اللعنة وتوطيل المصفة قال كذلك إذا ألبسوا بامن شبهة وكان ذنوبه فلقبه وللمس من يديه و يترقه
إذا غلب ويجهل أن لا يصلي في الاضحية قال البيهقي في شعب من غمار بن باسركان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يأكل من هدية حتى يامر صاحبها أن يأكل منها لئلا يشاء التي أهديت إليه يعني المسمومة بخير وهذا أصل ما
يفعله المالك في ذلك ويقوم من في معناه اه وقوله هر ما يكن الخ عبارة البحر عن الرحباني
ما يكن ما ذاهبه مطلوب أو شرعا كترك عبادة أو فعل حرام أو مكره وإذا تركه الأصل وذاه الفرع سببه
وليس من الهوى تخلف الأصل في طلاقه وجتنبها أو بيعه اه أمطال بحق عليه هو غير محتاج بل
يحرم على الأصل ذلك إذا طلبه وامتنع مع قدرته اه وقوله هر واجبا قال عرش شغل فيمألو امتنع من
بيع أمواله وعق أرقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك مما ينشئ عليه وقد أمر به والظاهر أن ذلك ليس مرادا
وقوله والمراسلة أي من غير كتاب كان يقول لشخص سلم في فلان وقوله وبتاكداستحباب الوفاء بالعهد ونقل
شعنا الشورى عن ج أن الوعد مع نية عدم الوفاء كبر وقوله سوم أي لا عليك وقوله أو سعيته أي التكلم
فيه بسوء عند من يخافه اه (قوله على تاويل بعد) يحتتمل أن مراده أن مطلقا صفة مصدر محذوف أي

هبة مطلقا والذكور يتأويل الهبة بالعقد والتأنيك اه سم وجعله المني صفة متفعول محذوف عبارته
شأن مطلقا تنصيده ثواب وعده اه (قوله في المرتبة الجنونية) كاللأن رعيته والاستاذة لسلامه
(تنبيه) اه الحق المأورد في ذلك سبعة أنواع هبة الأهل والأقارب لأن القصد الأصل هبة العدوان
القصد الثاني هبة التي لا تقبل لأن المقصود دفعه والهبة للعلماء والأزهاد لأن القصد القرية والتبرك وهبة
المكاتب لغرض عدم محبة الاعتراض منه والهبة للأعداء والأخوان لأن القصد تأكيد المودة والهبة لقلنا أعاه
بجهاه وأما لأن المقصود مكافأته وزاد الجاري هدية وهبة لتعلم العلم وهو داخل في عموم كلام المأورد
اه معنى (قوله وان قوله) يظهر أنه إذا اطلع المتبهي على نية الثواب وقصد أنه يجب عليه باطن الثواب وأورد
والحال أنه لا فرق بين حالة ولا تغلبة فهو غير بحث الأخرى التي قرأت الفاضل المشي كتب على قوله
الاتقي كلام الأخرى والأوجبهاته قياس ذلك الوجوب أيضا إذا نوى الثواب وعلمت نية أو صدقه
المتبهي فيها انتهى اه سيد عمر قول المتن (لا على منته) كهيئة الغلام لاستاذ اه معنى (قوله في ذلك)

أي في المرتبة الجنونية فكان الأولى التأنيت (قوله لأن القصد) أي قوله واختار الأخرى في المني وإلى
الذي النهاية (قوله واختار الخ) عبارة النهاية وان اختار الخ (قوله هو وأورد) ظاهرا وباطنا وهذا
فارق لما عتدنا نغا اه سيد عمر (قوله ولو قال وهبتك) أي القول للذي في الأصح في المني الآخرة أو على
البحث في المتن (قوله لأن الأصل عدم البذل) أي عدم ذكره اه معنى (قوله على أن يقضى له حادثة
الخ) أي بان شرطه عند الدفع أو دل قرينة على ذلك ولو بذله لخلص له بحسب ما سألنا فسعى في خلاصه
فلم ينق له ذلك وجب عليه رد الهدية لتصلحها لأن مقصود عمل به لم يمل أو أعطاه ليشفع له فقط قبلت شفاعة

تقديم الحشفة والتكس إذا أحبلها (قوله لتوقعه على تاويل بعد) يحتتمل أن مراده أن مطلقا بالفتح
مقتضى مصدر محذوف لكن المصدر الهبة وهي مؤنث فتصلح لتأويله بالعقد والتأنيك حتى يصح وصفه بالذكور
أعني قوله مطلقا وقد يقال قياس مصدر وهب الوهب يتألم من قولنا لافقة

* فعل قياس مصدر المعدي * من ذي ثلاثة أوجه القولين جواز استعمال المصدر القياسي وان كان
الوارد غير معدونه فليشأمل (قوله والأوجب هو وأورد للاختلاف) قياس ذلك الوجوب أيضا إذا نوى الثواب
وعلمت نية أو صدقه المتبهي فيها (قوله وهو بحث ظاهر) اعتمده هر (قوله لم يرد الخ) فان فصل

لتوقعه على تاويل بعد
بان لم يقصد ثواب ولا عده
(فلا ثواب أي عوض ان)
وهب ليدونه في المرتبة
الدينونية إذ لا يقتضيه
لفظ ولا عادة (وكذا لا ثواب
له وان فوا ان وهب لا على
منه) في ذلك (في الأظهر)
كلوا عاره ولم يخالطوا لاعتيان
بالمنازع ولان العادة ليس
لها أثر في المعاشات
وكذا الأنواب له فواء لأن
وهب (لتظهر على المذهب)
لأن القصد حديثا أصلا
وتأكد الصدقة والهدية
كالهبة فيما ذكر وكذا
الصدقة واختار الأخرى
من جهة الدليل ان العادة
مقتضى فقت بالثواب وجب
هو وأورد الهدية وبحثان
محل التردد ما لا يظهر حاله
الاهدية قرينة حالية أو
لفظية دالة على طلب
الثواب والأوجب هو أو
الرد لاختلافه وهو بحث ظاهر
ولو قال وهبتك يبذل فقال
بل لا بد صدق المتبهي كما
مرأول القرض لأن الأصل
عدم البذل ولو أهدى له
تساعل ان يقضى له حاجة

فلم يفعل لم يرد من يثق ولا يقبله (فان وجب التواب على الضعف فأوعى البحث المذكور لتلف الهدية وأوله دم اوداة المتبرع بها) فهو قتيمة
 (الموهوب) ولولم يأتى قد روي ما هو مضمونه (في الاصح) فلا يتعين للتواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه لا يمتنع وقيل يشبهه الى ان يرضى ولو
 باضعاف قيمته لغير الصحيح ان اعاد اياه لغيره صلى الله عليه وسلم فاقناه عليه قوله اه ارضيت قال لا فزاد له ان قال ثم اختاره جمع
 (فان) قلنا تعجب ان ياتى به (لم يرد) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبة تلم من وهب (٢١٥) هبة فهو أحق بهما لم يشبهه بمشبهه لما حكم

لكن زده الباري قطعي واليه بقى
 بانه وهم وانما هو رعن
 ابن عمر (ولو وهب بشرط
 تواب معلوم) كوهبتك
 هذا على ان تشيئ كذا
 فقبل (فالاظهر صحة العقد)
 فقلنا للمعنى انه موهبة
 بمال معلوم فكان كيهبتك
 (د) من ثم (يكون يعاين)
 (الصحيح) فخير في عقب
 العقد أحكامه كالمخيار بن

أولا فعل لم يجب الرد فيما ظهر لانه فعل ما أعطاه لاجله اه عس (قوله) فلم يفعل لم يرد (فان فعل حل
 ه وان تعين عليه الفعل شرح د) اه سم (قوله على الضعف) أي من مقابل الاظهر والذهب (قوله)
 على الضعف) الى التمتع في الهبة الا قوله لغيره الى التمتع قوله لغيره من الى التمتع (قوله) فهو قتيمة الموهوب
 ولولم يأتى) قضت هذه اصة الهبة والهدية بقى صورة البحث المذكور وقيل انظر بل يخالف في الهبة بقوله لا حتى
 أو يجوز الخ الآن يفرق بين الشرط صريح وغيره اه سم (قوله) فلا يتعين الخ) فترجع على قوله أي
 قدرها ولكن عدم التعيين فيما اذا دللت القرينة على قصد التواضع من محل تأمل (قوله) ولا غيره) قد يقتضى
 الإطلاق وجوب قبول تواب الغير فيما يرجع اه سم (قوله في هبته) ان يقتضى بدلها ان تلقت هبة
 ومعنى (قوله) كما يعاين) عبارة الغني وما يحده في باب الخيارات من أنه لا خيار في الهبة. فذهب التواب الى
 على أن المست يبيع كالمثل للاشارة اه ا قول المتن (أو يجوز) كوهبتك هذا العبد شرب اه معنى
 قول المتن (فالمذهب بطلانه) أي يكون مقبوضا للشرع القاسد فيضيقه ضمن المقبوض اه عس
 (قوله) تصحها) أي الهبة ذات التواب المجهول (قوله) لجواز الامرين) أي تعدية البحث بنفسه وتعديته
 بالياء (قوله) أو وهب شيئا الخ) أي بالهبة الشاملة للصدقة قول المتن (ورده) أي بل بعدم رد عبارة تشر
 الروض وسبق ما عاين في النهاية الخي ووجهه أي كون الطرف هدية كالطرف اذا جرت العادة بعدم
 رد هبة عليه الاصل فان اضطر بخله امانة فصرم استعمله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في
 المبيع اه ويدل على ذلك ايضا قول الشارح الا في تحكيما العرف المطرده اه (قوله) ولا يسمى) أي الوعاء
 (بذلك) أي التمسور (قوله) وكلمة الخ) عطف على كونه قسرا في عاين الغني ومثله على الحلوى والفاكهة
 ونحوهما اه (قوله) أي كائنه) أي كائنه في الطرف اه سم (قوله) لم يرد قرينة) كان كسبه فيسرد
 الجواب بظاهرة و (قوله) على عودته) أي أو اختاره اه عس (قوله) لم يرد المكتوب اليه) جزم به الى روض
 عبارة مع شرحه وفي المعنى نحو هو اوا الكتاب لم يرد بشرط كتابته الخ أو أي كائنه على ظهره هدية للمكتوب
 اليه فان اشترطه كان كتب فيها أو كتب في الجواب على ظهره لم يرد به اه (قوله) وقال غيره الخ) اقتصر
 الغني على كلام المتولي وأقره (قوله) من أين اذ رجع) ثم غلب معنى مثل ما سبق كأشار اليه الشارح
 بقوله السابق أي كائنه (قوله) الى الاختيار عنهم) أي من الاضباب (قوله) أو أخبر بما تقدم الخ) الاول أو

كم يربى ما فيه والشفعة وعدم
 وقف المثل على القبض
 (أو) بشرط تواب (أو يجوز)
 فالمذهب بطلانه) لعدم
 تصحها) ما عليه العوض
 وهبتك كالتواب يباع على
 الاصح انها لا تقتضي (ولو)
 بعث هدية له لم يرد به
 لجواز الامرين كما قال أبو علي
 خلافا لنحو ما جرى روى
 تعين تعديته بها (في طرف)
 أو وهب شيئا في طرف من
 غير هبة (فان لم يرد العادة
 ورده قسرا) فيشترط له
 في الاصح (ثم) أي وعائه
 الذي يستقر من غير
 خصوص ولا يسمى بذلك الا
 وهو فيه والا فهو زيل
 وكلمة الحلوى (فهو هدية)
 أو هبة (أيضا) أي كائنه

حل ه وان تعين الفعل شرح د) (قوله) فهو قتيمة الموهوب ولولم يأتى) قضت هذه اصة الهبة والمهبة في
 صورة البحث المذكور والآن الواجب رد هامة طفا حيت بقيت دونها اذا تلقت وكانت متلبات في حقها
 فطر بل يخالف في الهبة وقوله لا حتى أو يجوز الخ الآن يفرق بين الشرط صريح وغيره (قوله) فلا يتعين التواب
 جنس من الاموال) فدل على مخالفة قوله (قوله) فهو قتيمة الموهوب ويحجب بان قوله أي قدرها من ان ليس المراد
 خصوص نفس القتيمة بل قدرها من أي جنس قلنا بل (قوله) ولا غيره) قد يقتضى إطلاق وجوب قبول
 تواب الغير فيما يرجع (قوله) أي كائنه) أي كائنه في الطرف (قوله) تحكيما العرف المطرده) قال في شرح
 الروض وعلمه اذا جرت العادة بعدم رد هبة عليه الاصل فان اضطر بخله امانة فصرم استعمله وبه
 صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اه (قوله) قال المتولي لم يرد المكتوب اليه وهو اوجب شرح د

تحكيما للمطرده وكلمة الرضا التي لم يرد قرينة على عودته قال المتولي لم يرد المكتوب اليه وقال غيره هو بان يترك الكتاب
 والمكتوب اليه الانتفاع به على حيل الاباحية (تتبعه) اه انما من أض اذ رجع فهو موهبة معلو لم يرد لكن عام له بحذف وجو باسما عا
 ويجوز كونهما لا خلاف علها واصلها وقد يقع بين العامل ومعموه كمثل أكل الهدية وحل أيضا استعمال طرفها في كائنه أي أوجع
 الى الاختيار عنهم يذ كر حل الاكل من طرفه رجوعا أو أخبر بما تقدم من حل كائنه كوني رجعا الى الاختيار عنهم بل اكل من طرفها
 وقد لا كائنه أي أوجع الى الاختيار عنهم يحكم الطرف رجوعا أو أخبر بما تقدم من حكم الطرف وفي حال كوني رجعا الى الاختيار

حكم الظرف فاعلم أن الاستعمل الأمع شيئين ولو تقرر باختلاف زمانه بدأ بضاد بينهما توافق في العامل بخلاف جاعومات وأيضاً يمكن استقلال كل منهما بالعمل بخلاف اشتغاف بدوخر (والأ) بأن اعتبد بدو (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالودعة ولا يحرم استعماله (لأنه انتفاع بذلك الغير بغير إرادته (الأي) كل الهدية منان اقتضت العادة عملها أو يكون عارية بحسن تدبيره أو لا عملها لاخر فيه قال الأفرغى وهذا فيما كره أمانيه فختلف رد (٢١٦) ظرف باختلاف عادة النواحي فيجوز العمل في كل ناحية بغير فهم وفي كل قوم عرفهم

فرغت عن الأخبار عنهم بكل (قوله بحكم الظرف) (قوله أو أواخر بما تقدم الخ) فيه مامراً نقلاً (قوله فعل أيها) أي لفظة أيضاً (قوله وعمن الخ) عطلى على قوله بينهما ما توافق الخ (قوله بان اعتبد) إلى التنبيه في النهاية (قوله بان اعتبد) أو اضربت العادة كإقتضاه كلام ابن المقرئ نهاية ومعنى (قوله بل أمانة في يده الخ) أي الاحال لا كل فيه الآتي كاهو قرضه كونه عارية يتعدى أه سم (قوله مجلبها) إلى الشرع في المعنى الآخر وهذا في فخصلف (قوله ويكون عارية بحسن تدبيره) فيجوز وتناولها منسبه ويضمنها بحكمها وبه أي الرضى في بابها بما إذا لم تقابل بعوض والأهوه أمانة في يده بحكم الإجارة الفاسدة شرح وض أه سم وعش (قوله تخسره) عبارة المعنى تلحق استبقوا الهدايا بالرد والظرف وقال الأذري والاستحباب المذكور وحسن وفي جواز حسبه بعد تقرر بغير الظرف أن يعلم رضا المهدى به وهل يكون ابتاعها فيسمع إمكان تقرر بفعلي العادة معتدلاً لأنه استعمال غير ماذون فيسلب لفظاً ولا عرفاً لأن في كلام القاضي ما يهمل الأول وهو محل نظر وأما الخبر المذکور فلا عرفه أصلاً أه (قوله عند الختان) ومثله الوجه الثاني فعلها الأب والأم لا سيما إذا كان الابن والبنت غير مكف (قوله ومنه) أي المحذور ش أه سم (قوله فلا يجوز أه الخ) أي مع كونها الابن أه سم (قوله ويجزى ذلك فيما يعطى المخدم الصوفية الخ) أي هل طرأ بحري ذلك التخصيل فيما يعطى المولى من الشيبين بخدمة الكعبة المشرفة فتخرج بهما ولا تقسم وجود غيره من بني شيعة بحسين أم لا فيسترد جميعهم فيسقطوا الأثر بالاول والله أعلم (قوله خدام الصوفية) أي وخدم طلبة العلم (قوله أي ويكون له النصف الخ) وقد يفرق أه سم عارة السدعمر هذا محل نامل بل الظاهر أن حكمه كقولنا لا بدالة فتراه فيكونه أقل متعول المهم الآن يحمل كلامي على ما إذا وكل شخصاً فقال أه سم هذا فلان خدام الصوفية وللصوفية ثمن أه (قوله وقضه ذلك) أي ما ذكر في خدام الصوفية (قوله فان تصد ذلك) أي نحو الختان (قوله من وضع طاسة الخ) أي أود ورا أحسن طرف صاحب الفرح بها (قوله أو مع نظرائه المعاوين الخ) هل يقسم بينهم بين المعاوين به بالسوية أو بالتفاوت وما ضابطه لا يبعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) ما تقرر من الرجوع في النقطة لافرق فيه بين ما يستهلك كالأطعمة وغيره ومداد الرجوع على عادة أمثال البائع لهذا المدفوع اليه فثبت جزم بالرجوع وجمع والا فلا مدر أه سم على جراه عش (قوله وهذا) أي عاذ كرفي الهدايا المحمولة وخدام الصوفية وما اعتسدى بعض النواحي الخ (قوله هنا) أي في الهدايا المحمولة عند الختان وفيما يعطى المخدم الصوفية وما اعتسدى بعض النواحي الخ (قوله خلافة) أي خلاف العرف (قوله ان كلاً الخ) بيان للتعاقب (قوله هو عرف الشرع) خبر فلان (قوله فيقسم) أي من ذكر من الاب الخ (قوله المقصد) أي المعلى (قوله رده) أي

بإختلاف طبقاتهم (فرع) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للأب وقال جمع الذين فعله يلزم الابتداء بها أي حيث لا يحذور كاهو ظاهر ومنه ان يقصد التقرب للأب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كاحتسبه شارح وهو مقصود وموصل الخلف إذا أطلق المهدى فلم يقصد واحد منهم والوا ففى ان قصده اتفاقاً ويعتبر في ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو فقط عند الإطلاق أو تصدعوا لهم عند قصد هديه ولهم عند قصد هديه أي ويكون له النصف فيما يظهر أخذاً مما باقى في الوصية يزيد الكاتب والفقير مثلاً وقضه ذلك ان ما اعتسدى بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليعطى الناس فيها درهم ثم تقسم على الخالق أو لختان ونحوه يجزى فيه ذلك التخصيل فان قصد ذلك وحده أو مع نظرائه المعاوين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكاً لصاحب الفرح يعطى لمن

شاع بهذا يعلم انه لا نظر هنا للعرف أمامه فقد دخل في واضح وأمام الإطلاق فلا خلاف على من ذكر من الاب والخدام إلا أخذ وصاحب الفرح ينظر الغالبان كلاً من هؤلاهما المقصود هو عرف الشرع فيقسم على العرف مخالفة له بخلاف ما ليس الشرع فيه عرف فانه يتحكم فيه العادة فمن ثم لو نزلوا إلى بيت مال فان قصد الله ملكه لغاوا ان أطلق فان كان على قرضه احتياج للصرف في مصالحه صرف لها والا فان كان عند قوم اعتد بقصد هديه بالنذر لولي صرف لهم (تنبيهان) أحدهما لو تعرض قصد المعلى ونحو الخادم المذكور فإلى بقية بقائه المعلى على ملكه ما كره لان مخالفة قصد الأخذ قصد مقتضى رده

لا تضاهيه الخالف القصد . فانهم ادخلوا من غير انما اعتدوا ببعض النواحي ان حصل ما مخرج الاختلاف في النقط المتعاقب الا فرح اذا كان صاحب الفرح يعتاد اخذ لنفسه اما اذا اعتداه لغيره الخائن وان عليه انما قصده فقط فظهر الختم بانه لا رجوع للعصبي على صاحب الفرح وان كان الاطعام اقوا لوجه لان كونه لاجله من غير دخول (٢١٧) في ملكه لا يقتضي رجوعا عليه وجهته له ولو

الآخذ (قوله لا تضاهيه) أي اقباض المعطى لا تحذف والمعطى (قوله الخالف) أي اقباض (قوله لقصد) أي الآخذ (قوله اذا كان الخ) خبر ان (قوله يعتاد) ينه عن المعطى (قوله وان معطيه الخ) عطف تفسير لقوله انه لغيره الخائن (قوله ولو اهدى) الى قوله ولو قال تحذف النهاية صراحة الخ . في ولو خلع بعض آخر من يدك لم تم اشد المشاهل يكون شوة أو هدية قال الفقهاء في قتاديه ينظر ان كان اهدى المضافة انه ربح بعرضه النقض جيع ما فعله كان شوة وان كان ما من حيث يتبناه لا ينقض ذلك محال كان هبة (قوله ومن ثم قالوا الخ) هنا تفرع على الوجه أعني قوله لان الفرض هنا لا يعلى المعطى أعني قوله أو بدله الخ لعدم الملازمة . سبدر (قوله ولو شك) أي المستغنى المذكور (قوله انه لم يوف) أي البرهم (قوله أحر) أي التمسار (قوله كذا) حال من فاعل شك (قوله بالقرينة) نائب فاعل يكفي (قوله من أن الخ) بيان ما بانى (قوله فخطوا الخ) أي اخطوا بها .

(كلبا لقطعة) .

(قوله وهو الاضمح) أي ما بين قطع اه عش (قوله وهي لغة) الى المتن في النهاية الا قوله ومنسركا ز يشبه السابق في قوله وزعم الى قال (قوله ومنه) أي المال (قوله أو اختصاص) عطف على مال (قوله محترم) عطف على الاختصاص (قوله ضاع) ينفى كل من المال والاختصاص قال الغنى وروعه أي النحر يفوقنا القطعة فانه ليس بضايع والى كل الذي هو دفن الاسلام يصح لقطب وليس له اضافة وانحر غير المحترمة يصح التقاطها لوال المال والاختصاص اه (قوله بضره غلة) عبارة الغنى يسقط أو غلة ونحوهما اه (قوله ولا يمنع الخ) الاولى اسقاط هذا القيد لما في من جواز التقاط المنع ليعطاهم داخل في أفراد القطعة اه عش (قوله فان لم يدعه) بان يفاه أو سكنت اه عش (قوله أول مالك الخ) عبارة الغنى والاسنى وبعض نسخ النهاية فانه مالك الأرض ان ادعاهم الا ان ملكا منكم وهكذا حتى ينتهي الى المحي فان لم يدعه فحينئذ يكون لقطعة يدعى قوله هم غير ملوك فان هذا القطع منه وجد

ولا يعد اعتبار العرف في ذلك (فرج) ما تفرع من الرجوع في النقط لا فرق فيه بين ما يملك كالا طعمة وغيره ويداد الرجوع على عادة امثال البائع له . فالمدفوع اليه فثبت حرجه بالرجوع جيع والا فلا مدر (قوله فيظهر الحزم بانه لا رجوع على صاحب الفرح) لم يصرح بالرجوع على نحو الخائن او عدمه ولا يعد عدم الرجوع عليه (قوله رجوع على من أقبضه) صريح في رجوعه اذا كان المدفوع مما يملك كالا طعمة وهو الصواب والنفات الى الخالف في ذلك مدر

(كلبا لقطعة) .

(قوله فما وجد ملوكا لمالكه) أي على القرينة من المال الا ان الى من قبله فهو المالك الا ان ادعاه والا فلا قبله الى المحي ويشبه الى ذلك قوله فان لم يدعه أول مالك ولو اراد مالكا واحدا استغنى عنه قوله أول مالك وبصراحة الى رضى وما جدي ملوك فلدى البدان لم يدعه فلن قبله الى المحي ثم يكون لقطعة اه . وقوله ثم يكون لقطعة يدعى قوله غير ملوك فان هذا القطع منه هو جدي ملوك فلتنازل معنى قوله ثم يكون لقطعة ثم ادعى المحي يكون لقطعة كما قدر كذلك في شرحه (قوله فان لم يدعه أول مالك) أي وهو المحي فلقطة أقول فصار من هذا حشر شرط في كونه لأول مالك ان يدعى ما تقدم في الر كالحج ثم كان وان لم يدعه مال منته بان الر كل جلكه تبعا للمالك الأرض بالاحياء عتلاف الى جود في ظاهر الأرض من الموقوفات لا يملك

أهدى لمن خله من نظام لئلا ينقض ما فعله لم يحله قبوله والاصل أي وان تعين عليه فلتخلصه منه على الاصح انه يجوز اخذ العوض على الواجب العيني اذا كان فيه كفارة خلافا لما هو عليه كالم الأخرى وغيره منها وقال خذ هذا واشتركه كذا تعين ما لم يرد النسبة أي أو دل على نية ما عليه كما مر لان القرينة محكمة هنا ومن ثم قالوا أو أعطى فقهر اذ هما إثنين فبطل به فوه أي وقد دللت القرينة على ذلك تعينه ولو شكك البهانه لم يوف آخر كذا فاطحه درهم أو أعطى لظن مقته قبله أو في نسب فلم يكن فيه باطنا لم يتصل به قبله ولم يملكه ويكتفي في كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة بالقرينة فبطل هذا ما بانى آخر الا صدق ميسرطا من أن من دفع لخطو بته أو وكلها أو ولها طعاما أو غيره ليزوتها فزديل العتوق جمع على من أقبضه وحجت ذلك قرينة انما تبطله اقوا هو لفساد الحم الأخذ ولم يملكه قال الغزالي اجبا وكذا وامتنع من فعل أو تسليمها هو عليه لا

(كلبا لقطعة) .

بحال كذا ويختلف في المساكل وحينئذ تترتب أو تقتدى بحالو يفرق بانه هنا في مقابلة البض المتقوم عليه بحال .

بضم فسكون أو فخر وهو الاضمح وقال لقاطعة ضم الا ولفظها بضم أولها وهي لغتان أو خذ بعد طلبه شرعيا مال ومنكر كان بقده السابق فيه أو اختصاص محترم ضاع بغيره فله غير ملوك لم يحزر ولا عرف الواجب مستقبلا لا يمنع شوقه فياخذ بملوكه مال كذا فان لم يدعه أول مالك فلقطه ما وجد بدرا بر يسير ما سلم وقد دخلها بغير ما غنيمته أو به فلقطه ما وجدها بغير ما غنيمته

لا يعرفه بخبره أو داره وادع من علمه ومولوا تعرفه لا كما هم الماضع لقطع خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره للأمام فحفظه
أو تخه ان رأى به أو يفرضه ليس المال إلى ظهوره والكدان فتعوملا من قبله ولا حرج لاسم أو كان ما توافقه من هو
يسد فيه ذلك كما يظهره قال الماوردي ولو وجدوا لولا الجبر ولو وجد حقه كان لقطع خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره للأمام فحفظه
لا فرق بين المتعبد وغيره لكن قال (٢١٨) الروابي في غير المتعبد ولو وجد قطع غسبه في عبده كالخير وقهره وبسكة

أخذت من قبله ولا لقطع

في محصلها بل فاستلهم (قوله لا يعرفه) أي الهلاب (قوله وادع) عطفا على ما آتاه (قوله
في الأولى) أي أم آتاهه بخبره أو داره (قوله فعل من هو يسه فيه ذلك) أي ما صدق القرض ليس المال
أه عش (قوله قال الروابي الخ) معتمد أه عش (قوله أنه لو وجد به قد يوجب باحتمال أن يكون بعض
حوادث العرا كل صدقته تركه أو أم آتاهه بطريق التقي أو الترتيب أه سيعبر (قوله كالخير) لعل
الكفاستقصائية (قوله وقهره الخ) الوادع أي أه عش قال الرشيد في الظاهر رجوع الضمير
لمعده فتأمل أه ويحتمل الخير (قوله وبسكة) عطفا على الخير أه عش ويحتمل على المعصن
وعلى قال الروابي عني (قوله أخذت منه) أي من الخير (قوله عليه كما) خبر ما أعرض الخ
(قوله تعمد أخذته) وكذا القول بمعتمد أخذته أه عش (قوله بشرطه) وهو تعذر وصوله
الحق منه أن وفيه قدوة فذلك والأصاع عليه ما سبق كغير ذلك من بقية الدين أه عش أي وإن زاد
غيره لا زاد عليه منظر بق (قوله وأجبر) إلى قوله ونصه الغزالي في الغنى (قوله أخذها) أي اللقطة
أه سم (قوله الشاملة للخير) عبارة الغزالي لا مصرية باله أه (قوله بل قال جرح الخ) عبارة الغزالي وبكره
تركه كقوله المتولي وغيره أه (قوله واختاره السبكي) وكذا اختاره النهاية والتمت (قوله ونصه الغزالي
الخ) معتمد و (قوله إذا لم يكن عليه تعب) أي عاذنو (قوله ولا يضمن) أي اللقطة أه عش (قوله
ويحتمل الخ) الأولى أن يقدم على قوله ولا يضمن الخ (قوله ويحتمل الزكشي الخ) اعتمده النهاية (قوله
بأن لم يكن الخ) أي أو كان وحشي ضابطها إذا تركها أه عش (قوله وجب كغيره الخ) أقول يؤيد
الوجوب بقوله التنبيه إذا وجد الخ الرشيد لقطع في غير الحرم في موضع ما من عليها فالأولى أن يأخذها وإذا
كان في موضع لا يابن عليها لزمه أن يأخذها انتهى وشمل قوله لا يابن عليها إذا كان في غير موم إذا لم يكن وهو
ظاهر مع فرض عدم الأمن عليها أه سم أقول ويمكن جلي الرد لا في الشرح بشر ينضم ما قبله من
الجمع وأقره على فرض إطلاق الحب فلا مخالفة (قوله ورد بان شرط الخ) أي عينه النهاية بالقرع بعذر
المالك هذا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقها التزام أم العمل والحر فلا يلزم غيره اتلاف
حقه بجانا قالو يؤيده ما سبق في الجملة لومانة في حق سفر وخلف ضياع أم متعبد بوجوب نقلها بجانا أه
وأقره سم قول المتن (لغيره واثق) أي يكون مكره وهو من خلاف من خومه أه عش أقول
وقضي صنيع المتن الاباحة (قوله بامانة نفسه) إلى قول المتن ونزع الولي في النهاية الأولى ولو غفرت

وزعم الجبر ليس معده
مموع قد نصد الشافعي
وحى الله تعالى على الله
ينبثق الجبر قال جميع وما
أعرض عنه من حجب
أرض الغير فثبت عليه
مالكها ومن اللقطات
تبدل نعله بغيره فليأخذها
فلا يحل له استعمالها إلا بعد
تعريفها بشرطه أو يتحقق
اعراض المالك عنها فان
علم أن صاحبها تعمد أخذ
نعله جاز له بيعها فطرأ
بشرطه وأجموعا على جواز
أخذها في الخ لا لأحد
فنها في بعضها مع أن الآيات
الشاملة للخير والأصناف
تشملها وبعضها لله بلان
كلاهما قليل بلا عوض وغيره
لأصحاب السواك لان كلا
تملك من الشارح ويصح
تعيينها للقرض لان غلبتها
اقتراض من الشارع وأركانها
لأنها لقطا وملقطة وتعلم
من كلامه وفي اللفظ معنى
الامانة إذا خلا عنها والولاية
على حفظها كالولي في مال
المحمور والاصحاب
بتملكها بشرطه وهو الغلب
فيها (يستحب الالتقاط

ذلك (قوله خلافا لما وقع في المجموع في الأولى الخ) كذا شرح مد (قوله وأجبر على جواز أخذها) أي
اللقطة (قوله والأب لا يمكن ثم غيره وجب) أقول يؤيد الوجوب قول التنبيه إذا وجد الخ رشيد
لقطة في غير الحرم في موضع ما من عليها فالأولى أن يأخذها وإذا كان في موضع لا يابن عليها لزمه أن يأخذها أه
وشمل قوله لا يابن عليها إذا كان في غير موم إذا لم يكن وهو ظاهر مع فرض عدم الأمن عليها (قوله ورد
بان شرط الوجوب الخ) أي عينه النهاية بالقرع بعذر المالك هذا بكونه غائبا بخلافه ثم فانه حاضر يمكنه حفظ حقها
التزام أم العمل والحر فلا يلزم غيره اتلاف حقها بجانا قالو يؤيده ما سبق في الجملة لومانة في حق سفر وخلف ضياع
أم متعبد بوجوب نقلها بجانا أه سم أقول وجب نقلها بجانا ولو كان موجودا حاضر أم وجب ذلك بجانا فليأتمل (قوله مع عدم فسقه) وسبق

لواثق بامانة نفسه) لما قيم من البر بل قال جميع تركه تركه لا يشرى بشان (وقيل يجب) حفظ المال الآدمي نفسه
وأوجب بامانة أمه أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء قال جميع بل نقل عن الجمهور أن غلبه عن ظنه ضاعه الوتر كها وجب والأفلا واختاره
السبكي ونصه الغزالي عاذا لم يكن عليه تعبد في حفظها ولا يضمن وإن أم بالترك وبمحال وكشي قدس جعل الخلاف بما إذا لم يتعين والأب ان
لم يكن ثم غيره وجب كغيره في الودعة بل أقول لان تلك يبعدها الكها ورد بان شرط الوجوب ثم أن يذله المالك أم غيره وهو هذا لا يتأني
هنا (ولا يستحب الغير واثق) بامانة نفسه مع عدم فسقه

صلا

حشمت الضياع أو طرد والحقبة وقول ابن الرقعتان التعبير بخاتمة على نفسه يشارق هذا الان انطوف أقوى على التوقيع وهذا السبب كما لا ترقى بينهما أي من حيث ان المذار كما هو ظاهر على أن يكون أو يطرأ عليه ما يؤلف عنه (٢١٩) ولو احتملنا ذلك فربما ضاعها (أو يجوز)

١ مسح ذلك الالتقاط (في)

الاصح) لان خصائصه علم

تتفق وعلم الاحراز أنما

اذاعلم من نفسه الخلية

فيعزم عليه أخذها كالو دعة

(و يكره) تزجها وقيل

تجرع الالتقاط (فانقش)

ولو يفتقر ترك مسلاتون

صلت أمانته في الاموال كما

شبهه الخلفاء له قد يفتنون

فيها ويبحث الزركشي

كلاذين ان عمل الخلفاء

اذنصف هلا كهاتو تركها

والاحرم قطعوا فيه نظر

(والذهب أنه لا يجب الاشارة

على الالتقاط بل بسن ولو

لعدل كقوليه ولا يمتنع

به من الخلية ووارثه من

أخذها اعتمادا لظاهر اليد

ولا يوجب مصفايتها بل

بعضها الا في ذكره

التعريف ولو خشي منه علم

ظالمها وأخذها لها امتنع

وقيل يجب واشتير لم يجر

صحيح بالامره من غير

معارض بل قال الاذرى

لو جزم بوجوبه على غير

الواقع بأمانة نفسه لا يجر

وانما وجب القسط لان

أمر السلب أهم وتنس

الحكمة عليها لتعطى قبل

تجب (و) المذهب (انه

يصح التقاط الفاسق) قال

الزركشي وليست هذه

مكر وموع قوله ويكره

صلواتي المتن وقوله واشتيرها والتمس قوله قال جمع بل يعرفه موقوفه وله بعد التعريف تلك (قوله) خبنة
الضياع (الخ) تعدل المتن (قوله) يشارق هذا) أي التعبير بغير واثق بأمانة نفسه (قوله) في التوقيع) أي
لطر والحقبة (قوله) ما يترى (الخ) تنازع فيه الفعلان (و) (قوله) ضياعها) فاعل تركه (قوله) ماذا
علم من نفسه) أي غلب على ظنه اه معني (قوله) ولو يفتقر ترك مسلاتون (الخ) ظاهره أنه لو تاب لا يكره
وان لم تحض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا يتقارر ليعلم على الخلية سال الاخذ اه عس (قوله) ان عمل الخلفاء
أي المذكور يقول والشارح وقيل تجرعا (قوله) ولو يفتقر (الخ) أي ولو التقط عدلو يظهر عدم الاكتفاء
هنا بالمستور ويقرب بين هذا والنساج بان النساج يشتر غالبا بين الناس فاكفى فيه بالمستور والغرض
من الاشارة امتناع من الخلية فيها وعبدالوارث لها فليكتف بالمستور اه عس (قوله) ووارثه
عطف على الضمير المستتر فتعريف المتن (انه لا يجب الاشارة (الخ) سواء كان له ذلك أو حفظ اه معني
(قوله) ولا يستوجب) الحق وقوله واشتير في المعنى (قوله) في) أي الاشارة (قوله) مصفايتها (الخ) ويكره امتناعها
كما ذكره القموني عن الامام وجرمها صاحب الاقرو معني بزيادة وأسنى قال عس قوله ويكره (الخ) أي ولا
يضمن اه (قوله) ولو خشي منه) أي من الاستيعاب ش اه سم والا صوبين الاشارة على عس
والمعنى عبارة تبيينه محل استيعاب الاشارة اذ ان السلطان ظاهرا يخشى أن يأخذها بها أخذها والا
فيمتنع الاشارة والتعريف كما جزم به المصنف في نكت التنبيه اه (قوله) يجب) أي الاشارة ش اه
سم (قوله) لم يصح بالامره (الخ) أحيل النهاية والمعنى بان القياس على الودعة واجب حله على الذنب
أقول وقد يفرق اه سم (قوله) قال الزركشي) أي قول المتن في دار الاسلام في المعنى (قوله) فان المراد
(الخ) وقد يقال المراد لا يدفع الاراد (قوله) هل ثبت (الخ) أي قد ثبت (قوله) والتقاط السي والجنون
حيث كان لهما غير كما بحثه بعضهم في الثاني وهو ظاهر اه نهاية عبارة المعنى وشرح الرض شرط
الامام في صحة التقاط السي التبرع قال الاذرى ومثله الجنون اه (قوله) بهذا) أي التمس (قوله)
والتقاط المرتد) عبارة المعنى أي المرتد قد رد قطعه على الامام وتكون في أن علم من مدان أسلم حكمه
كاسلم اه (قوله) والذرى (الخ) خرج به الحر في اذا وجدها في دار الاسلام فانها تخرج عنه بلا خلاف أي يوم
أخذها منه كان له ثم يفتقرها كذا كما هو ظاهر كلامهم اه معني وفي سم عن خبنة البكري مثله قال

حكم الفاسق (قوله) ولا يستوجب مصفايتها) عبارة الرض ولا يجرم امتناعها قال في شرحه بل يكره
كأنقله القموني عن الامام وجرم به صاحب الاقار (قوله) ولو خشي منه) أي من الاستيعاب ش (قوله)
امتنع) هل يضمن اذا خالفها خذها القاطم (قوله) وقبل يجب) أي الاشارة ش (قوله) من غير معارض
له) أوجب بمحل الامر على التسديد بل القياس على الودعة أقول قد يفرق (قوله) والتقاط السي
والجنون) بحيث كان لهما ماف غير كما بحثه بعضهم وهو ظاهر شرح مدر وعبار شرح الرض شرط
الامام في صحة التقاط السي التبرع قال الاذرى ومثله الجنون اه (قوله) والتقاط المرتد) كذا في الرض
(قوله) في المتن والذرى) كذا في الرض وسكت الشارح عن الحر في وقال الزركشي وخرج بالذرى الحر في
وفي النامى وفيهم الملاق المصنفان الكافر يجوز والتقاط مسقطا لوالد الخن بالذرى وبما شرط نفسه
العدالة في دينه قال الاذرى وهل المعاهد والمسلمان اذليه ما كاذبيه لم ارفه وتلا وهذا اذا كان في دار الاسلام
وأما في دار الحرب فان كان فيها مسلم فلقطه الاقواء أو غنمة أو كلة أو واجدا أو ربعتا جاس أو خسة لاهل
الى معيه خلافا له البقوى اه وشرح المتقنين لشخص الامام العارف البكري ولقطه على في بدار
الاسلام لا يملكها ومن أخذها منه عرفها كذا هو واقطه المرتد كالجري اه وانظر ما ذكره في المرتد

لفاسق فان الراد بالاصح هاتان أحكام القطع هل تثبت له وان منعنا الاخذ (و) التقاط (السي) والجنون والمجور عليه بسلام الغلب
فهلمني الى اكتساب الامانة والولاية وهذا يشين ما في قول الاذرى الراد بالفاسق من لا يوجب حقه حجر اعلى في ماله (و) التقاط المرتد
(و) (الجاني) والمعاهد والمسلمان (في دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه

عش والظاهر عدم صحة التماس الذي للمعصف لان محنته تستدعي جواز تلحقه وهو ممنوع عنه قال
ويؤيد ما بينا في التقاط الامه التي تحل من الامتناع اه (قوله على الاوجه) اعتمدته مر اه سم
(قوله لائق) أي لان الغلب فيها معنى الاكساب الخ ش اه سم (قوله تفصيل مر) أي في أول
الباب قال الرشدي الذي من بالنسبة للمعصف أنه اذا وجد به جوارح ليس فيها مسلم وقد دخلها غير امان
فغنيمة أو ايمان فلقطة فانظر بالنسبة الذي يحرمه واجمع باب قسمي الى والغنيمة اه (قوله فيما بينا)
يشمل قوله وأنه لا يعتد بتعريفه أي وحده اه سم (قوله الاعل في دينه) أي فلا تترفع عنه اه عش
(قوله لان مال) الى قول المتن والظاهر بطلان الخ في الغني الاوجه وكان الفرق الى بخلاف السفه وقوله
ولم يزل الى المتن (قوله القاضي) أي فان لم يفعل ذلك أتم وقياس ما مر في قوله ولا يضمن وان أتم بالترك عدم
الضمان وقاس ما بينا من ضمان وفي الصبي حيث لم يترفع عنه ولو كما الضمان وقد يفرق بين الفاسق
والصبي ولكل هذا أي الفرق أقرب اه عش قول المتن (لا يعتد بتعريفه) أي وحده اه سم عبارة
عش أي مستقلا بدليل قوله بل يضمن الخ اه (قوله وقال جمع الخ) اعتمدته الغني (قوله كالكاثر) هذا
مجردنا كيد لقوله السابق ومثله فيما بينا الكاثر (قوله غلظها) عبارة النهاية قللها لقلظ الغلظ اه زاد
الغني واذا لم يتركها وكنت بدا الامين اه (قوله وأشهد عليه) أي وجوبا اه عش (قوله وموته) أي
التعريفه غني وعش (قوله عليه) أي للقطعة ولو غير فاسق اه عش (قوله حيث لم يكن الخ) اهل
الاولى حيث تعذر أخذها من بيت المال بغلسه أو جوره - وبه هذا القيد لخص بأخر المضموم ولذا غير
الشارح الاصواب بقوله وكذا الخ بخلافه مؤنة التعريف فانها على الواحد الفاسق ابتداء كغير الفاسق
وينبغي أنه ان وقف الاشهاد على مؤنة ان يكون مؤنة المضموم والله أعلم اه سدد وعش قوله ثم هذا القيد
الى قوله وينبغي في عش مثله وفي الغني ما وافقه (قوله بعد التعريف التلک) مكر مع قوله فاذا
تم التعريف غلظها (قوله ولو ضعف الامين الخ) عبارة الغني ولو كان للقطعة أمينا لكنه ضعيف لا يشتر
على القيام بهام تنزع الخ (قوله بل يضمنه الخ) أي وجوبا (قوله ما بين الخ) قياس ما مر في أحو
الرقب أن الاوجه هنا على اللقطات ان لم يكن في بيت المال شيء اه عش أقول وقد يفرق (قوله وجوبا)
الى الفصل في النهاية (قوله والسفيه) عبارة النهاية والمجموع وعليه بالسفه اه (قوله لحقه) أي

على الاوجه لذلك وشرح
بها نادوا الحرب فيها تفصيل
مر (ثم الاظهر) بناء على
صحة التقاط الفاسق ومثله
فيما بينا الكاثر قال الاخرى
الا لعدم لم في دينه (انه
ينزع) الملتقط (من الفاسق)
وان لم يضر ذهابه به (ووضع
عند عدل لان مال ولد له لا
يقرب يده فاولى غيره والتولى
لاوضع والتزع القاضي كما
هو معلوم (و) الاظهر (انه
لا يعتد بتعريفه) كالكاثر
(بل يضمن العوقب) عدل
ورأيه عند التعريف هو قال
جميع بل يعرف معه وذلك
للايضطر في التعريف فاذا
تم التعريف غلظها قال
الماوردي وأشهد عليه
الحاكم بغرمها اذا جاءه
صاحبها وموته اه وكذا
أخر المضموم المبحث لم
يكن في بيت المال شيء وقوله
بعد التعريف التلک ولو
ضعف الامين عنهم تنزع
منه بل يضمنه الحاكم
بامين بقوى به على الحفظ
والتعريف (وينزع) وجوبا
(الولى لقطعة الصبي) والمجنون
والسفه لحقه وحق المالك
وأن يكون يده بالنسبة عنه
ويستقل بذلك

ما ذكره الشارح كل موضع فيه (قوله على الاوجه) اعتمدته مر (قوله لائق) أي لان الغالب فيها معنى
الاكساب الخ ش (قوله فيها تفصيل مر) أي أول الباب وقضيتان بالقطعة الذي منها وقد فصل
بلا مان غنيمة مختصة بنظر (قوله فيما بينا) يشمله قوله وأنه لا يعتد بتعريفه بقدر جمع اله انضمامه
عن الاخرى فليعبر (قوله في المتن وأنه لا يعتد بتعريفه) أي وحده (قوله فاذا تم التعريف غلظها) هذا
يشكل في المراد بل ينبغي توقف غلظها على عوده الى الاسلام فليراجع (قوله وموته عليه) وكذا أحو
المضموم السه حيث لم يكن في بيت المال شيء كذا شرح مر وفي الفروض وتنزع القطع منه م أي الذي
والفاسق والمراد على عدل قال في شرحه قال في الاثوار وأخره العدل في بيت المال اه (قوله وموته عليه
الخ) هل شرطه كون الالتقاط للتلک والاقبل ما بينا في الذي وهل يصح التقاطه للمعصف أولا لا ليس من
أهله وقد جعل الزكشي محل الصفة في الفاسق والكاثر والصبي اذا التقطوا التلک قال وأما لقطه الحفظ
فالظاهر امتناعها عليهم وانتصابها بالامين لكن في العقب ما يدل على صحة التقاطهم للمعصف حيث قال
الثاني أي من الاركان الاطراف وهو مكتسب لاولي فتصع من ذي في دار فلو فاسق ومرد تنزع منهم الى
عدلو يضمن اليهم مشرفا على عدل في التعريف وأخره من بيت المال لأن أرادوا التلک فوجب عليهم واذا تم
التعريف فان غلظها أخذوها من العدل وأشهد عليهم القاضي والاب يتبعه اه وانظر قوله فهي
عليهم مع قول الشارح حيث لم يكن الخ وعلى ما قاله الزكشي من عدم صحة التقاطهم للمعصف فن أخذها منهم
فيهم الملتقط كما هو ظاهر (قوله له بعد التعريف التلک) ما هادع فاذا تم الخ (قوله والتعريف) فيه

الشابطة شرعا بمجرد الالتقاط حيث كان غير المأبى أن غير المميز لاحق له **اه** **عش** واذا ضمير مفعلة وما بعده ما مال رعاية المتن وما يتأول بل المحجور أو من ذكر من الصبي والمجنون والسفيه **(قوله)** وراجع **الحاكم** **(الح)** الحاكم عند تقديره أو تقديره التسه غير رأيت الشارح فيما سبق في بيان التقاط ما يسرع فسادده كرتب قول المصنف فان شاء الله ما عارضه بآن الحاكم ان وجهه أي ولم يصف مفعلة كغيرها ظاهر والاستقل به فيما يظهر انتهى فيستعمل أن يقال بنظره هنا **اه** سيدعم **(قوله)** وكان الفرق **(الح)** الاول أن يقول بهذا من شئ من كون مؤنة التمر بفعل المتملك وجوب الاحتياط **(الح)** **(قوله)** مؤنة **(الح)** بيان لما يأتي **(قوله)** قال الهارقي **(الح)** عبارة النهاية تم صرح الهارقي بجهة تصرف الصبي بحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع الشرف وما عارضه الاذري من جهة تصرف الهارقي **الح** يخالف كلامهم **اه** قال **عش** قوله **مد** نعم صرح الهارقي ان يعتمد **اه** **(قوله)** والاذري **(الح)** ظاهر كلامهم بخلافه **مد** **اه** سم **(قوله)** الان راق **(الح)** أي من غير ضم أسداله **اه** **عش** **(قوله)** فانه يصح تصرفه ولا يمين اذن ولله كما له الزكشي **اه** خطيب يظهر إطلاق الشرح **مد** أي أو التفتة أنه لا يتوقف على اذن الولي بوجه بان اذن الولي انما يعتبر في دفعه على السفيه وبمجرد تصرفه فلا يتوقف على خبره وطريق التفتة فيه مصلحته **اه** **عش** **(قوله)** دونما **اه** أي الصبي والمجنون قول المتن **(حيث يجوز)** **(الح)** أي بان كان ثم ضرورة لا تقاض **اه** **عش** **(قوله)** حفظها **(الح)** فليس له أخذها لنفسه **اه** سم قول المتن **(ويصح)** أي الولي **(قوله)** ولو الحاكم **اه** وقالا للنهاية والمغنى **(قوله)** أو تلف **اه** بينه المفعول لصارنا **عش** حتى تلفت فبذ الصبي ومن ذكره مأمرا أو تلفه كلهم **اه** وهي أحسن **(قوله)** كالتوكيد ما احتطبه **الح** أي فانه يضمنه للصبي **اه** **عش** **(قوله)** ثم يعرف التالف **الح** عبارة المغنى والروض مع شرحه ويعرف التالف المضمون ويترك للصبي ونحوه التفتة وهذا بعد قبض الحاكم لها أما ما في التفتة فلا يمكن تملكها لهم **اه** **(قوله)** ضمنها في **الح** أي فلو ظهر ما أكلها أو أدى أن الولي علم أو قصر في انقاذها حتى أتاها الصبي أي أو تلفت فيه صدق الولي في عدم التقدير لان الأصل عدم العلم وعدم الضمان **اه** **عش** **(قوله)** وان تلفت **اه** ضمنها **(أحد)** عبارة نهاية والمغنى وان لم تلفها لم يضمنها أحد وان تلفت بتقصير ولو لم يعلم الولي لحق كل الأخذ فهو كالأخذها حال كماله سواء استأذن الحاكم فأقره حتى يد أم لا كغيره أحد وجهين الصبري يقره ترجعه **اه** قال **عش** قوله **مد** بتقصير ظاهره وان كان المتعاطي لم يظهر قوله ويرى الصبي حيث ضمن ضمانا بخلافه فان التعدير بنفي الضمان عنه يشعر بضمه لم يوافق فيه إلا أن يقال المراد بنفي الضمان عنه الضمان المتوقع بآثاره لها أو الضمان المتعلق بوليه وقوله سواء استأذن أي نحو الصبي بعد كماله **اه** **(قوله)** أخذها منه **(الح)** كذا في النشرة وهو مشكل مع جهة التقاط الصبي الآن يحمل هذا على الصبي غير المميز ثم رأيت **مد** في شرحه قال أخذها من غير المميز **الح** **اه** سم قول المتن **(بطلان التقاط)** **(الح)** ويستثنى التقاط نثار الوجهة يصح وملكه سبه كإفالي روضة آخر الولي كذا الحنفية كبروز بيته وهذا في الحقيقة لا يستثنى من القطع بلان هذا لا يعرف فيه ولا تملك فهو كالتعاطي والاصطيد **اه** مغنى قول المتن **(العبد)** أي البالغ العاقل كغيره

ان الالباب لا يعرف **(قوله)** في المتن ويعرف **(قوله)** في الروض لاسي بال الصبي بل يرفع الى القاضي قال في شرحه ليس يخرج منها مؤنة التعريف **اه** **(قوله)** وراجع الحاكم في مؤنة التعريف **(الح)** ظاهره وان التفتة تملك وسيأتي بل الكلام في جهة التقاط نحو الصبي للمغنى **(قوله)** مؤنة **(الح)** بل من **اه** **(قوله)** والاذري **(الح)** الان راق **(الح)** ظاهر كلامهم بخلافه **مد** **(قوله)** فان لم يمسقطها **(الح)** فليس له أخذها لنفسه **(قوله)** ولو الحاكم **اه** اعتمد **مد** **(قوله)** وان تلفت **اه** ضمنها **(أحد)** وان تلفت بتقصير **(قوله)** والولي وغيره أخذها منه **(الح)** كذا في النشرة وهو مشكل مع جهة التقاط الصبي الآن يحمل هذا على الصبي غير المميز وعلى ما إذا لم يملكه الصبي تملكه كذا في الفقه وهذا قوله فان لم يمسقطها القاضي لاسي قلنا بلان ثم رأيت **مد** في شرحه قال الولي وغيره أخذها من غير المميز **(الح)** **(قوله)** في المتن والظاهر بطلان التقاط العبد

سيده ولم ينهون نوى سيده
لانه بضره لعل لا يبدلها
لوفوق الملك ولا نفيه
شابة ولا به وتلك وليس من
أهلها وما به يعرف بنو بين
نحو الفاسق فانهم وان
انبت عنهم الشابة الاولى
فيهم أهلية للشابة الثانية
على ان الغلب معنى
الاكتساب اما اذا اذنه
ولوى مطلق الاكتساب
فيصع وان نهام به صغ قطعا
(ولا يعتد به تعريفا) اذا
بطل التقاطع لان يده ضامة
ومثله لا يصح تحكمه ولو
لسيده ياذنه واذا لم يصح
التقاطعه فهو مال ضائع (فلو
أخذته أى المقتطع سيده)
أؤفروه (منه كان التقاطع)
من الاخذ فغيره يتملك
ويسقط الضمان عن
البدو وليس يدان بغير يده
ويستغفله اما ان كان أمينا
والاضمنه لتعديه باقرأوه
معهم حتى فكأنه أخذهم
ورده اليو يتعلق الضمان
بساير أمواله ومنها ورقة
العبد فسلم صاحبها رقبته
فان لم يعلم يتعلق ورقة العبد
فقط ولو حتى قبل ان يؤخذ
منه جاز له تحكمه ان بطل
الالتقاط والا فلو - وكسب
قته فله اخذه ثم تعريفه
تملكه (قلت المذهب صحة
التقاط المصكبات كطية
صحيحة) لانه كالخز في الملك
والتصرف فيه غير يتملك
مالم يجوز قبل التملك

ظاهر اه عش (قوله القن الذى الخ) ومثله في بطلان الالتقاط ما قاله التقط عن نفسه فبما انقهر
اه نهاية (قوله لانه) أى القنات العبد وتصحيحه (قوله يعرضه) أى السيد و (قوله ولا نفيه) أى
الالتقاط اه عش (قوله فانهم) أى نحو الفاسق ش اه سم (قوله الشابة الاولى) أى الولا به و (قوله
الشابة الثانية) أى التملك (قوله اما اذا اذنه الخ) عبارة المغنى فان اذنه كقوله مق وجدت لقطعتا
بها صرح زما والاذن في اكتساب اذن في الالتقاط في أحد وجهين فظهر ترجمته كما يؤخذ من كلام
الزركشى اه قال سم وأقره عش أفتى شيخنا الشهاب الرملى في صدم مشتركة بعضه التقاط بآذن أحدهما
انتهى وينبئ أنها تكون للشريكين ولا يختص به الا كذا ويؤيده أن البعض حيث لا مابا يصح
التقاطه بغير اذن وتكون بينهما اه (قوله اذا بطل التقاطه) أى لعدم اذن السيد به اه عش قال المغنى
وعلى صحة التقاطه ياذنه بغيره يقول بغير اذن سيده في الأصح وليس له بعد التعريف ان يملكه لنفسه بل
يملكه لسيد ياذنه ولا يصح بغير اذنه والمدير ومعلق العلق وأما الولد كالتن إلا ان الضمان في أم الولد يتعلق
بسمه لا بقرينة ما عساه أم لا اه (قوله أى المقتطع) أى قوله واعتراضه حل المتن في المغنى القول به والا
فهو أى المتن وقوله ولو تغفل الى المتن وقوله ظاهر كلام شارح ان وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله أؤفروه)
أى أحبني وان لم ياذنه السيد اه معنى (قوله وليس يدان) عبارة المغنى والروض مع شرحه في معنى
أنها السيد اقتراما لقطعة في يد العبد ان كان أمينا يذنه كيدنه فان استغفله هو غير أمين أو أهله من غيران
يستغفله باها فيتعلق الضمان بالعبد وسائر أموال السيد حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان ولو أفلس
السيد قدم صاحب القطة في العبد على سائر القرم اه (قوله ويتعلق الخ) عطف على ضمته (قوله بسائر
أموال الخ) لعل المارحين التعلق بأموال السيد أنه بطل بغيره أي من غير أهله وليس المراد التعلق
بأصنافه حتى يضمن عليه التصرف في شيء منها لعدم الجزأ اه عش (قوله فان لم يعلم) سيد العبد التقاطه
(قوله جاز له) أى العبد (تلك) عبارة شرح الروض أنه أن يملك بعد التعريف اه (قوله ثم تعريفه)
ظاهرة ولو عرفت فغير الجس (قوله فغير الخ) ولو تملكها المكتبة بعد تعريفها وتلفت فبذلها في
كسبه ولو بغيره ما كسها على القرم اه أولا وجهان أو جهما الثاني قال الزركشى وينبئ جربا ثم هي
الحرف الفس أو الميسر وضع شرحا ونها يتوهمنى (قوله مالم يجوز قبل التملك) المفهوم منه انه اذا عجز
أفتى شيخنا الشهاب الرملى في صدم مشتركة بعضه التقاط بآذن أحدهما اه وينبئ أنها تكون
لشريكين ولا يختص بهما أحدهما الا بآذن ويؤيده ان البعض حيث لا مابا يصح التقاطه بغير اذن
ويكون بينهما (قوله فانهم) أى نحو الفاسق ش (قوله والا ضمنه) أى ويتعلق الضمان بسائر أمواله
عبارة فار وض وان استغفله هو غير أمين أو أهله ضمن السيد العبد اه وقوله ولو رأى عهده الخ هو
حاصل ما في الروض وتظهر ظاهر كلامها كما يعلمه الواقع عليه عدم تعدي هذا إلى ما داخل المال في يد العبد وحده
بشكل استئناف هذا بما ياتي في الجنابات من أن مال جنابة الرقيق يتعلق بقرينة فقط وان اذن سيده في
الجنابة وعلاؤه بما يصح بعدم ضمان السيد كقوله لم يمكن الزامه لسيد لانه اضاروا به مع رافة الخ
واذا لم يضمن مع اذنه في الجنابة فكيف يضمن مع مجرد صله وسكونه الا أن يخص ما هانا بالأموال وفي الجنابات
بالأذى والحيوان ويحتاج جئت ذلك لفرق واضح فليتامر وقال امر انما هانا قول الروض ولو رأى عبده
الجنس مكان مع مال ياتي في الجنابات ان تعال جنابة العبد لا يضمنه السيد وان اذنه في الجنابة الا ان يفرق بان
المال هانا داخل في يد العبد على السيد كان حق السيد حفظه بسهولة ذلك وكون يصدده كيدنه ولا
كذلك ما في الجنابات وتعمل مسئلة تزينة العبد بتقيد ماعلى ما اذا داخل المال في يد العبد ولا افلا ضمان
على السيد اه وقوله على ما اذا داخل المال في يد العبد بخلاف ظاهر الروضة (قوله جاز له) أى للعبد
ش (قوله جاز له تملك الخ) عبارة الروض وشرحها فكأنه التقطه حتى تملكه أن يملكه بعد التعريف
اه (قوله مالم يجوز قبل التملك) المفهوم منه انه اذا عجز بعد التملك كانت للسيد كغيره مما في يده (قوله

ولأخذها القاضي لا السيد

وحفظها المالك كما هو الحال

المالك كالمالك فاعدها كالمالك

(و) التقاط (من بعض)

لأنه كالمالك فاعدها كالمالك

أي القطة (و) السيد

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعضها وبما كان

بعد التملك كانت السيد كغيرها بما في يده اه سم (قوله لا السيد) لان التقاط المالك لا يقع لسيد
ولا ينصرف اليه وان كان التقاطا كسبا لان له بالحرف ليس للسيد ولا غيره أخذهما من بل يحفظها
الحاكم الخ معنى شرح الروض (قوله فالكفر) فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده اه معنى قول المتن
(ومن بعضه) ظاهر كلامهم أنه في يوم في يده كالقن فاحتاج الى إذنه وفيه نفسه كالمالك لم تكن
مهاياة لا تحتاج الى الاحتياج الى إذن تملكه لغيره به نهاية ومعنى قال عرش والحاصل أنه يصح التقاط البعض
بغير إذن سيده ان لم تكن مهاياة وكذا ان كانت في يده بنفسه وقضيت أنه لا ضمان على السيد بقر لوها أي في
الصورتين في يده سم على ج اه (قوله فبما ذكر) أي المالك والتصرف (قوله بحسب الجارية والروية)
كشخصين التقاطها أسنى ومنهج (قوله بحسب الجارية) المتبادر تعلق بكل من الفعلين فله وعليه يعرف
السيد نصف سنة والبعض نصف اه عرش (قوله وجدت القطة) أي أخذت فيوافق تعبير شرح الروض
وغيره بان الاعتبار بوقت الالتقاط (قوله في) أي التعريف (قوله ولو تنازع الخ) عبارة شرح الروض
فلو تنازع فقال السيد وجدته في يدي وقال البعض بل في يدي صدق البعض كخاص على السابق لانه في
يده اه وبعبارة الجبري ولو تنازع في أي التو بين حصلته ردق لانه في يده سم فان كانت يسدها أولا
يبدأ أحدهما كل وقت بينهما وما روى اه (قوله في يده) لعله في يده اه عرش أقول وهو الظاهر
المتعين الموافق لتعريف شرح الروض وبسم المارضا (قوله من هي يده) شامل للسيد وقد يقال لغيره
يده لعدم كونه مسبوقا به البعض ضرورة أنه الملقط ويجب بان يردق السيد البعض بالتقاطها لأثره
ولا يرجح جابته لاحتمال كون الالتقاط في يده السيد فتكون اليد فلذا عرضنا عن سبق يد البعض ونظرنا
للسيد بالفعل حال النزاع فليتامر اه سم (قوله فان لم تكن الخ) أي وكانت يسدها كالمالك آتفان
البرماوى قول المتن (وكذا ما في التادار الخ) وكذا ذكرنا الفطر على الأصح معنى ونهاية (قوله وظهر كلام
شارح الخ) اعتمده المعنى (قوله وقت وسدها الخ) هل المراد بسدها المرض أو الاحتياج اليها
فان المرض له أحوال يحتاج في بعضها الى الواو بدون بعض بقعة لثاني سم هل منهج اه بجري (قوله
والذي يسدها الخ) لاشك ان الاحتياج انما يكون مع بقاء السبب فلو سوقت من أول وقت وجود السبب فلا

ولأخذها القاضي أي فلا يأخذها المالك فاحتاج لغيره بين عدم أخذ المالك عنها وبين دلوه وب
لمالك فخرج عن غير زمان الملك ينتقل للسيد ويجوز الأصل الرجوع حينئذ فلا ينتقل الملك عنه عند الجز
الآن يفرق بان الالتقاط الصحيح لا يثبت مع التقاط لغير التقاط وان انقطع حكمه عنه وأضاف في مسألة
الهيئة لا ينتقل هذا بل يثبت بالجز ووقع الملك للسيد بادعوا هذا لا يثبت أن الالتقاط للسيد يدل على هذا
أو يستعمل الرجوع الأصل اذا لم يثبت الملك ابتداء ٢ كان مستقدا من غير الأصل فلا يجوز الرجوع
(قوله في التزوي من بعضه) اطلاقهم كالمرص بعضه التقاطه بدون إذن المالك بعضه لثان وان كان بينهما
مهاياة وكان في يده سيده لا يسمع تعليلهم بأنه كالمالك ويحتمل أن يستثنى من ذلك ما لو كان بينهما مهاياة
وقوع الالتقاط في يده سيده بشرط أنه لا ينفى في يده كالمالك في التمسح بقر وهو ظاهر الوجه والحاصل
حينئذ تصح التقاطه بغير إذن سيده ان لم يكن مهاياة وكذا ان كانت في يده بنفسه (قوله كالمالك) والاردج مائة
لا بشرط إذن السيد اذا لم تكن مهاياة تعليلهم لغيره وقضيت أنه لا ضمان على السيد بقر لوها سيده مر
(قوله في التزوي من كل مهاياة الخ) كالمالك في شرح الروض بخلاف ذكرنا الفطر أي لا يدخلها المهاياة الخ اه
والاعتماد دخول المهاياة في الفطر مر (قوله التي وجدت القطة) عبارة الروض وغيره الالتقاط (قوله
من هي يده) شامل للسيد وقد يقال لغيره يده لعدم كونه مسبوقا به البعض ضرورة أنه الملقط
ويجب بان يردق السيد البعض بالتقاطها لأثره ولا يرجح جابته لاحتمال كون الالتقاط في يده السيد
فتكون اليد فلذا عرضنا عن سبق يد البعض ونظرنا للسيد بالفعل حال النزاع فليتامر (قوله كانت بينهما
الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر والذي يسدها الخ) كذا شرح مر

قوله كان مستقدا من غير هذه العبارة اه من هاشم

للمؤمن وان وجد سبباً في ثوبه
الاستح (الارشاح الجانيه)
منه او عليه الواقعة في ثوبه
أحدهما (والله أعلم) فلا
يدخل لتعلقه بالرقبة وهي
مشتركة واعتراض حل
المتن على الثنية لتمام مجوعة
لمن بعده ورد بان كلامه اذا
صلح لها بان تم اغيير مجوعة
بان ذكر وان لم يوجدى
كلام غيره

*(فصل) في بيان لفظ
الحيوان وغيره وتعريةهما
(الحيوان المألوف) ويعرف
ذلك بكونه موسوماً أو
مقرطاً مثلاً (المتع من
صغار السباع) ككتب
وخر وفهد ووزع عيه بان
هذه من كبارها وأوجب
بجملها على صغيرها أخذاً
من كلام ابن الرقصة
بان المسمى من الاسود
التسمية فهذا وان كبرت
نفسها هي صغيرة بالنسبة
للاسد ونحوه بقوة كبير
وفرس وحمار وبغل (أو
بعدو كازن وطي أو طيران
كسكمان ان وجد عتازة) ولو
أمنه وهي المهلكة قبل
سيت بذلك على القلب
تفاوتاً وقال ابن القطاع
هل هي من فاهلك وبها فهو
ضد نهى مفعلة من الهلاك
(فالقاضي) أو تأنيب (التقاط
الحفظ) لانه ولاية على
أموال الغائبين ولا يلزمه
وان خشي ضياع ما اقتضاه
كلامه بل قال السبكي اذا
لم يفسد ضياعه لا ينبغي أن يتعرض له والأدري يجب الجزم

منافاة بنمو بين قول الشارع المذكور لانه لم يقل أول وقت وجود السبب وان كان المتبادر من الوجود
زماناً لحديثه اه سدع أقول ويؤيد ما مر من نفعن سم (قوله) في عشر وقت الاحتياج واجمع
للمؤمن كاهو ظاهر وأما الكسفة العربية في وقت وجوده اه عش (قوله فلا بدخل) أي أو ش الجانية
في الماهية باعتبار المعنى فلا يقتض أن شها صاحب النوبة بل يكون الارش بين البعض والسيد جزماً اه
(قوله واعتراض حل المتن الخ) يجب ان هذا الاعتراض بأنه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم اراذتهم من العبارة فليست اه سم (قوله على الثانية) أي ما يشمل الثانية
وهو قوله أو عليه الخ (قوله لمن بعده) وهو الزركشي معنى وشرح المنهج (قوله بان أنما غير مجوعة متاخر)
في الجزم بالثبوت مالا يقتضي لاحتمال أنه لم يرد اه سم

*(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره (قوله في بيان لفظ) الى الفرع في النهاية الاقوله ورجاز زركشي
الى والذي يجب وقوله ويقرب الى ولا يجوز وقوله خلافاً من فهمه (قوله لا تعرفهما) أي وما ينبع
ذلك كدفعهما للقاضي اه عش (قوله موسوماً الخ) الظاهر أنه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على عش وقوله في نحو الطير أي كلوش اه عش (قوله أو
مقرطاً) كعلم أي في ذاته قرط وهونها الحلقطة لا ما يتعلق في شخصته الاذن خاصة التي هو معناه اه
عش (قوله كدنب الخ) ان جعل تمثيلاً للسباع لاصح والسباع سقط النزاع المشار اليه من أصله ووضعه
ماساً في الحاشية المتعلقة بالمار والبق اه سدع (قوله فيه) أي التمثيل بهذه الثلاثة (قوله
و رد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون الخ واجب عنه بمجملها لغير مردود
اه قول المتن (كعبر الخ) ظاهره ولو كان معقولاً وهل يجوز ذلك عقلاً اذ لم يأخذ له رد النص والماء
فمنظر الاقرب بالجواز ولا ضده ان علمه بل لا بعد الوجوب ان غلب على نفسه أنه لا يتكبر من و ود الماء
والشخص الانك اه عش (قوله وحمار وبقرة) أي ونسباً في وقتي قال السدع في ذكر الحمار
والبقرة فيما يتبع بقوله اشعار بان مرادهم صغار النمر ونحوه لا مطلقاً لئلا يسهمافوة تمنعنا من كبر
النمر والفهد لان الضبع الكبير وهو اضعف منهما بكثير ينصرف في الحمار ويا كاهو ويفترسه ولا يمنع عنه
بقوته والله أعلم اه عبارة العبري وانما لم يعتبر والامتناع من كبارها لان الكبار أقل فعولاً على التفسير
الاغلب والى هذا اشار الشارع في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع اه تأمل (قوله وهي
المهلكة) أي شأن ذلك فلا ينافي قوله ولو أمنة (قوله سميت) أي المهلكة (بذلك) أي بلفظ المغازة (قوله
على القلب) أي قلب اسم أحد الضدين ونقله الى الاستح (قوله تفاوتاً) أي بالفوز (قوله بل هي) أي المغازة
(قوله لمن فاز الخ) الاولى من أسماء الاشداد يقال فاز اذا انتحأ وهلك عبارة تال شدي كان الاولى من فازها
اذ تستعمل فيه كحافه فوه اه (قوله من الهلاك) كان الاولى من الفوز يعني الهلاك اه رشدي
(قوله ولا يلزم الخ) يمكن أن يجي منها ما مر في شرح قوله أول الباب وقيل يجب اهم أي من قول الشارع
وقال جمع الخ عبارة عش قياس ما مر من الوجوب على المتقاضي ان يشاعها ولم يأخذها وجوبه على
القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركه لاضمان عليه كمر اه (قوله والأدري الخ) عبارة المعنى قال الأدري

(قوله في عشر وقت الاحتياج للمؤمن) ظاهره وان تأخر الفعل كالحجم والتعقيب انو بقا لا خوف ارجاع
(قوله واعتراض حل المتن الخ) يجب ان هذا الاعتراض بأنه لا منافاة لان البحث باعتبار عدم التعرض لها
بخصوصها واحتمال عدم اراذتهم من العبارة فليست اه سم (قوله بان أنما غير مجوعة متاخر) في الجزم بالثبوت مالا يقتضي لاحتمال أنه لم يرد اه سم
*(فصل) في بيان لفظ الحيوان الخ (قوله ويعرف بذلك) بكونه موسوماً الخ الظاهر أنه انما يحتاج للعلامة في
نحو الطير دون الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على عش (قوله لا يعرفها) أي وما ينبع
ذلك كدفعهما للقاضي اه عش (قوله موسوماً الخ) الظاهر أنه انما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون
الماشية لانها لا تكون الاملوكة سم على عش (قوله لا يعرفها) أي وما ينبع ذلك كدفعهما للقاضي اه عش
أول الباب وقيل يجب (قوله والأدري يجب الخ) لعل ما قاله الأدري معين

بقره إذا كسفي بالري وأمن عليه ولو أخذ الاحتياط إلى الاتفاق عليه فمر ضاعلي مالكة واحتجاج مالكا بانه ان مالكة قد تعذر عليه ذلك وقال القاضي يسعده حين لا شيء ويحفظ ثلثه لا يقع نعم ينتظر صاحبه يوما أو يومين ان يجوز حضوره والذي يتخير القاضي بين الثلاثة وفضيلة لزوم العمل بالاصح في مال الغائب تعين الاصح عليه هنا (وكذا غيره) من (٣٢٥) الاخذ بأخذ العفظ من الغائبة (في الاصح)

صانته ومن ثم جاز له ذلك
في زمن الخوف قطعاً واستمع
اذا أمن عليها أي يقينا قطعاً
كأن في الوسيط وجهه كما عهده
في الكفاية ان لم يعرف
صاحبه والأجزاء أخذه
قطعاً ويكون أمانة بيده
(ويحرم) على الكل
التقاطه من الأمن من
المقارنة (لشكك) انتهى
عنه في ضالة الأبل وقدوس
بها غيرها مما يمنع إمكان
عظيمه بل إن أعان على إيجادها
ماله فكيف يتلطف بها فان
أخذ منه ولم يبرأ إليه
القاضي أما زمن النيب
فصور التقاطه لتلك قطعاً
في العصر وغيره قبل هذا
ان لم يكن عليه امتنع ولا
ولم يكن أخذها بالإنه
فانظر ان له حيث أخذ
لشكك تبعها لان
وجودها عليه وهي ثقيلة
تتمه من ورودها للموالتجر
والفرار من السباع وقد
يفرق بين الامتناع والخيف
والثبوت وهو الوجه انتهى
وفيه نظر واضح فلا تزم
بين أخذها وأخذ ولا يزم
من أخذها على موضع
يده عليه فيختبر في أخذها
بين التملك والحفظ وهو

وهذا أي ماله السبك حسن في غير الحاكم انتهى وهو ظاهر اه (قوله لا ادري بحباله) لعل ماله
الادري معين اه سم (قوله بقره) أي ترك الاخذ اه عش (قوله ولو أخذ اه) عطف على اذا
اكفي الخ أو حمل من فاعله (قوله وقال القاضي الخ) عطف على قولنا من العفظ عبوراً لانه فان لم يكن ثم
سعى قال القاضي الخ وهي أحسن (قوله بين الثلاثة) أي الاثنية أو أي العفظ والترك والبيع خلافاً لما وقع
في حاشية الشيخ عش من أن المراد الثلاثة لا كسفي كلام المصنف لفساده كإلا يخفى اه رشيدى (قوله
وقضيت لزوم العمل الخ) عبارة النهاية والأوجه تغيير الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الاصح أخذ من الزامه
بالعمل به في مال الغائب اه (قوله تعين الاصح الخ) بحسب الجزم به فانه المجهول التفسير الذي قاله اه سم
(قوله من الاخذ) الخ قوله قيل في المتن (قوله باله ذلك) أي للغير الاخذ لعطف (قوله على الوسيط)
تقدم مثله عن الادري في مال كسفي بالري وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الادري أم لا وقد يقال الثاني بناء
على أن الادري لا يشترط تحقق الأمن بل يكفي في العادة الغالبية في عمله اه عش (قوله وجهه) أي يحمل
الخلاف المحكي يقول المتن في الاصح اه سدعمر (قوله والأجزاء الخ) عبارة القاضي محل الخلاف كما قاله
المباري إذ لم يعرف مالكة فان عرفه وأخذ لبرده اليه كان في يده أمانة حتى يصل اليه اه (قوله على
الكل) أي المأمور وغيره (قوله يجمع أماكن عيشها) أي الضالة الشاملة لضالة الأبل وغيرها (قوله فان
أخذ) أي التملك وينبغي أن مثله لو أطلق اه عش (قوله البرد القرضي) هو ظاهر ان كان للتمتط
غير القاضي فان كان للتمتط القاضي فهل يكفي في زوال الضمان عنه جعل يده للعفظ أم لا كذا يجب
ورده إلى قاض ولو نأتم به فقه نظر والاقرب الاول اه عش (قوله للقاضي) ماله الحكم لو فقد أو فقدت
أمانته اه سدعمر وقد يقال يجعل يدع عند العفظ أم لا أو رده إلى أمين آخر ان كان أميناً لا يفرد
الأمين فليراجع (قوله قيل هذا) أي قول المصنف ويحرم التقاطه لشكك (قوله امتنع) ومنها البرذعة
وهو هاهنا كل ما لا به اه عش (قوله تمنع من ورودها المالح) أي فيه مكره المتعمد (قوله في أخذها)
أي لا امتنع (قوله وهو الخ) أي الحيوان في المغازاة لا أمانة اه سم (قوله ممنوع) أي لا تسلم أن كونها
عليه تمنع من الرعي وورودها للمو دفع السباع اه عش يعني لا تسلم خلافاً لكتب (قوله غير الخ) هلا فصل
فيه كالمأول اه سم (قوله بعدتر بفسنة) ان كان تعليم المنفعة كإباتي (قوله والبيع الخ) هو من الغير
الخارج بالمأول فلو عطف على كسب ثم قال فلا جدوا الخ بالنعم كان أولى (قوله أخذها الخ) فاعل الضرف
والجمعي وخبروا ليعبر الخ (قوله قوله القدر من الخ) خبر وكان الخ اه رشيدى (قوله مع التوسعة على الفقراء)

(قوله تعين الاصح عليه هنا) بحسب الجزم به فانه المجهول التفسير الذي قاله (قوله واستمع اذا أمن اه) عليه الخ
عبارة والمنع الحيوان المأول المتعمد من مغاير السباع يجوز لقطعه لمن مفرقة أمانة لتملك اه فافاد جواز
لقطعه من مقارنة غير أمانة لتملك لقطعه أولى كما أفاد جواز لقطعه لاحتفاظ لكن يمكن على ما ذلل بقدر الأمن
على سمح حتى لا يتخلف ما ذكره الشارع (قوله واستمع اذا أمن عليه) أي يقينا قطعاً كأي الوسيط وجهه كما
اعتمد في الكفاية اذ لم يعرف صاحبها والأجزاء أخذ قطعاً ويكون أمانة في يده شرح حر (قوله وفيه
نظر واضح الخ) كذا شرح حر (قوله وهو لا يأخذ الخ) أي في المغازاة لا أمانة (قوله ودعوى ان وجودها
ثبته الخ) وقضيه هذه الدعوى انه لو وجده معقولا أو موطاً فهو شجرة فان يصير كغير المتعمد وهو بعيد
من كلامهم (قوله غيره) هلا فصل فيه كالمأول

لا يأخذ المألوف ودعوى ان وجودها ثقيلة على من يبره كغير المتعمد ممنوع من رعي بالمأول غيره ككسب يقتضي فصل التقاطه له الاختصاص
والانتفاع به بعدتر بفسنة والبيع المأول تقليد الهدى لواجده أيامه أخذ وتبره ضلوعه خشى حر وقت الضرر حره مرفق ورسوله
استئذان الحاكم وكان سبب يجوز رخص ذلك في مال الغير بمجرد التقليد مع انه لا يزول به ملكه وقوله القدر من الخ الغالبية على ان ان أهدي مع
التوسعة على الفقراء وعدم تهمته إلى الجرد فان المصلحة لهم لانه فاندفع ما لشرب هنا وظاهر انه لو ظهر صاحبها وقال انه غير هدي في صدق يمينه

وحيث سد فالة. اس أن الناج يستقر عليهما بين قيمتهما مذكورة حاله الذي فوته مذهبهم ولا يمكن تسعير عليهم قيمتهما والناج طريق وروح الزكشي من زبدته في موقوف وصوى بنفسه أبدأ يعلم مستحقهما أنه لا يتملك والذي يتعفى الأول جواز غلبته منفعته بعد التعريف لانتهاج مملوكة الموقوف عليه فهي من حيز الأموال المعاملة كمن في الثاني جواز غلبتها كمن قبلها على ما كان الزكاة لورث والمنفعة للموصى له (وان وجد) الحيوان المذكور (بقرته) (٣٢٦) مثلاً وأقرى منها أى صرفاً بحيث لا يعد في مملكة فيها ينظر (فلا يصح جواز النقاطة)

أى وان كان هو ففسير افلا يتعنه فقر من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الانسداد من ان كان فقيراً الاتحاد الفاض والمقبض اه عش أقول وقوله على أنه الخ قد يؤيده قول الشارح كالتأية وعدم ثمة الواجد الخ (قوله ولا يمكن) عطفي على الناج ش اه سم (قوله قيمة الجرم) هلا قال سئل الجرم اه سم عبارة النهاية بدل الجرم اه (قوله والناج طريق) قضية مطلقة وان تعذر معرفة الاكسين وهو ظاهر لان حال الناج كمال من غصب مال غيره فليتم له ثم غصب منه وتعذر انتزاعه فانه طريق في الضمان وان لم يعرف الاستخدمه اه عش (قوله في موقوف الخ) أى من المتقولات ما تميزه افلا لعدم انطباق تعريف المقتضى عليها اذ هي من الاموال المهرز وقد تقدم أن امره لا يمكن بيت المال اه عش (قوله لم يعلم مستحقهما) أى ولكن علم أن الاول موقوف والثاني وصى بنفسه أبدأ اه سم (قوله الزكاة لورث) مبتدأ وخبر (قوله ولا انخذ) عطفي على الحرم ش اه سم أى وغير الانسداد (قوله ولا اعتبار الخ) عطفي على قوله لنذرنا الخ (قوله كالبيع الخ) وكالجزية التي لا تحل له فانه لا يتكافأ ما على أنه لا يجوز انتزاعها اه مفسى (قوله المقتل) أى عقوبة الهدى اه سدر (قوله وكالودفنها) أى القطة منطلقاً اه سديد ع أى حيواناً أولاً في المقتل وغيره (قوله من الأمن الخ) ظاهر وان اعتيد ارساله فيها بل اذ وجود السباع وقية وقفة الموت (ويختبر) فبما لا يمنع اخذ عبد المهرز بمقتضاه اه مفسى (قوله وينفق عليه) أى في مدة التعريف (قوله ان وجد) أى وان لم يجد باعها استقلالاً اه على ولم يتعرض للاشهاد بوجوبه بانه مؤتمن وأن المقلب في القطة من حيث هي الكسب ولكن يبقى استقباله اه عش (قوله بشرط الاق) أى في شرط من شاء باعها عتقاً فاعنى أى وان شاء باعها مستقلاً لم يجد كما لو باعها وان وجدته في الاصح اه (قوله كلاً كل) تعطيل لجواز البيع قول المتن (وعرفها) أى كان يصح للتعريف اه مفسى (قوله حذراً) اه العلية (قوله أو غلبتك) أى لا قول (قوله ويرق الخ) استشهك سم (قوله كايصر به) أى بعدم الاحتياج (قوله يوم غلبتك) معمول لقيمة وقوله لا كاه عطفي على غلبتك ش اه سم عبارة فاعنى والقيمة المعتبرة بقية يوم الاخذ ان أخذ لا كل وقية يوم التملك ان أخذ للتعريف كالحكايه بعض الشر وح وأقر اه (قوله في هذه الحصة) أى التملك حاله عش (قوله عند الامام) لانه لا فائدة فيه وصحة في الشرع الصغير قال الاذنى لكن الذي يفهمه اطلاق الجهر وأنه يجب أيضاً لو لم مراد الامام أنها لا تعرف بالبحر اه لامطابقاً

(قوله وحيث سد فالة) كذا شرح مر (قوله ولا يمكن) عطفي على الناج ش (قوله قيمة الجرم) هلا قال مثل الجرم (قوله أبدأ يعلم مستحقهما) أى ولكن علم ان الاول موقوف والثاني وصى بنفسه أبدأ (قوله والذي يتعفى الخ) كذا شرح مر (قوله ولا انخذ) عطفي على الحرم ش (قوله ويرق بين احتياجه الخ) عندي ان هذا الذي فرق به لا يصلح للفرق وذلك لان مصلحة المال مقدمة على مصلحة النقط وكل من الامور الثلاثة قد يكون فيه مصلحة المال وقد يكون في خلافه فكما احتج في الاول ان نظر الحاك لم ياد من فيه ان رأى فيه مصلحة منعه ان رأى المصلحة في خلافه فليصح في البقية انى نظر ذلك وتحقق مصلحة ناجرة في بعضها المصلحة لا ينافي ذلك بل هو كدله اذ انما ينظره ما لاحظ فيه حال تفسير المال فيه جازمه حظ لتفسيره لا أولى فليست ولا يسوغ الاعراض عن النظر في أن ذلك البعض مصلحة للمالك فيسوغ أو لا يفتنع قلناه فانه في غاية الحسن والبدعة (قوله يوم) معمول لقيمة وقوله لا كاه

في غير الحرم والاخذ بقصد الخطة (التملك) لتتروق أبدي الخوة اليه هاذون المقتزة لنسوة طرورها واعتقاد ارسالها فيها بلا راع فلا تكون ضالة بخلاف العمران وقد يتنوع التملك كالبيع المقاد وكالودفنها للغاغى معرضاً عنها عاد لاعتراضها لاسقط لحق (وما لا يمتنع منها) أى من صفات السباع (كثاة) وبعل وفصيل وكسبر ابل ونصيل (يجوز النقاطة) للعطف و (التملك في القرية) والمقتزة زمن الامن والتب ولو لغير القاضي كما اقتضاه اطلاق الخبر وصونه عن الضابع (و يختبر اخذ) أى المأ قول التملك (من) مقارن بين ثلاثة امور (فان شاء عرفه) و ينفق عليه (وتلكه) بهد التعريف كغيره (أو باعها) باذن الحاكم ان وجدته بشرطه الاق (وحفظاً عنه) كالا كل بل أولى (وعرفها) أى القطة بعد بيعها للاثن ولذا أنشأ الضمير هنا حذراً من انهم وودع على الثمن وذكره في آكله لانه لا يهاجم

فيه (ثم غلبتك) أى الثمن (أو) غلبتك لاثم (أكله) ان شاء اجاباً ويرق بين احتياجه لاذن الحاك في البيع لاهنا كايصر به كلامهم بان البيع فيه رعاية مصلحة المال وهي منوط بنظر الحاك و التملك المصلحة فيه الناجزة للمصلحة فقط فلم يتوقف على نظرها كم ولا يجوز له آكله قبل غلبتك نظراً لما بين فيما يسر ع فساد (و غرم قيمته) يوم غلبتك لا كاه كايصر به آخر الباب بخلافه فان وهم فيه المالكه (ان ظهر مالكمه) ولا يجب تعريفه في هذه الحصة على الظاهر عند الامام انتهى

انتهى وهذا الظاهر معنى اه سديم (قوله وسأنتى عنه) أى للقارة اه ع ش أى باقى شرح وقيل ان وجد الخ (قوله فليده عافيه) وعلّم محاسن الشارح هو ثم أنه يغتد كلام الامام اه رشيدى (قوله وعلى) أى الامام (ذلك) أى عدم الاحتياج الى التعريف (قوله انما اراد الخ) هذا الحصر ظاهر للتعرفان من فوائد التعريف ظهور المالك (قوله بل لا يعنيه) كذا شرح هو ويتأمل مع قول الرض فان نقل أى فى زها استقلالاتي مجسدا كما وبذاته ان وجد فالفرد زامنة لا يعنى الا بتعريفه وبذلك بعد التعريف اه قالى شرحه وهذا يقتضى صيرورته زلفا زلفا كالمالك القطع ولها قولت بل لا تقتصر سقفا حقه صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله وليس له بيع بعته) لو كانت القطعة مما تؤسكم له الا له يجوز له ايجالها لا فيعتبر الاقرب الاول لان فيه مضطحة للمالك ولو كانت عدا واشق عليها الاطراف على اعتقاد انه عديتين أنه هو له الرجوع أى أنفق أم لا فم نظر ايضا الاقرب الثاني لانه أنفق ليرجع على السيد وتبين أنه المالك له عليه والعبد تسلم بقصد الاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق اه ع ش (قوله وعدم الرغبة الخ) هو عطا التعليل (قوله ان أمكنت مراجعته) أى من مسافة قريبة وهي مادون مسافة العدوى ويحتمل أن المراد ما يجب طلب الماهنة من كان عبد القرب اه ع ش (قوله والا) أى وان لا تخن مراجعته ش اه سم (قوله كان خافى عليه) أى على المقتط اسم مفعول ويعمل على اللفظ (قوله على ماله) أى وان قل اه ع ش (قوله أشهدك أنه ينفق ذنب الرجوع) أى أو اعد فقد الشهود أو أخذت بما خافى من بياق الفرع اه سديم وع ش (قوله وأولاهن) أى الخصال الثلاث اه مغنى (قوله - ل) بيانه المفعول من باب الفعل والاولى يعمل بيانه الفاعل من باب التعليل (قوله وعمل ذلك) الى الفرع على المغنى (قوله استباحته) نائب فاعل تتجمل (قوله فله) أى التعريف (قوله) وحصل ذلك ان يمكن الخ) عبارة لغنى تنبيه التخصيص به. هذا الحاصل ليس تشبها عليه فعمل الاخطا اه وهى احسن (قوله ما باقى) أى قول المتن فان كانت الغبطة الخ (قوله بل وزاد الخ) الاولى اسقاط بل (قوله وزادوا به) هى داخلته فيجعل به الشارح كلام الصنف فى الثالثة اه سيد عمر ايداه على رجوع قوله ان شاء على قوله ثم كما كلوه الظاهر بخلاف رجوعه على مجى قوله أو قلته سلالخ (قوله لتراؤنسل) أى فان ظهر المكافاة من سلال الخ (قوله لا أولى) قضته امتناع هذا الحاصل في غير المأكول وكذا ان صرح به قوله الا أو كان غير مأكول الخ ولكن نقل عن

عطف على غلظه ش (قوله لا ينعبد الخ) كذا شرح مر ويتامل مع قول الروض فان نقل أبي
أقررها استقلالاً لم يبحها كما وبأنه ان وجدها مظهر وأمانة لا ينعبد الا بقرط ويلمكه بعد التعريف
اه قال في شرحه وهذا يقتضي صيرورته مظهر لمالك القطة ولهذا لا يلزم تصغيره سقط حقه صرح
به الاصل اه (قوله بانه ثم تعذر بيع العين ابتداء) أي مع كونه بالسبب في ذلك أو لو رطل نفسه فيه
(قوله لتعلق الجارية بها) قد يقال لتعلق لا ينعبد البيع لان البيع يحط عليه مسلوقة التلغفة (قوله ولا
يرجع بها عتق الان اذن الحاكم الخ) قد يستشكل جواز الاتفاق بان الحاكم ثم الاشهاد والرجوع
حينئذ لا يفتى ببيع الحر والاستراض مع حران عليه منعهما نواقذ بفرق بان خوف الضرر هناك
أتم وأقرب وذلك لان كلامن الشئ والقرض يصير فيه أمانة فقد يتلف قبل صرفه في الاتفاق وهو غير
مضمون لكونه أمانة كما ذكره قوت على المالك في الاول ويلزم منه في الثاني غير حصول المقصود مما
يخلاف الاتفاق فانه لا يلزم المالك الا بعد تحقق حصول المقصود فلا يتطرق اليه فوات عليه فلا فائدة
فلتأمل (قوله والام) أي وان لا يمكن مراجعته ش (قوله ويؤيد ما بالخ) كذا شرح مر (قوله
ان تبرع بانفاقه) ووجه اعتبار ذلك هناك من تقدم بان الاتفاق هناك انما خوف ضرر كبير بخلاف فيما
تقدم فانه بعد التعريف سقط وقد يؤخذ من ذلك انه لو انشأ العقد أدان كان كماله من هذا من أقرار
ماله حفظاً أدى وفي معناه ان كان القرض انه التقط للتمثل ثم أراد ان يقام له كماله أمانة فهو مقتضى ان فرض

وسبغ يده فغلقه بمخافته
 وعلى ذلك بان التعريف
 انما اراد التحللك وهو قد
 وقع قبل الاكل واستقر به
 بدله في المضمون ثم لم يزل به
 افرازة بل لا يقدح لان عاقبه
 بدعته اخفط وليس له بيع
 بعضه لانفاق ولا استعرق
 النصفه باقية ولا الاستعراض
 على المالك ذلك وفارق
 ما مر في فريه باجال بانه ثم
 يعنى بيع العين ابتداء
 لتعلق الخلوة به او عسقم
 الرغبة فيها بانها ليست ذولا
 كذلك الخطوط لو رجع
 عما انشئت الا ان اذنته
 الحاكم ان لم تكن شرا جمعة
 والا كان خلف عليه وعلى
 ماله فيما ظهر اشبه على
 انه يتفق بنسبة الرجوع
 واوهد من الاولى لانها
 حفظا العين على المالك انتم
 الثالثة لوقفا استباحة
 النعم على التعريف الا كل
 تتحلل استباحته قبله ومحل
 ذلك ان لم يكن احداهما احظا
 للمالك والتمس كماله
 المارودي ويؤيد بما ياتي
 بل وزاد رابعة هي غلظها
 حلالا لبقية بلحظها لئلا رد
 حلالا لاول من الاكل
 وله اتفاق على كماله انما انشئت
 ترعا عاقبه

﴿فرع﴾: أي عاينهم ومثلا في كرهه فقلتم (٢٣٨) به غير حتى عاد له ملكه عند أحمد واليشور وجع عاصره عندهما وعندنا

لا يملكه ولا يرجع بشي إلا ان استأذن الخا كمن الاتفاق أو أئمه عند فقدته انه ينفق بنيت الرجوع أو فوله فقط من فقدت السمود لان فقدمهم هناك في نادر كاتلم مما مر أحوال الأجرة ومن أخرج متاعا غسره ملكه عند الحسن البصري ورد بالاجماع على خلافه فان أخذ من العمران) أو كان غير ما كول (فله المصلحة) وهي الأوليان لا الثالثة) وهي الأكل (في الأصح) السهولة البيع هنالام ولسقة نقلها الى العمران وقضية تلو نه قاله العمران فيما مر من بيع الأكل (و يجوز ان يلتقط من يصع التقاطه فزمن الامن والخوف ولو انكثرت (عبد) أي قنا لا يبيع) وغير لكن فزمن الخوف لا لأن لا يستبدل على سبه ثم يمنع التقاط أمة تتحلل للملك، طلقا وجب جزله التقاط القن - قوله المصلحة الأوليان وينفقه من كسبه ان كان والا فكا مر وصو والغار في معرفة وقد دون ما لك بان تكون به حلالا من علة على الرق كسلامة الحبس والزنج ونظر فيه غير موصو ربا اذا عرف رقعا وألوجه ملكه ثم وجسه ضالا ولو ظهر ما لك بعد تلك التلطف وتصره فادى عتقه وأغوى يبعه - قوله صدق بيينه

يطلب التصرف (و يلتقطه غير الحيوان من الجداد كالقط وغيره حتى الانتصاف

كلمه فان كان يصرح بقصده كهرسة (ووطبلايتبر تغير بين صحتين فقط) فان (٢٢٩) شاه باعه) باذن الحاكم ان وجدته ولم تحف منه عليه كطهر فطهر والا

سقط به فيها فطهر (وعرفه)

بعد بيعه لانه (البيع لا يمتنع)

وان شاه تملكه) بالقبول

البيعتنا وفيها كطهر

ظاهر بما ياتي (في الحال)

واكله لانه معرض للهلاك

وبجب فعل الاخط منها

فطهر بما ياتي بمتنع امساكه

لتعذره (وقيل ان وجدته

عمران وجب البيع) لتسره

وامتنع الاكل فطهر بما

وفرق الاول بان هذا يفسد

قبل وجوده مشروفاً على

لزمه ان يعرف لما كوله

ان وجدته بفقران لا يجره

فطهر بما ياتي (في الحال)

بان الذي يفهمه ماطلان

الجهر وجوبه مطلقا قال

ولعل مراد الامام القائل

بالاول وصححه الشرح

الصغير انه لا يعرف بالصره

بدليل قوله لانه قائده فيه

بشلاف العمران (وان

امكن بقاؤه علاج كرتب

يضعف) وجبه شراية

الاقط المالك لكن بعد

مراجعة القاضي فيه كما

يجهه الاذرى فلا يستقل به

(فان كانت الغبطة في بيعه

بيع) جميعه باذن الحاكم

ان وجدته بفقره السابق

(او) كانت القبطه (في

تحقيقه) او اشترى الامر ان

(وتبرعه الواجب) او غيره

(بجده) او (بتبرعه) احد

(بيع بعضه) المساوية

المالك وقت البيع وان كانت فوق ثمنه اه عش (قوله كاسر) أي في شرح ويجزم التقاطع لتمام

(قوله استقل به الخ) قضية انه لا يجب الا שהוא ذو وجه بانهم مؤمن وأن المقلب في القطن من حيث

الكسب ولكن ينسفي استقباله اه عش قول المتن (وعرفه) أي الاقط الذي ليس بجسوان (قوله

لا يمتنع) عطف على ضمير النصيب عرفه قول المتن (وان شاعركم الخ) ولا يجب افرار القيمة للغير وممن

ماله لم لا يمتنع افرارها عند تملكه لان تلك الدين لا يصرح به القاضي نهاية ومغنى في سم بعد كرمته

من شرح الروض مانع من هذا التملك غير السابق لان ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا الجدل

بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل قائده هذا التملك وأثره الزائد على عدم موقد يجعل من أثر ذلك عدم

المطالبة بما في الاخرة فإلم يظهر المالك كإياي الان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تلك القيمة أيضا

اكتفاءه ذلك الاصل فليراجع اه (قوله وفيها كاسر) أي في الحيوان (قوله بما ياتي) أي في أول الفصل

الا في قول المتن (وأكله) سواء أ وجدته مفارقة أم عمران سفي وشرح المنهج (قوله وأكله) أي في ما

من الماردوى انه اذا تملكه لا يمتنع أكله بل ان شاء أكله وان شاء صام صنفه واذخره لنفسه اه عش أقول

قد ناقشه قول الشارح هنا وطبلايتبر لان راديه لا يتجر جدا (قوله وصل الاخط منها) والاقراب كما

قاله الاذرى أي في المسئلة الثانية انه لا يستقل بفعل الاخط في ظنه بل تراجع الحاكم نهية أي ما لم يحف

منه والاشتغال بفعل الاخط سديد زاده عش حيث عرفه والاراجع من يعرف الاخط وعمل بتدبيره ولو

اختلف عليه يخبران فقدم أعلمهم فان استوا بعنده أخذ بقوله من يقول ان هذا أخط لك لان معه زيادة

عليه بغير فتوة اه الاخط فاه (قوله فطهر بما ياتي) أي في مسئلة التعفيف (قوله لا يجره) اعتمدته بها به دون

المعنى كإياي (قوله وانزع عنه الاذرى الخ) منازعة الاذرى ليست بخاصة بهذه بل بطله بقوله في المسئلة

السابقة بقوله تقدم علمه ما نقل كلامه من المعنى واعتمدته لما اقتضاه كلامه من وجوب التعريف به مطلقا

اه سديد (قوله فطهر بما ياتي) أي في الحيوان المتخوف من الصراره (قوله قال ولعل مراد الامام الخ) فها

الظاهر اه معنى عبارة الجعري قوله ولعل مراد الامام الخ ترجي هذا الجمع بتعين لا يفرض اختلاف

انما هو في المغازاة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقا اذ ليس لنا القطع بمثوله لا يجب تعريفها تامه اه

أقول ويصرح بالوجوب مطلقا بما في شرح ولوجب الاكثر وان الخ من قول الشارح والنهاية والمعنى

ألا اذا أخذها لتمام أو الاختصاص فيلزم التعريف خيا (قوله وجبت) أي قوله والعصران في النهاية

والقول المتن ومن أخذ في المعنى الاقوله لا يخبر كاسر (قوله بعد مراجعة القاضي) ينبغي تعقيده بقده السابق

ثم رأيت قوله الا في ان وجد الخ اه سديد قول المتن (والبيع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق

على التعفيف ليرجع بشرطه فليراجع سم على حج قوله ولا من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به

الا ان يقال الزامه لا يجب الا يكون الاعتراض ورويه متفق حيث يمكن بيع جزءه اه عش (قوله

نحو المدرسة الخ) و ينبغي أن من ذلك كلما مظنة لاجتماع الناس للحمام والقهوة والركب (فرع)

وقم السؤل الى الذين عاينوا جدم من اذمتة واصاغ عش الحداة والفراس ونحوها ما حكمه وما لوجوب

الظاهر انه لقطعة تغير فواجب سدوا كل مال الخ والفق ونحوه وغيره ويحتمل أنه كلتيه أتمته في داره

(قوله أو لم يحف عليه الخ) كذا شرح مر (قوله وان شاه تملكه في الحال الخ) قال في شرح الروض

مع غرم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب افرار القيمة قال في شرحه من لا يمتنع افرارها عند تملكه لان تلك

الدين لا يصرح به القاضي اه وهذا التملك غير السابق لان ذلك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا

للجلد بسبب التعريف لكن ينبغي تأمل قائده هذا التملك وأثره الزائد على عدم موقد يجعل من أثر ذلك عدم

المطالبة بما في الاخرة فإلم يظهر المالك كإياي الان يقال ينبغي عدم المطالبة عند عدم تلك القيمة أيضا

اكتفاءه بذلك الاصل فليراجع (قوله في المتن والبيع بعضه) ظاهره انه ليس له الاتفاق على التعفيف

كما هو من اخذ لفظة العطف (ابا) وهو (٣٣٠) اهل الالتقاط (فهي) كدروا وسلاها (امانة بيده) لانه يحفظها المالكها كالوديع ومن

ثم ضمنها اذا قصر كان ترك
 تعين بفازم على ما يأتي ويحمله
 كلفه الاذرى وسياق من
 التكت وغيرهما يصرح
 به حيث يمكن له عزه بمعتبر
 في تركه أي تكسبه اخذ ظالم
 لها وكذا الجهل بوجوبه
 ان عزه به على الوجه فان
 دفعها الى القاضي لرسمه
 القبول (حفظها على
 صاحبها لانه ينقلها الى امانة
 أقوى وانما يلزمه قبول
 الوديع حيث لا ضرورة
 لامكان ردها الى الكواع
 انه التزم الحفظ له وكذا
 اخذ لانه لم يترك رد كودها
 له بلزمه القبول وظاهر انه
 لا يجوز دفعها للقاضي غير
 أمين وانه لا يلزمه القبول
 وان الدافع له ضمنها (ولم
 يوجب الاكثر من التعريف)
 في غير لفظة الحرم (والحال
 هذه) أي كونه اخذها
 العطف لان الشرع انما
 أوجبه لاجل انه التملك
 بعدمه وقال الاقلون يجب أي
 حيث يحلف اخذ ظالم لها
 كما يعلم مما يأتي لتلايقوت
 الحق بالصحة واختاره
 وقواه في الروضه وصحة
 شرح مسلم واعتصمه
 الاذرى لان صاحبها قد
 لا يمكن انشاده لخصو مقر
 أو مرض ويمكن الملتقط
 التقلص عن الوجوب
 بالدفع للقاضي الامن
 فيضمن ترك التعريف أي

أو يحرمه وتقدم أول الباب أنه ليس بالقطر لعله الاقرب فيكون من الاموال الضائعة أمره لبيت المال اه
 عيش وقوله ولعله الاقرب الخ هذا انما يظهر في بادئ كان العيش في الملوخا خلافا لما اذا كان في الموات نحو
 المسجد فالاقرب حيثئذ ان يكون اقله (قوله كاس) أي في أول الباب (قوله وهو اهل) الى قوله ومن ثم في
 المعنى والى قول المتن وكما هي النهاية الاقرب ويؤخذ ان واذا ضمن وقوله وانما بعد المخرج (قوله وهو
 اهل الالتقاط) يشمل الفاسق مثلا في حصة الالتقاط للعطف كلام قدس عبارة تشرح مر أي بان كان ثقة
 انتهت اه سم (قوله على ما يأتي) أي بقوله وقال الاقلون يجب الخ (قوله ويحمله) أي يحل كون ترك التعريف
 تقصيرا ضمننا (قوله ويحمله كلفه الاذرى الخ) هذا وان كان مقر وضائفا لاذ اخذ للتعريف الا ان مثله
 المأخوذ للملك كاسبا في التصريح به خلافا لما وقع في حاشية الشيخ عيش اه وشدي عبارة عيش قوله
 ويحمله كلفه الاذرى الخ فتصير ما ذكره في اخذ للعطف انه لو اخذ لذلك لم يضر في ترك التعريف
 ولا في اعتداده لحمله من غير تعريف بل ينبغي كثر من استعمل ذلك حيث كان القطر وقوم فان وجوب تعريفها
 مما لا يخفى فلا يرد من اعتداده لغيره فبقا كثر من العام من ان من وجد شيئا جاز له اخذه مطلقا لا بعد
 فيه ولا عبرة باعتداده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله اه (قوله لانه ينقلها الى امانة الخ) يستعمل
 أن الضمير للقاضي اذ هو المحكوم عليه بالزوم أي لانه يقبلها ينقلها الى امانة أقوى وهو مستودع الشرع
 ويحتمل انه راجع للملتقط أي انما يلزم القاضي القبول لان الملتقط ينقلها الى امانة أقوى فليس القاضي
 موافقه عند الفرع المحفظ للمال الغائب الذي هو من وظائفه اه وشدي قول ويحتمل انه لا
 يفهمها اتمام أي يبرأ فمما للملتقط به أي الله لا الخ (قوله قبول الوديع) أي من الوديع (قوله لا مكان
 ردها الى المالكها) أي لانه معلوم اه سم (قوله مع الخ) أي الوديع (قوله لا يجوز دفعها) أي للقطعة
 مطلقا (قوله وانه لا يلزمه الخ) بل قياس ما تقدم حرمه من نفسه الخ لانه فيها اه عيش (قوله
 له) أي لغير الامن (قوله ضمنها) أي يكون طريق الضمان والقراري على من تلفت تحت يده منها اه
 عيش قول المتن (ولم يوجب الاكثر من الخ) ضعف اه عيش (قوله أي كونه) الى المتن في المعنى الا
 قوله أي حيث لا تشاركه لولا قوله فيضمنه الى ولو بدأ (قوله وقال الاقلون يجب) ورجعه لالام والفرز وهو
 يعتمد نهاية ومعنى ونسج (قوله واختاره الخ) أي المصنف في كلامه هنا إشارة الى حيث عزم عدم
 التعريف الى الاكثر من ولم يقل على الاصح كعادته اه معنى (قوله واعتمده الاذرى) قال ولا يلزمه مؤنة
 التعريف في ماله على القولين وان نقل الغزالي أن المؤنة تابعة للوجوب اه نهاية أي بل تكون في بيت
 المال كيان في كلام المصنف عيش (قوله لخصو مقر الخ) كالجلس والموت والجون اه معنى (قوله عن
 الوجوب) عبارة المعنى من تصايع التعريف اه (قوله فيضمن الخ) منفرع على ما قاله الاقلون من
 الوجوب عبارة سم عن القولين فان أوجبناه فقر كضمن بالترك حتى لو ابتدأ التعريف بعد ذلك فهلك
 في سنة التعريف ضمن قلنا ونسج أن يكون موضع الضمين ما اذا تركه بغير عذر كما أشترنا له قريبا اه
 (قوله أي بالترك الخ) أي واما ترك الفورية فسباني في شرح ثم يعرفها اه سم (قوله به) أي بالترك
 ليرجع بشرطه فليراجع (قوله وهو اهل الالتقاط) يشمل الفاسق مثلا في حصة الالتقاط للعطف كلام
 قدس عبارة تشرح مر أي بان كان ثقة اه (قوله أي تكسبه ظالم الخ) كذا شرح مر (قوله لا مكان
 ردها الى المالكها) أي لانه معلوم (قوله فيضمن ترك التعريف الخ) كذا شرح مر وعبرة القولين فان
 أوجبناه فقر كضمن بالترك حتى لو ابتدأ التعريف بعد ذلك فهلك في سنة التعريف ضمن قلنا ونسج أن
 يكون موضع الضمين ما اذا تركه بغير عذر كما أشترنا له قريبا اه (قوله أي بالترك الخ) ترك من أصله
 أي واما ترك الفورية فسباني في شرح ثم يعرفها (قوله به) أي بالترك وقوله بدأ أي بالتعريف ش
 (قوله خلافا لما نقله الغزالي الخ) انظر هذا الكلام مع ما يأتي في قول المصنف ولا يلزمه مؤنة التعريف ان

بالعزم على تركه من أصله ولا يرتفع ضمانه به لو بدله بدقا ولا يلزمه مؤنة تعريف ماله على القولين خلافا لما
 نقله الغزالي ان المؤنة تابعة للوجوب

ولو بداه قصد التملك أو الاختصاص عرفنا من حيث لا يعنى بما عرفناه أما إذا أخذها التملك أو الاختصاص فبانه التعريف جزيا فلا قصد بعد ذلك أى أخذها العطف وكذا بعد أخذها التملك (خيانة لمصر ضامنا) بمجرد القصد (في الاصح) فان انضم قصد ذلك استعمال أو نقل من محل لا حرم من كل ديم فلهما ولا يؤخذ منه لأنه هنا جميع ما ياتي (٢٣١) فبما في الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا

ضممن في الانشاء بخيانة ثم

أقلع وأراد أن يعصرف

ويملك بل وانما لم يعد

الوديع أمينا بغيا ستمان

ثان من المالك لجواز الوديعة

نلم تعد بعد ردها بغيا بقصد

تختلف المقتضى يخرج

بالإنشاء ما في قوله (وان

أخذها) بقصد خيانة

فضممن القصد المقتضى

لاخذ ويرى بالبيع لحكم

أمين (وليس بعده أن

يعرف بذلك) أو يختص

(على المذهب) نظر الانشاء

لانه غاصب (وان أخذها

ليعرف بذلك) بهـ د

التعريف (في) هي (أمانة)

يبدو بمدى التعريف وكذا

بعدها مالم تعترا التملك في

الاصح) كتمليك التعريف

وان أخذها بقصد حفظ

ولا تملك أولا بقصد خيانة ولا

أمانة أو بقصد أحدهما

ونسبه فامانة وله تملكها

بشرط اتفاقا وقصة كلام

شارح هذائه لكون أمينا

في الاختصاص مالم يختص

به فتمت حديث كمال التملك

وهو غفله عما مر في الغصب

ان الاختصاص يحرم غصبه

ولا يضمن ان تلف أو تلف

(و) غصب الأخذ (يعرف)

بغير أوله بداعي الاوجه

وفا لا لا يرى غيره وخلافا لابن

أبي وعاءه لوصفها

النفقة يلد أو نحوه

و (قوله ولو بداه) أى التعريف ش ١٥ سم (قوله عرفنا سفلح) أى علمه منة التعريف من الان
ثان كان اقتصر على ملكه مونة تعريفا مضمنا لا تقرير جوعه بذلك على ملكه لانه انما اقتصره
لغرض المالك ولانهم لم يعدوا تعريفا سابقا ابتداء أخذ التملك كله من الاذن ولا نقل قبضه اه
عش (قوله أى أخذها) الى قوله وانما بعد المبنى الاقوله يؤخذ الى الواضعين (قوله فهما) أى
في عدم الضمان بمجرد القصد والضممان اذا انضم له ما ذكر (قوله يؤذ منه) لغرضه ليس في نسخة
الشارح ولكنها لا يضمنها اه سددع (قوله واذا ضمن بخيانة) أى يقتضى تعالي الاصح أو بقصد هاعلى
مقابله اه معنى (قوله وأراد أن يعرف) قال سم فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أطلع فول بين
أو يستأنف اه أقول ولا ارب الأول لان قصد الخيانة يطل أصل القطعة فلا يسل حكم ما بين عليها اه
عش أقول يؤذ بالثاني قول الشارح المراء فاولا يستدعى ما عرفه قبضه (قوله بان) كذا في الروض
وليس فيه ما فصاح بعد امانته أو عدمه واولا يقتضى عدم العود وقوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ لكن
قوله وانما بعد الخ كالمصر في العود هنا اه سم (قوله وانما لم يعد الوديع الخ) كمن حصل في القرن
أن الوديع انما صار أمينا على ما لا شوبع يجعل المالك به يقعد فاذا عرض ما رفع العقد خارج الى اعدائه
والمقتضى الاهل الذى يرى أصل قصده عن الخيانة أمين بالوضع الشرعى وهو أمر مستمر على اللوام فليزال
ما عرض له في الانشاء عادلى أصله وقد قرب بان ولا به الوديع جماعية فلم تعد بعد زوال الملقى تقضى القاضى
اذا طرأ أمر زال ولا به المقتضى شربة تعاد بعد زوال الملقى تقضى على النكاح والاصل الولي في مال فرعه
اذا طرأ أمر الفل فامل اه سددع (قوله ويرى بالبيع الخ) ظاهره انه لا يرى بالاقتلاع كلى الانشاء على
ما قدمته أمنا اه سم (قوله لحاكم أمين) مالم يكن كان المقتضى الحاكم أو فقد الحاكم أو أمانته
وقد يقال انه يرى فيها ما مر في أول الفصل قول المبنى (بعده) أى الأخذ بخيانة (قوله كمال) الى قوله وقصة
في المبنى (قوله ولا تملك) أى لا يختص (قوله ولا بقصد خيانة الخ) لفظة ولا لتوسيع في التعبير (قوله
أمنائى الاختصاص) وتظهر فانه ذلك فيما لو كان كباقي جواز الانتفاع به وعدمه وفي جواز التصرف
حفظه وعدمه فقبل اختصاصه لا يجوز الانتفاع ولا التصرف في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص اه
عش قول المتن (جنسها) أى اللقطة من نقد وغيره (وصفتها) من مضمون كسر ونحوهما اه معنى (قوله
بعده) الأولى بعد كلى النسيان للمبنى (قوله فان عبارة القاموس الخ) قصد بذلك تعقيب صهر الشارح
الذكر والمعنى الغضاض على ما ذكر وليس قصده أن الغضاض فيما قرره هو بمن الوعاء حقيق كلابغنى
اه رشدي اى و به يدفع ما في السيد عمر أن القاموس لا يفرق بين الحقيقة والبه فلا يستدل بكلامه على
أخذ لحفظ الخ وما ذكر في شرحه والظاهر أن هذا الذى نقله الفرع هو الا فى هنالك عن الروضة وأصلها
في كلام الشارح لكن قيسه ما بينا ههنا (قوله ولا يستدعى ما عرفه قبضه) كذا في أصل الروض (قوله ثم
أطلع) مفهومه انه قبل الاقتلاع ليس له ما ذكر فلو وقعت الخيانة في أثناء التعريف ثم أطلع فهل يرى أن
يستأنف (قوله بان) كذا في الروض وليس فيه ما فصاح بعد امانته وعدمه واولا يقتضى عدم العود وقوله السابق
وانما لم يعد الوديع أمينا الخ لكن قد يقتضى عدم العود وقوله السابق ولا يرتفع ضمانه الخ فليامل (قوله
وانما لم يعد الوديع أمينا الخ) كالمصر في العود هنا (قوله لجواز الوديعة الخ) أنظره من جواز دفع
اللقطة للقاضى (قوله ويرى بالبيع لحكم أمين) ظاهره انه لا يرى بالاقتلاع كلى الانشاء على ما قدمته أمنا
فنا (قوله وفاء لا لا يرى الخ) كذا شرح مـ

وفا لا لا يرى غيره وخلافا لابن الرضا القاطن (جنسها وصفتها) الشامل لنوعها (وقدرها) بعدد وأوزن أو كبر (وزن) (وصفاها)
أى وعاءها لوصفها أو أصله بطله ليس رأس القار ووه كذا في الشارح وفيه نظر فان عبارة القاموس صرحت على انه مشتق من الوعاء الذى فيه
النفقة يلد أو نحوه

وغلغل الفارورة والجدا الذي يعطى به رأسها (و كاعها) بكسر أوله وبالمدأى خطها المشدود فيه لأمره صلى الله عليه وسلم عرفه من وقيل
بهما غيرهما الثلاث فلما بغيرها ويعرف (٣٣٢) صدق واصفها ويسن تشديد هاء الكتابة كما يحرف النسيان ما عندك فلما انقلب

معرفة ذلك على الأوجه
ليخرج منه ما كانها
ظهر (ف) بعدم معرفتك
(يعرفها) يضم أوله وجوبا
أو ندبا على ما ينفسه أو
تأنيث غير أن يسلمها
العامل الذي لم يمتد
بالمجرر والخلاعة وغيره
عبدل ان وقت قوله ولو
محسورا عليه بسفوفهم
قوله ثم انه لا يجب المتبادر
للتعريف وهو ما يحسمه
لكن خالف فيه القاضي
أو الطبيب فقال يجب نورا
واعتد الغزالي قيل قضية
الاول جواز التعريف بعد
عشرين سنة وهو غاية
البعد والظاهر أن مراده
بذلك عدم القور به المتصلة
بالانقطاع أو توسط
الأدري فقال لا يجوز
تأخيرها عن زمن طلب
فيه عادة ويختلف بقلتها
وكثرتها واقفه البقيني
فقال يجوز التأخير مالم
يقابل ظنه فوات معرفة
المالك به لم يتصرفه
انتهى وقد تعرض له في
النهاية فانه حكى فيها وجها
أن التعريف يقع وان
نسبت للقطعة وأن ذلك
التأخير يتجسس بان يذكر
في التعريف وقت وجدانها
وجوبا وان من قال ندبا
فقد تساهل فالحاصل انه
متى أخر حتى ظن نسيانها

الاشتراك الحقيقي فتأمل اه (قوله وغلغل الخ) كتبه والجلد الخ عطف على الوعاء (قوله بكسر أوله)
الى قوله لكن خالف في المعنى الاقوله للالتقاط بغيرها والى قوله النقط للصفحة في النهاية الاقوله أو ندبا على
ما مر وقوله وان ذلك التأخير يتجسس بان وفي نكت المصنف (قوله أي خطها المشدود) عبارة المعنى وهو
ما يربطه من خط أو غيره اه (قوله للالتقاط الخ) كانه لا أمره صلى الله عليه وسلم ولهذا يعطفه
على ما فوقه أو يعرف الخ فالظاهر انه معطوف على قوله لانه فتأمل اه وشدى وصنيع المعنى مرج
فيما يظهره (قوله ويسن تشديد هاء الخ) عبارة المصنف في وصف كتب الاوصاف قال الماوردى وانه
التقطه في وقت كذا اه (قوله كسر) أي في أوائل الباب (قوله ليخرج الخ) عبارة التي لم يعلم ما برده
لما كانها يظهر اه (قوله منه) أي من غرم القطعة (قوله وجوبا الخ) عبارة المعنى وهذا واجب بقصد
التملك قطعها والافعى سابق اه أي من الخلاف بين الأكثرين والأقلين (قوله غير أن يسلمها) أي
وان كان امتثالان المقتضى كالوديع وهو لا يجوز له تسليم الوديعة لغيره أو الاعتداء سره وكما يظهر اه
عش (قوله العامل) أي التأنيث وتدل أنه راجع لنفس المقتضى ايضا (قوله ولو محسورا الخ) غائبة
المتى ويحتمل أنه راجع للثابت أيضا عبارة النهاية فيكون المعرف عاقلا اه (قوله والخلاعة) عطف
تفسيره في المختار الجون أن لا يباين الإنسان بما صنع اه عش (قوله ولو غير عبدل) انظر مع قول
المصنف اول السابري أنه لا يعتد بتعريفه أي الفاسق بل يضم الى المريب اه سم ولما كان نقول ما تقدم
فيما إذا كان الفاسق المرف هو المقتضى فقدم الوتر في تعريفه لاحتمال تقصيره فيه ليسهل به الى النهاية في
القطط وما هنالك في بعض المقتضى وتوق به ولا غرض له فيتم فيه اه سدع (قوله وهو ما يحسمه الخ) عبارة
المعنى وهو كذلك على الأصح في أصل الروضة اه (قوله تنسية الاول) وهو ما يحسمه الشيخان من عدم
وجوب المبادأة (قوله ان مراده) أي الاول عبارة النهاية والاولا وجها متوسطه الأدرى الخ قال عش قوله
مر والاوجها متوسطه الأدرى الخ يعتمد اه (قوله واقفه البقيني) فقال الخ وهذا ظاهر اه معنى
(قوله لم يتصرفه) أي لم يتصرفه الخ (قوله وقد تعرض له في النهاية الخ) وعليه فنقول البقيني
لم يتصرفه أي صرحا اه عش (قوله فانه حكى فيها وجه الخ) ما طريق استفتاء كذا من حكاية
النهاية هذا الوجه حتى يتقيد كلام الشيخين اه سم وقد يقال ان طريقها تنكير ذلك الوجه - المشعر
بضعفه وهو مقابله (قوله وان ذلك التأخير الخ) و (قوله وان من الخ) عطفان على أن التعريف الخ (قوله
فالحاصل الخ) أي حاصل ما في هذا المقام (قوله وذكر وقت وجدانها الخ) أنظروا كان التأخير مع ذكر
وقت وجدانها يقطع معه بعدم معرفة المالك فقد يتجه حيث نداه الأدرى والبقيني وحل كلام النهاية
على غير ذلك اه سم (قوله وان ما مر الخ) عطف على أنه في الخ (قوله وعن الأدرى الخ) عطف على عن
الشيخين (قوله وفي نكت المصنف) الى قوله ويكرهه المعنى (قوله يبداه ما الخ) لعنه مادام يرجى معرفة
مالكها أما إذا حصل اليأس من معرفتها لكان فينبغي أن يكون حكمها حكم المال الضائع لانهما يشتملانه
(قوله في نكت معرفتك على الأوجه) اعتمد مر (قوله ولو غير عبدل) عبارة تشرح الررض هنا قال ابن
الزعة ولا يشترط فيه الامانة فاحصل الوتر بقوله اه وانظر ذلك مع قول المصنف اول الباب لا يعتد بتعريفه
أي الفاسق بل يضم الى المريب (قوله والظاهر ان مراده) أي الأول (قوله متوسط الأدرى الخ) هو
الأوجهم شرح مر (قوله وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجه الخ) نظرا من أين استفيد من كلام
النهاية ما ذكره بحكاية هذا الوجه حتى يتقيد كلام الشيخين (قوله فالحاصل اه) أي حتى ظن نسيانها
الخ أنظروا كان التأخير مع ذكر وقت وجدانها يقطع معه بعدم معرفتها لكان فينبغي حيث نداه
الأدرى والبقيني وحل كلام النهاية على غير ذلك

فتأمل

تمعرف وذكر وقت وجدانها ليس والافلا وان من الشيخين يتقيد بذلك وعن الأدرى والبقيني فوي مدركا
لأنه لا وفي نكت المصنف كالجلى أنه لو غلب على ظنه أنشد نظامها لم يتم التعريف وكانت بيده أمانة أبدا

أى فلا تملكها بعد المسنة كما أتى به الغزالي لكن أقر ابن الصباغ بأنه لو غشى من التمر فاستصلح الماله عند تركه وله تملكها بعد
السنة الأولى وأوجب (في الأسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند خروج الناس منها أنه أقرب إلى وجدانها

وذكره تنزيها مع رفع
الصوت كما في شرح المذهب
وقيل تحرر عما تضمنه
غير واحد بل حكى فيه
المواردى الاتفاق بمسجد
كاشادهاقب واستثنى
المواردى والشيئ المسجد
الحرام والفرقة لا يمكن
ذلك لقطعة الحرم قال تعريف
فيه بعض جهاد بتقلات
ضخمة فان المعروف منهم
بقصد التملك به ودخل
من الحق به مسجد المدينة
والأقصى ودل نظير الأخرى
في تقسيم ذلك غير أيام
الموسم (ونحوها) من
المساجد والمحال وخطات
الرجال والمرو ولكن أكثره
بجعل وجودها ولو يجوز
السفر بها بل يعطى بها
القاضي من بعض فها ولا
ضمن نعم بل وجدها
بالسراة ثم شهدا بقصد
قربان بعد استمر أم تغير
وقيل يشين أقرب البلاد
لحماها واختبر وأن جازت
بمحلها فافقه تبعها وعرها
(فرع) وجد يشهدا
مثلا وجوز أن لا يدخلونه
عره لهم كالمسطة لله
القتال ويجب في غير الحظر
الذي لا يقصد بالتأخير
يعرف النقط الحفظ بناء
على ما من وجوب
التمر بفخيه أو لملك

قتل اه سدد عبارة عرش قوله سده أمانة الخ ظاهره ولو كان قد واثقا وانظر ماذا يفعل في مؤتمره وحل
تكون عليه أم لا فيه نظر وينبغي أن يقال هو في هذه الحالة كالمال الشائع فيجب فيه ما قبل في المال الشائع
من أن امره ليست المبالغة في حفظه لا يجمع فصلها بوجوبه صرحه صارف أم لا بيت المال ان لم
خرج وهذا ان كل ما يطرر بيت المال أمنا ولا دفعه لثقة بصره صارف أموال بيت المال ان لم يعرف النقط
مصارفها ولا صرحه بنفسه اه (قوله فلا تملكها الخ) أى ولو ايس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة
اه عرش أى حكمها حكم المال الشائع كسائر (قوله عند قيامها) أى في بلاد النقط اه معنى (قوله عند
خروج الناس الخ) ينبغي أودسولهم اه سم (قوله لانه أقرب الخ) أى التمر ينفى في الأسواق الخ (قوله ان
وجدناها) عبارة الغنى الموجود صاحبها اه (قوله وكره الخ) عبارة الغنى يخرج بقوله أبواب المساجد
المساجد فبكره التمر ينفى فيها كجزء من المجموع وان أقيم كلام الرخصة لغيره لا السجدة الحرم فلا
يكراه التمر ينفى فيه اعتبارا بالعرف ولا يعمم الناس ومقتضى ذلك أن مسجد المدينة والأقصى كذلك اه
(قوله وقيل تحرر عما تضمنه الخ) عبارة التماس لغيره مما خلا لجمع مسجد كاشادهاقب والمسجد الحرام
كما قاله المواردى والشيئ اه (قوله بمسجد) متعلق بالضمير المستتر بذكر الراجع إلى التمر ينفى (قوله
واستثنى المواردى الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرم اه سم (قوله المسجد
الحرام) أى في لقطعة الحرم كايصر به ما بعد خلافا لواقع في حاشية الشيخ عرش اه ورشدى أى من التعميم
للقطة الحرم وغيره (قوله فالتحرر ينفى الخ) أى في أيام الموسم وغيره اه عرش (قوله به ورد) أى بذلك
الفرق (قوله على من أحسب به الخ) مبال في ذلك الإلحاق لنفسه كسائر (قوله في تعميم ذلك) أى بالحق
التمر ينفى في المسجد الحرام (قوله من الجامع) أى التمر ع في النقط وقيل إلى وانما لم ينفى (قوله وبما
الرجال) عبارة النهاية وبما لا جال اه زاد الغنى ومنافخ الاسفار اه (قوله لاس) أى من قوله لانه أقرب الخ
(قوله بل يعطى) أى لو أراد السفر (قوله والاضمن) عبارة تافى فان سافر بها أو استنبذ بغيره وانما الحكم
مع وجوده ضمن لتعميمه اه (قوله يقصد) أى بلده (قوله قريب ام بعد) يعتمد اه عرش (قوله تبعها)
ينبغي أن لا يلزم ذلك اذا فتن بقصد أو أمانة أو ادعاهم اه سم عبارة الغنى وان النقط في السفر أو هناك
قافة تبعها وعر فيها الذلة فندفى التمر ينفى في الأماكن الخالصة فان لم يرد ذلك في بلدة بقصد بها فزيت
أو بعدت سوا قصدها ابتداء أم لا لا فوجد بعد قصد الأول بلدة أخرى ولو بلده التي سافر منها عرف فيها
ولا تكفى بالدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان اه وهي صرح بمقتضاها اه سم (قوله عرفت لهم
كالقطعة) ظاهره أنه لا يكفي التمر بغيره بل لا بد من التمر في مقتضى على الجملة اه
ولعله ليس بمراد فلا يجمع (قوله وبما لا جال) لدخول في المتن (قوله النقط الحفظ الخ) أى سواء النقط الخ
(قوله الذي لا يقصد بالتأخير) أى حاجة إلى هذا التقديم وجوب التمر ينفى في خمسة غاية الأمر ما تضمنه بين
بعضه وغيره كإعلم كل ذلك مما سبق اه سم (قوله من أول الوقت التمر ينفى) قد يقال لا يصلحة ليس قوله ان يعرف
اه ورشدى (قوله فهاهنا تومنون من عند السبي) اعتمد الغنى والنهاية فقالوا لا النقط اثنتان لقطعة
عرها فكل واحد نصف سنة كما قال السبي ان لا اصبوا وان خالف ذلك ابن الرزمة اه (قوله وكل الخ) عطف

(قوله الأول وأوجه) اعتمده مر (قوله عند خروج الناس منها) ينبغي أودسولهم (قوله واستثنى
المواردى الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التنزيه فليحرم (قوله تبعها) ينبغي أن
لا يلزم ذلك اذا فتن بغيره أو أمانة أو ادعاهم اه سم (قوله الذي لا يقصد بالتأخير) أى حاجة إلى هذا
التقديم وجوب التمر ينفى في خمسة غاية الأمر ما تضمنه بين بعضه وغيره كإعلم كل ذلك مما سبق (قوله عرفت فهاهنا
تومنون من عند السبي) كذا مر وعبارة شرح الروض عن السبي بل الاشياء ان كلامها يعرفها

(سنة من أول وقت التمر ينفى العبارة صريح في ولو وجدها اثنتان فهاهنا تومنون من عند السبي لان نعمتها انما تكون عند التملك لا قبله
وكل سنة عند ابن الرزمة

لانه في النصف كقطعة كاملة وهو المتعين لو اناب أحدهما الآخر اعتد به غيره فمما يظهر ويظهر أيضا انه لو عرف أحدهما سنة دون الآخر جازاه تلك نصفها وطلب القسمة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة فأصدا لا يحفظ بناء على أن التعريف جازا واجب ثم يريد الملك فليزمن من حيث تستسنة أخرى ولا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمانا واحدا وقدوا (يعرف أولا كل يوم) مرتين (طرفي النهار) أسبوعا ثم بكل (٢٣٤) يوم مرة طرفة إلى أن يتم أسبوعا آخر ثم كل أسبوع مرة وأمرتين) أي إلى أن يتم سبعة

أسابيع أخذ ما قبله (ثم) في (كل شهر) مرتين بحيث لا ينسى أن الأخير تكرر الاول وزيد في الزمنية الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحدد المرتين وما بعدهما بمبدأ كراجه من قول شراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثله كل يوم مرة وفي مثله كل اسبوع مرة وفي مثله كل شهر مرة (تبيينه) * الظاهر ان هذا التعديل كانه للتدبيل للوجوب كانه مائة انه يكفي سنة متفرقة على أي وجه كان التفرق بقيد الاثني (ولان في سنة متفرقة) كان يعرف اثني عشر شهرا من اثني عشر سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التواتر وكقول حلفائكم زيد اسنة (قلت الاصح) تكفي والله أعلم) لا يطلق الخبر وكقولنا نذر صمنة ويفرق بين هذا والمثل بان القصبة الامتناع والجزع وهو لا يتم إلا بالتواتر ويحل في هذا ان لم ينسب التامير بحيث ينسى

على قائل عرفها (قوله لانه) أي كل منهما (قوله كقطعة الخ) أي لا يقطعا على حذف المضاف (قوله وهو القسمة) أي ما تضمنه النسخة (قوله لا يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة فأصدا لا يحفظ بناء على أن التعريف جازا واجب) أي لا ينسى (قوله وقد يجب) أي لا ينسى (قوله لا يشترط استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمانا واحدا وقدوا (يعرف أولا كل يوم) مرتين (طرفي النهار) أسبوعا ثم بكل (٢٣٤) يوم مرة طرفة إلى أن يتم أسبوعا آخر ثم كل أسبوع مرة وأمرتين) أي إلى أن يتم سبعة أسابيع أخذ ما قبله (ثم) في (كل شهر) مرتين بحيث لا ينسى أن الأخير تكرر الاول وزيد في الزمنية الاول لان تطلب المالك فيها أكثر وتحدد المرتين وما بعدهما بمبدأ كراجه من قول شراح مرادهم انه في ثلاثة أشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثله كل يوم مرة وفي مثله كل اسبوع مرة وفي مثله كل شهر مرة (تبيينه) * الظاهر ان هذا التعديل كانه للتدبيل للوجوب كانه مائة انه يكفي سنة متفرقة على أي وجه كان التفرق بقيد الاثني (ولان في سنة متفرقة) كان يعرف اثني عشر شهرا من اثني عشر سنة (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر التواتر وكقول حلفائكم زيد اسنة (قلت الاصح) تكفي والله أعلم) لا يطلق الخبر وكقولنا نذر صمنة ويفرق بين هذا والمثل بان القصبة الامتناع والجزع وهو لا يتم إلا بالتواتر ويحل في هذا ان لم ينسب التامير بحيث ينسى

التعريف الاول والواجب الاستئناف أو ذكر وقت الوعدان أخذ ما صار في تأخير أصل التعريف الأقل فرق بينه وبين هذا ولولمات المتقضا انتهاء التعريف في وارنه كما يحتمل ركش وأبوزرع وقد قول شيخه البلقيني الأقرب الاستئناف كالإتيان على حول موثره في الزكاة يحصل المقصود هنا لا يتم لا على حول المورث بخروج المالا عنه بوجه فيستأنف الوارثا لحول له ابتداء عمله (وذكر) (نبا) بعض أوصانها في التعريف كتبها ووضعا لها وكتاها وحل وجدها لانه أقرب لو وجدنا ولا يستوعبها أي يحرم على ذلك ثلاثا بعد ما كاذب فان فعل ضمن كما يحتمل في الرخصة لانه قد يفرقه

المن يلزمه بالدفع بالصفت وإذا ذكر الجنس لم تجزأ لأنه على ما اعتد به (٣٣٥) الأذرى (ولا يلزمه من التعليل بأن أخذ

ضمن وينبغي أنه كالدول على الودعة اه (قوله من يلزمه الخ) أى فاض يلزمه الألفاظ أن يدفع القعدة لشخص
يصرفه من غير إقامة على أيها اه بحسبى (قوله لم تجزأ لأنه الخ) كذا شرح مر اه سم (قوله أولا
لحفظ ولا التملك الخ) أى أو لأحدهما ونسبه أخذنا من قوله بل ويعرف جنسها (قوله لأنه لحفظه المالك) فيه
نظر بالنسبة لقوله أولا لحفظه الخ فإنه فيها التملك بعد معنى مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله
غلبة بشرطه اتفاقا ولكن مقتضى قوله فى أول الفصل الآتى بعد فصله حكمها أنه لا يعتد بحسبى قبل
ذلك وعلى ما يفيد بهما بين النقط العطف اه ع (قوله فرضا) أى قوله فيعتد فى المعنى (قوله بان قضية
كلامهما الخ) معتمد سم عن مر اه ع (قوله واعتمده الأذرى) ويدل عليه قول المصنف أو يفترض
الخ نهاية وسم إذا المعنى وهذا الذى يدل على كلام الأصحاب اه قول المتن (على المالك) أى فلو لم يظهر
المالك كانت من الأموال الشائعة فيسبى على بيت المال ولا نقا أو غيره الرجوع على بيت المال أخذ
منه اه ع (قوله أو بامر الملتصقة به) أى بصرف المؤمن من ماله اه معنى (قوله أو يبيع الخ) أى القاضى
اه معنى (قوله فيعتد الخ) أى القاضى اه رشدى (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لها على
قضية كلامهما والمصلحة مختصة قد فلا تأنى الاحتجاج اه سم (قوله فان عرف الخ) عبارة النهاية فان أئق
أى الملتصقة على وجهه فما ذكر فترجع وسواء فى ذلك أو جنبا التعريف أم لا على ما اعتد به السبى والعراق
ونقله عن جمع لكن الذى فى الروضة وعلما ان أوجبناه فعلمه المؤنة ولا نقا اه وقوله على ما اعتد به السبى
الخ قال السدجهرى عبارة الشارع فى الأصل المرجوع عنه ثم ضرب عليها وأبدلها بما عاها اه وكتب سم على
الأصل المرجوع عنه مائة قوله لكن الذى فى الروضة وأصلها الخ كذا شرح مر ثم رد عبارة الروضة
عبارة فى الروضة الموافق كل منهما ما عدل بالشارح ثم قال فانظر مع ذلك قول الشارع فى الروضة
وأى الخ اه وقد تبين بذلك أن سم لم يعلم على رجوع الشارع عن العبارة الأصلية إلى ما هنا (قوله فترجع
أى أن تفق من ماله والا فتنه يدل ما نتقم من بيت المال اه ع (قوله حران ذلك) أى ما ذكر فى
المتن والشرع من الوجوه الاربعة اه رشدى (قوله وذكر) أى المصنف فى الروضة (وهو صريح) أى كلام
الروضة (فيما ذكر) أى من حران ذلك أوجبنا التعريف أولا (قوله وبه صرح الخ) أى بالجران
المذكور (قوله رشيد) أى قوله ومر فى الكافة النهاية (قوله رشيد) عبارة النهاية غير محمو وعليه
اه وعبارة الفنى مطلق التصرف اه (قوله والاختصاص) عبارة الفنى وكانت تلك قصد الاختصاص
وقصد الالتقاط للخصانة اه (قوله ولو به رد لفظ الخ) الأولى إسقاط أدلة الغاية (قوله المؤنة التعريف) أى
قوله وبقوله بعده فى المعنى (قوله وقيل الخ) خبر الأولى (قوله ليشمل الخ) متعلق به بعد عبارة تتعلق ليوافق
به عبارة النهاية ويجوزها فى المعنى وعبرى الروضة بقوله وقيل الخ وهو الأولى ليشمل الخ اه (قوله أمانه) ير
الرشيد الخ) عبارة الفنى والنهاية تأمل السجور وعليه بسببه أو صبا أو جنبا الخ (قوله بل يفهمها العام) فلو

مطلقا وإذا أطلع كأن تقدم فيما داخل فى الاختصاص على هذا فالإقلاع هنا (قوله لم تجزأ لأنه الخ) كذا
شرح مر (قوله بان قضية كلامهما الخ) اعتد به ويدل عليه قوله أو يفترض الخ قوله ثم رأيت
فى شرح مر ذلك (قوله من هذه الاربعة) قد يقال من الاربعة أو لها على قضية كلامهما والمصلحة
مختصة فيه فلا تأنى الاحتجاج (قوله كلام الروضة وأصلها الخ) كذا شرح مر وعبارة الروضة فرع
ومن قصد التملك فؤة التعريف عليه تلك أم لا ومن قصدنا لحفظ فسمى على بيت المال أو المالك انتهى
ولم يردى شرحه على شرح ذلك وعبارة الروضة ومن أخذها لحفظ مائة وان قلنا يجب أى التعريف فليس
على مؤنة بل رفع الأمر إلى القاضى ليشمل آخره من بيت المال أو به - تعرض على المالك أو بامر الملتصقة به
ليرجع كفى خبره بالجلال انتهى فانظر مع ذلك قول الشارع كلام الروضة وأصلها الخ (قوله أرفى الانتهاء)
نظر مؤنة التعريف ماضى إذا كانت خضاعى المالك هل يستمر فرضا عليه لانه كان له حصة وان تعجب

التعريف (وقيل ان لم يثبت فعلى المالك) لعود الفائدة قبل الأولى فسبكه هذا لوافق ما فى الروضة وقيل ان ظهر المالك فعليه ليشمل
ظهوره وبذلك أمانه الرشيد فليخرج وليؤمنه من ماله وان رأى التملكه اسقط بل رفعها الجامع

ليسع جزأ منها أو تسعون نازع فيه لا ذرى (والاصح أن الحقير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل دون نصاب السرقة والاصح
 عند جملة لا يتقدم بل ما ظن أن صاحبه لا يكثر أسفه على ما لطلوع طلبه غالباً (لا يعرف سنة) لأن فائدة لا يتأسف عليه ستؤا طال جوع
 في ترجع القابل بأنه الذي عليه لا أكثر من (٣٢٦) والوافي لقوله ما لا اختصاص يعرفه من خصه هو رد بان الكلام كما هو

ظاهر في اختصاص صغير
 المتضمنة يكثر أسفه فاقده

عليه سنة غالباً (بل) الاصح
 أنه لا يلزم أن يعرفه

(وما ظن أن فاقده يعرض
 عنه) بعده غالباً (ويختلف

باختلافه فذا في القضية حالا
 والذهب نحو ثلاثة أمان

و يقول بعد المال عليه
 السابق اندفع ما قبل الأولى

ان يقول لا يعرض عنه أو
 التي زمن يظن أن فاقده يعرض

عنه فيحصل ذلك الزمن غاية
 لتلك التعريف لا سرفا

للتعريف هذا كانه ان تحول
 والا كيجوز يباستدبه

واحد ولو في حرم مكة كما هو
 ظاهر وقد سمع جرمي

الله عن من يشهد في الطواف
 زينة فقال ان من الورع

ما يحته الله وى صلى الله
 عليه وسلم تحرق الطريق

فقال لو لا خشى أن تكون
 صدقة لا تحبتم قبل هو

مشكل لأن الامام يلزمه
 أخذ المال الضائع لحفظه

وليس في محله لأن ذلك
 يقتضى اعراض مالكها

عنها ويخرجها عن ملكه
 فهي الا نباحة فتركها

لن بريد تلكها بمشيرة
 الى ذلك يجوز أخذ نحو

سنانيل الحصاد من التي
 اعتدلا اعراض عنها

وقول الزكشي ينبغي تخصيصه بالزكاة في محل
 خرى عليه السلف والخلفو بحث غيره تفصيله ليس فيه حتى لا يعرض نفسه معرضا للبقي بان ذلك انما يظهر في نحو الكسرة مما قد

يعد وسبق اليد عليه بخلاف السنانيل والحقير ما أخذناه لمولك يتسابعه عاذن ومرفى الزكاة بان قيل الاضحية تعلق بذلك فراجع

فقد أو فقدت عدالتك فقد تقدم ما فيه امش قول المصنفو ينزع الولي الخ اهـ يدعى (قوله ليسع جزأ

الخ) تقدم في شرح وينزع الولي الخ وراجع الحاكم في مونة النذر بفلقترض أو ليسع جزأ منها اهـ

والذي في شرح مدر وشرح الروض الاقتصاد على بيع الجزأ كنهنا اهـ سم (قوله بل ما ظن أن الخ أى

باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبك يكون شديد الضل فسدوم أسفه على النافه اهـ ع

(قوله لا يطلو الخ) من عطف لازم (قوله في جميع المقابل) أى من أنه يعرف سنة معلوم الاخبار نهاية

ومضى (قوله والرافق الخ) عطف على قوله الذي الخ (قوله ورد) أى قولنا جوع أن المقابل هو الوافق

لقوله ما الخ (قوله في اختصاص الخ) فان فرض فلة الاسف عليه فهو داخل في قول المصنف اهـ معنى (قوله

بل الاصح أه الخ) ومقابل الاصح يكفي مره لأنه يخرج جاع عن هذه الكتمان وقيل لا يجب تعريف القليل

أصلا اهـ معنى (قوله ويختلف) أى الزمن (بالتفريق) أى المال الحقير (قوله لا) أى يعرف في الحال

(قوله والذهب الخ) عبارة الغنى: انك الذهب مائاً أو مائاً وثلاثة اهـ (قوله اندفع ما قبل الخ) لا يخفى

أن ما قاله انما يدفع دعوى الفساد لا الأولى بالذ كور ثم على ج اهـ رشيدى (قوله أن يقول لا يعرض

عنه) أى ز يادته في آخر كلامه (أو أي زمن يظن الخ) أى ز يادته في أول كلامه (قوله فيحصل الخ) أى

ز يادته أحدهما (قوله ذلك الزمن) أى الذي يظن أن فاقده يعرض عنه (قوله لتلك التعريف) صوابه

التعريف (قوله هذا كانه) الى قوله ومرفى الزكاة في معنى الاقوله قبل الخ يجوز (قوله هذا كانه الخ) أى

ما ذكر من الاختلاف (قوله استدبه واحد) هل عاك يجر الاندفع أو يتوقف الملك على قصد التملك أو على

لفظ أو لا عليك لعدم قوله ويبقى أن يحتاج الى ثالث أو على لفظ أنه لما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا

أنه عاك بالاندفع على ج اهـ ع عبارة الجبري لم يحله أى الاستدكان بان يظهر المالك حيث ظهر

وقال أه عرض عنه جسد فعه له مادام باقيا وكذا انه قاله ان كان متمولاً هكذا فظهر ووافق عليه مدر

اهـ اهـ (قوله هو مشكل) أى فاعله الذي صلى الله عليه وسلم اهـ رشيدى (قوله وليس الخ) أى ذلك

الاستسكال (قوله ان ذلك الخ) أى وقوعه في الطريق الطريق (قوله فتركها) أى تركه صلى الله عليه وسلم الترة

(قوله بمشيرة) أى بان بريد تلكها بصاراة الماية مشيرة اهـ أى بالترك وهو احسن (قوله الى ذلك) أى

الى كونها مباحة (قوله التي اعتدلا اعراض الخ) عبارة الغنى اذا ظن اعراض المالك عنها وظن رضاه

بأخذها والا فلا اهـ (قوله تقتضيه) أى يجوز أخذ ما ذكر (قوله عمل) أى الزكاة (قوله معترض) خبر

وذو الزكشي الخ (قوله اغتفر ذلك الخ) أى اغتفارا اخذوه وان تعلقت به الزكاة أه ع (قوله وبحث غيره)

عطف على قول الزكشي الخ (قوله بل لا يعبر الخ) أى من نحو المصنف (قوله بخلاف السنانيل) أى فاقم البست

ذلك بقصد التملك الطارى (قوله ليسع جزأ منها) تقدم قوله مع المنز ويزع وجوب بالولى لفظة المصنفى

والجنون والسفيم وراجع الحاكم في مونة النذر بفلقترض أو يسعه جزأ منها انتهى والذي في شرح

الروض الاقتصاد على بيع الجزأ كنهنا مدر (قوله اندفع ما قبل الأولى) يقول الخ لا يخفى أن ما قاله انما

يدفع دعوى الفساد لا الأولى بالذ كورة (قوله والا كيجوز يباستدبه واحد ما الخ) هل عليك مجرد

الاخذ أو يتوقف الملك على قصد تلكه أو على لفظ أو لا عليك لعدم قوله ويبقى أن يحتاج الى ثالث كانه

لما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أه ع (قوله بالاندفع) (قوله وليس في محله) لأن ذلك يقتضى اعراض المالكها

الخ) كذا شرح مدر (قوله اعترضه بالبقية الخ) كذا شرح مدر وقضية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها

للمولى وان أسكن ذلك لها وقع وفيه نظر

مقصودة

وقول الزكشي ينبغي تخصيصه بالزكاة في محل

خرى عليه السلف والخلفو بحث غيره تفصيله ليس فيه حتى لا يعرض نفسه معرضا للبقي بان ذلك انما يظهر في نحو الكسرة مما قد

يعد وسبق اليد عليه بخلاف السنانيل والحقير ما أخذناه لمولك يتسابعه عاذن ومرفى الزكاة بان قيل الاضحية تعلق بذلك فراجع

مقصودة بل ارأها يعرضون عنها ويقصدونها غيرهم بالاختصاصية ذلك انه لا يجب على الولي جمعها للمولى عليه وان سكن وكان لها وقع وفيه نظر سم على حجاقول وقد بقى ان كان له وقع وسهل جمعها بحيث لا يستخرج من جمعها كان الباقي بعد الاجرة وقع وجب والا فلا اه عش

﴿فصل في غلظتها﴾ وغرمها ﴿قوله في غلظتها﴾ الى قول المتن فان دفع في النهاية الاقوله قبل وقوله يكلو باع العدل الى المتن ﴿قوله القطة﴾ الى قول المتن وقيل تكفي في المعنى ﴿قوله بعد قصده غلظتها﴾ ففسدة التقديس ذكره ان اذا اخذ لا بقصد حفظ ولا غلظت ثم قبل قصدا للثبوت لا يعتد بتغيره اه عش قول المتن (سنة) أي في الخطيئة ﴿قوله جازة غلظتها﴾ ولو هاجدا وقهرا اه نهاية أي لا يقال انه يجمع على الهائش الاحتمال انهم امن صدقة فرض وعلى الفقير لانه لا يقدر على بدله اعند ظهور مالها هكذا ظهر ورشد على عبارة القننى لافرق عندنا في جواز تلك القطة بين الهائش وغيره ولا بين الفقير وغيره وقال ابوحنيفة لا يجوز غلظتها ان لا يتل له الصدقة وقال مالك لا يجوز غلظتها القفر خسة تباعا عند طلبها اه ﴿قوله كان اخذها لغيره﴾ تقدم ذلك في قول المتن وان اخذ بقصد سائر الخ و﴿قوله او اعرض عنه﴾ تقدم ذلك قبل قول المتن ومالا عتنت منها كساة و﴿قوله او كانت سائمة الخ﴾ تقدم ذلك في شرح ويجوز ان يلتصقا عبد اليركلا سم ان استثناء الامتياز كونه مشكلا لان الكلام في القطة بقصد التملك والامتياز كونه يمتنع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم اه ﴿قوله ان به﴾ اي الامتياز في غلظتها ﴿قوله ثم تباع﴾ الانسب بها ﴿قوله براد الخ﴾ خبر وقول الزكي الخ ﴿قوله بان هذا﴾ اي ما تباع فسادا ﴿قوله وهي﴾ اي الامتياز كونه ﴿قوله وهو﴾ أي البضع ﴿قوله واذا اراده﴾ اي التملك به والتعريف وكذا ضمير يختاره قول المتن (حتى يختاره الخ) او الظاهر كمال شعثان ولله القطة كالقطعة ان كانت حاملة عند التقاطها او انفصل منها قبل غلظتها والا ملكه تبعا له وعليه يحمل قول من قال انه غلظ بعد التعريف تبعا له أي وغلظها اه معني قال عش بعد ذكر مثل ذلك عن سم عن شرح الرض وقصده قبل وقوله وانفصل منها قبل غلظتها انهم لو جلطه به بعد الالتقاط وانفصل قبل التملك انه لا يملكه تبعا له موعلا فبين ان المراد انه لا يملكه تبعا له بل يتوقع على غلظتها بخصوصه وينبغي ايضا ان ما حلت به بعد الالتقاط ولم ينفصل قبل التملك انه يتبعها في التملك كما يتبعها في البيع اه وقوله وقصده قبل وقوله وانفصل الى قوله وينبغي ايضا الخ حمل نامل ﴿قوله صريح الخ﴾ نعم لفظ قول المتن (كتملكت) هل يشترط في صحة التملك معرفة الحق لوجهه لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فليظهر هل غلظ القرض المجهول حر اه سم على حج اقوله وقد استفاد الاشتراط من قول الشارح السابق اما عند غلظتها فلا وجوب معرفة ذلك لعلم وارده ملكه او ظهر وقوله هل غلظ القرض المجهول لا يظهر انه لا يملك لتعذر دمه مع الجهل اه عش ﴿قوله واشاره آتوس﴾ الاول من آتوس ﴿قوله من لفظ دل الخ﴾ كان يقول نقل الاختصاص به الى اه عش قول المتن (وقيل تكفي النية) أي بعد التعريف اه معني ﴿قوله بعد التعريف﴾

﴿فصل﴾ في غلظتها وغرمها او يبايعهما ﴿قوله الا في صور مرت الخ﴾ لا يفتي صراحة السابق ان في هذا الاستثناء من التملك بعد الالتقاط التملك فيشكل استثناء الامتياز كونه يمتنع التقاطها للتملك كما صرح به فيما تقدم ﴿قوله او اعرض عنه﴾ قال في شرح الرض ولو دفعه المالك ثم ترك تعريفها وغلظها ثم امتثل أي طلب من الحاكم اقاله منها لغيره او يملكه لنفسه من ذلك لانه اسقط حقا تنهس ﴿قوله وهي ما فيها ذاتي الخ﴾ قد يقال كون ما فيها كذلك انما يقتضي امتناع غلظتها لنفسه لا امتناع غلظتها عنها و يفارق القرض بأنه لا يفتي تقدم الاعتراض على البيع المعذور ولا تأخره واليس له بيعه مع وجود المالك ﴿قوله في المتن لم يملكه احسب يختاره بلفظ﴾ هل يشترط في صحة التملك معرفة الحق لوجهه لم يصح فيه نظر فليراجع ولا يبعد الاشتراط وهي نظير القرض بل قالوا ان ملكها ملك قرض فليظهر هل غلظ القرض المجهول حر (خرج) قال في شرح الرض والظاهر ان القطة كالقطعة ان كانت حاملة عند التقاطها

كذلك وذلك لان ذلك ثلث ومائة ملك واجتباها فرى وهذا قهرى بطله فكان ضمنان الدائبة له المختصة فلا بد له لو انتمعتا كالملك
وتعتبر قمتها (ثم الملك) اى وقت لا وقت دخولها فى ضمانه (وان نصت بسبب) او فخره لم يعد الملك (فله) بل يلزمه لو طلب بدلها
والمقتطع ردها لم ارشها (انخذها مع الارش فى الاصح) القاعدة ان ما ضمن كلفه عند التلف ضمن بضمه عند التلف فليس يلزمه فخره ضمن الا
المحل فانه لا يجب ارش كملرو وجدها مبيعاً فزمن الحياو الذى لم يقتض (٣٣٩) المشتري فله الفسخ وانضمها على يلزمه ابن
المشرى ووافقه مقول

لا وقتنا الاصح انه لا يلزمها الا باختيار التملك بل بضمها وكذا القول المأثور قدس ما كان كونه المالك فى ذلك
صدق الملتقط بضمه لان الاصل واعدت اذ التالف قبل التملك من غير تفرغ فلا ضمان فيه على الملتقط
كلودع اه معنى (قوله وذات) لاجل حاله (قوله اما المختصة الخ) قسم للمعاوكة اه ع
(قوله بل يلزمه) اى المالك قول المتن (مع الارش) هو ما نقص من قيمته لكن هل العبرة بقيمتها وقت
الانقطاع او وقت التملك او وقت طر والعيب ولو بعد التملك فيه نظر والاقرب لانه لم يظهر مالها
فليس طر والعيب لوجوب ردها كذلك اه ع
القول بل الاقرب الثالث قياسا لتلف البعض على تلف
الكل ولان ما حدث بعد التملك فقد حدث فى ملكه (قوله قبل ولم يخرج الخ) عبارة النهاية الاما استثنى
وهو المجل اه وعبروا فأنى ولم يخرج عن هذه الامثلة الشاة المحلة فانها ضمن بالتلف وان قسمت لم
يجب ارشها اه (قوله الا المجل) اى من الزكاة (قوله لم يخص بالمشتري) اى بان كان البائع اولهما
(وقوله فله) اى المالك اه ع عبارة سم قوله فله الفسخ اى فلاملك كايصرح به قوله لشرح
الروض وقيل ليس الفسخ لان خيار العدة انما يستحقه العاقد دون غيره انتهى فانظر مع دالة قول
الشارح اى فكان ان العدل الخ على انما اردقه فله الفسخ اى البائع على هو الملتقط اه وعبروا المغنى
لوجاء المالك وقد بيعت القطة بشرط الخيار او كان خيار المجلس باقيا كان له الفسخ واخذها ان لم يكن
الخيار للمشتري فقط كاجزم به ابن المقرى لاشقاقه الرجوع لعين ملكه مع فائه اما اذا كان الخيار
للمشتري فقط فلا رجوع له كالبائع اه وهى دالة عن الاشكال (قوله ووافقه) اى ما جزم به ابن
المقرى وكذا ضمير قوله الا فتجوبه بتأديا الخ لا يخفى ان كلامه دعوى للموافقة دعوى التأييد لظاهر
على رجوع ضمير فله الفسخ الى البائع وقد تقدم ما به (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كاجزم الخ
(قوله الا ان يفرق الخ) عبارة النهاية والفرق بينهما بان الخراج غير موزا لوجه ان الملتقط لا يصح على
الفسخ لكن قضية كلام الرافى ترجع انفساخا لم يفسخ اه (قوله به بتأييد اقتضاه الخ) يتأمل
هذا الصنيع وانظر القولة السابقة اه سم اى المعلقة على قول الشارح فله الفسخ قول المتن (وجعل)
اى مثلا نهاية وغنى (قوله ما يعلم) اى قوله نعم لو قال فى المغنى الا قوله فان خشي الى المتن (قوله ما يعلم
انها) فان علم انها وجب عليه دفعها اليه وعليه العهدة لان الزم بسليلها بالوصف كما سم اه معنى
والمراد بالعلم هنا أخذها على ما يشل الظن (قوله ولا يكتفى بخيارها الخ) لعله أخذها على ان نفاذها
يقطن صدق البينة (قوله فان خشي منه) اى الفاضى (قوله ولعل هذا اقرب) اعتمد هو اه سم
عبارة النهاية وهو اوجه اه (قوله كينتم تسليمها الخ) مثال للصحة اه وشيى (قوله ان لم يعتد
وجوب دفع الخ) اى او لا فلا يلزمه ذلك اه نهاية اى وان اعتد لدفع عليه انه يلزمه تسليمها

الماوردى فى بائع الرجوع
فى المبيع اى بالمشتري
وعبر عليه بالنقص فى زمن
الخيار الا ان يفرق بان الخراج
ثم مقتضى التقيوت ولا
كذلك هنا وبه يتأيد
اقتضاء كلام الرافى انه ان
لم يفسد انفسخ كل باع
العدل الرهن بين مثله
فكان العدل يلزمه الفسخ
والانفسخ راية للصحة
المالك فكذلك البائع هنا
يلزم بذلك لصحة المالك
لان الغرض انما هو الرجوع
لعين فان قلت ما الفرق
بين المالك هنا والفسخ
فان له ابطال تصرف المشتري
قلت يفرق بان الفسخ لو
لم يحز له ذلك مانع ختم من
اصله ولا كذلك المالك
هنا فانما يجب تقدير رجوعه
وتبعية البدل واذا ادعاها
رجل ولم يصدقوا ليدفعه
بها (ثم دفع) اى لم يضر
دفعها (الى) اى ما لم يعلم انها
له تحسب لواطى الناس
يدعواهم ويثبى فى العينة
شاهد وعين ولا يكتفى
بخيارها للملتقط بل لا بد

من سماع القاضى لهما وقضاه على الملتقط بالرد فان خشي منه ان ردها اشد حرجا واحتمل الاكتفاء بما يبارها الملتقط واحتمل انهما
يحكمان من سماعها وبقضى على الملتقط ولعل هذا اقرب (وان وصفها) وصفاً غاطصاً بمعص صفاتها (وخل) الملتقط (صدقه) دفع (الى) الله
فلا عمل بطله بل بسن هذا ان اخذ الوصف ولا بان ادعاها كل لنفسه وصفها لم تسلم لا لاجبة كينة سليمان المعارض (ولا يصح)
للتعيب لانه مدعى فتيان البينة وتبهم باحتمال مما يوصلونها من تحصيلها اما ان لم يظن صدقها لا يجوز والدفع له نعم قوله الوصف
يلزم تسليمها الى طرف قال شارح ان لم يعتقد رجوعه بالوصف

أما بالزعم بذلك فان لكل ديك من غلكه ما قبل رده هذه العين كغيره؟ ولان الرد كاللاقر واثره اقل من القسط لا يثبت على مالكه باقرض انه غير الوافي كحتمل وان قال نعم ان ملكه كحلف انه لا يعلم ولو تلفت فشهدت اليه توصفها بغيره من قبلها كالحق العين عن النص وظاهر ان محلها ان ثبت باقراره او غيره ان ما شهد به البين من الوصف هو وصفها فان دفع (القطعة لسان بالوصف) فاقام (آخر بيعة) أى بحبان ملكه قال الشيخ أو لم يدع وغيره وان قال نعم انه انقلبت تصبو وجهه رضى اعتماد الاحتمال الملتصق لكونه لم يقصر (حولت اليه) لان البينة توجب الدفع بخلاف الوصف فان (٣٤٠) تأقت عنده أى الوافي المدفوع اليه بالالزام كما يرى وجوب الدفع اليه بالوصف

(فأصبح البينة تضيي
الملتقط) لأنه بان أنه سلم
ماله ليس تسلمه (والمدفع
اليه) لأنه بان أنه أخذ ملك
الغير وخرج دفع القطة
ماله ولقت عنده ثم غرم
لواصف فقبضها فليس
لمالكها تغريم الواصف
لأن ما أخذ مال الملتقط لا
المدى (والقروا عليه) أى
على المدفع اليه لتلفعي
بده فيرجع عليه الملتقط
بما غرمه مالم يقره بالملك
لأنه حينئذ يزعم ان الظالم
له هو الواسية وفادفعوا
اعترف المشتري للبايع بالملك
ثم استحق المبيع فانه يرجع
عليه بالثمن لأنه انما اعترف
به بالملك اظهر البديان
البدليل الملك شرعا فعذر
بالاعتراف المستند اليها
بضلاف الوصف فكان
مقصرا بالاقرار المستند
اليه (قلت لاحتل لقطة
الحرم) المسكن (الملك) ولا
بلا قصد ملك (والاحظ
على الصحيح) بل لا تحمل الا
للفظ أبدأ لتفسير الصحيح
لاحتل لقطة الانشداى
لمعريف على الدوام والا

الوصف بالزما خلف أنه لا يزما التسليم بل بطالمة بينة عش (قوله أنه لا يزما الخ) مقبول خلف
 (قوله ولم يكن تخلفها) أمّا ذلك كان تخلفا في ردّها لم يكن من غير تردّد لانه مالك اه رشدي (قوله كل
 محتمل) والاول اقرب اه ثمّ تأبه وهو قوله وهداه اليك كغيرها فائدة: بأنه يلزم بتسليمها العددي
 اه عش أي باليمن المردودة (قوله فشعوت اليه الخ) أي السالمة من المعارض أخذنا من امر آتفا
 (قوله ان محله) أي لزوم اليد بذلك الشهادة (قوله القطع لئلا نساخ) أي قوله فان أراد سفر إلى المنى الاذله
 ووجه الى المنى وقوله كما صحه الى والى الكافي في النهاية الاولى ووجه الى المنى وقوله وفي وجهه
 الى مالك (قوله قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والغي وبالمثل اقل أنها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ
 قول المتن (حوت) أي القطعة من الاول اه معني (قوله بالزما حكم الخ) أمّا إذا الزمه بالدفع
 حاكم به فلا تخلف عليه لعدم تقصير معنى ونهاية زاد سم وينبغي أن المتقاضي لو كرف في التعريف
 جميع أوصافها ثم الزمها حكم بالدفع الوصف لم يدفع عنه الضمان لأنه صار ضمانا بذكر جميع الأوصاف
 قبل الزام الحاكم هو اه (قوله ما ليس تسليمه) أي في الواقع وان يوافق الظاهر كما هو رشدي
 (قوله تلفت عنده) أي بعد التملك مطلقا أو قبله بتقصيره عند أخذها من (قوله فليس مال كما انفرم
 الوصف) أي وانما انفرم المتقاضي بدلها ويرجع على الوصف اه عش أي اذا لم يقره بالملك كافي
 آتفا (قوله ان الظالم هو ذوالالينة الخ) أي الظالم لا يرجع على غير ظالمه قول المتن (قلت الخ) أي
 كقول الرافعي في الشرح اه معني (قوله والا الخ) أي أن لو لم يكن المراد على الدوام بل سنة فلا فائدة
 لتقصير من مكة لان سائر البلاد تعرف لمقتضى سنة أيضا في كلامه قلب (قوله وداعاه أتم) أي فائدة
 القصص ش اه سم (قوله لينه) أي بان يزيد قوله كغيره مثلا (قوله لا) أي وان سلمنا احتمال
 أن المراد بذلك الخبر الذي كور (فاجاب ما قلناه الخ) أي فاحتمال أن المراد بذلك دفع الاكتفاء
 بتعريضه وأتم يعرف أبدأ المتبادر منه أو قد وقرى فينبغي أخذه واختياره (قوله ولأن الناس الخ)
 عطف على قوله للغير المصعب عبارة الغني والمعنى فيه أن حرم ملك شرفها لله تعالى مشاة للناس الخ وهي
 أحسن (قوله كما صحه الخ) أي قوله ولو عرفة (قوله لان ذلك الخ) أي عدم حل القطعة بتملك وهذا
 تعليل لمصحح صاحب الانتصار (قوله لافرق) أي بين الحرم وعرفة اه سديد (قوله أي يجمع
 جميعه) أشار به الى حذف المضاف (قوله وبالمعنى حرم المدينة) فليس حكمه في ذلك كما تقتضه كلام
 الجمهور وصرح به الباري والروايان خلافا لبقية نهيها معنى قول المتن (فصلنا) أي فان أيس من
 معرفتها كما فينبغي أن يكون من الأضامير أه لبيت المال اه عش (قوله للغير) أي المأثرا

فساروا بالركاب ذلك فلا تظهر قائد القنصيص وادعاهم ادفع الهمام اكشفه شعر يهفهاق الوسم تبعه انهو كان
 هذا هو المادلبينه والافاهام ماقلنا المتبادر منه أشد وول الناس بكثر تكرار ووعدهم المهر بما عا دال كما أوثقنا به فقل على أخذها تبين
 حقلها له كما غلط على القاتل فمن هنا قلنا الآية علم عدم اساهه مخرج بأمر الخلل طوعه كما يحصى في الاستبصار ذلك من
 خصائص الحرم وفي وجهه لا فرق وانتصر به بخبر مسلم لم ي عن لفظ الحاج إلى جمع جمعهم لتلايدخل فيه كل فرق منهم وبالمسحوم المدينة
 واختار القائلين استواءهما (ويجب تعريفها أي الموقوف عليه لفظها والله أعلم) فغير

(قوله فيز ما لا قامة له الخ) قال ابن المقرئ وقد يحى هذا التفسير في كل ما انقطع له معنى زاد سم أي وان لم يكن يحرم مكة وتقدم أمنا انقطعت له القامة لقاضي زمة القول اه (قوله عند أمين) أي ذمير الحاكم فلو بان عدم أمانته فمضت تعمين الملقط لتصرفه بعدم اليقين على وجه خلافه قياسا على ما لو أشهد مستورين وبألفاظتين وله الأقرب اه عش (قوله قبل قوله الخ) ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه أقطعه وتصرفه سم على ج اه عش (قوله قال الغزالي الخ) معتمد اه عش (قوله لا يقبل قوله الخ) (فرع) * لو أخذ لقطعة ثمان فترك أحدهما حقه من الانتقاط لا يحل بسطه وان أقام كل منهما مائة فإنه الملقط ولم يسبق ما خرج أحدهما تعارضا وتساوتا ولو سقطت من ملقطها فالتقطها آخر فالأول أولى بها منه لسبقه ولو أمر واحد آخر بانتقاط لقطعة أحدهما أخذها فهي لا تحل إلا أن قصد بها الأمر وحده أو مع قصد يكون للأمر أي في الأول ولهما أي في الثاني وهذا أيضا انفسا من في الأول كالمه عدم صحته في الانتقاط لأن ذلك في عموم الانتقاط وهذا في خصوص لقطعة وجعلتو يشل المستثنى منه ما إذا لم يقصد قصد وغيره ولو نذر بتر وسقط على الأرض فدفنها بجره وتركها حتى ضاعت لم يشبهتها بغيره في زاد لاسي لا نه لم تحصل في يد موقته لعدم ضمانه لو ان تحولت من مكانها بالدفن وهو ظاهر وعلى قياس لا يضمن الدرع الجبل الذي دحره اه قال عش قوله هر لم يسقط أي فان أراد القصاص زرع الاسرا إلى الحاكم كالو لم ينعردا الملقط وقوله هر وتساقطت أي قد بقي في يد الملقط فلو ادعى عليه كل أنه يعلم أنها سقطت فأن حلفا لكل تركت في يده وان نكل فأن حلفا أحدهما سلت له أو حلفا جعلت في أيديهما وكذا لو تنازعا ولا يمتلأ أحدهما فلكل منهما لقطعة الملقط الخ وقوله هر قد ضعهما به اه أي ولم تنفصل عن الأرض اه

(كتاب القسط)

(قوله فع له بمعنى مفعول) إلى قوله وظاهر تخصيصهم في النهاية الأقوله بناء على الأصح إلى المتن وقوله كان قاله عند إلى المتن وقوله لم يقبل على المتن (قوله منبذ) أي باعتباره ينبذو يسمى ملقوطا أيضا باعتباره بلقط اه نهاية زاد الغزالي دعيا اه أي الجمل بمن ينسب إليه (قوله وهو) إلى قوله لأن تسليمه سكنى المتن الأقوله كما عرفت وقوله المنصوص عليه في المتن وقوله فلا ينسب إلى قال المارودي (قوله وهو) أي القسط ش اه سم (قوله ينبذ) وينبذ في الغالب ما لا يكونه من فاحشة خوف أن العار واللعن من مؤنته اه معنى (قوله بفحش شارع) عبارة الغزالي في شارع أو مسدد ونحو ذلك لا كافل له معلوم اه (قوله فهو) أي القسط (قوله من مجاز الأول) أي بحسب اللغة ثم صار حقيقة شرعية نهاية وسم (قوله ذكر الطفل للغالب الخ) هذا صريح في أن المميز لاسي بطلا ويشعر به قول المصنف يجوز انتقاط المميز اه وهو أحد قولين في القنفي السماح للطفل الولد الصغير قال بعضهم وبقي هذا الاسم حتى يميز بمقاله صريح وروى و باقر ومراهم وبالحق في التذريب يشال له فدل أن لا يحل اه عش (قوله يلتقطان) أي وان لم يجب كما يأتي في المميز اه سم (قوله فكأنما أحسب الناس الخ) إذا حبسها لمسقط الخرج عن الناس فأحباهم بالنزاع من العذاب اه معنى (قوله أو كانه) أي القسط الشرعي معنى وشرحه من غير عبارة الرشيد أي القسط المقوم من القسط أو كان الباب اه وقال الجبيري دفع هذا أي بقيد الشرع ما يلزم على كلام من كون

فإن زمة الاقامة له أودعها للقاضي) قال في الرضا وقد يحى عهدا أي التفسير في كل ما انقطع له معنى زاد أي وان لم يكن يحرم مكة انتهى وتقدم أمنا انقطعت له القامة لقاضي زمة القول اه (قوله قبل قوله) ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه أقطعه وتصرفه سم على ج اه

(كتاب القسط)

(قوله وهو) أي القسط ش (قوله فهو) أي القسط من مجاز الأول قد يقال هذا بحسب القنفا في عرف أهل الشرع فهو حقيقة كقوله نفا نره (قوله يلتقطان) أي وان لم يجب كما يأتي في المميز

فستلزم الاقامة له أودعها للقاضي أي الامن فان أراد سفره ولا قاضي أمين ثم اتجه جواز تركه كما عند أمين (فرع) * القسط ما لا مدي أنه ملكه قبل قوله كقبي الكفاية قال الغزالي ويحمله عند عدم المنزاع خلاف ما لو القسط صغيرا مدي أنه ملكه لا يقبل قوله فيه (كتاب القسط)*

فعل بمعنى مفعول وبقال له منبذ ودي وهو شرعا طفل ينبذ بفحش شارع لا يعرف له مدح فهو من مجاز الأول ذكر الطفل الغالب إذا اصبح المميز والبالغ المحزون يلتقطان لا حشاهما بهما إلى التمهيد والاصل فيه قوله تعالى ومن أحياها فكأنما أحسب الناس جميعا وقوله تعالى وأفعوا الذين وآركنه لتبطلوا بطنه

الهلال هذا ان علم به جمع
ولو مترتبا على المعتدلا
فرض عين وفارق ماسر
في اللفظة بان أغلبها
معنى اكتساب الجيول
على حصة النفوس كلولة
في النكاح (ويجب الاشهاد
عليه) أي الالتقاط وان كان
المنقطع مشهور العدالة
(في الاصح) للباسق
ويضع نسبته إلى على
الاحتياط له أكثر من المال
ووجوبه على ماله
المنصوص عليه في المختصر
وقد بطريق التبع له فلا
ينافي ما مر في القطع وتوفي
ترك الاشهاد لم يثبت له
ولاية الحضانة الا ان ناب
واشهد فيكون التقاطا
جديدا من حيث جديده
السببي مصرح بان ترك
الاشهاد فسق ثم قال
المأوردى وغيره متى سلم
له الحاكم بن ولا يجب
لان تسليمه حكمه يعني عنه
انتهى وانما ينافي هذا
التعليل على الضعفات
تصرف الحاكم حكمه مطابقا
فالوجه تعليله بان تسليم
الحاكم فيه معنى الاشهاد
فاغنى عنه ويجوز التقاط
الصبي المميز لان دمعة فلما
له وفيما يستر به يتعلم ولو
خشى ضياعه لم يعد
وجوب التقاطه ويجب
رد منه كاقبل كرمي
وقاض وملقط كالفله
وانما ثبت ولاية الالتقاط

والألفاظ العديدة في دينه المتقاطعة بحيث إن الرضة يجوز أن التقاط اليهودي النصراني وعكسه كالترادف واللفظ الآخر ينهال على الأصح
أنه لا يضر على انتقاله من ملتقطه الآخر من تحكيم من التقاطه عليه نظر لأن المتنح (٢٤٣) الانتقال الاختياري على أنه لا يضر بين

الدينين كليات قبل نكاح
المشرك (عدل) ظهرا
فيشعل المستور ويسمرح
بأهليه يمكن نكاحه
به من براغمته ثلثا
يتأذى فاذنق به صاو
كعلوم العدالة (رشيد) ولو
أنش كاهن أو سائر الأولياء
على الغير ونضبة كلامه

وجود العدالة مع عدم الرشد
ولا نأفقه خلافاً من لثنه
أشهر أظهري قبول الشهادة
السلامة من إقرار العدالة
السلامة من الفسق وإن لم
تقبل معها الشهادة والشيء
قد لا يفسق ويبحث الأذري
اعتبار البصر وعدم نحو
ورس إذا كان المتلفظ يتعده
نفسه كالحائض ولو
التعاضد أي فن ولو لم يكتب
ومبعضه ولو في نوبة كجرحه
الأذري وغيره (رشيد) إن
سيد انترج القبط منه
لأنه ولاية وتبرع وليس من
أهلها (فان علم) أي

التقاطه (فان علم) أي
التقاط غير الكاتب (بأن
سيد) كان قاله خذوان
لم يقل في فيما يظهر خلافاً
لما هو عليه كالم شارح وشرط
قوله ذلك وهو غائب عنه
عدالة التبرع وشده فيما
نظير (فالسند المتقطع)
والعبد نائب في الأخذ
والترتيب لاختلاف المكاتب

يجزى حتى يدفعه إلى الحياكم قاله الداري اه معني **(قوله والام)** أي وإن كان محكوماً بكفره بالدار اه
معني **(قوله ويبحث إن الرضة)** اعتمدته المعنى والنهاية عبارة الأول ومقتضى كلامهم يجوز أن التقاط
اليهودي النصراني وعكسه وهو كذلك كالترادف وان قال إن الرضة لم يمتنعوا اه وبعبارة الثاني والأوجه
كأبحث إن الرضة يجوز أن التقاط الأذري اه **(قوله وعكسه)** أي ثم به ما لو كان اختلافاً من أيسه
قد لا والأب أن يمتنع لجهله به أو غير فهو على دين الألفاظ فيقر عليه لا تأنق كلام من اليهودي النصراني على
مات وهذا المالم يعلمه ملة بطلمسنة تحكيمها كل كن لم تسلف في الأصل يد من لم طلمسنة التسليمه وقد
سبق له قبل تسلمه الألفاظ أقر اه عش **(قوله ويسمرح بأهليه)** أي بقوله ويقدم عدل على مستور
(قوله لو نكح القاضيه) أي وصيوا **(قوله من راقمنا)** ظهره الاكتفاء واحد ومثني بيت
المال **(قوله مع عدم الرشد)** أي وهو كذلك كما يأتي في قوله والسببه قد لا يفسق أي بان يفسح المال
يفن فاحش مع الجهول فيقتبوا الفاسق قد لا يفسح علمان بل معصية الله بنموه ثم فسق اه عش **(قوله)**
ولا ينافيه أي وجود العدالة مع عدم الرشد **(قوله لمن ظنه)** أي المناقاة **(قوله ويبحث الأذري)**
عبارة النهاية والأوجه كأبحثه الأذري **(قوله وعدم نحو وص)** كالم. ذلم ونحو مما يبرع عادة
اه عش **(قوله ولو لم يكتب)** ويدور ومعلقاة بصفتهم وأولاه معني قول المن (انترج) والمتنزع
هو الحياكم كمن شرح لروض قول المن (فان علم) يتجه استثناء المكاتب من جرد أقره ولا يزيد
على مطلق أمره بالتقاطه الذي لا يكون السيد ملتقطاً كما يأتي أن تقاطع البعض في نوبة نفسه لا يضر دافره
لا يزيد على مطلق أنه مع بطلان التقاطه حيث عدم وقوعه السيد كما يأتي أيضاً قاطعه اللهم إلا أن
يدعى بأن يمتنع الإقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت بذلك مع مر فوافق سم على ج
اه عش أقول وظاهر شرح التهم استثناء المكاتب وظاهر لروض مع شرحه استثناءه والبعض في نوبة
نفسه فليراجع **(قوله وشرط قوله ذلك)** أي قول السيد لفته محذره أي كفاية هذا القول **(قوله وهو)**
غائب عنه أي والحال أن السيد تابع للفقن وقت التقاطه **(قوله عدالة الفقن)** مخبر وشرط **(قوله)**
(قوله والعبد نائب) أي ذم كيد ولا بد أن يكون أهلاً للترك في يده اه معني **(قوله بخلاف المكاتب)** الأولى
وأما المكاتب فلا يكون **(قوله ولو أذن)** أي قوله وجوب باقي المعنى الألفاظ ما يقبل إلى المتن وقوله ولو كان
القطي **(قوله ولو أذن البعض)** محتمل قول المصنف بغير إذن سيده اه عش **(قوله البعض)** عبارة **(قوله)**
والغني ولو أذن البعض ولا مهاباة أو كانت النقطة في نوبة السيد كالفقن أو في نوبة البعض فباطل في أوجه

لم يكف تسليمه وإن كان شاهد إلا أن كونه لقطاً لا يثبت بشاهد واحد **(قوله بل لو خشي ضياعه)**
لم يبعد وجوب التقاطه كذا شرح مر وبعبارة شرح البهجة لقط غير بالغ ولو كان نذر فرض انتهى
وهي كالصريح في وجوب التقاط المير بطلاء كذا منيع المنهج وشرحه فليراجع **(قوله ويبحث إن الرضة)**
(الح) اعتمدته مر **(قوله لأن المتنح)** الانتقال الاختياري قضيته أنه يمتنع المتلفظ في دينه يحصل هذا الانتقال
اضطراري فليستظر **(قوله ويبحث الأذري)** كذا شرح مر **(قوله كجرحه الأذري)** اعتمدته مر **(قوله)**
في المتن فافهم عند يتجه استثناء المكاتب فلا يكون المتلفظ السيد من جرد أقره لا يزيد على مطلق أمره
بالتقاط الذي لا يكون السيد مجرد ملتقطاً كما يأتي في قوله بخلاف المكاتب المالم في نوبة نفسه اه
مجرد أقره فله لا يزيد على مطلق أنه فيها مع بطلان التقاطه حيث عدم وقوعه السيد كما يأتي في قوله ولو
أذن لبعض **(قوله)** اللهم إلا أن يدعى بأن يمتنع الإقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت
بذلك مع مر فوافق **(قوله بخلاف المكاتب)** كذا شرح مر **(قوله في المتن ولو النقطة صبي)** **(الح)**

لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الانتقال إلا بقبوله ولا لا قاطعه غير خفي فترجمه ولا يكون السيد لقطاً إلا قاله التقاط في ولو أذن البعض
ولا مهاباة أو ثم مهاباة وهو في نوبة السيد كالفقن أو في نوبة البعض فباطل على الإجماع ما يقبل به حتى كما هو ظاهر فيكون نائباً ولو لقط
صبي أو يمتنون

(أرفاسق أو مجبور عليه) يستعملو (٣٤) كافر القبطا (أو كافر منسلا انتزع) أي انتزع الحاكم منه وجوب الانتفاء أهليتهم وظاهر

الوجهين له قول المتن (أرفاسق) قال في الروض وكذا من لم يعتبر أي سله اه سم على حج والمراد أنه لا يمكن نفاذ العدالة واللام ينزع عنه بل من المستور صرح القاطعو وكل الحاكم من راقية منصفة اه غش (قوله ولو كافر) أي لو كان كل من الصبي وما عطف عليه أو كل من الفاسق والغشور عليه اه سيدعمر أقول الأولى تأخير هذه الغاية عن قوله نطقا أو يقول ولو مسلما (قوله لقطعا) ولو كافر اه وشدي قول المتن (مسلم) أي حقيقة فلا يكون مسلم الحاكم بالارضاة ولو بلغ وصف الكفر ترك فكان له بحكم كماله وبه يتفوه قوله أما المحكوم بكفره اه غش (قوله أي انتزع الحاكم) ظاهره أن تغشير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي أنه اذا تعدد كان لغيره الانتزاع اه اه سم (قوله أهل) أي لا لقطعا (قوله من واحد) متعلق بانفذه (قوله من ذكر) أي من القن والصبي وما عطف عليه اه اه يجبري (قوله وعليه) أي الظاهر للذكر (قوله بين هذا) أي أخذ الامل من واحد ممن ذكر وكذا قوله هنا (قوله فيها) أي في اليد أي في المسبوق بها (قوله يعارض) أي لامن الحاكم ولا من غيره اه غش (قوله أما المحكوم بكفره بالارضاة) عبارة عن المغني وخبر بالمسلم المحكوم بكفره اه (قوله بالدار) أي بان وجده وليس به مسلم اه غش (قوله ففقر في يد الكافر) وكذا بيد المسلم كاسياني اه مغني (قوله وهما أهل) أي فلو كان أحدهما غشير أهل فهو كالعديم فيستقل بالأهل به فإني سم من أن الأهل له نصف الوالا ينوب عن الحاكم من يتولى النصف الآخر لا يفتني ما يقوى بؤدأ الحق لا يشترك كثر من واحد ماسا في من أم حال تنزاع أقروا ولو كان الحق يشترك كثر من واحد شرك بينهما اه غش قول المتن (من رهما) قضيته أنه ليس له جعله تحت يدهما معا عليه فقد وجب بان جعله تحت يدهما معا قد يؤدي إلى ضرر الطفل بتواكهما في شأنه اه غش أقول وسياقي في شرح فان استويا بأقرا عا ما يصح به (قوله في الجرائه كالاخذ) الأولى انه كالاخذ في الجردون وضع اليد (قوله لحظنا) إلى قول المتن ونعقته في النهاية الأقوه و يقدم مقم إلى المتن وقوله وان كانت أقل فسادا إلى البداية وقوله ولو جعله إلى بل لمثله قول المتن (يقد غني غي فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الأول مستورا والعدالة والثاني معلوما على الأوجه اه قبل والأوجه ثلاثة اه سم وسأقرب ما يتعلق به (قوله يغني الزكاة) ظاهره ولو كان غشاه بكسب ولعله غير مراد وأن المراد هنا غني المال نظرا لما في الوقف على الفقراء بدخل فهم الغني يكسبوا يشعرب قول الشارح وقد دوا سماح لم لو كان أحدهما كسو باولا أو لا كسب قدم ذوا الكسب اه غش (قوله ولا عبرة) التي قوله كذا قالوا في المغني الأقوه على ما بحث (قوله ولا عبرة بتفاوتهما الخ) عبارة شرح الارشاد للشارح ويؤخذ منه أي التعليل بكون سخط الطفل عند الغني أكثر أنه لو علم شع الغني شعافهما لم

لو القطة اثنان معاً أحدهما واحد من المذكورين والا سخر كامل فهل يستقبله الكامل ولا حاجة لانتزاع الحاكم لأن المزاحمه كالعدم لفساد القاطط وانما يشتهل القاطط النصف النصف الآخر ينتزع الحاكم ويجعله تعينه أو يغيره ككل النقط غير الكامل الجميع لأن النصف هاتين من الجميع اذا استقل فيه نظر فليتامس ومال من الثاني (قوله في المتن أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يعتبر أي سله اه وظاهره الاتفاق انه لو سافر أنة عمن ان أراد السفر وراغب في الحضر السر التلاذ به فان وثق به فكمعدل أي فلا ينتزع منه انتهى (قوله أي انتزع الحاكم) ظاهره ان غشير الحاكم لا ينتزع لكن ينبغي أنه اذا تعدد كان غشيره الانتزاع اه (قوله أي انتزع الحاكم) يحتمل ان التقسيم بالحكم لأن المراد الانتزاع القهر يوايه لو تيسر لغيره أخذه على وجه القطار وكان هذا البدء لقطعة منه لفساد القاطط الأول اه (قوله في المتن يقدم غني على فقير) قال في شرح الارشاد وان كان الأول مستورا والعدالة والثاني معلوما على الأوجه انتهى قبل والأوجه ثلاثة اه (قوله وظهره بطله يغني الزكاة) بخلاف ما يأتي في قوله قام المسلوبون بكفائته والفرق اشتغال المدرك اه (قوله لانه أرق به غالباً) وقد يقال مطلق الغني أرق به (قوله ولا عبرة بتفاوتهما في الخ) كذا شرح اه وبعبارة شرح الارشاد للشارح ولا يقدم الاغني

بماله وتبقى غالباً بالدفع مالاً لا بدغ وغيره ولا عبرة بتفاوتهما في الغني الا ان حين

قدم الفقير الذي ليس كذلك عليه لان الحلق حيث عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلاف هذا سم على حج
اه ع ش عبارة النها يتوالمنى وظاهر أنه يقدم الغنى على الفقر وان كان الاول بخلافه قال ع ش قوله مروان
كان الاول بخلافه وظاهره وان أقر على الفصل اه **(قوله أحدهما)** أى الغنيين **(قوله)** ويقدم مقيم الخ عبارة للغنى
لو اؤدمهم على اخذ لقطا يلد أو قرية طامن إلى ياديه أو قرية أو خرم مقيم بالغنى اوله إلى أرق به وأحوط
لنسبة على طامن بطن به إلى بلد آخر بل يستويان بناء على أنه يجوز للمنفرد نقله إلى بلد كسائر ما يختار
المصنف تقديم قروي مقيم بالقرية على بلدى طامن ونقله عن ابن كج لكن منقول الأصحاب أنهم يستويان
كأنقله هو تبعاً للرافى اه قول المتن **(وعدل على مستور)** صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المقتدر لان
مصلحة العدالة بالطنار عمن مصلحة الغنى إذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستقر لعدم الحماية المانعة سم
على حج اه ع ش عبارة البصري قوله وعدل بالطنار وقدر على مستور ولو غنسلز يادى ومثله في سم عن
مروان لا ثم اعتمد في مرة أخرى تقدم الغنى المستور على الفقير العدل بالطنار وهو الظاهر في شرح البهجة
ع ش اه وقدم من شرح الارشاد ما وافقوا ما قبل سم خلافه بصرى نفاق قد يمنع بان المستور وقد
يكون عدلا عند الله دون العدل بالطنار عبارة الغنى ويقدم عدل بالطنار كونه ضرر عندما كم على مستور
أى عدل ظاهر بان لم يعلم فسق لم يعرف تركه عندنا كم أما العدل عند الله فلا يعلم الله اه **(قوله)**
ولا يقدم مسلم على كافر الخ ولا امرأ على رجل **(قوله)** قال الأخرى الخ عبارة التهاية
الامرء على رضيع كجعله الأخرى والاختلاف قد قدم على التروحة كجعله زكسى اه قال ع ش ظاهره
مروان كان ان زوج من عاده أن لا يأتى بيتر وجنلا أحيانا أو كانت صنعته سارا ولا يأتى وجنلا لا بعد
حسمن الليل لانه ربما صادف وقت بحيث يحتاج الطفل إلى من يقوم به وظاهره أيضا ولو يأتى الزوج
اه **(قوله)** ويحتمل تقديم الخ عبارة التهاية بقوما بحيث أى الأخرى من تقديم ما صحيح حيث ثبت لهم الولاية
بالشرط المار اه **(قوله)** يناقضا مراعنا اه فبهان هذا مطلق وذلك لمقتضى تعللهم بانفسهم والطلاق
لا ينافى التقيد لجواز حله على ماذا انتهى عندنا لا التقيد فحين المناقضة لا سيما وقد قيد هذا بقوله أى الأخرى
كأن يشرح الروض ان قبل باهليهم فلا يلتصق ففى هذا لا توهم المناقضة سم وسيد عمر **(قوله)** في المصنف ان
قول المتن وان فقر بسبب الغنى الاقوة وان اعترضوا قوله وان كانت أقل الدوابية **(قوله)** ولعدم مسبه
طبع الخ أى بخلاف فقير الصبي المميز بين أبويه ليعلمهم على الميل الناشئ عن الولادة اه معنى **(قوله)**
واجتماعهما مشق الخ عبارة الغنى ولا يها بينهما الا ضررا بالقطا ولا يترك في يد هما تجذرا أو تعسر
الاجتماع على الحضانه اه زاد شرح الروض ولا يخرج عنهما ما قيمين ابطال الحقهما اه **(قوله)** وليس
للقراع أى من خرجته القرعة تركه أى الا ستر اه معنى أى فأثر به وهل يسقط حقته أم لا
فيمنظر والظاهر الثاني فيزيمه الخاصى لانه بالتقاطه تعين عليه ترينه اه ع ش **(قوله)** كالمفرد أى كأنه
ليس المنفرد نقله الخ غيره اه معنى **(قوله)** بخلافه قبل القرعة عبارة الغنى ولو تركه قبل القرعة انفراد

على الغنى خلافا لما هوهم كلام الحاوى الا ان كان أحدهما مختارا لا خرجوا اذا قدم كلهم الغنى على
الفقر لان خطا الطفل عنده أكثر ويؤخذ منه انه لو علم شخ الغنى شغلهم طامد الفقر الذي ليس بذلك
عليه لان الحلق حيث عند الفقير أكثر انتهى وظاهر كلامهم خلاف هذا الأخير **(قوله)** الاستواء واجمع
شرح البهجة **(قوله)** في المز وعدل على مستور صادق مع فقر العدل وغنى المستور وهو المقتدر لان
مصلحة العدالة بالطنار عمن مصلحة الغنى مع السيرة إذ قد لا يكون عدلا في الباطن ويستقر لعدم الحماية
المانعة **(قوله)** ولا يقدم مسلم على كافر هل كان المسلم بالنسبة لكافر كالعدل بالنسبة للمستور
لمز يضمنه عدالة المسلم كز يضمنه العدل بالطنار **(قوله)** قال الأخرى الخ اعتمد مرو **(قوله)** يناقضا مراع
معنا الخ فبهان هذا مطلق وذلك لمقتضى تعللهم بانفسهم والطلاق لا ينافى التقيد لجواز حله على ما انتهى عنه
ذلك التقيد فحين المناقضة لا سيما وقد قيد هذا بقوله كأن يشرح الروض عنه ان قبل باهليهم فلا يلتصق ففى

أحدهما نحو مائة وحسن
خلق على ما يستحقه يقدم
مقيم على طامن أى لم يمنع
من نقله البوا استويا
كذا قاله مروان ع فلهذا لا يرى
وغیره **(وعدل)** وقدر
بالطنار **(على مستور)** احتياطا
للقسط ولا يقدم مسلم على
كافر فى محكوم بكفره ولا
امرأه على رجل وان كانت
أصومنه على التريسة قال
الأخرى بحثا الامر معنى
وضيح ويحتمل تقديم بصير
على أحمى وسألم على مجزوم
أو أروى يناقضا مراعته
انه لاحق لهما بشيئة فعلى
ان لهما منقضا بقبما قاله فان
استويا فى المقاتل المعتره
ونشأما **(أترع)** بينهما اذ
لا مرجح لعدم مسبه اليهما
طبع عالم بخير المعز بينهما
واجتماعهما مشق كلها ما
بينهما وليس للقراع تركه
حقه كالمفرد بخلافه قبل
القرعة واذا وجد

بلدى (قطب) بلد) أو قرية (فلس) نقله) ولولغير نقله) كجمله أو قريه أو انحرضا (الى ياديه) خشونه عيشها وفوات أديال من والى الدنيا ومن ثم لوقرب البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك سهاى بلا كبير مشقة فبما يظهر من عيش ولو وحده بلدى نقله لقرية وأن كانت أقل صداد قبل راعى قيمته اليه الانهما (٣٤٦) والبادية خلاف الحاضرة وهي العماره فان قلت قرية أو كثر قبلد اعظمت قد نبت أو

كانت ذات زرع ونخسب
فر يفس (والاصح أنه نقله)
من بلد وجدي (بلد)
آخر) ولولغير نقله لعدم الحذور
السابق اكن بشرط قواصل
الاختبار وامن الطريق
والامتنع ولولدون مساده
القصر (و) الاصح (ان)
للقرب اذا التقط بلدان
ينقله الى بلد) بالشطين
المذكور من قبل يظهر لما
مر وحيث منع عن مر يده
ثلاثا سفر به يقتضون ثم
بحث الاخرى انه لو التزم
الافطو وتوق منهم أقر
بيده وهذ معان الى
قبله خلافا لزم اقتصادهما
لافاذه هذه انه غريب
بأحدهما فقط وصف
الاولى بما لو كان متجاها
أو بأحدهما أو غريبا
صنهما لم وقال اولو
شرى أفاخذ لسمع الاختصار
(وان وجوده) بلدى (بادية)
أمنة فله نقله الى بلد) الى
قرية لانه أرفق به ما فيه
أمنة خيب نقله الى عمان
ولو مقصده وان بعد (وان)
وجده بدوى) وهو ساكن
البدو (بلد كخضري)
فان أقام به فذلوا لم ينقله
لادون من محل وجوده ولو
محل من بلدا خلفت محلها
فبما يظهر بل لته أو أعلى

بالشطين السابقين (أو) وجده بدوى (بادية) أو قرية (بيده) لكن يلزم نقله من غير اسمها اليها وقيل ان كانوا يتناولون
لنفسه) يضم فسكون أى طلب الى أو غير (ل) بيده لان فيه تضيقا بالنسبة الى الاصح انه يقر لان أطراف البادية كجمال البلد الواسعة
والظاهر انه من أهلها فيكون إحتياله يظهر من نسبة اليها أو قرب من البلد توهم ما تقرر انه نقله من بلد أو قرية أو بادية لانه ولا يلى من بادية

به الآخر اه قول المتن (بلدى) أو قرية أو بدوى نهاى بمعنى (قوله ولولغير نقله) كجمله أو قرية أو انحرضا (الى ياديه) خشونه عيشها وفوات أديال من والى الدنيا ومن ثم لوقرب البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل ذلك سهاى بلا كبير مشقة فبما يظهر من عيش ولو وحده بلدى نقله لقرية وأن كانت أقل صداد قبل راعى قيمته اليه الانهما (٣٤٦) والبادية خلاف الحاضرة وهي العماره فان قلت قرية أو كثر قبلد اعظمت قد نبت أو كانت ذات زرع ونخسب فر يفس (والاصح أنه نقله) من بلد وجدي (بلد) آخر) ولولغير نقله لعدم الحذور السابق اكن بشرط قواصل الاختبار وامن الطريق والامتنع ولولدون مساده القصر (و) الاصح (ان) للقرب اذا التقط بلدان ينقله الى بلد) بالشطين المذكور من قبل يظهر لما مر وحيث منع عن مر يده ثلاثا سفر به يقتضون ثم بحث الاخرى انه لو التزم الافطو وتوق منهم أقر بيده وهذ معان الى قبله خلافا لزم اقتصادهما لافاذه هذه انه غريب بأحدهما فقط وصف الاولى بما لو كان متجاها أو بأحدهما أو غريبا صنهما لم وقال اولو شرى أفاخذ لسمع الاختصار (وان وجوده) بلدى (بادية) أمنة فله نقله الى بلد) الى قرية لانه أرفق به ما فيه أمنة خيب نقله الى عمان ولو مقصده وان بعد (وان) وجده بدوى) وهو ساكن البدو (بلد كخضري) فان أقام به فذلوا لم ينقله لادون من محل وجوده ولو محل من بلدا خلفت محلها فبما يظهر بل لته أو أعلى

بالشطين السابقين (أو) وجده بدوى (بادية) أو قرية (بيده) لكن يلزم نقله من غير اسمها اليها وقيل ان كانوا يتناولون لنفسه) يضم فسكون أى طلب الى أو غير (ل) بيده لان فيه تضيقا بالنسبة الى الاصح انه يقر لان أطراف البادية كجمال البلد الواسعة والظاهر انه من أهلها فيكون إحتياله يظهر من نسبة اليها أو قرب من البلد توهم ما تقرر انه نقله من بلد أو قرية أو بادية لانه ولا يلى من بادية

وأن شرط جواز النقل مطلقاً من الطريق والمقصود تواصل الأخبار واختبار امانة (٣٤٧) الاقط (ونقص في ماله) كغيره (العام

كوقف على الفاضلة
بوصي يعلم له لا يقال كيف
مع الوقت طبعه مع عدم
تحقق وجوده لا يتناول
الجهة لا بشرط مباشر
لوجود بل يكفي أمكانه كما
دل عليه لا مهم في الوقت
وأما الزكوى في صرح
بذلك وإنما السائل العلم
بالمعجز لا حقيقة العلم
العامة وليس ملكه ولا
يصرفه من وقت القراء
لأن وصف القلم ينطبق
فيه قاله السبكي ولفظه
الأمر في كسفه ظاهر
الحال انه فقير (أو أخاص
وهو ما لخص به كتيب
ملفوظ عليه) فلبسوه
التي ياله ألبس (ومرر وقت
تفتحه) ومغليها وادابة
عناهما بيده أو شدود
نحو وسطه (وإني جسيم
دواهم وغيرها ومهد)
الذي هو فيه (ودناين
منشور فوق وقته) اجاءا
لأنه بناوا اختصام أفضة
المتن التفسير في ذلك
واعرض بأن الإجابة
يقدم الخالص أو الأوان
وجه) وحده (في دار)
لا تلم لغيره أو أوقات
بستان أوجه كذلك
وكذا ذرية كما ذكره
الموارد وغيره لكن
استبعد ذلك في الرضة
بمعناها ليست كذلك
(فهى) وما فيها (البلي)
فان وجد ما غير متوذا
على عتبة الدار لكنني هو

الى البادية (قوله والمقصود) لم يتقدمه ذكرى كلامه اه وشيذى وتقدم عن شواجر ابيان
 الشرح اورد في ضمنه من بالطريق ما يشمل المقصود من المتن (وتفنته) أى القبط وموته شخصاته
 اه معنى (قوله ودوسى به) الخول المتروك وذا تبنى النسي الاقوله كيدل عليه الواضحة فالاقوله
 ولا يصرفه الى التالى قوله ويستثنى في النهاية (قوله وليس ملكه) ولكن المراد انه يصرف اليه
 منه وان لم يكن ملكه معهم كونه لقطا اوسوى به وقد يكون الماله مخصوصه كاقول عليه نفسه
 أو الهبة أو الوصيه ويقتل به القاضى من ذلك ما يحتاج الى القول اه معنى (قوله وخالفنا الاذرى الخ)
 فهو اوجه اه نهايه قال عى قوله مر وهو اوجه عليه فلا يبين له مال او منقذ فاقطع الرجوع
 بما صرفه عليه اه (قوله فلبسوه الخ) عبارة عن ثي ملبوسه كاهصر به في الحر ورأسه من
 الر ومنه لفهمه مما ذكر طر بن الاوى اه (قوله عننا بنيد الخ) أو راكبا بنيداه ومعنى (قوله
 مسدوده) أى ضلها اه عى (قوله وضيقنا في الضيق ذلك) وهو كذلك وان خالف في التوسيع لم
 أحديه بقلاد فلبس المتأخر من الاصفه تقدم لخاص فلا يتفق من العالم الا عند هذا الخاص اه معنى
 واعتمد النهاية لامراض فقال ووجه كآفاده بعض المتأخر من تقديم التالى على الاول فان جلت أى
 كلامه على التوسيع لم يرد ذلك اه (قوله لا علم للغير) أى لا يعرف له مستحق اه معنى (قوله أو
 يستان) عبارة عن النهاية ولا يحكمه يستان وجد فيق أو جلال جهين كل جمعيه المتأخر من يخلاف
 البار لان سكانها تصرف والحصول الى الستان ليس تصرفا ولا سكن وضيقنا لتعلل أنه لو كان يسكن عادة
 فهو كالمار وهو كذلك ولا يصح وجدها كآفالى في الرضه يبقى القطع بان لا يحكمه بها وأخذ الاذرى
 من كلام الامام أن المراد به المار عى قال لم يخرجنا من سكانها والمراد بآفانه عليه الر كسكن يكون مازا كره
 صلاحته للتصرف ودفع المنازع له لأنه طريق الحكم بمقتلها ابتداء فليسو عى لها كم يخرج ذلك
 أن قول ثبت عندي أنه ملكه اه وكذا في المتن الاقوله وهو كذلك وقوله وأخذ الى الر والحق الاصح
 الاقوله وهو كذلك وقوله والمراد قال عى قوله فليسو الخ وفائدة ذلك أنه لو ادعاه أحد بنبه سلم
 للمدعى (قوله كذلك) أى لا يعلم لواحد منها مستحق (قوله ثم بحث) أى المصنف في الرضه
 (قوله ليد) الخ قوله ثم ان بان في النهاية الاقوله أولهم بحسب الر وس وقوله مطلقا وقوله يؤده ما بقى
 الر على الاول وقوله يؤدهما رآفان السبكي وقوله ولولا (قوله منبذ الخ) بالرغم بدله من غيره
 (قوله فهمي لهما) كآلو كآفالى دابة فلو ركبها أحدهما وقادها الاخر فلال فقط لتنام الاستيلاء ولو

لأنه لا يسمى فيها عرفاً سبها ان كان باهم لمقتولا بخلاف وجوده بسببها الذي لا مصلحه منه لان هذا يسمى فيها عرفاً (وليس له مال مدفون تحته) **بمحل لم يحكم ملكه ككبير مجلس (٢٤٨)** على أرض تحتها دفن وإن كان به ورقة متعلقة به أنه لم تحت الاذرى أنه لو اتصل خطب

بالقبرين وروى بصورته
قضى له به لاسيما ان انضمت
الرقعتان له (وكذا ثياب)
وذواب او متوضوعة
بقربه في غير ملكه ان لم
تكن تحت يد (في الاصح)
كلو بعدت عن مدفون
البائع حيث يحكم به بامتناع
موضوعة بخره برفاقان
له رعاية اما ما ملكه فهو له
قطعا (فان لم يعرفه مال)
خاص ولا عام (فلا يظهر انه
ينفق عليه) ولو كوكبوا ما بقره
لان فيه مصلحة للمسلمين
اذا بلغ بالجزية (من بيت
المال) من سهم المصالح
بحاذا اخرج عليه الصلابة
(فان لم يكن في بيت المال
ثمن) أو كان ثم ما هو اهم منه
أمنع من توليه فله ان يقرض
عليه الحاكم ان أراد أو لا
(قال المصلون) أي سابعهم
ويظهر ضبطهم بمن ياتي
في نفسه تالز وحفظ لا تميز
قدرته بالسبب (بكتابتهم)
وجوبا (قرضا) بالكتاب
أي على جهته كما يلزمهم
اعطاء المفسر العوض
(في قول النفقة) فلا يرجعون
بها الجسر وروى يدهما ياتي
أوائل السرايم ينفقون
المتاع من غير وجوع
وعلى الاول يفرق بان ذلك
تحقق حاجته فوجب
مواساة هذا لم تتحقق

فاحتياط مال الغير ويؤيدهما نقض الـ بغير فان استعملوا كلهم قاتلهم الامام ويفرق بين كونهما قرضا وفي بيت المال بجمنا بان وضع بيت المال الاتفاق على المحتاجين ولو حالاهم فمستحقو كدود مال الميسرين واذا ائتمهم وزعم الامام على ميسرين باله ما شق فقل من أراد الامام منهم فان استوفى نظرت في غيرهم ان بان فصار جوعا على سببه

كان على الغاية المحكوم بكونها شيء له أو انضامها ومضى (قوله لا يسمي الخ) عبارة النهاية
والاقربالا في حال عيش قوله مد والاقربالا يعدم الحكم بكونه له اه قول المتن (مال مدفون تحته)
وحكم هذا المال ان كان من دفن الجاهل فترك والا فلا اه معنى (قوله عمل الخ) قوله له ان أراد
في المفتي الاوله كلو بعدت (قوله عمل لم يحكم الخ) اما لو جسد بجان حكا به فهو بالامكان كما
صرح به الفارسي وغيره من موفقي (قوله وان كان به ورقة الخ) اه معور به مكتوب به ان تحت دفننا
وانه له كركدى (قوله من له به) أي بالقطب عبارة المتن
أومع القبط رقت مكتوب فيها أنه اه (قوله لم تحت الاذرى الخ) معتمد اه عيش (قوله قضى له
به) أي والقرض أنه ليس بمحل يعامل به ملك لغير القبط اما لو كان كذلك فصدق صاحب المال ان كان به
على البيت وعلى ما فيه الاقربالا يعدم الحكم بكونه له يقسم بين القبط وصاحب البيت لان لكل منهما حيا اه عيش قول
المتن (بقربه) لم يقرضوا الضابط القرب قال السبكي والاصل عليه في العرف اه معنى (قوله انه لم تكن)
الاذرى التذكير كافي بعض النسخ (قوله ان لم تكن تحت يد) أي بخواطره سم اما لو كان تحت يد
بخواطره فان ما فيه بكونه رشدي (قوله كلو بعدت) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله وفاروق البائع
الخ) يؤخذ من هذا ان لو ائزع هذا المكاف غير ما قل قول المكاف وتقدم بيته لان الرد له سم اه
بحررى (قوله مطلقا) أي قريه منه أولا (قوله ومحمدا ما بقره) هو ظاهر في غير دار الحرب اما هي فان
أخذ به فقد استلزم عليه فظاهر أنه يجب عليه نفقته واما لو لم يقصد ذلك فهل ينفق عليه من بيت المال أم لا
في نظر الاقربالا الاول لان أخذ به صيرره كانه في أمته اه عيش (قوله جمنا) عبارة شرح الروض بلا
رجوع كما صرح به في الروضة له ولعل عليه ما يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بحال أو قريه بموسر
فلا راجع اه سم وصانق منه ترجع الاطلاق (قوله ما هو اهم الخ) كسدنفر يعظم ضرره وتترك
اه معنى (قوله افتقر على) أي على القسط معنى وعش (قوله ان أراد والا الخ) عبارة المفتي
والروض فان تعذر الاقتراض فأم الخ (قوله بان الخ) وهو من زاد دخله على خرجه اه عيش قول
المتن (قرضا نفقة) منصوبان بزع الخافض أي بالقرض والنفقة أو على التمييز أي من جهة القرض
والنفقة اه معنى (قوله على جهته) أي القبط اه عيش (قوله و يفرق بين كونهما قرضا الخ) هذا
الفرق صريح في أنه لا رجوع لبيت المال وان كان له مال أو نفق اه سم وهو صريح قول الشارح فيسأل
من سهم المصالح جمنا اه عيش (قوله واذا لم يفرق) أي الاتفاق اه عيش (قوله ان شق الخ) أي فان
تعذر استعمالهم لغيرهم فسلط على من أراد منهم باجتهاد فان استوفى اجتهاده فخير معنى وروى مع
شرحه (قوله ان بان قنا الخ) عبارة المفتي فان ظهر له سبب رجوعا عليه أو ظهر له اذا كان حراما أو اكتسبه
فالرجوع عليه أو قريه به رجوعا عليه فان لم يظهر له مال ولا قريه به ولا اكتسبه ولا فرق بين سبب الرجوع على
والاقربالا شرح مد (قوله لان هذا يسمى فيها عرفا) كذا شرح مد ولنا مثل (قوله لم تحت الاذرى
الخ) كذا شرح مد (قوله لم يكن تحت يد) أي بخواطره (قوله جمنا) عبارة شرح الروض فلا
رجوع كما صرح به في الروضة انتهى ولعل محله مال يظهر انه كان حين الاتفاق غنيا بحال أو قريه بموسر
فلا راجع (قوله و يظهر ضبطهم الخ) كذا شرح مد (قوله وعلى الاول يفرق الخ) هذا الفرق يصح
بهما ذكره في شرح الروض جوا بان استشكل الرجوع على بيت المال فراجع موتاه له ويؤيده ما
(قوله ويؤيده ما سرقا نفع السبكي) وما هنا يؤيد السبكي وقد يفرق (قوله و يفرق بين كونهما قرضا
الخ) وهذا الفرق صريح في أنه لا رجوع لبيت المال وان كان له مال أو نفق (قوله ان بان قنا الخ) عبارة

بيت المال من سهم الفقراء أو الغلومين بحسب ما أراه الإمام وإن حصل في بيت المال شيء قبل بلوغه يساوه
 قضى بمنعوا من حصوله ما لم يعيت المال معافى بالله اه وفي سمن الروضة مثله الاما ذكر في القريب
 (قوله) أرحوا له مال ولومن كسبه أو قرب قال سم يجهل هذا إذا كان ذلك المال ولومن كسبه
 حاصل في نفس الامر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه بتقصد شيء أو جهل أن الحال
 كذلك كما يؤخذ مما يأتي من شرح الروض أما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه
 الاتفاق بعد الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الاتفاق من محاذج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم
 ككفي غير القبط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه ثم قال بعد أن سر ذلك ما شرح الروض فقد
 أعاد هذا كما ترى تصو برما ذكر ومن الرجوع عما إذا علم أنه شيء مما ذكر أي حين الاتفاق أو جهل الحال
 وأنه لو علم أنه لاشئ له مما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد
 نوقف اه (قوله) أو حدث في بيت المال قبل بلوغه الخ قال في شرح الروض في التقيد يقبل بلوغه
 نظر اه سم (قوله) (والخ) عبارة أنها يتوهم أن لم يبلغ القبط فان بلغ في سهم الفقراء الخ قال الرشد
 قوله وهذا الذي يعنى كون ما ينفق عليه المسبوقين من خلاف ما في حاشية الشيخ ع اه (قوله) (والخ) الخ
 ولعل المراد أخذ ما مر عن كفي والروضة وإن بين كونه قنوا لرحله مال ولومن كسبه أو قرب بل يحدث
 في بيت المال قبل بلوغه يساوه فالرجوع على بيت المال من سهم الخ ثم رأيت في المصير عن سلطان
 مثله الاقوله ولم يحدث في بيت المال ما قبل بلوغه يساوه (قوله) (في سهم الفقراء) والسا كن الخ أي
 بحسب ما يقتضيه ماله من كونه فقيرا الخ لأنه بانضم من جمعه اه ع (قوله) (ضعف) الى الفقه في
 النهاية (قوله) (ورد) في قوله والقاضى زعمه في المعنى (قوله) (وجهه) أي الخ (قوله) (في شرح الهبة) قلت
 الروضة ثم إن بان عدا فالرجوع على سيدوا من ظهوره مال أو أكتسبه فالرجوع عليه فان لم يكن له شيء قضى
 من سهم المساكين أو الغلومين وإن حصل في بيت المال قبل بلوغه يساوه قضى بمنعوا من حصوله في بيت
 المال وحصل القبط ما لدفعه واحدة قضى من مال القبط كماله كان له في بيت المال ما لا تنهيه وقضيه
 لزوم القضاء مع حدوث المال أو وليت المال مع أنه عند الاتفاق محتاج الآن يقال لم يفتق احتياجه
 (قوله) أرحوا له مال ولومن كسبه أو قرب) بضمان حصل هذا إذا كان ذلك المال ولومن كسبه مما صلا في
 نفس الامر حين الاتفاق عليه وكان ذلك القريب بحيث يلزمه بتقصد شيء أو جهل أن الحال كذلك
 كما يؤخذ مما يأتي من شرح الروض أما لو حدث ذلك المال والكسب والقريب أو كونه بحيث يلزمه الاتفاق
 بعد الاتفاق عليه فلا رجوع مطلقا لأنه حين الاتفاق من محاذج المسلمين الذين يلزم القيام بكفايتهم ككفي غير
 القبط المحتاج فانه لا رجوع للمسلمين إذا انفقوا عليه يؤيد ذلك جواب الاشكال المذكور في شرح الروض
 فانه لما قال الروض فانه يظهر له شيء من ذلك أي من السيد والقريب بل والمال ولم يكسبه فعل بيت المال أي
 الرجوع قال في شرحه واستشكل بأنه إذا ظهر له مال ولا كسبه تنبأ ان النفق لم تكن فرضا فلا رجوع
 جماعلي بيت المال وبجواب بان كلامهم محله إذا لم يعلم أنه لاشئ له من ذلك فان علمنا فظاهر أنه لا رجوع كما لو
 انفق رجل وحكم الحاكم على الاعتناء بالاتفاق عليه لا رجوع عليه إذا أصر بخاصة به في الأول وانتهى
 فقد أعاد هذا الجواب كما ترى تصو برما ذكر ومن الرجوع عما إذا علم أنه شيء مما ذكر أي حين الاتفاق
 بدليل ما احتج به من مسئلة الأول أو جهل الحال وأنه لو علم أنه لاشئ له مما ذكر فلا رجوع فليتأمل ذلك فانه
 ظاهر وقد أوردته على مر فوافق عليه بعد توقف ولا يخفى أن في الجواب المذكور واضع عليه لأنه لا يخفى في
 الرجوع على المستثنين الجهل بعلمه بخلاف بيت المال لأنه أوجب الرجوع لهم على بيت المال عند الجهل
 بالحال فتأمل (قوله) (ولومن كسبه) أو قرب (قوله) (أعاد) أو حدث في بيت المال
 مال قبل بلوغه الخ قال في شرح الروض لكن في تقيد هذا يقبل بلوغه نظير (قوله) (وجهه) أي ما صارت
 ديننا بالاقراض) قال في شرح الهبة قلت أي افتراض على القبط لا على القريب واستقراره على القريب

أرحوا له مال ولومن كسبه
 أو قرب أو حدث في بيت
 المال قبل بلوغه يساوه
 فعليه الاقرب سهم الفقراء
 أو المساكين أو الغلومين
 وضعف في الروضة ما ذكر
 في القريب بان تقصده
 تسقط بعض الزمان وروايته
 المنقول بل المطلق
 وجهه ما صارت ديننا
 بالانقراض (ولم يلقط)
 الاستقلال بحفظ ماله في
 الاصح لأنه يستلزم حفظ
 المال في ذاته أولى

وبحث الأذرى تقديسه بعدل يجوز ادعاء (٣٥٠) مال اليتيم عنده ومع استقلاله بمقتضاه لا يخاصم من ادعاءه والفاضى روعه من توسل به

لا من غيره يباشر الاتفاق عليه بالجرم وفي الاتفاق عليه بسله للملتمه وبما يوم (ولا ينطبق عليه منه الا باذن الخاص قطعاً) أى على الاصح ومقابلته لان ولاية التصرف في المال لا تثبت الاصل أو وصي أو حكم أو أمينه فان اتفق بغير اذنه ضمن أى ان أكننت مراسعته والا اتفق وأشهد ولا يضمن حينئذ

*(فصل في الحكم بسلام القبط وغيره وكفرهما بالتبعية) (إذا وجد لقط بدار الاسلام) ومنها ما علم انه مسكن للمسلمين ولو في زمن قديم فقلبت عليه الكفار كقصر طبرستان نظرنا لاسيما لنا القديم لكن نقل الراجح عن بعض المتأخرين ان عمله ان يمتنعوا منها والا فهي دار كفر وأهل بيته السبكي يانه يصح ان يقال انها صارت دار كفر ضرورة لاحكامه بالذم من زبادة في الامان (و) ان كان فيها أهل ذمة أو عهد (أو دار فقوها) أى المسلمون (وأقر وهابيد كفار صلباً) أى على وجهه وان لم يملكوها (أو وجد دار أقر وهابيدهم) بملكها بغيره وفيها أى الدارق السائل الثلاث حتى الاولى بكافة النابوي وان نظروا فيه غيره والاخير تان دار الاسلام كإفلاخ خلافا لما قد يتوهم

انما اقتصرها على القبط لاعلى القريب واستقرارها على القريب باقتراضها لتمامها اذا اقتصر على تسليمه ولا يشك بالرتبة لان يده كيدسه انتهى اه سم وقد يجاب بان وجوب النفقة على القريب بنفس الامر قوله وببحث الأذرى الخ) عبارة للمفسر وقوله كإفلاخ الأذرى الخ (قوله تقديسه بعدل الخ) قد يقال لاجل هذا القيد لان الملتصق لا يكون الا بعد لان العدة التي شرطه كما تقدم (قوله يجوز ادعاء الخ) أى بان كان أمنا أمنا اه ع (قوله لا يخاصم الخ) الاول بان يضمن الحاكم نهاية وصفي (قوله لان ولا يتقالم) الى الفصل في المني (قوله أى ان أكننت مراسعته) أى بان سهل استدانه بلا مشقة ولا بذل مال وان قل اه ع (قوله والاد) أى بان لم يجد في مسافة قدر يبتوي مادون مسافة العدى على المعتمد ع (قوله ويحرم) (قوله وأشهد الخ) أى وجوده او قول ابن الزفة كل مرة نفسه حرج والوجه عدم تكافؤ ذلك كل مرة اه نها بتراد المني فان لم يشهد مع الامكان ضمن اه قال ع قوله والوجه عدم تكافؤ الخ أى ويصدق في قدر الاتفاق ان كان لثقله ويؤخذ من هذا جواب ما ذكره وقع السؤال عنها وهي أن حلافتها للزوجة حتى في الاتفاق على بنته وليس في كل يوم خمسة انصاف من الفضل العدة مدد غيبته ثم ان الشهود شهدوا بانه اتفق ما أذن في اتفاقه وهو الخمسة أنصاف جميع المدة ولم يتعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق في كل يوم وهو أن الخ يثبت بشهادتهم وان لم ينصوا على أنهم رأوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم الاندفاع على ذلك ولو يأنصل التفتيش والتعويل على القرائن الظاهرة في أدائه النفقة اه ع

*(فصل في الحكم بسلام القبط) (قوله في الحكم) الخ قوله وبما يتبعه من ادعاءه بالذم من زبادة في الامان وقوله خلافا لما قد يتوهم من أن (قوله بالتبعية) لدارا وغيرها بتمتق قول المتن (بدار الاسلام) بان يسكنها المسلمون اه مفسر (قوله ولو في زمن قديم) معتد اه ع (قوله كقرطبة) مدينته الاندلس اه ع (قوله ان يمسكه) أى قوله ومنها ما علم الخ (قوله منها) أى ما علم الخ والتأنيث لراية مفسر ما (قوله والا ففى دار الخ) ويرتب على كونها دار اسلام أو كفر مع اشتراط مسلم فيها في الحالين أنه يكفي في دار الاسلام وجود مسلم ولو بجنازاً خلافاً لدار الكفر كإقليم عماره والمصنف والشارح اه سم قول المتن (وقد اهل ذمة) ليس بقيد بل مثله مالوا كانوا يسكنونهم ثم حلاهم الكفار عنها أسنى ومعنى (قوله أو عهد) الى قوله وببحث الأذرى في المني الاقوله حتى الاولى الى المتن (قوله على وجهه) أى العلم (قوله وان لم يملكوها) الانسب قبل ملكها على المني (قوله حتى الاولى) ولا يبعد أن اشتراط ذلك فيها اشتراط على كل فيها كفار فقط أموال لم يكن فيها أحد فثبت الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا معارض سم على ج اه ع (قوله والاخير تان دار الاسلام) أى كاللاوى اه ع (قوله من المتن) عبارة للمفسر وقضية كلامه أن المعطوف على دار الاسلام ليس دار اسلام وليس مرادها قد صرح في أصل الروضة أن الجميع دار اسلام اه قول المتن (مسلم) ولو امرأة أحد من قول الأذرى لا لا ولا سب الخ اه سم (قوله يمكن كونه) أى القبط قول المتن (حكم

باعتراضها لتمامها اذا اقتصر على تسليمه ولا يشك بالرتبة لان يده كيدسه انتهى اه ع (قوله وببحث الأذرى تقديسه بعدل الخ) فان قلت لاجل هذا القيد لان الملتصق لا يكون الا بعد لان العدة التي شرطه كما تقدم (قوله لا يخاصم من ادعاءه) الاول بانه من الحاكم كما شرح مر

*(فصل في الحكم بسلام القبط الخ) (قوله والا ففى دار الخ) كذا شرح مر ولا يبعد ان اشتراط دار اسلام أو دار كفر مع اشتراط مسلم فيها في الحالين أنه يكفي في دار الاسلام وجود مسلم ولو بجنازاً لا يحل دار الكفر كإقليم عماره والمصنف والشارح (قوله حتى الاولى الخ) كذا شرح مر ولا يبعد ان اشتراط ذلك فيها اشتراط على كل فيها كفار فقط أموال لم يكن فيها أحد فثبت الحكم بسلامه لانها دار اسلام ولا معارض (قوله في المتن مسلم) ولو امرأة أحد من قول الأذرى لا لا ولا سب الخ (قوله في المتن حكم

باسلام القبط) فقلنا انصار الاسلام غير واحد وغيره الاسلام بعاولا يعلى على قال انصار روى بوحي لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاعتزال فقلنا لا حرج من اعتزالنا على قوله (وان وجد بدوا كافر فكاثر ان لم يسكنها
 مسلم) ولا عبرة باجتنابهم فيها (وان نهام مسلم) يمكن كونه منه (كاسير منتشر وناحر (٢٥١) فسلم في الاصح) فقلنا الاسلام فان نقله
 ذلك المسلم قبل ان يسجد حون

باسلام القبط) فقلنا انصار الاسلام غير واحد وغيره الاسلام بعاولا يعلى على قال انصار روى بوحي لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاعتزال فقلنا لا حرج من اعتزالنا على قوله (وان وجد بدوا كافر فكاثر ان لم يسكنها
 مسلم) ولا عبرة باجتنابهم فيها (وان نهام مسلم) يمكن كونه منه (كاسير منتشر وناحر (٢٥١) فسلم في الاصح) فقلنا الاسلام فان نقله
 ذلك المسلم قبل ان يسجد حون
 اسلامه ويحب الذري ان
 المولد بالسكني هنا ما قطع
 حكم السفر قال بل يثني
 الاكتفاء بليت يمكن فيه
 الواقع وان ذلك والامنه
 بخلاف من وليه بطرقه
 بنحو يسر لا يستقل كونه
 منه قال وقضا اطلاقهم انه
 لو كان مصر عليم بدارس
 وجد فيه كل يوم ألف لقط
 مثلا حكم باسلامهم وهذا
 ان كان لاجل تبعه الاسلام
 كالكسبي فذلك اول اركان
 كونه منسوبا على بعده
 الظاهر فنه نظرا ولا سيما
 اذا كان المسلم الموجود
 امرأة انتهي وانت خبير
 من اكتفاهم في داروا
 بالاعتزال وفي دارهم بالسكني
 انه لا يكتفي في دارهم الا
 بالامكان القريب عادة
 وحسنه في يمكن كونه
 منها كافر باعادة فسلم
 والا فلا وهذا الوجه مما
 ذكره الان في فائسلة
 ويسرق بين البان بنان
 شرق الان في انتفى الاكتفاء
 فيها بالامكان وان بعدد
 فدخل الميزان بخلاف الثانية
 فاستقر فيها قرب بالامكان
 وهو انما هو بعدد السكني
 لا الاجتناب (ومن حكم
 باسلامه بالدار) كان حيث

باسلام القبط) فقلنا انصار الاسلام غير واحد وغيره الاسلام بعاولا يعلى على قال انصار روى بوحي لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاعتزال فقلنا لا حرج من اعتزالنا على قوله (وان وجد بدوا كافر فكاثر ان لم يسكنها
 مسلم) ولا عبرة باجتنابهم فيها (وان نهام مسلم) يمكن كونه منه (كاسير منتشر وناحر (٢٥١) فسلم في الاصح) فقلنا الاسلام فان نقله
 ذلك المسلم قبل ان يسجد حون
 اسلامه ويحب الذري ان
 المولد بالسكني هنا ما قطع
 حكم السفر قال بل يثني
 الاكتفاء بليت يمكن فيه
 الواقع وان ذلك والامنه
 بخلاف من وليه بطرقه
 بنحو يسر لا يستقل كونه
 منه قال وقضا اطلاقهم انه
 لو كان مصر عليم بدارس
 وجد فيه كل يوم ألف لقط
 مثلا حكم باسلامهم وهذا
 ان كان لاجل تبعه الاسلام
 كالكسبي فذلك اول اركان
 كونه منسوبا على بعده
 الظاهر فنه نظرا ولا سيما
 اذا كان المسلم الموجود
 امرأة انتهي وانت خبير
 من اكتفاهم في داروا
 بالاعتزال وفي دارهم بالسكني
 انه لا يكتفي في دارهم الا
 بالامكان القريب عادة
 وحسنه في يمكن كونه
 منها كافر باعادة فسلم
 والا فلا وهذا الوجه مما
 ذكره الان في فائسلة
 ويسرق بين البان بنان
 شرق الان في انتفى الاكتفاء
 فيها بالامكان وان بعدد
 فدخل الميزان بخلاف الثانية
 فاستقر فيها قرب بالامكان
 وهو انما هو بعدد السكني
 لا الاجتناب (ومن حكم
 باسلامه بالدار) كان حيث
 انفاذ ذلك المسلم الخ (قوله لا ذى) أي كافر كسبا في شرع ومن حكم باسلامه بالدار عبالا يعلى على لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 في دار الاسلام كالمردم اه معنى (قوله فسلم باطنا) فضته أنه لو بلغ وصف كافر كان مرددا اه سم اقول
 وسيأتي النصر بيه في شرع ومن حكم باسلامه بالدار (قوله أما بالدار) أي كافر كسبا في شرع ومن حكم باسلامه بالدار عبالا يعلى على لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 جسم من فيها كالمردم او كافر اه أي بخلاف ما اذا لم يكن فيها أحد فقد تقدم عن سم أنه يثني الحكم
 حينئذ باسلامه (قول المتن بدار كافر) وهو دار الحرب اه معنى (قوله يمكن كونه منه) ولو منعدا
 حيث أمكن ولو في زمن قليل حيث أمكن كونه حلا واحدا خصوصا مع قولهم ان الحل لا يضبط اه سم
 (قوله منتشر) أما السيرة بخصوص في مظهر وقل الامام فبقية أنه لا أثر له كالأثر المعتز اه وهو ظاهر
 كما قاله بعض المتأخرين اذا لم يكن في الميوسين امرأته نهاية ومعنى (قوله ما يقطع حكم السفر) وهو أربعة
 أيام غير روى في دخول الخروج اه عش (قوله وان ذلك الخ) عطفا على الواقع (قوله انتهى) أي
 ما قاله الان في (قوله فسلم يمكن كونه الخ) معتمد اه عش (قوله كاسير ياب) في مالوا يمكن في
 البعض فقط ولم ينعين ولا يبعد ان يكون كالأثر بغيره فسلم بطل كافر سم على ج ويحتمل وهو
 الاقرب أن يحكم باسلام من وقع فيه السلطان كزراعة على الاسلام كالحكم بالاسلام وفي النسب في مالوا
 كان مسلم يمكن كونه منه فنه اه وأذكر الوط من أهله رجلا كان أومرا حتى لو وجدته مسلما لاتي في البلد
 بكر أي اذا كانت لا يمكن الوصول إليها عادة ككون المسلمين تحت حكمهم لجهنمي ما هو مقتضى الخلاف فسم
 اه عش وقوله حتى لو وجدته مسلما لاتي في النهاية والمعنى في الاسير الميوسين بالاسد فقله
 الامكان القريب عادة (قوله ما ذكره الان في) أي أولا بقوله بل يثني الاكتفاء بليت الخ (قوله لا
 الاجتناب) أي الذي لا ينافي معه بالامكان عادة كاسير ياب حتى لا ينافي ما مر اه سدعبر (قوله حيث
 لا ذى سم) أي وألا كافر بينة تنسبه أنذا لم يأتى انفا (قوله كاسير) أي في شرع حكم باسلام القبط
 (قوله والظاهر أهمل) أي فنه المعاهد الميوسين (قوله خصه غير الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو
 ظاهر ان كانت به دارا لا يلا بد لاجلها وان كانت به دار حرب لا يطر نهاسلم فلا روالا القيمة من الزا
 بمسلم كافر كافتي به الوالد حسنة تعال لأنه مقطوع النسب عنه فلا ين حرم ومن تبعه اه (قوله
 باسلام القبط) فقلنا انصار الاسلام غير واحد وغيره الاسلام بعاولا يعلى على قال انصار روى بوحي لا ذى ثم فسلم باعنا انصارا وانصارا انقضا
 اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالاعتزال فقلنا لا حرج من اعتزالنا على قوله (وان وجد بدوا كافر فكاثر ان لم يسكنها
 مسلم) ولا عبرة باجتنابهم فيها (وان نهام مسلم) يمكن كونه منه (كاسير منتشر وناحر (٢٥١) فسلم في الاصح) فقلنا الاسلام فان نقله
 ذلك المسلم قبل ان يسجد حون
 اسلامه ويحب الذري ان
 المولد بالسكني هنا ما قطع
 حكم السفر قال بل يثني
 الاكتفاء بليت يمكن فيه
 الواقع وان ذلك والامنه
 بخلاف من وليه بطرقه
 بنحو يسر لا يستقل كونه
 منه قال وقضا اطلاقهم انه
 لو كان مصر عليم بدارس
 وجد فيه كل يوم ألف لقط
 مثلا حكم باسلامهم وهذا
 ان كان لاجل تبعه الاسلام
 كالكسبي فذلك اول اركان
 كونه منسوبا على بعده
 الظاهر فنه نظرا ولا سيما
 اذا كان المسلم الموجود
 امرأة انتهي وانت خبير
 من اكتفاهم في داروا
 بالاعتزال وفي دارهم بالسكني
 انه لا يكتفي في دارهم الا
 بالامكان القريب عادة
 وحسنه في يمكن كونه
 منها كافر باعادة فسلم
 والا فلا وهذا الوجه مما
 ذكره الان في فائسلة
 ويسرق بين البان بنان
 شرق الان في انتفى الاكتفاء
 فيها بالامكان وان بعدد
 فدخل الميزان بخلاف الثانية
 فاستقر فيها قرب بالامكان
 وهو انما هو بعدد السكني
 لا الاجتناب (ومن حكم
 باسلامه بالدار) كان حيث

لا ذى ثم مسلما باطنا أيضا كاسير فاما بلغ وأقصم بالكفر كان مر تدوا حيث مذى مسلما ظاهرا انقضا فاذا بلغ وأقصم بالكفر فكاثر أهلى
 لبعض الناس والانتصير مذى هنا قد سمعوا يوم في كلام شارح والظاهر أهمل الوع بن جند شوح العجيز ياله ولو وجد به به أسم خصه غير
 بما اذا كانت بدارنا أولا ولا يلا بد لاجلها ومن حكم باسلامه بالدار (قوله فسلم

أخرى (سنة تسبيلقه) لأنه كالسب في النسب (وتبع في الكفر) وارتفع ما خلفه من إسلامه لان الكفر معكم بالبدو البينة أقوى من مجرد بدو نص وعلوف من مسيلة لوط وشبهة يادر لعل عدم البينة وشملت البينة شخص النسوة ونسج من الحلق القائف ونسج الحمارى فيها وجوب والذي يتبعه اعتبار الحاقه لانه (٢٥٢) حكمه كالبينة بل أقوى في النسوة انه ان ثبت من النسب تبعه في الكفر والا فلا وان

أوجي) عبارة النهاية والغنى أو معاهد ومؤمن بكافة الزركسى اه (قوله وارفع) الى قوله ومحل ذلك في المتن الا انه وقصو رعا على المتن (قوله وشملت الخ) عبارة الغنى هذا ان شهد عدلان وان شهد أربع نسوة في الحكم تبعه في الكفر وجها حكاهما الحمارى وكذا لول الحلق القائف ويؤخذ من العلة التبعة اه (قوله فيها) أى في الاخاق وشهادة النسوة (قوله والغنى يتبعه) أى في القائف (قوله وفي النسوة) عطف على قوله في الاخاق المقدر عطف قوله يتبعه (قوله وفي النسوة الخ) معناه اه عش (قوله ان ثبت من النسب) أى بان شهدن ولا تفرق ولا تفرق على عش ورشدى (قوله تلك الشبهة) أى علوفه من مسيلة وطشبهة (قوله ومحل ذلك) أى اختلاف المسألة اليه بقوله المستفاد للذهب (قوله عن حكم الاسلام) أى الذى حكم به بسبب الحمار وتقوى بالصلاة أو الصوم اه عش (قوله ومحل بينهما الخ) عبارة النهاية وسواها فلنا يتبعه في الكفر أم لا يحال بينهما كالحال بين ابوى ميز وصف الاسلام وبينه قال في الكفا يتوقف مسيطا لافهم ذجربا الحيلولة بينهما فلنا بعد من تبعه في الكفر لكن في المذهب انه يسبق تسليمه لمسلخ فاذا بلغ وصف الكفر فان قلنا ان التبع عكس ولكن بعد دلالة مسلم والا ففى تقريره ماسبق من الخلاف اه قال عش قوله لكن في المذهب ان هذا هو المعتد وقوله ماسبق من الخلاف أى لارجحه من الاترار اه (قوله وأما ما قيل الخ) هذا الذى قيل فى شخنة الشهاب الرلى بما وافقه اه سم (قوله ليس معناه الا الحكم الخ) قد يقال بل لو كان أى الحكم به نفسه أى نفس الكفر لم يقتض الرضا لان الحكم المطاير حصول الحكم به وبمجرد ذلك ليس فيما رضاه اه سم (قوله الا بالنسبة لا لحكام الغنوية) قد يقال ما يمنع من اطلاق الحكم فانه انما يقصد به ناز الغنوية اه سم قول المتن (آخرين) أى غير تبعه الحمار اه معنى قول المتن (لا يرضان) الاولى التائيد (قوله وانما كرا) الى قول المتن الثانية فى النهاية قال قول الشارح وقد شئت الى وكالصي (قوله قبل التفرغ الخ) سواء كان اسلام المتن قبل التفرغ به الخ (قوله بعد مونه) أى الاحد (قوله ولومع وجودى) الى قول المتن حكم باسلامه فى المغنى (قوله ح) أى كافر (قوله نسبة تقتضى الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة ولعله ما بين فى الوصية فقال ان المراد بالاصل هنا ما ينسب الشخص اليهم جهالا بأداء الاماها وتبعيقيه كاشاله بنو فلان فن فوق الحد الذى حصلت الشهرة به والنسبة لا يعتبر اه يجرى قول المتن (فهو مسلم) أى يجرى عليه أحكام المسلمين ومنها انه لو بلغ ولم يعل باسلام أحد أو لم يمت غسل وكفن وصلى عليه ودفن فلم يجمع لكن مقتضى قوله السابق كان حيث لاذى ثم مسلما باطنا أو بلغ وصف الكفر كان كافر اصليا (فرع) ولما ائتمن الزنا بمسلم كافر كأقضى شخنة الشهاب الرلى رحمه الله ان مقتض ع التبع عنه خلا فلا ن حرم ومن تبعه شرح مر (قوله والغنى يتبعه اعتبار الحاقه) اعتمد مر (قوله وأما ما قيل لا يجوز لقاض أن يحكم بكفر أحد الخ) هذا الذى قيل فى شخنة الشهاب الرلى بما وافقه فانه ألقى فى صغير من اولاد الذين أسلم أو مات أو تم أسلم به لا يجوز لقاض الحكم بكفره لان الرضا بالكفر كفر ولا يصح الحكم به فاختلاف الحكم باسلام انتهى (قوله ليس معناه الا الحكم الخ) نازا لم يتبعه الخ (قوله لا يقال بل لو كان تبعه لم يقتض الرضا لان الحكم المطاير حصول الحكم به وبمجرد ذلك ليس فيه الرضا) (قوله لا بكفره الا بالنسبة لا لحكام الغنوية) قد يقال ما يمنع من اطلاق الحكم فانه انما يقصد به ناز الغنوية اه سم قول المتن (فهو مسلم) (قوله وان حدث الولد بعد مونه) ويصدق الله سبحانه وتعالى

اتهم الكافر (على المصوى) بأنه انه ولا جملته (المذهب) أنه لا يتبعه في الكفر) وان لحقه نسبه لان الحكم باسلامه لا يغير بمجرد دعوى كافر مع إمكان تلك الشبهة النافذة ومحل ذلك ان لم يصدق منه فهو صلاة والام يفسر عن حكم الاسلام قطعا يحال بينهما وجوب أو كذا ان بان قلنا يتبعه في الكفر كغيره اسلم (تنبيه) مقتضى حكمهم باسلام القطا نازة وكفره أخرى ان تقاض رفع اليه أمر ليطع الحكم بكفره فيما نصوا على كفره فهو ظاهر وأما ما قيل لا يجوز لقاض أن يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضاه انتهى فهو غلط فيجوز ان يرضاه ان لا يحكم بكفره أحد ولا بكفره قطعا وهو فاسد وأصله معناه ما عطل به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بانزاه المترتبة عليه فلا رضاه قطعا ولا يؤمنه أن لا يحكم بكفره الا بالرضاه نعم له اذا أسلم ميز أن يحكم بعدم حصة اسلامه اذا اتبعه الى لا بكفره الا بالنسبة لا لحكام الغنوية وكذا يقال فى

اطفال الكفر لانهم فى الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم باسلامه الذى يجهن آخرين لا يرضان فى القطا) وانما ذكرنا فى بابيه اسطر ادال احكامهم الولاد فكذا كان أحد أو به مسلما وقت العلوق كان علوا لى أى غير ولوة أو تفرق قبل التفرغ به أو بعده كما ما يتبع على السبر وان حدث الولد بعد مونه على الاوجه من تردد في لومع وجودى أقرب بنسبه بشرط تسبيل البينة تقتضى التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم أو البشر صلى الله عليه و نينا وعليه وسلم (فهو مسلم) اجاعا

وبني عليه انه يلزمه التلطف بالاسلام بعد البلوغ بخلافه في الاول من ثم ولما قبل التلطف جهر كسليم بل قال الامام وهو به في الروضة هو كذلك على الثاني ايضا لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام انتهى وكلامه لم ينظر والوجوب التلطف عليه في الثاني لان تركه يوجب الامتناع لا الكفر كما هو ظاهر وقول (٣٥٤) الاحياء كالطلي المسلم اسلام احدثه ابو به لا ينبغي عندنا سلامه شيأ بل يسل نفسه اما

فرضه بل سبق قلم على ما قاله الاذرى أو مفرغ على وجوب التلطف ولو لم يفتقر من اريد فترد قطعاً ولا ينقض ما جرى عليه من أحكام الاسلام قبل رده على الاصح الوجهة (الثانية) اذا سبي مسلم ولو سبي جونا وان كان معه كافر كليل (طفلاً) او مجنوناً ولو المراد الجنس ليس بشئ ذكر كل وأثناء المقدور المتعدد (تبع) السابق في الاسلام) ظاهراً وباطناً (ان لم يكن معه أحد أو به) اجاباً عن خلافه لمن شذ ولا منه صارت دولته كالابوين وقضية الحكم باسلامه باطلانه لو بلغ ووصف الكفر كان مرداً وهو منه خلافاً لوجهه كلام شارح انه كافر أصلي ثم رأيتهم صرخوا بها ذكرته أما اذا كان معه أحدهما وان علاهما يظهر ثم رأيت الاذرى أشار اليه بان كان في جيش واحد وغنمة واحدة ولم ينفذ المالك وقد سباهما أو تقدم الأصل قبل ما يظهر خلافاً لمن أطلق عن تعليق القاضي انه اذا سبق سبي أحدهما إلى التوابع السابق فلا يحكم باسلامه لان تبعيته سباً أقوى من

وأزى بل ذلك الحكم بالتبعية فاذا استقل انقطع عنه غير نفسه اهـ (قوله وبني عليه) أي القول بكونه كافراً أصلاً (أه يلزمه) أي الصغير المسلم بتبعية أصله (قوله بخلافه في الاول) يعني أنا اذا قلنا الله - غير المسلم بتبعية أصله اذا وصف الكفر بعد بلوغه هو كافر أصلي فإذا بلغ ولم ينطق بشئ من الكفر والاسلام يطالب بكلمة الاسلام لانه زال الحكم باسلامه بعد استقلاله بالبلوغ واذا قلنا هو مرد فذا بلغ ولم ينطق بشئ من ذلك لا يطالب به الا أنه لم يعرض بعد بلوغه ما ينافي باسلامه الذي حكم به اهـ عـ (قوله بخلافه في الاول) انظر مع كوننا حكمنا ورده لان الصورة أنه وصف الكفر لأن يقال ان هذا النبا على مبنى القوانين لا على نفس القولين اهـ رشیدی (ومن ثم لو مات) أي بعد البلوغ (قبل التلطف) أي بشئ من الكفر والاسلام (قوله هو) أي الصغير المذكور (كذلك) أي يجوز كسليم ولما قبل التلطف (قوله لان تركه) أي التلطف اهـ عـ (قوله أو مفرغ على وجوب الخ) هذا لا يظهر من قوله وكلامه لم ينظر والخ اهـ سم عبارة السيد عز قوله أو مفرغ الخ يتأمل مع قوله السابق لان تركه موجب الامتناع لا الكفر اهـ وقصيب بان سابق مبنى على أن وجوب التلطف من الوجوب الفرعي والعام على ما فهمت على أنه من الوجوب الاسوي للاعتقادي (قوله ولو تلفظ ثم ارتد الخ) عبارة الغني (تبيينه) يحصل اختلاف المذكور اذا لم يصد عنه به - فالبلوغ عوصف الاسلام فان وصفه ثم وصف الكفر فترد قطعاً على القول الاول لا لتقصي الأحكام الجارية به عليه قبل الحكم برده من ارتد وغيره من الأحكام حتى لو رما أخذ من تركه كقوله يه المسلم ولا يأخذ من تركه كقوله يه الكافر ما حرمنا منه ولا يحكم بان اعتناقه من الكفار لم يجرع ثم لانه كان مسلماً ظاهراً وباطناً بخلافه اذا قلنا انه كافر أصلي أو عرّب بالكفر اهـ وقوله وعلى القول الاول الخ في الروض مع شرحه (قوله ولو سبي) الخوجه ولما اشتبه في النهاية الاقوله وقضى به غير واحد وما يتأمله به (قوله وان كان معه كافر الخ) أي شاركه في سبه (قوله والمراذ الخ) أي الطفل وانما يحتاج الى هذا التأويل بناء على أن الطفل خاص بالذكر الواحد وهو المشهور ولغة اهـ عـ أقول المناسب لقول الشارح ذكر كل الخ ان يقال أي بالسلو والطفل (قوله المتخلف الخ) الاول مقدراً ومتعدداً (قوله أما اذا كان الخ) الى المتأخر في المغني الاقوله وان علا في فلا يحكم باسلامه (قوله خلافه) ان أطلق الخ عبارة النهاية وان أطلق القاضي في تعليقه أنه اذا الخ (قوله فلا يحكم باسلامه) جواباً عما عبارة الغني فانه لا يتبع السابق حرم اهـ (قوله لان تبعيتهما) الاولى هنا وفي قوله الاستحقاق ما لا يفراد بارجاع الضمير الى الاحد (قوله لان التبعية الخ) تعليل الغاية (قوله لا أو به في الاصح) فلو كان سابه مودياً أو نصرانياً صاهو كذلك وان كان أبواهم يودين أو وثنيين متلازمين هنا يتصور وعدم الاتفاق بين الاولاد أو بين أو بعضهم في التود والتنصر وهذا ينقطع في صور ذكر وهما الغرائض يستشكل تصورهما سم وعـ (قوله لان كونه الخ) أي الذي (قوله ولا يبيده) أي العقل (حينئذ) أي اذا سباهما الذي (قوله اسلام ابو به) أي بعد سبهما المتأخرين سبه (قوله على أو مفرغ الخ) هذا لا يظهر من قولهم وكلامه لم ينظر والخ فتأمل (قوله وقد سباهما) وتقدم الأصل الخ) كما شرح مر - وبعبارة شرح البهجة يخرج - قاله مالو كان معهما في السبي أحداهما وسبه معه أو بعده وكان في عسكر واحد وان اختلفا سباهما فليس بمسلم انتهى والظاهر ان نائب فاعل قوله وسبه الولد والهاتفي معوب بعده لا - وقد تأمله (قوله بل بكونه دين سباه) فلو كان سابه مودياً أو نصرانياً صاهو كذلك وان كان أبواهم يودين أو وثنيين متلازمين هنا يتصور وعدم الاتفاق بين الاولاد أو بين أو بعضهم في التود والتنصر وهذا ينقطع - لمن صور ذكر وهما الغرائض يستشكل تصورهما (قوله

تبعية السابق وان ما يابعد لان التبعية انما تشتت في ابتداء السبي (طوسباه ذي) قال الامام فاطن ببلادنا والبعوى ودخل به دارنا والداري وسباه في جيش أو كل انما هو قد اختلف في قولهم (لم يحكم باسلامه) بل بكونه على ديس سباً لا أبو به (في الاصح) لان كونه من أهل دارنا لم يفده كذري بسلامه فسيه أولى ولا يفده حيث نذ اسلام أبو به

على ما قاله الخليلي وهو ان صح مذهبنا من تبعنا الاصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي فباسم الله على ما في سبائكهم اذ لهم
أخرجنا لنينا وأسلمنا بحكم اسلامه لا ضرر اذ هما قبل ذلك وما اطن الاجحاب بسبعون (٣٥٠) به انتهى وخرج بسبائكهم في سبائكهم

ما قاله الخليلي (الح) عبارة النهاية والوجه أنه لو سي أوله ثم أسلم من مسلمة باسلامه مخرجة العلمى ومن
تبعوه يقارب به ما أسلمنا انفسه ما في دار الحرب أخرجنا لنينا وأسلمنا اه قال عرش قوله ثم أسلمنا أي
واحددها اه (قوله والظاهر انه ليس الح) اعتمد مر اه سم (قوله وقايه) اى ما قاله الخليلي (قوله)
فكذلك اى لم يحكم باسلامه اه عرش (قوله واوغمة) وهو الاصح اه نهاية قال عرش قوله اوغمة
وهو الاصح عبارة شغلنا في ابدى في اول باب الاستبراء بعد حكمنا بنصرهم وعله السراوى عن الجوى بنى النفعال
والعنه جواز الوطء لا خيال ان يكون السابى من لا يلزمه التعميش كذا ونحوه لا نالنا نعم بالشمل على
اه عبارة الرشدي سابق له مر في قسم النى عوال الغنيمه خلاف هذا التعميم وهو انه عليه كاهو صغره ابن
جبرهنا اه (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سوى الا ان يتزل وقوع الملك لهم بسببهم
سبهم اه سم (قوله والذى يقبه الح) (فرع) سبي جمع بعضهم مسلمون جعلهم الصبيان يقبه الحكم باسلام
الجميع لان كلام من السابى من سبي جز آمن المسلمين أى مشاركو في سبي كل منهم اه سم عبارة النهاية والغنى
ولو سباه مسلم وذى حكم باسلامه تغلبا لحكم الاسلام كذا كره القاضى وغيره موسى الذى علمنا او مجنونا
و باع مسلم أو باع المسلم السابى مع أحد أو به في جيش واحد ودون أو به من مسلم لم يتبع المشتري
لقوات وقت التبعية لانها اثبتت ابتداء اه (قوله لان له) اى ان ذكر من الذى والحرب (قوله فيما قبله)
أى فى اسلام السابى الذى والحرب (قوله غيره) اى كالسراء واسلام السابى بعقبه (قوله لانه) اى السبى
(قوله بالنسبة لا حكم الغنى) الى قوله ولو اشد فيه المغنى لا قوله ونقوله الامام الى ان تنصر وقوله وقضى به غير
واحد وقوله اتفاقا كاخلاط المشرقين (قوله كتير المعراج) عبارة المغنى لانه غير مكلف فاشبه غير الامير
والجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقا كسأى اه (قوله تسن الحيلولة بنسبه بن او به) على الصغرى
الشرح والروضة في اختلاف قوله لانه لو أخذ منهما فان اياها فلا حيلولة اه مغنى (قوله واليهى وغيره
الح) قال السبكي وهو الصحيح لان الاجكام انما انطقت بخمس عشرة عام الخندق وقد كانت صنو مقبل ذلك
يسن التبراه مغنى (قوله وفارق نحو صلاته) اى حديث حصن الامير (قوله لانه لا يتقبله) اى باسلامه
والظاهر انه ليس كذلك اعتمد مر (قوله وخرج بسبائك الح) كذا شرح مر (قوله اوغمة) وهو الاصح
الح) هذا يقتضى أن ما سباه في جيشنا ليس غنيمته ولا لازم كونه مسلما ايضا لان بعضه للمسلمين وفى الرض
وان سبي الذى الصبي و باعنا أو باعها السابى المسلم دون أو به من مسلم يتبعه أى المشتري لقوات الوقت أى
وقت التبعية لانها اثبتت ابتداء انتهى وهذا يدل على أن ما سبه مطلقا لك ليس به وليس غنيمته وواقعه
قوله السابق وان لم يقصد المالك والمحمول أن يقر بين الذى قبلك مسدود ولا يكون غنيمته كاهو صريح
الفسق بين سبيهم وقته والمسلم فلا عاك جمع به لو فرضه كما سبق الى الفهم كلامهم في غير هذا العمل
وبنو ولا يبعه في المسئلة السد كرويان المراد بيع ما يخصه منه به ما كيه بشر طه فطر والمسئلة تامل
كلامهم في بابي قسم الغنيمه والسير وقد وردت على مر لم كان سبي الذى ما كيه ومسر وقعة غنيمه كما
أفاده ما جمعه من كلاساه فقهري فاحل به عا لم يقض وقول الرض السابق أو باعها السابى المسلم الح
المدل على انه لم يبعه في الاسلام لان في ما تقدم انه يبيع السابى غنيمته لاجل هذا في قد شرط التبعية
كان كان معه أحد أو به فليتأمل (قوله لان بعضه للمسلمين) قد يقال لكن لم يقع منهم سوى الا ان يتزل
وقوع الملك لهم بسببهم اه سم (قوله والذى يقبه الح) اه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله اعتمد ذلك
مر (فرع) هو لو سباهه سار وذى حكم باسلامه تغلبا لحكم الاسلام كذا كره القاضى وغيره سبي مر (فرع)
سبي جمع بعضهم مسلمون جهمان الصبيان يقبه الحكم باسلام الجميع لان كل مسلم من السابى من سبي جز
من المسلمين أى مشاركو في سبي كل منهم (قوله وخرج وغيره مقبول) قد يقال قبلوا اخبارا عن فعل نفسه (قوله)

منع كونه قبل بل هو مواليه يهوى وغيره بان الاجكام اذ كان صنو طه بالتبراه الى عام الخندق وفارق نحو صلاته لانه لا يتقبله با ما بالنسبة
لاحكام الاخير

فيصع ويكوت من الفائز من اتفاقا ولا (٣٥٦) تلازم بين الاحكامين كما ينبغي لم يتبعه المعصية واكفاله المشركون ولو اغتبه طفل مسلم

اه عش (قوله فيصع) ولا تختم من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الزركشي انما كان كلام
الباقى اه معنى (قوله اتفاقا) اي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في اطفال المشركون وان كان هو منهم
وبني ان يكون من الفائز من اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول باوغيه موافق قبل التمكن من النطق
بالشهادتين سم على حج اه عش (قوله بين الاحكامين) فيمان الجسد لا شئ اخر طمان يكون مفردا اه
ورشدي (قوله ولو اشتم الخ) هذه المسئلة ذكرها الغني والنهاية في آخر الفضل الا في معصية (قوله قاله
الصف) اعتمد لها يتوالمغنى

(فصل في بيان حرمة القبط ووقه) (قوله اجابا) الى قوله واذا حكم في النهاية (قوله وبحث البلقيسي
تقيده الخ) وهو ظاهر المغنى اه معنى (قوله واعترض بانها الخ) عبارة النهاية بتورده الشيخ بان دار الحرب الخ
قال عش قوله هر ورد الشيخ الخ معتمدا لكن في علمه في شرح منهجه اه (قوله وبجرد القبط
لا يقتضيه) ان ثبت انه يعتري في الاسر قصد التملك فاذ كر مسلم وان كفى بالاسئلة فيكون مجرد
القبط لا يقتضيه حمل ثامل اه سيعر (قوله واذا حكم الخ) عبارة لنهاية والمغنى ولو جنى القبط الحاكم
باسلام منطوا وشبهه عند فوجها في بيت المال اذ ليس له عاقلة خاصا ولا عدا وهو بالغ عاقل اقتص منهوا لا قاله
مختلفة في مالها كضمانه الخ وان لم يكن له مال ففي فتمتوان قول خطا وشبهه عند فقيده بكلمة عيلا بظاهر
الخربة وتوضع في بيت المال وارث طرفه وان قتل عدا فلا مال العفو على مال لا يحتملانه خصاله مصلحة
المسلمين او يقتض لا بعد البلوغ وقبل الانصاع بالاسلام اي فلاية تصلة الامام لعدم تحقيق المكافاة بل يجب
دبتماي وتوضع في بيت المال ايضا كالمصم المصنف في تصحيم وصو به في المعامات يقتض لنفسه في الطرف
ان افهم بالاسلام بعد باوغيه فخص قاطعه قبل البلوغ الى باوغيه واقافته اي وان طالت التسدة انتظار البلوغ
والاقافته وانخذ الولى ولو جاك دون الوصى الارش لمجنون فقير لاغنى ولا صبي غني او فقير فلو افاق المجنون بآراد
رد الارش اقتص منه اه باذر زيادة من عش (قوله ولم يصع الاسلام) قياس النص الا في حد
القاذفان زاده انما لم يقل انا هو اه سم (قوله لم يقتل به الخ) وفيه بعد كراما واقفه من شرح الروض
ما نص موافق لعدم وجوب القصاص وجوب الدية بان حقن الدم يحتاج له لا لا احتياط للعمال اه (قوله
وصو به الاسنوي) وجزمه في الروض له سم ورا فاعن النهاية والمغنى اعتماد قول المتن (الان يقيم
الخ) و تعرض لسبب الملك اه معنى (قوله فعمل بها) الى قول المتن والمذهب في النهاية الا قوله لكن ان
كان حال الاقرار لاو رشدا على ماسر (قوله وعن ابن عبد السلام الخ) عبادة النهاية وان لم يكن رشدا
كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام الخ اه (قوله ما يقتضى اعتبار رشده) اعتمد المغنى
والسيد عروم الى به سم عبارة الاول تنبيهه كما وعن اعتبار الرشدي المقره وان ينبغي كمال الزركشي

(فصل في بيان حرمة القبط
ورقه واستحقاقه ونوايغ
ذلك اذ لم يقر القبط بوقه
فهو حر) اجابا وبحث
البلقيسي تقيده بغير دار
حرب لا مسلم فيها ولا في
لان دار الحرب تقتضى
استرقاق النساء والصبيان
واعترض بانها لا تقتضى
استرقاق هؤلاء بالاسر
وبجرد القبط لا يقتضيه
واذا حكم به بالحرية
وبالاسلام فقله حر مسلم او
غيره قتله به الامام اتفاقا
على الدية لا بجناحه الميت
المال هو لا يجوز له التصرف
فيما يتعلق به على خلاف
المصلحة نعم لو بلغ القطة
المحكوم بحر منه بالاسلام
بالدار ولم يصع الاسلام لم
يقتل به الحر على ما نص عليه
وصو به الاسنوي لكن
ظاهر الروضة وأصلها
خلافه والقياس ان حد
قاذفه ان احسن وقاطع
طرفه يجري فيه ما ذكر
في قتله وان أمكن الفرق
بان القتل يحتاج له أكثر
مختلفا ومن ثم نص على
انه لا يحسد قاذفه الا ان قال
القبط انا حر (الان يقيم
أحد بینه بوقه) فعمل بها
كياقوت (وان اقرب به) أى القود هو المكشور عن ابن عبد السلام ما يقتضى اعتبار رشده أيضا

اعتبار

ونظائر كلامهم خلقه لشخص (فصدقة) ولو يسكو بمعن تكذيبه لان فيه قصد قتله (قبل ان لم يسبق اقراره) أي القتلو بمعن عوده على كل ممنوع من المثرة اذ لو اقر انسان بجره لم تقاقر القتل بل به يقبل وان صدقه كما هو واضح (٢٥٧) (بحره) كسائر الاقوال وبخلاف ما اذا

اعتباره كغيره من الأهل ورثا قبل إقرار الجوراء بالرق كآخى عن ابن عبد السلام لأن القالب عليه
السقم وعدم المعرفة قال الأذرى هذه العلة موجودة في غالب العبيد لاسيما من قريب عهد بالبلوغ اه
وعبرة السيد عرقوله وظاهر كلامهم خلافة بقيا قال غاسكو ترواح هذا كلفه ذكر في مقام ما إذا القالب
أنما استعاب الشروط إنما يكون في الباب المعقود واما القالبان فلا يلزم كلب الأقرار هنا ثم أتت المحقق
قال قوله اعتبار رشده فتدبر به أنه أقروا بالمطلوب شرط الرشد اههم لأن غنى أن الأقرار بالرق ليس من
الأقرار بالمال وان ترتب على المال اه وهما أو قال ما بينهما اه وأما قوله اللهم إلا ما لا يخفى في ما فيمن
البديل المكاراة الاذني لقوله أتابعه أو فوضه الأتأمل اه وهو نص في المالية اه وأقول يقول سم
ليس من الأقرار الخ لعل صوابه اسقاط ليس و (قوله) لأن فيه تصديقه فينظر اه ورشدي (قوله)
ويصح عوده على الخ أي على البديل اه ورشدي (قوله) يهرث أي القبط (قوله) أي بالرق
(قوله) كسائر الأقرار الخ قوله ولو أنكر وقفه الغنى (قوله) وأما قبل الخ عبارة عن الغنى فتقبل لو
أنكرت المراتل حديث ثم أتربها فأنها تقبل ففلا كان هنا كذلك أجب بأن يدعى لها الوجه مستند قال
أصل وهو عدم انقضاء العتاق (قوله) والأقرار بالرق الخ صحت على الأصل (قوله) ولو رد على المتن أي
منعه (قوله) أو أثره أي أثر القبط بالرق اه عش (قوله) وإن لم يسبق منه أي من كمن القبط وعبرو
(قوله) لغیره أي غير بنو كذا ضمير المسك بقره (قوله) لمس أي من قوله لأنه التزم أحكام الأقرار الخ اه
عش (قوله) فادعى عليه عبارة عن النهاية بعد الفرض عليه اهوى الظاهر (قوله) لعن تخبر به ولو اترف
بالرق من غير إضافة لادن كان قال الأرق في أولهم قال قال الأرق في رجل ورثه له ليس فيما قبل الحسن لعن
اه عش (قوله) لكن إن كان حال الأقرار أو الألو (وبدا) والمعتد به اشتراط الرشد اه عش (قوله) على
صامر) أي أغض عن ابن عبد السلام (قوله) في صفات الأقرار الخ قول المتن وكذا ادعاء الغنى وإلى قوله
ولو رأينا في النهاية قول المتن (بل يقبل أقراروا الخ) (فرع) أقرب سائل بالرق ينبغي أن لا يباع الحل
واجمعه سم على منجى اه عش (قوله) وعليه عطف على في قوله فبما اه ورشدي (قوله) انهم
الخ (هذا الاستدلال) السورى (قوله) ولو أقرت فمعتق وجهاً الخ وإن كان انظر بالرق كمرافق منسج كالحكمه إلا
ضرر على الزوج وقوله السورى أن يخلو من موصوفه من يخل بها على أن لا يضرها وينسج ويؤيده
بما في بدء الزمن كسبب في الحال والاستقبال وإن لم يوجع في ختمائى أن يعق وتوجب على غيره عدم أقر
بالرق انقص حكمه إلى الجنى عليه أو رفقاً أو حتى خطأ أو شبهة من الأرض مما يبدلها يمكن معقب
تعلق الأرض برفقه وإن أقر بالرق بعد ما قطعت به بعد الاعتصم من الرقيق دون الخ لكان قوله مقبول أيضاً
بصرفه أو بعد ما قطعت خطأ أو بغيره من معنى القصة أو لا لأنه قبل قوله في الراد فيضير بالحافى نهاية
ومعنى وروض مع شرحه (قوله) والزوج الواطئية اه عش (قوله) من لا تلحقه الامة) عبارة عن الغنى
والإسنى سواه أكل الزوج من يجعله الامة أولاً كالمهر أو جده المولود بعد نكاح الامة اه وبما سم
والرشدي قوله من لا تلحقه الامة بالاولى إذا كان من عتقه اه (قوله) ينسج كالحكمه لكن للزوج

المال (قوله) وظاهر كلامهم خلافه) اعتمد در (قوله) ولو بسكنة الخ كذا شرح در (قوله)
و يصح عودها الخ كذا شرح در (قوله) و عليه عطيلعل من توه فبما ش (قوله) من لا تحل له الامه
و بالاول اذا كان من محله (قوله) بانفغض نكاحه قال في شرح الر والرض بن ستمر وصير كالسوق
المقبوض لان انفسانه بضر الزوج فيها مضى سواء اكل من محله نكاح الامة او الاكل اذا وجد الطول
بعد نكاح الامة قال في الر وض وشرحه لكن الر زوج اختيار في دفع النكاح ان شرطنا لم ينفذ نفوات
الشرط ثم قال اثار الحدوث بعده أى اولادها الحدوث بعد الانقار او قتلها وطعنها لما روي انها انتهى وهذا

هو (المستقبل) فيما كما يقبل اقرار المراتب السكك وان تخمين ثبوت حق لها وعليه كسائر الاموال يتم لو اقرت رتبة وجهه بالرق والزوج من
لأصل الامانة ينقسم نكاحه وتسلم تسليم الخواطر

الخيار في فسخ النكاح ان شرط الحرية فيه لقوانين الشرط فان فسخ بعد النكاح من الزمان لم يحقر له الاقل من المسمى ومهر المثل لان الزائد منه ما يضر الزوج وان اقل من المسمى زعموا ان كان قد سلمها اجزأ فلا طاقه قبل النكاح سقط المسمى لان المقربة زعم فساد النكاح مغني ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة من الرض وشرحهما نصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه ونهاية وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك محتمل اولها ظاهر افلا يرتفع الاحتمال نعم ان من باع ثوبا فبقيت عند العقد قدم الانفساخ مشكل فليصر اه اقول ويندفع الاشكال بشروطهم المار كالمراد اذا وجد الطول الخ في غير الرض بالاشتراف في البداية (قوله و يسافر الخ) أي زوجها (قوله بلائذ) أي من سببها (قوله وتعتد من الخ) عبارة الغني والرض مع شرحه واذا طلقت تعتد بثلاثة افرء لان عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة ثبها لان الطلاق الرجعي اه (قوله وعدة الامامات) أي شهر بن وخسة ايام سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده في العدة لعدم تضرر بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل النكاح فيقبل قولها في نقصها اه شرح الرض عبارة عرش قال سم بعد كلام طويل مالم يطأها بطن اطرية ويستمر نكاحها الى الموت اه وبعض الهوامش اما اذا طوطها كذلك فتعتد باربعة اشهر وعشر مراعته واعتمد شفعته الى ما يده وهو قريب اه (قوله ولها) الحاصل من الزوج (قبل اقرارها) لظنه حر يتأولا يلزمه قبلته لان قولها غير مقبول في الزامه (وبعد مرق) لانه وطئها عامر فقامغني وشرح الرض (قوله وذلك) يعني عدم الانفساخ المتقدم في قوله لم ينفسخ نكاحه كما يعلم من شرح الرض اه وشيخي عبارة كالغني لم ينفسخ النكاح بل يستمر واصر كالمستوفى المقبوض لان انفساخه يضر بالزوج فبما مضى اه (قوله ولهذا) أي لان النكاح كالمقبوض الخ (قوله مطلقا) أي مستقبلا وما مضى اه عرش عبارة الرشدي أي ولو بالنسبة لما يضر بالغير اه قول المتن (قضى منه) فلا يقضى من كسب بلان الدين كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه قولها الا ترى ان قوله كالمراد اذا وجد الطول الخ اذ قول يمكن عالم اولم يوافق على الرق لم يحضر لذلك والى قوله لقوانين الشرط اذ قول يمكن كذلك لم يفت الشرط عنده فلا وجه من خياره والى قوله لانه وطئها عامر فقام وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك محتمل اولها ظاهر افلا يرتفع الاحتمال نعم ان صرح باع ثوبا فبقيت عند العقد قدم الانفساخ مشكل فليصر (قوله وتعتد من الخ) نصو طلاق قد يقال العدة من المستقبليات الا ان يقال انها من آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وان كانت كذلك الا ان الحق لله تعالى (قوله وعدة الامامات) قال في شرح الرض سواء اقرت قبل موت الزوج أم بعده في العدة لعدم تضرر بنقصان العدة لان عدة الوفاة حق لله تعالى ولهذا وجبت قبل النكاح فيقبل قولها في نقصها انتهى (قوله وعدة الامامات) أي وان كان اقرارها بعد موت الزوج وهذا لا يعارض ما يأتي في العدد من الزوج كشيء اهلو وطئ زوجته الامة فظنها حرة واستمر نكاحها للموت اعتدت عدة الحرة و ذلك لان المار هناك لو طمع الفتن واستمراده للموت وذلك في نفسه لانه لو طئ الحرة قبله بطن عدسها بل قد قبل ولو فرض ظنه فيصور ان لا يطأها بعد ذلك ويجرد الفتن لا يكفي عندنا وكشفي بل لا يبعد معوم استمراره الى الموت من الباطن فله وبذلك يعلم فساد ما توهمه بعض الطلبة من المعارضة بينهما بل كلامهم - م كالصريح في قبول المسئلة لما اذا علم قولها بعد الاقرار بل في التخصيص به بعد الاقرار في علم قولها لانهم قالوا اذا اقرت بالرق لم ينفسخ النكاح لكن للزوج الخيار في فسخه ان شرطت الحرية بنفسه لقوانين الشرط فلاولاه موافق على الرق لم يكن له الخيار الذي اطلقوه ولم يفصلا ونفسه بين أن يوافق على الرق أو لا ويسألوا بغوات الشرط اذا فارقوا في اعتقاده على تقدير عدم الموافقة ولأنهم قالوا كون أولادهما بعد الاقرار أرقاء به وطئها عامر فقام انتهى فليتأمل ان فرض الله على حر يتأوا وطئها مع هذا الفتن واستمر الى الموت احتمال ان تعتد كالحرة بكل ما يفرق بان ظنه عارضه اقرارها بالرق وثبت الرق شرعا في الجملة وفيه نظر لو جرد المعارضة ثم أيضا (قوله في المتن قضى منه) قال في شرح الرض فلا يقضى من كسب بلان الدين لا تتعلق

ويسافر بها بلائذ وتعتد عدتها في الخوطاق وعدة الامامات وله ما قبل اقرارها حر وبعد مرق وذلك لان النكاح كالمقبوض المستوفى ولهذا لا ينفسخ نكاح أم تبصر وهو يسافر (لا) في الاحكام الماضية (الماضية) (الضمنية) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير يدين مثلا وتقبل البينة مرقه مطلقا وعلى الاظهر (فال) لزوم دين فاقروا وفيه مال قضى منه) ثم ان فضل متى ظلمه قوله

والا تتبع بما في يدعته

ولو ادى وقص ليس في
 به بلاينة لم يقبل
 لان الاصل وانما اظهره
 فلا تترك الاحتياط
 النسب لما فيه من الاحتياط
 والحكمة (وكذا ان ادعاء
 التلقا بلاينة فلا يقبل
 في الاظهر) لما ذكر به
 فان ما قاس عليه المقابل
 من دعواه لا لا التلقا ولا
 منزع له اذ ليس في دعواه
 تغير صفة العمل بمالكه
 له او بغيره ثم يستمر بيده
 عند المز في وجب انزاعه
 منها عند الماورى في غير وجه
 بدعى رقة عن الامانة
 وربما استقره بعد اوبه
 الاذرى بقول العبادى لى
 ادى العوى يذلل لى لى
 اخرجت الوصية من يده
 تسلا باخذها الا ان يرى
 كذبته حتى يخرج عن الامانة
 ويرى بان اتمامه مسيره
 كغير الامن لا يده صارت
 مظنة لاضرار القبط نعم
 قياس العبادى انما هو ان يثبت
 انه حلال يبق بيده (ولو
 رأينا صغيرا بمزا وغدير
 ممز) او يجنون ان يثبت
 يستقره) أى يستقدمه
 سد صاوت (ولم يعرف
 استنادها الى التقاط حكم
 له بالرق اذ ادعاءه بالبد
 والنصرف بلا معارض نعم
 ان كذبه المميز يحتاج الى
 عين انه ملكه (فان بلغ)
 الصبي التي باسرة قصفوا

لا تتعلق بكسب العبد بعد الخرج عليه فيما اذنه فيمختلف المهر شرح الرضا اه سم على ج وهذا
 مستخدم قول الشارح من الاتقان في علمه شى اتبع به يدعته اه عش (قوله اتبع
 الخ) الاولى ان يقال اتبع به او بما في لان قوله والاصدق بالمساواة اضايم ايت الحمى فاقوله والاتبع
 يتأمل هذا الجرح اعم الشرط للشوا به الا اه وكأنه اشارة الى ما ذكر اه سددع وقوله الاولى ان يقال
 اتبع به او بما في لم يظهر وجه حجة هذا القول فضلا عن اوليته وعبارة الغنى والنهاية فان من الذين
 شى اتبع به يدعته اه وهي ظاهرة (قوله لما فيه من الاحتياط الخ) عبارة الغنى فان قوله مصلحة
 لاصى وثبت قوله اه (قوله) وكذا ان ادعاءه بالتلقا بلاينة أى أو استدعى الالتقاط له معنى (قوله)
 لما ذكر) أى من قوله لان الاصل الخ (قوله) به) أى من هذا التعليل عبارة النهاية والثاني يقبل ويحكم
 بالرق كالمال لا ادعاء ولا منازعه و فرق الاول بان المال لم يولد وليس في دعواه تغير مصلحته والتلقا حر
 ظاهر او في دعواه تغير مصلته اه (قوله) يده) أى الملقط الذى ادى رقة (قوله عند المز الخ) عبارة
 النهاية كما قاله المز وهو الاوجه وان حوى الماورى على وجوب انزاعه منها لغير وجه الخ (قوله) وبه
 أى كلام الماورى (قوله اخرجت الوصية) أى التركة (قوله) ورد) أى التلقا في التبليس وهذه
 مناقشة لفظ مص الزكشى لا تقتضى اعتماد كلام الماورى اه ورشدى (قوله انه الخ) أى الملقط
 (قوله) لو شهد الخ) أى بعد دعوى الرق اه عش قول المتن (ولو رأينا صغيرا الخ) أى الماورى بنا بنا
 في دمن يستقره ولم يعلم حتى حكم عليه بالرق في سفره فادى الخر يقبلت دعواه ما لم يتم بينه وبينه ما وجد
 من يبيع الرقا بالبقعة بغير نفاهم ولو ادعاهم احرار بطريق الاصالة قبل منهم وان تكرر يبيع من هم
 في ابيهم مرارا وليس منه دعواه ام الاسلام ببلادهم ولا يثبتونه بالشوا غيرهم لموار كونهم لم يولدوا من امة
 حكم برفهم تبع لادعائهم اه عش (قوله) أى يستقدمه) الى قول المتن عرض على القاطن في النهاية
 الا قوله ان كذبه المميز وقوله أو اقال المجنون وقوله أو جنون وقوله أو حجة أخرى وقوله أو حوفا (قوله) أى
 يستقدمه على الخ) هذا تفسير ما يرمى قول المصنف يستقره وان كان قول المصنف المذكور غير دقيق في نفسه
 كما يعلم من قول الشارح الاتقوا دعوى وحيدنا الخ فتأمل فلعلم به يتقدم ما أشار اليه الشهاب سم
 من اثبات المناقضة بين هاتين العاوتن اه رشدى (قوله مدعى) الى قول المتن ومن اقام يثبت
 الغنى والرق مع شرحه الا قوله ان كذبه المميز وقوله وكذا الى بان البدقول المتن (الى التقاط) أى واخبره
 اه معنى (قوله اذ ادعاء) عبارة النهاية بعد حذف ذى البدقوى علام الخ وعبارة الغنى والاصى بدعواه
 الصبح ويختلف وجوب باعلى الاصح المنصوص وقيل ندبا اه قال الرشدى قوله مر: بعد حذف ذى البدقوى الخ هذا
 منه صرح في محل الحكم في المتن على حكم الحاكم وقد يقال ان مخرج التعاليل الاتقوا الغنى ومن ثم ذكره
 الشهاب بن حجر كبير ثم ان قضيت مع قول المصنف الاتقوا الخ بلغ وقال انما الخ انه اذ لم يحكم الحاكم له رضى
 صفراء ان يقبل قوله بعد بلوغه في الخربة فليراجع اه رشدى اقول قوله الام اتقوا نفسا ادى رضى رضى
 أو بعد البلوغ الخ صرح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه في الخربة فيمطلحا حكم الحاكم له رضى رضى
 نعم ان كذبه المميز الخ صرح في انه لا يقبل قوله بعد بلوغه آخر مما اذ لم يكتب بما اذ لم يحكم له سم اقول قضية
 الحلاق الغنى وشرح الرضا لوجوب البين وتعلل الثاني به بقوله فطر شأن الخر يتقدم خروج ذلك وهو

بكسب العبد بعد الخرج عليه فيما اذنه فيمختلف المهر انتهى (قوله اتبع الخ) يتأمل هذا الجزاء مع
 شرطه المشار اليه بالا (قوله بلاينة فلا يقبل) يقيدته قبول بيته (قوله) يستمر بيده عند المز (وهو
 الاوجه مخرج مر (قوله مدعى) كذا شرح مر (قوله) ولم يعرف استنادها الى التقاط) خرج مما اذا
 عرف ذلك كما علم من قوله السابق وكذا ان ادعاءه بالتلقا في الاظهر (قوله) في المتن حكمه بالرق) بعد حذف
 ذى البدقوى علام بالبد والنصرف بلا معارض مخرج مر (قوله) نعم ان كذبه المميز الخ) اخرج مما اذا

سواء ادعى وقتة مستنداً أو بعد البلوغ وأما في الجنون (وقالنا حر لم يقل قوله في الاصحح الايبسنة) بالحرية لا محكم بقرينة صفراء أو جنونه فلم يزل
الا يصححتم له تخليفه وفارقوا مالاً وأما نصيرة بنهم بدعي نسكاحها فبلغت وأنكرت فكان على المدعي البيعة كذا الوادي عليه مسبة وهي صغيرة
بان المدعي دليل الملك في الجلاء ويجوز أن ولدوه وهو أولاد وكذلك في النكاح فاحتاج البيعة (ومن أقام بيعة) وأخذه أخرى (ورقة) بعد الاحتياج
البيان لم يصحح اليها كسبته داخل قبل (٢٦٠) اشرفه يدعي على الزوال (٤١٥) ولو نازح غير ملتقط (ويشتد ان تعرض البيعة) او

تعرضه في القسط (للسبب
الملك) من خوارق وشراء
للسبب بعد مظاهر البد
وقضته ان ينفذ في الملك
لاحتياج لذلك ويكفي
قولها ولو أربع نسوة لان
شهادتهن من بالولادة ثبتت
الملك كالنسبة في الشهادة
بالولادة انه ولد أمته وان لم
تتعرض للملك خلافاً
في تصحيح التبيين لان الغالب
ان ولد أمته ملكه (وفي
قول بكفي مطلق الملك)
كسائر الاموال وفوق الاول
بان القسط محكوم بحريته
بظاهره لا فلا يزال ذلك
الظاهر الا نحن نحقق وفي
الكفاية ان طريقاً لجمهور
جيران الخلف في القسط
وغيره والمثل يعمل لذلك
لكن سابقه يهضم بالقسط
وفرقة هذا وتعليقهم الذي
قضيت ماضى ظاهر ان فيه
(ولو استلحق القسط) يعني
الصغير ولو غير لقط (حر
مسلم) ذكر ولو غير ملتقط
(لحقه) بشرطه السابقة
في الاقرار اجماعاً وثبتت
احكام النسب بين الجانبين
ولا يلحق بزوجه مسالة البيعة
كما يصح مما ياتي وما سبقوا
للقاضي ان يقول للملتقط

أيضا قضية ماضياً نفاذ النهاية (قوله سواء ادعى رقاً مالاً) عبارة الغني ولا فرق في جريان الخلاف بين ان
بدعي الصغير ملكه يستخدمه مبلغ وينكر وبين ان يغير بالاستخدام الى البلوغ ثم بدعي ملكه وينكر
المستخدم كما صرح به الرازي في الدعوى اه (قوله فان على المدعي الخ) تعال في المغفلة (قوله ويجوز أن ولد
الخ) أي فن بدعي رقته مستمك بالاصل اه وشدي عبارة الغني وشرح الرض ويجوز أن ولداً للمالك أو كما
والنكاح طار بكلي حال فاحتاج الى البيعة اه قول المتن (ومن أقام الخ) من ملقط وغيره اه معنى (قوله غير
ملتقط) قضيت أو لم يتا الملكط ويؤخذ فوجه من قول المصنف السابق ولوا دى رقاً مالاً حيث قطع في غير
الملتقط وأخرى الخلاف فيها اه سم (قوله في القسط) صرح في شرح الرض وأي الغني باشتراط بيان سبب
الملك في الشهادة والمدعى في غير الملتقط أيضاً وعش (قوله من نخوس انا وارث) انظر من أن يعلم ذلك
مع أمته القسط اه وشدي (قوله ويكفي قولها الخ) واسم الى المتن (قوله لان شها. تم. الخ) تعال لغاية
وقوله في الشهادة متعلق بقوله او (قوله بالولادة) متعلق بالشهادة (قوله أنه ولد أمته) موقول قولها شها
سم (قوله أنه ولد أمته الخ) أي أن أمته ولدت له وان لم يقل في ملكه اه معنى (قوله لكن سابقاً الخ) هذا هو
العمد اه عش ومما انفصل عن المدعي وشرح الرض الاول أي طر بقسطه لجمهور وقول المتن (حوسلم)
رشيداً أو سقيمها يتوقف معنى (قوله ذكر) الى قول المتن واثنان في الغني الا قوله اجماعاً الى ولا يلحق وقوله
وسبق في الشهادة ما توريد (قوله شرطه وقوله دون الرق الايبسنة عليه وقوله وحديث لا يثبت في نفسه لا
بالقائ (قوله ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقط اه رشدي ولكن قولان له فائدة
التنصيص على العموم بالنسبة للقسط (قوله مما ياتي) أي من قول المصنف فخرجنا استحقاقه اه الخ (قوله
وقال الزركشي الخ) هو العمد اه عش عبارة الغني بل يثبت كما قال الزركشي الخ (قوله ان جهل ذلك)
أي اذا كان الملتقط من جهل ذلك اه معنى (قوله اما الكافر الخ) عبارة الغني والنهاية قوله مسلم لا مفهومه
فان الكلام في لقط محكوم به اسلامه وقدمائه يصح للكافر استحقاقه ان قوله لا مفهومه انما كما يشير
الى قوله وان استحقاقه عدل الخ وانما فصله المصنف عن الخ لا لحرقة وفي قولنا بشرط اه (قوله كما) أي في
اوائل الفصل الذي قبل هذا الفصل قول المتن (وان استحقاقه عدل الخ) ولو استلحق جوبد غير وهو
بان عاقل قد صدقه لعمولاه غير بما فيه من قطع الارث المترهم بالولادة وان استحقاقه وهو صغير او جنون
لم يلقه الا بنية كافر في الاقرار معنى وروض مع شرحه (قوله لانه كافر في النسب) لامكان حصوله منه
بنسكاح او وطئه شبهة ونهاية (قوله لكن يقر بيد الملتقط) ولا يسل على العبد لجزءه عن نفسه اذ

لم يكذبه وما اذا لم يقر (قوله سواء ادعى رقاً مالاً) كذا شرح حر وانظر مع مدعارة (قوله وفارقوا مالاً
رأينا الخ) كذا شرح حر (قوله غير ملتقط) قضيتة اولو به الملتقط ويؤخذ فوجه من قوله السابق
ولوا دى رقاً مالاً حيث قطع في غير الملتقط وأخرى الخلاف فيه (قوله في القسط) صرح في شرح الرض
باشتراط بيان سبب الملك في الشهادة والدعى في غير الملتقط أيضاً (قوله وقضيت الخ) كذا شرح حر
(قوله انه ولد الخ) هذا موقول قولها ش (قوله في المتن حوسلم) رشيداً أو سقيمها شرح حر (قوله
ذكر) قال في شرح الرض أما الغني فيصع استحقاقه على الاصح عند القاضي أي الفرج والعزاز وبنت
النسب بقوله لان النسب يحتاج له انتهى (قوله لكن يقر بيد الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستحق

من ابن هو ولدك من زوجته أو أمك أو شهيداً له قديماً ان الالتقاط فيسد النسب وقال الزركشي ينبغي وجوبه ان
جهل ذلك احتياطاً بالنسب وسأني في الشهادتين عاين بهما الكافر فيستلحق من حكمه كغيره وكذا من حكمه اسلامه لكن لا تتبعه في الكفر كما
مر (وصار أولى بقرينته) من غير ثبوت ابنته قائل ليس على بابها كفلان أجب على التتم ان كان كافراً أو لقط مسلماً لا بد له من نسبه اليه
(وان استحقاقه عبد) بشرطه (لحقه) في النسب دون الرق الايبسنة عليه لانه كافر في النسب لكن يقر بيد الملتقط وينطق عليه من بيت المال

لا مال له وعن حضراته لا يتفرغ لها اه أسنى قول الماتن (واسلمته امرأه الخ) ولما خلعتي فيصم
استلمته على الأصح عند القاضي أي الفرج الزاوي ثبت النسب بقوله لان النسب يحاط به اه أسنى
زاد الماتن فان انقضت كونه به واسنر او الحكم أو توثيقه فلا فرق المرأة اه قال ع ش فلو مات هذا
الولد فهل ترب الخ لفتي الثلث ووقف الباقي لاحتمال أنه أنثى أو ترب الثلث بشرطه أو لا ترب شأنا قد
لا يصح استشفاعه فليراجع سم على منسج أقول والآن بغير عدم الارث لانه شرط تحقق الجهة المتعينة
للارث ولانه لا يلزم من ثبوت النسب الارث بل في استشفاع الرقيق فانه ثبت النسب دون الارث اه (قوله)
واذا أتممتها لحقها ولو تنازعت امرأان لم يقطا أو مجهولا أو أمتا يثبتن تعارضتا وعرض معهما على
القائف فلو أحق به باحدهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم أي امكان العلوق منه وشهادة البينة
بالولادة على فراشه فان لم يكن بينه لم يعرض على قائف لاسم ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة متغنى
وروض مشرح (قوله) ولا يثبت قولا (لا) باستشفاعها لاحتمال انعاده وطه شبهة اه معنى (قوله)
ز وجها أي المرأة (قوله) الان أمكن أي العلوق منه (وشهدت) أي البينة اه معنى قول الماتن (لا يقدم)
وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان أتم أحدهما يثبت على غيرها أو أمتا يثبتن وتعارضتان كان لاحدهما
يد من غير التقاط ولو المرأاة تقدم والاقدم الرجل لان مجرد دعوى المرأة لتعارضه لعدم محض استشفاعها ومن
هذا جواب ما دنفوت في حقها أن بنتا يدا أمة بمن السنين تدعى المرأة أمومتها تلك البنت من غير
معارض ومع شيوخ ذلك بين أهل محلها فبما جعل ادعى أنها بنت من امرأة تبت من زوجها ان أتم
أحداهما بينة ولم تعارض عمل بها ولا يثبت مع المرأة تبت ادعى اها باليد اه ع ش وقوله فان كان
لاحدهما الخ أي وسبق استشفاعه أخذ من كلام الشارع لا في تقاويلي آتعا فاضاع سم عن
شرح الروض ما صرح بذلك (قوله) وبالمثل لا تصلح الخ لان الداء غايل على الماتن لا على النسب متغنى
وأسنر وسيد كره الشارع أيضا تبديل الكتاب إلى (قوله) قدم لثبوت النسب من الخ بخلاف ما لو سبق
استشفاع غيره في السد فلا يقدم كقائل الروض وان لم يستشفع ذوالا وقد استشفع آخر أو ما تفيد
البينة فان لم يكن بينه أو تعارضتا أو سقطتاهما معا فانفاه ع ش وقوله استرو بأقال في شرحه فلا يقدمه ذوالد
إذا الغالب من حال الاب أن بذ كرتسب ولده وبشره فاذا لم يفعل صار تبه كسب للملحق في أمه لا لندل على

(قوله) ولا يثبت قولا (لا) لاحتمال انعاده مولاها وطه شبهة فانه في شرح الروض (قوله) ولا يلقى
ز وجها الان أمكن (وشهدت الخ) (فرع) لو تنازعت امرأان لم يقطا أو مجهولا أو أمتا يثبتن تعارضتا
وعرض معهما على القاتف فلو أحق به باحدهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم أي امكان العلوق منه وشهادة البينة
بالولادة على قائف لاسم ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة لم تكن بينه لم يعرض على
القائف لاسم ان استلحاق المرأة انما يصح مع البينة كذا في شرح الروض فانظر قوله ولحق زوجها
أيضا هل شرطه لا امكان: ان تشهد ببنيتها بالولادة على فراشه أخذ من قول الشارع ولا يلقو ز وجها الان
الخ والي جده ان شرطه ذلك فاحصل ان الخافه بالمرأة في نفسه لا يقتضى الخافه بالزوج بل ان زوجا يقتضى
الخافه بكسب فراه له يقتضى الخافه بكسب لجه مولا فلا يدل على ذلك قول الروض مشرح فيسب ذلك
فرع لو استشفعت امرأان لا يثبتن لم يقطا وان كانت خلية أو بينة لحقها وكذا يلقو ز وجها ان شهدت ببنيتها
موضع على فراشه أو امكن العلوق منه ولا يثبتني عنه الاب وان لم تشهد بذلك أو شهدته لكن لم
يمكن العلوق منه فلا يثبتها لفتي فيصم استشفاعه على الأصح عند القاضي أي الفرج الزاوي ثبت النسب
بقوله لان النسب يحاط به انتهى وعلى هذا فلا تنافي بين ما ذكره الروض وأولا فانيا (قوله) قدم لثبوت
النسب منه معتضدا باليد) بخلاف ما لو سبق استشفاع غيره في السد فلا يقدم كقائل الروض وان لم يستشفع
ذوالا وقد استشفع آخر أو ما تفيد البينة أو تعارضتا أو سقطتاهما معا فانفاه ع ش وقوله
استرو بأقال في شرحه فلا يقدمه ذوالا لاسم ان بذ كرتسب ولده وبشره فاذا لم يفعل
صار تبه كسب للملحق في أمه لا لندل على النسب انتهى وعبارة انعيابهم ان كل أحد هما أي المتعقبين

(وفي قول بشرط تصديق

سببه) لانه قطع ارثه

بفرض عتقه وأجاب الاول

بان هذا لا نظر اليه

استلحاق ابن مع وجود أخ

(وان استلمته امرأة لم

يلحقها في الأصح) لا امكان

اقامة البينة بمشاهدة الولادة

بخلاف الرجل وإذا أقامتها

لحقها ولو أمة ولا يثبت رقه

لمولاها ولا يلقو ز وجها لا

ان أمكن ونهت بالولادة

على فراشه وحذرتا لا يثبتني

عنه بالاه ن (أو) استشفعه

(اثنتان لم يقدمه سم ووس

على ذي) ووس (وعبد)

لهما استلحاق كل منهما يد

المتقط لا تصلح لغير جميع هنا

(فان) كان لاحدهما بينة

سالمين المعارض على بها

وان (لم يكن) لواحد منهما

(بينة) أو كان لكل بينة

وتعارضتا فان سبق استلحاق

أحدهما ويد عن غير

التقاط قدم لثبوت النسب

منه معتضدا باليد هي

عاضدة لامرجه وان لم يسبق أحدهما كذلك كان استحقاقه لاصطلاحه ثم ادعاء آخر (عرض على القائف) ألا في قبيل العتق (فليخلف من الحقبة به) لما يأتي ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه (٣٦٤) لو اُخذ الحاقه بما خولان الاجتهاد لانه قض بالاجتهاد ومن ثم لو تعارض قافتان كان الحكم

السابق وتقدم البينة عليه وان تخرن كما تقدم هو على مجرد الانسحاب لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف بالباد أو بدون مسافة القصر منه وقيل بالدين أو قيل بمسافة العدوى (أو جرد ولكن تحسباً ونفاه عنهما أو ألحقهما بما وقف الامر الى بلوغه و) (أمر بالانتساب) فهر اعلم وجوب ان امتنع وقد ظهره ميل والادف الامر على الاوجه (بعد بلوغه الى من غيل طبعه اليه منهما) لما صرح عمر رضي الله عنه انه أمر بذلك ليوحيه ذلك الانتساب بالتشهي بل لا يبين ميل جلي كميل القريب لقريبه وشروط فيما اراد رديان يعرف حالهما وراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبعته وتضعف كآؤه وأقصره ان لرفعته وأيده الزكوى بقولهم ان للميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات ولو انتسب لغيرهما وصدة ثبتت نسبة ولم يفتقر المسمين كما يأتي في الحظية لان وجوده يعمل به ثم لانها فتوه ملزم والصبي ليس من أهل الازام وينفذ نهمة الانتظار ثم ثبت له وجع الاخر عليه بما

النسب انتهى اه سم (قوله عاضدة) أي للدعوى (لامرجه) أي للبينة (قوله وان لم يسبق أحدهما) (الح) فعمل ان النسب كذلك مقدم على القائف وظاهره غير مقدم على البينة اه سم أي كما يشهد به تقريب ذلك على عدم البينة قول المتن (عرض) أي القسطنطيني للدعوى اه معنى (قوله ألا في) الى الكلافيق النهاية الاقوله ثم ينسب كما يعلم مما مر آخر الجار (قوله ولا يقبل منه) أي القائف (قوله وتقدم البينة) الى قوله ثم بالاشهاد في المعنى الاقوله وقيل الى المتن وقوله وشروط فيه الى ولم يضر الميز (قوله وتقدم (قوله) أو بدون مسافة القصر) اه هذا هو المعتمد اه عوش قول المتن (أو ألحقهما) قد يقال اذا ألحقهما تبين انه غير قائف نعم ان جل ما ذكره على ما اذا ألحقه قافتان بانسب في آن واحد كان واضحاً ولا نقسه التام المذكور اه سدد قول المتن (وأمر بالانتساب) (الح) فمن انتسب البينة لمصلحة ولا يقبل رجوعه عن انتسابه معنى وأسنى (قوله ولا) أي وان لم يظهره الميل (أمر بذلك) أي بالانتساب (قوله وشروط فيه) أي في العلوق بالانتساب (قوله بالاجتهاد) خبر ان (قوله أي وهو) أي الاجتهاد (قوله يستدعي تلك) (الح) في استدعائه كون ووثيقه بل البوغ تامل اه سم (قوله ولم يضر الميز) (الح) خبر قول المتن بتسدي بلوغه (قوله كياتي) أي تخيير الميزين أي به (قوله لان رجوعه) أي الميزين الاول (قوله ثم) أي في الحظية و (قوله لانها) أي في النسب (قوله ثم من ينسب) رجوع الاخر عليه أي فلو لم ينسبوا للاحد منهما لم ثبت لغيرهما أو لم يثبت نسبة لاهله ولا لغيرهما قبل رجوع المتفق على من ينسب منه أو على القبط بنفسه لوجود الاتفاق عليه فبه نظر والا قرب عدم الرجوع فيهما لانه يقصد واحد منهما بالاتفاق اه عوش أقول قياس ما روي في نسخة القبط من الرجوع على ربيعة اذ بان أنه يرجع هناك من ثبت نسبة فليراجع (قوله ثم ينسب) يعني اذا فقد الشهود وانفق بنية الرجوع رجوعه فبنيته أن فقد الشهود نادى بقسامة الشارح مر عدم الرجوع اه عوش (قوله ولودنا دعاء امرأتنا) (الح) ولودنا دعاء لودنا فادى أحدهما ذكر ونه والآخر أوثقه فبان ذكر التسميع دعوى من ادعى الاوثق أو وجحا احتمالاً ولو استرضع ابنه جويده ثم غلب ثم عدو جويدهما ولم يعرف ابنه من ابنتها فاقتر به المصطفى تبين الحال بينة أو وفاة أو بلوغهما وانتسابهما انتساباً متخلفاً ووضعاً في الحال في يدمس لم يوجى جديش مما مر دام الوقف فيما يرجع للنسب وتلطفهم ما سلف ان اصر على الامتناع لم يصح راعا عليه واذما أدقنا بين مقار المسلمين والكفار وتجب الصلاة عليهم ما ينو على الاسلام فيمن انصلي فلم يراعها معاً ولا فعلم ان كان مسلماً كما علم مما مر في صلاة الجنائز نهاية ومعنى قال عوش قوله فبان ذكر أي وأثنى التسميع دعوى

الملتقط وهو يبدله بتقديم بل ان التحفة ولا عرض مع الآخر على القائف فان نفاه عنه بقى الملتقط وان ألحقه به عرض مع الملتقط فان نفاه عنه فهو لا خزاناً ألحقه بوقوف الامران كان بدلاً خزان التحفة وأولاً لم يوزع اتفاق الملتقط أو عكسه لم يقدم ذوالبدل يستويان انتهى (قوله وان لم يسبق أحدهما كذلك) فعمل ان السابق كذلك مقدم على القائف وظاهره غير مقدم على البينة (فرع) في شرح مر ولودنا دعاء مرو لودنا فادى أحدهما ذكر ونه والآخر أوثقه فبان ذكر التسميع دعوى من ادعى الاوثق أو وجحا احتمالاً

لا يمكن القطع بالولادة
فاخذت كل زوج جبهولها
(ولو أكامايتسين) على
النسب (متعارضين) (كان
اتحادنا بينهما (مقتضى
الانهر) (ألا مرجع
لأقائف والبدها غير
مرجحة خلافا لانه لا
تثبت النسب بخلاف ذلك
(كل ما له) *

(حی) تثلیث الجیم الجعل
والجعلیة فقة ما یجعله
الانسان لغیرہ علی شی
فعلہ وأصلها لاجل الاجماع
احادیث رقیۃ الصالحین وهو
أبو سعد الخدری رضی اللہ
عنہ اللدیخ بالفاصل علی
ثلاثین رأساً من الغنی
الصحنی وغیرہا واسیط
منہا البقیۃ وتبعنا زکشی
حوازیہا علی ما یقتضیہ
المریض من دواء ورقۃ
وعقد شہنا القضا لانہا
طلبہا لتقاط الضلۃ فی
الروضۃ وغیرہا الامارۃ
لانہا عقد علی عمل نعم
تقرأ فیہا فی حوازیہا علی
عل مجهول وجمعہا غیر
معین وکونہا توفیق وعدم
استحقاق العامل تسلیم
الجعل الابد تسلیم العمل
فلو شرط تعبد فسد المعنی
ووجہ آخر اثلث

من اذى كونه وقباصه اهلوه بان حتى لم تسمع دعوى واحد منهما وقوله ولا ترضع ابنه اقوله كلامه
تشر بحواضر امراض اليهودية وتغير هلمن الكثر ان المسلم ولا مانع من ان لا يرضعها الا يستعمل اليهود
واستخدام الكفار غير ممنوع ولا نظر الى اتم يختلف منها على الطفل لا تاتى هذه الحالة اذا وجد في السلة
امتنع تساميع الرضيع لها وظاهره وايضا لو كان يبيتها او يبيت وليه اه (قوله لا يمكن القطع بالولادة)
أى بالبيسة بالولادة: اه عش (قوله كان يتحدار بينهما) مفهومه عدم الساقطة اذا اختلفت رأتو بينهما
ويخالفه ما في شرح المنه والى وص من اهلوه اتم ان ابن يبيت من مؤرخين بناتو حتى يختلفن فلا ترجع
اه الا ان يصوراهما بان تشهد احداهما باله وليلتي فرامهن متبين والاخرى باله وليلتي فرام الاخر
من سنة اه سم أقول وبهذا التصو يراني العجيري كما مضى قوله مؤرخين بناتو حتى اخذوا يستنى
من كون الحكم السابقة رأتا كما قاله النوى وقال الخطيبان القاعدة المذكورة ملاحظة بالاموال اه
وقوله فلا ترجع هذا بخلاف المال فانه يعمل فيه بمقتضى التارخ عش اه (قوله واليهما تفرجحة)
اخرى ولا عائدة ولا ينافى ذلك قوله السابق فان سبق استطاق احداهما الى قوله فهو عاصدة لامر بمقتضى العمل
هذا على ما اذا لم يسبق استعمال ذى اليد فلينأمل سم على عش اه عش
(كلها لعمارة)*

(قوله) بثلاث (الجيم) في قوله ثم في المعنى والفنوه واستعطف النهاية الاقوله آورد ذلك كذا وقوله والدينه
(قوله) بثلاث (الجيم) لم يمتدوا الأصغر وعلله السكسر لاقتصار الجوهري عليه اه عش (قوله) اللذين
بالفتحة (الخ) متعلق بالاقية (قوله) في المعنى (الخ) نعت قوله أحاد الخ (قوله) منها (أى الاحاديث (قوله)
سواها) أيا لجماله (قوله) من دواء (ورقة) أى بشرط أن يكون في ذلك كفة كلوه ظاهر ثم ينبغي أن
يقال ان جعل الشفاء غايه لذلك كذا دوى الى الشفاء وألترقى الى الشفاء فان فعل واحد الشفاء اسحق
الحمل وان فعل ولم يحصل الشفاء لم يسحق شفاءه لموجود الحمل عليه وهو الداء أو الفاعل الى الشفاء وان لم
يحصل الشفاء غايه لذلك كترجى على الفتحة سبعاً مثلاً اسحق بقرا اهتماماً به لا بقيد الشفاء ولو قال
لترقى ولم يزد أو زمن على كذا فعل يتقـدال اسحقاق بالشقاء فنظر وقد يؤخذ من قوله في مسئلة
المداواة الاتية في الفرع قبيل ولو اشترك اثنتان والأداة التل غداً الجملة هنا وجوب أو كذا لعل فليصر
سم على عى اه عش وهذا كما يفسد أول كلامه إذ لم يعن العمل كقراءة الفتحة سبعاً وكذا كذا دوى
بالدواء القلبي سبعة أيام والألفاظ اظهر أنه يسحق للمسمى وان لم يحصل الشفاء (قوله) وعقب (هنا) عبارة
المعنى وذكرها باعتبار العموم بعد دباب لفظ اه (قوله) تسليم (الجمل) أى تسليم المحاصل الجمل له ولو
سحق فاحفظ تسليم هنا فيما يتعلق بالنهاية لكان أول (قوله) فلو بشر بجمعه ولو قال من رد عدسى فله
دروهم فله بطل قاله الفراء الى كذا الدور اه نهاية قال عش قوله مرد فله أى فليس الردون وله مرد
كان اتحاد نار خفها معقوله ومعهم التساقط الاختلاف نار خفها معقوله الفهم عمن شرح المنهج وما في عن
شرح الرض الان يصور ما هنا بان تشهد احداً ما له بالحق فراش من متين والاخرى ماله وعلى فراش
الآخر من سنة (قوله) والدينه (الخ) عجمه) أى لا عاخذة فلا ينافى ذلك في قوله السابق فان سبق استحقاق
أحدهما في قوله فهو عاخذة لا مر حيث جعل هذا على ما إذا لم يسبق استحقاق ذى الدين فليقبل (قوله)
والدينه (الخ) عجمه) فى شرح الرض وضاوئق ساق استحقاقه وكل منهما يستحق لا يقدم بالدينه
ولا يقدم نار عجمه بان أقامها أحدهما بانه به منذ سنوا لا خبراً به منذ شر بان اليد تقدم التار غير دلان
الى الحضانة دون النسب اه

(قوله من دواعي رفته) أي بشرط أن يكون في ذلك كلمة كلهم ظاهر ثم ينبغي أن يقال إن جعل الشفاء غاية ذلك كذا وبني إلى الشفاء وليرتقي إلى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وإن فعل ولم

بطل أي العقد بشرط تعجيل الجعل اه (قوله فان سلمه) أي الجعل قبل الفراغ سواء كان قبل الشروع في العمل أو بعده اه عش (قوله ولم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أي من حيث كونه جعلاً أما من حيث رضا المالك الماذن الذي تضمنه التسليم فيجوز والتصرف فيه اه أقول هو مسبب في التصرف فيه بالاتفاق به بخلافه أه ليس أه التصرف فيه بنقل الملك كبيعته به فليجوز زاعم المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو أتلفه بنحو أه قال وجه أنه يضمنه لأنه لم يسلمه بمجانابله على أنه عوض وهل رهنه أولاً بنظر سم على صح قولهم لا يسد قدم من منع بيعه بمنع رهنه اه عش (قوله ويقرق بينه) أي عقدا الجعالة (قوله بانه) أي العامل (ثم) أي في الأجزاء ملكة أي العوض (العقدونه لا يملكه الخ) قد يقال (قوله وشرا) صلف على انفسك من غير ملاحظة قوله كالجعل والجعالة صابرة ما غنى والنهاية وهي لغنا سم لما جعل الخ وكذا الجعل والجعالة وشرا التزام عوض معلوم الخ وهي أحسن (قوله لمن) متعلق بالاذن ش اه سم (قوله بمقابل) أي معلوم متعلق بعمل قول المتن (كقوله من يرد الخ) قال سم بعد أن ذكر أولاً عن الخادم عن الرازي جواز الجعالة في الزوج والحر والامتن النظر فيما تضمنه من صحة بمقتضى الزوج عليها

بحصول الشفاعة يستحق شيئاً لعدم جود المجاعل عليه وهو المداون والرفقة في الشفاعة وإن لم يجعل الشفاعة غايه لذلك كثيراً على علي الغاء سبعاً مثلاً يستحق بقرائه ثابراً بالانه لم يقد بالشفاغ وقال التوقيف ولم يرد أو زاد من عمله كذا قول بنقيد الاستحقاق بالشفاعة في نظر وقد يتردد من قوله في مسئلة المداون لا يفي الشرع قبيل ولو اشترك اثنتان والأجاعة المثل فساداً للجعالة فهنا وجوب أجرة المثل فليجوز (قوله فان سلمه) بلا شرط لم يجز تصرفه فيه) قال بعض المشايخ أي من حيث كونه جعلاً أما من حيث رضا المالك الماذن الذي تضمنه التسليم فيجوز التصرف فيه أه أقول هو مسبب في التصرف فيه بالاتفاق به بخلافه أه ليس أه التصرف فيه بنقل الملك كبيعته به فليجوز زاعم المالك الذي يتوقف عليه ذلك ولو أتلفه بنحو أه فليس يضمنه الو حباه يضمنه لأنه لم يسلمه بمجانابله على أنه عوض وهل رهنه لأن تسليم المالك ما دعه من الجعل يضمن الرضا بذلك ويكون مضروباً كما تقدم أولاً لأن قضيه من الجعالة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر (قوله لم يجز تصرفه فيه) اعتمد مر (قوله لمن الخ) متعلق بالاذن ش (قوله في المتن كقوله من ودأب الخ) قال في الخادم هل تجزى الجعالة في رد الذن وحققه مسئلة مهمة لم يصح جوابها وقد يتوقف فيها من جهات الخ لا يدخل تحت اليد لكن في كلام الرازي في باب الضمان ما يتردد من الجواز حيث قال تصح الكفاية بيد المرائن ثبتت وجبه لان الحضور مستحق عليها كما تصح الكفاية بيد عبد أبي المالك اه فلو كانت أمة فعل السيد لشخص جعلاً على ردها وجعل الزوج جعلاً خرف من سبق منهما استحققة فان ردها لم يستحق كل واحد نصف ما شرطه اه وما ذكر في الحرة فيه نظر لفرق بين ما هنا ومن لان الكفاية تتوقف على انفسها للكفيل فاذا تكفل بها بعد انتم وجب عليها الحضور اذا طلبه بخلاف ما نحن فيه فمافه لا اذن لسلطه في التدخل تحت اليد فلا تصح اجماعه على ردها من ان كان الزوج في ردها أي ولم يجعل أو اذن لها كما في ردها جاز وهذا غير الجعالة تم قد يقال في الاولى ثابته جعالة وأما ما ذكر في الامه ففي حصة صاحبها الزوج على ردها نظراً لنهاوان دخلت تحت اليد في نفسها لانها من حيث انما زوج ولا تدخل تحت اليد كما صرح به ولا علاقة لزوجها الا من حيث الزوج حصة فالتمتع عدم صحة ما قلنا الزوج عليها كالحرة فليست بل وقال في الخادم لا تنصرف صورها فيما ذكره المصنف بل وقال شخص ان رددت عليك عبدك في كذا فيقول نعم صح كما أشار اليه الرازي في مسئلة الصلح اه أقول و ينبغي اننعادها ايضا بقوله أرد عبدك أو أمانة عبدك بكذا فيقول افعل مثلاً (فرع) في شرح مر لو قال من رد عبدك فله درهم قبله بطل قاله الغزالي في كتاب الدور اه (فرع) آخر قال أحد الشرى يكن في عبد من رد عبدك فله دينار فرده الشرى ان لا ترخص على جميع الدينار كما في شرح مر قال في التقرولانه رد عبدك لان اضافة العبد اليه لا تعرف بالمجاهلة على ملكه سم اه أقول و ينبغي ان يكون في ضمان الراد غير الشرى نصف الشرى لما قيل في

فان سلمه بلا شرط لم يجز
تصرفه فيه على الابوجه
ويقرق بينه وبين الاجارة
بانه ثم ملكه بالعهدة دونها
عليه الا بالعمول وشرا
الاذن في عمل معين أو مجهول
لمعين أو مجهول بمقابل
(قوله) أي مطلق التصرف
اختار (من ردأبني) أو
أبقز يدك كاسيسر به (قوله
كذا)

أي الزوجة الامة كالخرة وقال في الخادم لا تنحصر صورها فيما ذكره المصنف بل لو قال شخص ان ترددت
عليك عبدك في كذا افعل وتم صرح كما اشار اليه الرافعي في مسئلة الصلح اه اقول وينبغي ان نقادها ايضا
بقوله اورد عبدك أو انا اورد عبدك فكذا افعل مثلها اه وقال عيش مائنه وفي كلام سم بعد
كلام طويل جواز الجملة على ردائز وجنهن عند أهلها تشلأعن الرافعي ثم توقف في أوائل الاقر بمقالة
الرافعي وهو قيس ما أفق به المصنف من حبس ظلم الخ اه (قوله اورد) الى قوله واستفد في المعنى الا
قوله ولا ينته (قوله الاوجمال) كما اقتضاه اطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمي اه سم (قوله اورد) وقول
من الخ) عطف على كونه في المتن (قوله من حبس ظلمنا) مفهوما أنه اذا حبس بحق لا يستحق ما حصل له
ولا يجوز له ذلك وينبغي أن يقال فيه تفصيل وهو أن المحبوس ان جعل العامل على أن يشكك مع من يطلقه
على وجه ما كان تكلم معه على أن ينظر ما يلائم اليه يسع غلظه مثلا يراه ذلك واستحق ما حصل له والا فلا
وقع السؤال في المدرس عما يقع بمصر تان أن الزاين واللعائن ونحوهم كلرا كيتبعون لمن منع عنهم
المحبس وأوعاه في كل شهر كذا هل ذلك من الجملة أم لا والجواب عنه أنه من الجملة الفاسدة فيستحق
أحوال كل لما عليه نظير ما يأتي في ان حفظت ما لي الخ اه عيش (قوله لمن بقدر الخ) يجعله أو غيره نهاية
ومعنى قال عيش قضيت أنه اذا تكلم في خلاصه استحق الجعل وإن لم يتفق إطلاق المحبوس بكلامه لكن
في كلام سم فبقول جامع له على الزاين والمداواة أنه ان جعل الشفعة غاية لم يقابل المداواة لم يستحق الا اذا
حصل الشفعة والاستحق للجعل مطلقا انتهى في قياسه ما أنه ان جعل نحو حبس من المحبس غاية لتكلم
الواسطة لم يستحق الا اذا أخرج منه اه (قوله على المعتد) صبار النهاية أفق المصنف بل ما جملة مباشرة
وأخذ عوضها حلال ونهه عن جماعة اه (قوله بشرط أن يكون في ذلك كلفة) لعل قصة أي سعيد حصل
فيها طلب كذا به لموضع الرضي أو أنه قرأ الفاشع سبع مرات مثلا فلا يقال ان قرأه الفاشع لا يجب فيها
وينبغي أن المراد بالاتباع التبع بالنسبة لحال الفاعل اه عيش (قوله واستفيد من قوله الخ) ما وجه
استفادة أو ما ذوه اه سم (قوله قدره على الدين نفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادرا عند النداء
لكن زينا في ذلك ما يأتي أنه يجوز لغيره من الدين التوكيل وقضيت مع ما قبله في المعين الجواز سواء كان قادرا أو
عاجزا الآن تكون المقابلة بالنظر للجميع وظلما اه سم عبارة عيش قوله مر أما إذا كان جميعا
فكفي علم بالنسبة الخ الى دون قدره على العمل لكن فيه أنه حديث آتية باستقدره الآن يقال المراد
بالقدرة كونه قادرا بسبب العادة غالباً وهذا لا ينافي وجود العمل مع العجز على خلافه الغالب أو يقال
لا يشترط قدره أصلاً ويصكفي أنه لمن يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح بهذا قول العابد لو كان
العامل معيناً وكل غير مولد يعمل هو شافاً لجعل لاحد وان كان عاملاً به شخص ثم وكل استحق الاول اه
وهذه صريحتي موافقة لقضية الماذ كورة (قوله ان كان غير معين) قال الماوردي هنا لو قال سم جاءه باقى
فله دينار فحق عليه استحق من رجل أو امرأة أو أرضي أو عبد عاقل أو مجنون اذا سم النداء وأعطاه لمحقولهم
في عموم من جاءه اه نهاية زاد المغنى وهذا هو المعتد اه قال عيش قوله مر قال الماوردي الخ
معتد اه (قوله وهذا لا ينافي الخ) كل وجه ذلك أن المعتد عند الإطلاق إنما يتناول القادر وإذا تناوله
جاءه أن يملك اه سم (قوله وأنه لا يشترط) الى قوله من اضطر أباً لمعتن من في المعنى والى قوله وتز يعلم
في النهاية الا قوله ولا يقاس الى وقضية الحد (قوله لا يشترط فيه) أي العامل (بضمه) أي المعين والجسم

الرد لم يدبره ان ما لكه كقائمة مع شرح الروض فتشأعن الماوردي والامام (قوله والاوجه) أي
كما اقتضاه إطلاق المصنف بل صرح به الخوارزمي (قوله واستفيد من قوله الخ) ما وجه استفادة أو
ما ذوه (قوله قدره على الدين نفسه) لعل المراد عند الردوان لم يكن قادراً عند النداء لكن قد ينافي ذلك
ما يأتي أنه يجوز لغيره من الدين التوكيل وقضيت مع ما قبله في المعين الجواز سواء كان قادراً أو عاجزاً الآن تكون
المقابلة بالنظر للجميع وظلماً اه (قوله وهذا لا ينافي ما يأتي الخ) كل وجه ذلك ان المعتد عند الإطلاق

أورد ولك كذا والاوجه
انه لا يشترط ان يقول على
ولا يشترط ان يعلم ايهام العامل
لانه قد لا يعرفوا غيبي
العمل وكقول من حبس
ظلمنا بقدره على خلاصه
وان تعين عليه على المعتد
ان نخصني ذلك كذا بشرط
ان يكون في ذلك كلفة
تقابل باجره فلو كانها
على جعل وصفه فلو كانها
على شرط وطه من كرامة
هنا وفي ما يأتي واستفيد من
قوله مر ان الشرط في
العمل قدره على الرد
بنفسه ان كان غير معين
وبنفسه أو ما ذوه ان كان
معنا وهذا لا ينافي ما يأتي في
التوكيل فتأمل وأنه لا
يشترط فيه قسمه تكليف
ولا يشترط لآخره ولا ان
سيد أو ولي

فيصع من صبي ويحنون له
 فوج يسير ويحسوا رشفه
 وفن على المتمدن اضطراب
 للمناحر من في ذلك ولا يقاس
 ما هنا بالآبار لأنه يتغير
 هنالك لا يتغير وفيها خلج
 صحتها في ان حفظت على
 من متعد عليه فكذلك هو
 مقبحة عينه في قدر المال
 وزمن الحفظ والا فلا ان
 الظاهر ان المال يرب
 الحفظ على البوام وهذا
 لا غاية له فلم يعد فساد
 بالنسبة للمسمى فصبه
 أجرة المثل لم يانفظه
 (و) علم من مثله الذي دل
 به على حدها كما تقرانه
 (بشروط) فيها تتحقق
 (صيغة) من الناطق الذي
 لم يدالكابة (تدل على
 العمل) أي الاذن فيه كما
 باصله (بعض) معلوم
 مقصود (مكتم) لانها
 معاوضة أما الاخر فسكنى
 اثاره المهمة تلك وأما
 الناطق اذا كتب ذلك
 وقاد فانه يصع منه فلا يعمل
 بلاذن) أو ياذن من غير
 ذكر عوض أو بعد الاذن
 لكنه لم يعلم به سواء اذن
 وقاصد العوض وغيرهما
 (أو اذن شخص فعمل
 غيره فلا شيء) لأنه لم يلزم
 له عوضا فوقع عمله تبرعا
 وان عسرف برد الضوال
 بعوض نعم ردقن القول له
 كرده لان به كسبه كذا
 قلا وقيد السبكي بما اذا
 أذن له وايد الاذرى يقول
 القاضي فان رده بنفسه أو

(قوله) فيصع من صبي ويحنون له) فيه تصريح بصحة عقد الجعالة معها اه سم أي فيستحقان المسعى
 بكماله وظاهر السباق وهو الذي ساق عن السبكي والمغني اه رشدی (قوله) قدر المال) أي الذي يحفظه
 سواء عليه بغير دار أو به أو غيرها اه عش (قوله) لان الظاهر الخ) أي لان العمل غير معلوم من كل
 وجه (قوله) دل به) أي المثل (قوله) لتحقق) عبارة في المغني وأركانها أثر بعينه فالحق وقديدا بالودع بعينه
 بالشروط ككبره في غير هذا المحل فقال ويشرط الخ قول المتن (صيغة) قال في شرح الروض أي ولغني فلو
 عمل أحد بلا صفة فلا شيء له وان كان معروفا برد الضوال لعدم الالتزام له فوقع عمله تبرعا ودخل العبد في
 ضمانه كما يجوز به المأوردى وقال الامام في الو جهان في الاذن من الغاصب بقصد الرد الى المالك والا يصح فيه
 الضمان انتهى سم على حج وقوله معروفا برد الضوال الخ من رد الوالى وشيوخ العرب بشلاله فلا أجرة
 لهم فيدخل المأوردى في ضمانهم حيث لم ياذن مالكم في الرد ولا ينص من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك
 الجهل وحفظ ما فيها مالم يدل قرينته على رضا المالك برضا أخذ اه عش أي والا فلا ضمان كإيجائي (قوله)
 من الناطق الذي الخ) قيد بما ذكرناه حل الصيغة على القفا وجعل الاشارة للكابة فأنشئ بمقام الصيغة
 والظاهر ان مالكم غير متعين لا مكان حل الصيغة على ما يشي ذلك اه عش عبارة السيد عمر قد يقال
 مرادهم الصيغة فتدلى على المقصود لفظا أو كلمة أو اشارة من آخره ولو لم يصر حواقي بعض الابواب بان
 الكابة كناية وأن الاشارة تكون صريحا وكناية اه (قوله) معلوم) أي قوله كذا قاله في المغني الا قوله وأما
 الناطق الى المتن (قوله) لذلك) أي الاذن في العمل بعض معلوم الخ أو قد جعالة وكذا الاشارة والضهير
 في قوله ذلك وقولنا الخ قول المتن (فلعل بلا اذن الخ) من ذلك ما عرفت به العادة في قرى مصر ناس ان جعالة
 اعتادوا سواة الجرين من نهلر أو جماعة اعتادوا سواة ليل فان اتفقت معاقدتهم على تنوع أهل الجرين
 اومع بعضهم بان الباقيين لهم في العقد استحق الخاروس من عاشر لهم ان كانت الجعالة صحيحة والأجرة المثل
 ولما ان باشر والحراصة بلا اذن من احدا اعتمادا على ما سبق من دفع ارباب الزرع له عاشر سهمهما معلوم
 يستحقوا شيئا اه عش اقول لخذنا من قول المصنف لا تحلوا قال اجنبي الخ ان قوله مع أهل الجرين
 الخ ليس بقيد كما يشبه بقوله بلا اذن من أحد (قوله) من غير ذكرك عوض) أي أي بذكر عوض غير
 مقصود كالهم اه معنى (قوله) لانه لم يلزم الخ) عبارة في المغني أي لو اذن من ذكر أو الماعمل فلما أمر أي أنه عمل
 متبرعا وأما العبد فلم يعمل اه (قوله) وان عسرف برد الضوال الخ) ودخل العبد مشلا في ضمانه كما يجوز به
 المأوردى أو سئى ومعنى تقدمه وباتى عش نقسده بما اذا لم يدل قرينته على رضا المالك برضا أخذ (قوله)
 نعم الخ) عبارة في المغني نعم ان كان الغير رفيق المأذونه وورد بعد علم سيده بالانترام استحق المأذونه له الجعل لان
 بדרך كسبه اه وعبارة سم قوله ودقن القول له الخ أي بعد علم القول له كفى شرح الروض وفيه وظاهر
 أن مكاتبه ومبعضه في نوبته كالاجنبي انتهى اه (قوله) كذا قاله) جرى عليه المغني والاسنى كمرأنا (قوله)
 وأيد الاذرى الخ) عبارة النهاية قال الاذرى وقول القاضي فان رده بنفسه أو بعينه استحق بقوم عدم
 الاحتياق اذا استقل العبد بالرد اه قال عش قوله عدم الاحتياق هذا هو المعتد خلافا لابن حج أي

بعيداً اسحق وتزئيلهم فعل
 قمتزلة فعله يؤيد بالاول
 وفولهم المذكور لا يخالفه
 لانه لما تنزل ففعله كنهه
 صغ ان يقلد بعبد
 وان لم ياذن له ولو قال المنزول
 عبدى من سلعى نذافى خد
 من غله ولم يستعمل يستحق
 ولن سمع السنداء العام
 التوكيل كهو فى تلك المباح
 وكذا الخاص لكن ان لم
 يستعمله لم يبق به ويجزئ عنه
 وعاءه القائل والاقل وان
 طرأ له فهو مرض فطس
 مانس فى الوكيل فعمل ان من
 جوصل على الزارة لا
 يستحب فيها الا ان عذر
 وعلمه لمحال حال الجعالة
 (ولو قال اجنسى) مطلق
 التصرف مختار (من رديد
 زيد فله كذا استحقاق الزاد)
 العالمة (على الاجنسى) لانه
 التزمه وان لم يأت بعل على
 المنقول وان يأتى بعلم السبب
 نظر الى ان المتبادر من ذلك
 واستشكل ابن الرفعة
 استحقاق الزاد بانه لا يجوز
 له وضع بدله عليه بغير اذن
 مالك بل بغيره وما يجب
 بغيره فهذا اذن المالك
 لمن شافى الزاد التزم الاجنسى
 الجعل وقد مرز بما اذا
 ظن المالك المالك او عرفه
 وظن رضاعى ان وضعت اليد
 عليه لرد روضى به المالك
 غالباً وكفى ذلك مجوزاً
 وظاهر المراد من الاجنسى
 غير الوكيل والولى فلو قال
 ذلك من موكلاً أو محصوره
 والجعل قدر اجرة المثل

والاسنى والغنى (قوله وتزئيلهم) مبتدأ خبر قوله يؤيد بالاول (قوله وقولهم) أى القاضى ومن تبعه
 (المذكور) وهو قال رده بنفسه أو بعبد المالك (قوله لا يخالفه) أى الاول وهو قول الشيخين (قوله ولو
 قال من رد) الى قوله فاعلم فى الغنى والى قول المتروك فى النهاية الاولى وان يأتى عهده السبب وقوله غالباً
 ومسته الى وكيل (قوله وعلم به القائل) أى علمه الجعالة أخذ ما يذ كره انما سم (قوله على الزارة) كان
 المراد بغيره والوقوف عند القبر الشريف باسم قول المتن (ولو قال اجنسى) ليس من عاده الاستزاه
 وان خلاصة كجعله المازكى على معنى قول المتن (من رديد على) (ولو قال من رديد على) كذا فهل هو
 كقولهم من رديد على بذنى اذ ارد أحد عبد المالك أو عبد الموكلاً اسحق بن عيسى نعم مر اه سم على ج
 وقد شمل ذلك قول الشارح فى التصريف لعين أو مجهول اه ع (قوله لانه التزمه) الى التزم فى الغنى الاولى
 وان نازع فيها السبب وقوله وقد يصور الى على أن قوله غالباً ومسته الى الوكيل (قوله استحقاق الزاد) أى
 بعض بقول الاجنسى (قوله على اذ ظن المالك) فى كون هذا مجرد بنى الضمان نظر لا يخفى اه
 رشدى أقول الكلام فى روضتى الى فقط لانهم فى الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما (قوله روضى به
 المالك) وعليه فينبى أن لا ضمان عليه اذا تلف لان رضاه ورد من روضه لانه فى الرد يؤيد ما لا نزاع
 المصوب من بغير ضمانته كالمر فى لمره على المالك فانه لا ضمان فيه اذا تلف لكن فى كلام سم مانصه
 ومع ذلك أى الرضا بالذم بغيره كظاهر اذ ليس من جملة الامانات الى آخر ما ذكره ولا ذكره ظاهر حيث
 لم تدق بعتلى رضا المالك بالرد والا فلا ضمان اه ع (قوله وكفى ذلك مجوزاً) أى ومع ذلك
 بغيره كظاهر اذ ليس ذلك من جملة الامانات يؤيد الضمان بل بصرحه ما قلتم على قول المتزينة
 عن الماوردى والامام واذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بغيره يوم التلف لا بقضى القسم لجواز وضع بدله وعلم
 تعديه فليس غالباً اه سم وتقدم نقاش ع (قوله ظاهر حيث لم تدق بصرحه) على رضا المالك بالرد والا
 فلا ضمان اه (قوله والجعل قدر اجرة المثل الخ) فلوراد على اجرة المثل فهل تقصد الجعالة او تضع ويجب
 الجعل فى مال الولى فظهر القياس عند الاطلاق انصرف الى الجعالة الى المصوب فاذا زاد المسمى على اجرة
 المثل قصد الجعالة وجبت اجرة المثل مر اه سم على ج وقوله وجبت اجرة المثل أى مال المولى عليه
 وقد قال قياس مالو وكفى اختلافه اجنسى بغيره اذ ليس من علمه ما سم وعلمه بالرد ان يكون
 هنا كذلك اه ع (قوله قدر اجرة المثل) قد توقف فيه اذ لم يكن تحصيله الا بما ذكر كان لا يقدر
 على رده غير واحد مثلاً وطباً كم من اجرة المثل ولا يخفى ان ينزل اكثر من اجرة المثل اسهل من ضياع الضالة

ومبعضه فوشه كالاخنى اه (قوله وتزئيلهم فعل قتل الخ) قد تضمنى التزئيل المذكور انه لا يشترط
 علم القتل بالنداء (قوله وكذا الخاص الخ) كذا شرح مر (قوله وعلم به القائل) أى حال الجعالة أخذ
 مما ذكره انما (قوله فعمل ان من جوعلى الزارة الخ) وقوله لا يخفى على قول المتروك واشترط اثنتان
 الخ اذ على جوعر ووزارة الخصر بنى حصصاً للجعالة على الزارة فظاهر المراد بالزارة فانه غير السلام والدعاء
 بدلى لهم أو أطول الاستحجار الزارة وهو السلام والدعاء كايمنه الشارح فى مؤلف بار وقوله المراد بها
 مجرذ الوقوف عند القبر الشريف (قوله فى التزم من رديد على بدله كذا الخ) لوقال من رديد على كذا
 فهل هو كقولهم من رديد على بذنى اذ ارد أحد عبد المالك أو عبد الموكلاً اسحق بن عيسى نعم مر (قوله
 بل بغيره) يؤيد الضمان مانده على قول المتروك ويشترط صفة تجماع عدم اذن المالك (قوله وكفى
 بذلك مجوزاً) أى ومع ذلك بغيره كظاهر اذ ليس ذلك من جملة الامانات يؤيد الضمان بل بصرحه
 ما قدمته على قول المتروك ويشترط مقيمتين الماوردى والرويانى والامام واذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بغيره
 يوم التلف لا بقضى القسم لجواز وضع بدله وعلم تعديه فليس غالباً اختلاف البيع بهما فاسد ما بحث بغيره
 بأضى القسم تعدى المشتري وضع بدله على قصد المالك بطريق تعدى به الى البيع القامد مجتمع فوضع البد
 للاحكام بسببه تعدى فليتم (قوله والجعل قدر اجرة المثل الخ) فلوراد على اجرة المثل فهل تقصد الجعالة أو

(وان قال) الاجنبي (قال زيد)

من رددني فله كذا او كان

كلاما لم يستحق (الراد (عليه)

أي الاجنبي شيئا لعدم

الترامه (ولاعلى زيد) ان

كسبه لانه لا تقبل شهادة

الاجنبي على زيد كانه

متمم في روي قوله اماذا

صدقه فلا يزم الجاهل به

الرافعي عاذا كان الاجنبي

من يقبل خبره والافسح

رده غير عالم بانه انتهى

ويصح ان يحصل قوله والا

الحنا اذا لم يصدق العمل

والاستحق على المالك

المصدق لان المحذور عدم

علم العمل بصدقه يصير

علما ولا نظرا لتمامه لان

علمه عليه لم يعلم الا منعم

قوله بموافقة المالك (ولا

يشترط قبول العامل) لفظا

لمد له لفظ الجاهل

(وان عني) بل يكفي العمل

كالمكمل ومن ثم رددتم

عمل لم يستحق الا باذن جديد

(تبيينه) في الروضة

واصلها انما لم يعين العامل

لا يتصور قبول العقد

وظاهره ينافي المنزوع

يجاب بان معنى عدم تصور

ذلك بعد بالظن المعطيات

العادية ومعنى تصور الذي

أفهمه المتن انه من حيث

دلالة اللفظ على كل سماع

سامع معاقبة لهوم صار

كل سامع كانه مخاطب فتصور

قبوله ولا تشترط المراقبة

فولق ان رددت ابي ذلك

دينار فقال اياه نصف دينار

استحق الدينار لان القبول لا أثر له في الجاهل فاه الإمام

السائل

زاسا اه رشدي اقول المطلوب فيما صورده امره ان لا

وكتب اليه السيد عرافا ما نصه في مسئلة الولي وكذا الوكيل ان لم يعين موكله شيئا خصوصا والانفاهر

انه لا يرد عليه وان نقص عن امره ان لا (قوله وان قال الاجنبي الخ) ولولا ان أحد الشرى يكن في عهده من

ودعدي فله دينار فده الشرى لا لا خواستني عليه جميع الدينار كما في شرح حر اه سم قال عس ومثله

ما ورد في الشرى لك ومنه يعلم جواب مسئلة وقع السؤال فيها وهي ان شخصه من بين آخر شرى في مهام

فسرقت البهايم او غصبت فسي أحد الشرى يكن في عهده او دها عس في ذلك دراهم بل لم يشر بركه

منها شيئا هو ان الغرام لا رجوعه على شرى بركه بشيئا مغرمه ومن الاتزام له قوله كل شرى مغرمه او صرفته

كان عليه لا يفتقر الجاهل في مثله الجاهل يؤيده ما لو قال عس داري على ان ترجع بمصر فمحت قالوا يرجع

بما صرفه اه عس (قوله ان كذبه) في قوله انتهى في الغنى والى قول المتن ويشترط في النهاية الاقوله لان

المخدر الى المتن وقوله وان الاخيرة الى المتن وقوله اذلا كفتا الى أين هو يدعسره (قوله بذلك) أي بانه

قاله (قوله وسد الرافعي الخ) عس الغنى على المطلق وقوله ولا لا لكن قول الشارح ويصح ان يحصل

قوله الخ أوجه (قوله لفظ الجاهل) أي او اشارته أو كفايته (قوله ومن ثم رددتم الخ) فاه هذا ان الجاهل

تردد بالرد لا ينافي ما بان في مسئلة الامام اذ لا ردهم بالكتابة بخلافه كما علم بما ذكره فيما بان في هذا المص

كلامه أولا وآخره وقر هر ان العبد انما لا ترد بالرد أخذ من مسئلة الامام الا تيسر فسالته ما الفرق

حينئذ بين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يميز به أحد ههنا من الآخر فريد

مقتضا وقد يقال الرصد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر في بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخرو

يقال قوله لا قبلها أو رددتها ليس صريحاً في الفسخ فلا يرتفع به وهو اي يجب ان يرددها قبل تمام اه

سم أي والعبد ان رددتها بالرد (قوله وظاهره ينافي المتن) اذ دل قوله وان عني على تصور قبوله قبل العي

وتمكن ان يجاب عن المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان ولو وان عني

اللفظ فليتامل سم على صحاح عس (قوله صاير الخ) عس (قوله ولا تشترط المطابقة) أي مطابقتها القبول

للايجاب اه عس (قوله استحق الدينار) كذا في النهاية وكتب عس عليه ما نصه فني ما بان في عس انه قال

رده بلاشئ لا يستحق عوضا وسباني الشارح ما رده في قوله أو دعوى انه الخ فيستحق النكاح اه وفي الرشدي

مثله (قوله فاه الامام) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من قول الامام والقمولى انهما لا ترد بالرد دعوى انه ان

رد الجاهل من أصله أتروا بعضه فلا أتروا له وقال في الأنوار ولورده أي الا بق مثلا الصبي أو الولد

استحق أجرة امثل ١٧ المسعى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسعى في هذه

تصوره يجب ان يجعل في مال الولي فيه نظير والقياس عند الإطلاق انصراف الجاهل الى المحجور فاذا زاد المسعى

على أجرة المثل فسد وجب أجرة المثل هر (قوله ومن ثم رددتم عمل لم يستحق الا باذن جديد) فاه هذا

ان الجاهل لا ترد بالرد لا ينافي ما بان في مسئلة الامام ان لا ردهم بالكتابة بخلافه كما علم بما ذكره الشارح

فيما بان في هذا المص كلامه أولا وآخره وقر هر ان العبد انما لا ترد بالرد أخذ من مسئلة الامام الا تية

فسالته الفرق حينئذ بين ردها الذي لا ترد به وبين فسخ العامل الذي يرتفع به وماذا يميز به أحد ههنا من

الآخر فريد مقتضا وقد يقال الرصد عند العقد والفسخ بعد ذلك وينظر في بان الذي عند العقد أقوى في دفعه

من المتأخرو وقد يقال قوله لا قبلها أو رددتها ليس صريحاً في الفسخ فلا يرتفع به وهو اي يجب ان يرددها قبل تمام اه

فليتامل (قوله وظاهره ينافي المتن) اذ دل قوله وان عني على تصور قبوله قبل العي وان عني لفظا فليتامل

المتن بوجهين أحدهما ان عدم الاشتراط يصدق بعدم الامكان والثاني ان ولو وان عني لفظا فليتامل

(قوله فاه الامام الخ) وذكر القمولى نحوه ويؤخذ من كلام الامام والقمولى انهما لا ترد بالرد دعوى

انه ان ردد الجاهل من أصله أتروا بعضه فلا أتروا له وقال في الأنوار ولورده الصبي أو الولد

المسعى ورد المجنون كذا الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسعى في هذه المسائل كالمجوز

السائل

دينار فقال اياه نصف دينار استحق الدينار لان القبول لا أثر له في الجاهل فاه الإمام

السائل

المتائل كما هو من ذلك البلقني في الصغير ولم يقبده بشئ اه نهاية قال عرض قوله مر انتم لا تريد بالرد
هذا بخلاف ما سمي في قوله مر وبن ثور ودعمل لم يستحق الخ الا ان يجعل ما تقدم على ما هو والقبول من
أصله كما قال لأورد العبد وما هنا على ما لو قبل ورد العوض وحده أقوله أورد بلاشئ ثم رأيت سم استشكل
ذلك وأجاب بقوله وقد يقال الرصد العبد لا يترفع مر استحق أسرة المثل بمقدومه مر ورد المجنون
كر الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع غير فلا ينافي ما سمي من استحقاق المجنون إذ لا دلالة المراد بما
تقدم من له نوع غير وصار سم أقول يقضي المجنون أنه ان عين اشترط أن يكون له نوع غير بحيث يستقل
الأذن والا كان يرد كغير العالم بالأذن وان لم يكن اشترط ان يرد بعد ان عقل الأذن لم يكن موعله بالأذن
أذ يرد بدون ذلك كمر من لم يعلم الأذن فلا شيء فليست له ثم ان عرض المجنون بعد عمله بالأذن فقد يقبضه عدم
اشترط التمييز حاله فليست له اه وقوله كذا الجاهل بالنداء أي فلا يستحق اه أقول وقول سم ثم
ان عرض الخ موقفة ظاهرة فراجع (قوله) واختصم في الخ قوله وان الاختصم في القني الاقوله كالجملة
الى وقد يجب (قوله) بان الطلاق الخ يشك على هذا الجواب قولهم كالجملة البال على استواء الجملة
والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما ظهر فالجواب أن قولهم المذكر يدل على أن الأذن هنا
نصف البدن فهو بخلاف بقول الإمام وظاهر أن الاعتراض بهذا البدن مالفق بين الملع والجملة سم
على ج أقول ويمكن الجواب بان المراد من التسمية المشاركة في مجرد استحقاق العوض اه عرض أقول
ويؤيده اسقاط القني لفظه كالجملة كاسم (قوله) كعلم الخ قوله ولو لم يكن دليل في القني الاقوله كنز من
وضع كذا (قوله) ذكره هنا الخ على أن تشبه أول الباب ليس اضافي ذلك لاحتمال العلو من كن موضع
كذا من طريق كذا اه سم (قوله) وقد جيع الخ عبارة النهاية وهو مقيد كآقاده جيع ع الخ وصيغة القني
وهو مخصوص كما قال ابن الرقعة بقا القاضي حين ع الخ (قوله) وطوله الخ ترك العرض وهو مراد بالمثل
وعقل الارتضاع على السمل صنف تفسير كاسم مما تقدم في الاجازة اه - بعد ما أقول الأولى ان يراد
بالسمل معنى العرض (قوله) وممر) أي أوائل الباب (قوله) من كلف) أو مئة كذا بق أوائل نوح
أو خباطة أو تعليل علم أو خفة أو شبل أو غير من صدق فيها نهاية عبارة القني والروض وجعل من آخره
بكذا جعلنا فاعلم لم يستحق شاة لانه لا يحتاج فيما على فان تصدق في اعتبار وكان المستغنى عن عرض في
الغير به كاسم منه الرافعي في آخر الجملة استحق الجعل اه (قوله) فلور من الخ عبارة القني والنهاية وعلى
هذا الوجه النداء من المطالبين يده فرد وفي الرد كذا كالا بق استحق الجعل والا فلا يتحقق - بل ان مالا

به البلقني في الصغير ولم يقبده بشئ شرح مر (أقول) يقضي المجنون أنه ان عين اشترط أن يكون له نوع
غير بحيث يستقل الأذن والا كان يرد كغير العالم بالأذن وان لم يكن اشترط أن يرد بعد ان عقل الأذن
لم يكن موعله بالأذن أذ يرد بدون ذلك كمر من لم يعلم الأذن فلا شيء فليست له ثم ان عرض المجنون بعد عمله
بالأذن فقد يقبضه عدم اشترط التمييز حاله فليست له اه (قوله) وقد جيع بان الطلاق الخ يشك على هذا
الجواب قولهم كالجملة البال على استواء الجملة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما ظهر
فالجواب أن قولهم المذكر يدل على أن الأذن هنا نصف البدن فهو بخلاف بقول الإمام وظاهر أن
الاعتراض بهذا البدن مالفق بين الملع والجملة (قوله) وذكره هنا الخ على أن تشبه أول
الباب ليس اضافي ذلك لاحتمال العلو من كن موضع كذا من طريق كذا (قوله) وقد جيع الخ يش
مر (قوله) ولو لم يكن دليل في القني الاقوله كنز من كن موضع كذا من طريق كذا (قوله) وقد جيع الخ يش
دله عليه فله استحق لأن كان يده أول آخره أي بشئ فاختاره فلا إلا ان تب وصدق وكان المستغنى
غير اه ويفرق بين اعتبار الصدق في خبره وعدم اعتباره في الطلاق بان ذلك يتعلق على مسقة
وهي الاخبار الشاملة للكذب فيقع الطلاق بوجود ما هو ما هنا معارض فلا يصلح الاخبار العوضه الا
ان يتعلق به فرض معتبر ولا يتحقق ذلك بدون الصدق على أن هذه المسئلة متفرقة عن القفال وكلام الخادم

واعرض بقوله في طلقني
بأن فقال بحالة طلقها
كالجملة وقوله في غسل
نوبي وأرضيت فقال لا
أريد بأمر يحبه شئ وقد
يجاب بان الطلاق ما توقف
على لفظ الزوج اذ المراد
عليه وان الأخيرة ليست
نظره مستلثة لانها فيها
رد للعقل من أصله فاش
بخلافه وبعضه (نعم)
الجملة (على عمل جهول)
كعلم من مثله أول الباب
وذكره هنا ضرورة
التقسيم وقد جيع ذلك
بما يفسر سطه لا كبناء
حافظ ذكر كعلم وطوله
وسمكة وان قلصوا ما بين به
وضابطه نوبه يفسره
الاجازة (وكذا معلوم)
كنز من موضع كذا في
الاصح لانهم اذا باز مع
الجهل مع العلم أولى ومراعاة
لا بدق العمل من كافة فلو
وذن هو يسدولا كافة
فنه كذا بنار فاشئ له ولو
قال من داني على ماني فله
كذا فله من هو يده فلا
شيء له اذلا كافة

وعليه شارح وجوبه عليه هو مبنى على ما شرط العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف كما مر ثم ان عصى بوضع يد عليه فهو
غصب ثم سمع قول مالكه مسلماً من رد ما لغيره كذا قدره لم يستحق شيئاً وان كان فيه كلفة لتعين الرد عليه فهو الخارج به عن المعصية وعلى هذا
يحمل من شرط العمل عدم تعينه عليه (٢٧٠) وقد يجمع أيضاً بان ما تعين للعارض كغرض كفايه المتعصّر في واحدة الاخره فبعدمه
قولهم باسحقاقها في نحو

كففتك لما يقابل بعض اه (قوله وعله) أى عدم الاستحقاق (قوله كافر) أى فى شرح من رد أى
فله كذا (قوله نعم ان عصى الخ) عبارة النهاية وكذا أى حمل قوله من دلتى على ما لغيره قولك من ردى على فله
كذا قدره من هو فى وجوب عليه وقضته أنه لو كان له الرد والرد اذ غير كافياً يستحق ويجب بان الحاصل
متعلق بوليته لتعذر تعلقه به فلا يستحق شيئاً قال عرش قوله مر ويجب عليه رد أى كالمغصب والسارق
بخلاف ما لو رد من هو فيه أم أنه كان طهرت الرجوع بالردارة ودخلت دابة داره فانه يستحق بالردان
الواجب كما لا يخفى على الراجح اه ونوه كالمغصب الخ أى والمستعير كالمغنى (قوله أو من هو الخ) عطف
على من فيمن هو بيده ش اه سم (قوله لان الغالب اه) تلحقه مستحق الخ الاستعانة هذا الكلام صريح فى
أنه يستحق وان لم تلحقه مستحق بالفعل نظر الغالب هو ما من شئته فلا يلقى قول السارق وقيد الاذرى الخ اه
رشدى وهذا يخرج دماشة فى التعبير فلا ينافى نعم أنه لا بد فى العمل من كلفة (قوله الصفة العقد) الى قول
المتروك والرد فى النهاية (قوله عدم تاقته) كالقراض دون تخلف من التشبيه بالقراض أنه لا يصح تعلقه قاهو
ظاهر وان لم أر من تعرض له اه معنى (قوله في بطل) عبارة شرح المنهج فيفسد اه فهل الرادارة تشذبه
النازل وقضته تشبههم الجعالة بالقراض أنه يستحقه فليراجع (قوله الى شهر) لعله مقيد بما اذا قصده
مطابق التأخير (قوله لا بعده فيه) أى الوقت لا يرد فضعف عنه (قوله مال) الى قوله وان لم يعرف محله فى
الغنى الا قوله يصح غالباً جعله ثمناً (قوله أو وصفه) أى المعين ش اه سم (قوله أو وصفه أو وصفه الخ) أى بما
يقيد العلم نهاية ومعنى (قوله ولا حجة الخ) عبارة النهاية والغنى لانه قد حذر من الحاجة ولا حاجة الخ (قوله ان
علت ولو بالوصف) كان الاولى تأخير عن قوله ففى الراد (قوله ولو بالوصف) ثم (قوله وأجاب عنه البلقنى
الخ) قضته الصفة أيضاً فله انثوب الذى يبنى ان علمه ولو بالوصف سم على حج اه عرش أقول وهذه صريح
قول الشارع الحار أو وصفه (قوله فى آجرة المثل) * (فائدة) * الاعتبارى آجرة المثل بالزمان الذى حصل
فيه كل العمل لا بالزمان الذى حصل فيه التسليم كما قال فى السابقة اه معنى (قوله وقباضه) أى جعله فى قباضه
الخ (قوله فى نصفه الخ) أى المردود (قوله ان علم) أى ولو بوصفه معنى رسم (قوله وهو) أى الصفة (قوله
وقباضه الراد) أى فى نصفه (قوله يقتضى تأجيل ملكه) أى وهو يميل اه عرش (قوله أو فله نوب
الخ) عطف على فله ثبانه (قوله أو فله خراج) وأعطى خراجاً أو خراجاً أو موصفاً اه ثمانية (قوله وفى
غيراً قصوداً) عطف على جهة ولما راد آجرة مثله (قوله ومر حجة الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى
من اشترط العلم بالجعل ما لو جعل لى الامام ان يدل على قاعة الكفاية جعلاً لى بانه منها فانه يجوز جمع جهالة

كففتك لما يقابل بعض اه
تعليم الذات تحت حرج الردية
وان تعيناً عليه وما كان
متعباً أصالة لا آخرة فيه
ومنه مسئله الغاصب
المذكورة أو من هو يد
غيره اسحق لان الغالب
انه تلحقه مستحق الصفة
وقيد الاذرى بما اذا كان
البحث اسحق به الجعالة
اما السابق عليها فلا عبرته
أى لانه محض تبرع حينئذ
(ويشترط الصفة العقد عدم
تاقته فيقبل من رد عبيدى
الى شهر سواء أتم اليمين
يحمل كذا أم لا فله قدلا
بجده فيكون كون الجعل
ملاً معلوماً بمشاهدة المعين
أو وصفه أو وصف مافى
الذمة مقصوداً يصح غالباً
بجده ثمانية عوض كالأجر
ولا حاجة لجهالة بخلاف
العمل (فان قال من رد فله)
ثبانه ان علمت ولو بالوصف
ففى الراد والافساح آجرة
المثل واستشكك لا ينوب
بان وصف المعين لا يفيى عن
رؤيته وأجاب عنه البلقنى
بان هذه العادة دخلها
الاحتياط فسلم يشدد فيها
بخلافه فهو السبع وقباضه
صحة فله نصفه ان علم وان لم
يعرف محله وهو أحد وجهين

قد يقتضى ان اعتبار الصفة هنا مبني على قوله باعتبار فى الإطلاق خلافاً لتفسيره فراجع اه (قوله لم يستحق
شيئاً) وكذا يقال فى من دلتى على ما لى (قوله لم يستحق شيئاً) أى وان كان فى الرد كلفة وان كان الراد انصو
معى وان لم يتعلق به خطاب لتعلقه بوليته مر (قوله أو من الخ) عطف على من فى من هو بيده ش (قوله
أو وصفه) أى المعين ش (قوله فله ثبانه ان علمت ولو بالوصف) ثم قوله وأجاب عنه البلقنى الخ قضته
الصفة أيضاً فله انثوب الذى يبنى ان علمه ولو بالوصف (قوله وقباضه) هو ما كتبه مخضنا الشهاب
الزمل بخطه منامش شرح الروض (قوله ان علم) قد يقال بل قباضه أو وصفه (قوله بغيره ترجه)
واعتد مر (قوله يقتضى تأجيل ملكه) قد يقال تأجيل الملك معهود فان كلام من الاخرة فى الذمة واثن
فى الذمة عليك بالعقد بشرطه يصح تأجيله فله قال يدل هذا يقتضى تأجيل المعين وهو لا يؤجل قبل تمام

بغيره ترجيحاً ثم رأيت الآثار وغيره من سحاء انصافاً قاس الراد على اعتبار الرضعة نصف الرضيع بعد الطعام أى عطف الغرض
الكفاية بان الاخر المعنة تلك بالعقد فلهما حرجاً من الرضيع بعد الطعام يقتضى تأجيل ملكه هو هذا ما عاكف بشام العمل فلا خلافاً لما تقتضى
العقد ولا عمل يقتضى مثلاً أو فله (قوله أو أرضه) أو فله نعم مثلاً (فقد العقد) لوجه العوض أو عدمه بالنسبة (والراد) الجاهل بان الفساد
لاشئ فيه فيما يظهر اخذاً مما مر فى القراض (آجرة مثله) كالأجرة النافذة وفى غير المقصود كلام لا شئ له لا يلهى بطمعى فى شئ ومر حجة الخ

بالنقطة الجسدية على جنى وأعطيك نفسك لانه لوزاق لاجاله بخلاف جنى بنفقتك (٢٧١) فانه فاد كفى الام وجرمه الماوردى

وإنا آخر السبع عشر من دل
على قسمة جاري منها
وإذا قلنا بأنه رافق نفسه
كفاية كما هو ظاهر ثم هل
المراد بها كفاية مثله عرفا
أو كفاية ذاته نظير ما بقى
فى كفاية القريب والقن
كل بمحل (ولو قال) من
رده (من يأسد كذا فرده)
من تلك الجهة لكن (من)
أبعد منه فلا يادته لجرعه
بها ومن (أو يرسنه فله
قسمة من الجعل) لانه
قول بكل العمل فهو زع
على ما قد وجدته وما عدم
ومحله ان تساوت الطر بقى
سهولة أوجز ونقولات
كان النصف بالادى أفى
به ضعف ما تركه ما سقى
ثانى الجعل اما اذا ردم
جهة اخرى فلا سقى شيأ
مطلقا بل ما جئته السي
وتبعه الاذرى والادى
يادته فى الد منها وله
احتمال انه يسقى بقدر
ما يستحقه لو د من الجهة
المعينة وهو المتقول فى
الكفاية واعني ما فى الاذرى
قال لان التعيين انما اراد
به الارادة الجلية ومن ثم لو
اراد حقيقة التعيين لم
يسقى شيأ ولا يشكلى على
ما ذكره من ما فى ثوبا
او يبنى ما طاقا او على
سورة كذا فاقى به علم
يسقى شيأ له بمحصل
غرضه الذى ساءد ثم حصل
غرضه من ثم لو ذكر شيئين

العرض للباحاجة والوقال جنى وأعطيك نفسك لانه لوزاق لاجاله بخلاف جنى بنفقتك لانه هذا
لوزاق لاجاله وانما يكون جعله لاجاله عوضا فقال جنى بنفقتك قد صرح الماوردى فى هذه بانها
جعله فائدة وليس عاينى لأم اه قال عى قوله مر بانها جعله فائدة مستعدا فى سقى أجزاء
المثل اه وساقى السيد عمره (قوله وحل) أى ما من صحت الخ بالنقطة (قوله اه) أى قوله جنى
وأعطيك نفسك وكذا غير ما لا فى اه عى (قوله فانه فاد) وعليه فله سقى أجزاء لتسائل الظاهر
ثم لكن بقية الذى يفتى الشارح أخذ من القرض اه سدى عمر (قوله لانه كفاية) لزوم الكفاية شعر
بلازم وهذا ما عاقد الان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة عى قوله كفاية أمثله عرفا
أو كفاية بذاته أو لولا القرب الشافى ان له فى الخ والافلاول ثم هل المراد بالزوم انه يجب
على ذلك من وقتخر وحسب لو استتمت أحب عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزم ذلك الاذرى من أعمال
الخ وقبل الفراغ الجعل الرجوع لان غاية أه كفاية له زى جازفة قطر والاقرب الانخير وعليه نالو
أنقى بعض الطرق فى ثم رجوع وقتنا يجوز فالظاهر أنه يرجع عليه بما أحققه فوقع الخ بمشروء بكل استأجر
المضروبين من صحت عى شفى المستأجر اه قول المان (فرد من أقربيه) ولو د من المعين ورأى المالك فى
نصف الطر بقى فدفعه اليه استحق نصف الجعل اه نهاية قال الرشدى قوله مر ورأى المالك فى نصف
الطر بقى الخ صرح فى أن يذهب الما لعل للرد لا يقابل شيأ ويلزم جلية أنه لو رأى المالك فى الجعل الذى بقى
فيه الا بقى مثالا لا يستحق وعليه ما شكل وروى ما فى الشارح مر ما يقتضى خلافه فليراجع
اه (قوله لبعينه) الى قوله اما اذا ردى النهاية والمضى (قوله بان كان النصف الخ) أى بان كانت أجزا نصف
المساقفة نصف أجزاء النصف الا سقى ونهاية (قوله وله احتمال الخ) اعتمد النهاية وشرح المنهج وكذا
المضى عبارة به (تنبيه) فى قوله من أقرب تلك البلدة وغيرها هو كذلك ان نظر فى ذلك السبيل فلو قال
مكر من ردمه سدى من رسة فله كذا فرد من منى أو من التبعين استحق القسط لان التعيين على مكان
انما اراده الارشاد الى موضع الا بى أو مغلته لان الد منه شرط فى أصل الاستحقاق اذ لو ارد حقيقة ذلك
المكان لكان اذ ردمه من دونه لا يسقى شيأ لانه لم يرد منه اه (قوله ومن ثم لو اراد الخ) لعل المراد به ما قد رده
آشاعى المعنى ولا ظاهرا ومختلفا لاطلاق المنزى وغيره (قوله على ما ذكر) أى من قول المصنف من أقرب
منه فله قسمة من الجعل (قوله لو ذكر شيئين) أى قوله ومر فى المضى الا قوله وقد د الى وألقى الزكنى
(قوله استحق نصف الجعل الخ) لانه لم يلزمه أكثر من ذلك ولو قال ان اردت عا سدى فلما كذا فرد
أحدهما استحق الربيع اكملهما استحق النصف أو ردهما استحق المعنى ولو قال أول من ردمه سدى
فله دينار فردا ثانيا اقسماه لانه ما صدفان بالأولية فى الرد ولو قال لكل من لانه ردمه كذا دينار فردوه
فلكل منهما ثلثه فوز يعا لى الرضى هذا اذا لى كل منهما نفسه أم لو قال أحدهما استحقه سدى فلا شىء
ولكل منهما نصف ما سطر له أى لارواو ثنائتهما اعنا صاحبنا فلا شىء لهما فله جيع المشر وط فان
شاركهما ربيع فلا شىء ثم ان قصد بعه المالك أو قصد أخذ الجعل منه فلكل من الثلاث ربع المشر وط فان
اعان احدهم فليعاون بفتح الواو النصف ولا سقى النصف لكل منهما الربيع او اعان اثنين منهما فلكل
منهما ربع ون من المشر وط ولما سقى يعاون اعان الجميع فلكل منهما الثلث بكله يكن معهم غيرهم
فان شرط لاحدهم جعل لهما ولا لكل من الا سقى دينار فردوه فله ثلثا جزءا لهما ثلثا المعنى ولو

(قوله لانه كفاية) لزوم الكفاية شعر بلازم وهذا ما عاقد الان يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل
(قوله ثم هل المراد بها كفاية أمثله الخ) وهل المراد به كفاية النقطة وما يلزم أو لا يعطى الا بعد الفراغ
لانه وقت الاستحقاق (قوله فى المبتن فرد من أقربيه) طو د من المعين ورأى المالك فى نصف
الطر بقى فدفعه اليه استحق نصف الجعل شرح مر (قوله وله احتمال انه يستحق الخ) اعتمد
مر (قوله ولا يشكلى على ما ذكر) أى من قوله أى المصنف من أقربيه فله قسمة من الجعل (قوله
مستحقان كمن ردمه سدى فله كذا استحق نصف الجعل براد احدهما بقية شارح بما اذا ساقى لهما ما يوقد اتى طر فيهما سهولة

وخزونة أخذ من عقيدتهم بذلك الرد (٢٧٢) من نص الطريق المعين وألحق الزركشي بذلك في تفسيره الطالب عن العبد أي بأما وقد قال

الواقف من حضرة أسهرها
فله كذا فيستحق قسطا
ما حضر تغافل الأيام ومن
فيه كاد في الوقت فراجعه
* (فرع) * تجوز الجملة
على الرتبة باعتبار كثر
وغيره من مرض ومداداته
ولو دابة ثم إن عين ذلك
حدا كالشفاه وحده
استحق المسمى والأفقر
المثل ولو جاعله على رد عيدي
فردا بعضهم استحق قسطه
باعتبار العدد أي بالقدرة
المذكورة لأن أجره زودهم
لا تتفاوت حيث يتفاوت الجا
على حج وعمره ويزاد فعمل
بعضها استحق بقسطه
بتوزيع المسمى على أجرة
مثل ذلك لا ثلاثة ولو استل
اثنان) مثلا بعينين أو لا
وقد عهما النداء (قزده
اشتر كل الجمل) أولائة
فذلك بحسب الرؤس
وان تفاوت علمهم لا ينيط
حتى يوزع عليهم به فارق
فوز بعين قدر الملك على ملك
الترمزوه وفارق ذلك أيضا
من دخل دارى فاعطيه
ردهما فدخلها جميعا استحق
كل واحد منهما كالأنداء نخل
وليس كل ثم راداه وإنما
الزاده مجموعهم ولو قالان
ردت عابدي فلنك كذا
فسردا عابديهما استحق
النصف لأنه لم يستره
سواء كافاهم وبحت السبي
أنه لا شيء له ضعيف (ولو أترم

حجلاعين) كان ردده فلك دينار (فشار كغيره على العمل أن تصداعاته) بجائا وبعرض منه (فله) أي ذلك المعين
(نكل الجمل) لأن تصد المتمر الزودين التزم به بأي وجهه

قال أي رجل ودعبدى فله درهم فردا ثلثان قسطا درهم بينهما ولو كان عسدي بينهما ثلثا فاقب جعلان زده
دينارا زدهما بنسبة مملكما اه نهاية قال عش قوله هو ولكل من الآخرين الخ بمعنى أنه قال
لكل من الثلاثة ما فردا رد عيدي وقال لاحدهم ولف ثوب مثلا ولا آخر ولف دينار وقال لثالث
كذلك لو ليس المراد أنه جعل مجموع الثلاثة وبادينار من اه (قوله بذلك) أي باستواء الطريق
سهوة أخرى (قوله وألحق الزركشي بذلك) أي بالوذكر شين مستقلين بكون رد الخ (قوله فيستحق
قسطا لمحض الخ) زادا غنى قال أي الزركشي فخطب ذلك فانه عما انطأ قال لا يعرى وذلك كان الشيخ
تق الذين التفسيرى إذا بطل وما غيره معهود البطالة في دره لا يستل ذلك اليوم مع موما قال وسألت شيخنا
عن ذلك مرتين فقال إن كان الطالب في حاله انقطاع عصيته فلا يعلم استحق ولا فلا قال بمعنى شخه ولو حضر
ولم يكن بمقدور الاشتغال لم يستحق لأن المقصود تعبه بالعلم لا بمجرد حضوره وكان يذهب إلى أنه من باب الرصد
انتهى اه (قوله لتفاضل الأيام) صبارا لفتي فان الأيام كسيلة العبيد فاهم أشياء متغافله اه (قوله
ثم إن عين ذلك الحد الخ) وفي سم بعد كلام طويل ما مضى ثم وجد مر المسئلة منقولة في الجواهر وأنه
يصح الجملة على الشفاه وان لم يكن مقدور الان أسبيله مقدور وفوق في الجواهر بين الجملة والأجرة
ومما يؤيد هذا الصانع أن نفس رد الأبق قد لا يكون مقدور رابع صحة الجملة عليه اه (قوله والأفقر المثل)
تدخل تحت الصور وان احدا هاتين لعين حد أو لا بعين حد أو لا بدو وجوب أجرة المثل في
الثانية ممنوع إذا لم يجرى جسد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالجعله على رد نفسه فلم ورد أنه
لا يستحق شيئا من عمل لفعل كلام على الصورة الأولى فليست سم وسدعر (قوله ولو جاعله على
رد عيدي الخ) بمعنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شين مستقلين الخ (قوله أي بالقدرة المذكورة ومن)
أي بقوله وقد شارح الخ (قوله أولا وقد عهما النداء) إلى قوله وتضمن في المعنى الإقوله وبحت السبي
إلى المتن وقوله بخلاف ما روى إلى ولا شيء للمعاونة وقوله قال غير الحوائز ركشي وإلى قوله والذي يخفى النهاية
الإقوله وبحت السبي إلى المتن (قوله أو ثلاثة فكذلك) بمعنى عنه قوله المار مثلا (قوله إذا لا ينضبط)

ثم إن عين ذلك حد كالشفاه وجدا استحق المسمى) قد يصور ذلك بما قال داوود فان شفت فلك كذا
وبعترض بان الشفاه غير فعله ولا مقدوره فلا تصح الجملة عليه فعليه ما ينبغي في هذا أنه جعله قاسدة توجب
أجرة المثل ويمكن أن يقال لا بعين فهو بذلك بتسامم القساده به بل يمكن تصور غيره وان داوود بنى إلى الشفاه
فلك كذا وتجب فيه شفعة الجملة إذا الجملة ليست على الشفاه بل على الداء وانما جعل الشفاه بينا لحدها
وعايتها فلا محذور ولو سلم أنه على الشفاه فذلك أمر ضمني ويغترق الضمني ما لا يغترق في القصدى ثم وجد
مر المسئلة منقولة في الجواهر وأنه يصح الجملة على الشفاه وان لم يكن مقدور الان أسبيله مقدور
الجواهر بين الجملة عليه والأجرة ومما يؤيد هذا الصانع أن نفس رد الأبق قد لا يكون مقدور رابع صحة الجملة
عليه وقوله والأفقر المثل يدخل تحت الصور وان احدا هاتين لعين حد أو لا بعين حد أو لا بدو وجوب أجرة المثل في
الثانية ممنوع إذا لم يجرى جسد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالجعله على رد نفسه فلم ورد أنه
لا يستحق شيئا من عمل لفعل كلام على الصورة الأولى فليست سم وسدعر (قوله ولو جاعله على
رد عيدي الخ) بمعنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شين مستقلين الخ (قوله أي بالقدرة المذكورة ومن)
أي بقوله وقد شارح الخ (قوله أولا وقد عهما النداء) إلى قوله وتضمن في المعنى الإقوله وبحت السبي
إلى المتن وقوله بخلاف ما روى إلى ولا شيء للمعاونة وقوله قال غير الحوائز ركشي وإلى قوله والذي يخفى النهاية
الإقوله وبحت السبي إلى المتن (قوله أو ثلاثة فكذلك) بمعنى عنه قوله المار مثلا (قوله إذا لا ينضبط)

ثم إن عين ذلك حد كالشفاه وجدا استحق المسمى) قد يصور ذلك بما قال داوود فان شفت فلك كذا
وبعترض بان الشفاه غير فعله ولا مقدوره فلا تصح الجملة عليه فعليه ما ينبغي في هذا أنه جعله قاسدة توجب
أجرة المثل ويمكن أن يقال لا بعين فهو بذلك بتسامم القساده به بل يمكن تصور غيره وان داوود بنى إلى الشفاه
فلك كذا وتجب فيه شفعة الجملة إذا الجملة ليست على الشفاه بل على الداء وانما جعل الشفاه بينا لحدها
وعايتها فلا محذور ولو سلم أنه على الشفاه فذلك أمر ضمني ويغترق الضمني ما لا يغترق في القصدى ثم وجد
مر المسئلة منقولة في الجواهر وأنه يصح الجملة على الشفاه وان لم يكن مقدور الان أسبيله مقدور
الجواهر بين الجملة عليه والأجرة ومما يؤيد هذا الصانع أن نفس رد الأبق قد لا يكون مقدور رابع صحة الجملة
عليه وقوله والأفقر المثل يدخل تحت الصور وان احدا هاتين لعين حد أو لا بعين حد أو لا بدو وجوب أجرة المثل في
الثانية ممنوع إذا لم يجرى جسد المعلق عليه فالوجه فيها عدم وجوب شيء كالجعله على رد نفسه فلم ورد أنه
لا يستحق شيئا من عمل لفعل كلام على الصورة الأولى فليست سم وسدعر (قوله ولو جاعله على
رد عيدي الخ) بمعنى عنه قوله المار ومن ثم لو ذكر شين مستقلين الخ (قوله أي بالقدرة المذكورة ومن)
أي بقوله وقد شارح الخ (قوله أولا وقد عهما النداء) إلى قوله وتضمن في المعنى الإقوله وبحت السبي
إلى المتن وقوله بخلاف ما روى إلى ولا شيء للمعاونة وقوله قال غير الحوائز ركشي وإلى قوله والذي يخفى النهاية
الإقوله وبحت السبي إلى المتن (قوله أو ثلاثة فكذلك) بمعنى عنه قوله المار مثلا (قوله إذا لا ينضبط)

ي غالباً اه معني **(قوله)** فلم يقصر لغفلته الخ عبارة ما عني فلا يجعل لغفله على قصر العمل على الخطاب اه
(قوله) من كلامهم هناء في المساقاة عبارة ما عني من استحقاق الجوز له تمام الجعل اذ اقتصدوا المشاركة
اعانتموهن استحقاق العامل في المساقاة نصيبه اذا تبرع عنه المالك أو اجنى في العمل اه **(قوله)** جواز
الاستئابة الخ أي ولو بدون عرفها يظهر اه نهاية وسأني ما عني **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة الخ
وقع السؤال في الورس عما يقع كـ برهان أن صاحب الخطابة يستحب خطباً يعطيه ثم إن النائب
يستحب آخره لم يجز ذلك وسحق ما جعله صاحب الوظيفة أم لا جواب عنه الظاهر أنه ان حصل
له عزم من حصوله المستحب أو دلل ان يقرب على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له ان يستحب مثله
و يستحق ما جعل له وإن لم يحصل ذلك ولم يلقه في الزمان لا يجوز ولا شيء على صاحب الوظيفة
لعدم مباشرة وعلمه بان استغابه آخر مثله من مال نفسه وموقع السؤال فيه أضعاف مسجلاً ثم وطلعت
شعاره هل يستحق أو باب الشعار المعلوم أم لا جواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الانضمام
كفرعة من فاته يمكنه ذلك ولو لم يكو استحقاق المعلوم ان يشر من لا تمكنه المباشرة كجواب المجدد
وفرأته استحقاق كـ أو كره على عدم المباشرة وهذا كما يجب لا يمكن اعادته والأوجب على الناظر القطع عن
المستحقين واعادته ان أمكن والاقتل لأقرب المبالغة اه عـ **(قوله)** مثله أو خير منه أي فيما
يتعلق بذلك الوظيفة حتى لو كانت فرعة من مملوكان المستحب على الاشتراط في النائب كونه عالماً بل يكفي
كونه يحسن فرعة الجوز كفرعة على المستحب عبارة سم قوله أو خير منه أي باعتبار المقصود من الوظيفة
انتهى اه عـ **(قوله)** وسحق المستحب كل المعلوم أي ولما تبين ان التزمه صاحب الوظيفة وعليه
فلو يشرخص الوظيفة فلا يتنازع من صاحبها المستحق المباشر لها عوضاً لعدم التزامه وكذا صاحب
الوظيفة يستحب مباشر لا شيء له الا اذا منع الناظر أو خسر من المباشرة فسحق لعذوه في ترك المباشرة فومن
هذا يؤخذ جواز ابداء موقع السؤال لغيره أو أي أحد جلايينه وبين ولما تخيل ما لمشر كونه مستحباً من الرجل
صلى يشار الامانة من غير استئابة من ولما خسر هو أن ولما لا شيء له لعدم مباشرة ولا شيء لزاده على
ما يقابل نفسه المقرر هو فـ لان العلم يجب على الاستئابة كالمشترع ولما لا شيء له مباشر ولم يستحب
لا شيء له لان الوقت ما جعل المعلوم في مدة المباشرة فـ انما يخص ولما لا شيء له الناظر لصالح المصدق فـ
فانه يقع كثيراً وقع من بعض أهل العصر افتاءه بخلاف ذلك فاحذره اه عـ **(قوله)** وضعت أي السبي
(قوله) المستحب د **(قوله)** والنائب يدل من قوله واحدهما بدله فصل من مجمل **(قوله)** ورد عليه
أي على السكرو **(قوله)** ذلك أي أخذ الذكور **(قوله)** لا كل أو باب الخ عبارة ما عني لأرباب
الجاهات والجاه الان في أول المناصب التي ينبغي استئابة من لا يصلح أو يصلح ينزوي سبهم المعلوم وبذلك
المستحب ما عني الوقف على عمر الاصدار اه **(قوله)** واستئابة من الخ عطف على كل عطف سبب على سببه
(قوله) ينزوي سبهم متعلق بالاستئابة أي ينشئ قليل في الترويض يديلاً لأنه في الأصل بمعنى القليل كاليسير
(قوله) وورد الخ أي الانزعي **(بانه)** أي السبب سد ذلك البلب انما ط كونه مثله الخ هذا اذا كان من باب الانزعي
باب الجاهات النيابية أو ان كان من ادهم أو باب الوظائف بمعنى أنهم يأخذون الوظائف التي ليسوا
أهلها ويستنبون كالموصر بعبارة فيرد بان الكلام كلمة عند جهة التقرر في الوظيفة وذلك لا يكون الا
ان هو أهلها فاعلم اه رشدي **(قوله)** والزر كشي الخ عطف على الانزعي **(قوله)** بشرط الحضور
التابع في فصل العام والسالك أن يتحقق الحكم بكل واحد بشرط الاشراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل
من دخل هذا الحصن وأولاه دهره فكل واحد حصه أو لا مفردا استحق الدهره ولو حصه جماعة معاً
يستحقوا شيئاً ولو حصوا متعاقبين لم يستحق الا الواحد السابق اه **(قوله)** فـ دنا بيه الخ أي على ماس **(قوله)**
يجوز الاستئابة في الامانة الخ استعمله د **(قوله)** وسائر الوظائف القابلة الخ أي ولو بدون عرفها
يظهر بـ د **(قوله)** أو خير منه أي باعتبار المقصود من الوظيفة

فلم يقصر لغفله على الخطاب
وحدهم مختلفاً بغيره فمما اذا
اذن لعين فـ دنا بيه مع
فسدته لان المال لا يردان
فيسد لـ لا شيء للععاون
الان التزمه الخطاب احـ
واخذ السبكي من كلامهم هنا
وفي المساقاة يجوز الاستئابة
في الامانة والتدريس وسائر
الوظائف القابلة للنيابة
وان لم يردان الواجب اذا
استأنب من جديد بشرط
الوقف مثله أو خير منه
ويستحق المستحب كل
المعلوم وضعت افتاءه المصنف
وان صدد السلام اه لا
يستحقه واحدهما
المستحب لعدم مباشرة
والنائب الذي لم يرد
الناظر لعدم ولا يورد
عليه الا في ذلك وأما
ثم قال وما ذكره فـ عـ باب
لا كل أو باب الجاهات
الوقت فاعلم المصنف
للمناصب الدينية واستئابة
من لا يصلح أو يصلح ينزوي
بغيره لا بشرط وهذا يجري
فلا حول ولا قوة الا بالله
انتهى ورواه سدك
الرب باشرط كونه مثله
أو خير منه والزر كشي بان
الرب ليس من باب الجاهات
ولا يشرط الا يمكن وقوع
العمل مسلماً للمستحق
أو الجاهات وانما هو المباشرة
بشرط الحضور ولم يوجد

فلا يصح أخذه المذكور
وقضية أنه لا شيء المستتب
ولولعذر ولول هو خيبره
وقضية كلام الأذري خلافه
والذي يقفه استشهائنا
لشبهه أو خيبره لعذر
بالعرف المطرد بالاحتق
اذناه يثبت وعليه فخاص
علا كره الزكشي بأنه
أجاب القيد المذكورين
سوجه وأن لم تصورنا
اجازة ولا جعله علا بإيراد
العرف في هذا المصطلح
عليها الواقفون والمترفة
شروطهم وحيث صار كله
حاضر فاستحق المعلوم وزمه
ما التزم لثابته ويؤخذ من
قول السبكي القابلة للثابتة
أن المتفق لا يجوز له الاستنباط
حق عند السبكي إلا يمكن
أحدا أن يقفه عنه وبه
جزم الفري قال غيره وهو
واضح وكلامه كله في غير
وقت الآثار المار فيها
(وان قصد) المشرك
(العمل المالك) يعني
المتبرع بعمل أودعه أو
لنفسه أو للصبي أو لثنتين
منهم أول قصد شياً
(فلا أول غسلة) أن شاركه
من أول العمل وهو نصف
الجلسل أن قصد نفسه أو
المتبرع أوهما أو أطلق
وثلاثة أو باعنا قصد نفسه
والعالم أو العالم والمتبرع
وثلاثة أن قصد الجميع

أي وأداء الوظيفة (قوله أخذ) أي السبكي (قوله وقضية) أي كلام الزكشي (قوله وقضية كلام الأذري خلافه) وهو الوجه بالعرف المطرد بالاحتق حيث نشرح مر وقوله مر وهو الوجه الخ ولتأمل هذا ما تقدم قرياً من قوله مر أي ولو بدون عذر فبما يظهر اه سم أي فان ما نقله عن الأذري حاصله من أن عمن قال بالاحتق وأشار إلى الذي الجواب عن نظر سم بمناصه قوله مر حيث أنه أي من العذر وكون الثاني مثل المستتب أو خيبره وهذا لا ينافي في استظهاره فبما في قوله مر أي ولو بدون عذر الخ لأنه إذا صمم عدم العذر فله أولى فاستعمله مر صحيح فمثل اه أقول لا يخفى بعد هذا الجمع ويمكن أن يجاب أيضاً بما ذكرناه النهاية أو لا يجوز ادعاء استظهار المراد بالسبكي فقط وما ذكرناه هنا بيان لما هو الرابع عنده وفاة الشارح وخلافه المغني عبارة والله الذي ينبغي أن يقال في ذلك أن هذه الوضائف إن كانت من بيت المال وكان من يده مستحقاً فهو يستحق معاملة أهله أو أحضر أم لا استنباط أم لا وأما النسب إن جعل له معاملة في ثبوتها مستحقاً ولا فلا وإن لم تكن من بيت المال أو كانت من بيت بيت مستحقاً في معاقلة المصنف هو الظاهر اه (قوله حيث) أي حين أو جرد التدين المذكوران (قوله وعليه) أي على هذا الاستثناء المقصود (قوله صاوال) أي المستتب (قوله يؤخذ) أي القول المتفق ففسخ في النهاية وكذا في المغني الإقوله أن شاركه من أول العمل (قوله أن المتفق لا يجوز له الاستنباط الخ) اه مر جواز الاستنباط للمتفق بضالان المقصود أحياه البقعة تعلم الفقهاء وذلك حاصل مع الاستنباط وجوز أن يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستنباط للثلاثين بمكاتب الأيتام فبما في نظر سم على جوف حاشية شفا الزبدي مثل ما اعتمد مر ولكن الأقرب ما قاله جيز قول سم لا يتم أي بشرط أن يكون يشبهه اه اه عرش (قوله قال غيره) عبارة المغني قال ابن شعبة اه (قوله في غير الآثار) أي ما لا مصر من الجراكسة المملوكين ليست المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله يجعل الخ) متعلق بقصد (قوله أول نفسه الخ) عطف على المال (قوله أول بقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أي القسط (قوله أن قصد أي المشترك اه سم (قوله وثلاثة أو باعنا الخ) وذلك لأن ما خص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الآخر في مقابلة عمل الماعونة وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربيع وإذا ضم إلى ربع إلى النصف

(قوله وقضية أنه لا شيء المستتب ولولعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الأذري خلافه) وهو الوجه شرح مر ولتأمل ما تقدم قرياً من قوله أي ولو بدون عذر فبما يظهر (قوله أن المتفق لا يجوز له الاستنباط الخ) اه مر جواز الاستنباط للمتفق بضالان المقصود أحياه البقعة تعلم الفقهاء وذلك حاصل مع الاستنباط وجوز أنه يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستنباط للثلاثين بمكاتب الأيتام فبما في نظر سم على جوف حاشية شفا الزبدي مثل ما اعتمد مر ولكن الأقرب ما قاله جيز قول سم لا يتم أي بشرط أن يكون يشبهه اه اه عرش (قوله قال غيره) عبارة المغني قال ابن شعبة اه (قوله في غير الآثار) أي ما لا مصر من الجراكسة المملوكين ليست المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله يجعل الخ) متعلق بقصد (قوله أول نفسه الخ) عطف على المال (قوله أول بقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أي القسط (قوله أن قصد أي المشترك اه سم (قوله وثلاثة أو باعنا الخ) وذلك لأن ما خص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الآخر في مقابلة عمل الماعونة وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربيع وإذا ضم إلى ربع إلى النصف

(قوله وقضية أنه لا شيء المستتب ولولعذر) شرح مر (قوله وقضية كلام الأذري خلافه) وهو الوجه شرح مر ولتأمل ما تقدم قرياً من قوله أي ولو بدون عذر فبما يظهر (قوله أن المتفق لا يجوز له الاستنباط الخ) اه مر جواز الاستنباط للمتفق بضالان المقصود أحياه البقعة تعلم الفقهاء وذلك حاصل مع الاستنباط وجوز أنه يؤخذ من ذلك أن يجوز الاستنباط للثلاثين بمكاتب الأيتام فبما في نظر سم على جوف حاشية شفا الزبدي مثل ما اعتمد مر ولكن الأقرب ما قاله جيز قول سم لا يتم أي بشرط أن يكون يشبهه اه اه عرش (قوله قال غيره) عبارة المغني قال ابن شعبة اه (قوله في غير الآثار) أي ما لا مصر من الجراكسة المملوكين ليست المال (قوله فيها) الأولى التذكير (قوله يجعل الخ) متعلق بقصد (قوله أول نفسه الخ) عطف على المال (قوله أول بقصد الخ) عطف على قصد (قوله وهو) أي القسط (قوله أن قصد أي المشترك اه سم (قوله وثلاثة أو باعنا الخ) وذلك لأن ما خص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الآخر في مقابلة عمل الماعونة وقد خرج منه للعامل نصفه وهو الربيع وإذا ضم إلى ربع إلى النصف

الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره والربع الرابع يبقى للعلتم ومثل ذلك يتساقف الثلثين فان
العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرعه المعاون له ثلث النصف الذي فضل يضم الى النصف
الذي استحقه مجموعهم الثلثان اه عش قول المتن (ولا شيء للمشارك الخ) ولو قال الواحد بان رددته
فلا بد دينار ولا تخزن رددته ارضين فخره لا يظلال نصف دينار ولا خرف نصف آخر فمثل عمله ولو قال ان
رددت عبدي فلك كذا فامر قد بردهم اعتقوا ان ثلثه العمل استحق كل الجصل كما اتفق به الوارجه انه
تعالى ثابت بانه في العمل المذكور ولا يوزن طرفان حرته كالأغاة أخرى فمولى يقصد المالك الوافى أيضا
في ولدته ارض فمقدمة ثم نقل الى فضا خرف قطع عندهم وبعمل لهاس وركلا صار يفضلا جصل له
فخرج بانه للشافى ولا يشرك فيه الا الاول انتهى شرح مر اه سم قال عش قوله استحق كل الجصل أى
السيد نظاره وان قصد البند نفسه بعد اخر به وقيل من الموقد المعاون نفسه حيث قلنا ان العامل انما
يستحق القسط سطوا ما يقابل على العبد من وقت اعتاقه وقوله فطاع عنده الخ أى فخر اعنده شيئا وان قل ثم
طلمس سورة الخ اه وقال الرشيدى قوله كالأغاة الخ قضية التشبيه ان العبد وقصد المالك مستند ان السيد
المعق لا يستحق شيئا بل يرجع اه (قوله أى فى حال معاذ كرا الخ) نعم ان التزيم للعامل بشئ لم يملكه اه
مغنى قول المتن (ولكل منهما الخ) وقوله العبد باعتبار وزموجوا الى ثلاثة أقسام أحدها لازم
من الطرفين قطعاً كالبيع والاجارة والسداد والمطخ والحالة واساقاة والهبه لتغير الفر وعبد الترض والخالم
ولا زمن من أحدهم انقطع او من الآخر على الاصح وهو التكليف فانه لازم من جهة المالك قطعاً ومن جهة الزوج
على الاصح وقدرته على الطلاق ليس فسخاً انما هو لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر قطعاً كالكتابة
وكذا الرهن وهذه الأصول للفر وعبد الترض والاضمان والكفالة ثالثها لازم من الطرفين كالشركة
والوكالة والدارية والوديعة والجهة قبل فراغ العمل ولما قال ولكل منهما الخ نهاية (قوله) أى
العقد (قوله ثم هو) أى فسخ العامل (قوله لا يتأتى الا للمعنى) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد
شروعه في العمل كما يتوقف زاد من مانعه ففسخ غير المعنى بعد الشروع نظر اذا العقد لم يرتبط به
وحده فكيف يرتفعه اطلاقاً لا يبرعه بالنسبة فقط فمستعمل اه (قوله بعد) عبارة لتناهية
والغنى ما بعده اه قول المتن (فان فسخ) بينا المعقول نهاية ومغنى (قوله من المالك أو المتزيم) كمن
الاولى لاقتصر على المتزيم (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى لما تقدم أنه لا يشترط القبول
اه سم (قوله أو العامل) أى وان كان صديداً كلياى اه عش (قوله وقد علم لعامل الخ) مفهومه قوله
أما اذا لم يعلم الخ وساقى ما فيه قول المتن (أو فسخ العمل) مثل كلامهم الصي اه نهاية قال عشي ولعل
المراد بالفسخ منه ترك العمل بعد الشروع والافسخ الصي لقو اه وقوله ولعل المراد الخ ساقى عن سم
عن الروض مع شرمه ما قد يتخالفه قول المتن (فلا شيء) ولو فسخ العمل والمتزيم معاً لم أر من ذكره
ويتنفي عدم الاستحقاق لا اجتماع القضاء والمنازع اه مغنى (قوله وان وقع) أى في قوة أمائنا في النهاية
والغنى الاقوله كان شرط له الاية (قوله وان وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو والروض ناظ

عنددسو وبعمل لهاس وركلا صار يفضلا جصل له فخرج بانه للشافى ولا يشرك فيه الا الاول اه (قوله)
لان العمل فيها مجهول) فذلك هو معاً كما تقدم (قوله) اه هذا ما يقابل القول بانها لا ترتب ارب
(قوله ثم هو) أى فسخ العامل (قوله قبل العمل) يقسم تصور من غير المعنى بعد الشروع في العمل
وفي الاعتداده نظر لعدم ارتباط العتدية والالو سبق غير مولى بعد شروعه وبعمل استحق دره فلما قبل (قوله)
لا يتأتى الا للمعنى) بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروعه في العمل والمراد بالفسخ فسخ العقد بغيره
كذا شرح مر وفي فسخ غير المعنى بعد الشروع نظر اذا العقد لم يرتبط به بخصوصه فكيف يرتفعه اطلاقاً
أو يبرعه بالنسبة فقط فمستعمل (قوله القابل للعقد) لعل المراد القابل ولو معنى كما تقدم أنه لا يشترط
القبول أيضاً (قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلماً) كذا في شرح الروض ثم قال هو والروض ناظ

(ولا شيء للمشارك الخ)
أى في حال معاذ كرا ثم هو
(ولكل منهما) أى الجاصل
والعامل (الفسخ قبل علم
العمل) لانه عقد جائز من
جهة الجاصل لتعلق
الاستحقاق فيها بشرط
كالوصف والعامل لان العمل
فيها مجهول كالشرط
والرأى بقض العمل رده
الماسر انه لا يشترط قبوله ثم
هو قبل العمل لا يتأتى الا في
المعنى يخرج بقبول تعلمه
بعده فلا أثر للفسخ حيث
لان العمل قد لم واستقر
(فان فسخ) من المالك أو
المتزيم أو العامل المعنى
القابل للعقد وقد علم العامل
الذي لم يفسخ فسخ الجاصل
أو أعلن الجاصل بالفسخ
أى أشاعه للعامل افسخه
معنى (قبل الشروع) في
المسجل أو فسخ العامل
بعد الشروع) فيه فلا شيء
له وان وقع العمل مسلماً
كان شرط له جعلاً في مقابلة
مناعاً لفظه في بعضه فحضره
لانه في الاول لم يعمل بشئ
وفي الثاني سكتوا بفسخه
فرض المتزيم باختيار ومن
ثم كان مفسخه لا يجزى
زائدة الجاصل في العمل

قال الاسنوي أو نقص من الجعل انتهى (٢٧٦) وفيما احتل من حيث الحكمين ما يستحق أجره المثل لان الجاعل هو الذي الجله الى ذلك اما اذا لم يعلم العامل

المعين ولم يعلم المالك بالرجوع فيما اذا كان غير معين فانه يستحق الشروط اذا تقصير منه فوجبه كقضى بالاداء لان لانه لا يمكن مع الاجام غيره (وان فسخ المالك) يضمن الملتزم ولو باعنا المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالفراغ من العمل فكذا بعضه وحيث تدبره لعله اجرة المثل لماء مضي في الاصح لا حرام عمل العامل فلم يفتقر عليه فسخ غيره ورجع بيده كاجرة فسخت بعيب ولو حصل بغير معنى من العمل بعض التقصير كان علت ابني القرآن فكذا فيهمه

وان خا ط نصف النوب فاحترق أو تركه أو بنى بعض الحائط فانهم قدم أو تركه أو لم يعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ويحمله فيعاهد الاخرية اذا لم يقع العمل مسلما والا فلا أجره ما جعل بقسطه من المسمى بشرئته قوله الخ اه فنه تصرع باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الانتهاء وتركه وان كان في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه وان وقع العمل مسلما اه سم وصليما يتحقق به في بحث تلف محصل العمل (قوله قال الاسنوي الخ) عبادة شرح الروض قال الاسنوي وقياسه كذلك اذا نقص من الجعل اه وفيه نظر وان كان الحكم بجعلان النقص فسخ كباقي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) خالفه المفسر والنهاية فقال ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عليه فلا شيء له أو جاعله به فسد ذلك على الاصح وان صرح المارودي والروى بان يان له المسمى اذا كان جاعله به واستحسنه البلقيني اه قال عرش قوله مر فذلك على الاصح أي خلافا لما جاهل فنه بعد ذلك من الرض مع شرحه مامر من النهاية والمغني انفا ما صرح الشارح وافق المارودي والروى اه (قوله ولو باعنا المردود مثلا) كذا قاله الشيخ في شرح منعهما الاقرب خلافا فلا يستحق العامل شيء اذا علق المالك المردود شيئا لرجوعه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما اه نهايت قوله فانه الشيخ الخ أي ومع ذلك ما قاله في شرح المنهج ظاهر حصول التقويت من قال عرش قوله مر فلا يستحق العامل الخ أي ومع ذلك ما قاله في شرح المنهج ظاهر حصول التقويت من جانب المالك وقوله مر حيث اعتق المالك ينبغي ان مثل الاعتناق الوقف لوجود العلة فيه اه (قوله لما مضى) كذا في النهاية والمغني (قوله فلم يفتقر) ببناء المفعول (قوله ورجع بيده) وهو احوال ثمانية ومعنى (قوله ولو حصل الخ) عبادة النهاية والمغني والفرق بين ان يكون ماصدا ومن العامل لا يحصل به مقصود اصلا كذا رآنا في بعض الطرق أو يحصل به بعضه كآل قال ابن علقابي الخ اه (قوله ثم منعه الخ) أي فعله بعضه ثم منعه الخ (قوله واستشكل) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله اذا مات احد هما الخ) أي اوجن اوائحي عليه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله او وارث العامل الخ) هذا اذا كان العامل معناه ما غير المعين فيظهر انه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كآل رد ما ثانيا وهذا ظاهر ولم اومن ذكره اه معنى (قوله ثم رأيت شارحا الخ) يمكن جعل هذا على ما ذكره هو الشارح فلا نظر اه سم (قوله فرق بان الخ)

نصف النوب فاحترق أو بنى بعض الحائط فانهم قدم أو تركه أو لم يعلم الصبي لبلاده فلا شيء له ويحمله فيما عدا الاخرية اذا لم يقع العمل مسلما والا فلا أجره ما جعل بقسطه من المسمى بشرئته قوله الخ اه فنه تصرع باستحقاق القسط مع الترك اذا وقع العمل مسلما وذلك يعلم الفرق بين فسخ العامل في الانتهاء وتركه وان كان في الاول لا يستحق القسط وان وقع العمل مسلما وفي الثاني يستحقه وان وقع العمل مسلما (قوله أو نقص من الجعل) فاه الاسنوي قال في شرح الرض وفيه نظر وان كان الحكم بجعلان النقص فسخ كباقي وهو فسخ من المالك لان العامل اه (قوله فانه يستحق الشروط) قال في الرض وان عمل بعد الفسخ ولو جاعله فلا شيء له قال في شرحه لكن صرح المارودي والروى بان يان له المسمى اذا كان جاعله به لا وهو معين أو لم يعلم المالك بالفسخ واستحسنه البلقيني والتصرع بحكم الجاهل من زيادة النصف اه فالشارح وافق المارودي والروى وبأنه لا ينبغي ان ذلك في فسخ المالك قبل الشرع وعوه هل يقولانه في فسخه بعده بالنسبة لا بعد الفسخ فينظر (قوله ولو باعنا المردود مثلا) كذا في شرح المنهج والاقرب بخلافه فلا يستحق العامل حيث اعتق المردود شيئا لرجوعه عن قبضته فلم يقع العمل مسلما اه شرح مر (قوله لماء مضي) كذا شرح مر (قوله واستحق القسط من المسمى أي ان ردا الخ) في شرح الرض وان مات العامل فردموا ثما استحق القسط أيضا قاله المارودي اه (قوله ويرى بان الفسخ أقوى الخ) فرق أيضا بان الجاعل اسقط حكم المسمى في سبيلتنا بغضه بخلافه في تلك شرح مر (قوله ثم رأيت شارحا فرق

رد العامل لو ارث المالك او وارث العامل لعلنا لا نأى فرق بين الفسخ والفسخ ويرى بان الفسخ أقوى فكله انعدام ارضى للعقود آتاه فرجع بيده وهو اجرة المثل بخلاف الانقضاء فانه لا يمكن كذلك صلا العقدة كانه لم يقع به فوجب القسط ثم رأيت شارحا فرق

بان العامل في الاقتضاء ثم العمل بعده ولم ينعمه الله سبحانه وتعالى في الفسخ وفيه نظر (٢٧٧) الا انه في الفرق بين خصوص الوجوب

من المسمى نازة ومن أخرى
المثل أخرى كما هو واضح
للمتأمل ثم رأيت شيئا
اجاب بما ينبغي هذا
الشارح وقد علمت ما فيه
(والعائن) يعني الملتزم (ان
يزيد وينقص في العمل
وفي العمل) وان يغير
حسنة (قبل الفراغ) سواء
ما قبل الشرع وما بعده
الثلث في زمن الخیار
(وفائده) اذ وقع التغيير
(بعد الشرع) في العمل
مطلقا أو قبله وعلى جهلا
بذلك ثم أتم العمل (دوجب
أخر المثل) لبيع عمله وحمل
قولهم لو عمل بعد الفسخ
لا شيء له حيث كان الفسخ
لابد له وذلك النداء
الانصر فمع الاول والتعص
من الملتزم أثناء العمل
يقضي الى جوع الحجة
للمثل ثم بحث ان الرفعة
يسقط لماعل جاهلا قبل
النداء الثاني ما يقابل من
الجعل الاول لان العقد
الاول باق لم ينفسخ وفيه
نظرو قول المثل فخطأ
المثل في الأصح وقد ما تقرر
ان النداء لا يغير في
لاز لكون الفسخ وجوب
أخر المثل فاندفع قوله ان
العقد الاول باق لم ينفسخ
واحق بذلك فخصه بالتغيير
قبل العمل المذكور فان
عمل في هذه عالم ذلك فله
المسمى الثاني (تبيينه)

أرضي الغنى بهذا الفرق (قوله بان العامل) أي أو وارثه (قوله ثم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحصول
بحاله حصول المقصود به بلا منعه منه وهذا ينفع الفرق ويندفع النظر فليتلزم سم على حج أو ربيدي
قول المثل (ولما لا تان) يزيد وينقص في الجعل) فلو قال من ربيدي فله عشرة ثم قال من ربيدي فله خمسة تارة
بالعكس فلا اعتبار بالتغيير هنا في معنى (قوله وان يغير) أي قوله ثم بحث في النهاية يتوالى (قوله وان يغير
حسنة) كان يقول من ربيدي فله دينار ثم يقول فله درهم اه معنى (قوله اذا وقع التغيير) أي بان يأتوا
التصير وبلد الجعل وكان الاول بان يقول أي التغيير اذا وقع (قوله مطلقا) أي أتم العمل علما بالتغيير
أو جاهلا به (قوله وعلى الخ) أي شرع في العمل وسيد كر تحترزه بقوله فان عمل في هذا الجعل المثل (وجوب
أخر المثل) ويستثنى من الأولى ما لو علم المسمى الثاني فمما فله منقسط ما له بعد عمله فبما انفاه اه شرح
منهج وسيأتي عن النهاية ما يوافقه قال الحلبي قوله فقط أي وجهل المسمى الاول وفيه أن هذا غير عامل شرعا
لعدم علمه بالجعل (قوله لبيع عمله) يفيد وجوب الاجرة لبيع العمل اذا وقع التغيير بعد الشرع وعمل
عالم أو ساقى في قوله فان قلت اه سم (قوله وحمل قولهم الخ) عبارة المفرد في المثل فبما ذكر لبيع
العمل لا لا يفي خصولا بزيادة ما سم من أنه لو عمل الخ لا يذنب فيما اذا فسخ بلا بدل بخلاف هذا اه (قوله
وذلك) أي وجوب اجرة المثل لبيع العمل فبما ذكر (قوله وقول المثل الخ) أي المتكسب (قوله ورد)
قد يحيا بيان كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا اشكال اه سم (قوله فاندفع
قوله ان العقد الاول باق) مراده كجمله يظهر بان الى النداء الثاني اه سم (قوله والحمل) بذلك أي الفسخ
في أثناء العمل بالتغيير (قوله المذكور) بالغرض نفت فسخه أي المذكور بقوله المار أو قبله وعمل جاهلا
الخ (قوله فان عمل الخ) عبارة الغنى فان سم العمل ذلك أي التغيير قبل الشرع وفي العمل اعتبر النداء
الاشير والعمل لا كرفيه اه (قوله في هذه) أي صورة التغيير قبل الشرع وفي العمل (قوله علما
بذلك) أي بالتغيير (قوله ما تقتضاه) أي القوة فان قلت في النهاية (قوله ما تقتضاه المثل) من ان هذا
الاقتضاء اه سم عبارة النهاية وبجمله أي كلام المثل فيما قبل الشرع وان يعلم العامل بالتغيير فان لم يعلم به
فبما إذا كان معينا لم يعلم به الملتزم فبما إذا كان غير معين فالغرض في وسطه ينقدح أن قبل يستحق
أجرة المثل وهو الراجح كقضاء الخ (قوله من أن الخ) جواب لو كان الصواب في الخ (قوله هو) أي

الخ يمكن جعل هذا على ما ذكره هو فلا نظر (قوله ثم العمل بعده الخ) أي فكان العقد باق بحصول
المقصود به بلا منعه منه وهذا ينفع الفرق ويندفع النظر فليتلزم (قوله لبيع عمله) يفيد وجوب
الاجرة لبيع العمل اذا وقع التغيير بعد الشرع وعمل عالم أو ساقى في قوله فان قلت الخ (قوله ثم بحث ان
الرفعة الخ) قد يقال ما يجب هو قيس ما تقدم في قوله أما ذلك لم يعلم العامل المسمى الخ من استحقاق المثل و
بل قد يقال قيسه استحقاق الجعل الاول لانه بعد النداء الثاني أصبح كمن الجعل ماعلا بل وقبسه
أضما بما في التبيين من المار ودي والى وبان الآن يفرق بين الفسخ لاني بدل الفسخ الذي يملك هذه
المذكوراته فانها لا تورد على الاول عند الجعل لانه اذا وقع العمل فلم يثبت اليك ولم يثبت الشرع ولم يثبت
الثاني فانه لا يلزم من مراده ان لا يحد له الالتزام مبدلا آخر فلاز وجب آخر المثل اه (قوله وقول
الثلث) أي المتقدم وقوله رد الخ قد يحيا بيان كلامه قبل النداء الثاني باق بلا اشكال ان مقتضى هذا ان
يكون حله ان لم يكن ذلك الآن يفرق بينهما على انه ان أراد الجعل الثاني فالعمل قبله لا يتصور الا مع
الجعل به اذا لم يوجد الشرع قبل وجوده محال (قوله فاندفع قوله ان العقد الاول باق) مراده كجمله
ظاهر باق الى النداء الثاني (قوله قبل العمل المذكور) أي في قوله المار أو قبله وعمل جاهلا بذلك ثم أتم
العمل ش (قوله ما تقتضاه المثل) من أن هذا الاقتضاء (قوله هو ما يقتضاه الوسيط الخ) وهو الراجح كما

وقال الماوردي والرواني يستحق الجعل (٣٧٨) الاول اقر مجع متاخرون والذي بعده الاول فان قلت علم محقق رانه لو علم الثاني

قبل الشروع استحقه أوفى
الان شاء لم يستحق من الثاني
شباو كان القياس انه يستحق
منه قسط عمله بعدة قلت
يفرق بانه قبل الشروع لم
يلتزم شيئا فادوا الامر على
الثاني وبعده التزم حكم
الاول فوجب له مساهلة
سلم من القسط والاخر
المثل ولا نظر لثاني لانه وقع
به القسط لا غير (ولو مات
الآبق) أو تلف المردود
(في بعض الطريق) أو مات
المالك قبل تسلمه (أو هرب)
كذلك أو غصب كذلك أو
خاط نصف الثوب فاحترق
أو بفي بعض الحائط فانهم
ولو بلا تر يعطى الباقي أو
لم يتعلم العبي لبلانده فلا
شي للعامل) لتعلق الاحتقاق
بالرد أو الحصول ولم يوجد
وانما استحق اجير لخدمته
ان شاء قسط ما عمل لا انتفاع
المحصول منه بواي ماله
ولو لم يجد المالك ولا وكيله
سأله لعمركم فان فقد أحد
واستحق أي وان مات أو
هرب به فلا يجبر
ذلك في تلف سائر محال
الأصل والمجمل في غير الأخيرة
أعني علم تعلم المسمى كما
استغنى من المثل وفيه
حيث لم يقع العمل مسلما
للمالك فان وقع مسله
وتظهر أثره على المحل كان
مات مسمى حوائثا التعليم
استحق آخر ما مضى من

ما اقتضاه المثل (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو علم من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع الثاني
استحق الاول نصف أجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي الاول نصف الجعل الاول
والثاني نصف الثاني اه نهاية (قوله والذي بعده الاول) وقا قاله عني وانهاية (قوله بالثاني) أي
النداء الثاني (قوله استحقه) أي مسمى الثاني (قوله أو في الاثناء) أي سواء وقع التغيير بعد الشروع
أو قبله (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو الذي جرى عليه شرح الروض أي وانهاية اه سم
(قوله منه) أي مسمى الثاني (قوله بعده) أي العلم بانتهاء الثاني (قوله بانه) أي العامل (لم يلتزم
شيئا) أي من أحكام النداء من قول المثل (ولو مات الآبق الخ) أي بغيره من قبل المالك اه اذا قتله المالك
فيستحق العامل القسط كالمقتضى للمالك اه معنى (قوله أو تلف المردود الخ) * (فرع) * لو رد الآبق
لا سطل المالك وعليه كفي كظفر من العار بغيرها هو اه سم على ج اه عش (قوله أو تلف
المردود) الى الخاتمة في النهاية لا قوله والمالك حاضر (قوله أو مات المالك قبل تسلمه) أي ولم يسلمه لوارثه
أخذا عما تقدم في قوله أي العامل لو ارت المالك اه سم وفي أكثر النسخ أو بواي المالك كافي النهاية
كذلك (قوله قبل تسلمه) راجع لكل من الموت والتلف (قوله أو غصب كذلك) أو تلف أي المردود
العامل ورجع بنفسه نهايتومعنى (قوله فاحترق) أي وهو في يده أي الحائط اه عش (قوله ولم
يوجد) الاولى التسمية لان أو العاطفة للتوابع (قوله ولم يجد) أي العامل (قوله سله لعمركم) واستحق
الجعل اه نهايتومعنى حكم الحاكم من مال الملتزم ان كان لا يبق في ذمته عش (قوله بعد ذلك) أي
التسليم لعمركم والشاهد عند فقده (قوله ويجري ذك) أي عدم لزوم شيء للعامل عند تقصير موت الآبق
(قوله وبه) أي عدم الزوم فبما ذكر في الميز والشرح (قوله وبه) الى قوله يتخلف رد الآبق في
الغنى (قوله حيث لم يقع العمل مسلما) أي بان لم يكن بحضرة المالك ومن كونه بحضرة متحصرة في بعض
العمل وأمر به اه عش (قوله كل من الخ) وكان تلف الثوب الذي خاط بعضه أو الجوار الذي يبنى بعضه
بعد تسلم الى المالك استحق أو حرم ما على أي يشط من المسمى اه نهاية (قوله هو) سيد كبحر حرق
(قوله لا تقرر ان العمل الخ) وفي الشامل أنه لو خاط نصف الثوب ثم احترق وهو في يد المالك استحق نصف
الشرط انتهى اه نهاية قال عش قوله وهو في يد المالك أي بان سلمه بعد مخاطبته أو خاطبته في المالك
وان لم يكن بحضرة نعمت أخضر ملتزم اه (قوله اذا هرب من الاثناء) أي قبل تسليمه للعالم لا ما تقدم في

اقتضاه كلامنا شرح مر (قوله وقال الماوردي الخ) فعلى الاول لو علم من سمع النداء الاول خاصة ومن سمع
الثاني استحق الاول نصف أجرة المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول الماوردي الاول نصف الجعل الاول
والثاني نصف الثاني شرح مر (قوله أو في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا) هذا علم من قوله السابق وجوب
أجرة المثل الخ عه بعد قوله بعد الشروع في العمل مطلقا (قوله وكان القياس الخ) هذا القياس هو ما في
شرح الروض كانه لما قال لرضوان زاد أو نقص اعتبر النداء الأخير فلم يسمعه أو كان بعد الشروع
وجب أجرة المثل اه قال في شرحه في النسخ المتأخره أجرة المثل فبقاؤه في الاولى لجمع العلم وفي
الثانية لعمه قبل النداء الثاني أماله بعدة فمقسط من مجمله اه (قوله في المثل ولو مات الآبق الخ)
* (فرع) * لو رد الآبق لا سطل المالك وعليه كفي كظفر من العار بغيرها هو مر (فرع) * آخري
شرح الروض ولو أعتق عبده قبل رده قال ابن الرقة يظهر ان يقال لأخره للعالم اذا رده بعد العتق وان لم
يعمل لحصول الرجوع عمنه أي فلا أجرة لعمله بعد العتق تنز بلا اعتاقه منزلة فسخه اه (قوله أو مات
المالك قبل تسلمه) أي ولم يسلمه لوارثه أخذا عما تقدم في قوله أي العامل لو ارت المالك اه (قوله كالمقتضى
مات مسمى ح) خرج الرقيق أي لان وقوع تعليمه سلمه انما يكون اذا كان بحضرة المالك أو في ملكه
وأيتا شرح مر بذلك (قوله بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء) ان كان المزاويل بعد تسليمه

المسمى ما تقرر ان العمل وقع مسلما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء قول وكذا الجارح ومن

قول المتن غرضه من أقرب الخ من أنه لو رأى المالك في نصف الطريق دفعه استحق النصف اه سم أي
 وأقول الشارح كذلك عتب قول المصنف وأجوب (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه يعتبر في وجوب القسط
 وقوع العمل مسلماً للمالك وظهور أثره على الحمل (قوله بخلاف ما إذا ماتت الجارية بالغ) أو أنكرت
 السفينة مع سلامة الحمل كما في ذلك الوجه الذي تعلل به نهاية قال ع ش قوله مدر مع سلامة
 الحمل أو أي سواه كان المالك حاضر أو غائبا كان عمله لظلاله في حج التقيد بكون المالك حاضرا اه
 (قوله والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بعدد أمال التن الخ أنه يكفي
 هنا تسليم الحمل للمالك إذا لم يكن حاضر فكون الشرط حضور المالك وتسلم الجارية به بعد موت الجارية
 وظاهر ذلك استحقاق القسط حينئذ وإن تلف الحمل بعد ذلك وهو مشكل لا شترط لهم في استحقاق القسط
 وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على الحمل ثم ما قاله من اشتراط ظهوره في الحمل مع نصهم به على الجارية
 محال لظهور أثره وهو بالروض المسئلة بالتلف يقتضي أنه يحمل الاستحقاق حتى لو لم يتلف لاستحقاقه لأن تمام
 العمل وقياسه عدم الاستحقاق في مسألتنا إذا لم يتلف الجارية ووجهه عدم وجود الشرط وهو تمام العمل مع
 إمكانه لكن كلام شرح الروض مصرح بعدم توقف استحقاق القسط في مسئلتنا على تلف الجارية فإنه لما قال
 الروض وإن خاف نصف الثوب فاحتقره أو تركه أو بئى بعض الحائض فأنه لم يتركه أو لم يتعلم الصبي لبلادته
 فلا شيء له قال في شرحه وبجمله فيما عدا الأخيرة إذا لم يقع العمل مسلماً والأقل أنه أحرم ما عداه بقطع من المعنى الخ
 فقوله وبجمله الخ بعد قوله أو تركه كصرح في وجوب القسط مع عدم التلف بوجع الترك فلنأمل اه سم بخلاف
 (قوله تسليمه للسيد) وهل تسليم المعلم عود العبد بنفسه على ما حوته العادة في كل يوم إلى سيده أو لأحد
 من تلاميذه الفقهاء بنفسه أو بآتيه فيه نظر والظاهر الأول (قوله أو في ملكه) كان يعلمه في بيت السيد اه
 ع ش (قوله لأنه إنما يستحق) إلى الخاف في المعنى الأقوله أو ينسحب قول المتن (إذا أنكر شرط الحمل) بأن
 اختلافه فيقتال العامل شرطه في جعله أو أنكر المالك اه معنى عبارة النهاية كان قال ما شرطت الجعل أو

للمالك فهو مشكل الآن بوجه بان العمل لم يظهر أثره على الحمل ولا يفتي ما فيه والظاهر ان هذا غير مرادهم
 رأيت ما قدمته من قول المتن فذهن أقرب بمنه لو رأى المالك في نصف الطريق دفعه استحق النصف
 (قوله بخلاف ما إذا ماتت الجارية أو نهبت والمالك حاضر) اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن
 قياس قوله بعدد أمال التن في شرط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بحضرته أو في ملكه أنه يكفي هنا تسليم
 الحمل للمالك إذا لم يكن حاضر أخيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه الجعل بعد موت الجارية وظاهر ذلك
 استحقاق القسط حينئذ وإن تلف الحمل بعد ذلك وهو مشكل لا شترط لهم في استحقاق القسط وقوع العمل
 مسلماً وظهور أثره على الحمل كما قال في الروض وشرحه من تلف ثوب استؤجر لياطه وقد خاف لا يجزئ نفسه
 مثلاً استحق النصف من المعنى هذا ان كان العمل في ملك المستأجر أو بحضرته فلا حينئذ يقع العمل مسلماً
 والألا يستحق شيئا كما في ذلك في حمل استؤجر في قصرة ثوب لان تلفت جزءه لجله لا يجزئ نصف الطريق فلا
 يستحق شيئا من الأجرة والفرق ان الجارية تظهر على الثوب وقوع العمل مسلماً بظهور أثره والحمل لا يظهر
 أثره على الجارية لعدم ما تقرر رانه يشترط في وجوب القسط وقوع العمل مسلماً وظهور أثره على الحمل اه
 فان هذا الكلام مصرح بأنه لا بد في استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على الحمل وإن الحمل لا يظهر أثره
 وبأنه لا يجب القسط في مسألة الجارية وإن كان المالك مهلاً ان كونه معها غائبة أو بحضرته أو بوجوب وقوع العمل
 مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد من ظهور أثر العمل ولم يظهر مصرح قوله والحمل لا يظهر أثره بل قوله ان
 ان الجارية تظهر على الثوب وقوع العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسألة الجارية فلا تقتضاه ان
 العمل لا يقع مسلماً إلا ان كان مما يظهر أثره ولا يخفى في أن الحمل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حل
 الجارية من أثر الحمل بل لا يفتي فرق بين أن يكون الحمل جزءاً أن يكون غير جزء فهو جوب القسط في مسألة
 الحمل بخلاف ما قاله في مسألة الجارية من عدم وجوب شيء وما قاله من اشتراط ظهوره لا أثره على الحمل من

ثم لو نهبت الجارية أو غرق أثناء
 الطريق لم يجب القسط لان
 الحمل لم يقع مسلماً للمالك
 ولا ظهر أثره على الحمل
 بخلاف ما إذا ماتت الجارية
 أو نهبت والمالك حاضر
 أمال التن في شرط تسليمه
 للسيد أو وقوع التعليم
 بحضرته أو في ملكه (وإذا
 رده فليس له بحسبه ليقض
 الجعل) لأنه إنما يستحق
 بالتسليم ولا حينئذ قبل
 الاستحقاق وعلمه بالأولى
 أنه لا يجب له أيضاً ما شقعه
 عليه بالأذن (وبصدق)
 بينهما الجعل سواه (المالك)
 وخبره (إذا أنكر شرط
 الجعل)

شرطه قيد آخره قول المتن (أو بمعنى رده) كان قال ثم وانهما رده غيرك أو رجع بنفسه انه نهاية
 (قوله والداخل) عطف على قوله الجاعل (قوله أو في قدر العمل) كان قال شرطه ما تعلل رده بعد
 فقال العامل على ردها فقط انه نهاية (قوله بعد الفراغ وكذا الخ) عبارة النهاية اذا وقع الاختلاف
 بعد فراغ العمل والتسليم أو قبل الفراغ فيما اذا وجب للعامل قسطه قال ع.ش. أي بان كان البعس من
 المالك أو بعد تلف الجاعل على العمل فيه ووقع العمل مسلما اه. وقوله بان كان الخ أي وان وقع التغير
 في الاتباع وسع العامل النداء الثاني فقط وقوله الفسخ أي وما في حكمه كاعتقال الأبق. أو قتل (قوله أي ان
 كان الخ) عبارة النهاية وبها تعامل على المأخوذ الى رده بما اذله ولو رفع به عن خلاه بشرط كان خلاه متبعة
 ضمنه ونقصت على المالك فان أنفق عليه مدة الرديت ع.الان أذن له الحاكم فيه أو أشهد عند فقده ليرجع
 ولو كان رجلا ببياديه ونحوها فرض أحدهما وغشى عليه من غير السير وجب على الآخر المقام معه
 الان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزم ذلك وإذا قام معه فلا أجرة فان مات وجب عليه أخذها وإيصالها
 وزثمان كان ثقلوا ضمان عليان لم يأخذوا ان يكن يقتل يجب عليه الأخذ وان جاز له ولا يفتن في الحالين
 أي لو تركه لو لم يحبس الآخر إذا وجده انتظر السيد فان أبطأ به باعها له كما هو مخففة عنه فإليه
 سيد فليس له غير الثمن وان سرق الأبق. قطع كغيره ولو لم يغيره من غير استيفاء ولا جفلة دفع اليه
 ما على من وجوبه عليه لم يحل العامل وعليه أن يعطه أولا لأنه لا يجب عليه البذل ثم المولى لم يفتن أراد الباع
 أن يمسكه ولو علم أنه لا يجب عليه البذل ودفعه إليه بغيره حل اه. وكذا في المتن الا قوله ولو لم يغيره الخ
 قال الرشدي قوله مر كان خلاه بعضه قال المصنف لا يجزئ التمتع بالمضعة في خلاه ضمن انتهر قال
 الاخرى مراد الرافعي أهو أراد الا عراض فليس عليه أن يوقع الاسرار الى الحاكم ولا يترك ذلك مهمل لا مرد
 أنه يتركه بملكته انتهى اه. وقال ع.ش. قوله مر وان جاز له يتامل في بيان تركه يؤدي الى ضياعه
 وضياعه في القطة أنه يجب عليه الاحتياط في ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تثبت به عليه بل يتركه
 الحاكم منه اه. وقوله مر والحاكم يحبس الخ أي وجوبه الا لأنه من المصالح العامة وإذا احتاج الى نقضه أنفق
 عليه من بيت المال بما اقتضاه على القطة فان لم يكن فيمنه أي أو كان متهما أو أهم منه وأوصات اطلعتونه
 افترض على المالك فان تعذر الاقتراض فنقصت على ما سير المسلمين قرضا اه. بادق. ياد (قوله بشرطه)
 أي شرط كفاية ينتال الرجوع من فقد القاضي والشاهد (قوله ولو أكره) الى السكاكيت النهاية (قوله ولو
 أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيسحق أيضا ما لو لم يوعز عن وظيفة بغير حق وفر وفيها غيره
 اذا نفذ عهده نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها سم على ج. ويؤخذ منه
 جواب سادة وقع السؤال عنها وهي أن طائفتين شيوع العرب شرط لهم طين مرص على عفر يحمل معين
 وفيهم كفالة ذلك وتوقد يدهم مقر في ذلك من له ولا يتأثر بركال بناه وقصر فوافي الطين المرص مدة ثم
 قصر بهم من اجل بل لا يظهر أثره ونحوه والروض المسئلة بالتلف يستحق انه يحمل الاستحقاق حتى لو لم
 يتلف لا يستحقه لان قيم العمل وقباسة عدم الاستحقاق في مسئلته اذالم يتلف الخ. ووجهه عدم وجوب
 الشروط وهو تعلم العمل مع اسكاته لكن في الروض وشرحه فيما لو غير الناسخ ترتيب الكتاب الله ان لم
 يمكن البناء سقطت الاجرة وان أمكن استحقاق القسط وضياعه ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مسئلته
 على تلف الخ. بل شرح الروض. صرح بذلك هنا فانه ان قال الروض وشرحه وان ساط نصف الثوب فاحرق
 أو تركه أو بنى بعض الخاطا فأنهم أو تركه أو لم يعلم الصبي ببلاده فلا شيء له قال في شرحه ومجمله فيما عدا
 الانعقاد اذالم يقع العمل مسلما والا فلا أثر ما عليه بقسطه من البسي الخ فقوله وبحل الخ يصدق قوله أو تركه
 صرح في وجوب القسط مع عدم التلف ومع البرك فلتأمل (قوله ولو لم يعلم من الاول الخ) وقد يفرق بان
 النقص بالانقضاء استقرت مطلقا (قوله ولو أكره مستحق الخ) وفي معنى الاكره فيسحق أيضا ما لو لم يعلم من الاول الخ
 عزل عن وظيفة بغير حق وفر وفيها غيره اذا نفذ عهده نعم ان تمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق

ان ملزم البلد أخرج المشتبه عنهم ظلاما و دفعهم فغيرهم وهو أنهم يستحقون ذلك وان كان غيرهم مثلهم في الكفاية القيام بذلك بل كما تمهم لان المذكور من حيث مقرهم لا يجوز اخراجه ذلك عنهم اه
 عوش وقوله ان نكح من مباشرها أي ولو بنائبه أخذ ما يلي في الغيبة لعذر (قوله أحسن الطلبة) أي من أرباب الوظائف أو غيرهم لان غرض الوظائف اعلل وهو حاصل بحضور غيرهم أيضا فله شغنا العلامة المتوهم ولوسط الوقت أن يقرأ في مدرسة كطب بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لمساغ ذلك الكتاب والانتفاع منه غير مباشره إذا تعذر شرط الوقت سقط اعتبار وفصل ما يمكن لان الوقت لا يقصد تعطيل وقته اه عوش (قوله وانما عليه الانتصاب الخ) هذا قد يقتضي أن استحقاق المعلم مشروط بالحضور والمجتهد لا في المدرس بخلاف الامام والغرف أن حضوره والامام بدون التفتد يحصل به اجماع القصة بالملأه فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون شغل لا فائدة فيه فحضوره بعد عينا اه
 عوش (قوله وأقنى أيضا) أي أبوزرعة اه عوش (قوله بأنه لا يسقط حقه الخ) أي ان طالب التامام العذر فاما ان يكن بنبي أن يخطه حيث استأنى وأخرج عن الاستنباه أبا الوهاب لعذر وقد رد على الاستنباه في فعل فدين في سقوط حقه لتقصيره اه عوش (قوله وأقنى بعضهم) هو شغنا الشهاب الرمي اه سم (قوله يحصل التزول عن الوظائف) ومن ذلك الجواب لما قلناه فيها فيقول له من ذلك وهو مستحق له بالان يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال التزول عنه وصيرها إلى مقر ومن أسقط حقه وكولا إلى نظار من له ولاية التفرق فيه كالمشافيقر من رأى المصلحة تفرق ومن الغروغ له أو غيرهم أو المناصب الدوائية كالكتبة الذين يقررون من جهة المشافي فالظاهر أنهم إنما يصرقون فيها بالنابا عن صاحب الدولة في ضبط ما يتعلق به من المصالح فهو مختار بين إبقائهم وعزلهم ولو بلا حجة فليس لهم بدخلة على شيء ينزلون عنه بل متى عزلوا أنقصهم عزلا وإذا أسقطوا ساقطهم عن شيء انصرفهم فليس لهم العود إلا بولاية جديدة من له الولاية لا يجوز عزلهم أخذ عوض على عزولهم لعدم استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عامل القراض فحق عزل نفسه من القراض انزلها فحقه فانه نفس اه عوش (قوله من أقسام الجعالة) ولو قال اقترض لي مائة ولاك عشرة أي في مقابلة الاقتراض فهو جعالة ذكره الملوودي والرواني أهميابة أي وقع الملك في القرض القائل فليعزم بدية وفيه تفصيل في الوكلاء فراجع اه عوش (قوله لانه) أي الناظر (قوله بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وان شرط الرجوع على القارغ اذا لم يقر وفي الوكلاء يقال سم في القم والنشور يرجع حيث شرط ذلك وكتب الشرح حر جلمش نستصاناه والمزول له في هذا الحالة الرجوع ان شرطه أو أطلق ودلت قرينة على ذلك في تحصيلها ولا يخبر رجوعه سواء حصلت به بينهما أو لا اه عوش والله تعالى أعلم بالصواب وقد تم الرابع من تصحيح حاشية النسخة على يد مولانا فتح رحمة به عبد الجيد بن الحسين الهاشمي الشريفي غفر الله تعالى ذنوبه وسقرو به في نفس جادى الأولى سنة خمس وتسعين بعد ألف وثمانين وأسأله تعالى الاعانة على الاعمال بحمد سيد الانام وهو حسبي ونعم الوكيل وصلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم آمين

(كتاب القرائن)

(قوله أي مسائل فسمه الموارث الخ) حاصله ان المراد بالكتاب المسائل لانه موضوع اه ملاحا للجلال من العلم مشتملة على مسائل والمراد بالقرائن الموارث مطلقا وان كان القضا موضوعا للعلم مرة لكنها غلبت على غيرها كما أشاء الميرج الله تعالى وقوله فسمه أشاءه إلى المصنف المقدس اه سيد عمر (قوله بحسب) اهل العلم عليها (قوله وأقنى بعضهم) هو شغنا الشهاب الرمي (قوله لانه بالخيار بينه وبين غيره) ش حر والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأشرف التسليم على سيدنا محمد وآله الطيبين والمطهرين وعلى آله وصحبه أجمعين

(كتاب القرائن)

ولا يحضر أحد من الطلبة أو يعلم انه لو حضر لا يحضر من يسئل قد يقال بالجزم بالاستحقاق ههنا لان المكرم تمكنه الاستنباه فيحصل غرض الوقت بخلاف المدرس فيما ذكرتم ان أحكامه اعلام الناظر بهم وعلم انه يجبرهم على الحضور فالظاهر وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما رأيت أبازر عذبة كراما ذكرته وبجمله أصلا متصفا عاب وهو ان الامام أو المدرس لو حضر ولم يحضر أحد استحقاق لنقص العمل والمتعلم ليس في وسعهم انما عابا الانتصاب لذلك وأقنى أيضا فيمن شرط الوقت فله من دخلته ان عاب فعاب لعذر كوف طريق بانه لا يسقط حقه بغيبته قال ولما كشواهد كثيرة وأقنى بعضهم على التزول عن الوظائف بالمال أي لانه من أقسام الجعالة فيستحقه المأزول بسقط حقه سواء لم يقر الناظر المزول له لانه بالخيار بينه وبين غيره والله أعلم

(كتاب القرائن)

أي مسائل فسمه الموارث جمع فريضة بمعنى مفرضة

من الغرض بمعنى التقدير فهي هنا شرعا (٣٨٢) نصيب مقدار الوارث غلبت على غيره الفضلها ابتداءً والشرع لها ولكثر شأنها وردا لحث

التقدير عبارة النهاية والغرض لغتها التقدير ورد بمعنى القطع والنيان والاثار والاحلال والاعطاء اه قال
الرشدي ظاهر السان أنه حقه في التقدير بخلاف غيره وأنه مشترك بين هذه المعاني وإن عمله في التقدير
أكثر وعبرة والسبق حواشي شرح الرض بعد أن وردت المعاني بشواهدها فخير وإن يكون الغرض
حقيقة في هذا المعاني أوفى القدر المشترك وهو التقدير فيكون مقولا عليها بالاشتراك العقلي أو بالتواطؤ
وان تكون حقيقة في القطعي بخلاف غيره لنصرح كثير من أهل اللغة بما فيه اه (قوله في معنى الخ) لعل
الاول وهو الواو (قوله هنا) أي في كسب الفرائض (قوله نصيب مقدار) أي شرعاتها فيقوم معنى وشرح التبع
نفرج بقدر رأي لا يزيد الا بالرد لا ينقص الا بالعلول ما يؤخذ بالتعصيب بشرعا ما يؤخذ بالوصية وبقوله
لوارث أي الخاص بربع العشر مثالي الزكاة بن الجاهل ويحسب (قوله غلبت) أي في الترجمة اه سيد
عمر (قوله على تعلمه الخ) أي علم الفرائض (قوله وعلموه) أي علم الفرائض وروى وعلموها أي الفرائض
اه معنى (قوله ولعلها بالموت) استحسن المعنى والنهاية بهذا التوجيه فذكر الاول بلفظ غلبت وقال السيد
عمر ان اول لسانك ان في هذا التقدير ليس المراد به حقيقة لئلا يتساوى بين العليين بل المراد ان العلم
قسمان قسم يتعلق بالحياة وآخر بالموت فخير جرح في الاول فنامسل اه (قوله أي أقرب رجل الخ) اراد
بالأقرب ما يشمل الأنوي اه عش (قوله وفائدة ذكره الخ) عبارة المعنى فان قيل ما فائدة ذكره بعد
رجل أحسب بانه لئلا يتركب من ثلاثة أصناف بل المراد به مقابل الصبي بل المراد به مقابل الأنوي فان قيل لا يقتصر على ذكر كوفي
فما فائدة ذكر رجل معه أحسب بانه لثلاثة يتوهم انه علم بخصوص اه (قوله بيان ان الرجل الخ) عبارة
النهاية ببيان ان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة فشمع الصبي لا ما قابل الصبي المختص بالبالغ اه وهي أولى
(قوله يطلق بالمرأة أه) أي وان هذا الذي هو المراد هنا ولا يقتصر على ذكر كوفي يستفاد ان الرجل يطلق
بهذا المعنى اه سم (قوله وهو الخ) أي علم الفرائض بمعنى قسمه التركات فانه الذي يحتاج الى هذه
التكاليف أو الفرائض التي في الترجمة المقصورة بمسائل قسمه الموارث فانها يحتاج الى شئين فقط المسائل
الحسابية وقسمه الموارث كالعلم بان الزوجة كذا اه يحسب (قوله علم الفتوى) بان يعلم نصيب كل وارث
من التركة والنسب بان يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انسابه للميت وعلم الحساب بان يعلم من أي
حساب يخرج المسئلة وحقيقة تنطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لاستخراج مجهول من معاليم
نهاية ومعنى (قوله وجوبا) الحالتين في المقتر الا انه من حق الى تكسر والى قوله وفي شرح الارشاد في
النهاية (وجوبا) أي عند ضرب التركة والافندي اه يحسب (قوله وسأف الشرح ما يتعلق به) (قوله
وهي) أي التركة من حيث هي سم على حج أي وان لم يتأمنه التجهيز ولا قضاء الدين كدالة. فلف اه
عش (قوله أو اختصاص) كالسرجين والخمر المحترمة والكلاب الملعونة وكذا القابلة للتعليم في الأصم اه
ابن الجاهل (قوله أو اختصاص) انظر لو كان ما يؤخذ في مقابلته وقع البعده أي الاختصاص وقع هل يكاف
الوارث ذلك وتوق منه دونه أولا فانه نظر والأقرب الاول لما في من براءة مدة المستوفية ما قبل ان الغلس
اذا كان يسد وقتا فتعجز العادة بأخذ العوض في مقابلته الزول عنها كلف ذلك اه عش (قوله تكسر
تخللت) فان لم تخلل فهي من جهة الاختصاص وقدر اه عش (قوله ودية الخ) أي ما وجبت ابتداء
كدية لطلأ أو بالعوضه أو من وارثه من القصاص اه عش (قوله لا تخولها الخ) أي تقدر اه سم
(قوله وكذا ما وقع الخ) ظاهر كلام النهاية كالشرح اعني ما وقعوا فيه لان الصديقين من زوائد التركة
وان كانت آله في حصيلة سيد عمر وابن الجاهل (قوله على ما قاله الخ) عبارة المعنى كما قاله الخ (قوله وفيه نظر
الخ) عبارة النهاية بقوله ما نظر به من انتفاءها ليزيد بان سبب الخ (قوله لأن يجاب الخ) وقد يجاب بان الشخص لو
تصعب شبكة وأصنافها وقع فيها سيد كل الغناصير لا لمالك فهذا أه أو لولي معني وسيد عمر (قوله في سؤاله)
(قوله يطلق بالمرأة أه) أي وان اه ذا المعنى هو المراد هنا ولا يقتصر على ذكر كوفي يستفاد ان الرجل
يطلق بهذا المعنى (قوله وهي ما يخلطه) أي من حيث هي (قوله لا تخولها الخ) أي تقديرا (قوله

على تعلموه تعلمه في خبر
ضعيف تعلموا الفرائض
وعلموه فانه صنف العلم أي
صنف منه أو متعلق بالموت
المقابل الحياة وهو نسي
وهو أول علم يتفرع من أمي
أي موت أهله وضع تعلموا
الفرائض وعلموه فاني امرؤ
مقبوض وان العلم يقبض
وتظهر الفتن حتى يختلف
الانسان في الفسر بضمتها
يحدان من يقضي به وضع
أي ألقوا الفرائض
بأهلها فإني لنادي أي
أقرب رجل ذكر وفائدة
ذكره ببيان أن الرجل يطلق
بأزاه المرأة ذم وبأزاه
الصبي فخص البالغ وقيل
غير ذلك بما فيه تكاف
ظاهر وهو متوقف على علم
الفتوى والنسب والحساب
(يبدأ) وجوبا من تركه
الميت) وهي ما يخلطه من
حق تكبير وحده فذهب أو
اختصاص أموال تكسر
تخللت بعد موته ودية
أخذت من قاتله لئلا يخلطها
في ملكه كذا ما وقع بشبكة
نصيبه في حياته على ما قاله
الزركشي وفيه نظر لا تتقاهلها
بعد الموت للورثة فالواقع
بما من زوائد التركة
ملكه هم الآث يجب بان
سبب الملك نصيب شبكة
لاهي واذا استند الملك لعله
يكون تركه (تنبيه) أهني
بعضه فبين عاش بعد موته
مجهز قلبي بانه يتبين بقاءه
ما يصحك ليركتونه نظر ظاهر الان جعل على انه بالإيجاب بان أهله بخلاف الغرض في سؤاله الذي لو جحد البحيرة

اي

الى المستغنى (قوله لا بعد تحقق الموت) أى بانتهال نحو مصوم اه عس (قوله بلا تبين الخ) بلاتو بن من
 قبل بن ذريح وجهه الاسدي بى لا تبين بقا ملك ولا عود ملك أو يتو بن لعوس عن المضاف اليه (قوله
 وشرح الارشاد الخ) قال فيه في مصب التشاير وبه بقوله في حياته على ان الفرقة بالموت لا تشاير فيها لانه
 مقر وجهه كما هو وكان موتهم أحدهما غير ان مع الزوج حيا وان كان كذلك مهر الاعداء وانما على الوجه
 الخ انتهى اه سم عبارة النهاية في الحب الخ كور ويطبق بالموت مع أحد هـ ما جاد اختلاف مصغه
 حوا وان كان كان الزوج وكان قبل الفصول فانما انتفى الفرقة كإلى التدرى ولا يسقط شئ من المهر الا
 يتصور عوده للزوج لانها أهلية تملكه ولا للورثة لانه حتى فيقيل الزوج وحده ولو مضى وانما حصلت الفرقة
 من جهته وانما كل المهر للزوج كإلى التدرى بهاء بخذف (قوله المتعونة تجهيزه) ولو كان نهاية أى غير
 حربي ولا مرتد عس وان كان الميت خافدا لما يحجزه قوة تجهيزه على من عليه نفقة في حال الحياة من قرب
 أو بعد فان تعدد فصل بيت المال فان تـ قد فعل المسلم فرض كفاية اه ابن الجبال (قوله لا حيث
 لا زوج الخ) عبارة المغنى ويستمر من إطلاقه الصنف المألوم وجنونهما فقهرهما على زوج غنى
 عليه نفقتهما أى ولو غنى كان زوجا بلائق الحمل اه زاد ابن الجبال وكذا أمة سلت له ليلانها وأوروجه
 في عدة وتزوج بالتي يجب نفقتها بالنزول والغيره والغنى الممرقون تجهيزها في مالها اه (قوله ثم تجهيز
 بموته) قال في شرح الارشاد وتجهيزه بـ بـ الموت قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله
 بموت الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركه لا انتقاله الى ملك الوارث قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله
 بموت شامل لرفيقه حتى في مسألة الميراث لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والميت متفق عند سميونه
 لغاوتها موت السيد الذي يقتضى انقطاع الملك الا ان يقال لم يتأخر وقت الوجوب عن موت السيد كان
 بمنزلة ما لو تقدم عليه اه سم أقول صريح البصري عن الحلبي عدم الوجوب في مسألة الميراث فهو ظاهر المغنى
 أيضا عبارته يبدأ بـ تضامير تجهيزه من على الميت مؤتمنان ما في حياته اه (قوله بهما) الاولى هنا في
 قوله حاله ما انفرد الفهر (قوله وان خالف الخ) عبارة غيره ولا غيره بما كان عليه في حياته من اسرافه
 وبقائه اه (قوله وفي اجتماع مؤتمنين الخ) وفي النهاية وسم وابن الجبال ما حاله انه لو اجتمع جمع من
 مؤتميه وما وافد فدية واحدة قدم من بخشي غيره وان بعد وكان مفضولاً ثم الزوج وبه تمام المملوك الخ لمها ثم غيره
 ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالأقرب قد أبى ابن وان كان أفضل منه بنحو فقهاء بن على أنه لفصله المذكورة
 ورجل على صبي وهو على خنثى وهو على أنثى وأقر عين الزوجات بين الممالكة المطلقة الا لا بـ بـ أى من
 حيث الزوجية والمالك وقدم الا كبر سن من نحو الاثني عشر والافضل بنحو فقهاء استوابه اماناً فترتبوا فقدم
 السابق حيث آمن فساد غيره ولو بعدوا كان مفضولاً وهذا كذا ان أمكنه القيام بأمر الجميع ولا تفك في الفطارة
 ينقل الملك الوارث) قد يقال الانتقال الوارث شرطه لموت الذى لانتهاء الاجل بخلاف ما يعارض كإلى
 قوله تعالى فقال لهم انتم قوام أحياهم وفاته فانه ائتمناه عام ثم بعثه (قوله وفي شرح الارشاد الهـ غير
 الخ) قال فيه في مصب التشاير وبه بقوله أى بموته بقوله في حياته على ان الفرقة بالموت لا تشاير فيها لانه مقر
 لوجهه كما هو وكان موتهم أحدهما غير ان مع الزوج حيا وان كان كذلك مهر الاعداء وانما على الوجه اه
 (قوله مؤتمن تجهيزه) قال في شرح الارشاد وتجهيزه بـ بـ الموت قبل موت ذلك المومن الثاني ان قوله
 الاول) انه استمر زمن بموته الميت بعده فلا يجب تجهيزه من تركه لا انتقاله الى ملك الوارث قبل موت ذلك
 المومن فثبت الاوامان عاجز عن تجهيزه له بـ دم بقا ملكه (والثاني) أن قوله مؤتمن شامل لرفيقه حتى في
 مسألة الميراث فلم يجهز بهما وهذا سبق الى الفهم لكن قد يشكك فيه بان سبب الوجوب الملك والميت متفق عند سميونه
 لغاوتها موت السيد الذي يقتضى انقطاع الملك الا ان يقال لم يتأخر وقت الوجوب عن موت السيد كان
 بمنزلة ما لو تقدم عليه لان الأصل بقاءه لم يبق له زوج حتى يوجد ما تهاول ولم يجد قبل موته
 فليتام (قوله وفي اجتماع مؤتمنين) كلام على في شرح الارشاد) عبارة في شرح الارشاد ما نصه ولو اجتمع

الاعداء تحقق الموت عند
 تحققه ينقل الملك الوارث
 اجماعاً فاذا وجد الاجزاء
 كانت هذه حياته جديدة
 مبتدأ بلا تبين هو ذلك
 ويلزمه ان ساعدوا زوجين
 أن تعدن اليه وليس كذلك
 بل يقع تكاثر ما تقرر
 والحاصل ان زوال الملك
 والعصمة يمتنع وعوده
 مشكوك فيه فيستحب
 زواله حتى يثبت حائل على
 العود ولم يثبت فيه شئ
 فوجب البقاء مع الأصل
 وفي شرح الارشاد الهـ غير
 في الداف حكم المصوغ
 حيا وانما جاداً بالنسبة
 خلفه فراجع (عونه تجهيزه)
 من نحو كفن وحطوب وماله
 وأجرة غسل وحمل وخضر
 حيث لا زوج ولا مؤتمن
 عليه لنشوز ثم تجهيزه بـ
 بما يليق به ما عدا الاثني
 يسراً وصراً وان خالف
 حالهما في الحياة وفي
 اجتماع مؤتمنين له كلام
 في شرح الارشاد (ثم بعد
 مؤتمن التجهيز) تفصي

تقدم الزوجة قالوا لصغير قال اب قال ما كرههم الاخوان هنما من ان الكلام انما هو فحين
 تخبرونه ثم له اذا انحصرت بهما فيمان لم يكن ثم غشي الا هو أو الزم منه من يرى وجوبه ثم نكحها عليه اه
 (قوله للملن دونه) أي المتعلقة بذمة أمه المتعلقة بعن التركة فتستحق منها بنصفه (قوله مقدم على قوله ان
 أخذ) في الآية الآية التي شذبه أبو ثور (قوله كز كانوا قوتوا في الخ) أما بعض هذه الثلاثة تنفع
 بعض فهل يخبر في تقدمه أو لا فيمنظر والقرب الاول والكلام بالنسبة آثار كمنفرض فيما لو تلف المال
 حتى تكون في الذمة أمالو كان باقيا كانت متعلقة به تعلق شركة اه ع (قوله أو قبلها) لا - قاله
 (قوله وما ألحق به الخ) أي من علق بالموت وتبرع بخبر في مرض الموت وما ألحق به معنى وثباته (قوله
 وعكس الخ) أي تقديم الوصية في الآيه على الدين ذكر الذي انفر بدفعه ما عليه أو ثور وقولوا وحكا
 (قوله ما ألحق به الخ) خبر عكس قوله لتو انهم الخ متعلق بالحث (قوله بعد الدين) أي كما نبه عليه المصنف
 بقرينة نهاية (قوله ان أخذ) واجمع لمقبلة (قوله فلا تقتضي الخ) الاولى ترك التبرع عبارة
 اني تنبيه قول المصنف من ثلث الباقي قد فهم انه لو استغرق الدين التركة كتمت نفذ الوصية ولم يحكم بانقضاءها
 حتى لو تبرع بقضاء الدين أو أوفى المسفق منه لا تنفذ الوصية يستند وليس مراد بالبحكم بانقضاءها وتنفيذ
 حينئذ كذا كره في باب الوصية اه (قوله أحد) تنازع فيه أبو ثور ع قاله سيد عمر والا في اربع خبر
 أربابنا معلوم الى المسفق المعلوم من المقام وبيننا المجهول الى الميت (قوله بان نفوذها) أي فالوصية
 موقوفة ان تبرع متبرع بقضاء الدين أو أوفى المسفق منه تبين انقضاءها ولا فلا اه ع (قوله صورة
 يساوي الخ) هما انه لو ادعى واحد انه على الميت ألف دينار وأخره أوصى به بثلاث ماله والتركه ألف
 وصدفهما الواو منه ما قسمت التركة بينهما أو باعافان صدق صدق الوصية أولا قدمت كل في شرح الارشاد
 لكن الأصح بل الصواب كما في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء صدقتهما معا أم لا كلو ثباتا بالنية اه سم
 وكذا في النهاية الآخرة قال في شرح الارشاد قال الوشدي قوله قسمت التركة الخ أي بان يضم الموصي به الى
 الدين وتقسم التركة كمثل وثق نسفقت كل منهما على مجموع الموصي به والدين اه عبارة ع (قوله قسمت
 التركة) خبر أربابنا ع (قوله لا تفرق) يخرج الثالث بطلوه واحد وعليه الموصي به وهو ربع وحاصله
 ان اقرار الوارث بالدين يجعل كوصية أخرى فكان الميت أوصى لرجل بجميع ماله ولا تخرب ثلثه وطريق
 قسم ذلك ان يزداد على الكسر بطلوه واحد ثم يقسم المال بينهما بحسب ذلك كما تقدم اه (قوله

دونه) مقدمه من الدين الله تعالى كز كانوا قوتوا في الخ على دين الآدمي (ثم) بعد الدين وان كان انما ثبت باقصر الوارث بعد نبوت الوصية أو قبلها كما علم مما نقله عن الصديقي ومن غيره (تقدم وصاياه) وما ألحق بها مما ياتي في نفس متاخره عن الدين وعكسه في الآية التي شذبه أبو ثور ولعل الورثة على المبادأة بانخراجها لتو انهم اه غلبا (من) فلا يتبداه فتدخل الوصية بالثالث أيضا (ثلث الباقي) بعد الدين ان أخذ كلوا الغالب وبقي بعده شيء فلا يقتضي عدم نفوذها اذا استغرق قالوا بر او تبرع احد الوارث بان نفوذها ونقل الشك في اقرار عمن الاكثرين صورة يساوي فيها الدين والوصية وصورة تقدم فيها الوصية وينتهي في ذلك في خطبة شرح الغني بما يتعين الوقوف عليه قال بعضهم

مع مونة ولم يف المال الا باحدهما فظاهر تقدمه واجتمع جميع من مونة فان ما توافقه قال في الروضة
 والجواهر وغيرهما انه يبدأ عن خشي تغيره ثم يابيه لانه أكثر حرمته ثم أملا ان لها حاتم الاقرب فالأقرب
 ويقدم الا كبر من ان أخو من مشلاو يقرع بن زوجته اه فظاهر ان الزوجة تقدم على
 جميع الاقارب وان المملوك بعد المالك المتعلقة بها ثم كالمعلم كالمعلم في النقاق وقباس كالمعلم فيما لو
 دفن اثنتان فذكر في قوله تقدمه هاتفي نحو الاخوان من المستويين سنة الا ذل بخرقة أو زور ع وانما لا يقدم
 قرع على أهله بين جسمه متعلقا فمن غير جسمه يقدم أب على ابن وان كان أفضل من ابن على أمه ففضيلة
 التذكور وذكر رجل على سي وهو على خشي وهو على امرأته اسنو وأقرع عنهم رأيت الأذرى وغيره
 قالوا عتب كالم الزوجة السابق وفي تقدمه الا كبر مطلقا نظر اذا كان الأصغر أتي وأعلى وأورع وهو يؤيد
 ما ذكرته ان قال اما اذا ترتبوا فيقدم السابق حيث لم يخش على غيره فسادوا كان فضولا لاهذا اذا مكنته
 التام بالمسارح والجميع والاقا في نفسه انه يجري هنا تطهير ما في القطر تقدم الزوجة والاول الصغير قالوا
 قال كبير ثم رأيت الزكشي بمحمدا ان قال يذكروهم الاخوان من له اه اذا انحصرت بهما فيمان اه أو الزم منه من
 يرى وجوبه ثمهما اه وفي هاتيه كلام لنا على بعض (قوله صورة يساوي فيها الدين والوصية الخ)
 هما انه لو ادعى واحد انه على الميت ألف دينار وأخره أوصى به بثلاث ماله والتركه ألف وصدفهما
 الوارث معا فمقت التركة بينهما أو باعافان صدق صدق الوصية أولا قدمت قال في شرح الارشاد لكن الأصح

وجوب الترتيب فيما ذكرناه عندنا من اختلاف الوصي مثلاً ما لا بد ان وما تعلق موثني له وما تعلق الوارث معاً بقوله الآية أي والخل
 ووجه بأنه حيث لم يشارف الوصي من عليه خلاصاً سلام وغيره فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهم قالوا والمراد به أن لا يتقدم
 على جهة السلام غيره إلا أن لا يشارف غيره وما رآه آخر الزعم حكم ما لو غاب الوارث (ثم (٢٨٥) يقيم الباقي) عنها (بين الورثة) على ما يأتي

يعني أنهم يسقطون على
 التصرف في تملكه والافلاين
 لا يمنع الورث من غاها
 في الوارث لا تركه كالمروسي
 بما يأتي في الوصية بقوله
 سواء المصينة كغيرها
 كالتبنيين ملكها ما لوت
 فهي مانعة حيث تنفي عن
 الاول وثالث الثاني ما لا
 قبله لان الامر فيه وفوق
 وما يتوهم من بعض
 العبارات من الفرق بين
 المصينة والمعلقة ما هو من
 جهة اختلاف لا غير (فان)
 يحصل ان الورث من مؤن
 التجهيز اذا لم يتعلق بعين
 التركة حتى (فان يتعلق
 بعين التركة حتى) بغير
 حرق الحياة تقدم (كأن كان)
 الواجبة فيها قبل موتها
 كانت من غير الجنس فتقدم
 على مؤن التجهيز بل على
 سائر المحقوق المتعلقة
 بالتركة كما سارت لتعلقها
 تعلق شركة غير حقيقة
 لجواز الادلاء من غيرها
 فكانت التركة كالرhone
 بها ولو تعلق المصائب بعد
 التمكن من الحصول كانت
 من أو بعين مانعها فقط
 لم يقدم الربع عشرها
 على الاوجه بوجه ما حتى
 الفرض من التالف دون

وجوب الترتيب (الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع الوارث أولاً لملكه لم يصح ولم يخل وتدفع المصالح ذلك
 ويصح الحل حيث لم يظن عند البدء بالتركة الوارث على التقدم والنقد حيث بان وصول كل الحققة فليست
 وحيث تنفذ فليست هذه نظير مسئلة الحج اه سم اقول ما ذكره في دفعه لكن يبقى التفرع في دفع
 الوارث قبل الدائن أي بشرطه الا قبل يجوز الورثة التصرف في نقد تصرفه على ما انتهى - سيدع
 وأقول لا مانع من ذلك اذا قلنا ان مقتضى دفعه وحده قبل الدائن الاحل ونفوذ التصرف فان تصرفه تبين
 خلافه من الحكم اه ابن الجبال (قوله لا دفع الوصي الخ) أي فيما لو كانت التركة أربعاً ما كان
 (قوله عنها) أي التركة (قوله على ما يأتي) أي من بيان الانصاف (قوله يعني ائمه) تفسير للمتن
 (قوله حيث) أي بعد الوارثين (قوله لا يمنع الورث الخ) أي وانما منع التصرف (قوله كالمروسي) أي
 في أول الورثين اه سم وقال عرش أي في قوله فالواقع من امرز واندالت كمال اه (قوله انه) أي
 الموصي له بقوله أي الوصية بعد الموت (قوله المصينة) أي الوصية المصينة (قوله ملكها) أي الوصية
 يعني الموصي به (قوله فهي) أي الوصية وقوله حيث تنفذ أي حين ادخول القبول بالموت (قوله في عين
 الاول) متعلق بغيره الحادث للارث وقدر ما فيه غير مرة (قوله وثالث الثاني) لعل السوابق وقد رآه الثاني
 كافي بعض النسب العصبية (قوله لا قبله) أي قبل القبول (قوله فيه) أي فيما قبل القبول (قوله
 محل تاجر) الخ قوله أو ثمة في النهاية الا قوله هو كجعله في ذات تعلق (قوله اذا لم يتعلق الخ) خبر قوله
 محل تاجر الخ (قوله بغير حيث) اه سذكر حتمه وقوله المتواتر والله أعلم (قوله وان كانت من غير
 الجنس) أي كشفاً في خمسة من الاول اه عرش (قوله كالمروسي) أي في باب الزكاة (أبدان تعلقها)
 أي الزكاة (قوله من غيرها) أي غير عين تعلق بها الزكاة (قوله مانع عنها) أي الشقة (قوله يقدم)
 أي المستحق وقوله الاربع الخ منصوب على تزاع الخافض أي ربع الخ (قوله فتؤخر) أي من مؤن التجهيز
 وكان الاول التذكير برباعه انما هي الحق (قوله كما) بالنسب وما (قوله فاقبله) أي كأن كان (قوله
 انه الخ) بيان لظاهره (قوله كالمروسي) أي بقوله الواجبة فيها الخ (قوله ففقه) أي في المتن (قوله وامرأه
 به المال) أي ذكر المتعلق بكسر اللام واداءه للتعلق بفتح اللام (قوله فاذا تعلق الخ) الفاء تفصيلية (قوله
 قدم المصينة عليه) محل ذلك اذا وقعت الجنابة قبل الموت فلو وقعت بعده قدمت مؤن التجهيز لتعلقها بالمات
 بالموت قد سبق تعلقها الجنابة فتقدم عليها وكذلك الوارث الموت كما يقتضي قول المصنف بوضوحه الثانية
 أي الخافض بان يعني البعد الجنابة فوجب حمل الآثم عت السبب الخ قال العلامة سم وه وجهه اه ابن الجبال
 (قوله والذين يتعلق الخ) أي في تقديم الجنابة جمع بين المصلحين اه سيدع (قوله او يتمتع) كالمروسي

بل السوابق كفي الرضة تقدم من عين على الوصية سواء اقبلت قهراً أم لا كما ثبتنا باليسنة اه (قوله لا دفع
 الوصي الخ) قضية ذلك انه لو عكس فدفع الوارث أولاً لملكه لم يصح ولم يخل وقد منع اطلاق ذلك وبه
 الحل حيث لم يظن عند البدء بالتركة الوارث على التقدم والنقد ولا من التجهيز مع طلبه والنقد
 حيث بان وصول كل الحققة فليست هذه نظير مسئلة الحج اه (قوله كالمروسي) أي في الورثين (قوله
 بغير حيث) أي بغير زكوة قوله وتخرج بقوله بغير حيث الخ (قوله لا يقدم الاربع عشرها على الاربع) اعني حر
 (قوله في المتن والجنابة) هذا ظاهره ان وقعت الجنابة قبل الموت فلو وقعت بعده فهل يقدم أيضاً او تقدم
 مؤن التجهيز لتعلقها بالجنابة قد سبق تعلقها الجنابة فتقدم عليها ولو فارقت الموت فلي على كل وجهه اذ كالمروسي

(٩٩) - (شرواني وابن قاسم - بادل) -
 (والجنابة) هو كجعله أمثلة للتركة كالتعلق بما هو فاقبله اعلال ظاهره أنه مثال الحق كالمروسي فز بفتح ما سارده للمال كز في قوله فاذا تعلق
 أرض الجنابة بفتح ما سارده بالقرع قد تقدم المصينة عليه اقل الامرين من الارض فوجبها لجناب حتى في الرهن لا تحصل لتعلقها في الرقة فلا يقدم
 غيرها فانتد الوارثين متعلق بالجنة أيضاً ما اذا تعلق برتبته وقد اود بقتنه مال فلا يمنع تصرف الوارث فيه (والرهون) لرهنا جليلون جرح على

الراهن بعده أو آثره بغرامته في مرض موته أن قبضه ذون وارثه على الأوجه فلهم جعله على مؤن التصهير وأحق بعضهم بالرهون بحجة الاسلام اذا مات وقد استقرت في ذمة (٢٨٦) لئلا يقاها بين الركنين فذلك فلا يصح تصرف الوارث في شيء منها حتى يفرغ الخراج

عنهم جميع أعمال الحج إلا
لضرر وده كان شيف تلف

شيئ منها ان لم يبادر الى بيعه
اه وقوله لعلقه الى آخره
يحتاج لتعديل اختيار الحج
عن مؤن الفهر الذي مر
ورده وأي فرق بينهما بين
تخوؤة في التمتع وكيفية فهم
أن المراد بالعلق بالعين
وجه وبالمبادر فوراً الى
أخرجه وليس كذلك كما
هو معلوم من مثلهم
الذكورة وبأن في تعليق
تعلق التسمية بملكه بالخبر
ما وضعه وما قلناه فالاستثناء
منقطع لأن البايع لها
خمساً لها كما هو الواجب كما
هو ظاهر وبسليمه يظهر
جواز التصرف بغير دفعه
من الثقل الثاني وان بقيت
واجبات أخرى لان المبيع
يقوم مقامه ولأنه يصدق
حينئذ أن قال ان ذمة
المبتور من الحج بحيث
رثت ذمة من مال التصرف

اتفرض ما لا غير اذن سبه واتلفه وقوله فلا يمنع الحج اي فلا يقدم المبتور على وغيرهما والوارث
التصرف في وقت البيع وغيره ابن الجبال ونهاية قال عش احد يبيع القرض في ذمة الوفيق الى ان يعق
ويوسر ويكن مستحق اقتصاص منقته شامو ربيع المشتري بعد الاقتصاص على البايع بما
دفعه من جهل بتعلق اقتصاص رقبته واستمرجه الى الاقتصاص فان علمه من الشراء وبعد لم يفسخ
فلا رجوع اه يلزم تجهيزه سم على حج بالعين اه (قوله بصدقه) اي الراهن (قوله أو آثره) اي الراهن
بالرهن (قوله ان قبضه الحج) اي ان قبضه الراهن للمرتبة لان قبضه وارث الراهن بعد موت مورثه فلا
يقدم اه سبعر (قوله حقه) اي المرتبة (قوله الذي مر) اي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم يقتضى دونه كما يعلم
من شرح ذلك اه سم (قوله بينهما) اي حجة الاسلام (قوله ان اخراجه) اي الحق من العين (قوله من
مثلهم) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله المذكرة) اي في المتن (قوله بتسليمه) اي ما قلناه البعض (قوله
فلا استثناء) اي في قوله الا لضرر اه سم (قوله حقه) اي حسن الضرر وده (قوله يظهر الحج) اي
وبسليمه يظهر الحج بنبي الله اذا باعه للضرر ولا يصرف في شيء من ثمنه الا بعد دفعه عن الحج اه عش
عبارة السبعر قوله و يظهر الحج عطف على الاستثناء الخ فيكون انما مفرغ على تسليم ما مر ويحصل بناؤه
على الاعتماد لكنه في ما سبق المعنى عند قوله وجوب القربى المخرجه اه (قوله لان المبيع الخ) قد
يقال المبيع قد يكون مالاً لازماً لجهة المبتور فيقول بغوات الركن (قوله ولانه يصدق الحج) قد يقال ذمة وان
رثت من الحج لم تبرأ من الواجب اللزم لجهته سم على حج اهان الجبال (قوله بين في الذمة) اي قوله وقد
ينسب في النهاية (قول المتن اذا مات المشتري مفلساً) وفي معنى موته مفلساً ما لو ثبت الباطن حق الفسخ لنفسه مال
المشتري وعدم صير البايع ثمة المشتري حينئذ اي قبل الفسخ في يده البايع سوى المبيع فانه يقدم به
نهاية ابن الجبال (قوله بينه) اي كلاً وكذا بعضه اذا قبض البايع شامو التي قدم عالم قبضه له مقابلاً
فيكون من الفسخ ويوزر به اه ابن الجبال (قوله ولو كون الفسخ الحج) جواب عن استشكل السبى
لاستثناء المبيع وتفصيله ما في النهاية والامداد (قوله من جهته) اي الفسخ وكذا خبره به (قوله حق
لازم) اي كحاجة (قوله وكثير فسخه الحج) يشهد أنه فوري اه سم اي كما مر به الامداد في النهاية
(قوله وان تعلق) اي حق الفرما اه سم (قوله لانه لم يخرج الحج) يتأمل مع كونه في صورة الرهن
والمبيع كذلك سم ورشدي وكون أن تعيب ظهور الفرق بين التعلق العام كانهما والتعلق الخاص كافي
الرهن والمبيع (قوله والذي يظهر الحج) أقول هذا الاستظهار داخل في قوله السابق بل على سائر الحقوق الخ

ناخوت في كل ذلك نظر فليراجع ثم رأيت الميرى قال صورة الثانية أي الجاني أن يحنى العبد جناية توجب
مالاً ثم عوت السباخ فوهي تشبه بان الجناية بعد الموت ليست كهي قبله وله وجه وجبه (قوله ذون
وارثه) أي بان مال الراهن قبل قبض الرهن واقتضوا ربه بعد موته للمرتبة فلا يقدم حكمه (قوله
فلا يصح الخ) هذا لا يتوقف على التعلق بالعين لما تقدم من تقدم الرهن في تصرف الوارث وغيره
الآن ويضمن التصرف ولو في مؤنة التصهير يظهر الفرق وتظهر السلام من التصرف قبل الفراغ
وان كان الحاج عنه قبض آثره فليأمل (قوله الذي مر) أي في قوله بمؤنة تجهيزه ثم يقتضى دونه كما يعلم
من شرح ذلك (قوله فلا استثناء) أي في قوله الا لضرر وده (قوله لان المبيع يقوم مقامها) قد يقال المبيع
قد يكون مالاً لازماً لجهة المبتور فيقول بغوات الركن وكقوله ولانه يصدق الحج قد يقال ذمة وان رثت من الحج
لم تبرأ من الواجب اللزم لجهته (قوله وكثير فسخه بلا عذر) يشهد أنه فوري (قوله وان تعلق) أي حق
الفرما (قوله لانه لم يخرج حج) يتأمل مع كونه في صورة الرهن والمبيع كذلك

لازم هو وكثير فسخه بلا عذر قد تقدم التصهير لا تنافي التعلق بالعين حينئذ وانما (ذلك الحق في تلك الصور) (على مؤنة
تجهيزه) انشا لا اله الا الله كما تقدم تلك الحقوق على حقيق الحياة (وأنت أعلم) وخرج بقوله في غير حجر تعلق الفرما بما لا يخرج قد تقدم التصهير ان
تعلق بهن ماله قبل موته لانه لم يخرج حج عن كونه من سلافي التمتع ولو اجتمعت الزكاة والجناية في عبد جناية والذي يظهر تقدم الزكاة لا تنافي تعلق

الذي ظاهره والنقل عن الاصحاب فلا وجه لخصه اهـ ابن الجمل (قوله محسن) أي حق الله وحق الاكدي
 اهـ رشدي (قوله لا تقصر الخ) أي كما أشار اليه الكافي وأنها والحاصلها التعلق بالعين اهـ مغني
 (قوله في شرح الإرشاد) قال فيه منها سكني المعتمد عن الوفاة فتقدم به أي بجرته على مؤن التخيير ومنها
 ما وجب للمكاتب على سيده من الايمان بخوم الكفاية اذا قبضها السيد وتقبل الايمان بالمال أو بعضه
 بان المال كالمقدم به على غيره ومنها القرض فاذا مات المقرض عا اقرضه فقط فاقترضه مقدمه ومنها
 عامل القراض اذا انصرف صاحب المال القراض بعد الربح وقبل العدة الاقراض حسن العمل وان كان
 يتركه غيره فالعامل مقدمه ومنها مال رد المشتري بالمبيع بعيب إلى البائع وما قبل اقباضه الثمن أو إلى وارثه
 بعدموته فيقدم المشتري بالمبيع حيث لم يوجد غيره منها إلى اصدقها عيناً ثم طلقها قبل النحول وماتت عن
 العين أو نصفها فقط فيقدم الزوج بالنصف ومنها مال الوصل الغائب قيمة الموصى به للمولى عند غيابه
 يجب عليه ردّه ورجوعه إلى اطلاقه كان فالملتقى حقه بالنصف ويؤدم به ومنها الشئع فانه مقدم
 بالشيء اذا ادعى ثمنه للورثة ولم يحل من ثمنه بغير عذر ومنها نفقة الامتياز وحقة اذا قبضها السيد ولم
 يؤدها نفقتها فتقدم بها ومنها كسب العبد اذا قبض السيد فان نفقته وجبة تتعلق به فيقدم بها ومنها
 النذر لشيء معين فيقدم اخراج العبيد المعتقونها بالقطعة اذا ظهر مال الكاه بعد التملك وهي موجودة فيقدم بها
 وان كان الملتقط مالاً سواها ومنها اذا ثبت للمشتري الارش ووجد الثمن بعينه فقدم بالارش منه ومنها اذا
 تصادف اومان الشئيرى قبل فسخ العقد فالبائع فضو والرجوع في المبيع فيقدم به ومنها اذا فسخ المسلم بعد
 موت المسلم بالمسبيع أو من المال بقا في مقدمه ومنها لو مات أخذان كان المصلحة التي وجبوا هذه السبب
 قبل ردّها فيقدم مال الكاه على مؤن التخيير وظهرت قد ربح المدة على بائع المجلس والقرض وتقدم قد ربح
 الارش على الرد بالمبيع ومثل ذي الارش الفاسخ في صورته فالتالف والسلم وتقدم المكاتب بالايام على
 من يصور اجتماعه معه ويقدم كل من اراد كفاية الفطر والكفاية والنزول والصدقة والخ على دين
 الاكدي انتهى ملخصاً اهـ ابن الجمل (قول المتروك أسباب الارث الخ) اعلم أن الارث يتوقف على ثلاثة
 أمور وجو أسبابه وشروطه وانتمنا صورته وقد شرع المصنف في بيان الامر بالارث واسباب الارث
 الخ وأما شرط وطرفاها أيضاً وأهلها فتحقق موت المورث وألحقه بالموت فقد ربحنا ان فصل سناني حادثة اهـ
 أو بعد موتها بزيادة عليها موجبة للفرقة فيقدر ان الجنين عرض له الموت فنورث عنها الفرقة أو حكا فتقود
 حكم القاضي بجوته اجتهاداً وانما يتحقق حياة الوارث بعد موت مورثه ولو لم يخلطوا والهاهم فنادلته للميت
 بقرابة أو كجاء أو لا مورثاها معرفة بالجهل المتقدمة الارث تفصيلاً وهذا يخص بالقاضي ولا يقبل
 شهادة الارث مطلقاً بل لا يمين ببيان الجهل ما في اقتضت الارث منها والفرجة التي اجتمعانها وأما مانع الارث
 فستأتي في كلامه اهـ مغني يتصرف وقد يقال ان شرط الرابع يقضى عن الثالث ولعل لهذا ذكر بعضهم
 بدل الثالث شرط تحقق وجود الوارث عنتموت المورث وتو لقطعة قال شيخنا لا يقضى عنها الاثافي لصدقه بين
 حدث من الورثة بعدموت المورث اهـ (قوله مجمع عليها) عبارة النهاية ثلاث مجمع عليها وأما الرابع
 فعندنا وعند المالكية اختلافاً فيلحقوا بالجنابة اهـ (قول المتروك أسباب الارث الخ) أي بغير شرع الهج أي المجمع على
 ارضهم من الذكور والامات فرج ذور الارحام بصري (قوله ياتي تفصيلها) أي قوله ابن زبادي في النهاية
 (قوله الاثافي) أي أنفاً (قول المتروك كجاء) وان كان في مرض الموت خلا لا امها بالورثة جات له تعالى فان
 العدة عند باطل في مرض الموت ولا ارث له الشئشوري في شرح الحبيب وقال فيه أيضاً ولو تزوجت في
 مرض الموت وحل محلها اهـ ابن الجمل (قوله ولو قبل النحول) أي ولو وقع الموت قبل النحول اهـ
 سددع عبارة ابن الجمل وان لم يحصل ولو لم يخلو اهـ (قوله مجمع من ثلثة) وكذا لو لم يخرج وأبلى
 الوارثه عنقها اهـ حش (قوله فيتوقف) أي عنقها (قوله وهي منهم) يقتضيان الوصية لوارث تتوقف
 على اجازته اهـ بصري (قوله وهي متوقفة) أي الخربة (قوله وبه يعلم) أي بتوجيه السداد (قوله

كل في العين وتزبدل كانه
 بان فهما محسن في كانت أولى
 والمستثنى لا تقصر فيها
 ذكر وقد بينت أكثرها
 مع فوا في نفسية في شرح
 الإرشاد (واسباب الارث
 أربعة) مجمع عليها (قرابة)
 يأتي تفصيلها نعم لو اشترى
 بعضه في مرضه بغيره
 علم ولا يرث لاداء تورثه
 إلى علمه كما يعلم من الدور
 الحكمي الا في مال زوجة
 (ونكاح) صحيح ولو قبل
 النحول نعم لو اعتق أمه
 تخرج من ثلثة في مرض
 مسوته وتزوج بها لم يرثه
 السداد ولو ورثت لكان
 عنقها وصلة وارثه فيوقف
 على اجازته ولو رتوهي منهم
 واجازتها تتوقف على سبق
 حش بينها وهي متوقفة على
 سبق اجازتها فاذى لوها
 لعدم اجازتها وبه يعلم

ان الكلام في غير المستولدة لان عقبتها ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجزائه اذ حلان الاجزاء فانما تعتبر بعد الموت وهي به تعتق من رأس المال (ولا بد) ويختص دون سابقه (٣٨٨) بطرف (فثبت المقتضى) ومن يدلي به (العتيق ولا عكس) (اجماع الامامية) بن زياد والخبز

فيسه يجوز على انه اعطاه مصلته لا رتا على ان البخاري ضعيف وقد ينواران بان يعتقه من غير فيستولى على سيده ثم يعتقه او حرى او ذى فخر فيقتضيه ويعتقه او يشترى ابا معتق ثم يعتقه فله على معتقوله الاجرار ولا يراد له لم يرث من حيث كونه عتقا (والرابع الاسلام) أى جهته ومن ثم يجرى نقله عن بلد المال على ما يقتضاه كلامهم واعطوا طواحد وذلك فارق الزكاة لكن اعتقد غير واحد امتناع نقله كهمى وعليه يجوز للامام نقلها (فتصرف التركة) او بعضها ذاك ان الميت مسلما (ليث المال ارضا) للمسلمين بسبب العصور بقلانهم يعقلون عنه كاقاربه (اذا لم يكن له وارث بالاسباب الثلاثة) المتقدمة وقبل مصلحة كالمال الضائع فعلى الاول لا تصرف منه شئ لقول ولا كافر ولا قاتل ثم يجوز ان له وصية ولو ائتمق اوله أو أسلم بعد موته ووجهه بان فيه ما يثارت وشأته مصلته فقلت الاولى في تلك لقعه والى الثانية في هذه لعدمه وكان هذا هو سبب قوله الرابع ليعينه على أن يشتمل بين الثلاثة نقله

ان الكلام في غير المستولدة) أى ما هي قترت حيث اعتقوا تزوجهم لان عقبتها لا يتوقف على اجزائه بل ولولم يعتقها في مرضه لم تعتق بغيره من رأس المال اه عس (قوله وهى به) أى المستولدة بالموت (قول المتن في شرح الفصول) الشيخ الاسلام لواقع الكافر كافرا فالتق العتق بدار الحرب فاستقر ثم اعتقه السيد الثالث فلا رجاء لان لاه لثاني انتهى سم وابن الجبال (قوله الامامية) أى القول الذى شبهه اه عس عبارة ابن الجبال وشذا بن زياد خديش فاه (قوله والخبز) أى فى العكس (قوله على انه) أى صلى الله عليه وسلم اعطاه اى العتق من تركه المقت (قوله فريق) أى معتق للحرب او الذى بان العتق الذى بدار الحرب فاستقر (قوله فله على معتق الخ) تقرير على قوله ولا يشترى الخ (قوله ولا يراد الخ) أى كل من هذه الصور على قوله ولا عكس (قوله من حيث كونه عتقا) أى عس (قوله أى جهته) الى قوله ويوجبى النهاية والمقتضى الا أنه لکن الى المتن (قوله أى جهته) قال شيخ الاسلام في جملة اى ان الهام جهته الاسلام سببا تنسبه على ان الوارث هو المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين وغيرهما وهو التحقيق وما قيل ان التحقيق اى الوارث جهته الاسلام لا المسلمون لوصية الوصية بثلاث له لهم ليس شئ انتهى اه سم وابن الجبال أقول ويرجع القول بان الوارث جهته الاسلام لا المسلمون المقتضى وهو ظاهر قول الشارح والنهاية كشرح المنهج أى جهته وقوله من ثم الخ كالصريح فيه اذ المعنى من أجل أن الوارث جهته الاسلام خلافا لقول ابن الجبال أى من أجل ان الوارث المسلمون جهته الاسلام اذا تفرغ ليعمل عليه بل قوله لا الخ فى شرح بل المال الخ لان الارث جهته الاسلام صريح في معنى الجبري المتأخر الاسلام بالجهة مثلا بلزم على ما سبعا بن جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولتلازم عليه أخذ المسلمين مع أن الامام هو الذى يأخذوه بضعه في بيت المال اه وبذلك يندفع قول السيد عس (قوله أى جهته) فديال قباهم احتياج احوال العار عن ظاهرها وليس يصح ورى اه (قوله حاز نفسه الخ) اعتقه النهاية والمقتضى (قوله على ما يقتضيه) عبارة النهاية كاتقضاء الخ (قوله مسلم) سيد كرحمته وقول المصنف لبيت المال قال ابن الجبال اذا كان منتظما كما يعلم من كلامه فيما بعده قال بعد كلام طويل فاذا علمت ذلك علمت ان جماع الاربع على عدم ثوبت بيت المال اليوم اه (قوله لان سم يعقلون عنه) أى من جهة كونهم جهته الاسلام فتخرج القدية من بيت المال فان لم يكن يعنى فعلى القاتل والا فلا شئ على أحد من المسان اه عس (قوله لقن) أى من نفسه وقبضه على البعض والمكاتب كما صرح بهما النهاية والمقتضى (قوله ثم يجوز الخ) عبارة الغنى والنهاية ولو اوصى لرجل بشئ من التركة اعطيه وجزا ان يعطى منها ايضا فصم بين الارث والوصية بخلاف الوارث المعين لا يعطى من الوصية شيئا بالاجزاة اه (قوله بان نفسه) أى فى ذلك المال (قوله فى تلك) أى فى القن والكافر والقاتل وقوله فى هذه أى فى من وصية الخ اه سيد عس (قوله وكان هذا) أى قوله ثم يجوز الخ عبارة الغنى ولما كانت الاسباب الثلاثة متقدمة فترد كلامها بالذكر ولما كان الرابع علما آخرده اه (قوله فيقال) يبينه المفعول عنها أى المأخوذ منها (قوله ولا يرثه) أى اوله وارث غير مستغرق وقوله فان الهام أى أو باقى اه نهاية (قوله يصرف لبيت المال الخ) أى ولو غير منتظم لحول الامام مثلا وانظمة المأخوذ شرط في الارث لا فى النقص اه شيخنا على الرعية (قوله فية) كذا فى النهاية والمقتضى

(قوله فى المتن وولاه) فى شرح الفصول لشيخ الاسلام لواقع الكافر كافرا فالتق العتق بدار الحرب فاستقر ثم اعتقه السيد الثاني وقبل ولاؤه للسيد الاول لاستقراره أولا وقبل لثاني لان اعتقه أثره بالى المرت وهو الرأى على طائل ذلك وما يتعلق به مجاميع فليطالع (قوله أى جهته) قال شيخ الاسلام فى شرح الفصول لما صرح في جملة جهته الاسلام سببا تنسبه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين

مقارفة فيقال عنها المال الذى الذى لا وارث له ومن له ان يقتضه واستقر ثم يثبته مال عند فان مالها ما يصرف لبيت المال (قوله فية) والجميع على اوتهم من الرجال

آى الذكور (عشرة) بطريق الاختصار ونحو عشر بالبسط (الابن وابنه وان سفل (٣٨٩) والابو أو موان علا ولاغ) مطلقا (وابنه

(قوله آى الذكور) الزغوة وانهم فى النهاية وصكفاً فى المعنى الاقوله لم يقل ابنان الى المتن (قوله آى الذكور) ولو عبر به كان أولى لكن المراد الجنس فيشمل غير البالغين من الذكور اه معنى قول المتن وان سفل) أى بعض الذكور فخرج ابن البنت وكل من فى نسبته الى الميت أى وصفل بفتح الفاء وضما يخلصه من الميت وزاد على فى العباب الكسر تارة كالمضم مضاعفاً لمركبها اه وقوله مطلقا أى شقيقاً أو لأب أو لأمام وقول المتن وابنه أى ابن الابن ولا يقول بعض الذكور وقول المتن الابن الام أى شقيقاً أو لأب وقول المتن الابن الام نفسه وقد نظر بعضهم فى وقوله وجده أى وان علا وقول المتن وكذا ابنه أى ابن الم لاوين أو لأب اه ابن الخال (قوله ومن يلبس به الخ) أى بالمعق فلا يراد على الحصر فى العشر ذلك اه نهاية عبارة المعنى والمراد به أى المعق من صدره لا اعتاق أو ورثه فلا يراد على الحصر فى العشرة عصبية المعق ومعق المعق اه (قوله ومن يلبس به الخ) عبارة فى معنى من صدره منها العتق أو ورثت به يلبس اه (قوله ومن يلبس به الخ) تبع فممن سبق من الشراح كالمعق المحلى وهو صحيح حكاه لكن فيه شئ من حيث ان الكلام بين ورث من النساء متماثل لهم سم أن يكون مرادهم عبارة كرمعة الحقيقة ومع ذلك فلا حاجة الى التمسك بالمعق قلنا اه سديد وقول المتن كل الرجال أى فقط وكذا قوله والنساء يصبون فيها لجر نقد وكل الرغ بفتح الهمزة اه معنى (قوله لان من يبنى بمحبوب الخ) فابن الابن بالزواج والجد بالاب وكل من السابقين بكل منهما أو بالابن لقربه على الاب عصبية فاستنادا لغير النسب أولى اه ابن الخال (قوله ويصح أصلهما من اتى الخ) وفى بعض النسخ الصحيح تصح من أصلها اتى بالمعبرة الفصحى وتصح مثلثهم من اتى عشر لان فها بعادوسا والزواج الرابع وللاب السدس ولابن الباقي اه (قوله من اتى عشر) للاب السدس اثنتان ولزواج الرابع ثلاثة ولابن الباقي سبعة اه ابن الخال عبارة الخ لى لان فها بعادوسا أو بعادوسا فرض الزوج وسدس ما ستوهو فرض الاب والجد سفل من ضرب نصف أحد هما فى كامل الاسترخاء لان كل زوج وهى الرابع واثنتان للاب وهما السدس والباقي وهو سبعة ولابن اه (قوله لان غيرهن بمحبوب الخ) فالجدة بالأم والاخت بالأم بالبنت وهو أولى لقربه أو لبنت الابن أو ماما معا والاخت للاب والمعلقة بالشقيقة لانها صارت عصبية من الغير فكهما حكم الشقيق اه ابن الخال (قوله ويصح أصلهما من اتى الخ) وفى بعض النسخ الصحيح تصح من أصلها أو يعلى الخ (قوله من أو بعادوسا عشر) لأم السدس أو بعادوسا زوجة الفتي ثلاثة ولابن النصف اثنا عشر ولابن السدس تكمله الثلثين أو بعادوسا الواحد الباقي للشقيقة اه ابن الخال عبارة الخ لى لان فها بعادوسا من ستة وهو فرض كل من بنت الابن والأم وتثمان ثمانية وهو فرض الزواج والجد سفل من ضرب نصف أصلهما فى كامل الاسترخاء لابن النصف اثنا عشر ولابن الابن السدس وهو أو بعادوسا السدس أو بعادوسا زوجة الفتي ثلاثون لاخت الواحد الباقي اه (قوله أو اجتمع كل الخ) الموصول من صيغ العموم فلا حاجة لتقدير كل اه سديد (قوله لا يهمل هذا) أى انه المراد بالابن ابن الابن اه عى عبارة ابن قاسم والسديد وابن الخال أى ان المراد بنتان لا شقيقة اه (قوله دون ذلك الخ) ويؤيدان الاب حقيقة لا تعدد لاختلاف الابن اه سم (قوله لشهرته) أى لفظ الابوين فى الاب والاخت فلا تنوهم أراداه الاب والجد اه سديد (قوله لغيرهن عداهم) الاول لغيرهن عداهم بن عدا أحد الزوجين اه سديد (قوله هم) أى المسئلة (قوله والمبتدئ) كحالة (قوله من أو بعادوسا عشر) لكل من الابوين الدس أو بعادوسا زوجة الفتي ثلاثون الباقي ثلثة عشر متكررة على الابن والبنت وتبانيهما فنضرب

وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من أن العتق انه جهة الاسلام لا المسلمون لجهة الوصية بثلاثة لهم ليس بشئ ويستعرف الجواب من دليله اه (قوله فى المتن الام) أى الابن من الام فليس ابنه ولا راد قوله والعلم الا لاام أى بان يكون أمناً لا نسباً مع الميت وهكذا (قوله فى المتن ولو اجتمع كل الرجال) أى فقط وقوله كل النساء أى فقط (قوله لشهرته) أى يؤيدان الاب حقيقة لا تعدد لاختلاف الابن (قوله

لا يهمل هذا دون ذلك لشهرته فأنعم بالزواجى هنا (واحد الزوجين) لغيرهن عداهم ثم وبنته كزمن أو بعادوسا عشر من وضع منه

انثى وسبعين أو وهو أنى من اثني عشر (٢٩٠) ونص من ستون اثنين وأفهم قوله يمكن استعماله اجتماع الزوج والزوجي وحتي ميت

واحد ثم لو أقام رجل بيته على ميت مغرور في كفن أنه امرأته وهو لأولاده منها وأقامت امرأة بيتها زوجها وهو لأولادها منعك كشف نفسه فأفاهو نحنى له إلا لثان أذهو الذي يمكن إقصاؤه واشكاله وأما من له ثقبه ومشكل أبدا فلا يصح نكاحه ولا يعمل واحدة من البنين فمن النص يقسم المال بينهما وعليه يمكن اجتماع الكل وحيث ثمن لا يختلف نصيبه كالابن من حكمه واضح وهو أن لهما السدين ومن يختلف كالزوجة من حكمه ان الزوجية تنازع الزوج في ثمن فيقسم بينهما وأولادها ينزعه في ثمن فيقسم بينهما في ثمن وهي نصف الثمن ويقسم الباقي بين الأولاد من البنين لا ذكر مثل حظ البنين ووقع لشارحنا ما خالف ذلك فاجتمعوا أن يكون نوابه وقال الأستاذ أبو طاهر بيته الرجل أولى لان الولادة تعين طريق المشاهدة والالحاق بالاب أمركمى والمشاهدة أقوى وهو وجب مدركا ثم رأيت البغليسي قال انه الاربع وان الأولاد معسر على نصيب هو استعمال البنتين عند التعارض اه

الثلاثة غدر وسهما في الاربعوا العشر بن قصص من اثنين وسبعين ثم قسربا أربعة لكل من الاب والام في الثلاثة فحصل لكل منهما اثنا عشر وثلاثون زوجة في الثلاثة تسعون الثلاثة عشر الباقية لابن والبنت في الثلاثة تسعة وثلاثون للاثن منهنما ستون عشر وثلثت ثلاثة عشر اه ابن الجبال بادى تصرف (قوله أو هو) أى الميت وهو عصف على قوله والميت ذكر (قوله من اثني عشر) لكل من الاب والام السدين اثنتان والزوج الربع ثلاثة والخمسة الباقية لابن والبنت تباين عددهما فتقرب الثلاثة تعددهما في اثني عشر قصص من ستون لاثن بن بضر بالاثنتان لكل من الاب والام في الثلاثة تسعون ثلاثة عشر والخمسة الباقية لابن والبنت فيها خمسة عشر لابن عشر وثلثت خمسة اه ابن الجبال (قوله وهو لأولادها) أولادها (قوله) لتقديريته القطع فصلح دافعة لبنت المرأة اه رشدى (قوله اذهو) أى ذوالاثنين (قوله واشكاله) لاجبة اليه (قوله ثقبه) أى لا تشبه واحدة من الاثنين اه ابن الجبال (قوله ولا يعمل واحدة الخ) على عدم إمكان ما شهد به (قوله فمن النص الخ) جواب لو أقام الخ (قوله وعليه الخ) أى النص (قوله اجتماع الكل) أى كل الرجل والنساء اه ابن الجبال (قوله فيقسم) أى الثمن بينهما الزوجين (قوله وأولادها ينزعه في ثمن) أى لا تهم بدعوه لكونه من جله الباقى بعد الفروض بمقتضى بيته أهم اه سم (قوله فيقسم) أى الثمن بينهما أى الزوج وأولاد زوجته (قوله فيعمل) أى الزوج وقوله وهي الخ أى وتعطى الزوجة نصف الثمن (قوله ويقسم الباقي بين الأولاد الخ) محل تأمل بالنسبة الى نصف الثمن المسترجع من الزوج فان المبادر لخصاص أولادها لانه انما ثبت لهم بيته أهم ومقتضى بيته الزوج أن يكون له الأولاد فكذلك البنتين منفقتان على عدم استحقاق أولاده فليتل سديع اه ابن الجبال (قوله الباقي الخ) أى الذى بعد السدين والربع أى كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك اه سم أقول والاسباب لا تخصر أى الذى بعد السدين والثلثين ونصف (قوله وقال الأستاذ الخ) اعتمدته النهاية وابن الجبال أيضا (قوله ينزل رجل أولى) أى فيعمل بها رجوا على هذا فيلحق بجمع الزوجان اه عرش (قوله لان الولادة تعين الخ) مقتضى هذا التعليل انه اذا لم يكن هناك أولاد أقام أى الرجل ان الموقوف وجعلوا أمهاته زوجها فكشف الخ ان لا تقدم بيته الرجل قال العلامة من قاسم وينبغي حثذان يجري فيما جرى في غيره مما أقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرححات اه وهو واضح اه ابن الجبال (قوله بطريق المشاهدة الخ) هذا واضح بالنسبة الى الأولاد بالنسبة الى الزوج اه المهم الاعلى بدل التبعية فقد ثبت الشيء فثبتا على ما ثبت به أصالة كالنساء والأرث بنش هادة النساء تبع الشهادتين بالولادة اه سديع (قوله وهو وجه) أى ما قاله الأستاذ وهو المعتمد مر اه سم (قوله أى الورثة) الى قول المتن غير الزوجين في النهاية (قوله

ينزعه في ثمن) أى لا تهم بدعوه لكونه من جله الباقى بعد الفروض بمقتضى بيته مهم (قوله ويقسم الباقي) أى بعد السدين والربع أى كما يقسم نصف الثمن بينهم كذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول الصغيرة فاصلا لثنا عشر باعتبار السدين مع ربع الزوجة وأربع بقوصه وربع باعتبارهما مع ربع الزوج وثنان الزوج فقط الى الأصل وان لم يأخذ الا ربع مو زعاهما لم يقدر فرضهما بمثل ان يقال أصلها ثمان وتواويعون نظر الى أن الزوجة تأخذ نصف الثمن وغير جها فوافق خرج السدين بالنصف فكأن أصلها ثمان اعلى الاصول المعروفة (قوله بيته الرجل أولى) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول فعليه أصل المسئلة اثنا عشر ولا يبقى تفصيلها اه (قوله لان الولادة تعين الخ) هذا التعليل يختلف اذا لم يكن هناك أولاد أقام أى الرجل ان الموقوف وجعلوا أمهاته زوجها وينبغي حثذان يجري فيما جرى في غيره مما أقام المتنازعان بينتين فلا بد من مرجح من المرححات المقر رالى آخر ما تقر رهنالك (قوله وهو وجه) هو المعتمد مر وعلى الجلة في الكلام تصرح به الشهادة على الموقوف (قوله

على انهم قالوا ان هذا النص غريب نقلا (ولو قد ادعى أى الورثة) كما هم فاصل المذهب انه لا يرث ذوالا رحام استئناف الا أنى بينهم لما صح له على التصلب مولى استثنى فمن ترك عموه خاله لا غير فمرأى الى التماسه فقال المهم رجل ترك عموه خاله وارث له

غيرهما قال أمن السائل قال هاذا قال الميراث لهم ما به يقتضيه الحد من الميراث صلى الله عليه وسلم ركب اياه يستغفر الله في العمة
والخاله قال لا والله لا ميراث لهما ولا استئناف لفساد العطف باهلهما التناقض (رد على أهل الفرض) فيما اذا وجد بعضهم ولم يستغرق
كثرت أو أخت فلا ورثه عليها الباقي فلا يرثها المقتدر (بل المال) وهو السائل في الاول والباقي في الثاني (ليت المال) وان لم ينظم بيان
جاءت وتليه أو يكن أهل الارث لجهة الاسلام ولا عليهم المسلمين في يرث كل حقهم يجوز (٣٩١) الامام ومعنى الاصل هنا المعروف

الثابت المستقر من المذهب
وقد يعر على الاصل ما
يقضيه مخالفته (و) من ثم
(أقصى المتأخرون) من
الاصحاب وفي الرفضه انه
الاصح أو اصح عند محقق
الاصحاب منهم ابن سرائقة
من كبار اصحابنا ومتقدميهم
ثم صاحب الحلى والقاضي
حسين والمناوي وآخرون
وبه يقول ابن سرائقة
قول عامته وخنا صرحوا
تخصيصه بالتأخير وقد
يجاب بأنه أراد أن كثرهم كما
دل عليه كلامه في الروضة
فلا ينال أن كثير من
المتقدمين عليه ومن هذا
تؤخذ ان المتأخرين في كلام
الشعبي ونحوهما كل من
كان بعد الاول بعامة أو ما
الا في قوله فهم من بعد
الشعبي (اذ لم ينظم أصح
بيت المال) بان فقد الامام
أو بعض شروط الامامة
كان جاز (بالد على أهل
الفرض) للاتفاق على
انحصار مصرفها للركن
فيهم أو في بيت المال فاذا
تعدروا ونسوا أو ما لم يدفع
الركن لغيره ولو ان الميراث
غرض في الدفع اليه لكان

استئناف الخ أي أو يعطى على جهة ولو فقدوا الخ سمعوا شدي أي باعتبار المعنى والتقدير بكل المعنى وأصل
المذهب أن يضاف المأذ لم يفتقدوا كلهم بان وجد بعضهم ولم يستغرق الفرض (رد على أهل الفرض) فيما اذا وجد بعضهم ولم يستغرق
(قوله لفساد العطف) أي على قوله لا ورثا الخ (قوله ما به التناقض) أي لأن الكلام مفروض فيما
لو فقدوا كلهم وعلى العطف بصير التقدير أنهم فقدوا كلهم وأنه مع ذلك ومن رد عليه اه ع (قوله
ما به التناقض) وقد يقال يجوز ألا يصلح له الفساد اه سم أقول قد يدفع مذكره بان المراد
بالإيهام الباقى في الوهم أي الفهم اه سدي رأي لا يقتضى المقتنون (قوله وهو السائل) الى قوله وما
أوهمة في المعنى (قوله في الاول) أي في فقد السائل وقوله في الثاني أي في وجود البعض الغير المستغرق (قوله
المستقر من المذهب) أي فيما بين الاصحاب اه ع (قوله ومن ثم) أي من أجل ملزمتا يقتضي ذلك
هنا (قوله ومن تقدمهم) لأنه كان موجودا قبل الاربعة اه معني (قوله وبه) أي يقول الرفضه منهم
ابن سرائقة الخ (قوله تخصيصه) أي المصنف (الرد) قوله وقد يجاب الخ (لا يخفى ما به من الخفاء اه سدي
(قوله بانه الخ) أي المصنف (قوله آخرهم) أي المتأخرين (قوله عليه) أي الرد (قوله ومن هذا) أي الجواب
(قوله) أو بعض شروط الامامة لا اكتفاء بقدر بعض الشر وط مع توفر العدالة وإيصال الحقوق نظرين
حيث لا يخفى لا سيما إذا كان المقتدر مخرجاً بسبب سدي أقول وما أحق هذا الكلام بالاعتقاد اه ابن الجمل
(قوله فيهم أو في بيت المال) أو لعل الخلو اه سم (قوله فاذا تعدر) أي بيت المال لعدم انتظامه فنبهنا على
أهل الفرض (قوله لان الميراث) غرض في دفع الميراث الخ لا يخفى ما به من المصادرة لان يجعل الام
يعنى من البيانية (قوله ولا غرض هنا) أي في الميراث اه معني (قوله دون الارث) فيه تردد فقد ورد أن
وارث من الارث أنه أقل عنه أو أكثره رأيت الحشى سم بنطه سدي اه ابن الجمل (قوله وما أوهمة
عبارة من أنه الخ) كذا في النهاية لكن لا يظهر وجهه الا بهم الآن يكون لا في قوله لا بصرفه أو ثمة عبارة
المعنى وكلامه مفقود فهم اه اذا قلنا يعلم الداه بصرف لبيت المال وان لم ينظم وليس مراداً قطعاً بل ان كان في
يد أمين نظراً ان كان في البلد فاض ما دونه في التصرف دفع الهوان لم يكن فاض بشرط صرف الامين بنفسه
الى الصالح اه وهي ظاهرة (قوله صرفه لقاضي البلد الخ) أقول هذا البيان لا يخص قصود بظهورك
بما إذا ذكره فلو قيل صرفه لقاضي الاهل الشاملة ولا يتحملها ولا تتحملها ولا تتحملها من صرفه وصرفه
بنفسه ان كان عارفاً وان لم يكن أمثالان المداري وصول الحق لاهله وأعماله أشرفنا الآية فيمن يدفعه
لاجل حل الدفع اذا خاف أن يؤمن من الاجل جهة التصرف ثم رأيت في أصل الروضة ان غير الامين يدفعه الامين
ولعل وجهه انه لا يمين على تقسيم الخلية على طبعه من دفع ذلك وهذا الباقي جهة التصرف حيث وقع
الموقع ودفعه لا عارف فان لم يكن القاضي أهلاً لتغيير بين الاخيرين فان لم يكن هو أمينا أو كل واحد ولكنه غير

استئناف لفساد العطف (لا حاجة للاستئناف لكان العطف على جهة ولو فقدوا الخ (قوله ما به التناقض)
قد يقال يجوز ألا يصلح له الفساد (قوله في المتن بالرد الخ) قال شيخ الاسلام في شرح الفصول
والطلاق للاصحاب القول بالرد وبارت ذوى الارحام يقتضي انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه
(قوله فيهم أو في بيت المال) انظر مع صرف الترتيب ما اذا تنظم وكذا ان لم ينظم في أصل المذهب وقد
يجاب بان أو لم ينسج الخلو كنه قد لا يناسب التعبير بالانحصار (قوله دون الارث) هل فيه اشكال مع ما روي اعقل

به واهمة متوفرة مؤنة التفرقة عليه وقد عطر خضائه بالتف بعد التمكن لو لم يبادر بالدفع اليه ولا غرض هنا أو اضاف مستحقوا الكافة
يخصرون الاشخاص فمما لا يورث ولا كذلك جهة المصالح فكانت أقرب الضميمة أو اضافاً للشراى عرض على ولاية الامام لئلا تكون الارث
وما أوهمة عبارة من أنه عند فقد ذوى الارحام وغيره لا يصرف على رأي المتأخرين غير المتظم غير مراد بل على من هو بيده مصرفها لقاضي
البلد الا ليلصرفه في المصالح ان جعلته ولا يتحملها ولا تتحملها بتغيير بين صرفه وقوله بصرفها بنفسه ان كان أمينا أو لا فلو فقد

عارف تعين الاول والاخير سدمر اه ابن الجبال يعني تخير بين صرفه للقاضي الاهل الغير الشامل ولاية
للمصالح وصرفه لامين عارف فلو فقد القاضي الاهل تعين الاخير (قوله الاهل) أي الجامع لسرط القضاء
(قوله كالمؤقت الاهل) أي كالمجوز لولية الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضي (قوله تخير الخ) أي بشرط سلامة العاقبة كما
ما تضمن من جواز الصرف بنفسه عند فقد شمول ولاية القاضي (قوله لا يمين اه) أي بشرط سلامة العاقبة كما
بأنه عن شخصنا (قوله فان لم يكن الخ) أي من يده المال (قوله لا يمين عارف) شامل للقاضي الاهل الغير
الشامل ولا يمينه للمصالح (قوله صرفه فيها) ولا يجب على المباشرة لئلا صرف على أهل محتلة أي الملتقط
بل ان رأى المصلحة في صرفه في محلة بعيدة عن محله وجب نقله اليها في سيم على منهج هنا وفي أن
يجوز للمباشرة باخذ لنفسه موعيله ما يحتاجه اه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب بحيث لم يكن
ثم هو أخرج من هنا هذا القدر يدفعه الامام العادل اه عمن وسكت شخصنا وسيم عن قيدا الحشية
فليراجع (قوله بل الظاهر وجوبه) أي بشرط سلامة العاقبة اه شخصنا (قوله على ما فيه) أي لان
الزوجين ليسا من ذل الاهل والنزول من بل منهم رشدي وسيم (قوله اجاءا) أي التي المن في النهاية والمغنى (قوله
ومن ثم توث الخ) أقول بادع على حصتها بالزوجات اه عمن (قوله بمومة أو خولة) وقول المغنى هذا اذ لم
يكن يمين ذوى الارحام الخ صحت في أن علة الردم على القرابة وفي سيم عن شيخ الاسلام فان قلت كان
ومن حقه أن يستثنى من ذلك ما إذا كان من ذوى الارحام فانه رد عليه ما قبلت بمنع عن ان الردم ينصب بذوى
القرى وض النسبة فعلة الراد القرابة المستحقة للقرض لا مطلق القرابة انتهى وفي ابن الجبال بعد ذلك ما تقدم
عن شيخ الاسلام فان قلت ينبغي أن يكون الخلف لفظي لانه اذ لم يكن غيرهما باخذان المال جعسا ومعتقنا
انه بالرد والارحام قلت ظهر فائدة فيما اذا كان غيرهما من ذوى الارحام كما اذا خلف الملتب بقى خلف احدهما
زوجه أو ابني خاله احدهما زوجة فعلى الاستقلال الزوج أو ابني خاله الباقي ولم يشارك من ذكر معلان
الردم قد عرفت على ذوى الارحام من أن المذهب المشاراكتة تعين عدم الاستثناء اه (قوله على ضعف فيه) أي لانه
مصدر مقرر ون بال اهم (قوله بنسبة فر وضهم) أي نسبة سهام كل واحد منهم إلى مجموع سهامهم (قوله
طلب العادل) عليه لكون الردي نسبة الفروض اه سدمر (قوله فلينبذ وحدهما الشكل الخ) الاول أن
يقول فليتب مع الاما حتم يقول عقب قوله أي أو يعتوان لم يجمع أكثر من ذلك فان كان من رد عليه شخصا
واحدا كنبذ فله كل التركة فزادوا وان كل جماعة من صنف كنبذ قسم بينهم بالسوية (قوله
فاجعلها) أي الاربعة (قوله واقسمها) أي الاربعة بينهما أي البنت والام (قوله ويصع ان تقول يبي الخ)
عبارة المغنى وشرح المنهج في نشوأم يبي بعد انواع فرضها مساهمة من ستة لادام بعهم نصف سهم
ولقبنت ثلاثة أرباعها فتمتع المسئلة من اثني عشر ان اعتبر غير ح النصف من أو بعو عشرين ان اعتبر

الاهل فان لم يكن أمينا
فوفلا يمين عارف وصبارة
ابن عبد السلام اذ لا يملك
في مال المصالح ونفسه به
أحد من يمينها صرفه فيها
وهو ما جاز وعلى ذلك بل
الظاهر وجوبه (غير)
بالجر مفعلا لاهل على ما قبل
ويوجب بغيره فيها لاضافة
ان وقت بين ضدين على
ما فيه والنصب على الاستثناء
وهو أولى أو متعين
(الزوجين) اجاءا لانه
لارحام لهما ومن ثم توث
زوجته على بمومة أو خولة
بالرحم لا بالزوجة (ما)
معمول الردي على ضعف فيه
(فضل من فروضهم بالنسبة)
أي بنسبة فروضهم
اجتمع أكثر من صنف
وبعد سهامهم أصل المسئلة
طلب العادل فلينبذ وحدهما
الساكن ومع الام ثلاثة أرباع
وربع لادام لأن أصلهما من
مستوسهما لهما بأربعة
فاجعلها أصل المسئلة
واقسمها بينهما بأربعة
ويصع ان تقول يبي
سهمان لادام وبهما

عنوارته (قوله بين ضدين) انظر ذلك مع كون الزوجين من أفراد اهمل الفرض فكيف يضاده ثم انظر
ما للمانع من ان تجعل إضافة أهمل الجنس فهو ومعاملة معاملة المرف بلام الجنس فهو مفعول النكرة وقد
صرح غير واحد بانقسام الاضافة تقسام الأدم الآن بتجيب بيان المانع ان جعل الاضافة للجنس يقتضي انه يكتفي
الردي بعصم وجود غيره منهم (قوله ومن ثم توث زوجه الخ) عبارة تشرح الفصول لشيخ الاسلام
(فان قلت) كان من حقه أن يستثنى من ذلك ما إذا كان من ذوى الارحام فانه رد عليه لهما (قلت) بمنع عن ان الردي
يخص بذوى الفروض النسبية وذلك على الرافعي تقديم الردي أو رد ذوى الارحام بان القرابة المفسدة
لاحقا فالقرض أقوى نظم ان علة الراد القرابة المستحقة للقرض لا مطلق القرابة وان كل معارف آخر
قالو بان لاردم لهما مطلقا أو لهما بالرحم انما يكون عند عدم الراد فانهم اه وبعبارة تشرح الغوامض
وتقديم الردي على الزوجين والاجاء لان الراد انما يستحق بالرحم ولا ربح للزوجين من حيث الزوجية
وان كان لاحد الزوجين وحدهم كنبذت أو نبذت فلا يقرض لهما غير الزوجين باخذان الباقي بالرحم
لأنهما من ذوى الارحام وليس لهما فرض بالنسب اه (قوله على ضعف فيه) أي لا يقرض ون بال (قوله

مخرج الربع وهو الموافق للقاعدة وتخرج بالاختصار على التقديرين إلى أربعة البت ثلاثة واللام واحد
قال الحلبي قوله بعد مخرج فرضيهما الخ فهما النصف البت واللام السدس النصف ثلاثا واللام واحد
الباقى اثنتان يقسمان بينهما ما بالبت ثلاثا بأعما هو واحد ونصف واللام بعهما هو نصفان انكسرت
على مخرج النصف فصر باثنتان في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ اثني عشر وهذا معنى قوله فتصع المسئلة من اثني
عشر الخ البت النصف من اللام السدس اثنتان فالخاصل البت ثلاثة بأربع البتات التي هي الستة واللام

ربعها وهي اثنتان فتعطي البتسثن الاربعة ثلاثا واللام واحد فيكمل البت تسعة واللام ثلاثا وهذه
الأعداد متوافقة ثلاثا فيؤخذ من كل ثلث ما معه فيؤخذ من البت ثلاثا وهي ثلث التسعة ومن اللام
واحد وهو ثلث الثلاثا فيجمع ذلك أربع مئة وثلاثة وهو الموافق للقاعدة وهي ان الباقي بعد اخراج الفروض
يقسم على ذوى الفروض بنسبة فقر وصهم والباقي هنا هو اثنتان لاربعة لهما فقد انكسرت على مخرج

الربيع فصر بربع السبعة اه **(قوله يضرب في الستة)** كذا في أصله وهو بحسب الظاهر مشكل
لان حاصل ضرب النصف في الستة لا يتناول اه سيدعر وقد علمنا من المعنى شرح التمهيج ان كلام
الشارح مبني على اعتبار مخرج النصف على حذف المضاف **(قوله ان الرشد العول الخ)** لان الرشد يفتقر

إلى السهام وتقص في عدد ها والعول نقص في قدر ها واذ يافت عددها بها يتوقف **(قوله لانا)** على الاصح
عند المصنف وقيل صلصتو بجملة افعي وان الجمال هو المعنى وسيدعر **(قوله عصوية)** أي بالعصوية فهو
منسوب بفتح الخافض اه عس **(قوله عصوية)** كذا في النهاية هنا وقال السيدعر وقع للشارح

عند تقسيم العصبة لا تأتي في المثلث ما يناقض هذا وجعل المعنى والاشي والفروض قضية كلامهم ان رث ذوى
الارحام كل من يكون به في أمه ابا الفرض أو بالوصية فهو ظاهر وقول القاضي قوله فيهم ثم فورث
بالعصوية لانه يرى ذمة القربى يغفل لذكور ويحوز النذر الجميع فترجع على مذهب أهل القرابة

اه وكذا عبارة النهاية الأتية أصحقت قول القاضي اذا علم ذلك علم ان في كلام النهاية تناقضا أيضا كما بيناه
عليه مولانا السيدعر أي بالرشدي أيضا اه ابن الجبال **(قوله ولو غنيا)** وقيل يخص به الفقراء منهم
اه معنى **(قوله للعديت الصبح الخ)** ويحتاج مع ذلك الجواب عما تقدم أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم استغنى فيمن تركه عتونه لا غير فقال لا ميراث لهما الا ان يدعى نصفه بالقياس على الخيال اه سم

أقول أما القياس فلا بد منه وأردعي النسخ فسفتي عنه بل لو أن جعل أحدهما على ما اذا تنظمت
المال والاخر على ما اذا لم تنظم وهذا الحسن من تكلف دعوى النسخ لانه يحتاج لإثبات ما هو التاجر وميرد
الجواز غير كاف فيلان نسخ الاول بالثاني ليس أولى من عكسه والله اعلم سيدعر اه ابن الجبال أول ذلك

الجل أشد تكلف من دعوى النسخ اذا المتبادر ان لا مستقنة عالمه كوركان عما وقع بالفعل **(قوله وفي أرثهم)**
الى التسمية النهاية كذا في المعنى الأول قوله فيصير الى فتي بنت **(قوله وفي أرثهم)** شريع مقدم لقوله مذهب أهل
القرابة **(قوله ومذهب أهل التتربل)** وهو الاصح معنى وفيما يفتوح التمهيج وقد اشار الشارح اليه
بالتفريع بل يدعون مذهب أهل القرابة **(قوله بان يتربل الخ)** والتتربل انما هو بالنسبة لا لرب لا للمصحب

فلومات من زوجة بنت لا تخصم الى القرن بها يتوقفى قال الرشدي قوله لا للمصحب يعني بحسب اصحاب
الفروض الاصله دليل غثله فلا يناقض ما بيني من قوله وراى الخ ففهم الخ اه **(قوله ففعلوا البتات الخ)**
كذا في أصله وجماعه تعالى والاولى بالتسمية كتبت الاخ والعم والاولى فهما أيضا كلهما ما أو لم ما اه سيدعر

(قوله وبنت الاخ والم) يعني ان كل واحدة منهما ما تنفرد كإبهما فقصو زوجة الركنه رشدي
(قوله والعممة) مطلقا سم أي سواء كانت لابن أو لاب أو لام اه سيدعر **(قوله المال بينهما الخ)** عبارة
ذو فرض أي كبنات **(قوله في المتن فان لم يكونوا فرض الى ذوى الارحام)** يحتاج مع ذلك الجواب عما تقدم

انه معناه صلى الله عليه وسلم استغنى فيمن تركه عتونه لا غير فقال لا ميراث لهما الا ان يدعى نصفه
بالقياس على الخالفة **(قوله والعممة كالأب)** أي مطلقا

نصف يضرب في الستة فتصع
من اثني عشر وتخرج
بالاختصار إلى أربعة
تعدد ذو فرض قسم بينهم

بالسوية فعمل ان الرشد
العول لا تقع فان لم يكونوا
أي ذوى الفروض صرف
الى ذوى الارحام ارثا

عصوية فينصفه كل من
انقصه منهم ولو اثني وغنيا
للعديت الصبح الخ الخ
وارث من لا وارث له وقدم

الرد لان القرابة المتقدمة
لاستحقاق الفرض أقوى
وقى أرثهم اذا اجتمعوا
مذهب أهل القرابة وهو

تقديم الاقرب بل علمت
ومذهب أهل التتربل بان
ينزل كل منزلة من بدلية
فصعل ولد البنت والابنت

كلهما ما وبنت الاخ والم
كإبهما والخال والخالة
كلام والم والعممة
كأب فتي بنت وشعربت

بنات بن المال بينهما
بنات بن المال بينهما

أو باعوا إذا تزل كل كذا كقدم الأسبق الوراث لا الميت فان استوا وقد وكل الميت خالفين بدلون ثم يصحون نصب كل من أدنى على حسابار منقول كان هو الميت الأولاد (٣٩٤) والام والاحوال والاحالات منها بالسوية وراعى الحجب فيهم كالتسعين منهم ففى

ثلاث بنات اخوة متفرقين
لبنات الاخ للام السدس
ولبنات الشقيق الباقي
وتحجب بها الاخرى كالمحجب
أبوها أباهما (تنبيه) * وقع
لا دمرى في عملة دونت
أخ شقيق ان الثانية تقدم
تتخذ الجميع المقربين
والمتزئين وهو غلط منسوخ
الغلة بحافى الرضوة غيرها
وجريت عليه آ ثقات
الصحة ولو للام تزلمة
الاب وهو مقدم على الاخ
وحينئذ للمال كالمعلمة
على الاصح (وهو) شرعا
كل قريب وفى اصطلاح
القروضين (من سوى
المذكورين من البنات)
من كل من ليس له فرض
ولا حصو بنو وهم عشرة
أصناف) بالمعنى الآتى
يعبرون احدى عشر (أبو
الام وحسب كل جد وجدة
ساقطين) كابي أجد الام
وأجد أبي الام وان عليها ولده
مستف (وأولاد البنات)
ذكورا وانما ستم أولاد
بنات الاب (وبنات الاخوة)
مطلقة دون ذكور غير
الاخوة للام (وأولاد
الاخوات) مطلقا (وبنو
الاخوة للام) وبناتهم
ذكرت فى بنات الاخوة
(والام للام) أى أخوالاب
لامه (وبنات الاعمام
والعمات) بالرفع (والاخوال والاحالات) وعطف على عشرة قوله (و) الفروع (الدلون بهم) أى المدكورين معاذا
الأولاد للام تدلى به وهي ذات فرض

المعنى فعلى الأول أى مذهب أهل التفريل يجعلان عشرة بنتى بنتى فان قصوا المال بالفرض والدار باعاً
نسبتا وتوهمها وعلى الثاني أى مذهب أهل القرابة المال للبنات الميت لقربهما إلى الميت اه (قوله) (أبوا)
أى لأن بنت الميت تزلمة الميت بنتى بنتى لان تزلمة بنت الابن وهو لومأت مختص عن هذين
كان المال بينهما كذلك فرضا واه عس (قوله) (على حسابار منمنه) عبارة المعنى على حسب
ميراثهم منقول كان هو الميت فان كانوا يرثون بالعمومة انقسموا نصيبه لذكر مثل حظ الانثيين أو بالفرض
انقسموا نصيبه على حسب فرضهم اه اذان ابن الجبال ومن انفراد وارث انفراد نصيبه اه (قوله) (الأولاد الخ)
عبارة ابن الجبال ويستثنى من ذلك مستثنان احدهما أولاد ولد الام فانهم يتزولون منزلة والام ويقتسمون
نصيبه على عدد توهم يستوى فيه الذكر والانثى كأولاد الام ولو ورثوا نصيبه على حسب ميراثهم من ولد
الام لو كان هو الميت كان لذكر مثل حظ الانثيين على القياس الثانية اذا جمع أحوال من الام وضال
منهناق لمنزلة الام فيرثون نصيبها لكن يقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين ولو ورثوا نصيب الام على حسب
ميراثهم منقول كانت هى الميت لا تقتسموه على عدد توهم بالسوية * (تنبيه) * وقع فى المعنى والعقبة
والنهاية تبعاً لشرح الرض فى موضع ان الاشوار من الام والاحالات منها يرثون نصيبها بالسوية وهو مخالف
للمعقول فى الرضه وسائر كتب الفرائض من أنهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين ووقع فى
شرح الرض عند اجتماع الاحوال والاحالات والاعمام والعمات ان للاخوال والاحالات الثلث يقتسمونه
لذكر مثل حظ الانثيين وهو موافق للمعقول فى الرض وشرح الفصوله أعنى شارح الرض وغيرهما
من سائر كتب الفرائض لخل من لابسوه اه يحذف وفى سم ما وافقه (قوله) (منها) أى الام (قوله)
فبالسوية) أى بين ذكورهم وأبنائهم ولو تزلمة الوراث من أولادها انقسم المال بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين اه عس (قوله) (أبوا) أى بنت الشقيق وقوله أباهما أى بنت الام من الاب اه عس (قوله)
وجريت عليه) أى عطف الرضه وغيرها (قوله) (أخا) أى بقوله والعممة كالأب (قوله) (وحسب ثقات)
كالمعلمة الخ وهو واضح وان أمكن ان توجه كلام المعبر به أنه جرى على القول بان العممة تزلمة
الم لانه ضعف اه ابن الجبال (قوله) (شرعا) الى الفصل فى النهاية الاقوله وبناتهم ذكرن فى بنات
الاخوة (قوله) (شرعا الخ) عبارة المعنى لغة كل قريب وشعران سوى الخ (قول المتزئين من الاقارب) بنات
ابن الخ (قول المتزئين وكل جد وجدة ساقطين) ضابط الجد الساقط كل جد يدلى بانى وضابط الجد الساقطة كل
جد تدلى بذكرين أو اثنين وعطف الجد الساقط على أى الام من عطف العام على الخاص اه ابن الجبال
(قوله) (وان عليها) الانسب عاوا لان علاواوى ثم رأيت فى شرح الهمزة بفتح الاء لفة اه عس
(قوله) (ولده الخ) الاول ذى البادة الواو صارت المعنى وهذا نصف واحد من جعلها نصفين عددي الزام
أحد عشر اه (قوله) (مطلقا) أى لابون وأولاد الام (قوله) (غير الاخوة الخ) نفت لكور (قوله)
ذكرن فى بنات الاخوة) أى وفهم بالادلى من بنات الاخوة للام (قوله) (لان تدلى الخ) فسه تامل
عبارة المعنى وابن الجبال أى العشر فماعدا الساقط من الجد والجدة اذ لم يبق فى ذلك الساقط من يدلى به اه
وهى ظاهرة

وارث وان نزل الآية مع الاجماع في ولها ابن فان فقد الولد أو كان غير وارث لتحويل أو ورث بعموم القرابة كقصر النسخة لنفس (وزوجه) فاكتر إلى أربع بل وان زدت في حق نحو جوي (ليس لزوجه واحد منهما) كذا كذا به (والثمن الواحدة له) فرضها أي الزوجت أكثر (مع أحدهما) كذا كذا (٢٩٦) الآية أيضا جعله في سائرهم مع ما لها في حالها لان فيس كورة وهي تقضي التعصيب فكان معها كلان

(قوله وارث) أي بالقرابة الخاصة ومن غيره ولو من زنا مغيى وشرح المنهج وابن الجلال (قوله بعموم القرابة) لاصني ما في مع عدم ذكر خصوص القرابة المخرج أو وارث بعمومها كقوله أي الذكر غيره اه سيدمر (قوله فله النصف) أي للزوجة مع الوارث العام (قوله للمتزوجة) وقد نزلت الام للزوجة فرضا في حال ما في فيكون الربع ثلاثة اشغف (قوله في حق نحو جوي) أي الحكم بصحة تنكاح الكفار مطلقا حيث لم يوجد مفسد يعتقدونه ومن ثم لو أسلم ع. إلى أكرم من مباحه اختاروا مباحه وان نكحوا كاهن اه ع (قوله كذا كذا) أي ذكر أو أنثى وارث بخصوص القرابة ومن غيره ولو من زنا وان نزل أي الابن (قوله) وسذكر أي في كل باب الطلاق (قوله في عدة الطلاق) متعلق بقوله وارث (قوله فوق فيها صلة) كافي قوله تعالى فاضربوا فوق الاصل فالأية على البنتين ويقاس بهما بنتا الابن وهما داخلتان فيها اه اه على القول بأعمال اللفظ في حقه ويجوز ما هه مغيى عبثا ع (قوله وابن عم) كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المشكاة والفرع انه مع فليتأمل الجمع بينهما سيدمر عبارة ابن الجلال ووقع في النسخة من مع والذي في المشكاة والفرع وكتب الفرائض عم فكان ما فيها سبب قلم اه (قوله صلة) أي زائدة وقوله الاجماع صلة قوله اه (قوله اجابا) وقدم من المغيى أن عاد ليل ابن وسبب عنه دليل آخر لا كثر (قوله فكان تقديرها الخ) تبرع على قوله في أنها الخ (قوله تثنى فاكتر) وقيس بالانواع أو البنات نبات الابن بل هن داخلات في البنات على القول بأعمال اللفظ في حقه ويجوز اه اه ابن الجلال (قوله المثنى ولا تثنى) الاخوان والاخوان أي لم يثبتوا كانوا أشقاء أم لا ذكر وأم لا محبوبين غيرها فكلون لام مع عدم لانها يذم مغيى وابن الجلال (قوله فان شلا الخ) كان موطن اثنتان امرأة مشبهتات بولد اشتباها لالحال ثم اتى الولد قبل لحوقه بأحدهما للاحدهما دون الآخر ولان كلام من مال الولد الدم في الاصح أو الأصح كافي زيادة الروضة اه مغيى (قوله وجمع الاخوة) مبتدا والاضافة للبيان وقوله اراد به الخ غيره (قوله قبل ظهور وخلاف الخ) قد يقال قبلية الظهور ولا تكفي بل لا بد من قبلية نفس الخلاف اه سم عبارة ابن الجلال وأجمع التابعون على القول بمحبة ابائين بعد ان عباس وهذه مسئلة أصولية فان الاصح أن الاجماع الحاصل عقب الخلاف حجة اهوعلى هذا كان الصواب ان يقول الشارح بعد ظهور الخ لكن النهاية والمغني عمرا قبل الخ كالشارح (قوله في أحد الفراء بن) وقد مر في أول الفصل (قوله مع الاخوة) أي الاشقاء وأولاب أو ههما ابن ابن الجلال (قوله في بابي) أي فيما اذا قص حقه بالمقام مع من التثنية بان زادوا على مثله كالأولاد مع ثلاث اخوة ولو لم يكن معهم ذوفرض (قوله ليس في القرآن) بل ثبت باجتهاد الصحابة اه على (قوله المثنى أو ولها بن) أي وان نزل (قوله وارث) أي فرع وارث بخصوص القرابة فان كان الفرع الوارث ذكر افلا تثنى للاب والجد هه بره أو أنثى وفضل عن الفرع فرض شئ أخذ قصصا فيجمع اذ كان بين الفرع والتعصيب اه ابن الجلال (قوله فيها)

مع النسخة ذكر قوارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي (والثلاث فرض) أربع (بنتين فصاعدا) الآية وفوق فيها صلة الاجماع على ان البنتين الثلثين المستند للحديث الصحيح انها لو تفي بنتين وزوجه وان عم تقضي صلى الله عليه وسلم للزوجة الثلثين والبنتين بالثلثين ولان الم بالباقي (وبنتي ابن فاكتر) اجابا (وأخوتين فاكتر لا يورث أولاب) الآية في الثلثين ولا جماع فيها زاده على انها نزلت في فصة جالوا لمرض وسال عن أدب أخواته السبع منه وما قيل لحامات غلط لانه عاش بعد النكاح صلى الله عليه وسلم فكثير فكان تقديرها تثنى فاكتر وبشرط انفرادهن عن بعضهن أو يحجبهن حوايا أو نقصانا (والثالث فرض) اثنين فرض (أم ليس له ولود ولأولاد ابن) وارث ولا اثنتان من الاخوة والاخوان يقينان شافى نسب اثنتين فوسبب في الموانع الآية وولد الولد كالولد اجابا وجمع الاخوة فيها المراء

به عدم من هذا الجنس اجابا قبل ظهور خلاف ابن عباس ورضي الله عنهم وسبب ان فرضها في أحدي الفراء بن ثلث الباقي (وفرض اثنين فاكتر من ولد الام) لقوله تعالى وله أخ أو أخت الآية من أم اجابا وهو في قرينة تذكروها اذ اصم سندها تكبر الواحد حق وجوب العمل بها خلافا للشرح مسلم (وقد يفرض) الثلث (لجميع الاخوة) فيما يخبر به يكون الثلث ثلاثا فان كان الثالث ليس في القرآن (والدس فرض سبعة أب وجد) أم ولد بائني (ليتهم ولود ولها بن) وارث لا يولد ولا أب فيها (وأم لها ولود ولها بن)

بمنه وبين الميت) اجزاء كلام لان كل من (٢٩٨) أدلى الميت بواسطة تحت الأولا كلام وخبر بذكر من أدلى باني فانه لا يوث أصلا فلا يسمى حيا كالم من حده

السابق (والاخر لا يوث من بحية الاب والابن وابن الابن) وان سفل اجزاء (د) الاخ (الاب بحية مؤلدة) لانهم حبوا المشتق فهو أولي (واخ لا يوث) لانه أقوى وأقرب منه وبحية أيضا أخت لا يوث معها بنت أو بنت ابن وهو وان كان حيا بالاستقرار لكنه لا يخرج عن كونه حيا بقرب منه فربما رد على تعبيره المذكور ولا يشبه قوله إلا فمؤكل حصة بحية أصحاب فروض مسترفة لان لا تحت هنالك نأخذ لا تعصيتهم أجلي ابن الرقة بان الكلام في مطلق من بحية وكل من البنت أو بنت الابن والمشتقة فلا تحية عند الاطلاق (د) الاخ (لا بحية أب وجد وولد وولدين) وان سفل ولو أتى الخبر النصيح انه صلى الله عليه وسلم فسر الكلافة في الآية التي فيها ارشاد الام كاسر فانه من لم يخلف ولدا واولادا (وابن الاخ لا يوث من بحية متأب وجد) وان علالانه أقوى منه وقيل يقاسم أبا الجلال استواء خو جتهما كالخ مع الجد وروى بان هذا خرج عن القياس كباقي خلافه عليه (وابن وابنه وأخ لا يوث من ولاب) لانه أقرب منه

(قوله الأولاد الام) أي فاتهم بحية من التثالي السدس اه عشي وحرق المقام أن يقول فاتهم لا تحية لهم (قوله وخبر بذكر الخ) عبارة المغني بقوله المصنف المتوسط بالتركيز كونه أيضا لان من بينه وبين الميت لا يوث أصلا فلا يسمى حيا وانما خبره بتوسط لا تناول حيا لجد بابيه وافرقت من الصور اه (قوله فانه الخ) أي من أدلى باني وقوله حيا أي بحيا (قوله وأقرب منه) قال الفاضل المغني سم ان أو بدأ بذكر ابراهيم المعنى أقوى وأز بذكر باقيه نظر ادخاقتهم الى الميت واحدة اه أقول تعيين حله على الأول والعطف تفسيره بعبارة النهاية أي والمغني لقوته بذكره وبقربه وهي اغرب لانهم مصرحة بالاحتمال القاسم في عبادة الشراح والله أعلم سددع اه ابن الجلال (قوله وبحية أيضا الخ) عبارة المغني فان قيل رد على المصنف انه يحية أيضا الخ ولا يصح ان يحيا عنه بما رمى من أنه سيد كره آخر الفصل الخ لانه في هذه الصور لم يحية أحبا غير وض مسترفة قال أجيب بان كلامه فحين يحيا بغيره وكل من البنت أو بنت الابن ولا تحت لا تحية الا بغيره بل مع غيرها اه (قوله وان كان حيا الخ) ودعا بانه ليس منه كما اعترف هو به بغيره لان لا تحت وقوله لكنه لا يخرج الخ ورد عليه ان الحاحية ان كان هو المشتقة فقط فليست أقرب منه بل مساقتهم الى الميت واحدة وان كان البنت وحدها أو المجموع فليست البنت وان كانت أقرب لمصلحة الاخ من الاب لانها صاحب فروض غير مسترفة والحاحية لا من الاحباب الفر وض المسترفة على ما فيه فسلم من ذلك ان الاخ من الاب بحية المشتقة اذا كانت مصبقة الغير كما مر حواه لا يوث في ذلك على المتن لانه ليس في كلامه ما يفيد الحصر اه ابن الجلال (قوله باقرب منه) قال المغني سم في تأمل اه لم يورده عدم اشعاره بهذا التقيد اه سددع (قوله برد على تعبيره الخ) كان وجه الارادته يتبادر من العبارة انحصار حده فحين ذكر سم ورشيد وقدر عن ابن الجلال دفع الارادته ليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر (قوله ولا يشبه الخ) أي خلافا لما ادعى شوبه أي كالم يرمى ففرض الشارح هذا رد عليه اه رشيد (قوله في مطلق من بحية) الاول من بحية على الاطلاق وقوله عند الاطلاق الاول على الاطلاق سم ورشيد (قوله المتن) وولدي أي كواكنا أو لا معنى (قوله كاسر) أي الآية في شرحه وفرض اثنين فاكتر من الامم ذكرا كالم الفعل بتأويل القول (قوله لا أقوى الخ) عبارة المغني مع ان أبلائه بحية أباه فهو أولي وجد لانه في حجة أبيه بحية كاسر ما يوث وانما لانها بحية ابن اباه فهو أولي اه وعبارة ابن الجلال سم المتن أب وجد وان علان جهتهم ما مقدس فيكون من القاعدة الثانية وزياد يكونه صاحب ابية للمغني هو الاخ لانه أدلى به فيكون صاحبها بالاول فيكون من القاعدة الاولى أيضا وعلى في الحقة كون الجد بحية بانه أقوى منه فقد علت بحامه ما فيه انه ليس هناك اشتراك بين ابن الاخ والجد في جهته ولا قرب حتى نعل بانه أقوى اه بخلاف قوله بحامه يعني به ما قدس في أول الفصل من بيان ما ينشئ عليه باب الحية من قاعدة تين ومتعلقاتها ما اوجعها لنفس (قوله لانه أقرب منه) عبارة ابن الجلال جهته مقدم فيكون من القاعدة الثانية ووقع في الحقة أي والنهاية التعليل بانه أقرب منه وقد علت ما انتظر الى القرب الاعد للاتحاد في الجهة والا فالنظر الى الجهة اه (قوله وذكر سنة الخ) أي الضبط هنا بالعدد دون غيره (قوله عن هذا) أي ولاب الاول وما يليه أي ولاب الثاني واولا في قوله ولابو يفسد لانه معطوف الخ كان آخره وأولى (قوله الاول) أي من قوله وابن الاخ لا يوث (قوله لا على ما يليه) أي لا على لا يوث من قوله وأخ لا يوث واولا في الثاني لكان انحصار واضع (قوله لانه أقرب) عبارة النهاية والمغني لانه أقوى وعبارة ابن الجلال لانه أقوى منه فيكون من القاعدة الثانية ووقع في الحقة

(فصل) (قوله وأقرب منه) ان أو بدأ بذكر ابراهيم المعنى أقوى وأز بذكر باقيه نظر ادخاقتهم الى الميت واحدة (قوله برد على تعبيره) كان وجه الارادته يتبادر من العبارة انحصار حده فحين ذكر (قوله في مطلق من بحية) الاول من بحية على الاطلاق وقوله عند الاطلاق الاول على الاطلاق (قوله

منعوه كرسية هنا ليعرف ايهام السكر والحض عن هذا وما يليه ليقصد ان قوله (والاب) هذا معطوف التعليل على لا يوث من الاول لاعلى ما يليه (بحية مؤلدة) البنت (وابن الاخ لا يوث) لانه أقرب منه (والم لا يوث من بحية مؤلدة) السبعة (وابن الاخ لا يوث)

لأنهم أقروا منه (و) العلم (لأب بحبمه ولأه) الثمانية (وعم لأوين) كذلك (وإن عم لأوين بحبمه ولأه) التسعة (وعم لأوين) إن عم (لأب بحبمه ولأه) العشرة (وإن عم لأوين) كذلك (ولأزديع) إن كل من العلم بقسمه يخطى على عم الميت وعم أبيه وعم جد مع إن ابن عم الميت وإن نزل بحبم أبيه وإن عم أبيه وإن نزل بحبم جد وذاك لأن (٢٩٩) الكلام، يقر بيننا السابق في عم الميت لأعم

(و) الجسده (سرچشم من بیوه) و (ج) سرچشم من بیوه

احادیث متعدده المدللان المنع فی المثال الانحراف الاقریتم مع اختلاف الوجه اصطلاح آخر

غير مافي المتن هنا بنائيه
ما ياتي في شرح في الاظهر
فلا وعليه تهر ان كانت
البعدي من جهة آخر لم
تجب كافي الحجة العاطفي
الصورة السابقة فان منها
التي هي أم الميت لا تسقط
لانها اعني العلماء أم أبه
فهى مساوية لها من
جهة الابو وشتمها
لامن جهتها وليس لاجابة
نوشم بن الوارثا لانه
(والقري من جهة التام)
كأم أم (تجب البعدي
من جهة الاب كأم أم أب)
لان التامتين فرم بالبدوة
وكون الام كاصل لتفق
نسبة الميت لها ولا
كذلك الاب والجديت
تفرعها (والقري من جهة
الاب) كأم أب (لتجب
البعدي من جهة التام) كأم
أم الام (في الاظهر) بل
بشتر كان في السدس
لان الاب لا يصحها باحدة
المدينة أو في زواجر هذا
القرى من جهة التام لقو
قرا تهابتها ومن تخبث
جميع الجديتين من الجهتين
عقلانه (والقري من جهة
أمهات الابن) كأم أم أبه
بعدي جهة أماته كأم أم
أبي الاب وأم أبي أبي الاب
والقري من جهة أماته
كأم أم أبه لا تسقط بعدي
جهة أمهاته كأم أم الاب
على الاظهر اخذوا وابه
المدينين وذلانهم كوش
اهل بلد اعرف محرو من
غيرهم (والاختص من الجهتين

غير ما في (منها) ولهذا أدخل في اتحاد الجملتين كلام المتن في دليل منافي قوله بحسب البعدى منها **(قوله)** أم لا لم يأخ (أخ) وقد منع دلالة منافي ذلك له سم **(قوله)** (ناسب) أى الاصطلاح ألا نحو ما في الخ أى قوله والقرين بمن جهة الأم الخ فإن ذلك قد اشتمل على عصفير الدلي لجهة أخرى وحسبك الصورة الثانية منمنوه قوله والقرين بمن جهة الأب الخ فإن القرين لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كان ذلك من اتحاد الجملتين في قوله هنا والقرين بمن كل جهة تصحيب البعدى الخ فلانظر تأني ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقرين من كل جهة الخ فلم يدخل وهذا معنى قوله فلا يدخلون في نظر لانه ان اعتبر الادغام في الاتحاد لم يقع اتصال قوله أم لا الخ في كلامهم ادوالا كما ينافي قوله وداعلمنا وأما اعتباره بالعصف دون البعض فلا دليل عليه في المخلل الاقرب من كلامهم نحل اعتباره وأما اتحاد الجملتين فبما تفصيل التمثيل به نظر يظهر بالتأمل وقوله فهو مساوية الخ في المساواة نظر مبني على النظر السابق افسد دمر ولعل وجه النظر الاول ان ثبت العلماء المذكور في الصورة السابقة بتغير وضوحها فليس بواجب ثبوتهما النظر الثاني ان الواصلة بين العلياء والبت ثنتان وبين منتهى الخ فرض حيايتها والبت واحدة فلا مساواة عبارة المغني وصورة الثاني بنسب لانه ثنتان فحسب وقوعه في خمسة اثنان ولعمرة ثبتت فيكم ان خمسة ثبتت خالته عرفت فانت ولا تسقط عرفت أي أم أم أم الولد أمهاز بنسب لانه أم أب الولد أه وهي ظاهرة **(قوله)** في الصورة السابقة أي قوله وقد تورث وابن ابنها وابن منتهى الخ أه عس **(قوله)** أم أم (أيه) لعل هذا في الشق الثاني من الصورة السابقة وهو موقوف على منتهى تورث وأما عرفت وابنت خالته الخ أما الشق الاول منها فيقال فيه أم أم أي أم سم **(قوله)** كالصل عبارة النهاية والمغني هي الاصل أه **(قوله)** بل يشتركان الاولى التائبين واصل التذكير يتناول الوارثين مثلا **(قوله)** وافر هذا أي القرين بمن جهة الأب ولعل التذكير يتناول الوارث مثلا **(قوله)** وقرابتها أي الام **(قوله)** يشتهن أي قرابتها **(قوله)** بحيث أي الام **(قوله)** غلظت أي الأب **(قوله)** لا تسقط الخ بل تشتركان في السدس قال في شرح

القصر الذي هو اصطلاح آخر غير ما هنا (قوله غير ما هنا) ولهذا أدخل في اتحاد الجملة التي كلام المتن فيها بدليل منها في قوله بحسب البعدى منها قوله أم لا كما أن الخ فزيد قد دلالة منها على ذلك (قوله) بما يناسبه (قوله) أي وهو قوله والقرى من جهة أمهات الأب كأم أب أسقط بعدى جهة أمهات الخ فإن ذلك قد اشتمل على عديم الدلالة جهة أخرى بحكم في العروة الثانية منه وهي قوله والقرى من جهة أمهات كأم أبيه أن أسقط بعدى جهة أمهات الخ فإن القرى لا تسقط البعدى فلو اعتبرنا اصطلاح المتن هنا كن ذلك من اتحاد الجهة فبدر على قوله هنا والقرى من كل جهة تحسب البعدى منها ولو أنظرنا إلى ذلك إلى الاصطلاح الآخر لم يدخل في قوله هنا والقرى من كل جهة تحسب البعدى فلا بد عليه وهذا معنى قوله فلا بد عليه وأعلم أنه يحصل من العلم أن غير الدلالة تارة تكون القرى ملحقة بالبعدى فيها وتارة لا وإن المصنف على تقريره الشر لم يعطى المذللين اتحاد الجهة على الإطلاق بل في بعض الصور بدليل كلامه هنا وفي بابي لكن عذير المذللين اتحاد الجهة في البعض دون البعض ليس له كبير معنى بل لعل الاعتدال جهة أخرى مطلقا يكون كلامه هنا في اتحاد الجهة وكلامه الآخر في تفصيله في مع اختلافه على أنه لو عدت غير الدلالة من اتحاد الجهة مطلقا رديا على ما هنا أنه حيث يكون مقسدا لما أتى وأخصه لأنه لا تنافي بين الإطلاق والتقييد بل في الخاص والعلم فأتأمل (قوله فلا بد عليه) أي على قوله هنا والقرى من كل جهة الخ فبدر نظر لأنه أن اعتبر الإطلاق في اتحادهم بصر اختلاف قوله أم لا الخ في كلامه هنا ولا كان ما أتى وأردا عليه هنا ما اعتبر في البعض دون البعض فلا بد دليل عليه في كلامه هنا الأقرب حمل كلامه هنا على اعتباره وأما اعتدال جهة بعضها تفصيل (قوله أم أم أبيه) لعل هذا في التيق الثاني من الصور السابقة وهو ما لو ما كان بينهما قول ولما تزوجا بنته الخ أم أم أبيه التيق الأول منها فيقال أم أم أبيه (قوله والقرى من

كلها (كالاخ) منها فيجبها من محبة وتفصيله السابق ثم الشيقنا والى لاب (٤٠١) لا يجزأ فرض مستغرق حيث فرض لها

الروض والقرى من جهة آباء الألام إلى الألبانصب العبدى من جهة أمهات الألب كأمه أى
الروض واقتضاء كلام أمه لكن قال ابن الهائم الأصم خلافا لقطع به الأكثرون أن قرى كل جهة تصعب
بعدها ومن أكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيها صحته اه فعلم ان الشارح غير موافق على ما صحت
ابن الهائم اه سم محقق وفى ابن الجبال بعد ذكر كلام شرح الروض ما نصوحى على هذا أى صحته ابن
الهائم غيره اه **(قوله كالم)** أى قول المتن بحججه فى المتن الاقوله ولا بد ان المتن وقوله شققتا المتن **(قوله**
تفصله) فتصعب الاختلاوي من الألب والابوابان ابن الأبنوصحبه الاختلاوي له وأما الاختلاوي من الألب
لام باب وجوده ولو فرض ابن وارت اه معنى **(قوله فرض)** وض مستغرة كزوج وأم ودلها وقوله
خبر فرض لها أى للشفقة أو لئلا لا يصعب وتقول المسئلة أى المسئلة اه ابن الجبال **(قوله والى**
لابالج) صلت على الشفقة **(قوله والاخ ليس كذلك)** فانه يسقط فى الأولى بالافتراض ولا يصح
الثانية بالحق **(قوله لعلم به من كلامه)** أما الأولى فبما يابن الجبال أى فى فصل ارث الحاشى وأما الثانية
فمن قوله السابق أى فى الفروض ولا تحت أو أئسان ولا يصح تحت لاوي من معنى **(قوله مع بنت)** أو بنت
ابن اه سم **(قوله وخروج بالخص الج)** هذا فى مسئلة المتن لا يفهم اه سم **(قوله وبأخذ الثلث**
هوالج) أى الذى كرم مثل حظ الأثنين اه ابن الجبال **(قوله وهما)** الأولى وهن بكافى ابن الجبال **(قوله**
كزوج الج) أى قوله الا فى زوى النفس والى الفصل فى النهاية **(قوله فى المشرقة)** بفرض الرأى وكسرها
أى فى زوى آدم أو جده أو نوه أو ملام وعصبه شقيق فاصلها من عسلة الزوج النصف ثلاث أو ملام والجدة
السدس وأخذوا لثلاثة أو ملام الثلثان فبق لم لعصبه الشقيق شى وكان مقتضى الحكم السابق
أن يسقط لاستغراق الفروض لكن المشهور عن الإمام الشافعى الذى قطع به الأصحاب التبريد
ببن الأخوة ولام والأخوة الأخوة كلهم أو ملام وتقسيم الثلث بينهم بالسوية اه مشهورى **(قوله**
فى الاكدره) أى فى زوج وأم جدد وأخت شقيقة وأب فاصلها من عسلة الزوج ثلاث أو ملام اثنتان
ويبقى واحد وهو نوه السدس فأخذ الجد وكان مقتضى ما سبق أن يسقط الأخت لكن ذهبنا
كالمالكية والحنابلة أن يفرض للنصف الأخت والسدس المحض تقول المسئلة أى تسعة أو زوج ثلاثة
ولام اثنتان والجدة واحد والأخت ثلاث أو ملام كانت الأخت فاستقلت بما فرض لها زادت على الجدة دون
بعدها فرض إلى التصعب بالجد فيضم حصته لخصه وتقسم الاربع بينهما اثلاثا لا ذكر مثل حظ الأثنين
اه مشهورى **(قوله لماتع بمات)** أى فى الموانع **(قوله أو حب)** عطف على قوله لمات **(قوله بحجوبن)**
بناء المفعول وقوله ويردون بينا دعا فعامل **(قوله ودلها)** أى الملام عطف على الأخوة **(قوله وفزوج**
الج) عطف على قوله فى نوه وعدم عطف على الأخوة كافتاه بعض الشراح لانه لعدم استقلاله للحجب
هناك الحجب **(قوله لاشى الاخ)** فالزوج والنصف وللشفقة النصف ولام السدس ويسقط الاخ من الألب
وهو مع الشفقة على الألام إلى السدس فى محبو به بحجوبن ووارث اه ابن الجبال أى وتقول المسئلة
أصل المسئلة السبعة

جهة آباءه كلام أبه لا تسقط بعدي جهته أمهات **(الج)** فشرح الروض والقرى من جهة آباء الألب كأم
أب الألب تصعب العبدى من جهة أمهات الألب كأم أم الألب كأمه كالأب واقتضاء قول أمه فلا عن
البنوى فيه القولان بدعى فى مسئلة قولها لكن قال ابن الهائم الأصم خلافا لقطع به الأكثرون أن قرى
كل جهة تصعب بعدها ولا نال للوجود من كلام البنوى سبحانه القولان لا ترجح ولا يلزم من القرب
على خلاف الاختلاف الراجح قال ومن أكثر النظر في كتب القوم لا يتوقف فيها صحته انتهى فعلم ان
الشارح غير موافق على ما صحه ابن الهائم **(قوله مع بنت)** أى أو بنتا بن وقوله وخروج بالخص الج هذا
فى مسئلة المتن لا يفهم اه

(٥١ -) (شرواني وابن خنيس - سانس) يحبون به و دون الامن الثالث الى السديس و السبع الى الحزب يحبون به و دانهم الى السديس فزوج و نسفة تمام و اخ لا ياتي الا مع انهم الشقيقة و دان الام الى السديس

(فصل في اراث الاولاد والابن اجتماعا وانفرادا) (الابن المنفرد) (يستغرق المال) بالعصوية (وكذا البنون) اجماعا (والبنات) (المنفردة) عن بعضهما (التصفوليتين) كذلك (فصاعد الثلثان) تأمره ذكرهن تمامه او طئته قوله (ولو اجمع بنون وبنات فالمال لهم) للذكر مثل حظ الانثيين (لا لانية والاجماع) فضل الذكر لا اختصاصه بنحو النصرة وتحتل العقل والجهاد وصلح حبه للامامة والقضاء وغير ذلك وجعله مثلا لظان له حاجته لمخالفته لغيره وجعله لها الاول بل قد تستغنى بالزوج ولم ينظر الى ان من شأنه الاحتياج وولاه قد لا يرغب فيها غالباً الا لم يكن له مال (٤٠٢) فابطل تعالى حرمان الجاهلية لها (والاولاد والابن) وان سفلوا (ان انفردوا كل واحد الصلب) فيما

ذكر اجماعا لتزويلهم منزلتهم (فلو اجمع الصلبان) أي اولاد الصلب واولاد الابن فان كان من ولد الصلب ذكر وحده اوسع (عجب اولاد الابن) اجماعا (والا) يكن منهم ذكر (فان كان لصلب بنت فلهما النصيب والباقي لولد الابن المذكور) والذكر والذكر والذات المذكور (الثاني) المذكور مثل حظ الانثيين كل واحد لصلب (فان لم يكن منهم الا انثى) او انات فلها اولهن (الصدس) تسعة الا انثيين اجماعا وغير مسلم الله عليه وسلم قضى به الواحدة (وان كان للصلب بنتان فصاعدا) أخذنا (أو أخذت) (الثاني) لمساوي (والباقي لولد الابن الذكور والذات) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشي للذات انخلص) اجماعا (لان يكون اسفل منهن) أو مساويين كلهم بالاولى وقد يدخل فيما قبله يجعل قوله لولد الابن لجنس الصادق باجنين وابن عمين بصل مخرج بذلك في قوله

(فصل في اراث الاولاد) (قوله في اراث الاولاد) الى الفصل في النهاية الا قوله تنبيه الى المتن وكذا في المعنى الا قوله وقد ينحل الى المتن وقوله ولو كان في هذا المثال الى قالوا (قول المتن يستغرق) المال ولو عسرهما وفيما سياتي بالتركة تشمل غير المال كان الاول اه معنى (قوله المنفردة عن بعضهما) عجزا للمعنى الواحدة اه (قوله كذلك) أي المنفردان عن بعضهما (قوله كاسم) أي فصل اصحاب الفروض (قوله تنجيم) أي الاقسام معنى (قول المتن بنون وبنات) المراد به الجنس الصادق بالقبيل والكنية (قوله وهي لها) أي الانثى (قوله ولم ينظر اليه) أي الزوج اه عجز أي الاستثناء بالزوج (قوله وان سفلوا) عبارة للمعنى وان نزل اه وهي الاولى (قول المتن اذا انفردوا) أي من اولاد الصلب (قوله اوسع المعنى) اوسع غيره اه أي ذكر أو أنثى (قوله ولا يكن منهم) أي من اولاد الصلب (قول المتن لولد الابن الذكور) فقط بالسوية بينهم معنى (قوله كل واحد لصلب) أي قيسا عليهم (قوله فان لم يكن منهم) أي من اولاد الابن اه معنى (قوله قضى به) أي بالصدس وقوله الواحدة أي وقس بها الاكثر اه ابن الجاهل (قوله لمساويين) أي في فصل اصحاب الفروض (قول المتن لولد الابن الذكور) أي بالسوية تمامه أي بمعنى (قوله وقد ينحل) أي حكم المساوي فيما قبله أي في قوله اولاد الذكور والامام من قوله والباقي لولد الابن الذكور (قوله يجعل قوله لولد الابن) أي الابن في هذا المركب الاضافي (قوله الصادق باجنين الخ) أي بنات الصلب (قوله بصل مخرج بذلك) أي بحكم المساوي (قوله الابن بنات الخ) بدل من قوله الا في (قوله ويصح كونه) أي الاستثناء (قوله مقصودا على من الخ) أي في وجود ذكر اسفل لا يمنع انهم يخلص بهذا المعنى (قوله وخشيت هذا المعنى) لعل وجهه انه لو لم يخص المساوي بابتان الم كان المعنى ولا شي للذات الخ لخص عن الاخ لان يكون معهن من في ذر جتهن من الاخوين الم أو اسفل ولا يخفى ما فيمن التناقص بالنسبة للاخ (قوله أشتر الخ) أي بقوله أو مساويين (قوله بابتان الم) متعلق بقوله يخص (قوله بابتان الم) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد ان يخلص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهم يخلص بهذا المعنى سم وابن الجاهل (قوله وفيما فيه) اذلا حله للاختصاص فلا يتناول ظاهر العبارة عن الاشكال في المتصل فتعين المتقطع اه كوردى (قوله وحازته الخ) عطف على اسقاط الخ عبارة للمعنى اذلا يمكن اسقاطه لانه عصبة ذكر ولا اسقاط من فوقه واقراده بالمراسم يعده الخ وعبرة ابن الجاهل لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر ولا يمكن اسقاط من قد در حتمه وحيلته للباقي وقد نفاخت مع الباقي للذكر مثل حظ الانثيين وفي النزول الاولى اه (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع المراد باخوته في الاسفل مطلقا وفي المساوي اذا كان ابن عم اه سم وقد يقال المراد بالاخ مطلق القرى بمن الحواشي مجازا كما يؤيد تسمية بعضهم

(فصل) (قوله ولم ينظر اليه) كان المراد اليه بكشفه فلا تكون محتاجة لنفسه أيضا (قوله وفيما فيه) لا يخفى ان كلام المصنف في خصوص اولاد الابن فالمراد ان يخلص من ليس معهن ذكر من اولاد الابن والاستثناء متصل ووجود ذكر اسفل لا يمنع انهم يخلص بهذا المعنى (قوله ويسمى الاخ المبارك) راجع بالقرىب معهن معصم ساوا أو نزل وعليه فلا استثناء متقطع لانهم مع وجوده ليس يخلص ويصح كونه متصلا بجعل الخصاص مقصودا على من ليس معهن أخ وخشيت هذا المعنى المساوي الذي أشتر بالسخوة بابتان الم وفي ما فيه (ذكر فخصه) لتعذر اسقاطه لكونه عصبة ذكر او حواشي مع يعده أو مساوياته فاخذ الواحدة من مثلي نصيب الواحدة منهن ويسمى الاخ المبارك (والاولاد والابن مع اولاد الابن مع اولاد الصلب) في جميع ما (وكذا ما في النازل)

فلعل في درجته منزلة مع أعلى منها كما ذكر (وإنما نصب الذكر النازل من في درجته) كلشمو بنت عميل حذمتها استغرق الثلثان
أولاً لا يخرج من في درجته من هي أسفل منه فإنه يسقطها (ويعصب من) هي (فرقة لم يكن (٤٠٣) لها من الثلثين) كبتن وبنت

بالتقسيم بالبارك (قوله) فلعل في درجته منزلة (الخ) كولا دابن ابن الان مع أولاد ابن الان (قوله) فيأخذ (أي الذكر النازل من أولاد ابن ان وقوله) مثلها أي الأني التي خرجت منهم (قوله) استغرق بناء
المفعول وقوله الثلثان ثانياً فاعله عباو والمفعلي عصبهما مطلقا سواء أفضل لهما من الثلثين شي أم لا (قوله) فاعله السدس (الخ) عباو والمفعلي بعصبهما لأن لهما فرضا استغنت به عن تعصيه ولا يقال بناخذ السدس
وبعصبها في الباقي لأن الجميع بين فرض وتعصيه وجه واحد فمن خصائص الأب والجد (قوله) أيضا أي
كبتن الابن (قوله) بينهما أي بنت ابن الان وابن ابن الان لذكر مثل حظ الأنثيين (قوله) قالوا (الخ) أي قال
الفرزيون ليس في الفرز من الخ اه معنى

(فصل) في كيفية إثبات الأصول) (قوله) وأقدم القروع أي في الفصل السابق (قوله) لانهم أقوى أي
بدليل أن الابن قد فرض للاب بعد السدس وأعلى هو الباقي ولأنه يعصب عنه بخلاف الأب اه عش
(قوله) فقط (الخ) قوله قيل في النهاية والمختار (قوله) وعائل أي إلى خمسة عشر (قوله) أو هدا (قوله) فأولى كلامه
ما عدا هؤلاء الجميع اه نهاية (قوله) المتوال في (الخ) أي هو الباقي وهو الثلث والسدس اه معنى
(قوله) أفراد الضمير أي ضمير فرضهما (قوله) وانو عباو (الخ) أي أفراد الضمير مطلقا وانما عصبير بكلمة
القول لما تقدم من سم عن ابن هشام أن أوالتهو بعة أي كأنها كالأول في رعاية المطلق وعليه لا يجب
الأفراد هنا بل لا يجوز وأن لم يقتض ما ذكر (قوله) لاقتضائه أي الأفراد هنا على أن أوالتهو المطلق فقط
(قوله) انه أي الأب (قوله) بعد اجتماعهما أي اجتماع البنين وبنت ابن الان مع الأب (قوله) بناخذ الباقي
(الخ) أي وليس كذلك فلاجل ذلك الاقتضاء انما ساعد على ذلك الأفراد الواجب اه كردى (قوله) بعد
فرض أحدهما أي فرض البنين وبنت الابن وفي هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي بناخذنا العصبية
ليس الباقي بعد ذلك فقط بل وبعد السدس فرضا فليأتمل اه سم (قوله) الاوان (الخ) أي قوله وان

(الخ) (قوله) بنا على (الخ) أي عدم حقوقه المذكور مني على (الخ) (قوله) في حله أي خل الضمير وتفسيره
(قوله) لم يسن في هذين عطف باو أي لم يسبق في قاعدة هذين الأربابا على أي أو تباط البنين مع الأب
وإتباط بنت الابن مع الأب عطف باو وانما هو في قاعدة تباط بنت الابن مع البنين به بتقديم ما لم هنا
(قوله) عطف باو) بل ولا يفرها (قوله) على انها (الخ) أي هذا المعنى عليه أي كون الضمير للأب والبنين
الذين على أن الأب والبنين وبنت الابن تدخل في عبارة المصنف يجعل أولئك المخلوق فقط في الحل بخلاف
ما إذا لم تدخل فيها أي يجعل أولئك المخلوق والجميع معا (قوله) يصح شمول عبارته (الخ) عبارة ابن الجلال
ومع وجع ضمير فرضهما للبنين وبنت الابن وحسب ذلك يصح أفراد الضمير وانو عباو عطف باو وان
معه مع محتاليه وهما تمتع لاقتضائه عند اجتماعهما (الخ) اه (قوله) فيصم ما قاله أي بنامه (قوله)
ورد عليه على المصنف مطلقا مع جمع الضمير إلى الأب والبنين أو بنت الابن وأولى البنين وبنت الابن
قال ابن الحلال جوابه أي الأولى المذكورة أن المراد بقوله الماتن إذا كان بنت الخ مطلقا فلا يراد اه أقول
وقد يجب أيضا جعل البنين وبنت الابن في كلام المصنف على الجنس الصالح بالوحدة والمتعددة (قوله)

المراد بانوته في الأسفل وفي اللس أي إذا كان ابن عم (قوله) من هي أسفل منه) يدخل فيها بنته (قوله) لأن
هذه لاشي لهما) فيما عدا ما بانته يكون لهما ذلك السدس مع ان قضية كونها في درجتهما تأخذ
بالتعصية مطلقا ليرجع

(فصل) (قوله) أو بعد فرض البنين وبنت الابن) في هذا الصنيع قصور في المعنى لأن الذي بناخذ
بالعصب ينال الباقي بعد ذلك فقط بل وبعد السدس فرضا فتأمله وقوله على أنها تدخل الخ أي يجعل
أولئك المخلوق فقط (قوله) لاقتضائه) فيقتصر فليأتمل (قوله) ولم يسبق في هذين) أن كان المشار إليه الأب

أحدهما انتهى وهو جميع الأول وهما إلى آخره بنا على أن الضمير كما قرر في حله للأب والبنين أو بنت الابن ولم يسبق في هذين
بقوله المصنف قوله أو بعد فرض البنين وبنت الابن ليس هذا في التسع التي بأيدينا اه

صطفى بأولي أمه أشخل في عبارته ويصح شمول عبارته للنبش وبنت الابن فيصح ما قلناه وروى عنه فرضا البتتين وبني الابن فان له ما نضل عن فرضهما أيضا (بالصوبة) الفرض السابق آغا (بلاد النساء والسدس في الحالين السابقين في الفروض) وذكر تميمًا وطه نقوله (ولها في مستثنى زوج أو زوجة أو بن ثلث ما بين بعد الزوج) أصلهما اثنتان لزوج واحد فيق وحده على ثلاثة لأصبع ولا وافي تقرب اثنتين في ثلاثة لزوج ثلاثة لآل البتات والدم (٤٠٤) واحد ثلث ما بين (أولاً ووجه) أصلهما أو بعثة لآل فهو بعاً وثلث ما بين ومنها نصح

لزوج واحد والدم ثلاث الباقي والآل الباقي وجعل له ضعاها لان كل اثنين ذكر من جنسه مثلاً وقال ابن عباس به باجاء العصابة على ما تقر وخرق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجوداً عنده كإباني في العول لها الثلث كلاً لظاهر القرآن وأجاب الآثرين بتخصيصه بغير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثلهما عند انفراخهما فكذلك عند اجتماع غيرهما معاً ما لا يتقبل بين الحالين فرق ولم يعم وأسدس في الأول وربع في الثاني نادى باجاء ظاهر لفظ القرآن وزعم أنه نادى باجاء مع مخالفة معناه ليس في محله لان مخالفة للدليل كاهنا واجبة فلتعذر مخالفتا لغيره وامكان موافقة اللفظ كانت الموافقة له نادى أى نادى وتلقين بالفرأوين تشبههما بالكتب الاخرى المصنف لشمسهم وبالفرينين لانه انظر لهما بالعمريتين لقضاء عمر رضى الله عنه فلهما بذلك (والجد والاب)

فانه ما فضل عن فرضهما) أى وعن السدس أضاف فرضا الباقي بالعصبة وان أهملت عبارته فتخصسه بالثاني فتأمل اه سدعمر (قوله الفرض السابق الخ) أى في شرح وكل عصبة بحسب أصحاب الجاهل (قوله) وذكر تميمًا الى الفصل في النهاية الاقوية وزعم الخ قوله وبقاين (قوله أصلهما اثنتين) مخالفاً لما عليه الجمهور بل الاتفاق كما في الرخصة من أن أصلهما ستة وسباني أى في كلام الشيخ في فصل التصحیح والله أعلم اه سدعمر عبارة المغني فلزج في المسئلة الأولى وهي من اثنتين النصف والباقي ثلثه لآل ولام وثلاثه لآل وأقل عدده نصف صحيح وثلث ما بين ستة فتكون من ستين فيحصل ما قبل التصحيح كسباني في الأصلين الزائدين اه (قوله ومنها تصم) أى من الأربعة تصم المسئلة (قوله) أى لآل وقوله ضعاها أى الأم أى نصيبها (قوله من جنسها) أى بان كانا في درجتي واحدة وتساوا في الصفة اه عرش (قوله وخرق الاجماع) مبتدأ خبره قوله انما يحرم الخ والجهة اعتراضية (قوله انما يحرم الخ) أى فلا اجماع حقيقة اه سم (قوله عنده) أى وقت انعقاد الاجماع (قوله لها الثلث الخ) مذكور قال (قوله بتخصيصه) أى ظاهر القرآن اه رشدي (قوله بغير هذين الحالين) أى الذي في المتن (قوله عند انفراخهما) أى الابوين (قوله غيرهما) يعنى أحداً زوجين (قوله بين الحالين) أى سال الانفراد والاجتماع (قوله في الأول) أى في مسئلة الزوج وقوله في الثاني أى في مسئلة الزوج (قوله نادى باجاء ظاهر القرآن) فان ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو مخالف لما لها هاتين السدس أو الربع اه عرش (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ليس في محله (قوله لان المخالفة الخ) أى مخالفة ظاهر القرآن لأجل الدليل الصارف عنه (قوله وباقين) أى مستثناة من التذكير بتأويل الحالين (قول المتن كالآل) أى عند علمه (قوله في جميع ما تقدم) أى في هذا الفصل وغيره ليكون الاستثناء مستلزماً اه رشدي اذا كان الأولان سابقا في فصل الخجب والثاني سبق في هذا الفصل كآبته عليه السدعمر وداعى سم (قوله بينهما) أى الفرض والنصيب (قوله فيها مر) أى في قول المتن وهو ما إذا كانت بنت ابن الخ أى في نظيرها (قوله في هذه) أى فيما مر من مسئلة جمع الاب بن الفرض والنصيب (قوله لا زيد) أى الوصية المذكورة فوصف بزيد (قوله ولا رد عليه) ما طريق الأولاد أو المصنف لم يدع حصراً اه سم أقول يمكن ان يقال منشأ قولهم اعترض بالاشتر من أن السكون في مقام الباقين يقتضى الحصر تحت أقاد المتزنان الاب والجد ورتان هما وأهم ذلك الحصر فهما لكنهم مدفوعان المقصود به ان كيفية إثبات الأصول لا يبين من رتبهما ما يحسن دليل جواب الشارح على سبيل التزليل والله أعلم اه سدعمر (قوله محتمل) أى بالزوجه بنتو العم أو الولد في الأولى وبالزوجه والولاء في الثانية (قوله في جميعهما) أى الفرض والنصيب (قوله كما مر) أى في فصل والبتات أو بنت الابن فكان لا بد أن يقول لم يسبق في الأولين وان كان ذلك يجعله واحدة وما بعده لم يتأن قوله ولم يسبق فهما بعدوان كان للبت وبنت الابن ثبات قوله ولم يسبق وهو ظاهر فتأمل (قوله وخرق الاجماع) هو ما لقوله انما يحرم أى فلا اجماع حقيقة (قوله في جميع ما تقدم) هذا واجب انقطاع الاستثناء لا في أرواحنا تقدم في هذا الفصل أو أهمها فلا قال في جميع أحواله ليشمل الاستثناء (قوله لاربطه) ما طريق الأولاد والمصنف لم يدع حصراً

في جميع ما تقدم حتى يجمع بينهما امر وقيل لا يخذل في هذه الآيات والتصيب ومن فرائد الخلاف الأولى أوصى بشئ ما يبقى بعد الفرض أو بمثل فرض وبعض ورثته أو بمثل أظلم نصيباً فإذا أوصى زيد بثلث ما بين بعد الفرض وما بين بنت وزوج فعله الأولى لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف ولا عليه جمع زوج هو ان عم أو معقود زوجة مستعينة في الفرض والتصيب لانه مجهولين والكلام في جميعهما مجهول واحد (الان الاب يسقط الاخوة والاخوان) لميت كلهم (والجد يقاسمهم ان كانوا بنين أو أولاد) كما يأتي تفصيله (والاب يسقط أم نفسه) لان أمه ابنته (ولا يسقطها) أى أم الأب (الجد)

لأنه الثاني به (والأول في زوج أو زوجتوا بن رد الأم من الثالث إلى ثلث الباقي ولا يرد بها الجدة) بل نأخذ الثالث كما سلا لا بأسوا هم أفلا
 يلزم تفضيلها على ولا يدخل حصرة ابن جد الملقى بحجبه أخو الملقى وابن أختها أو الملقى بحجبه الله سيد كذا ذلك بقوله لكن الأظهر إلى
 أخوان الأب لا ترثه عمه إلا حدة واحدة والجدة ترثه مع جد نان لأنه معلوم من قوله والأب يسقط إلى آخره أو الجدة من فوقه كالجد في ذلك
 وكل جد بحجبه أم نفسه ولا يحجبها من فوقه فكل ما عدا الجد درجته أدنى من جدته (٤٠٥) وأوجه في شرح الجدات وان مع أبي الجد

ثلاث ومع جد الجد أربع
 وهكذا (والجد السدس)
 لما تقدم (وكذا الجدات)
 أي الجدة فان كثرت
 المراد بالجد في هذا الباب
 ما فوق أو الواحد وذلك
 الحديث العظيم أنه صلى الله
 عليه وسلم قضى أربعين من
 الميراث بالسدس بينهما
 وفي مرسل أنه أعطاه ثلاث
 جدان وعليه إجماع الصحابة
 (ورث منهن أم الأم
 وأمهات الجدات بآلث
 خاص) كأم أم الأم وان
 علت اتفاقا ولا يرث من
 جهة الأم الواحدة دائما
 (وأم الأب وأمهات كذلك)
 أي الجدات بآلث خاص
 لما مضى عن أبي بكر رضي
 الله عنه أنه قسم السدس بين
 أم الأم وأم الأب لما قبله
 وقد تراه الأولى أعطيت
 التي لو ماتت لم يرثها وصفت
 التي لو ماتت ورثها (وكذا
 أم أب الأب وأم الإجداد
 فوقه وأمهاتهن) ورث
 (على الشهور) لأنهن
 يدين وورثتهن كأم الأب
 لا كأم أبي الأم (وضابطه)
 أي لو غلبت المفاهيم
 السنان أن تقول (كل

الحجب (قوله لأنه الثاني) عبارة بالمعنى الثاني وجنوا الشخص لا يسقط وجه نفسه فالأب والجد صان
 في أن كلا منهما يسقط أم نفسه اه (قوله لا بأسوا بها) أي في الفرجة (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) أي
 أقول بل يلزم تفضيلها عليه في مسألة الزوج فلا يقال فلا يخدو في تفضيلها عليه لكان أنسب اه سدع
 وسم عبارة بأنها والمعنى فلا يلزم تفضيلها عليها اه قال الرشدى أي لا يلزمنا تفضيلها عليها قالز وم
 يعني الجواب لا لزوم للمعنى (قوله ولا يدخل حصرة) يمكن دفعه أيضا بان ترتب عصيان الولاء لم
 يسبق له ذكر فليس داخل في المستثنى منه اه سدعمر (قوله أو الملقى بحجبهما) جملة خالية (قوله)
 سيد كذا الخ) أي في فصل الولاء (قوله أو الأب الخ) عطف على قوله ابن جد الملقى في قوله لأنه معلوم
 الخ عطف على قوله لأنه سيد كذا الخ فهو من العطف على معمولي عاملين مختلفين بحر في واحد من غير تقدم
 الخبر ودو لا يجوز ما لم يجر (قوله لا يرد بها الجدة) وهي التي من جهة الأم وقوله ومن فوقه أي فوق الجد
 من أباته (قوله كالجدة) خبر أو الجدة (قوله في ذلك) أي أنه يرث مع جدات (قوله فكل ما عدا الجد
 درجة الخ) وفي المعنى هنا يسقط وانضاح تام حتى رسم هنا جد ولا (قوله جدان) أي أم الأب يوم الأم وان
 علنا (قوله ثلاث) أي أم الأب يوم الأم وأم الجد (قوله أربع) أي والرابعة أم أبي الجد (قوله لما
 تقدم) عبارة بالمعنى كما مر ذكره قوله وتلقوه وكذا الجدات اه وهي أحسن (قول المتن وكذا الجدات)
 سواء استوفى في الإزالة أم زادت ما حدها معجبة اه معني وقد مر في الجحيمنا الخاتمتين (قوله في
 هذا الباب) أي باب الفرائض (قوله وفي مرسل) عبارة بالمعنى وفي مراسيل أبي داود اه (قوله وعليه)
 الخ) أي على ما في المراسل (قوله اتفاقا) ليدرك عقب ورث منهن كآلى المعنى لظهور وجوه لكل من
 الأربع كان أولى (قوله ما قبل الخ) ظرف لقوله قسم (قوله وقد تراه) أي أو بكر به أي بالسلس
 الأولى أي أم الأم اه عش (قوله أعطيت) وقوله لا تمنعت بفقر التله (قوله لم يرثها) أي لأنه
 وليته وقوله ورثها لأنه ولدان اه سم (قول المتن وأمهاتهن) انظر ما قلناه (قوله أي أرثهن)
 أو يقال أي من ورث منهن بل لعله أقرب إلى عبارة الضابط اه سم (قوله على ذلك) أي على ما ذكر
 في الضابط اه عش
 * (فصل في إرث الحواشي) * (قوله إرث الحواشي) أي وما يتبعه كتبر في العصبه اه عش (قوله في
 نسخ) إلى الفصل في النهاية الآخرة وقبل إلى المتن وقوله إرث الخ إلى المتن (قوله عن الأخوة والأخوات) وانظر
 ما قلناه في حق الانتفاع مع أحدهم لا يختلف بالأفراد والاشتماع المذكورين اه رشدي (قوله كل
 المال) أي إذا لم يكن معهم دفن وقوله أو الباقي أي إذا وجد ذلك (قوله ذكر) بملين
 المجتمعون أي أو يأخذوا المجتمعون من المذكور والآباء الذكر منهم مثل حظ الأنثيين (قوله هنا) أي في
 (قوله فلا يلزم تفضيلها عليه) انظره في الأولى حلال فلا يحدو في تفضيلها عليه (قوله لم يرثها) أي لأنه
 ابن بنت وقوله ورثها أي لأنه ابن ابن (قوله أي أرثهن) أو يقال ان من يرث منهن بل لعله الأقرب إلى
 عبارة الضابط (قوله كأم أبي الأم) في شرح الفصول وأم أبي أم
 * (فصل) * (قوله هنا) أي في التشبيه لا ما يخصها صابعا تقدم

جدة أدلت بحض (أب) كأم أم أم (أو) بحض (ذكر) كأم أبي الأب (أو) بحض (أنث) الذي كور) كأم أم أبي (ورث منهن) أملت بد كز
 بين اثنين) كأم أبي الأم (فلا) ترث وحسبى من المنذر الإجماع على ذلك * (فصل) في إرث الحواشي (الأخوات والأخوات لابن ذاق) وفي نسخة
 ان (انقرضوا) عن الأخوة والأخوات الأب (ورثوا) كالولادة الصلب) فأخذوا الواحد كما ذكر المال أو الباقي أو الواحد نصفه والثنان فكثر
 ثلثه والمجموعون المذكور مثل حظ الأنثيين وقد من الابن لا يحجب بخلاف الشقيق فلا يرثه عينا (وكذا أن كآلى الأب) وانقرضوا عن الانتفاع
 في أخذون المال كذا كرجاءا (الا) استثناء مما تضمنه كلامه

الان كان معهما أخ يعصموا يسمى الاخ المبارك لان أخ كمال (الآن بنت الابن يعصم من في حرجتهن أو أسفل) كمال ولائحت
لا يعصمها الأخوها) بخلاف ابن أخيه بل الكل له دونها والفرق ان ابن الاخ لا يعصم (٤٠٧) أخذت منه أولى ابن يعصم عنه

فاكثر فلها أولهن الثلثان والباقي لولد الاب الذكر فقط وألذكر والاثنتان ولاشي الامارات المخلص منهن مع
الاختين لاوين فاكثر (قوله ذكر) أي أولهم أي (قوله فلها) الأولى فلهن وأولها أولهن (قوله ذكر) كرا
كان ينبغي أن يرد عليه فلهم ما بعده قوله فقط فله الباقي (قوله أولها) فبسم الله تعالى (قوله لا شيء
لها) الظاهر لها أولها وكذا يقال في السلف فلنملأه سدع أقول بل الظاهر في الأولى لها أولهن
وفي الثانية معهما ومعهن وفي الثالث يعصمها وأياهن (قوله الان كان معهما أخ الخ) هذا مع دخول
في قوله السابق أوسع اننا مستدرك لا ياتي مع فرض ولها الاب المستثنى هذا منه أي أو أكثر أي فقط بدليل
مقابلته بما قبله فلنملأه سم اه رشدي عبادة السدع قوله الان كان الخ استثناء منقطع لان الفرض
انفرادهما ولا حاجة الى بيان ذلك لان الإجماع عرفت الان يقال ذكره وتوطئته بعده والله أعلم اه (قوله لا
ابن أخ) عطف على قوله أخ من قوله الان كان معهما أخ اه رشدي (قوله كمال) أي في فصل اول الاولاد
(قوله بخلاف ابن أخيه الخ) عبارة للمنفى لان ابن الاخ ولا ابن الم فلو خلف شخص أخين لاوين واختا لابل
وابن أخ فلاختا خسين الثلثان والباقي لابن الاخ ولا يعصم الاخ اه وبه علم ان المراد بالكل في كلام
المشروع كل الباقي بعد فرض الشقيقتين فاكثر (قوله بل الكل له دونها) أي بخلافها اذا كانت أي
الامت مع البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن فالباقى لها أي الاخت دونها أي ابن الاخ كسباني اه
سم (قوله والفرق ان ابن الاخ الخ) وأيضاً ابن الابن يسمى ابنته شقيقة وأبناؤه ابن الاخ لا يسمى أما
وسكت المشتق على اجتماع أخ لاوين ولان ولد الم وحكمهم ان الاخ لا مع السدس والباقي للشقيق ولاشي
لاخ للابن كان الجسد انما كان للشقيقة الصغرى والاب السدس تسكمله الثلثين ولقي الام السدس
اه معنى (قوله كمال) أي في فصل الفرع (قوله الار وابت الخ) عبارة للنهية الاما نقل عن ابن عباس شاذ
اه (قوله وهذا) أي استمره ذكرهم وانهم ثمرة هذا التي في المنفى (قوله عزروا) أي اولاد الم من
بشيرة الورثة (قوله والبقية) أي من الخمسة (قوله مع من يكون به) أي الام وكذا قوله وانهم يحجبون من
يكون به أي الام وقوله ان ذكرهم يعني بائني الام اه سم (قوله ومع بنت الابن) الأولى الانصراف
بنت الابن (قوله بنت الاخوات لابل) وكذا الاخ لا ياتي الى ورض والمتهج اه سم عبارة للمنفى الاخوة ولا اخوات
لاب كاسم عليهم الاخ الشقيق (تبيينه) لوقال بل الاخوات لابل ولا لابل كان أولى ليشمل ما قدرته
اه (قوله ان انفرد الخ) عبارة للنهية يقول الغنى المال عند الانفرد او بانها فضل عن الفرع وعنده

وهو أر بعقان بان أنتي أخذها أبو ذكر أعطى الزوج منها ثلاثاً والام واحداً (قوله الان كان معهما أخ)
هذا مع دخوله في قوله السابق أوسع اننا فهو مستدرك لا ياتي مع فرض الاب المستثنى هذا منه أو أنتي
أو أكثر أي فقط بل مقابلته بما قبله فلنملأه (قوله بخلاف ابن أخيه الخ) شمل لابن أخيه لابل ومقتصر
فه (قوله بل الكل له دونها) أي بخلافها اذا كانت مع البنت أو بنت الابن أو بنات الابن فالباقى
لها دونها كسباني (قوله مع من يكون به) أي وهي الام وكذا قوله وانهم يحجبون من يكون به أي وهي
الام (قوله ان انفردوا لاوين وأولاب الخ) عبارة للفصل لورثه ما شئ من الاخوات مع البنت أو بنت الابن
أو من الابمال كونها عاصبة مع غيرها تعصب من يحجبها أخوها لانها في ذمتهم فخصب هذا الاخوة والاعمام
وبهم والبقية تعصب الاخ للاب بخلافها اذا كانت صاحبة فرض فانها لا تعصب من يحجبها أموها انتهى
فالاخت لا يعصم البنت أو بنت الابن أو البنات أو بنات الابن تعصب ابن أخيه أو ساقى بخلافها اذا كانت
مع أخين شقيقتين أو بنت الابن عليها كما تقدم فأخذ السابق دونها (قوله في المنفى الاخوات لابل) وكذا
الاخ لا ياتي الى ورض فالاخت لاوين من البنت أو بنت الابن أو معها تعصب الاخ للاب انتهى
وعبارة المتهج فقط استأخت لاوين مع بنت ولها قال في شرحه وتعبيري ولها الاب اعلم من تعبيرة بالاخوات

ابن الشقيق ابن الاخ لابل (لكن بخلافهم) أي أباهم (فيهم لا يردون الام) من الثلث (الى السدس) فاقول اولاد ليله يسمى ولها
بجواز مشهوراً

بل حقيقة وان الاخ لا يسمى أشأ كذلك (٤٠٨) (ولا يرون مع الجد) اجماعا لانه كان والاخ يسقطهم (ولا يعصون أخواتهم) لانهم

من ذوى الارحام لا يترأخون
فرجهم مع ضعف الاقربة
(و يسقطون في الشركة)
أى أولاد الاخوة الاشقاء
كما يصح به أصله وعلم مما
مر ان أولاد الاب يسقطون
فيها فاولاد ابنته الاشقاء
المجبورون بهم وذلك لان
ماخذ النسب يلتمز ان الام
وابن ولد الام لا يرون في ان
أولاد الاشقاء لا يعصون
الاخوة لابي بخلاف الاشقاء
وان الاخ لا يعصيان
الشقيق وابنته لا يعصيان
بنى الاخوة لا يرون مع
الاخوات اذا كن عصيات
مع البنات بخلاف آبائهم
وهذه الثلاثة علمت من
كلامه كما يظهر بآدى نامل
(والم لاو بن أولاد) سواء
عم الميت وعم أمه وعم
جده وهكذا (كلا من
الجبين اجتماعا وانفرادا)
فيلخذ الواحد حكمهم
المال أو ما يقي ويسقط الم
الشقيق الم لأب وهو
يسقط بنى الشقيق وربما
يعلم منه ان بنى الاخوة من
الجبين يعصون الاعمال
(وكذا تبين بنى الم)
لاو بن أولاد فحصب بنو
الم الشقيق بنى الم لأب
(وسائر) أى باقى (عصبة
النسب) كبنى بنى الاخوة
وبنى بنى الم وهكذا فكل
ابن منهم كانه وليس بعد
بنى الاعمال عصبته بنو
الاخوات العصبته ليسوا
بمثلهم ولا يود عليه لان الكلام في العصبته بنفسه بل بنامل ان أولادهن ترجوا بقوله عصبته النسب ينذغ الايراد من أصله
بل

(والعصب) بنفسه وبغيره
 ومع غيره وهو يشمل الواحد
 والتعدد والذكر والأنثى
 (من ليس له سهم مقدر)
 جهة نصيبه من جهة
 النصيب (من المجمع على
 قوربهم) خرج مقدره
 القرض وبما بعده ذور
 الارحام بناء على أن من
 ورثهم لا يسهم عصبه
 وفي خلاف بل على مذهب
 أهل التنزيل يسمون
 إلى ذوى فرض وعصبات
 ودخل في الحدة عراة
 قولنا له نصيبه إلى آخره
 البنعم الابن والاختصم
 البنت والابن الجندون
 الم الذي هو أخت لأب وأزواج
 فان أخذهم القرض
 ليس في حلة النصيب ولا
 بنافي ما قرره من ثبوت
 الحدة للثلاثة بقرينه
 ما يقتضيه بالعصب بنصبه
 أو بنفسه وبغيره وهو قوله
 (فبئر المال) الخلف
 كما إذا لم يكن معذور فرض
 لأنهم قد لا يخلطون في
 التفرع ببعض ما سبق على
 أن الآخون وثلث كل منهما
 على حدة كل المال أقام
 ينظم أمر بيت المال وذلك
 لفرض السابق بما أقيمت
 الفرض فلا يرى حل
 ذكر (أوما فضل بعد
 القرض) أو القرض
 وهذان النوعان الثلاثة

بل هم من ذوى الارحام اه سم (قوله وهو الخ) جهة اعتراضه يدفع بها ما ومن ان التتريف
 يكون لهما هذا النصيب جمع عاصب (قوله يشمل الخ) قاله الطرزي ونسب المصنف وانكر ان المصالح
 اطلاقه على الواحد لانه جمع عاصب ومعناه التقريب لا يعمد على ما قاله المصنف اه معنى (قوله
 والذ كرا الخ) لوترك العطف هنا لكان أنسب ان يوصف لسايقه فلا تقار اه سيدع (قوله من جهة
 النصيب) يعني عاقلة فقام له اه سيدع (قوله وبما بعده) أي في المتن باسم (قوله ذوى الارحام الخ)
 زاد المعنى عقب المتن قوله وغيرهم من ذوى الارحام ثم قال وأدخل في كلامه ذوى الارحام إذا مضى
 قوربهم مذهب أهل التنزيل كما فهمهم يزولون كلامهم من جهة من يدعي به وهم ينقسمون إلى ذوى فرض
 وعصبات اه (قوله وفيه الخ) أي في سهمهم عصبه (قوله ينقسمون الخ) قال وجه الله تعالى عند قول
 المصنف سابقا صرح في ذوى الارحام بالفظار ناعصوبة اه فتأمل ما بينهما من التناقض اه سيدع
 (قوله ودخل في الحدة عراة الخ) أي دخل في قوله جهة نصيبه البنت والاختصم المذكور فان أذن صدق على
 كل منهما أنه ليس له سهم مقدر حال نصيبه وان كان له سهم مقدر في جهة أخرى وقوله من جهة النصيب
 الابن والجندون الم المذكور فان كلامهم يصدق عليه ما ليس له نصيب مقدر حال النصيب من جهة
 النصيب وان كان له نصيب مقدر فها من جهة القرض اه سم (قوله ليس في حلة النصيب) أي من
 جهة النصيب اه سم عبارة السيد عراة الظاهر زيادة أن لا من جهة النصيب فان كل من الثلاثة لا يحل
 له سهم مقدر في حلة النصيب لكن لا من جهة فلا تقتصر على ما ذكره كل أولي لأغنا عن عا ذكره ولا عكس
 كما سأف آ نقاشه كروا له أعلم اه (قوله الثلاثة) أي العصبه بنفسه والعصبه بغيره والعصبه بجمع غيره
 (قوله أو بنفسه بغيره) يريد به أن الابن مع أخته يرثان جميع المال بخلاف أن العصبه بنفسه وبغيره
 مع أخذ جميع المال يادى اه يجرى عبارة السيد عراة هذا قسم واحد من كسب عصبه بنفسه وعصبه
 بغيره الابن والبنت والأخت فيخرج المال كله أو الباقي لجمع الاثنين فبين ان العصبه بغيرها يعاى
 لا ينقسم ولا بغيره ولا مع غيره فقام له اه (قول المتن فبئر المال) أي وما الخ به اه معنى (قوله إذا لم
 يكن معذور فرض) وان لا يتقدم في صور ذوى الارحام بيت المال اه معنى ذكر المنهج (قوله لا ثم
 قديلا حظون الخ) لتليل لقوله ولا نافي الخ (قوله على أن الآخون) أي العصبه بغيره فقط أو مع غيره
 اه سيدع (قوله الآخون) بكسر الهمزة عبارة النهاية الآخرون اه قال عرض هما قوله وان
 الم الذي هو أخت لأب وأزواج اه (قوله رث كل منهما الخ) فبما أنه ليس بالنصيب الذي الكلام
 فيه اه سم عبارة السيد عراة على حدة الخ لا يخفى انه حجة وليس عصبته مطلقا فقام له اه (قوله
 وذلك بقوله السابق الخ) لتلليل للمتن اه وشدي أقول وعلى هذا كان حقه أن يذكر بعد العطف (قوله
 الأنواع الثلاثة) أي العصبه بنفسه أو بنفسه وبغيره. ما والعصبه بغيره والعصبه بغيره عبارة للمعنى (تنبيه)
 قوله فبئر المال صادق بالعصبه بنفسه وهو ما تقدمه بنفسه وبغيره ما والعصبه بغيره من البنات والأخوات
 وغيره واللام مع آخيهن وقوله أو ما فضل الخ صادق بذلك بالعصبه بغيره ومن الأخوات مع البنات وبنات
 الابن وليس لهن حال يستغرق المال اه

الارحام (قوله وبما بعده) أي في المتن (قوله ودخل في الحدة عراة الخ) أي دخل في قوله حال نصيبه
 البنت والاختصم في الصورتين المذكورتين إذ صدق على كل منهما أنه ليس له سهم مقدر في جهة أخرى
 وبقوله من جهة النصيب الابن والجندون الم المذكور فان كلامهم وان جمع بين القرض والنصيب
 فيصدق عليه ما ليس له نصيب مقدر حال النصيب من جهة النصيب وان كان له نصيب مقدر لا من جهة
 النصيب بل من جهة القرض (قوله ليس في حلة النصيب) أي من جهة النصيب (قوله في التفرع)
 التفرع صادق بان يثبت الفرع المعفر عليه في الجهة وقوله رث كل منهما الخ فبما أنه ليس بالنصيب الذي
 الكلام فيه

«(فصل في الارث بالولاء)» (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استرخ (قوله لعن) أي العتيق اه عس (قوله وبعثه) الاولى بكل النهاية أعني من الافعال (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقيد به اه سيعبر ولعل وجهه كونه يحمل النص والاخيه نحو الذي (قوله فانه الذي ربه) أي المسلم اه عس (قوله المتن فله) أي وما أخيه به اه معنى (قوله مطلقا أبوه) فغدا لارث) لواتصر على الثاني لكان أخضر اخصا صافق بالاول اه سيعبر عبارة النهاية مطلقا شرعا وأوصا اه قاله عس قوله شرعا أي بان قام به مانع اه (قوله قالما) أي كله أو القاضل (قول المتن فلعمية) وقع السؤال عن امرأة أعتقت عبدا ثم مات وترك ابنه اسم مات الابن وترك له ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه ولما العتق وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه بعدم أو لم أو طال جدا في الاحتجاج لذلك فغلاوه عني اه سم ويأتي عن ابن الجبال ما وافقه (قوله المتن لا يثبت) قال الزلي على الحق في شرح الكفر ولومات العتق ولم ير لم الابنة العتق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها أقرب بالناس الى الميت فكانت أولى بيت المال الآخر انتهى اه كانت ذكرنا كانت تستحق وليس في زماننا بيت المال يودفع الى السلطان أو القاضى لا يصرف الى المستحق ظاهر اه في هذا ما مضى عن فرض أحد الزوجين ودعواه لانه أقرب بالناس اليه مولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما إذا لم يكن هنالك أقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية اه سيعبر اه ابن الجبال (قوله المتن لا يثبت ما أخيه) أي ولو مع أخوه بما المعصين لهما نهاية ومعنى (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة المغنى ووث الزكوردون الاثاب كبنى الاخ وبنى العم دون أخواتهم فإذا لم يرث بنت الاخ وبنت العم فبنت العتق أولى ان لارث لانها أبعد منهما اه (قوله صريح الخ) عبارة المغنى كالصريح اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور لأنه أي كلام الصغرى قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصة لظهور احتمال المتن لتفسيره الشارح اه بحذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراي اه عس (قوله وبعثه أولاد الخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم أورد أولاد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولاد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع اه عس وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم صدا الخ) الى الفصل في المغنى الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله ابن) أي العتيق وكذا قوله فابن الخ هذا تفسير للمعنى بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الابن الذي لا يثبت ثم الاخ من الاب ثم لهم الشقيق ثم الابن ثم ابن العم الشقيق ثم الابن ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

«(فصل في الارث بالولاء)» (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استرخ (قوله لعن) أي العتيق اه عس (قوله وبعثه) الاولى بكل النهاية أعني من الافعال (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقيد به اه سيعبر ولعل وجهه كونه يحمل النص والاخيه نحو الذي (قوله فانه الذي ربه) أي المسلم اه عس (قوله المتن فله) أي وما أخيه به اه معنى (قوله مطلقا أبوه) فغدا لارث) لواتصر على الثاني لكان أخضر اخصا صافق بالاول اه سيعبر عبارة النهاية مطلقا شرعا وأوصا اه قاله عس قوله شرعا أي بان قام به مانع اه (قوله قالما) أي كله أو القاضل (قول المتن فلعمية) وقع السؤال عن امرأة أعتقت عبدا ثم مات وترك ابنه اسم مات الابن وترك له ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه ولما العتق وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه بعدم أو لم أو طال جدا في الاحتجاج لذلك فغلاوه عني اه سم ويأتي عن ابن الجبال ما وافقه (قوله المتن لا يثبت) قال الزلي على الحق في شرح الكفر ولومات العتق ولم ير لم الابنة العتق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها أقرب بالناس الى الميت فكانت أولى بيت المال الآخر انتهى اه كانت ذكرنا كانت تستحق وليس في زماننا بيت المال يودفع الى السلطان أو القاضى لا يصرف الى المستحق ظاهر اه في هذا ما مضى عن فرض أحد الزوجين ودعواه لانه أقرب بالناس اليه مولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما إذا لم يكن هنالك أقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية اه سيعبر اه ابن الجبال (قوله المتن لا يثبت ما أخيه) أي ولو مع أخوه بما المعصين لهما نهاية ومعنى (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة المغنى ووث الزكوردون الاثاب كبنى الاخ وبنى العم دون أخواتهم فإذا لم يرث بنت الاخ وبنت العم فبنت العتق أولى ان لارث لانها أبعد منهما اه (قوله صريح الخ) عبارة المغنى كالصريح اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور لأنه أي كلام الصغرى قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصة لظهور احتمال المتن لتفسيره الشارح اه بحذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراي اه عس (قوله وبعثه أولاد الخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم أورد أولاد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولاد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع اه عس وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم صدا الخ) الى الفصل في المغنى الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله ابن) أي العتيق وكذا قوله فابن الخ هذا تفسير للمعنى بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الابن الذي لا يثبت ثم الاخ من الاب ثم لهم الشقيق ثم الابن ثم ابن العم الشقيق ثم الابن ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

«(فصل في الارث بالولاء)» (قوله في الارث) الى الفصل في النهاية الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله فخرج الخ) أي بقوله استرخ (قوله لعن) أي العتيق اه عس (قوله وبعثه) الاولى بكل النهاية أعني من الافعال (قوله مسلم) لم يظهر وجهه التقيد به اه سيعبر ولعل وجهه كونه يحمل النص والاخيه نحو الذي (قوله فانه الذي ربه) أي المسلم اه عس (قوله المتن فله) أي وما أخيه به اه معنى (قوله مطلقا أبوه) فغدا لارث) لواتصر على الثاني لكان أخضر اخصا صافق بالاول اه سيعبر عبارة النهاية مطلقا شرعا وأوصا اه قاله عس قوله شرعا أي بان قام به مانع اه (قوله قالما) أي كله أو القاضل (قول المتن فلعمية) وقع السؤال عن امرأة أعتقت عبدا ثم مات وترك ابنه اسم مات الابن وترك له ابن عمه ثم مات العتيق فهل يرث ابن عمه ولما العتق وقد اختلف المفتون في ذلك وصوب السيوطي في فتاويه بعدم أو لم أو طال جدا في الاحتجاج لذلك فغلاوه عني اه سم ويأتي عن ابن الجبال ما وافقه (قوله المتن لا يثبت) قال الزلي على الحق في شرح الكفر ولومات العتق ولم ير لم الابنة العتق فلا شيء لها في ظاهر رواية أصحابنا ووضع ماله في بيت المال وبعض مشايخنا كانوا يفتون بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل لانها أقرب بالناس الى الميت فكانت أولى بيت المال الآخر انتهى اه كانت ذكرنا كانت تستحق وليس في زماننا بيت المال يودفع الى السلطان أو القاضى لا يصرف الى المستحق ظاهر اه في هذا ما مضى عن فرض أحد الزوجين ودعواه لانه أقرب بالناس اليه مولا يوضع في بيت المال والابن والبنت من الرضاع يصرف اليهما إذا لم يكن هنالك أقرب منهما ذكر هذه المسائل في النهاية اه سيعبر اه ابن الجبال (قوله المتن لا يثبت ما أخيه) أي ولو مع أخوه بما المعصين لهما نهاية ومعنى (قوله لم يرث الابن) الخ عبارة المغنى ووث الزكوردون الاثاب كبنى الاخ وبنى العم دون أخواتهم فإذا لم يرث بنت الاخ وبنت العم فبنت العتق أولى ان لارث لانها أبعد منهما اه (قوله صريح الخ) عبارة المغنى كالصريح اه وعبارة سم ولعل مراده أي البلقيني بالصراحة الظهور لأنه أي كلام الصغرى قريب من الصراحة فهو كالصراحة لا الصراحة حقيقة بمعنى المنصوصة لظهور احتمال المتن لتفسيره الشارح اه بحذف (قوله ثم مات) أي العتيق النصراي اه عس (قوله وبعثه أولاد الخ) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم أورد أولاد العتيق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولاد العتيق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع اه عس وقوله ثم مات العتيق أي المسلم (قوله فيقدم صدا الخ) الى الفصل في المغنى الاقوله اوابن قوقه اوان عمه (قوله ابن) أي العتيق وكذا قوله فابن الخ هذا تفسير للمعنى بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده عبارة ابن الجبال ثم الجد والاخ ثم الشقيق ثم الابن الذي لا يثبت ثم الاخ من الاب ثم لهم الشقيق ثم الابن ثم ابن العم الشقيق ثم الابن ويستثنى من ذلك مسائل بينها بقوله لكن الخ

فبقية الحواشي كما مر (لكن الظاهر أن المعنى) لا يربون أولاد (وابن أخيه) كذلك (يقدم على جده) هنا وفي النسب الجدي شاذ
 الاخ وسقط ابن الاخ مافي الاول فلان تعصيب الاخ يشبه تعصيب الابن لادلائه بالبوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك انه في النسب
 كذلك لكن صدعنه الاجماع وامافي الثانية تظفر بالبوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على الاب (١١١) ويجري ذلك في عدم المعنى أو انه وافي
 جده فقد قدمه وأب عنده

اه (قوله بقية الحواشي الخ) وهم أي الحواشي لمعاد الأصول والفروع وأما الأصول والفروع فهم
 عمود النسب فأحوال الاخوة والأعمام اه يعبري عن العززي وبه ظهر انه كان الاول اسقاط لفظ
 بقية (قوله كذلك) أي لا يربون أولاد (قوله المتن يقدمان على جده) أي فلا شيء مع وجود أحدهما
 اه عش (قوله مافي الاول) أي تقديم الاخ على الجده هنا وكان الاول اسقاط في (قوله لادلائه بالبوة)
 أي والجدي يدلي بالبوة (قوله قياس ذلك) أي التعادل المذكور وكان الاول ان يذكره نائب عنه
 الا على الاب (قوله انه) أي الجد وقوله كذلك أي بسقط الاخ (قوله لكن صدعنه الاجماع) أي
 اسجاع الصانع رضى الله تعالى عنهم عن ان الاخ لا يسقط الجد ولا قياس في الولاء فصرنا إلى القياس اه معنى
 (قوله وافي الثانية) كان لا نسبته كرهذا وأثبت عليه المأر (قوله كما يقدم ابن الابن وان سفل على
 الاب) أي بان وده من الثلث إلى السدس (قوله ويجري ذلك) أي الظاهر المذكور (قوله وأبوه)
 أي هم المعلق (قوله وأب جده) أي المعلق (قوله يابدون ذلك الجسد) عبارة التصحيح وتكرار
 الكبري بان ذلك الجسد اه سم (قوله وضفي الروضه الخ) عبارة بان الجبال ويستفي مع ما ذكر من
 الجد والاخ وأبوه ابناهم الخ (قوله لتدل) عبارة النهاية لادلائه قال عش أي أخ المعلق وابن أخه اه
 (قوله فافيه يقدم) أي على أخيه الذي ليس فيلنحوه الأم (قوله لانه) أي الاخ لا دم وقوله فرضه أي أخوه
 الام (قول المتن فان لم يكن له عصبه فلعلق المعلق الخ) هذا يفيد ما في الجبال عن كتب كثيرة مما صه
 ولا رت لعصبه عصبه المعلق بحال اذا لم يكونوا عصبه المعلق فلو مات ابن المعلقة بعد ما عن أبيه أو عه وأب عنده
 مثلاً ثم مات عصبها أو عتق عصبها عنهم فبما لا قرب عصبها كان عصبها فان لم يكونوا فليس من عصبه لعصبه
 ابناهم الشافي وما لك وأب جدي فبما لا قرب عصبها كان عصبها فان لم يكونوا فليس من عصبه لعصبه لها
 فتر من حيث كونها عصبها لا من حيث كونها عصبه الابن اه (قوله بفتح التاء) أي بضم موهوم
 أعقته اه معنى (قوله ومنه) أي من معتقها قبل قوله لا في أوها الخ (قول المتن اب) أي إلى
 معتقها (قوله كان ابنه الخ) عبارة الغفر وابن الجبال شرح الروض والبعض للمعتق كائنه (قوله
 هو عبد) أي ثم اشترى أوها المعلق عبداً (قوله فلهنا ومن ابن) أي عن بنت المدة شافيا ومن ابنه (قوله
 ثم عتقه) أي عتق الاب وقوله فهما أي البنين والابن (قوله معتق معتق) فهي عصبه المعلق من
 الولاء (قوله الاول) أي عصبه للمعتق من التبعية مقدمة أي على عصبته من الولاء أو يؤخذ من ذلك ان
 ذكر الابن مثال والافغير من عصبه النسب كالاخ والمقدم عليها اه عش (قوله حيث قدموها) أي
 البنين وسعوا التراث لها

*(فصل في حكم الجدمع الاخوة) (قوله في حكم الجدمع) الحقوله وأما وفي النهاية الاقوله وجهه الخ قوله
 وقوله اه الذي ينشئ وقوله وأما وفي المتن (قول المتن وأخوات) الواو في بعض وأما في المتن الخ قوله
 فبهي) أي في الاجتماع أي حكمه (قوله أن يقدم) أي يدخل من غير روية (قوله جازم) أي
 بل هو سبيل لاخذ الآن يقال توقف أخذ على الوتيد على وقف سبيله وفيه نظر (قوله وفي كل علم
 الخ) عبارة التصحيح وكل علم مع جد أدلى ذلك اليه بان ذلك الجدمع (قوله وقد أدلى ذلك اليه بان الخ) عبارة
 كترخصنا الكبري بان ذلك الجدمع (قوله في المتن الامه معهما) أي فلا رت عتق أبيه الغير المعلق لها مثلاً
 (قوله كان ابنه) عبارة شرح الروض كائنه *(فصل)*

وأعقبه فبات الاب عنها ومن ابن مثلاً ثم عتقه فبما في إعرانه الابن دونها لانه عصبه مع من النسب بنفسه وهي معتق معتق والاولى بقدمته
 * قبل أخطأ في هذه أو بعما ناقض غير ان الشبهة حيث قدموها *(فصل) في أحكام الجدمع الاخوة اذا (اجتمع جد وان حلالاً وأخوة
 وأخوات لا يربون أولاد) فبهي خلاف منتشر بين الصانع بتزويج الله عليهم ومن ثم عدوا الكلام فيسقط حواشي قاله عر وعلى رضى الله
 بهنما أخرج وكم على قسم الجدمع أخرجكم على النار وقال على من سرانه يقتلهم جانيهم

بحر وجهه فله نص بين الحد والاختوة وقال ابن مسعود سألني عما شئتم من عسلكم ولا تسألوني عن الجد لأجداء الله ولا ما به والحاصل أنهم اجتمعوا على أنهم لا يمتنعون ثم قال كثير من الصحابة كثر التابعين انهم يحجبهم كالأب وذهب إليه أبو حنيفة واختاره جمع من أئمتنا وقال الأئمة الثلاثة ككثر من الصحابة الله يقاسمهم على تفصيل فيما سألهم حتى اجتمع معهم (فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقتضاهم كاخ) لانه اجتمع فيمجهت فرض وتوجب (٤١٤) ووجبت خصوص الثلث انه مع الام بالاختلاف والاختوة لا ينقصونهما عن السدس فوجب أن

لا ينقص من ضعفه والمقامة
انه مستور معهم في الادلاء
بالأب فان أخذ الثلث
فالباقى لهم) لئلا كرمثل
حظ الأنثيين ثم ان كانوا
مثله لكونهم أخوين أو
أخوات أخين أو أربع أخوات
استور باهم قبل يحكم على
ما خود به الثلث فرضا
وصحبان الهام ونقله ابن
الرفعة عن ظاهر نص الام
وروجه انه ههنا يمكن
الاخذ بالفرض كان أولى
لغيره وتقديم صاحب موقبل
بل هو تعصيب وهو ظاهر
كلام الراعى وجهاته
واعتمده الزركشي قال
وقد تضمن كلام ابن الرفعة
نقله عن بعضهم انه جمهور
أعصابا عليه انتهى لكن
قول المتن السابق وقد يفرض
السدس الاخوة صريح في
الاول وقول السبكي وجهاته
لواخذ بالفرض لاخذت
الاخوان الاربع فأكثروا
الصورة الثالثة الثلاثين
بالفرض لعدم تعصبيه لهن
ولفرض لهن اذا كان ثم
فرض يجاب عنه بان تغلب
أخذ بالفرض نظر المناهية
من جهة الولادة كالأب

أصولها وقهرها (قوله بوجه) أي بخالصه (قوله لأجداء) أي لملكه وقوله ولا به أي لا أضحكه
كذا نقل عن السيوطي (قوله عما شئتم الخ) أي عن مسائل الخ اه عش ((قوله على أنهم الخ) أي
الاخوة والاخوان (قول المتن فان لم يكن) أي لم يوجد (قوله لانه) أي قول المتن فالباقى للمغنى الا قوله ثم
قل الى أودون مثله (قوله لانه اجتمع فيمجهت فرض الخ) فيه نظر من وجوه الاول بان يحصل اجتماع
الجهتين فيه اذا كان هنالك فرع أثبت وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المسئلة والثاني ان من اجتمع فيه
الجهتان ورثهما كما سبكي لأبأكثرهما والثالث ان فرضه الذي ورثه انما هو السدس اذ هو الذي
يجامع التعصير ويجاب عن الثاني بان يحصل الارث للجهتين اذا كان كل منهما مباحا مستقلا كالزوجة
وبنو عالم وارث الجد بالفرض والتعصير بمحض واحدة هي الانوة اه يجرى (قوله انه مع الام) أي
وليس معها غيرها (قوله عن ضعفه) أي ضعف السدس اه عش ((قوله والمقامة) عطف على
الثلث (قوله استورا) أي الثلث والمقامة اه عش (قوله ثم قل الخ) أي فله الاستواء (قوله وتدل
بل الخ) مال اليماني وكذا النهاية عبارة لكن ظاهر كلام الراعى انه تعصير الخ (قوله قال) أي السبكي
(قوله وقد يفرض) أي الثلث اه سم (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليست له اه سم وقال
السيد عرقوه صريح في الاول بحسب نامل لانه لا عوم في عبارة ولا عرق ينقل ارادته بخصوصها بل
يحتمل جعلها على وعلى ما اذا كان الثلث خبرا له فان أخذه بحسبها بقا فرض الاثنته وعلمه مقابل لعل
الثاني اقرب بولائه أعلم اه (قوله وقد قل السبكي) أي مع الاثنته (قوله في الصورة الثالثة) أي فيما اذا
كان فوق مثله (قوله لعدم تعصيه) لارثه بالفرض (قوله ولفرض) أي وليس كذلك كما يأتي في المتن
آتيا (قوله المتصور عليه) أي أخذه بالفرض فيها أي الصورة الثالثة اه سم (قوله نظير ما يأتي
الاكثريه) في شيء اذ ليس هذا على بحث ما في الاكثريه (قوله ويبنى عليها) أي قول الفرض والتعصير
(قوله بعينه بعد الفرض) أي فان قلنا بالاول حسب الخ معجز ادعى نصبا لجدوان قلنا لا فان لم يكن ثم
فرض فيؤخذ بالخبر من أصل التركة اه عش (قوله وأودون مثله) وقوله أوفوق مثله كل منهما معطوف
على قوله مثله من قوله ثم ان كانوا مثله (قوله لكونهم الخ) الاول بان يكون معه أخت أو أخ الخ (قوله
الامثلة المذكورة) أي للمثلين وللدوت (قول المتن فله الاكثر) أي وان رضى بالنقص وقوله وثالث الباقي أي
بعد الفرض وقوله والمقامة أي للاخوة والاخوان في الباقي اه ابن الجلال (قوله ان الاولاد) أي لميت
لا ينقصه أي الجدة أي السدس (قوله وثالث الباقي) وقوله الا في المقامة كل منهما معطوف على
السدس (قوله أخذت المال) أي فاذ خرج قدر الفرض مستحقا أخذت الباقي وكان الفرض تلف
من المال اه معنى (قوله وذوات الفرض معهم) أي المتصور انهم معهم (قوله بنت) أي فكثر
وكذا يقال في بنت ابن ووجه وزوجة (قوله فالسدس الخ) عبارة الغنصني وشرح الروض وضابط معرفة
(قوله لكن قول المتن السابق) قول المتن المذكور ولا يتحقق بغير هذه الصورة نحو ما دعوى الصراحة
الاكتية لا اشكال فيها وقوله وقد يفرض أي الثلث (قوله صريح في الاول) الصراحة ظاهرة فليست له
(قوله نظير ما يأتي في الاكثريه) في شيء اذ ليس على بحث ما في الاكثريه فقلناه

المتصور عليه فها لا يقتضي قطع النظر عما فيه من جهة التعصير للاخوان نظير ما يأتي في الاكثريه وبيني
عليهما مال أو شيء يجوز بعد الفرض وأودون مثله لكونهم أختا أو أخا وأختين أو ثلاث أخوات أو أخواتا فاعلمت متعجيره أوفوق مثله
وقد قلنا فيما بعد الامثلة المذكورة قالنا ثلث خبره (وان كان) معهم (ذوفرض فله) بعد الفرض (الاكثر من سدس) جميع (التركة) ثلث
الباقي والمقامة وجه السدس ان الاولاد لا ينقصون عنها لاختوة أو ولي وثالث الباقي ان لو فقدوا الفرض أخذت المال والمقامة من
تغيره فله من الاثنته وذوات الفرض معهم بنت بنت ابن أم جدته وبنات زوج والد السدس خبره

فزوجوه بنتين وجدوا في حقد وجدها خمسة اخوة والمقام خمسة جد وجدوا في حقد (وقد لا يبقى شيء) بعد اصحاب الفروض (كبتين وام وزوج يفرض له سدس وراذ في العول) اذهي من اثني عشر وعالت لثلاث عشر (٤١٣) فيزاد الى خمسة عشر (وقد يبقى دون

الاکثر من الثلاثة انه ان كان الفرض تسعاً فادوية فالقصة أعبط ان كان الاخوة دون مثله وان زادوا على مثله ثلث الباقي أعبط وان كانوا مثله استوى او قد تساوى الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقصة أعبط اب كان معه أخت واخوه السدس وان كان الفرض بين النصف والثلاثين كقص في القصة أعبط مع أخت أو أخ أو أختين فان زادوا فالسدس اه (قوله في زوجة وبتين الخ) مسئلتهم من أربعة وعشرين لان فيها ثمانية وثلثين لان زوجة البن ثلاثون وبتين الثلاثين ستة عشر والجد السدس أو يعقوب يبقى واحد والاخ اه ع (قوله في حقد وجد الخ) مسئلتهم من ستة لجد السدس واحد يبقى خمسة على ستة وثلثا شجر لجد من المقام ستة سدس فتنقص ثمانية فتنقص لجد سدسها ثلاثة والجد ثلث

اباقي وهو خمسة يبقى عشرة لكل أخ اثنتان اه ع (قوله بعد اصحاب الفروض) الاولى بعد الفرض (قول من اثني عشر) لبتين الثلثان ثمانية وثلثون ربع ثلاثون يبقى لأمهم اه م (قوله وعالت) أي المسئلة الواحد قبل اعتبار الجسد قوله فيزاد أي زاد في عولها بالسدس المفروض لجد اه ابن الجال (قول المتن وقد يبقى دون سدس) فاعل يبقى من غير عا على شيء السابق ومتعلق دون عا لسنه فلا يتروهم لها متصرف وتجب فاعلا فلا ضرر ووجه ذلك اه سدس (قول المتن كبتين وزوج) أي مع جد وولده (قوله من غير الامرين) أي بعد الفرض البتتين ثمانية سدس

الزوج ثلاثون قوله واحد أي وهو أقل من السدس (قول المتن كبتين وام) أي مع جد وواحدة اه م (قوله يفضل) بعد فرض البنتين أو يعقوب فرض الام واحد (قول المتن في هذه الاحوال) أي الثلاثة (قوله من غير الامرين) أي المقامه قولت جميع المال وقوله وغير الثلاثة أي المقامه قولت الباقي وسدس الجميع (قوله من فرض) أي وقد فضل بعده أكثر من السدس اه ابن الجال (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الكلام هتاف اجتماعها بخلاف هناك اه م (قوله عطف) أي قوله لا يعل قوله لايون (قول المتن وبعد) أي يصيب أولاد الايون بالرفع يحطه فاعل بعده أي الجدا وأولاد الاب بالنصب يحطه مفعول بعد اه م (قوله فيها) أي التسعة وقوله أي لجد (قول المتن حسنة) وهي الأكثر مما سبق معنى (قوله معه) أي الذكر (قوله أو كان الخ) عطف على كل من قول المصنف فكان (قوله الشقيق) عبوة النهاية البعض اه وهي أحسن (قوله واخ لاب) عطف على قوله بنت وانظر ما فائدة التمرير بجمع ذلك من الكلام في اجتماع الصنفين (قوله باقلسها) أي الاربعة (قوله انها معها) أي الاثني عشر البنت أو بنت الابن (قوله ويحبه) أي الشقيق والاخ لاب الجدا ههنا مثال الثانية من الصور الثلاث المتقدمين المقامه للشقيق في الثلث اه ع (قوله من أحدهما) وهو ولد الاب السابق بالاخ والاخ وقوله كما يحجب الام السابق بالاخ والاخ اه ع (قوله كما يحجبان الخ) أي في باقلسها (قوله اياه) أي الجدا وقوله كهي أي الام (قوله معه) أي الجدا كذا تنبيه به (قوله وكانهم) أي الاخوة (قوله والاب يحجبهم) أي والخال (قوله وفارن) أي قول المتن الا في الاكثرية في المتن الا قوله وعدهم ياد في الامة الى المتن (قوله ما تقرر) أي من أن الشقيق يحجب والاب والخال يحصنه اه سم (قوله) أي الاخ لام (قوله اخ) أي الشقيق وقوله عن أخ أي أم (قوله ولا

قوله اولاد) أي أولاد ان أو يحمل أو لا يعل ما فوق الواحد (قوله اذا كانت غيرا) فيما اشار الى الله اذا كان غير هاهنا غير لا يختلف الحال بعدهم أو بعدم عدهم فليست ام (قوله معه) أي الجدا وقوله به أي الجدا (قوله ما تقرر) أي من أن الشقيق يحجب والاب والخال يحصنه

لجد الثلث والباقي الشقيق ويحجبهم من أحدهما غير وارث كما يحجبان الام من الثلث بجميع ان له ولادة كهي وكما يحجبهم سواء اها مع جميعها وكما هم يرزقها الى السدس والاب يحجبهم وان خدما نقص من الام وفارق ما تقرر اجتماع اخ لام مع جد وشقيق فان الجدا هو الحاجب فيتم الله لا يضر يحصنه بان الاخوة توجهوا واجتمعوا فان ينوب اخ عن اخ ولا

وايضاً وله الاب المعدود وغير محرم ابدال قدياخذ كليا في ذلك لعدم وجهه والآخرة لا محرم بالجدابا فلو جاز لعدده (والا) يكن فهم ذكريل عضو انا (فتأخذ الواحدة في النصف) اي النصف تارة بكسب وشقيقة تواج لاب من خمسة وتصغر من عشرة للحداد بعدة والشقيقة النصف خمسة اي فرضا بفضل واحد للآخ من الاب ودونه اخرى بكسب وزوجة وام وشقيقة تواج لاب الشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف لانه ربع وعشر (و) تأخذ (الثلاثان فصاهدا الى الثلثين) أي الثلثين تارة كحد وشقيقة تواج لاب من ستة ولاشي للآخ ودونهما أخرى كحد وشقيقة تواج لاب من خمسة للشقيقة تواج ثلاث توهي دون الثلثين وعدم زيادة الواحد الى النصف والثلثين الى الثلثين يدل على ان ذلك تعصيب والا زاد أصل وظاهر ان هذا تعصيب بالغير وانما يأخذ مثلها لانه لعارض هو اختلاف جهة الحدود والآخرة (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لان الجار لا يأخذ أقل من الثلث (وتد بفضل من النصف) شيء (فيكون لا ولا الاب) كاسم في حد وشقيقة تواج لاب (والجد مع أشوات كالخ فلا يفرض لهن معه) ولا تعال المسئلة بين واماهو فقد يفرض له وتعال كاسم لانه صاحب فرض فرجع اليه عند الضرورة

كذلك الحدود والآخرة) فانهما جهتان مختلفتان فلا يجوز ان يسحق الجد نصيب الآخ اهني (قوله المعدود) أي على الجد (قوله كيان) أي في شرح الى النصف وفي قول المصنف وقد يفضل الخ (قوله) ولا يكن فهم ذكر) أي ولا أنثى معها بنت أو بنتان أو أخذاً محرم أو نكاحاً محرم أو شبيدي أي في شرح فاذا أخذ حصته الخ (قوله أي النصف الخ) أي تأخذ النصف تارة الخ (قوله من خمسة الخ) أي أصلها من خمسة عدداً للرؤس لان الشقيقة تعد الآخ من الاب على الجد فيكون مع مسئل ونصف فالمسألة أحظ له فاخذ اثنين من الخمسة وتأخذ الشقيقة نصفها ولا نصف لها بصحيح فأنزب بخرج النصف اثنين فيها تبلغ عشرة اه ابن الجال عبارة عش قوله من خمسة وتصغر من عشرة لان فيها نصفاً ومخرجاً اثنتان فيصير بان في عدد رؤسهم وهو خمسة عشرة للآخ والنصف اثنتان بالمقاسمة وثلاثة تباغ جمعا النصف والجد أو بقية المقاسمة للآخ والآخ يفضل واحد به بصحتها الخ اه (قوله ودونه) أي عطف على قوله النصف ففيه جعل دون متصرفه مفعولاً بلاضر ورة وهو خلاف المقرر في النحو (قوله كبدوز وجسة) أي وشقيقة تواج) فالمقاسمة للآخرة في الباقي بعد فرض الزوجة والام أحظ الحدود والرؤس خمسة فيصير بها أصلها اثني عشر تصغر من ستين للز وجتر معها خمسة عشرة واللام سدسها عشرة والباقي وهو خمسة وثلاثون لعلها بالمقاسمة أو بقية عشر يبقى واحد وعشر ون تأخذها الشقيقة توهي دون النصف اذ هو ربع وعشر ولاشي للآخ لاب ابن الجال وعش وقوله اثني عشر أي لان فتيار ربع الزوجة سدس الام (قوله أي الثلثين) أي تأخذ الثلثين (قوله من ستة) هذا ان اعتبر عدداً للرؤس وان اعتبر بخرج الثلث فالمسئلة من ثلاث متخرج الثلث الذي يأخذها الجد (قوله ولاشي للآخ) اذ بعد الشقيقتان من الاب على الجد فتسري له المقاسمة وثلث جميع المال فاذا أخذته كان الثلثان الباقيان للشقيقتين اه ابن الجال (قوله من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله وعدم زيادة الخ) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله ان ذلك) أي ما يأخذ الشقيقة وحده أو أكثر (قوله تعصيب بالغير) وهو الجد (قوله وان لم يأخذ) أي الغير وقوله منها أي الشقيقة (قوله) لان الجد الخ عبارة ان الجال لان الجد فيما اذ لم يكن معهم صاحب فرض لا يأخذ أقل من الثلث وفيما اذا كان معهم صاحب فرض لا يبقى بعد أخذ صاحب الفرض نصيب الجد الا حظ الاقل من الثلث كما تقدم فلا شي للآخرة من الابيع الشقيقتين اه (قوله كاسم) أي أمّا (قوله بنين) عبارة المفترس بينهما اه (قوله واماهو) أي الجد وكذا الغير في قوله وقوله لانه وقوله فرجع (قوله كاسم) أي في قول المصنف في فرض

(قوله وان لا يكن فهم ذكر) هلا قال أخذاً محسباً ولا أنثى معها بنت أو بنتان ولعله لفهم ذلك محسباً سكت عنه (قوله أي النصف تارة ودونه أخرى) لاجل ذلك عبر المصنف بقوله الى النصف ولم يعبر بقوله فتأخذ الواحدة النصف وكذا يقال في قوله الا في الثلثين (قوله والشقيقة النصف) في شرح الفصول لشيخ الاسلام وقوله فلشقيقة النصف اي يجعل لها ابتداء من غير صحتها هذا ما قال ابن البان انه الصواب كما نقله عنه الراعي وغيره لان ادخالهم في الحساب بما كان لاجل النص على الجد فاذا أخذ فرضه فلا معنى لفتسب من بعض الفرعين بل يجعل الباقي بينهما وبين والده الابن وردون عليها قدر فرضها انتهى وفي شرح الروض وقصة كلامه ان اللمت يأخذ ذلك بالفرض وهو ماصوب به ان البان ولو كان مع الجد وجداً وم وشقيقة تواج لاب أخذت الشقيقة الفاضل وهو ربع وعشر ولا تراعى هذا يدل على ان ما تأخذ في هذه الصورة بالتعصيب والا زاد أصل وتو بدو فلولهم لا يفرض للاختصاص الجد الا لا كدبه ولكن معاراض بان ما تأخذ بعد نصيب الجد لو كان بالتعصيب لكانت اما عاصبة بنفسها وهو باطل قطعاً وبغيرها فكذلك والالكان لها نصف ما نصيبها أو مع غيرها فكذلك أيضاً لما عرفت بان أقسم العصبية وقد جتار الثاني ويقال هذا البان يخالف لغيره انتهى (قوله وآخ لاب) المقامه تنخير للجد (قوله لانه ربع وعشر) أي لان أصل المسئلة اثناعشر لان فتيار ربع الزوجة سدس الام وتصغر من ستين والفاضل منها بعد الزوجة ربع والسادس خمسة وثلاثون لعددها ربعاً وعشر يفضل أحد وعشرون للآخ وهو ربع الستين وعشرها (قوله في المتن

(الافى الاكدرية) قبل نسبة لاكدر الى ساهه بن عبد الملك فخطا اولادى القاها على ابنه مسعود وأزواج المستأوأولها أولاد كدر ونهى
اليتقون لان زيدا كدر على الاخت باعطا ثم النصف ثم استرعاه بعضهم واولادها كدرت (١٥) عليه من ذهابه فانه لا يفرض الا نكاح

مع الجد ولا يعلى وقد فرض

فيها وأعال وقبل انكدر

أقوال الصحابة فيها وهي

زوج وأم وجد وأخت

لابوين أولاد فلان زوج

نصف ولأم ثلث ولجد

سدس ولأخت نصف

اذا لم تقسم لها ولا لمعصب

لان الجد لو عصبها انقص حقه

(فجعل) المسئلة بنصفها

من ستاتي تسعة (ثم يقسم

الجد والاخت نصيبهما)

وسما أربعة (أثلاثه

الثلاث) لا ينقسم عليها

تضرب ثلاثة في تسعة

لزوج تسعة ولأم ستة

ولجد تسعة ولأخت أربعة

ونصف الثلث بينهما لتعذر

تفصيلها عليه كالمسا

سوال الجد والاخت قد فرض

لهما لرجل وقسم بينهما

بالنصيب وعابه لعمانين

قال القاضي وجعل الفرض

لهما اذا لم يكن معها أخت

أخرى لاتساويها والا

أخذت السدس ولم تزد

وهذه مما يغلط فيها كثيرا

انتهى ووجه ذلك بان

تعد الاختين بحسب الام من

الثالث فيقسم سدس فحين

لشقيقة لعداها أخضا عليه

وقوله لاتساويها ليس

بقيد الا في أخذها السدس

وحدها لظن كونهما شقيقة

مطلها بحسب الام وأخذنا

السدس

له سدس وزاد في العول اه معنى (قول المتن الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض انه فرض
لهما في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة وجعل ذلك واردا على حصصهم هذا فرأى اه سم وأجاب ابن
الجلال بان جعل الحصص المذكور بديل كلامهم في غير مسائل المعادة والمغنى بان الفرض هناك أى في
المسائل الأخرى المسماة بالمعادة باعتبار وجود الاخ لا بالجد (قوله عنها) أى عن تلك المسئلة (قوله وأزواج
المتن) يتقدم منها ما عطف على قوله ألقاها الخ (قوله وقبل لانها كدرت الخ) وعلى هذا كان ينبغي
تصنيفها مكدرة لا كدرية اه معنى (قوله عنها) أى لا كدرية (قوله ولو عصبها) أى ان زادوا الفرض بعصبها
انتهى كما كان (قوله انقص حقه) وهو السدس معنى عبارة العيرى لانه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لها
واحدا فيكون له ثلثا وله ما ثلثه اه (قوله بنصيبها) أى الاخت وهو ثلاثة اه معنى (قوله وهما) أى
نصيب الجد ونصيب الاخت (قوله لا ينقسم) أى يجمع نصيبهما الا ما بقى قوله عليها أى الاخت والجد
المعذور باعتبار سهمه اثنين عبارة النهاية والمغنى ولها الثلث فانكسرت أى الاربع على شرح التلخيص فاضرب
ثلاثة في تسعة تبلغ سبعين فلزوج تسعة اه (قوله وقسم الثلثان) لعله اراد بالثلثين الاربعة
التي ثلثا السدس لكن يرد عليه أن النقص الاربع على من أجزاء التسعة التي من أجزاء الستين وثلاثين ما بينهما
ولعل لهذا نداء في النهاية والمغنى الى التعبير بالثلث ولعلها ما اراد به ثلث التسعة فرض الاخت وانما أقصر
عليه وان كان الواحد فرض الجسد منها تسعة أيضا نظر الى أن أصل القصد دفع فضلها الى الجد يتنقص
سهمها والله أعلم (قوله وقسم بينهما) أى وقع التقسيم بينهما (قوله اذا لم يكن معها الخ) أى اذا لم يكن
مع الشقيقة أخت لاب وقوله والاخذنا أى الشقيقة (قوله ولم تزد) أى لاتعول المسئلة (قوله فحين
لشقيقة) ثم هو وأخذنا السدس فضلة الاقتصار على السدس انه تعصب اه سم (قوله عنها) أى
التي لأب عليه أى الجسد (قوله اذا لم يكن معها الخ) عبارة أنها بما للمغنى والرضع شرحه ولو كان بدل
الاخت أخ سقط أو أختان فلازم السدس ولهما السدس الباقي ولعول اه

(فصل في موانع الارث) (قوله في موانع الارث) الخ قوله وغيره لما كفي بالمغنى والى قول المتن لكن
المشهور في النهاية قال بان الجسد هو أى الماتم جسم الماتم وهو في المقصود الحائل وفي العرف ما يلزم من
وجوده وعدمه ولا يلزم من عدمه وجوده ولا يعلم قال الرافعي ويعنون بالماتم ما يجمع السبب من نسب وغيره
ويجمل مع الشرط فيخرج الممان فانه يقطع النسب الذي هو السبب يخرج اسمهم تأويل الموت يفرق
وتعوله لعدم الشرط ويخرج الثلثي بوجوده لعدم وجوده كالمفقود والجد لعدم الشرط أيضا وهو
تحقق وجوده المذلل عند موت المورث انتهى اه (قوله وما معها) أى من قوله ولو خلف جلات الخ قوله
العيرى أى لكن مقتضى ما مر أن نفع ابن الجلال ان قوله ولو مات متوارثان ان منتهى أيضا (قوله بنسب
وغيره) عبارة بالمغنى لافرق بين الولاوة والنسب على المنصوص في الأم والمختصر وفيهما ما أجمع عليه
أصحاب الشافعي رضى الله تعالى عنهم منهم وعبارتان الجلال فلو خلف الكافر يتساوى أبا وعمما
كافرا فزعمه الموافقان في يندون لان النفع على المنصوص حتى في الولاوة في الأم والمختصر بخلاف
للقاضي حسين في الولاوة حيث قال ينتقل الارث الى بيت المال اه (قوله المتفق عليه) أى بين البخاري
ومسلم اه عش (قوله على الثاني) أى عدم ارث الكافر من المسلم (قوله وفارق الخ) أى عدم ارث

الافى الاكدرية) بين في شرح كشف الغوامض انه فرض لهما في مسائل أخرى تحتها صور كثيرة ويجعل
ذلك واردا على حصصهم هذا فرأى اه (قوله فحين لشقيقة ثم قوله وأخذنا السدس) فضلة الاقتصار على
السدس انه تعصب (قوله اذا لم يكن معها شقيقة الخ) عبارة الرضى أو أختان فلزوج النصف ولأم
السدس ولجد السدس والباقي لهما أى للاختين ولعول اه *(فصل)*

(فصل) في موانع الارث وما معها لا يتوارث مسلم وكافر بنسب غيره لعدم شقيقته على الارث المسلم الكافر والكافر المسلم
ولا جاع على الثاني وفارق جواز نكاح المسلم الكافرة

بأن مبنى ما هنا على الموالاة التي هي ما وجدوا من الكفار في نوع الاستخدام ونحوه لا حكم وصححه لا يثبت المسلم النصراني الآن يكون عبده أو أمتهم ولدت من مائة سنة للسد كافي الحياطة الأرض الحقيقي من العشق لأنه سبحانه عبده على أنه أعل وأعترض المتن بأن في التغافل الصادق باتباع أحد الطرقتين لا يستلزم (٤١٦) نفى كل منهما المصريح به في أصله وروايته حول ذلك على شهرته الحكم فلم يبال بذلك الإجماع على أن التغافل ياتي كثيرا

لاصل ١ الفعل كما عرفت
الصلو وبانه يومه انه لو مات
كافر عن زوجة شملت ثم
أسلمت ثم ولدت لم يرب ولدها
لانه مسلم تبعا لها وليس في
مجهولان العبرة بالاتحاد في
الدين حاله الموت وهو يحكمهم
بكفره حيث وجد الاسلام
هنا فالحاضر أبعد وانما ورث
صع كونه جادا لانه بان
يصير ورثة الحيوانية انما
كانت موجودة فيه بالقوة
ومن ثم قيل لنجاح ذلك
وهو النطفة واعتراضه بان
الجداد مالم يسبحوا ولا
كان حيوانا أي ولا يخرج
من حيوان والالم يتم
الاعتراض بربان هذا تفسير
للمسألة في بعض الأبواب
لا مطلقا فلا يرد (ولا يرب)
زندق وهومن لا يتسدين
بدن ولا (صند) حال الموت
يحل وان أسلم لانه لا مناصرة
فيه وبين أحدلهاده
ويحتسب من الرفعة لو نه اذا
أسلم في خلاف للإجماع قاله
السبكي (ولا يورث) يحال
بل ماله فيه لبيت المال سواء
ما كتب منه في الاسلام
والرفعة لو تد في حصته وأمره
وسبق في الجراح أن وروثه
لولا الادة يستوفى قود طرفه

للمسلم من الكافر جواز الخ وهذا رد اعقاب الجهور والقاتل يارب السلم من الكافر قيسا على النكاح (قوله)
بأن مبنى ما هنا أي بناء التوراث (قوله على أنه) أي خبر وقوله أعل أي فلا يتجوز به إعرش (قوله المصريح
به في أصله) أي المحرور عبارة لا يورث المسلم الكافر والعكس (قوله وروايته الخ) هذا ما عرفت ولما دعي
المعترض عدم صحة تغيير المصنف أو ما لا الذي أو صحة تعديدا لاصل منه كاهو المستقدم المنفى فلا فعل لهذا
صحة الجواب العاوي (قوله كما عرفت الصل) تأمل ما في هذا التمثيل اللهم الآن يحمل على التنظير أي كانت
المفاداة تأتي لاصل الفعل وان كان لاصل فيها الاشتراك سيدعير اه ابن الجلالوني عرش مثله (قوله)
وبانه يومه الخ) عطف على بان في التغافل الخ والصبر واجمع الى المتن ثم هذا الاعتراض وجوابه يحير بان
في كلام المحرر أيضا (قوله وليس الخ) أي الاعتراض الثاني (قوله حيث تد) أي وقت موت أبيه (قوله وانما
ورث) أي الحمل وقوله انها كانت الخ أي الحيوانية ما عرش (قوله وهومن ثم) أي من أجل انه ووثم كان جلا
(قوله قيل لنجاح ذلك) ولوقيل لنجاح ذلك كان أقرب لمظهر وان الجاد قد عكك السليج ساه
سيدعير وان الجلال (قوله وهو النطفة) أي وان لم تستد خطها لا يعلمونه لتبين انهم ولده ضد مونه
اه سم (قوله واعتراضه) أي مقيل (قوله أي ولا يخرج الخ) التسبب أي ولا يصح جوارها اه سيدعير
(قوله ولا يخرج من حيوان) أي وهذا يخرج من حيوان فلا يكون جادا اه سم (قوله والام) أي وان لم
يزدقه ولا يخرج الخ (قوله لم يتم الاعتراض) قد بدى باعتراض بان هذا حيوان بالقوة يتم الاعتراض
بدون الزيادة كذا قاله المحقق وهو وجه سبيل وقول الشارح ولا يخرج الخ شامل للفتنات فحتاج الى التقيد
اه سيدعير (قوله وداخل) خبر وقوله واعتراضه (قوله تدقيق) الى قول المتن لكن المشهور في المنفى الاقوله
ونقل المصنف التوفيق وهو راي الخ (قوله وهومن لا يتسدين الخ) ويصير بمن يظهر الاسلام ويحقق
الكفر وهما متقاربان اه النهاية أي والامداد وهو محل تأمل اه سيدعير لعل وجهه ان بينهما
عروا ونحوهما وجهان في التقارب (قوله ولا يخرج الخ) وكذا نصراني فهو تد أو نحوه اه معنى (قوله)
وان أسلم) أي بعد موت مورثه اه معنى (قوله ويحتسب من الرفعة ثم اذا أسلم خ) وفي شرح الترتيب
ولا يرب مرثد وان أسلم قبل تسبنا لترك تسبنا فالامام أحمد اه ثم رأيت مخالفة في منتهى الإرادات من
فروع الحنبلية في قول القاضى بحث ابن الرفعة الخ وقول الامداد ولا يرب مرثد ونحوه كمرود تصبر وان
أسلم بعد الموت أجمعا اه فهما نظرا لما عرفت ان الامام أحمد قائل بذلك وحديثه في ابن الرفعة موافق لما
قاله الامام أحمد اه ابن الجلال (قوله والادة) أي وما اكتسب في الادة (قوله وسبق الخ) عبارة ابن
الجلال ولا فرق بين المال والعصا وان استوفى مورثه لولا الادة فلا يستوفى ما كانا كتفله السبكي عن
الاصحاب اه عبارة عرش قوله يستوفى قود طرفه أي تنفيذا لا راي كما أفهمه قوله لولا الادة اه (قوله)
يستوفى الخ) أي بعد مونه بالسراية وقوله قود طرفه أي الموقوف على الاسلام مع المكافأة اه معنى وسم
(قوله ونقل المصنف) مبتدأ خبره قوله سهر (قوله وتصو يرب الخ) مبتدأ خبره قوله ظاهر (قوله فانه)
(قوله لنجاح ذلك) قد بدى لوقيل لنجاح ذلك كان أقرب لمظهر وان الجاد قد عكك كافي المساجد
فانما تلك (قوله وهو النطفة) أي وان لم تستد خطها لا يعلمونه لتبين انهم لا يعلمونه وان كانت
حسنة نطفة (قوله ولا يخرج من حيوان) أي وهذا يخرج من حيوان فلا يكون جادا وقد يرب
المعترض أن هذا حيوان بالقوة ولما لم يتم الاعتراض بدون هذه الزيادة (قوله وسبق في الجراح)

(و يرب الكافر الكافر وان اختلفت ملتما) لان جميع ملل الكفر في البطلان ككلمة الواحدة تعالى فإذا يرب الحق أي
الانفصال ونقل المصنف في شرحه من الاعجابات الخ بين في بلد من متخا بين لا يتوارثان فهو وتصو يرب اليهودي من النصراني
وعكسهم ان المختلف من ملة لاله لا يشرط طاهر في الوداع والنكاح وكذا النسب فمن أحد أو به يهودي ولا تخفى ان فانه يغير بينهما بعد
البلغ وكذا أولاد فلبعضهم اختيار اليهودية فليذهبهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا قوارب بين يهودي وأموه اهدأ ومستامن

يبدأ الانقضاء الموالاتية بينهما وتوارث ذمي ومعاهد ومستانم وأحد هؤلاء بلادهم وحري (١٧٤) (ولا يرث من فيموت) وان قل اجزاء

(٥٣ - شرواني وابن قاسم - سلاسل) لو ورن لا تسجل الورث فثقله فيؤدي الى خراب العالم فانقضت المصلحة منه (انتم طالعنا نظر المصلحة لا يستعمل أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مان بالجهل كما هو ذهب أهل السنن وورث الفقيه بقتله

وإحدى خبره موضوعه على الإوجان قتله لا ينسب اليها لوجه لان ما صدر عنها لا يختص بمعين حتى يقصده بخلاف حكم الحاكم (وقيل ان لم يعين ورث) لانه قبل بحق ورده ان المعنى اذا لم ينضب انما الحكم بوصف اعم منه مستعمل عليه منضبط غالباً كالشقة في السفر ونصد الاستحجال هنا به يدفع ما قيل كذا الشافي أن يكون ظاهرها بخلاف هذه المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى يقصده بضم أوله ليدخل فيه القاتل شطافان العاقلة تضمنو ردائه يعني على ضعف ان الله يمتلئهم ابتداء ورث القاتل كانه يجر حتم عوت هو قتله ومن الموانع الدور الحكمي كجمل آخر الاقرار وكون الميت (٤١٨) نينا قال صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث و يحتاج لذلك عند موت عيسى

صلى الله عليه وسلم على نينا وعيسى وعلى سائر الانبياء (تبيينات) منها وقع في كلام الشيخين وغيرهما تقسيم ما ذكر في الحشر بالعدوان فمن قتل مورثه بمسرحها علمك برثه وكذا وضع الجرح ونصب الميراث وبه يتماثل ما وقع عليه وغير ذلك ومن طرح بذلك ما وردى وسبقه اليه بان سرج فانه ما نقل عن أبي حنيفة وصاحبه رحمه الله تعالى انه لو أخرج كنيفاً أو ميماً أو باؤ فله أو ظهر بماء أوجب ما في الطرس يقي أو أوقف دابة به بالتمت مسلاتات بذلك مورثه قال وهذا كما يخرج على قياس قول الامام الشافعي على معنيين أحدهما ان كل شيء فعله من ذلك مما فعله لم يقع أو هو مما ليس له فعله أو كان متديافاً أو كان عليه حقه كالسائق والقائد لم يرثه ولما نقل الأذري هذا قال عقبه وظاهر كلام الاصحاب أن المذهب ان كل مهلك مضمون عليه وأعلى

معين نهاية ابن الجبال (قوله وراوى خبر موضوع) أى أو صحح أو حسن بالاولى اه عش (قوله لان ما صدر الخ) عبرة بالنهاية اذ قد لا يعمل به اه (قوله حتى يقصده) أى يقصد المعين بما صدر منه (قول المتن ان لم يعين) كان وقع قصاصاً وحداً اه معنى عبارة ابن الجبال بقصاص أو بديه أو بكفارة اه لانه قبل بحق ويجعل الجرح على غير ذلك للمعنى اه معنى (قوله ورده الخ) قد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه اه سم (قوله ان المعنى الخ) أى المعنى المتعنى للحد وهو الذى يسمى بالاصوليون اه الحكم فالحكم هنا مع الارث والمعنى كون القتل عدواناً اه كردى (قوله كالشقة في السفر الخ) استشكله سم (قوله وبه) أى بالرد (قوله ان يكون ظاهره) أى أخذ ظاهره لظاهر الحدوث اه عش (قوله بضم أوله) أى وضع ثالثه بلا شد واستداه لى ضمير القتل (قوله ليدخل فيه) أى فى القاتل الفاعل الوارث اه كردى (قوله فعنه) أى القتل خطا (قوله ورده الخ) أى فجيور ذمه الضم والفتح اه عش وأجاب سم عن ذلك الرديان المصنف أراد الضمان كقولهم لا يرد له هو المتبادر فلا رد به اه (قوله تلزمهم) أى العاقلة (قوله كان يجرحه) أى مورثه (قوله ثم يوت هو) أى الخارج بقوله أى من الجرح ورحب بما قاله الجرح من تلك الجراحة اه (قوله عسدموت عيسى) أى والخضر على القول بنبوته وانتهى وهو الراجح فهما اه عش (قوله ما ذكر في السفر) وهو قوله كان حفر بها يداره الخ في غيبت القاتل اه كردى (قوله بالعدوان) متعلق بالقتل (قوله فمن قتل مورثه بمسرح) معنى من مات مورثه بوقوعه في مسرحة (قوله أو ظاهر) أى بماء (قوله على معنيين) أى أمرين أو ضابطتين والجائز متعلق بقوله يخرج (قوله أحدهما) وسكوته عن ثاني المعنيين لانه لعدم تعلق غرضه به (قوله أو كان مديافه) لعل أو هنا بمعنى الوار (قوله ولما نقل الأذري هذا) أى قول ابن سريج (قوله كل هلاك مضمون عليه) أى على فاعله المعلوم من السابق ويحمل رجوع الضم على الهلاك بمعنى المهلك على طريق الاحتدام (قوله عقب سائر) أى نفاي أول التنبه (قوله انه الصواب) أى التفصيل (قوله ولم ينظر) أى الأذري والزوجى (قوله مشهور المذهب الخ) مقول القول (قوله انه لا فرق) أى بين العدوان وغيره في منع الارث (قوله لقول المطالب الخ) متعلق بقوله لم ينظر أو عليه لعدم النظر (قوله وبه الخ) أى القمولى (قوله انتهى) أى قول المطالب (قوله ما ذكر) أى عقب قول المصنف ولا يرثن قوله باى وجهه كان نقوله انه لا فرق الخ لبيان به باعتباره معناه (قوله كن حفر بها) يحتتم ان يكون للتظهير ولعل هذا ليقى به ما من ان غيلا السبب بجزيات الشرط أو يؤول كلامهما بانهما أرادا وقوله من مقتوله صلة برث (قوله ورده أن المعنى اذا لم ينضب الخ) يتأمل فيه وقد يقال كون القتل بحق أو بغير حق أمر منضبط لا تفاوت فيه وقوله كالشقة في السفر ان كان مثالا للوصف الاعم المنضبط فمتنظر اذا لا تضبط للمعقبة بل المناط وصف السفر وأضاف هو المعنى الذى لم ينضب ما حتى عدنا عن المعنى هذا ان كان السفر فهو ممنوع عن السفر أضبط من المشقة أو غيره فها هو وان كان مثالا للمعنى الذى لم ينضب من العدول عنه فواضح ان ليس لها انضباط غالباً هو ظاهر فلا حجة لبيان عدم انضباطها فليتأمل (قوله ورد

عاقلة بما ذكر في البات عن الارث وقال أيضاً عقب ما مر من التفصيل بين الجرح العدوان وغيره أنه الصحيح أو الصواب وتبعه ان ذكر في السفر فقال انه الصواب لم ينظر والقول بعض الاصحاب مشهور والمذهب انه لا فرق لقول المصنف في الجواهر لا خلاف أن من حفر بها ملكه أو وضع جراحاً بانه قاتل يرد له ولو لا تفرق بين صاحب المال ثم موكداً اذا وقع عليه ما طاعة لانه لا ينسب اليه القتل اسماً ولا حكاية انتهى رحمه الله ما ذكر انه لا فرق بين المباشرة والسبب والشرط هو ما صرحوا به حتى الشك في فاعله وان اقتصر على الاولين مثلاً لا شبهة للسبب ببعض صور الشرط كالخرف فقالا أو العيب كن حفر بها عدواناً وبها يتخذ كما تقرر في صور الجرح ونحوه من

وأما الثاني فأنهم مصرحون بأنه لا فرق في منع ماله دخل في القتل بين المأخوذ القريب والبعيد ذكر كغيره في الشاهد بأصاحت الموث الزايف فتأمل بعد هذا الدخول مع المأخوذ فيلزم جزم ماوجهه بكنه الذي أقامه ذكره بعد كما تقدم عنهم في الرهن أنه أثنى عنه بخالف المعتقولي وجه مخالفته ماقرره لكن مصرح الزركشي بأن الزوج شرعاً ما يهزم المذهب ويحتد في حقه على قواعدهم - ثم دقوا الذي تضمنه حقه علمه أن يقال لاسئله أن الوطء من باب التمتع وهي من شأنها أن لا يقصد به قتل ولا ينسب لها أو انما أغش الفروع الرهن ليكون الرهن جاز على نفسه في المهرية (١٢٥) فاقضى الاحتياط لحق المرتن من الرهن الرهن من الوطء في منه نسبة النفر به إليه واسطة نسبة

لاختلافها في شرايت خارجها فيها وجهين وقال اعصهما السدم انتهى وكله اخذ قلن من قول الصنفين مما اقبله شلفن في وجوده على
اخرين فيقول لادم الثالث او السدم لانه المتيقن وجهان او جهتها الثاني اه ولم يتعرضوا لوقف السدم الا نحو ولا يضمنه كذا كثره وعدم
تحقق خضبة الوارث عند موت المورث ومن قال (ولو مات متورثان بقر واحد) او نحوهما كثر في (او في غيره) معا وجهل استقهما
ومنه ان التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين والخرن الاخيرين علموا تأخروا به (ومال كل) بينهما (الباق وورثه) فلو ورثنا أحدهما كان تحسبا
أولهم الا في حقنا الخطا وعل العلم السابق خمس وقف العيين أو الصلح ونصب العوارث باضوا الحكم والاعبال وعل علم امام امتناعه

نفس الامر ولا أن أحدهما
قد برهن من الآخر
عن كونه كالجملة وإن
أخبرنا أكثر من تلك الموانع
ففيه تجوز لعدم صدق حد
المانع عليه وهو الوصف
الوجودي الظاهر المنفصل
المصرف نقض الحكم
فانتفاء الأول انتفاء
الشرط أو السبب (ومن
أسرأ وقد قطع خبر ترك
ماله حتى تقوم بينة بقرينة
أو قضى مدة) من ولادته
(ينقلب على الظن) وفي
بعض النسخ إسقاط على
ويقلب ما بين الفوقية
وتشديد اللام أو يفتح
الفتحة وتخفيف اللام
قال رابط محذوف أي يسبها
ومعنى قلبها الظن تقويتها
بحسب بصيرة قريبيان العلم
فلا يكتفى أصل الظن (أنه
لا يثبت فوقها) ولا يتقدم

على قوله إجماع الخ تشر على ترتيب اللفظ (قوله) ولا أن أحدهما الخ أي فلا يشمل في الارتضاء في التوارث
الذي عبر به وفيه نظر أذ يصدق مع انتفاء أرث أحدهما صالة في التوارث لا يقال هذا الموافق قوله وبالمثل
لباق ووثبت لا نقول هذا إلا بناه على بل يصدق معه مقتله اه سم (قوله) وكثير من تلك الموانع الخ عبارة
للمغنى وشرح المنهج قال ابن الهائم في شرح كفاية الموانع الحقيقية أو بعلة القتل والوفد والخلاف الدين
والدور الحكمي وملاذعها أقسمت مما عالجنا وقال في غيره أنها مستلزمة لاعتناء كرورة والوفد والخلاف
المعدون ملاذعها عالجنا وانتفاء الارث مستلزمة لانتفاء الشرط على جعل التوزيع أو السبب كما
في انتفاء النيب وهذا أوجه اه وعبارتان الجال فائدة قد قدم في أول الكلام على الموانع أن مرادهم
بالمانع ما يحل مع السبب من نسب غير موافق للشرط فخرج بذلك العنان فإن انتفاء الارث به الانتفاء
سببه وهو النسب واستلزم تاريج الموت لعدم الارث فيه لفساد الشرط وهو تحقيق بانحرصا التوارث عن
موت المورث قال في الخصص من الموانع الشك في النسب أو تنافي الخ أقول فيه بحث انتفاء الارث
فيما لا لا كونه ما لا ناله الوصف الوجودي الخ وليس هو وصفا قائما بالوفا بل عدم الارث لا الشك في
استحقاق من تركه أحد المتنازعين على التبيين فهو ظهير بالموانع متوارثان يخوفرق وعلمنا سبق لكن
لا تعلم عن السابق مع رجا به بانه ما نال الوصف الارث لبيان اه عذف (قوله) انتفاء الارث (قوله) في ذلك
الكثير (قوله) ما لا ناله الوصف الوجودي (قوله) لا يثبت تركه مال) أي وقسمه ولم يقسم أن كان له مال وأرث بالارث منه
والانتفاء وصف عدي لا وجودي (قوله) لا يثبت تركه مال) أي وقسمه ولم يقسم أن كان له مال وأرث بالارث منه
اه معنى (قوله) من تقلب على الظن) أراد المصنف بقلبة الظن نفس الظن كما قاله بعض المحققين وإنما عبروا
بهذه العبارة لثبته على أن الفظة أي التي كان ملحوظة بما هي الظن اه معنى أقول هذا كلام ينبغي أن
يكتب بهما العن في ما لمالك كنت استشكل هذه العبارة وخلاصة استشكلها أن لا تشك أن بين الشك
واليقين مراتب متفاوتة لكن من راجع وجدناه أن مصنف نفسه ما عرفت أنه لا ميل إلى التحصيل
أما غيره لا يسمي لنا ما يسمي عليه من مع الاذعان بما لم يسم من ثم ما تبين متعارفة في الفتحة أخذت
في البر في قبالي أن ينسب لثبته اليقين فخاله أن كنت من أهله سيدر اه ابن الجال (قوله) فالرابط
الخ) راجع إلى الثاني فقط ولا موقع للتفرع (قوله) محذوف) فيه أنه أن أراد به رابط المتبادر هو من لم
يصح لارث رابط موجود في خبره وكذا فيما تعلق به من الغاية لأن خبره غير موافق لبعض راجعان إليه أيضا
وأن أراد رابط الموصوف وهو مدغم بعض أيضا لأن رابطها موجود في صفاتها وهي بقلب الخ لأن ضمير فوقها
راجع للجنة اه سم (قوله) ومعنى قلبها الظن الخ) أي على النسخة الأولى ولم يبين معنى الغلبة على الثانية
ولا معنى على علمها عكن حل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها ولم يحصه أن
يكون المظنون أنه لا يعيش فوقها اه سم أقول هذا المحص إنما يناسب ما مر عن المغنى دون قول الشارح
فلا يكتفى الخ (قوله) ولا تتقدم) إلى قوله وقول بعضهم في المغنى الأقوله بهذا الحكم كونه فوقه بأن يستمر جريا

المصنف أراد الضمان المستقر وهو المتبادر فلا رد (قوله) ولا أن أحدهما قد برهن أي فلا يشمل
في الارث هاتفي التوارث الذي عبر به وفيه نظر أذ يصدق مع انتفاء أرث أحدهما صالة في التوارث
لا يقال لكن هذا الموافق قوله وبالمثل لابق ووثبت لا نقول هذا إلا بناه على بل يصدق معه مقتله اه فليشمل (قوله) وفي
النسخ إسقاط على الخ) فيه أسمران الأولين قوله فالرابط محذوف مما لا محل له لأنه أن أراد رابط المتبادر هو
من لم يصح لارث رابط موجود في خبره وهو تركه مال وفيما تعلق به من الغاية لأن خبره غير موافق لبعض راجعان إليه أيضا
ويش راجع إليه أيضا وأن أراد رابط الموصوف وهو مدغم بعض أيضا لأن رابطها موجود في صفاتها وهي بقلب الخ لأن ضمير فوقها
ينقلب الخ لأن ضمير فوقها راجع للجنة والثاني أنه كما احتج إلى بيان المغنى على هذه النسخة فهو محتاج إلى
بيانه على الأولى فانه ما معنى الغلبة على الظن ومعنى على على هذا فكان ينبغي بيانه أيضا بل هو أحوج إلى
البيان ويمكن حل على على معنى في والمعنى يكون الغالب في الظن أنه لا يعيش فوقها ولم يحصه أن يكون المظنون

بشيء على الصحيح (فجته) القاضي ويحكم بوجهه) لأن الأصل بقاء الحياة فلا يورث الا يقضي أو ماثل منزله ومنما الحكم لأنه ان استند الى المدة فوضع أو الى العلم وان لم يخش مدة فهو منزل منزلة البينة المنزلة منزلة اليقين (ثم) بعد الحكم بوجهه (يعلى ماله من برئه وقت الحكم) بان يستمر حيا الى فراغ الحكم فمن مات قبله أو علم برئته وكلام البسيط الموهوم خلاف ذلك مؤول بهذا أن أطلق فان قيل البينة أو قديمه هوى حكمه ومن سابق اعتبر ذلك الزمن ومن كان وارثه حثيث ولا تضمن قسمة الحاكم الحكم بوجهه الا ان وقعت بعد عرف اليه لان الاصح أن تصرف الحاكم ليس يحكم الا اذا كان في حضرة ففتع الموطأ منه فصلها يعلم مما تقر أنه لا يكفي مضي المدعى وحدها لئلا يعمس الحكم بقول بعضهم لا يحتاج معها اليه لقولهم في فن انقطع خبره بهذه المدة لا يصح فطره ولا يجوز عن الكفارة اتفاقا ولم يذكرها هنا الحكم انتهى فيه نظر بل لا يبعد لان ما هنا أمر كلى يرتب عليه مصالح ومفاسد عامة فاحتاط له أكثر (ولو) مات من برئه المفقود) كالأرض قبل الحكم بوجهه (وقتنا حسنة) أي ما نصه من كل المال ان انفسد

الى فراغ الحكم وقوله أو نه (قوله بشي) وقيل تقدر بسبعين سنة وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل بمائة وقيل بما يتوهم من انه معنى وشرح البعز قول المتن فيجهد القاضي الخ) خرج به الحكم فليس له ذلك لانه بشرط صحة حكمه مرضا الخصمين والمفقود لا يتصور ومنه الرضا اه ع (قوله ومنه) أي ما تزل منزلة اليقين (قوله الى العلم) أي على القاضي أي اذا كان مجتهدا (قوله فهو) أي الحكم السند الى العمل (قوله المتن) يعلى ماله الخ) أي وتعتذر وجهه وتزوج بعد انقضاء عهده اه ع (قوله المتن وقت الحكم) قال غيره أو قيام البينة بغير موافق من جهة في امره حتى يرضى عنه في أمته لا يحتاج مع البينة الى الحكم فيكون قوله فيجهد القاضي ويحكم الخ خاصا ببعض المدعى لا كالمدة في البينة من نحو قبول القاضي لها لانها بمجرد ادلائها يقول عليها سم ورثه ديوان الجبال وبعبارة المدة ادق قضيته أنه عند ادلائها لا يحتاج للحكم بالوتيل يكفي الثبوت المحرر وقضية عبادة أمه خلاصه وكلام الشخين وغيرهما وافق الاول وبعبارة فتح الجواد لا يحتاج بعد ثبوتها أي بالبينة الى الحكم به على الاوجه انتهت اه أقول وكعبارة شرح المنهج عبادة الحق في قول الشارح كلها بانه فهو منزل منزلة البينة وقوله فان قضيت البينة الخ وقوله ويعلى ما تقر رانه لا يكفي الخ كلها بقيد مغلها (قوله الى فراغ الحكم الخ) قد يقال كان فاس ذلك أن يقول المصنف من برئه صاحب الحكم اه سم ويعلى جوابه بما عاين من شرح البينة (قوله قبله الخ) أي الحكم وفراغه (قوله وكلام البسيط الخ) هو قوله ورثه من كان حيا قبل الحكم (قوله مؤل) أي أنه السبي بمحصله حمل كلام البسيط على من استمر حيا الى فراغ الحكم حتى لو مات مع الحاكم لا رث فقول الاصحاب الموقوف وقت الحكم أي وقت الفراغ منه فلا خلاف بينهما اه شرح البينة (قوله هذا) أي قول المصنف وقت الحكم أي قول غيره وقت الحكم أو قيام البينة (قوله ان أطلق) بينه المفعول أي الحكم عبادة الغنى اذا أطلق الحكم فان استند الى ما قبله لكون المدعى اذن على ما يغلب على الظن أنه لا يعمس فوجه حكم بوجهه من تلك المدة السابقة فيخبرني ان يعلى من كان وارثه ذلك الوقت وان كان ساية على الحكم ومثل الحكم في ذلك البينة بل أول اه (قوله أو قديمه) أي القاضي (قوله اعتبر ذلك الزمن الخ) أي وتضاف سائر الاحكام الى ذلك الزمن وعليه فلا كانت روحه متعينة العدة باعتبار ذلك الوقت تزوجن حالا اه ع (قوله ومن كان الخ) عطف على ذلك الزمن (قوله بعد عرف اليه) أي وطالب الفصل منه (قوله ليس يحكم) اعتمده مر أي والمغني اه سم (قوله بما تقر) يعني قوله ثم بعد الحكم بوجهه يعلى الخ عبارة المغني أفهم كلامه أنه لا بد من اعتبار حكم الحاكم فلا يكفي الخ (قوله وحدها) الاولى التذكير (قوله بل لا بد من الحكم) أي حتى لو تعلق الرغبة الى القاضي وأمتنع من الحكم الا وهو لم يدفعها المرأة ولا غيرها لم يجزها التزوج قبل الحكم اه ع (قوله معها) أي مع المدة أي مضيا (قوله قبل الحكم) أي واقفا بالبينة معنى وشرح المنهج (قوله وبما تقر) الخ) يعني قوله كالأرض بغير موافق أي ما خصص الخ قال سم قد يقال ما قرره كلامه لا يناسب قول المصنف وعلمنا في الحاضر من الخ اه وفي المغني ما وافقه (قوله اندفع ما توهم الخ) وعلى هذا نقول لا في قولنا الخ أي ان كان مع غيره وقدمو الرث من بعد إذا كان مع غيره فقط ولا ينافيه قوله برئه لان فيه الحذف والايصال والاصل برث

وبعضا كان مع غيره حتى يبين أنه كان عند الرث وحيا أو ميتا وبما تقر ربه كلامه اندفع ما توهم أنه

لا التام بين رثة الظاهر في ارب الكل وحصة الظاهر في ارب البعض ولو مات عن أخوين أحدهما معة قد وجب وقف نصفه الى الحكم بربته
ثم اذا لم تظهر حياته في مدة الوقف بعد كل مال الميت الاول الى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شيء فلا ارب الشك لاحتمال موته قبل موته
ذكر كراقر الى رجسه الموقوف وهو ظاهر (وعلتاني) حق (الحاضر بن بالاس) فمن يستقطم المفقود لا يعطى شيئا من نصف حياته أو موته
يعطى اليقين في زوج ومعة قد وثقتين وعيم يعطيان أو بعين سبعة ووقف الباقي في أخ (١٢٣) لأب مفقود وشقيق وجده قد رحا
في حق الجسد ميتا في حق

الاخر ووقف السدس
ومن لا يختلف حكم حياته
وموته كزوج وابن مفقود
وبنت يعطى الزوج الربع
لانه بكل حال ووقف الوفاة
للقاب يصكون على
الكل فاذا حضر اسرد
مادفع لهم م وقسم بحسب
ارب الكل كما مر جوابه
فيما اذا بان موت المثل
وذكر كراقر في جوابي
ولو خلف جلا (ارب) مطلقا
لو كانت متفصلا وان لم يكن
منه كل من اثنين لاوله
عن زوجات حاصل (ان
قدوت) بتدوير كورة
كتمل حلية الاخ والجد أو
الاولى كن ماتت عن زوج
وشقيقة وجلا لباها فانه ان
كان ذكر الما أخذ شلاله
عصبة ولم يفضل له شيء أو بنتي
ورثت السدس وأعلنت
عمل بالاحوط في حق
الجل (وحق غيره) كباقي
فان انفصل) كله (حيات
حياته متبرية وبيننا وتعرف
بمخوض قبض بدو بسطها
لا يجرى دستور اختلاص لانه قد
يقع مثله لا تضاعف وتقلص
عصبة ومن ثم ألفوا كل

اه سم (قوله لا التام الخ) أي ولو قال من رثته حصل الاتمام اه معنى (قوله لم تظهر حياته الخ)
ينبغي أخذ ما مر من اذ وقام السنة أو حكم الحاكم مونه (قوله من يستقطم) الى المتن في المعنى (قوله)
يعطيان (الاولى) التانيث عبارة للمعنى ان كان الزوج حياته لا تخين أو بعين سبعة مقطاع الم أو ميتا فلهما
سهمان من ثلث الباقي فالمفقود في سهم حياته اه (قوله من سبعة) هي السبعة بعولها واحد (قوله)
في حق الجسد) أي فأخذ الثلث وقوله في حق الاخ أي فأخذ النصف (قوله ووقف السدس) أي فان تبين
موته فلهذا أوجبا فلهذا (قوله يعطى الزوج) أي وعلى البنت ثلث الباقي ووقف الباقي من ثلث الباقي
حياته المفقود أخذ أو مونه أخذته البنت فخر ضرور دا بشرط اه سم (قوله وقف الوفاة الخ) يعني اذا وقف
العاشق شيء ثم تلف مخرج الغائب يجب صم على الكل اه كردي (قوله استرد ما دفع الخ) أي جميعه
ومن فوائد الماشار كثير وانما ذكر اه ع (قوله مطلقا الخ) أي ذكر أو بنتي أو بنتي مفقود أو
متعددان الحال ومعنى (قوله وان لم يكن) أي الجمل منه أي الثلث (قوله عن زوجة أب) هذا لوافق
الارب مطلقا فالصواب اما سقط أب كافي للمعنى أو اباه بان كافي النهاية (قوله كتمل حلية الاخ الخ)
أي لا يربيه أو اباه ان الجمل ان كان ذكر افي الصورتين ورت الاقلا (قوله فانه ان كان) أي الجمل (قوله)
ورث السدس) أي تكملها الثلثين وأعلنت أي لسبعة (قوله كباقي) أي في قول المصنف بيان الخ
(قول المتن فان انفصل الخ) أي بعول يعطون أمه فمما يظهر اه ع (قوله يقبض) وقع السؤال عن قبض
تزوج بامرأة أو دخل م م ما أو أفتحت خدينا بعد خمسة أشهر من العقد ومكنا بحايو يوم ميان قول رث
أولا وجواب ان الظاهر عدم الارث لانه ان كان وفاء كاملا فهو من غير الزوج المذكور لأن أقل مدة الجل
سنة أشهر وان لم يكن كمل حياته غير مستقرة فهي مشروطة الارث فاحفظه فانه مهم ولا تغتر بمن ذكر
خلقه اه ع (قوله وتعرف) أي الحياة المستقرة اه ع (قوله يخوض قبض بدو بسطها) قد
يتوقف على أن مجرد ذلك علام مستقرة مع قولهم في الحياة بان الجمل المستقرة هي التي يكون معها ابصار
وتطق وحركة اختيار او مجرد قبض البدو بسطها لا يستلزم انه عن اختيار اه ع عبارة للمعنى وابن
الجمال وقيل الحياة المستقرة باستهلا صارها أو بسطها أو التناوب أو التمام الذي أو نحو ذلك اه (قول)
المتن يعلم وجوده) أي ولو بمادته كلفي اه سم (قول المتن عند الموت) أي موت مونه اه معنى
(قوله بان يفضل) الى قوله ولا يثنى في المعنى الا قوله أو اعترف الى المتن وقوله كان شلالا الى المتن (قوله أو)
اعترف الو رثم) أي أو انفصل لقوت سنة أشهر ودون فوق أربع سنين وكان فرائش لكن اعترف الخ اه
ع (عبارة السدس) أي وان لانه لسنة أشهر فكثر وهي فرائش لأن الحق لهم اه (قوله لتبوت
نسبه) أي لتبين ثبوت نسبه لميت بحال الموت فيحقق سبب الارث فيسددع وابن الجلال (قوله وفيما اذا
خ الخ) صلف على في الصلاة الخ (قوله اذا خ انسان وقبضه) أي وفي حياته مستقرة كماله الاذرى اه
معنى (قوله وبجدة مستقرة) صلف على قوله بكمه وكان ينبغي ان يرد بقوله يقبض الظاهر قوله الا في كان
شلالا الخ (قوله كان شلالا الخ) كان الاول بان انفصل حياته غير مستقرة أو شلالا الخ (قوله بان انفصل)
منه وتزل هذا على ما ذالم يكن مع على المقابلة (قوله يعطى الزوج) أي وعلى البنت ثلث الباقي ووقف

ما لا يصح له الحياة لاحتمال انه لما راض آخر (لو لم يعلم) أو يقفل اذا خاق الولد بالفراش فليز أعمه الماشار عقيم الفاعلم في كلامهم
الم راد به الحق أو ما تلمع رثته (وجوده عند الموت) بان انفصل لاقبل من أكثر من مدة الجمل ولم تكن فراشا لحد أو لموت سنة أشهر وان كانت
فراشا أو اعترف الو رثم ودها يمكن عند الموت (ورث) لتبوت نسبه يخرج بكمه ميه قبل تمام انقضائه فانه كملت حياته في سائر الاحكام الا
في الصلاة عليه اذا استهل ثم لم قبل تمام انقضائه وبما اذا خ انسان تبنت قبل انقضائه فانه يقبل بهو بجدة مستقرة ما لو انفصل وحياته
ليست كذلك كان ظل فيها أو في استقراها فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتا

ولو يجنبه أوجبا لم يعلم وجوده عند الموت (فلا) يرث لان الاول كالعدم والثاني منتف منسب عن الميت ولا ينافي هذا المنتفى لتوقف ارثه على ولادته بشرطها مامنه وورث وهو جاد لان هذا باعتبار الظهور وذلك باعتبار التبين ثم رأيت الامام ذكر ما مصرح بذلك وان المشرور بالشرط إنما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه وبعضهم أجاب بما هو خلاف ذلك لا يعلم عليه واعلم ان من شرع الحمل لا يعطى الا اليقين (بيانه) أن تقول (ان لم يكن وارثا) (٤٣٤) سوى الحمل أو كان من قديمه الحمل (وقسم المال) الى انصافه (وان كان من لا يحجب) الحمل

(وله) سهم (مقدر اعطيه) عاتلان أمه ^{ممكن} عول كزوجة حامل أو يورث لها من ولدها مسدان عاتلان (لا احتمال انه يتثنى فتكون من أربع وعشرين وقول السبعة وعشرين للزوجة ثلاثين لاربين ثمانية ووقف الباقي فان كان شتيين فهو لها والا كمل الثمن والسدسان وهذه هي المتبرية لان عليا كرم الله وجهه مثل منها وهو مضطرب بنبر الكوفة على روى العين والالف فقال أوجبا ما رثت المرأة تسعا (وان لم يكن له مقدر كولا لم يعملوا) حال شيئا لا ضبط العمل لانه وجدته في بطن مستوسم فتواتنا عشر وكذا أربعون على ما حكاه ابن الرقعة رحمه الله وان كلاً منهم كان كالا سبع وانهم عاشوا وورثوا كالأول مع أبيهم في بغداد وكان من سلاطينها (تنبيه) إذا لم يعملوا شيئا ولم يكن لهم مال غير حصتهم من التركة فالكمال منهم الحكم فيه ظاهر وهو ان يحصل ثمانية نفسه الى الوضع لان حصته الآن بمسألة العدم وأما المحصور ونحوه الذي يحتاج

الى التنبه في النهاية (قوله ولو يجنبه) أي على أمه (قوله أوجبا) أي حيان مستقرة (قوله لان الاول) هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أوجبا لم يعلم اه عش (قوله ولا ينافي هذا) أي قول المصنف فان انفصل الخ اه عش (قوله بشرطها) وهو الانفصال حال الوقت يعلم الخ (قوله لمام) أي قبل قول المصنف ولا يرث من يد (قوله لمام انه ورث الخ) قد يقال لمام بشرط وهذا فلا اشكال فانه اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والا فلا سم ورشدي وأشار المفسر الى دفع النفاقة بما يتصور من الحمل برث قبل ولادته ولكن شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كإكمال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أي ما هنا وقوله وذلك أي مامنه (قوله باعتبار التبين) قول باعتبار نفس الامر لكان أمساذا التبين قريب من الظهور أو عنه سيدعمر اه ابن الجلال (قوله وان المشرور) أي وان الخ اه عش (قوله بالشرطين) أي انصافه حيوان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشدي وقال عش هما كونه حيا مستقرا بقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول في المتن (قول المتن) (بيانه) أي بيان العمل بالاحوط في حقوق غيره اه سم ولان نقول نظر الصنيع الشارح الى عدم العمل باليقين (قول المتن ان لم يكن) أي في مسألة الخ وقوله من أي وارث وقوله عاتلان ثمانية قوة أي الثمن والسدسان اه مفسر (قوله لا احتمال) الى التنبه في المفسر (قوله اه) أي الخ وقوله فتكون أي المسألة (قوله من أربع) كذا في أصله ورحمته تعالى بقرائه الله اه سم مدعرج وعبرة النهاية والمفتي وابن الجلال (قوله فان كان) أي الخ (قوله بشتين) أي فاكتر اه سم (قوله لهما) أي فالباقى لهما (قوله والا كمل) أي بان كان بشتا وحيدتيه يفضل عن الفرض واحد يأخذ الالب أيضا نصيبا وكان ان شاء أخذ الباقي نصيبا اه سم عبارة المفسر أي ذكر كافا كذا وكذا ورائي فاكتر كمل للزوجة الثمن يغني عول ولا يورث السدسان وكذلك الباقي الاولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذ اذ روى العين فقط وأما الالف فوصل على ان اطلاق الروي على الحرف الذي ينبغي عليه الاجماع جعل نامل اه مدعرج وعبرة المفسر وكان أول خطبته الجدية الذي يحكم بالحق فطعا ويجوز كل نفس بما تسعى والمالما أبو الرجي فسل حديث عن هذا المسألة فقال أوجبا ما رثت المرأة تسعا ومضى في خطبته يعني ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أي بالمول (قوله وان كلاً الخ) عطف على مقدر والاصل من ان امرأة أتت في بطن واحد أربعين ولدا وان كلاً الخ (قوله انه يحصل الخ) أي بنحو القرض (قوله ولو لم يجد متبرع) أي بالعمل (قوله ولا متبرع) أي بالانفاق (قوله يقترض) أي القاضي وكذا ضمير الزم وقوله لهم أي المحصور من الاولاد اولئك (قوله لا يكون أولى وكذا يقال في ضمير عليهم) أي المحصور من الاولاد (قوله ما ذكر) أي

الباقى متفان بان حصة المفقود أخذت أو موته أخذته البنت فرضا ودا بشرطه (قوله لم يعلم وجوده) أي ولو بما ذكره كالتن (قوله لمام انه ورث الخ) قد يقال لمام بشرط وهذا فلا اشكال فانه اذا كان جادا عند الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ملك من حين الموت والا فلا سم ورشدي وأشار المفسر الى دفع النفاقة بما يتصور من الحمل برث قبل ولادته ولكن شرط استقرار ملكه الارث ولادته حيا كإكمال فان انفصل الخ (قوله لان هذا) أي ما هنا وقوله وذلك أي مامنه (قوله باعتبار التبين) قول باعتبار نفس الامر لكان أمساذا التبين قريب من الظهور أو عنه سيدعمر اه ابن الجلال (قوله وان المشرور) أي وان الخ اه عش (قوله بالشرطين) أي انصافه حيوان لم يعلم وجوده عند الموت سم وكردى ورشدي وقال عش هما كونه حيا مستقرا بقينا اه (قوله واعلم الخ) دخول في المتن (قول المتن) (بيانه) أي بيان العمل بالاحوط في حقوق غيره اه سم ولان نقول نظر الصنيع الشارح الى عدم العمل باليقين (قول المتن ان لم يكن) أي في مسألة الخ وقوله من أي وارث وقوله عاتلان ثمانية قوة أي الثمن والسدسان اه مفسر (قوله لا احتمال) الى التنبه في المفسر (قوله اه) أي الخ وقوله فتكون أي المسألة (قوله من أربع) كذا في أصله ورحمته تعالى بقرائه الله اه سم مدعرج وعبرة النهاية والمفتي وابن الجلال (قوله فان كان) أي الخ (قوله بشتين) أي فاكتر اه سم (قوله لهما) أي فالباقى لهما (قوله والا كمل) أي بان كان بشتا وحيدتيه يفضل عن الفرض واحد يأخذ الالب أيضا نصيبا وكان ان شاء أخذ الباقي نصيبا اه سم عبارة المفسر أي ذكر كافا كذا وكذا ورائي فاكتر كمل للزوجة الثمن يغني عول ولا يورث السدسان وكذلك الباقي الاولاد اه (قوله على روى العين الخ) فيه تسامح اذ اذ روى العين فقط وأما الالف فوصل على ان اطلاق الروي على الحرف الذي ينبغي عليه الاجماع جعل نامل اه مدعرج وعبرة المفسر وكان أول خطبته الجدية الذي يحكم بالحق فطعا ويجوز كل نفس بما تسعى والمالما أبو الرجي فسل حديث عن هذا المسألة فقال أوجبا ما رثت المرأة تسعا ومضى في خطبته يعني ان هذه المرأة كانت تستحق الثمن فصارت تستحق التسع اه أي بالمول (قوله وان كلاً الخ) عطف على مقدر والاصل من ان امرأة أتت في بطن واحد أربعين ولدا وان كلاً الخ (قوله انه يحصل الخ) أي بنحو القرض (قوله ولو لم يجد متبرع) أي بالعمل (قوله ولا متبرع) أي بالانفاق (قوله يقترض) أي القاضي وكذا ضمير الزم وقوله لهم أي المحصور من الاولاد اولئك (قوله لا يكون أولى وكذا يقال في ضمير عليهم) أي المحصور من الاولاد (قوله ما ذكر) أي

الاقتراض

فإن كانت الموصو بان الحاكم لا يتصرف من أجل إخراج كلمة الفطر بل يؤخر الوضوء ثم يخرج للمضي وفوق النفقة بأنهم لا ضرر وربة ولا كذلك إلا كأنه يجبر على ذلك كما في سائر صور الوقف كمالهم (وقيل أن الرجل أربعة) بالاستقراء (٤٢٥) واستمره كثير من (فيعلون

الاستقراء ثم الزام الأشياء بالاتفاق (قوله لا يخرج من كلمة الفطر) أي عن المحجور (قوله المثلث فيعلون) أي الأولاد اه معنى (قوله فيوقف) أي القوة ولا يطالب في المنسحق والى التبيين النهاية (قوله وله خمس الباقي الخ) صوابه ابن الجبال والمضى ولا يصرف إلا بن شي على الأول وعلى الثانيه خمس الباقي على تقدير أنهم أو بعد ذلك أو وعلى هذا لا يمكن أن يكون الذين صرف لهم حصتهم من التصرف فيها وجهان أحدهما أنهم والا فلا فائدة للصرف اه (قوله ويمكن الخ) مستأنف اه عرش (قوله وإن احتل الخ) أي لانه ملكه ظاهر أو الأصل السلامة فلا وجه لمطالبة بضامن فيما ملكه اه عرش (قوله ليقيم بين الكل) فيه إشارة إلى تبين بطلان القسمة الأولى ومن فوائده بطلانها لا يفوز بالزائد بل تقسم بين الورثة المحاسبة اه عرش (قوله كاسر) أي قبيل قول المستفسر ولو خلف (قوله بل يظهر كلام الشئخ الخ) عبارة الروض ولولم يدعه أي المرأه لئلا يحتل واحتمل لقرب الوطء في الوقت تردد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجع الوقف اه اه سم (قوله وهو) أي الخشني من له إلى قوله وزعم أنه في المضى وإلى الفصل في النهاية الآتية وقد يكون كتبة الطائر (قوله من له ألتا الرجل والمرأة) فإن أمي هذا من ذكره أو بالمتن دون فرجه فهو ذكر ولو كسر أو ان ضاح أو جبل أو أمي أو بالمرن فرج النساء فهو أنثى وإن بالمرن ذكره وفرجهما ولكن سبق القول من أحدهما فالجعله وإن بالمنهما على السواء موال إلى الرجل فهو امرأة أو موال إلى النساء فهو رجل وإن بالالجماع السواء موال على الواحد منهما فهو مشكل ولا أثر لعبه ولا نهودى ولا تفاوت أصح اه ابن الجبال زاد المضى ولا يكفي اخباره قبل بوضعه وعقله ولا بدعها مع وجود شي من العلامات السابقة لأنها مخصوصة معلومة الوجود قوام المغير معلوم فانه ربما يكتفي أخباره اه (قوله وقد يكون كتبة الطائر) أي لا تشبه أمة الرجل ولا فرج المرأة وهذا مشكل حتى يبلغ ويحصى أو يجعل فيكون أنثى أو لا يحصى ولا يجعل ويغير عن نفسه أي بدخله فانه عمل إلى الرجال فيكون امرأة أو إلى النساء فيكون رجلاً أو الجماع السواء أو لا يفرق بينهما فيكون مشكلاً اه ابن الجبال عبارة المضى ولا يتصرف ذلك أي اتصافه بالمسل بل يعرف أيضاً بالحض والمضى المتصف بصفة أحد النوعين اه (قوله وهو) أي الخشني من تحتنا أي علمت قدس (قوله اشبع الخ) سمى الخشني بذلك لاشتراك الشبهين فيه اه معنى (قوله المثلث كونه أم) أي فإن له السدس سواء كان ذكر أو أنثى وقوله ومعنى أي فإن له جميع المال عند الانفراد ذكر أو أنثى اه ابن الجبال (قوله ولو بقره الخ) قال في الروضة فلو قال أي الخشني أنار رجل أو امرأة متصدقته بينهما لأن قال أنار رجل وهو يعني عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق بقره زاد ابن الجبال وقيل يصدق كما في الأولى وفرق الأول بان الأصل واعتقده الجاني فلا يرتفع بقره بخلافه اه وقدر مائه لا يكفي اخباره قبل بوضعه وعقله (قوله وإن أمهم) أي لانه يعلم الانسبة اه ابن الجبال (قوله فان ورت) أي الخشني (قوله بتقدير) أي كونه الآخر أو الجدل (قوله عليهما) أي التقدير بن (قوله أمثلة ذلك) أي قولاً بالصف والافعل باليقين في حقه وسق غيره (قوله النصف) أي الوقف الباقي ثم إن بان ذلك أخذ الباقي وإن بان أنثى أخذ الآخر اه سم (قوله من الخشني والم) أي فإن بان ذكر أخذ أو أنثى أخذ الم (قوله ووقف الباقي) وهو سهم واحد من أنثى عشر (قوله بينهما بين الأب) الغرض واحد بأخذ الأب أو أضافته أو كان بان أخذ الباقي نصيباً (قوله بل يظهر كلام الشئخ الخ) عبارة الروض ولولم يدعه أي الرجل المرأة واحتل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجع الوقف اه (قوله ولو بقره وإن أمهم) قال في الروض فلو قال أي الخشني أنار رجل أو امرأة متصدقته بينهما لا وهو يعني عليه أي لأن قال أنار رجل وهو يعني عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق (قوله وإنما النصف

الغرض واحد بأخذ الأب أو أضافته أو كان بان أخذ الباقي نصيباً (قوله بل يظهر كلام الشئخ الخ) عبارة الروض ولولم يدعه أي الرجل المرأة واحتل لقرب الوطء في الوقف تردد قال في شرحه وكلام الأصل يقتضي ترجع الوقف اه (قوله ولو بقره وإن أمهم) قال في الروض فلو قال أي الخشني أنار رجل أو امرأة متصدقته بينهما لا وهو يعني عليه أي لأن قال أنار رجل وهو يعني عليه فقال الجاني بل امرأة فلا يصدق (قوله وإنما النصف

٥٤ - (شروى وابن قاسم) - مائس (أمثلة ذلك التي في أصله والخشني وأخ صرف لوالد النصف والخشني وبشوع يعطى الخشني والبنات الثلثين بالسوية ووقف الثلث بين الخشني والم والخشني وزوج وأب والزوج الربع ولأب السدس والخشني النصف ووقف الباقي بينهما بين الأب ولولم الخشني مدة الوقف والوقف لا ولا

أو اختلافاً ثم لم يبق إلا الصلح ويجوز من الكمال في حق أنفسهم على تفاوت ونسأو واسقاط بعضهم ولا بد من لفظ صلح أو توافق وإن نزع
الجهل والضرب وروى لا يصلح نحو روى (٤٢٦) يجوز على أقل من حقه بفرض أو ثمة (ومن أجمع في حقه ما فرض تعصيب كزوج هو معتق

أو ابن عم ورت بهما)

لاختلافهما فأن أخذ النصف

باز وجب وتوالبى بالولد

أو بينو عالم وخرج بهما

فرض وتعصيب أرب الأب

بالفرض والتعصيب فانه

بوجهة واحدة هي الأوبة

(قلت فلو وجد في نسكاح

الجوس أو الشبهة بنتى

أخت) لا بد بان وطئ بنته

فأولدها بنتاً ثم ماتت العليا

عنهما فهي أختها من أبها

وبنتها (ورثت بالبنوة)

فقط لأنهما قرابتان ورت

بكل منهما بما بالفرع عند

الانقراض أو أحدهما عند

الاجتماع لاختلاف الوترين

لأن ثلث النصف بأخوة الأب

والسدم بأخوة الأم وزعم

أنه لا يلزم من انتفاء التوريث

بوجهة فرض انتفاؤه بوجهة

فرض وتعصيب ممنوع

لأن الفرض أقوى من

التعصيب فإذا لم يورثوا فولى

التعصيب ولا بد ما صرف

الزوج لأن كلامه هاتفي

جوهي فرض وتعصيب من

جهة القرابة (وقيل) ترت

(بهما) النصف بالبنوة

والباقي بالأخوة وهو قياس

ما يأتي في أبى عم أحدهما

أخ لا م حيث يأخذ بالبنوة

الأم وبنوة الأم إلا أن يفرق

بان وجود ابن الأم فقطعه

أوجب له غير ما عليه فوجب

أى فإن بان ذكر أخذ أو أنى أخذ الأب (قوله) واختلاف أرثهم) أى من الأول والجنسي أه سم

(قوله) لم يبق إلا الصلح) أى التعذر بيان الحال أه سم (قوله) ويجوز أى الصلح سم وعش (قوله) واسقاط

(الخ) حلقه فعل الضم المستتر في يجوز أى من قطع على الصلح عبارة المفتى بعد ذكر جواز الصلح من

الكمل دون الولي فمضوا وأخرج بعضهم أنفسهم البنين ووجه لهم في جعل بالخال جاز أيضاً كما قاله أه

(قوله) ولا بد من لفظ صلح أو توافق) ظاهر منسج الشرح وجوه لكل من مسئلي الصلح والإسقاط ولوقيل

يرجوعه للأولى فقط وتعين نحو لفظ الهمية في الثالثة كما يغيبه منه المفتى لم يعد فليجرح (قوله) نحو ولى

(الخ) أسقط نحو النهاية والمغنى وابن الجليل (قوله) من أقل من حقه (الخ) أنظر إذا اختلفت قدرات الاختلاف

فدرار الخفتى بقدر الزكوة أو الأثوة أه سم أقول الأقرب الجواز إذا اقتضت المصلحة كان احتياج إلى

من عتار بشره بل لو لم يولد أعلم (قول المتن جهات فرض الخ) المراد بالجهة السبب كما أشار إليه المفتى وشرح

المتن (قول المتن وتعصيب) أى بنفسه معبري ومغنى (قوله) لا اختلاف فها (الخ) عبارة المفتى لأنه وارث بسببين

عن تلقين فاشبهوا كانت القرابتان في شخص أه (قوله) ثم ماتت العليا) ولومات الصغرى وأولاد الكبرى

أهلوا أختها لأنها اقترت بالأمومة قطعاً ولا يعرى الوجه المذكور لأن هاتين فرض وفي تلك فرض وعصوبة

أه سم عن الشهاب البرلسي (قوله) فقط) أى لا جهاد بالأخوة لأنهما (الخ) (قوله) وزعم أه (الخ) أى لا بطلان

القياس على الاختلاف بين (قوله) من انتفاء التوريث (الخ) أى القياس عليه وهو الاختلاف بين وقوله

انتفاؤه بوجهة فرض وتعصيب أى في القيس وهو ينتهى أختلاب (قوله) ولا بد) أى على ما أراه قول

المصنف قلت الخ من امتناع التوريث بوجهة فرض وتعصيب ويحتمل على قول الشارح لأن الفرض الخ

(قوله) ما صرف الزوج) أى من أنه ورت بوجهة فرض وتعصيب أه سم (قوله) لأن كلامنا (الخ) يتأمل أه

سم عبارة السيد عرقه أنه ودعيلعاً ما يأتي في ابن عم الأخ فإن أرثهما بما لهما أه (قوله) من جهة

القرابة) أى يختلفا معارفان الفرض في مثاليين جهة النسكاح والتعصيب من جهة تولد في الأول ومن

جهة بنوة الع في الثاني (قوله) إلا أن يفرق الخ) قال شيخنا الشهاب البرلسي وقد يفرق بان هاتين القرابتين

يجتمعان في الإسلام اختياراً بخلاف الأولتين أه سم (قوله) بان وجود ابن الخ) فيه أنه ليس وجوده معه

شرط لازمهما كما صرحوا به ثم رأيت المفتى أشار إلى نحو ذلك أه سدم (قوله) مع أه) أى مع ابن الأم

الذي هو أخ لام وكذا خبره وقوله عليه أى على ابن الأم فقط وقوله بقضته أى التميز (قوله) قضية ذلك) أى

الفرق المذكور وقال عى قوله لا اتحاداً لا سداً أه (قوله) أنه لو كان الخ) قد يقال وقضته أيضاً أنه لو لم يكن

أى ثم بان ذكر التخذ البالي وإن أنى أخذ الأخ (قوله) أو اختلاف أرثهم) من الأول والمغنى (قوله)

لم يبق إلا الصلح) أى التعذر بيان الحال وقوله ويجوز أى الصلح (قوله) على أقل من حقه) أنظر إذا

اختلفت قدرات رثته لا اختلافاً قدرار الخفتى بقدر الزكوة أو الأثوة (قوله) أرب الأب) كان معنى

خروجهم الانبواب اجتماع فها الفرض والتعصيب بنت أو بنت ابن لكن بجهة واحدة لا بجهتين فقد

خرج من الأخ بجهتين (قوله) بوجهة فرض وتعصيب) أى فيسلا روت النصف فرضاً بالبنوة الباقي

تعصياً بالاختلاف لأن الأخوات مع البنات عصيات (قوله) ولا درهما) ما كفيته وروى قوله في الزوج

أى حيث ورت بوجهة فرض وتعصيب وقوله لأن كلامنا الخ يتأمل (قوله) وهو قياس الخ) قال شيخنا

الشهاب البرلسي أقول قد يفرق بان هاتين القرابتين مجتمعان في الإسلام اختياراً بخلاف الأولتين أه ثم

قال فرغ لومات الصغرى وأولاد الكبرى أهلوا أختها لأنها اقترت بالأمومة قطعاً ولا يعرى الوجه المذكور

لأن هاتين فرض وفي تلك فرض وعصوبة أه (قوله) قضية ذلك الخ) قد يقال وقضته أيضاً أنه لو لم يكن إلا

العمل بقضته هو لا موجب لغير اتحاد الاختلاف قلت قضية ذلك أنه لو كان مع هذه البنات التي هي أخت لاب أخت أخرى

غير بان أخذنا الأولى النصف بالبنوة وقسم الباقي بينهما بالأخوة وكلامهم باي ذلك ويقتضى أن الباقي الثانية فقط قلت بسبب قضته

ذلك لأن التعصيب

في الاولى انما هي فعلهم جهة البتة تعالى فيها وقد أخذت من اختلاف بنو العرب في الاخ لادم فان تعصيهما ليس من جهة تآخيه التي أخذها وقوله السابق في الاول اخذ فرضها لم تصلح لتقوية نوب ذلك فتأمل (والله اعلم) وهذا استدراك على اطلاق أصله ان من فيهما تافرض وتعصيه يرتبهما وقول جمع من الشارع لا يحتاج لهذه الزيادة لعلمهم قوله الا ترى من استبح (٤٢٧) فيهما تافرض نعم فأثبت حكاية

الابن عنهما وخ لا لم يأنخذ بصحوى الفرض والتعصيه اسم (قوله في الاولى) وهي مسئلة المتن (قوله) من جهة البتة) أي ان التعصيه بسبب الاجتماع مع البتة لهم (قوله لما أخذ) أي ان عم الملقن الذي هو اخ لادم وقوله فرضها أي الاخ لادم (قوله وهذا) أي قول المصنف قلت فلو وجد الخ (قوله استدراك) على أصله الخ) وهذا الاستدراك استدراك اذ ليس مع الاخت في هذه الصورة ينتج كون الاخت مع البتة عصبية وانما الاخت بنفسها هي البتة فكيف تعصيه بنفسها وأيضا الكلام في العاصب بنفسه (تبيين) لو ذكر المصنف عبارة المحر ولم يمتح لهذه الزيادة لانه قال واذا اجبت قرأتان لا يعتد بها في الاسلام فقدم الابن وبما وذلك يشمل الفرضين والفرضين العاصب بكون كل مثله يخص بالثاني واخر فرضه قصد اعين وطعنا فيهما يعتد بهما (قوله وتوابع الخ) مبدأ أخره قوله غير سديد (قوله حكاية وجه) وهي قوله وقبلهما (قوله ولا يلزم من رعاية الخ) انظر هل ينافي هذا ما ذكره في شرح ورثته بالبنون من قوله وزعم انه الخ ممنوع لان الفرض الخ (قوله من رعاية الفرض الاقوى) أي من الفرضين المحتملين في وارث ولو قال من رعاية اقوى الفرضين لكان ارضع (قوله ثم) أي فيما بقي (قوله وانه) أي الفرض الاقوى أي من التعصيه وهو مطلق على خصوص الخ (قوله في عبارة أصله الخ) قد ذكرناها آ نفا عن الملقن (قوله هل امرأه) أي وطه نكاحا أو شبه (قوله فانه) أي الاحد وقوله ابتاعه الاخرى الوه لا آخر وكلنا الوضوح ان يقول ابتاعه لابن الاخر (قوله الماسر) أي في الولاء (قوله المتن به) أي بالباقي (قوله لما حجت الخ) أي لم يورث بها الاحبا اصطلاحا بقية قوله الا فان اوجب هذا الخ اه سيدع صراحة قوله كانه لا يورث فتمنع هذا الظاهر ان أخوة لادم يجب هذا بنحو الابيع من الاخ لا لا يجب الاخ لادم وكان فيسحقوا المراد ان أخوة لادم لم يورث بها نعمت فترجع اه (قوله ابطال اعتبار قرابة لادم) قد يقال ان أو يباطل اعتبارها مطلقا فهو اول المسئلة أو باعتبار منع الارث بها فاذ لا يمنع الترجيع بها ثم قد يفرق بين اوجب بمقتل والجب لاحدى جهتي شخص واحد الاخرى فان الاولى اقوى اه سم (قوله مقتضى الارث بها الخ) قد يقال ما وجد مقتضى الارث به لكن به اقم اقوى مما يلزم وجب مقتضى الارث به فلهذا كان أولى بالترجيع اه سم (قوله وجعلنا مع) وهو البنون وقوله الماسر أي في شرح ورثته بالبنون من قوله لانهم اقربا بنانا الخ اه ع (قوله يجب حرمات) الى الفصل في الملقى الا قوله نعم الخ قال الشيخان (قوله المتن فالاول) أي يجب احدهما

ابن عنهما وخ لا لم يأنخذ بصحوى الفرض والتعصيه (قوله من جهة البتة) أي ان التعصيه بسبب الاجتماع مع البتة وانما تشكل بعضهم كون البتة تعصيهما ومن الاجتماع سبب ذلك بد (قوله في عبارة أصله) هل عبارة التنازع كذلك (قوله كانه لا يورث) فتمنع هذا الظاهر ان أخوة لادم يجب هذا بنحو الابيع من الاخ لا لا لا يجب الاخ لادم وكان فيسحقوا المراد ان أخوة لادم لم يورث بها نعمت فترجع فليست (قوله ابطال اعتبار قرابة لادم) قد يقال ان أو يباطل اعتبارها مطلقا فهو أول المسئلة أو باعتبار منع الارث بها فاذ لا يمنع الترجيع بها ثم قد يفرق بين اوجب بمقتل والجب لاحدى جهتي شخص واحد الاخرى فان الاولى اقوى لكن فضيلة وفاقا لظاهر تنظر الشارع ان أخوة لادم في الاخ لا يورث بها بنحو الابيع مع ان الاخ لادم لا يجب الاخ لا يورث فكان في الكلام مجوز انتهى (قوله مقتضى الارث بها) قد يقال ما وجد مقتضى الارث به لكن به اقم اقوى مما يلزم وجب مقتضى الارث به فلهذا

باسميه ليس سقوط أخوة لادم بالبتة (وقيل يخص به الاخ) لان أخوة لادم لما حجت فتمنع الترجيع كانه لا يورث مع ان لا يورث بوضوح الفرق فان اوجب هذا ابطال اعتبار قرابة لادم فكيف يرجع ما حشدوا لرد ما في الولاء لانهم لم يورثوا بوجبه مقتضى الارث بها وانما وجدنا مع لها عندهم شتان ما بينهما (ومن اجتمع فيهما تافرض ورثت باقواهما مطلقا) تاسم (والقوله بان يجب احدهما الاخرى) يجب حرمات وانما نقصان (أو لا تعصيه) أصلا والاخرى قد تعصيه أو تكون أقل

حجا) من الاخرى (فالاول كينتهى اخذ لام بان هذا محسوس أو مسلم يشبهه أمه قلدينا) فالأخوة للام ساقطة بالبنية وصورة تحجب النقصان
أن ينسج محسوس بنسبه قلدينا ويتاوعيت عنهما فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجة لان البنية تحجب الزوجة من الربيع الى الثمن (والثاني كام هي
أخت لآب بان بطن بنته قد بنتا) فترت (٤٢٨) بالامومة لانها لا تحجب حراما أصلا ولا أخت تحجب (والثالث كام هي أخت لآب بان

بطانة هذه البنية الثانية
قلدينا فالاولى أم أمه
أى الولد وأخيه لآب
فترت بالجدوة لانها أقل
حجبا اذ لا يحجبها الا الام
والأخت يحجبها جماعة نعم
ان تحجب القسرية وتوثت
بالضعيفة كجوامع هناعن
الام وأما فاقوى جهنى
العليا وهى الجدوة
محسوبة بالام فترت بالأخوة
فلام الثلث بالامومة ولا
تقصها أخوة نفسها مع
الاخرى عن الثلث الى
السدس وللعليا نصف
بالأخوة ويلغز بها يقال
فترت الجدة أم الام
وام يكون لجددة النصف
ولام الثلث قال الشنقان
ولا يرون هنا بالزوجة
قطعا لبطانها ونسبه نظر
بناء على الاصح من جهة
أنكهم

الاخرى (قوله فالأخوة للام الخ) أى فترت هذه البنية من أباها بالبنية لا بالاخت لان أخوة الاب ساقطة
بالبنية ولا تكون هذه الصورة الا بالمسؤول اه معنى (قوله وصورة تحجب النقصان الخ) عطف على مقدور
أى ما ذكره صورة تحجب الحرمان وصورة الخ (قوله ان ينسج) أى يتزوج (قوله عنهما) أى عن البنين
الذين احدهما زوجة (قول المتن والثاني) وهو أن لا تحجب احدهما أصلا (قول المتن بان بطن أى من
ذكر اه معنى (قوله فترت) أى والتمها منها بالامومة أى لا بالاخت لآب (قول المتن والثالث) وهوان تكون
احدهما أقل حجا (قوله فترت بالجدوة) أى دون الاخت (قوله كالومات) أى الولد المذكور (قوله
قال الشنقان الخ) لكنهما حكما عن البغوى فى طلب النكاح ان منهن من بنى التوارث على الخلاف فى صحة
أنكهم كذا فى المتن وبجاءة انها يتوقول الشنقان فلا ترث هنا بالزوجة قطعا يعارضه أى القطع ما حكاه
عن البغوى الخ اه سيدعمر (قوله ولا يرون) عبارة انها يتوارث اه وبجاءة المتن ولا يرون اه وكل منهما
نظروا لعل فى التلوح بحرف عن الثانية (قوله هنا) أى فى مسائل وطء المحسوس (قوله ويظهر) أى
فى القطع اه ع

«(فصل فى أصول المسائل)» (قوله فى أصول الخ) الى قول المتن والذى يقول فى النهاية (قوله فى أصول
المسائل) أى فيما تتأصل منها مسألة ويصير أصلا رأسه اه يعبرى (قوله وتوابيع لذلك) ككون
أحد العددين مما لا أو موافقا أو مباينا للآخر اه ع (قوله فهى) أى فى العصبية بالنفس (قوله
الاقسام الثلاثة الخ) أى تمسح المذكور وتخص الأناث واجتماعها واستشكك سم بانه كيف
يأتى فى الثالث مع أنه مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير وأجاب عنه الرشيدى وابن الجلبان
مراده ان نسبة بعض النظم الى الذكر وقطعه عن الاناث لا من كل وجه بل بالنسبة الى العدم النفس
وكذا استشكل سم (قوله ويختص بالثالث) بان الثالث ليس عصبية بالغير بل مركب منه ومن العصبية
بالنفس وأما بعبارة ايضا فظهر الجواب السابق (قوله أو بالغير) وترت العصبية مع الغيرة لانه لا يتصور
فيه شئ من الأحكام المذكورة فى هذه الأقسام الثلاثة سم وابن الجلبان (قوله وغيره) من الاختصاصات
اه معنى (قوله بالسوية) فقهه لبطابق قول المتن بالسوية سم فان تفاوت الملك تفاوت الارث بحسبه معنى
(قوله ولا يتصور فى غيرهن) زاد المتن وقد يتصور أيضا فى النسب فى مسائل الرد اه (قوله فهى) أى
العنققات ولو قال فبن لكان أنسب (قوله بالاحدوى) وهوان كل واحدة منهن لو انفردت لم تحز
المال وانما تأخذ قدر حصتها من الولاء اه رشيدى وجهه عدم الجدوى ان حيا زهن حين اجتماعهن
كاف فى التصور (قوله عطف على ان الاولى) فقهه سم ومراده ان هذا الجمله الشرطية عطف على الجمله
الشرطية الاولى لان الثانية تمت لا بتعين ذلك بل بجواز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة
عصبية قدر كذا كرايين ان اجتماع الصفات بل هذا أقرب بما قلناه خصوصا مع سلامة من الاجرام الذى

«(فصل فى أصول المسائل
وما يقول هنا وتوابيع لذلك
ان كانت الورثة عصبية)
بالنفس زانى فيه الاتسام
الثلاثة لا تسب أو بالغير
ويختص بالثالث (قسم
المال) يعنى التركة من مال
وغيره (بينهن بالسوية ان
شخصا واذ كورا) كبنين
وأخوة (أو أانا) كالأولاد
نسوة أو صنف قنابا بالسوية

كان أولى بالترجيح (قوله فى المتن حجا) مصدر مجهول أى محسوبة (قوله وان ينسج محسوس) أى يتزوج
(قوله كالومات) أى الولد
«(فصل)» (قوله الاقسام الثلاثة) كيف يأتى الثالث مع أنه مركب ويختص بالثالث عصبية بالغير بل
مركب من العصبية بالنفس والعصبية بالغير وترت العصبية مع الغيرة لانه لا يتصور فيه شئ من الاحكام المذكورة
فى هذه الاقسام الثلاثة كى لا يخفى (قوله بالسوية) فقهه لبطابق قول المتن بالسوية (قوله عطف على ان
الاولى) اقول لا يتعين ذلك بل بجواز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورثة عصبية قدر كل

ولا يتصور فى غيرهن على ان السبكي نازح على أنه جدها اجتماع عصبية حارات لكن على الاحدوى له (وا) عطف أو دعه
على ان الاولى لان الثانية لغسب المعنى لكنهم ان هذا القسم ليس فيه ان الوثة عصبية ان لم يولد له ولو حراما (اجتمع الصفات) من
النسب (قدر كذا كرايين) عدل اليمع قدر للاثني نصف نصيبا لتفاوتهم على عدم ذكر الكسر (وعدد الرؤس المقسوم عليهم) يقال له

أورد على ما قاله ولا يدعى هذا انتفاء الرضا أن سوجب لانه يقدر أي قدر كل ذ كرمهم سم اه وشدي
 وابن الجبال عبارة السيد عمر قول المتن أن كانت الورقة تصيب جهة شرطية أولى وقوله أن تنصو شرطية
 ثانية خذف جواب الدلالة ما قبلها عليه وقوله وإن اجتمع الخ من الشرطية وجوابه معطوف على أن تنصو
 مع جوابه ويجوز أن الشرطيتين جواب الأولى والمعنى أن كان الورقة تصيب فأن تنصو إذا كروا أو أمانا
 قسم المال بينهم بالسوية وإن اجتمع فهم الصفات قدر كل ذ كراتين وهذا المعنى عبارة عليه فلاحظه
 نسبة الفساد إليه والله أعلم اه **(قوله لفساد المعنى)** أي لانه حينئذ يفقد تفرقه قسم المال بالسوية
 مسلط عليه أيضا اه وشدي **(قول المتن اجتمع الصفات)** أي المذكور ولأنه كائنين وبتسعين
(قوله عدل بالمعنى) قضيتان ما عدل عنه تعبير الأصل أو الأصل في التعبير وكل منهما محل تأمل اه سد
 عن عبارة المعنى ولا يقال بقدر لأنني نصف نصيبه لثلاثين في الأصل في التعبير وكل منهما محل تأمل اه سد
(قوله على عدم ذكر الكسر) أي في تصح المسائل فيما يظهر والأولى في بيان نكتة ذلك التعبير فيما يظهر
 من عبارة المعنى اه **(قوله عدل بالمعنى)** قضيتان ما عدل عنه تعبير الأصل أو الأصل في التعبير وكل منهما محل تأمل اه سد
 لهذا الحق ملاحظة نظم القرآن الشريف المحض عن التبدل والتعريف اه سد عمر أي لقوله تعالى
 لا ذكر مثل هذا الاثنين **(قوله قبل الاحسن الخ)** أقول وجهه أن المقصود بيان أصل المسئلة وحق
 ما يراد به أن يجعل مبتدأ أو يحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان الحد ومبتدأ والحد خبر الجعل قوله أصل المسئلة
 مبتدأ هو المناسب المقصود والمطابق لقاعدة البيان مع استغناء عن التقدير اه سم **(قوله أعراب أصل الخ)**
 مبتدأ ثان وقوله مبتدأ الخ خبره والخبر الاحسن ولو قال جعل أصل مبتدأ مؤخر المكان حسنا **(قوله)**
 ويجب بيان المراد الخ كذا في النهاية أيضا ومن في المعنى تبعا لأن شبهة بأن الأصل مبتدأ مؤخر اه سد عمر
(قوله وكذا في الولد الخ) أي يقال أصلها عدد رؤس المعتقين اه ع **(قوله أي الورثة)** هو المتبادر لانه
 الحديث عن المقسم وقوله وإن دل السباق الخ فيه نظر بل قد يقال إن مقابلة قوله أن كانت الورقة شرطية
 وإن كان فهم الخ ظاهر في أن الضمير للورثة وتوثر تنازع ذلك لتسليم الفساد لجواز حمل في على المصاحبة أي
 وإن كان مع العصباء خوف فرض الخ اه سم **(قوله بالثنية)** أي قول المتن والذي يعول في المعنى **(قوله وأدوى)**
 فرضين) ومع جعله خبرا عن ضمير الجمع إذا مراد بالجمع ما فوق واحد اه ع وقد يقال فيقتضيه داخل
 فيقبله ولا حاجة لذكره **(قوله لاقتصار الخ)** على أنه يمكن إدراج ما زاده في عبارة المصنف فأنهم إذا كانوا

ذكر اثنين أن اجتمع الصفات أي المذكور والأناث بل هذا أقرب مما قاله خصوص ما عدا - لانه من الأجزاء
 الذي أو رده على ما قاله ولا يدعى هذا انتفاء الرضا أن سوجب لانه يقدر أي قدر كل ذ كرمهم سم اه وشدي
 لا يصلح بل ظاهره إذ ليست واحدة من في المواضع الثلاث معطوف أو لا معطوف عليه بل ذلك العطف من
 عطف الجمل **(فان قلت)** لا ينبغي إيراد مثل ذلك لانه لا تسمح في التعبير قلت قد أورد مثل ذلك على الشارح
 المحقق في باب الجناحة حيث قال في قول المصنف وكذا الخ وج معطوف على أصل التركة مع أنه تسمح في التعبير
 ومراد أنه معطوف على جملة أصل التركة كأراد العطف بحسب المعنى فتأمل **(قوله قبل الاحسن الخ)** أقول
 وجهه أن المقصود بيان أصل المسئلة وحق ما يراد به أن يجعل مبتدأ أو يحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان
 الحد ومبتدأ أو الحد خبر الجعل قوله أصل المسئلة مبتدأ هو المناسب المقصود والمطابق لقاعدة البيان مع
 استغناء عن التقدير اه سم **(قوله بالثنية)** أي قول المتن والذي يعول في المعنى **(قوله وأدوى)**
 فرضين) ومع جعله خبرا عن ضمير الجمع إذا مراد بالجمع ما فوق واحد اه ع وقد يقال فيقتضيه داخل
 فيقبله ولا حاجة لذكره **(قوله لاقتصار الخ)** على أنه يمكن إدراج ما زاده في عبارة المصنف فأنهم إذا كانوا
 ذكر اثنين أن اجتمع الصفات أي المذكور والأناث بل هذا أقرب مما قاله خصوص ما عدا - لانه من الأجزاء
 الذي أو رده على ما قاله ولا يدعى هذا انتفاء الرضا أن سوجب لانه يقدر أي قدر كل ذ كرمهم سم اه وشدي
 لا يصلح بل ظاهره إذ ليست واحدة من في المواضع الثلاث معطوف أو لا معطوف عليه بل ذلك العطف من
 عطف الجمل **(فان قلت)** لا ينبغي إيراد مثل ذلك لانه لا تسمح في التعبير قلت قد أورد مثل ذلك على الشارح
 المحقق في باب الجناحة حيث قال في قول المصنف وكذا الخ وج معطوف على أصل التركة مع أنه تسمح في التعبير
 ومراد أنه معطوف على جملة أصل التركة كأراد العطف بحسب المعنى فتأمل **(قوله قبل الاحسن الخ)** أقول
 وجهه أن المقصود بيان أصل المسئلة وحق ما يراد به أن يجعل مبتدأ أو يحكم عليه بتفسيره ومن ثم كان
 الحد ومبتدأ أو الحد خبر الجعل قوله أصل المسئلة مبتدأ هو المناسب المقصود والمطابق لقاعدة البيان مع
 استغناء عن التقدير اه سم **(قوله بالثنية)** أي قول المتن والذي يعول في المعنى **(قوله وأدوى)**
 فرضين) ومع جعله خبرا عن ضمير الجمع إذا مراد بالجمع ما فوق واحد اه ع وقد يقال فيقتضيه داخل
 فيقبله ولا حاجة لذكره **(قوله لاقتصار الخ)** على أنه يمكن إدراج ما زاده في عبارة المصنف فأنهم إذا كانوا

(أصل المسئلة) قبل الاحسن
 أعراب أصل مبتدأ مؤخر
 ويجب بيان المراد الخ
 على هذا العبد ما قاله
 ذلك كأخبرته فني ابن
 وبشهي من ثلاثة وكذا
 في الولد أن لم يتفوتوا في
 الملك والأفصل المسئلة من
 مخرج القادر كالغرض
 وإن كان فهم) أي الورثة
 لا النصيب وأن دل السباق
 عليه فساد المعنى (فو
 فرض أدوى) بالثنية
 فرضين) أدوى فرضين
 فالاقتصار

على الصورة الاولى للتمثيل (مماثلين فالمسئلة) أصلها (من يخرج ذلك الكسر) في بنوعهم هي من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لا بهي من ستة زوج وشقيقة أو اثنتي لابهي من اثنين وتسمى البتية بما ليس لنا شخصان وثان المال مناصفة فزساوها وأثنى لغير أم وأخوين لام هي من ثلاثين يخرج أقل عددي يصح (٤٢٠) منها الكسر (فمخرج النصف اثنتان والثالث) والثلاثين (ثلاثون) ربع أربع وبعثة والسدس

ستة واثنان ثمانية وكلها مشقة من اسم العدد لفظا ومعنى إلا النصف فانه من المناصفة لثناهما لتعطين واستوايهما ولو أر بذلك لقبل ثني بضم أوله كثلث وما بعده (وان كان) أي وجد فرضان مختلفا لمخرج فان تدخل فخرهاهما فاصل المسئلة أكبرهما كسدس وثالث في أم وأخ لام ومع هي من ستة (وان توافقا) بأحد الأجزاء ضرب وفق أحدهما في الآخر والحاصل أصل المسئلة كسدس (وثن) في أم وزوجتين (والفصل أربعة وعشرون) حاصله من ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر وهو أربعة في ستة وثلاثة في ثمانية (وان تباين ضرب كل منهما) في كل والحاصل الاصل كثلث وربع في أم ووجبة وشقيق (الاصل اثنا عشر) حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة أو بعثة أو بعثة (فالاصول) أي الخارج (سبعة) فرعه على ما قبله من ذكره الخارج لعله من ذكره الأصليين الآخرين (اثنا وثلاثة وأربعة وستة وثمانية وعشرون وأربع وعشرون) لأن القروض القرآنية لا يخرج حسابا من هذه وأدناحو

كلهم ذوى فرض صدق ان قيم ذاقرض وإذا كانوا ذوى فرضين صدق ان فهم ذوى فرضين اه سم واستوضح ما قاله في الاولى شيئا ومولانا السيد عمر وأما الثانية فتقاربا على ما نامل اه وهو صحيح اه ابن الجبال (قوله على الصورة الاولى) أي صورته تاجتماع العصة وذوى القرض (قوله في بنى الخ) وقوله وفي أم الخ: لأن لما في المتن وقوله وزوج الخ وقوله وأثنى الخ: مثالان لزيادة الشارح تأنيبا للأول للتماثل في القرض والخروج والثاني للتماثل في الخارج فقط ولم يذكر مثالاً لزيادة أو لا فليس راجح (قوله وتسمى البتية الخ) عبارة لنهاية وتسمى النصف بما ليس لنا الخ وتسمى أيضا بالبتية لتمام الانقضاء لها كالصورة البتية اه (قوله فرضا سواهما) أحقر بقوله فرضا لومات عن بنت وشقيقة أو لأب وأمات عن زوج وأخ أو عم خاه وان كان الوارث فيها اثنين لكل النصف لكن أحدهما بالقرض والاخر بالعصب اه عس (قوله والخروج) هو مفعول بمعنى المكان فكانه موضع يخرج منه سهام المسئلة فصحة والكسر أصله مصدر والمراد به الجزء الذي دون الواحد اه معنى (قوله والثلاثين) سكوت المصنف عن الثلاثين يفهم انه ليس جزءاً وأسموه كذلك وانما هو تضعيف الثالث اه معنى (قوله لقبل ثني) أي بعرض النصف ثني ليكون مشتقاً من العدد وهو اثنا اه سم (قوله بضم أوله) أي على وزن هدى (قول المتن فان شاعصل الخ) والمتداخلان عددين مختلفان أو لهما مجزء من الاكثر لا يزيد على نصفه كثلاثين تسعة وأربعة اه معنى (قوله بأحد الأجزاء) عبارة من الجبال بجزء أو أجزاؤها واعتبرا دقهما اه (قول المتن وفق الخ) والوفق ما نحو من الموافقة اه معنى (قول المتن وان تباينا) والتباين هما العددين اللذان ليس بينهما موافقة بجزء من الأجزاء اه معنى (قول المتن الاصل اثنا عشر) أي أصل كل مسألة اجتماع فيها ماذ كر اثنا عشر من (قوله الخارج في الخمسة) أي النصف والثالث والربع والسدس والتي وقوله وزيادة الاصلين الخ بالجر عطفا على ما ذكرنا من الخ وبالنسب الى انه مفعول لمعناه ليسير قولنا بن الجبال مع زيادة الاصلين الخ اه بالجر عطفا على ما ذكرنا من الخ وبالنسب الى انه مفعول لمعناه ليسير قولنا بن الجبال مع زيادة الاصلين الخ اه (قوله الاصلين الآخرين) أي أصل التوافق والتباين وأما المتداخل فلم يرد على الخمسة سم ورشدي وقصرهما الخ وابن الجبال بالاثني عشر والأربع والعشرين وهو الاحسن وان كان كما قاله ما واحدا (قوله وزاخرنا) أي اخرجنا من الحساب الخ بمعنى ما اقتصر عليه المصنف هو الذي جرى عليه قداما لأصحاب وزاد متاخرهم أصليين آخرين أحدهما ثمانية عشر والثاني ستة وثلاثون اه كردي (قوله بعد القروض) المراد بالجمع هنا الجنس الصادق القليل والكثير (قوله ثمانية عشر) مع قوله وستة وثلاثين يدل من أصليين آخرين أو مفعول لاهي المقدرة (قوله هذا) أي طريق المتأخرين (قوله واختاره الخ) ويؤيده مقتضى القواعد الحسابية فيها اذا جتمع كسر مضاف للباقي مع كسر للجمله كلها في القراءين وذلك تأخذ خرج الكسر المضاف الى الجمله وتأخذ من ذلك الكسر وتقسم الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي فان اتقسم فمخرج الكسر المضاف للجمله هو مخرجهما في زوج أو بن وهي إحدى القراءين اذا أخذنا من مخرج فرض الزوج بقوتها الباقي على مخرج الكسر المضاف للباقي انقسم فالجامع لهما مخرج فرض الزوج وهو الأربعة وان لم ينقسم فان ينقسم فمخرج الكسر المضاف للباقي في الخارج المضاف الى الجمله والحاصل هو الخارج الجامع لهما في أم وجد وخمسة لخوا لغير الام السدس والباقي وهو خمسة والأصلا

فهم ذوى فرضين (قوله لقبل ثني) أي بعرض النصف ثني ليكون مشتقاً من العدد وهو اثنا اه (قوله وزيادة الاصلين) أي أصل التوافق والتباين وأما المتداخل فلم يرد على الخمسة

وأربعة وستة وثمانية وعشرون وأربع وعشرون) لأن القروض القرآنية لا يخرج حسابا من هذه وأدناحو

لأنه أنحصر ولأن ثلثاً يبقى فرض ضم لغره فلتكن الغر بضمن فخر جهما كما في وج وأو من هي من ستة ثقافاً فلا ضم ثلث الباقي للضمف
لكا تسمن اثنين و نصف من ستة ونوزع في الاتفاق بأن جعلها لهما من اثنين واعتدلاً لأما عن القدماء باتهم أن جعلوا ذلك فصيلاً وقوع
الخلاف في ثلث الباقي والاصول أنما هي موضوعة للجمع عليه (والذي يقولونها) أي من (٤٣١) هذا الاصول ثلاثون مران العولز بآية

في السهام وتنقص في الانصاف
وقد أجمع الصحابة رضي الله
عنهم عليه لما جمعهم عمر
مستكلاً للضمف وقوع
وأخبرني فاشار عليه عباس
به أخذاً مما هو معلوم فحين
مات وترك ستة وعلم جل
ثلاثة ولا خراً بقسمة ان
المال يحصل سبعة أجزاء
واقفة ثم خالف فيه ابن
عباس رضي الله عنهما
وكانه ممن يرى أن شرط
انقضاء الاجماع الذي يحرم
بخلافه انقراض العصر
وسكوته ليس لظنه ان عجز
لا يقبل الحق لو ظهر له بل
لكونه لم يقنع بسبب
الخالفه كذا قيل ويلزم منه
ان الاجماع لا ان يقال ان
عدم ظهور شيء له حيث
صيره كالعدم بالنسبة لانقضاء
الاجماع وان بطله فخره بعد
بالنظر لعدم انقراض العصر
بل بالنظر لهذا يجوز له
خوفه وان وافق المجعنين
أولاً وتعليقاً لموقع على كرم
اتوجه به في بيع أم الولد
حيث وافقهم على منعهم
رأى جواز قتاله بعبدة
السلطان رأياً في الجماعة
أحب اليأس من أن لا يوجد له
وحيث لا إشكال أن أسلاً
(السنه في سبعة كزوج
وأخبرني) فغيراً فتعول

للمدفعين ثلث الباقي فإذا أخذنا السدس من الستة للام وقسمنا الباقي على ثلث لا ينقسم ويبان
لنضرب بخرج الثلث في الستة يصير المخرج الجامع لهما ثمانية عشر وفي مسئلة أم وز وجتوسعة تنحدر
فغيراً ومجد للام السدس اثنتان من اثني عشر وقدر بخرج ثلاثينها وثلث الباقي أخيراً لعد وليس له
أي الباقي ثلث صحيح فنضرب بخرج الثلث في الاثني عشر يحصل ستوناً وثلاثون وافق فاضرب بوق المخرج
المضاف الباقي في المخرج المضاف للجملة كما لو اجتمع ثلث وز بخرج الباقي فمخرج الكسر المضاف للجملة ثلاثة
فاذا أخذنا ثلثه كان الباقي اثنين وافق ان مخرج ربع المضاف الباقي بالضمف فاضرب بضعه اثنين في مخرج
الكسر المضاف الى الجملة يحصل ستة فمخرج الثلث وربع الباقي اه ابن الجبال (قوله لأنه أنحصر)
أي من جعلهما فصلاً كذا العمل اه مم (قوله وتضع من ستة) لان لزوج واحد أو يبقى واحد
وليس له ثلث صحيح فنضرب بخرج الثلث اثنين فنضرب ستة اه مفسى (قوله ونوزع في الاتفاق) اه
عبارة المفتى لكن قال في المطالبه غير سام من النزاع فان جماعتهم الفرضين ذكر وان أصلهم ان اثنين
اه اه (قوله بجوابها) أي مسئلة وز وأو من اثنين وعلم مفسى الشارح وجه الله تعالى في سابق في
شرح قول المتن ولما بيني الام في مسئلة وز وأو من اثنين فتذكر اه سيد عمر (قوله ان اجساداً ذلك
تصالح) عبارة لا تخفى بعد وجمع ما سبق اه وعبارة السيد عمر قوله ان اجساداً ذلك اه أي اجساداً
الاولى من ثمانية عشر والثانيتين ستوناً في تصالحاً أصلياً فاصلاً عن سدهم في الاولى مخرج فرض
الام ستوناً في الثاني حاصل ضرب بوق مخرج فرضها في مخرج فرض الز وجملة اثنتا عشرة اذ عجل ذلك
فالاولى دينك لذلك اه (قوله في السهام) أي عددها وقوله في الانصاف أي قدرها (قوله فاشار عليه
العباس به) أي العول وقيل اننا اشعر على وقيل يدين ثابت السبكي وانظار انهم كلهم تكلموا في ذلك
لاستشارة عمر رضي الله تعالى عنه ما بهم اه ابن الجبال (قوله ستة) أي من الدراهم (قوله ان المال) اه
بيان لما هو معلوم المخرج (قوله ثم خالف في المخرج) عبارة المفتى وكان ابن عباس صغيراً لمّا ذكرنا لظهور الخلاف
بعد موت عمر اه (قوله ولكنه ممن يرى أن شرط) اه أي بان كان الراعي بعد الحقين عدم انقضاء ذلك اه
ابن الجبال (قوله وسكوته ليس المخرج) لعل ما به عمر كان من أشد الناس انقياداً الى الحق كما عرف من أخلاقه
اه ابن الجبال (قوله بل لكونه المخرج) والحاصل ان المسئلة اجتهادية ولم يكن معه دليل ظاهر بحيث
يجب المصير اليه فشاغله عدم اظهار ما ظهر له اه ابن الجبال (قوله ويلزم منه) أي من ذلك القول أي
أن سكوته ليس المخرج المبني على الرجوع من أنه بشرط في انعقاد الاجماع انقراض العصر (قوله شيء) أي
دليل ظاهر وقوله حيث ذكر أي في حجة عمر رضي الله تعالى عنه وأجبت انعقاد الاجماع (قوله صيره) أي
ابن عباس (قوله بعد) أي بعد الاعتقاد (قوله لهذا) أي لعدم الانقراض (قوله ونظير) أي نظير
خوفه بعد الموافقة (قوله رأياً) وهو منع البيع في الجماعة أي معهم وقوله من ذ بالخالق أي الجواز
(قوله وحيث ذكر) أي من ان يقال ان عدم ظهور شيء له المخرج وقوله لا إشكال أي في تحقق الاجماع على العول
وفي شوق ابن عباس ذلك الاجماع (قول المتن المستنصر والذي) اه وقوله الى سبعة متعلق بتعول بمخدوماً
أي ان الستة تعول الى أربع مرات على التوالي اعداداً في عشرة في ثلاث عشرة مسئلة مستحيلة على تيقن وتأمين
صورة اه ابن الجبال ثم ذكر تلك المسائل لراجعه (قوله فتعول المخرج) وهذه أول فرضه عاشق في
الاسلام في زمن عمر رضي الله تعالى عنه اه ابن الجبال (قوله وكزوج المخرج) عبارة لا تخفى ومن صور العول

(قوله لأنه أنحصر) أي من جعلهما فصلاً كذا العمل

بمثل مداه ونقص من كل سبع مناطق له به (والى غانية كهم) ادخال الكاف على الضمير لغرض تعديل الجامع فقل هو والاشتمل (وأم) لها
السدس وكزوج وأخت لغيراً وأم وأم وسعى المباهلة من الهبل وهو الفحل لان عمر لم يرضى فيها بذلك فانما ابن عباس بعدوه لم يفعل لاخت
مابق بعد الضمف والثلث فقبل به فالتعالت الناس

تطلب المباحلة المذكورة في الآية ونعماماً أيضاً (والى تسعة وهم وأخلام) له السدس (والى عشرة وهم وأخلام) له السدس وتسعى أم
الفرغ وباءلهمجة والجيم لكثرة الالف فيها، ولما كثرت معها الهاء والثمر بحية لان القاضى سبها أول من جعلها عشرة (والاثنان
عشر) تعول (الى ثلاثين عشر وزوجوا وأختين) لغير أن تقول بنصف سدسها (والى خمسة عشر هم وأخلام) له السدس (وسبعة عشر هم
وأخلام) له السدس وتكثر زواج ووجدتين وأربع أخوان لام وعكأن أخوات لغير أم وتسعى أم الارامل لان فها سبع عشرة أختي
مساومات والذناوية لان الميت (٤٣٢) فولد تسعة عشر ذنوا واخص كلال دينار (والاربعة والعشرون) تعول (الى سبعين عشرون)

فقط (كسبته وأون
وزوجة) فتقول بمثل ثمنها
ومهراتها مع النسبة
(والأتمثل العصفان)
كثلاثة وثلاثة (فذلك)
طهرته بكتفي أحدهما
(وان احتقا وفي الأكثر
بالأكثر مرتين فأكثر ثلاثة
معونة وأوسعة) أو خمسة
عشر (فقد اخلان) للدخول
الأقلى فى الأكثر مستدجو
المراحم الناعل فكيف
بالأكبر ويجعل أصل
استلهم كحمر (وان) احتقا
والهيفه الأعداد ثالث
خفوا فنان يجز كل بهسه
وسعة) فلم حامتوا فنان
(بالنصف) لأن الأربعة
لا تسمى الستة بل بقى منها
اثنان يثنان كإيهواهما
عددت ثالث فكان التوافق
يجزئه وهو النصفان
العرة بنسبة الواحد للواقع
به الأربعة ونسبة الاثنين
النصف والثلاثة كسعة
واثنى عشر ألا ينضمها
الثلاثة للشئ إلا أربعة
كثمانية وأربعين مع
اثنين وخمسين ألا ينضمها
الأربعة للشئ إلا خمسة

هنا فاعلم الانني لا اسبق مثال التوافق بالنصف وهكذا الى العشرة فان كان المقياس كثر من عشرة فالتوافق بالاجزاء ميا ينهما
كثير من اعدادهم متى تعدد المقياس والتوافق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاتي عشر مع ثمانية عشر فثنيهما ثلاثون
واثنان ونسبة الواحد للاولي ثلث وللثاني سدس ولثالثا نصف فثنيهما بالاثلاث والاسداس والانصاف وحر ان حكمهما انك تقرب بوق
أحد العددين في الآخر لكن العبرة بأدفا الاجزاء بالسدس هنا (وان اختلفوا لم يقبها الا واحد) لم يقل عددا وجدلته ليس بعدد عند
أكثر الحساب (تباننا) لان مقبها هو الواحد من غير جنسهما

وهو الله -دد وكله أشار إلى هذا الفرق بتعبير الجزء العاشر من قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَمَّا أَتَاهَا نُفُورٌ﴾ (نجم: ١٨) -فانزعجوا- فخرجوا من مكة. (كلا ثمثوا أربعة) ضرب أحد المعاني الأخرى وبحرف الحاصل أصل السبعة كسر (والمثد اخلاص من افتقار) أي كذا عندنا خيل من افتقار إلى العدد الأول كذا نفع من يتبين ما وافق بالثلاث (ولاعكس) بالعكس القوي أي ليس كل ما وافق من داخلين لوجود التوافق (٤٣٣) ولما حصل كسبه مع غائبان لشرط

مباينهما (قوله هو) أي جسمهما العددي والواحد ليس بعدد (قوله أي هذا الفرق) أي بين الواحد وغيره وقوله تغيير الجزء أي جزء الكلام وقوله للموجب أي التغيير (قول المنى كلاته وأور بقه) لأننا إذا أسقطنا الثلاث من الأربعة بقي واحد فإذا سلطته على الثلاث تفتتبه اه مغفوك ذلك كل عدد متوالين متبايناً في نفسه فلو غنمنا ستة متوالية بعدد اه ان الجبال (قوله كسر) أي في أوائل الفصل (قوله توافقان) أي جازعاً له أي متى متبرك كان في جزء من الأجزاء اه يخبري عن الحلي (قوله توافق الثلاث) أي اشتراك الانقسام إلى ثلاث من أجزاء صحيحة وفي المعنى وشرح المنهج بالتبديل بالثلاث (قوله بالمعنى القوي) أي وأما بالمعنى المصطلح علمنا في المنطق وهو تبديل أحد جزأي القضية بالأخر مع بقاء كلف الأصل وصديقه فالعكس هنا بعض التوافقين متباينان إذ الوجه مطلقاً عكس الموجب في جزئيه (قوله ولا تدخل) جلة حالية عبارة ابن الجبال ليست لإدخال اه (قوله هنا) أي في قوله والتداخلان توافقان (قوله مطلقاً) عبارة ابن الجبال غير البيان اه وهي أنصر (قوله غير البيان) عبارة شرح المنهج بالمتاثل والتداخل والتوافق اه (قوله السابقين) أي معنى قول المنصف وان التداخل اه (قوله حقيقة) أي بالمعنى السابق (قوله لا شرطه) أي التوافق بالمعنى السابق (قوله لا يفيهما) أي العددين المتوافقين (قوله الثالث) أي عدد ثالث اه (فرع في تصحيح المسائل) اه (قوله ولتوقفه) أي التصحيح متعلق بقوله وما (قوله تلك الأحوال) أي التاثل والتداخل والتوافق والبيان (قوله وما) أي المنصف من التوالت وقوله له أي التصحيح وقوله بينهما أي تلك الأحوال الأربعة (قوله وجعل الخ) استئناف (قوله ترجته) أي التصحيح (قوله ولكون التصديق) متعلق بقوله سي الخ عبارة المغني والمراد بتصحيحها بيان كيفية العمل في القضية بين المستقيمين أقل عدد بحيث يسلم للحصول لكل منهم من الكسر والقياسي بالتصحيح اه (قوله به) أي تصحيح المسائل اه معنى (قوله كسر) أي من المستقيمين وقوله من الكسر متعلق بقوله سلامت الخ (قوله كزوج وتلقين) أي من أو يتعلل كل منهم واحد اه (قول المنى على صنف) وقوله ونصور وقوفه في كل من الأصول الستة اه ابن الجبال (قول المنى بعده) أي غير ذلك الصنف (قوله لا يفتن كان تباين الخ) وانما اختصرت النسبة هنا في البابا بنوا الواقعة لان المماثلة لا تكسر فيها والمماثلة لان كان عدد الصنف داخلها في نصيبه فكذلك لا تكسر فيها لو كان العكس فهو داخل في الموافقة اذ هي أعم من المداخلة مطلقاً ككسر سم وان الجبال (قوله كز وجناخ) أي المماثلة لو كز وجنة (قوله وكز وج الخ) أي ومما لها بالو كز وج الخ أصلها من ستة وتعمل إلى سبعة فز وج ثلاثة وقوله لهن أي الأحوال وقوله لا تصح أي الأربعة تعطين أي ولا توافق وقوله يضرب عددهن أي الخمسة وقوله في سبعته أي المستقيمة بعولها (قوله ومنها) أي من خمسة وثلاثين الخاصة بالضرب اعلم ان الضرب عند أهل الحساب تقعيف أحد العددين بعدد في الآخر من الأعداد اه معنى (قول المنى وان توافقاً) من التوافق التداخل كسر اه سم (قوله كمال الخ) أي مثاليها بالو كمال أو أربعاً أعظم اه من ثلاثة ألام سهم ولهم أي الأعمال (قوله في المنى وان كسرت) عبارة الفصول وان لم يصح أي قسم نصيب الصنف عليه ما فإن يكون مبانيها لعدم ذلك الصنف وموافقاً قال شيخ الإسلام في شرحه وانما اختصرت النسبة هنا في البابا بنوا الواقعة لان المماثلة لا تكسر فيها والكلام فمواً بالمداخلة قلناه إن كان عدد الصنف داخلها في نصيبه فلا تكسر أيضاً والعكس فهو داخل في الموافقة اذ هي أعم من المداخلة مطلقاً ككسر فاعتربا لاعم تعذر اعتباره الاختصاص اه (قوله في المنى وان توافقاً) من التوافق التداخل

بالنظر للحساب (كان الثاني) من ورثة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقي كاخوة اخوات) لغیرهم (أو يتزوج بناتهن) بعضهم عن الباقي) وقدم الاخوة لاعتدادهم من الاول والثاني اذ هو بالاختلاف بين فانه في الاول بالبنوة وفي الثاني بالاختوة وما أشعر بكلامه وعمله من اشتراط كون جميع الباقي وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط الارث أي أهلو ماتت عن زوج وابنتين من غيرهن ثم مات أحد الابنتين قبل التسمية وارث الثاني هو الباقي وهو عصبة فهم ادون الزوج وهو ذوفرض في الاول وغير وارث في الثانية ففرض ان الملت الثاني لم يكن ويدفع ربع الرصة للزوج والباقي للابن (وان لم يخصم ارثهم الباقي) لسكون الوارث غيرهم أو لسكون الغير بشاركتهم فيه أو انحصارهم (واختلف قدر (٤٣٦) الاحتقاق) لهم من الاول والثاني (فصح مسألة الاول ثم مسألة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني

من مسألة الاول على مسئلته فذلك واضح كزوج وأختين لابنات أجدادهما عن الاخرى وبنت فالاولى بعولهما من سبعة والثانية من اثنين ونصيب المنة انسان من الاولى ينقسم على مسئلتها (والا) ينقسم (فان كان بينهما موافقة صر بوق مسئلتها في مسألة الاول) كجدتين وثلاث أخوات متخسرات ماتت الاخت لام عن أخت لام هي الشقيقة في الاول وأم أمهي احدى الجدتين وعن شقيقتين فالاولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة صحبة ونصيب المنة التان من الاول اثنتان وافئتان مسئلتها بالنصف فخصر بالنصف مسئلتها في الاول تبلغ ستا وثلاثين لسكن من الجدتين في الاول سهم في ثلاثة وثلاثين وللورثة في الثانية سهم في واحد لواحد والاخت للابن في الاول سهم

بالعين المهمة بمعنى الصعوبة القاموس والمعنى من الشجر ما يصعب استخراجها اه (قوله) بالنظر للحساب والاختصار في لكونه واجبا شرعا اه معنى (قوله اذ هو) أي ارثهم (قوله فانه) أي ارب الباقي (قوله في الاول الخ) لفظ في هنا وفي قوله وفي الثاني بمعنى منسب كغيرها النهاية (قوله وهو عصبة الخ) وقوله وهو ذوفرض الخ كل منهما جهة حالته (قول المتن ارثه) أي الملت الثاني (قوله غيرهم) أي فقط أي أو بعضهم فقط وقوله بشاركتهم أي أو بعضهم فالاحوال اربعتا فلا بد من الجمل حيث جعلها خمسة (قوله فيه) أي الارث (قوله ونصيب المنة) أي الثانية (قول المتن بينهما) أي نصيب الثاني ومسئلته اه رشدي (قوله وأم أم) عطف على أخت (قوله وعن شقيقتين) ولم تر في الاول أي انصافا لم يمنعهما عندها كزوج وكلتا أختاها الثانية منها يتوهم في عبارة السعد في قوله وعن شقيقتين تبع في هذا التصوير الشارح الحق وهو جمل تامل اذ على هذا التقدير يلزم أن يكون الوارث في الاول من أولاد الام جملة الواحد لهم الا أن يفرض قبلم مانع يحورق بها تين عند موت الاول فيتلأمل اه (قوله وتصح من اثني عشر) من ضرب اثنين عددا لجودتين المنكسر عليهم ما سهمهما الواحد لمان بعددهما في ستة هي اصل المسئلة (قوله نصف مسئلتها) وهو ثلاثة وقوله في الاول وهي اثنا عشر (قوله ولوارثه) أي الجدة الوارثة (قوله في واحد) وهو وفق اثنين هما نصيب الثاني من الاول (قوله ولا ياتي هنا) أي بين نصيب الملت الثاني من المسئلة الاولى وبين مسئلتها التماثل والتداخل أي لانه مع التماثل منقسم وقد تقدم وكذا مع تماثل المسئلة في النصيب وان كان العكس فهو داخل في الموافقتين الجمل وروايد (قول المتن كما فيها) أي كل المسئلة الثانية في الاول (قوله وهنا) أي المسئلان اه معنى (قوله جميع المسئلة الخ) فنسعى على غير ترتيب اللعب (قوله ان تباينا) أي مسألة الثاني ونصيبه من الاول (قوله هم الباقون) أي الام والثلاث اخوة (قوله تصح من ثمانية عشر) من ضرب ثلاثا تعدد الاخوة المنكسر عليهم سهمهم الخمسة ستة هي أصل المسئلة (قوله سهم في ثمانية عشر) أي بثمانية عشر اه معنى (قوله واحسب في ثلاثة) كذا في النهاية وهذا انما يناسب لاستقرار نصيب الزوجين تصح المسئلة الثانية بعد التأصيل لامن تصح المسئلتين في التنازع التي فيه الكلام فقلع الصواب لما طبق للمتن قول المغني ثلاثة وثلاثمائة (قوله في واحد) وهو نصيب المستثنى الاول (قوله فاذا مات الخ) ارجع المغني وابن الجليلي ومات التفصيل والتبديل

«تم الجزء السادس من حواشي تصحفات حجر ويليام الجزء السابع أوله كتاب الوصايا»

ثلاثة وستة والاخت للابن في الاول ستة في ثلاثة ثمانية عشر وفي الثانية سهم في واحد واحد ولشقيقتين في الثانية أو بعق واحد اربعة (والا) يمكن بينهما توافق بل تباين ولا ياتي هنا التماثل والتداخل (شرب كما فيها فالج صحتانهم) قل (من ثمن من) المسئلة (الاولى) أخذته مضروفا بغيرها فيها) وهو جميع المسئلة الثانية أو وفقها (ومن ثمن من الثانية) أخذ مضروفا بنصيب الثاني من الاول (ان تباين) (أو لى) (وقسمان كان بين مسئلتين وتصميم فرق) كزوجين وثلاث بنين وبنت ماتت البنات عن أم وثلاثة اخوة وهم الباقون ومن ورثة الاول فالاولى من ثمانية والثانية تصح من ثمانية عشر ونصيب المنة من الاول سهم يبان مسئلتها فخصر في الثانية في الاول تبلغ مائة وأربعين للزوجين من الاول سهم في ثمانية عشر ومن الثانية تصح في ثلاثة وتسعون لكل ابن من الاول سهمان في ثمانية عشر ومن الثانية سهم واحد مما صحتانهم بصبر كسيلة أولى فاذا مات ثالث على في مسئلتها على في مسئلة الثاني وهكذا

* فهرست الجزء السادس من حاشية العلامة الشيخ عبد جبار الشرياني والعلامة ابن قاسم العبادي على
تحفة المحتاج شرح المنهاج للعلامة شهاب الدين بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى *

| | | |
|-----|---|------|
| ٢ | كتاب الغصب | بصفة |
| ١٦ | فصل في بيان حكم الغصب | |
| ٣١ | فصل في اختلاف المالك والمغاصب | |
| ٤١ | فصل فيما يطرأ على المغصوب من زيادة ووطء وانتقال الغير وتوابعها | |
| ٥٣ | كتاب الشفعة | |
| ٦٦ | فصل في بيان بدل الشقص | |
| ٨١ | كتاب القراض | |
| ٨٩ | فصل في بيان الصيغة | |
| ١٠٠ | فصل في بيان ان القراض بائنه من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم اختلافهما الخ | |
| ١٠٦ | كتاب المساقاة | |
| ١١١ | فصل في بيان الاركان الثلاثة لانتهى ولو دم المساقاة وهرب العامل | |
| ١٢١ | كتاب الاجارة | |
| ١٤٤ | فصل في بنية شروط المنفعة | |
| ١٥٥ | فصل في موانع لا يجوز الاستحواؤها | |
| ١٦٣ | فصل فيما يلزم المجرى أو المالك من تعاقب أو دابة | |
| ١٧١ | فصل في بيان غاية المدعى التي تقدر بها المنفعة الخ | |
| ١٨٦ | فصل فيما يقتضي انقضاء الاجارة والتغير في فسدها وعندهما الخ | |
| ٢٠١ | كتاب اجزاء الموات | |
| ٢١٦ | فصل في بيان حكم منفعة الشارع وغيره من المنافع المشتركة | |
| ٢٢٥ | كتاب الوقف | |
| ٢٦١ | فصل في أحكام الوقف الفعلي | |
| ٢٧٢ | فصل في أحكام الوقف المعنوي | |
| ٢٨٥ | فصل في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر | |
| ٢٩٥ | كتاب الهبة | |
| ٣١٧ | كتاب القطة | |
| ٣٢٤ | فصل في بيان لفظ الحيوان وغيره من مفعوليهما | |
| ٣٣٧ | فصل في تلكها وغيرهما من مفعوليهما | |
| ٣٤١ | كتاب القسط | |
| ٣٥٠ | فصل في الحكم بسلام القسط وغيره وكيفية التبيين | |
| ٣٥٥ | فصل في بيان حربة القسط ووقتها وتوابع ذلك | |
| ٣٦٣ | كتاب الجعالة | |
| ٣٨١ | كتاب الفرائض | |
| ٣٩٥ | فصل في بيان الفروض التي في القرآن الكريم وفروعها | |

مصفحة

- ٤٠٢ فصل في بيان لوث الاولاد واولاد الابن اجتماعا وانفرادا
 ٤٠٣ فصل في كيفية تارث الاصول
 ٤٠٥ فصل في ارب الخواشي
 ٤١٠ فصل في الارث بالولاء
 ٤١١ فصل في أحكام الجمع الاخوة
 ٤١٥ فصل في موانع الارث
 ٤٢٨ فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع ذلك

* (تمت) *

Biblioteca Alexandrina



0632837